

تراثنا

الأم

للإمام الشافعي أبي عبد الله محمد بن إدريس

١٥٠ هـ - ٢٠٤ هـ

الجزء الرابع

طبعة مصورة عن طبعة بولاق ١٢٢١ هـ

الدار المصرية للنأليف والترجمة

الجزء الرابع

من كتاب الأم تأليف الامام أبي عبد الله محمد بن ادریس
الشافعی رحمه الله فی فروع الفقه برأیه
الربیع بن سلیمان المرادی عنه
تعهدهما الله بالرجة والرضوان
وأسكنهما فسحج
الجنان آمین

(وبهامشه مختصر الامام الجلیل ابی ابراهیم اسمعیل بن یحیی المزنی الشافعی المتوفی سنة ۲۶۴)

(تنبيه)

اعلم أنه قد حصلت لنا عدة نسخ من الأم ومنها بعض أجزاء عتيقة بخط ابن النقيب منقولة من نسخة بخط
سراج الدين البلقيني تفردت بزادات مترجمة معروضة لبعض مؤلفات الشافعي رحمه الله مثل كتاب
اختلاف الحديث وكتاب اختلاف مالك والشافعي ونحوهما ورجعنا في هذه الزادات تكرار لبعض
ما انفقت عليه السمع ولكنها مع ذلك لا تخلو عن فوائد من فروع وتوجيهات الامام رحمه الله ولهذا
اثبتنا تلك الزادات بهامش هذا المطبوع ان اتسع لذلك والاجعلناه في الصلب بعد عبارة الامم مفصلا
بينها بجدول وكذلك جرى بنا في تراجم هذا المطبوع على الترتيب الذي جرى عليه السراج البلقيني في نسخته
وان كان مخالفا لسائر النسخ فانه هو الترتيب الحسن المعروف في كتب الفقه والله المستعان كتبه معصمه

بسم الله الرحمن الرحيم

(نكاح المتعة والحلل)

من الجاسع من كتاب
النكاح والطلاق ومن
الاملاء على مسائل مالك
ومن اختلاف الحديث

(قال الشافعي) رحمه

الله تعالى أخبرنا مالك

عن ابن شهاب عن عبد

الله والحسن ابني محمد

ابن علي عن أبيهما عن

علي رضي الله عنه أن

النبي صلى الله عليه

وسلم نهى يوم خيبر

عن نكاح المتعة وأكل

لحوم الجر الاهلية

(قال) وان كان

حديث عبد العزيز

ابن عمر عن الربيع بن

سبرة ثابتاً فهو مبني أن

النبي صلى الله عليه

وسلم أحل نكاح المتعة

ثم قال هي حرام اليوم

القيامة (قال) وفي

القرآن والسنة دليل

على تحريم المتعة قال

الله تعالى اذا تكلمتم

(١) قوله فكان

ظاهره الى قوله فدل

سنة الخ كذا في التسخ

والعبارة لا تخسلو من

سقط أو تحسريف

فأعبر عنه بجمعه

ومن يتوكل على الله
فهو حسبه

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الفرائض)

(باب الموارث من سمي الله تعالى له الميراث وكان يرث ومن خرج من ذلك)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرض الله تعالى ميراث الوالدين والاخوة والزوجة والزوج (١) فكان
ظاهره أن من كان والد أو أخت أو زوج أو زوجة فان ظاهره يحتمل أن يرثوا وغيرهم ممن سمي له ميراث
اذا كان في حال دون حال فدلنا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أقول أكره أهل العلم على أن معنى
الآية أن أهل الموارث انما ورثوا اذا كانوا في حال دون حال قلت للشافعي وهكذا نص السنة قال لا
واكن هكذا دلالتها قلت وكما دلالتها قال أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال قولاً يدل على أن
بعض من سمي له ميراث لا يرث . علم ان حكم الله تعالى لو كان على أن يرث من لزمه اسم الأبوة والزوجة
وغيره عاماً لم يحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في أحد لزمه اسم الميراث بأن لا يرث به حال قيل للشافعي
فأذكر الدلالة في ذلك لا يرث أحد من سمي له ميراث حتى يكون دينه دين الميت الموروث
ويكون حراً ويكون بريئاً من أن يكون قاتلاً للورث فاذا برئ من هذه الثلاث انحصال ورث واذا
كانت فيه واحدة منهن لم يرث فقلت فأذكر ما وصفت قال أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن علي بن
الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر
ولا الكافر المسلم وأخبرنا مالك عن ابن شهاب عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وأخبرنا مالك عن ابن شهاب
عن علي بن الحسين قال انما ورث أباطال عقييل وطالب ولم يرثه علي ولا جعفر قال فلذلك تركنا نصيبنا

المؤمنات ثم طلقنوهن
فلم يحرمهن الله على
الازواج الا بالطلاق
وقال تعالى فامسك
بمعروف أو تسريح
باحسان وقال تعالى
وان أردتم استبدال
زوج مكان زوج
فجعل الى الازواج
فرقة من عقدوا عليه
النكاح مع أحكام
ما بين الازواج فكان
بيننا والله أعلم أن
نكاح المتعة منسوخ
بالقرآن والسنة لانه
الى مدة ثم يتجدد بنفسه
بلا احداث طلاق فيه
ولافيه أحكام الازواج

(باب نكاح المحرم)

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى أخبرنا
مالك عن نافع عن
نبيه بن وهب عن ابن
ابن عثمان عن عثمان بن
عصفان رضى الله عنه
أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال لا ينكح
المحرم ولا ينكح
وقال بعض الناس
روينا أن النبي صلى
الله عليه وسلم
نكح ميمونة رضى الله
عنها وهو محرم قلت

من الشعب (قال الشافعي) فدللت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما وصفت لك من أن الدينين
إذا اختلفا بالشرك والاسلام لم يتوارث من سميت له فريضة أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن
أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع عبدا له مال فإله البائع الآن يشترط المبتاع (قال
الشافعي) فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان مال العبد اذا بيع لسيدته دل هذا على أن العبد
لا يملك شيئا وأن اسم ماله انما هو إضافة المال اليه كما يجوز في كلام العرب أن يقول الرجل لا جبر في غنمه
ودارمه وأرضه هذه أرضك وهذه غنمك على الإضافة لا الملك فان قال قائل ما دل على أن هذا ماعناه وهو
يحتمل أن يكون المال ملكا له قبل له قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن ماله البائع دلالة على أن
ملك المال ملك الرقة وأن المملوك لا يملك شيئا ولم أسمع اختلافا في أن قاتل الرجل عبدا لا يرث من قتل
من دية ولا مال شيئا ثم افرق الناس في القاتل خطأ فقال بعض أصحابنا يرث من المال ولا يرث من الدية
وروى ذلك عن بعض أصحابنا عن النبي صلى الله عليه وسلم بحديث لا يثبت أهل العلم بالحديث وقال
غيرهم لا يرث قاتل الخطأ من دية ولا مال وهو كقاتل العمد وإذا لم يثبت الحديث فلا يرث قاتل عمد ولا
خطأ شيئا أشبه بعموم أن لا يرث قاتل من قتل

(باب الخلاف في ميراث أهل الملل) وفيه شيء يتعلق بميراث العبد والقاتل

(قال الربيع) قال الشافعي رحمه الله تعالى فوافقنا بعض الناس فقال لا يرث مملوك ولا قاتل عبدا
ولا خطأ ولا كافرا شيئا ثم عاد فقال إذا ارتد الرجل عن الاسلام فقات على الردة وأقتل وورثته المسلمون
(قال الشافعي) فقبل بعضهم أبعدو المرتد أن يكون كافرا أو مسلما قال بل كافر قيل فقد قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرث الكافر المسلم ولم يستثن من الكفار أحدا فكيف ورثت مسلما
كافرا فقال انه كفر قد كان ثبت له حكم الاسلام ثم أزاله عن نفسه قلنا فان كان زال بازائه اياه فقد
صار إلى أن يكون بمن قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يرثه مسلم ولا يرث مسلما وان كان لم يرز
بازائه اياه أفرأيت أن نمر بن ملته ابن مسلم وهو مرتد أثره قال لا قلنا ولم حرمة قال للكفر قلنا فلم
لا يحرم منه بالكفر كما حرمة كل يهدو أن يكون في الميراث بحاله قبل أن يرتد غيرت ويورث أو يكون
خارجا من حاله قبل أن يرتد فلا يرث ولا يرث وقد قلته وذلك يدل على أن حاله قد زالت بازائه وحرمت
عليه امرأته وحكمت عليه حكم المشركين في بعض وحكم المسلمين في بعض قال فإني انما ذهبت إلى أن عليا
رضي الله تعالى عنه ورثته مرتد قتله من المسلمين ماله قلنا قد روي عن علي رضي الله تعالى عنه وقد
زعم بعض أهل العلم بالحديث قبلك أنه غلط على علي كرم الله وجهه ولو كان ثابتا عنه كان أصل مذهبا
ومذهب أنه لا حجة في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فيحتمل أن يكون لا يرث الكافر الذي
لم يرز كافرا قلنا فان كان حكم المرتد مخالفا حكم من لم يرز كافرا فورثته ورثته المسلمين إذا ماتوا قبله فعلى
لم ينهك عن هذا قال هو داخل في جملة الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت فما كان داخل في
جملة الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لزمك أن تترك قولك في أن ورثته من المسلمين برثوته (قال
الشافعي) وقد روي عن معاذ بن جبل ومعاوية ومسروق وابن المسيب ومحمد بن علي بن الحسين أن المؤمن
يرث الكافر ولا يرث الكافر وقال بعضهم كما تحلل لنا أسوأهم ولا تحلل لهم نساءنا فان قال لك قائل قضاء
النبي صلى الله عليه وسلم كان في كافر من أهل الأوثان وأولئك لا تحلل ذبايحهم ولا نسأؤهم وأهل
الكتاب غيرهم فيرث المسلمون من أهل الكتاب اعماد على ما وصفتنا أو بعضهم لانه يحتمل لهم ما احتل لك
بل لهم شبهة ليست لك بتحليل ذبايح أهل الكتاب ونسأؤهم قال لا يحلل لذلك قلنا ولم قال لانهم داخلون

في الكافرين وحديث النبي صلى الله عليه وسلم جلة قلنا فكذلك المرتد داخل في جلة الكافرين (١)

(باب من قال لا يورث أحد حتى يموت)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد وقال الله عز وجل ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد وقال عز وعلا ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لكنهن ولد وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر (قال الشافعي) وكان معقولا عن الله عز وجل ثم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم في لسان العرب وقول عوام أهل العلم ببلدنا أن امرأ لا يورث موروثا أبدا حتى يموت فإذا مات كان موروثا وأن الأحياء خلاف الموقوفين ورث حيا دخل عليه والله تعالى أعلم خلاف حكم الله عز وجل وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم فقلنا والناس معناه هذا لم يختلف في جلتهم وقلنا به في المفقود وقلنا لا يقسم ماله حتى يعلم

(١) زاد في نسخة السراج البقيني مانعه

وفي الرسالة في ترجمة ما جاء في الفرض المنصوص الذي ذلت السنة على أنه انما أريد به الخاص قال الله تعالى يستفتونك قل الله يفتيك في الكلالة الآية وقال عز وجل للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون إلى قوله مفروضا وقال عز وجل ولأبويه لكل واحد منهما السدس الآية وقال ولكم نصف ما ترك أزواجكم الآية وقال ولهن الربع الآية مع آي المواريث كلها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فذلت السنة على أن الله عز وجل انما أراد من سمي له الموارث من الأخوة والأخوات والولد والاقارب والوالدين والأزواج وجميع من سمي له فريضة في كلبه خاصة من سمي وذلك أن يجتمع دين الوارث والموروث فلا يختلفان ويكونان من أهل دار المسلمين أو من له عقد من المسلمين يأمن به على دمه وماله أو يكونان من المشركين فتوارثان بالشرك أخبرنا شافعيان بن عينة عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأن يكون الوارث والموروث حرين مع الاسلام أخبرنا ابن عينة عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع عبدا له مال فله البايع الآن بشرطه المبتاع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما كان بيننا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن العبد لا يملك مالا وأن مملك العبد فاعطاه لسيده وأن اسم المالكه انما هو إضافة اليه لانه في يده لانه ماله ولا يكون مالكه وهو لا يملك نفسه وكيف يملك نفسه وهو مملوك يباع ويوهب ويورث وكان الله عز وجل انما نقل ملك المولى إلى الأحياء فلكوا منها ما كان المولى مالكين وان كان العبد أبا أو غيره ممن سمي له فريضة وكان لو أعطاهم ملكها سيده عليه لم يكن السيد أبى الميت ولا وارثا سميت له فريضة فكلنا لو أعطينا العبد أنه أب انما أعطينا السيد الذي لا فريضة له فوزنا غير من ورثه الله تعالى فلم يورث عبد الما وصفت ولا أحد لم يجتمع فيه الحرية والاسلام والبراءة من القتل حتى لا يكون قاتلا وذلك أنه أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لقاتل شيء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لما بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لقاتل شيء لم يورث قاتلا ممن قتل وكان أخف حال القاتل عبدا أن يمنع الميراث عقوبة مع تعرض سقط الله تعالى أن يمنع ميراث من هوى الله تعالى بالقتل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما وصفت من أنه لا يرث المسلم الا مسلم حري غير قاتل عبدا مما اختلف فيه بين أحد من أهل العلم حفظت عنه ببلدنا ولا في غيره

رواية عثمان ثابتة
وبزيد بن الاصم ابن
أختها سليمان بن يسار
عقبها أو ابن عتيقها
يقولان نكحها وهو
حلال وثالث وهو
سعيد بن المسيب
وبنفرديك حديث
عثمان الثابت وقلت
أليس أعطيتي أمه اذا
اختلفت الرواية عن
النبي صلى الله عليه
وسلم نظرت فيما
فعل أصحابه من بعده
فأخذت به وترك
الذي يخالفه قال بلي
قلت فعبر بن الخطاب
وبزيد بن ثابت يردان
نكاح المحرم وقال
ابن عمر لا ينكح المحرم
ولا ينكح ولا أعلم لهما
مخالفا فلم لا قلت به
(قال الشافعي) فان
كان المحرم حيا حتى
يرى ويخلق ويطوف
باليث يوم التصر أو
بعده وان كان معتبرا
فحتى يطوف باليث
ويسعى ويخلق فان
نكح قبل ذلك ففسوخ
والرجعة والشهادة
على النكاح ليسا
بنكاح

(العيب في المنكحة)
من كتاب نكاح الجديد
ومن النكاح القديم
ومن النكاح والطلاق
املاء على مسائل مالك
وغير ذلك

(قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه أعمار رجل تزوج امرأة وبها جنون أو جذام أو برص فبها فلها صداقها وذلك لزوجها غرم على ولها وقال أبو الشعثاء أربع لا يجوز في النكاح إلا أن تسمى الجنون والجذام والبرص والقرن (قال الشافعي) القرن المانع للجماع لأنها في غير معنى النساء (قال) فإن اختار فراقها قبل المسيس فلا نصف مهر ولا متعة وان اختار فراقها بعد المسيس فصداقه أنه لم يعلم فله ذلك ولها مهر مثلها بالميس ولا نفقة عليه في عدتها ولا سكنى

يقين وفاته وقضى عمر وعثمان في امرأته بأن تترى أربع سنين ثم تعد أربعة أشهر وعشرا وقد يفرق بين الرجل والمرأة بالعجز عن إصابتها وتفرق نحن بالعجز عن نفقتها وهاتان سببا ضرر والمفقود قد يكون سبب ضرر أشد من ذلك فعاب بعض المشركين القضاء في المفقود وفيه قول عمر وعثمان وما وصفنا مما يقولون فيه بقولنا ويخالفونا وقالوا كيف يقضى لامرأته بأن يكون ميتا بعد مدة ولم يأت يقين موته ثم دخلوا في أعظم مما عابوا أخلاق الكتاب والسنة وجملة ما عابوا فقالوا في الرجل يرتد في نعر من نعر المسلمين فيلحق بمسلحة من مسالح المشركين فيكون قائما فيها يترهب أو جاء البنا مقاتلا يقسم ميراثه بين ورثته المسلمين وتحل دينه ويعتق مدبره وأمهات أولاده ويحكم عليه حكم الموق في جميع أمره ثم يعود لما حكم به عليه فيقول فيه قولنا متافضا خارجا كله من أقاويل الناس والقياس والمعقول (قال الشافعي) فقال ما وصفت بعض من هو أعلمهم عندهم أو كانوا أعلمهم فقلت ما وصفت وقلت أسألك عن قولك فقد زعمت أن حراما أن يقول أحدا بدا قول ليس خبرا لازما أو قياسا أقولك في أن يورث المرتد وهو حي إذا لحق بدار الكفر خبرا أو قياسا فقال أما خبر فلا فقلت فقياس قال نعم من وجه قلت فأوجدنا ذلك الوجه قال ألا ترى أنه لو كان معي في الدار وكنت قادر على قتله فقلت فإن لم تكن قادر على قتله أفقتلوه أم ميت بلا قتل قال لا قلت فكيف حكمت عليه حكم الموق وهو غير ميت أو رأيت لو كانت عليك بانيك لو قدرت عليه في حاله تلك فقتلته فجعلته في حكم الموق فكان هاربا في بلاد الإسلام مقيما على الرد فدهرا من دهره أنقسم ميراثه قال لا قلت فأسمع عليك بانيك لو قدرت عليه قتله قال فإن لم تقدر عليه حكم عليه حكم الموق كانت باطلا عندك فرجعت إلى الحق عندك في أن لا تقتله إذا كان هاربا في بلاد الإسلام وأنت لو قدرت عليه قتله ولو كانت عندك حقا فركت الحق في قتله إذا كان هاربا في بلاد الإسلام قلت فأنما قسمت ميراثه لموقعه بدار الكفر دون الموت قال نعم قلت فالسالم يلحق بدار الكفر أي قسم ميراثه إذا كان في دار لا يجري عليه فيها الحكم قال لا قلنا فالدار لا تمت أحد ولا تخيه فهو حي حيث كان حيا وميت حيث كان ميتا قال نعم قلنا أفقتلوه على أحد أبا بشي من جهة الرأي أقبح من أن تقول الحي ميت أرايت لو تابعك أحد على أن تزعم أن حيا يقسم ميراثه ما كان يجب عليك أن تابعه على هذا مغلوب على عقله أو غبي لا يسمع منه فكيف إذا كان الكتاب والسنة يدلان مع دلالة المعقول على خلافكم معا (قال الشافعي) وقلت له عتبتم على من قال قول عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم في امرأة المفقود ومن أصل ما تذهبون كما تزعمون أن الواحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال قولاً كان قوله غاية ينتهي إليها وقلتم عن عمر أنه قال إذا أرخيت السنور وجب المهر والعدة ورددتم على من تأول الآيتين وهما قول الله عز وجل وإن طلقتموهن من قبل أن يمسوهن وقوله فإلكنم عليهن من عدة تعتدونها وقد روي هذا عن ابن عباس وشريح وذهبنا إلى أن الأرخاء والأغلق لا يصنع شيئا إنما يصنعه المسيس فكيف لم تجزوا لمن تأول على قول عمر وقال يقول ابن عباس وقلتم عمر في إمامته أعلم بمعنى القرآن ثم امتنعتم من القبول عن عمر وعثمان القضاء في امرأة المفقود وهما لم يقضيا في ماله بشي علمناه وقلتم لا يجوز أن يحكم عليه حكم الموق قبل أن تسبق وفاته وإن طال زمانه ثم زعمتم أنكم تحكمون على رجل حكم الموت وأنت على يقين من حياته في طريقة عين فلعلنا رأيتكم عتبتم على أحد في الأخبار التي انتهى إليها شيا فقلت من جهة الرأي بئله وأولى أن يكون معيبا فأى جهل أبين من أن تعيب في الخبر الذي هو عندك فيما تزعم غاية ما نقول من جهة الرأي ما عتبتم منه أو مثله وقلت لبعضهم أرايت قولك لو لم يعيب بخلاف كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس ولا معقول وسكتك عن هذا كله ألا يكون قولك معيبا بانيك (قال) وأين قلت أرايت إذا كانت الردة والقوق بدار الحرب يوجب عليه حكم الموت لم زعمت أن القاضي أن فرط أو لم يرفع ذلك إليه حتى يرضى سنين وهو في دار الحرب ثم يرجع

فصل أن يحكم القاضي مسلماً أنه على أصل ملكه ولم زعم أن القاضي أن يحكم في طريقة عين عليه بحكم الموت ثم رجع مسلماً كان الحكم ما ضل في بعض دون بعض ما زعمت أن حكم الموت يجب عليه بالردة والحق بدار الحرب لأنك لو زعمت ذلك قلت لورجع مسلماً أنفذ عليه الحكم لأنه وجب ولا زعمت أن الحكم إذا أنفذ عليه ورجع مسلماً رد الحكم فلا ينفذ فأنتم زعمت أن ينفذ بعضا ويرد بعضا (قال) وما ذلك قلت زعمت أنه يعتق مدبره وأمهات أولاده ويعطى غريمه الذي حقه إلى ثلاثين سنة حالاً ويقسم ميراثه فيأتي مسلماً ومدبره وأمهات أولاده وماله قائم في يد غريمه يقربه ويشهد عليه ولا يرد من هذا شيئاً وهو ماله بعينه فكل مال في يد الغريم ماله بعينه وتقول لا ينفذ الحكم ثم تنزع ميراثه من يد ورثته فكيف نقضت بعض الحكم دون بعض قال قلت هو ماله بعينه لم يحلل له ومدبره وأمهات أولاده بأعيانهم ثم زعمت أنه ينفذ الحكم للورثة وأنه ان استهلك بعضهم ماله وهو ميسر لم يغرمه إياه وإن لم يستهلك بعضهم أخذه من لم يستهلكه هل يستطيع أحد كدل عقله وعلمه لو تخاطب أن يأتي بأكثر من هذا في الحكم بعينه أرايت من نسبتم إليه الضعف من أعياننا وتعطيل النظر وقلتم انما يتخصص فيلحق ما جاء على لسانه هل كان تعطيل النظر يدخل عليه أكثر من خلاف كتاب وسنة فقد جعتم ما جعوا أو خلاف معقول أو قياس أو تناقض قول فقد جعتم كله فان كان أخرجه عند أنفسكم من أن تكون ملوماً على هذا أنك أبديته وأنت تعرفه فلا أحسب لمن أتى ما ليس له وهو يعرفه عذرا عندنا لأنه اذا لم يكن للباهل بأن يقول من قبل أنه يخطئ ولا يعلم فأحسب ان العالم غير معذور بأن يخطئ وهو يعلم (قال الشافعي) فقال في تقول أنت فقلت أقول اني أقف ماله حتى يموت فأجعله فياً أو يرجع إلى الاسلام فأرده إليه ولا أحكم بالموت على من فيدخل على بعض ما دخل عليك

(باب رد الموارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد وقال الله عز وجل وان كانوا إخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين وقال ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين وقال تعالى ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لكنكم ولد فلهن الثمن مما تركن وقال عز اسمه ولا يوبى لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فان كان له إخوة فلأمه السدس (قال الشافعي) فهذه الآتي في الموارث كلها تدل على أن الله عز وجل انتهى عن سمي له فريضة إلى شيء فلا ينبغي لاحد أن يزيد من انتهى الله به إلى شيء غير ما انتهى به ولا ينقصه فذلك قلنا لا يجوز رد الموارث (قال الشافعي) واذا ترك الرجل أخته أعطيتها نصف ما ترك وكان ما بقى للعصبة فان لم تكن عصبة فلو إليه الذين أعتقوه فان لم يكن له موال أعتقوه كان النصف من ماله على جماعة المسلمين من أهل بلده ولا تزداد أخته على النصف وكذلك لا يرد على وارث ذى قرابة ولا زوج ولا زوجة له فريضة ولا تجاوز بذى فريضة فريضة والقرآن ان شاء الله تعالى يدل على هذا وهو قول زيد بن ثابت وقول الأكثر من لقيت من أعياننا

(باب الخلاف في رد الموارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي بعض الناس اذا ترك الميت أخته ولا وارث له غيرها ولا مولى أعطيت الأخت المال كله قال فقلت لبعض من يقول هذا إلى أي شيء ذهبتم قال ذهبنا إلى أن رويناه عن علي بن أبي طالب وابن مسعود رد الموارث فقلت له ما هو عن واحد منهما فبأعلمته بثابت ولو كان

ولا يرجع بالمهر عليها ولا على وليها لان النبي صلى الله عليه وسلم قال في التي تكنت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فإن مسها فلها المهر بما استحل من فرجها ولم يرد مهرها وهي التي غرتة فهو في النكاح الصحيح الذي للزوج فيه الخيار أولى أن يكون للمرأة واذا كان لها لم يجز أن يغرمه ولها وقضى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في التي تكنت في عدها أن لها المهر (قال) وما جعلت فيه الخيار في عقد النكاح ثم حدث بها فله الخيار لان ذلك المعنى قائم فيها لحقه في ذلك وحق الولد (قال المزني) رحمه الله وكذلك ما فسح عقد نكاح الامة من الطول اذا حدث بعد النكاح فسح له لانه المعنى الذي يفسح به النكاح (قال الشافعي) وكذلك هي فيه فان اختارت فراقه قبل الميسر فلا مهر ولا متعة فان لم تعلم حتى

ثابتاً كنت قد تركت عليهما ما أقاويل لهما في الفرائض غير قليلاً لقلول زيد بن ثابت فكيف ان كان زيد لا يقول بقولهما لا رد الموارث لم يتبعه دونهما كما اتبعته دونهما في غير هذا من الفرائض (قال الشافعي) فقال فدع هذا ولكن أرايت اذا اختلف القولان في رد الموارث أليس يلزمنا أن نصير إلى أشبه القولين بكتاب الله تبارك وتعالى قلنا بلى قال فعبداهما خالفنا أي القولين أشبه بكتاب الله تبارك وتعالى قلنا قول زيد بن ثابت لا شك ان شاء الله تعالى قال وأين الدلالة على موافقة قولكم في كتاب الله عز وجل دون قولنا قلت قال الله عز وجل ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد وقال فان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين فذكرنا الاخت منفردة فأنتهى بها إلى النصف وذكرنا الاخت منفردة فأنتهى به إلى الكل وذكرنا الاخت مع بنتين فأنتهى به إلى النصف من الاخت في الاجتماع كما جعلها في الانفراد أفرأيت ان أعطيتها الكل منفردة أليس قد خالف حكم الله تبارك وتعالى نصا لان الله عز وجل جعلها في النصف وخالف معنى حكم الله اذ سويته به وقد جعلها الله تبارك وتعالى معاً على النصف منه (قال الشافعي) فقلت له وآي الموارث كلها تدل على خلاف رد الموارث قال فقال أرايت ان قلت لا أعطيتها النصف الباقي ميراثاً قلت له قل ما شئت قال أراها موضوعة قلت فان رأى غيرك غيرهما موضوعة فأعطاهما حصة أو جازاه محتاجاً أو غيرهما محتاجاً قال فليس له ذلك قلت ولأنا بل هذا أعذر منك هذا لم يخالف حكم الكتاب نصاً وانما خالف قول عوام المسلمين لان عوامهم يقولون هو لجماعة المسلمين

(باب الموارث)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى ونادى نوح ابنه وكان في معزل يا بني وقال عز وجل واذ قال ابراهيم لابنه آزر فتنسب ابراهيم إلى أبيه وأبوه كافر وتنسب ابن نوح إلى أبيه نوح وابنه كافر وقال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم في حادثة ادعواهم لا تأثمهم هو أقسط عند الله فان لم تعلموا آباءهم فاخوانكم في الدين ومواليكم وقال تبارك وتعالى واذ تقول للذي أنتم الله عليه وأنعمت عليه فتنسب الموالى نسيين أحدهما إلى الآباء والآخري إلى الولاء وجعل الولاء بالنعمة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرطه أوثق وانما الولاء لمن أعتق فبين رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الولاء انما يكون للعق قال وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الولاء لعنة كلمة النسب لا يباع ولا يوهب فدل الكتاب والسنة على أن الولاء انما يكون بمن تقدم فعلى من المعتقد كما يكون النسب بمن تقدم ولا من الأب ألا ترى أن رجلاً لو كان لأبيه يعرف جازاً رجلاً فساله أن ينسب إلى نفسه ورضي ذلك الرجل لم يجز أن يكون له ابناً أبداً فيكون مدخله على عاقلة مظلة في أن يعقلوا عنه ويكون ناسباً إلى نفسه غير من ولد وانما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء للفراش وكذلك اذ لم يعتق الرجل الرجل لم يجز أن يكون منسوباً إليه بالولاء فيدخل على عاقلة مظلة في عقلهم عنه وينسب إلى نفسه ولا من لم يعتق وانما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق فبين في قوله انما الولاء لمن أعتق أنه لا يكون الولاء إلا لمن أعتق ألا ترى أن رجلاً لو أمر ابنه أن ينسب إلى غيره أو ينتفي من نسبه ورضي على ذلك لم تقطع أبوة عنه عما أثبت الله عز وجل لكل واحد منهما على صاحبه ألا ترى أنه لو أعتق عبده ثم أذن له بعد العتق أن يوالى من شاء أو ينتفي من ولايته ورضي بذلك المعتقد لم يكن لواحد منهما أن يفعل ذلك لما أثبت الله تعالى عليه من النعمة فلما كان المولى في المعنى الذي فيه النسب ثبت الولاء بمن تقدم المنه كما ثبت النسب بمن تقدم الولاء لم يجز أن يفرق بينهما

أصابها فاخترت فراقه فلها المهر مع الفساق والذي يكون به مثل الرقي بها أن يكون محبوباً فآخرها ما كانها وأبهم ما تركه أو وطئ بعد العلم فلا خياره (وقال) في القديمان حدث به فلها الفسخ وليس له (قال المزني) أولى بقوله انهما سواء في الحديث كما كانا فيه سواء قبل الحديث (قال) والجذام والبرص فيما زعم أهل العلم بالطب يعدى ولا تكاد نفس أحد تطيب أن يجامع من هو به ولا نفس امرأة بذلك منه وأما الولد فقلنا يسلم فان سلم أدرك ذلك نسبه نسال الله تعالى العاقبة والجنون والجلل لا يكون معهما تادية لحق زوج ولا زوجة بعقل ولا امتناع من محرم وقد يكون من مثله القتل ولولها منعها من تكاح المجنون كما يمنعها من غير كف فان قيل فهل من حكم بينهما فيه الخيار أو الفرقه قيل نعم المولى يتعق من الجماع بين لو كانت على غير

عالم كانت طاعة الله أن
لا يفتن فأرخصه في
الحث بكفارة البين فان
لم يفعل وجب عليه
الطلاق والعلم محيط بان
شهر بمباشرة الاجم
والابصر والمجنون
والجنون أكثر منها
بتوك مباشرة المولى عالم
يحث ولوزوجها على
أنها مسلمة فإذا هي
كايبة كان له فسخ
النكاح بلا نصف
مهر ولوزوجها على
أنها كايبة فإذا هي
مسلمة لم يكن له فسخ
النكاح لانها غير من
كايبة (قال المزني)
رجه الله هذا يدل على
أن من اشترى أمة على
أنها نصرانية فأصابها
مسلة فليس لشترى أن
يردها وإذا اشترى على
أنها مسلمة فوجدتها
نصرانية فلا أن يردّها

(١) قوله فان زعمت أن
ذلك حكم الخ كذا في
جميع الشيخ يدون ذكر
لبواب الشرط ولعل
واووا الحكم معرفة عن
الفاء فيكون هو الجواب
أو غير ذلك وحرر كنه
معجمه

أبدا لا يسنة أو إجماع من أهل العلم وليس في الفرق بينهما في هذا المعنى منه ولا إجماع (قال الشافعي)
فدحض في جماعة من أصحابنا من الحجازيين وغيرهم فكلهم في رجل من غيرهم بأن قال إذا أسلم الرجل على
يدى رجل فله ولاؤه إذا لم يكن له ولا نعمة وله أن يوالى من شاء وله أن ينتقل بولائه ما لم يعقل عنه فإذا عقل
عنه لم يكن له أن ينتقل عنه وقال لي فما يجتلي في ترك هذا قلت خلفه ما حكيت من قول الله عز وجل
ادعهم لا بلانهم الآية وقول النبي صلى الله عليه وسلم فاعلموا لعلن أعتق فدل ذلك على أن النسب
يثبت بعقد الولاد كما ثبت الولاء بعقد العتق وليس كذلك الذي يسلم على يدى الرجل فكان النسب شيئا
بالولاء والولاء شيئا بالنسب فقال لي قائل انما ذهبت في هذا الى حديث رواه ابن موهب عن نعيم الداري
قلت لا يثبت قال أقرأت اذا كان هذا الحديث ثابتا لا يكون مخالفا لما روي عن النبي صلى الله عليه
وسلم الولاء لم أعتق قلت لا قال فكيف تقول قلت أقول ان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم انما
الولاء لمن أعتق ونهيه عن بيع الولاء وعن هبته وقوله الولاء لمة كحمة النسب لا يباع ولا يوهب فحين أعتق
لان العتق نسب والنسب لا يحول والذي يسلم على يدى الرجل ليس هو المنهى أن يحول ولاؤه قال فهذا
قلنا فامنع منه اذا كان الحديتان محتملين أن يكون لكل واحد منهما موجه قلت منعه أنه ليس بثابت
انما يرويه عبد العزيز بن عمر عن ابن موهب عن نعيم الداري وابن موهب ليس بالمعروف عندنا ولا نعلمه
لحق بما ومثل هذا لا يثبت عندنا ولا عندك من قبل أنه مجهول ولا نعلمه متصلا قال فان من جئت أن عمر
قال في المنبذ هو حر ولك ولاؤه يعني الذي التقطه قلت وهذا الوثبت عن عمر حجة عليك لانك تخالفه قال
ومن أين قلت أنت زعمت أنه لا يوالى عن الرجل الانفسه بعد أن يعقل وأن له اذا والى عن نفسه أن ينتقل
بولائه ما لم يعقل عنه فان زعمت أن موالاة عمر عنه لانه وليه جازة عليه فهل لوصى اليتيم أن يوالى عنه
قال ليس ذلك قلت فان زعمت أن ذلك للوالى دون الوصى فهل وجدته يجوز لوالى شي في اليتيم لا يجوز
لوصى (١) فان زعمت أن ذلك حكم من عمر والحكم لا يجوز عندك على أحد الابن بزمه نفسه أو فيما لا بد
له منه مما لا يصلحه غيره ولليتم بضمن الولاء فان قلت هر حكم فلا يكون له أن ينتقل به فكيف يجوز أن
يكون له أن ينتقل اذا عقد على نفسه عقدا ما لم يعقل عنه ولا يكون له أن ينتقل ان عقد عليه غيره (قال)
فان قلت هو أعلم يعني حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت ونعارضك بما هو أثبت عن ميمونة وابن
عباس من هذا عن عمر بن الخطاب قال وما هو قلت وهبت ميمونة ولأبني يسار لان اختها عبد الله بن
عباس فاتبه فهذه زوج النبي صلى الله عليه وسلم وابن عباس وهما اثنتان قال فلا يكون في أحد ولو
كانوا عددا كثيرا مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة قلنا فكيف اخرجت بأحد على النبي صلى الله عليه
وسلم قال هكذا يقول بعض أصحابنا قلت أبيت أن تقبل هذا من غيرك فقال من حضرنا من المدنيين
هذه حجة ثابتة قال فانتم ان كنتم تزعم ان ثابتة فقد تخالفون في شيء قالوا ما تخالفون في شيء وما زعم
أن الولاء يكون الا الذي نعمة (قال الشافعي) فقال لي قائل اعتقد عنهم جوابهم فازعم أن السائبة أن
يوالى من شاء قلت لا يجوز هذا اذا كان ما اخرجت به من الكتاب والسنة والقياس الا أن يأتي فيه خبر
عن النبي صلى الله عليه وسلم أو امرأ جمع الناس عليه فنضربه من جهة المعتق اتباعا قال فهم يروون
أن حاطبا أعتق سائبة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا ونحن لانمنع أحد أن يعتق سائبة فهل
روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ولواء السائبة اليه يوالى من شاء قال لا قلت فداخل هو في
معنى المعتق قال نعم قلت أفيجوز أن يخرج وهو معتق من أن يثبت له وعليه الولاء قال فانهم
يروون أن رجلا قتل سائبة فقتل عمر بعقله على القاتل فقال أبو القاتل أرايت لو قتل ابني قال اذا
لا يغرم قال فهو اذا مثل الارقم قال عمر فهو مثل الارقم فاستدلوا بأنه لو كانت له عاقلة بالولاء قضى
عمر بن الخطاب على عاقلة قلت فانت ان كان هذا ثابتا عن عمر صحيح به قال وأين قلت تزعم أن ولواء

(باب الأمة تفر من نفسها) من الجامع من كتاب النكاح الجديد ومن التعريض بالخطبة ومن نكاح القديم ومن النكاح والطلاق املاء على مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا وكل بتزويج أمته فذكرت والوكيل أو أحدهما أنها حرة فتزوجها ثم علم أنه الخيار فان اختار فراقها قبل الدخول فلا نصف مهر ولا متعة وان أصابها فلها مهر مثلها كان أكثر مما سمي أو أقل لان فراقها فسخ ولا يرجع به فان كانت ولدت فهم أحرار وعليه قيمتهم يوم سقطوا وذلك أول ما كان حكمهم حكم أنفسهم ليسيد الأمة ولا يرجع بها على الذي غره الأبعد أن يفرمها فان كان الزوج عبدا فولده أحرار لانه تزوج على أنهم أحرار ولا مهر لها عليه حتى يعتق (قال المزني) وقيمة الولد في معناه وهذا يدل على أن لا غرم على من شهد على رجل بقتل خطأ أو

السائبة لمن أعتقه قال فأعفى من ذا فانما أقوم لهم بقولهم قلت فأنت تزعم أن من لا ولاء له من لقيط ومسلم وغيره اذا قتل انسانا قضى بعقله على جماعة المسلمين لان لهم ميراثه وأنت تزعم أن عمر لم يقض بعقله على أحد قال وهكذا يقول جميع المفتين قلت أفيجوز لجميع المفتين أن يخالفوا عمر قال لا هو عن عمر منقطع ليس بثابت قلت فكيف احتجبت به قال لا أعلم لهم حجة غيره قلت فبئس ما قضيت على من قُت بجنته اذا كان احتج بغير حجة عندك قال فعندك في السائبة شيء يخالف لهذا قلت ان قبلت الخبر المنقطع فثم (قال الشافعي) أخبرنا سعيد ومسلم عن ابن جريج عن عطاء أن طارق بن المرقع أعتق أهل أبيات من أهل اليمن سوا ثوب فانقلعوا عن بضعة عشر ألفا فذكر ذلك لعمر بن الخطاب فأمر أن تدفع إلى طارق أو إلى ورثة طارق (قال الشافعي) فهذا ان كان ثابتا بذلك على أن عمر ثبت ولاء السائبة لمن سببه وهذا معروف عن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه في تركه سالم الذي يقال له سالم مولى أبي حذيفة أن أبا بكر أعطى فضل ميراثه عمر بنت يعار الانصارية وكانت أعتقه سائبة وروى عن ابن مسعود أنه قال في السائبة شيء يعني ذلك فيما أظن حديث منقطع قال فهل عندك حجة تفرق بين السائبة وبين الذي يسلم على يدي الرجل غير الحديث المنقطع قلت نعم من القياس قال ماهو قلت ان الذي يسلم على يدي الرجل وينقل بولائه إلى موضع انما ذلك برضا المنتسب والمنسوب اليه وله أن ينتقل بغير رضاهم انتساب اليه وان السائبة يقع العتق عليه بلا رضاهم وليس له أن ينتقل منه ولو رضى بذلك هو ومعتقه وانه ممن يقع عليه عتق المعتق مع دخوله في جملة المعتقين كان أهل الجاهلية يحررون البعيرة ويسبون السائبة ويوصلون الوصيلة ويعفون الحام وهذا من الإبل والغنم فكانوا يقولون في الحام اذا ضرب في ابل الرجل عشرين وقيل ثلثه عشرة حام أي حتى يظهره فلا يحمل أن يركب ويقولون في الوصيلة وهي من الغنم اذا وصلت بطونا يوما ونجح نتاجها فكانوا يمنعونها مما يفعلون بغيرها مثلها ويسبون السائبة فيقولون قد أعتقنا سائبة ولا ولاء لنا عليك ولا ميراث يرجع منك ليكون أكمل لتبرئنا فيك فانزل الله عز وجل ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام الآية فرد الله ثم رسوله صلى الله عليه وسلم الغنم إلى مالكها اذا كان العتق لا يقع على غير الأديمين وكذلك لو أنه أعتق بعيره لم يمنع بالعتق منه اذ حكم الله عز وجل أن يرده إليه ذلك ويبطل الشرط فيه فكذلك ابطال الشروط في السائبة وردة إلى ولاء من أعتقه مع الجملة التي وصفناك (قال الشافعي) أخبرنا ابراهيم بن محمد أن عبد الله بن أبي بكر وعبد العزيز أخبراه أن عمر بن عبد العزيز كتب في خلافته في سائبة مات أن يدفع ميراثه إلى الذي أعتقه (قال الشافعي) وان كانت الكفاية فبما ذكرنا من الكتاب والسنة والقياس فقال فاتقول في النصراني يعتق العبد المسلم قلت فهو حر قال فليكن ولاؤه قلت للذي أعتقه قال فما الجملة فيه قلت ما وصفت لك اذ كان الله عز وجل نسب كافر إلى مسلم ومسلم إلى كافر والنسب أعظم من الولاء قال فالنصراني لا يرث المسلم قلت وكذلك الأب لا يرث ابنه اذا اختلف أديانهم وليس منعه ميراثه بالذي قطع نسبه منه هو ابنه بحاله اذ كان ثم تقدم الأبوة وكذلك العبد مولاه بحاله اذ كان ثم تقدم العتق قال وان أسلم المعتق قلت يرثه قال فان لم يسلم قلت فان كان للمعتق ذو ورثهم مسلمون فيرثونه قال وما الجملة في هذا ولم اذ دفعت الذي أعتقه عن ميراثه تورث به غيره اذ لم يرث هو فغيره أولى أن لا يرث بقرابته منه قلت هذا من شبهك قال فأوجدني الجملة فيما قلت قلت أرايت الابن اذا كان مسلما فبات وأبوه كافر قال لا يرثه قلت فان كان له اخوة أو أعمام أو بنو عم مسلمون قال يرثونه قلت وبسبب من ورثوه قال بقرابته من من الأب قلت فقد منعت الاب من الميراث وأعطيتهم بسببه قال انما منعتهم بالدين فجعلته اذا خالف دينه كأنه ميت وورثته أقرب الناس به ممن هو على دينه قلت فما منعنا من هذه الجملة في النصراني قال هي لك ونحن نقول بها معك ولكننا احتججنا بالذي خالفنا من

أصحابك قلت أورايت فيما احتججت به حجة قال لا وقال أرايت إذا مات رجل ولا ولامه قلت فيرأته
للسلين قال بأنهم مواله قلت لا ولا يكون المولى الامعتقا وهذا غير معتق قال فاذا لم توتهم بأنهم
موال وليسوا بذوى نسب فكيف أعطيتم ماله قلت لم أعطهم موه ميراثا ولو أعطيتم موه ميراثا وجب على أن
أعطيهم من على الارض حين يموت كما أجعله لو كانوا معا اعتقوه وأنا وأنت أعنا نصيرهم للسلين يوضع منهم
في خاصة والمال الموروث لا يوضع في خاصة فكان يدخل عليك لو زعمت بأنه ورث بالولاء وهذا وأن تقول
أنظر اليوم الذي أسلم فيه فأثبت ولاءه لجماعة من كان حيا من المسلمين يومئذ فيرثه ورثته وأولئك الاحياء دون
غيرهم ويدخل عليك في النصراني يموت ولا وارث له فتجعل ماله لجماعة المسلمين وقد قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر قال فبأي شيء تعطي المسلمين ميراث من لا نسب له ولا ولاءه من المسلمين
وميراث النصراني اذا لم يكن له نسب ولا ولاء قلت عا أنتم الله تعالى به على اهل دينه فتخولهم من أموال
المشركين اذا قدر واعلمها ومن كل مال لا مال له يعرف من المسلمين مثل الارض الموات فلم يحرم عليهم
أن يحيوها فلما كان هذا المالا لا مال له ما يعرف خولها الله اهل دين الله من المسلمين

(الرد في الموارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن كاتبه فريضة في كتاب الله عز وجل أو سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم أو ما جاء عن السلف انتهت به الى فريضة فان فضل من المال شيء لم يزد عليه وذلك ان علينا
شيئين أحدهما أن لا نتقصه مما جعله الله تعالى له والاخر أن لا نزيد عليه والانتهاه الى حكم الله عز
وجل هكذا وقال بعض الناس زده عليه اذا لم يكن للمال من يستغرقه وكان من ذوى الارحام وان لا يزد
على زوج ولا زوجة وقالوا وبنينا قولنا هذا عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا لهم أنتم
تكونون ماترون عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعبد الله بن مسعود في أكثر الفرائض لقول
زيد بن ثابت وكيف لم يكن هذا مما تروكون قالوا اناسمنا قول الله عز وجل وأولو الارحام بعضهم أولى
ببعض في كتاب الله فقلنا ما معناها على غير ما ذهبتم اليه ولو كان على ما ذهبتم اليه كنتم قد تركتموه قالوا
فما معناها قلنا توارث الناس بالخلف والنصرة ثم توارثوا بالاسلام والهجرة ثم نسخ ذلك فقل قول الله
عز وجل وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله على معنى ما فرض الله عزذ كره وسن رسول
صلى الله عليه وسلم لا مطلقا هكذا ألا ترى أن الزوج يرث أكثر مما يرث ذوو الارحام ولا رحم له أولا ترى
أن ابن الم البعيد يرث المال كله ولا يرثه الخلال والخال أقرب رحاما فاما معناها على ما وصفت لك من
أنها على ما فرض الله لهم وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنتم تقولون ان الناس يتوارثون بالرحم
وتقولون خلافة في موضع آخر تزعمون أن الرجل اذا مات وترك أخواله ومواليه فما له لمواليه دون
أخواله فقد منعت ذوى الارحام الذين قد تعطيهم في حال وأعطي المولى الذي لا رحم له المال قال
فما جئت في أن لا ترث الموارث قلنا ما وصفت لك من الانتهاه الى حكم الله عز وجل وأن لا يزيدا سهم
على سهمه ولا أنقصه قال فهل من شيء تثبته سوى هذا قلت نعم قال الله عز وجل ان امرؤ هلك ليس
له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد وقال عزذ كره وان كانوا اخوة رجالا ونساء
فلذلك كرم مثل حظ الاثنين قد كرا الاخ والاخوة منفردين فأنتهى بالاخت الى التصف وبالاخ الى الكل وذكر
الاخوة والاخوات مجتمعين فحكم بينهم مثل حكمه بينهم منفردين قال فلذلك كرم مثل حظ الاثنين فجعلها
على التصف منه في كل حال فمن قال برد الموارث قال أورث الاخت المال كله فجعل قول الحكمين معا
قلت فان قلتم نعطها النصف بكتاب الله عز وجل ونزد عليها النصف لاميراثنا قلنا بأي شيء تزد عليها
قال ما زده أبدا الاميراثا أو يكون مالا حكمه الى الولاية فما كان كذلك فليس الولاية بمخيرين وعلى الولاية

يعتق حتى يفرم للشهود
له (قال الشافعي) رحمه
الله وان كانت
هي الغارة رجع عليها
به اذا اعتقت الآن
تكون مكاتبه فيرجع
عليها في كتابتها لانها
كالجنانية فان عجزت
حتى تعتق فان ضربها
أحد فالقت جنينا ففسيخه
ما في جنين الحرمة (قال
المرزقي) رحمه الله قد
جعل الشافعي جنين
المكاتبه كجنين الحرمة
اذا تزوجها على أنها
حرة

(الامة تعتق وزوجها
عبد) من كتاب قدیم
ومن املاء وكتاب نكاح
وطلاق املاء على
مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه
الله أخبرنا مالك عن
ربيعه عن القاسم بن
محمد عن عائشة رضي الله
عنها أن بريرة أعتقت
نغيرها رسول الله صلى
الله عليه وسلم (قال)
وفي ذلك دليل على أن
ليس بيعها طلاقا اذ
خيرها رسول الله صلى
الله عليه وسلم بعد بيعها
في زوجها وروى عن

أن يجعلوه لجماعة المسلمين ولو كانوا فيه مخيرين كان للوالي أن يعطيه من شاء والله تعالى الموفق

(باب ميراث الجد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلنا إذا ورث الجد مع الأخوة فاسمهم ما كانت المقاسمة خير إليه من الثلث فإذا كان الثلث خيرا له منها أعطيه وهذا قول زيد بن ثابت وعنه قبلنا كثر القرائن وقد روى هذا القول عن عمر وعثمان أنهما قالاه في مثل قول زيد بن ثابت وقد روى هذا أيضا عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول الأكثر من فقهاء البلدان وقد خالفنا بعض الناس في ذلك فقال الجد أب وقد اختلف فيه أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال أبو بكر وعائشة وابن عباس وعبد الله بن عتبة وعبد الله بن الزبير رضي الله عنه أنه أب إذا كان معه الأخوة طرحو أو كان المال للجد دونهم وقد زعمنا نحن وأنت أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إذا اختلفوا لم ينصروا إلى قول واحد منهم دون قول الآخر إلا بالتثبت مع الحجة البينة عليه وموافقة السنة وهكذا نقول وإلى الحجة ذهبنا في قول زيد بن ثابت ومن قال قوله قالوا فإنا نزع أن الحجة في قول من قال الجد أب لخصال منها أن الله عز وجل قال يا بني آدم وقال ملة أبيكم إبراهيم فأقام الجد في النسب أباً وإن المسلمين لم يختلفوا في أن لم ينقصوه من السدس وهذا حكمهم للأب وإن المسلمين يجيئون بالجد الأخ للام وهكذا حكمهم في الأب فكيف جاز أن يجمعوا بين أحكامه في هذه النكاح وأن يفروا بين أحكامه وحكم الأب فيما سواها قلنا إنهم لم يجمعوا بين أحكامه فيها قياساً منهم للجد على الأب قالوا وما دل على ذلك قلنا أرايت الجد لو كان انما يرث باسم الأبوة هل كان اسم الأبوة يفارق له لو كان دونه أب أو يفارق له لو كان فائلاً أو مملوكاً أو كافراً قال لا قلنا فقد تجد اسم الأبوة يلزمه وهو غير وارث وانما ورثناه بالخبر في بعض المواضع دون بعض لا باسم الأبوة قال فانهم لا ينقصونه من السدس وذلك حكم الأب قلنا ونحن لا ننقص الجد من السدس أفتري ذلك قياساً على الأب فتقفها موقف الأب فتعجبهم الأخوة قالوا ولكن قد جئتم الأخوة من الأم بالجد كما جئتموهم بالأب قلنا نعم قلنا هذا خبراً لا قياساً ألا ترى أننا نجعلهم بابنة ابن متسفة ولا نحكم لها بحكم الأب وهذا بين لكم أن القرائن تجتمع في بعض الأمور دون بعض قالوا وكيف لم تجعلوا الأب كالأب كما جعلتم ابن الابن كالابن قلنا لاختلاف الإنشاء والآباء لا نأوجدنا الإنشاء أولى بكثرة الموارث من الآباء وذلك أن الرجل يترك أباه وابنه فيكون لابنه خمسة أسداس ولأبيه السدس ويكون له بنون يرثونه معاً ولا يكون أبوان يرثانه معاً وقد نوزعت نحن وأنت الاخت ولا نوزعت ابنتها أو نوزعت الأم ولا نوزعت ابنتها إذا كان دونها غيرها وإن نوزعتها لم نوزعها قياساً على أمها وانما ورثناها خبراً لا قياساً قال فما جئكم في أن أثبتتم فرائض الأخوة مع الجد قلنا ما وصفنا من الاتباع وغير ذلك قالوا وما غير ذلك قلنا أرايت رجلاً مات وترك أخاه وجده هل يدي واحد منهما إلى الميت بقراءة نفسه قالوا لا قلنا ليس إنما يقول أخوه أنا ابن أبيه ويقول جده أنا أبو أبيه وكلاهما يطلب ميراثه لمكانته من أبيه قالوا بلى قلنا أفرأيت لو كان أبوه الميت في تلك الساعة أيهما أولى بميراثه قال يكون لابنه خمسة أسداس ولأبيه السدس قلنا وإذا كانا جميعاً انما يديان بالأب فابن الأب أولى بكثرة ميراثه من أبيه فكيف جاز أن يحجب الذي هو أولى بالأب الذي يديان بقراءة نفسه بالذي هو أبعد منه فلنا ميراث الأخوة ثابت في القرآن ولا فرض للجد فيه فهو أقوى في القرآن والقياس ثبوت الميراث قال فكيف جعلتم الجد إذا كثرت الأخوة أكثر ميراثاً من أحدكم قلنا خبرنا ولو كان ميراثه قياساً جعلناه أبداً مع الواحد أكثر من الأخوة أقل ميراثاً فنظرنا كل ما صار للأخ ميراثاً فجعلنا للأخ خمسة أسداس وللجد سهماً كلورثناها حين مات ابن الجد أو الابن قال فلم تقولوا بهذا قلنا لم نتوسع بخلاف ما روينا عنه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلا أن يخالف بعضهم إلى قول بعض فنكون غير خارجين من أقوالهم

عائشة رضي الله عنها أنها قالت كان عبداً وعن ابن عباس أنه كان عبداً يقال له مغيث كأنني أنظر إليه يطوف خلفها يبكي ودموعه تسيل على لحية فقال النبي صلى الله عليه وسلم للعباس رضي الله عنه يا عباس ألا تعجب من حب مغيث بريرة ومن بغض بريرة مغيثاً فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم لو راجعته فإنا هو أبو ولدك فقالت يا رسول الله بأمره قال إنما أنا شفيع قالت فلا حاجة لي فيه وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال كان عبداً (قال الشافعي) رحمه الله ولا يشبه العبد الحر لأن العبد لا يملك نفسه ولأن للسيد إخراجه عنها ومنعه منها ولا نفقة عليه لولدها ولا ولاية ولا ميراث بينهما فهذا والله أعلم كان لها الخيار إذا اعتقت ما لم يصبر زوجها بعد العتق ولا أعلم في تأقيت الخيار شيئاً يتبع إلا قول حفصة زوج

(ميراث ولد الملاعنة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقتلنا اذ امانات ولد الملاعنة وولد الزنا ورثت أمه حقها في كتاب الله عز وجل واخوته لامه حقوقهم ونظرنا ما بقي فان كانت أمه مولاة عتاقة كان ما بقي ميراثا لموالي أمه وان كانت عربية أو لاولادها كان ما بقي لجماعة المسلمين وقال بعض الناس بقولنا فيها الا في خصلة واحدة اذا كانت أمه عربية أو لاولادها ردوا ما بقي من ميراثه على عصة أمه وكان عصة أمه عصبته واحتجوا فيه برواية ليست بثابتة وأخرى ليست بما يقوم بها حجة وقالوا كيف لم يجعلوا لعصبة عصبته عصبته أمه كما جعلتم مواله موالى أمه قلنا بالامر الذي لم يختلف نحن وأنتم في أصله ثم تركتم قولكم فيه قلت أرايتم المولاة العتيقة تلد من مملوك أو من لا يعرف أليس يكون ولادها تبع لاولادها حتى يكونوا كأنهم ما عتقوا معا لم يجز أب ولادهم قالوا بلى قلنا أو يعقل عنهم موالى أمهم ويكونون أولياء في التزويج لهم قالوا بلى قلنا فان كانت عربية فتكون عصبته عصبته ولادها فبيعة لولدهم ويزوجون بناتهم قالوا لا قلنا فاذا كان موالى الام يقومون مقام العصبه في ولدهم ولا يقرهم وكان الاخوال لا يقومون ذلك المقام في بني اخوتهم فكيف أنكرت ما قلنا والاصل الذي ذهبنا اليه واحد

(ميراث المجوس)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقتلنا اذا أسلم المجوسي وابنته الرجل امرأته أو أخته أمه نظرنا الى أعظم السنين فوزئناها به وألغينا الآخر وأعظمهم ما أثبتهم ما بئس حال واذا كانت أم اختا ورثناها بأنها أم وذلك أن الام قد تثبت في كل حال والاخت قد تزول وهكذا جميع فرائضهم على هذه المنازل وقال بعض الناس أو رثناهم من الوجهين معا فقلنا لا أرايت اذا كان معها أخت وهي أخت أم قال أجبهم من الثالث بأن معها أختين وأورثناهم من الوجه الآخر لانها أخت قلنا أرايت حكم الله عز وجل اذ جعل للام الثلث في حال ونقصها منه بدخول الاخوة عليها أليس انما نقصها بغيرها لانفسها قال بلى بغيرها نقصها فقلنا وبغيرها خلافها قال نعم قلنا ماذا نقصنا بنفسها أفليس قد نقصنا بخلاف ما نقصها الله عز وجل به وقلنا أرايت اذا كانت أم على الكمال فكيف يجوز أن تعطى بنقصها دون الكمال وتعطى أمها كاملة وأختها كاملة وهما بندان وهذا بدن قال فقد دخل عليك أن عطيت أحد الحقين قلنا ما لم يكن سبيل الى استعمالهما الاختلاف الكتاب وخلاف المعقول لم يجز الانعطيل أصغرهما لا أكبرهما قال فهل تجد علينا شيئا من ذلك قلنا نعم قد تزعم أن المكاتب ليس بكامل الحرية ولا رقيق وان كل من لم تكمل فيه الحرية صار الى حكم العبيد لانه لا يرث ولا يورث ولا يجوز شهادته ولا يجحد من قذفه ولا يجحد هو الا حد العبيد فتعطل موضع الحرية منه قال اني أحكم عليه أنه رقيق قلت أفى كل حاله أو في بعض حاله دون بعض قال بلى في بعض حاله دون بعض لاني لو قلت لك في كل حاله قلت لسيد المكاتب أن يبيعه ويأخذ ماله قلت فاذا كان قد اختلط أمره فلم يحض عبدا ولم يحض حرا فكيف لم تقل فيه بما رويته عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه يعتق منه بقدر ما أدى وتجاوز شهادته بقدر ما أدى ويجحد بقدر ما أدى ويرث ويورث بقدر ما أدى قال لا نقول به قلنا ونصيره على أصل أحكامه وهو حكم العبيد فبما نزل به وتنعته الميراث قال نعم قلنا فكيف لم تجز لنا في فرض المجوس ما وصفنا وانما ميراثنا المجوس اني أن أعطيناهم بأكثر ما يستوجبون فلم تمنعهم حقهم وجهه إلا أعطيناهم ذلك الحق أو بعضه من وجه آخر وجعلنا الحكم فيهم حكما واحدا معقولا لا متبعضا لأننا جعلنا بندا واحدا في حكم بدنين

التي صلى الله عليه وسلم ما لم يمسها (قال) فان أصابها فادعت الجهالة فقها قولان أحدهما أن لا خيار لها والاخر لها الخيار وهذا أحب إلينا (قلت أنا) وقد قطع بأن لها الخيار في كابين ولا معنى فيها لقولن (قال الشافعي) فان اختارت فراقه ولم يمسها فلا صداق لها فان أقامت معه فالصداق للسيد لانه وجب بالحد ولو كانت في عتقه طلقه فلها الفسخ وان تزوجها بعد ذلك فهي على واحدة وعلى السلطان أن لا يؤجلها أكثر من مقامها فان كانت صبية فحتى تبلغ ولا خيار لامة حتى تكمل فيها الحرية ولو أعتق قبل الخيار فلا خيار لها

(أجل العنين والنحصى غير المجبوب والنحصى) من الجامع من كتاب قديم ومن كتاب التعريض بالخطبة

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا

(ميراث المرتد) (١)

سفيان بن عيينة عن
عمر عن الزهري عن
ابن المسيب عن عمر
رضي الله عنه أنه أجل
العين سنة (قال)
ولا أحفظ عن إفتيه
خلافا في ذلك فإن
جامع والافرق بينهما
وان قطع من ذكره
فبق منه ما يقع موقع
الجماع أو كان خشى
يول من حيث يول
الرجال أو كان يصيب
غيرها ولا يصيبها
فسألت فرقة أجلته
سنة من يوم زافعا إلينا
(قال) فإن أصابها
مرء واحد فهي
أمراته ولا تكون
أصابتها إلا بأن يغيب
الحشفة أو ما بقي من
الذكر في الفرج فإن
لم يصباخيرها السلطان
فإن شاءت فراقه
فسخ نكاحها بغير
طلاق لأنه إليها دونه
فإن أقامت معه فهو
زك لحقها فإن فارقت
بعد ذلك ثم راجعها في
العدة ثم سألت أن
يؤجل لم يكن ذلك لها
(قال المرفي) وكيف
يكون عليها عدة ولم
تكن أصابة وأصل

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قال الشافعي) وبهذا نقول فكل من خالف دين الإسلام من أهل الكتاب ومن أهل الأوثان فإن ارتد أحد من هؤلاء عن الإسلام لم يرثه المسلم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وقطع الله الولاية بين المسلمين والمشركين فوافقنا بعض الناس على كل كافر إلا المرتد وحده فإنه قال يرثه وورثته من المسلمين فقلنا فعدو المرتد أن يكون دخلا في معنى الكافرين أو يكون في أحكام المسلمين فإن قلت هو في بعض حكمه في أحكام المسلمين قلنا أفيجوز أن يكون كافر في حكمه ومثافي غيره فيقول لك غيره فهو كافر حيث جعلته مؤمنا ومؤمنا حيث جعلته كافرا قال لا قلنا أفليس يجوز لك من هذا شيء إلا جاز عليك مثله قال فانا انما نصرنا في هذا إلى أثر رويناه ان علي بن أبي طالب رضي الله عنه قتل المستورد وورث ميراثه وورثته المسلمين قلنا فقد مدزعم بعض أهل الحديث منك أنه غلط ونحن نجعله لك ثابتا أفرايت حكمه في سوري الميراث أحكمهم مشرك أو مسلم قال بل حكمهم مشرك قلنا فإن حبست المرتد لقتله أو لتستتبه فمات ابن له مسلم أيرثه قال لا قلنا أفرايت أحد أقط لا يرث ولده إلا أن يكون قاتله وورثته ولده انما ثبت الله عز وجل الموارث للأبناء من الآباء حيث أثبت الموارث للآباء من الأبناء وقطع ولاية المسلمين من المشركين وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فإن كان

(١) في نسخة السراج البلقيني في هذا المقام زيادة نصها

وفي اختلاف العراقيين باب الموارث أخبرنا الربيع قال قال الشافعي وإذا مات الرجل وترك أخاه لابيه وأمه وجدته فإن أبا حنيفة كان يقول المال كله للجد وهو بمنزلة الأب في كل ميراث وكذلك بلغنا عن أبي بكر الصديق وعن عبد الله بن عباس وعن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها وعن عبد الله بن الزبير أنهم كانوا يقولون الجد بمنزلة الأب إذا لم يكن له أب وكان ابن أبي لهي يقول في الجد يقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه إلا لاخ النصف والجد النصف وكذلك قال زيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود في هذه المنزلة (قال الشافعي) وإذا هلك الرجل وترك جده وأخاه لابيه وأمه فالأصل بينهما نصفان وهكذا قال زيد بن ثابت وعلي وعبد الله بن مسعود وروى عن عثمان وخالفهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه فجعل المال للجد وقالت عائشة معه وابن عباس وابن الزبير وعبد الله بن عباس وهو مذهب أهل الكلام في الفرائض وذلك أنهم يتوهمون أنه القياس وليس واحد من القولين بقياس غير أن طرح الأخ بالجد أبعد من القياس من اثبات الأخ معه وقد قال بعض من يذهب هذا المذهب انما طرحنا الأخ بالجد لثلاث خصال أنتم مجتبعون معنا عليها منها أنكم تجيبون به بني الأم وكذلك منزلة الأب ولا تنقصونه من السدس وكذلك منزلة الأب وأنتم تسبون أبا فقال الشافعي فقلت انما جئنا به بني الأم خبرا لا قياسا على الأب قال وكيف ذلك قلت نحن نجيب بني الأم ببنت ابن ابن من قبلة وهذه وإن وافقت بمنزلة الأب في هذا الموضع فلم نجعلهم لها نحن وأنت بأن تكون تقوم مقام الأب في غيره إذا وافقه في معنى وإن خالفه في غيره فاما بأننا لا ننقصه من السدس فانا لم ننقصه خبرا ونحن لا ننقص الجدة من السدس أفرايتنا وإياك أنما هما مقام الأب أن وافقه في معنى وأما اسم الأبوة فنحن وأنت نلزم من بيننا وبين آدم اسم الأبوة وإذا كان ذلك ودون أحدهم أب أقرب منه لم يرث وكذلك لو كان كافرا والموروث مسلما أو قاتلا والموروث مقتولا أو كان الموروث حرا والأب مملوكا فلو كان انما وورثنا باسم الأبوة فقط ورثناه ولده الذين سر مناهم كلهم ولكننا انما وورثناهم خبرا لا بالاسم فقال فأي القولين أشبه بالقياس قلت عامنهما

المرتد خارجا من معنى حكم الله تبارك وتعالى وعكم رسول الله صلى الله عليه وسلم من بين المشركين بالاثرة
الذي زعمت لزمنك أن تكون قد خالفت الأثر لان علي بن أبي طالب رضي الله عنه لم يمنعه ميراث ولده لوما توار
وهو لو ورث ولده منه انبى أن يورثه ولده اذا كان عنده مخالفا للغير من المشركين ولو جاز أن يرثوه ولا يرثهم
كان في مثل معنى ما حكم به معاوية بن أبي سفيان وتابعه عليه غيره فقال نزل المشركين ولا يرثونا كما تحل
لنا نساؤهم ولا تحل لهم نساؤنا أفرأيت أن اخضع عليك أحد هذه من قول معاوية ومن تابعه عليه منهم
سعيد بن المسيب ومحمد بن علي بن الحسين وغيرهما وقد روى عن معاذ بن جبل شيئا وقد قال معاوية
ومعاذ في أهل الكتاب وقال لك أن النبي صلى الله عليه وسلم انما كان يحكم به على أهل الاوثان والنساء
اللاقي يحلن للسلي نساء أهل الكتاب لانساء أهل الاوثان فقال لمعاذ بن جبل ولعاوية ولهما فقه وعلم فلم
لموافق قولهما وقد يحتمل قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم أن يكون
أراد به الكفار من أهل الاوثان وأتبع معاوية ومعاذا في أهل الكتاب فأورث المسلم من الكافر ولا ورث
الكافر من المسلم كما قول في نكاح نساؤهم قال لا يكون ذلك له لانه اذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لم لا يرث
المسلم الكافر فهذا على جميع الكفار قلنا ولم لا تستدل بقول من سيمتلع أن الحديث يحتمل له قال انه
قل حديث الا وهو يحتمل معاني والاحاديث على ظاهرها لا تحال عنه الى معنى تحتمله الا بدلالة عن حدث
عنه قلنا ولا يكون أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وان كان مقدما حجة في أن يقول بمعنى يحتمله
الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا قلنا فكل ما قلنا من هذا حجة عليك في ميراث المرتد

== قياس والقول الذي اخترت أبعد من القياس والعقل قال فابن ذلك قلت أرايت الجد والاخ اذا طلبا
ميراث الميت أيدليان بقرابة أنفسهما أم بقرابة غيرهما قال وما ذلك قلت أليس انما يقول الجد أنا أبو
أبي الميت ويقول الاخ أنا ابن أبي الميت قال بلى قلت فبقرابة أبي الميت يدلان معالي الميت قال بلى
قلت فأجعل أبا الميت هو الميت أيهما أولى بقرابة ميراثه ابنه أو أبوه قال بل ابنه لانه خمسة أسداس ولا يبه
السدس قلت وكيف بحيث الاخ بالجد والاخ اذا مات الأب أولى بقرابة ميراثه من الجد لو كنت حاجبا
أحدهما بالآخر انبى أن تحب الجد بالاخ قال وكيف كان يكون القياس فيه قلت لا معنى للقياس
فيهما معا يجوز ولو كان له معنى انبى أن يجعل للاخ أبدا حيث كان مع الجد خمسة أسداس والجد
السدس وقلت أرايت الاخوة أمثبتين الفرض في كتاب الله عز وجل قال نعم قلت أفهل للجد في كتاب
الله عز وجل فرض فقال لا قلت وكذلك السنة هم ميثون فيها ولا أعلم للجد في السنة فرضا الا من
وجه واحد لا يثبت أهل الحديث قلت كل التثبيت فلا أعلمك الا طرحت الاقوى من كل وجهه بالاضعف
واذا أقرت الاخت وهي أب وأم وقد ورث معها العصبية بالاخ الاب فان أبا حنيفة كان يقول تعطيه
نصف ما هو في يدها لانها أقرت أن المال كله بينهما نصفين فما كان في يدها منه فهو بينهما نصفان وبهذا
يؤخذ وكان ابن أبي ليلي لا يعطيه مما في يدها شيئا لانها أقرت بما في يدي العصبية وهو سواء في الورثة
كلهم ما قال جميعا (قال الشافعي) واذا مات الرجل وترك أخته لايه وأمه وعصبية فأقرت الاخت
بأخ فالقياس أن لا يأخذ شيئا وهكذا كل من أقرب به وارث فكان اقراره لا يثبت نسبه فالقياس أن لا يأخذ
شيئا من قبل أنه انما أقر له بحق عليه في ذلك الحق مثل الذي أقر له به لانه اذا كان وارثا بسبب كان موروثا
به واذا لم يثبت النسب حتى يكون موروثا به لم يجز أن يكون وارثا به وذلك مثل الرجل يقر أنه باع داره من
رجل بألف فجده المقر له بالبيع لم ينعه الدار وان كان باعها قد كان أقر باعها قد صارت ملكا له وذلك
أنه لم يقر أنها كانت ملكا له الا وهو ملوك عليه بها شيء فلما سقط أن تكون ملوك عليه بشئ سقط الاقرار له
ومثل الرجلين يتبايعان العبد فيعتلفان في غنمه (١) وقد تصادقا على أنه ملك المالك الى ملك المشتري ==

قوله لو استمتع رجل
بامرأة وقالت لم يصني
وطلق فلها نصف المهر
ولا عدة عليها (قال
الشافعي) ولو قالت لم
يصني وقال قد أصبتها
فالقول بقوله لا تاتريد
فصح نكاحها وعليه
البين فان نكل وحلفت
فرق بينهما وان كانت
بكرأ أريها أربعين
النساء عدولا وذلك
دليل على صدقها
فان شاء أحفظها ثم فرق
بينهما فان نكلت وحلفت
أقام معها وذلك أن
العذرة قد تعود فيما
يزعم أهل الخبرة بها
اذا لم يبالغ في الاصابة
(قال الشافعي) وللرأه
الخيار في المجهوب وغير
المجهوب من ساعتها
لان المجهوب لا يجامع
أبدا وانخصى ناقص
عن الرجال وان كان
له ذكر الا أن تكون
علمت فلا خيار لها وان
لم يجامعها الصبي أجل
(قال المازني) معناه
(١) قوله وقد تصادقا
على أنه ملك المالك الخ
لعنه على أنه نقل ملك
المالك وحرر كتبه
معجمه

وفيمارويت عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مثله (قال الشافعي) وقتلنا لا يؤخذ مال المرتد عنه حتى يموت أو يقتل على رذته وإن رجع إلى الإسلام كان أحق بماله وقال بعض الناس إذا ارتد فلحق بدار الحرب قسم الامام ميراثه كما يقسم ميراث الميت وأعتق أمهات أولاده ومدبريه وجعل دينه المؤجل حالا وأعطى ورثته ميراثه فقيل له عبت أن يكون عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما حكما في دار السنة والهجرة في امرأة المفقود الذي لا يسمع له بخبر والأغلب أنه قدمنا بأن تبرص امرأة أربع سنين ثم أربعة أشهر وعشرا ثم تنكح فقلت وكيف نحكم بحكم الوفاة على رجل في امرأة وقد يمكن أن يكون حيا وهم لم يحكموا في ماله بحكم الحياة انما حكموا به لمعنى الضرر على الزوجة وقد نفرق نحن وأنت بين الزوج وزوجته بأقل من هذا الضرر على الزوجة فنزعم أنه إذا كان عينا فنفرق بينهما ثم صرت رأيك إلى أن حكمت على رجل حتى لو ارتد بطرسوس فامتنع بمسحة الروم ونحن نرى حياته بحكم الموق في كل شيء في ساعة من نهار خالفت فيه القرآن ودخلت في أعظم من الذي عبت وخالفت من عليك عندك اتباعه فيما عرفت وأنكرت قال وابن القرآن الذي خالفت قلت قال الله عز وجل إن امرؤ وهلك لبس له وله أخت فلها نصف ما ترك وقال جل وعز ولكم نصف ما ترك أزواجكم فلما نقل ملك الموت إلى الأحياء والموتى خلاف الأحياء ولم ينقل بميراث قط ميراث حتى إلى حتى فنقلت ميراث الحى إلى الحى وهو خلاف حكم الله تبارك وتعالى قال فإني أزعم أن رذته ولحقه بدار الحرب مثل موته قلت قولك هذا خبر قال ما فيه خبر ولكني قلته قياسا قلت فأين القياس قال ألا ترى أنني لو وجدته في هذه الحال قتلته فكان ميتا قلت

فما لم يسلم المشتري ما زعم أنه ملكه به سقط الاقرار فلا يجوز أن يثبت المقر له بالنسب حتى وقد أحطنا أنه لم يقر له من دين ولا وصية ولا حق على المقر له الا الميراث الذي اذا ثبت له ثبت أن يكون موروثا وإذا لم يثبت له أن يكون موروثا بالنسب لم يثبت أن يكون وارثا به وادامات الرجل وترك امرأة وولدها لم يقر بحبل امرأته ثم جاءت بولد بعد موته وجاءت بامرأة تشهد على الولادة فان أباحنيقة كان يقول لا أقبل هذا ولا أثبت نسبه ولا أورثه بشهادة امرأة وكان ابن أبي ليلى يقول أثبت نسبه وأورثه بشهادتها وحدها وبهذا يؤخذ (قال الشافعي) وادامات الرجل وترك ولدا وزوجة فأنكر ابنه ولدها بغايات بأربع نسوة يشهدن أنها ولده كان نسبه ثابتا وكان وارثا ولا أقبل فيه أقل من أربع نسوة قياسا على القرآن لأن الله عز وجل ذكر شاهدين وشاهدا أو امرأتين فأقام امرأتين حيث أجازهما مقام رجل فلما أجزأ النساء فيما نعتيت عنه الرجال لم يجوز أن نخير منهن الأربعا قياسا على ما وصفت ووجه هذا القول قول عطاء بن أبي رباح وإذا كان لرجل عبدان ولدا في ملكه كل واحد منهما من أمة فأقر في صحته أن أحدهما بنه ثم مات ولم يبين ذلك فان أباحنيقة قال لا يثبت نسب واحد منهما ويعتق من كل واحد منهما نصفه ويسعى في نصف قيمته وكذلك أمهاتهما وبه نأخذ وكان ابن أبي ليلى يثبت نسب أحدهما ويرثان ميراث ابن ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته وكذلك أمهاتهما (قال الشافعي) وإذا كان لرجل أمتان لازوج واحدة منهما فولد تاولدين فأقر السيد بأن أحدهما ابنه ومات ولا يعرف أيهما أقرب فأنكرهما القافة فان ألحقوا به أحدهما جعلناه ابنه وورثناه منه وجعلناه أمة أم ولد تعتق بموته وأرققنا الآخر وإن لم يكن قافة أو كانت فاشكل عليهم لم نجعل ابنه واحد منهما وأقرعنا بينهما فأيهما خرج منه ممة أعنتقناه وأمه بأنها أم ولد وأرققنا الآخر وأمه وأصل هذا مكتوب في كتاب العتق وإذا كانت الدار في يدي رجل فأقام ابن عمه البينة أنهما دار جد هما والذي هي في يديه منكر لذلك فان أباحنيقة كان يقول لا أقضي بشهادتهم حتى يشهدوا أن الجد تركهما ميراثا لابه ولأن صاحبه لا يعلمون له وارثا غيرهما ثم توفي أبوهذا وترك نصيبه منها لهذا ميراثا لا يعلمون له وارثا غيره وكان ابن أبي ليلى يقول أقضي له بشهادتهم وأسكنه في الدار مع الذي هي

عندي صبي قد بلغ أن يجامع مثله (قال الشافعي) فان كان خنثى يقول من حيث يقول الرجل فهو رجل يتزوج امرأة وإن كانت هي تقول من حيث تقول المرأة فهي امرأة تتزوج رجلا وإن كان مشكلا لم يزوج وقيل له أنت أعلم بنفسك فأبهاشت أنكحتك عليه ثم لا يكون لك غيره أبدا (قال المزني) فبأيهما

تزوج وهو مشكل كان لصاحبه الخيار لنقصه قياسا على قوله في الخصص له الذكران لها فيه الخيار لنقصه

(الاحصان الذي به رجم من زنى) من كتب التعريض بالخطبة وغير ذلك

(قال الشافعي) رجه الله تعالى فإذا أصاب الحسر البالغ أو أصيبت المرأة بالفسه فهو احصان في الشرك وغيره لأن النبي صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين زنيا فلو كان المشرك لا يكون محصنا

كما قال بعض الناس
لما رجم صلى الله عليه
وسلم غير محسن

(الصدّاق) مختصر
من الجامع من كتاب
الصدّاق ومن كتاب
السكاح ومن كتاب
اختلاف مالك والشافعي

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى ذكر الله
الصدّاق والاجر في كتابه
وهو المهر قال الله
تعالى لا جناح عليكم
ان تطلقتم النساء ما لم
تمسوهن أو تفرضا
لهن فريضة فدل أن
عقده النكاح بالكلام
وأن ترك الصدّاق
لا يفسدها فلو عقد
بجهول أو بجهل ثبت
النكاح ولها مهر
مثلها وفي قوله تعالى
وأتيتهم أحدها
قطارا دليل على أن
لا وقت للصدّاق يحرم
به لتركه النهي عن
التكثير وتركه حد
القليل وقال صلى الله
عليه وسلم أدوا العلق
قبيل يارسول الله وما
العلق قال ما تراضى
به الاهلون (قال)
ولا يقع اسم علق الا

قد علمت أننا إذا قتلته مات فأنت لم تقتله فأين القياس انما قتلته لو أمته فأنت لم تقتله ولو كنت بقولك
لو قدرت عليه قتلته كالقاتل له لزمك اذا رجعت الى بلاد الاسلام أن يكون حكمه حكم الميت فتنفذ عليه حكم
الموتى قال ما أفعل وكيف أفعل وهو حي قلت قد فعلت أولا وهو حي ثم زعمت أنك ان حكمت عليه بحكم
الموتى فرجع نائباً وأم ولده قائمه ومديره قائم وفي يد غيره ماله بعينه الذي دفعته اليه وهو الى عشرين سنين
يدأ به ميراثه فقال لك رد على مالي وهذا غريبي يقول هذا مالك بعينه لم أغیره وانما هو لي الى عشرين سنين
وهذه أم ولدي ومديري بأعيانها قال لا أردم عليه لان الحكم قد نفذ فيه قلنا فكيف رددت عليه ما في
يدي وارثه وقد نفذ به الحكم قال هذا ماله بعينه قلنا والمال الذي في يد غيره وأم ولده ومدير ماله
بعينه فكيف نقض الحكم في بعضه دون بعض هل قلت هذا خيرا أو قيسا قال ما قلته خيرا ولكن قلته
قيسا قلنا فلي أئتي قسسته قال على أموال أهل البني يصيبها أهل العدل فان تاب أهل البني
فوجدوا أموالهم بأعيانها أخذوها وان لم يجدوها بأعيانها لم يغرهم أهل العدل وكذلك ما أصاب أهل
العدل لأهل البني قلنا فهذا وجد ماله بعينه فرددت بعضه ولم ترد بعضه فأما أهل العدل لو أصابوا
لأهل البني أم ولداً ومديره رددتها على صاحبهما وقلت لا يعتقان ولا يملكهما غير صاحبهما وليس هكذا
قلت في مال المرتد

(ميراث المشتركة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلنا ان المشتركة زوج وأم وأخوان لاب وأم وأخوان لام فلزوج النصف
وللام السدس وللأخوين من الام الثلث ويشركهم بنو الاب والام لان الاب لما سقط حكمه صار وبنو أم

= في يديه ولا يقتسمان حتى تقوم اليئنة على الموارث كما وصفت لك في قول أبي حنيفة ولا يقولان
لأنهم في قول ابن أبي ليلى ولكن به ولا وارث له غيرهما في قول ابن أبي ليلى وقال أبو يوسف أسكنه
ولا يقتسمان (قال الشافعي) وإذا كانت الدار في يدي الرجل فأقام ابن عمه اليئنة أنهما جدهما أبي
أبيهما ولم تقل اليئنة أكثر من ذلك والذي في يديه الدار منك قضيت بهادار الجدهما ولم أقسم بهما بينهما حتى
تثبت اليئنة على من ورث جدهما ومن ورث أباهما لاني لأدرى لعل معهما ورثة أو أصحاب دين أو وصايا
وأقبل اليئنة إذا قالوا مات جدهما وتركهما ميراثا لا وارث له غيرهما ولا يكونون بهذا شهودا على ما يعلمون
لأنهم في هذا كله انما يشهدون على الظاهر كشهادتهم على النسب وكشهادتهم على الملك وكشهادتهم على
العدل ولا أقبلهم إذا قالوا لا أعلم وارثا غير فلان وقلنا إلا أن يكونوا من أهل النسب بالشهود عليه الذين
يكون الاغلب منهم أنه لا يخفى عليهم وارث لو كان وذلك أن يكونوا ذوي قرابة أو مودة أو خلطة أو خبرة
بجوار أو غيره فإذا كانوا هكذا قبلتهم على العلم لان معنى البت معنى العلم ومعنى العلم معنى البت وإذا توفي
الرجل وترك امرأته وترك في يديه متاعا فان أباح خيفة كان يحدث عن جاد عن ابراهيم أنه قال ما كان
للرجال من المتاع فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما كان للرجال والنساء فهو للباقي منهما المرأة
كانت أو الرجل وكذلك الزوج اذا طلق والباقي الزوج في الطلاق وبه كان يأخذ أبو حنيفة وأبو يوسف
وقال بعد ذلك لا يكون للمرأة الا ما يجهز به مثلها في ذلك كله لانه يكون رجل تاجر عنده متاع البيت من
تجارته أو صنائع أو تكون رهون عند رجل وكان ابن أبي ليلى يقول اذا مات الرجل أو طلق فباع البيت
كله متاع الرجل الا الدرع والنجار وشبهه الا أن يقوم لاحدهما يئنة على دعواه ولو طلقها في دارها كان
أمرهما على ما وصفت لك في قولهما جميعا (قال الشافعي) وإذا اختلف الزوجان في متاع البيت يسكنانه
قبل أن يتفرقا أو بعد ما تفرقا كان البيت للرجل أو المرأة أو بعد ما يموتان واختلف في ذلك ورثتهما بعد
موتهما أو ورثة الميت منهما والباقي كان للزوج أو الزوجة فسواء ذلك كله فمن أقام اليئنة على

معا وقال بعض الناس مثل قولنا الأنهم قالوا لا يشركهم بنو الأب والأم واحتجوا علينا بأن أحجاب النبي صلى الله عليه وسلم اختلفوا فيها فقال بعضهم قولنا وقال بعضهم قولهم فقالوا اخترنا قول من قلنا بقوله من قبل أنا وجدنا بنى الأب والأم قد يكونون مع بنى الأم فيكون الواحد منهم الثلثان والجماعة من بنى الأم الثلث وجدنا بنى الأب والأم قد يشركهم أهل الفرائض فيأخذون أقل مما يأخذ بنو الأم فلما وجدناهم مرة يأخذون أكثر مما يأخذون ومرة أقل مما يأخذون فرقنا بين حكمهم فورثنا كلا على حكمه لا نأوان جمعهم الأم لم نعظم دون الأب وإن أعطيناهم بالأب مع الأم فرقنا بين حكمهم فقنا أنا أنما أشركناهم مع بنى الأم لأن الأم جمعهم وسقط حكم الأب وإذا سقط حكم الأب كان كأن لم يكن ولو صار للأب موضع يكون له فيه حكم استعملناه قل نصيبهم أكثر قال فهل تجدهم مثل ما وصفت من أن يكون الرجل مستعملا في حال ثم تأتي حال فلا يكون مستعملا فيها قلنا نعم وقال وما ذاك قلنا ما قلنا نحن وأنت وخالف فيه صاحبك من الزوج ينكح المرأة بعد ثلاث تطليقات ثم يطلقها فحق الزوج قبله ويكون مبتدئاً لكاحها وتكون عنده على ثلاث ولو نكحها بعد واحدة أو اثنتين لم يهدم الواحدة ولا الثنتين كما يهدم الثلاث لأنه لما كان له معنى في إحلال المرأة هدم الطلاق الذي تقدمه إذا كانت لا تحل إلا به ولم يكن له معنى في الواحدة والثنتين وكانت تحل أزواجهن كاح قبل زوج كما كانت تحل لو لم يطلقها لم يكن له معنى فلم نستعمله قال أنالقول هذا خبرا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قلت وقياسا كما وصفنا لأنه قد خالف عرفه غيره قال فهل تجدى هذا في الفرائض قلت نعم الأب يموت ابنه وللابن أخوة فلا يرثون

= شئ من ذلك فهو له ومن لم يقيم بينة فالقياس الذي لا يعذر أحد عنده بالغة عنه على الإجماع عليه أن هذا المتاع في أيديهم معا فهو بينهما نصفان كما يختلف الرجلان في المتاع بأيديهما جميعا فيكون بينهما نصفين بعد الأيمان فان قال قائل وكيف يكون للرجل الصنوج والحلوق والدروع والخمر ويكون للمرأة السيف والرمح والدرع قيل قد عكس الرجال متاع النساء والنساء متاع الرجال أو رأيت لو أقام الرجل البينة على متاع النساء والمرأة البينة على متاع الرجال أليس بقضى لكل عما أقام عليه البينة فإذا قال بلى قيل أفليس قد زعمت وزعم الناس أن كينونة الشئ في يدي المتنازعين يثبت لكل النصف فان قال بلى قيل كما ثبت له البينة فان قال بلى قيل فلم تجعل الزوجين هكذا وهي في أيديهما فان استعملت عليه الطنون وتركت الظاهر قيل لك فما تقول في عطار ودباغ في أيديهما عطر ومتاع الدباغ تداعيهما فان زعمت أنك تعلى الدباغ متاع الدباغين والعطار متاع العطارين قيل فما تقول في رجل غير موسر ورجل موسر تداعيا باقونا ولو لا أن زعمت أنك تجعله للموسر وهو في أيديهما معا خالف مذهب الطائفة وأن زعمت أنك تقسم بينهما ما ولا تستعمل عليهما الظن فهكذا ينبغي لك أن تقول في متاع الرجل والمرأة وإذا أسلم الرجل على يدي الرجل والوالد وعاقده ثم مات ولا وارث له فان أبا حنيفة كان يقول ميراثه لبلغنا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عمر بن الخطاب وعن عبد الله بن مسعود وبهذا أخذ وكان ابن أبي ليلى لا يورثه تثبتا بطرف عن الشعبي أنه قال لا ولاء إلا لذي نعمة الليث ابن أبي سليم عن أبي الأشعث الصنعاني عن عمر بن الخطاب أنه سئل عن الرجل يسلم على يدي الرجل فيموت ويترك مالا فهو له وإن أبي فليبس المال قال أبو حنيفة عن إبراهيم بن محمد عن أبيه عن مسروق أن رجلا من أهل الأرض والى ابن عمه فمات وترك مالا فأسألو ابن مسعود عن ذلك فقال ماله له (قال الشافعي) وإذا أسلم الرجل على يدي الرجل والوالد ثم مات لم يكن له ميراثه من قبل قول النبي صلى الله عليه وسلم فأعنا الولاملن أعتق وهذا يدل على معنى أن أحدهما أن الولاء لا يكون إلا لمن أعتق والآخر أن لا يتحول الولاء عن أعتق وهذا مكتوب في كتاب الولاء

على ماله قيمة وإن قلت مثل الفليس وما أشبهه وقال صلى الله عليه وسلم لرجل التمس ولو خلتا من حديد فالتمس فلم يجد شيئا فقال هل معك شيء من القرآن قال نعم سورة كذا وسورة كذا فقال قدز وجتكم بما معكم من القرآن وبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من استحل بذرهم فقد استحل وأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال في ثلاث قبضات زبيب مهر وقال ابن المسيب لو أصدقها سوطا جاز وقال ربيعة درهم قال قلت وأقل قال نعم ونصف درهم قال قلت له فأقل قال نعم وحنة أوقية حنطة (قال الشافعي) فما جاز أن يكون غنما لشيء أو مبيعا بشئ أو أجرة لشيء جاز إذا كانت المرأة مالكة لامرها

مع الأب فإذا كان الأب قاتلاً ورثوا ولم يورث الأب من قبل أن حكم الأب قد زال وما زال حكمه كان بمن
لم يكن فلم تمنعهم الميراث به إذا صار لأحكامه كما تمنعناهم به إذا كان له حكم وكذلك لو كان كافراً أو مملوكاً
قال فهذا الإرث بحال وأولئك يرثون بحال قلنا أوليس انما ننظر في الميراث إلى الفريضة التي يدلون
فيها بحقوقهم لا ننظر إلى حالهم قبلها ولا بعدها قال وما نغني بذلك قلت لو لم يكن قاتلاً ورث وإذا صار
قاتلاً لم يرث ولو كان مملوكاً فمات ابنه لم يرث ولو عتق قبل أن يموت ورث قال هذا هكذا قلنا فنظرنا
إلى الحال التي لم يكن فيها للأب حكم في الفريضة أسقطناه ووجدناهم لا يخرجون من أن يكونوا إلى
بنى الأم

(كتاب الوصايا)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال كتبنا هذا الكتاب من نسخة الشافعي من خطه بيده ولم نسمعه منه وذكر
الربيع في أوله وإذا أوصى الرجل للرجل بمثل نصيب أحد ولده وذكر بعده تراجم وفي آخرها ما ينبغي أن
يكون مقدماً وهو

(باب الوصية وترك الوصية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فيما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الوصية أن قوله صلى الله عليه
وسلم ما حق امرئ له مال يحتل ما لا مرئ أن يبيت ليلتين الأولى وصيته مكتوبة عنده ويحتل ما لا يعرف
في الأخلاق إلا هذا إلا من وجه القرض

(باب الوصية بمثل نصيب أحد ولده أو أحد ورثته ونحو ذلك) وليس في التراجم

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل للرجل بمثل نصيب أحد ولده فإن كانوا اثنين فله
الثالث وإن كانوا ثلاثة فله الربع حتى يكون مثل أحد ولده وإن كان أوصى بمثل نصيب ابنه فقد أوصى له
بالنصف فله الثلث كاملاً إلا أن يشاء الابن أن يسلم له السدس (قال) وإنما ذهب إذا كانوا ثلاثة إلى أن
يكون له الربع وقد يحتل أن يكون له الثلث لأنه يعلم أن أحد ولده الثلاثة يرثه الثلث وأنه لما كان القول
محتلاً أن يكون أراد أن يكون كأحد ولده وأراد أن يكون له مثل ما يأخذ أحد ولده جعلت له الأقل فأعطيته
إياه لأنه اليقين ومنعته الشك وهكذا قال أعطوه مثل نصيب أحد ولدي فكان في ولدي رجل ونساء
أعطيته نصيب امرأته لأنه أقل وهكذا لو كان ولده ابنة وابن ابن فقال أعطوه مثل نصيب أحد ولدي أعطيته
السدس ولو كان ولداً ابناً اثنين أو أكثر أعطيته أقل ما نصيب واحد منهم ولو قال له مثل نصيب أحد
ورثتي فكان في ورثته امرأة ثمة ثمة ولا وارث له يرث أقل من ثمة أعطته إياه ولو كان له أربع نسوة يرثه
ثمة أعطيته ربع الثمن وهكذا لو كانت له عمة فورثه أعطيته مثل نصيب أحدهم وإن كان سبعة من
ألفهم وهكذا لو كانوا أموالاً وإن قل عددهم وكان معهم وارث غيرهم زوجة أو غيرها أعطيته أبداً
الأقل مما نصيب أحد ورثته ولو كان ورثته أخوة لأب وأخوة لأب وأخوة لأب فقال أعطوه مثل
نصيب أحد أخوتي أو له مثل نصيب أحد أخوتي فذلك كالمسوء ولا تبطل وصيته بأن الأخوة للأب لا يرثون
ويعطى مثل نصيب أقل أخوته الذين يرثونه نصيباً إن كان أحد أخوته لأم أقل نصيباً أو بنى الأم والأب
أعطى مثل نصيبه (قال) ولو قال أعطوه مثل أكثر نصيب وارثي نظرت من يرثه فأيهم كان أكثره
ميراثاً أعطى مثل نصيبه حتى يستكمل الثلث فإن جاوز نصيبه الثلث لم يكن له إلا الثلث إلا أن يشاء ذلك
الورثة وهكذا قال أعطوه أكثر مما نصيب أحد من ميراثي أو أكثر نصيب أحد ولدي أعطى ذلك حتى

(الجعل والإجارة)

من الجامع من كتاب
الصدائق وكتاب النكاح
من أحكام القرآن
ومن كتاب النكاح
القديم

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى وإذا أوصى
صلى الله عليه وسلم
بالقرآن فلو تركها على
أن يعلمها قرأنا أو يأتها
بعينها إلا أن يفعلها
أو جاءها بالآبق ثم
طلقها قبل الدخول
رجع عليها بنصف
أجر التعليم (قال
السرقي) وبنصف أجر
المجيء بالآبق فإن لم
يعلمها أو لم يأتها بالآبق
رجعت عليه بنصف
مهر مثلها لأنه ليس له
أن يخلوها يعلمها
(قال السرقي) وكذا
لو قال تكلمت على
خياطة ثوب بعينه
فهذا التوب فله مهر
مثلها وهذا أصح من
قوله لو مات رجعت في
ماله بأجر مثله في تعليمه

(صداق ما يزيد بدنه
وينقص) من الجامع
وغير ذلك من كتاب
الصداق ونكاح القديم
ومن اختلاف الحديث
ومن مسائل شتى

(قال الشافعي) رحمه
الله وكل ما أسدقها
فلكتبه بالعقده وضمته
بالدفع فلها زيادته وعليها
نقصانه فان أسدقها
أمة أو عبد أصغيرين
فكبرا أو أعجمين فأبصر
ثم طلقها قبل الدخول
فعلها نصف قيمتهما يوم
قبضهما إلا أن تشاء
دفعهما زائدين فلا
يكون له إلا ذلك الآن
تكون الزيادة غيرتهما
بأن يكونا كبيرا كبيرا
بعيدا أو الصغير يصلح
لما لا يصلح له الكبير
فيكون له نصف قيمتهما
وان كانا ناقصين فله
نصف قيمتهما الآن
يشاء أن يأخذهما
ناقصين فليس لهما
منعه إلا أن يكونا
يصلحان لما لا يصلح له
الصغير في نحو ذلك
وهذا كله ما ينقص
له القاضي بنصفه
فتكون هي حيث شئت

يستكمل الثالث ولو قال أعطوه ضعف ما يصيب أكثر ولدي نصيبا أعطي مثلي ما يصيب أكثر ولده نصيبا
ولو قال ضعفي ما يصيب ابني نظرت ما يصيب ابني فان كان مائة أعطيت له ثلثمائة فأكون أضعفت المائة
التي تصيبه غير أنه مرة ثم مرة فذلك ضعفان وهكذا ان قال ثلاثة أضعاف وأربعة لم أزد على أن أنظر
أصل الميراث فأضعفه له مرة بعد مرة حتى يستكمل ما أوصى له به ولو قال أعطوه مثل نصيب أحد من
أوصيت له أعطى أقل ما يصيب أحد من أوصى له لأنني إذا أعطيت له أقل فقد أعطيت له ما أعلم أنه أوصى
له به فأعطيته باليقين ولا أجاوز ذلك لأنه شك والله تعالى أعلم

(باب الوصية بجزء من ماله)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال لفلان نصيب من مالي أو جزء من مالي أو حظ من مالي كان هذا
كله سواء ويقال للورثة أعطوه منه ما شئتم لأن كل شيء جزء ونصيب وحظ فان قال الموصي له قد علم الورثة
أنه أراد أكثر من هذا أحلف الورثة ما تعلمه أراد أكثر مما أعطاه ونعطيته وهكذا لو قال أعطوه جزءا قليلا من
مالي أو حظا أو نصيبا ولو قال مكان قليل كثيرا ما عرفت للكثير جدا وذلك أني لو ذهبت إلى أن أقول
الكثير كل ما كان له حكم وجدت قوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره
فكان مثقال ذرة قليلا وقد جعل الله تعالى لها حكم كبرى في الخير والشر ورأيت قليل مال الأديمين وكثيره
سواء يقضي بأدائه على من أخذه غصبا أو نعديا واستهلكه (قال الشافعي) ووجدت ربع دينار قليلا
وقد يقطع فيه (قال الشافعي) ووجدت مائتي درهم قليلا وفهنا كذا وذلك قد يكون قليلا لكل ما وقع
عليه اسم قليل وقع عليه اسم كثير فلما يكن للكثير حديث يعرف وكان اسم الكثير يقع على القليل كان ذلك
إلى الورثة وكذلك لو كان حيا فافر لرجل بقليل ماله أو كثيره كان ذلك إليه حتى لم يسم شيئا ولم يحدده فذلك
إلى الورثة لأنني لا أعطيته بالشك ولا أعطيته إلا باليقين

(باب الوصية بشئ مسمى بغير عينه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أوصى لرجل فقال أعطوه عبدان من رقيق أعطوه أي عبد شاة وكذلك
لو قال أعطوه شاة من غنمي أو بعير من ابلي أو حمار من جبري أو بغلا من بغلي أعطاه الورثة أي ذلك
شاة أو بعير أو حمار أو بغل ولو قال أعطوه أحد رقيق أو بعض رقيق أو رأس شاة من رقيقه
ذكر أو أنثى صغيرا أو كبيراً ماعيا أو غير ماعية وكذلك إذا قال دابة من دوابي أعطوه أي دابة شاة أو أنثى
أو ذكر أصغير كانت أو كبيرة وكذلك يعطونه صغيرا من الرقيق إن شاءوا أو كبيرا ولو أوصى فقال أعطوه
رأس من رقيق أو دابة من دوابي فأت من رقيقه رأس أو من دوابه دابة فقال الورثة هذا الذي أوصى لك به
وأنكر الموصي له ذلك فقد ثبت للموصي له عبد أو رأس من رقيقه فيعطيه الورثة أي ذلك شاة وليس عليه
مامات ما حل الثلث ذلك كالأوصى له بمائة دينار فله من ماله مائة دينار لم يكن عليه أن يحبس عليه
ما حل ذلك الثلث وذلك أنه جعل المشقة فيما يقطع به اليهم فلا يبرؤن حتى يعطوه الآن يملك ذلك كله
فيكون كهلاك عبد أوصى له به بعينه وإن لم يبق إلا الواحد مما أوصى له به من دواب أو رقيق فهو له وإن
هلك الرقيق أو الدواب أو ما أوصى له به كله بطلت الوصية

(باب الوصية بشئ مسمى لا يملكه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال الموصي أعطوا فلانا شاة من غنمي أو بعير من ابلي أو عبد من رقيق
أو دابة من دوابي فلم يوجد له دابة ولا شاة من الصنف الذي أوصى له به بطلت الوصية لأنه أوصى له بشئ

مسمى أضافه الى ملكه لا يملكه وكذلك لو أوصى له وله هذا الصنف فهلك أو باعه قبل موته بطلت الوصية له ولومات وله من صنف ما أوصى فيه شيء فبطل ذلك الصنف الا واحدا كان ذلك الواحد للوصي له اذا حله بالثلث ولومات فلم يبق منه شيء بطلت وصية الرجل له بذهابه ولو تصادقوا على أنه بقي منه شيء فقال الموصي له استهلكه الورثة وقال الورثة بل هلك من السماء كان السؤل قول الورثة وعلى الموصي له البينة فان جاء بها قيل للورثة أعطوه ما شئتم مما يكون مثله غنما لا قل الصنف الذي أوصى له به والقول في غنمه قولكم اذا جئتم بشيء يحتمل واحلفوا له الآن بأني بينة على أن أقله غنما كان مبلغ غنمه كذا ولو استهلك ذلك كله وارث أو أجنبي كان للوصي له أن يرجع على مستهلكه من كان بنين أي شيء سلمه له الوارث منه فان أخذ الوارث منه غنم بعض ذلك الصنف وأفلس ببعضه رجع الموصي له على الوارث عما أصاب ماسم له الوارث من ذلك الصنف بقدر ما أخذ كآته أخذ نصف غنم فقال الوارث أسلم له أدنى شاة منها وقبتهاد رهمان فيرجع على الوارث بدرهم وهكذا في كل صنف والله تعالى أعلم

(باب الوصية بشاة من ماله)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلا أوصى لرجل بشاة من ماله قيل للورثة أعطوه أي شاة شئتم كانت عندكم أو اشتريتموها له صغيرة أو كبيرة ضائنة أو ماعرة فان قالوا نعطيها نسياناً وأروية لم يكن ذلك لهم وان وقع على ذلك اسم شاة لان المعروف اذا قيل شاة ضائنة أو ماعرة وهكذا الوفا وانعطيها نسياناً أو كساشا لم يكن ذلك لهم لان المعروف اذا قيل شاة أنها أنثى وكذلك لو قال أعطوه بعيرا أو ثورا من مالي لم يكن لهم أن يعطوه باقة ولا بقرة لانه لا يقع على هذين اسم البعير ولا الثور على الافراد وهكذا الوفا قال أعطوه عشرة أيتن من مالي لم يكن لهم أن يعطوه فيها ذكرا وهكذا الوفا قال أعطوه عشرة أجال أو عشرة أنوار أو عشرة أنياس لم يكن لهم أن يعطوه أنثى من واحد من هذه الاصناف ولو قال أعطوه عشرين من غنمي أو عشرين ابلي أو عشرين أولاد غنمي أو ابلي أو بقرى أو قال أعطوه عشرين من الغنم أو عشرين من البقر أو عشرين من الابل كان لهم أن يعطوه عشرين شاة أو اثنا عشر أو ثمانية أو ثمانية عشر أو ثمانية عشر أو ثمانية عشر لان الغنم والبقر والابل جامع يقع على الذكور والاناث ولا شيء أولى من شيء الا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس ذود صدقة فلم يختلف الناس أن ذلك في الذكور دون الاناث والاناث دون الذكور والذكور والاناث لو كانت لرجل ولو قال أعطوا فلانا من مالي دابة قيل لهم أعطوه ان شئتم من الخيل أو البغال أو الحمير أنثى أو ذكرا لانه ليس الذي كرمها بأولى باسم الدابة من الانثى ولكنه لو قال أنثى من الدواب أو ذكرا من الدواب لم يكن له الا ما أوصى به ذكرا كان أو أنثى صغيرا كان أو كبيرا أعجف كان أو سمينا معيبا كان أو سليما والله تعالى الموفق

(باب الوصية بشيء سمي فملك بعينه أو غير بعينه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أوصى الرجل لرجل بثلث شيء واحد بعينه مثل عبد وسيف ودار وأرض وغير ذلك فاستحق ثلثا ذلك الشيء أو هلك وبقي ثلثه مثل دار ذهب السيل بثلثها أو أرض كذلك قال ثلث الباقي للوصي له اذا خرج من الثلث من قبل أن الوصية موجودة وخارجة من الثلث

(باب ما يجوز من الوصية في حال ولا يجوز في أخرى)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال أعطوا فلانا كلبين كلابي وكانت له كلاب كانت الوصية جائزة لان الموصي يملكه بغير ثمن وان استهلكه الورثة ولم يعطوا ماله أو غيرهم لم يكن له غنم يأخذه لانه لا غنم للكلب

ضامنة لما أصابه في يديها فان طلقها والتحل مطلعة فأراد أخذ نصفها بالطلع لم يكن له ذلك وكانت كالجارية الحلي والشاة الماخض ومخالفة لهما في أن الاطسلاع لا يكون مغيرا للتحلل عن حالها فان شئت أن تدفع اليه نصفها فليس له الا ذلك وكذلك كل شجر الا أن يقل النجس فيصير فحما فلا يلزمه وليس له ترك النمرة على أن تستحبها ثم تدفع اليه نصف الشجر لا يكون حقه مجعلا فتؤخره الا أن يشاء ولو أراد أن يؤخرها الى أن تجدد النمرة لم يكن ذلك عليها وذلك أن التحل والشجر يزيدان الى الجداد وأنه لما طلقها وفيها الزيادة كان محولا دونها وكانت هي المالكة دونه وحقه في قيمته (قال المزني) ليس هذا عندى بشيء لانه يحيز بيع التحلل قد أرت فيكون عمرها للبايع حتى يستحبها والتحل لا يشترى بمجمل ولو كانت مؤخر ما جاز

سبع عين مؤخرة فلما
جازت مهجلة والنمر
فيها جاز رد نصفها
لزوج مهجلا والنمر
فيها وكان رد النصف
في ذلك أحق بالجواز
من الشراء فإذا جاز
ذلك في الشراء جاز في
الرد (قال الشافعي)
وكذلك الأرض تزرعها
أو تخرسها أو تخرسها
(قال المزني) الزرع
مضر بالأرض منقص
لها وإن كان لمصادره
غاية فله الخيار في
قبول نصف الأرض
منتقصة أو القصة
والزراع لها وليس ثمر
الخل مضر بها فله
نصف الخلل والنمل لها
وأما الفرس فليس
بشبه لها لأن لها
غاية يفارقان فيها
مكانهما من جدداد

(١) قوله فإن اشترى
له الطبل الذي يضرب
به فكان يصلح إلى قوله
وإن كان الطبل الذي
يضرب به الخ كذا في
جميع النسخ ولعل في
العبارة سقطا وحرر
كتبه معصمه

ولم يكن له كلب فقال أعطوا فلانا كلبا من مالي كانت الوصية باطلة لأنه ليس على الورثة ولا لهم أن يشتروا
من ثلثه كلبا فيعطوه إياه ولو استوهوه فوهم لهم لم يكن داخل في ماله وكان ملكا لهم ولم يكن عليهم أن
يعطوا ملكهم للوصي له والموصي لم يملكه ولو قال أعطوه طبلا من طبلول له الطبل الذي يضرب به للعرب
والطبل الذي يضرب به للهو فإن كان الطبل الذي يضرب به للهو يصلح لشي غير اللهو قيل للورثة أعطوه
أي الطبلين شتم لأن كلا يقع على اسم طبل ولم يكن له إلا أحد الصنفين لم يكن لهم أن يعطوه من
الآخر وهكذا لو قال أعطوه طبلتلا من مالي ولا طبل له ابتاع له الورثة أي الطبلين شأوا عما يجوز له فيه
وإن ابتاعه الطبل الذي يضرب به للعرب فمن أي عود أو صفر شأوا ابتاعوه ويبتاعونه وعليه أي جلد
شأوا عما يصلح على الطبل فإن أخذوه مجلدة لا تعمل على الطبل لم يجوز ذلك حتى يأخذوه مجلدة يتخذ
مثلا على الطبل وإن كانت أدنى من ذلك (١) فإن اشترى له الطبل الذي يضرب به فكان يصلح لغير الضرب
واشترى له طبلًا فإن كان الجددان اللذان يجعلان عليهما يصلحان لغير الضرب أخذ مجلدة وإن كانا
لا يصلحان لغير الضرب أخذ الطبلين بغير جلدين وإن كان يقع على طبل الحرب اسم طبل بغير جلدة أخذته
الورثة إن شأوا بلا جلد وإن كان الطبل الذي يضرب به لا يصلح للضرب لم يكن للورثة أن يعطوه طبلًا
الاطبل للحرب كما لو كان أوصى له بأى دواب الأرض شاء الورثة لم يكن لهم أن يعطوه مخزرا ولو قال أعطوه
كبيرا كان الكبير الذي يضرب به دون ماسواه من الطبل ودون الكبير الذي يتخذ النساء في رؤسهن لأنهن
انحاسين ذلك كبيرا تشبها بهذا وكان القول فيه كما وصفت إن صلح لغير الضرب جازت الوصية وإن لم يصلح
إلا للضرب لم تجز عندى ولو قال أعطوه عودا من عوداني وله عودان يضرب بهما عودان قسي وعصى
وغيرها فالعود إذا وجه به المتكلم للعود الذي يضرب به دون ماسواه مما يقع عليه اسم عود فإن كان العود
يصلح لغير الضرب جازت الوصية ولم يكن عليه الأقل ما يقع عليه اسم عود أو صغره بلاوتر وإن كان لا يصلح
إلا للضرب بطلت عندى الوصية وهكذا القول في المزامير كلها وإن قال مزمار من مزاميري أو من مالي فإن
كانت له مزامير شتى فأيهما شأوا أعطوه وإن لم يكن له إلا صنف منها أعطوه من ذلك الصنف وإن قال مزمار
من مالي أعطوه أى مزمار شأوا نأى أو قصة أو غيرها إن صلحت لغير الزمر وإن لم تصلح إلا للزمر لم يعط منها
شيئا ولو أوصى رجل لرجل بحجرة خمر بعينها فيها أهرق الخمر وأعطى طرف الحجرة ولو قال أعطوه
قوسا من قسي وله قسي معمولة وقسي غير معمولة أو ليس له منها شي فقال أعطوه عودا من القسي كان عليهم
أن يعطوه قوسا معمولة أى قوس شأوا صغيرة أو كبيرة عربية أو أى عمل شأوا إذا وقع عليها اسم قوس
زعم بالنبل أو الشباب أو الحسبان ومن أى عود شأوا ولو أرادوا أن يعطوه قوس جلاهي أو قوس نداف
أو قوس كرسف لم يكن لهم ذلك لأن من وجه بقوس فأنما يذهب إلى قوس رعي بما وصفت وكذلك لو قال
أى قوس شتم أو أى قوس الدنيا شتم ولكنه لو قال أعطوه أى قوس شتم مما يقع عليه اسم قوس أعطوه
إن شأوا قوس نداف أو قوس قطن أوها شأوا مما وقع عليه اسم قوس ولو كان له صنف من القسي فقال
أعطوه من قسي لم يكن لهم أن يعطوه من غير ذلك الصنف ولا عليهم وكان لهم أن يعطوه أيها شأوا كانت
عربية أو فارسية أو دودانية أو قوس حسان أو قوس قطن

(باب الوصية في المساكين والفقراء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل فقال ثلث مالي في المساكين فكل من لا مال له ولا
كسب يغنيه داخل في هذا المعنى وهو لا حرار دون المالين ممن لم يتم عقته (قال) وينظر أين كان
ماله فيخرج ثلثه فيقسم في مساكين أهل ذلك البلد الذي به ماله دون غيرهم فإن كثر حتى يغنيهم نقل
إلى أقرب البلدان له ثم كان هكذا حيث كان له مال صنع به هذا وهكذا لو قال ثلث مالي في الفقراء كان

مثل المساكين يدخل فيه الفقير والمساكين لان المساكين فقير والفقير مساكين اذا أفرد الموصي القول هكذا ولو قال ثلث مالي في الفقراء والمساكين علمنا أنه أراد التمييز بين الفقر والمساكنة فالفقير الذي لا مال له ولا كسب يقع منه موقعا والمساكين من له مال أو كسب يقع منه موقعا ولا يغنيه فيجعل الثلث بينهم نصفين ونعني به مساكين أهل البلد الذين أظهرهم ماله وفقراءهم وان قل ومن أعطى في فقراء أو مساكين فائما أعطى لغني فقرا أو مسكنا فينظر في المساكين فان كان فهم من يخرجهم من المسكنة مائة وآخر يخرجهم من المسكنة خمسون أعطى الذي يخرجهم من المسكنة مائة ميهين والذي يخرجهم خمسون سهما وهكذا يصنع في الفقراء على هذا الحساب ولا يدخل فيهم ولا يفضل ذوقا به على غيره إلا بما وصفت في غيره من قدر مسكنته أو فقره (قال) فاذا نقلت من بلد الى بلد أو خص بها بعض المساكين والفقراء دون بعض كرهته ولم يبين لي أن يكون على من فعل ذلك ضمان ولكنه لو أوصى بفقراء ومساكين فأعطى أحد الصنفين دون الآخر ضمن نصف الثلث وهو السدس لاننا قد علمنا أنه أراد صنفين فخرم أحدهما ولو أعطى من كل صنف أقل من ثلاثة ضمن ولو أعطى واحدا ضمن ثلثي السدس لان أقل ما يقسم عليه السدس ثلاثة وكذلك لو كان الثلث لصف كان أقل ما يقسم عليه ثلاثة ولو أعطاهما اثنين ضمن حصه واحد ان كان الذي أوصى به السدس فثلث السدس وان كان الثلث فثلث الثلث لانه حصه واحد وكذلك لو قال ثلث مالي في المساكين يضعه حيث رأى منهم كان له أقل ما يضعه فيه ثلاثة يضمن ان وضعه في أقل منهم حصه مابقي من الثلاثة وكان الاختيار له أن يعهم ولا يضيّق عليه أن يجتهد فيضعه في أحوجهم ولا يضعه كما وصفت في أقل من ثلاثة وكان له الاختيار اذا خص أن يخص قرابة الميت لان اعطاء قرابته يجمعهم من الصنف الذي أوصى لهم وأنهم ذوو رحم على صلته أبواب

(باب الوصية في الرقاب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أوصى بثلث ماله في الرقاب أعطى منها في المكاتبين ولا يستدئ منها عتق رقبة وأعطى من وجد من المكاتبين بقدر ما بقي عليهم وعوا كما وصفت في الفقراء والمساكين لا يختلف ذلك وأعطى ثلث كل مال له في بلد في مكاتب أهله (قال) وان قال يضعه منهم حيث رأى فكما قلت في الفقراء والمساكين لا يختلف فان قال يعتق به عني رقبا لم يكن له أن يعطي مكاتباً منه درهماً وان فعل ضمن (١) وان بلغ أقل من ثلاث رقاب لم يجزه أقل من عتق ثلاث رقاب فان فعل ضمن حصه من تركه من الثلث وان لم يبلغ ثلاث رقاب وبلغ أقل من رقتين يجدهم اثمنا وفضل فضل جعل الرقتين أكثر من أحق يذهب في رقتين ولا يجبس شيئا لا يبلغ رقبة وهكذا لو لم يبلغ رقتين وزاد على رقبة ويجزيه أي رقبة اشترى صغيرة أو كبيرة أو ذكرا أو أنثى وأحب الى أركي الرقاب وخبرها وأحرأها أن يفلت من سيده ملكه وان كان في الثلث سعة تحتمل أكثر من ثلاث رقاب فقل أيهما أحب اليك اقلال الرقاب واستغلاؤها أو كثارها واسترخاصها قال اكنارها واسترخاصها أحب الى فان قال ولم قيل لانه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضوا منها عضوا منه من النار ويريد بعضهم في الحديث حتى الفرج بالفرج

(باب الوصية في الغارمين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أوصى بثلث ماله في الغارمين فالقول أنه يقسم في غارمي البلد الذي به ماله وفي أقل ما يعطاه ثلاثة فصاعدا كالقول في الفقراء والرقاب وفي أنه يعطي الغارمون بقدر غرمهم كالقول في الفقراء لا يختلف ويعطي من له الدين عليهم أحب الى ولو أعطوه في دينهم رجوت أن يسع

وحصاد وليس كذلك الغراس لانه ثابت في الارض فله نصف قيمتها وأما الحشرت فزيادتها فليس عليها أن تعطيه نصف ما زاد في ملكه الا ان تشاء وهذا عندي أشبه بقوله وبالله التوفيق (قال الشافعي) ولو ولدت الامه في يديه أو نتجت الماشية فنقصت عن حالها كان الولد لها دون لانه حدث في ملكها فان شاء أخذت أنصافها ناقصة وان شاء أخذت أنصاف ديها يوم أصدقها (قال المرنبي) هذا قياس قوله في أول باب ما جاء في الصداق في كتاب الام وهو قوله وهذا خطأ على أصله (قال الشافعي)

(١) قوله وان بلغ أقل من ثلاث رقاب وقوله بعد وبلغ أقل من رقتين كذا في النسخ بزيادة لفظ أقل من في الموضوعين والظاهر أنهم ما من زيادة النسخ والمعنى على سقوطهما فتأمل كتبه مصححه

(باب الوصية في سبيل الله)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل بثلث ماله في سبيل الله أعطيه من أراد القزو لا يجزى عندي غيره لأن من وجه بأن أعطى في سبيل الله لا يذهب إلى غير القزو وإن كان كل ما أريد الله به من سبيل الله والقول في أن يعطاه من غرام غير البلد الذي به مال الموصي ويجمع عمومه وأن يعطوا بقدر مغايرهم إذا بعدت وقربت مثل القول في أن تعطى المساكين بقدر مسكنتهم لا يختلف وفي أقل من يعطاه وفي مجاوزته إلى بلد غيره مثل القول في المساكين لا يختلف ولو قال أعطوه في سبيل الله وفي سبيل الخير أو في سبيل البر أو في سبيل الثواب جزئ أجزاء فأعطيه ذوق ربه فقراء كانوا أو أغنياء والفقراء والمسكين وفي الرقاب والغارمين والغزاة وابن السبيل والحاج ودخل الصيف وابن السبيل والسائل والمعتريهم أو في الفقراء والمساكين لا يجزى عندي غيره أن يقسم بين هؤلاء لكل صنف منهم سهم فإن لم يفعل الوصي ضمن سهم من منعه إذا كان موجودا ومن لم يجده حبس له سهمه حتى يجده بذلك البلد أو ينقل إلى أقرب البلدان به ممن فيه ذلك الصنف فيعطونه

(باب الوصية في الحج)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا مات الرجل وكان قد حج حجة الاسلام فأوصى أن يحج عنه فإن بلغ ثلثه حجة من بلده أجم عنه رجل من بلده وإن لم يبلغ أجم عنه رجلا من حيث بلغ ثلثه (قال الربيع) الذي يذهب إليه الشافعي أنه من لم يكن حج حجة الاسلام أن عليه أن يحج عنه من رأس المال وأقل ذلك من المقات (قال الشافعي) ولو قال أجموا عني فلان بمائة درهم وكانت المائة أكثر من إجارته أعطيا لأنها وصية له كان بعينه أو بغير عينه مالم يكن وارثا فإن كان وارثا فأوصى له أن يحج عنه بمائة درهم وهي أكثر من أجر مثله قيل له إن شئت فأحج عنه بأجر مثلك ويطل الفضل عن أجر مثلك لأنها وصية والوصية لو أرت لا تجوز وإن لم تشأ أجمنا عنه غيرك بأقل ما يقدر عليه أن يحج عنه من بلده والإجارة بيع من البيوع فإذا لم يكن فيها محابة فليست بوصية ألا ترى أنه لو أوصى أن يشتري عبد لو أرت فبعت ب قيمته جاز وهكذا لو أوصى أن يحج عنه فقال وارثه أنا أجم عنه بأجر مثلي جاز له أن يحج عنه بأجر مثله (قال) ولو قال أجموا عني بثلثي حجة وثلثه يبلغ أكثر من حج جاز ذلك لغير وارث ولو قال أجموا عني بثلثي وثلثه يبلغ حججا فمن أجاز أن يحج عنه متطوعا أجم عنه بثلثه بقدر ما بلغ لا يزيد أحد أو يحج عنه على أجر مثله فإن فضل من ثلثه مالا يبلغ أن يحج عنه أحسن بلده أجم عنه من أقرب البلدان إلى مكة حتى ينفد ثلثه فإن فضل درهم أو أقل مما لا يحج عنه به أحد رد ميراثا وكان كن أوصى لمن لم يقبل الوصية (قال) فإن أوصى أن يحج عنه حجة أو حججا في قول من أجاز أن يحج عنه فأجم عنه ضرورة لم يحج فالج عن الحاج لاعتن الميت ويرد الحاج جميع الإجرة (قال) ولو استؤجر عنه من حج فأفسد الحج بجمع الإجارة لأنه أفسد العمل الذي استؤجر عليه ولو أجموا عنه امرأة أجزأ عنه وكان الرجل أحب إلى ولو أجموا رجلا عن امرأة أجزأ عنها (قال) واحصار الرجل عن الحج مكتوب في كتابي الحج وإذا أوصى الرجل أن يحجوا عنه رجلا فأت الرجل قبل أن يحج عنه أجم عنه غيره كالأوصى أن يعتق عنه رقبة فابتعت فلم تعتق حتى ماتت اعتق عنه أخرى ولو أوصى رجل قد حج حجة الاسلام فقال أجموا عني فلان بمائة درهم وأعطوا ما بقي من ثلثي فلانا وأوصى بثلث ماله لرجل بعينه فلموصى له بالثلث نصف الثلث لأنه قد أوصى له بالثلث والحاج وللوصى له بما بقي من الثلث نصف الثلث ويحج عنه رجل بمائة

فإن أصدقها عرضا بعينه أو عبدا فهلك قبل أن يدفعه فلها قيمته يوم وقع النكاح فإن طلبته فضعها فهو غاصب وعليه أكثر ما كان قيمة (قال المزني) قد قال في كتاب الخلع لو أصدقها دارا فاحتقت قبل أن تقبضها كان لها الخيار في أن ترجع بعمر مثلها أو تكون لها العرصة بحصتها من المهر وقال فيه أيضا لو خلعها على عبد بعينه فأت قبل أن يقبضه رجع عليها بمهر مثلها كما يرجع لو اشتراها منها فأت رجع بالثمن الذي قبضت (قال المزني) هذا أشبه بأصله لأنه يجعل بدل النكاح وبدل الخلع في معنى بدل البيع المستهلك فإذا بطل البيع قبل أن يقبض وقد قبض البطل واستهلك رجع بقيمة المستهلك وكذلك النكاح والخلع إذا بطل بطل مهر المثل بقيمة ما هو مهر المثل كالبيع المستهلك

(باب العتق والوصية في المرض)

أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رجلا أعتق ستة مملوكين له عند موته ليس له مال غيرهم وذكر الحديث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فعتق البتات في المرض إذا مات المعتق من الثلث وهكذا الهبات والصدقات في المرض لأن كله شيء أخرجه المالك من ملكه بلا عوض مال أخذه فإذا أعتق المريض عتق بتات وعتق تديرو ووصية بدئي بعتق البتات قبل عتق التديرو والوصية وجميع الوصايا فإن فضل من الثلث فضل عتق منه التديرو والوصايا وأنفذت الوصايا لأهلها وإن لم يفضل منه فضل لم تكن وصية وكان ثلث مات لأماله وهكذا كل ما وهب فقبضه الموهوب له أو تصدق به فقبضه لأن يخرج ذلك في حياته وأنه مملوك عليه إن عاش بكل حال لا يرجع فيه فهي كآزمه بكل حال في ثلث ماله بعد الموت وفي جميع ماله إن كانت له حصة والوصايا بعد الموت لم تنزله إلا بعد موته فكان له أن يرجع فيها في حياته فإذا أعتق رقيقا له لأماله غيرهم في مرضه ثم مات قبل أن تحدث له حصة فإن كان عتقه في كلمة واحدة مثل أن يقول انهم أحرار أو يقول رقيق أو كل مملوك لي أفرع بينهم فأعتق ثلثه وأرق الثلثان وإن أعتق واحدا وأثنين ثم أعتق من بقي بدئي بالاول من أعتق فإن خرج من الثلث فهو حر وإن لم يخرج عتق ما خرج من الثلث ورق ما بقي وإن فضل من الثلث شيء عتق الذي يليه ثم هكذا أبدا لا يعتق واحد حتى يعتق الذي بدأ يعتقه فإن فضل فضل عتق الذي يليه لأنه زمة عتق الاول قبل الثاني وأحدث عتق الثاني والاول خارج من ملكه بكل حال إن صرح وكل حال بعد الموت إن خرج من الثلث فإن لم يفضل من الثلث شيء بعد عتقه فأنما أعتق ولا ثلث له (قال) وهكذا لو قال لثلاثة أعبد له أنتم أحرار ثم قال ما بقي من رقيق حربي بالثلاثة فإن خرجوا من الثلث أعتقوا معا وإن عجز الثلث عنهم أفرع بينهم وإن عتقوا معا أو فضل من الثلث شيء أفرع بين من بقي من رقيقه إن لم يحملهم الثلث ولو كان مع هؤلاء مدبرون وعبيد وقال إن ست من مرضى فهم أحرار بدئي بالذين أعتق عتق البتات فإن خرجوا من الثلث ولم يفضل شيء لم يعتق مدبر ولا موصى بعته بعينه ولا صفته وإن فضل من الثلث عتق المدبر والموصى بعته بعينه ولا صفته وإن عجز عن أن يعتقوا منه كانوا في العتق سواء لا يبدأ المدبر على عتق الوصية لأن كلا وصية ولا يعتق بحال إلا بعد الموت وله أن يرجع في كل في حياته ولو كان في المعتقين في المرض عتق بتات أماء فولد بعد العتق وقبل موت المعتق فخرجوا من الثلث ولم يخرج الولد عتقوا والأماء من الثلث والاولاد أحرار من غير الثلث لأنهم أحرار ولو كانت المسئلة بحالها وكان الثلث ضيقا عن أن يخرج جميع من أعتق من الرقيق عتق بتات قومنا الأماء كل أمة منهم معها ولدها لا يفرق بينها وبينه ثم أفرعنا بينهم فأى أمة خرجت في سهم العتق عتقت من الثلث وتبعها ولدها من غير الثلث لأننا قلنا أنه ولد حر لا يرق وإذا ألقينا قيم الاولاد الذين عتقوا بعتق أهمهم فزاد الثلث أعدنا القرعة بين من بقي فإن خرجت أمة معها ولدها أعتقت من الثلث وعتق ولدها لأنه ابن حرة من غير الثلث فإن بقي من الثلث شيء أعدناه هكذا أبدا حتى نستوفيه كله (قال) وإن شاق ما يسبق من الثلث فعتق ثلث أم ولد منهم عتق ثلث ولدها معها ورق ثلثا كآرق ثلثاها ويكون حكم ولدها حكمها فاعتق منها قبل ولاده عتق منه وإذا وقعت عليها قرعة العتق فأنما أعتقناها قبل الولادة وهكذا الولد منهم بعد العتق البتات وموت المعتق لأقل من ستة أشهر أو أكثر (قال الشافعي) وإذا أوصى الرجل بعتق أمة بعد موته فإن مات من مرضه أو سفره فولدت قبل أن يموت الموصى فولد لها مالك لأنهم ولدوا قبل أن يعتق في الحين الذي لو شاء أرقها وباعها وفي الحين الذي لو صرح بطلت وصيتها ولو كان عتقها تديروا كان فيه قولان أحدهما هذا لأنه يرجع في التديرو والآخرون ولدها بمنزلها لأنه عتق واقع بكل حال ما لم يرجع فيه وقد

(قال) ولو جعل عمر القتل في قوارير وجعل عليها صقرا من صقر نخلها كان لها أخذه ونزعه من القوارير فإذا كان إذا نزع فسد ولم يبق منه شيء ينتفع به كان لها الخيار في أن تأخذه أو تأخذ منه منه ومثل صقره إن كان له مثل أو قيمته إن لم يكن له مثل ولو ربه رب من عنده كان لها الخيار في أن تأخذه وتزعه ما عليه من الرب أو تأخذ منه مثل التزاد كان إذا خرج من الرب لا يسبق بإبقاء التبر الذي لم يصبه الرب أو يتغير طعمه (قال) وكل ما أصيب في يديه بفعله أو غيره فهو كالغاصب فيه الآن تكون أمة فبطاها فنلد منه قبل الدخول ويقول كنت أراها لا تلك الأنصفها حتى أدخل فيقوم الولد عليه يوم سقط ويلحق به ولها مهرها وإن شئت أن تسترقها فهي لها وإن شئت أخذت قيمتها منه أكثر ما كانت

قيمة ولا تكون أم ولده
وانما جعلت لها الخيار
لان الولادة تغيرها عن
حالتها يوم أصدقها
(قال المزني) وقد قال
ولو أصدقها عبدا
فأصاب به عيبا
فردته ان لها مهر
مثلها وهذا بقوله أولى
(قال المزني) واذ لم
يختلف قوله ان لها الرد
كلرد في البيع بالعيب
فلا يجوز أخذ قيمة
ماردت في البيع وانما
ترجع الى ما دفعت فان
كان فانتا فقيمة وكذلك
البضع عنده كالبيع
القائم وبما يؤكد
ذلك أيضا قوله في الخلع
لو خلعها بعد فإصاب
به عيبا انه يرده ويرجع
بمهر مثلها فسوى في
ذلك بينه وبينها وهذا
بقوله أولى (قال
الشافعي) ولو أصدقها
شخصا من دار فبقيته
الشفعة بمهر مثلها لان
التزويج في عامة حكمه
كالبيع واختلف قوله
في الرجل يتزوجها
بعد يساوى ألقا على
أن زاده ألقا ومهر
مثلها يبلغ ألقا بطله
في أحد القواين وأجازه

اختلف في الرجل يوصي بالعتق ووصايا غيره فقال غير واحد من المفتين يبدأ بالعتق ثم يجعل ما بقي من
الثالث في الوصايا فان لم يكن في الثالث فضل عن العتق فهو رجل أوصى فيما ليس له (قال) ولست أعرف
في هذا أمرا يلزم من أثر ثابت ولا إجماع لا اختلاف فيه ثم اختلف قول من قال هذا في العتق مع الوصايا
فقال نكرة بهذا وفارقه أخرى فزعم أن من قال للعتق أدامت فأنت حر وقال ان مت من مرضي هذا فأنت
حر فأوقع له عتقا بموته بلا وقت بدى بهذا على الوصايا فلم يصل الى أهل الوصايا وصية الا فصلا عن هذا وقال
اذا قال أعتقوا عبدي هذا بعد موتي أو قال عبدي هذا حر بعد موتي يوم أو يشهروا ووف من الاوقات
لم يبدأ بهذا على الوصايا وحاص هذا أهل الوصايا واحتج بأنه قيل يبدأ بالعتق قبل الوصية وما علمه قال
يبدأ بالعتق قبل الوصية مطلقا ولا يخص العتق الوصية مطلقا بل فرق القول فيه بغير جهة فيما أرى والله
المستعان (قال) ولا يجوز في العتق في الوصية الا واحدا من قولين إما أن يكون العتق اذا وقع بأي حال
ما كان بدى على جميع الوصايا فلم يخرج منها شيء حتى يكمل العتق وإما أن يكون العتق وصية من الوصايا
يخصص بها العتق أهل الوصايا فيصيبه من العتق ما أصاب أهل الوصايا من وصاياهم ويكون كل عتق كان
وصية بعد الموت بوقت أو بغير وقت سواء أو يفرق بين ذلك خبر لا نزم أو إجماع ولا أعلم فيه واحدا منهما فمن
قال عبدي مدبر أو عبدي هذا حر بعد موتي أو متى مت أو ان مت من مرضي هذا أو أعتقه بعد موتي
أو هو مدبر في حياته فإذا مت فهو حر فهو كله سواء ومن جعل العتق يخص أهل الوصايا فأوصى معه
بوصية خاص العبد في نفسه أهل الوصايا في وصاياهم فأصابهم من العتق ما أصابهم ورق منه ما لم يخرج من
الثالث وذلك أن يكون عن العبد خمسين دينارا وقيمة ما بقي من ثلثه بعد العتق خمسين دينارا فيوصي بعتق
العبد ويوصي لرجل بخمسين دينارا ولا يخرج بمائة دينارا فيكون ثلثه مائة ووصيته مائتين فلكل واحد
من الموصي لهم نصف ووصيته فيعتق نصف العبد ويرق نصفه ويكون لصاحب الخمسين خمسة وعشرون
والموصي له بالمائة خمسون

(باب التكملة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أوصى رجل لرجل بمائة دينار من ماله أو بدار موصوفة بعين أو بصفة
أو بعد ذلك أو متاع أو غيره وقال ثم ما فضل من ثلثي فلان كان ذلك كما قال يعطى الموصي له بالشيء
بعينه أو بصفته ما أوصى له به فان فضل من الثلث شيء كان للموصي له بما فضل من الثلث وان لم يفضل شيء
فلا شيء له (قال الشافعي) ولو كان الموصي له به عبدا أو شيئا يعرف بعينه أو بصفة مثل عبد أو دار أو عرض
من العروض فذلك الشيء هلك من مال الموصي له وقوم من الثلث ثم أعطى الذي أوصى له بشكمله الثلث
ما فضل عن قيمة الهالك كما يعطاه لوسم الهالك فدفع الى الموصي له به (قال) ولو كان الموصي به عبد أخت
الموصي وهو صحيح ثم اعوزت قوم صحيحا بحاله يوم مات الموصي وبقية مثله يوشد فأخرج من الثلث ودفع
الى الموصي له به كهيئته ناقصا أو تاما وأعطى الموصي له بما فضل عنه ما فضل عن الثلث وانما القيمة في
جميع ما أوصى به بعينه يوم عوت الميت وذلك يوم تجب الوصية (قال الشافعي) واذا قال الرجل ثلث
مالي الى فلان يضعه حيث أراه الله فليس له أن يأخذ لنفسه شيئا كما لا يكون له لو أمره أن يبيع له شيئا أن
يبيعه من نفسه لان معنى يبيعه أن يكون مبيعا له وهو لا يكون مبيعا الا لغيره وكذلك معنى يضعه يعطيه
غيره وكذلك ليس له أن يعطيه وارثا لثلاث لانه انما يجوز له ما كان يجوز لثلاث فلما لم يكن يجوز لثلاث أن
يعطيه لم يجوز لمن ميره اليه أن يعطى منه من لم يكن له أن يعطيه (قال) وليس له أن يضعه فيما ليس لثلاث فيه
نظر كاليس له لو وكله شيء أن يفعل فيه ما ليس له فيه نظر ولا يكون له أن يجسسه عند نفسه ولا يودعه غيره
لانه لا أجر لثلاث في هذا وانما الاجر لثلاث في أن يدلك في سبيل الخير التي يرجى أن تقربه الى الله عز وجل

(قال الشافعي) فأختار للموصي إليه أن يعطيه أهل الحاجة من قرابة الميت حتى يعطى كل رجل منهم دون غيرهم فإن أعطاهم هو أفضل من إعطاه غيرهم لما يتفردون به من صلة قرابته لميت ويشركون به أهل الحاجة في حاجاتهم (قال) وقرابته ما وصفت من القرابة من قبل الأب والأم معا وليس الرضاع قرابة (قال) وأحب إليه أن كان له رضعاء أن يعطيهم دون جيرانه لأن حرمة الرضاع تقابل حرمة النسب ثم أحبه أن يعطى جيرانه الأقرب منهم فالأقرب وأقصى الجوار فيها أربعون داراً من كل ناحية ثم أحبه أن يعطيه أفقر من يجده وأشدّه تعقفاً واستتاراً ولا يبقى منه في يده شيئاً يمكنه أن يخرج به ساعة من نهار

(باب الوصية للرجل وقبوله ورده)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل المريض لرجل بوصية ما كانت ثممات فلموصى له قبول الوصية وردها لا يجبر أن يملك شيئاً لا يريد ملكه بوجه أبداً إلا أن يرث شيئاً فإنه إذا ورث لم يكن له دفع الميراث وذلك أن حكاهم الله عز وجل أنه نقل ملك الموتى إلى وراثتهم من الأحياء فأما الوصية والهبة والصدقة وجميع وجوه الملك غير الميراث فالملك لها بالخيار أن شاء قبلها وإن شاء ردها ولو أن أجبر نارحلاً على قبول الوصية جبرناه أن أوصى له بعبيد زمني أن يتفق عليهم فأدخلنا الضر وعليه وهو لم يجبه ولم يدخله على نفسه (قال الشافعي) ولا يكون قبول ولا رد في وصية في حياة الموصي فلو قبل الموصى له قبل موت الموصي كان له الرد إذا مات ولو رد في حياة الموصي كان له أن يقبل إذا مات ويجبر الورثة على ذلك لأن تلك الوصية لم تجب إلا بعد موت الموصي فأما في حياته فقبوله ورده وصحته سواء لأن ذلك فيما لم يملك (قال) وهكذا لو أوصى له بأبيه وأمه وولده كانوا كسائر الوصية أن قبلهم بعد موت الموصي عتقوا وإن ردهم فهم مما لم يتركهم الميت لا وصية فيهم فهم لورثته « قال الربيع » فإن قبل بعضهم ورده بعضاً كان ذلك له وعق عليه من قبل وكان من لم يقبل مملوكاً لورثة الميت ولو مات الموصى ثم مات الموصى له قبل أن يقبل أو رد كان لورثته أن يقبلوا أو يردوا فمن قبل منهم فله نصيبه ميراثه مما قبل ومن رد كان مارد لورثة الميت ولو أن رجلاً تزوج جارية رجل فولدت له ثم أوصى له بها ومات فلم يعلم الموصى له بالوصية حتى ولدت له بعد موت سيدها ولداً كثيراً فإن قبل الوصية فن ولدت له بعد موت السيده تملكهم بماله أمهم وإذا ملك ولده عتقوا عليه ولم تكن أمهم أم ولده حتى تلد بعد قبولها منه لستة أشهر فأكثر فتكون بذلك أم ولد وذلك أن الوطء الذي كان قبل القبول إنما كان وطء نكاح والوطء بعد القبول وطء ملك والنكاح منفسخ ولو مات قبل أن يرد أو يقبل قام ورثته مقامه فإن قبلوا الوصية فأنما ملكوا لا يهم فاولاد أبيهم الذين ولدت بعد موت سيدها الموصى أحرار وأمهم مملوكة وإن ردوها كانوا مملوكاً لهم وأكرم لهم ردها وإذا قبل الموصى له الوصية بعد أن تجب له بموت الموصي ثم ردها فهي مال من مال الميت مورثة عنه كسائر ماله ولو أراد بعد ردها أخذها بأن يقول إنما أعطيتكم مالم تقبضوا جازاً أن يقول إنه لم يملكها بالوصية دون القبول فلما كنت إذا قبلت ملكتها وإن لم تقبضها لانتها تشبه هبات الأحياء التي لا يتم ملكها إلا بقبض الموهوبة له لها جار عليك ما تركت من ذلك كما جاز لك ما أعطيت بلا قبض في واحد منهما وبما جاز لهم أن يقولوا ردكها بطل لحقت فيما أوصى الله الميت وردي ملك الميت فيكون مورثاً عنه (قال) ولو قبلها ثم قال قدرتها فلان من بين الورثة أو كان له على الميت دين فقال قدرتها فلان من بين الورثة قيل قولك تركتها فلان يحتمل معنيين أظهرهما تركتها تشفعاً فلان أو تفر بالي فلان فإن كنت هذا أردت فهذا مترك للميت فهو بين ورثته كلهم وأهل وصاياه ودينه كما تركه وإن مت قبل أن تستل فهو هكذا الآن هذا أظهر معانيه كما تقول عفوت عن ديني على فلان فلان ووضعت عن فلان حق فلان أي بشفاعة فلان أو حفظ فلان أو التقرب إلى فلان وإن لم تحت فسالناك فقلت تركت وصيتي أو تركت ديني

في الآخر وجعل ما أصاب قدر المهر من العبد مهوراً وما أصاب قدر الألف من العبد مبيعاً (قال المزني) أشبه عندي بقوله أن لا يجبره لأنه لا يجبر البيع إذا كان في عقده كراء ولا الكتابة إذا كان في عقده مبيع ولو أصدقها عبداً فدبرته ثم طلقها قبل الدخول لم يرجع في نصفه لأن الرجوع لا يكون إلا باخراجها إياه من ملكها (قال المزني) قد أجاز الرجوع في كتاب التسيير بغير اخراج له من ملكه وهو بقوله أولى (قال المزني) إذا كان التسيير وصية له برقبته فهو كما لو أوصى لغيره برقبته مع أن رد نصفه إليه اخراج من الملك (قال الشافعي) ولو تزوجها على عبد فوجد حراً فعليه قيمته (قال المزني) هذا غلط وهو يقول لو تزوجها بشئ فاستحق رجعت إلى مهر مثلها ولم تكن لها قيمته لأنها لم تملكه فهي من ملك قيمة الحر بعد

(قال الشافعي) وإذا
شاهد الزوج الولي
والمرأة أن المهر كذا
ويعلن أكثر منه
فاختلف قوله في ذلك
فقال في موضع السر
وقال في غيره العلانية
وهذا أولى عندي لأنه
انما ينظر إلى العقود
وما قبلها وعد (قال
الشافعي) وان عقد
عليه الكناح بعشرين
يوم الخيس ثم عقد عليه
يوم الجمعة بثلاثين
وطلبت ما معا فهمها
لأنهما كانا (قال
المرئي) رحمه الله الزوج
أن يقول كان الفراق
في الكناح الثاني قبل
الدخول فلا يلزمه إلا
مهر ونصف في قياس
قوله (قال الشافعي)
ولو أصدق أربع
نسوة ألفا قسمت على
قدر مهورهن كالأشترى
أربعة أعبد في صفقة
فيكون الثمن مقسوما
على قدر قيمته (قال
المرئي) رحمه الله
تظهر أن يشتري من
أربع نسوة من كل
واحدة عبد ابن واحد
فتصل كل واحدة
منهن ثمن عبدها كما

لفلان وهبته لفلان من بين الورثة فذلك لفلان من بين الورثة لأنه وهب له شيئا ملكه وإذا أوصى رجل
لرجلين بعبد أو غيره فقبل أحدهما ورد الآخر فللقابل نصف الوصية ونصف الوصية مردود في مال الميت
ولو أوصى رجل لرجل بجارية فمات الموصي ولم يقبل الموصى له ولم يرد حتى وهب أنسان الجارية مائة دينار
والجارية ثلث مال الميت ثم قبل الوصية فالجارية له لا يجوز فيها وهبها وفي ولد ولدت له بعد موت السيد وقبل
قبول الوصية وردها إلا واحدا من قولين أن يكون ما وهب الجارية أو ولدها ملكا للموصى له بها لأنها كانت
خارجة من مال الميت إلى ماله الآن له أن شاء أن يردّها ومن قال هذا قال هو وإن كان له ردها فإتجار ردها
إخراج لها من ماله كاله أن يخرج من ماله ما شاء فإذا استكانت هي وملك ما وهب للامة وولدها لمن يملكها
فالموصى له بها المالك لها ومن قال هذا قال فإن استلمت رجل من الورقة شيئا مما وهب لها أو ولدها فهو
شأن له للموصى له بها وكذلك أن جنى أجنبي على مالها أو نفسها أو ولدها فالموصى له بها أن قبل الوصية
انحصر في ذلك لأنه وإن مات الموصى له بها قبل القبول والرد فورثته يقومون مقامه في ذلك كله
والقول الثاني أن ذلك كله لورثة الموصى وأن الموصى له انما يملك إذا اختار قبول الوصية وهذا قول منكر
لأنقول به لأن القبول انما هو على شيء ملك متقدما ليس على شيء حادث وقد قال بعض الناس تكون له الجارية
وثلاث أولادها وثلاث ما وهب لها وإن كانت الجارية لا يخرج من الثلث فقلت أولادها بعد موت الموصى
وهب لها مال لم يكن في كتاب الشافعي من هذه المسئلة غير هذا بقي في المسئلة الجواب

(باب ما نسخ من الوصايا)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك
خيرا الوصية للوالدين والأقربين المعروف حقاً على المتقين فمن بدله بعد ما سمعه الآية (قال الشافعي)
وكان قرناً في كتاب الله تعالى على من ترك خيراً والخير المال أن يوصي لوالديه وأقربيه ثم زعم بعض أهل
العلم بالقرآن أن الوصية للوالدين والأقربين الوارثين منسوخة واختلفوا في الأقربين غير الوارثين فأكثر
من لقبت من أهل العلم عن حقت عنه قال الوصايا منسوخة لأنه انما أمر بها إذا كانت انما يورث بها فلما
قسم الله تعالى ذكره الموارث كانت تطوعاً (قال الشافعي) وهذا إن شاء الله تعالى كله كما قالوا فإن
قال قائل ما دل على ما وصفت قبل له قال الله تبارك وتعالى ولا يورثه لكل واحد منهما السدس بما ترك
إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث فإن كان له أخوة فلامه السدس أخبرنا ابن
عينة عن سليمان الأحول عن مجاهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا وصية لوارث وما وصفت
من أن الوصية للوارث منسوخة بآي الموارث وأن لا وصية لوارث مما لا يعرف فيه عن أحد من لقبت
خلافاً (قال الشافعي) وإذا كانت الوصايا من أمر الله تعالى ذكره بالوصية له منسوخة بآي الموارث
وكانت السبعة تدل على أنها لا تجوز لوارث وتدل على أنها تجوز لغير قرابة دل ذلك على نسخ الوصايا للورثة
وأشبه أن يدل على نسخ الوصايا لغيرهم (قال) ودل على أن الوصايا للوالدين وغيرهما من يرث بكل حال
إذا كان في معنى غير وارت فالوصية له جائزة ومن قبل أنها انما بطلت وصيته إذا كان وارثاً فإذا لم يكن
وارثاً فليس يبطل الوصية وإذا كان الموصى يتناول من شاء بوصيته كان والعمدون قرابته إذا كانوا غير
ورثة في معنى من لا يرث ولهم حق القرابة وصله الرحم فإن قال قائل فأن الدلالة على أن الوصية لغير ذي
الرحم جائزة قبل له أن شاء الله تعالى حديث عمران بن حصين أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له ليس له مال
غيرهم فقرأهم النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة أجزاء فاعتق اثنين وورق أربعة والمعتق عربي وانما كانت
العرب تلك من لا قرابة بينها وبينه فلو لم تجز الوصية إلا لذي قرابة لم تجز للمملوكين وقد أجازها لهم رسول الله
صلى الله عليه وسلم

(باب الخلاف في الوصايا)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن طاوس عن أبيه (قال الشافعي) والجمعة في ذلك ما وصفتنا من الاستدلال بالسنة وقول الأكثر ممن لقينا فحفظنا عنه والله تعالى أعلم

(باب الوصية للزوجة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم الآية وكان فرض الزوجة أن يوصى لها الزوج بمتاع إلى الحول ولم أحفظ عن أحد خلافاً أن المتاع النفقة والسكنى والكسوة إلى الحول وثبت لها السكنى فقال غيراخراج ثم قال فإن خرج من فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن من معروف فدل القرآن على أنهن إن خرجن فلا جناح على الأزواج لأنهن ركن ما فرض لهن ودل الكتاب العزيز إذا كان السكنى لها فرضاً فتركت حقه ما فيه ولا يجعل الله تعالى على الزوج حرجاً أن من ترك حقه غير ممنوع له لم يخرج من الحق عليه ثم حفظت عن أرضي من أهل العلم أن نفقة المتوفى عنها زوجها وكسوتها حولا منسوخ بآية الموارث قال الله عز وجل ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لكم ولد فإن كان لكم ولد فلهن الثلث مما تركن من بعد وصية توصون بها أو دين (قال الشافعي) ولم أعلم مخالفاً ما وصفت من نسخ نفقة المتوفى عنها وكسوتها سنة وأقل من سنة ثم احتمل سكتها إذا كان مذكوراً مع نفقتها بأنه يقع عليه اسم المتاع أن يكون منسوخاً في السنة وأقل منها كما كانت النفقة والكسوة منسوختين في السنة وأقل منها واحتمل أن تكون نسخت في السنة وأثبتت في عدة المتوفى عنها حتى تنقضي عدتها بأصل هذه الآية وأن تكون داخلة في جملة المعتدات فإن الله تبارك وتعالى يقول في المطلقات لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا بآتين بفاحشة مبينة فلما فرض الله في المعتدة من الطلاق السكنى وكانت المعتدة من الوفاة في معناها احتملت أن يجعل لها السكنى لأنها في معنى المعتدات فإن كان هذا هكذا فالسكنى لها في كتاب الله عز وجل منصوص أو في معنى من نص لها السكنى في فرض الكتاب وإن لم يكن هكذا فالفرض في السكنى لها في السنة ثم فيما أحفظ عن حفظت عنه من أهل العلم أن لا توفى عنها السكنى ولا نفقة فإن قال قائل فآين السنة في سكنى المتوفى عنها زوجها قيل أخبرنا مالك عن سعد بن اسحق عن كعب بن عجرة (قال الشافعي) وما وصفت في متاع المتوفى عنها هو الأمر الذي تقوم به الجمعة والله تعالى أعلم وقد قال بعض أهل العلم بالقرآن إن آية الموارث للوالدين والأقربين وهذا ثابت للزوجة وإنما نزل فرض ميراث المرأة والزوجة بعد وإن كان كما قال فقد أثبت لها الميراث كما أثبت له لأهل الفرائض وليس في أن يكون ذلك بأخراً ما بطل حقه وقال بعض أهل العلم أن عدتها في الوفاة كانت ثلاثة قروء كعدة الطلاق ثم نسخت بقول الله عز وجل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً فإن كان هذا هكذا فقد بطلت عنها الأقراء وثبتت عليها العدة بأربعة أشهر وعشراً منصوصة في كتاب الله عز وجل ثم في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن قال قائل فآين هي في السنة قيل أخبرنا حديث المغيرة عن جابر بن نافع قال الله عز وجل في عدة الطلاق واللائي لم يحضن وأولات الأجال أجلهن أن يضعن حملهن فاحتملت الآية أن تكون في المطلقة لا تحيض خاصة لأنها ساقها واحتملت أن تكون في المطلقة كل معتدة مطلقة تحيض ومتوفى عنها لأنها جامعة ويحتمل أن يكون استئناف كلام على المعتدات فإن قال قائل فآين معانيها أولى بها قيل والله تعالى أعلم فأما الذي يشبهه فإن تكون في حكمة معتدة ومستبراة فإن قال مادل على ما وصفت قيل قال الشافعي لما كانت العدة استبراء وتعبداً وكان وضع الحمل براءة من عدة الوفاة هادماً

جهلت كل واحدة
منهن مهر نفسها وفساد
المهر بقوله أولى (قال
الشافعي) رحمه الله ولو
أصدق عن ابنه ودفع
الصدق من ماله ثم
طلق فلا ابن النصف كما
لو وهبه له فقبضه ولو
زوج المولى عليه بغير
أمر وليه لم يكن له أن
يجوز النكاح وإن أصابها
فلا صدق لها ولا شيء
تستحل به إذا كنت
لأجعل عليه في سلعة
بشترها فيتلها شيئاً لم
أجعل عليه بالأصالة
شيئاً

(باب التفويض)

من الجامع من كتاب
الصدق ومن النكاح
القديم ومن الأملاء على
مسائل مائة

(قال الشافعي) رحمه الله
تعالى التفويض الذي
من تزوجه عرف أنه
تفويض أن يتزوج
الرجل المرأة التي
المالكة لأمه بارضاها
ويقول لها أنزوجك
بغير مهر فالتكاح في
هذا ثابت فإن أصابها
فلها مهر مثلها وإن لم
يصباحي طلقها فلها

لاربعة الاشهر والعشر كان هكذا في جميع العدد والاستبراء والله أعلم مع أن المعقول أن وضع الحمل غاية براعة الرحم حتى لا يكون في النفس منه شيء فقد يكون في النفس شيء في جميع العدد والاستبراء وان كان ذلك براعة في الظاهر والله سبحانه وتعالى الموفق

(باب استحداث الوصايا)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى في غير آية في قسم الميراث من بعد وصية توصون بها أودين ومن بعد وصية توصون بها أودين (قال الشافعي) فنقل الله تبارك وتعالى ملك من مات من الأحياء إلى من بقي من ورثة الميت فجعلهم يقومون مقامه فيما ملكهم من ملكه وقال الله عز وجل من بعد وصية توصون بها أودين قال فكان ظاهر الآية المعقول فيها من بعد وصية توصون بها أودين ان كان عليهم دين (قال الشافعي) وبهذا نقول ولا أعلم من أهل العلم فيه مخالفا وقد تحمل الآية معنى غير هذا أظهر منه وأولى بأن العامة لا تختلف فيه فيما علمت واجماعهم لا يكون عن جهالة بحكم الله ان شاء الله (قال الشافعي) وفي قول الله عز وجل من بعد وصية توصون بها أودين معان ساذكرها ان شاء الله تعالى فلما يكن بين أهل العلم خلاف علمته في أن ذا الدين أحق بحال الرجل في حياته منه حتى يستوفي دينه وكان أهل الميراث انما يملكون عن الميت ما كان الميت أملاكه كان بيننا والله أعلم في حكم الله عز وجل ثم ما لم أعلم أهل العلم اختلفوا فيه أن الدين مبدأ على الوصايا والميراث فكان حكم الدين كما وصفت منفردا مقدما وفي قول الله عز وجل أودين ثم اجماع المسلمين أن لا وصية ولا ميراث الا بعد الدين دليل على أن كل دين في صحة كان أو في مرض بأقرار أو بينة أو أي وجه ما كان سواء لان الله عز وجل لم يخص دينادون دين (قال الشافعي) وقد روي في تبذير الدين قبل الوصية حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يثبت أهل الحديث مثله أخبرنا سفيان عن أبي اسحق عن الحرث عن علي رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية وأخبرنا سفيان عن هشام بن عمار عن طائفة عن ابن عباس أنه قيل له كيف تأمرنا بالعمرة قبل الحج والله تعالى يقول وأتموا الحج والعمرة لله فقال كيف تقرؤون الدين قبل الوصية أو الوصية قبل الدين فقالوا الوصية قبل الدين قال فما بهما تبذرون قالوا بالدين قال فهو ذلك (قال الشافعي) يعني أن التقديم جائز واذا قضى الدين كان الميت أن يوصي بثلاث ماله فان فعل كان للورثة الثلثان وان لم يوص أو وصى بأقل من ثلث ماله كان ذلك مالا من ماله تركته قال فكان للورثة ما فضل عن الوصية من المال ان أوصى (قال الشافعي) ولما جعل الله عز وجل للورثة الفضل عن الوصايا والدين فكان الدين كما وصفت وكانت الوصايا محتملة أن تكون مبدأ على الورثة ويحتمل أن تكون كما وصفت لك من الفضل عن الوصية وأن يكون للوصية غاية ينتهي بها إليها كالميراث لكل وارث غاية كانت الوصايا بما أحكم الله عز وجل فرضه بكتابها وبين كيف فرضه على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرنا ما قال ابن شهاب (قال الشافعي) فكان غاية منتهى الوصايا التي لو جاوزها الموصي كان للورثة رذما جاوز ثلث مال الموصي قال وحديث عمران بن حصين يدل على أن من جاوز الثلث من الموصين ردت وصيته إلى الثلث ويدل على أن الوصايا تجوز لغير قرابة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين ردت عتيق المملوكين إلى الثلث دل على أنه حكمهم حكم الوصايا والمعتق عربي وانما كانت العرب تملك من لا قرابة بينها وبينه والله تعالى أعلم

(باب الوصية بالثلث وأقل من الثلث وترك الوصية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أوصى الرجل فواسعه أن يبلغ الثلث وقال في قول النبي صلى الله

المعة وقال في القديم بدلا من العقدة ولا وقت فيها واستحسن بقدر ثلاثين درهما أو ما رأى الوالي بقدر الزوجين فان مات قبل أن يسمى مهرا أو ماتت فسواء وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم «بأي هو وأي» أنه قضى في بروع بنت واشقى وتكحت بغير مهر فأت زوجها فقضى لها مهر نسائها وبالميراث فان كان ثبت فلا حجة في قول أحمد دون النبي صلى الله عليه وسلم يقال مرة عن معقل بن يسار ومرة عن معقل بن سنان ومرة عن بعض بني أشجع وان لم يثبت فلا مهر ولها الميراث وهو قول علي وزيد وابن عمر (قال) ومضى طلبت المهر فلا يلزمه الا أن يفرضه السلطان لها أو يفرضه هو لها بعد علمها بصدق مثلها فان فرضه فلم يرضه حتى فارقتها لم يكن لها الا ما اجتمع عليه فيكون كالميراث في العقدة وقد يدخل في التفسير وليس

عليه وسلم لسعد الثلث والثلث كثيرا وكبيرائك أن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكفون الناس (قال الشافعي) غيا كما قال من بعده في الوصايا وذلك بين في كلامه لانه انما قصد قصد اختيار أن يترك الموصي ورثته أغنياء فاذا تركهم أغنياء اخترت له أن يستوعب الثلث واذا لم يدعهم أغنياء كرهت له أن يستوعب الثلث وأن يوصي بالشئ حتى يكون يأخذ بالخط من الوصية ولا وقت في ذلك الا ما وقع عليه اسم الوصية لمن لم يدع كثير مال ومن ترك أقل مما يغني ورثته وأكثر من التافه زاد شيئا في وصيته ولا أحب بلوغ الثلث الا لمن ترك ورثته أغنياء (قال الشافعي) في قول النبي صلى الله عليه وسلم الثلث والثلث كثيرا وكبير يحتل الثلث غير قليل وهو أولى معانيه لانه لو كرهه لسعد اقال له غض منه وقد كان يحتل أن له بلوغه ويحب له الغض منه وقل كلام الا وهو يحتل وأولى معاني الكلام به ما دل عليه الخبر والدلالة ما وصفت من أنه لو كرهه لسعد أمره أن يفض منه قبل الشافعي فهل اختلف الناس في هذا قال لم أعلمهم اختلفوا في أن جائز الكل موص أن يستكمل الثلث قل ما ترك أو أكثر وليس بجائز أنه أن يجاوزه فقبل للشافعي وهل اختلفوا في اختيار النقص عن الثلث أو بلوغه قال نعم وفيما وصفت لك من الدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أغنى عما سواه فقلت فاذا اختلفوا فيهم فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر

بالتفويض المعروف وهو مخالف لما قبله وهو أن تقول له أن تزوج علي أن ترض لي ما شئت أنت أو شئت أنا فهذا كالصداق الفاسد فإلها مهر مثلها (قال المزني) رحمه الله هذا بالتفويض أشبه

(تفسير مهر مثلها)

من الجامع من كتاب الصداق وكتاب الاملاء على مسائل مالك

(باب عطايا المريض)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى لما أعتق الرجل ستة عمالو كين له لامل له غيرهم في مرضه ثم مات فاعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنين وأرق أربعة دل ذلك على أن كل ما ألتف المرء من ماله في مرضه بلا عوض يأخذه مما يتعوض الناس ملكا في الدنيا فإت من مرضه ذلك فحكمه حكم الوصية ولما كان انما يحكم بأنه كالوصية بعد الموت فإلتف المرء من ماله في مرضه ذلك فحكمه حكم الوصايا فإن صح عليه ما يتم به عطية الصحيح وإن مات من مرضه ذلك كان حكمه حكم وصيته ومتى حدثت له حصة بعدما ألتف منه ثم عاوده مرض فإت غت عطيته اذا كانت الحصة بعد العطية فحكم العطية حكم عطية الصحيح (قال الشافعي) وجماع ذلك ما وصفت من أن يخرج من ملكه شيئا بلا عوض يأخذه الناس من أموالهم في الدنيا فالهبات كلها والصدقات والعناق ومعاني هذه كلها هكذا فما كان من هبة أو صدقة أو ما في معناها لغير وارث ثم مات فهي من الثلث فإن كانت معها وصايا فهي مبدأ عليها لانها عطية بتات قدم ملكت عليه ملكا يتم بصحته من جميع ماله ويتم عونه من ثلثه ان جله والوصايا بخلافه لهذا الوصايا لم تملك عليه وله الرجوع فيها ولا تملك الاجرة وبعد انتقال الملك الى غيره (قال الشافعي) وما كان من عطية بتات في مرضه لم يأخذ بها عوضا أعطاهاها وهو يوم أعطاها عن برته لومات وألارنه فهي موقوفة فاذا مات فإن كان المعطى وارثا له حين مات أبطلت العطية لاني اذا جعلتها من الثلث لم أجعل لوارث في الثلث شيئا من جهة الوصية وإن كان المعطى حين مات المعطى غير وارث أجرتها لانها وصية لغير وارث (قال الشافعي) وما كان من عطايا المريض على عوض أخذه مما أخذ الناس من الاموال في الدنيا فأخذه عوضا يتغابن الناس بمثل ثم مات فهو جائز من رأس المال وإن أخذه عوضا لا يتغابن الناس بمثله فلا زيادة عطية بلا عوض فهي من الثلث فن جائز له وصية جائز له ومن لم تجز له وصية لم تجز له الزيادة وذلك الرجل يشتري العبد أو يبيعه أو الأمانة أو الدار أو غير ذلك مما يملك الا تميمون فلا مانع المريض ودفع اليه ثمنه أو لم يدفع حتى مات فقال ورثته مال فيه أو غنته فيه فطرق اليه ثمنه المشتري يوم وقع البيع والتمن الذي اشتراه فان كان اشتراعا يتغابن أهل المصر بمثله كان الشراء جائزا من رأس المال وإن كان اشتراعا بما لا يتغابن الناس بمثله كان ما يتغابن أهل المصر بمثله جائزا من رأس المال وما جاز به جائزا

(قال الشافعي) رحمه الله ومتى قلت لها مهر نساها فإت ما أغنى نساء عصبتها وليس أمهات من نساها وأغنى نساء بلدها ومهر من هو في مثل سنها وعظها وجها وجالها وقصها ويسرها وعسرها وأدبها وصراحتها وبكرا كانت أو ثيبا لان المهور ملك تختلف وأحله نقدا كله لان الحكم بالقيمة لا يكون بدين فان لم يكن لها نسب فخير أقرب الناس منها شيئا فيما وصفت وإن كان نأوها اذا تكمن في عشارهن خففن خفف في غيرتها

(الاختلاف في المهر)

من كتاب الصداق

(قال الشافعي) رحمه الله

واذا اختلف الزوجان

في المهر قبل الدخول

أو بعده

والمهر مثلها وبدأت

بالرجل وهكذا الزوج

وأبو الصبية البكر وورثة

الزوجين أو أحدهما

والقول قول المرأة

ما قبضت مهرها لانه

حق من الحقوق فلا

يزول الا باقرار الذي له

الحق ومن اليه الحق

(١) قوله وان كانت

السلعة قائمة كذا في

جميع النسخ ولعله

وكذلك ان كانت الخ

(٢) قوله أو صحيح من

صحيح كذا في جميع

النسخ وانظر اه

(٣) قوله ولو اختلف

ورثة المريضة الخ كذا

في النسخ جميعها بدون

جواب ولعله مما وقع

في كتب الشافعي من

غير جواب عنه فتله

الربيع وفاته التنبيه

على ذلك أو سقط من

النسخ وحرر كتبه

معجمه

من الثلث فان حله الثلث جاز له البيع وان لم يحمله الثلث قيل للمشتري ان خياره في رد البيع ان كان قائما وتأخذ منه الذي أخذ منك أو تعطى الورثة الفضل عما يتغابن الناس بمثله مما لم يحمله الثلث فان كان البيع قائما رد ما بين قيمة ما لا يتغابن الناس بمثله مما لم يحمله الثلث وكذلك ان كان البيع قائما قد دخله عيب رد قيمته (قال الشافعي) فان كان المريض المشتري فهو في هذا المعنى ويقال للبائع البيع جائز فيما يتغابن الناس بمثله من رأس المال وبما جاوز ما يتغابن الناس بمثله من الثلث فان لم يكن له ثلث أو كان فلم يحمله الثلث قيل له ان شئت سلمته بما سلم لك من رأس المال والثلث وتركت الفضل والبيع جائز وان شئت رددت ما أخذت ونقصت البيع ان كان البيع قائما بعينه (قال الشافعي) وان كان مستهلكا ولم تغلب نفس البائع عن الفضل فللبائع من مال الميت ما يتغابن الناس بمثله في سلعته وما حبل الثلث مما لا يتغابن الناس بمثله ويرد الفضل عن ذلك على الورثة (١) وان كانت السلعة قائمة قد دخلها عيب (قال الشافعي) وان كان المبيع عبدا أو غيره فاشتره المريض فظهر منه على عيب فأبرأ البائع من العيب فكان في ذلك عيب كان القول فيه كالقول فيما انعقد عليه البيع وفيه عيب وكذلك لو اشتره صحبها ثم ظهر منه على عيب وهو مريض فأبرأ منه أو اشتره وله فيه خيار رؤية أو خيار شرط أو خيار صفقة فلم يسقط خيار الصفقة بالفرق ولا خيار الرؤية بالرؤية ولا خيار الشرط بانقضاء الشرط حتى مرض ففارق البائع أو رأى السلعة فلم يردها أو مضت أيام الخيار وهو مريض فلم يرده لان البيع تم في هذا كله وهو مريض (قال الشافعي) وسواء في هذا كله كان البائع الصحيح والمشتري المريض أو المشتري الصحيح والبائع المريض على أصل ما ذهبنا اليه من أن العيب يكون في الثلث وهكذا لو باع مريض من مريض (٢) أو صحيح من صحيح (٣) ولو اختلف ورثة المريض البائع والمشتري الصحيح في قيمة ما باع المريض فقال المشتري اشتريتها منه وقيمتها مائة وقال الورثة بل باعكها وقيمتها مائتان ولو كان المشتري في هذا كله وارثا أو غير وارث فلم يمت الميت حتى صار وارثا كان عيظه من لم يرزله وارثا له اذ مات الميت فاذا باعه الميت وقبض الثمن منه ثم مات فهو مثل الاجنبي في جميع حاله الا فيما زاد على ما يتغابن الناس به فان باعه بما يتغابن الناس بمثله جاز وان باعه بما لا يتغابن الناس بمثله قيل للوارث حكم الزيادة على ما يتغابن الناس بمثله حكم الوصية وأنت فلا وصية لك فان شئت فاردد البيع اذ لم يسلم لك ما باعك وان شئت فأعط الورثة من ثمن السلعة ما زاد على ما يتغابن الناس بمثله ثم هو في فوت السلعة وغبنها مثل الاجنبي وكذلك ان باع مريض وارث من مريض وارث

(باب نكاح المريض)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويجوز للمريض أن ينكح جميع ما أحل الله تعالى أربعا وما دونهن كما يجوز له أن يشتري فإذا أصدق كل واحدة منهن صدق مثلها جاز لها من جميع المال وأيتها زادة على صدق مثلها فلا زيادة محابة فان صح قبل أن يموت جاز لها من جميع المال وان مات قبل أن يصح بطلت عنها الزيادة على صدق مثلها وثبت النكاح وكان لها الميراث (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع مولى ابن عمر أنه قال كانت امرأة حفص بن المعيرة عند عبد الله بن أبي ربيعة فطلقها فطلقها قبل أن يجامعها فكثت حياة عمرو وبعض خلافة عثمان بن عفان ثم زوجها عبد الله بن أبي ربيعة وهو مريض لشرك نسائه في البراءة وكان بينهما وبينه قرابة أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أنه سيع عكرمة بن خالد يقول أراد عبد الرحمن بن أم الحكم في شكواه أن يخرج امرأته من ميراثها منه فأبى فنكح عليها ثلاث نسوة وأصدقهن ألف دينار كل امرأة منهن فأجاز ذلك عبد الملك بن مروان وشرك بينهما

في الثمن (قال الشافعي) أرى ذلك صدقاً مثلثاً ولو كان أكثر من صدقاً مثلثاً لحاز النكاح وبطل ما زادهن على صدقاً مثلثاً إذا مات من مرضه ذلك لأنه في حكم الوصية والوصية لا تجوز لو أرت (قال الشافعي) وبلغنا أن معاذ بن جبل قال في مرضه الذي مات فيه زوجوني لألقي الله تبارك وتعالى وأنا عزب (قال) وأخبرني سعيد بن سالم أن شريحاً قضى في نكاح رجل نكح عند موته فجعل الميراث والصدق في ماله (قال الشافعي) ولونكم المريض فزاد المنكوحة على صدقاً مثلثاً ثم صرح ثم مات جازت لها الزادة لأنه قد صرح قبل أن يموت فكان كمن ابتدأ نكاحاً وهو صحيح ولو كانت المسئلة بمحالها لم يصح حتى ماتت المنكوحة فصارت غير وارث كان لها جميع ما صدقها صدقاً مثلثاً من رأس المال والزادة من الثلث كما يكون ما وهب لأجنبية فقبضته من الثلث فزاد من صدقاً المراء على الثلث إذا مات مثل الموهوب المقبوض (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بمحالها والمزوجة بمن لا يرث بأن تكون ذمية ثم مات وهي عنده جاز لها جميع الصدق صدقاً مثلثاً من جميع المال والزادة على صدقاً مثلثاً من الثلث لأنها غير وارث ولو أسلت فصارت وارثاً بطل عنها ما زاد على صدقاً مثلثاً (قال الشافعي) ولونكم المريض امرأة نكاحاً فاسداً ثم مات لم يرثه ولم يكن لها مهر إن لم يكن أصابها فإن كان أصابها فله مهر مثلها كان أقل مما سمي لها أو أكثر (قال الشافعي) ولو كانت لرجل أمة فأعتقها في مرضه ثم نكحها وأصدقها صدقاً فأصابها - بقي الجواب « قال الربيع » أنا أجيب فيها وأقول ينتظر فإن خرجت من الثلث كان العتق جازاً وكان النكاح جازاً بصدقاً مثلثاً إلا أن يكون الذي سمي لها من الصدق أقل من صدقاً مثلثاً فليس لها إلا ما سماه لها فإن كان أكثر من صدقاً مثلثاً ردت إلى صدقاً مثلثاً وكانت وارثة وإن لم يخرج من الثلث عتق منها ما احتمل الثلث وكان لها صدقاً مثلثاً بحساب ما عتق منها لم تكن وارثة لأن بعضها رقيق

(هبات المريض)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما ابتدأ المريض هبة في مرضه لو أرت أو غير وارث فدفعت إليه ما وهبه فإن كان وارثاً ولم يصح المريض حتى مات من مرضه الذي وهب فيه فالهبة مردودة كلها وكذلك إن وهبه وهو غير وارث ثم صار وارثاً فإن استغل ما وهبه ثم مات الواهب قبل أن يصح رد الغلبة لأنه إذا مات استندلنا على أن ملك ما وهبه كان في ملك الواهب ولو وهب لو أرت وهو مريض ثم صرح ثم مرض فدفعت إليه الهبة في مرضه الذي مات فيه كانت الهبة مردودة لأن الهبة إتماماً بالقبض وقبضه أياها كان وهو مريض ولو كانت الهبة وهو مريض ثم كان الدفع وهو صحيح ثم مرض فمات كانت الهبة تامة من قبل أنها تمت بالقبض وقد كان الواهب حبسها وكان دفعه أياها كهبته أياها ودفعه وهو صحيح (قال الشافعي) ولو كانت الهبة لمن يراه يرثه حدثت دونه وارث فحبسه فمات وهو غير وارث أو لأجنبي كانت سواء لأن كلهم ما غير وارث فإذا كانت هبته لهما صحيحاً أو مريضاً وقبضهما الهبة وهو صحيح فالهبة لهما ما جاز من رأس ماله خارجة من ملكه وكذلك لو كانت هبته وهو مريض ثم صرح ثم مات كان ذلك كقبضهما وهو صحيح ولو كان قبضهما الهبة وهو مريض فلم يصح كانت الهبة وهو صحيح أو مريض فذلك سواء والهبة من الثلث سداً على الوصايا لأنها عطية بتات وما حبل الثلث منها جاز وما لم يحبل رد وكان الموهوب له شريكاً للورثة بما حبل الثلث مما وهبه (قال الشافعي) وما انححل أو مات صدق به على رجل بعينه فهو مثل الهبات لا يختلف لأنه لا يملك من هذا شيء إلا بالقبض وكل ما لا يملك إلا بالقبض فحكمه حكم واحد لا يختلف ألا ترى أن الواهب والناحل والمتصدق لو مات قبل أن يقبض الموهوب والمخول والمتصدق عليه ما صير لكل واحد منهم بطل ما صنع وكان ما لا من مال الواهب الناحل المتصدق لو يرثه ألا ترى أن جازاً لمن أعطى هذا أن يرده على معطيه فيحل لمعطيه ملكه ويحل لمعطيه شراً وممنه وارثانه

فان قالت المرأة الذي قبضت هدية وقال بل هو مهر فقد أقرت بمال وادعت ملكه فالقبول قوله (قال) ويرأ يدفع المهر إلى أبي البكر صغيرة كانت أو كبيرة التي يلى أبوها بضعها ومالها

(الشرط في المهر)

من كتاب الصدق ومن كتاب الطلاق ومن الاملاء على مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا عقد النكاح بألف على أن لأبيها ألفاً فالمر فاسد لأن الألف ليس مهر لها ولا يجرى له بشرطه أياه ولونكم امرأة على ألف وعلى أن يعطى أباها ألفاً كان جازاً وله ما منه وأخذها منه لأنها هبة لم تقبض أو وكلة ولو أصدقها ألفاً على أن لها أن تحرج أو على أن لا يخرجها من بلد أو على أن لا ينكح عليها أو لا يتسرى أو شرطت عليه منع ماله

أن يفعله فلها مهر مثلها
في ذلك كله فإن كان
قد زادها على مهر مثلها
وزادها الشرط أبطلت
الشرط ولم أجعل لها
الزيادة لفساد عقد المهر
بالشرط ألا ترى لو أتمرى
عبدا بمائة دينار وزق
خرفات العبد في يدي
المشتري ورضى البائع
أن يأخذ المائة ويبطل
الزق الحرام لم يكن له ذلك

لأن الثمن انقصد بما
لا يجوز فبطلت وكانت له
قيمة العبد ولو أصدقها
دارا واشترط له وأولهما
التي فيها كان المهر
فأسد (قال) ولو ضمن
نققتها أو الزوج عشر
سنتين في كل سنة كذا لم
يجز ضمان ما لم يجب
وأنه مرة أقل ومرة
أكثر وكذلك لو قال
ضمت لك ما دأبت به
فلانا أو ما يجب لك
عليه لأنه ضمن ما لم يكن
وما يجبل

(عفو المهر وغير ذلك)

من الجامع ومن كتاب
الصدان ومن الاملاء
على مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه الله
قال الله تعالى نصف

منه وبرته إياه فملكه كما كان يملكه قبل خروجه من يده (قال الشافعي) ولو كانت دار رجل أو عبده في
يدي رجل يسكن أو أجرة أو عارية فقال قد وهبت لك الدار التي في يديك وكنت قد أذنت لك في قبضه لنفسك
كانت هذه هبة مقبوضة للدار والعبد الذي في يديه ثم لم يحدث له منعا لما وهب له حتى مات علم أنه لها
قابض (قال الشافعي) وما كان يجوز بالكلام دون القبض مخالف لهذا وذلك الصدقات المحرمات فإذا
تكلم بها المتصدق وشهد بها عليه فهي خارجة من ملكه تامة لمن تصدق بها عليه لا يزدها القبض شيئا
ولا ينقص منها ترك ذلك وذلك أن المخرج لها من ملكه أخرجها بامر منعها به أن يكون ملكه منها متصرفا
فيما يصرف فيه المال من بيع وميراث وهبة ورهن وأخرجها من ملكه خروجا لا يحل له أن يعود إليه
بحال فأشبهت العتق في كثير من أحكامها ولم يخالفه إلا في أن المعتق يملك منفعة نفسه وكسبها وأن منفعة
هذه مملوكة لمن جعلت له وذلك أنها لا تكون مالكة وانما تمنع من كتاب الآفار في هذا أنه موضوع في
غيره فإذا تكلم بالصيغة المحرمة فمحصاتها مرض أو مرضا ثم صح فهي جائزة خارجة من ماله وإذا كان
تكلم بها مرضا فمحصاتها مرض أو مرضا ثم صح فهي من ثلثه جائزة بما تصدق به لمن جازت له الوصية بالثلث ومردودة عن ترد
عنه الوصية بالثلث

(باب الوصية بالثلث)

« وفيه الوصية بالثلث على الثلث وشئ يتعلق بالأجزة ولم يذكر الريع ترجحة تدل على الزائد على الثلث »

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على أن لا يجوز لأحد وصية إذا
جاوز الثلث مما ترك فن أوصى فيما جاوز الثلث وصاياها كلها إلى الثلث الآن بتطوع الورثة فيجوزون له
ذلك فيجوز باعطائهم وإذا انقطع له الورثة فأجازوا ذلك فاعلموا أعطوه من أموالهم فلا يجوز في القياس
الآن أن يكون يتم للعلى بما يتركها له ما ابتدأ به عطيته من أموالهم من قبضه ذلك ويرد بما رده ما ابتدأ به
أموالهم مات الورثة قبل أن يقبضه الموصى له (١) (قال الشافعي) فلو أوصى لرجل بثلث ماله ولا خير
بنصفه ولا خير بربعه فلم تجز ذلك الورثة اقتسم أهل الوصايا الثلث على قدر ما أوصى لهم به يجزأ الثلث
ثلاثة عشر جزأ فأيها أخذ منه صاحب النصف ستة وصاحب الثلث أربعة وصاحب الربع ثلاثة ولو أجاز
الورثة اقتسموا جميع المال على أنه دخل عليهم عول نصف السدس فأصاب كل واحد منهم من العول
نصف سدس وصيته واقتسموا المال كله كما اقتسموا الثلث حتى يكونوا سواء في العول (قال الشافعي)
ولو قال لفلان غلامي فلان ولفلان دارى ووصفها ولفلان خمسمائة دينار فلم يبلغ هذا الثلث ولم تجز لهم

(١) قال السراج البلقني وفي اختلاف العراقيين في آخري باب العين وإذا أوصى الرجل للرجل بأكثر من
ثلثه فأجاز ذلك الورثة في حياته وهم كبار ثم ردوا ذلك بعدموته فإن أباحنفة قال لا تجوز عليهم تلك الوصية
ولهم أن يردوها لأنهم أجازوا وهم لا يملكون الإجازة ولا يملكون المال وكذلك بلغنا عن عبد الله بن مسعود
وشريح وبهذا يأخذ يعني أبانوسف وكان ابن أبي ليلى يقول أجازتهم جائزة عليهم لا يستطيعون أن
يرجعوا إلى شئ منها ولو أجازوها بعدموته ثم أرادوا أن يرجعوا فيها قبل أن تنفذ الوصية لم يكن ذلك لهم
وكانت أجازتهم جائزة في هذا الموضع في قولهما جميعا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل
للرجل بأكثر من ثلث ماله فأجاز ذلك الورثة وهو حي ثم أرادوا الرجوع بعد أن يموت فذلك جائز لهم لأنهم
أجازوا ما لم يملكوا ولو مات فأجازوها بعدموته ثم أرادوا الرجوع قبل القسمة لم يكن ذلك لهم من قبل أنهم
أجازوا ما لم يملكوه وإذا أجازوا ذلك قبل موته كانت الوصية وصاحبهم مرض أو صحيح كان لهم الرجوع
لأنهم في الحالين جميعا غير مالكين أجازوا ما لم يملكوا

الورثة وكان الثلث ألفاً والوصية ألفين وكانت قيمة الغلام خمسمائة وقيمة داره ألفاً والوصية خمسمائة دخل على كل واحد منهم في وصيته عول النصف وأخذ نصف وصيته فكان للوصى به بالغلام نصف الغلام وللوصى به بالدار نصف الدار وللوصى به بالخمسمائة مائتان وخمسون ديناراً لا تجعل وصية أحد منهم أوصى له في شيء بعينه إلا فيما أوصى له به ولا يخرج إلى غيره إلا ما سلمها الورثة فإن قال الورثة لا نسلم له من الدار إلا ما لمنا قبل له ثلث الدار شريك لكم بها إن شاء وشئتم أقدمتم ويضرب بقيمة سدس الدار الذي جازله من وصيته في مال الميت يكون شريكاً لكم به وهكذا العبد وكل ما أوصى له به بعينه فلم تسلم له الورثة والله تعالى الموفق (١)

(باب الوصية في الدار والشيء بعينه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أوصى رجل لرجل بدار فقال داري التي كذا أو وصفها وصية لفلان فالدار له بجميع بنائها وما ثبت فيها من باب وخشب وليس له متاع فيها ولا خشب ولا أبواب لم يثبت بثابتة في البناء ولا لبن ولا حجارة ولا آجر لم يبن به لأن هذا لا يكون من الدار حتى يبنى به فيكون عبارة للدار ثابتة فيها ولو أوصى له بالدار فأنه دمت في حياة الموصى لم يكن له ما أنهدم من الدار وكان له ما بقي لم ينهدم من الدار وما ثبت فيها لم ينهدم منها من باب وخشب وأبواب وغيره ولو جاء عليه أسيل فذهب بها أو ببعضها بطلت وصيته أو بطل منها ما ذهب من الدار وهكذا الوأوصى له بعد فوات أو عوراً ونقص منه شيء بعينه فذهب لم يكن له فيما بقي من الثلث سوى ما أوصى له به شيء لأن ما أوصى له به قد ذهب وهكذا كل ما أوصى له به بعينه فهلك أو نقص وهكذا الوأوصى له بشيء فاستحق على الموصى بشيء بشرائه أو هبته أو غصب بطلت الوصية لأنه أوصى له بما لا يملك

(باب الوصية بشيء بصفته)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى رجل لرجل بعبد فقال له غلامي البربري أو غلامي الحبشي أو نسبه إلى جنس من الأجناس وسماه باسمه ولم يكن له عبد من ذلك الجنس يسمى بذلك الاسم كان غير جائز ولو زاد وصفه وكان له عبد من ذلك الجنس يسمى باسمه وتختلف صفته صفته كان جائزاً « قال الربيع » أخاف أن يكون هذا غلطاً من الكاتب لأنه لم يقرأ على الشافعي ولم يسمع منه والجواب فيها عندى أنه إن وافق اسمه أنه أن أوصى له بغلام وسماه باسمه وجنسه وصفه فوجدناه غلاماً بذلك الاسم والجنس غير أنه يختلف لصفته كأنه قال في صفته أبيض طوال حسن الوجه فأصبنا ذلك الاسم والجنس أسود قصير أسبح الوجه لم يجعله له (قال الشافعي) ولو كان سماه باسمه ونسبه إلى جنسه فكان له عبدان أو أكثر من ذلك الجنس فاتفق اسماهما وأجناسهما لا تفرق بينهما صفته ولم تثبت الشهود أيهما أراد « قال الربيع » ففيها قولان أحدهما أن الشهادة باطلة إذا لم يشهدوا العبد بعينه كالأشهاد والرجل على رجل أن له هذا العبد أو هذه الجارية أن الشهادة باطلة لأنهم لم يشهدوا العبد بعينه والقول الثاني أن الوصية جائزة في أحد العبيدين

(١) وفي اختلاف العراقيين في آراء البيهقي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى رجل بثلث ماله لرجل وبمائة لا خرورد ذلك الورثة كله إلى الثلث فإن أبا حنيفة كان يقول الثلث بينهم سمان نصفان لا يضرب صاحب الجميع بمهمة الورثة من الثلث وكان ابن أبي إسحاق يقول الثلث بينهم على أربعة أسهم يضرب صاحب المال بثلاثة أسهم ويضرب صاحب الثلث بسهم وبهذا يأخذ يعني بأبواب

ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح (قال) والذي بيده عقدة النكاح الزوج وذلك أنه إنما يعفو من ملك فجعل لها مما وجب لها من نصف المهر أن تعفو وجعل له أن يعفو بأن يتم لها الصداق وبلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن الذي بيده عقدة النكاح الزوج وهو قول شريح وسعيد بن جبير وروى عن ابن المسيب وهو قول مجاهد (قال الشافعي) رحمه الله فأما أبو بكر وأبو الحجاج عليه فلا يجوز عفوهما كالأبواب لهما هبة أموالهما وأي الزوجين عفى عما في يده فله الرجوع قبل الدفع أو الرد والتام أفضل (قال) ولو وهبت له صداقها ثم طلقها قبل أن يمسيها ففيها قولان أحدهما يرجع عليها بنصفه والاخر لا يرجع عليها بشيء لكنه (قال المزني) رحمه الله وقال في كتاب القديم لا يرجع إذا قبضته فوهبت له أول

وهما موقوفان بين الورثة والموصى له حتى يصطحوا لاناقد عرفنا أن له أحدهما وان كان بغير عينه (١)

(باب المرض الذي تكون عطية المريض فيه جائزة أو غير جائزة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى المرض مرضان فكل مرض كان الاغلب منه أن الموت مخوف منه فعطية المريض فيه ان مات في حكم الوصايا وكل مرض كان الاغلب منه أنه غير مخوف فعطية المريض فيه كعطية الصحيح وان مات منه فأما المرض الذي الاغلب منه أن الموت مخوف منه فكل حي بدأت بصاحبها حتى جهده أي حتى كانت ثم اذا تطاولت فكلها مخوف الا الرابع فانها اذا استمرت بصاحبها ربعا كان الاغلب فيها أنها غير مخوفة فما أعطى الذي استمرت به حي الربع وهو في حياته فهو كعطية الصحيح وما أعطى من به حي غير ربع فعطية مريض فان كان مع الربع غير هامن الاوجاع وكان ذلك الوجع مخوفا فعطيته كعطية المريض ما لم يبرأ من ذلك الوجع وذلك مثل البرسام والرعاف الدائم وذات الجنب والخاصرة والقولنج وما أشبه هذا وكل واحد من هذه الأفراد فهو مرض مخوف واذا ابتداء البطن بالرجل فأصابه يوما أو يومين لا ياتي فيه دم ولا شيء غير ما يخرج من الخلاء لم يكن مخوفا فان استمر به بعد يومين حتى يجعله أو ينعبه يوما أو يكون مخوفا فهو مخوف وان لم يكن البطن مخوفا وكان معه رجبا أو تقطيع فهو مخوف (قال) وما أشكل من هذا أن يخلص بين مخوفه وغير مخوفه سئل عنه أهل العلم به فان قالوا هو مخوف لم تجز عطيته اذا مات الامن ثلثه وان قالوا لا يكون مخوفا جزت عطيته جواز عطية الصحيح ومن ساوره الدم حتى تغير عقله أو تغلبه وان لم يتغير عقله أو المرار فهو في حاله تلك مخوف عليه وان تطاول به كان كذلك ومن ساوره البلعغم كان مخوفا عليه في حال مساورته فان استمر به فالج فالاغلب أن الفالج يتناول به وأنه غير مخوف المعالجة وكذلك ان أصابه سسل فالاغلب أن السبل يتناول وهو غير مخوف المعالجة ولو أصابه طاعون فهذا مخوف عليه حتى يذهب عنه الطاعون ومن أنفذته الجراح حتى فصل منه إلى جوف فهو مخوف عليه ومن أصابه من الجراح ما لا يصل منه إلى مقتل فان كان لا يحتم عليها ولا يجلس لها ولا يقبلها واجمع ولا يصيبه فيها ضربان ولا أذى ولم يأكل ويرم فهذا غير مخوف وان أصابه بعض هذا فهو مخوف (قال الشافعي) ثم جميع الاوجاع التي لم تسم على ما وصفت بسئل عنها أهل العلم بها فان قالوا مخوفة فعطية المعطى عطية مريض وان قالوا غير مخوفة فعطيته عطية صحيح وأقل ما يكون في المسئلة عن ذلك والشهادة به شاهدان ذوا عدل

(باب عطية الحامل وغيرها من يخاف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتجوز عطية الحامل حتى يضر بها العلو ولو... أو اسقاط فتكون تلك حال خوف عليها الا أن يكون بها مرض غير الحمل مما لو أصاب غير الحامل كانت عطيتها عطية مريض واذا ولدت الحامل فان كان بها وجع من جرح أو ورم أو بقية طلق أو أمرت وف فعطيتها عطية مريض وان لم يكن بها من ذلك شيء فعطيتها عطية صحيح (قال الشافعي) فان ضرت المرأة أو الرجل بسياط

(١) زاد السراج البلقيني في نسخة ما نصه

(باب الوصية بالغلة للدار أو ثمرة البستان أو خدمة العبد) وليس في التراجم وقد ذكر حكمه في اختلاف العراقيين في باب البين فقال رحمه الله تعالى واذا وصى الرجل للرجل بغلة دار أو ثمرة بستان والثلث يحتمله فذلك جائز واذا وصى له بخدمة عبد والثلث يحتمل العبد فذلك جائز وان لم يحمل الثلث العبد جاز وزنه ما قبل الثلث ورد ما لم يحمل هذا ما ذكره هنالك

تقبضه لان هبتها له
ابراهيم كاستهلا كها
ايادى لوهبته لغيره فبا
شي يرجع عليها فبر
صار اليه (قال) وكذلك
ان أعطاها نصفه ثم
وهبته النصف الآخر
ثم طلقها لم يرجع بشي
ولا أعلم قولاً غير هذا الا
أن يقول قائل هبتها له
كهبته لغيره والاول
عندنا أحسن والله أعلم
ولكل وجه (قال
المرئي) والاحسن أولى
به من الذي ليس بأحسن
والقياس عندى على
قوله ما قال في كتاب
الاملاء اذا وهبته
النصف أن يرجع
عليها بنصف ما بقى
(قال الشافعي) رحمه
الله وان خالته بشي
مما عليه من المهر فابني
فعليه نصفه (قال
المرئي) هذا أشبه بقوله
لان النصف مشاع فيما
قبضت وبني (قال) فما
في الصداق غير المسمى
أو الفاسد فالبراءة في
ذلك باطلة لانها أبرأته
مما لا تعلم (قال) ولو
قبضت الغائبة ثم ردت
عليها كانت البراءة باطلة
ولها مهر مثلها الا أن

أوخشب أو حجارة فتشرب الضرب جوفاً وورم بدناً أو جمل فجاء فهذا كله مخوف وهو قبل أن يبلغ هذا في أول ما يكون الضرب أن كان مما يصنع مثله مثل هذا مخوف فإن أنت عليه أيام يؤمن فيها أن يبقى بعدها وكان مقتلاً فليس بمخوف

(باب عطية الرجل في الحرب والبحر)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتحوز عطية الرجل في الحرب حتى يلتمع فيها فإذا التعم كانت عطيته كعطية المريض كان محارباً مسلحاً أو عدواً « قال الربيع » وله فيما أعلم قول آخر أن عطية عطية الضعيف حتى يخرج (قال) وقد قال لو قدم في قصاص لضرب عنقه أن عطيته عطية الضعيف لأنه قد يعنى عنه فإذا أسر فإن كان في أيدي المسلمين جازت عطيته في ماله وإن كان في أيدي مشركين لا يقتلون أسيراً فكذلك وإن كان في أيدي مشركين يقتلون الأسرى ويدعونهم فعطيته عطية المريض لأن الأغلب منهم أن يقتلوا وليس يخلو المرء في حال أبدان من رجاء الحياة وخوف الموت لكن إذا كان الأغلب عنده وعند غيره الخوف عليه فعطيته عطية مريض وإذا كان الأغلب عنده وعند غيره الأمان عليه مما نزل به من وجع أو أساراً وحال كانت عطيته عطية الضعيف (قال الشافعي) وإن كان في مشركين يفون بالعهد فأعطوه أما ناعلى شيء يعطيه موه أو على غير شيء فعطيته عطية الضعيف

(باب الوصية للوارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن سليمان الأحول عن مجاهد يعني في حديث لا وصية لوارث (قال الشافعي) ورأيت متظاهراً عند عامة من أقيمت من أهل العلم بالمغازي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في خطبته عام الفتح لا وصية لوارث ولم أر بين الناس في ذلك اختلافًا وإذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث فحكم الوصية لوارث حكم ما لم يكن فقي أو وصي رجل لوارث وقفنا الوصية فإن مات الموصي والموصي له وارث فلا وصية له وإن حدث للموصي وارث يجنبه أو خرج الموصي له من أن يكون يوم موت وارثه بأن يكون أو وصي صحيحاً الأمر أنه ثم طلقها ثلاثاً ثم مات مكانه فلم تره فالوصية لها جازة لأنها غير وارثة وانما رذ الوصية وتحوز إذا كان لها حكم ولا يكون لها حكم إلا بعد موت الموصي حتى تجب أو تبطل ولو وصي لرجل وله دونه وارث يجنبه فمات الوارث قبل الموصي فصار الموصي له وارثاً أو امرأة ثم نكحها ومات وهي زوجته بطلت الوصية لهما معا لأنها صارت وصية لوارث ولو وصي لوارث وأجنبي بعبد أو أعبد أو داراً أو ثوباً أو مال مسمى ما كان بطل نصيب الوارث وجاز للأجنبي ما يصيبه وهو النصف من جميع ما وصي به للوارث والأجنبي ولكن لو قال أو وصيت بكذا الفلان وفلان فإن كان سمي للوارث ثلثاً وللأجنبي ثلثي ما وصي به للأجنبي مسمى له ورده عن الوارث ما سمي له ولو كان له ابن برته ولا بنة أم ولدته أو حضنته أو أرضعته أو أب أرضعته أو زوجة أو ولد لا يرثه أو خادم أو غيره فأوصي لهؤلاء كاهم أو لبعضهم جازت لهم الوصية لأن كل هؤلاء غير وارث وكل هؤلاء ماله للموصي له به للملك ماله إن شاء منعه ابنه وإن شاء أعطاه إياه وما أخذ أو بوصيته من ذوى قرابته ومن عطف على ولده ولقد ذكر الله تبارك وتعالى الوصية فقال إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين وأن الأغلب من الأقربين لأنهم يتلون أولاد الموصي بالقرابة ثم الأغلب أن يزيدوا وأن يتلوهم بصلته أيهم لهم بالوصية وينبغي لمن منع أحد أخافة أن يرد على وارث أو يتفعه أن يمنع ذوى القرابة وأن لا يعتق العبيد الذين قد عرفوا بالعطف على الورثة ولكن لا يمنع أحد وصية غير الوارث بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لا يختلف فيه من أحفظ عنه من لقيت

يكون بعدم معرفة المهر أو يعطيها ما تستطيع أنه أقل وتخله مما بين كذا إلى كذا أو يعطيها أكثر ويخلها مما بين كذا إلى كذا

(باب الحكم في الدخول وإغلاق الباب وإرخاء الستر) من الجامع ومن كتاب عشرة النساء ومن كتاب الطلاق القديم

(قال الشافعي) رحمه الله وليس له الدخول بها حتى يعطيها المال فإن كان كله ديناً فله الدخول بها وتؤخر يوماً ونحوه لتصلح أمرها ولا يجاوزها ثلاثاً إلا أن تكون صغيرة لا تحتمل الجماع فينبه أهلها حتى تحتمل والصدق كالدين سواء وليس عليه دفع صداقها ولا نفقتها حتى تكون في الحال التي يجامع مثلها ويحلى بينها وبينه وإن كانت بالغة فقال لا يدفع حتى تدخلوها وقالوا لا تدخلوها حتى تدفع فأبهم ما تطوع أجبرت الآخر فإن امتنعوا ما أجبرت أهلها على وقت يدخلونها

(باب ما يجوز من اجازة الوصية للوارث ومما لا يجوز)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اراد الرجل ان يوصي لوارثه فلان للورثة اني اريد ان اوصي بثلثي لفلان وارثي فان اجزتم ذلك فعلت وان لم تجزوا اوصيت بثلثي لمن تجوز الوصية له فاشهد والله على انفسهم بان قد اجازوا له جميع ما اوصى له وعلوه ثم مات فخير لهم فيما بينهم وبين الله عز وجل ان يجزوه لان في ذلك صدقا ووافاء وبعد وبعدا من غدر وطاعة لليت وبر للحي فان لم يفعلوا لم يجزهم الحاكم على اجازته ولم يخرج ثلث مال الميت في شيء اذ لم يخرج حقه فيه وذلك ان اجازتهم موهبة قبل ان يموت الميت لا يانزهم بها حكم من قبل انهم اجازوا والمال ليس لهم الا ترى انهم قد يكونون ثلاثة واثنين وواحدا فتحدث له اولادا اكثر منهم فيكونون اجازوا كل الثلث وانما لهم بعضه ويحدث له وارث غيرهم فيجوزهم ويموتون قبله فلا يكونون اجازوا في واحدة من الحالين في شيء يملكونه بحال وان اكثر احوالهم فيه انهم لا يملكونه ابدا الا بعد ما يموت اولادهم اذ لم يتركوا اجازوا له الوارث كان الذي اجيزت له الوصية قد يموت قبل الموصي فلو كان ملك الوصية بوصية الميت واجازتهم ملكها كان لم يملكها ولا شيئا من مال الميت الا بموته وبقائه بعده فكذلك الذين اجازوا له الوصية اجازوها فيما يملكون وفيما قد لا يملكونه ابدا (قال) وهكذا الواساؤنهم فيما يجاوز الثلث من وصيته فاذا نوله به وهكذا لو قال رجل منهم ميراثي منك لآخي فلان اولبني فلان لم يكن له لانه اعطاه ما لم يملك وهكذا الواساؤنهم في عتق عبيده فاعتقهم بعد موته فلم يخرجوا من الثلث كان لهم رد من لا يخرج من الثلث منهم وخير في هذا كله ان يجزوه ولكنه لو اوصى لوارث بوصية فقال فان اجازها الورثة والافهي لفلان رجل اجنبي اوفي سبيل الله اوفي شيء مما تجوز له الوصية به مضى ذلك على ما قال ان اجازها الورثة جازت وان ردوها فذلك لهم وعليهم ان ينفذوها لمن اوصى له بها لم تجزها الورثة لانها وصية لغير وارث وكذلك لو اوصى بوصية لرجل فقال فان مات قبلني فاما وصيت له به لفلان فمات قبله كانت الوصية لفلان وكذلك لو قال لفلان ثلثي الا ان يقدم فلان فان قدم فلان هذا البلد فهو له جاز ذلك على ما قال

(باب ما يجوز من اجازة الورثة للوصية وما لا يجوز)

اخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا اوصى الميت لمن لا تجوز له وصيته من وارث او غيره او بما لا تجوز به مما جاوز الثلث فمات وقد علموا ما اوصى به وترك فقالوا قد اجزنا ما صنع فقها قولان أحدهما ان قولهم بعد علمهم وقصم ميراثه لهم قد اجزنا ما صنع جائز لمن اجازوا له كهفته لو دفعوا اليه من ايديهم ولا سبيل لهم في الرجوع فيه ومن قال هذا القول قال ان الوصايا بعد الموت مخالفة عطايا الاحياء التي لا تجوز الا قبض من قبل ان معطيها قد مات ولا يكون مالها قابضا لشيء يخرج منه من يديه وانما هي ادخال منه لاهل الوصية على الورثة فقوله في وصيته بثلث لاهل الوصية فيما يجوز لهم بثلث لهم ما يثبت لاهل الميراث واذا كان هكذا اجاز الورثة بعد علمهم وملكهم فاما قطعوا حقوقهم من مواريتهم عما اوصى به الميت (١) مضى على ما فعل منه جائز له جواز ما فعل مما لم يردوه وليس ما اجازوا لاهل الوصايا شيء في ايديهم فيضربونه اليهم انما هو شيء لم يصبر اليهم الا بسبب الميت واذا سلوا حقوقهم سلم ذلك لمن سلموه كما يرون من الدين والدعوى فيتراها من ابرؤه ويرون من حقوقهم من الشفعة فتقطع حقوقهم فيها ولهذا وجه يحتمل والقول الثاني ان يقول ما ترك الميت مما لا تجوز له الوصية به فهو ملك نقله الله تعالى اليهم فكيف يثبت في ايديهم وغير كينونته سواء واجازتهم ما صنع الميت هبة منهم لمن وهبوه فن دفعوا اليه جاز له ولهم الرجوع ما لم يدفعوه كما تكون لهم اموال ودائع في ايدي غيرهم فيهبون منها

فيه واخذت الصداق من زوجها فاذا دخلت دفعته اليها وجعلت لها النفقة اذا قالوا ندفعها اليه اذا دفع الصداق البناء وان كانت نفوا اجبرت على الدخول الا ان يكون من مرض لا يجامع فيه مثلها فتمهل وان انصاها فلم تلتئم فعليه دينها ولها المهر كاملا ولها منه ان يصيبها حتى تبرا البرء الذي ان عاد لم يتكافأ ولم يزد في جرحها والقول في ذلك قولها فان دخلت عليه فلم يصباحي طلقها فله نصف المهر لقول الله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم فان اجنح عجنج بالامر عن عمر رضى الله عنه في اغلاق الباب وارضاء السر انه يوجب المهر فمن قول عمر ما ذنبهن لوجاه المهر من قبلكم فاجبر انه يجب اذا خلت بينه (١) كذا في النسخ وتأمله كسبه معصمه

الشيء لغيرهم فلا تتم له الهبة الا بالقبض ولهذا وجه محتمل والله تعالى أعلم وإن قالوا أجزأنا ما صنع ولا نعلمه وكنا نراه يسير النبي في الوجهين جميعا أن يقال أحيزوا يسيرا واحلفوا ما أجزعوه الا وأنتم تزونه هكذا ثم اهتم الرجوع فيما بقي وكذلك أن كانوا غيبا وإن أقيمت عليهم البيعة بأنهم علموا جازت عليهم في قول من أجاز أجازتهم بغير قبض وإنما يجوز عليهم إذا أوصى بثلاث ماله أو بعاله كله أو بجزء معلوم منه أن علموا كم تركه كأن أوصى بشيء يسير به فقال لفلان كذا وكذا ديناراً ولفلان عبدي فلان ولفلان من ابلي كذا وكذا فقالوا قد أجزأنا ذلك ثم قالوا انما أجزأنا ذلك ونحن نراهم يجاوز الثلث بيسير لا نافذ عهدنا له مالا فلم نجبه أو عهدناه غير ذي دين فوجدناه عليه ديناً فقيه قولان أحدهما أن يقال هذا يلزمهم في قول من أجاز أجازتهم لأنهم أجازوا ما يعرفون وما لا يعرفون ولا يعجزون بجهالتهم والآخرون لهم أن يحلفوا ويردوا لأن هذا انما يجوز من مال الميت ويقال لهم إذا حلفوا أحيزوا منه ما كنتم تزونه يجاوز الثلث سدساً كان أو ربعاً أو أقل أو أكثر

(باب اختلاف الورثة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن أجاز بعض الورثة فيما تلزم الاجازة فيه ولم يجز بعضهم جاز في حصه من أجاز ما أجاز كان الورثة كانوا اثنين فيجب للوصي له نصف ما أوصى له به مما جاوز الثلث (قال الشافعي) ولو كان في الورثة صغير أو بالغ محجور عليه أو معتوم لم يجز على واحد من هؤلاء أن يجز في نصيبه شيء جاوز الثلث من الوصية ولم يكن لولي واحد من هؤلاء أن يجز ذلك في نصيبه ولو أجاز ذلك في ماله كان ضامناً له في ماله وإن وجد في يده من أجزأه أخذ من يده وكان للولي أن يتبع من أعطاه إياه بما أعطى منه لانه أعطاه مالا عاكاً

(باب الوصية للقرابة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل فقال ثلث مالي لقرابتي أو لذوي قرابتي أو لرحمي أو لذوي رحمي أو لأرحمي أو لأقربائي أو قراباتي فذلك كله سواء والقرابة من قبل الأم والأب في الوصية سواء وأقرب قرابته وأبعدهم منه في الوصية سواء والذكر والانثى والغني والفقير والصغير والكبير لأنهم أعطوا باسم القرابة فاسم القرابة يلزمهم معاً كما أعطى من شهد القتال باسم الحضور وإذا كان الرجل من قبيلة من قريش فأوصى في قرابته فلا يجوز إذا كان كل من يعرف نسبه إلا أن يكون بينه وبين من يلقاه إلى الأب وإن بعد قرابة فإذا كان المعروف عند العامة أن من قال من قريش لقرابتي لا ير بد جميع قريش ولا من هو أبعد منهم ومن قال لقرابتي لا يريد أقرب الناس أو ذوي قرابة أبعد منه بأب وإن كان قريباً صير إلى المعروف من قول العامة ذوي قرابتي فينظر إلى القبيلة التي ينسب إليها فيقال من بني عبد مناف ثم يقال قد يفرق بنوعه من مناف فمن أبيهم فيقال من بني المطلب فيقال أيتيم بنو المطلب قيل نعم هم قبائل فمن أبيهم قيل من بني عبد زيد بن هاشم بن المطلب فيقال أيتيم بنو هذلاء قيل نعم هم قبائل قيل فمن أبيهم قيل من بني عبيد بن عبد زيد قيل أيتيم بنو هذلاء قيل نعم هم بنو السائب بن عبيد بن عبد زيد قيل ونوشافع وبنو علي وبنو عباس وكل هؤلاء من بني السائب فإن قيل أيتيم بنو هذلاء قيل نعم كل بطن من هؤلاء يتبع من صاحبه فإذا كان من آل شافع فقال لقرابته فهو لآل شافع دون آل علي وآل عباس وذلك أن كل هؤلاء يتبعون ظاهر التمييز من البطن الآخر يعرف ذلك منهم إذا قصدوا آباءهم دون الشعوب والقبائل في آبائهم وفي تناسلهم وتناكحهم ويجوز لبعضهم بعض على هؤلاء الذين معهم ولو قال ثلث مالي لأقرب قرابتي أو لذوي قرابتي أو لأصق قرابتي كان هذا كله سواء ونظرنا إلى أقرب الناس

و بين نفسها كوجوب الثمن بالقبض وإن لم يغلق باباً ولم ير خستراً (قال) وسواء طال مقامه معها أو قصر لا يجب المهر والعدة الا بالميسر نفسه (قال المرنى) رحمه الله قد جاء عن ابن مسعود وابن عباس معنى ما قال الشافعي وهو ظاهر القرآن

(باب المتعة) من كتاب الطلاق قديم وجديد

(قال الشافعي) رحمه الله جعل الله المتعة للطلقات وقال ابن عمر لكل مطلقة متعة الا التي فرض لها ولم يدخل بها فحبها نصف المهر (قال) فالمتعة على كل زوج طلق ولكل زوجة إذا كان الفراق من قبله أو يتهمه مثل أن يطلق أو يتخالف أو عاك أو يفارق وإذا كان الفراق من قبلها فلا متعة لها ولا مهر أيضاً لأنها ليست بمطلقة وكذلك إذا كانت أمة فباعها سبدها من زوجها فهو أقصد النكاح ببيعها إياها منه

فأما الملاعة فان ذاك
منه ومنها ولانه ان شاء
أمسكها فهي كالملقة
وأما امرأة الغني فلو
شاعت أقامت معه ولها
عندي متعة والله أعلم
(قال المزني) رحمه الله
هذا عندي غلط عليه
وقياس قوله لاحق لها
لان الفراق من قبلها
دونه

(الولاية والنثر)
من كتاب الطلاق املاء
على مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه
الله الولاية التي تعرف
ولاية العرس وكل دعوه
على إملالة أو نفاس أو
ختان أو أحداث سرور
فدعي اليها رجل فاسم
الولاية يقع عليهما ولا
أرخص في تركها ومن
تركها لم يبين لي أنه عاص
كما يبين لي في ولاية العرس
لاني لا أعلم أن النبي
صلى الله عليه وسلم ترك
الولاية على عرس ولا
أعلم أوله على غيره وأول

(١) قوله ومن أوصى
له كذا في النسخ ولعله
محرف عن قد وتامل
كتبه مصنفه

منه رجاء من قبل أبيه وأمه فأعطينا إياه ولم نعطه غيره ممن هو أبعد منه كأننا وجدنا له عين وخالين
وبني عم وبني خال وأعطينا المال عمة وخاليه سواء بينهم دون بني العم والخال لانهم يلقونه عند أبيه
وأمه قبل بني عمه وخاله وهكذا لو وجدنا له أخوة لأب وأخوة لأم وعين وخالين أعطينا المال أخوته لأبيه
وأخوته لأمه دون عمة وخاليه لانهم يلقونه عند أبيه وأمه الا الذين قبل عمة وخاليه ولو كان مع الأخوة
للأب والأخوة لأم أخوة لأب وأم كان المال لهم دون الأخوة للأب والأخوة لأم لاننا اذا عددنا القرابة من
قبل الأب والأم سواء جتمع الأخوة للأب والأم قرابة الأب والأم كانوا أقرب بالميت ولو كان مع الأخوة للأب
والأم ولد ولد متفضل لا يرث كان المال له دون الأخوة لانه ابن نفسه وابن نفسه أقرب اليه من ابن أبيه
ولو كان مع ولد الولد المتفضل جد كان الولد أولى منه وان كان جد أدنى (قال) ولو كان مع الأخوة للأب
أو الأم جد كان الأخوة أولى من الجد في قول من قال الأخوة أولى بولد المولى من الجد لانهم أقرب منه
وأنتهم يلقون الميت قبل أن يصير الميت الى الجد ولو قال في هذا كله ثلث مالي لجماعة من قرابي فان كان
أقرب الناس به ثلاثة فصاعدا فهو لهم وسواء كانوا رجالا أو نساء وان كانوا اثنين ثم الذين يلونهم واحد
أو أكثر كان للأثنين الثلثان من الثلث وللواحد فأكثر ما بقي من الثلث وان كانوا واحدا فله ثلث الثلث
ولمن يليه من قرابته ان كانوا اثنين فصاعدا ثلثا الثلث ولو كان أقرب الناس واحدا والذي يليه في القرابة
واحد أخذ كل واحد منهما ثلث الثلث وأخذ الذين يلونهم في القرابة واحدا أو أكثر الثلث الباقي سواء بينهم

(باب الوصية لمافي البطن والوصية بمافي البطن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتجوز الوصية بمافي البطن ولمافي البطن اذا كان مخلوقا يوم وقعت الوصية
ثم يخرج حيا فلو قال رجل مافي بطن جاريتي فلانة لفلان ثم توفي فولدت جاريته لأقل من ستة أشهر من
يوم تكلم بالوصية كان لمن أوصى له به وان ولدت لستة أشهر فأكثر لم يكن له لانه قد يحدث الحمل فيكون
الحمل الحادث غير الذي أوصى به ولو قال ولد جاريتي أو جاريتي أو عبد بعينه وصية لمافي بطن فلانة امرأة
يسمى بعينها فان ولدت تلك المرأة لأقل من ستة أشهر من يوم تكلم بالوصية فالوصية جائزة وان ولدت لستة
أشهر من يوم تكلم بالوصية فأكثر فالوصية مردودة لانه قد يحدث حمل بعد الوصية فيكون غير ما أوصى له
وان كان الحمل الذي أوصى به غلاما أو جارية أو غلاما أو جارية أو أكثر كانت الوصية بهم كلهم جائزة لمن
أوصى لهم ومن كان الحمل الذي أوصى له غلاما أو جارية أو أكثر كانت الوصية بينهم سواء على العدد
وان مات الموصي قبل أن تلد التي أوصى للحملها وقفت الوصية حتى تلد فاداء ولدت لأقل من ستة أشهر كانت
الوصية له.

(باب الوصية المطلقة والوصية على الشيء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن أوصى فقال ان مت من مرضي هذا افلان لعبد له حر ولفلان كذا
وصية ويتصدق عني بكذا ثم صرح من مرضه الذي أوصى فيه ثم مات بعده فجاء أومن مرض غير ذلك المرض
بطلت تلك الوصية لانه أوصى الى أجل (١) ومن أوصى له وأعتق على شرط لم يكن وكذلك اذا حدث في وصيته
حد افقال ان مت في عامي هذا أوفى مرضي هذا فأتى من مرض سواء بطل فان أبهم هذا كله وقال هذه
وصيتي مالم أغيرها فهو كما قال وهي وصيته مالم يغيرها ولكنه لو قال هذا وأشهد أن وصيته هذه ثابتة مالم
يغيرها كانت وصيته نافذة (قال الشافعي) وان أوصى فقال ان حدث لي حدث الموت وصية مرسله
ولم يحدد لها حدا أو قال متى حدث لي حدث الموت أو متى مت فوصيته ثابتة يتنقذ جميع ما فيه مما حازله متى
مات مالم يغيرها

(باب الوصية للوارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين الآية الى المنقبين وقال عز وجل في آي الموارث ولا يوه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث وذو كرم من ورث جل ثناؤه في آي من كتابه (قال الشافعي) واحتمل اجماع أمر الله تعالى بالوصية للوالدين والاقربين معينين أحدهما أن يكون للوالدين والاقربين معا فيكون على الموصي أن يوصي لهم فيأخذون بالوصية ويكون لهم الميراث فيأخذون به واحتمل أن يكون الأمر بالوصية نزل ناسخا لأن تكون الوصية لهم فابتنه فوجدنا الدلالة على أن الوصية للوالدين والاقربين الوارثين منسوخة بآي الموارث من وجهين أحدهما أخبار ليست بمتممة عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم من جهة الخلفاء من جهة أن سفيان بن عيينة أخبرنا عن سليمان الاحول عن مجاهد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا وصية لوارث وغيره يشبه هذا الوجه ووجدنا غيره قد يصل فيه حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم على هذا المعنى ثم نعلم أهل العلم في البلدان اختلفوا في أن الوصية للوالدين منسوخة بآي الموارث واحتمل اذا كانت منسوخة أن تكون الوصية للوالدين ساقطة حتى لو وصى لهم مال تجز الوصية وبهذا نقول وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وما لم نعلم أهل العلم اختلفوا فيه يدل على هذا وان كان يحتمل أن يكون وجوبه منسوخا واذا وصى لهم مال واذا وصى للوالدين فأجاز الورثة فليس بالوصية أخذوا وانما أخذوا باعطاء الورثة لهم مالهم لانا قد أبطلنا حكم الوصية لهم فكان نص المنسوخ في وصية الوالدين وسمى معهم الاقربين جلة فلما كان الوالدان وارثين فسناعليهم كل وارث وكذلك الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم فلما كان الاقربون ورثة وغير ورثة أبطلنا الوصية للورثة من الاقربين بالنص والقياس والخبر ألا لا وصية لوارث وأجزنا الوصية للاقربين وغير الورثة من كان فالاصل في الوصايا لمن أوصى في كتاب الله عز وجل وما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لم أعلم من معنى من أهل العلم اختلفوا فيه في أن ينظر الى الوصايا فاذا كانت لمن يرث الميت أبطلها وان كانت لمن لا يرثه أجزتها على الوجه الذي تجوز به وموجود عندي والله تعالى أعلم فيما وصفت من الكتاب وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وحيث ان مال من علم من معنى من أهل العلم اختلفوا فيه أنه انما يمنع الورثة الوصايا لثلاثا يأخذوا مال الميت من وجهين وذلك أن مات ترك المتوفى يؤخذ ميراثه أو وصية فلما كان حكمهما متخالفين لم يجز أن يجمع لواحدهما الحكمان المختلفان في حكم واحد ومال واحدة كالأب يجوز أن يعطى بالشئ وضد الشئ ولم يحتمل معنى غير محال فان ذهبنا الى أن يقول انما تجز الوصية للوارث من قبل تهمة الموصي لأن يكون يحيا وارثه ببعض ماله فلولا أن العناء مستعمل على بعض من يتعاطى الفقه ما كان فيمن ذهب الى هذا المذهب عندي والله أعلم للجواب موضع لأن من خفي عليه هذا حق لا يبين له الخطأ فيه كان شديدا أن لا يفرق بين الشئ وضد الشئ فان قال قائل فابن هذا قيل له ان شاء الله تعالى أرايت أرايت من العرب عصبته يلقونه بعد ثلاثين أبافد قتل آباء عصبته آباءه وقتلهم آباؤه وبلغوا غاية العداوة بينهم بنسافل الدماء وانتهاك المحارم والقطيعة والنهي من الانساب في الاشعار وغيرها وما كان هو يصطفي ما صنع بآبائه وعادى عصبته عليه غاية العداوة ويبدل ماله في أن يسفل دماءهم وكان من عصبته الذين يرثونه من قتل آبويه فأوصى من مرضه لهؤلاء القسلة وهم ورثته مع غيرهم من عصبته كان الوارث معهم في حال عداوتهم أو كان له سلبه برأيه واصلا وكذلك كان آباؤهم لا تجوز الوصية لاعدائهم وهو لا ينهم فيهم فان قال لا قيل وكذلك لو كان من الموالى فكان مواله قد بلغوا بآبائه ما بلغ بهم وبآبائهم ما وصفت من حال القربى فأوصى لورثته من مواليه ومعهم ابنته لا تجوز الوصية لهم وهو لا ينهم

على صفة رضى الله عنها في سفر بسوق وتم وقال لعبد الرحمن أولم ولو بشاة (قال) وان كان المدعو صائما أجاب الدعوة وبرك وانصرف وليس يحتم أن يأكل وأحب لو فعل وقد عى ابن عمر رضى الله عنهما مجلس ووضع الطعام فديده وقال خذوا باسم الله ثم قبض يده وقال اني صائم (قال) فان كان فيها المعصية من السكر أو الخمر أو ما أشبهه من المعاصي الظاهرة نهاهم فان نحو ذلك عنه والآل أحب له أن يجلس فان علم ذلك عندهم لم أحب له أن يجيب فان رأى مصورا ذات أرواح لم يدخل ان سككت منصوبة وان كانت نوطا فلا بأس فان كان صور الشجر فلا بأس وأحب أن يجيب أخاه وبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو أهدى الى ذراع لقبلت ولو دعيت الى كراع لأجبت (وقال) في نذر الجوز واللوز والسكر في العرس لوزله كان أحب الى

لأنه يؤخذ بخلسة
ونهبه ولا يبين أنه حرام
الأنه قد يغلب بعضهم
بعضاً يأخذ من غيره
أحب إلى صاحبه

(مختصر القسم ونشوز
الرجل على المرأة)
من الجامع ومن كتاب
عشرة النساء ومن
كتاب نشوز المرأة على
الرجل ومن كتاب
الطلاق من أحكام
القرآن ومن الاملاء

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى قال الله
تبارك وتعالى ولهن
مثل الذي عليهن
بالمعروف (قال
الشافعي) وبجاء
المعروف بين الزوجين
كف المكروه واعفاء
صاحب الحق من

(١) قوله لعسل هنا
سقطاً من النسخ
وأصل الكلام وله
صديق أعظم النعمة
عليه الخ فانظر اه

(٢) قوله اذا دخل
الخ كذا في النسخ
ولعسل في العبارة
تحريراً فبأصل وحرر
كتبه معجده

لا يتهم فيهم فان قال لا قيل وهكذا زوجته لو كانت ناشرة منه عاصية له عظيمة البهتان وترمي بالقذف
قد سقته سمّاً لقتله وضربته بالحديد لقتله فأقلت من ذلك وبقيت ممتعة منه وأمتع من فراقها أضرا را
لها ثم مات فأوصى لها لم تجز وصيته لأنها وارث فان قال نعم قيل ولو أن أجنبيات ليس له وارث (١) أعظم
النعمة عليه صغيراً وكبيراً وتتابع احسانه عليه وكان معروفاً بعودته فأوصى له بثلاث ماله أيجوز فان
قال نعم قيل وهكذا يجوز الوصية له وان كان ورثته أعداء له فان قال نعم تجوز وصيته في ثلثه كان
ورثته أعداء له أو غير أعداء قيل له أرايت لو لم يكن في أن الوصية تبطل للوارث وأنه اذا خص بابطال وصيته
الوارث لم يكن فيها معنى الا ما قلنا ثم كان الاصل الذي وصفت لم يسبق له أحد يعقل من أهل العلم شيئاً
علمناه أما كنت تركته أو ما كان يلزمك أن تزعم أنك تنظر إلى وصيته أبداً فان كانت وصيته لرجل عدوه
أو بغض اليه أو غير صديق أجرت ما وان كان وارثاً وان كانت لصديق له أو لذي يدعنده أو غير عدو
فأبطلتها واذا فعلت هذا خرجت مما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وما يدخل فيما لم يختلف فيه أهل
العلم علمناه أو أرايت لو كان له عبد يعلم أنه أحب الناس اليه وأوثقه في نفسه وأنه يعرف بتوليح ماله اليه
في الحياة وله ولد ودون وله ثم مات ولده فصار وارثه عدو له فأعتق عبده في وصيته أليس يلزمك أن لا تجز
العق لئلا تنهيه فيه حياً اذا كان يؤثر بماله على ولد نفسه وميتاً اذا كان عنده بتلك الحال وكان الوارث له
عدواً أو أرايت لو كان وارثه له عدواً فقال والله ما يمنعني أن ادع الوصية فيكون الميراث وافر عليك الاحب
أن يفقر الله ولا يغنيك ولكني أوصي بثلاث مالى لغيرك فأوصي لغيره أليس ان أجاز هذا أجاز ما ينبغي
أن يزد وربما كان ينبغي أن يجوز من الوصية لوارث عدو في أصل قوله أو أرايت اذا كانت الستة تدل على
أن لست أن بوصي ثلث ماله ولا يحظر عليه منه شيء أن بوصي به الا لوارث (٢) اذا دخل عليه أحد أن يحظر
عليه الوصية لغير وارث بحال أليس قد خالفنا الستة أو أرايت اذا كان حكم الثلث اليه ينفذه لمن رأى غير
وارث لو كان وارثه في العداوة له على ما وصفت من العداوة وكان بعيد النسب أو كان مولى له فأقر لرجل
آخر بحال قد كان يجهده اياه أو كان لا يعرف بالاقراء به ولا الآخر بدعواه أليس ان أجاز له مما يخرج
الوارث من جميع الميراث أجاز له أكثر من الثلث وهو متهم على أن يكون صار الوارث وان أبطله أبطل اقرارا
بدن أحق من الميراث لان الميراث لا يكون الا بعد الدين (قال الشافعي) الاحكام على الظاهر والله ولي
المغيب ومن حكم على الناس بالازكان جعل لنفسه ما حذر الله تعالى عليه ورسوله صلى الله عليه وسلم
لان الله عز وجل انما يولي الثواب والعقاب على المغيب لانه لا يعلم الا هو جل ثناؤه وكلف العباد ان
ياخذوا من العباد بالظاهر ولو كان لاحد ان ياخذ بباطن عليه دلالة كان ذلك لرسول الله صلى الله عليه
وسلم وما وصفت من هذا يدخل في جميع العلم فان قال قائل ما دل على ما وصفت من أنه لا يحكم بالباطن
قيل كتاب الله ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر الله تبارك وتعالى المتافقين فقال لئيه صلى الله
عليه وسلم اذا جاءك المتافقون قالوا شهدناك لرسول الله فقرأ الى قصده وعن سبيل الله فأقرهم رسول الله
صلى الله عليه وسلم بنينا كسبون ويتوارثون ويسهم لهم اذا حضر والقسمه ويحكم لهم أحكام المسلمين
وقد أخبر الله تعالى ذكرهم وأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم اتخذوا أيمانهم بجنسه من
القتل باظهار الأيمان على الأيمان وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما أنا بشر وانكم تختصمون الي
ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع منه فمن قضيت له بشيء من حق
أخيه فلا ياخذ به فانما أقطع له بقطعة من النار فأخبرهم أنه يقتضي بالظاهر وأن الحلال والحرام عند الله
على الباطن وأن قضاءه لا يحل للقضى له ما حرم الله تعالى عليه اذا علمه حراماً وقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم أيها الناس قد آن لكم أن تنهوا عن محارم الله تعالى فمن أصاب منكم من هذه القاذورات شيئاً فليستتر
بستر الله فانه من يبدل لنا صفته نقيم عليه كتاب الله فأخبرهم أنه لا يكشفهم الا يسدو من أنفسهم

وأنهم إذا ألبسوا ما فيه الحق عليهم أخذوا بذلك وبذلك أمر الله تعالى ذكره فقال ولا تجسوسوا وبذلك أوصى صلى الله عليه وسلم ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخوي بني العجلان ثم قال انظروا فإن جاءت به كذا فهو الذي يتهمه فماتت به على النعت الذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو الذي يتهمه به وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أمره لين لولا ما حكم الله ولم يستعمل عليهما الدلالة البينة التي لا تكون دلالة أبين منها وذلك خبره أن يكون الولد ثم جاء الولد على ما قال مع أشباه لهذا كلها تبطل حكم الاز كان من الذرائع في البيوع وغيرها من حكم الاز كان فأعظم ما فيها وصفت من الحكم بالاز كان خلاف ما أمر الله عز وجل به أن يحكم بين عباد من الظاهر وما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لم يمنع من حكم بالاز كان أن اختلفت أقاويله فيه حتى لو لم يكن آثما بخلافه ما وصفت من الكتاب والسنة كان ينبغي أن تكون أكثر أقاويله متروكة عليه لضعف مذهبه فيها وذلك أنه يزكن في الشيء الحلال فيجرمه ثم يأتي ما هو أولى أن يجرمه منه إن كان له التعريم بالاز كان فلا يجرمه فان قال قائل ومثل ما ذكر من البيوع قيل أرأيت رجلا اشتري فرسا على أنها عقوق فان قال لا يجوز البيع لأن ما في بطنها مغيب غير مضمون بصفة عليه قيل له وكذلك لو اشتراها وما في بطنها يدنار فان قال نعم قيل أرأيت إذا كان المتبايعان بصيرين فقال اهذه الفرس تسوي خمسة دنانير إن كانت غير عقوق وعشرة إن كانت عقوقا فأنأ أخذها منك بعشرة ولولا أنها عندي عقوق لم أزدك على خمسة ولكن لا نشترط معها عقوقا لفساد البيع فان قال هذا البيع يجوز لأن الصفقة وقعت على الفرس دون ما في بطنها ونيتهم ما معا وانطهراهما الزيادة لما في البطن لا يفسد البيع إذا لم تعقد الصفقة على ما يفسد البيع ولا أفسد البيع ههنا بالنية قيل له إن شاء الله تعالى وكذلك لا يحل نكاح المتعة ويفسخ فان قال نعم قيل وإن كان أعزب أو أهلا فان قال نعم قيل فان أراد أن ينكح امرأة ونوى أن لا يجسبها الا يوما وعشرا انما أراد أن يقضى منها وطرا وكذلك نوت هي منه غير أنها عقدا النكاح مطلقا على غير شرط فان قال هذا يحل قيل له ولم تفسده بالنية إذا كان العقد صحيحا فان قال نعم قيل له إن شاء الله تعالى فهل تجب في البيوع شيأ من الذرائع أو في النكاح شيأ من الذرائع تفسده ببيع أو نكاحا أولى أن تفسده البيوع من شراء الفرس العقوق على ما وصفت وكل ذات حمل سواها والنكاح على ما وصفت فإذا لم تفسد ببيع أو نكاحا بنية يتصادق عليها المتبايعان والمتناكحان أيما كانت نيتهم ما ظهر قبل العقد ومعه وبعده وقلت لا أفسدوا أحدا منهما لأن عقد البيوع وعقد النكاح وقع على صحة والنية لا تصنع شيأ وليس معها كلام فالنية إذا لم يكن معها كلام أولى أن لا تصنع شيأ بفسده ببيع ولا نكاح (قال الشافعي) وإذا لم يفسد على المتبايعين نيتهم أو كلامهما فكيف أفسدت عليهما بأن أركنت عليهما أنهما نوايا أو أحدهما شيأ والعقد صحيح فأفسدت العقد الصحيح باز كأنك أنه نوى فيه ما لو شرب في البيوع أو النكاح ففسد فان قال ومثل ما ذا قال قيل له مثل قولك والله تعالى الموفق

(باب تفريع الوصايا للوارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكل ما أوصى به المريض في مرضه الذي يموت فيه لوارث من ملك مال ومنفعة بوجه من الوجوه لم تجز الوصية لوارث بأى هذا كان (الوصية للوارث) قال الربيع قال الشافعي وإذا استأذن الرجل أن يوصي لوارث في صحة منه أو مرض فأنذره أو لم يأنذره فذلك سواء فان وفوا له كان خيرا لهم وأتق الله عز ذكره وأحسن في الاحدوثة أن يجيزوه فان لم يفعلوا لم يكن للحاكم أن يجبرهم على شيء منه وذلك بما نقل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الميراث (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة قال سمعت الزهري يقول زعم أهل العراق أن

الموتنة في طلبه لا باظهار الكراهية في تأديته فأجهم ما مطلق بتأخير فطل الغنى ظلم ووفى صلى الله عليه وسلم عن نزع وكان يقسم لثمان ووهبت سودة يومها لعائشة رضي الله عنهن (قال الشافعي) وهذا يقول ويجوز على القسم فأما الجاع فوضع تلذذ ولا يجبر أحد عليه قال الله تعالى ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تملوا كل الميل فتذروها كالمعلقة (قال) بعض أهل التفسير لن تستطيعوا أن تعدلوا بما في القلوب لأن الله تعالى يجاوزه فلا تملوا لا تنبعوا أهواءكم أفعل لكم فإذا كان الفعل والقول مع الهواة فذلك كل الميل وبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم فيقول اللهم هذا قسمي فيما أملك وإنما أعلم فيما لا أملك يعني والله أعلم فيما لا أملك قلبه (قال)

وبلغنا أنه كان يطاق
به محمولا في مرضه على
نساته حتى حالته (قال)
وعاد القسم الليل
لأنه سكن فقال
أز واجالتسكنوا اليها
فان كان عند الرجل
حرائر مسلمات وذميات
فهن في القسم سواء
(قال) ويقسم للمرأة
لبنتين وللامة ليلته اذا
خلى المولى بينه وبينها
في ليلتها ويومها والامة
أن تحمله من قسمها
دون المولى ولا يجامع
المرأة في غير يومها ولا
يدخل في الليل على
التي لم يقسم لها (قال)
ولا بأس أن يدخل
عليها بالنهار في حاجة
ويعودها في مرضها في
ليلة غيرها فاذا نقلت
فلا بأس أن يقيم عندها
حتى تخف أو تموت
ثم يوفى من بقي من
نساته مثل ما أقام
عندها وان أراد أن
يقسم لبنتين لبنتين
أو ثلاثا فلا ما كان ذلك
له أو كره مجاوزة الثلاث
ويقسم للترضة
والرتقاء والحائض
والنفساء وللقى آلى أو
ظاهر منها ولا يقربها

شهادة المحدود لا تجوز فأشهد لأخبرني فلان أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لأبي بكره تب قبل
شهادتك أو ان تب قبلت شهادتك قال سفيان سمى الزهري الذي أخبره فحفظته ثم نسيت وشككت
ففيه فلما قننا سألت من حضر فقال لي عمرو بن قيس هو سعيد بن المسيب فقلت له هل شككت فيما قال
فقال لا هو سعيد بن المسيب غير شك (قال الشافعي) وكثيرا ما سمعته يخذه فيسبي سعيدا وكثيرا ما سمعته
يقول عن سعيدان شاء الله تعالى وقد روى غيره من أهل الحنفية عن سعيد ليس فيه شك وزاد فيه أن عمر
استتاب الثلاثة فتاب اثنان فأجاز شهادتهما وأبى أبو بكره فرد شهادته

(مسئلة في العتق)

(قال) ومن أوصى بعتق عبده ولا يحمله الثلث فأجاز له بعض الورثة وأبى بعض أن يجيز عتق منه ما حبل
الثلث وحصته من أجاز وكان الولاء للذي أعتق لا للذي أجاز ان قال أجزت لأرث ما فعل الميت ولا أبطله من
قبل أنه لعله أن يكون لزمه عتقه في حياته أو وجهه ذكره مثل هذا ومن أوصى له بثلث رقيق وفيهم من
يعتق عليه اذا ملكه فله الخيار في أن يقبل أو يرد الوصية فان قبل عتق عليه من يعتق عليه اذا ملكه وقوم
عليه ما بقي منه ان كان موسرا وكان له ولأؤه ويعتق على الرجل كل من ولد الرجل من أب وجد أب
وجد أم اذا كان له والد من جهة من الجهات وان بعد وكذلك كل من كان ولد بأى جهة من الجهات
وان بعد ولا يعتق عليه أخ ولا عم ولا ذو قرابة غيرهم ومن أوصى لصبي لم يبلغ بانيه أو جده كان الوصى أن
يقبل الوصية لانه لا ضرر عليه في أن يعتق على الصبي وله ولأؤه وان أوصى له ببعضه لم يكن للولي أن يقبل
الوصية على الصبي وان قبل لم يقوم على الصبي وعتق منه ما ملك الصبي وانما يجوز له أمر الولي فيما زاد
الصبي أو لم ينقص أو فيما لا بد له منه فأما ما ينقصه مما له منه بد فلا يجوز عليه وهذا ينقص له منه بد واذا
كان العبد بين اثنين فأعطى أحدهما خسين دينار على أن يعتقه أو يعتق نصيبه منه فأعتقه عتق عليه
ورجع شريكه عليه بنصف الخسين وأخذها ونصف قيمة العبد وكان له ولأؤه ورجع السيد على العبد
بالخمس والعشرين التي قبضها منه السيد ولو كان السيد قال ان سلمت لي هذه الخسون فأنت حر لم يكن حرا
وكان للشريك أن يأخذ منه نصف الخسين لانه مال العبد وماله بينهما ومن قال اذا امت فتنصف غلامي حر
فتنصف غلامه حر ولا يعتق عليه النصف الثاني وان جعل ذلك ثلثه لانه اذ مات فقد انقطع ملكه عن ماله
وانما كان له أن يأخذ من ماله ما كان حيا فلما أوقع العتق في حال ليس هو فيها مالك لم يقع منه الاما وقع
واذا كنف في حياته لو أعتق نصف مملوك ونصفه لغيره وهو معسر لم نعتقه عليه فهو بعد الموت لا يملك في حاله
التي أعتق فيها ولا ينفذ ملكا بعده ولو أعتقه فبعت عتقه في مرضه عتق عليه كله لانه أعتق وهو مالك لكل
أو الثلث واذا مات فحمل الثلث عتق كله وبدي على التدبير والوصايا (قال الشافعي) واذا كان
العبد بين رجلين أو أكثر فأعتق أحدهم وهو موسر وشركاؤه غيب عتق كله وقوم فدفع الى وكلاء
شركائه نصيبهم من العبد وكان حرا وله ولأؤه فان لم يكن لهم وكلاء وقف ذلك لهم على أيدي من يضمه
بالنظر من القاضي لهم وأقره على المعتق ان كان مملوكا ولا يخرج من يديه اذا كان مملوكا مأمونا انما يخرج
اذا كان غير مأمون واذا قال الرجل لعبد أنت حر على أن عليك مائة دينار أو خدمة سنة أو عمل كذا
فقبل العبد العتق على هذا الزم ذلك وكان ديناً عليه فان مات قبل أن يخدم رجع عليه المولى بقيمة
الخدمة في ماله ان كان له (قال الشافعي) ولو قال في هذا أقبل العتق ولا أقبل ما جعلت على لم يكن حرا
وهو كقولك أنت حر ان ضمننت مائة دينار أو ضمننت كذا وكذا ولو قال أنت حر عليك مائة دينار وأنت
حر ثم عليك مائة دينار أو خدمة فان ألزمه العبد نفسه أو لم يلزمه نفسه عتق في الحالين معا ولم يلزمه منه شيء
لانه أعتقه ثم استأنف أن يجعل عليه شيئا فجعله على رجل لا يملكه ولم يعقد به شيئا فلا يلزمه الا أن يتطوع

بأن يضمنه لها (قال الشافعي) وإذا أعتق الرجل شركاه في عبد فأما أنظر إلى الحال التي أعتق فيها فان كان موسرا ساعة أعتقه أعتقه وجعلت له ولأهله وضمنته نصيب شركائه وقومته بقيته حين وقع العتق وجعلته حين وقع العتق حرا جنائيه والجنابة عليه وشهادته وحدوده وجميع أحكامه أحكام حرا وان لم يدفع القيمة ولم يرتفع إلى القاضي إلا بعد سنة أو أكثر وإن كانت قيمته يوم أعتقه مائة دينار ثم نقصت ثم لم يرافعه إلى الحاكم حتى تصير عشرة أو زادت حتى تصير ألفا فسواء بقيته مائة وإن كانت المعتقة أمة فولدت أولاد بعد العتق فالقيمة قيمة الأم يوم وقع العتق حاملا كانت أو غير حامل ولا قيمة لما حدث من الحمل ولا من الولادة بعد العتق لا تسم ولا دحرة ولو كان العبد بين رجلين فأعتقه أحدهما وأعتقه الثاني بعد عتق الأول فعتقه باطل وهذا إذا كان الأول موسرا فله ولأهله وعليه قيمته وإن كان معسرا فعتق الثاني جائز وللولاة بينهما وإن أعتقه جميعا مع ما لم يتقدم أحدهما صاحبه في العتق كان حرا وله ما ولأهله وهكذا إن ولينا رجلا عتقه فأعتقه كان حرا وكان ولأهله بينهما ولو قال أحدهما لصاحبه إذا أعتقته فهو حرا فأعتقه صاحبه كان حرا حين قال العتق ولا يكون حرا لو قال إذا أعتقته كنت حرا لأنه أوقع العتق بعد كمال الأول وكان كين قال إذا أعتقته فهو حرا ولا تنفذ إلى القول الآخر وإذا كان العبد بين شريكين فأعتقه أحدهما وهو معسر فنصيبه حرا ولعتق نصف ماله وللذي لم يعتق نصفه ولو كان موسرا كان حرا وضمن لشريكه نصف قيمته وكان مال العبد بينهما لإمال للعبد انما ماله لمالكه إن شاء أن يأخذه أخذه وعتقه غير هبة ماله (قال الشافعي) وهو غير ماله وهو يقع عليه العتق ولا يقع على ماله ولو قال رجل لغلامه أنت حر ولما له أنت حركان الغلام حرا ولم يكن المال حرا ما كان المال من حيوان أو غيره لا يقع العتق إلا على بني آدم وإذا أعتق الرجل عبدا بينه وبين رجل وله من المال ما يعتق عليه ثلاثة أرباعه أو أقل أو أكثر إلا أن الكل لا يخرج عتق عليه ما احتمل ماله منه وكان له من ولأهله بقدر ما عتق منه وبقى منه ما بقي وسواء فيما وصفت العبد بين المسلمين أو المسلم والنصراني وسواء أيهما أعتقه وسواء كان العبد مسلما أو نصرانيا فإذا أعتقه النصراني وهو موسر فهو حركه وله ولأهله وهو فيه مثل المسلم لأنه لا يرثه لاختلاف الدينين كما لا يرث ابنه فان أسلم بعد ثم مات المولى المعتق ورثه ولا يبعد النصراني أن يكون ماله كامعا فعتق المالك جائز وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق ولا يكون ماله كامعا فلو أعتقه لم يجز عتقه فأما ما لا يعتق بجوز عتقه ولا يكون له ولأهله فلم أسمع بهذا وهذا خلاف السنة وإذا ملك الرجل أباه أو أمه ميراثا عتقا عليه وإذا ملك بعضهم ما عتق منهم ماله لم يكن عليه أن يقوما عليه لأن الملك أزمه وليس له دفعه لأنه ليس له دفع الميراث لأن حكم الله عز وجل أنه نقل ميراث المولى إلى الأحياء الوارثين ولكنه لو أوصى له أو وهب له أو تصدق به عليه أو ملكه بأى ملك ما شاء غير الميراث عتق عليه وإن ملك بعضهم ما غير ميراث كان عليه أن يقوما عليه ولو اشترى بعضهم لأنه قد كان له دفع هذا الملك كله ولم يكن عليه قبوله ولم يكن ماله كاله إلا أن يشاء فكان اختياره الملك ملك ماله قيمة والعتق يلزم العبد أحب أو كره ولو أعتق الرجل شقيقه في عبد قوم عليه فقال عند القيمة أنه أبق أو سارق كاف البينة فان جاء به قوم كذلك وإن أقروه شريكه قوم كذلك وإن لم يقر له شريكه أحلف فان حلف قوم برأيه من الأباق والسرقة فان نكل عن البين ردنا البين على المعتق فان حلف قومناه أبقا سارقا وإن نكل قومناه صحيحا

(باب الوصية بعد الوصية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أوصى رجل بوصية مطلقة ثم أوصى بعد ذلك بوصية أخرى أنفذت الوصيتان معا وكذلك إن أوصى بالاولى فجعل أنفذها إلى رجل وبالأخرى فجعل أنفذها إلى رجل كانت كل واحدة من الوصيتين إلى من جعلها إليه وإن كان قال في الأولى وجعل وصيته وقضاء دينه وتركته إلى

حتى يكفر لاني في ميثه سكتي والفا وإن أحب أن يلزم منزلا يأتينه فيه كان ذلك له عليهن فأبتهن امتنعت سقط حقها وكذلك المعتقة بالجنس (قال) وإن سافرت بأهله فلا قسم لها ولا نفقة إلا أن يكون هو شخصها فيلزمه كل ذلك لها وعلى ولي المجنون أن يطوف به على نسائه أو أربائيه بهن وإن عمد أن يجور به أثم فان خرج من عند واحدة في الليل أو أخرجه سلطان كان عليه أن يوفى ما بقي من ليلتها وليس للأماء قسم ولا يعطى * وإذا ظهر الأضرار منه بامرأته أسكنها إلى جنب من نشق به وليس له أن يسكن امرأتين في بيت إلا أن تشاء وله منعها من شهو وجنازة أمها وأبيها وولدها وما أحب ذلك له

(باب الحال التي يختلف فيها حال النساء)

من الجامع من كتاب الطلاق ومن أحكام القسرآن ومن نشوز الرجل على المرأة

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى في قول النبي صلى الله عليه وسلم لأُمِّ حُلَيْمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ عِنْدَكَ وَسَبَعْتُ عِنْدَهُنَّ وَإِنْ شِئْتَ ثَلَاثَ عِنْدَكَ وَدَرْتِ دَلِيلَ عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا تَزَوَّجَ الْبَكْرَ أَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَقِيمَ عِنْدَهَا سَبْعًا وَالثَّلَاثَ لَا يَلْتَخِبُ عَلَيْهَا نِسَاؤُهُ إِلَّا فِي عِنْدِ قَبْلِهَا وَقَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ الْبَكْرُ سَبْعٌ وَالثَّلَاثُ ثَلَاثٌ (قال) وَلَا أَحَبُّ أَنْ يَتَخَلَّفَ عَنْ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ وَلَا شَهَادَةٍ وَلَا بَرَكَةٍ يَفْعَلُهُ وَلَا اجَابَةَ دَعْوَةٍ

(القسم للنساء إذا

حضر سفر)

من الجامع من كتاب الطلاق ومن أحكام القرآن ومن نشوز الرجل على المرأة

(قال الشافعي) رحمه

الله أخبرنا عيسى بن محمد بن علي بن شافعٍ أحسبه عن الزهري « شك المزي » عن عبيد الله عن عائشة رضي الله

فُلَانٌ وَقَالَ فِي الْآخِرَى مِثْلَ ذَلِكَ كَانَ كُلُّ مَا قَالَ فِي وَاحِدَةٍ مِنَ الْوَصِيَّتَيْنِ لَيْسَ فِي الْآخِرَى إِلَى الْوَصِيِّ فِي تِلْكَ الْوَصِيَّةِ دُونَ صَاحِبِهِ وَكَانَ قَضَاءُ دِينِهِ وَوَلَايَةُ تَرْكِهِ إِلَيْهِمَا مَعًا وَلَوْ قَالَ فِي أَحَدِي الْوَصِيَّتَيْنِ أَوْصِي بِمَا فِي هَذِهِ الْوَصِيَّةِ إِلَى فُلَانٍ وَقَالَ فِي الْآخِرَى أَوْصِي بِمَا فِي هَذِهِ الْوَصِيَّةِ وَوَلَايَةُ مَنْ خَلْفَ وَقَضَاءُ دِينِهِ إِلَى فُلَانٍ فَهَذَا مَفْرُوعٌ أَفْرَدَهُ مِنْ قَضَاءِ دِينِهِ وَوَلَايَةِ تَرْكِهِ وَمَا فِي وَصِيَّتِهِ لَيْسَتْ فِي الْوَصِيَّةِ الْآخِرَى وَشَرِيكَ مَعَ الْآخِرِ فِيمَا فِي الْوَصِيَّةِ الْآخِرَى

(باب الرجوع في الوصية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وللرجل إذا أوصى بوصية تطوع بها أن ينقضها كلها أو يبذل منها ما شاء التدبير أو غيره ما لم يمت وإن كان في وصيته إقرار بدين أو غيره أو عتق بثلث فذلك شيء واجب عليه أو جبه على نفسه في حياته لا بعد موته فليس له أن يرجع من ذلك في شيء

(باب ما يكون رجوعاً في الوصية وتغيرها لها وما لا يكون رجوعاً ولا تغيراً)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى رجل بعد بعينه لرجل ثم أوصى بذلك العبد بعينه لرجل فالعبد بينهما نصفان ولو قال العبد الذي أوصيت به لفلان لفلان أو قد أوصيت بالعبد الذي أوصيت به لفلان لفلان كان هذا رداً للوصية الأولى وكانت وصيته للآخرين ولو أوصى لرجل بعد ثم أوصى أن يباع ذلك العبد كان هذا دليل على إبطال وصيته به وذلك أن البيع والوصية لا يجتمعان في عبد وكذلك لو أوصى لرجل بعد ثم أوصى بعتقه أو أخذ مال منه وعتقه كان هذا إبطالاً للوصية به للأول ولو أوصى لرجل بعد ثم باعه أو كاتبه أو دبره أو وهبه كان هذا إبطالاً للوصية فيه (قال الشافعي) ولو أوصى به لرجل ثم أذن له في التجارة أو بعنه تاجر إلى بلد أو أجزأه أو علمه كتاباً أو قرأنا أو علماً أو صناعة أو كساه أو وهبه مالا أو زوجة لم يكن شيء من هذا رجوعاً في الوصية ولو كان الموصي به طعماً ما فباعه أو وهبه أو أكله أو كان حنطة فطحنها أو دقيقاً فمجنه أو خبزته أو حنطة فجعلها سويقاً كان هذا كله كنفق الوصية ولو أوصى له بما في هذا البيت من الحنطة ثم خلطها بحنطة غيرها كان هذا إبطالاً للوصية ولو أوصى له بما في البيت بمكيكة حنطة ثم خلطها بحنطة مثلها لم يكن هذا إبطالاً للوصية وكانت له المكيكة التي أوصى بها له

(تغير وصية العتق)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال حدثنا الشافعي إملاء قال وللوصي أن يغير من وصيته ما شاء من تدبير وغير تدبير لأن الوصية عطاء يعطيه بعد الموت فله الرجوع فيه ما لم يتم لصاحبه بموته قال ويجوز وصية كل من عقل الوصية من بالغ محجور عليه وغير بالغ لأننا إنما نحبس عليه ماله ما لم يبلغ رشده فإذا صار إلى أن يتحول ملكه لغيره لم نمنعه أن يتقرب إلى الله تعالى في ماله عما أجازت له السنة من الثلث قال ونقتصر في الوصايا على الثلث والحنطة في أن يقتصر بها على الثلث وفي أن تحوز لغير القرابة حديث عمران بن حصين أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند الموت فأقرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة فاقصر بوصيته على الثلث وجعل عتقه في المرض إذا مات وصية وأجازها للعبيد وهم غير قرابة وأحب إلينا أن بوصي القرابة (قال الشافعي) وإذا أوصى رجل لرجل بثلث ماله أو شيء مسمى من دنائير أو دراهم أو عرض من العروض وله مال حاضر لا يحتمل ما أوصى به ومال غائب فيه فضل عما أوصى به أعطينا الموصي له ما أوصى له بما بينه وبين أن يستكمل ثلث المال الحاضر وبقي ما بقي له وكلما حضر من المال شيء دفعنا إلى الورثة ثلثه وإلى الموصي له ثلثه حتى يستوفوا وصاياهم وإن هلك المال الغائب هلك منهم من الورثة وإن أبطأ عليهم سم أبطأ عليهم معاً وأحسن حال الموصي له أبداً أن يكون كالوارث ما احتمل

الوصية الثلث فإذا عجز الثلث عنها سقط معه فأما أن يزاد أحد بحال أبداً على ما وصى به قليلاً أو كثيراً فلا الآن يتطوع له الورثة فيهبون له من أموالهم أرايت من زعم أن رجلاً لو وصى رجل بثلاثة دراهم وترك ثلاثة دراهم وعرضاً غائباً سوى ألف ألف فقال أخير الورثة بين أن يعطوا للموصى له هذه الثلاثة دراهم كلها ويسلم لهم ثلث مال الميت أو أجبرهم على درهم من الثلاثة لأنه ثلث ما حضر وأجعل للموصى له ثلثي الثلث فيما غاب من ماله أليس كان أقرب إلى الحق وأبعد من الفحش في الظلم لو جبرهم على أن يعطوه من الثلاثة دراهم درهماً فإذا لم يجز عنده أن يجبرهم على درهمين يدفعونهم ما من قبل أنه لا يكون له أن تسلم إليه وصيته ولم تأخذ الورثة ميراثهم كان أن يعطوه قيمة ألوف أحرم عليه وأخش في الظلم وإنما أحسن حالات الموصى له أن يستوفي ما وصى به لا يراد عليه بشئ ولا يدخل عليه النقص فأما الزيادة فلا تحل ولكن كلما حضر من مال الميت أعطينا الورثة الثلثين وله الثلث حتى يستوفي وصيته وكذلك لو وصى به بعد بعينه ولم يترك الميت غيره إلا ما لا غائباً سلمناه لثلاثة وللورثة الثلثين وكلما حضر من المال الغائب شئ له ثلث ذلك الموصى له في العبد أبداً حتى يستوفي رقبته أو يهجز الثلث فيكون له ما حصل الثلث ولا ياتي ترك الميت داراً أو أرضاً أو غير ذلك لأنه لا مأمون في الدنيا قد تهدم الدار وتحترق ويأبى السيل عليها فينسف أرضها وعمارتها وليس من العدل أن يكون للورثة ثلثان بكتاب الله عز وجل وللموصى له ثلث تطوعاً من الميت فيعطى بالثلث ما لا تعطى الورثة بالثلثين

(باب وصية الحامل)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي تجوز وصية الحامل ما لم يحدث لها مرض غير الحمل كالأمراض التي يكون فيها صاحبها مضطرباً أو تجلس بين القوابل فيضربها الطلق فلا تجز أن توصى حامل مرة ولا توصى أخرى كان لغيري أن يقول إذا ابتداء الحمل نفق نفسيها وتغير عن حال الصحة وتكره الطعام فلا أجيز وصيتها في هذه الحال وأجزت وصيتها إذا استمرت في الحمل وذهب عنها الغثاس والتعبس واقفهام الطعام ثم يكون أولى أن يقبل قوله من فرق بين حالها قبل الطلق وليس في هذا وجه يحتمله إلا ما قلنا لأن الطلق حادث كالتلف أو ككاشد وجع في الأرض مضن وأخوفه أو لا تجوز وصيتها إذا جلت بحال لأنها حامل لا مخالفة حالها غير حامل وقد قال في الرجل يحضر القتال تجوز هيبته وجيع ما صنع في ماله في كل ما لم يجرح فإذا جرح جرحاً يخوفه فهذا كالمرض المضني أو أشد خوفاً فلا يجوز مما صنع في ماله إلا الثلث وكذلك الأسير يجوز له ما صنع في ماله وكذلك من حل عليه القصاص ما لم يقتل أو يجرح من قبل أنه قد يمكن أن يجيأ

(صدقة الحى عن الميت)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال حدثنا الشافعي أملاء قال يلحق الميت من فعل غيره وعمله ثلاث حج يؤدي عنه ومال يتصدق به عنه أو يقضى ودعاء فأما ما سوى ذلك من صلاة أو صيام فهو لفاعله دون الميت وإنما قلنا بهذا دون ما سواه استدلالاً بالسنة في الحج خاصة والعمره مثله قياساً وذلك الواجب دون التطوع ولا يجز أحد عن أحد تطوعاً لأنه عمل على البدن فأما المال فإن الرجل يجب عليه فيما له الحق من الزكاة وغيره أجزبه أن يؤدي عنه بأمره لأنه إنما أريد بالفرض فيه تأديته إلى أهله لأعمل على البدن فإذا عمل امرؤ عني على ما فرض في مالي فقد أدى الفرض عني وأما الدعاء فإن الله عز وجل ندب العباد إليه وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم به فإذا جاز أن يدعى للآخر حياً جاز أن يدعى له ميتاً ولحقه إن شاء الله تعالى

عنها أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد سفراً أقرع بين نسائه فأينهن خرج سهمها خرج بها (قال الشافعي) رحمه الله وكذلك إذا أراد أن يخرج بالثنتين أو أكثر أقرع وإن خرج واحدة بغير قرعة كان عليه أن يقسم لمن بقى بقدر مغبية مع التي خرج بها ولو أراد السفر لنفقة لم يكن له أن ينتقل بواحدة إلا وفي البواقي مثل مقامه معها ولو خرج بها مسافراً بقرعة ثم أزمع المقام لنفقة احتسب عليها مقامه بعد الأزماع

(باب نشوز المرأة على الرجل) من الجامع من كتاب نشوز الرجل على المرأة ومن كتاب الطلاق ومن أحكام القرآن

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تبارك وتعالى واللاتي تخافون نشوزهن الآية (قال) وفي ذلك دلالة على اختلاف حال المرأة فيما تعاتب فيه وتعاقب

عليه فاذا رأى منها دلالة
على الخوف من فعل أو
قول وعظها فان أبدت
نشوزا هجرها فان
أقامت عليه ضربها
وقد يحتمل تخافون
نشوزهن اذا نشزن
نخفتم لجاختن في
النشوز أن يكون لكم
جمع الفتة والهجر
والضرب وقال عليه
السلام لا تضربوا إماء
الله قال فأتاه عمر
رضي الله عنه فقال
يا رسول الله ذر النساء
على أزواجهن فاذن في
ضربهن فاطاف بال
محمد نساء كثير كلهن
يشتكين أزواجهن
فقال صلى الله عليه وسلم
لقد أطاف بال محمد
سبعون امرأة كلهن
يشتكين أزواجهن فلا
تجدون أولئك خياركم
ويحتمل أن يكون قوله
عليه السلام قبل نزول
الآية بضربهن ثم
أذن بفعل لهم الضرب
فأخبر أن الاختيار تركه
الضرب

(باب الحكم في الشقاق
بين الزوجين)
من الجامع من كتاب
الطلاق ومن أحكام
القرآن ومن نشوز
الرجل على المرأة

تعالى بركة ذلك مع أن الله عز ذكره واسع لأن يوفي الحلي أجره ويدخل على الميت منفعة وكذلك كلما
تطوع رجل عن رجل صدقة تطوع

(باب الاوصياء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تجوز الوصية الا الى بالغ مسلم عدل أو امرأة كذلك ولا تجوز الى عبد
أجنبي ولا عبد الموصي ولا عبد الموصى له ولا الى أحد لم تتم فيه الحرية من مكاتب ولا غيره ولا تجوز وصية
مسلم الى مشرك فان قال قائل فكيف لم تجز الوصية الى من ذكرت أنها لا تجوز اليه قيل لا تعد الوصية
أن تكون كوكالة الرجل في الحق له فلست نرد على رجل وكل عبد كافرا خائنا لأنه أملك بماله ويجوز له أن
يوكل بما يجوز له في ماله ولا يخرج من يده ما دفع اليه منه ولا يجعل عليه فيه أمينا ولا أعلم أحد يجيز
في الوصية ما يجيز في الوكالة من هذا وما أشبهه فاذا صار الى أن لا يجيز وهذا في الوصية فلا وجه للوصية
الابان يكون الميت نظير من أوصى له بدين وتطوع من ولاية ولده فاستدله اليه بعدموته فلما خرج من ملك
الميت فصار عليك وارث أو ذودين أو موصى له لا عليك الميت فاذا قضى عليهم فيما كان لهم بسببه قضاء يجوز
أن يتسدى الحاكم القضاء لهم به لأنه نظر لهم أجرته وكان فيه معنى أن يكون من أسند ذلك اليه يعطف
عليهم من الثقة بمودة الميت أو للموصي لهم فاذا ولي حرا أو حرة عدلين أجزأ ذلك لهما بما وصفت من أن ذلك
يصلح على الابتداء لهما كم أن يولي أحدهما فاذا لم يول من هو في هذه الصفة بان لنا أن قد أخطأ عمدا
أو مجتهدا على غيره ولا يجز خطؤه على غيره اذا بان ذلك لنا كما يجز امرأ الحاكم فيما احتمل أن يكون صوابا
ولا يجز فيما بان خطؤه ويجز امرأ المولى فيما صنع نظرا وزده فيما صنع من مال من يلى غير نظر ونجيز قول
الرجل والمرأة في نفسه فيما أمكن أن يكون صدقا ولا يجز فيما لا يمكن أن يكون صدقا وهكذا كل من
شرطنا عليه في نظره أن يجوز بحال لم يجز في الحال التي يخالفها واذا أوصى الرجل الى من تجوز وصيته
ثم حدث للموصي اليه حال يخرج به من حد أن يكون كافيا لما أسند اليه أو أمينا عليه أخرجت الوصية من
يديه اذا لم يكن أمينا وأضرم اليه اذا كان أمينا ضعيفا عن الكفاية قويا على الأمانة فان ضعف عن الأمانة
أخرج بكل حال وكلما صار من أبدل مكان وصى الى تغيير في أمانة أو ضعف كان مثل الوصى يبدل مكانه
كما يبدل مكان الوصى اذا تغير حاله واذا أوصى الى رجلين فأت أحدهما أو تغير حاله أبدل مكان
الميت أو المتغير رجل آخر لان الميت لم يرض قيام أحدهما دون الآخر ولو أوصى رجل الى رجل فأت
الموصى اليه أو وصى بما أوصى به الى رجل لم يكن وصى الوصى وصا للميت الاول لان الميت الاول لم يرض
الموصى الآخر (قال الشافعي) ولو قال أوصيت الى فلان فان حدث به حدث فقد أوصيت الى من
أوصى اليه لم يجز ذلك لأنه انما أوصى بحال غيره وينبغي للقاضي أن ينظر فيمن أوصى اليه الوصى الميت فان
كان كافيا أمينا لم يجد آمن منه أو مثله في الأمانة ممن يراه أمثل لتركه الميت من ذي قرابة الميت أو مودته
أو قرابة لتركته أو مودة لهم ابتداء توليته بركة الميت وان وجد أكلأ وأملأ ببعض هذه الأمور منه ولى الذي
يراه أنفع لمن وليه أمره ان شاء الله تعالى (قال الشافعي) واذا اختلف الوصيان أو المولىان أو الوصى
والمولى معه في المال قسم ما كان منه يقسم فجعل في أيديهما نصفين وأمر بالاحتفاظ بما لا يقسم منه
معا واذا أوصى الميت بانكاح بناته الى رجل فان كان وليهن الذي لأولى منه زوجهن ولاية النسب
أو الولادون الوصية جاز وان لم يكن وليهن لم يكن له أن يزوجهن وفي اجازة تزويج الوصى ابطال للولياء
اذا كان الاولياء أهل النسب ولا يجوز أن يلى غير ذى نسب فان قال قائل يجوز بوصية الميت أن يلى
ما كان يلى الميت فالمتى لا ولاية له على حي فيكون يلى أحد ولاية الميت اذا مات صارت الولاية لأقرب الناس
بالمزوجة من قبل أبيها بعده أحببت ذلك أو كرهته ولو جاز هذا الوصى الاب جاز الوصى الاخ والمولى ولكن

لا يجوز لوصي فان قيل قد بوكل أبوها الرجل فيزوجهافيحوز قيل نعم ووليها من كان والولاية حينئذ للعي منها والوكيل يقوم مقامه (قال الشافعي) فاذا قال الرجل قد أوصيت الى فلان بتركتي أو قال قد أوصيت اليه بما لي أو قال بما خلفت «قال الربيع» انا أجيب فيها أقول يكون وصيا للمال ولا يكون اليه من النكاح شئ انما النكاح الى العصبه الاقرب فالأقرب من المروجة والله تعالى أعلم

(باب ما يجوز للوصي أن يصنعه في أموال اليتامى)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يخرج الوصي من مال اليتيم كل ما لم يتيمن من زكاته ماله وجانيته وما لا غنى به عنه من كسونه ونفقته بالمعروف واذا بلغ الحلم ولم يبلغ رشده زوجه واذا احتاج الى خادم ومثله يخدم اشترى له خادم واذا ابتاع له نفقة وكسوة فسرق ذلك أخلف له مكانها وان تلف ذلك فانه يوم ما وما أمره بالاقتصاد بكسوته فان تلفها رفع ذلك الى القاضي وينبغي للقاضي أن يحبسها في انلافها ويحققه ولا بأس بأن يأمر أن يكسب أقل ما يكفيه في البيت مما لا يخرج فيه فاذا رأى أن قد أدبه أمر بكسوته ما يخرج فيه وينفق على امرأته ان زوجه وخادم ان كانت لها بالمعروف ويكسوها وكذلك ينفق على جاريته ان اشتراها له ليطأها ولا يرى أن يجمع له امرأتين ولا جاريتين للوطء وان اتسع ماله لانا انما نعطيها منه ما فيه الكفاية مما يخرج من حد الضيق وليس بامرأة ولا جارية لوطء ضيق الا أن تسقم أيتهما كانت عنده حتى لا يكون فيها موضع للوطء فينكح أو ينسرى اذا كان ماله محتتملا لذلك وهذا ما لا صلاح له الا به ان كان باقي النساء فان كان محبوبا أو حصورا فأراد جارية يتلذذ بها لم تشتتره وان أراد جارية للخدمة اشترت له فان أراد أن يتلذذ بها تلذذ بها وان أراد امرأته لم يزوجه لان هذا مما له منه بد واذا زوج المولى عليه فأكثر طلاقها أحيت أن ينسرى فان أعنت فالعتق مردود عليه

(الوصية التي صدرت من الشافعي رضي الله عنه)

قال الربيع بن سليمان هذا كتاب كتبه محمد بن ادريس بن العباس الشافعي في شعبان سنة ثلاث ومائتين وأشهد الله عالم خائنة الاعين وما تخفي الصدور وكفى به جل ثناؤه شهيدا ثم سمعته أنه شهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله لم يزل يدين بذلك وبه يدين حتى يتوفاه الله ويعتبه عليه ان شاء الله وأنه يوصي نفسه وجماعته من سمع وصيته بأحلال ما أحل الله عز وجل في كتابه ثم على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ونحريم ما حرم الله في الكتاب ثم في السنة وأن لا يجاوز من ذلك الى غيره وأن يجاوزته ترك رضا الله وترك ما خالف الكتاب والسنة وهما من المحدثات والمحافظات على أداء فرائض الله عز وجل في القول والعمل والكف عن محارمه خوفا لله وكثرة ذكر الوقوف بين يديه يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمدا بعيدا وأن تنزل الدنيا حيث أنزلها الله فانه لم يجعلها دار مقام الامقام مدة عاجلة الانقطاع وانما جعلها دار عمل وجعل الآخرة دار قرار وجزاء فيها بما عمل في الدنيا من خير أو شر ان لم يعف الله جل ثناؤه وأن لا يخال أحد الا أحدا خاله الله ممن يفعل الخلة في الله تبارك وتعالى ويرجي منه افادة علم في دين وحسن أدب في الدنيا وأن يعرف المرء زمانه ويرغب الى الله تعالى ذكره في الخلاص من شر نفسه فيه ويمسك عن الاسراف من قول أو فعل في أمر لا يلزمه وأن يخلص النية لله عز وجل فيما قال وعمل وان الله تعالى يكفه مما سواه ولا يكفي منه شئ غيره وأوصي متى حدث به حادث الموت الذي كتبه الله جل وعز على خلقه الذي أسأل الله العون عليه وعلى ما بعده وكفاية كل هول دون الجنة برحمة لم يغير وصيته هذه ان يلى أحمد بن محمد بن الوليد الأزرقي النظر في أمر ثابت الخصي الأقرع الذي خلف بمكة فان كان غير مفسد فيما خلفه محمد بن ادريس في نفسه أعنته عن محمد بن

(قال الشافعي) رحمه الله فلما أمر الله تعالى فيما خلفنا الشقاق بينهما بالحكمين دل ذلك على أن حكمهما غير حكم الأزواج فاذا اشتبه حالهما فلم يفعل الرجل الصلح ولا الفرقة ولا المرأة تأدية الحق ولا الفدية وصار من القول والفعل الى ما لا يحل لهما ولا يحسن وتباديا بعث الامام حكما من أهلها وحكما من أهلها مأومنين برضا الزوجين وتوكيلهما اياهما بأن يجمعوا ويفرقا اذا رآيا ذلك واحتج بقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه ابعثوا حكما من أهلها وحكما من أهلها ثم قال للحكمين هل تدريان ما عليكم عليكما أن تجمعا ان رأيتما أن تجمعا وأن تفرقا ان رأيتما ان تفرقا فقالت المرأة وضيت بكاب الله بما على فيه ولما قال الرجل أما الفرقة فلا فقال علي كذبت والله حتى تفرغ غسل الذي أقربت به فدل أن ذلك ليس للحاكم الا برضا الزوجين ولو كان ذلك

أدريس فان حدث بأحد من محمد حدث قبل أن ينظر في أمره فنظر في أمره القائم بأمر محمد بن ادريس
بعداً جد فأنفذ فيه ما جعل إلى أحد وأوصى أن جاريته الاندلسية التي تدعى قوز التي رضع ابنه أبا الحسن
ابن محمد بن ادريس إذا استكمل أو الحسن بن محمد بن ادريس سنتين واستغنى عن رضاعها أو مات قبل
ذلك فهي حرة لوجه الله تعالى وإذا استكمل سنتين ورؤى أن الرضاع خيره أو رضعته سنة أخرى ثم هي حرة
لوجه الله تعالى إلا أن يرى أن ترك الرضاع خيره أو يموت فتعتق بأيهما كان ومتى أخرج إلى مكة أخرجت
معه حتى يكمل ما وصفت من رضاعه ثم هي حرة وإن عتقت قبل أن يخرج إلى مكة لم تكره في الخروج
إلى مكة وأوصى أن يجعل أم أبي الحسن أم ولد دنانير وأن تعطى جاريته سكة السوداء وصية لها وأن
يشترى لها جارية أو خضعي عما يشاء بين خمسة وعشرين ديناراً أو يدفع اليها عشرة دنانير أو وصية لها
فأى واحد من هذا اختارته دفع اليها وإن مات ابنها أبو الحسن قبل أن يخرج به إلى مكة فهذه الوصية لها
إن شاءتها وإن فوز لم تعتق حتى يخرج بأبي الحسن إلى مكة حملت وإنها معهما مع أبي الحسن وإن مات أبو
الحسن قبل أن يخرج به إلى مكة عتقت فوزاً أعطيت ثلاثة دنانير وأوصى أن يقسم ثلث ماله بأربعة
وعشرين سهماً فيوقف على دنانير سهماً من أربعة وعشرين سهماً من ثلث ماله ما عاش ابنها وأقامت معه
ينفق عليها منه وإن مات ابنها أبو الحسن وأقامت مع ولد محمد بن ادريس فذلك لها ومتى فارقت ابنها
وولده قطع عنها ما أوصى لها به وإن أقامت فوزاً مع دنانير بعد ما عتق فوزاً ودنانير مقيمة مع ابنها محمد أو ولد
محمد بن ادريس وقف على فوز سهماً من أربعة وعشرين سهماً من ثلث مال محمد بن ادريس ينفق عليها منه
ما أقامت معها ومع ولد محمد بن ادريس فإن لم تقم فوزاً قطع عنها وردي دنانير أم ولد محمد بن ادريس
وأوصى لفقره أن لا شافع من السائب بأربعة أسهم من أربعة وعشرين سهماً من ثلث ماله يدفع اليهم سواء
فيه صغيرهم وكبيرهم وذكرهم وأنثاهم وأوصى لأحد من محمد بن الوليد الأزرقي بستة أسهم من أربعة

في نسخة السراج البلقي في هذا المكان زيادة ونصها
(باب الوصى) من اختلاف العراقيين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلاً أوصى إلى
رجل فمات الموصى إليه فأوصى إلى آخر فإن أبا حنيفة كان يقول هذا الآخر وصى الرجلين جميعاً وهذا
يأخذ وكذلك بلغنا عن إبراهيم وكان ابن أبي ليلى يقول هذا الآخر وصى الذي أوصى إليه ولا يكون وصياً
للاول إلا أن يكون الآخر وصى إليه بوصية الاول فيكون وصيهما جميعاً وقال أبو يوسف بعد لا يكون
وصياً للاول إلا أن يقول الثاني قد أوصيت إليك في كل شيء أو يذكر وصية الآخر (قال الشافعي) وإذا
أوصى الرجل إلى الرجل ثم حضرت الوصى الوفاة فأوصى إليه بماله وولده وصية الذي أوصى إليه الرجل
آخر فلا يكون الآخر بوصية الاوسط وصياً للاول ويكون وصياً للاوسط وصياً للاول وصى إليه الوصى إليه وذلك أن الاول رضى
بأمانة الاوسط ولم يرض بأمانة الذي بعده والوصى أضعف حالاً في أكثر أمره من الوكيل ولو أن رجلاً
وكل رجلاً لا شيء لم يكن الوكيل أن يوكل غيره بالذي وكله به مستوجب الحق ولو كان الميت الاول أوصى إلى
الوصى أن لا أن توصى بما أوصيت به إليك إلى من رأيت فأوصى إلى رجل بتركة نفسه لم يكن وصياً للاول ولا
يكون وصياً للاول حتى يقول قد أوصيت إليك بتركة فلان فيكون حينئذ وصياً (قال) ولو أن وصياً
للايتام تجرلهم بأموالهم أو دفعها مضاربة فإن أبا حنيفة كان يقول هو جاز عليهم ولهم بلغنا ذلك عن
إبراهيم النخعي وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز عليهم الوصى ضامن لذلك وقال ابن أبي ليلى أيضاً على
التميز الزكاة في أموالهم وإن أذاها الوصى عنهم فهو ضامن وقال أبو حنيفة لا يكون على تيمم زكاة حتى
يلغ الأثرى أنه لا صلاة عليه ولا فريضة عليه وهذا يأخذ (قال الشافعي) وإذا كان الرجل وصياً
بتركة ميت بلى أموالهم كان أحب إلى أن يتجرلهم بها وإذا كان أحب إلى أن يتجرلهم بالم تكن التجارة =

ولو استكرهها على
شيء أخذ منها على أن
طلقها وأقامت على
ذلك بينة رد ما أخذ
ولزمه ما طلق وكانت له
الرجعة

(كتاب الخلع)

(باب الوجه الذي
تحل به الفدية)
من الجامع من الكتاب
والسنة وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى قال الله
تعالى ولا يحل لكم
أن تأخذوا مما
آتاكمهن شيئا الآية
وخرج رسول الله صلى
الله عليه وسلم إلى
صلاة الصبح فوجد
حبيبة بنت سهل عند
بابه فقال من هذه
فقال أنا حبيبة بنت
سهل لأن أولادنا بنت
لزوجها فلما جاء
نابت قاله صلى
الله عليه وسلم هذه
حبيبة تذكر ما شاء الله
أن تذكر فقالت حبيبة
يا رسول الله كل
ما أعطاني عندي
فقال عليه الصلاة
والسلام خذنها فأخذ

وعشرين سهما من ثلث ماله وأوصى أن يعق عنه رقاب بحمسة أسهم من أربعة وعشرين سهما من ثلث
ماله ويتجرى أفضل ما يقدر عليه وأحده يشتري منهم مسعدة الخياط إن باعه من هوله فيعتق وأوصى
أن يصدق على جيران داره التي كان يسكن بذي طوى من مكة بسهم واحد من أربعة وعشرين سهما من
ثلث ماله يدخل فيهم كل من يحوى ادريس ولأهله وموالي أمه ذكرهم وانثاهم فيعطى كل واحد منهم ثلاثة
أضعاف ما يعطى واحد من جيرانه وأوصى لعبادة السديّة وسهل ولأهلهما مواليه وسلمية مولاة أمه ومن
أعتق في وصيته بسهم من أربعة وعشرين سهما من ثلث ماله يجعل لعبادة ضعف ما يجعل لكل واحد منهم
ويسوي بين الباقيين ولا يعطى من مواله الا من كان بمكة وكل ما أوصى به من السهمان من ثلثه بعد ما أوصى
به من الجولة والوصايا يعطى بحسب ما أوصى به بمصر فيكون ميسدا ثم يحسب باقي ثلثه فيخرج الاجزاء التي
وصفت في كتابه وجعل محمد بن ادريس انفاذا ما كان من وصايا بمصر ولولاية جميع تركته بها إلى الله
تعالى ثم إلى عبد الله بن عبد الحكم القرشي ويوسف بن عمرو بن يزيد الفقيه وسعيد بن الجهم الاصمعي
فأبهم مات أو غلب أو ترك القيام بالوصية قام الحاضر القائم بوصيته مقام ما يغني عن غايه عن وصية محمد بن
ادريس أو تركها وأوصى يوسف بن يزيد وسعيد بن الجهم وعبد الله بن عبد الحكم أن يلحقوا ابنه
أبا الحسن متى أمكنهم الحاقه بأهله بمكة ولا يحمل بحرا إلى البرسبل بوجه ويضموه وأمه إلى نفقة وينفذوا
ما أوصاهم به بمصر ويجمع ماله ومال أبي الحسن ابنه بها ويلحقوا ذلك كله ورقتي أبي الحسن معه بمكة حتى
يدفع إلى وصي محمد بن ادريس بها وما يخلف لمحمد بن ادريس أو ابنه أبي الحسن بن محمد بمصر من شيء
فسعيد بن الجهم وعبد الله بن عبد الحكم ويوسف بن عمرو وأوصياؤه في هه وولادة وما كان له ولهم بمصر
على ما شرط أن يقوم الحاضر منهم في كل ما أسند إليه مقام كلهم وما أوصوا إلى أوصياء محمد بن ادريس بمكة

= بها عندي تعديا وإذا لم تكن تعديا لم يكن ضامنا أن تلف وقد تجر عمر بن الخطاب رضي الله عنه عمال
يتيم كان يليه وكانت عائشة تبضع بأموال بني محمد بن أبي بكر في التجار وهم أيتام وتليهم وتؤدي من المال الزكاة
وعلى ولي التيم أن يؤدي الزكاة عنه في جميع ماله كما يؤديها عن نفسه لافرق بينه وبين الكبير البالغ فيما
يجب عليهما كما على ولي التيم أن يعطى من مال التيم ما لزمه من جناية لوجنتها أو نفقة في صلاحه (قال
الشافعي) أخبرنا ابن أبي رواد عن معمر بن عمار عن أيوب عن محمد بن سيرين أن عمر بن الخطاب قال لرجل ان
عندنا مال يتيم قد أسرع فيه الزكاة وذكر أنه دفعه إلى رجل يتجر فيه (قال الشافعي) إماما قال مضاربة
وإماما قال بضاعة قال بعض الناس لازكاة في مال التيم الناش وفي زرعه الزكاة وعليه زكاة الفطر تؤدي
عنه وجناباته التي تلزمه في ماله واحتج بأنه لا صلاة عليه وأنه لو كان بسقوط الصلاة عليه تسقط عنه الزكاة
كان قد فارق قوله أن زعم أن عليه زكاة الفطر وركاة الزرع وقد ذكر هذا في كتاب الزكاة (قال) ولو أن
وصى ميت ورثته كبار وصغار ولادين على الميت ولم يوص بشيء باع عقارا من عقار الميت فإن أبا حنيفة
كان يقول في ذلك يبيع ما زرع على الصغار والكبار وكان ابن أبي ليلى يقول يجوز على الصغار والكبار إذا
باع ذلك فيما لا بد منه وقال أبو يوسف يبيع على الصغار ما زرع في كل شيء كان منه بدا ولم يكن ولا يجوز
على الكبير في شيء من بيع العقار إذا لم يكن الميت أوصى بشيء يباع فيه أو يكون عليه دين (قال الشافعي)
ولو أن رجلا مات وأوصى إلى رجل وترك ورثة بالغين أهل رشد وصغارا ولم يوص بوصية ولم يكن عليه
دين فباع الوصي عقارا مما ترك الميت كان يبيع على الكبار باطلا ونظر في بيعه على الصغار فإن كان باع
عليهم فيما لا صلاح لعاشهم الآية أو باع عليهم نظر لهم يبيع غبطة كان يبيع عاجزا وإن لم يبيع في واحد من
الوجهين ولا أمر لزمهم كان يبيع مردودا وإذا أمر ناه إذا كان في يده الناش أن يشتري لهم به العقار الذي
هو خير لهم من الناش لم تجز له أن يبيع العقار الا ببعض ما وصفت من العذر

وولده عليه السلام على ابيه فقد خرجوا منه وهم قاتلون بن محمد بن ادریس قضا وقضاء بن ان
 كان عليه السلام او يسع مارا وابعه من تركته وغير ذلك من جميع ماله وعليه نصير وولاية ابنه أبي الحسن
 ما كان نصير وجميع تركته محمد بن ادریس نصير من أرض وغيرها وجعل محمد بن ادریس ولده
 بمكة وحيث كانوا الى عثمان وريث وفاطمة بن محمد بن ادریس وولده ابنه أبي الحسن بن محمد بن ادریس
 من دنائير أم ولده اذا فارق مصر والقيام بجميع أموال ولده الذي سمي وولدان حديث محمد بن ادریس حتى
 يصبر والى البلوغ والرشد معا وموالمهم حيث كانت الامايلي أوصاؤه عصر فان ذلك اليهم ما قامه قائم منهم
 فاذا تركه فهو الى وصيه بمكة وهما أحمد بن محمد بن الوليد الارقي وعبيد الله بن اسمعيل بن مقرر الصراف
 فان عبيد الله توفي أولم يقبل وصية محمد بن ادریس فأحمد بن محمد القائم بذلك كله ومحمد يسأل الله القادر
 على ما يشاء أن يعصلي على سيدنا محمد عبده ورسوله وأن يرجه فانه فقير الى رجه وأن يحججه من النار فان الله
 تعالى غني عن عذابه وأن يخلفه في جميع ما يخلف بأفضل ما خلف به أحد من المؤمنين وأن يكسبهم فقده
 ويحججه صبيبتهم من بعده وأن يقيهم معاصيه واثمان ما يقبضهم من الحاجة الى أحد من خلقه به قدرته والله
 الحمد أنه هد محمد بن ادریس الشافعي على نفسه في مرضه أن سلبا الخيام ليس له انما هو لبعض ولده وهو
 مشهود على أن يسع فانما ذلك على وجه النظر له فليس في مالي منه شيء وقد أوصيت بثاني ولا يدخل في
 ثلثي ما لا قدر له من ثغار وحماف وحصر من سقط البيت وبقايا طعام البيت وما لا يحتاج اليه مما لا خطر له
 شهد على ذلك

(باب الولاء والخلف)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن ادریس الشافعي قال أمر الله تبارك وتعالى أن ينسب من
 كان له نسب من الناس نسبين من كان له أب أن ينسب الى أبيه ومن لم يكن له أب فلينسب الى مواليه وقد
 يكون ذا أب وله موالي فينسب الى أبيه ومواليه وأولى نسبه أن يبدأ به أبوه وأمر أن ينسبوا الى الاخوة
 في الدين مع الولاء وكذلك ينسبون اليها مع النسب والاخوة في الدين ليست بنسب انما هو صفة تقع على المرء
 بدخوله في الدين ويخرج منها بخروجهم منه والنسب الى الولاء والآباء اذا ثبت لم ير له المولى من فوق ولا
 من أسفل ولا الأب ولا الولد والنسب اسم جامع لمعان مختلفة فينسب الرجل الى العلم والى الجهل والى
 الصناعة والى التجارة وهذا كله نسب مستحدث من فعل صاحبه وتركه الفعل وكان منهم صنف ثالث
 لا آباء لهم يعرفون ولا ولاد فتنسبوا الى عبودية الله والى أديانهم وصناعاتهم وأصل ما قلت من هذا في كتاب
 الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وما أجمع عليه عوام أهل العلم قال الله تبارك وتعالى أدعوهم
 لا بانهم هو أقسط عند الله فان لم تعلموا آباءهم فاخوانكم في الدين ومواليكم وقال عز وجل واذ تقول
 للذي أنتم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك واتق الله وقال تبارك وتعالى ونادى نوح ابنه
 وكان في معزل يا بني اركب معنا ولا تكن مع الكافرين قال ساء لي الى جبل يعصني من الماء قال لا عاصم
 اليوم من أمر الله الا من رحم وعال بينهما الموج فكان من المنسقرين وقال عز وجل واذكر في الكتاب
 ابراهيم انه كان صديقا نبيا اذ قال لايه يا أبت لم تعبدوا الا ليعب ولا يصبر ولا يغني عنك شيئا وقال تفتدت
 أسماؤه لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم
 أو اخوانهم أو عشيرتهم فيرا الله عز وجل بينهم بالدين ولم يقطع الانساب بينهم فدل ذلك على أن الانساب
 ليست من الدين في شيء الانساب ثابتة لا تزول والدين شيء يتخلون فيه أو يخرجون منه ونسب ابن نوح
 الى أبيه وابنه كافر ونسب ابراهيم خليله الى أبيه وأبوه كافر وقال عز ذكره يا بني آدم لا يفتنكم الشيطان
 فتنسب الى آدم المؤمن من ولده والكافر ونسب رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمين بأمر الله عز وجل

الى آياتهم كفارا كانوا أو مؤمنين وكذلك نسب الموالى الى ولائهم وان كان الموالى مؤمناً والمعتقون
 مشركين (قال الشافعي) أخبرنا مالك وسفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن النبي صلى الله
 عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هيبته (أخبرنا الشافعي) قال أخبرنا محمد بن الحسين عن يعقوب
 عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الولاء لله لا لغيره ولا يباع ولا يوهب
 (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن علياً رضي الله تعالى عنه قال الولاء بمنزلة
 الحلف أقره حيث جعله الله عز وجل (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة أنها
 أرادت أن تشتري جارية تعتقها فقال أهلها لا تبعوها على أن ولاها لئلا ينفذ كرت ذلك رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال لا يملك ذلك فأنما الولاء لمن أعتق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن
 أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت جاءني بريرة فقالت اني كاتب أهلي على تسع أواق في كل
 عام أوقية فأعنيني فقالت لها عائشة ان أحب أهلك أن أعدها لهم ويكون ولاؤك لي ففعلت فذهبت
 بريرة الى أهلها ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فقالت اني قد عرضت عليهم ذلك فأبوا إلا أن يكون
 الولاء لهم فسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فساءلها فأخبرته عائشة فقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم خذوها واشترطي لهم الولاء فان الولاء لمن أعتق ففعلت عائشة ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في الناس فحمد الله وأثنى عليه فقال أما بعد فما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله تعالى
 ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرطه أوثق وإنما
 الولاء لمن أعتق (قال الشافعي) في حديث هشام بن عروة عن النبي صلى الله عليه وسلم دلائل قد غلط
 في بعضها من يذهب مذهبهم من أهل العلم فقال لا بأس ببيع المكاتب بكل حال ولا أراه الا قد غلط الكتابة
 ثابتة فإذا عجز المكاتب فلا بأس أن يبيعه فقال لي قائل بريرة كانت مكاتبه وبيعت وأجاز رسول الله
 صلى الله عليه وسلم البيع فقلت له ألا ترى أن بريرة جاءت تبستعين في كتابتها وتذهب مساومة بنفسها لمن
 يشتريها وترجع بخبرائها فقال لي بلى ولكن ما قلت في هذا قلت ان هذا رضاهم بأبى تباع قال أجل قلت
 وبإذالة على عجزها وأرضاهما بالعجز قال أما رضاهما بالعجز فإذا رضيت بالبيع دل ذلك على رضاهما بالعجز وأما على
 عجزها فقد تكون غير عاجزة وترضى بالعجز رجاء تجميل العتق فقلت له والمكاتب اذا حلت نجومه فقال قد
 عجزت لم يسئل عنه غيره وردناه رقيقاً وجهه لنا الذي كاتبه يبيعه ويعتق ويرق قال أما هذا فلا يختلف فيه
 أحد أنه اذا عجز رقيقاً قلت ولا يعلم عجزه إلا بان يقول قد عجزت أو يحل نجومه فلا يؤدي ولا يملك له مال
 قال أجل ولكن ما دل على أن بريرة لم تكن ذات مال قلت مسألتهافي أوقية وقد بقيت عليه أواق ورضاهما
 بأن تباع دليل على أن هذا عجز منها على لسانها قال ان هذا الحديث ليحتمل ما وصفت ويحتمل جواز
 بيع المكاتب قلت أما ظاهره فعلى ما وصفت والحديث على ظاهره ولو احتمل ما وصفت ووصفت كان
 أولى المعنيين أن يؤخذ به ما لا يخالف فيه أكثر أهل العلم من أن المكاتب لا يباع حتى يعجز ولم ينسب الى
 العامة أن يعجز معنى حديث ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فبين في كتاب الله
 عز وجل ثم سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ثم ما لا تنفع منه العتق لمن أن المرء اذا كان مالكا لرجل فأعتقه
 فانتقل حكمه من العبودية الى الحرية فجاءت شهادته وورث وأخذ نسبه في المسلمين وحدودهم وحده
 فكانت هذه الحرية انما كانت العتق للمالك وكان المالك المسلم اذا أعتق مسلماً ثبت ولاؤه عليه فلم يكن
 للمالك العتق أن يرد ولاه فيرد رقيقاً ولا يبيعه ولا يبيعه ولا يبيعه ولا يبيعه ولا يبيعه ولا يبيعه ولا يبيعه
 السب الذي لا يحول وبين في السنة وما وصفنا في الولاء أن الولاء لا يكون بحال الا لعتق ولا يحتمل معنى
 غير ذلك فان قال قائل ما دل على ذلك فبطل له ان شاء الله تعالى قال الله عز وجل انما الصدقات للفقراء
 والمساكين فلم يختلف المسلمون أنها لا تكون إلا لمن سمي الله وان في قول الله تبارك وتعالى معنيين أحدهما

سمى عدداً أو نوى عدداً فهو مانوى (قال
 المزني) رحمه الله واداً
 كان الفراق عن راض
 ولا يكون الا بالزوج
 والعقد صحيح ليس في
 أصله علة فالقياس
 عندي أنه طلاق وما
 يؤكده ذلك قول
 الشافعي رحمه الله فان
 قيل فاذا كان ذلك طلاقاً
 فاجعل له الرجعة
 قيل له لما أخذ من
 المطلقة عوضاً وكان
 من ملبأ عوض شيء
 خرج من ملكه لم يكن
 له رجعة فيما ملك عليه
 فكذلك المختلعة
 (قال الشافعي) رحمه
 الله والله احسن له أن
 يأكل ما طابت به نفسا
 على غير فراق حل له
 أن يأكل ما طابت به
 نفسا أو يأخذ ما الفراق
 به (وقال) في كتاب
 الاملاء على مسائل
 مالك ولو خلعهما تطلقه
 بدینار على أن له الرجعة
 فالطلاق لازم له وله
 الرجعة والدينار
 مردود ولا يملكه
 والرجعة معاً ولا أحجز
 عليه من الطلاق الا
 ما أوقعه (قال المزني)

أنها لمن سميت له والاخراتها لا تكون لغيرهم بحال وكذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم إنما الولاء لمن أعتق فلو أن رجلا ولأهله وأولاداً وأسلم على يديه لم يكن مولاه. لا سلام ولا الموالاة ولو اجتمع على ذلك وكذلك لو وجد مبرأ فانتقله ومن لم يثبت له ولأهله سمته تجري عليه المعتق فلا يقال لهذا مولى أحد ولا يقال له مولى المسلمين فان قال قائل فإنا له اذامات كان ماله للمسلمين قبل له ليس بالولاء ورثوه ولكن ورثوه بأن الله عز وجل من عليهم بأن خولهم مالا ماله دونه فلم يكن ميراث هذا المالا بولاء ولا ينسب ولأهله مالك معروف كان مما خولوه فان قال وما ينسبه فهذا قيل الارض في بلاد المسلمين لا مالا لها يعرف هي لمن أحياء من المسلمين والذي يموت ولا وارث له يكون ماله لجماعتهم لأنهم مواليسه ولو كانوا أعتقوه لم يرثه من أعتقه منهم وهو كافر ولكنهم خولوا ماله بأن لا مالك له ولو كان حكم المسلمين في الذي لا ولأهله اذامات أنهم يرثونه بالولاء حتى كأنه أعتقه جماعة المسلمين وجب علينا به أمران أحدهما أن ينظر الى الحال التي كان فيها مولودا لارق عليه مسلما فيجعل ورثته الاحياء يومئذ من المسلمين دون من حدث منهم فان ماتوا ورثنا ورثته الاحياء يومئذ من الرجال ماله أو جعلنا من كان حيا من المسلمين يوم يموت ورثته قسمنا بينهم قسم ميراث الولاء ولا نجعل في واحدة من الخاليين ماله لأهل بلد دون أهل بلد وأحصينا من في الارض من المسلمين ثم أعطينا كل واحد منهم حظه من ميراثه كما يصنع بجماعة أو أعتقت واحدا فنفترقوا في الارض ونحن والمسلمون أعيا يعطون ميراثه أهل البلد الذي يموت فيه دون غيرهم ولكننا اجعلناه للمسلمين من الوجه الذي وصفت لامن أنه مولى لأحد فكيف يكون مولى لأحد ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فانما الولاء لمن أعتق وفي قوله إنما الولاء لمن أعتق تنبأت أمرين أن الولاء للمعتق بأكد (١) ونفي أنه لا يكون الولاء الا لمن أعتق وهذا غير معتق (قال الشافعي) ومن أعتق عبد اله سائبة فالمعتق ماض وله ولأهله ولا يخالف المعتق سائبة في ثبوت الولاء عليه والميراث منه غير السائبة لان هذا معتق وقد جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق وهكذا المسلم يعتق مشركا فالولاء للمسلم وان مات المعتق لم يرثه مولا باختلاف الدينين وكذلك المشرك الذي وغير الذي فالمعتق جائز والولاء للمشرك المعتق وان مات المسلم المعتق لم يرثه المشرك الذي أعتقه باختلاف الدينين وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فكان هذا في النسب والولاء لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخص واحدا منهم دون الآخر (قال الشافعي) واذا قال الرجل لبعده أنت حر عن فلان ولم يأمره بالخربة وقبل المعتق عنه ذلك بعد العتق أو لم يقبله فسواء وهو حر عن نفسه لاعتق الذي أعتقه عنه وولأهله لأنه أعتقه (قال الشافعي) واذا مات المولى المعتق وكانت له فريضة من قبل أبيه يرثه بأصل فريضة أو عصبة أو أخوة لأم يرثونه بأصل فريضة أو زوجة أو كانت امرأة وكان لها زوج ورث أهل الفرائض فرائضهم والعصبة شيئا من بقعهم فان لم يكن عصبة فأم المولى المعتق مقام العصبة فيأخذ الفضل عن أهل الفرائض فاذا مات المولى المعتق قبل المولى المعتق ثم مات المولى المعتق ولا وارث له غير مواليسه أوله وارث لا يجوز ميراثه كله خالف ميراث الولاء ميراث النسب كما سأصنفه لك ان شاء الله تعالى فانظر فان كان للمولى المعتق بنون وبنات أحياء يوم يموت المولى المعتق فأقسم مال المولى المعتق أو ما فضل عن أهبل الفرائض منه بين بنى المولى المعتق فلا يرث بناته منه شيئا فان مات المولى المعتق ولا بنين للمولى المعتق لمسلميه وله ولد ولد مسلمة فلا يرثه نسبه من قبل الاب فانظر الاحياء يوم مات المولى المعتق من ولد ولد المولى المعتق فان كان واحدا منهم أعتق المولى المعتق باب واحد فقط فاجعل الميراث له دون من بقى من ولده وان استثنوا في التعدد فاجعل الميراث بينهم شركا فان كان المولى المعتق مات ولا ولادة ولا ولد للمولى المعتق وله أخوة لأبيه وأمه وأخوة لأمه فلا يرث الاخوة من الأم في ولاد مواليه (٢) ولم يكن معهم غيرهم والميراث للاخوة من الأب والأم دون الاخوة للأب ولو كان الاخوة للأب والأم واحدا وهكذا ميراث أبناء الاخوة ما كانوا مستثنين فاذا كان بعضهم

(١) فسوف ولق أن لا يكون الولاء الا الخ كذا في الأصل وثامه (٢) قوله ولم يكن معهم كذا في النسخ والظاهر وان لم تأمسلي كتبه معصية

الشافعي رحمه الله ولا يلحق المختلعة طلاق وان كانت في العدة وهو قول ابن عباس وابن الزبير وقال بعض الناس يلحقها الطلاق في العدة واحتج بعض التابعين واحتج الشافعي عليه من انقرآن والاجماع بما يدل على أن الطلاق لا يلحقها بما ذكره الله بين الزوجين من اللعان والظهار والابلاء والميراث والعدة بوفاء الزوج فدللت خمس آيات من كتاب الله تعالى على أنها ليست بزوجة وانما جعل الله الطلاق يقع على الزوجة تخالف القسمرآن والاثار والقياس ثم قوله في ذلك متناقض فزعم ان قال لها أنت خلية أوبرية أو بنت بنوي الطلاق أنه لا يلحقها طلاق فان قال كل امرأتك طالق لا ينويها ولا غيرها طلق نأوه دونها ولو قال لها أنت طالق طلقت فكيف يطلق غير امرأته

أقدم من بعض فان كان التعدد في الاخوة للاب والأم أو لو احدث منهم فاجعل الميراث له وكذلك ان كان امثله في القعد لساواته في القعد ولا يسرد بقراءة الأم دونهم ومساواة اياهم في قرابة الأب فان كان القعد لابن الأخ لأب دون بنى الأب والأم فاجعله لاهل القعد بالمولى المعتق وهكذا منزلة عصمتهم كلهم بعدوا أو قرى ميراث الولاء (قال الشافعي) فان كانت المعتقة امرأة أو ثوب من أعتقت وكذلك من أعتق من أعتقت ولا ترث من أعتق أبوها ولا أمها ولا أحد غيرها وغير من أعتق من أعتقت وان سفلوا ويرث ولد المرأة المعتقة من أعتقت كما يرث ولد الرجل الذكور دون الإناث فان انقرض ولدها وولد ولدها الذكور وان سفلوا ثم مات مولى لها أعتقت ورثته أقرب الناس من رجال عصمتها لا عصبة ولدها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام عن أبيه أنه أخبره أن العاص بن هشام هلك وترك بنين له ثلاثة إناث لأم ورجل له فهاك أحد الذين لأم وترك مالا وموالي فورثه أخوه الذي لأمه وأبيه ماله وولاه ماله ثم هلك الذي ورث المال وولاه المولى وترك ابنه وأحماه لأبيه فقال ابنه قد أحرزت ما كان أبي أحرز من المال وولاه المولى وقال أخوه ليس بذلك وإنما أحرزت المال فأما ولأه المولى فلا أرايت لو هلك أخو اليوم ألت أرثه أنا فاحتصموا إلى عثمان فقضى لأخيه بولاه المولى (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر أن أباه أخبره أنه كان جالسا عند أبيان بن عثمان فاختصم إليه نفر من جهينة ونفر من بني الحرث بن الخزرج وكانت امرأة من جهينة عند رجل من بني الحرث بن الخزرج يقال له إبراهيم ابن كلب فماتت المرأة وترك مالا وموالي فورثها ابنها وزوجها ثم مات ابنها فقالت ورثته لنا وولاه المولى فدل كان ابنها أحرره وقال الجهنيون ليس كذلك إنما هم مولى صاحبنا فإذ مات ولدها فلنا ولاؤهم ونحن نرثهم فقضى أبيان بن عثمان للجهنيين بولاه المولى (قال الشافعي) أخبرنا مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن اسمعيل بن أبي حكيم أن عمر بن عبد العزيز أعتق عبدا له نصرانيا فاتفقوا في العدة بعد ما عتق قال اسمعيل فأمرني عمر بن عبد العزيز أن أخذ ماله فأجعله في بيت مال المسلمين (قال الشافعي) وبهذا كله نأخذ

(ميراث الولد الولاء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإدامات الرجل وترك ابنين وبنات وموالي هو أعتقهم فمات المولى المعتق ورثه إناهم لم يرثه أحد من بناته فان مات أحد الابنين وترك ولدا ثم مات أحد المولى الذين أعتقهم ورثه ان المعتق لصلبه دون بنى أخيه لان المعتق لو مات يوم يموت المولى كان ميراثه لابنه لصلبه دون ابن ابنه ثم هكذا ميراث الولد وولد الولد أبدا وان سفلوا في المولى أنسب ولد الولد أبدا إلى المولى المعتق يوم يموت المولى المعتق فأبهم كان أقرب إليه باب واحد فأجعل له جميع ميراث المولى المعتق ولو أعتق رجل غلاما ثم مات المعتق وترك ثلاثة بنين ثم مات البنون الثلاثة وترك أحدهم ابنا والاخر أربعة بنين والاخر خمسة بنين ثم مات المولى المعتق اقتسموا ميراث المولى على عشرة أسهم للابن سهم وللاربعة البنين أربعة أسهم وللخمس حصة أسهم كما يقتسمون ميراث الجد يوم مات ومثلهم ورثته لاختلاف حال ميراث الولاء والمال ولو كان الجد الميت فورثه ثلاثة بنون ثم مات البنون وترك أحدهم ابنا والاخر أربعة بنين والاخر خمسة بنين ثم ظهر الجد مال اقتسم هو البنين على أنه ورثه ثلاثة بنين ثم ورث الثلاثة البنين أبناءهم فلان المنفرد بميراث أبيه ثلث ميراث الجد وذلك حصة أبيه من ميراث الجد وللاربعة البنين ثلث ميراث الجد أرباعا بينهم وثلث حصة ميراث أبيهم وللخمس البنين ثلث ميراث الجد أجزاها بينهم وذلك حصة أبيهم من ميراث جدهم ولو كان معهم في المال بنات دخلن ولا يدخلن في ميراث الولاء فإذا أعتق رجل عبدا فمات المولى

(باب ما يقع وما لا يقع على امرأته) من الطلاق ومن اباحة الطلاق ومما سمعت منه لفظاً

(قال الشافعي) رحمه الله ولو قال لها أنت طالق ثلاثاً في كل سنة واحدة فوقعت عليها تطليقة ثم نكحها بعد انقضاء العدة جاءت سنة وهي تحتلم يقع بها طلاق لانها قد خلت منه وصارت في حال لو أوقع عليها الطلاق لم يقع وانما صارت عنده بنكاح جديد فلا يقع فيه طلاق نكاح غيره (قال المزني) رحمه الله هذا أشبه بأصله من قوله تطلق كلما جاءت سنة وهي تحتلم طلق حتى يتقضى طلاق ذلك الملك (قال المزني) رحمه الله ولا يخالو قوله أنت طالق في كل سنة من أحد ثلاثة معان إما أن يري في هذا النكاح الذي عقدت فيه الطلاق فقد بطل وحدث غيره فكيف يلزمه وأما أن يري في غيره ملهى

المعتق وترك أباه وأولاداً ذكورا فإراث المولى المعتق لذكور ولعمدون سانه وجده لا يرث الخدم ولد المعتق شيئاً ما كان فيهم ذكر ولا ولد وولدته وان سفلوا فان مات المولى المعتق وترك أباه وأخوته لآبيه وأمه وأولاديه فالمال للأب دون الأخوة لأنهم انما يلقون الميت عند أبيه فأبوه أولى بولاء المولى انا كانوا انما يلقون بقراته فاذا مات المولى المعتق وترك حده وأخوته لآبيه وأمه وأولاديه فاختلف أصحابنا في ميراث الجد والاح فذهب من قال الميراث للأخ دون الجد وذلك لأنه يجمعه والميت أب قبل الجد ومن قال هذا القول قال وكذلك ابن الأخ وابن ابنته وان سفلوا لأن الأب يجمعهم والمولى المعتق قبل الجد وبهذا أقول ومن أصحابنا من قال الجد والأخ في ولء المولى منزلة لان الجد يلي المولى المعتق عند أول أب ينسب اليه فيجمعه والميت أب يكونان فيه سواء وأول من ينسب اليه الميت أبو الميت والميت أبه والجد أبوه فذهب الى أن يرث الجد والميت المعتق أب هما شرع فيه الجد بالأبوة والأب بولادته وينسب الى أهماسواء ومن قال هذا قال الجد أولى بولء المولى من بنى الأخ اذا سوى بينهما وبين الأخ جعل المال للجد بالقرب من الميت (قال الشافعي) الأخوة أولى بولء المولى من الجد وبنو الأخوة أولى بولء المولى من الجد فعلى هذا هذا الباب كله وقياسه فأما ان مات المولى المعتق وترك جده وعمه ومات المولى المعتق فالمال للجد دون العم لان العم لا يلد بقرابة الأبوة الجد فلا شيء له مع من يلد بقراته ولو مات رجل وترك عمه وجداً أبيه كان القول فيها على قياس من قال الأخوة أولى بولء المولى من الجد أن يكون المال للعم لأن العم لا يلد بالميت عند جد يجمعهم ما قبل الذي ينازعه وكذلك ولد العم وان سفلوا لأنهم يلقونه عند أبيهم ولجدل حد أبيه ومن قال الأخ والجد سواء فجد الأب والعم سواء لان العم يلقاه عند جده وجد أبيه أبو جده (قال الشافعي) فان كان المنارع لجد الأب ابن العم فجد الأب أولى كما يكون الجد أولى من ابن الأخ بالقرب من المولى المعتق (قال الشافعي) واذا مات المولى المعتق ثم مات المولى المعتق ولا وارث للمولى المعتق وترك أخاه لأمه وابن عم قريب أو بعيد فالمال لابن العم القريب والأبعد لان الأخ من الأم لا يكون عصبة فان كان الأخ من الأم من عصبة وكان في عصبة من هو أقدم منه من أخيه لأمه الذي هو من عصبة كان الذي هو أقدم الى المولى المعتق فان استوى أخوه لأمه الذي هو من عصبة وعصبة فالمرث لا من الأم لأنه ساوى عصبة في السب وانفرد منهم بولادة الأم وكذلك القول في عصبة بعدوا وأقربوا لا اختلاف في ذلك والله تعالى الموفق

(الخلاص في الولاء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال لي بعض الناس الكتاب والسنة والقياس والمعتول والأثر على أكثر ما قلنا في أصل الولاء السابغة وغيره ونحن لا نشأنا قلنا منه الا في موضع ثم نقس عليه غيره فيكون موضع قلت وما ذلك قال الرجل اذا أسلم على يدي الرجل كان له ولأؤه كما يكون للمعتق قلت أنت دفع أن الكتاب والسنة والقياس يدل على ما وصفنا من أن المثلث بالمعتق يثبت له الولاء كيثوب النسب قال لا قلت والنسب اذا ثبت فأنما الحنكهم فيه أن الولد مخلوق من الوالد قال نعم قلت فلو أراد الوالد بعد الاقرار بأن المولود منه نفيه وأراد ذلك الولد لم يكن لهما ولا واحد منهما ذلك قال نعم قلت فلو أن رجلاً لا أب له رضى أن ينسب الى رجل ورضي ذلك الرجل وتصادق مع التراضي بأن ينسب أحدهما الى الآخر وعلم أن أم المسوب الى المنسب اليه لم تكن للنسب اليه زوجة ولا أمه وطمأنته بانه لم يكن ذلك لهما ولا واحد منهما قال نعم قامت لانا انما ننسب بأمرين أحدهما انفراس وفي مثل معناه ثبوت النسب بالنسبة بالفراس والنسبة بعد انفراس قال نعم قلت ولا ننسب بالتراضي اذا تصادقا قال لم يكن ما ينسبه قال نعم قلت وثبت له حكم الأحرار وينقل عن أحكام العبودية قال نعم قلت والولاء هو ان رجلاً يملك من الرق بهنقل والمعتق فعل مثل لم يكن له لو كثر رده عليك قال نعم قلت ولو رضيت أن تنسب لأمه أو تبعه لم يكن

لا يعمل (قال المزني)
رجه الله وأجمعوا أنه
لا سبيل إلى طلاق من
من لم يعلل السنة المجمع
عليها فهي من أن
تطلق ببدعة أو على
صفة أبعد

(باب مخاطبة المرأة
بما يازمها من الخلع وما
لا يازمها) من النكاح
والطلاق املاء على
مسائل مالك وابن
القاسم

(قال الشافعي) رجحه
الله ولو قالت له امرأته
ان طلقني ثلاثا فقلت
على مائة درهم فهو
كقول الرجل يعني
توبك هذا بمائة درهم
فان طلقها ثلاثا فله
المصاغة ولو قالت له
اخلفني أو ابني أو ابني
أو ابرأ مني أو ابرأني
والله على ألف درهم وهي
تريد الطلاق وطلقها
فله ما سمته ولو قالت
اخلفني على ألف كانت
له ألف ما لم ينسأ كرا
فان قالت على ألف
ضمها لك غبري أو على
ألف فلس وأكسر
بجملتها وكان له عليها
مهر مثلها ولو قالت له

لهم وهو وارثهم وتجاوز شهادته ولا لهما بل هو حر قلت وكيف كان الاسلام كالعق قال بالخبر قلت
لو ثبت قتلها معك ان شاء الله تعالى وقلت له وكيف قلت في الذي لا ولاء له ولم يسلم على يدي رجل يوالي من
شاء قال قياسا ان عمر قال في المنبوه هو حر ولك ولاؤه قلت أقرأيت المنبوه اذا بلغ أيكون له أن ينتقل بولائه
قال فان قلت لا لان الوالي عقد الولاء عليه قلت أف يكون للوالي أن يعقد عليه ما لم يسبق به حرية ولم يعقد
على نفسه قال فان قلت هذا حكم من الوالي قلت أو يحكم الوالي على غير سبب متقدم يكون به لاحد
المتنازعين على الآخر حق أو يكون صغيرا يبيع عليه الحاكم فيما لا بد له منه وما يصلحه وان كان كما
وصفت أفثبت الولاء بحكم الوالي للثقة فثبت الموالي عليه قلت فاذا والى فأثبت عليه الولاء ولا تجعل له
أن ينتقل بولائه ما لم يعقل عنه فأنت تقول ينتقل بولائه قال فان قلت ذلك في اللقيط قلت فقد زعمت
أن للعكوم عليه أن يفسخ الحكم قال فان قلت ليس للقيط ولا للوالي أن ينتقل وان لم يعقل عنه قلت
فهما يفرقان قال وأين افتراقهما قلت اللقيط لم يرض شيئا وانما زعم الحكم بالارصانه قال ولكن
بنعمة من الملتقط عليه قلت فان أنعم على غير لقيط أكثر من النعمة على اللقيط فأنقذه من قتل وغرق
وحرق وسجن وأعطاه مالا أيكون لاحد بهن ذل ولاؤه قال لا قلت فاذا كان الموالي لا يثبت عليه الولاء
الارضاء فهو مخالف للقيط الذي يثبت به بغير رضاه فكيف قسته عليه قال يرضى شيئا خالفتم حديث عمر
قلنا وليس مما يثبت مثله هو عن رجل ليس بالمعروف وعندنا حديث ثابت بن معروف أن ميمونة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم وهبت ولداً بنى يسار لابن عباس فقذا أجازت ميمونة وابن عباس هبة الولاء فكيف
تركتها قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الولاء وعن هبته قلنا أف يمتثل أن يكون نهيه
على غير التحريم قال هو على التحريم وان احتمل غيره قلت فان قال لك قائل لا يجهل ابن عباس وميمونة
كيف وجه نهيه قال قد يذهب عنهما الحديث رأساً فنقول ليس في أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم
حجة قلت فكيف أغفلت هذه الحجة في اللقيط فلم ترهاتنا من غيرك كالمزمل جئت في أن الحديث عن النبي
صلى الله عليه وسلم قد يعزب عن بعض أصحابه وأنه على ظاهره ولا يحال إلى باطن ولا خاص إلا بخبر عن
النبي صلى الله عليه وسلم لا عن غيره قال فهكذا نقول قلت نعم في الحجة وفي بعض الامردون بعض قال
قد شمر كنان في هذا بعض أصحابك قلت أحمدهم ذلك منهم قال لا قلت فلا أشركهم فيما لم يحمدهم وبما رآي
الجنة في غيره فقال ابن حنبل من الجاهلين أ كما قال صاحبكم في أن لا ولاء إلا لمن أعتق ففألو انهم وبذلك
جاءت السنة قال فان شئكم من مخالف في السابية والذي يعق المسلم قالوا انهم قال فيكم به بعضكم أو
أولى كلامكم ليكم قالوا افعل فان قصرت فكلمنا قال فانما أنكم عن أصحابك في ولاء السابية ما تقول
في ولاء السابية وميراثه اذ لم يكن له وارث إلا من سبيته فقلت ولاؤه لمن سبيته وميراثه قال فما الحجة
في ذلك قلت الحجة البينة أعتق السبي السبي قال نعم قلت فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
الولاء لمن أعتق وجعل المسلمون ميراث المعتق لمن أعتقه اذ لم يكن دونه من يحججه بأصل فرينة قال فهل
من حجة غير هذه قلت ما أحسب أحد اسلك طريق النصفه يريد وراءه حجة قال بلى وقلت له قال الله
تبارك وتعالى ما جعل الله من عبادة ولا سابية ولا وصيلة ولا حام قال وما معنى هذا قلت سمعت من
أرضي من أهل العلم يزعم أن الرجل كان يعق عبده في الجاهلية سابية فيقول لا أربته ويدخل في الوصيلة من
الابل والحمام أن لا يترك فقال الله عز وجل ما جعل الله من عبادة ولا سابية ولا وصيلة ولا حام على معنى
ما جعلتم فأبطل شرعهم فيها وقضى أن الولاء لمن أعتق ورد العسيرة والوصيلة والحام إلى ملك ما ملكها
اذا كان العتق في حكم الاسلام أن لا يقع على البهائم قال فهل تأولوا أجدد السابية على بعض البهائم
قلت نعم وهذا أشبه القولين بما يعرف أهل العلم والسنة قال أقرأيت وذلك قد أعتق سابية ليس
بخلاف قولك قد أعتقتك قلت أما في قولك أعتقتك فلا وأما في زيادة سابية فنعم قال فهما كلان خرجتا

معا فاعا أعتقه على شرط قلت أو ما أعتقت برية على شرط أن الولاء للبائع فأبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم الشرط فقال الولاء لمن أعتق قال بلى قلت فإذا أبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم الشرط البائع والمتاع المعتق وإنما انعقد البيع عليه لأن الولاء لمن أعتق وورده إلى المعتق فكيف لا يبطل شرط المعتق ولم يجعله لغيره من الآتئين قال فإن قلت فله الولاء ولا يرثه قلت فقل إذا الولاء للمعتق المشروط عليه أن الولاء لغيره ولا يرثه قال لا يجوز أن أثبت له الولاء وأمنعه الميراث ودينهما واحد (قال الشافعي) وقلت له أرايت الرجل يملك أياه ويتسرى الجارية ويموت لمن ولاه هذين قال لمن عتقك بملكه وفصله قلت أرايت لو قال لك قاتل قال النبي صلى الله عليه وسلم إنما الولاء لمن أعتق ولم يعتق واحدا من هذين هذا وراثته أباه فيعتقه وإن كره وهذا وراثته جاريته ولم يعتقها بالولد وهو حي فأعتقها به بعد الموت فلا يكون لواحد من هذين ولأن كل ما غير معتق هل يختار ويختل عليه إلا أنه إذا زال عنه الرق بسبب من يحكمه بالملك كان له ولأوه قال لا وكفى بهذا حجة منك وهذا في معاني المعتقين قلت فالمعتق سائبة هو المعتق وهذا أكثر من الذي في معاني المعتقين قال فإن القوم يذكرون أحاديث قلت فاذكرها قال ذكر وأن ساطب بن أبي بلنعة أعتق سائبة قلت ونحن نقول إن أعتق رجل سائبة فهو حر وولأوه قال فذكر عن عمرو وعثمان ما وافق قولهم وبذكر سليمان بن يسار أن سائبة أعتقه رجل من الحاج فأصابه غلام من بني مخزوم ففرضي عمر عليهم بعقله فقال أبو المقضي عليه لو أصاب ابني قال إذا لا يكون له شيء قال فهو إذا مثل الأرقم قال عمر فهو إذا مثل الأرقم فقلت له هذا إذا ثبت بقولنا أشبه قال ومن أين قلت لانه لو رأى ولده للمسلمين رأى عليهم عقله ولكن يشبه أن يكون رأى عقله على مواليه فلما كانوا لا يعرفون لم يرفعه عقلا حتى يعرف مواليه ولو كان على مائتا ولوا وكان الحديث يحتمل ما قالوا كانوا يخالفونه قال وأين قلت هم يزعمون أن السائبة لو قتل كان عقله على المسلمين ونحن نروى عن عمرو وغيره مثل معنى قولنا قال فاذكره قلت أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح أن طارق بن الرقع أعتق أهل بيت سوانب فأتى عيرائهم فقال عير بن الخطاب أعطوه ورنه طارق فأبوا أن يأخذوا فقال عير فاجعلوا في مثلهم من الناس قال فحدث عطاء مرسل قلت يشبه أن يكون سمعه من آل طارق وإن لم يسمعه منهم فحدث سليمان مرسل قال فهل غيره قلت أخبرنا سفيان عن سليمان بن مهران عن إبراهيم النخعي أن رجلا أعتق سائبة فأتى فقال عبد الله هو لك قال لا أريد قال فضعه إذا في بيت المال فإن له وارثا شيئا (قال الشافعي) أخبرنا سفيان قال أخبرني أبو طوبة عبد الله بن عبد الرحمن عن معمر قال كان سالم مولى أبي حذيفة لأمراء من الأنصار يقال لها عمرة بنت يسار أعتقته سائبة فقتل يوم البصرة فأتى أبو بكر عيرائه فقال أعطوه عمرة فأبى فقيل له قال قد اختلفت فيه الأحاديث قلت فما كنا نحتاج إليها مع قول النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق وإذا اختلفت فالذي يلزمنا أن نصير إلى أقربهما من السنة وما قلنا معنى السنة مع ما ذكرنا من الاستدلال بالكتاب قال فان قالوا إنما أعتق السائبة عن المسلمين قلنا فان قال قد اعتقك عن نفسك سائبة لآعن غيري وأشهد بهذا القول قبل العتي ومعه فقال أردت أن يكمل أجري بأن لا يرجع إلى ولأوه قال فان قالوا فاذ قال هذا فهذا يدل على أنه أعتقه عن المسلمين قلنا هذا الجواب محال يقول أعتقك عن نفسك ويقول أعتقه عن المسلمين فقال هذا أقول غير مستقيم قلت أرايت لو كان أخرج من ملكه إلى المسلمين أكان له أن يعتقه ولم يأمره بعتقه ولو فعل لكان عتقه باطلا إذا أعتق ما أخرج من ملكه إلى غيره بغير أمره فان قال إنما أجرته لانه مالك معتق فقد قضى النبي صلى الله عليه وسلم أن الولاء لمن أعتق قال فما جئتكم عليه في الذي يسم عتقه فيعتقه قلت مثل أول حجتي في السائبة أنه لا يعد وأن يكون معتقا فقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالولاء لمن أعتق أو يكون إذا اختلف الدينان لا يجوز عتقه فيكون عتقه باطلا قال

طلقني ولك على ألف درهم فقال أنت طالق على الألف إن شئت ففها المسببة وقت الخيار ولئن أعطته أياها في وقت الخيار لزمه الطلاق وسواهم رب الزوج أو غلب حتى مضى وقت الخيار أو أبطلت هي بالألف ولو قال أنت طالق إن أعطيتني ألف درهم فأعتقه أياها زائدة فعليه طلاق لانها أعطته ألف درهم وزيادة ولو أعطته أياها ردبة فإن كانت فضة يقع عليها اسم درهم طلقت وكان عليها بلها فإن لم يقع عليها اسم درهم لم تطلق ولو قال مبيى ما أعطيتني ألفا فأنبت طلاق فذلك لها وليس له أن يمنع من أخذها ولها إذا أعطته أن ترجع فيها ولو قالت له طلقني ثلاثا أو ألف درهم فطلقها واحفظه ثلث الألف وإن طلقها ثلاثا فله الألف ولو لم يكن بقي عليها الا لطلقه فطلقها واحدة كانت له الألف

بل هو معتق والعتيق جائز قلت فما أعلم بقيت المسئلة موضعا قال بلى لومات العبد لم يرته المعتق قلت
وما منع الميراث انما منع الميراث الذي منعه الورثة ايضا غير المعتق باختلاف الدينين وكذلك منعه وارثه
بالنسب باختلاف الولاء والنسب قال أفيجوز أن يثبت له عليه ولا وهو لا يرته قلت نعم كما يجوز أن
يثبت له على أبيه أبوه وهو لا يرته اذا اختلف الدينان أو يجوز أن يقال ان الذي اذا اعتق العبد المسلم
وللذي ولد مسلمون كان الولاء لبنييه المسلمين ولا يكون للذي أعنته لئن لم يكن للمعتق فالمعتق لهم من بنييه
أبعد أن يجوز قال وأنت تقول مثل هذا قلت وأين قال ترعهم أن رجلا لو كان له ولد مسلمون وهو كافر
فأت أحدهم ورثته اخوته المسلمون ولم يرته أبوه وبه ورثوه قلت أجل فهذه الحجة عليك قال وكيف
قلت أ رأيت أبوته زالت عن الميت باختلاف دينيهما قال لا هو أبوه بحاله قلت وان أسلم قبل أن يموت
ورثته قال نعم قلت وانما حرم الميراث باختلاف الدينين قال نعم قلت فلم تغفل في المولى هذا القول
فتقول مولاه من أعنته ولا يرته ما اختلف دينيهما فاذا أسلم المعتق ورثته ان مات بعد اسلامه قال فانهم
يقولون لذا أعنته الذي ثبت ولاؤه للمسلمين ولا يرجع اليه قلت وكيف ثبت ولاؤه للمسلمين وغيرهم أعنته
قال فأي شيء يرثونه قلت ليسوا بآبائه ولكن ميراثه لهم لانه لا مال له بعينه قال وما ذلك على ما تقول
فان الذي يعرف أنهم لا يأخذونه الاميرانا قلت أفيجوز أن يرثوا ككافرا قال لا قلت أف رأيت الذي
لوميته ولا وارث له من أهل دينه لمن ميراثه قال للمسلمين قلت لانه لا مال له لانه ميراث قال نعم قلت
وكذلك من لا ولاء له من لقيط ومسلم لا ولاء له أو لاؤه لكافر لا قرابة له من المسلمين وذكر ما ذكرت في أول
الكتاب من أنه لا يؤخذ على الميراث قال فان من أصحابنا من خالفك في معنى آخر فقال لو أن مسلما أعتق
نصرانيا فأت النصراني ورثته وانما قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر في النسب فقلت
أ موجود ذلك في الحديث قال فيقولون الحديث يحتمله قلت أف رأيت ان عارضنا واياهم غيرنا فقال
فانما معنى الحديث في الولاء قال ليس ذلك قلت ولم الآن الحديث لا يحتمله قال بل يحتمله ولكنه
ليس في الحديث والمسلمون يقولون هذا في النسب قلت ليس كل المسلمين يقولونه في النسب فهم من
بوّث المسلم الكافر كما يجيزه النكاح اليه ولا يرث الكافر المسلم قال حديث النبي صلى الله عليه وسلم
بجمله قلت أجل في جميع الكفار والجمعة على من قال هذا في بعض الكافرين في النسب كالحجة على من قاله
في الولاء قلت فانهم يقولون ان عمر بن عبد العزيز قضى به فقلت قد أخبرتك ان ميمونة وهبت ولا يني
يسار لابن عباس فاتم به وقلت اذا جاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بجمله فهو على جملة ولم تحمله
ما احتل الأبدالة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال وكذلك أقول قلت فلم تغفل هذا في المسلم يعتيق
النصراني مع أن الذي روي عن عمر بن عبد العزيز أنه وضع ميراث مولى له نصراني في بيت المال وهذا
أثبت الحديث عنه وأولاهما به عندنا والله تعالى أعلم والحجة في قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث
المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وقد روي عن عمر بن عبد العزيز خلاف هذا قال فقد يحتمل أن
يكون هذا من عمر بن عبد العزيز ترك شيء وان كان له قلت نعم وأظهر معانيه عندنا أنه ليس له أن يرث
كافرا وأنه اذا منع الميراث للولد والوالد والزوج بالكفر كان ميراث المولى أولى أن يمنع لان المولى أبعد
من ذي النسب قال فما جئت على أحد ان خالفك في الرجل يعتيق عبده عن الرجل يغير أمره فقال
الولاء للمعتق عنه مدون المعتق لبعده لانه عقد العتيق عنه قلت أصل حجتك عليك ما وصفت من أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال الولاء لمن أعتق وهذا معتق قال فقد زعمت أنه ان أعتق عبده عنه بأمره كان
الولاء لأمر المعتق عنه عبده وهذا معتق عنه قلت نعم من قبل أنه اذا أعتق عنه بأمره فاعلم ملكه عبده
وأعتقه عنه بعد ما ملكه قال أقتضيه المالك المعتق عنه قلت اذا أعتقه عنه بأمره فعتقه أكثر من قبضه
هو لقبضه قال ومن أين قلت انا جاز للرجل أن يأمر الرجل أن يعتيق عبده فاعتقه فبماز بأنه وكيل له

لأنها قامت مقام
الثلاث في أنها تحرمها
حتى تنكح زوجها غيره
(قال المزني) رحمه
الله وقياس قوله
ما حرمها الا الاوليان
مع الثالثة كما لم ينكره
في قوله الا القدامان
مع الثالث وكما لم يعم
الاعور المفقوء عنه
الباقية الا الفقء الاول
مع الفقء الاخر وأنه
ليس على الفاق
الاخير عنده الا نصف
الدية فكذلك يلزمه
أن يقول لم يحرمها
عليه حتى تنكح زوجها
غيره الا الاوليان مع
الثالثة فليس عليها
الاكثر الا بالطلاق
الشائبة في معنى قوله
(قال الشافعي) رحمه
الله ولو قال له طلقني
واحدة بألف فطلقها
ثلاثا كان له الاثالث
وكان متطوعا بالاثنتين
ولو بقيت له عليها طلاقه
فقال طلقني ثلاثا
بألف واحدة أحرمها
عليك واثنيتان
تنكحتي بعد زوج فله
مهر مثلها اذا طلقها
كما قالت ولو خلعها
على أن تنكح ولده

ماضى الامر فيه ما لم يرجع في وكالته وبازال الرجل أن يشتري العبد من الرجل فيعتقه المشتري بعد
تفرقهما عن المقام الذي تبايعا فيه وقبل القبض فينفذ العتق لانه مالك جازا إذا ملكه سيد العبد بعد أن
ينفذ عليه عتقه وعتق غيره بأمره قال والولاء لا امر قلت نعم لانه مالك معتق قال ومن أين يكون معتقا
وانما أعتق عنه غيره بأمره قلت اذا امر بالعتق رجلا فأعتق عنه فهو وكيل له جاز العتق وهو المعتق اذا
وكل ونفذ العتق بأمره ^{بإل} وكيف قلت في الرجل يعتق عن غيره عبده بغير أمره العتق جائز قلت نعم
لانه أعتق ما علك قال أرايت قوله هو حر عن فلان ألهذا معنى قلت أما معنى له حكم يرد به العتق أو ينتقل
به الولاء فلا قال فما الحجة في هذا سوى ما ذكرت أرايت لو قال اذا أعتقه عنه بغير أمره فقبل العتق كان له
الولاء قلت اذا يلزمه فيه العلة التي لا ترضى أن نقوله قال وما هو قلت يقال له هل يكون العتق الا للمالك
قال يقول لا قلنا فحق ملك قال حين قبل قلت أرايت حين قبل أقبل حرا أو موكا قال فأقول بل
قبل حرا قلنا فاعتق حرا أو مملكه قال فأقول بل حين فعل علنا أنه كان مالكا حين وهبه قلت أرايت
ان قال لك قد قبلت وأبطلت عتقك أ يكون العبد المعتق موكا له قال وكيف يكون موكا له قلت نجعله
باعتقه اياه عنه موكا له قبل العتق واذا ملكته عتقك ثم أعتقه أنت جاز تخليك اياه ويطلق عنه عتقك
اذا لم أحدث له عتقا ولم أمره تخذه لي قال هذا يلزم من قال هذا وهذا خطأ من ماله ملكه اياه الا بعد
خروجه من الرق وما أخرجه من الرق غيره فالولاء له كما قلت وهذا قول قدالة غيرك من اصحابنا أفتوضعه
لي بشئ قلت نعم أرايت لو أعتق عبدك ثم قلت بعد عتقه قد جعلت أجره وولاءه الآن لك قال فلا
يكون لي أجره ولا ولاؤه وانما يقع الاجر والولاء يوم أعتقت فلما أعتقت عن نفسك لم ينتقل الي أجره كما
لا ينتقل أجر عتقك غير هذا الى (قال الشافعي) وقلت له الولاء لا يملكه الا من أعتق ولا يكون لمن أعتق
اخرجه من ملكه الى غيره وهو غير الأموال المملوكة التي يحولها الناس من أموالهم الى أموال من شاؤا
قال نعم قلت فهذه الحجة على من خالفنا في هذا

(الوديعة) (١)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال اذا استودع الرجل الرجل الوديعة وأراد المستودع
سفر فلم يشق بأحد يدها عنده فسافر بهما ر أو بجزأ فهلكت ضمن وكذلك لو أراد سفره ففعل الوديعة
في بيت مال المسلمين فهلكت ضمن وكذلك ان دناها ولم يعلم بها أحد اياه عنه على ماله فهلكت ضمن وكذلك
ان دناها ولم يخلف في منزله أحد يحفظه فهلكت ضمن واذا أودع الرجل الوديعة فتعدي فيها فلم تهلك حتى
أخذها وردتها في موضعها فهلكت ضمن من قبل أنه قد خرج من حدود الامانة الى أن كان متعددا ضامنا
لئلا بكل حال حتى يحدث له المستودع أمانة مستقبلة وكذلك لو نكح كاري دابة الى بلاد فتعدي بها ذاهبا أو
جائيا ثم ردها سالمة الى الموضع الذي له في الكراء فهلكت من قبل أن يدفعها كان لها ضامن من قبل أنه صار
متعددا ومن صار متعددا لم يبرأ حتى يدفع الى من تعدي عليه ماله وكذلك لو سرق دابة رجل من حرزها ثم
ردها الى حرزها فهلكت ضمن ولا يبرأ من ضمن الا بدفع ما ضمن الى مالكه ولو أودعه عشرة دراهم فتعدي
منها الى درهم فأخرجته فأنفقته ثم أخذته فردده بعينه ثم هلك الوديعة ضمن الدرهم ولا يضمن التسعة لانه
تعدي بالدرهم ولم يتعد بالتسعة وكذلك ان كان ثوبا فلبسه ثم رده بعينه ضمنه (قال الربيع) قول الشافعي ان
كان الدرهم الذي أخذه ثم وضع (٢) غيره من دراهم فضمن الدرهم من الدرهم ولم يضمن التسعة وان كان لا يتعد
ضمن العشرة (قال الشافعي) واذا أودع الرجل الرجل الدابة فأمره بسقيها وعلفها فأمر بذلك من يسقي
دوابه ويعلفها فأنفق من غير جناية لم يضمن وان كان يسقي دوابه في داره فيسقيها خارجا من داره ضمن قال
واذا استودع الرجل الرجل الدابة فلم يأمره بسقيها ولا علفها ولم يأمره ففعلها لم يضمن هذه اذا أتت على مثلها

عشر سنين جازان
استراطا اذا مضى
الحولان نفقته بعدها
في كل شهر كذا فيما
وكذا زينا فان كفي
والارجعت عليه بما
يكفيه وان مات رجعت
عليها بما سبق ولو قال
أمره بكذا فطلق
نفسك ان ضمنتي
ألف درهم فضمنتي
وقت الخيار زما ولا
يلزمها في غير وقت
الخيار كذا جعل
أمرها اليها لم يجز الا
في وقت الخيار ولو قال
ان أعطيتي عبدا
فأنت طالق فأنقضت
عبدنا كان فهي طالق
ولا يملك العبد وانما
يقع في هذا الموضع
بما يقع به الحنث

- (١) هذه الترجمة وكذا
الترجم التي تلها في
لسم الى عوالفة وما
يتعلق بها من الكلام
على الأنفال قد ذكرت
في هذا الموضع من
سنة السراج البلقي
فأثبتنا ههنا بعالمها
- (٢) قوله غيره لعنه
عنه فانه السابق قبله
تأمل كتبه معجبه

(قال المزني) رجه
 الله ليس هذا قياس
 قوله لان هذا في معنى
 العوض وقد قال في
 هذا الباب متى أو
 متى ما أعطيتني ألف
 درهم فانت طالق
 فذلك لها وليس له أن
 يمنع من أخذها ولا
 لها أن ترجع ان
 أعطته فيها والعبد
 والدرهم عندي سواء
 غير أن العبد مجهول
 فيكون له عليها مهر
 مثلها وقد قال لو قال
 لها ان أعطيتني شاة
 ميتة أو خنزيرا أو زق
 خرفان طالق ففعلت
 طلق وترجع عليها
 بمهر مثلها ولو خلعها
 بعبد بعينه ثم أصاب
 به عيبا رده وكان له
 عليها مهر مثلها ولو
 قال أنت طالق وعليك
 ألف درهم فهي طالق ولا
 شيء عليها وهذا مثل
 قوله أنت طالق وعليك
 حجة ولو تصادقا أنها
 سأله الطلاق فطلقها
 على ذلك كان الطلاق
 باثنا ولو خلعها على
 نوب على أنه مروى فاذا
 هو مروى فرده كان له
 عليها مهر مثلها

ولم تأكل ولم تشرب فتلقت فهو ضامن وان كانت تلقت في مدة قد تقسيم الدواب في مثلها ولا تلقت
 فتلفت لم يضمن من تركها واذا دفع اليه الدابة وأمره أن يكرهها من يركبها بسرج فأكرها من يحمل عليها
 فعطبت ضمن ولو أمره أن يكرهها من يحمل عليها تنسأفا كرها من يحمل عليها حديد افعطت ضمن
 ولو أمره أن يكرهها من يحمل عليها حديد فأكرها من يحمل عليها تنسأفا فعهطت ضمن لانه يفترض عليها
 من التبن ما يعم فيقتل ويجمع عليها من الحديد ما يهد فيقتل ويرم فيقتل ولو أمره أن يكرهها من يركب
 بسرج فأكرها من يركبها بسرج فعطبت ضمن لان معسر وفأ أن السرج أو في لها وان كان يعرف أنه
 ليس بأوفي لها لم يضمن لانه زادها خفة ولو كانت دابة ضئيلة فأكرها من يعلم أنها لا تطيق حمله ضمن لانه اذا
 سلطه على أن يكرهها فأنما يسقطه على أن يكرهها من تحملها فأكرها من لا تحملها ضمن واذا أمره أن
 يكرهها من يركبها بسرج فأكرها من يركبها بكاف فكان الاكاف أعم وأضر في حال ضمن وان كان
 أخف أو مثل السرج لم يضمن (قال الشافعي) واذا استودع الرجل الرجل الوديعة فأراد المستودع السفر
 فان كان المستودع حاضرا أو وكيل له لم يكن له أن يسافر حتى يردها اليه أو الى وكيله أو يأذنه أن يودعها
 من رأى فان فعل فأودعها من شاء فهلكت ضمن اذا لم يأذنه وان كان غائبا فأودعها من يودع ماله من
 يكون أمينا على ذلك فهلكت لم يضمن فان أودعها من يودع ماله من ليست له أمانة فهلكت ضمن وسواء
 كان المودع من أهلها أو من غيرهم أو حرا أو عبدا أو ذكرا أو أنثى لانه يجوز له أن يستلم ماله ولا يجوز له
 أن يستلم مال غيره ويجوز له أن يوكل بماله غير أمين ولا يجوز له أن يوكل بأمانته غير أمين وهكذا الوصيات
 المستودعة فأوصى الى رجل بماله والوديعة أو الوديعة دون ماله فهلكت فان كان الموصي اليه بالوديعة أمينا
 لم يضمن الميت وان كان غير أمين ضمن ولو استودعها ياها في قرية أهلة فانتقل الى قرية غير أهلة أو في عمران
 من القرية فانتقل الى خراب من القرية وهلكت ضمن في الحالين ولو استودعها ياها في خراب فانتقل الى
 عمارة أو في خوف فانتقل الى موضع آمن لم يكن ضامنا لانه زادها خيرا ولو كان شرط عليه أن لا يخرجها
 من هذا الموضع فتعدى فأخرجها من غير ضرورة فهلكت ضمن فان كانت ضرورة فأخرجها الى موضع
 أحرز من الموضع الذي كاتب فيه لم يضمن وذلك مثل النار نقشا والسيل ولو اختلغا في السيل أو النار
 فقال المستودع لم يكن سبيل ولا نار وقال المستودع قد كان فان كان يعلم أنه قد كان في تلك الناحية ذلك
 بعين ترى أو أثر يدل فالقول قول المستودع وان لم يكن فالقول قول المستودع ومتى ما قلت لواحد منهما
 القول قوله فعليه البين ان شاء الذي يخالفه أحلفه (قال) واذا استودع الرجل الرجل الوديعة فاختلغا
 فقال المستودع دفعتها اليك وقال المستودع لم تدفعها فالقول قول المستودع ولو كانت المسئلة بحالها غير
 أن المستودع قال أمرتني أن أدفعها الى فلان فدفعتها وقال المستودع لم أمرك فالقول قول المستودع
 وعلى المستودع البينة وانما فرقنا بينهما أن المدفوع اليه غير المستودع وقد قال الله عز وجل فان آمن
 بعضكم بعضا فليؤد الذي اؤتمن أمانته فالأول انما ادعى دفعها الى من ائتمنه والثاني انما ادعى دفعها الى غير
 المستودع بأمره فلما أنكر أنه أمره لأن المدفوع اليه غير الدافع وقد قال الله عز وجل فان أنسب
 منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم وقال عز اسمه فاذا دفعتم اليهم أموالهم فأشهدوا عليهم وذلك أن ولي اليتيم
 انما هو وصي أبيه أو وصي وصاه الحاكم ليس أن اليتيم استودعه فلما بلغ اليتيم أن يكون له أمر في نفسه
 وقال لم أرض أمانته هذا ولم استودعه فيكون القول قول المستودع كان على المستودع أن يشهد عليه ان
 أراد أن يبرأ وكذلك الوصي فاذا أقر المدفوع اليه أنه قد قبض بأمر المستودع فان كانت الوديعة قائمة ردها
 وان كان استهلكها ردها فتمتها فان قال هلكت بغير استهلاك ولا تعد فالقول قوله ولا يضمن من قبل أن
 الدافع اليه بعد انما دفع اليه بقول رب الوديعة قال واذا استودع الرجل الرجل المال في خريطة فخلوها
 الى غيرها فان كانت التي حولها اليها حرا كالتى حولها منها لا يضمن وان كانت لا تكون حرا ضمن ان

هلكت وان استودعه اياها على أن يجعلها في صندوق على أن لا يرقده عليه أو على أن لا يبقه أو على أن لا يضع عليه متاعا فرقده عليه أو ألقه أو وضع عليه متاعا فسرق لم يضمن لانه زادها خيرا وكذلك لو استودعه على أن يدفنها في موضع من البيت ولا يبيئ عليه فوضعتها في ذلك الموضع وبني عليه بنيا مبالا أن يكون مخزجا لها من البيت فسرق لم يضمن لانه زادها بالبناء حرزا واذا استودع الرجل الرجل الوديعة على أن يجعلها في بيت ولا يدخله أحد فدخله قوما فسرقها بعض الذين دخلوا أو غيرهم فإن كان الذي سرقها ممن أدخله فعليه غرمها وان كان الذي سرق لم يدخله فلا غرم عليه (قال) واذا سأل الرجل الرجل الوديعة فقال ما استودعتني شيئا ثم قال قد كنت استودعتني فهلكت فهو ضامن لها من قبل أنه قد أخرج نفسه من الامانة وكذلك لو سأله اياها فقال قد دفعتها اليك ثم قال بعد قد ضاعت في يدي فلم أدفعها اليك كان ضامنا ولو قال مالك عندى شيئا ثم قال كان لك عندى شيئا فهل لك كان القول قوله لانه صادق أنه ليس له عنده شيئا اذا هلك الوديعة (قال) واذا استودع الرجل الرجل الوديعة فوضعتها في موضع من داره مخزفة ماله ويرى الناس مثله حرزا وان كان غيره من داره أخرج منه فهلكت لم يضمن وان وضعتها في موضع من داره لا يراه الناس حرزا ولا يجرز فيه مثل الوديعة فهلكت ضمن واذا استودع الرجل الرجل الوديعة ذهابا أو فوضة في منزله على أن لا يربطها في كه أو بعض ثوبه فربطها فخرج فهلكت ضمن ولو كان يربطها في مكانه ليجرزها فان كان أحرارها يكتنه فتركها حتى طرت ضمن وان كان لا يكتنه يعلق لم ينفق أو ما أشبه ذلك لم يضمن (قال) واذا استودعه اياها خارجا من منزله على أن يجرزها في منزله وعلى أن لا يربطها في كه فربطها فضاقت فان كان يربطها من كه فيما بين عضده وجنبه لم يضمن وان كان يربطها ظاهرة على عضده ومهرها عليه ولا يرجع على الأب بشئ لانه لم يضمن له شيئا وله عليها الرجعة ولو أخذ منها ألفا على أن يطلقها الى شهر فطلقها فالطلاق ثابت ولها الف على مهر مثلها ولو قلنا طلقنا بألف ثم ارتدت فطلقها بعد الرد وقف الطلاق فان رجعتا في العدة لزمهما والعقد من يوم الطلاق وان لم يرجعا حتى انقضت العدة لم يلزمهما شيئا ولو قال لهما أتما طلاقا ان شئنا بألف لم يطلقا ولا واحدة منهما حتى يشا

والطلع فيما وصفت كالبيع المستهلك ولو خلفها على أن ترضع ولده وقتا معلوما فأت المولود فانه يرجع بمهر مثلها لان المرأة تدرك على المولود ولا تدرك على غيره ويقبل نديها ولا يقبل غيره ويترأها فتمتريه ولا يمتري غيرها ولا يترأه ولا تطيب نفسه له ولو قال له أبو امرأته طلقها وأنت بريء من صداقها فطلقها طلقا ومهرها عليه ولا يرجع على الأب بشئ لانه لم يضمن له شيئا وله عليها الرجعة ولو أخذ منها ألفا على أن يطلقها الى شهر فطلقها فالطلاق ثابت ولها الف على مهر مثلها ولو قلنا طلقنا بألف ثم ارتدت فطلقها بعد الرد وقف الطلاق فان رجعتا في العدة لزمهما والعقد من يوم الطلاق وان لم يرجعا حتى انقضت العدة لم يلزمهما شيئا ولو قال لهما أتما طلاقا ان شئنا بألف لم يطلقا ولا واحدة منهما حتى يشا

وفي اختلاف العراقيين باب في الوديعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا استودع الرجل رجلا وديعة فقال المستودع أمرتني أن أدفعها الى فلان فدفعها اليه قال أبو حنيفة فالقول قول رب الوديعة والمستودع ضامن وبهذا يأخذني أبي يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول المستودع ولا ضمان عليه وعليه البين (قال الشافعي) واذا استودع الرجل الرجل الوديعة فقتصادا عليها ثم قال المستودع أمرتني أن أدفع الوديعة الى رجل فدفعها اليه وأنكر ذلك رب الوديعة فالقول قول رب الوديعة وعلى المستودع البينة بما ادعى واذا استودع الرجل الرجل وديعة فقاء أخريديعها معه فقال المستودع لا أدري أتيك استودعتني هذه الوديعة وأني أن يحلف لهما وليس لواحد منهما بينة فان أباحنيفة كان يقول يعطيهما تلك الوديعة بينهما نصفين ويضمن لهما أخرى مثلها بينهما لانه أتلف ما استودع بجها لته الأثرى أنه لو قال هذا استودعنيها ثم قال بل أخطأت بل هو هذا كان عليه أن يدفع الوديعة الى الذي أقر بهه أولا ويضمن للأخر مثل ذلك لان قوله أتلفه وكذلك الاول انما أتلفه هو بجها وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول في الاول ليس عليه شيء والوديعة والمضاربة بينهما نصفان (قال الشافعي) واذا كانت في يدي الرجل وديعة فادعاهما رجلان كلاهما يزعم أنها وهي مما يعرف بعينه مثل العبد والبعر والدار فقال هي لأحدكما ولا أدري أتيك هو قيل لهما هل تدعيان شيئا غير هذا بعينه فان قالوا لا وقال كل واحد منهما هو لي أحلف بالله ما يدري لأيهما هو ووقف ذلك لهما جميعا حتى يصطالحا فيه أو يقيم كل واحد منهما البينة على صاحبه أنه له درنه فان نكل أحدهما وحلف الآخر كان له كله وان نكلا معا فهو موقوف بينهما وفيما قول آخر يحتمل وهو أن يحلف الذي في يديه الوديعة ثم يخرج من يديه ولا شيء عليه غير ذلك فتوقف لهما حتى يصطالحا عليه ومن قال هذا القول قال هذا شيء ليس في أيديهما فاقسم بينهما والذي هو في يديه يزعم أنه لأحدهما لهما واذا استودع الرجل وديعة فاستودعها المستودع غيره فان أباحنيفة كان يقول هو ضامن لانه حالف وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا ضمان عليه (قال الشافعي) واذا أودع

معاق وقت الخيار ولو
كانت احداهما محجورا
عليها وقع الطلاق
عليهما وطلاق غير
المحجور عليها بائن وعليها
مهر مثلها ولا شيء على
الأخرى ويكفر رجعتها
(قال المزني) رحمه الله
تعالى هذا عندى
يقضى على فساد
تجويزه مهر أربع
في عقدة بالف لأنه
لا فرق بين مهر أربع
في عقدة بالف وخلع
أربع في عقدة بالف
فاذا أنفدت في احدهما
للعمل بما يصيب كل
واحدة منهن فسدت
الأخرى وكل واحدة
منهن وعليها مهر مثلها
(قال الشافعي) رحمه
الله ولو قال له أجنبي
طلق فلانة على أنك
على ألف درهم ففعل
فلا فله لازمة ولا
يجوز ما اختلف به
الأئمة الا بائن سدا
ولا المكاتب ولو أذن
لها سيدها لانه ليس
بمال السيد فيجوز
اثنه فيه ولا لها فيجوز
ما صنعت في مالها
وطلاقتها بائن فاذا
أعنتا اتبع كل

ضمن لانه لا يجرد من ثيابه شيئا أحرز من ذلك الموضع وقد يجرد من ثيابه ما هو أحرز من اظهارها على عضده
واذا استودعه اياها على أن يربطها في كفه فأمسكها في يده فانتقلت من يده ضمن ولو أكرهه رجل على
أخذها لم يضمن وذلك أن يده أحرز من كفه ما لم يجز هو في يده شيئا هلك به (قال) وإذا استودع الرجل
الرجل شيئا من الحيوان ولم يأمره بالنفقة عليه اتبع له أن يرفعه الى الحاكم حتى يأمره بالنفقة عليه
ويجعله ادنيا على المستودع ويؤكل الحاكم بالنفقة من يقضها منه وينفقها غيره لئلا يكون أمين نفسه
أو يبيعها وان لم يفعل فأنفق عليها فهو متطوع ولا يرجع عليه بشئ وكذلك اذا أخذ له دابة ضالة أو عبدا
أبقا فأنفق عليه فهو متطوع ولا يرجع عليه بشئ وإذا أخاف هلاك الوديعة فحملها الى موضع آخر فلا
يرجع بالكراء على رب الوديعة لانه متطوع به (قال) وإذا استودع الرجل الرجل الذهب فغفلها
مع ورقه فان كان خلطها بنقصها ضمن النقصان ولا يضمنها لو هلكت وان كان لا ينقصها لم يضمن
وكذلك لو خلطها مع ذهب يميز منها فهلكت لم يضمن وان كان لا يميز منها تغيرا بينا فهلكت ضمن وإذا
استودع الرجل الرجل دنانير أو دراهم فأخذ منها دينارا أو درهما ثم رد مكانه بدله فان كان الذي رد مكانه
يتميز من دنانيره ودراهمه فضاقت الدنانير كلها ضمن ما تسلف فقط وان كان الذي وضع بدلا مما أخذ لا يميز
ولا يعرف فثلثت الدنانير ضمنها كلها

(قسم الثاني)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى أصل قسم ما يقوم به الولاء من جل المال ثلاثة وجوه
أحدها ما جعله الله تبارك وتعالى طهورا لأهل دينه قال الله جل وعز لنبيه صلى الله عليه وسلم خمن
أموالهم صدقة الآية فكل ما أوجب الله عز وجل على مسلم في ماله بلا جناية جناها هو ولا غيره ممن يعقل
عنه ولا شيء لزمه من كفارة ولا شيء لزمه نفسه لأحد ولا نفقة لزمته لوالده أو لولده أو لزوجته أو ما كان
في معنى هذا فهو صدقة طهورة وذلك مثل صدقة الأموال كلها عيناها وحواليها وما شئت وما وجب في مال
مسلم من زكاة أو وجه من وجوه الصدقة في كتاب أو سنة أو أثر أجمع عليه المسلمون وقسم هذا كله واحد
لا يختلف في كتاب الله عز ذكره قال الله تبارك وتعالى في سورة برائة أنما الصدقات للفقراء الآية وعلى
المسلم في ماله أيتما واجبة في كتاب أو سنة ليست من هذا الوجه وذلك مثل نفقة من تزمه نفقة والضيافة
وغيرها وما لزم بالجنائيات والاقرار واليوع وكل هذا خروج من دين أو تادية واجب وأقله يوصل فيها الأجر
كل هذا موضوع على وجهه في كتاب الصدقات في كل صنف منه في صنفه الذي هو أملاك به

= الرجل الوديعة فاستودعها غيره ضمن ان تلفت لان المستودع رضى بأمانته لا أمانته غيره ولم يسلطه
على أن يودعها غيره وكان متعديا ضمانا ان تلفت وإذا مات الرجل وعليه دين معروف وقبله وديعة يغير عنها
فان بأخيفه يقول جميع ما ترك بين القرماء وصاحب الوديعة بالخصص وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى
يقول هي القرماء وليس لصاحب الوديعة شئ لان الوديعة مجهولة ليس بشئ بعينه وقال أبو حنيفة فان
كانت الوديعة بعينها فهي لصاحب الوديعة اذا علم ذلك وكذلك قال ابن أبي ليلى أبو حنيفة عن جلد عن
ابراهيم أنه قال في الرجل يموت وعنده الوديعة وعليه دين اتهم بها من القرماء وأصحاب الوديعة
الحجاج بن ارطاة عن أبي جعفر وعطاء مثل ذلك الحجاج عن الحكم عن ابراهيم مثله (قال الشافعي)
واذا استودع الرجل الوديعة فمات المستودع وأقر بالوديعة بعينها أو قامت عليها يمينه وعليه دين يحيط
بماله كانت الوديعة لصاحبها فان لم تعرف الوديعة بعينها يمينه تقوم ولا اقرار من الميت وعرف لها عددا وقيمة
كان صاحب الوديعة كفر من القرماء

(قسم الغنية والفقير)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما أخذ من مشرك بوجه من الوجوه غير ضيافة من مرهم من المسلمين فهو على وجهين لا يخرج منهما ما كلاهما مبين في كتاب الله تعالى وعلى لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي فعله فأحدهما الغنية قال الله عز وجل في سورة الانفال واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة الآية والوجه الثاني التي وهو مقسوم في كتاب الله عز ذكره في سورة الخشر قال الله تبارك وتعالى وما أفاء الله على رسوله منهم إلى قوله رؤف رحيم فهذان المالان الاذان خولهما الله تعالى من جعلهما له من أهل دينه وهذه أموال يقوم بها الولاة لا يسعهم تركها وعلى أهل الذمة ضيافة وهذا صلح صلحواعليه غير مؤقت فهو لمن مرهم من المسلمين خاص دون العام من المسلمين خارج من المالمين وعلى الامام ان امتنع من صلحو على الضيافة من الضيافة أن يلزمه إياها

(جماع سنن قسم الغنية والفيء)

[illegible]

واحدة بمهر مثلها كما
لا أحكم على القلس
حتى يوسر وإذا أجزت
طلاق المسقية بلا شيء
كان ما أخذ عليه جعلاً
أولى ولوليه أن يبلى على
ما أخذ بالخلع لأنه ماله
وما أخذ العبد بالخلع
فهو لسيدبه فإن
استهلك ما أخذ أرجع
الولي والسيد على
المختلعة من قبل أنه
حق لزنها فدفعته إلى
من لا يجوز لها دفعه
إليه ولو اختلفا فهو
كاختلاف المتبايعين
فإن قالت خلعتني بأف
وقال بألفين أو قالت
على أن نطلقني فلانا
فطلقتني واحدة
تحالفا وله مهادق
منها ولا يرد الطلاق
ولا يلزم منه إلا ما أقر به
(قال الشافعي) رحمه
الله ولو قال طلقك
بأف وقالت بل على
غير شيء فهو مقرر
بطلاق لا يملك فيه
الرجعة فيلزمه وهو
مدعي ما لا يملكه
بدعواه ويجوز التوكيل
في الخلع حراً كان أو
عبد أو مجبوراً عليه
أونساً فإن خلع عنها

بما لا يجوز فالطلاق لا يرد وهو كشيء اشتراه لها فقبضته واستهلكته فعليها قيمته ولا شيء على الوكيل الآن يكون ضمن ذلك له (قال المزني) رجه الله ليس هذا عندى بشئ والخلع عنده كالبيع في أكثر معانيه وإذ باع الوكيل ما وكله به صاحبه بما لا يجوز من الثمن بطل البيع فكذلك لما طلقها عليه بما لا يجوز من البطل الطلاق عنه كباطل البيع عنه (قال الشافعي) رجه الله ولو كل من يخالفها بمائة نخاعها بخمسين فلا طلاق عليه كالأول قال أنت طالق بمائة فأعطته خمسين (قال المزني) رجه الله وهذا بيان لما قلنا في المسئلة قبلها

(١) سير بالقرين اسم جبل وبعضهم ضبطه بالفتح راجع معجم ياقوت اه كنهه

أسوة للمسلمين وذلك سيرتهم ما سيرة من بعدهما والامر الذي لم يختلف فيه أحد من أهل العلم عندنا علمته ولم يزل يحفظ من قوله "ليس لأحد ما كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم من صفى الغنمة ولا من أربعة أنجاس ما لم يوجف عليه منها" (قال الشافعي) وقدمضى من كان يتفق عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم من أزواجه وغيرهن لو كان معهن فلم أعلم أحدا من أهل العلم قال لو رثتهم تلك النفقة التي كانت لهم ولا خلاف في أن تجعل تلك النفقات حيث كان النبي صلى الله عليه وسلم يجعل فصول غلات تلك الاموال فيما فيه صلاح الاسلام وأهله (قال الشافعي) فإصار في أيدي المسلمين من في لم يوجف عليه نفقه حيث قسمه الله تبارك وتعالى وأربعة أنجاسه على ما سألته ان شاء الله وقد سن النبي صلى الله عليه وسلم ما فيه الدلالة على ما وصفت أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقسمن ورثتي ديناراً ما تركت بعد نفقة أهلي وموثة عاملي فهو صدقة أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة بمثل معناه (قال الشافعي) وقد أخبرنا أن النفقة إنما هي جارية بقوت منه على أعيان أهله وأن ما فضل من نفقتهم فهو صدقة ومن وقفت له نفقة لم تكن موروثه عنه (قال الشافعي) والجزية من النقيض وسبيلها سبيل جميع ما أخذ مما أوجف من مال مشرك أن يخمس فيكون لمن سمي الله عز وجل الخمس وأربعة أنجاسه على ما سألته ان شاء الله وكذلك كل ما أخذ من مال مشرك بغير إيجاب وذلك ما أخذ منه إذا اختلف في بلاد المسلمين ومثل ما أخذ منه إذا مات ولا وارث له وغير ذلك مما أخذ من ماله وقد كان في زمان النبي صلى الله عليه وسلم فتوح في غير قرى عريضة التي وعدها الله رسوله صلى الله عليه وسلم قبل فتحها فأمضاها النبي صلى الله عليه وسلم كلها لمن هب له ولم يجبس منها ما حبس من القرى التي كانت له وذلك مثل جزية أهل البحرين وهم وغير ذلك وقد كان في زمان النبي صلى الله عليه وسلم في من غير قرى عريضة وذلك مثل جزية أهل البحرين فكان له أربعة أنجاسها بعضها حيث أراه الله عز وجل كلفه ماله وأوفى خمسة من جعله الله له فان قال قائل ما دل على ذلك قيل أخبرنا ابن عيينة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله الحديث « قال الربيع » قال غير الشافعي قال النبي صلى الله عليه وسلم لجابر لو جاءني مال البحرين لأعطيتك هكذا وهكذا فتوفي النبي صلى الله عليه وسلم ولم يأت به فبأب بكر فأعطاني

(تفريق القسم فيما أوجف عليه الخليل والركاب)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا غزا المسلمون بلاد أهل الحرب بال خليل والركاب فغنوا أرضهم وديارهم وأموالهم وأنفسهم أو بعض ذلك دون بعض فالسنة في قسمه أن يقسمه الامام معجلاً على وجه النظر فان كان معه كثير في ذلك الموضع آمنين لا يكره عليهم العدو ولا يؤخر قسمه اذا أمكنه في موضعه الذي غنمه فيه وان كانت بلاد حرب أو كان يخاف كره العدو عليهم أو كان منزله غير راقى بالمسلمين فتحوّل عنه الى أرفق بهم منه وآمن لهم من عدوهم ثم قسمه وان كانت بلاد شرك (قال الشافعي) وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قسم أموال بني المصطلق وسببهم في الموضع الذي غنمه فيه قبل أن يتحوّل عنه ومأخوذه كله بلاد شرك وقسم أموال أهل بدر (١) بسرعلى أميال من بدر ومن حول سير وأهله مشركون وقد يجوز أن يكون قسمه بسير لان المشركين كانوا أكثر من المسلمين فتحوّل الى موضع لعل العدو لا يأتونه فيه ويجوز أن يكون سيرا وأصف بهم في المنزل من بدر (قال الشافعي) وأكرم ما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمره سراياه ما غنموا بلاد أهل الحرب (قال الشافعي) وما وصفت من قسم النبي صلى الله عليه وسلم وسراياه معروف عند أهل العلم عندنا لا يختلفون فيه فقال لي بعض الناس لا تقسم الغنمة الا في بلاد الاسلام وبلغني أن بعض أصحابه خالفه وقال فيه قولنا والجمعة على من خالفنا فيه ما وصفتنا من المعروف عن

(باب الخلع في المرض)

من كتاب نشوز الرجل
على المرأة

(قال الشافعي) رحمه الله ويجوز الخلع في المرض كما يجوز البيع فان كان الزوج هو المريض فخالعها بأقل من مهرها ثم مات فجاز لان له أن يطلقها من غير شيء فان كانت هي المريضة فخالعته بأكثر من مهر مثلها ثم ماتت من مرضها جاز له مهر مثلها وكان الفضل وصية يحاص أهل الوصايا بها في ثلثها ولو كان خلعها بعبد يساوي مائة ومهر مثلها خمسون فهو بالخيار ان شاء أخذ نصف العبد ونصف مهر مثلها أو رد ويرجع بمهر مثلها كالأول اشتراه واستحق نصفه (قال المزني) رحمه الله

التي صلى الله عليه وسلم من القسم ببلاد العدو وذات قوله الامام عن موضعه الى موضع غيره فان كانت معه حوله جدها وان لم تكن معه فينبغي للمسلمين ان يحملوه ان كان معهم حوله بلا كراهة وان امتنعوا فوجد كراهة كراهي في الغنائم واستأجر عليها ثم أخرج الكراء والاجارة من جميع المال (قال الشافعي) ولو قال قال يجبر من معه فضل مجمل كان مذهبا (قال الشافعي) وان لم يجد حوله ولم يحمل الجيش قسمه مكانه ثم من شاء أخذ ماله (قال الشافعي) ولو قال قائل يجبرون على حمله بكرامتهم لأن هذا موضع ضرورة كان مذهبا (قال الشافعي) واذا خرجت سرية من عسكر فغنمت غنية فالأمر فيها كما وصفت في الجيش في بلاد العدو (قال الشافعي) فان ساق صاحب الجيش أو السرية سبيا (١) أو خربا أو غير ذلك فادركه العدو وخاف أن يأخذ منه أو أباطا عليه بعض ذلك فالأمر الذي لا أشك فيه أنه ان أراد قتل البالغين من الرجال قتلهم وليس له قتل من لم يبلغ ولا قتل النساء منهم ولا عقر الدواب ولا ذبحها وذلك أني انما وجدت الدلالة من كتاب الله عز وجل ثم سنة النبي صلى الله عليه وسلم ثم ما يختلف أهل العلم فيه عندنا أنه ان ما أبيع قتله من ذوات الارواح من البهائم فانما أبيع أن يذبح اذا قدر على ذبحه ليؤكل ولا يقتل بغير الذبح والتحر الذي هو مثل الذبح وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تصبر اليهائم وهي أن تربي بعد ما تؤخذ وأبيع ما امتنع منها بما يلب به من سلاح لاحد معنيين أن يقتل ليؤكل وتلك أوالحوت أو الجراد فان قتله ذكاته وهو يؤكل ببلاد مكة وأما ما سوى ذلك فلا أجد ما أبيع (قال الشافعي) وقد قيل تبيع خيلهم وتعقر ويحجج بأن جعفر اعقر عند الحرب ولا أعلم ما روى عن جعفر من ذلك ثابنا لهم موجودا عند عامة أهل المغازي ولا ثابنا بالاسناد المعروف الموصول فان كان من قال هذا انما أراد غيظ المشركين لما في غيظهم من أن يكتب به عمل صالح فذلك فيما أغضوا به مما أبيع لنا وكذلك ان أراد توهينهم وذلك أننا نجد مما يغيظهم ويوهينهم ما هو محظور علينا غير مباح لنا فان قال قائل وما ذلك قلنا قتل آبائهم ونسائهم ولوقتلوا كان أغضب وأهون لهم وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقتل ذوى الارواح بغير وجهه عذاب فلا يجوز عندي لغير معنى ما أبيع من أكله واطعامه أو قتل ما كان عدوانه (قال الشافعي) فأما ما لا روح فيه من أموالهم فلا بأس بتحريره واتفقه بكل وجه وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضير وعقر الخيل بخير والعنب بالطائف وان شجرتي هذا ليس بتعذيب له لانه لا يالم بالتحريق والعذاب الاذور و هذا مكتوب في غير هذا الموضع (قال الشافعي) ولو كان رجل في الحرب ففقر رجل فرسه رجوت أن لا يكون به بأس لان ذلك ضرورة وقد يباح في الضرورات ما لا يباح في غير الضرورات

(الانفصال)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم لا يخرج من رأس الغيبة قبل المجلس شيء غير السلب أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمر بن كثير بن أبي أفلح عن أبي محمد مولى أبي قتادة عن أبي قتادة قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فمعاخير فلما التقينا كانت للسليين جولة فرأيت رجلا من المشركين قد علا رجلا من المسلمين قال فاستدردته حتى أتته من ورائه قال ففسر بيته على جبل عاتته ضربته وأقبل على قضيبي ضمة وجسدت من أريج الموت ثم أدركه الموت فأرسلني فالتفت عمر بن الخطاب فقاتله ما مال الناس فقال أمر الله ثم إن الناس رجعوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم من قتل قتيلا له عليه بيعة فله سلمه فقامت فقلت من يشهدني ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم من قتل قتيلا له عليه بيعة فله سلمه فقامت فقلت من يشهدني ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم من قتل قتيلا له عليه بيعة فله سلمه

فقامت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك يا أبا قتادة فقصت عليه القصة فقال رجل من القوم صدق يا رسول الله وسلب ذلك القتل عندى فأرضه منه فقال أبو بكر لأما الله إذا لا يعمد إلى أسد من أسد الله عز وجل يقاتل عن الله وعن رسوله فيعطى سلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق فأعطه إياه فأعطانيه فبعت الدرع وابتعت به بخرفا في بني سلمة فانه لأول مال تأتلت في الاسلام (قال الشافعي) هذا حديث ثابت معروف عندنا والذي لأشك فيه أن يعطى السلب من قتل والمشرى مقبل يقاتل من أي جهة قتله مبارزا أو غير مبارز وقد أعطى النبي صلى الله عليه وسلم سلب مرحب من قتله مبارزا وأبو قتادة غير مبارز ولكن المقتولين جميعا قبلان ولم يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أعطى أحدا قتل مولى سلب من قتله والذي لأشك فيه أن سلب من قتل الذي يقتل المشرى والحرب قائمة والمشركون يقاتلون وقتلهم هكذا مؤنة ليست لهم إذا انهزموا أو انهزم المقتول ولا يرى أن يعطى السلب إلا من قتل مشركا مقبلا ولم ينهزم جماعة المشركين وانما ذهبت إلى هذا أنه لم يحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قط أنه أعطى السلب قاتلا إلا قاتلا قتل مقبلا وفي حديث أبي قتادة ما دل على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم قال من قتل قتيلا له سلبه يوم حين بعد ما قتل أبو قتادة الرجل وفي هذا دلالة على أن بعض الناس خالف السنة في هذا فقال لا يكون للقاتل السلب إلا أن يقول الامام قبل القتال من قتل قتيلا له سلبه وذهب بعض أصحابنا إلى أن هذا من الامام على وجه الاجتهاد وهذا من النبي صلى الله عليه وسلم عندنا حكم وقد أعطى النبي صلى الله عليه وسلم السلب للقاتل في غير موضع (قال الشافعي) ولو اشتراك نفر في قتل رجل كان السلب بينهم ولو أن رجلا ضرب رجلا ضربه لا يعاش من مثلها أو ضربه يكون مستهلكا من مثلها وذلك مثل أن يقطع يديه أو رجله ثم يقتله آخر كان السلب لقاطع اليدين أو الرجلين لانه قد صيره في حال لا يمنع فيها سلبه ولا يمنع من أن يذوق عليه وإن ضربه وبقي فيه ما يمنع نفسه ثم قتله بعده آخر فالسلب للآخر انما يكون السلب لمن صيره بحال لا يمنع فيها (قال الشافعي) والسلب الذي يكون للقاتل كل ثوب عليه وكل سلاح عليه ومنطقته وفرسه إن كان راكبه أو ممسكه فإن كان منفلا مناه أو مع غيره فليس له وانما سلبه ما أخذ من يديه أو مما على يديه أو تحت يديه (قال الشافعي) فإن كان في سلبه سوار ذهب أو خاتم أو تاج أو منقطة فيها منقعة فلوز ذهب ذاهب إلى أن هذا مما عليه من سلبه كان من ذهابا ولو قال ليس هذا من عدة الحرب وانما له سلب المقتول الذي هو له سلاح كان وجهها والله أعلم (قال الشافعي) ولا يخمس السلب (قال الشافعي) فعارضنا معارض فذكر أن عمر بن الخطاب قال أنا كنا لا نخمس السلب وإن سلب البراء قد بلغ شيئا كثيرا ولا أرى إلا أخامسه قال نخمسه وذكر عن ابن عباس أنه قال السلب من الغنمة وفيه الخمس (قال الشافعي) فإذا قال النبي صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا له سلبه فأخذ خمس السلب ليس انما يكون لصاحبه أربعة أخماسه لا كله وإذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء لم يجز تركه فإن قال قائل فلعل النبي صلى الله عليه وسلم أعطى السلب أنه لم يكن ذا خطر وعمر بن الخطاب أنه لم يكن يخمسه وانما خمسة حين يبلغ ما لا كثيرا فالسلب إذا كان غنمة فأخرجناه من أن يكون حكمه حكمها وقتلنا قد يحتمل أن يكون قول الله تعالى فإن الله نجسه على أكثر الغنمة لأعلى كلها فيكون السلب تمام بر من الغنمة وصلى النبي صلى الله عليه وسلم وما غنم ما كولا فأكله من غنمه ويكون هذا بدلالة السنة وما بقي فحشمه الآية وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم أعطى السلب من قتل لم يجز عندى والله أعلم أن يخمس من يقتل من كان اسم السلب يكون كثيرا وقليل ولم يستثن النبي صلى الله عليه وسلم قليل السلب ولا كثيرا أن يقول يعطى القاتل من السلب دون الكثير ونقول دلت السنة أنه انما أراد بما يخمس ما سوى السلب من الغنمة (قال الشافعي) وهذه الرواية من خمس السلب عن عمر ليست من روايتنا وله رواية عن سعد بن أبي وقاص في زمان عمر تخالفها أخبرنا ابن عيينة عن

ليس هذا عندى بشئ ولكن له من العبد مهر مثلها وما بقي من العبد بعد مهر مثلها وصية له أن يخرج من الثلث فإن لم يخرج ما بقي من العبد من الثلث ولم يكن لها غيره فهو بالخيار إن شاء قبل وصيته وهو الثلث من نصف العبد وكان ما بقي للسورثة وإن شاء رد العبد وأخذ مهر مثلها لانه إذا صار في العبد شرك لغيره فهو عيب يكون فيه الخيار

(باب خلع المشركين)
من كتاب نشوز الرجل على المرأة

(قال الشافعي) رجع الله ان اختلعت الذمية بخمرا وبخنزير فدفعته ثم رافعا لينا أجزنا الخلع والقبض ولولم تكن دفعته جعلناه عليها مهر مثلها وهكذا أهل الحرب إلا أنا لا نحكم عليهم حتى يحتمه عوا على الرضا ونحكم على الذميين إذا آنا وأحدهما والله الموفق

الأسود بن قيس عن رجل من قومه يسمى سير بن علقمة قال بارزت رجلاً يوم القادسية فقتلته فبلغ سلبه اثني عشر ألفاً فنفق عليه سعد بن أبي وقاص (قال الشافعي) واثني عشر ألفاً كثير

(الوجه الثاني من النفل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث سرية فيها عبد الله بن عمر قبل نجد فغنوا وبلا كثيرة فكانت سهمانهم اثني عشر بعيراً وأحد عشر بعيراً ثم نفقوا بعيراً بعيراً أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج أنه سمع سعد بن المسيب يقول كان الناس يعطون النفل من الخمس (قال الشافعي) وحديث ابن عمر يدل على أنهم إنما أعطوا ما لهم مما أصابوا على أنهم نفقوا بعيراً بعيراً والنفل هو شيء يزيد وغير الذي كان لهم وقول ابن المسيب يعطون النفل من الخمس كما قال إن شاء الله وذلك من خمس النبي صلى الله عليه وسلم فإن له خمس الخمس من كل غنمة فكان النبي صلى الله عليه وسلم يضعه حيث أراد الله كما يضع سائر ماله فكان الذي يريه الله تبارك وتعالى ما فيه صلاح المسلمين (قال الشافعي) وما سوى سهم النبي صلى الله عليه وسلم من جميع الخمس لمن ساء الله عز وجل له فلا يتوهم عالم أن يكون قوم حضر وأخذوا ما لهم وأعطوا ما لغيرهم إلا أن يطوع به عليهم غيرهم (قال الشافعي) والنفل في هذا الوجه من سهم النبي صلى الله عليه وسلم فينبغي للامام أن يجتهد فإذا كثر العدو واشتدت الشوكة وقل من يازا من المسلمين نفل منه اتباعاً لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا لم يكن ذلك لم ينفل وذلك أن أكثر مغازي النبي صلى الله عليه وسلم سراياه لم يكن فيها أنفال من هذا الوجه (قال الشافعي) والنفل في أول مغزى والثاني وغير ذلك سواء على ما وصفت من الاجتهاد (قال الشافعي) والذي يختار من أرضى من أصحابنا أن لا يزداد أحد على ماله لا يعطى غير الأربعة الانجاس أو السلب للقاتل ويقولون لم نعلم أحدًا من الأئمة زاد أحدًا على حظه من سلب أو سهم ما من مغنم إلا أن يكون ما وصفت من كثرة العدو وقلة المسلمين فينفقون وقد روي بعض الشافعيين في النفل في البداية والرجعة الثلث في واحدة والرابع في الأخرى ورواية ابن عمر أنه نفل نصف السدس فهذا يدل على أنه ليس للنفل حد لا يجاوزه الامام وأكثر مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن فيها أنفال فإذا كان للامام أن لا ينفل فنفل فينبغي لتفصيله أن يكون على الاجتهاد غير محدود

(الوجه الثالث من النفل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال بعض أهل العلم إذا بعث الامام سرية أو جيشاً فقتل لهم قبل اللقاء من غنم شيئاً فهو له بعد الخمس فذلك لهم على ما شرط الامام لانهم على ذلك غزوا وبه رضوا وقالوا لي خمس جميع ما أصاب كل واحد منهم غير السلب في اقبال الحرب وذهبوا في هذا إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر قال من أخذ شيئاً فهو له وذلك قبل نزول الخمس والله أعلم ولم أعلم شيئاً ثبت عندنا عن النبي صلى الله عليه وسلم الاما وصفنا من قسمة الأربعة الانجاس بين من حضر القتال وأربعة انجاس الخمس على أهلها ووضع سهمه حيث أراه الله عز وجل وهو خمس الخمس وهذا أحب إلى والله أعلم ولهذا مذهب وذلك أن يقال إنما قال هؤلاء على هذا الشرط والله أعلم

(كيف تفرق القسم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكل ما حصل مما غنم من أهل دار الحرب من شيء قل أو أكثر من دار أو أرض وغير ذلك من المال أو سبي قسم كله الا رجال النبالين فالامام فيهم بالخيار بين أن يمين على من رأى منهم سبي أو يقتل أو يفادى أو يسبي وإن من أو قتل فذلك له وإن سبي أو فادى فسيبيل ما سبي وما أخذ مما فادى

(كتاب الطلاق)

(باب اباحة الطلاق)

ووجهه وتفرعه

من الجامع من كتاب أحكام القرآن ومن اباحة الطلاق ومن جاع عشرة النساء وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه

الله قال الله تعالى إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وقد قرئت لقيل عدتهن (قال) والمعنى واحد وطلق ابن عمر رضي الله عنهما امرأته وهي حائض في زمان النبي صلى الله عليه وسلم قال عمر فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال مره فليسراجها

ثم ليسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسكها بعد وإن شاء طلق فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء (قال) وقد روى هذا الحديث

سالم بن عبد الله ويونس ابن جابر عن ابن عمر يخالفون نافعاً في شيء منه قالوا كلهم عن

سبيل ما سواه من الغنمة قال وذلك اذا اخذتهم شيئا على اطلاقهم فاما ان يكون اسير من المسلمين فيفاديه
 بأسيرين أو أكثر فذلك له ولا شيء للمسلمين على من فادى من المسلمين بأسارى المشركين واداءه له أن يمن عليهم
 فلا يعود على المسلمين منه منفعة يقبضونها كان أن يستخرج أسير من المسلمين أنفع وأولى أن يجوز أخيرا
 ابن عينة عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم لم فادى
 رجلا برجلين (قال الشافعي) وفي الرجل يأسره الرجل فيسترق أو تؤخذ منه الفدية قولان أحدهما
 ما أخذ منه كالمال يغم وإنه استرق فهو كالذرية وذلك بخمس وأربعة أخماسه بين جماعة من حضر
 فلا يكون ذلك لمن أسره وهذا قول صحيح لأعلم خبرا ما يتخالفه وقد قيل الرجل مخالف للسبي والمال
 لأن عليه القتل فهو لمن أخذه وما أخذ منه فإن أخذه كما يكون سلبه لمن قتله لأن أخذه أشد من قتله وهذا
 مذهب والله أعلم فينتهي للإمام أن يعزل خمس ما حصل بعد ما وقفنا كاملا ويقرأه أربعة أخماسه وبحسب
 من حضر القتال من الرجال المسلمين البالغين ويعرف من حضر من أهل الدمة وغير البالغين من المسلمين
 ومن النساء فينقلهم شيئا فمن رأى أن ينقلهم من الأربعة الانجاس عزل لهم فنقلهم وسيد كرهذا في موضعه
 ان شاء الله ثم يعرف عدد الفرس والرجال من باقي المسلمين الذين حضر والقتال فيضرب الفارس ثلاثة
 أسهم وللراجل سهمان فيسوي بين الراجل والراجل فعطيان سهمان سهمانهم ما يفضل ذوالفرس فان الله عز
 وجل ندب إلى اتخاذ الخيل فقال وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة الآية فأطاع في الرباط وكانت عليه مؤنة
 في اتخاذه وله غناء يشهوده عليه ليس الراجل شبيهه أخبرنا الثقة عن اسحق الأزرق عن عبد الله عن
 نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب للفرس بسهمين وللفارس بسهم فزعم بعض الناس أنه
 لا يعطى فرس الاسهم وفارس سهمان ولا يفضل فرس على مسلم فقلت لبعض من يذهب مذهبه هو كلام
 عربي وانما يعطى الفارس بسبب القوة والغناء مع السنة والفرس لا يملك شيئا انما ملكه فارسه ولا يقال
 لا يفضل فرس على مسلم والفرس هيمة لا يقاس بمسلم ولو كان هذا كما قال صاحب لم يجز أن يسوي
 بين فرس ومسلم وفي قوله وجهان أحدهما آلاف السنة والاخر قياسه الفرس بالمسلم وهو لو كان قياسا
 له دخل عليه أن يكون قدسوى فرسا بمسلم وقال بعض أصحابه يقولنا في سهمان الخيل وقال هذه السنة
 التي لا ينبغي خلافها (قال الشافعي) وأحب الاقوال التي وأكثر قول أصحابنا أن البراذين والمقاريف
 يسهم لها سهمان العربية ولانها قد تغني غناءها في كثير من المواطن واسم الخيل جامع لها وقد قيل يفضل
 العربي على الهجين واذا حضر الرجل بفرسين أو أكثر لم يسهم بالفرس واحد ولو جاز أن يسهم لاثنتين
 جاز أن يسهم لأكثر وهو لا يلحق أبدا الأعلى واحد ولو تحول عنه كان تاركه أخذ المشه (قال الشافعي)
 وليس فيما قلت من أن لا يسهم بالفرس واحد ولا خلافة خبر ثبت مثله والله تعالى أعلم وفيه أحاديث
 منقطعة أشبهها أن يكون ثابتا أخبرنا ابن عينة عن هشام بن عروة عن يحيى بن سعيد بن عباد بن
 عبد الله بن الزبير أن الزبير بن العوام كان يضرب في المغنم بأربعة أسهم سهماله وسهمين لفرسه وسهما
 في ذي القربى (قال الشافعي) يعني والله تعالى أعلم بسهم ذي القربى سهم صفيه أمه وقد شئت سفيان
 أحفظه عن هشام عن يحيى سمعا ولم يشك سفيان أنه من حديث هشام عن يحيى هو ولا غيره ممن حفظه
 عن هشام (قال الشافعي) وحديث مكحول عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل أن الزبير حضر خيبر
 بفرسين فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم خمسة أسهم سهماله وأربعة أسهم لفرسيه ولو كان كما حدث
 مكحول أن الزبير حضر خيبر بفرسين فأخذ خمسة أسهم كان ولده أعرف بحديثه وأحرص على ما فيه زيادة
 من غيرهم ان شاء الله تعالى (قال الشافعي) ولا يسهم لراكب دابة غير الفرس لا بغل ولا حمار ولا بعير
 ولا فيل ولا غيره وينبغي للإمام أن يتعاهد الخيل فلا يدخل الأشديد ولا يدخل حطما ولا فحما ضعيفا
 ولا ضرعا ولا أعرجا فان غفل فشهد رجل على واحد من هذه فقد قيل لا يسهم له لأنه ليس لواحد

ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 مره فليسيراجعها ثم
 ليسكها حتى تجبض ثم
 تظهر ثم ان شاء أمسك
 وان شاء طلق ولم يقولوا
 ثم تجبض ثم تظهر
 (قال) وفي ذلك دليل
 على أن الطلاق يقع على
 الحائض لان النبي صلى
 الله عليه وسلم لم يأمر
 بالراجعة الا من زومه
 الطلاق (قال) وأحب
 أن يطلق واحدة
 لتكون له الرجعة
 للدخول بها وخاطبا
 لغير المدخول بها ولا
 يحرم عليه أن يطلقها
 ثلاثا لان الله تعالى
 أباح الطلاق فليس
 بمحظور وعلم النبي
 صلى الله عليه وسلم
 ابن عمر موضع الطلاق
 فلو كان في عدده محظور
 ومباح لعله إياه صلى
 الله عليه وسلم ان شاء
 الله وطلق الجهلاني بين
 يدي رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ثلاثا فلم
 ينكره عليه وسأل النبي
 صلى الله عليه وسلم
 ركائة لما طلق امرأته
 البتة ما أردت ولم ينه أن
 يزيدا كثر من واحدة

منهماء الحبل التي أسهم بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يعله أسهم لاحد فيما مضى على مثل هذا.
 الواب (قال الشافعي) ولو قال رجل أسهم للفارس كما أسهم للرجل ولم يقاتل كانت شبهة ولكن في الحاضر
 غير المقاتل العون بالرأى والدعاء وان الجيش قد ينصرون بأضعفهم وأنه قد لا يقاتل ثم غافل وفيهم مرضى
 فأعطى سهمه ستة وليست في فارس ضرر ولا فحجم ولا واحد مما وصفنا من هذه المعاني (قال الشافعي) وانما
 أسهم للفارس بسهم فارس اذا حضر شيئا من الحرب فارسا قبل أن تنقطع الحرب فأما ان كان فارسا اذا دخل
 بلاد العدو وكان فارسا بعد انقطاع الحرب وقبل جمع الغنمة فلا يسهم له بسهم فارس قال وقال بعض
 الناس اذا دخل بلاد العدو فارسا ثم مات فرسه أسهم له سهم فارس وان أفاض فارسا ببلاد العدو وقبل القتال
 فحضر عليه لم يسهم له (قال الشافعي) فقيل له ولم أسهم له اذا دخل أدنى بلاد العدو فارسا وان لم يحضر
 القتال فارسا قال لانه قد ثبت في الديوان فارسا قيل فقد ثبت هو في الديوان فان مات فلا يسهم له الا ان
 عوت بعد ما تحرز الغنمة قيل فقد أثبت هو وفرسه في الديوان فرغمت أن الموت قبل احوال الغنمة وان
 حضر القتال بقطع خطفه في الغنمة وأن موت فرسه قبل حضور القتال لا يقطع خطفه قال فعليه مؤنة
 وقد وافي أدنى بلاد العدو قيل فذلك كله يلزمك في نفسه ويلزمك في الفرس أرايت الخراساني أو البجلي
 يقود الفرس للروم حتى اذا لم يكن بينه وبين أدنى بلاد العدو الاميل مات فرسه أسهم لفرسه قال لا
 قيل فهذا قد تكلف من المؤنة أكثر مما يتكلف رجل من أهل الثغور ابتاع فرسا ثم غزا عليه فأسمى بأدنى
 بلاد العدو ثم مات فرسه فرغمت أنك تسهم له ولو كنت بالمؤنة التي لزمته في الفرس تسهم له كان هذا أولى
 أن تحرمه من الذي تكلف أكثر مما تكلف فرمته (قال الشافعي) ولو حاصر قوم مدينة فكانوا
 لا يقاتلون الا رجاله أو غزا قوم في البحر فكانوا لا يقاتلون الا رجاله لا ينتفعون بالخيل في واحد من المعنيين
 أعطى الفارس سهم الفارس لم يقص منه (قال الشافعي) ولو دخل رجل يريد الجهاد فلم يجاهد أسهم له
 ولو دخل أحير يريد الجهاد فقد قيل يسهم له وقيل بخير بين أن يسهم له ويطرح الاجارة أو الاجارة
 ولا يسهم له وقد قيل يرضخ له (قال الشافعي) ولو انفلت أسير في أيدي العدو قبل أن تحزر الغنمة فقد
 قيل لا يسهم له الا أن يكون قتال فيقاتل فأرى أن يسهم له وقد قيل يسهم له ما لم تحزر الغنمة ولو دخل قوم
 تحارفتوا لم أربأسان يسهم لهم وقد قيل لا يسهم لهم (قال الشافعي) فأما الذي غير البالغ والمرأة
 يقاتلون فلا يسهم لهم ورضخ لهم وكان أحب الي في الذي لو استؤجر بشي من غير الغنمة أو المولود في بلاد
 الحرب يرضخ له ورضخ لمن قاتل أكثر مما يرضخ لمن لم يقاتل وليس لذلك عندى حكمة معروف يعطون من
 الحرب والشئ المنسحق مما يغنم ولو قاتل يرضخ لهم من جميع المال كان مذهبا وأحب الي أن
 يرضخ لهم من الاربعة الاسهم لانهم يحضروا القتال والسنة بالرضخ لهم يحضرونهم كما كانت بالاسهم
 لغيرهم يحضرونهم (قال الشافعي) فان جاء مدد المسلمين بلاد الحرب قبل أن تنقطع الحرب فحضر وامن
 الحرب شيئا قل أو أكثر شركوا في الغنمة وان لم يأتوا حتى تنقطع الحرب ولا يكره عند الغنمة مانع لها
 لم يشركوهم ولو جازوا بعد ما أحوزت الغنمة ثم كان قتال بعدها فان غزاوا شيئا حصر وشركوا فيه
 ولا يشركون فيما أسر رجلا فحضرهم ولو أن قائد افرق جنده في وجهين فغنم إحدى الفريقين ولم تغنم
 الاخرى أو بعث سرية من عسكر أو خرجت هي فغنم في بلاد العدو ولم يغنم العسكر أو غنم العسكر ولم
 تغنم السرية شرك كل واحد من الفريقين صاحب لاجيش واحد كلهم ردة لصاحبه قد غنم خيل
 المسلمين فغنم باوطاس غنائم كثيرة وأتوا العسكر فغنم منهم ما غنموا فغنموا بشرتهم المقيمين وان كان منهم
 (قال الشافعي) ولو كان قوم مقيمين ببلادهم فخرجت منهم جماعة فغنموا بشرتهم المقيمين وان كان منهم
 قريبا لان السرايا كانت تخرج من المدينة فغنم ولا يشركهم أهل المدينة ولو أن اماما بعث جيشين على
 كل واحد منهما قائد وأمر كل واحد منهما أن يوجه ناحية غير ناحية صاحبه من بلاد العدو فغنم أحد

(قال الشافعي) رجحه
 انه ولو طلقها طاهرا
 جد جاع أحببت
 أب رتبعها ثم جعل
 يطلق كما أمروا كانت
 في طهر بعد جاع
 فانها تعتد به (قال
 الشافعي) رجحه الله
 ولو لم يدخلها ودخل
 بها وكانت حاملا أو
 لا تحيض من صغر
 أو كبير فقال أنت طالق
 ثلاثا لئلا البدعة
 طلقت مكانها لانها
 لاسنة في طلاقها ولا
 بدعة وان كانت تحيض
 فقال لها أنت طالق
 ثلاثا لئلا كانت
 طاهر من غير جاع
 طلقت ثلاثا معا وان
 كانت بحامضة أو حائضا
 أو نفساء وقع عليها
 الطلاق حين تطهر من
 الحيض أو النفاس
 وحين تطهر بالحامضة
 من أول حيض بعد
 قوله وقبل الغسل وان
 قال نويت أن تنقع في
 كل طهر طلاقة وفعن
 معافي الحكم وعلى
 ما نوى فيما بينه وبين
 الله ولزكان قل في كل
 قرء واحدة فان كانت
 طاهرا حبلى وقعت

الجبسين لم يشركهم الا خرون فان اجتمعوا فغواشهم ففهم كمن واحد وفعون الخمس الى الامام
وليس واحد من القائلين بأحق بولاية الخس الى ان يوصله الى الامام من الآخر وهذا فيه شريكان (قال
الشافعي) ولو غزت جماعة باغية مع جماعة أهل عدل شركوهم في الغنيمة ولا أهل العدل بطاعة الامام أن
يلوا الخمس دونهم حتى يوصلوه الى الامام

(سن تفرق القسم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك اسمه واعلموا انما غنمتم من شيء الآية (قال الشافعي)
أخبرنا مطرف عن معمر عن الزهري أن محمد بن جبير بن مطعم أخبر عن أبيه قال لما قسم النبي صلى الله
عليه وسلم سهم ذي القربى بين بني هاشم وبني المطلب أتيتهم أنا وعثمان بن عفان فقلنا يا رسول الله هؤلاء
أخواننا من بني هاشم لا ينكر فندس لهم لكنا الذي وضعه الله به منهم أرايت اخواننا من بني المطلب
أعطيتهم وتركنا أو منعنا أو ما قرأنا وقرأتهم واحدة فقال النبي صلى الله عليه وسلم اعطوا بنو هاشم
وبنو المطلب شيء واحد هكذا وسبيل بين أصابعه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا
أحسبه داود العطار عن ابن المبارك عن يونس عن ابن شهاب الزهري عن ابن المسيب عن جبير بن مطعم
عن النبي صلى الله عليه وسلم يمثل معناه أخبرنا النفث عن محمد بن اسحق عن الزهري عن ابن المسيب
عن جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وسلم يمثل معناه (قال الشافعي) فذكرت لمطرف بن مازن
أن يونس وابن اسحق وروا حديث ابن شهاب عن ابن المسيب فقال لمطرف حدثناهم ركوا وصفت ولعل ابن
شهاب رواه عنهم ما عا أخبرنا عن محمد بن علي بن شافع عن علي بن الحسين عن النبي صلى الله عليه وسلم
مثله وزاد عن الله من فرق بين بني هاشم وبني المطلب (قال الشافعي) وأخبرنا عن الزهري عن ابن
المسيب عن جبير بن مطعم قال قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم ذي القربى بين بني هاشم وبني
المطلب ولم يعط منه أحدا من بني عبد شمس ولا بني نوفل شيئا (قال الشافعي) فبعضي جميع سهم ذي
القربى حيث كانوا لا يفضل منهم أحدا فمشت القتال على أحد لم يحضره إلا سهمه في الغنيمة كسهم العامة
ولا فقير على غنى ويعطى الرجل سهمين والمرأة سهمين ويعطى الصغير منهم والكبير سواء وذلك أنهم إنما
أعطوا باسم القرابة وكلهم يلزمه اسم القرابة فان قال قائل قد أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعضهم مائة وسق وبعضهم أقل (قال الشافعي) فكل من لقيت من علماء أصحابنا لم يختلفوا فيما وصفت
من التسوية بينهم وبأنه إنما قيل أعطى فلانا كذا لأنه كان ذاك وقت قيل أعطاه كذا وإنما أعطاه حفظه
وحظ عياله والدلالة على صحة ما حكيت مما قالوا عنهم ما وصفت من اسم القرابة وأن النبي صلى الله عليه
وسلم أعطاه من حضر خيبر ومن لم يحضرها وأنه لم يسم أحدا من عيال من سمي أبه أعطى بعينه وأن
حديث جبير بن مطعم فيه أنه قسم سهم ذي القربى بين بني هاشم وبني المطلب والقسم إذا لم يكن تفصيل
يشبه قسم الموارث وفي حديث جبير بن مطعم الدلالة على أنه لهم خاصة وقد أعطى النبي صلى الله
عليه وسلم من سهمه غير واحد من قریش والانصار لا من سهم ذي القربى (قال الشافعي) وتفرق
ثلاثة أخماس الخمس على من سمي الله عز وجل على البشائر والمساكين وابن السبيل في بلاد الاسلام
كلها يحسون ثم توزع بينهم لكل صنف منهم سهمه كاملا لا يعطى واحد من أهل السهمان سهم صاحبه
(قال الشافعي) وقد مضى النبي صلى الله عليه وسلم بابي هو وأمي ما مضى وصلى الله عليه وملائكته
فاختلف أهل العلم عندنا في سهمه فمنهم من قال يرد على السهمان التي ذكرها الله عز وجل معه لا في رأيت
المسلمين قالوا فمن سمي له سهم من أهل الصدقات فلم يوجد رد على من سمي معه وهذا مذهب الحسن وإن
كان قسم الصدقات بخلاف قسم النبي ومنهم من قال يضعه الامام حيث رأى على الاحتياط لاداء الام وأهله

الاولى ولم تقع اثنتان
ان كانت تخيض على
الحبل أو لا تخيض
حتى تلد ثم تظهر فان
لم يحدث لها رجعة
حتى تلد بانث بانقضاه
العدة ولم يقع عليها غير
الاولى ولو قال لامرأته
أنت طالق ثلاثا بعضهن
للسنة وبعضهن
للعدة وقعت اثنتان
في أي الحالين كانت
والأخرى اذا صارت
في الحال الأخرى
(قلت) أنا أشبه بمذهبه
عندي أن قوله بعضهن
يحتمل واحدة فلا يقع
غيرها أو اثنتين فلا يقع
غيرهما أو من كل
واحدة بعضهما فيقع
بذلك ثلاث فلما كان
الشك كان القول قوله
مع يمينه ما أراد
بعضهن في الحال
الأولى الا واحدة
وبعضهن الباقي في
الحال الثانية فالأقل
يقين وما زاد شك
وهو لا يستعمل الحكم
بالشك في الطلاق
(قال) ولو قال أنت
طالق أعدل أو أحرر
أو أكل أو ما أشبه
سأته عن يمينه وإن

ومنهم من قال يضعه في الكراع والسلاح (قال الشافعي) والذي أختار أن يضعه الامام في كل أمر حصن به الاسلام وأهله من سد نعر واعداد كراع أو سلاح أو اعطاء أهل البلاء في الاسلام نفلا عند الحرب وغير الحرب اعداد الزيادة في تعزيز الاسلام وأهله على ما صنع فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فان النبي صلى الله عليه وسلم قد أعطى المؤلفه وبفل في الحرب وأعطي عام خيبر نفر من أصحابه من المهاجرين والانصار أهل الحاجة وفضل وأكثرهم أهل فاقة يرى ذلك كله والله تعالى أعلم من سهمه وقال بعض الناس يقولنا في سهم النامي والمساكين وابن السبيل وزاد سهم النبي صلى الله عليه وسلم وسهم ذى القربى فقلت له أعطيت بعض من قسم الله عز وجل له ماله وزدته ومنعت بعض من قسم الله له ماله فقلت الكتاب والسنة فيما أعطيت ومنعت فقال ليس لذي القربى منه شيء (قال الشافعي) وكلوا فيه بضروب من الكلام قد حكيت ما حضرني منها وأسأل الله التوفيق فقال بعضهم ما حجتكم فيه قلت الحجة النابتة من كتاب الله عز وجل وستة نبيه وذكر له القرآن والسنة فيه قال فان سفيان بن عيينة روى عن محمد بن اسحق قال سألت أبا جعفر محمد بن علي ماصنع على رجحه الله في الخمس فقال سلبه طريق أبي بكر وعمر وكان بكره أن يؤخذ عليه خلافهما وكان هذا يدل على أنه كان يرى فيه رأيا بخلاف رأيهما فاتبعهما فقلت له هل علمت أن أبا بكر قسم على العبد والحر وسوى بين الناس وقسم عمر فلم يجعل للعبيد شيئا وفضل بعض الناس على بعض وقسم على فلم يجعل للعبيد شيئا وسوى بين الناس قال نعم قلت أفعله خالفهما معا قال نعم قلت أوتعلم عمر قال لا اتباع أمهات الاولاد وما لقه على قال نعم قلت وتعلم أن عليا خالف أبا بكر في الجدة قال نعم قلت فكيف جاز لك أن يكون هذا الحديث عندك على ما وصفت من أن عليا رأى غير رأيهما فاتبعهما وبين عندك أنه قد خالفهما فيما وصفنا وفي غيره قال فاقوله سلبه طريق أبي بكر وعمر قلت هذا كلام جلة يحتمل معاني فان قلت كيف صنع فيه على ذلك يدلني على ما صنع فيه أبو بكر وعمر (قال الشافعي) وأخبرنا عن جعفر بن محمد عن أبيه أن حسنا وحسينا وعبد الله بن عباس وعبد الله بن جعفر سألوا عليا رضي الله عنه وعنه نهيهم من الخمس فقال هو لكم حق ولكني مخارِب معاوية فان شتم تركتم حَقكم منه (قال الشافعي) فأخبرت بهذا الحديث عبد العزيز بن محمد فقال صدق هكذا كان جعفر يحدثه أفأحدثك عن أبيه عن جده قلت لا قال ما أحسبه الا عن جده قال فقلت له أحسفر أو توثق وأعرف بهديث أبيه أم ابن اسحق قال بل جعفر فقلت له هذا بينك ان كان ثابتا أن ما ذهب اليه من ذلك على غير ما ذهب اليه فينبغي أن يستدل أن أبا بكر وعمر أعطياه أهله (قال الشافعي) محمد بن علي مرسل عن أبي بكر وعمر وعلى لا أدري كيف كان هذا الحديث قلت وكيف احتجبت به ان كان حجة فهو عليك وان لم يكن حجة فلا تحتج بما ليس بحجة واجعله كالم يكن قال فهل في حديث جعفر أعطاهموه قلت أيحوز على علي أو على رجل دونه أن يقول هو لكم حق ثم يمنعهم قال نعم ان طابت أنفسهم قلنا وهم ان طابت أنفسهم عما في أيديهم من مواريت آبائهم وأكسابهم جعل له أخذه قال فان الكوفيين قد رويوا فيه عن أبي بكر وعمر شيئا ففعلته قلت نعم ورووا ذلك عن أبي بكر وعمر مثل قولنا قال وما ذلك قلت أخبرنا ابراهيم بن محمد عن مطر الوراق ورجل لم يسمه كلاهما عن الحكم بن عيينة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال لقيت عليا عند أحجار الزيت فقلت له يا بني وأمي ما فعل أبو بكر وعمر في حَقكم أهل البيت من الخمس فقال علي أما أبو بكر فلم يكن في زمانه أخماس وما كان فقد أوفاه وأما عمر فلم يزل يعطيناه حتى جاءه مال السوس والاهواز أو قال فارس « قال الربيع أنا شئت » فقال في حديث مطر أو حديث الآخر فقال في المسلمين خلة فان أحببتهم تركتم حَقكم جعلناه في خلة المسلمين حتى يأتينا مال فأوفيتكم حَقكم منه فقال العباس لعل لا نظمعه في حقنا فقلت له يا أبا الفضل ألسنا أحق من أجاب أمير المؤمنين ورفع خلة المسلمين فتوفي عمر قبل أن يأتية مال فيمضيناه وقال الحكم في حديث

لم ينوشا وقع الطلاق
للسنة ولو قال أقيع
أو أسج أو أخش أو
ما أشبه سألته عن نيته
فان لم ينوشا وقع
بعدة ولو قال أنت
طالق واحدة حسنة
فحجة أو جبهة فاحشة
حق حين تكلم ولو
قال أنت طالق اذا
قدم فلان للسنة فقدم
فلان فهي طالق للسنة
ولو قال أنت طالق
لفلان أو لرضا فلان
طلقت مكانه ولو قال
ان لم تكوني حاملا
فأنت طالق وقف عنها
حتى تمر لها دالة على
البراءة من الحمل ولو
قالت له طلقني فقال
كل امرأة لي طالق
طلقت امرأته التي
سألته الا أن يكون
عز لها نيته

باب ما يقع به الطلاق
من الكلام وما لا يقع
الابالية والطلاق
من الجامع من كتاب
الرجعة ومن كتاب
النكاح ومن املاء
مسائل مالك وغير ذلك
(قال الشافعي) رحمه
الله ذكر الله تعالى

مطر أو الآخر إن عمر قال لكم حق ولا يبلغ على اد كثر أن يكون لكم كله فإن شئتم أعطيتكم منه بقدر ما أرى
 لكم فأبنا عليه إلا كله فأبى أن يعطينا كله فقال فإن الحكم يحكى عن أبي بكر وعمر أنهما أعطيا ذوى القربى
 حقهم ثم تختلف الرواة عنه في عمر فتقول مرة أعطاهم حتى جاءهم مال السوس ثم استلفه منهم المسلمون
 وهذا تمام على أعطائهم القليل والكثير منه وتقول مرة أعطاهم حتى كثر ثم عرض عليهم حين كثر أن
 يعطيهم بعض ما رآهم حقلا كله وهذا أعطاهم بعضه دون بعض وقدرى الزهرى عن ابن هريرة
 عن ابن عباس عن عمر قريبا من هذا المعنى قال فكيف يقسم سهم ذى القربى وليست الرواية فيه عن
 أبي بكر وعمر متواطئة وكيف يجوز أن يكون حق القوم ولا يثبت عنهما من كل وجه أنهما أعطياه عطاء بينا
 مشهورا فقلت له قول هذا أقول من لا علم له قال وكيف قلت هذا الحديث ثبت عن أبي بكر أنه
 أعطاهم في هذا الحديث وعمر حتى كثر المال ثم اختلف عنه في الكثرة قلت أرايت مذهب أهل العلم
 في القديم والحديث إذا كان النبي منصوصا في كتاب الله عز وجل مينا على لسان رسوله صلى الله عليه
 وسلم وأفعاله ليس يستغنى به عن أن يستل عما بعده ويعلم أن فرض الله عز وجل على أهل العلم اتباعه
 قال بلى قلت أفجسد سهم ذى القربى مفروض في آيتين من كتاب الله تبارك وتعالى مينا على لسان رسوله
 صلى الله عليه وسلم وفعله ثابت بما يكون من أخبار الناس من وجهين أحدهما ثقة الخبرين به وإصاله
 وانهم كلهم أهل قرابة برسول الله صلى الله عليه وسلم الزهرى من أخواله وابن المسيب من أخوال أبيه
 وجبير بن مطعم ابن عمه وكلهم قريب منه في جذم النسب وهم يخبرونهم قرانهم وشرفهم أنهم يخرجون
 منه وإن غيرهم مخصوص به دونه ويخبره أنه طلبه هو وعثمان فنعاهم وقرانهم في جذم النسب قرابة بني
 المطلب الذين أعطوه قال نعم قلت ففى تجديسه أبدأ أثبت بفرض الكتاب وصحة الخبر وهذه الدلالات
 من هذه السنة لم يعارضها عن النبي صلى الله عليه وسلم معارض بخلافها وكيف تريد إبطال اليمين مع
 الشاهد بان تقول ظاهر الكتاب يخالفهما وهو لا يخالفهما ثم تجد الكتاب بينا في حكيم منه بسهم ذى
 القربى من الخمس معه السنة فتريد إبطال الكتاب والسنة هل تعلم قولاً أولي بان يكون مردوداً من قولك
 هذا وقول من قال قولك قال الشافعي له أرايت لو عارضك معارض بمثل جئت فقال أرايت قد أبطلت
 سهم ذى القربى من الخمس فأنا أبطل سهم التامى والمساكين وابن السبيل قال ليس ذلك له قلنا فإن قال
 فأثبت لي أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاهم أو أن أبي بكر وعمر أعطاهم أو أحدهما قال ما فيه خبر
 ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن بعده غير أن الذى يجب علينا أن نعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم
 أعطاهم من أعطى الله إياه وأن أبي بكر وعمر عمل بذلك بعده أن شاء الله تعالى قلنا أرايت لو قال فأرايت تقول
 نعطي التامى والمساكين وابن السبيل سهم النبي صلى الله عليه وسلم وسهم ذى القربى فإن جاز لك أن يكون
 الله عز وجل قسمه على خمسة فجعلته ثلاثة فأنا جعله كله لذوى القربى لأنهم مبدئون في الآية على التامى
 والمساكين وابن السبيل لا يعرفون معرفتهم ولأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه ذوى القربى ولا أحد
 خبراً مثل الخبر الذى يحكى أنه عليه الصلاة والسلام أعطى ذوى القربى سهمهم (١) والتامى والمساكين وابن
 السبيل ولا أحد ذلك عن أبي بكر وعمر فقال ليس ذلك له قلنا ولم قال لأن الله تعالى أذ قسم خمسة لم يجز
 أن يعطاها واحداً قلت فكيف جاز لك وقد قسم الله عز وجل خمسة أن أعطيته ثلاثة وذوو القربى
 موجودون قال الشافعي رحمه الله تعالى فقال لعل هذا إنما كان في حياة النبي صلى الله عليه وسلم لمكانهم
 منه فلما توفي النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لهم قلت له أيجوز لأحد نظري العلم أن يحتج بمثل هذا قال
 ولم لا يجوز إذا كان يحتمل وإن لم يكن ذلك في الخبر ولا شئ يدل عليه قلت فإن عارضك جاهل بمثل جئت
 فقال ليس للتامى والمساكين وابن السبيل بعد النبي صلى الله عليه وسلم شئ لأنه يحتمل أن يكون ذلك حقاً

(١) لعله في التامى والمساكين الخ تأمل

من أول هذه المزمة
 انفردت نسخة واحدة

ليشاهي المهاجرين والانصار الذين جاهدوا في الله مع رسوله وكانوا قلة في مشركين كثير ونابذوا الابناء والعشائر وطعوا الذمم وصاروا حزب الله فهذا لا ينالهم ومساكينهم وابنا سبيلهم فاذا مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم وصار الناس مسلمين ورأيهم لم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن لآبائه سابقه معه من حسن اليقين والفضل أكثر ممن يرى أخذوا وصار الأمر واحد فلا يكون للشاهي والمساكين وابن السبيل شيء اذا استوى في الاسلام قال ليس ذلك قلت ولم قال لان الله عز وجل اذا قسم شيأ فهو نافذ لمن كان في ذلك المعنى الى يوم القيامة قلت له فقد قسم الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم لذوي القربى فلم لم تره نافذا لهم الى يوم القيامة قال فاهم نعل ان أعطيت ذوى القربى أن تعطىهم على معنى الحاجة فيقضى دين ذى الدين ويرى العزب ويخدم من لا خادم له ولا يعطى الغنى شيأ قلت له منعني أنى وجدت كتاب الله عز وجل ذكره في قسم النبي وسنة النبي صلى الله عليه وسلم الميمنة عن كتاب الله عز وجل على غير هذا المعنى الذي دعوت اليه وأنت أيضاً تخالف ما دعوت اليه فتقول لاشئ لذوى القربى قال انى أفعل فهم لا دلالة على ما قلت قلت قول الله عز وجل وللرسول ولذوى القربى فهل تراه أعطاهم بغير اسم القرباة قال لا وقد يحتمل أن يكون أعطاهم باسم القرباة ومعنى الحاجة قلت فان وجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى من ذوى القربى غنيا لا دين عليه ولا حاجة به بل يعول عامة أهل بيته ويتفضل على غيره لكثرة ماله ومامن الله عز وجل به عليه من سعة خلقه قال اذا بطل المعنى الذي ذهب اليه قلت فقد أعطى أبا الفضل العباس ابن عبد المطلب وهو كما وصفت في كثر المال يعول عامة بنى المطلب ويتفضل على غيرهم قال فليس لما قلت من أن يعطوا على الحاجة معنى اذا أعطيه الغنى وقلت له أرايت لو عارضك معارض أيضاً فقال قال الله عز وجل في الغنمة واعلموا أنما غنمتم من شئ فإن لله حصة الآية فاستدل أن الأربعة أنجاس لغير أهل النجس فوجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاهم من حضر القتال وقد يحتمل أن يكون أعطاهم على أحدهم من أعلم ما فيكون أعطاهم أهل الحاجة من حضر دون أهل الغنى عنه أو قال قد يجوز اذا كان بالقبلة أعطاهم أن يكون أعطاهم أهل البأس والعبادة دون أهل العز عن الغناء أو أعطاهم جميع الحاجة والغناء ما تقول له قال أقول ليس ذلك فقد أعطى الفارس ثلاثة أسهم والراجل سهماً قلت أفيجوز أن يكون أعطى الفارس والراجل من هو بهذه الصفة قال اذا حكي أنه أعطى الفارس والراجل فهو عام حتى تأتي دلالة بخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خاص وهو على الغنى والفقير والعابر والشجاع لأننا نعلم أنهم أعطوا معنى الحضور فقلت له لا دلالة على أن ذوى القربى أعطوا سهم ذوى القربى معنى القرباة مثله أو أبين قلت فممن حضر أرايت لو قال قائل ما غنم في زمان النبي صلى الله عليه وسلم ليس بالكثير فلو غزوا قوم فغنموا غنائم كثيرة أعطيناهم بقدر ما كانوا يأخذون في زمان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس ذلك قد علم الله أن يستغنوا القليل والكثير فاذا بئر النبي صلى الله عليه وسلم أن لهم أربعة أنجاس فسواء قلت أو كثرت أو قلوا أو كثروا أو استغنوا أو افتقروا قلت فلم لا تقول هذا في سهم ذى القربى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له أرايت لو غزوا قريش ببلاد الروم فغنموا ما يكون السهم فيه مائة ألف وعرا آخرون الترتل فلم يغنموا وادروهم ما ولقوا فتلا شديداً أيجوز أن تصرف من الكثير الذي غنمه القليل بلا قتال من الروم شيأ الى اخوانهم المسلمين الكثير الذين اقوا القتال الشديداً من الترتل ولم يغنموا شيأ قال لا قلت ولم يقاتل لشكون كتمان الله هي العنبا قال لا يغريني عن موضعه الذي سنده رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه معنى ولا علة قلت وكذلك في الفرائض التي أنزلها الله عز وجل وفيما جاء منها عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال وما ذلك قلت أرايت لو قال لك قد يكون وزئوا المعنى منعتهم لبيت كات في حياته وحفظه بعد وفاته ومنفعة كانت لهم ومكانهم كان منه وما يكون منهم مما يخطئ منه غيرهم

الساعة طلاقاً لم يكن طلاقاً حتى ينفذه وينته الطلاق وما أراد من عدد (قال) ولو قال لها أنت حرة يرد الطلاق ولا منه أنت طالق يرد العتق لزمه ذلك ولو قال لها أنت طالق واحدة بائنا كانت واحدة يملك الربعة لان الله تعالى حكم في الواحدة والثنتين بالربعة كما لو قال لعبدك أنت حرة ولا يملك كان حراً ولا له جعل عليه الصلاة والسلام الولاء لمن أعتق كما جعل الله الرجعة لمن طلق واحدة أو اثنتين وطلق ركانه امرأته البتة فأحلفه النبي صلى الله عليه وسلم ما أراد الا واحدة وردها عليه وطلق المطلب بن حنطب امرأته البتة فقال عمر رضي الله عنه أمسك عليك امرأتك فان الواحدة ثبت وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه لرجل قال لا امرأته حبلك على غاربك ما أردت وقال نزيح أما الطلاق وسنة

فأنظر فأبهمهم كانت أحب اليه وخير له في حياته وبعد موته وأحبه إلى تركته وأعظم مصيبة بعد موته
فأجعل لهم سهمهم من يخالف هذا ممن كان يسيء اليه في حياته وإلى تركته بعد موته وهو غني عن ميراثه
قال ليس له ذلك بل ينسب ما جعده الله عز وجل لمن جعله - قلت وقسم الغنيمة والني - والموارث والوصايا
على الأسماء دون الحاجة قال نعم فنتبه بل مد بعلي أيضا من النبي الغني والفقر قال نعم قد أخذ عثمان
وعبد الرحمن عطاءهما وله ما غني مشهور فلم ينعاه من الغني قلت فما بالسهم ذوى القربى وفيه الكتاب
والسنة وهو أثبت من قسم له من معه من التامى وابن السبيل وكثير ما ذكرنا - قلت فيه ما لا يجوز أن
يدخل في مثله وأضعف منه قال فأعاده وبعض من يذهب مذهبه قالوا أردنا أن يكون ثابتا عن أبي بكر
وعمر قلت له أو ما يكتفى بالكتاب والسنة قال بلى قلت فقد أعدت هذا أفرايت إذا لم يثبت بخبر صحيح
عن أبي بكر ولا عمر أعطاء التامى والسبيل أطرحتم قال لا قلت أو رأيت إذا لم يثبت
عن أبي بكر أنه أعطى السبيل والسبيل يثبت عن عمر أنه أعطاه أخرى ونجسه فكيف قلت فيه وكيف
استخرجت تثبيت السلب إذا قال الإمام هو لم يثبت وليس يثبت عن أبي بكر وخالف في الكثير منه
وخالف ابن عباس وهو يقول السلب من الغنيمة وفي السلب الخس لقول الله عز وجل واعلموا أنما غنمتم من
شيء فإن الله نجسه الآية قال إذا ثبت الشيء عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يوهنه أن لا يثبت عنه بعده ولا ممن
خالفه من بعده قلت وإن كان معهم التأويل قال وإن لأن العلة في رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت
له قد ثبت حكم الله عز وجل وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم لذوى القربى بسهمهم فكيف أبطله وقلت
وقد قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وقال النبي صلى الله عليه وسلم فيما سبق
بالسما العشر ليخص مال دون مال في كتاب الله عز وجل ولا في هذا الحديث وقال إبراهيم النخعي العشر
فيما أنبت الأرض فكيف قلت ليس فيما دون نجسة أو سبق صدقة قال فإن أباعدوا عنه وعن النبي صلى الله
عليه وسلم فقلت له هل تعلم أحدا رواه ثبت روايته غير أبي سعيد قال لا قلت أفالحديث أن النبي صلى
الله عليه وسلم أعطى لذى القربى سهمهم أثبت رجلا وأعرف وأفضل أم من روى دون أبي سعيد عن أبي سعيد
هذا الحديث قال بل من روى سهم ذى القربى قلت وقد قرأت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث عهود
عهده لابن سعيد بن العاص على البعيرين وعهده لعمر بن الخطاب وعهده لآلنا ولا يكرهها ولعمر
عهودا ولعثمان عهودا فما وجدت في واحد منها قط ليس فيما دون نجسة أو سبق صدقة وقد عهدوا
في العهود التي قرأت على المال ما يجتنبون السهم من أخذ الصدقة وغيرها ولا وجدنا أحدا يروي عن
النبي صلى الله عليه وسلم بحديث ثابت ليس فيما دون نجسة أو سبق صدقة غير أبي سعيد ولا وجدنا أحدا
قط يروي ذلك عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي فهل وجدته قال لا قلت أفهذا لأنهم يأخذون
صدقات الناس من الطعام في جميع البلدان وفي السنة مرارا لاختلاف زرع البلدان وعما رواه أولى أن
يؤخذ عنهم مشهورا وهو أن سهم ذى القربى الذي هو ثلث بعدد وفي وقت واحد من السنة قال كلاهما
مما كان ينبغي أن يكون مشهورا قلت أفقطر حديث أبي سعيد ليس فيما دون نجسة أو سبق صدقة لأنه
ليس عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من وجه واحد وإن إبراهيم النخعي تأول نشأه الكتاب وحديثه
ويخالفه هو ظاهر القرآن لأن المال يقع على ما دون نجسة أو سبق وأنه غير موجود عن أبي بكر ولا عمر
ولا عثمان ولا علي قال لا وليكني أكنى بالسنة من هذا كله فقلت له قال الله عز وجل قل لأجد فيما
أوحى إلي محرما على طاعم بطعمه الآية وقد قال ابن عباس وعائشة وعبد بن عمر لا بأس بكل سوى
ما سمي الله عز وجل أنه حرام واحتجوا بالقرآن وهم كانوا في العلم والفضل وروى أبو إدريس عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع ووافقه الزهري فيما يؤول قال كل ذي ناب

فأمضوه وأما النسبة
فبدعة فدينوه (قال)
ويحتمل طلاق البتة
يقينا ويحتمل الابتناء
الذي ليس بعده شيء
ويحتمل واحدة مبنية
منه حق يرتفعها فلما
احتملت بمطابق جعلت
إلى قائلها ولو كتب
بطلانها فلا يكون
طلاقا إلا بأن يويه كما
لا يكون ما خالف
الصريح طلاقا إلا بأن
يويه وإذا كتب إذا جاز
كتابي فحقي بأنها فان
ناب أما بعد فست
طابق طلعت من حين
كتب وإن شهد عليه
أن هذا خطه ثم يبرره
حتى يقر - وبوقاف
لامرأته اختار أو امرأته
بينك فطلعت نفسها
فقال ما أردت طلاقا
يكن طلاقا إلا أن يريد
ولو أراد طلاقا فقلت
قد اخترت نفسي سئلت
فإن أردت طلاقا فهو
طلاق وإن لم ترده فليس
بطلاق ولا أعلم خلافا
أنها طاعت نفسها
قبل أن يفسرها من
المجلس وتحدث فمعا

من السباع حرام والنبي صلى الله عليه وسلم أعلم عني ما أراد الله عز وجل ذكره ومن خالف شيئا مما روى
عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس في قوله حجة ولوعلم الذي قال قولاً يخالف ما روى عن النبي صلى الله عليه
وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله رجوع إليه وقد عرّب عن الطويل العجبة السنة ويعلمها بعد الدار
قليل العجبة وقلته جعل أبو بكر وابن عباس وعائشة وابن الزبير وعبد الله بن أبي عتبة وغيرهم الجدايا
وتأولوا القرآن فالفقه لقول زيد وابن مسعود قال نعم وخالف أبو بكر في إعطاء المال فقلت لا يعطون
قال نعم وخالف عمر في أمر أمانا المفقود والبسة وفي التي تنكح في عدتها وفي أن ضعف الغرم على سراق ناقة
المرزوق وفي أن قضى في القسامة بشطر الدية وفي أن جلد في التعريض الحد ووجد في ربح الشرب الحد وفي
أن جلد وليدة حاطب وهي ثيب حد الزنا حد البكر وفي شيء كثير منه ما يخالفه لقول غيره من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم ومنه ما يخالفه ولا يخالفه منهم قال نعم أخالفه لقول غيره من أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم قلته وسعد بن عباد قسم ماله صحباين ورثته ثم مات ففاه أبو بكر وعمر قيسا فقالا نرى أن
تردوا عليه فقال قيس بن سعد لا أرد شيئا قضاء سعد ووهب لهم نصيبه وأنت ترعّم أن ليس عليهم رد شيء
أعطوه وليس لأبي بكر وعمر في هذا يخالف من أصحابهما فقد رد قولهما بمخالفتهما ولا يخالف لهما وترد قولهما
بمخالفتهما في قطع يد السارق بعد دية ورجله لا يخالف لهما إلا ما لا يثبت مثله عن علي رضي الله تعالى عليه
(قال الشافعي) رحمه الله ثم عدت عليه ثلاث عشرة قضية لعمري بن الخطاب لم يخالفه فيها غيره من أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم بحديث يثبت مثله أخذ بها نحن ويدعها هو منها أن عمر قال في التي تنكح في
عدتها فأصيت تعدد عدتين وقاله علي ومنها أن عمر قضى في الذي لا يحسد ما ينفي على امرأته أن يفرق
بينهما ومنها أن عمر رأى أن الأيمان في القسامة على قوم ثم حولها على آخرين فقال انما الزنا الله عز
وجل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وفرض علينا أن نأخذ به أفيجوز أن نخالف شيئا روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم ولو خالفه مائة وأكثرا كانت فيهم حجة قلت فقد خالف كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله
عليه وسلم في سهم ذي القربى ولم يثبت عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه خالفه قال فقد روى
عن ابن عباس كثرنا لئنا فإني ذلك علينا قومنا قلت هذا كلام عربي يخرج عاما وهو يراد به الخاص قال
ومثل ماذا قلت مثل قول الله عز وجل الذين قال لهم الناس الآية ففعلن وأنت تعلم أن لم يقل ذلك إلا بعض
الناس والذين قالوا أربعة نفر وأن لم يجمع لهم الناس كلهم إنما جعلت لهم عصابة انصرفت عنهم من أحد
قال هذا كله هكذا قلت فإذا لم يسم ابن عباس أحد من قومه لم تره كلاما من كلهم وابن عباس يراه لهم
فكيف لم يحتج بأن ابن عباس لا يراه لهم الاحتجاج عنده واحتججت بحرف جلة خبر فيه أن غيره قد خالفه فيه
مع أن الكتاب والسنة فيه أثبت من أن يحتاج معهم إلى شيء قال أفيجوز أن قول ابن عباس فإني ذلك علينا
قومنا يعني غير أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قلت نعم يجوز أن يكون عني به يزيد بن معاوية وأهله قال
فكيف لم يعطهم عمر بن عبد العزيز سهم ذي القربى قلت فأعطى عمر بن عبد العزيز سهم السباي والمساكين
وابن السبيل قال لا أراه إلا قد فعل قلت أفيجوز أن تقول أراه قد فعل في سهم ذي القربى قال أراه ليس
بيقين قلت أفتبطل سهم السباي والمساكين وابن السبيل حتى يتيقن أن قد أعطاهم عمر بن عبد العزيز
قال لا قلت ولو قال عمر بن عبد العزيز في سهم ذي القربى لا أعطيه هم وليس لهم كان علينا أن نعطيهم هم
إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أعطاهم قال نعم قلت وتخالف عمر بن عبد العزيز في حكم لو حكم
به لم يخالفه فيه غيره قال نعم وهو رجل من التابعين لا يلزمنا قوله وانما هو كحدا قلت فكيف احتجبت
بأنهم عنه وهو عندك هكذا قال فعرضت بعض ما حكيت مما كتبت به من كلني في سهم ذي القربى على
عدم من أهل العلم من أصحابنا وغيرهم فكاهم قال إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء فالفرض من الله

لذلك أن الطلاق يقع
عليها فيجوز أن يقال
لهذا الموضع إجماع
وقال في الأملاء على
مسائل مالك وإن ملك
أمرها غيره فلهذه وكالة
متى أوقع الطلاق وقع
ومنى شاء الزوج رجوع
وقال في نفسه وسواء
قالت طلقا أو طلق
نفسا إذا أرادت طلاقا
ولو جعل لها أن تطلق
نفسها ثلاثا فطلقت
واحدة فإن لها ذلك ولو
طلق بلسانه واستثنى
بقوله لزمه الطلاق ولم
يكن الاستثناء لالسانه
ولو قال أنت على حرام
يريد تحريمها بالطلاق
فعليه كفارة يمين لأن
النبي صلى الله عليه وسلم
حرم جاريته فأمر بكفارة
يمين (قال الشافعي)
رحمه الله لأنها تحريم
فرجين حلين بما لم
يجزما به ولو قال كل
ما أملك على حرام يعني
أمرأته وجواريه وماله
كفر عن المرأة والحواري
كفارة واحدة ولم يكفر
عن ماله وقال في الأملاء
وان نوى أصلبة قلنا

أصب وكفر ولو قال
كالمنة والدم فهو كالحرام
فأما ما لا يشبه الطلاق

مثل قوله بارك الله فيك

أو اسقني أو اطعمني

أو أروني أو زديني وما

أشبه ذلك فليس بطلاق

وان نواه ولو أجزت النية

بما لا يشبه الطلاق

أجزت أن يطلق في

نفسه ولو قال للتي لم

يدخل بها أنت طالق

ثلاثا لست وقعن معا ولو

قال لها أنت طالق أنت

طالق أنت طالق وقعت

الاولى وبانت بلاعدة

والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ الطلاق بالوقت

وطلاق المكره وغيره ﴾

من كتابا باحة الطلاق

والاملا موغرها

(قال الشافعي) رجة الله

تعالى عليه وأي أجل

طلق اليه لم يلزمه قبل

وقته ولو قال في شهر كذا

أو في غرة هلال كذا

طلقت في الغيب من

اليلة التي يرى فيها هلال

ذلك الشهر ولو قال اذا

رأيت هلال شهر كذا

حنث اذا رآه غيره الا أن

يكون ارادة روية نفسه

عز وجل على خلقه اتباعه والجملة النابتة فيه ومن عارضه بشئ يخالفه عن غير رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مخطئ ثم اذا كان معه كتاب الله عز وجل فذلك الرمة وأولى أن لا يحتاج أحد معه وسهم ذي القربى ثابت في الكتاب والسنة

(الخمس فيما لم يوجب عليه)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى وما أخذ الولاء من المشركين من خزيهم والصلح عن أرضهم وما أخذ من أموالهم اذا اختلفوا في بلاد المسلمين ومن أموالهم ان صالحوا بغير ايجاب خيل ولا ركاب ومن أموالهم مات منهم ميت لا وارث له وما أشبه هذا مما أخذ الولاء من مال المشركين فان الخمس في جميعه ثابت فيه وهو على ما قسمه الله عز وجل لمن قسمه له من أهل الخمس الموجب عليه من الغنمة وهذا هو المسمى في كتاب الله عز وجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال في قائل قد احتجبت بأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى سهم ذي القربى عام خير ذوى القربى وخير مما أوجب عليه فكيف زعمت أن الخمس لهم مما لم يوجب عليه فقلت له وجدت المالين أخذ من المشركين وخولهم ما بعث أهل دين الله عز وجل وجدت الله تبارك وتعالى اسمه حكم في خمس الغنمة بأنه على نجسة لان قول الله تبارك وتعالى لله مفتاح كلام كل شئ وله الأمر من قبل ومن بعد فأنفذ رسول الله صلى الله عليه وسلم لذوى القربى حقهم فلا يشك أنه قد أنفذ لليتامى والمساكين وابن السبيل حقهم وأنه قد انتهى الى كل ما أمر الله عز وجل به فلما وجدت الله عز وجل قد قال في سورة الحشر وما أوفى الله على رسوله منهم الا نية حكم فيها حكمه فيما أوجب عليه بالخيل والركاب ودلت السنة على أن ذلك الحكم على جسم اعلمت أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أمضى أن يجعل الله له شيا مما جعل الله له وان لم تثبت فيه خبر اعنه كخبر جبير بن مطعم عنه في سهم ذي القربى من الموجب عليه كما علمت أن قد أنفذ لليتامى والمساكين وابن السبيل فيما أوجب عليه مما جعل لهم شهادة أقوى من خبر رجل عن رجل بأن الله عز وجل قد أدى اليه رسوله كما أوجب عليه أداءه والقيام به فقال في قائل فان الله تبارك وتعالى جعل الخمس فيما أوجب عليه على نجسة وجعل الكل فيما لم يوجب عليه على نجسة فكيف زعمت أنه انما الخمسة الخمس لالكل فقلت له ما بعدما بينك وبين من يكلمنا في ابطال سهم ذي القربى أنت تريد أن تثبت لذى القربى خمس الجميع مما لم يوجب عليه بخيل ولا ركاب وغيره يريد أن يبطل عنهم خمس الخمس قال انما قصدت في هذا قصد الحق فكيف لم تقل بما قلت به وأنت شريك في تلاوة كتاب الله عز وجل ولك فيما زاد لذى القربى فقلت له ان حظي فيه لا يدعوني أن أذهب فيه الى ما بعلم الله عز وجل أني أرى الحق في غيره قال فإدلك على أنه انما هو لمن له خمس الغنمة الموجب عليها (١) خمس النقي الذي لم يوجب عليه دون الكل قلت أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن الزهري عن مالك بن أنس بن الحارث عن عمر قال كانت بنو النضير مما أوفى الله عز وجل على رسوله مما لم يوجب عليه بخيل ولا ركاب فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خالصا دون المسلمين فقال لست انظر الى الأحاديث والقرآن أولى بنا ولو نظرت الى الحديث كان هذا الحديث يدل على أنها لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة فقلت له هذا كلام عربي انما يعني لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان يكون للمسلمين الموقفين وذلك أربعة أنحاس قال فاستدلت بخبر عمر على أن الكل ليس لأهل الخمس مما أوجب عليه قلت نعم قال فالتجبر انها لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة فإدلك على أن الخمس لأهل الخمس معه قلت لما احتل قول عمر أن يكون الكل لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأن تكون الأربعة الأنحاس التي كانت تكون للمسلمين فيما أوجب عليه لرسول الله صلى الله عليه وسلم دون الخمس فكان النبي صلى الله عليه وسلم يقوم فيها مقام المسلمين استدلالنا

(١) المعنى ما دل على أن خمس النقي الذي لم يوجب عليه دون كامل له خمس الغنمة الموجب عليها تأمل

يقول الله عز وجل في الخبر فله وللرسول ولذي القربى الآية على أن لهم الخمس وأن الخمس إذا كان لهم ولا يشك أن النبي صلى الله عليه وسلم سلمه لهم فاستدلوا أن حكم الله عز وجل في الأنفال وأعطوا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة الآية فاتفق الحكماء في سورة الخبر وسورة الأنفال لقوم موصوفين وأعمالهم من ذلك الخمس لا غير فقال في حتمل أن يكون لهم مما لم يوجب عليه الكل قلت نعم فلهم الكل وندع الخبر قال لا يجوز عندنا ترك الخبر والخبر يدل على معنى الخاص والعام فقال لي قائل غيره فكيف زعمت أن الخمس ثابتة في الجزية وما أخذته الولاة من مشرك بوجه من الوجوه فذكرت له الآية في الخبر قال فأولئك أوجب عليهم بلا خيل ولا ركاب فاعطوه بشئ ألقاه الله عز وجل في قلوبهم (١) قلت رأيت الجزية التي أعطاهم من أوجب عليه بلا خيل ولا ركاب لما كان أصل إعطائهم من الخوف من الغلبة وقد سيرا لهم بالخيل والركاب فأعطوا فيها أي أقرب من الإيجاف أم من أعطى بأمر لم يسير اليه بالخيل والركاب قال نعم قلت فإذا كان حكم الله فيما لم يوجب عليه بخيل ولا ركاب حتى يكون مأخوذا مثل صلح لا مثل ما أوجب عليه بغير صلح أن يكون لمن سمي كيف لم تكن الجزية وما أخذته الولاة من مشرك بهذه الحال قال فهل من دلالة غير هذا قلت في هذا كفاية وفي أن أصل ما قسم الله من المال ثلاثة وجوه الصدقات وهي ما أخذ من مسلم قتلك لاهل الصدقات لا لاهل النية وما غنم بالخيل والركاب فذلك على ما قسم الله عز وجل والنبي الذي لا يوجب عليه بخيل ولا ركاب فهل تعلم رابعا قال لا قلت فهذا قلنا الخمس ثابت لأهل في كل ما أخذ من مشرك لأنه لا يبعد وما أخذ منه أبدا أن يكون عزيمة أو فبا والنبي ما رده الله تعالى على أهل دينه

(١) كيف يفرق ما أخذ من الاربعة الانحاس التي غير الموجب عليه

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وينبغي للامام أن يخصص جميع ما في البلدان من المقاتلة وهم من قد احتل أو قد استكمل خمس عشرة من الرجال ويخصص الذرية وهم من دون المحتل وخمس عشرة من النساء صغيرهن وكبيرهن ويعرف قدر نفقاتهم وما يحتاجون اليه في مؤناتهم بقدر معاش مثلهم في بلدانهم ثم يعطى المقاتلة في كل عام عطاءهم والذرية ما يكفهم لستهم من كسوتهم ونفقاتهم طعاما أو قيمته دراهم أو دنانير ويعطى النفوس شيئا ثم زاد كلما كبر على قدر مؤناته وهذا يستوي في أنهم يعطون الكفاية ويختلف في مبلغ العطاء باختلاف أسعار البلدان وحالات الناس فيها فان المؤنة في بعض البلدان أثقل منها في بعض ولم أعلم أحبا بنا يختلفوا في أن العطاء للمقاتلة حيث كانت انما يكون من النية وقالوا في إعطاء الرجل نفسه لأب أن يعطى لنفسه أكثر من كفايته وذلك أن عمر بلغ بالعطاء خمسة آلاف وهي أكثر من كفاية الرجل نفسه ومنهم من قال خمسة آلاف بالمدينة لرجل يغزى إذا غزا ليست بأكثر من الكفاية إذا غزا عليها بعد المغزى وقال هي كالكفاية على أنه يغزى وإن لم يغز في كل سنة وقالوا ويغزى لمن هو أقرب للجهاد أو أرخص سعر بلد أقل ولم يختلف أحد لقبيته في أن ليس للمالك في العطاء ولا لأعراب الذين هم أهل الصدقة واختلفوا في التفضيل على السابقة والنسب فمنهم من قال أساوي بين الناس ولا أفضل على نسب ولا سابقة وإن أب بكر حين قال له عمر أن يجعل الذين جاهدوا في الله بأموالهم وأنفسهم وهجر واديهم له كن أنما دخل في الاسلام كرها فقال أبو بكر انما عملوا لله وانما أجورهم على الله عز وجل وانما الدنيا بلاغ وخير البلاغ أو سعه وسوى على بن أبي طالب كرم الله تعالى وجهه بين الناس فلم يفضل أحدا عن الآخر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا الذي اختار وأسأل الله التوفيق وذلك أني رأيت قسم الله تبارك وتعالى اسمه في الموارث على العدد وقد تكون الاخوة متفاضلين في الغناء على آيت والصلوة في الحياة والحفظ بعد الموت فلا يفضلون وقسم النبي صلى الله عليه وسلم لمن حضر الواقعة من الاربعة الانحاس على المدة ومنهم من يفتي عاية الغناء

(١) وقوله رأيت الخ تأمل هذه العبارة فان النسخة هنا غير متوفقة بها اه كتبته محصية

ولو قال اذاه خنت سنة
وقدمضى من الهلال
نجم لا تطلق حتى
تمضى خمس وعشرون
ليلة من يوم تكلم وأحد
عشر شهرا بالأهله
ونجم بعدها ولو قال
لها أنت طالق الشهر
الماضي طلق مكانها
وإبقاء الطلاق الآن
في وقت مضى محال ولو
قال عنت أنها مطلقة
من غيري لم يقبل منه الا
أن يعلم أنها كانت في
ذلك الوقت مطلقة من
غيره فالقول قوله مع
يمينه في نحو ذلك ولو قال
لها أنت طالق اذا طلقك
فاذا طلقها وقعت عليها
واحدة بابتداء الطلاق
والآخرى بالخبر (قال
الشافعي) رحمه الله
تعالى ولو كان قال أنت
طالق كلما وقع عليك
طلاق وطلقها واحدة
طلقت ثلاثا وإن كانت
غير مدخول بها طلقت
بالأولى وحدها (قال
الشافعي) رحمه الله
لو قالها بطلقة واحدة
بها (قال المزني) رحمه
الله تعالى اللطف الشافعي

ويكون الفتوح على يديه ومنهم من يكون محضه اما غير نافع واما ضرر بالجن والهزيمة فلما وجدت السنة تدل على انه انما اعطاهم بالحضور وسوى بين الفرسان اهل الفناء وغيرهم والرجال وهم يتفاضلون كما وصفت كانت التسوية الاولى عذري وانه تعالى اعلم من التفضيز على نسب وسابقة ولو وجدت الدلالة على التفضيل ارجح بكتاب اوسنة كنت الى التفضيل بالدلالة من الهواء في التفضيل اسرع ولكني اقول يعطون على ما وصفت واذا قرب القوم من الجهاد ورخصت اسعارهم اعطوا اقل ما يعطى من بعدت داره وغلا سعره وهذا وان تفاضل عدد العطية من التسوية على معنى ما يلزم كل واحد من الفريقين في الجهاد اذا اراده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وعليهم ان يغزوا اذا غزوا ويرى الامام في اغزائهم رايه فاذا اغزى البعيد اغزاه الى اقرب المواضع من مجاهدته وان استغنى مجاهدته بعدد وكثر من قريتهم اغزاهم الى اقرب المواضع من مجاهدتهم ولهذا كتاب غير هذا

(اعطاء النساء والذرية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واختلف اصحابنا في اعطاء من دون البالغين من الذرية واعطاء نساء اهل النبي ففهم من قال يعطون معاهم النبي واحسب من جنتهم ان يقولوا اذا امنعناهم النبي وموتهم تلزم رجالهم كذا لم نعطهم ما يكفهم وان اعطينا رجالهم الكفاية لانفسهم فعطيتهم مؤنة عيالهم وليس في اعطائهم لانفسهم كفاية ما يلزمهم فدخل علينا ان لم نعطهم كمال الكفاية من النبي ومنهم من قال اذا كان اصل المال غنيمة وفيها صدقة فالتى لمن قاتل عليه او من سوى معهم في الخمس والصدقة لمن لا يقاقل من ذرية ونساء ونسوا باولي بذلك من ذرية الا عراب ونسائهم ورجالهم الذين لا يعطون من النبي اذا لا يقاقلون عليه . اخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن الزهري عن مالك بن اوس بن الحسدان ان عمر بن الخطاب قال ما احدث في هذه المال حتى اعطيه او منعه الا ما ملكك ايمانكم . اخبرنا ابراهيم بن محمد بن المنكدر عن مالك بن اوس عن عمر بن الخطاب وقال لئن عشت لياتين الراعي بسر وجير حقه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا الحديث يحتمل معاني منها ان يقول ليس احد يعطى بمعنى حاجة من اهل الصدقة او بمعنى انه من اهل النبي الذين يغزون الاوله حق في مال النبي او الصدقة وهذا كانه اولى معانيه فان قال قائل ما دل على هذا قيل قد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الصدقة لا حظ فيها لغني ولا لذى حمرة مكتسب وقال لرجلين سالا ما ان شئتما ان قلنا نحن محتاجون اعطيتكما اذا كنت لا تعرف عيالكما ولا حظ فيها لغني والذي احفظه عن اهل العلم ان الاعراب لا يعطون من النبي ولو قلنا معنى قوله الاوله في هذا المال يعني النبي حق كما خالفنا ما لا نعلم الناس اختلفوا فيه انه ليس لمن اعطى من الصدقة ما يكفيه ولا لمن كان غنيا من اهل الصدقات الذين يؤخذ منهم في النبي نصيب ولو قلنا يعني عمر الاله في هذا المال حق مال الصدقات كما قد خالفنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لا حظ فيها لغني ولا نعلم الناس اختلفوا فيه انه ليس لاهل النبي من الصدقة نصيب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واهل النبي كانوا في زمان النبي صلى الله عليه وسلم معزل عن الصدقة واهل الصدقة معزل عن النبي قال والعطاء الواجب من النبي لا يكون الا بالغ يطبق مثله القتال (قال الشافعي) اخبرنا سفيان بن عيينة عن غيبه الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم عام احدثوا ثاين اربع عشرة سنة ففرقت ثم عرضت عليه عام التمسك والناين خمس عشرة فاجازني قال نافع فحدثت بهذا الحديث عمر بن عبد العزيز فقال هذا الفرق بين المقاتلة والذرية وكتب في ان يفرض لابن خمس عشرة في المقاتلة ومن لم يبلغها في الذرية (قال الشافعي) رحمه الله وان كان خمس عشرة سنة اعني لا يقدر على القتال ابدا او منقوص الخلق لا يقدر على القتال ابدا لم يفرض له

في وقت ابقاء الطلاق فلم يقع الا واحدة ولو قال انت طالق اذا لم اطلقك او متى ما لم اطلقك فسكت مدة يمكنه فيها الطلاق طلقك ولو كان قال انت طالق ان لم اطلقك لم يحث حتى تعلم انه لا يطلقها بوجه او موتها (قال المزني) رحمه الله تعالى فرق الشافعي بين اذا وان فالزم في اذا اذالم يفعل من ساعته ولم يلزمه في ان الاجوبة او موتها ولو قال لها انت طالق اذا قدم فلان فقد قدم به ميتا او مكرها لم يطلق ولو قال اذا رايته فراه في تلك الحال حث ولو حلف لا تاخذ مالك على فاجبره السلطان فاخذ منه المال حث ولو قال لا اعطيك لم يحث ولو قال ان كلمته فانت طالق فكلمته حيث يسمع حث وان لم يسمع لم يحث وان كلمته ميتا او حيث لا يسمع لم يحث وان كلمته مكرهه لم يحث وان كلمته

فرض المقاتلة وأعطى بمعنى الكفاية في المقام والكفاية في المقام شبهه بعباء الذرية لان الكفاية في القتال
السفر والمؤنة أكثر وكذلك لو كان سالماً في المقاتلة ثم عي أو أصابه ما يعلم أنه لا يجاهد معه أبداً صير إلى أن
يعطى الكفاية في المقام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن مرض مرضاً طويلاً فدير حتى يروى منه
اعطاء عطاء المقاتلة ويخرج العطاء في كل عام للمقاتلة في وقت من الأوقات وأحب إلى لو أعطيت الذرية
على ذلك الوقت وإذا صار مال النبي إلى الوالي ثم مات ميت قبل أن يأخذ عطاءه أعطى ورثته عطاءه وإن
مات قبل أن يصير المال الذي فيه عطاؤه لذلك العام إلى الوالي لم تعط ورثته عطاءه وإن فضل من المال فضل
بعد ما وصفت من اعطاء العطاء وضعه الامام في اصلاح الحصون والازدياد في السلاح والكراع وكل ما قوى
به المسلمين فإن استغنى به المسلمون وكلت كل مصلحة لهم فرق ما بقي منه بينهم كله على قدر ما يستحقون في
ذلك المال وإن ضاق النبي عن مبلغ العطاء فرق بينهم بالغام بلغ لم يجبس عنهم منه شيئاً (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى ويعطى من النبي رزق الحكام وولاء الأحداث والصلاة بأهل النبي وكل من قام بأمر
أهل النبي من والي كاتب وجندي من لا غنى لأهل النبي عنه رزق مثله فإن وجد من يغني عنه ويكون
أميناً كهو يلى له بأقل مما ولي لم يرزأ حد على أقل ما يحضنه أهل الغناء وذلك أن منزلة الوالي من رعيته بمنزلة
والي مال النبي من ماله لا يعطى منه على الغناء على النبي الأقل ما يقدر عليه قال وإن ولي أحد على أهل
الصدقات كان رزقه مما يؤخذ منها لأن له فيها حقاً ولا يعطى من النبي عليها كما لا يعطى من الصدقات على
النبي ولا يرزق من النبي على ولاية شيء إلا ما لا يصلح فلا يدخل الأكرهين رزقه على النبي وهو يغنيه الأقل
وإن ضاق النبي عن أهله آسى بينهم فيه

(الخلاف) (قال الشافعي) فاختلف أصحابنا وغيرهم في قسم النبي فذهبوا به مذاهب
لأحفظ عنهم تفسيرها ولا أحفظ أيهم قال ما حكى من القول دون من خالفه وسأحكى ما حضرني من معاني
كل من قال في النبي شيئاً ففهم من قال هذا المال لله دل على من يعطاه فإذا اجتهد الوالي فاعطاه ففرقه في جميع
من سمي له على قدر ما يرى من استحقاقهم بالحاجة اليه وإن فضل بعضهم على بعض في العطاء فذلك تسوية
إذا كان ما يعطى كل واحد منهم لسد خلته ولا يجوز أن يعطيه صنفاً منهم ويحرم صنفاً ومنهم من قال
إذا اجتمع المال ونظر في مصلحة المسلمين فرأى أن يصرف المال إلى بعض الأصناف دون بعض فكان
الصنف الذي يصرفه اليه لا يستغنى عن شيء مما يصرف اليه كان أرقى بجماعة المسلمين صرفه وإن حرم
غيره ويشبه قول الذي يقول هذا إن طلب المال صنفان فكان إذا حرمه أحد الصنفين تماسك ولم يدخل
عليه خلة مضرة وإن آسى ينشئ وبين الصنف الآخر كانت على الصنف الآخر مضرة أعطاه الذي فيهم
الخلة المضرة كلها إذا لم يدخلهم غيره وإن منعه المماسكين كله ثم قال بعض من قاله إذا صرف مال النبي
إلى ناحية فسد ما حرم الأخرى ثم جاء مال آخر أعطاه دون الناحية التي سدها فكان ذهب إلى أنه إنما
جعل أهل الخلة وأخر غيرهم حتى أفاءهم بعد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا أعلم أحد منهم قال
يعطى من يعطى من الصدقات ولا يجاهد من النبي شيئاً وقال بعض من أحفظ عنه فإن أصابت أهل
الصدقات سنة تلك أموالهم أنفق عليهم من النبي فإذا استغنوا منعوا من النبي ومنهم من قال في مال
الصدقات هذا القول يز يد بعض أهل الصدقات على بعض والذي أقول به وأحفظه عن أرضي عن سمعت
منه عن لقيت أن لا يؤخر المال إذا اجتمع ولكن يقسم فإذا كانت نازلة من عدو وجب على المسلمين القيام
بها وإن غشيم عدو في دارهم وجب التغير على جميع من غشيم من الرجال أهل النبي وغيرهم أخبرنا
من أهل العلم أنه لما قدم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه بما أصيب بالعراق قال له صاحب بيت المال ألا دخله
بيت المال قال لا ورب الكعبة لا يؤوى تحت سقف بيت حتى أقسمه فأمر به فوضع في المسجد ووضع

سكرانه خشف ولو قال
لدخل بها أنت طالق
أنت طالق أنت طالق
وقعت الأولى وسئل
ما نوى في التنتين بعدها
فإن أراد تبين الأولى
فهى واحدة وما
أراد وإن قال لم أرد
طلاقاً لم يدين في
الأولى ودين في التنتين
ولو قال لها أنت طالق
وطالق وطالق وقعت
الأولى والثانية بالواو
لأنهما استئناف لكلام
في الظاهر ودين في
الثالثة فإن أراد بها
طلاقاً فهو طلاق وإن
أراد بها تكراراً فليس
بطلاق وكذلك أنت
طالق ثم طالق ثم طالق
وكذلك طالق بل طالق
بل طالق (قال المزني)
رحمه الله وفي كتاب
الاملاء وإن أدخل ثم أو
واو في كلتين فإن لم تكن
له نية فظاهرها استئناف
وهي ثلاث (قال
المزني) رحمه الله
وتظاهر في الحكم أولى
والبالغين فيما بينه
وبين الله تعالى (قال
الشافعي) رحمه الله

عليه الانطاع وحريه ر حال المهاجرين والانصار فلما أصبح غدما مع العباس بن عبد المطلب وعبد الرحمن بن عوف أخذ بيده أحدهما وأخذ بيده فلما أراه كسبوا الانطاع عن الأمه والفرأى منظرا لم ير مثله رأى الذهب فيه والياقوت والزبرجد واللؤلؤ يتلألأ فبكى عمر بن الخطاب فقال له أحدهما والله ما هو بيوم بكاء ولكنه يوم شكر وسرور فقال اني والله ما ذهبت حيث ذهبت ولكنه والله ما كثر هذا في قوم قط الا وقع بأسهم بينهم ثم أقبل على القبلة ورفع يديه الى السماء وقال اللهم اني أعوذ بك أن أكون مستدرجا فاني أسمعك تقول سنستدرجهم من حيث لا يعلمون الآية ثم قال أين سراقته بن جعشم فأقْب به أشعر الذراعين دقيقهما فأعطاه سوارى كسرى فقال البسهما ففعل فقال الله أكبر ثم قال الحمد لله الذي سلّم ما كسرى من هزم وألبسهما سراقته بن جعشم أعرا بيا من بني مدلج وجعل يقلب بعض ذلك بعضا ثم قال ان الذي أذى هذا لأمين فقال له رجليل أنا أخبرك أنت أمين الله وهم يؤدون اليك ما أدبت الى الله عز وجل فاذا رعت رتعا وقال صدقت ثم فرقه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانما ألبسهما سراقته لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لسراقته ونظر الى ذراعيه كافي بك وقد لبست سوارى كسرى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم يجعل له الاشوارين * أخبرنا الثقة من أهل المدينة قال أنفق عمر على أهل الرمادة حتى وقع مطر فترحلوا فخرج اليهم عمر را كما فرسا ينظر اليهم وهم يترحلون بظعنهم فدمعت عيناه فقال له رجل من بني محارب بن خصفة أشهد انها انجسرت عنك ولست بآمن أمة فقال له ويلك ذاك لو كنت أنفقت عليهم من مالي ومال الخطاب انما أنفقت عليهم من مال الله عز وجل

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكل ما صالح عليه المشركون بغير قتال بجيول ولا ركاب فسيبيله سبيل التي يقسم على قسم التي فان كانوا ما صالحوا عليه أرض ودور والدور والأرضون وقف للمسلمين تستغل ويقسم الامام غلتها في كل عام ثم كذلك أبدا وأحسب ما تركه عمر من بلاد أهل الشرك هكذا أوشيا استطاب أنفسهم من ظهوره عليه بجيول وركاب فتركوه كما استطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنفسهم أهل سي هوازن فتركوا حقوقهم وحديث جرير بن عبد الله عن عمر أنه عوضه من حقه وعوض امرأته من حقها بغير شيء من أيها كالدليل على ما قلت ويشبه قول جرير بن عبد الله عن عمر لولا اني قاسم مسؤول لترككم على ما قسم لكم أن يكون قسم لهم بلاد صلح مع بلاد الجحاف فردد قسم الصلح وعوض من بلاد الجحاف بجيول وركاب

(باب تقويم الناس في الديوان على منازلهم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل انا خلقناكم من ذكر وأنثى الآية وروى عن الزهري أن النبي صلى الله عليه وسلم عرف عام حنين على كل عشرة عربا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وجعل النبي صلى الله عليه وسلم للمهاجرين شعارا ولأهل من شعارا وللأنصار شعارا وعقد النبي صلى الله عليه وسلم الألوية عام الفتح فعقد القبائل قبيلة قنينة حتى جعل في القبيلة ألوية كل لواء لأهل وكل هذا ليعارف الناس في الحرب وغيرها وتخفف المؤنة عليهم باجتماعهم وعلى الوالي كذلك لان في تفرقهم اذا أريدوا الأمر مؤنة عليهم وعلى اليهم وهكذا أحب لوالى أن يضع ديوانه على القبائل ويستظهر على من غاب عنه ومن جهل بمن يحضره من أهل الفضل من قبائلهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا غير واحد من أهل العلم من قبائل قریش أن عمر بن الخطاب لما كثر المال في زمانه أجمع على تدوين الديوان فاستشار فقال بن تروند أبدا فقال له رجليل أبدا بالاقرب فالأقرب بك قال ذكرتموني بل أبدا بالاقرب فالأقرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم فبدأ بني هاشم * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي جعفر

ولو قال أنت طالق
طلقا فهي واحدة
كقوله طلاقا حسنا
وكل مكره ومغلوب على
عقله فلا يلحقه الطلاق
خلا السران من نحر
أو ينفذان المعصية
بشرب الخمر لا تسقط
عنه فرضا ولا طلاقا
والمغلوب على عقله من
غير معصية مشاب
فكيف يقاس من
عليه العقاب على من
له الثواب وقد قال

بعض أهل الجحاز
لا يلزمه طلاق فليزبه
اذا لم يجز عليه تحريم
الطلاق أن يقول ولا
عليه قضاء الصلاة كما
لا يكون على المغلوب
على عقله قضاء صلاة

(باب الطلاق بالحساب
والاستثناء من الجامع
من كتابين)

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى ولو قال لها
أنت طالق واحدة
في اثنين فان نوى
مقرونة باثنين فهي
ثلاث وان نوى الحساب
فهو اثنان وان لم ينو
شيئا فواحدة وان قال

محمد بن علي أن عمر لما دون الدواوين قال عن تروان أبدأ قبل له أبدأ بالأقرب فالأقرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أخبرنا غير واحد من أهل العلم والصدق من أهل المدينة ومكة من قبائل قریش وغيرهم وكان بعضهم أحسن اقتصاص الحديث من بعض وقد زاد بعضهم علي بعض في الحديث أن عمر لما دون الديوان قال أبدأ ببنی هاشم ثم قال حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيهم وبني المطلب فإذا كانت السن في الهاشمي قدمه علي المطلب وإذا كانت في المطلب قدمه علي الهاشمي فوضع الديوان علي ذلك وأعطاهم عطاء القبيلة الواحدة ثم استوت له بنو عبد شمس ونوفل في جذم النسب فقال عبد شمس أخوة النبي صلى الله عليه وسلم لأبيه وأمه دون نوفل فقدمهم ثم دعاني نوفل يتلونهم ثم استوت له عبد العزى وعبد الدار فقال في بني أسد بن عبد العزى أصهار النبي صلى الله عليه وسلم وفيهم منهم من المطلبين وقال بعضهم وهم من حلف الفضول وفيهم كان النبي صلى الله عليه وسلم وقد قيل ذكر سابقه فقدمهم علي بني عبد الدار ثم دعاني عبد الدار يتلونهم ثم انقردت له زهرة فدعاهات تلوع عبد الدار ثم استوت له بنو تميم ومخزوم فقال في بني تميم انهم من حلف الفضول والمطلبين وفيهم ما كان النبي صلى الله عليه وسلم وقد قيل ذكر سابقه وقيل ذكر صهر فقدمهم علي مخزوم ثم دعاني مخزوم وما يتلونهم ثم استوت له سهم وجمع وعدى بن كعب فقبل له أبدأ بعدي فقال بل أفر نفسي حيث كنت فإن الاسلام دخل وأمرنا وأمر بني سهم واحد ولكن انظر وابني سهم وجمع فقبل قدم بني جمع ثم دعاني سهم فقال وكان ديوان عدى وسهم مختلطاً كال دعوة الواحدة فلما خلصت اليه دعوته كبرت تكبيرة عالية ثم قال الحمد لله الذي أوصلني إلى خطي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم دعاني عامر ابن لؤي فقال بعضهم ان ابا عبيدة بن الجراح الفهري لما رأى من تقدم عليه قال أكل هؤلاء تدعو أمامي فقال يا ابا عبيدة اصبر كما صبرت أو كما قومك فن قدمك منهم علي نفسه لم يمنع فأمأنا وبنو عدى فنقدمنا ان أحببت علي أنفسنا قال فقدم معاوية بعد بني الحرث بن فهر ففصل سهم بين بني عبد مناف وأسدي بن عبد العزى وشجر بين بني سهم وعدى ثم في زمان المهدي فافترقوا فأمر المهدي ببني عدى فقدموا علي سهم وجمع للسابقة فيهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا فرغ من قریش قدمت الانصار علي قبائل العرب كلها فكانهم من الاسلام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الناس عبد الله فأولاهم ان يكون مقدماً أقربهم بحجة الله لرسالته ومستودع أمانته وخاتم النبيين وخير خلق رب العالمين محمد عليه الصلاة والسلام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن فرض له الولي من قبائل العرب رأيت أن يقدم الأقرب فالأقرب منهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في النسب فإذا استوا قدم أهل السابقة علي غير أهل السابقة ممن هم مثلهم في القرابة

(كتاب الجسرية)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى وما خلقت الجن والإنس الا ليعبدون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى خلق الله تعالى الخلق لعبادته ثم أبان بحسب وعلا أن خيرته من خلقه أنبيأوه فقال تبارك اسمه كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين ليعلم النبيين صلى الله عليه وسلم من أصفياه دون عبادته أمانة علي وجهه والقيام بحجته فيهم ثم ذكر من خاصته صفوته فقال جل وعز ان الله اصطفى آدم ونوحا وآل ابراهيم وآل عمران علي العالمين فصر آدم ونوحا باعاده ذكر اصطفاهم ما ذكر ابراهيم فقال جل ثناؤه واتخذ الله ابراهيم خليلاً وذكر اسمعيل بن ابراهيم فقال عز ذكره وادكر في الكتاب اسمعيل انه كان صادق الوعد وكان رسولا نبيا ثم أنعم الله عز وجل علي آل ابراهيم وعمران في الامم فقال تبارك وتعالى ان الله اصطفى آدم ونوحا وآل ابراهيم وآل عمران علي العالمين ذرية

أنت طالق واحدة لا تقع عليك فهي واحدة وان قال واحدة قبلها واحدة كانت تطلقتين وان قال رأسل أو شعرك أو يدك أو رجلك أو جزء من أجزائك طالق فهي طالق لا يقع علي بعضها دون بعض ولو قال أنت طالق بعض تطلقه كانت تطلقه والطلاق لا يتبع ولو قال نسفي تطلقه فهي واحدة ولو قال لأربع نسوة قد أوقعت يشكن تطلقه كانت كل واحدة منهن طالقا واحدة وكذلك تطلقتين وثلاثا وأربعاً الا أن يريد قسم كل واحدة فيطلقن ثلاثا وثلاثا * ولو قال أنت طالق ثلاثا الاثنتين فهي واحدة ولو قال أنت طالق ثلاثا الاثنتي ثلاثا بما يجوز الاستثناء اذا بقي شياً فادا لم يبق شياً فحال ولو قال كلما ولدت ولدا فأنت طالق واحدة فولدت ثلاثا في بطن طلقت بالاول واحدة وبالثاني أخرى وانقضت عدتها بالثالث ولو قال انشاء

الله يقع والاستثناء في
الطلاق والعنف والنذور
كهوفي الأيمان

(باب طلاق المهر)
من كتاب الرحمة برهن
العدة ومن الاملاء على
مسائل مالك واختلاف
الحديث

(قال الشافعي) رحمه الله
تعالى وطلاق المريض
والجميع سواء فان
طلق مريض ثلاثاً لم
يصح حتى مات فاختلف
أصحابنا (قال المزني)
فذكر حكم عثمان
بتوريثها من عبد
الرجل في مرضه وقول
ابن الزبير لو كنت أنا لم
أر أن تراث المبتوتة (قال
المزني) وقد قال الشافعي
رحمه الله تعالى في كتاب
العدة ان القول بأن
لا تراث المبتوتة قول
يصح وقد ذهب اليه
بعض أهل الآثار وقال
كيف تراث امرأه لا يرثها
وليست له بركة (قال
المزني) فقلت أنا هذا
أصح وأقرب لقوله
(قال المزني) وقال في
كتاب النكاح والطلاق
املاء على مسائل مالك

(١) هكذا في الأصل
وحرر كتبه مصححه

بعضهم من بعض والله سميع عليم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم اصطفى الله عز وجل سيدنا محمد صلى
الله عليه وسلم من خير آل ابراهيم وأنزل كتبه قبل انزال الفرقان على محمد صلى الله عليه وسلم بصفة فضيلته
وفضيلته من اتبعه به فقال عز وجل محمد رسول الله والذين معه أشد على الكفار رحماً بينهم تراهم
ركعاً سجداً الآية وقال لأمتهم كنتم خيراً أمة أنخرجت للناس ففضيلتهم بكينوتهم من أمتهم دون أمت الانبياء
ثم أنسب عز وجل وعز أنه جعله فاتح رحمة عند فترة رساله فقال يا أغسل الكتاب قد جاءكم رسولنا بين لكم على
فسترة من الرسل أن تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير ففسد جاءكم بشير ونذير وقال هو الذي بعث في الاميين
رسولاً منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وكان في ذلك ما دل على أنه بعث إلى خلقه
لأنهم كانوا أهل كتاب أو أميين وأنه فتح به رحمة وخبر به نبوة فقال عز وجل ما كان محمد أباً أحد
من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين وقضى أن أظهر دينه على الاديان فقال عز وجل هو الذي
أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون وقد وصفنا بيان كيف يظهره
على الدين في غير هذا الموضع

(مبتدأ التنزيل والفرض على النبي صلى الله عليه وسلم ثم على الناس)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويقال والله تعالى أعلم أن أول ما أنزل الله عز وجل على رسوله صلى الله عليه
وسلم أقرأ باسم ربك الذي خلق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لما بعث الله تعالى محمد صلى الله عليه وسلم
أنزل عليه فرائضه كما شاء لا مذهب لحكمه ثم أتبع كل واحد منها فرضاً بعد فرض في حين غير حين الفرض
قبله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويقال والله تعالى أعلم أن أول ما أنزل الله عليه أقرأ باسم ربك الذي
خلق ثم أنزل عليه بعدها ما لم يؤمر فيه بأن يدعو إليه المشركين فحرت لذلك مدة ثم يقال أنه جبريل عليه
السلام عن الله عز وجل بأن يعلمهم نزول الوحي عليه ويدعوهم إلى الإيمان به فكبر ذلك عليه وخاف
التكذيب وأن يتناول فتزل عليه يأياها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته
والله يعصمك من الناس فقال يعصمك من قتلهم أن يقتلوك حين تبلغ ما أنزل إليك ما أمر به فاستهزأ به قوم
فتزل عليه فاصدع بما تؤمر وأعرض عن المشركين أنا كفي بالك المستهزئين (قال الشافعي) وأعلمه من
علمه منهم أنه لا يؤمن به فقال وقالوا لنؤمن لك حتى تفجر لنا من الأرض ينبوعاً أو تكون لك جنة من
نخيل وغيب فتفجر الأنهار خلالها فتجيراً قرأ الربيع إلى بشرار سولا (قال الشافعي) وأنزل الله عز
وجل فيما يشبهه إذا ضاقت من أذاهم ولقد علم أنك يضيق صدرك بما يقولون فسبح بحمد ربك إلى آخر
السورة ففرض عليه ابلاغهم وعبادته ولم يفرض عليه قتالهم وأبان ذلك في غير آية من كتابه ولم يأمره
بعزلهم وأنزل عليه قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون وقوله فإن تولوا فاتبعك عليه ما حل عليكم ما حلتم
قرأ الربيع الآية وقوله ما على الرسول إلا البلاغ مع أشياء ذكرت في القرآن في غير موضع في مثل هذا المعنى
وأمرهم الله عز وجل بأن لا يسبوا أنادهم فقال عز وجل ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله
عدواً وبغير علم الآية مع ما يشبهها (قال الشافعي) ثم أنزل الله تبارك وتعالى بعد هذا في الحال التي فرض
فيها عزلة المشركين فقال وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم (١) مما فرض عليه فقال
وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها قرأ الربيع إلى انكم إذا مثلهم

(الاذن بالهجرة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان المسلمون مستضعفين بمكة زماناً يؤذن لهم فيه بالهجرة منها ثم أذن الله

عز وجل لهم بالهجرة وجعل لهم مخرجاً فيقال نزلت ومن يتق الله يجعل له مخرجاً وفاتحاً لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قد جعل الله تبارك وتعالى لهم بالهجرة مخرجاً وقال ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراعماً كثيراً وسعة الآيات وأمرهم ببلاد الحبشة فهاجرت إليهم طائفة ثم دخل أهل المدينة في الإسلام فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم طائفة فهاجرت إليهم غير محرم على من بقي ترك الهجرة إليهم وذكر الله جل ذكره للفقراء المهاجرين وقال ولا يأنل أولوا الفضل منكم والسعة قرأ الربيع إلى في سبيل الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم أذن الله تبارك وتعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم بالهجرة إلى المدينة ولم يحرم في هذا على من بقي بمكة المقام بها وهي دار شرك وإن قالوا بان يقتلوا ولم يأذن لهم بمجاهد ثم أذن الله عز وجل لهم بالمجاهد ثم فرض بعد هذا عليهم أن يهاجروا من دار الشرك وهذا موضوع في غير هذا الموضع

(مبتدأ الأذن بالقتال)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأذن لهم بأحد الجهادين بالهجرة قبل أن يؤذن لهم بأن يتدوا ومشركا بقتال ثم أذن لهم بأن يتدوا المشركين بقتال قال الله تعالى أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير الذين أخرجوا من ديارهم فيخرجون الآية وأباح لهم القتال بمعنى أباح في كتابه فقال عز وجل وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعدوا وإن الله لا يحب المعتدين وقاتلوا حيث نفقتهمهم قرأ الربيع إلى كذلك جزاء الكافرين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يقال نزل هذا في أهل مكة وهم كانوا أشد العدو على المسلمين وفرض عليهم في قتالهم ما ذكر الله عز وجل ثم يقال نسيح هذا كله والنهي عن القتال حتى يقاتلوا والنهي عن القتال في الشهر الحرام بقول الله عز وجل وقاتلوا هم حتى لا تكون فتنة الآية ونزل هذه الآية بعد فرض الجهاد وهي موضوعة في موضعها

(فرض الهجرة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولما فرض الله عز وجل الجهاد على رسوله صلى الله عليه وسلم وجاهد المشركين بعد ذلك كان أباحه وأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أهل مكة ورأوا أكثره من دخل في دين الله عز وجل اشتدوا على من أسلم منهم ففتنواهم عن دينهم أو من فتنوا منهم فعدوا الله من لم يقدر على الهجرة من المفتونين فقال الامن أكرهه وقلبه مطمئن بالإيمان وبعث إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الله عز وجل جعل لكم مخرجاً وفرض على من قدر على الهجرة الخروج إذا كان ممن يفتن عن دينه ولا يمنع فقال في رجل منهم توفي تخلف عن الهجرة فلم يهاجر الذين تتوفاهم الملائكة طألى أنفسهم قالوا فيم كنتم الآية وأبان الله عز وجل عذر المستضعفين فقال المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة إلى رحمتها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويقال عسى من الله واجبة (قال الشافعي) ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن فرض الهجرة على من أطاعها أمها على من فتن عن دينه بالبلد الذي يسلم به إلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لقوم بمكة أن يقيموا بها بعد إسلامهم العباس بن عبد المطلب وغيره أذن بمخافوا الفتنة وكان يأمر حيوشة أن يقولوا لمن أسلم أن هاجرتم فلنكم بالمهاجرين وإن أقمتم فأنتم كأعراب وبليس يخبرهم إلا قميحاً لهم

(أصل فرض الجهاد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولما نصت لرسول الله صلى الله عليه وسلم مدة من هجرته أنتم الله تعالى فيها

أن مذهب ابن الزبير أصحهما وقال فيه لو أقر في مرضه أنه طلقها في حجة - نه نلانا لم تره وحكم الطلاق في الإيقاع والاقتراف في القياس عندي سواء وقال في كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى لا نزلت المبسوطة (قال المزني) وقد احتج الشافعي رحمه الله على من قال إذا ادعى ولداً فمات ورثته كل واحد منها نصف ابن وإن ماتا ورثتهما كمال أب فقال الشافعي الناس يرثون من حيث يرثون فالزهم تناقض قولهم إذا لم يجعسوا إلا بن منهما كما منه في الميراث فكذلك انما تراث الزوجة الزوج من حيث يرثها فإذا ارتفع المعنى الذي يرثها لم تره وهذا أصح في القياس وكذا قال عبد الرحمن بن عوف ما قرئت من كتاب الله ولا من سنة رسوله ونسبه ابن الزبير

(باب الشك في الطلاق)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

على جماعة بتابعه حدث لهم بهامع عون الله قوة بالعدل تمكن قبلها فرض الله تعالى عليهم الجهاد بعداذ
كان إباحة لأفرضافه قال تبارك وتعالى كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير
لكم وعسى أن يحبوا شيئا وهو شر لكم وقال عز وجل إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم الآية
وقال تبارك وتعالى وقاتلوا في سبيل الله واعلموا أن الله سميع عليم وقال عز وجل وجاهدوا في الله حق جهاده
وقال فاذلقتهم الذين كفروا فاضرب الرقاب حتى إذا تخفتتموهم فشدوا الوثاق وقال عز وجل ما لكم إذا قيل
لكم انفروا في سبيل الله أنما قلتم إلى القدير وقال انفروا خفاوا ونفالا وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم الآية ثم
ذكر قومًا تخلفوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن كان يظهر الإسلام فقال لو كان عرضا فربا وسفرا
قاصدا لاتبعوك الآية فأبان في هذه الآية أن عليهم الجهاد فيما قرب وبعد بعد إبانته ذلك في غير مكان في
قوله ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب قرأ الربيع إلى أحسن ما كانوا يعملون وسنين من ذلك ما حضرنا
على وجهه إن شاء الله تعالى قال الله عز وجل فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله قرأ الربيع الآية
وقال إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص وقال وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله
مع ما ذكر به فرض الجهاد وأوجب على المختلف عنه

﴿من لا يجب عليه الجهاد﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما فرض الله تعالى الجهاد دل في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم
أنه لم يفرض الخروج إلى الجهاد على مملوك أو أفتى بالغ ولا حر لم يبلغ لقول الله عز وجل انفروا خفاوا ونفالا
وجاهدوا وقرأ الربيع الآية فكان الله عز وجل حكم أن لا مال للمملوك ولم يكن مجاهدا ولا ويكون عليه
للجهاد مؤنة من المال ولم يكن للبلوغ مال وقد قال نبيه صلى الله عليه وسلم حرض المؤمنين على القتال فدل
على أنه أراد بذلك الذكور دون الإناث لأن الإناث المؤمنات وقال عز وجل وما كان المؤمنون لينفروا
كافة وقال كتب عليكم القتال وكل هذا يدل على أنه أراد به الذكور دون الإناث وقال عز وجل إذا مس
بالاستئذان وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم فأعلم أن فرض الاستئذان
انما هو على البالغين وقال وابتلوا النبا حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا فم يجعل لرشدهم
حكمكم نصيبه أموالهم البهم الأب بعد البلوغ فدل على أن الفرض في العمل انما هو على البالغين ودلت السنة
ثم ما لم أعلم فيه مخالفا من أهل العلم على مثل ما وصفت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن
عيينة عن عبد الله أو عبيد الله عن نافع عن ابن عمر «سئل الربيع» قال عرضت على النبي صلى الله عليه
وسلم يوم أحد أو نأبأ أربع عشرة سنة فردني وعرضت عليه عام الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وشهد مع النبي صلى الله عليه وسلم القتال عبيد ونساء وغير بالغين فرض
لهم ولم يسهم وأسهم لضعفاء أحرار بالغين شهدوا معه فدل ذلك على أن السهمان انما تكون فمين شهد القتال
من الرجال الأحرار ودل ذلك على أن لا فرض في الجهاد على غيرهم وهذا موضوع في موضعه

﴿من له عذر بالضعف والمرض والزمانة في ترك الجهاد﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى

قال الله عز وجل في الجهاد ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج إذا
نصحوا لله ورسوله الآية وقال ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وقيل الأعرج المقعد والأغلب أنه الأعرج في الرجل الواحدة وقيل زلت في
أن لا حرج أن لا يجاهدوا وهو أشبه ما قالوا وغير محتمل غير وهم الخلون في حد الضعفاء وغير جارحين من
فرض الحج ولا الصلاة ولا الصوم ولا الحدود ولا يمتثل والله تعالى أعلم أن يكون أريد بهذه الآية الأوضع

إن الشيطان لعنه الله
يأتي أحدكم فيفتن بين
أبيه فلا ينصرف حتى
يسمع صوتا أو يشم ريحا
علما أنه لم يرل يقين
طهارة الا يقين حدث
فكذلك سن استيقن
نكاحا ثم سئل في الطلاق
لم يرل يقين الا باليقين
(قال) ولو قال حنثت
بالطلاق أو في العتق
وقف عن نسائه
ورقيقه حتى يسبين
ويحلف الذي يدعي فلن
مات قبل ذلك أفرع
بينهم فلن خرج السهم
على الرقيق عتقوا من
رأس المال وإن وقعت
على النساء لم يطلقن ولم
يعتق الرقيق والوديع
أن يدعن ميراثه ولو قال
أحدنا كما طلق ثلاثا
منع منها وأخذ
بنفقتها حتى يبين فإن
قال لم أر هذه بالطلاق
كان اقرا منه لا حرج
ولو قال أخطأت بل هي
هذه طلقا معا باقراره
فان ماتا واحداهما
قبل أن يسبين وقضاه
من كل واحدة منها
ميراثا وزوج وإذا قال

الحرج في الجهاد دون غيره من الفرائض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الغزو غزو وان غزو يبعد عن المغازي وهو ما بلغ مسيرة ليلتين فاصدتين حيث تقصر الصلاة وتقدم موافقتا الحج من مكة وغزو يقرب وهو ما كان دون ليلتين مما لا تقصر فيه الصلاة وما هو أقرب من الموافقة إلى مكة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان الغزو البعيد لم يلزم القوي السالم البدن كله إذا لم يجسد مكرهه سلاحا ونفقة ويدع لمن تلزمه نفقته قوته اذن قدر ما يرى أنه يلبث وان وجد بعض هذا دون بعض فهو ممن لا يجسد ما ينفي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى (٣) نزلت ولا على الذين اذا ما اتوا لتصلهم قلت لا اجد ما اجدكم عليه تولوا واعينهم نقض من الدمع حزنا لا يقبض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وجد هذا كله دخل في جملة من يلزمه فرض الجهاد فان تبها للغزو ولم يخرج أو خرج ولم يبلغ موضع الغزو أو بلغه ثم أصابه مرض أو صار ممن لا يجسد في أي هذه المواضع كان فله أن يرجع وقد صار من أهل العذر فان ثبت كان أحب إلى وسمع الشهود وإذا كان ممن لم يسكن لهم قوتهم لم يحل له أن يغزو على الابتداء ولا يثبت في الغزو ان غزا ولا يكون له أن يضيع فرضا ويتطوع لانه اذا لم يجد فهو متطوع بالغزو ومن قلته أن لا يغزو فله أن يرجع اذا غزا بالعذر وكان ذلك له ما لم يلق الزحفان فاذا التقيا لم يسكن له ذلك حتى يتفرقا

(العذر بغير العارض في البدن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا كان سالم البدن قويه واجدا لما يسكنه ومن خلف يكون داخلين عليه فرض الجهاد لو لم يكن عليه دين ولم يكن له أبوان ولا واحد من أبوين عنعه فلو كان عليه دين لم يكن له أن يغزو بحال الا باذن أهل الدين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان يحججه مع الشهادة عن الخمسة الذين فيمن أن لا يجوز له الجهاد وعليه دين الا باذن أهل الدين وسواء كان الدين لمسلم أو كافرا وإذا كان يؤمر بأن يطبع أبويه أو أحدهما في ترك الغزو فيمن أن لا يؤمر بطاعة أحدهما الا والمطاع منهما مؤمن فان قال قائل كيف تقول لا تجب عليه طاعة أبويه ولا واحد منهما حتى يكون المطاع مسلما في الجهاد ولم تقوله في الدين قيل الدين مال لزمه لمن هو له لا يختلف فيه من وجبه له من مؤمن ولا كافرا لانه يجب عليه أدائه إلى الكافر كما يجب عليه إلى المؤمن وليس يطبع في التغلف عن الغزو صاحب الدين بحق يجب لصاحب الدين عليه الاجالة فاذا برئ من ماله فأمر صاحب الدين ونهيه سواء ولا طاعة له عليه لانه لا حق له عليه بغير المال فلما كان الخروج بعرض اهلاله ماله لديه لم يخرج الا باذنه أو بعذر الخروج من دينه ولولا الدين حق في أنفسهم ما لا يزال بحال للشفقة على الولد والرقبة عليه وما يلزمه من مشاهدتهم البرهما فاذا كانا على دينه طعنهما لا يزال بحال ولا يبرأ منه بوجه وعليه أن لا يجاهد الا باذنهما وإذا كانا على غير دينه فانهما يجاهد أهل دينهما فلا طاعة لهما عليه في ترك الجهاد وله الجهاد وان خالفهما والغلب أن منعهما ضغط لدينه ورضا دينهما لا شفقة عليه فقط وقد انقطعت الولاية بينه وبينهما في الدين فان قال قائل فهل من دليل على ما وصفت قيل جاهد ابن عتبة بن ربيعة مع النبي صلى الله عليه وسلم وأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالجهاد وأبوه بجاهد النبي صلى الله عليه وسلم فلمست أشك في كراهية أبيه لجهاده مع النبي صلى الله عليه وسلم وجاهد عبد الله ابن عبد الله بن أبي مع النبي صلى الله عليه وسلم وأبوه تخلف عن النبي صلى الله عليه وسلم بأحد ويغفل عنه من أطاعه مع غيره ممن لا أشك ان شاء الله تعالى في كراهتهم لجهاد ابنائهم مع النبي صلى الله عليه وسلم اذا كانوا مخالفين بجاهد من له أو يتخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأي الأيوين أسلم كان حقا على الولدان لا يغزو الا باذنه الا أن يكون الولد يعلم من والدته أو والدته لا يكون له عليه طاعة في الغزو وان غزا رجل واحد أبوه أوهما مشركان ثم أسلما أحدهما أو امره بالرجوع فعليه الرجوع عن وجهه ما لم يصرا إلى موضع لا طاعة له بالرجوع

لا أحدهما هذه التي طلقت رد دعا على أهلها ما وقفنا له وأحلفناه لورثة الأخرى ولو كان هو الميت وقفنا لهما ميرات امرأت حتى يسطلحا فان ماتت واحدة قبله ثم مات بعدها فقال وارثه طلق الأولى ورثت الأخرى بلايين وان قال طلق الحية ففيها قولان أحدهما أنه يقوم مقام الميت فيحلف ان الحية هي التي طلق ثلاثا وأخذ ميراثه من الميتة قبله وقد يعلم ذلك بخبره أو بخبر غيره ممن يصدقهم والقول الثاني أنه يوقفه ميرات زوج من الميتة قبله وللحية ميرات امرأة منه حتى يسطلحا

(باب ما يهتدم الرجل من الطلاق) من كتابين

قال الشافعي رحمه الله لما كانت الطلقة الثالثة توجب التحريم كانت أصابة زوج غيره توجب التحلل ولم يكن في الطلقة ولا في المطلقتين

ما يوجب العزم لم يكن
لا صابة زوج غيره
معنى يوجب التحليل
فنسأله وتركه سواء
ورجع فمدين الحسن
الى هذا واحتج الشافعي
رحمته الله بعرب الخطاب
رضي الله عنه أن رجلا
سأله عن طلاق امرأته
التي، وانقضت عدتها

فترجعت غيره فطلقها
أو مات عنها وترجعا
الاول قال عمر بن عبد
على ما بقي من الطلاق

(مختصر من الرجعة
من الخامس من كتاب
الرجعة من الطلاق
ومن أحكام القرآن
ومن كتاب العدد ومن
القديم)

(قال الشافعي) قال
الله تعالى في المطلقات
فإذا بلغن أجلهن
فأمسكوهن بمعروف
أو سرحوهن بمعروف
وقال تعالى فإذا بلغن
أجلهن فلا تعضلوهن
أن ينكحن أزواجهن
فدل سياق الكلام
على افتراق البلوغين
فأحدهما مقاربة بلوغ
الاجل فله أمساكنها
أو تركها فسرح
بالطلاق المتقدم والعرب

منه الا يخوف أن يتلف وذلك أن بصير الى بلاد العدو فلو فارق المسلمين لم يأمن أن يأخذه العدو فإذا كان هذا
هكذا لم يكن له أن يرجع للعذر في الرجوع وكذلك ان لم يكن صار الى بلاد مخوفة أن تار في الجماعة فمخاف
التلف وهكذا اذا غزا أولادين عليه ثم ادان مسألة صاحب الدين الرجوع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وان سأله بواء أو أحدهما الرجوع وليس عليه خوف في الطريق ولا له عذر فعليه أن يرجع للعذر وانما قلت
ليس له أن يرجع فلا أحب أن يبادر ولا يسرع في أوائل الخيل ولا الرجل ولا يقف الموقف الذي يقفه من
يتعرض للقتل لأنه اذا نهضه عن الغزو لطاعة والديه وأولاد الدين نهضه اذا كان له العذر عن تعرض القتل
وهكذا أنهم عن تعرض القتل لو خرج وليس له أن يخرج بخلاف صاحب دينه وأحد ابويه أو خلاف
الذي غزا أو أحد ابويه وصاحب دينه كاره وليس على الخنثى المشكل الغزو فان غزا وقاتل لم يعط سهمها
ويرضخ له ما يرضخ للمرأة والعبد يقتل فان بان لنا أنه رجل فعليه من حين بين الغزو وله فيه سهم رجل

(العذر الحادث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أذن للرجل أبوام في الغزو فغزاه ثم أمره بالرجوع فعليه الرجوع الا من
عذر حادث والعذر ما وصفت من خوف الطريق أو جرحه أو مرض يحدث به لا يقدر معه على الرجوع
أو قلة نفقة لا يقدر على الرجوع يستقل معها أو ذهاب مركب لا يقدر على الرجوع معه أو يكون غزاه بجمل
مع السلطان ولا يقدر على الرجوع معه ولا يجوز أن يغزو بجمل من مال رجل فان غزاه فعليه أن يرجع
ويرد الجمل وانما أجزته هذا من السلطان أنه يغزو بشئ من حقه وليس للسلطان حبسه في حال قلت
عليه في الرجوع الا في حال ثابته أن يكون يخاف رجوعه ورجوعه من خوف حاله أن يكثروا وأن يصيب
المسلمين خلة رجوعهم بخروجهم بعظم الخوف فيها عليهم فيكون له حبسه في هذه الحال ولا يكون لهم
الرجوع عليها فاذا زالت تلك الحال فعليه أن يرجعوا وعلى السلطان أن يخليهم الا من غزاهم ثم جعل اذا
كان رجوعهم من قبل والد أو صاحب دين لا من علة بأبدانهم فان أراد أحد منهم الرجوع لعلة بيده تخرجه
من فرض الجهاد فعلى السلطان تخليته غزاهم أو غير جعل وليس له الرجوع في الجمل لأنه حق من حقه
أخذه وهو يستوجبه وحديثه حال عذر وذلك أن عرض أو ير من باعاده أو يرجع شديد لا يقدر معه
على مشى العيص وما أشبه هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأرى العرج اذا نقص مشيه عن مشى
العيص وعدوه كاه عذرا والله تعالى أعلم وكذلك ان رجل عن دابته أو ذهب نفقته خرج من هذا كاه من
أن يكون عليه فرض الجهاد ولا يمكن للسلطان حبسه عليه الا في حال واحدة أن يكون خرج الى فرض الجهاد
بقلة الوجود فعليه أن يعطيهم حتى يكون واحد أو أن فعله حبسه وليس للرجل الامتناع من الاخذ منه الا أن
يقيم معه في الجهاد حتى ينتهي فله اذا فعل الامتناع من الاخذ منه واذا غزا الرجل فذهب نفقته أو دابته
فقفلت وحده فذمت أو فادابته وان كان ذلك بلاد العدو لم يكن له الخروج وكان عليه الرجوع الا أن يكون
يخاف في رجوعه وان كان قد فارق بلاد العدو فالاختيار له العود الا أن يخاف فلا يجب عليه العود لأنه قد
خرج وهو من أهل العذر فان كانت تكون خلة رجوعه أو كانوا جماعة أصابهم ذلك وكانت تكون
بالمسلمين خلة رجوعهم فعليه وعلى الواحد أن يرجع اذا كانت كما وصفت الا أن يخاف اذا تخلفوا أن
يقطعوا في الرجوع خوفا ينافي بكون لهم عذر بأن لا يرجعوا

(تجوز حال من لا جهاد عليه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان الرجل من لا جهاد عليه بما وصفت من العذر أو كان من عليه

جهاد فخرج فيه فحدث له ما يخرج به من فرض الجهاد بالعذر في نفسه وماله ثم زادت الحال عنه عادى أن يكون من عليه فرض الجهاد وذلك أن يكون أعمى فذهب العمى وصح بصره أو أعمى عينيه فيخرج من حد العمى أو يكون أعرج فينطلق العرج أو مريضاً فيذهب المرض أو لا يجسد ثم يهـ . واجتدا أو صبية فيبلغ أو مملوكاً فيعتق أو خنثى مشكلاً فيبين رجلاً لا يشكّل أو كافراً فيسلم فيدخل فيمن عليه فرض الجهاد فإن كان ببلده كان كغيره من عليه فرض الجهاد فإن كان قد غزا وله عذر ثم ذهب العذر وكان من عليه فرض الجهاد لم يكن له الرجوع عن الغزو دون رجوع من غرامعه أو بعض الغرامة وقت يجوز فيه الرجوع قال وليس للأمام (١) أن يجبر بالغزو وإن جرحهم فقد أساء ويجوز لكلهم خلافه والرجوع وإن اطاعته منهم طائفة فأقامت فأراد بعضهم الرجوع لم يكن لهم الرجوع إلا أن يكون من تخلف منهم مائة من عيوضهم ليس الخوف عليهم بشديدان يرجع من يريد الرجوع فيكون حينئذ لمن أراد الرجوع أن يرجع وسواء في ذلك الواحد يرد الرجوع والجماعة لأن الواحد قد يخل بالقليل والجماعة لا تخلص بالكثير ولذا العذر الرجوع في كل حال إذا جرح وجوزته قدر الغزو وإن أخل عن معه وكل منزلة قلت لا ينبغي لأحد أن يرجع فيها ففعلى الإمام فيها أن يأذن في الوقت الذي قلت لبعضهم الرجوع ويمنع في الوقت الذي قلت ليس لهم فيه الرجوع

(شهود من لا فرض عليه القتال)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والذين لا يأتون بترك القتال والله تعالى أعلم بحال ضربان ضرب أحرار بالقون معذورون بما وصفت وضرب لا فرض عليهم بحال وهم العبيد ومن لم يبلغ من الرجال الأحرار والنساء ولا يجرم على الإمام أن يشهد معه القتال الصنفان معا ولا على واحد من الصنفين أن يشهد معه القتال (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن يزيد بن هريرة أن نجيدة كتب إلى ابن عباس يسأله هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء وهل كان يضرب لهن بسهم فقال قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء فيداوين الجرحى ولم يكن يضرب لهن بسهم ولكن يجذبن من الغنime (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومحفوظ أنه شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم القتال العبيد والصبيان وأخذهم من الغنime (قال) وإذا شهد من أس عليه فرض الجهاد قويا ساكنا أو ضعيفا القتال أخذ من الغنime كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجذى النساء وقياسا عليهن وخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم في العبيد والصبيان ولا يبلغ بحذية واحد منهم حر ولا قريبا منه وبفضل بعضهم على بعض في الحذية إن كان منهم أحد له غنime في القتال أو معونة للمقاتلين ولا يبلغ بأكثرهم حذية منهم مقاتل من الأحرار وإن شهد القتال رجل حر بالغ له عذر في عدم شهود القتال من زمن أو ضعف عرض أو عرض أو فقير معذور وضرب له بسهم رجل تام فإن قال من أين ضربت لهؤلاء وليس عليهم فرض القتال ولأهلهم غنime بسهم ولم تضرب به للعبيد ولهم غنime والنساء والمراهقين وإن أغنوا وكل ليس عليه فرض القتال قيل له قلنا أخبرنا وقياسا فاما الخبر فإن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ من النساء من الغنime وكان العبيد والصبيان من لا فرض عليهم وإن كانوا أهل قوة على القتال ليس بعذر في أسانهم وكذلك العبيد لو أنفق عليهم لم يكن عليهم القتال فكانوا غير أهل جهاد بحال كما يحجج الصبي والعبد ولا يجزى عنهما من حجة الإسلام لأنهما ليسا من أهل الفرض بحال ويحجج الرجل والمرأة الزمان للذان لهما العذر بترك الحج والفقيران الزمان فيجزى عنهما من (١) قوله أن يجبر أى أن يجبر في القاموس وجرح الجيش حبسهم في أرض العدو ولم يقفلهم الحج اهـ محضه

نقول إذا قارب البلد تريد قد بلغت كما تقول إذا بلغته والبلوغ ألا تخر انقضاء الأجل (قال) وللعبد من الرجعة بعد الواحدة ما للحرم بعد الثنتين كانت تحته حرة أو أمة والقول فيما يمكن فيه انقضاء العدة قولها وهي محرمة عليه تحريم البتة حتى تراجع وطلق عدلته بن عمر امرأته وكانت طريقه إلى المسجد على مسكنها فكان يسلك الطريق الأخرى كراهية أن يستأذن عليها حتى راجعها وقال عطاء لا يحل له منها شيء أراد أن يجامعها أولم يرد ما لم يراجعها وقال عطاء وعبد التكريم لا يراها فضلا (قال) ولما لم يكن نكاح ولا طلاق إلا بكلام فلا تكون الرجعة إلا بكلام والكلام بها أن يقول قد راجعتها أو أراجعتها أو ردتها إلى فإن جامعها بنوى الرجعة أو لا ينويها فهو جامع

حجة الاسلام لانهما انما زال الغرض عنهما بعد ذوق ابدانهم واما ما عذر في ابدانهم فارقهما ذلك كانا من اهلهم ولم يكن هكذا العبي والعبد في الحج قال وكذلك لو لم يكونا كذا والمرأة مثلهما في الجهاد وضربت للزمن والفقير الذين لا غزو عليهم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم اسلمهم لرضى وجرى وقوم لا غنا لهم على الشهود واثم لم يزل فرض الجهاد عليهم الا بعنى العذر الذى اذا زال صار وامن اهلهم فاذا تكافوا شهوده كان نعمهم مالا هله

(من ليس للإمام أن يغزو به بحال)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم فغزاه معه بعض من يعرف نفاقه فانخزل يوم أحد عنه بثلاثمائة ثم شهدوا معه يوم الخندق فتكلموا بما حكي الله عز وجل من قولهم ما وعدنا الله ورسوله الاغروا ثم غزا النبي صلى الله عليه وسلم على المصطلق فشهدوا معه عدد فكلوا بما حكي الله تعالى من قولهم لنرجعنا الى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل وغير ذلك مما حكي الله عز وجل من نفاقهم ثم غزا غزوة تبوك فشهدوا معه قوم منهم نفر وابه ليلة العقبة ليعتقوا فوفاه الله عز وجل شرهم وتخلف آخرون منهم فبين يحضره ثم أنزل الله عز وجل في غزاة تبوك أوه نصر فعه عنها ولم يكن في تبوك قتال من أخبارهم فقال ولو أرادوا الخروج لأعدوا له عدة ولكن كره الله انبياءهم فشطهم وقيل اقعدوا مع القاعد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأظهر الله عز وجل لرسوله صلى الله عليه وسلم أسرارهم وخبر السامعين لهم وابتغاهم أن يفتوا من معه بالكذب والارجاف والتخذيل لهم فأخبره أنه كره انبياءهم فشطهم إذ كانوا على هذه النية كان فيها ما دل على أن الله عز وجل أمر أن يمنع من عرف بما عرفوا به من أن يغزو مع المسلمين لانه ضرر عليهم ثم زاد في تأكيده بيان ذلك بقوله فرح المخلفون ببقعدهم خلاف رسول الله «قرأ الربيع» الى الخالفين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فمن شهر عث ما وصف الله تعالى المنافقين لم يحل للإمام أن يدعه يغزو معه ولم يكن لو غزاه معه أن ينسب له ولا يرضخ لانه ممن منع الله عز وجل أن يغزو مع المسلمين لطلبته فتمت بهم وتحذير له اياهم وأن فهم من يستعمله بالعقبة والقرابة والصدقة وإن هذا قد يكون أضر عليهم من كثير من عدوهم (قال) ولما نزل هذا على رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يخرج بهم أبدا واذا حرم الله عز وجل أن يخرج بهم فلا يسلمهم لهم لو شهدوا القتال ولا يرضخ ولا يشي لانه لم يحرم أن يخرج بأحد غيرهم فأما من كان على غير ما وصف الله عز وجل من هؤلاء أو بعضه ولم يكن يحمد حاله أو ظن ذلك به وهو ممن لا يطاع (١) ولا يضر ما وصف الله تعالى عن هؤلاء الذين وصف الله عز وجل بشق من أحكام الاسلام الا ما منعهم الله عز وجل لان رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرهم على أحكام الاسلام بعد الآية وانما منعوا الغزو مع المسلمين للعنى الذى وصف الله عز وجل من ضررهم (٢) وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم لم يمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدا أن يصلي عليهم بخلاف صلاته صلاة غيره (قال الشافعي) وإن كان مشرك يغزو مع المسلمين وكان معه في الغزو ومن يطيعه من مسلم أو مشرك وكانت عليه دلائل الهزيمة والحرص على غلبة المسلمين وتفرق جماعتهم لم يجز أن يغزو به وان غزاه لم يرضخ له لان هذا اذا كان في المنافقين مع استتارهم بالاسلام كان في المكشفين في الشرك مثله فهم أو أكثر اذا كانت أفعاله كأفعالهم أو أكثر ومن كان من المشركين على خلاف هذه الصفة فكانت فيه منفعة للمسلمين بدلالة على عورة عدو أو طريقي أو ضعة أو نصيحة للمسلمين فلا بأس أن يغزى به وأحب إلى أن لا يعطى من النقي شيئا ويستأجر اجارة من مال لا مال له بعينه وهو غيرهم النبي صلى الله عليه وسلم فان غفل ذلك أعطى من سهم النبي صلى الله

(١) سقط من هنا جواب أما وامله فلا يمنع من الغزو تأمل (٢) كذا في النسخة والغرض أن يخرجهم صلاة النبي عليهم لا تنبئ عنهم الاسلام لانه لم يمنع أحدا الحج وتأمل

شبهة ويعززان ان كانا
عالمين ولها صداق مثلها
وعليها العدة ولو كانت
اعتدت بحضتين ثم
أصابها ثم تكلم بالرجعة
قبل أن تحيض الثالثة
فهى رجعت وان كانت
بعدها فليست برجعة
وقد انفقت من يوم
طلقها العدة ولا تحل
لغيره حتى تنقضي
عذتها من يوم مسها ولو
أشهد على رجعتها ولم
تعلم بذلك وانقضت
عذتها وتزوجت
فكاحها مفسوخ ولها
مهر مثلها إن كان مسها
الآخر هو زوجة
الأول قال عليه الصلاة
والسلام اذا أنكح الوليان
فالأول أحق وقال على
ابن أبي طالب رضى الله
عنه في هذه المسئلة هى
امراة الأول دخل بها
أولم يدخل (قال
الشافعي) رحمه الله
وان لم يقم بينه لم يفسخ
نكاح الآخر ولو ارتجع
بغير بينة وأقرت بذلك

عليه وسلم ورد النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر شركا قيل نعيم فأسلم ولعله رده براء اسلامه وذلك واسع
 للإمام أن يرد المشرك فيمنعه الغزو ويأذنه وكذلك الضعيف من المسلمين وبأذنه ورد النبي صلى الله عليه
 وسلم من جهة اباحة الرد والدليل على ذلك والله تعالى أعلم أنه قد غزا بهم وبني قينقاع بعد بدر وشهد صفوان بن
 أمية معه حينئذ بعد الفتح وصفوان مشركا (قال) ونساء المشركين في هذا وصبيانهم كرجالهم لا يحرم أن
 يشهدوا القتال وأحب إلى لولم يعطوا وإن شهدوا القتال فلا يبين أن يرضخ لهم إلا أن تكون منهم منفعة
 للمسلمين فيرضخ لهم بشئ ليس كإرضخ لعبد مسلم أو لامرأة ولا يصح مسلمين وأحب إلى لولم يشهدوا الحرب
 إن لم تكن بهم منفعة لأننا نعلم أن جزائهم وذا النساء مع المسلمين والصبيان في الحرب براء النصرة بهم لما أوجب
 الله تعالى لأهل الإيمان وليس ذلك في المشركين

﴿ كيف تفضل فرض الجهاد ﴾

« أخبرنا الربيع » (قال قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى كتب عليكم القتال وهو كره
 لكم مع ما أوجب من القتال في غير آية من كتابه وقد وصفنا أن ذلك على الأحرار المسلمين البالغين غير ذوي العذر
 دلائل الكتاب والسنة فإذا كان فرض الجهاد على من فرض عليه محتملا لأن يكون كفره الصلاة وغيرها
 عاما وصحتملا لأن يكون على غير العموم فدل كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم على أن فرض
 الجهاد إنما هو على أن يقوم به من فيه كفاية للقيام به حتى يجتمع أمران أحدهما أن يكون بازا العدو
 الخوف على المسلمين من منعه والآخر أن يجاهد من المسلمين في جهاده كفاية حتى يعلم أهل الأوثان
 أو يعطي أهل الكتاب الجزية قال فإذا قام هذان الماهين من فيه الكفاية به نخرج المتخلف منهم من المأثم
 في ترك الجهاد وكان الفضل الذين ولوا الجهاد على المتخلفين عنه قال الله عز وجل لا يستوى القاعدون من
 المؤمنين غير أولى الضرر والجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم
 على القاعدون درجة الآية (قال الشافعي) وبين أدوعد الله عز وجل القاعدون غير أولى الضرر والحسن
 أنهم لا يأمون بالتخلف ويعدون الحسن بالتخلف بل وعدهم لما وسع عليهم من التخلفا لشيء أن كانوا
 مؤمنين لم يتخلفوا شيئا ولا وسوسة وإن تركوا الفضل في الغزو وأبأن الله عز وجل في قوله في التغير حين
 أمرنا بالتغير أنفر وأخفأنا وثقلا وقال عز وجل لا تنفروا يعبذك عبدا بالآية وقال تبارك وتعالى وما كان
 المؤمنون له نفسوا كافة فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين الآية فأعلمهم أن فرض
 الجهاد على الكفاية من المجاهدين (قال الشافعي) ولم يغفر رسول الله صلى الله عليه وسلم غزاة علمها إلا
 تخلف عنه فيها بشر فغزا بدر وتختلف عنه رجال من ردفون وكذلك تخلف عنه عام الفتح وغيره من غزواته
 صلى الله عليه وسلم وقال في غزوة تبوك وفي تجهزه للجمع للاروم اضرب من كل رجلين رجل فيضلف الباقي
 الغازي في أهله وماله (قال الشافعي) وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم جيوشا وسرا بالتخلف عنها
 بنفسه مع حرصه على الجهاد على ما ذكرت (قال الشافعي) وأبأن أن لو تخلفوا معا أو معا بالتخلف بقوله
 عز وجل لا تنفروا يعبذك عبدا بالآية يعني والله تعالى أعلم إلا أن تركتم التغير كما عذبكم قال ففرض
 الجهاد على ما وصفت يخرج المتخلفين من المأثم القائم بالكفاية فيه وياثمون معا إذا تخلفوا معا

﴿ تفرع فرض الجهاد ﴾

(قال الشافعي) قال الله عز وجل قاتلوا الذين يلونكم من الكفار قال ففرض الله جهادا للمشركين ثم أبأن
 من الذين يبيد أجهادهم من المشركين فأعلمهم أنهم الذين يلون المسلمين وكان معقولا في فرض الله جهادهم
 أن أولادهم أن يجاهدوا قريتهم بالمسلمين دار الإسلام إذا فو وأعلى جهادهم وجهاد غيرهم كانوا على جهاد من

فهو رجعة وكان ينبغي
 أن يشهد ولو قال قد
 راجعتك قبل انقضاء
 عذتك وقالت بعد
 فالقول قولها مع يمينها
 ولو خلا بها ثم طلقها
 وقال قد أصبتك وقالت
 لم يصبني فلا رجعة ولو
 قالت أصابني وأبكر
 فعليها العدة بأقرارها
 ولا رجعة له عليها
 بأقراره وسواء طال
 مقامه أو لم يطل لا يجب
 العدة وكال المهر إلا
 بالميسر نفسه ولو قال
 ارتجعتك اليوم وقالت
 انقضت عذتي قبل
 رجعتك صدقتها الآن
 تفر بعد ذلك فتكون
 كن بجهاد حقا ثم أقر به
 (قال المزني) رحمه الله
 أن لم يقصر جميعا ولا
 أحدهما بانقضاء العدة
 حتى ارتجعت الزوج
 وصارت أمراته فليس
 لها عندى نقض ما ثبت
 عليها (قال الشافعي)
 رحمه الله ولو ارتدت بعد
 طلاقه فارتجعت ما رتدة

قرب منهم أقوى وكان من قرب أولى أن يجاهد القريب من عورات المسلمين وأن نكايته من قرب أكثر من نكايته من بعدد قال فيجب على الخليفة إذا استوت حال العدو وأكثرت بالمسلمين عليهم قوة أن يبدأ بأقرب العدو ومن ديار المسلمين لأنهم الذين يلونهم ولا يتناول من خلفهم من طريق المسلمين على عدو دونه حتى يحكم أمر العدو دونه بأن يسلموا أو يعطوا الجزية أن كانوا أهمل كتاب وأحله أن لم يرتد تناول عدو ورواهم ولم يطل على المسلمين عدو أن يبدأ بأقربهم من المسلمين لأنهم أولى باسم الذين يلون المسلمين وإن كان كل على طائفة من المسلمين فلا أحب أن يبدأ بقتال طائفة على قوم من المسلمين دون آخرين وإن كانت أقرب منهم من الأخرى إلى قوم غيرهم فإن اختلف حال العدو فكان بعضهم أنسكى من بعض أو أخوف من بعض فليبدأ الإمام بالعدو الأخوف أو الأنسكى ولا بأس أن يفعل وإن كانت داره أبعد أن شاء الله تعالى حتى ما يخاف من بدأ به مما لا يخاف من غير مثله وتكون هذه بمنزلة ضرورة لأنه يجوز في ضرورة لا يجوز في غيرهما وقد بلغ النبي صلى الله عليه وسلم عن الحرب أن أبي ضرار أنه يجمع له فأغار النبي صلى الله عليه وسلم عليه وقر به عدو أقرب منه وبلغه أن خالد بن أبي سفيان (ر) بن شمع يجمع له فأرسل ابن أنيس فقتله وقر به عدو أقرب (قال الشافعي) وهذه منزلة لا يتبين فيها حال العدو كما وصفت والواجب أن يكون أول ما يبدأ به أطراف المسلمين بالرجال وإن قدر على الحصون والحدائق وكل أمر دفع العدو قبل أن يأتى بالعدو وفي ديارهم حتى لا يبقى للمسلمين طرف إلا وفيه من يقوم بحرب من يليه من المشركين وإن قدر على أن يكون فيه أكثر فعلى أن يكون القائم ولا يتهم أهل الأمانة والعقل والنصيحة للمسلمين والعلم بالحرب والخبرة والأمانة والرفق والاقدام في موضع وقلة البطش والجملة (قال الشافعي) فإذا أحكم هذا في المسلمين وجب عليه أن يدخل المسلمين بلاد المشركين في الأوقات التي لا يغزو بالمسلمين فيها ويرجو أن ينال الظفر من العدو فإنه كانت بالمسلمين قوة لم أر أن يأتي عليه عام الاولة جيش أو غارة في بلاد المشركين الذين يلون المسلمين من كل ناحية عامة وإن كان يمكنه في السنة بلا تغريب بالمسلمين أحببت له أن لا يدع ذلك كلها أمكنه وأقل ما يجب عليه أن لا يأتي عليه عام الاولة فيه غزو حتى لا يكون الجهاد معطلا في عام الامن عذر وإذا غزا عاما فابلا غرا بالبلد غيره ولا يتابع الغزو على بلد ويعطل من بلاد المشركين غيره إلا أن يختلف حال أهل البلد فيتابع الغزو وعلى من يخاف نكايته أو من يرجو عليه المسلمين على بلادهم فيكون تنابذه على ذلك وعطل غيره بمعنى ليس في غيره مثله قال وانما قلت بما وصفت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخل من حين فرض عليه الجهاد أن غزا نفسه أو غيره في عام من غزوه أو غزو اثنين أو سرايا وقد كان يأتي عليه الوقت لا يغزو فيه ولا يسري سرية وقد يمكنه ولكنه يستقيم ويجهله ويدعو ويطاهر الجميع على من دعاه ويجب على أهل الامام أن يغزوا أهل التي يغزوها كل قوم اليه من يلهم من المشركين ولا يكاف الرجل للبلد البعيدة وله مجاهد أقرب منها إلا أن يختلف حال المجاهدين فيريد عن القريب يسمي يكفهم فإن هجر القريب عن كفائهم كفهم أقرب أهل التي بهم قال ولا يجوز أن يغزوا أهل دار من المسلمين كافة حتى يختلف في ديارهم من يتبع دارهم منه (قال الشافعي) فإذا كان أهل دار المسلمين قليلان غزا بعضهم خيف العدو على الباقي منهم لم يغزهم أحد وكان هؤلاء في رباط الجهاد ونزلهم (قال الشافعي) وإن كانت متمتعة غير مخوف علمهم يقاربها أكثر ما يجوز أن يغزى من كل رجلين بجلا يفضل المقسم الطاعن في أهله وماله فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما هجر إلى تبوك فأراد الروم وكثرت جموعهم قال ليخرج من كل رجلين رجل ومن المدينة تمتنع بأهل من تخلف بها وإذا كان القوم في ساحل من السواحل كسواحل الشام وكانوا على قتال الروم والعدو والذي يليهم أقوى من بأنهم من غير أهل بلدهم وكان جهادهم عليه أقرب منه على غيرهم فلا بأس أن يغزوا إليهم من يقيم في غورهم

(١) كذا في النسخ وحرره اه

في العدة لم تكن رجعة
لأنها تحليل في حال
التحريم (قال المزني)
رجعه الله فيها نظر
وأشبهه بقوله عندي أن
تكون رجعة موقوفة
فإن جمعها الاسلام
فيل انقضاء العدة علما
أنه رجعة وإن لم يجمعها
الاسلام فليس انقضاء
العدة علما أنه لا رجعة
لان الفسخ من حين
ارتبت كما نقول في
الطلاق إذا طلقها
مرة أو ثلثة لم يجمعها
الاسلام فليس انقضاء
العدة علما أن الطلاق
كان واقعا وكانت العدة
من حين وقع الطلاق
وإن لم يجمعها الاسلام
في العدة بطل الطلاق
وكانت العدة من حين
أسلم متقدم الاسلام

(باب المطلقة ثلاثا)

(قال الشافعي) رجعه
الله قال الله تبارك
وته في المطلقة المطلقة
الثالثة فلا تحلل له من

مع من تخلف منهم وان لم يكن من خلفوا منهم ينعون دارهم لو انفردوا اذا صاروا ينعون دارهم بمن تخلف من المسلمين معهم ويخون بلاد العدو فيكون عذوبهم اقرب ودوابهم اجمع وهم ببلادهم اعلم وتكون دارهم غير ضائعة بمن تخلف منهم وخلف معهم من غيرهم قال ولا ينبغي ان يولى الامام الغزو والانتفا في دينه جماعا في بدنه حسن الاثارة عاقلا للحزب بصيرا بها غير عجل ولا تزق وان يقدم اليه والى من ولده ان لا يحمل المسلمين على مهلكة بحال ولا يأمرهم بنقب حصن يخاف ان يشد خواتمته ولا دخول مطبوعة يخاف ان يقتلوا ولا يدفعوا عن انفسهم فيها ولا غير ذلك من اسباب المهالك فلن فعل ذلك الامام فقد اساء ويستغفر الله تعالى ولا عقل ولا قود عليه ولا كفارة ان اصاب احد من المسلمين بطاعته قال وكذلك لا يأمر القليل منهم بان ياتى بالكثير حيث لا غوث لهم ولا يحمل منهم احدا على غير فرض القتال عليه وذلك ان يقاتل الرجل الرجلين لا يجاوز ذلك واذا حملهم على ما ليس له حملهم عليه فلمهم ان لا يفعلوه قال وانما قلت لا عقل ولا قود ولا كفارة عليه انه جهاد ويحمل لهم بانفسهم ان يقدموا فيه على ما ليس عليهم بعرض القتل لرجاء احدى الحسينين الا ترى الى لارى ضيقا على الرجل ان يحمل على الجماعة حاسرا او يبادر الرجل وان كان الأغلب انه مقتول لانه قد يوجد بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل من الانصار جاسرا على جماعة من المشركين يوم بدر بعد اعلان النبي صلى الله عليه وسلم بما في ذلك من الخير فقتل

(تحريم الفرار من الزحف)

قال الله تبارك وتعالى يا ايها النبي حرض المؤمنين على القتال ان يكن منكم عشرة من صابرون يغلبوا مائتين وقال عز وجل الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين الآية أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال لما نزلت ان يكن منكم عشرة من صابرون يغلبوا مائتين فكتب عليهم ان لا يفر العشرون من المائتين فانزل الله عز وجل الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين خفف عنهم وكتب عليهم ان لا يفر مائة من المائتين (قال الشافعي) وهذا كما قال ابن عباس ان شاء الله تعالى مستغنى فيه بالتزويل عن التأويل وقال الله تعالى اذ القيمت الذين كفروا زجفا فلا تولوهم الادبار الآية فاذا غزا المسلمون او غزوا فماتوا للقتال فلقوا ضعفهم من العدو حرم عليهم ان يولوا عنهم الا تحرفين الى فئة فان كان المشركون اكثر من ضعفهم لم احب لهم ان يولوا عنهم ولا يستوجب السخط عندى من الله عز وجل لو ولوا عنهم الى غير التحرف للقتال والتحيز الى فئة لأن بينا ان الله عز وجل انما يوجب سخطه على من ترك فرضه وفرض الله عز وجل في الجهاد انما هو على ان يجاهد المسلمون ضعفهم من العدو ويأثم المسلمون لو اطل عدو على احد من المسلمين وهم يقدر على الخروج اليه بلا تضييع لما خلفهم من نفعهم اذا كان العدو ضعفهم اقل قال واذا لقي المسلمون العدو فكدرهم العدو او قوا عليهم وان لم يكثر وهم عكيدة او غيرها فولى المسلمون غير متصرفين للقتال او متصرفين الى فئة رجوت ان لا ياتعوا ولا يخرجون والله تعالى اعلم من المأثم الابان لا يولوا العدو دبرا الا وهم ينوون احد الامر من التحرف الى القتال او التحيز الى فئة فان ولوا على غيرنية واحد من الامر من خشيت ان ياتعوا وان يحسدوا بعدنية خير لهم فمن فعل هذا منهم تقرب الى الله عز وجل بما استطاع من خير بلا كفارة معلومة فيه قال ولو ولوا يريدون التحرف للقتال او التحيز الى الفئة ثم احدثوا بعدنية في المقام على الفرار بلا واحدة من النيتين كانوا غيرا عيين بالتولية مع النية لاحد الامر من وخفت ان ياتعوا بالنية الحادثة ان يشتوا على الفرار لاواحد من المعنيين (١) وان بعض اهل النوى ان يجاهد عدوا ابنا بلا عدو خفت

(١) كذا في الأصل ولعله ان لا يجاهد وحرراه

بعد حتى تشك زوجا غيره وشكبت المرأة التي طلقها روضة نلانا زوجها بعد الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت انما معه مثل هدية التوب فقال اترى يدن ان ترجى الى روضة لاحق بذوق عسله وذوق عسلتك (قال الشافعي) رجه الله فاذا اصابها بنكاح صحيح فقيب الحشفة في فرجها فقد ذاقا العسله وسواء قوى الجماع وضعفه لا يدخله الا يسه او يسهها او كان ذلك من صبي مراهق او مجرب بقره فقدر ما يغيبه تغيب غير الخصى وسواء كل زوج وزوجة ولو اصابها صائمة او محرمة اساء وقد اهلها ولو اصاب النسية زوج ذى بنكاح صحيح اهلها للسلم لانه زوج ورجم النبي صلى الله عليه وسلم هوديين

عليه المأثم ولو نوى المجاهد أن يفر عنه لألوا أحد من المعنيين كان خوفه عليه من المأثم أعظم ولو شهد القتال من له عذر في ترك القتال من الضعفاء والمرضى والأحرار خفت أن يضيق على أهل القتال لأنهم انما عذروا بتركه فإذا تكلموا بهم من أهله كما يعذر الفقير الزمن بترك الحج فإذا حج لزمه فيه ما لم من لا يعذر بتركه من عمل ومأثم وفدية قال وإن شهد القتال عبد أذن له سيده كان كالأحرار ما كان في أذن سيده يضيق عليه التولية لأن كل من سميت من أهل الفرائض الذين يجزى عليهم المأثم ويصلون للقتال قال ولو شهد القتال عبد بغير إذن سيده لم يأثم بالفرار على غيرنية واحد من الأمرين لأنه لم يكن له القتال ولو شهد القتال مغلوب على عقله بلا تسكر لم يأثم بأن يولى ولو شهد مغلوب على عقله بكر من جرفولى كان كتولية الصحيح المطبق للقتال ولو شهد القتال من لم يبلغ لم يأثم بالتولية لأنه من لا حد عليه ولم تكمل الفرائض عليه ولو شهد النساء القتال فولين زوجوت أن لا يأتمن بالتولية لأنهن لسن ممن عليه الجهاد كيف كانت حالهن قال وإذا حضر العدو والقتال فأصاب المسلمون غنيمة ولم تقسم حتى ولت منهم طائفة فإن قالوا أولينا متصرفين للقتال أو متصرفين إلى فئة كانت لهم سهمانهم فيما غنم بعد وإن لم يكونوا مقاتلين ولأردأ ولو غنم المسلمون غنيمة ثم لم تقسم نجحت أولم تقسم حتى ولوا وأقروا أنهم ولوا بغيرنية واحد من الأمرين وأدعوا أنهم بعد التولية أحد ثمانية أحد الأمرين والرجعة ورجعوا لم يكن لهم غنيمة لأنهم نصروا اليهم حتى ضاروا بمن عصى بالمراد وترك الدفع عنها وكانوا آتمين بالترك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ولى القوم غير متصرفين إلى فئة ثم غزوا غزاة أخرى وعادوا إلى تلك الغزاة فما كان فيها من غنيمة شهدوها ولم يولوا بعدها فلهيهم حقهم منها وإذا رجعت القوم القهقري بلانية لأحد الأمرين كانوا كالمولين لأنها انما أريد بالتعريم الهزيمة عن المشركين وإذا غزا القوم فذهب دوابهم لم يكن لهم عذر بأن يولوا وإن ذهب السلاح والدواب وكانوا يجدون شيئا يدفعون به من حجازة أو خشب أو غيرها وكذلك إن لم يجدوا من هذا شيئا فأحب إلى أن يولوا فإن فسلوا أحببت أن يجمعوا مع النعل على أن يكونوا متصرفين للقتال أو متصرفين إلى فئة ولا يبين أن يأتموا لأنهم ممن لا يقدر في هذه الحالة على شيء يدفع به عن نفسه وأحب في هذا كله أن لا يولى أحد مجال الأمصرة للقتال أو متصرفا إلى فئة ولو غزا المشركون بلاد المسلمين كان تولية المسلمين عنهم كتوليتهم لو غزاهم المسلمون إذا كانوا نازلين لهم عليهم أن يبرزوا اليهم قال ولا يضيق على المسلمين أن يتحصنوا من العدو في بلاد العدو وبلاد الاسلام وإن كانوا قاهرين للعدو وفيما يروننا إذا ظنوا ذلك أزيد في قوتهم ما لم يكن العدو يتناول من المسلمين أوأوالهم شيئا في تحصنهم عنهم فإذا كان واحد من المعنيين ضرب راعى المسلمين ضاق عليهم أن أمكنهم الخروج أن يتخلفوا عنهم فأما إذا كان العدو وقاهرين فلا بأس أن يتحصنوا إلى أن يأتيهم مدد أو يتحدث لهم قوتهم وإن ولى عليهم فلا بأس أن يولوا عن العدو ما لم يلتقوا بهم والعدو لأن النهي انما هو في التولية بعد اللقاء (قال الشافعي) رحمه الله والتصرف للقتال الاستطراد إلى أن يمكن المستطراد للكر في أي حال ما كان الامكان والتصرف إلى الفئة أين كانت الفئة ببلاد العدو أو ببلاد الاسلام بعد ذلك أقرب انما يأثم في التولية من لم يشو واحد من المعنيين * أخبرنا ابن عيينة عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ابن عمر قال سمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية فلقوا العدو وخافوا الناس حصة فأتينا المدينة وقتعنا بها فقلنا يا رسول الله نحن الفرارون قال أنتم العكارون وبوأناقتكم * أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال أنا فته كل مسلم

(في الظهار دين النبي صلى الله عليه وسلم على الأديان)

(قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره

زنيا ولا يرجم الا
محصنا قال ولو كانت
الاصابة بعد ردة
أحدهما ثم جع المرتد
منها لم فعلها الاصابة
لأنها محرمة في تلك
الحال (قال المزني)
لامعنى لرجوع المرتد
منها عنه فيصح
النكاح بينهما الا في التي
قد أحلتها أصابته اياها
الزوج قبله فإن كانت
غير مدخول بها فقد
انفسخ النكاح في قوله
وليها مهر مثلها بالاصابة
وان كانت مدخولا
بها فقد أحلتها أصابته
اياها قبل الردة فكيف
لا يحلها فتفهم (قال
الشافعي) رحمه الله ولو
ذكرت أنها نكحت
نكاحا صحيحا وأصبحت
ولأنه لم حلت له وان وقع
في قلبه أنها كانت
فالورع أن لا يفعل .

(باب الإبلاء)

(يختصر من الجامع
من كتاب الإبلاء قديم

المشركون أخبرنا بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده والذي نفسي بيده لتنفق كنوزهما في سبيل الله (قال الشافعي) لما أتى كسرى بكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حرقه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ملكه (قال الشافعي) وحفظنا أن قيصراً كرم كتاب النبي صلى الله عليه وسلم ووضع في مسك فقال النبي صلى الله عليه وسلم ثبت ملكه (قال الشافعي) ووعده رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم الناس فتح فارس والشام فأغزى أبو بكر الشام على ثقة من فتحها القول رسول الله صلى الله عليه وسلم ففتح بعضها وتم فتحها في زمان عمر وفتح العراق وفارس (قال الشافعي) فقد أظهر الله عز وجل دينه الذي بعث به رسوله صلى الله عليه وسلم على الأديان بأن أبان لكل من سمعه أنه الحق وما خالفه من الأديان باطل وأظهره بأن جاع الشرك دينان دين أهل الكتاب ودين المؤمنين فقهر رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤمنين حتى دانوا بالاسلام طوعاً وكرهاً وقتل من أهل الكتاب وبني حتى دان بعضهم بالاسلام وأعطى بعض الجزية صاغرين وجرى عليهم حكمه صلى الله عليه وسلم وهذا ظهور الدين كله قال وقد يقال يظهر الله عز وجل دينه على الأديان حتى لا يدان الله عز وجل إلا به وذلك متى شاء الله تبارك وتعالى (قال الشافعي) وكانت قریش تناب الشام أنياباً كثيراً مع معاشهم منه وتأتي العراق قال فلما دخلت في الاسلام ذكرت للنبي صلى الله عليه وسلم خوفها من انقطاع معاشها بالتجارة من الشام والعراق اذا رقت الكفر ودخلت في الاسلام مع خلاف ملك الشام والعراق لاهل الاسلام فقال النبي صلى الله عليه وسلم إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده (قال الشافعي) فلم يكن بأرض العراق كسرى بعده ثبت له أمر بعده قال وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده فلم يكن بأرض الشام قيصر بعده وأجابهم على ما قالوا له وكان كما قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقطع الله الأكرسة عن العراق وفارس وقيصر ومن قام بالأمر بعده عن الشام (قال الشافعي) قال النبي صلى الله عليه وسلم في كسرى يرمق ملكه فلم يبق إلا كسرة ملك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال في قيصر يثبت ما كسره فثبت له ملك يبلد الروم إلى اليوم وتبقى ملكه عن الشام وكل هذا أمر يصدق بعضه بعضاً

(الأصل فيمن تؤخذ الجزية منه ومن لا تؤخذ)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى بعث الله عز وجل رسوله صلى الله عليه وسلم بمكة وهي بلاد قومه وقومه أميون وكذلك من كان حولهم من بلاد العرب ولم يكن فيهم من العجم إلا مملوك أو أجير أو مجتاز أو من لا يدكر قال الله تبارك وتعالى هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته الآية فلم يكن من الناس أحد في أول ما بعث أعدي له من عوام قومه ومن حولهم وفرض الله عز وجل عليه جهادهم فقال وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله فقبل فيه فتنة شرك ويكون الدين كله واحداً لله وقال في قوم كان بينه وبينهم شيء فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم الآية مع نظائر لها في القرآن أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمر عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا زال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوا لا إله إلا الله فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله أخبرنا سفيان بن عبد الملك بن نوفل بن مساحق عن أبي عصام المزني عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث سرية قال إن رأيتم مسجداً أو سمعتم مؤذناً فلا تقتلوا أحداً أخبرنا سفيان عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال ليس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوا لا إله إلا الله عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها

وجسد بد والاملاء وما دخل فيه من الامالي على مسائل مالك ومن مسائل ابن القاسم من اباح مسمة الطلاق وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى للذين يؤولون من نساءهم تربص أربعة أشهر الآية ففي ذلك دلالة والله أعلم على أن لا يسبل على المولى لامرأته حتى يمضي أربعة أشهر كما لو ابتاع بيعاً أو ضمن شيئاً إلى أربعة أشهر لم يكن عليه سبيل حتى يمضي الاجل وقال سليمان بن يسار أدركت بضعة عشر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم يوقف المولى وكان على عثمان وعائشة وابن عمر وسليمان بن يسار يوقفون المولى (قال) والمولى من حلف بيمين يلزمه بها كفارة ومن

وحسابهم على الله قال أبو بكر هذا من حقها ومنعوني عقالا عما أعطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم لقائهم عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يعني من منع الصدقة ولم يرتد به أخبرنا الثقة عن عمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة أن عمر قال لا يكره هذا القول أو ما معناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا مثل الخديشين قبله في المشركين مطلقا وانما يرد به والله تعالى أعلم مشركوا أهل الأوثان ولم يكن بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا قريبه أحد من مشركي أهل الكذب إلا يهود المدينة وكانوا حلفاء الانصار ولم تكن أنصارا اجتمعت أول ما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم سلاما فادعت يهود رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم تخرج إلى شيء من عداوته بقول يظهر ولا فعل حتى كانت وقعة بدر فكام بعضها بعضها بعداوته والتعريض عليه فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم ولم يكن بالجواز عليه إلا يهودي أو نصراني فبحر ان وكانت الجحوس بهجر وبلاد البربر وفارس نائين عن الجواز ونهم مشركون أهل الأوثان كثير (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأنزل الله عز وجل على رسوله فرض قتال المشركين من أهل الكذب فقال قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله إلا يفترق الله عز وجل كإثاء لا معقب لحكمه بين قتال أهل الأوثان وفرض ان يقاتلوا حتى يسلوا وقتال أهل الكذب ففرض ان يقاتلوا حتى يعطوا الجزية أو ان يسلوا وافرقت الله تعالى بين قتالهم به أخبرنا الثقة يحيى بن حسان عن محمد بن أبان عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن برة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث سرية أو جيشا أمر عليهم قال إذا لقيت عدوا من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال أو ثلاث خلال شئ علقمة ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين فإن أجابوك فاقبل منهم وأخبرهم أنهم أن فعلوا أن لهم مال المهاجرين وعليهم ما عليهم وان اختاروا المقام في دارهم أنهم كأعراب المسلمين يجري عليهم حكم الله عز وجل كما يجري على المسلمين وليس لهم في شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين فإن لم يجيبوك إلى الإسلام فادعهم إلى إعطاء الجزية فإن فعلوا فاقبل منهم ودعهم فإن أبوا فاستعن بالله عليهم وقتلهم (قال الشافعي) حدثني عدد كلهم ثقة عن غير واحد كلهم ثقة لا أعلم إلا أن فيهم سفيان الثوري عن علقمة بمثل معنى هذا الحديث لا يخالفه (قال الشافعي) وهذا في أهل الكذب خاصة دون أهل الأوثان وليس يخالف هذا الحديث حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أمرت أن أقاتل الناس حتى يعطوا الجزية أو يسلوا إلا الله والله ولكن أولئك الناس أهل الأوثان والذين أمر الله أن يقبل منهم الجزية أهل الكذب والدليل على ذلك ما وصفت من فرق الله بين القتالين ولا يخالف أمر الله عز وجل أن يقاتل المشركين حتى يكون الدين لله ويتلوا حيث وجدوا حتى يتوبوا ويقيموا الصلاة وأمر الله عز وجل بقتال أهل الكذب حتى يعطوا الجزية ولا تنسخ واحدة من الآي غيرها ولا واحدة من الحديثين غيره وكل فيما أنزل الله عز وجل ثم من رسوله فيه (قال الشافعي) ولو جهل رجل فقال إن أمر الله بالجزية نسخ أمره بقتال المشركين حتى يسلوا جاز عليه أن يقول حائل مثله بل الجزية منسوخة بقتال المشركين حتى يسلوا ولكن ليس فيها ناسخ لصاحبه ولا يخالف

(من يلحق بأهل الكذب)

(قال الشافعي) انتوت قبائل من العرب قبل أن يبعث الله رسوله محمد صلى الله عليه وسلم ويتزل عليه الفرقان فنادى بنو أهل الكذب وقارب بعض أهل الكذب العرب من أهل اليمن فدان بعضهم دينهم وكان من أنزل الله عز وجل فرض قتاله من أهل الأوثان حتى يسلم محالفين من وصفته دان دين أهل الكذب قبل نزول الفرقان على نبي الله صلى الله عليه وسلم لتسلك أهل الأوثان بدين آبائهم فأخذ رسول الله صلى الله

أوجب على نفسه شيئا
يجب عليه إذا أوجبه
فأوجبته على نفسه
ان جامع امرأتها وفي
معنى الولي ولا يلزمه
الإيلاء حتى يصرح
بأحد أسماء الجماع
التي هي صريحة وذلك
قوله والله لا أنبئك ولا
أعبد ذكرى في فرجك
أولا أدخله في فرجك
أولا أجامعك أو يقول
ان كنت عذراء والله
لا أفتنك أو ما في مثل
هذا المعنى فهو مومل
في الحكم (وقال في
القديم) لوقال والله
لا أطؤك أولا أمسك
أولا أجامعك فهذا كله
باب واحد كلما كان
للجماع اسم كشيء به عن
نفس الجماع فهو واحد
وهو مومل في الحكم قلنا
ما لم ينو في لأمسك في
الحكم في القديم ونواه
في الجديد وأجمع قوله
فيها بحلفه لأجامعك
أنه مومل وان احتمل
أجامعك بيدني وهذا

عليه وسلم الجزية من أكيدر دومة وهو رجل يقال من غسان أو من كندة وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الجزية من ذمة أهل اليمن وعامتهم عرب ومن أهل نجران وفيهم عرب فدل ذلك على ما وصفت من أن الإسلام لم يكن وهم أهل أو ثنان بل داسين دين أهل الكتاب مخالفتين دين أهل الأوثان وكان في هذا دليل على أن الجزية ليست على النسب إنما هي على الدين وكان أهل الكتاب المشهور عند العامة أهل التوراة من اليهود والنصارى وكذا من بني إسرائيل وأخطأ بأن الله عز وجل أنزل كتابا غير التوراة والإنجيل والفرقان قال الله عز وجل ألم ينزلنا من قبل موسى وأبراهيم الذي وفي فأخبر أن إبراهيم حقا وقال تبارك وتعالى وإنه لفي ذر الأولين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت المجوس يدينون غير دين أهل الأوثان ويخالقون أهل الكتاب من اليهود والنصارى في بعض دينهم وكان أهل الكتاب اليهود والنصارى يختلفون في بعض دينهم وكان المجوس بطرف من الأرض لا يعرف السلف من أهل الجاهلية من دينهم ما يعرفون من دين النصارى واليهود حتى عرفوه وكانوا والله تعالى أعلم أهل كتاب يجمعهم اسم أنهم أهل كتاب مع اليهود والنصارى. أخبرنا ابن عيينة عن أبي سعيد سعد بن المزني عن نصر بن عاصم قال قال فروة بن نوفل الأصبجي علام تؤخذ الجزية من المجوس وليسوا بأهل كتاب فقام إليه المستورد فأخذ يبيسه وقال يا عبد الله تطعن على أبي بكر وعلى أمير المؤمنين يعني عليا وقد أخذوا منهم الجزية فذهب به إلى القصر فخرج علي عليها فقال البدخلساني ظل القصر فقال علي رضي الله تعالى عنه أنا أعلم الناس بالمجوس كان لهم علم بعلومه وكتاب يدرسونه وأعمالهم كهم سكر فوقع على ابنته وأخته فاطم عليه بعض أهل مملكته فلما سمعوا قالوا أن يقيموا عليه الحد فلم تمتع منهم فدعا أهل مملكته فلما أتوه قال تعلمون ديننا خير من دين آدم وقد كان آدم ينكح فيه بناته وأنا على دين آدم ما يرغب بكم عن دينه فتابعوه وقالوا الذين خالفوه حتى قتلوه فاصبحوا وقد أسرى على كتابهم فرفع من بين أظهرهم وذهب العلم الذي في صدورهم فهم أهل كتاب وقد أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر منهم الجزية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما روى عن علي من هذا دليل على ما وصفت أن المجوس أهل كتاب ودليل أن عليا كرم الله وجهه ما خزن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأخذ الجزية منهم إلا وهم أهل كتاب ولا من بعدهم ولو كان يجوز أخذ الجزية من غير أهل الكتاب لقال على الجزية تؤخذ منهم كانوا أهل كتاب أو لم يكونوا أهل كتاب ولم أعلم من سلف المسلمين أحدا أجاز أن تؤخذ الجزية من غير أهل الكتاب. أخبرنا باضيان بن عيينة عن عمرو أنه سمع بحالة يقول ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها من مجوس أهل هجر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وحديث باضيان متصل ثابت لأنه أدركه عمر وكان رجلا في زمانه كاتب المال وحديث نصر بن عاصم عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم متصل وبه تأخذ وقد روى من حديث الجاهل حديثان منقطعان بأخذ الجزية من المجوس. أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عمر ابن الخطاب ذكر له المجوس فقال ما أدري كيف أصنع في أمرهم فقال له عبد الرحمن بن عوف أنه شهد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يقول سنوابعهم سنة أهل الكتاب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إن كان ثابنا فنضيق في أخذ الجزية لأنهم أهل كتاب لأنه يقال إذا قال سنوابعهم سنة أهل الكتاب والله تعالى أعلم في أن تنكح نسائهم وتؤكل ذبائحهم قال ولو أراد جميع المشركين غير أهل الكتاب لقال والله تعالى أعلم سنوابعهم جميع المشركين سنة أهل الكتاب ولكن لما قال سنوابعهم فقد خصهم وأذا خصهم فقصرهم مخالف ولا يخالفهم إلا غير أهل الكتاب. أخبرنا مالك عن ابن شهاب أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس البحرين وأن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه أخذها من البربر (قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز أن يسأل عمر عن المجوس ويقول ما أدري كيف أصنع بهم وهو يجوز عنده أن تؤخذ الجزية من جميع المشركين (١) أي إن الشافعي بقي يحمل الحديث على معاملة المجوس معاملة أهل الكتاب في أخذ الجزية فقط اهـ

أنسبه بمعنى العلم والله أعلم (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال والله لا بأسرك أولاً بأمنك أولاً أسك أو ما أنسبه هذا فإن أراد جماع فهو مول وإن لم يرده فغير مول في الحكم ولو قال والله لا بأسك في دينك فهو محسن ولو قال والله لا يجمع رأسي ورأسك شيء أو لا أسوانك أو لتطولن غيبتي عندك أو ما أنسبه هذا فلا يكون بذلك موليا إلا أن يريد جماعا ولو قال والله لتطولن تركي لجماعك فإن غنى أكثر من أربعة أشهر فهو مول ولو قال والله لا أقرب خمسة أشهر ثم قال إذا مضت خمسة أشهر فوالله لا أقرب سنة فهو وقف في الأولى فطلق ثم أرتجع فإذا مضت أربعة أشهر بعد رجوعه وبعد خمسة أشهر وقف فإن كانت رجوعه في وقت لم يبق عليه فيه من السنة

لا يسأل عما يعلم أنه جائز له ولكنه سأل عن المحسوس اذ لم يعرف من كتابهم ما عرف من كتاب اليهود والنصارى حتى أخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم بأخذه الجزية وأمره بأخذ الجزية منهم فتيبهم وفي كل ما حكيت ما يدل على أنه لا يسعه أخذ الجزية من غير أهل الكتاب

(تفريع من توخذه الجزية من أهل الاوثان)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي فكل من دان وداناً بأوامر أودان بنفسه وإن لم يدن آباؤه دين أهل الكتاب أي كتاب كان قبل نزول الفرقان وخالف دين أهل الاوثان قبل نزول الفرقان فهو خارج من أهل الاوثان وعلى الامام اذا اعطاه الجزية وهو صاغراً أن يقبلها منه عربياً كان أو عجمياً وكل من دخل عليه الاسلام ولا يدين دين أهل الكتاب ممن كان عربياً أو عجمياً فأراد أن توخذه الجزية ويقر على دينه أو يحدث أن يدين دين أهل الكتاب فليس للامام أن يأخذ منه الجزية وعليه أن يقاتله حتى يسلم كما يقاتل أهل الاوثان حتى يسلموا قال وأى مشرك ما كان اذ لم يدع أهل دينه دين أهل الكتاب فهو كاهل الاوثان وذلك مثل أن يعبد الصنم وما استحسن من شيء ومن يعطل ومن في معانهم ومن غزا المسلمون ممن يجهلون دينه فذكر واللهم أنهم أهل كتاب (١) فهم أهل كتاب سلوا متى دانوا به وآباؤهم وإن ذكروا أن ذلك قبل نزول الوحي على رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلوا قولهم إلا أن يعلموا غير ما قالوا وان علوا بيته تقوم عليهم لم يأخذوا منهم الجزية ولم يدعوهم حتى يسلموا أو يقتلوا وان علموا باقرار فكذلك وإن أقر بعضهم أنه لم يدن ولم يدن آباؤهم دين أهل الكتاب الا في وقت يذكرونه يعلم أنه قبل أن ينزل على رسوله صلى الله عليه وسلم أقرناهم على دينهم وأخذنا منهم الجزية ولا يكون للامام أخذها إلا أن يقول أخذها منكم حتى أعلم أن لم تدنوا وآباؤكم هذا الدين الا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا علم أنه أخذها منكم فيما استقبل ونبتت اليكم فاما أن تسلموا واما أن تقتلوا (٢) فانما أخبرنا من الذين أسلموا منهم قوم اعدوا فأنبتوا لنا على هؤلاء الذين أخذت منهم الجزية بقولهم بأن لم يدينوا دين أهل الكتاب بحال الا بعد نزول الفرقان وإن شهد هؤلاء النفر المسلمون أو اثنتان منهم على جماعتهم أن لم يدينوا دين أهل الكتاب الا في وقت كذا وأن آباؤهم كانوا يدينون دين أهل الكتاب ثبتت الي من بلغ منهم ولم يدين دين أهل الكتاب الا في وقت كذا وكان ذلك بعد نزول الفرقان قال ولم ينذالي صغارهم اذ كان آباؤهم دانوا دين أهل الكتاب قبل نزول الفرقان ولو أن هؤلاء النفر اعدول شهدوا على أنفسهم أنهم لم يكونوا دانوا دين أهل الكتاب الا بعد نزول الفرقان كان اقرارهم على أنفسهم لا يجعله شهادة على غيرهم ولا أقبل الشهادة على أحد منهم الا بأن يثبتوا عليه أن الفرقان نزل ولا يدين دين أهل الكتاب وإذا فعلوا لم أقبل منه الجزية ولو كان آباؤهم من أهل الكتاب لانه لا يكون دينه دين آباؤه اذ بلغ انما يكون مقرا على دين آباؤه ما لم يبلغ قلوبهم اذ أن بلغوا حين مات على دين أهل الكتاب يهودياً ونصرانياً وله ابن بالغ مخالف دين أهل الكتاب وابن صغير وزل الفرقان وهما بتلك الحال فبلغ الصغير ودان دين أهل الكتاب وعاد البالغ الي دينهم أخذت الجزية من الصغير لانه كان يقر على دين آبيه ولم يدن بعد البلوغ دين غيره ولا أخذها من الكبير الذي نزل الفرقان وهو على دين غير دين أهل الكتاب

(من ترفع عنه الجزية)

(قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاعرون قال فكان بيننا

(١) قوله فهم أهل كتاب لعله زائد من الناسخ وتأمل فان الجواب ما بعده وحرر (٢) وقوله فانما أخبرنا الخ لم يدن كذا الجواب ولعله ينبذ اليهم فتأمل

الاربعة أشهر أو أقل لم يوقف لاني أجعل له أربعة أشهر من يوم يحل له الفرج وإن قال ان قربتك فملى صوم هذا الشهر كله لم يكن مولياً كقولنا فعلى صوم يوم أمس ولو أصابها وقد بقي عليه من الشهر شيء كانت عليه كفارة أو صوم ما بقي وقلنا ان قربتك فانت طالق ثلاثاً وقلنا فان فاه وغابت الحشفة طلق ثلاثاً فلذا أخرجه ثم ادخله بعد فعليه مهر مثلها وإن أبى أن يني طلق عليه واحدة فان راجع فله أربعة أشهر من يوم راجع ثم هكذا حتى ينقض طلاق ذلك الملك ثلاثاً ولو قال أنت على حرام يد تحريمها بلا طلاق أو البين بتصريحها فليس بمول لان التحريم شيء حكم فيه بكفارة اذا لم يقع به طلاق كما لا يكون

في الآية والله تعالى أعلم أن الذين فرض الله عز وجل قتالهم حتى يعطوا الجزية الذين قامت عليهم الحجة بالبلوغ فتركوهم الله عز وجل وأقاموا على ما وجدوا عليه آباءهم من أهل الكتاب وكان بنا أن الذين أمر الله بقتالهم عليها الذين فهم القتال وهم الرجال البالغون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم أبان رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل معنى كتاب الله عز وجل فأخذ الجزية من المحتملين دون من دونهم ودون النساء وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا تقتل النساء من أهل الحرب ولا الولدان وسباهم فكان ذلك دليلا على خلاف بين النساء والصبيان والرجال ولا جزية على من لم يبلغ من الرجال ولا على امرأة وكذلك لا جزية على مغلوب على عقله من قبل أنه لا دين له تمسك به ترك له الإسلام وكذلك لا جزية على مملوك لانه لا مال له يعطى منه الجزية فأما من غلب على عقله أيما ثم أفاق أو جن ثم أفاق فتؤخذ منه الجزية لانه يجري عليه القلم في حال أفاقته وليس يتحول به من الناس من العلة بغربها عقله ثم يفتق فإذا أخذت من صحيح ثم غلب على عقله حسب له من يوم غلب على عقله فإن أفاق لم ترفع عنه الجزية وإن لم يفتق رفعت عنه من يوم غلب على عقله قال وإذا صولحو على أن يؤدوا عن آبائهم ونسائهم سوى ما يؤدونه عن أنفسهم فإن كان ذلك من أموال الرجال فذلك جائز وهو كما زدد عليهم من أقل الجزية ومن الصدقة ومن أموالهم إذا اختلفوا وغير ذلك مما يلزمهم إذا شرطوا لنا وإن كانوا على أن يؤدوها من أموال نسائهم أو آبائهم الصغار لم يكن ذلك عليهم ولأننا نأخذ من آبائهم ولأن نسائهم بقولهم (٢) فلا شيء عليك فإن قالت فأنأوى بعد علمها قبل ذلك منها ومتى امتنعت وقد شرطت أن تؤدى يلزمها الشرط ما أقامت في بلادها وكذلك لو تجرت عماله لم يكن عليها أن تؤدى إلا أن كشه ولكنها تمنع الحجاز فإن قالت أدخلها على شيء يؤخذ مني فألزمت نفسها جاز عليها لانه ليس لها دخول الحجاز وإذا صلحت على أن يؤخذ من مالها شيء في غير بلاد الحجاز فإن أدته قبل وإن منعت بعد شرطه فلها منعه لانه لا يبين لي أن على أهل الذمة أن يمنعوهم من غير الحجاز ولو شرط هذا صي أو مغلوب على عقله لم يجز الشرط عليه ولا يؤخذ من ماله وكذلك لو شرط أبو الصبي أو المعتوه أو ولهما ذلك علم ما لم يكن ذلك لنا ولنا أن نمنعهما من أن يمتنعوا في بلاد الحجاز وكذلك يمنع مالهما مع الذي لا يؤدى شيئا عن نفسه ولا يكون لنا منعه من مسلم ولا ذمي يؤدى عن ماله ونمنع أنفسهما قال ولأن أهل دار من أهل الكتاب امتنع رجالهم من أن يصلحوا على جزية أو يجري عليهم الحكم وأطاعوا بالجزية ولنا قوة عليهم وليس في صلحهم نظر فسألوا أن يؤدوا الجزية عن نسائهم وأبائهم دونهم لم يكن ذلك لنا وإن صلحوا هم على ذلك فالصلح منتقض ولا تأخذ منهم شيئا أن سموهم على النساء والأبناء لانهم قد منعوا أموالهم بالأمان وليس على أموالهم جزية وكذلك لا تأخذنا من رجالهم واشترطها رجالهم ولم يقولوا من آبائنا ونسائنا أخذناهم من أموال من شرطها بشرطه وكذلك لو دعا لي هذا النساء والأبناء لم يؤخذ منهن شيئا وكذلك لو كان النساء والأبناء أخليا من رجالهم فقيها قولان أحدهما ليس لنا أن تأخذ منهن الجزية ولنا أن نسبيهم لأن الله عز وجل إنما أذن بالجزية مع قطع حرب الرجال وأن يجري عليهم الحكم ولا حرب في النساء والصبيان إنما هن غنيمات وليسوا في المعنى الذي أذن الله عز وجل بأخذ الجزية به والقول الثاني ليس لنا سبواؤهم وعلينا الكف عنهم إذا أقر وإيان يجري عليهم الحكم وليس لنا أن تأخذ من أموالهم شيئا وإن أخذناه فعلينا رده قال وتأخذ الجزية من الرهبان والشيخ الغافى الزمن وغيره عن عليه الحكم من رجال المشركين الذين أذن الله عز وجل بأخذ الجزية منهم وإذا صلح القوم من أهل الذمة على الجزية ثم بلغ منهم مولود قبل حولهم يوم أو أقل أو أكثر فرضى بالصلح سئل فإن طابت نفسه بالأداء لحول قومه أخذت منه وإن لم تطب نفسه فوله حول نفسه لانه إنما وجب عليه الجزية بالبلوغ والرضا وتأخذ منه الإمام من حين رضى على حول أصحابه وفضل إن كان عليه من سنة قبلها الثلاث تختلف أحوالهم كأن يبلغ قبل الحول بشهر

(٢) لعله ويقال لهم فلا شيء عليك تأمل كتبه مصححه

الايلاء والتطهار طلاقا وإن أريد بهما طلاق لانه حكم فيهما بكفارة ولو قال إن قرئتك فغلاى حر عن ظهاري إن نظا هرت لم يكن موليا حتى يظهر ولو قال إن قرئتك فقه على أن أعق فلان عن ظهاري وهو متظاهر لم يكن موليا وليس عليه أن يعق فلانا عن ظهاري وعليه فيه كفارة عيين (قال المزني) رحمه الله أشبه بقوله أن لا يكون عليه كفارة الأثرى أنه يقول لو قال لله على أن أصوم يوم الخميس عن اليوم الذي على لم يكن عليه صوم يوم الخميس لانه لم يند فيه شيء يلزمه وإن صوم يوم لازم فأى يوم صامه أجزأ عنه ولم يجعل للند في ذلك معنى يلزمه به كفارة فتفهم (قال الشافعي) ولو ألى ثم قال لأخرى قد أشركت معها

فصالحه على دينار كل حول فيأخذ منه إذا حال حول أصحابه نصف سدس دينار وفي حول مستقبل معهم دينار فإذا أخره أخذ منه في حول أصحابه دينار ونصف سدس دينار

(الصغار مع الجزية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون قال فلم يأذن الله عز وجل في أن تؤخذ الجزية ممن أمر بأخذها منه حتى يعطوا عن يد صاغرا (قال الشافعي) وسمعت عددا من أهل العلم يقولون الصغار أن يجزى عليهم حكم الإسلام (قال الشافعي) وما أشبه ما قالوا عما قالوا لا تمتنعهم من الإسلام فإذا جرى عليهم حكمه فقد أصغروا بما يجزى عليهم منه (قال الشافعي) وإذا أحاط الامام بالدارقيل أن يسبي أهلها أو قهر أهلها القهر السبي ولم يسبهم أو كان على سببه بالاحاطة من قهره لهم ولم يغزهم أقر بهم أو قتلهم أو كثرتهم وقوته وعرضوا عليه أن يعطوا الجزية على أن يجزى عليهم حكم الإسلام لزمه أن يقبلها منهم ولو سألوه أن يعطوها على أن لا يجزى عليهم حكم الإسلام لم يكن ذلك وكان عليه أن يقبلها منهم حتى يسلموا أو يعطوا الجزية وهم صاغرون بأن يجزى عليهم حكم الإسلام قال فان سألوه أن يتركوا من شيء من حكم الإسلام إذا طلبهم به غيرهم أو وقع عليهم بسبب غيرهم لم يكن له أن يجبرهم إليه ولا يأخذ الجزية منهم عليه فاما إذا كان في غزوهم مشقة أو من أباؤهم من المسلمين ومن يتناهبهم عنهم ضعف أو بهم (١) انتصاف فلا بأس أن يوادعوا وان لم يعطوا شيئا أو أعطوه على النظر وان لم يجزى عليهم حكم الإسلام كما يجوز ترك قتالهم وموادعتهم على النظر وهذا موضوع في كتاب الجهاد دون الجزية

(مسئلة اعطاء الجزية بعد ما يؤسرون) (قال الشافعي) وإذا أسر الامام قوما من أهل الكتاب وحوى نساءهم وذرايرهم وأولادهم فسألوهم تخليتهم وذرايرهم ونساءهم على اعطاء الجزية لم يكن ذلك له في نساءهم ولا أولادهم ولا ما غلب من ذرايرهم وأموالهم وإذا سألوهم اعطاء الجزية في هذا الوقت لم يقبل ذلك منهم لانهم صاروا غنمة أو فيا وكان له القتل والمن والفداء كما كان ذلك له في أحرار رجالهم البالغين خاصة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قدمن وفادى وقتل أسرى الرجال وأذن الله عز وجل بالمن والفداء فيهم فقال فضرب الرقاب حتى إذا انتخمتهم فشدوا الوثاق فاما مناهم وما فداء (قال الشافعي) ولو كان أسرا كثر الرجال وحوى أكثر النساء والذراير والأموال وبقيت منهم بقية لم يصل إلى أسرهم بامتناع في موضع أو هرب كان له وعليه أن يعطي المعتنقين أحد الجزية والأمان على أموالهم ونساءهم ان لم يكن أحرز من ذلك شيئا فان أعطاهم ذلك مطلقا كان قد أحرز من ذلك شيئا لم يكن له الوفاء به وكان عليه أن يقسم ما أحرز لهم وخبرهم بين أن يعطوا الجزية عن أنفسهم وما لم يجز لهم أو نبذ إليهم ولو جاء الامام رسل بعض أهل الحرب فأجابهم إلى أمان من جاؤا من عنده من بلد كذا وكذا على أخذ الجزية وخالف الرسل من غزاه من المسلمين فافتحوها وحووا بلادهم نظروا فان كان الامان كان لهم قبل الفتح وقبل أن يحووا البلاد خلى سبيلهم وكانت لهم الذمة على ما أعطوا ولو أعطوا ذمة منتقصة خلى سبيلهم ونبذ إليهم وان كان سبأوهم والغلبة على بلادهم كان قبل اعطاء الامام إياهم ما أعطاهم مضى عليهم السبأ وبطل ما أعطى الامام لانه أعطى الامان من كان رقيقا وما له غنمة أو فيا كما لو أعطى قوما حووا أن يرديهم أموالهم لم يكن ذلك له

(مسئلة اعطاء الجزية على سكنى بلد ودخوله) (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى انما المشركون نجس الآية قال فسمعت بعض أهل العلم يقول المسجد الحرام الحرم (قال الشافعي) وبلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ينبغي لمسلم أن يؤدى الخراج ولا المشرك أن يدخل الحرم قال وسمعت عددا من أهل العلم بالمغازي يروون أنه كان في رسالة النبي صلى الله عليه وسلم لا يجتمع مسلم ومشرك في الحرم

(١) لعله أو بهم أي بالمسلمين انتقص تأمل كتبه معجمه

في الإيسلاء لم تكن شريكها لان البين لزمته للأولى والبين لا يترك فيها ولو قال ان قربتك فانت زانية فليس ببول وان قربها فليس بقاذف الا بظن صريح ولو قال لا أصيبك سنة الامر لم يكن موليا فان وطئ وقد بقي عليه من السنة أكثر من أربعة أشهر فهو مول وان كان أقل من ذلك فليس ببول ولو قال ان أصيبك فوالله لا أصيبك لم يكن موليا حتى يصيبها فيكون موليا ولو قال والله لا أفرئك الى يوم القيامة أو حتى يخرج الدجال أو حتى ينزل عيسى بن مريم أو حتى يقدم فلان أو يموت أو تموت أو تظلم ابنك فان مضت أربعة أشهر مضت قبل أن يكون شيء مما حلف عليه كان موليا وقال في موضع آخر حتى تظلم ولعلك لم

بعد عامهم هذا فان سأل أحد من تؤخذ منه الجزية أن يعطيها ويجري عليه الحكم على أن يترك يدخل الحرم بحال فليس للإمام أن يقبل منه على ذلك شيئاً ولا أن يدع مشركاً بطأ الحرم بحال من الحالات طيباً كان أو صانعاً بئساً وغيره تعزيم الله عز وجل دخول المشركين المسجد الحرام وبعده تحريم رسوله ذلك وان سأل من تؤخذ منه الجزية أن يعطيها ويجري عليه الحكم على أن يسكن الحجاز لم يكن ذلك له والحجاز مكة والمدينة واليمامة ومخاليقها كلها لأن تركهم يسكن الحجاز منسوخ وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم استثنى على أهل خيبر حين عاملهم فقال أقركم ما أقركم الله ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم باجلائهم من الحجاز ولا يجوز صلح ذي على أن يسكن الحجاز بحال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحب إلى أن لا يدخل الحجاز مشركاً بحال لما وصفت من أمر النبي صلى الله عليه وسلم قال ولا يسكن لي أن يحرم أن يعزدي بالحجاز ماراً لا يقيم باليمن أكثر من ثلاث ليال وذلك مقام مسافر لأنه قد يحتل أمر النبي صلى الله عليه وسلم باجلائهم عنها أن لا يسكنوها ويحتل لو ثبت عنه لا يقيم دينان بأرض العرب لا يقيم دينان مقيمان ولو لأن عمرو بن الخراج أهل الذمة لما ثبت عندهم من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتل ما رأى عمر من أن أهل من قدم من أهل الذمة تاجر ثلاث لا يقيم فيها بعد ذلك رأيت أن لا يصالحوا بدخولها بكل حال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يتخذ ذي شيئاً من الحجاز داراً ولا يصالح على دخولها إلا بمقتضى ما صولح به أخيراً يجزي بن سليم عن عيسى بن عيسى بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب (١) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا أذن لهم أن يدخلوا الحجاز فذهب لهم به مال أو عرض لهم به شغل قيل لهم وكما هو من شتم من المسلمين وانخرجوا ولا يقيمون بها أكثر من ثلاث وأما مكة فلا يدخل الحرم أحد منهم بحال أبداً كان لهم بها مال أو لم يكن وان غفل عن رجل منهم فدخلها فرض أخرج مريضاً ومات أخرجه ميتاً ولم يدفن بها وان مات منهم ميت بغير مكة دفن حيث يموت أو مرض فكان لا يطبق أن يحمل الالتف عليه أو زبادة في مرضه ترك حتى يطبق الجمل ثم يحمل قال وان صالح الإمام أحد من أهل الذمة على شيء يأخذ منه السنة منهم مما قلنا لا يجوز الصلح عليه على أن يدفعوا إليه شيئاً في قبض ما حل عليهم فلا يرد منه شيئاً لأنه قد وفي بما كان بينه وبينه وان علم بعد مضي نصف السنة بذهاب اليهم مكانه وأعلم أن صلحهم لا يجوز وقال ان رضيت صلحاً يجوز جديده لكم وان لم ترضوه أخذت منكم ما وجب عليكم وهو نصف ما صالحتكم عليه في السنة لأنه قد تم لكم ونبذ اليكم ولم أعلم أحد أجلي أحد من أهل الذمة من اليمن وقد كانت بهائمة وليس بجواز فلا يجلبهم أحد من اليمن ولا بأس أن يصالحهم على مقامهم باليمن فأما سائر البلدان ما خلا الحجاز فلا بأس أن يصالحوا على المقام بها فإذا وقع لذي على الحجاز وكل به ولم أحب أن يدخلها بحال ولا يدخلها لمنفعة لاهلها ولا غير ذلك من أسباب الدخول كجارة يعطى منها شيئاً ولا كراهية يكرهه مسلم ولا غيره (٢) فان أمر باجلائه من موضع فقد ينسحب من الموضع الذي أجلي منه وهذا اذا فعل فليس في النفس منه شيء وإذا كان هذا هكذا فلا ينبغي أن يمنعوا ركوب بحر الحجاز ومنعون المقام في سوا حله وكذلك ان كانت في بحر الحجاز جزائر وجزال تسكن منعوا سكنها لانها من أرض الحجاز وإذا دخل الحجاز منهم رجل في هذه الحالة فان كان تقدم اليه أدب وأخرج وان لم يكن تقدم اليه لم يؤدب وأخرج وان عاد أدب وان مات منهم ميت في هذه الحال بمكة أخرج منها وأخرج من الحرم فدفن في الجبل ولا يدفن في الحرم بحال لان الله عز وجل قضى أن لا يقرب مشركاً المسجد الحرام ولو أنتم أخرجه من الحرم ولو دفن بهانئش ما لم يتقطع وان مات بالحجاز دفن بها وان

(١) قد بيض في الاصل لمتن الحديث (٢) وقوله فان أمر باجلائه الخ لعل المراد أنا أمرنا باجلائه من الحجاز وهذا يتضمن النعم من الإقامة به وتأمل

يكن مولياً لانها قد تقطعت قبل أربعة أشهر الآن يريد أكثر من أربعة أشهر (قال المزني رحمه الله) هذا أولى بقوله لان أصله ان كل يمين منعت الجماع بكل حال أكثر من أربعة أشهر الابان يبحث فهو مولى وقوله حتى يشاء فلان فليس بمولى حتى يموت فلان (قال المزني) وهذا مثل قوله حتى يقدم فلان أو يموت سواء في القياس وكذلك حتى تقضى ولذا اذا أمكن الطعام في أربعة أشهر ولو قال حتى تجلب فليس بمولى (قال المزني) رحمه الله هذا مثل قوله حتى يقدم فلان أو يشاء فلان لأنه قد يقدم ويشاء قبل أربعة أشهر فلا يكون مولى (قال المزني) رحمه الله وأما قوله حتى غوى فهو مولى بكل حال كقوله

مرض في الحرم أخرج فان مرض بالحجاز يهمل بالانحراج حتى يكون محتتملا للسفر فان احتمله أخرج
قال وقد وصفت مقدمهم بالتجارات بالحجاز فيما يؤخذ منهم وأسأل الله التوفيق وأحب إلى أن لا يتركوا
بالحجاز بحال التجارة ولا غيرها

(حكم الجزية)

(قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وكان معقولا أن الجزية شيء يؤخذ في أوقات
وكانت الجزية محتتملة للقليل والكثير (قال الشافعي) وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم المين عن الله عز
وجل معنى ما أراد فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم جزية أهل اليمن دينار في كل سنة وأوقيته من المعافري
وهي الثياب وكذلك روى أنه أخذ من أهل أيلة ومن نصارى مكة دينار عن كل إنسان قال وأخذ الجزية من
أهل نجران فيها كسوة ولا أدري ما غاية ما أخذ منهم وقد سمعت بعض أهل العلم من المسلمين ومن أهل الذمة
من أهل نجران يذكر أن قيمة ما أخذ من كل واحد أكثر من دينار وأخذها من أكيدر ومن مجوس البحرين
لا أدري كم غاية ما أخذ منهم ولم أعلم أحدا قط حكى عنه أنه أخذ من أحد أقل من دينار * أخبرنا إبراهيم
ابن محمد قال أخبرني اسمعيل بن أبي حكيم عن عمر بن عبد العزيز أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل
اليمن أن على كل إنسان منكم دينار أو قيمته من المعافري يعني أهل الذمة منهم * أخبرني مطرف بن مازن
وهشام بن يوسف باسناد لا أحفظه غير أنه حسن أن النبي صلى الله عليه وسلم فرض على أهل الذمة من أهل
اليمن دينار كل سنة قلت لمطرف بن مازن فإنه يقال وعلى النساء أيضا فقال ليس أن النبي صلى الله عليه وسلم
أخذ من النساء ثابعا عندنا (قال الشافعي) وسألت محمد بن خالد وعبد الله بن عمرو بن مسلم وعذرة من علماء
أهل اليمن فكل حكى عن عدد مضوا قبلهم كلهم ثقة أن صلح النبي صلى الله عليه وسلم لهم كان لأهل ذمة
اليمن على دينار كل سنة ولا يشتون أن النساء كن فيمن تؤخذ منه الجزية وقال عامتهم ولم يأخذ من زروعهم
وقد كانت لهم الزروع ولا من مواشيهم شيا علناه وقال لي بعضهم قبلنا بعض الولاة نفوس زروعهم
أو أروادها فانكر ذلك عليه وكل من وصفت أخبرني أن عامة ذمة أهل اليمن من جبر (قال الشافعي) سألت
عددا كثيرا من ذمة أهل اليمن مفترقين في بلدان اليمن فكلهم أثبت لي لا يختلف قولهم أن معاذ أخذ منهم
دينارا على كل بالغ وسمو البالغ الحالم قالوا كان في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم معاذ أن على كل حالم
دينارا * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن أبي الحويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب على نصارى بكة يقال
له موهب دينارا كل سنة وأن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب على نصارى أيلة ثلثمائة دينار كل سنة وأن
يضيفوا من مريضهم من المسلمين ثلاثا ولا يغشوا مسلما * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن أبي الحويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم
يومئذ ثلثمائة فضرب النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ ثلثمائة دينار كل سنة (قال الشافعي) فإذا دعا من يجوز
أن تؤخذ منه الجزية إلى الجزية على ما يجوز وبذل دينار عن نفسه كل سنة لم يجز للامام الا قبوله منه وإن
زاده على دينار ما بلغت الزيادة قلت أو كثرت جاز للامام أخذها منه لأن اشتراط النبي صلى الله عليه وسلم
على نصارى أيلة في كل سنة دينار على كل واحد والضافة زيادة على الدينار وسواء معسر البالغين من أهل
الذمة وموسرهم بالغ ما بلغ بسره لأننا علم أنه إذا صالح أهل اليمن وهم عدد كثير على دينار على المحتلم في كل سنة
أن منهم المعسر فلم يضع عنه وأن فهم الموسر فلم يزد عليه فن عرض ديناراموسرا كان أو معسرا قبل منه وإن
عرض أقل منهم لم يقبل منه لأن من صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم لم نعلمه صالح على أقل من دينار قال
قال دينار أقل ما يقبل من أهل الذمة وعليه أن بذلوه قبوله منه عن كل واحد منهم وإن لم يزدوا فيه ولا شيا أعطيه
من ماله فان صالح السلطان أحدا من يجوز أخذ الجزية منه وهو يقوى عليه على الأبد على أقل من دينار
أو على أن يضع عن أعسر من أهل دينه الجزية أو على أن يتفق عليهم من بيت المال فالصلح فاسد وليس له أن

حتى أموت أنا وهو
كقوله والله لا أطول
أبدا فهو مول من حين
حلف (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى ولو
قال والله لا أقربك إن
شئت فشاءت في المجلس
فهو مول قال والايلاء
في الغضب والرضا سواء
لما تكون اليمين في
الغضب والرضا سواء
وقد أنزل الله تعالى
الايلاء مطلقا ولو قال
والله لا أقربك حتى
أخرجك من هذا البلد
لم يكن موليا لأنه قد
يقدر على أن يخرجها
فتنقض الاربعة
الشهر ولا يجبر على
انحراجها

(باب الايلاء من نسوة)

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى ولو قال لاربعة
نسوة والله لا أقربك
فهو مول منهن كلهن
يوقف لكل واحدة
منهن فإذا أصاب واحدة
أو ثنتين خرجت من حكم

ياخذ من أحد منهم إلا ما صلحه عليه أن مضت مدة بعد الصلح توجب عليه بشرطه شيئا وعليه أن يبد
اليهم حتى يصلحوه صلحا جائزا وإن صلحوه صلحا جائزا على دينار أو أكثر فأعسر واحد منهم جزية فالسلطان
غريم من الغرماء ليس بأحق بماله من غرمائه ولا غرماؤه منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن قلته
لأهل دينه قبل أن يحول الحول عليه ضرب مع غرمائه بحصة جزية لما مضى عليه من الحول وإن قضاء
الجزية دون غرمائه كان له ما لم يستعد عليه غرماؤه أو بعضهم فإذا استعدى عليه بعضهم فليس له أن يأخذ
جزية دونهم لأن عليه حين استعدى عليه أن يقف ماله إذا أقر به أو ثبت عليه بينة فإن لم يستعد عليه
كان له أخذ جزية منه دونهم لأنه لم يثبت عليه حق عنده حين أخذ جزية ، وإن صالح أحدا من أهل الذمة
على ما يجوز له فغاب الذي فله أخذ حقه من ماله وإن كان غائبا إذا علم حياته وإن لم يعلم حياته سأل وكيله
ومن يقوم بماله عن حياته فإن قالوا مات وقف ماله وأخذ ما استحق فيه إلى يوم يقولون مات فإن قالوا حتى
وقف ماله إلا أن يعطوه متطوعين الجزية ولا يكون له أخذها من ماله وهو لا يعلم حياته إلا أن يعطوها ياها
متطوعين أو يكون يعلم ورثته كلهم وأن لا ورثته غيرهم وأن يكونوا بالغاين يجوز أمرهم في مالههم فيجز
عليهم إقرارهم على أنفسهم لأنه مات فهو مالههم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن أخذ الجزية من
ماله لستين ثم ثبت عنده أنه مات قبلها مائة درهم ماله يستحق وكان عليه أن يحاص الغرماء فإن كان ما يصيبه
إذا حاصصهم في الجزية عليه أقل مما أخذ منه عليهم وإن كان ورثته بالغين جائز الأمر فقالوا مات أمس
وشهدتم ودأه مات عام أول فسأل الورثة الوالي أن يرد عليهم جزية سنة لم يكن على الوالي أن يرد ما عليهم
لأنهم يكذبون الشهود بسقوط الجزية عنه بالموت ولو جاء نوارثان فصدق أحدهما الشهود وكذب الآخر
فكانا كرجلين شهدتهما رجلان بحقين فصدقتهما أحدهما ولم يصدقهما الآخر فجزى شهادتهما الذي
صدقهما وترد الذي كذبهما وكان على الإمام أن يرد نصف الدينار على الوارث الذي صدق الشهود ولا يرد
على الذي كذب الشهود (قال الشافعي) وإن أخذنا الجزية من أحد من أهلها فافتقر كان الإمام غريبا
من الغرماء ولم يكن له أن ينق من مال الله عز وجل على فقير من أهل الذمة لأن مال الله عز وجل ثلاثة أصناف
الصدقات فهي لأهلها الذين سمي الله عز وجل في سورة براءة والفقير فلا لأهلها الذين سمي الله عز وجل في سورة
الحشر والغنمة فلا لأهلها الذين حضروها وأهل الخس المسمين في الأنفال وكل هؤلاء مسلم فإمام على الإمام
والله تعالى أعلم أن يأخذ من حق أحد من المسلمين فيعطيه مسلما غيره فكيف يذلي لم يجعل الله تبارك وتعالى
له فيما تطول به على المسلمين نصيبا ألا ترى أن الذي منهم يموت فلا يكون له وارث فيكون ماله للمسلمين دون
أهل الذمة لأن الله عز وجل أنعم على المسلمين بنحو يلهم مالم يكونوا يتفقونه قبل بنحو يلهمهم وبأموال المشركين
فيا وغنمة (قال الشافعي) ويروون أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل على نصارى أيلة جزية دينار على كل
إنسان وضيافة من مزرهم من المسلمين وتلك زيادة على الدينار (قال الشافعي) فإن بذل أهل الذمة أكثر من
دينار بالغام بلغ كان الأزد يدا أحب إلى ولم يحرم على الإمام بما زادوه شيئا وقد صالح عمر أهل الشام على أربعة
دنانير وضيافة ، أخبرنا مالك عن نافع عن أسلم مولى عمر بن الخطاب أن عمر بن الخطاب ضرب الجزية على
أهل الذهب أربعة دنانير ومع ذلك أرزاق المسلمين وضيافة ثلاثة أيام (قال الشافعي) وقد روي أن عمر ضرب
على أهل الوراق ثمانية وأربعين وعلى أهل اليسر وعلى أهل الأوساط أربعة وعشرين وعلى من دونهم
اثنى عشر درهما وهذا في الدرهم أشبه بذهب عمر بأنه عدل الدرهم في الدية اثنى عشر درهما بدينار
أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي إسحق عن حارثة بن مضمر أن عمر بن الخطاب فرض على أهل السواد ضيافة
يوم وليلة فنحسبه مرض أو مطر أنفق من ماله (قال الشافعي) وحديث أسلم ضيافة ثلاثة أيام أشبه لأن

الإيلاء وبوقف الباقيتين
حتى يفي ما يطلق ولا
حنت عليه حتى يصيب
الأربع الأثني حلف
عليهن كلهن ولو طلق
منهن ثلاثا كان مولايا
من الباقي لانه لو جاءها
والأثني طلق حنت ولو
ماتت أحداهن سقط
عنه الإيلاء لانه يجامع
البواقي ولا يحنث (قال
الزبيدي) أصل قوله أن كل
عين منعت الجماع بكل
حال فهو بها مول وقد
زعم أنه مول من الرابعة
الباقية ولو وطئها
وحدها ما حنت فكيف
يكون منها مولا ثمة
ذلك بقوله لو ماتت
أحداهن سقط عنه
الإيلاء والقياس أنه
لا إيلاء عليه حتى يطأ
ثلاثا يكون مولايا من
الرابعة لأنه لا يقدر أن
يطأها الا حنث وهذا
بقوله أولى (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى ولو كان
قال والله لا أقرب واحدة
منكن وهو يريدن

رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الضيافة ثلاثاً وقد يكون جعلها على قوم ثلاثاً وعلى قوم يوماً وليلة ولم يجعل على آخرين ضيافة كما يختلف صلحهم فلا يريد بعض الحديث بعضاً

(بلاد العنوة)

(قال الشافعي) وإذا ظهر الإمام على بلاد أهل الحرب ونفي عنهم أهلها وأظهر على بلاد وقهر أهلها ولم يكن بين بلاد الحرب التي ظهر عليها وبين بلاد الإسلام مشرك أو كان بينه وبينهم مشركون لا يمنعون أهل الحرب الذين ظهر وأعلى بلادهم وكان قاهر المن بقي محصوراً ومناظره وإن لم يكن محصوراً فسأله أولئك من العدو أن يدع لهم أموالهم على شيء يأخذ منهم فيها أو منها قل أو أكثر لم يكن ذلك له لأنها قد صارت بلاد المسلمين ومملكتهم ولم يجزله الاقسام بين أظهرهم كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر فإنه ظهر عليها وهو في عدد المشركين من أهلها أكثر منهم وقهر بها مشركون من العرب وغيرهم وقد أرادوا منعهم منه فلما بان له أنه قاهر قسم أموالهم كما يقسم ما حرق في بلاد المسلمين ونجسها وسأله وهم متحصنون منه لهم شوكاة ثابتة أن يؤمنهم ولا يسبي ذرايعهم فأعطاهم ذلك لأنه لم يظهر على الحصون ومن فيها فملكها المسلمون ولم يعطهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك فيما ظهر عليه من الأموال انزأ أن لا قوة بهم على أن يبرزوا عن الحصون لضع الأموال وكذلك لم يعطهم ذلك في حصن ظهر فيه بصفية بنت حيي وأختها وصارت في يديه لأنه ظهر عليه كما ظهر على الأموال ولم يكن لهم قوة على منعه إياه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا كل ما ظهر عليه من قليل أموال المشركين أو كثيره أرض أو دار أو غيره لا يختلف لأنه غنيمته وحكم الله عز وجل في الغنيمه أن تخمس وقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الأربعة الأجزاء لمن أوجف عليها بالخيال والركاب وإن ظهر المسلمون على طرف من أطراف المشركين حتى يكون بهم قوة على منعه من المشركين وإن لم ينالوا المشركين فهو بلد عنوة يجب عليه قسمه وقسم أربعة أنجاسه بين من أوجف عليه بخيل وركاب إن كان فيه عمارة أو كانت لأرض قيمة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكل ما وصفت أنه يجب قسمه فإن تركه الإمام ولم يقسمه فوقه المسلمون أو تركه لاهله رد حكم الإمام فيه لأنه مخالف للكتاب ثم السنة معاً فإن قيل فإن ذكر ذلك في الكتاب قيل قال الله عز وجل واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله نسبه وللرسول الآية وقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم الأربعة الأجزاء على من أوجف عليه بالخيال والركاب من كل ما أوجف عليه من أرض أو عمارة أو مال وإن تركها لاهلها اتبع أهلها بجميع ما كان في أيديهم من غلتها فاستخرج من أيديهم وجعل أجر مثلهم فيما قاموا عليه فيها وكان لاهلها أن يتبعوا الإمام بكل ما فات فيها لانها أموالهم أمانتها قال فإن ظهر الإمام على بلاد عنوة فغلبها ثم سأل أهل الأربعة الأجزاء ترك حقوقهم منها فأعطوه ذلك طيبة به أنفسهم فله قبوله أن أعطوه إياه بضعة حيث يرى فإن تركه ولو وقف على المسلمين فلا بأس أن يقبله من أهله وغير أهله بما يجوز للرجل أن يقبل به أرضه وأحسب عمر بن الخطاب إن كان صنع هذا في شيء من بلاد العنوة أنما استطاب أنفس أهلها عنما أفصنع ما وصفت فيها كما استطاب النبي صلى الله عليه وسلم أنفس من صار في يديه سي هو أذن بخينين فن طاب نفسا رده ومن لم يطب نفسا لم يكرهه على أخذ ما في يديه

(بلاد أهل الصلح)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى فإذا غزا الإمام قوماً فلم يظهر عليهم حتى عرضوا

كلهن فهو مول يوقف
لهن فأى واحدة
ما أصاب منهن خرج من
الإيلاء في البواقي لأنه
خنت باصاة الواحدة
فإذا خنت مرة لم يعد
الخنت بإيلاء ثانية

(باب على من يجب
التأنيث في الإيلاء ومن
يسقط عنه)

(قال الشافعي) رحمه الله
تعالى ولا تعرض للمولى
ولا لامرأته حتى تطلب
الوقف بعد أربعة أشهر
فإذا أنقضى وأما أن
يطلق ولو عفت ذلك ثم
طلبت كان ذلك لها لأنها
تركت ما يجب لها في
حال دون حال وليس ذلك
لسيد الأمة ولا لولي
معتوهة ومن حلف
على أربعة أشهر فلا
إيلاء عليه لأنها تنقضي
وهو خارج من البين
ولو حلف بطلاق امرأته
لا يقرب امرأته أخرى
ثم بان منه ثم نكحها
فهو مول (قال المزني)

عليه الصلح على شيء من أرضهم أو شيء يؤدونه عن أرضهم فبسه ما هو أكثر من الجزية أو مثل الجزية فإن كانوا ممن تؤخذ منهم الجزية وأعطوه ذلك على أن يجري عليهم الحكم فعليه أن يقبله منهم وليس له قبوله منهم الأعلى أن يجري عليهم الحكم وإذا قبله كتب بينه وبينهم كتابا بالشروط بينهم وأصحابا يعمل به من جاء بعده وهذه الأرض مملوكة لأهلها الذين صالحوا عليها على ما صالحوا على أن يؤدوا عنها أشياء فهي مملوكة لهم على ذلك وإن هم صالحوه على أن للمسلمين من رقة الأرض شيئا فإن المسلمين شركاؤهم في رقاب أرضهم بما صالحوهم عليه وإن صالحوا على أن الأرض لهم وعليهم أن يؤدوا كذا من الخنطة أو يؤدوا من كل ما زرعوا في الأرض كذا من الخنطة لم يجز حتى يستين فيه ما وصفت فبين صالح على صدقة ماله وإذا صالحوهم على أن الأرض كلها للشركيين فلا بأس أن يصالحوهم على ذلك ويجعلوا عليهم خراجا معلوما ما شئتمسمى بضمونه في أموالهم كالجزية وأما شئتمسمى يؤدى عن كل زرع من الأرض كذا من الخنطة أو غيرها إذا كان ذلك إذا جمع مثل الجزية أو أكثر ولا خير في أن يصالحوهم على أن الأرض كلها للشركيين وإنهم إن زرعوا شيئا من الأرض فللمسلمين من كل جريب أو فدان زرعهم مكية معلومة أو جزع معلوم لأنهم قد يزعمون فلا يثبت أو يقل أو يكثر ولا يزعمون ولا يكونون حينئذ صالحوه على جزية معلومة ولا أمر يحيط العلم أنه يأتي كافل الجزية أو يجاوز ذلك * وأهل الصلح أحرار إن لم يظهر عليهم ولهم بلادهم إلا ما أعطوهم منها * وعلى الإمام أن يخمس ما صالحوا عليه فيدفع خمسة إلى أهله وأربعة أنجاسه إلى أهل النقي * فإن لم يفعل ضمن في ماله ما استهلك عليهم منه كما وصفت في بلاد العنوة وعلى الإمام أن يمنع أهل العنوة والصلح لأنهم أهل جزية كما وصفتهم عن أهل الجزية

الفرق بين نكاح من تؤخذ منه الجزية وتوكل ذبايحهم

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى حكم الله عز وجل في المشركين حكام فحكم أن يقاتل أهل الاوثان حتى يسلموا وأهل الكتاب حتى يعطوا الجزية أو يسلموا قال وأحل الله عز وجل نساء أهل الكتاب وطعامهم فقيل طعامهم ذبايحهم فأحتمل إحلال الله نكاح نساء أهل الكتاب وطعامهم كل أهل الكتاب وكل من دان دينهم واحتمل أن يكون أراد بذلك بعض أهل الكتاب دون بعض فكانت دلالة ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم ما لا أعلم فيه مخالفة أنه أراد أهل التوراة والإنجيل من بني إسرائيل دون المجوس فكان في ذلك دلالة على أن بني إسرائيل المرادون بإحلال النساء والذبايح والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم أعلم مخالفا في أن لا تنكح نساء المجوس ولا توكل ذبايحهم فلما دل الإجماع على أن حكم أهل الكتاب حكام وأن منهم من تنكح نسائه وتوكل ذبيحته ومنهم من لا تنكح نسائه ولا توكل ذبيحته وذكر الله عز وجل نعمته على بني إسرائيل في غير موضع من كتابه وما آتاهم دون غيرهم من أهل دهرهم كان من دان دين بني إسرائيل قبل الإسلام من غير بني إسرائيل في غير معنى من بني إسرائيل أن ينكح لانه لا يقع عليهم أهل الكتاب بأن آباءهم كانوا غير أهل الكتاب ومن غير نسب بني إسرائيل فلم يكونوا أهل كتاب إلا بمعنى لأهل كتاب مطلق فلم يجز والله تعالى أعلم أن ينكح نساء أحد من العرب والعجم غير بني إسرائيل دان دين اليهود والنصارى بحال أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن دينار عن سعد الجباري وأبي عبد الله بن سعيد مولى عمر بن الخطاب أن عمر بن الخطاب قال ما نصارى العرب بأهل كتاب وما يحل لنا ذبايحهم وما آباءنا تركهم حتى يسلموا أو أضرب أعناقهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فمن كان من بني إسرائيل يدين دين اليهود والنصارى نكح نسائه وأكل ذبيحته ومن نكح نسائه فبفسق منهم أحد وطى بالملك ومن دان دين بني إسرائيل

رحمه الله وقال في موضع آخر لو آلى منها ثم طلقها فانقضت عدتها ثم نكحها نكاحا جديدا وسقط عنه حكم الأيلاء وانما يسقط عنه حكم الأيلاء لأنها صارت في حال لو طلقها لم يقع طلاقه عليها ولو جاز أن تبين امرأة المولى حتى تصير ملكا لنفسها منه ثم ينكحها فيعود حكم الأيلاء بما زهدا بعد ثلاث وزوج غيره لأن

المين فائسة بعينها في امرأة بعينها يكفران أصابها كما كانت فائسة قبل السروج وهكذا الظهار مثل الأيلاء ولو إلى من امرأته الأمة ثم اشتراها فخرجت من ملكه ثم تزوجها أو العبد من حرة ثم اشتريته فترجعت لم بعد الأيلاء لانقضاء النكاح (قال المزني) رحمه الله هذا كله أشبه بأصله لأن كل نكاح أو ملك حدث لم يعمل فيه الا قول وإيلاء

من غيرهم لم تنكح نسائهم ولم تؤكل ذبيحته ولم توطأ أمته واذ لم تنكح نسائهم ولم توطأ أمته تلك الميمن
(١) لم تنكح منهم امرأة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان كان الصابئون والسامرة من بني اسرائيل ودانوا
دين اليهود والنصارى فلا صل التوراة ولا صل الانجيل نكحت نسائهم وأحلت ذبايحهم وان خالفوهم في فرع
من دينهم لانهم فروع قد يختلفون بينهم وان خالفوهم في أصل التوراة لم تؤكل ذبايحهم ولم تنكح نسائهم
(قال الشافعي) وكل من كان من بني اسرائيل تؤكل ذبايحهم وتنكح نسائهم بدينه اليهودية والنصرانية
حل ذلك منه حيثما كان محارباً أو مهادناً أو معطياً الجزية لافرق بين ذلك غير أني أكره للرجل النكاح ببلاد
الحرب خوف الفتنة والبساء عليه وعلى ولده من غير أن يكون محرماً والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى ومن ارتد من نساء اليهود والنصارى أو من نساء النصارى إلى اليهودية أو رجلاه لم يقر وأعلى
الجزية ولم ينكح من ارتد عن أصل دين آبائه وكذلك اذا ارتدوا إلى مجوسية أو غيرها من الشرك لأنه انما أخذ
منهم على الاقرار على دينهم فاذا بدلوه بغير الاسلام حالت حالهم عما أخذوا من باخذ الجزية منهم عليه وأبج من
طعامهم ونسائهم

(تبدل أهل الجزية دينهم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل ما بنى عليه أن الجزية لا تقبل من
أحدان دين كتابي الآن يكون أبوه أو هو دان ذلك الدين قبل نزول القرآن وتقبل من كل من ثبت على
دينه ودين آباءه قبل نزول القرآن ما ثبتوا على الأديان التي أخذت الجزية منهم عليها فان بدل يهودي دينه
بنصرانية أو مجوسية أو نصراني دينه بمجوسية أو بدل مجوسي دينه بنصرانية أو أتقى أحد منهم من دينه إلى غير
دينه من الكفر عما وصف أو التعتيل أو غيره لم يقتل لأنه انما يقتل من بدل دين الحق وهو الاسلام وتقبل ان
رجعت اليدينك أخذنا منك الجزية وان أسلمت طرحتها عنك فيما يستقبل وتأخذ منك حصة الجزية التي
لزمك الى ان أسلمت أو بدلت واذ بدلت بغير الاسلام نبذنا اليك ونفيناك عن بلاد الاسلام لان بلاد الاسلام
لا تكون دار مقام لاحد الاسلام أو معاهد ولا يجوز أن تأخذ منك الجزية على غير الدين الذي أخذت منك أولاً
عليه ولو أجزأها أجزأنا أن لا تقصر ونبي اليوم أو يهوداً ويتعجب فأخذ منه الجزية فبترك قتال الذين كفروا
حتى يسلموا وانما أذن الله عز وجل بأخذ الجزية منهم على ما دناؤه قبل محمد صلى الله عليه وسلم وذلك خلاف
ما أخذوا من الدين بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كان له مال بالخمار قيل وكل به ولم يترك يقيم الانلانا
وان كان له بغير الخمار لم يترك يقيم في بلاد الاسلام الا بقدر ما يجمع ماله فان أبطأ أكثر ما يؤجل الى الخروج
من بلاد الاسلام أربعة أشهر لأنه أكثر مدة جعلها الله تعالى لغير الذميين من المشركين وأكثر مدة جعلها
رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم قال الله تبارك وتعالى برأء من الله ورسوله الى الذين عاهدتم من المشركين
« قرأ الربيع » الى غير معجزى الله فأجلهم النبي صلى الله عليه وسلم ما أجلهم الله من أربعة أشهر (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا الحق بدار الحرب فعلينا أن نؤذي اليه ماله وليس لنا أن نغنيه برذته عن شركه
الى شركه لما سبق من الأمان له فان كانت له زوجة وولد كبار وصغار لم يبدلوا أديانهم أفرت الزوجة والولد
الكبار والصغار في بلاد الاسلام وأخذ من ولده الرجال الجزية وانما ماتت زوجته أو أم ولده ولم تبدل دينها
وهي على دين يؤخذ من أهل الجزية أقر ولدها الصغار وان كانت بدلت دينها وهي حية معه أو بدلت ثم ماتت
أو كانت وثنية وله ولد صغار منها فقيمهم قولان أحدهما أن يخرجهم عنه لانه لانه لا يقيمهم ولا مهم بقرونهما
في بلاد الاسلام والثاني لا يخرجون لما سبق لهم من الذمة وان بدلوا هم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
واذا قلت في زوجته وولده الصغار وجار يته وعبد ومكاتبه ومدبره أقره في بلاد الاسلام فأراد اخرجهم
وكرهه فليس ذلك له وآخره فبين يجوز له بيعه من رقيقه أن يوكله أو يبيعه وأوقف مالا ان وجدت له

(١) قوله لم تنكح منهم امرأة كذا في النسخ ولعله لم تؤكل ذبيحتهم تأمل

وطهار يحدث فالقياس
أن كل حكم يكون في
ملك اذا زال ذلك الملك
زال ما فيه من الحكم
فاذا زال نكاحه
فبانت منه امرأته زال
حكم الايلاء عنه في معناه
(قال الشافعي) والايلاء
عين لوقت فالمرء والعبد
فيهما سواء الا ترى أن
أجل العبد وأجل الحر
العين سنة ولو قالت قد
انقضت الأربعة
الأشهر وقال لم تنقض
فالقول قوله مع عينه
وعليها البينة ولو آلى
من مطلقه علك رجعتها
كان موليا من حين
يرجعها ولو لم يملك
رجعتها لم يكن موليا
والايلاء من كل زوجة
حره وأمة ومسلمة وذمية
سواء

(الوقف من كتاب
الايلاء ومن الاملاء
على مسائل ابن القاسم
والاملاء على مسائل
مالك)

(قال الشافعي) رحمه

وأشهد عليه أنه ملكة للشفقة على أولاده الصغار وزوجته ومن تازمه النفقة عليه وإن لم أجده شيئاً فلا ينشأ له وقف ونفيتها بكل حال عن بلاد الإسلام إن لم يسلم أو يرجع إلى دينه الذي أخذت عليه منه الجزية وإذا مات قبل إخراجها ورثت ماله من كان يرثه قبل أن يبدل دينه لأن الكفر كله ماله واحدة ويورث الوثني الكتابي والمجوسى وبعض الكتابيين بعضاً وإن اختلفوا كما لا سلام ماله

(جماع الوفاء بالنذر والعهد ونقضه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى جماع الوفاء بالنذر وبالعهد كان يميناً أو غيرهما في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود وفي قوله تعالى يوفون بالنذر ويخافون يوماً كان شره مستطيراً وقد ذكر الله عز وجل الوفاء بالعقود بالآيمان في غير آية من كتابه منها قوله عز وجل وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعدتوكيدها قرأ الربيع الآية وقوله يوفون بعهد الله ولا ينقضون الميثاق مع ما ذكره الوفاء بالعهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا من سعة لسان العرب الذي خوطب به وظاهر عام على كل عقد وشبهه والله تعالى أعلم أن يكون أراد الله عز وجل أن يوفي بكل عتد نذر إذا كانت في العقد طاعة ولم يكن فيما أمر بالوفاء منه معصية فإن قال قائل ما دل على ما وصفت والأمرفيه كله مطلق ومن أين كان لأحد أن ينقض عهداً بكل حال قيل الكتاب ثم السنة صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم قرى بالشاهد بينه على أن يرث من جاء منهم فأرسل الله تبارك وتعالى في امرأة جاءته منهم مسلمة إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بما خطن منهن ففرض الله عز وجل عليهم أن لا ترد النساء وقد أعطوهن من جاءنهم ومن جاءهم خفيهن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمر الله عز وجل وعاهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قوماً من المشركين فأرسل الله عز وجل عليه براءتهم الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين الآية وأنزل كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله إلا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقضه شيء الآية فإن قال قائل كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم صالح أهل الحديبية ومن صالح من المشركين قيل كان صلحهم طاعة لله إيماناً بأمر الله عز وجل بما صنع نصاً وأما أن يكون الله تبارك وتعالى جعل له أن يعقد لمن رأى بما رأى ثم أنزل قضاءه عليه فصار إلى قضاء الله جل ثناؤه ونسخ رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله بقله بأمر الله وكل كان لله طاعة في وقته فإن قال قائل وهل لأحد أن يعقد عهداً منسوخاً ثم يفسخه قيل له ليس له أن يتبدل عهداً منسوخاً وإن كان ابتداء فعله أن ينقضه كاليس له أن يصلي إلى بيت المقدس ثم يصلي إلى الكعبة لأن قبلته بيت المقدس قد نسخت ومن صلى إلى بيت المقدس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل نسخها فهو مطيع لله عز وجل كالطاعة له حين صلى إلى الكعبة وذلك أن قبلته بيت المقدس كانت طاعة لله قبل أن تنسخ ومعصية بعدما نسخت فلما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم تناهت فرائض الله عز وجل فلا يزال فيها ولا ينقص منها فمن عمل منها عتسوخ بعد علمه فهو عاص وعليه أن يرجع عن المعصية وهذا فرق بين نبي الله وبين من بعده من الولاة في النسخ والمنسوخ وفي كل ما وصفت دلالة على أن ليس للإمام أن يعقد عهداً غير مباح له وعلى أن عليه إذا عهده أن يفسخه ثم تكون طاعة الله في نقضه فإن قيل فما يشبه هذا قيل له هذا مثل ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه وأسر المشركون أمراً من الأنصار وأخذوا ناقة النبي صلى الله عليه وسلم فأطلقت الأنصارية على ناقة النبي صلى الله عليه وسلم فنذرت أن نجها الله عز وجل عليها أن تضرها فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لا نذري معصية ولا فيما لا يملك ابن آدم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يعني والله تعالى أعلم لا نذري في به فلما دلت السنة على إبطال النذر فيما يخالف المباح من طاعة الله عز وجل دل على إبطاله العقود في خلاف ما يباح من طاعة الله جل وعز

الله تعالى إذا مضت الأربعة الأشهر للولي وقف وقيل له إن فئت والانطلق والقبضة الجماع الا من عذر فينيء بالسان ما كان العذر قائماً فيخرج بذلك من الضرر ولو جامع في الأربعة الأشهر خرج من حكم الإيلاء وكفر عن يمينه ولو قال أجلني في الجماع لم أؤجله أكثر من يوم فإن جامع خرج من حكم الإيلاء وعليه الخنث في يمينه ولا يمين أن أؤجله ثلاثاً ولو قاله قائل كان مذهبا فإن طلق والاطلاق عليه السلطان واحدة (قال المزني) رحمه الله تعالى قد قطع بأنه يحجر مكانه فأما أن ينهى وأما أن يطلق وهذا بالقياس أولى والتأنيب لا يجب إلا بحذر لازم وكذا قال في استنباط المرتد مكانه فإن تاب والقتل فكان أصح من قوله ثلاثاً (قال) وأما قلت

الآثرى أن يحرق الناقلة لم يكن معصية لو كانت لها فلما كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فتذرت نحرها كان نحرها معصية بغير إذن مالكها فبطل عنها عقد السدر وقال الله تبارك وتعالى في الأيمان لا يؤاخذكم الله بالألف في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته اطعام عشرة مساكين وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على عين فرأى غير ما خيرا منها فلبأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه فأعلم أن طاعة الله عز وجل أن لا يفي باليمين إذا رأى غير ما خيرا منها وأن يكفر بما فرض الله عز وجل من الكفارة وكل هذا يدل على أنه اعياى في بكل عقد نذر وعهد لمسلم أو مشرك كان مباحا لامعصية لله عز وجل فيه فأما ما فيه لله معصية فطاعة الله تبارك وتعالى في نقضه إذا مضى ولا ينبغي للإمام أن يعقده

(جساع نقض العهد بلا خيانة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وأما تخلف من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء إن الله لا يحب الخائنين (قال الشافعي) نزلت في أهل هذنة بلغ النبي صلى الله عليه وسلم عنهم شيء استدبل به على خيانتهم (قال الشافعي) فإذا جاءت دلالة على أن لم يوف أهل هذنة بجميع ما هادنهم عليه فله أن ينبذ إليهم ومن قلت له أن ينبذ إليه فعليه أن يلحقه بأمنه ثم له أن يحارب كما يحارب من لا هدنة له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن قال الإمام أخاف خيانة قوم ولا دلالة له على خيانتهم من خبر ولا عيان فليس له والله تعالى أعلم نقض مدتهم إذا كانت صحيحة لأن معقولا أن الخوف من خيانتهم الذي يجوز به التنبذ إليهم لا يكون الا بدلالة على الخوف (١) الآثرى أنه لو لم يكن بما يخطر على القلوب قبل العقد لهم ومعه وبعد من أن يخطر عليها أن يخونوا فإن قال قائل فإيشبهه قبل قول الله عز وجل واللاتي تخافون نشورهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع فكان معلوما أن الرجل إذا عقد على المرأة النكاح ولم يرها فقد يخطر على باله أن تنشور منه بلا دلالة ومعقولا عنده أنه إذا أمر بالعظة والهجر والضرب لم يؤمر به إلا عند دلالة النشور وما يجوز به من بعلمها ما أبيع له فيها

(نقض العهد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وادع الإمام قوما مدة أو أخذ الجزية من قوم فكان الذي عقد الموادة والجزية عليهم رجلا أو رجلا منهم ثم نزلهم حتى نعلم أن من بقي منهم قد أقر بذلك ورضيه وإذا كان ذلك فليس لأحد من المسلمين أن يتناول لهم ما لا ودا فما فعل حكم عليه بما استهلك ما كانوا مستقيمين وإذا نقض الذين عقدوا الصلح عليهم أو نقضت منهم جماعة بين أظهرهم فلم يخالفوا الناقض يقول أو فعل ظاهر قبل أن يأتوا الإمام أو يعتزلوا بلادهم ويرسلوا إلى الإمام أنا على صلحتنا أو يكون الذين نقضوا آخر جوا إلى قتال المسلمين أو أهل ذمة المسلمين فيعينون المقاتلين أو يعينون على من قاتلهم منهم فلا دام أن يغزوهم فإذا فعل فلم يخرج منهم إلى الإمام خارج مما فعله جماعة فلا دام قتل مقاتلتهم وسبي ذرارهم وغنمة أموالهم كانوا في وسط دار الإسلام أو في بلاد العدو وهكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بيني قريظة عقد عليهم صاحبهم الصلح بالمهادنة فنقض ولم يفارقوه فصار إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في عقد دارهم وهي معه بطرف المدينة فقتل مقاتلتهم وسبي ذرارهم وغنم أموالهم وليس كلهم اشترك في المعونة على النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ولكن كلهم لزم حصته فلم يفارقوا القادر بن منهم إلا نفر فقتل ذلك ما هدم وأحرز عليهم وكذلك أن نقض رجل منهم مقاتل كان للإمام قتال جماعة كما كان يقاتلهم قبل الهدنة قد أعان على خراعة وهم في عقد النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة نفر من قريش فشهدوا قتالهم فغزا النبي صلى الله عليه وسلم قريشا عام الفتح بعدد النفر الثلاثة (٢) وزك الباقيون معونة خراعة فإن خرج منهم خارج بعد مسير الإمام

(١) قوله الآثرى إلى قوله أن يخونوا كذا في النسخ ولعل الأصل الآثرى أي التنبذ يمكن بما يخطر على القلوب قبل العقد لهم ومعه فلا يكون بعد من أن الخ وقوله وزك الباقيون عطف على أعان وتأمل

السلطان أن يطلق عليه واحدة لأنه إن على المولى أن يفي أو يطلق إذا كان لا يقدر على القبض إلا به فإذا امتنع قدر على الطلاق عنه ولزمه حكم الطلاق كما يأخذ منه كل شيء وجب عليه إذا امتنع من أن يعطيه (وقال في القديم) فيها قولان (١) أحدهما وهو أحبهما إليه والثاني يضيق عليه بالمحبس حتى يفي أو يطلق لأن الطلاق لا يكون إلا منه (قال المزني) رحمه الله تعالى ليس الشئ بشئ وما علمت أحدا قاله (قال الشافعي) رحمه الله ويقال للذي فاه بلسانه من عذر إذا أمكنك أن تصيبها وقنالك فإن أصبتها والاخر قنالك

(١) قوله أحدهما وهو أحبهما الخ كذا في الأصل ولعله أحدهما يطلق عليه وهو أحبهما الخ تأمل كتبه معصية

والمسلمين اليهم الى المسلمين مسلما أحرز له الاسلام ماله ونفسه وصغار ذريته وان خرج منهم خارج فقال أنا على الهدنة التي كانت وكانوا أهل هدة لأهل جزية وذكر أنه لم يكن ممن غدر ولا أعان قبل قوله إذا لم يعلم الامام غير ما قال فان علم الامام غير ما قال نبذ اليه وردته الى مأمنه ثم قاتله وسي ذريته وغنم ماله ان لم يعلم أو يعط الجزية ان كان من أهلها فان لم يعلم غير قوله وظهر منه ما يدل على خيانتة وخبرته أو خوف ذلك منه نبذ اليه الامام وأحققه بما منه ثم قاتله لقول الله عز وجل واما تخافون من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى نزلت والله تعالى أعلم في قوم أهل مهادة لأهل جزية وسواء ما وصفت فيمن تؤخذ منه الجزية أو لا تؤخذ الآن من لا تؤخذ منه الجزية اذا عرض الجزية لم يكن للامام أخذها منه على الا بدو وأخذها منه الى مدة قال وان أهل الجزية ليخالفون غير أهل الجزية في أن يخاف الامام غدر أهل الجزية فلا يكون له أن يبذل اليهم بالخوف والدلالة كما نبذ الى غير أهل الجزية حتى ينكشفوا بالغدر أو الامتناع من الجزية أو الحكم وإذا كان أهل الهدنة ممن يجوز أن تؤخذ منهم الجزية تخفيف خيانتهم نبذ اليهم فان قالوا تعطى الجزية على أن يجري علينا الحكم لم يكن للامام الا قبولها منهم وللا امام أن يغزوا من غدر من ذي هدة أو جزية يغير عليهم ليلانها أو يسبيهم اذا ظهر الغدر والامتناع منهم فان تميزوا أو يخالفهم قوم فأنظروا الوفاء أو ظهر قوم الامتناع كان له غزوهم ولم يكن له الاغارة على جماعتهم وإذا قاربهم دعا أهل الوفاء الى الخروج فان خرجوا وفي لهم وقاتل من بقي منهم فان لم يقدر واعلى الخروج كان له قتل الجماعة ويتوق أهل الوفاء فان قتل منهم أحدا لم يكن فيه عقل ولا قود لانه بين المشركين وإذا أظهر عليهم ترك أهل الوفاء فلا يغتم لهم مالا ولا يسفل لهم دما وإذا اختلفوا فظهر عليهم فادعى كل أنه لم يغدر وقد كانت منهم طائفة اعتزلت أسلحتهم عن كل من شك فيه فلم يقتله ولم يسب ذريته ولم يغنم ماله وقتل وسي ذرية من علم أنه غدر وغنم ماله

(ما أحدث الذين نقضوا الهدنة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وادع الامام قوما فأغاروا على قوم مواعين أو أهل ذمة أو مسلمين فقتلوا أو أخذوا أو مالههم قبل أن يظهر وانقض الصلح فلا امام غزوهم وقتلهم وسبواهم وإذا أظهر عليهم ألزمهم عن قتالهم وأجروا وأخذوا ماله الحكم كما يلزم أهل الذمة من عقل وقود وضمنان قال وان نقضوا العهد أو ذنوا الامام بحرب أو أظهر وانقض العهد وان لم يؤذوا الامام بحرب الا أنهم قد أظهروا الامتناع في ناحيتهم ثم أغاروا أو أغير عليهم فقتلوا أو جرحوا وأخذوا المال حوربوا وسبوا وقتلوا فان ظهر عليهم ففيها قولان أحدهما لا يكون عليهم قود في دم ولا جرح وأخذ منهم ما وجد عندهم من مال بعينه ولم يضمنوا ماله من المال (١) ومن قال هذا قال انما فرقت بين هذا وقد حكم الله عز وجل بين المؤمنين بالقود ووزعت أنك تحكم بين المعاهدين به ويجري على المعاهدين ما يجري على المؤمنين قلت استدلالا بالسنة في أهل الحرب وقيل اساعليهم ثم ما لم أعلم فيه مخالفا فان قال قائل قلت وحشي جزية بن عبد المطلب يوم أحد وحشي مشرك وقتل غير واحد من قريش غير واحد من المسلمين ثم أسلم بعض من قتل فلم يجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم على قاتل منهم قودا وأحسب ذلك لقول الله عز وجل قل للذين كفروا ان يتوبوا يغفر لهم ما قد سلف يقال نزلت في المحاربين من المشركين فكان المحاربون من المشركين خارجين من هذا الحكم وما وصفت من دلالة السنة ثم أسلم طليحة وغيره ثم ارتدوا وقتل طليحة وأخوه ثابت بن

وبنها ولو كانت حائضا أو أحرمت مكانها باذنه أو بغير اذنه فلم يأمرها باحلال لم يكن عليه سبيل حتى يمكن جماعها أو تحلل أصابتها (قال) وإذا كان المنع من قبله كان عليه أن ينفي في جماع أو في معذور وفي الحبس باللسان وقال في موضع آخر إذا آلى خفيست استوقفت به أربعة أشهر متتابعة (قال المزني رحمه الله) الحبس والمرض عندي سواء لانه ممنوع منهما فإذا حسبت عليهم المرض وكان يعجز عن الجماع بكل حال أجل المسولي كان المحبوس الذي يمكنه أن تأتبه في حبسه فيصحبها بذلك أولاد (قال) في موضعين ولو كان بينه وبينها مسيرة أشهر وطلبه وكيلها بما يلزمه لها أمرناه أن نفي بلسانه والمسير اليها كما يمكنه

(١) قوله ومن قال هذا الخ كذا في الأصل الذي بيدنا ولا تخلو العبارة من تحريف ولعل الأظهر فان قال قائل لم فرقت لغرر كتبه مصححه

أفرم وعكاشة من محصن بعدما أظهر طليحة وأخوه الشرك فصارا من أهل الحرب والامتناع (قال الشافعي) رجه الله تعالى ورجم رسول الله صلى الله عليه وسلم يهوديين موادعين زينا بأن جاؤوه ونزل عليه فان جاؤا فاحكم بينهم عما أنزل الله فلم يجز إلا أن يحكم على كل ذي وموادة في مال مسلم ومعهاد أصابه بما أصاب مالم يصير إلى اظهار المحاربة فاذا صار اليها لم يحكم عليه بما أصاب بعد اظهارها والامتناع كالم يحكم على من صار إلى الاسلام ثم رجع عنه بما فعل في المحاربة والامتناع مثل طليحة وأصحابه فاذا أصابوا وهم في دار الاسلام غير متمتعين شيئا فيه حق لمسلم أخذ منهم وان امتنعوا بعده لم يردهم الامتناع خيرا وكانوا في غير حكم المتمتعين ثم ينالون بعد الامتناع دما ولا مالاً ولئن أنما نالوه بعد الشرك والمحاربة وهو لا نالوه قبل المحاربة (قال الشافعي) رجه الله تعالى ولو أن مسلما قتل ثم ارتد وحارب ثم ظهر عليه وتاب كان عليه القود وكذلك ما أصاب من مال مسلم أو معاهد شيئا وكذلك ما أصاب المعاهد والموادة لمسلم أو غيره ممن يلزم أن يؤخذ له ويختلف المعاهد المسلم فيما أصاب من حدود الله عز وجل فلا تقام على المعاهدين حتى يأوئاطا عينا أو يكون فيه سبب حق لغيرهم فيطلبه وهكذا حكمهم مع معاهدين قبل تمتعهم أو ينقضان (والقول الثاني) ان الرجل اذا أسلم والقوم اذا أسلموا ثم ارتدوا وحاربوا وامتنعوا وقتلوا ثم ظهر عليهم أقيدهم في الدماء والجراح وضمنوا الأموال تابوا أو لم يتوبوا ومن قال هذا قال ليسوا بالمحاربين بين الكفار لان الكفار اذا أسلموا غفر لهم ما قد سلف وهو لا اذا ارتدوا حبطت أعمالهم فلا تطرح عنهم الردة شيئا كان يلزمهم لو فعلوه مسلمين بحال من دم ولا قود ولا مال ولا حدود ولا غيره ومن قال هذا قال لعله لم يكن في الردة قاتل يعرف بعينه أو كان فلم يثبت ذلك عليه أو لم يطلبه ولا الدم « قال الربيع » وهذا عندى أشبه بما يقوله عندى في موضع آخر وقال في ذلك ان لم يرد الردة شر الم ترده خيرا لأن الحد ود عليهم فائمة فيما نالوه بعد الردة

(ما أحدث أهل الذمة الموادعون عما لا يكون نقضا) (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا أخذت الجزية من قوم فقطع قوم منهم الطريق أو قاتلوا رجلا مسلما فضر بوجهه وظلوا مسلما ومعهاد أو زنى منهم زان أو أظهر فسادا في مسلم أو معاهد حد في ما فيه الحد وعوقب عقوبة متعلقة فيما فيه العقوبة ولم يقتل إلا بان يجب عليه القتل ولم يكن هذا نقضا للعهد بحمل دمه ولا يكون النقض للعهد إلا بمتنع الجزية أو الحكم بعد الاقرار والامتناع بذلك ولو قال أودى الجزية ولا أقر بحكم نبذ اليه ولم يقاتل على ذلك مكانه وقيل قد تقدم لك أمان بأدائك الجزية واقرارك بها وقد أجلناك في أن تخرج من بلاد الاسلام ثم اذا خرج فبلغ مأمنه قتل ان قدر عليه وان كان عينا للمشركين على المسلمين يدل على عورتهم وعوقب عقوبة متعلقة ولم يقتل ولم ينقض عهده وان صنع بعض ما وصفت من هذا أو ما في معناه موادة إلى مدة نبذ اليه فلان بلغ مأمنه قوتل إلا ان يسلم أو يكون ممن تقبل منه الجزية فيعطى بالقول الله عز وجل واما متخاف من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء الآية (قال الشافعي) رجه الله تعالى وأمر في الذين لم يخونوا أن ينو اليهم عهدهم إلى مدتهم في قوله إلا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقضوا شيئا ولم يظاهروا عليكم أحدا فأتموا اليهم عهدهم إلى مدتهم الآية

(المهادنة) (قال الشافعي) فرض الله عز وجل قتال غير أهل الكتاب حتى يسلموا وأهل الكتاب حتى يعطوا الجزية وقال لا يكلف الله نفسا الا وسعها فهذا فرض الله على المسلمين قتال الفريقين من المشركين وأن يهادنهم وقد كف رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتال كثير من أهل الأوثان بلامهادنة اذا تناطت دورهم عنهم مثل بنى تميم وربيعة في أسد وطى حتى كانوا هم الذين أسلموا وهادن رسول الله صلى الله عليه وسلم ناسا وادع حين قدم المدينة يهودا على غير ما نرجح أخذ منهم (قال الشافعي) وقتال الصنفين من المشركين فرض اذا قوى عليهم وتركه واسع اذا كان بالمسلمين عنهم أو عن بعضهم ضعف أروى تركهم المسلمين بطور

فان فعل والاطلق عليه
(قال) ولو غلب على عقله لم يوقف حتى يرجع اليه عقله فان عقل بعد الاربعة وقف مكانه فاما أن ينفي واما أن يطلق (قال المزني) رجه الله هذا يؤكد أن يحسب عليه مدة حبسه ومنع تأخره يوما أو لاثنا (قال الشافعي) رجه الله ولو أحرمت قبله ان وطئت فسد حرامك وان لم تنف طلق عليك ولو آتى ثم تظاهر أو تظاهر ثم آلى وهو يجحد الكفارة قبل أنت أدخلت المنع على نفسك فان فشت فانت عاص وان لم تنف طلق عليك ولو قالت لم يصبني وقال أصبتها فان كانت نيبا فالقول قوله مع عينة لانها تدعى مابه الفرقة التي هي اليه وان كانت بكرا أربها النساء فان قلن هي بكر فالقول قولها مع عينها

صلى الله عليه وسلم أموال خيرة عنوة وكانت رجالها وذرايعها الأهل حصن واحد صلبا فصالحوه على أن
يقرهم ما أقرهم الله عز وجل ويعلمون له والمسلمين بالسطر من الثمر فان قيل ففي هذا نظر للمسلمين قيل
نعم كانت خيرة وسط مشركين وكانت يهود أهلها يحسبوا الفين للشركين وأقوياء على منعها منهم وكانت وثبة
لا توطأ إلا من ضرورة فكفوههم المؤنة ولم يكن بالمسلمين كثرة فيزلهام منهم من يمنعها فلما كثروا المسلمون أمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم بإجلاء اليهود عن الحجاز فثبت ذلك عند عمر فأجلاه فإذا أراد الامام أن يهادنهم
إلى غير مدة هادتهم على أنه إذا بدله نقض الهدنة فذلك إليه وعليه أن يلحقهم بآمنهم فان قيل فلم لا يقول
ما أقركم الله عز وجل قيل للفرق بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم في أن أمر الله عز وجل كان يأتي
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالوحي ولا يأتي أحد غيره بوحى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن جاء من
المشركين يريد الإسلام فحق على الامام أن يؤمنه حتى يتلوه عليه كتاب الله عز وجل ويدعوه إلى الإسلام بالمعنى
الذي رجوا أن يدخل الله عز وجل به عليه الإسلام لقول الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم وإن أحد من
المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن
قلت ينبذ إليه أبلغه مأمنه وأبلغه مأمنه أن يمتنع من المسلمين والمعاهد من ما كان في بلاد الإسلام وأحيث
يتصل ببلاد الإسلام وسواء قرب ذلك أم بعد (قال الشافعي) ثم أبلغه مأمنه يعني والله تعالى أعلم منك
أو ممن يقتله على دينك (١) ممن يطيعك لا أمانه من غيرك من عدوك وعدوه الذي لا أمانه ولا يطيعك فإذا
أبلغه الامام أدنى بلاد المشركين شيئا فقد أبلغه مأمنه الذي كاف إذا أخرجهم سالما من أهل الإسلام ومن
يجري عليه حكم الإسلام من أهل عهدهم فان قطع به بلادا وهو من أهل الجزية كلف المشي وردا لا
أن يقيم على إعطاء الجزية قبيل منه وان كان ممن لا يجوز فيه الجزية يكاف المشي أو حمل ولم يقر ببلاد
الإسلام والحق بآمنه وان كانت عشيرته التي يأمن فيها بعيدة فأراد أن يبلغ أبعدهم لم يكن ذلك على الامام
وان كان له مأمنان فعلى الامام الحاقه بحيث كان يسكن منهما وان كان له بلدان شرك كان يسكنهما معا
الحقه الامام بأيهما شاء الامام ومتى سأله أن يحجره حتى يسمع كلام الله ثم يبلغه مأمنه وغيره من المشركين
كان ذلك فرضا على الامام ولو لم يجاوز به موضعه الذي استأمنه منه رجوت أن يسعه

(١) لعله أو ممن يطيعك تأمل كتبه معصمه

ما يكون به المولى فائسا
في الثيب أن يغيب
الحشقة وفي البرك ذهاب
العذرة فان قال لأفقد
على اقتضاها أجل
أجل العنين ولو جامعها
محرمة أو حائضا وهو
محرم أو صام خرج من
حكم الإيلاء ولو ألى ثم
جن فأصابها في جنونه
أو جنونها خرج
ممن الإيلاء وكفرا إذا
أصابها وهو صحيح
ولم يكفرا إذا أصابها
وهو مجنون لان القلم
عنه مرفوع في تلك
الحال (قال المرزبي)
رحمه الله جعل فعل
المجنون في جنونه
كالصحيح في خروجه
من الإيلاء (قال المرزبي)
رحمه الله اذا خرج
ممن الإيلاء في جنونه
بالإصابة فكيف
لا يلزمه الكفارة ولو لم
يلزمه الكفارة ما كان
حائضا واذا لم يكن حائضا
لم يخرج من الإيلاء
(قال الشافعي) رحمه

مدته النبي صلى الله عليه وسلم ومدته من أمر أن يتم إليه عهده إلى مدته قال ويجعل الإمام المدته إلى أقل من أربعة أشهر أن رأى ذلك وليس يلازمه أن يهادن بحال الأعلى النظر للمسلمين وبين لمن هادن ويجوز له في النظر لمن رجا إسلامه وإن تكن له شوكة أن يعطيه مدته أربعة أشهر إذا خاف أن يفعل أن يلحق بالمشركون وإن ظهر على بلاده فقد صنع ذلك النبي صلى الله عليه وسلم بصفوان حين خرج هارباً إلى اليمن من الإسلام ثم أقم الله عز وجل عليه بالإسلام من قبل أن تأتي مدته ومدته أربعة أشهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن جعل الإمام لمن قلت ليس له أن يحصل له مدة أكثر من أربعة أشهر فعليه أن ينذره إلى ما وصفت من أن ذلك لا يجوز له وبوفيه المدته إلى أربعة أشهر لا يزيد عليها وليس له إذا كانت مدة أكثر من أربعة أشهر أن يقول لا أفعل بأربعة أشهر لأن الفساد إنما هو فيما جاوز الأربعة أشهر

(جماع الهدنة على أن يرد الإمام من جاء ببلده مسلماً أو مشركاً)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ذكره عنده من أهل العلم بالمغازي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هادن قريشاً علم الحديثية على أن يأمن بعضهم بعضاً وأن من جاء قريشاً من المسلمين يرد إلى مدته مدته عليه ومن جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة منهم رده عليهم ولم يعطهم أن يرد عليهم من خرج منهم مسلماً إلى غير المدينة في بلاد الإسلام والشرك وإن كان قادراً عليه ولم يذكر أحد منهم أنه أعطاهم في مسلم غير أهل مكة شيئاً من هذا الشرط وذكر أنه أنزل عليه في مهاداتهم أنافعتنا لك فتعطينا فقال بعض المفسرين قضيتنا لك قضاء مينا فتم الصلح بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين أهل مكة على هذا حتى جاءت أم كلثوم ابنة عتبة بن أبي معيط مسلمة مهاجرة فنسخ الله عز وجل الصلح في النساء وأنزل الله تبارك وتعالى إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن الآية كلها وما بعدها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويجوز للإمام من هذا ما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل في الرجال دون النساء لأن الله عز وجل نسخ رد النساء أن كن في الصلح ومنع أن يردن بكل حال فإذا صالح الإمام على مثل ما صالح عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الحديثية صالح على أن لا يمنع الرجال دون النساء الرجال من أهل دار الحرب إذا جاء أحد من رجال أهل دار الحرب إلى منزل الإمام نفسه وجاء من يطلبه من أوليائه خلى بينه وبينهم بأن لا يمنع من الذهاب به وأشار على من أسلم أن لا يأتي منزله وأن يذهب في الأرض فإن أرض الله عز وجل واسعة فيها ما راعى كثير وقد كان أبو بصير يلحق بالعيص مسلماً ولحق به جماعة من المسلمين فطلبوهم من النبي صلى الله عليه وسلم فقال إنما أعطيناكم أن لا تؤيهم ثم لا تمنعكم منهم إذا جئتم وتتركهم يتلون من المشركون ما شاؤوا (قال الشافعي) رحمه الله وإذا صالح الإمام على أن يبعث إليهم عن كان يقدر على بعثهم ممن لم يأت به لم يجز الصلح لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبعث إليهم منهم بأحد ولم يأمر أبابصير ولا أصحابه باتباعهم وهو يقدر على ذلك وإنما معنى رد ذناه إليكم لم تمنعه كما تمنع غيره وإذا صالحهم على أن لا تمنعهم من نساء مسلمات جئنهم لم يجز الصلح وعليه منعهم ممن لأنهم إن لم يكن دخلوا في الصلح بالحديثية فليس له أن يصلح على هذا فيهن وإن كن دخلن فيه فقد حكم الله عز وجل أن لا ترجعهن إلى الكفار ومنع رسول الله صلى الله عليه وسلم من جاءه من النساء وهكذا من جاءه من معتوه أو صبي هارباً منهم لم تكن له التخلية بينه وبينهم لأنهما يجامعان النساء في أن لا يمتعا معا ويريدان على النساء أن لا يعرفا فوافقا في أن ينال منهما المشركون شيئاً ولا يرد إليهم في صبي ولا في معتوه شيئاً كما لا يرد إليهم في النساء غير المتزوجات شيئاً لأن الرذائل إنما هو في المتزوجات (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن جاءه من عبيدهم مسلم لم يرد إليهم وأعتقه بجزء وجهه إليه وفي إعطائهم القيمة قولان أحدهما أن يعطوهما ذكرنا وأنتى لأن رقيقهم ليس منهم ولهم حرمة الإسلام فإن قال قائل فكيف لا يكون

الله تعالى والذي كالمسلم فيما يلزمه من الأيلاء إذا حاكم البنا وحكم الله تعالى على العباد واحد (وقال) في كتاب الجزية لو جاءت امرأة تستعدي بأن زوجها طلقها أو ألى منها أو تظاهر حكمت عليه في ذلك حكمت على المسلمين ولو جاء رجل منهم يطلب حقا كان على الإمام أن يحكم على المطلوب وإن لم يرض بحكمه (قال المزني) رحمه الله هذا أشبه القولين به لأن تأويل قول الله عز وجل عنده حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون أن تجرى عليهم أحكام الإسلام (قال) وإذا كان العربي يتكلم بالسنة العجم وإلى بآي لسان كان منافقاً هو مول في الحكم وإن كان يتكلم بأعجمية فقال ما عرفت ما قلت وما أردت بإيلاءه فالقول قوله

منهم قيل فان الله عز وجل يقول وأشهدوا ذوي عدل منكم فلم يختلف المسلمون أنها على الأحرار دون المالك ذوى العدل ولا يقال لرقيق الرجل هم منك انما يقال هم مالك وانما زرع عليهم القيمة بانهم اذا صولحوا آمنوا على أموالهم ولهم أمان فلما حكم الله عز وجل بأن يرد نفقة الزوجة لانها فائتة حكم بأن يرد قيمة المملوك لانه فائت ومارددنا عليهم فيه من النفقة فلما أن تأخذ منهم اذافات المسلمين اليهم مثله وما لم نعطهم فيه شيئا من الأحرار الرجال أو غـ يرد ذات الأزاراج لم تأخذ منهم شيئا اذافات المسلمين اليهم مثله لان الله عز وجل انما حكم بأن يرد اليهم العوض في الموضع الذي حكم للمسلمين بأن يأخذوا منهم مثله والقول الثاني لا يرد اليهم قيمة ولا يأخذ منهم فيمن فات اليهم من رقيق عينا ولا قيمة لأن رقيقهم ليسوا منهم ولا يجوز للإمام اذا لم يصلح القوم الاعلى ما وصفت أن يمكنهم من مسلم كان أسيرافي أيديهم فانقلت منهم ولا يقضى لهم عليه بشئ ولو أقر عبدتهم أنهم أرسلوه على أن يودى اليهم شيئا لم يجز له أن يأخذ منه لهم ولم يخرج المسلم بحسبه لانه أعطاهموه على ضرورة هي أكثر الاكراه وكل ما أعطى المرء على الاكراه لم يلزمه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن أسيرافي بلاد الحرب أخذ منهم ما اعلى أن يعطيهم منه عوضا كان بالخيار بين أن يعطيهم مثل ما اليهم ان كان له مثل أو مثل قيمته ان لم يكن له مثل أو العوض الذي رضوا به وان كان في يده رده اليهم بعينه ان لم يكن تغيير وان كان تغير رده ورد ما نقصه لانه أخذ على أمان وانما أبطلت عنه الشرط بالأكراه والضرورة فيقال يأخذ به عوضا وهكذا الوصل الحناقوما من المشركون على مثل ما وصفت فكان في أيديهم أسيرين غيرهم فانقلت فأتانا لم يكن لنا رده عليهم من قبل أنه ليس منهم وانهم قديم يسكنون عن قتل وتعذيب من كان منهم امسا كالا يسكنونه عن غيره

(أصل نقض الصلح فيما لا يجوز)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى حفظنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلح أهل الحديبية الصلح الذي وصفته نفي بين من قدم عليه من الرجال ووليه وقدمت عليهم أم كانوا بنت عقبة بن أبي معيط مسلمة مهاجرة خفاء أخوها يطلبها فذعنهم عنها وبينما وأخبر أن الله عز وجل نقض الصلح في النساء وحكم فيهن غير حكمه في الرجال وانما ذهبت الى أن النساء كن في صلح الحديبية بأ، لو لم يدخل ردهن في الصلح لم يعط أزواجهن فيهن عوضا والله تعالى أعلم (قال الشافعي) وذ كر بعض أهل التفسير أن هذه الآية نزلت فيها اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن فقرأ الربيع الآية ومن قال ان النساء كن في الصلح قال بهذه الآية مع الآية التي في براءة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذه الآية مع الآية في براءة قلنا اذا صلح الامام على ما لا يجوز الطاعة نقضه كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم في النساء وقد أعطى المشركون فيما حفظنا فيهن ما أعطاهم في الرجال بأن لم يستثنين وأنهن منهم وبآية في براءة وبهذه قلنا اذا طفر المشركون برجل من المسلمين فأخذوا عليه عهدا وأمانا بأن يأتيهم أو يبعث اليهم بكذا أو بعدد أسرى أو مال فخلال له أن لا يعطيهم قليلا ولا كثيرا لأنها أيمان مكره وكذلك لو أعطى الامام عليه أن يرد عليهم ان جاءه فان قال قائل ما دل على ذلك قيل له لم يمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم أبابصير من وليه حين جاءه فذهب به فقتل أحدهما وهرب الآخر منه فلم يترك ذلك عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بل قال قولا يشبه التحسين له ولا حرج عليه في الأيمان لأنها أيمان مكره وحرام على الامام أن يرد اليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أراد هو الرجوع بحسبه وكذلك حرام على الامام أن يأخذ منهم شيئا اليهم مما صلحهم عليه وكذلك ان أعطاهم هذا في عبده أو متاع غلبوا عليه لم يكن للامام أن يأخذ منه الشئ (١) يعطونه اياه فأخذ الامام يرد السلف أو مثله أو قيمته ان لم يكن له مثل ولو أعطوه اياه بيعافوه بالخيار بين أن يرد اليهم ان لم يكن تغير (١) فيه سقط ولعل الأصل لم يكن للامام أن يأخذ منه لهم ويأخذ منه الشئ الخ تأمل

مع عينه ولو آلى ثم آلى
فان حث في الأولى
والثانية لم يعد عليه
الابلاء وان أراد بالبين
الثانية الأولى فكفارة
واحدة وان أراد غيرها
فأحب كفارتين وقد
زعم من خالفنا في الوقف
أن الفينة فعل يحدنه
بعد البين في الأربعة
الاشهر اما بجماع أو في
معذور بلسانه وزعم
أن عزيمة الطلاق انقضاء
أربعة أشهر بغير فعل
يحدنه وقد ذكرهما الله
تعالى بلا فصل بينهما
فقلت له أ رأيت أن لو
عزم أن لا يني في الأربعة
الاشهر أ يكون طلاقا
قال لا حتى يطلق قلت
فكيف يكون انقضاء
الأربعة الأشهر طلاقا
بغير عزم ولا احداث
شئ لم يكن

(باب إبلاء الخصي
غير المجرب والمحبوب)
من كتاب الإيلاء وكتاب
النكاح وإسلاء على
مسائل مالك

أو يعطيهم قبته أو الثمن لأنه مكر محين اشتراه وهو أسير فلا يارزعهما اشتري ولا امام أن يعطيهم منه ما وجب لهم عليه بما اشتراه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا قلنا لو أعطى الامام قوما من المشركين الامان على أسير في أيديهم من المسلمين ثم جازوه لم يحل له الانزع من أيديهم بلا عوض لما وصفت من خلاف حال الاسير وأموال المسلمين في أيدي المشركين (١) ما أعطى النبي صلى الله عليه وسلم أهل الحبشة من رد رجالهم الذين هم أبناءهم وأخواتهم وعشائرهم الموعين منهم ومن غيرهم أن ينالوا بثلث فان ذهب ذاهب الى رد أبي جندل بن سهيل الى أبيه وعياش بن أبي ربيعة الى أهله بما أعطاهم قبل له آبائهم وأهلهم أشفق الناس عليهم وأحرص على سلامتهم وأهلهم كانوا يسبقونهم بأنفسهم بما يؤديهم فضلا عن أن يكونوا متهمين على أن ينالوهم بثلث أو امر لا يحملونه من عذاب وانما تقوموا منهم خلافتهم دينهم ودين آبائهم فكانوا يتشددون عليهم ليركوادين الاسلام وقد وضع الله عز وجل عنهم المأثم في الاكرام فقال الامن أكره وقلبه مطمئن بالايمن ومن أسر مسلما من غير قبيلته وقرابته فقد يقتله بألوان القتل ويأويه بالجوع والجهل وليس حالهم واحده ويقال له أيضا ألا ترى أن الله عز وجل بنقض الصلح في النساء اذا كن اذا أريدن الفتنه ضعفن عند عرضها عليهن ولم يفهمن فهم الرجال أن الثقة تسعهن في اظهار ما أرادوا المشركون من القول وكان فيهن أن يصيبن أزواجهن وهن حرام فأسرى المسلمين في أكثر من هذا الحال الآن الرجال ليس ممن ينكح ورعما كان في المشركين من يفعل فيما بلغنا والله سبحانه وتعالى أعلم

(جماع الصلح في المؤمنات)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن قرا الربع الآية (قال الشافعي) وكان ينافي الآية منع المؤمنات المهاجرات من أن يرددن الى دار الكفر وقطع العصمة بالاسلام بينهما وبين أزواجهن ودات السنة على أن قطع العصمة اذا انقضت عددهن ولم يسلمن أزواجهن من المشركين وكان ينافيها أن يرد على الأزواج نفقاتهم ومعقول فيها أن نفقاتهم التي ترذنفقات اللائي ملكوا عقدهن وهي المهور اذا كانوا قد أعطوهن إياها وبين أن الأزواج الذين يعطون النفقات لانهم المنوعون من نسائهم وأن نسائهم المأذون للمسلمين بأن ينكحوهن اذا توهن أجورهن لانه لا اشكال عليهم في أن ينكحوا غير ذوات الأزواج انما كان الاشكال في نكاح ذوات الأزواج حتى قطع الله عز وجل عصمة الأزواج بالاسلام النساء وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ذلك يحضى العدة قبل اسلام الأزواج فلا يؤتى أحد نفقته من امرأة فانت الأزواج وقد قال الله عز وجل للمسلمين ولا تسكوا بعصم الكوافر فأبانهن من المسلمين وأبان رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ذلك يحضى العدة فكان الحكم في اسلام الزوج الحكم في اسلام المرأة لا يختلفان قال واسألوا ما أنفقتم وليسألوا ما أنفقوا يعني والله تعالى أعلم أن أزواج المشركات من المؤمنات اذا منعهن المشركون أن يأتواهم بالاسلام أو توامادفع اليهن الأزواج من المهور كما يؤدى المسلمون مادفع أزواج المسلمات من المهور وجعله الله عز وجل حكما بينهم ثم حكم لهم في مثل ذا المعنى حكما ثانيا فقال عز وجل وان فاتكم شيء من أزواجكم الى الكفار فعاقبتهم والله تعالى أعلم يريد فلم تعفوا عنهم اذا لم يعفوا عنكم مهور نساءكم فأتوا الذين ذهب أزواجهم مثل ما أنفقوا كأنه يعني من مهورهم اذا فاتت امرأة مشرك أن تناسله قد أعطاهامائة في مهرها وفانت امرأة مشركه الى الكفار قد أعطاهامائة حببت مائة المسلم عاتة المشرك فقبل تلك العقوبة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويكتب بذلك الى أصحاب عهود المشركين حتى يعطى المشرك ما قاصصناه به من مهر امرأة المسلم الذي فاتت امرأة اليهم ليس له غير ذلك ولو كان للمسلمة التي تحت مشرك أكثر من مائة رد الامام الفضل عن المائة الى الزوج المشرك ولو كان مهر المسلمة ذات الزوج المشرك مائتين ومهر امرأة المسلم العاتة الى الكفار مائة ففانت

(١) قوله ما أعطى مفعول فلان فتنه

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا آلى الحصى من امرأته فهو كغير الحصى اذا بقي من ذكره ما ينال به من المرأة ما يبلغ الرجل حتى يغيب الحشفة وان كان يجوبها قيل له في بلسانك لاشئ عليك غير لانه ممن لا يجامع مثله (وقال في الاملاء) ولا يلاء على المحبوب لانه لا يطيق الجماع أبدا (قال المزني) رحمه الله تعالى اذا لم يجعل ليمينه معنى يمكن أن يحنث به سقط الایلاء فهذا بقوله أولى عندي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو آلى جميعا ثم جيب ذكره كان لها الخيار مكانها في المقام معه أو فراقه

(كتاب الطهار)

(باب من يجب عليه الطهار ومن لا يجب عليه) من كذا في طهار قديم وجديد

(قال الشافعي) رحمه الله

امراة مشركة أخرى قص من مهر هامة وليس على الامام أن يعطى من فاته زوجته من المسلمين الى المشركين الا قصاصا من مشرك فاته زوجته البنا وان فاته زوجة المسلم مسلمة أو مرتدة فنعوها فذلك له وان فاته على أى الخالسين كان فردوها لم يؤخذوا زوجها منهم مهر وتقتل ان لم تسلم اذا ارتدت وتفرع زوجها مسلمة

(تفريع امر نساء المهادين)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا جاءت المرأة الحرة من نساء أهل الهدنة مسلمة مهاجرة من دار الحرب الى موضع الامام من دار الاسلام أو دار الحرب فن طلبها من ولي سوى زوجها منع منها بلا عوض وإذا طلبها زوجها بنفسه أو طلبها غيره بوكالته منعها وفيها قولان أحدهما يعطى العوض والعوض ما قال الله عز وجل فأتوا الذين ذهب أزواجهم مثل ما أنفقوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومثل ما أنفقوا يحتمل والله تعالى أعلم ما دفعوا بالصدقات لا النفقة غيره ولا المداق كله ان كانوا لم يدفعوه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا جاءت امرأة رجل قد نكحها بعتين فأعطاهامائة ردت اليه مائة وان نكحها بمائة فأعطاهامائة ردت اليه مائة وان نكحها بعتين ردت اليه خمسون لانها لم تأخذ منه من المداق الا خمسين وان نكحها بعتين ولم يعطها شيئا من المداق لم ترد اليه شيئا لأنه لم ينفق بالصدقات شيئا ولو أنفق من عرس وهدية وكرامة لم يعط من ذلك شيئا لأنه تطوع به ولا يتخذ في ذلك الى مهر مثلها ان كان زادا عليه أو نقصها منه لان الله عز وجل أمر بان يعطوا مثل ما أنفقوا ويعطى الزوج هذا المداق من سهم النبي صلى الله عليه وسلم من النبي والغنيمة دون ما سواه من المال لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما لي مما آفأ الله عليكم الا الخمس والخمس مردود فيكم يعنى والله تعالى أعلم في مصالحتكم وبان الافعال كانت تكون منه وان عمر روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجعل فضل ماله في الكراع والسلاح عدة في سبيل الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان ادعى الزوج صداقا أو نكرا لا امام أو جهله وان جاء الزوج بشاهدين من المسلمين أو شاهد خلف معه أعطاه وان لم يجد شاهدا الا مشركا لم يعطه بشهادة مشرك وينبغي للامام أن يسأل المرأة فان أخبرته بشيء (٣) وأنكر الزوج أو صدقته لم يقبله الامام وكان على الامام أن يسأل عن مهر مثلها في ناحيتها ويحلفه بأنه دفعه ثم يدفعه اليه وقل قوم الامم وهورهم معروفه ممن معهم من المسلمين الأسرى والمستأمنين أو الحاضرين لهم أو المصالح عليهم لم يكن معهم مسلمون منهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان أعطاه المهر على واحد من هذه المعاني بلا بينة ثم أقام عنده شاهدا أنه أكثر مما أعطاه رجع عليه بالفضل الذي شهد له به البينة ولو أعطاه بهذه المعاني أو بينته ثم أقر عنده أنه أقل مما أعطاه رجع عليه بالفضل وجب فيه ولم يكن هذا انقضاء العهد وان لم يقدم زوجها ولا رسوله بطلبها حتى مات فليس لورثته فيما أنفق من صداقها شيء لأنه لو كان حيا لم يطلبه لم يعطها ياه وانما جعل له ما أنفق اذا منع ردها اليه وهو لا يقال له ممنوع ردها اليه حتى يطلبها فيمنع ردها اليه وان قدم في طلبها فلم يطلبها الى الامام حتى مات كان هكذا وكذلك لو لم يطلبها الى الامام حتى طلقها ثلاثا أو ملكها أن تطلق نفسها ثلاثا فطلقت نفسها ثلاثا أو طليقة لم يبق له عليها من الطلاق غير ما لم يكن له عوض لأنه قد قطع حقه فيها حتى لو أسلم وهي في خدمة لم تكن له زوجة فلا يرد اليه المهر من امرأة قد قطع حقه فيها بكل حال وكذلك لو خالعه اقبل أن يرتفع الى الامام لأنه لو أسلم ثبت الخلع وكانت بائنا منه لا يعطى من نفقته شيء من امرأة قطع أن تكون زوجة له بحال ولو طلقها واحدة علك الرجعة ثم طلب العوض لم ينطه حتى راجعها فان راجعها في العدة من يوم طلقها ثم طلبها أعطى العوض لأنه لم يقطع حقه في العوض لا يكون قطعه حقه في العوض الا بان يحدث طلاقا لو كانت ساعتها تلك أسلمت وأسلم لم يكن له عليها رجعة ولو كانت المرأة قد تمت غير مسلمة كان هذا هكذا قال ولو قدمت مسلمة وجاء زوجها فلم يطلبها

قال الله تبارك وتعالى والذين يظاهرون من نساءهم الآية (قال الشافعي) وكل زوج جاز طلاقه وجرى عليه الحكم من بالغ جرى عليه الظاهر خرا كان أو عبدا أو ذميا وفي امر أنه دخل بها أو لم يدخل يقدري على جامعها أو لا يقدر بأن تكون حائضا أو بحرمة أو رتقاء أو صغيرة أو في عبدة علك رجعته فذلك كله سواء (قال المزني رحمه الله) ينبغي أن يكون معنى قوله في التي علك رجعته أن ذلك يلزمه ان راجعها لأنه يقول لو تظاهر منها لم أتبع التظاهر طلاقا فملك فيه الرجعة فلا حكم للايلاء حتى يرتجع فاذا ارتجع رجع حكم الايلاء وقد جمع الشافعي رحمه الله بينهما حيث يلزمان وحيث يسقطان وفي هذا الما وصفت بيان (قال الشافعي) رحمه الله

(١) قوله لو تظاهر منها ثم أتبع التظاهر الخ لعلة لو أتى منها ثم أتبع الايلاء الخ كما يعلم من بقية العبارة تأمل

حتى مات لم يكن له عوض لانه انما يعاوض بان يمنعها وهي بحضرة الامام ولو كانت المسئلة بحالها فلم
 عت واكن غلبت على عقلها كان لزوجه العوض ولو قدم الزوج مسلما وهي في العدة كان أحق بها ولو قدم
 يطلبها مشركا ثم أسلم قبل أن تنقضي عدتها كانت زوجته ورجع عليه بالعوض فأخذ منه ان كان أخذه
 ولو طلب العوض فعطيه ثم لم يدم حتى تنقضي عدتها ثم أسلم فلا العوض لانها قد بانت منه بالاسلام في ملك
 النكاح ولو نكحها بعد لم يرجع عليه بالعوض لانه انما ملكها بعقد غيره وان قدمت امرأته من بلاد
 الاسلام أو غيرهما حيث ينفذ امر الامام ثم جاز زوجها يطلبها الى الامام لم يعط عوضا لانها لم تقدم عليه وواجب
 على كل من كانت بين ظهرانيه من المسلمين أن يمنعها زوجها ومتى ما صارت الى دار الامام فنعها منه فله
 العوض ومتى طلبها زوجها وهي في دار الامام فجاز زوجها فلم يرفعها الى الامام حتى تحت عن دار الامام لم
 يكن له عوض لانه انما يكون له العوض بأن تقم في دار الامام ومتى طلبها بعلموتها أو مغيبتها عن دار الامام
 فلا عوض له ولو قدمت مسئلة ثم ارتدت استتبت فان تاب والاقبلت وان قدم زوجها بعد القتل فقد فانت
 ولا عوض وان قدم قبل أن ترتد فارتدت وطلبها لم يعطها وأعطى العوض واستتبت فان تاب والاقبلت وان
 قدم وهي مرتدة قبل أن تقتل فطلبها أعطى العوض وقتل مكانها ومتى طلبها فنفذ استوجب العوض
 لان على الامام منعه منها وان قدمت وطلبها الزوج ثم قتلها رجل فعليه القصاص أو العقل ولزوجه العوض
 وكذلك لو قدم وفيها الحياة لم تمت وان كان يرى أنها في آخر رمق لانه يمنعها في هذه الاحوال الا أن تكون بجني
 عليها جناية فصار في حال لا تعيش فيها الا كما تعيش الذبيحة فهي في حال الميتة فلا يعطى فيها عوضا واذا
 كان على الامام منعه اياها في هذه الاحوال بأن تكون في حكم الحياة كان له العوض ولا يستوجب العوض
 بحال الا أن يطلبها الى الامام أو وال يخلفه ببلده فان طلبها الى من دون الامام من عامة أو خاصة الامام أو
 وال من لم يوله الامام هذا فهذا لا يكون له بالعوض ومتى وصل الى الامام طلبها بها وان لم يصل اليه فله
 العوض وان مات قبل أن تصل الى الامام ثم طلبها اليه فلا عوض له وان كانت القادمة بمملوكة مستزوجة
 رجلا حرا أو مملوكا أمر الامام باختيار فراق الزوج ان كان مملوكا وان كان حرا فطلبها أو مملوكا فلم تختر فراقه
 حتى قدم مسلما فهي على النكاح وان قدم كافرا فطلبها فن قال تعق ولا عوض لمولاه لانها ليست منهم
 فلا عوض لمولاه ولا لزوجه كما لا يكون لزوجة المرأة المأسورة فيهم من غيرهم عوض ومن قال تعق
 ويرد الامام على سيدها فتمت فزوجه العوض اذا كان حرا وان كان مملوكا فلا عوض له الا أن يجتمع طلبه
 وطلب السيد فطلب هو امرأته بعقد النكاح والسيد المال (١) مع طلبه فان انفرد أحدهما دون الآخر
 فلا عوض له وان كان هذا بيننا وبين أحد من أهل الكتاب فجاءتنا امرأة رجل منهم مشركة أو امرأة غير
 كتابي وهذا العقد بيننا وبينه فطلبها زوجها لم يكن لنا منعه منها اذا كان الزوج القادم أو محرما لها أبو كالتسه
 اذا سألت ذلك وان كانت الزوج القادم فطلبها زوجها وأسلمت أعطيناها العوض وان لم تسلم دفعناها اليه ولو
 خرجت امرأته رجل منهم عنوة منعنا زوجها منها حتى ينهب عنها فاذا ذهب فان قالت خرجت مسئلة
 وأنا أعقر ثم عرص لي فقد وجب له العوض وان قالت خرجت عنوة ثم ذهب هذا عني فأن أسلم منعناها
 منعوا نطلبها يومئذ أعطيناها العوض وان لم يطلبها فلا عوض له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان خرجت
 اليه امهم زوجة رجل لم تبلغ وان عقلت فوصفت الاسلام منعناها منه بصفة الاسلام ولا يعطى حتى تبلغ
 وادبلغت وثبتت على الاسلام أعطيناها العوض اذا طلبها بعد بلوغها وثبتت على الاسلام فان لم يطلبها بعد
 ذلك لم يكن له عوض من قبل أنه لا يكمل اسلامها حتى تقتل على الردة الا بعد البلوغ ولو جاء تباخريه لم تبلغ
 فوصفت الاسلام وجاز زوجها وطلبها فقتلها لم يعطها العوض ولم تصف الاسلام بعد البلوغ فتكون من الذين

(١) قوله مع طلبه أي طلب المولود امرأته فتنبه

تعالى ولو تظاهر من
 امرأته وهي أمه ثم
 اشتراها فسد النكاح
 والتظاهر بحاله لا يقرها
 حتى يكفر لانها
 لزمته وهي زوجة ولا
 يلزم المألوف على عقله
 الامن سكر (وقال في
 القديم) في تظاهر
 السكران قولان
 أحدهما يلزمه والاخر
 لا يلزمه (قال المزني)
 رحمه الله تعالى يلزمه
 أولى وأشبه بأقواله ولا
 يلزمه أشبه بالحق عندي
 اذا كان لا يميز (قال
 المزني رحمه الله) وعلة
 جواز الطلاق عنده
 ارادة المطلق ولا طلاق
 عنده على مكره لا ارتفاع
 ارادته والسكران الذي
 لا يعقل معنى ما يقوله
 لا ارادة له كالناسم فان
 قيل لانه ادخل ذلك على
 نفسه قبل أن يسكر وان
 أدخله على نفسه فهو
 في معنى ما أدخله على
 غيره من ذهاب عقله
 وارتفاع ارادته ولو

أمر ما إذا علمنا إيمانهم أن لا يدفعهن الرأز وأحهن في وصف الاسلام بعد وصفها الاسلام والبلوغ لم يكن له عوض وكذلك ان بلغت معتوهة لم يكن له عوض ، والقول الثاني أن له العوض في كل حال منعناها منه بصعة الاسلام وان كانت صبية واداء زوج المرأة يطلمها فلم يرتفع الى الامام حتى أسلم وقد خرجت امرأته من العدة لم يكن له عوض ولا على امرأته سبيل لأنه لا يمنع من امرأته اذا أسلم الا بانقضاء عدتها ولو كانت في عدتها كانا على التكاح وانما يعطى العوض من منع امرأته ولو قدم وهي في العدة ثم أسلم ثم طلبها الى الامام خلى بينه وبينها فان لم يطلبها حتى ارتدت بعد اسلامه ثم طلب العوض لم يكن له لأنه لما أسلم صار ممن لا يمنع امرأته فلا يكون له عوض لاني أمنعها منه بالردة فان لحق بدار الحرب مرتدا فسأل العوض لم يعطه لما وصفت ولو قدمت مسلمة ثم ارتدت ثم طلب (١) منها الاسلام الاول وينع منها بالردة وان رجعت الى الاسلام في العدة فهو أحق بها وان رجعت بعد مضي العدة والعصمة منقطعة بينهما فلا عوض وكل ما وصفت فيه العوض في قول من رأى أن يعطى العوض وفيه قول ثان لا يعطى الزوج المشرک الذي جاءت زوجته مسلمة العوض ولو شرط الامام رد النساء كان الشرط منتقضا ومن قال هذا قال ان شرط رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل الحديبية اذ دخل فيه أن يردهم من جاءهم منهم وكان النساء منهم كان شرطها صحيحا فنسخه الله ثم رسوله لاهل الحديبية ورد عليهم فيما نسخ منه العوض ولما قضى الله ثم رسوله صلى الله عليه وسلم أن لا ترد النساء لم يكن لأحدهن ولا عليه عوض فبين لان شرط من شرط رد النساء بعد نسخ الله عز وجل ثم رسوله لها باطل ولا يعطى بالشرط الباطل شيء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن قال هذا لم يرد مملوكا بحال ولا يعطيه في عوصا أو أشبههما أن لا يعطوا عوضا ولا آخر كما وصفت يعطون فيه العوض ومن قال هذا لا يرد الى أزواج المشرکين عوضا لم يأخذ المسلمون فيما وفات من أزواجهم عوضا وليس لاحد أن يعقد هذا العقد الا بالخليفة أو رجلا يأمر الخليفة لأنه يلى الاموال كلها في عقد غير خليفة فعقد مردود وان جاءت فيه امرأة أو رجل لم يرد المشرکين ولم يعطوا عوضا ونفذ اليهم واذا عقد الخليفة فبات أو عزل واستخلف غيره فعليه أن يني لهم بما عقد لهم الخليفة قبله وكذلك على والى الامر بعده انفاذه الى انقضاء المدة فان انقضت المدة فن قدم من رجل أو امرأة لم يرد ولم يعط عوضا وكانوا كاهل دار الحرب قدم علينا نساؤهم ورجالهم مسلمين فنقبلهم ولا نعطي أحدا عوضا من امرأته في قول من أعطى العوض فان هادناهم على التركة ستة فقدمت علينا امرأة أو رجل منهم وكان الذين هادونا من أهل الكتاب أو من دان دينهم قبل زول الفرقان وأسلموا في دارهم أو أعطوا الجزية ثم جاءوا يطلبون رجالهم ونساءهم قيل قد انقضت الهدنة وخير لكم دخولكم في الاسلام وهو لأعز جالكم فان أجوار جعوا وان أحبوا أقاموا وان أحبوا انصرفوا ولو نقضوا العهد بيننا وبينهم لم يعطوا عوضا من امرأته رجل منهم ولم يرد اليهم منهم مسلم وهكذا لو هادنا قومنا هكذا أو انار جالهم فليتنا بين أوليائهم وبينهم ثم نقضوا العهد كان لنا انخراجهم من أيديهم وعيننا طلبهم حتى نخرجهم من أيديهم لانهم تركوا العهد بيننا وبينهم وسقط الشرط وهكذا لو هادنا من لا تؤخذ منه الجزية في كل ما وصفته الا أنه ليس لنا أن نأخذ الجزية واذا هادنا قومنا رددنا اليهم ما وفات البنا من بهائم أموالهم وأمتعتهم لانه ليس في البهائم حرمة تمنع بهامن أن نصيرها الى مشرك وكذلك المتاع وان صارت في يد بعضنا فعليه أن يصيرها اليهم ولو استمتع بها واستهلكها كان كالغصب يلزمه لهم ما يلزم الغاصب من كراه ان كان لها وقيمة ما هلك منها في أكثر ما كانت قيمته قط

(١) لعله لم يمنع منها بالاسلام الخ وتأمل كتيبه مصححه

افرق حكمهما في المعنى
الواحد لا خلاف نسبته
من نفسه ومن غيره
لاختلف حكم من جن
بسبب نفسه وحكم من
جن بسبب غيره فيجوز
ذلك طلاق بعض
المجانين فان قيل ففرص
الصلاة يلزم السكران
ولا يلزم المجنون قيل
وكذلك فرص الصلاة
يلزم النائم ولا يلزم
المجنون فهل يجوز طلاق
النوام لو جوب فرض
الصلاة عليهم فان قيل لا
يجوز لانه لا يعقل قيل
وكذلك طلاق السكران
لانه لا يعقل قال الله
تعالى لا تقربوا الصلاة
وانتم سكارى حتى
تعلموا ما تقولون فلم تكن
له صلاة حتى يعلمها
ويريدها وكذلك لا
طلاق له ولا طهار حتى
يعلم ويريه وهو قول
عثمان بن عفان وابن
عباس وعمر بن عبد
العزيز ويحيى بن سعيد
واليث بن سعد وغيرهم

﴿ اذا اراد الامام ان يكتب كتاب صلح على الجزية كتب بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

هذا كتاب كتبه عبد الله فلان أمير المؤمنين للميتين خلتا من شهر ربيع الاول سنة كذا وكذا فلان بن فلان النصراني من بني فلان الساكن بلد كذا وأهل النصرانية من أهل بلد كذا انك سألتني ان أومنك وأهل النصرانية من أهل بلد كذا وأعتد لك ولهم ما يعقد لاهل الذمة على ما أعطيتني وشملت لك ولهم وعليك وعليهم فأجبتك الى أن عقدت لك ولهم على وعلى جميع المسلمين الأمان ما استمتم واستقاموا بجميع ما أخذنا عليكم وذلك أن يجري عليكم حكم الاسلام لا حكم خلافه بحال يلزمكموه ولا يكون لكم ان تمتنعوا منه في شيء رأينا نلزمكم به وعلى أن أحدنا منكم ان ذكر محمد صلى الله عليه وسلم أو كتاب الله عز وجل أو دينه بما لا ينبغي أن يذكره فقد برئت منه ذمة الله ثم ذمة أمير المؤمنين وجميع المسلمين فنقض ما أعطى عليه الامان وحل لامير المؤمنين ماله ودعاه كما تحل أموال أهل الحرب ودماؤهم وعلى أن أحدنا من رجالهم ان أصاب مسلمة زنا أو اسم نكاح أو قطع الطريق على مسلم أو قتل مسلما عن دينه أو أعان المحاربين على المسلمين بقتال أو دلالة على عورة المسلمين أو يواطعهم فقد نقض عهده وأحل دمه وماله وان نال مسلما بحدون هذا في ماله أو عرضه أو ناله به من على مسلم منعه من كافر له عهد أو أمان لزمه فيه الحكم وعلى أن نتبع أفعالكم في كل ما جرى بينكم وبين مسلم فما كان لا يحل لمسلم عملكم فيه فعل رد دناؤه وعاقبناكم عليه وذلك أن تبعوا مسلما بغير ما عندنا من خراج أو خنزير أو دم أو ميتة أو غيره ونبتل البيع بينكم فيه وأخذتم منه منكم ان أعطاكموه ولا نرده عليكم ان كان قائما ونهر بقره ان كان خرا أو دما ونحرقه ان كان ميتة وان استهلكه لم نجعل عليه فيه شيئا ونعاقبكم عليه وعلى أن لا تسقوه أو تطعموه شر ما أوتروا وجوه بشهو دمنكم أو بنكاح فاسد عندنا وما يباعتم به كافر منكم أو من غيركم لم تبعكم فيه ولم نسا لكم عنه ما تراضيت به واذا اراد البائع منكم أو المبتاع نقض البيع وأنا ناطا بالبالة فان كان منتهضا عندنا نقضناه وان كان جائزا أجزأه الا أنه اذا قبض المبيع وفات لم يرد له لأنه بيع بين مشركين مضي ومن جاءنا منكم أو من غيركم من أهل الكفر يحاكمكم أجزأناكم على حكم الاسلام ومن لم يأتنا لم نعرض لكم فيما بينكم وبينه واذا قتلتم مسلما أو معاهدا منكم أو من غيركم خطأ فالدية على عواقلكم كما تكون على عوائل المسلمين وعواقلكم قراياتكم من قبل آباءكم وان قتل منكم رجل لا قرابة له فالدية عليه في ماله واذا قتل عدا فدية القصاص الا أن تشاء ورثة دية فإخذونها حاله ومن سرق منكم فرفعه المروق الى الحاكم قطعناه اذا سرق ما يحب فيه القطع وغرم ومن قذف فكان للقذوف حد حذله وان لم يكن حد عزز حتى تكون أحكام الاسلام جاریه عليكم بهذه المعاني فيما سمنا ولم نسم وعلى أن ليس لكم ان تظهروا في شيء من أمصار المسلمين الصليب ولا تعلموا بالشرك ولا تبنيوا كنيسة ولا موضع يجتمع لصلواتكم ولا تضر بوابنا قوس ولا تظهروا قلوبكم بالشرك في عيسى بن مريم ولا في غيره لاحد من المسلمين وتلبسوا الزنا نبر من فوق جميع انشباب الأردية وغيرها حتى لا تخفى الزنا نبر وتخالقوا بسروجكم وركوبكم وتباينوا بين فلان منكم وفلان منكم بعلم تجعلونه بقلان منكم وأن لا تأخذوا على المسلمين سروات الطرق ولا المجالس في الاسواق وان يؤدي كل بالغ من أحرار رجالكم غير مغلوب على عقله جزية رأسه ديناراً متقالا جيدا في رأس كل سنة لا يكون له أن يغيب عن البلد حتى يؤديه أو يقيم به من يؤديه عنه لا شيء عليه من جزية رقبته الى رأس السنة ومن افتقر منكم بجزية رقبته عليه حتى يؤدي عنه وليس الفقير بدافع عنكم شيئا ولا ناقض لذمتكم (١) عن ما به قى وجدنا عندكم شيئا أخذتم به ولا شيء عليكم في أموالكم سوى جزية خبزكم ما أقسمتم في بلادكم واختلتم ببلاد المسلمين غير تجار وليس لكم دخول سكة بحال وان اختلفتم بعبارة على أن تؤدوا من جميع تجاراتكم العشر الى المسلمين فلكم دخول جميع بلاد المسلمين الا مكة والمقام بجميع بلاد المسلمين كما شئتم الا الحجاز فليس لكم المقام ببلد منها الا ثلاث ليال حتى تظعنوا منه وعلى أن من أنبت الشعر

(١) كذا في النسخ وحرر

وقد قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا ارتد سكران لم يستنب في سكره ولم يقتل فيه (قال المزني) رحمه الله وفي ذلك دليل أن لا حكم لقوله لا آتوب لأنه لا يعقل ما يقول فكذلك هو في الطلاق والظهار لا يعقل ما يقول فهو أحد قوليه في القديم (قال) ولو تظاهر منها ثم تزكها أكثر من أربعة أشهر فهو متظاهر ولا يبلاء عليه يوفقه لا يكون المتظاهريه موليا ولا المولى بالايلاء متظاهرا وهو مطيع لله تعالى بترك الجماع في الظهار عاص له لو جامع قبل أن يكفر وعاص بالايلاء وسواء كان مضارا بترك الكفارة أو غير مضارا الا أنه يأثم بالضار كما يثم لو آلى أقل من أربعة أشهر يريد ضارا ولا يحكم عليه بحكم الايلاء ولا بحال حكم الله عما أنزل

فيه ولو تظاهر يريد
طلاقا (١) كان طلاقاً أو
طلق يريد تظاهراً كان
طلاقاً وهذه أصول ولا
تظهر من أمة ولا أم ولد
لان الله عز وجل يقول
والذين يظاهرون من
نساءهم كما قال يولون
من نسائهم والذين
يرمون أزواجهم
فعلت الله عز وجل
أنها ليست من نساءنا
وإنما نسأؤنا أزواجنا
ولو زناها واحد من هذه
الأحكام لمزما كلها

(باب ما يكون تظاهراً
وما لا يكون تظاهراً)

(قال الشافعي) رحمه
الله التظاهر أن يقول
الرجل لامرأته أنت
عليّ كظهر أمي فان قال
أنت مني أو أنت معي
كظهر أمي وما أشبهه
فهو تظاهر وإن قال
فرجك أو رأسك أو
ظهرك أو جلدك أو
يدك أو رجلك عليّ
كظهر أمي كان هذا

(١) لعله كان تظاهراً
كما يؤخذ من عبارة الأمام
فراجعها كتبه معصية

تحت ثيابه أو احتمل أو استكمل خمس عشرة سنة قبل ذلك فهذه الشروط لازمة له إن وضها فإن لم يرضها
فلا عقده ولا جزيه على أبنائكم الصغار ولا صبي غير بالغ ولا مغلوب على عقله ولا مملوك فإذا أفاق المغلوب على
عقله وبلغ الصبي وعق المملوك منكم فدان دينكم فعليه جزيتهكم والشروط عليكم وعلى من رضيه ومن
سخطه منكم بنذاله ولكم أن تمنعكم وما يحل ملكه عندنا لكم من ماله أو غيره بطم عن منع به
أنفسنا وأموالنا ونحكم لكم فيه على من جرى حكمنا عليه بما حكم به في أموالنا وما يازم المحكوم في أنفسكم
فليس علينا أن تمنع لكم شيئا ملكتموه محرمان من دم ولا ميتة ولا جر ولا خنزير كما تمنع ما يحل ملكه ولا تعرض
لكم فيه إلا أنا لاندعكم تظهروا في أمصار المسلمين فما ناله منه مسلم أو غيره لم نقرمه عنه لانه محرم ولا عن
لحرم وزجره عن العرض لكم فيه فان عاد أدب بغير غرامة في شيء منه وعليكم الوفاء بجميع ما أخذنا عليكم
وأن لا تغشوا مسلماً ولا تظاهروا وعدوهم عليهم يقول ولا فعل عهد الله وميثاقه وأعظم ما أخذنا الله على أحد
من خلقه من الوفاء بالميثاق ولكم عهد الله وميثاقه وذمة فلان أمير المؤمنين وذمة المسلمين بالوفاء لكم وعلى
من بلغ من أبنائكم ما عليكم بما أعطيناكم ما بقيتم بجميع ما شرطنا عليكم فان غيرتم أو بدلت فذمة الله ثم
ذمة فلان أمير المؤمنين والمسلمين برئته منكم ومن غاب عن كتابنا من أعطينا ما فيه فرضيه إذا بلغه فهذه
الشروط لازمة له ولنا فيه ومن لم يرض بنذاله شهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان شرط عليهم
ضيافة فاذا فرغ من ذكر الجزية كتب في أثر قوله ولا شيء عليكم في أموالكم غير الدينار في السنة والضيافة على
ما ميسرنا فكل من مر به مسلم أو جماعة من المسلمين فعليه أن يتره في فضل منزله فيما يكتنه من حر أو برد
ليلة أو يوم أو ثلاثاً أن شرطوا ثلاثاً أو يطعموه من نفقة عامة أهله مثل الخبز والخل والحسين والبن والحيتان والحم
والبقول المطبوخة ويعلقه دابة واحدة تبناً وما يقرم مقامه في مكانه فان أقام أكثر من ذلك فليس عليه
ضيافة ولا علف دابة وعلى الوسط أن ينزل كل من مر به رجلين وثلاثة لا يزيد عليهم ويضع لهم ما وصفت
وعلى الموسع أن ينزل كل من مر به ما بين ثلاثة إلى ستة لا يزيدون على ذلك ولا يصنعون بدواهم إلا ما وصفت
الآن يتطوعوا لهم بأكثر من ذلك فان قلت السارة من المسلمين يفرقهم وعدوا في نفر يقهم فان كثرت الجيش
حتى لا يحتملهم منازل أهل الغنى ولا يجدون منزلاً أنزلهم أهل الحاجة في فضل منازلهم وليست عليهم ضيافة
فان لم يجدوا فاضلا من منازل أهل الحاجة لم يكن لهم أن يخرجوهم وينزلوا منازلهم وإذا كثروا قتل من
يضيقهم فأبهم سبق إلى النزول فهو أحق به وإن جاؤا معاً فراعوا فان لم يفعلوا وغلب بعضهم بعضاً ضيف الغالب
ولا ضيافة على أحد أكثر مما وصفت فاذا نزلوا بقوم آخرين من أهل الذمة أجبت أن يدع الذين قروا القرى
ويقرى الذين لم يقر واذا ضاق عليهم الأمر فان لم يقرهم أهل الذمة لم يأخذ منهم غنائم القرى فاذا مضى القرى
لم يؤخذوا به (١) إذا سألهم المسلمون ولا يأخذ المسلمون من ثمار أهل الذمة ولا أموالهم شيئاً بغير إذنهم
وإذا لم يشترطوا عليهم ضيافة فلا ضيافة عليهم وأبهم قال أو فعل شيئاً مما وصفته نقض العهد وأسلم لم يقتل
إذا كان ذلك قولاً وكذلك إذا كان فعلاً لم يقتل إلا أن يكون في دين المسلمين أن فعله قتل حداً أو قصاصاً فيقتل
بحد أو قصاص لا نقض عهد وإن فعل ما وصفتنا وشرطنا أنه نقض العهد الذمة فلم يسلم ولكنه قال أتوب
وأعطي الجزية كما كنت أعطيها أو على صلح أجده عوقب ولم يقتل إلا أن يكون فعل فعلاً (٢) يوجب
القصاص بقتل أو قوداً ما مادون هذا من الفعل أو القول وكل قول في عاقب عليه ولا يقتل (قال الشافعي)
رحمه الله فان فعل أو قال ما وصفتنا وشرط أنه يحل دمه فظفرنا به فامتنع من أن يقول أسلم أو أعطي جزية قتل
وأخذنا له فياً

(١) كذا في النسخ ولعله ينالهم أو اتابهم أو نحوه (٢) وقوله يوجب القصاص الخ لعل أصله يوجب
القتل بحد أو قود الخ وتأمل كتبه معصية

(الصلح على أموال أهل الذمة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون قال فكان معقولا في الآية أن تكون الجزية غير جائزة والله تعالى أعلم الامام ما ثم دلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على مثل معنى ما وصفت من أنها معلوم فأما ما لم يعلم أقله ولا أكثره ولا كيف أخذ من أخذ من الولاة ولا من أخذت منه من أهل الجزية فليس في معنى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا توقف على حده ألا ترى أن قال أهل الجزية نعطيكم في كل مائة سنة درهما وقال الوالي بل أخذ منكم في كل شهر دينار لم يعم على أحد هذا ولا يجوز فيها إلا أن يستن فيها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فأن أخذ بأقل ما أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يكون لوال أن يقبل أقل منه ولا يرد له لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها معلومة ألا ترى أنه أخذها ديناراً وازداد فيها ضيقة فأخذ من كل إنسان من أهل اليمن ديناراً ومن أهل أيلة مثله وأخذ من أهل نجران كسوة وأعلمى علماء من أهلها أنها تجوز قيمة دينار ولم يجز في الآية إلا أن تكون على كل بالغ لا على بعض البالغين دون بعض من أهل دين واحد فلا يجوز والله تعالى أعلم أن تؤخذ الجزية من قوم من أموالهم على معنى تضعيف الصدقة بلائى عليهم فيها وذلك أن لو جاز كان منهم من لا مال له لم يجب فيه الصدقة وإن كان له مال كثير من عروض ودور كغله وغيره فليكون بين أظهره مقرر على دينهم بلا جزية ولم يبع هذا لولا أن يكون أحد من رجالهم خلياً من الجزية ويجوز أن يؤخذ من الجزية على ما صلحوا عليه من أموالهم تضعيف صدقة أو عشر أو ربع أو نصف أموالهم أو ثلثها أو ثلثي أن يقال من كان له منكم مال أخذ منه ما شرط على نفسه وشرطوا له في ماله ما كان يؤخذ منه في السنة تكون قيمته ديناراً أو أكثر فإذا لم يكن له ما يجب فيه ما شرط أو هو أقل من قيمة دينار فعليها ديناراً أو تمام دينار وإنما اخترت هذا أنها جزية معلومة الأقل وأن ليس منهم خلى منها قال ولا يفسد هذا لأنه شرط يتراضيان به لا يبيع بينهما فيفسد عما تفسد به البيوع كالم يفسد أن يشترط عليهم الضيافة وقد تتابع عليهم فتلزمهم وتغيب فلا يلزمهم اغتياهاش قال ولعل عمر أن يكون صالح من نصارى العرب على تضعيف الصدقة وأدخل هذا الشرط وإن لم يحل عنه وقدر روى عنه أنه أبى أن يقرب العرب الأعلى الجزية فأنفوا عنها وقالوا تأخذها منا على معنى الصدقة مضعفة كما يؤخذ من العرب المسلمين فأبى فلمقت منهم جماعة بالروم فذكر ذلك وأجابهم إلى تضعيف الصدقة عليهم فصالحه من بقي في بلاد الإسلام عليها فلا بأس أن يصالحهم عليها على هذا المعنى الذي وصفت من التي

ظهاراً ولو قال كدند
أى أو كراس أى أو
ليدها كان هذا
طهاراً لأن التلذذ بكل
أمر محرم ولو قال كأى
أو مثل أى وأراد
الكرامة فلا ظهار وإن
أراد الظهار فهو ظهار
وإن قال لانية لى فليس
بظهار وإن قال أنت
على كظهر امرأة
محترمة من نسب أو
رضاع قامت في ذلك
مقام الأم لأن النسب
صلى الله عليه وسلم
قال يحرم من الرضاع
ما يحرم من النسب
(قال المزني) رحمه الله
تعالى وحفظى وغيرى
عنه لا يكون متظاهراً
عن كانت حلالاً في حال
ثم حرمت بسبب كما
حرمت نساء الآباء
وحلائل الإبناء بسبب
وهو لا يجعل هذا
ظهاراً ولا في قوله
كظهر أبى (قال)
ويلزم الحث بالظهار
كما يلزم بالطلاق (قال)

(كتاب الجزية على شيء من أموالهم) «أخبرنا الربيع» قال قال الشافعي وإذا أراد الامام أن يكتب لهم كتاباً على الجزية بشرط معنى الصدقة كتب بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب كتبه عبد الله فلان أمير المؤمنين لفلان بن فلان النصراني من بني فلان الفلاني من أهل بلد كذا وأهل النصرانية من أهل بلد كذا أنك سألتني لنفسك وأهل النصرانية من أهل بلد كذا أن أعقد لك ولهم على وعلى المسلمين ما يعقد لأهل الذمة على ما شرطت عليك وعليهم ولك ولهم فأجبتك إلى ما سألتك لم ولن رضى ما عقدت من أهل بلد كذا على ما شرطنا عليه في هذا الكتاب وذلك أن يجزى عليكم حكم الإسلام لا حكم خلافه ولا يكون لأحد منكم الامتناع مما رأينا له لازماً له فيه ولا يجاوز به ثم يجزى الكتاب على مثل الكتاب الأول لأهل الجزية التي هي ضريبة لا تزد ولا تنقص فإذا انتهى إلى موضع الجزية كتب على أن من كان له منكم ابل أو نقر أو غنم أو كان ذا راع أو عين مال أو تمر يرى فيه المسلمون على من كان له

منهم فيه الصدقة أخذت جزية منه الصدقة مضعفة وذلك أن تكون غنمه أربعين فتؤخذ منه فيها شاتان
إلى عشرين ومائة فإذا بلغت إحدى وعشرين ومائة أخذت فيها أربع شياه إلى مائتين فإذا زادت شاة على
مائتين أخذت فيها ست شياه إلى أن تبلغ ثلثمائة وتسعة وتسعين فإذا بلغت أربع مائة أخذت فيها ثمان شياه
ثم لاشئ في الزيادة حتى تكمل مائة ثم عليه في كل مائة مائة شياه شاتان ومن كان مسكاً بقر فبلغت بقره ثلاثين
فعلية فيها تبعان ثم لاشئ عليه في زيادتها حتى تبلغ أربعين وإذا بلغت أربعين فعلية فيها مستان ثم لاشئ
في زيادتها حتى تبلغ ستين فإذا بلغت فيها أربعين مائة أتبعه ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ مائة فإذا
مستات ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ تسعين فإذا بلغت فيها مائة أتبعه ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ مائة فإذا
بلغتها فعلية فيها مستان وأربع مائة أتبعه ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ مائة وعشرين فإذا بلغت مائة وعشرين
مستات وتبعان ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ مائة وعشرين فإذا بلغت مائة وعشرين فعلية فيها ست مستات ثم يحرق
الكتاب بصدقة البقر مضعفة ثم يكتب في صدقة الأبل فإن كانت له أبل فلاشئ فيها حتى تبلغ حاة فإذا بلغت
فعلية فيها شاتان ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ عشرين فإذا بلغت مائة وعشرين شياه ثم لاشئ في الزيادة حتى
تبلغ خمس عشرة فإذا بلغت مائة وعشرين شياه ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ عشرين فإذا بلغت مائة وعشرين
ثمان شياه ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ عشرين فإذا بلغت مائة وعشرين شياه ثم لاشئ في الزيادة حتى
البنات خاض فابنات البون ذكران وإن كانت له ابنة مخاض واحدة وابن لبون واحد أخذت بنت المخاض وابن
البون ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ ستاً وثلاثين فإذا بلغت مائة وعشرين شياه ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ ستاً
وأربعين فإذا بلغت مائة وعشرين شياه ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ إحدى وستين فإذا بلغت مائة وعشرين
ففيها جذعتان ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ ستاً وسبعين فإذا بلغت مائة وعشرين شياه ثم لاشئ في زيادتها
حتى تبلغ إحدى وتسعين فإذا بلغت مائة وعشرين شياه ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ مائة فإذا
كانت إحدى وعشرين ومائة طرح هذا وعدت فكان في كل أربعين منها بنتان وبنتان في كل خمسين حقتان
وإذا لم يوجد في مال من عليه الجزية من الأبل السن التي شرط عليه أن تؤخذ في ست وثلاثين فصاعداً جفائها
قبلت منه وإن لم يأت بها فالحيار إلى الإمام بأن يأخذ السن التي دونها ويعرّفه في كل بعير لزمه شاتين أو عشرين
درهماً أيهما شاء الإمام أخذه به وإن شاء الإمام أخذ السن التي فوقها ورد إليه في كل بعير شاتين أو عشرين
درهماً أيهما شاء الإمام فعل وأعطاه إياه وإذا اختار الإمام أن يأخذ السن العليا على أن يعطيه الإمام الفضل
أعطاه الإمام أيهما كان أسير نقد على المسلمين وإذا اختار أن يأخذ السن الأدنى ويعرّفه صاحب الأبل
فالحيار إلى صاحب الأبل فإن شاء أعطاه شاتين وإن شاء أعطاه عشرين درهماً ومن كان منهم دازرع بقات
من حنطة أو شعيراً أو ذرة أو دخن أو أرزاً أو قطنية لم يؤخذ منه شيء حتى يبلغ زرعه خمسة أوسق نصف الوسق
في كتابه بكيال يعرفونه فإذا بلغها زرعه فإن كان مما يسقى بعرب فبقيه العشر وإن كان مما يسقى بنهر أو سحج
أو عين ماء أو بيل فبقيه الخمس ومن كان منهم ذاهب فلا جزية عليه فيها حتى تبلغ ذهبه عشرين مثقالاً فإذا
بلغها فعلية فيها دينار نصف العشر وما زاد فبحسب ذلك ومن كان داورق فلا جزية عليه في ورقه حتى تبلغ
مائتي درهم وزن سبعة فإذا بلغت مائتي درهم فعلية فيها نصف العشر وما زاد فبحسبها وعلى أن من وجد
منكم ركازاً فعلية نجسها وعلى أن من كان بالغامسكم داخل في الصلح فلم يكن له مال عند الحول يجب على
مسلم لو كان له فيه زكاة أو كان له مال يجب فيه على مسلم لو كان له الزكاة فأخذ ما منه ما شربنا عليه فلم يبلغ
قيمة ما أخذنا منه ديناراً فعليه أن يؤدي الدينارين أن لم تأخذ منه شيئاً وتعامد ديناران بقص ما أخذنا منه عن
قيمة دينار وعلى أن ما صالحته مؤناً عليه على كل من بلغ غير مغلوب على عقله من رجالكم وليس ذلك مسكاً على
بالغ مغلوب على عقله ولا أصبي ولا امرأة قال ثم يحرق الكتاب كما أحرقت الكتاب قبله حتى يأتي على آخره

الشافعي رحمه الله
ولو قال إذا نكحتك
فأنت على كظهر أمي
فنكحها لم يكن متظاهراً
لان التحريم أعما يقع
من النساء على من حل
له ولا معنى للتحريم
في المحرم وروى مثل
ما قلت عن النبي صلى
الله عليه وسلم ثم
على وابن عباس وغيرهم
وهو القياس (ولو قال)
أنت طالق كظهر أمي
يريد الظاهر فهي طالق
لأنه صرح بالطلاق
فلا معنى لقوله كظهر
أمي إلا أنك حرام بالطلاق
كظهر أمي ولو قال أنت
على كظهر أمي يريد
الطلاق فهو ظهار ولو
قال لأخري قد أشركتك
معها أو أنت شريكها
أو أنت كهي ولم ينوطها
لم يلزمه لأنها تكون
شريكتها في أنها زوجة
له أو عاصية أو مطبعة له
كهي (قال) ولو ظاهر
من أربع نوبة له
بكلمة واحدة فقال في
كتاب الظهار الجديد وفي

وان شرطت عليهم في أموالهم قيمة أكثر من دينار كتبت أربعة دنانير كان أو أكثر وإذا شرطت عليهم ضيافة كتبنا على ما وصفت عليهم في الكتاب قبله وإن أحاول إلى أكثر منها فاجعل ذلك عليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس ففهم وفين وقت عليهم الجزية أن يكتب على الفقير منهم كذا ولا يكون أقل من دينار ومن جاوز الفقر كذا شيء أكثر منه ومن دخل في الغنى كذا لا أكثر منه ويستون إذا أخذت منهم الجزية هم وجميع من أخذت منه جزية مؤقتة فيما شرطت لهم وعليهم وما يجري من حكم الاسلام على كل وإذا شرط على قوم أن على فقير كدينار أو على من جاوز الفقر ولم يلحق بغنى مشهور دينارين وعلى من كان من أهل الغنى المشهور أربعة دنانير جاز وينبغي أن يبينه فيقول وإنما أنظر إلى الفقر والغنى يوم تحل الجزية لا يوم عقد الكتاب فإذا صالحهم على هذا فاختلف الامام ومن تؤخذ منه الجزية فقال الامام لاحد هم أنت غنى مشهور والغنى وقال بل أنا فقير أو وسط فالقول قوله إلا أن يعلم غير ما قال بينة تقوم عليه بانه غنى لانه لما أخذ منه وإذا صالحهم على هذا جاء الحول ورجل فقير فلم تؤخذ منه جزية حتى يوسر يسرا مشهوراً أخذت جزية ديناراً على الفقير لان الفقر حاله يوم وجبت عليه الجزية وكذلك حاله عليه الحول وهو مشهور والغنى فلم تؤخذ جزية حتى افتقر أخذت جزية أربعة دنانير على حاله يوم حاله عليه الحول وان لم توجد له الا تلك الاربعه الدنانير فان أعسر ببعضها أخذ منه ما وجد له منها واتبع بما بقى ديناً عليه وأخذت جزية ما كان فقيراً فيما استأنف ديناراً لكل سنة على الفقير ولو كان في الحول مشهوراً الغنى حتى اذا كان قبل الحول بيوم افتقر أخذت جزية في عامه ذلك جزية فقير وكذلك لو كان في حوله فقيراً فلما كان قبل الحول بيوم صار مشهوراً بالغنى أخذت جزية بته جزية غنى

(الضيافة مع الجزية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ليست أثبت من جعل عمر عليه الضيافة ثلاثاً ولا من جعل عليه يوماً وليلة ولا من جعل عليه الجزية ولم يسم عليه ضيافة بخبر عامة ولا خاصة ثبت ولا أحد الذين ولو الصلح عليها بأعيانهم لانهم قدموا ما كان لهم وأى قوم من أهل الذمة اليوم أقروا وأقامت على أسلافهم بينة بان صلحهم كان على ضيافة معلومة وأنهم رضوا بأعيانهم الزموا ولا يكون رضاهم الذي الزموا إلا بان يقولوا اصلحنا على أن نعطي كذا ونضيف كذا وإن قالوا أضفنا تطوعاً بالصلح لم الزمهموه وأحلفهم ما ضيفوا على إقرار بصلح وكذلك إن أعطوا كثيراً أحلفهم ما أعطوه على إقرار بصلح فإذا حلفوا جعلتهم كقوم ابتدأت أمرهم الآن فإن أعطوا أقل الجزية وهو دينار قبلته وإن أبوان ثبت اليهم وحاربتهم وأيهما أقرب بشي في صلحه وأنكره منهم غيره الزمته ما أقرب به ولم أجعل إقراره لازماً لغيره إلا بان يقولوا صلحنا على أن نعطي كذا ونضيف كذا فاما إذا قالوا أضفنا تطوعاً بالصلح فلا الزمهموه قال ويأخذهم الامام بعلمه وإقرارهم وبالبينه ان قامت عليهم من المسلمين ولا يجيز شهادة بعضهم على بعض وكذلك نصنع في كل أمر غير مؤقت مما صالحوا عليه وفي كل مؤقت لم يعرفه أهل الذمة بالقرار به وإذا أقر قوم منهم بشي يجوز للوالي أخذه الزمهموه ما حيوا وأقاموا في دار الاسلام وإذا صالحوا على شيء أكثر من دينار ثم أرادوا أن يمتنعوا الامن اداء دينار الزمهم ما صالحوا عليه كاملاً فإن امتنعوا منه حاربهم فان دعوا قبل أن يظهر على أموالهم وتسبى ذرائعهم إلى أن يعطوا الامام الجزية ديناراً لم يكن للامام أن يمتنع منهم وجعلهم كقوم ابتدأ بحاربهم فدعوا إلى الجزية أو قوم دعوا إلى الجزية بالحرب فإذا أقر منهم قرن بشي صالحوا عليه الزمهموه فان كان فيهم غائب لم يحضر لم يلزمه وإذا حضر الزم ما أقرب به مما يجوز الصلح عليه وإذا نشأ أنناؤهم قبلنا العلم أو استكملوا خمس عشرة سنة فلم يقر وبعنا أقرب به أبائهم قبل ان أدبتم الجزية والآخر بنا كم فان عرضوا أقل الجزية وقد أعطى أبائهم أكثر من مالهم لم يكن لنا أن نقبلهم اذا أعطوا أقل الجزية ولا يحرم علينا أن

الاملاء على مسائل ماله ان عليه في كل واحدة كفارة كما يطلقهن معا بكلمة واحدة وقال في الكتاب القديم ليس عليه الا كفارة واحدة لأنها عين ثم رجوع إلى الكفارات (قال المزني) وهذا بقوله أولى (قال الشافعي) رحمه الله ولو تظاهر منها مرارا يريد بكل واحدة ظهارة غير الآخر قبل يكفر فعليه بكل تظاهر كفارة كما يكون عليه في كل تطليقة تطليقة ولو قالها متتابعاً فقال أردت ظهارة واحدا فهو واحد كالتابع بالطلاق كان كطرفة واحدة ولو قال اذا تظاهرت من فلانة الاجنبية فأنت على كظهر أمي فتظاهرت الاجنبية لم يكن عليه ظهار كالتواضع اجنبية لم يكن طلاقاً

يعطونا أكثر مما يعطينا آباؤهم ولا يكون صلح الآباء صلحا على الأبناء إلا ما كانوا صغارا لاخرية عليهم
 أو نساء لاخرية عليهن أو معتوهين لاخرية عليهم فأما من لم يجر لنا قراره في بلاد الاسلام الأعلى أخذ
 الجزية منه فلا يكون صلح أبيه ولا غيره صلحا بعد البرضاء بعد البلوغ ومن كان سفيها بالغامحجورا عليه
 منهم صلح عن نفسه بأمر وليه فإن لم يفعل وليه وهو معاجورب فإن عاب وليه جعل له السلطان وليا يصلح
 عنه فإن أبي المحجور عليه الصلح حاربه وإن أبي وليه وقبل المحجور عليه جبر وليه أن يدفع الجزية عنه لأنها
 لازمة إذا أقر بها لانهما من معنى النظر له لئلا يقتل ويؤخذ ماله فإيا وإذا كان هذا هكذا وكان من صلحهم
 ممن مضى من الأئمة بأعيانهم قد ماتوا حتى الإمام أن يبعث أمناء فيجمعون البالغين من أهل الذمة في كل
 بلد ثم يسألونهم عن صلحهم فما أقر به ما هو أزيد من أقل الجزية قبله منهم الآن تقوم عليهم بيته بأكثر
 منه مالم ينقضوا العهد فيلزمه منهم من قامت عليه بيته ويسأل عن فناءهم فمن بلغ عرض عليه قبول
 ما صلحوا عليه فإن فعل قبله منه وإن امتنع الامن أقل الجزية قبل منه بعد أن يجتهد بالكلام على استرادته
 ويقول هذا صلح أصح أبصار فلا تمتنع منه ويستظهر بالاستعانة بأصحابه عليه وإن أبي الأقل الجزية قبله منه
 فإن اتهم أن يكون أحد منهم بالغ ولم يقر عنده بأن قد استكمل خمس عشرة سنة أو قد احتلم ولم يقر بذلك عليه
 بيته مسلمون أقل من يقبل في ذلك شاهدان عدلان كشفه كما كشف رسول الله صلى الله عليه وسلم بني
 قريظة فمن أثبت قتله فإدا أثبت قال له أن أدبت الجزية والاحار بالثأ فان قال أثبت من أتى تعالجت بشئ
 فجعل انبات الشعر لم يقبل منه ذلك إلا أن يقوم شاهدان مسلمان على ميلاده فيكون لم يستكمل خمس عشرة
 فيدعه ولا يقبل لهم ولا عليهم شهادة غير مسلم عدل ويكتب أسماءهم وحلهم في الديوان ويعرف عليهم
 ويخلف عرفاؤهم لا يبلغ منهم مولودا لا رفعه إلى واليه عليهم ولا يدخل عليهم أحد من غيرهم إلا رفعوا
 اليه فكما دخل فيهم أحد من غيرهم ممن لم يكن له صلح وكان ممن تؤخذ منه الجزية فعليه كما وصفت
 فيمن فعل وكما يبلغ منهم بالغ فعل به ما وصفت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن دخل من له صلح الجزية
 صلحه ومتى أخذ منه صلحه رفع عنه أن تؤخذ عنه في غير بلده فإن كان صلح على دينار وقد كان له صلح
 قبله على أكثر أخذ منه ما بقي من الفضل على الدينار لأنه صلح عليه وإن كان صلحه الاول على دينار ببلده
 ثم صلح ببلد غير على دينار أو أكثر قبل له أن يشتد ردنا عليك الفضل عما صلحت عليه أولا لأن يكون
 نقض العهد ثم أحدث صلحا فيكون صلحه الآخر أقل أو أكثر من الصلح الاول ومتى مات منهم ميت
 أخذت من ماله الجزية بقدر ما مر عليه من سنته كأنه مر عليه نصفها لم يؤدها يؤخذ نصف جزية وإن عته
 رفع عنه الجزية ما كان معتوها فإذا أفاق أخذت منه من يوم أفاق فإن جن فكان يجبر ويفيق لم ترفع
 الجزية لأن هذا من تجرى عليه الاحكام في حال افاقته وكذلك إن مرض فذهب عقله أياما ثم عاد انما
 ترفع عنه الجزية إذا ذهب عقله فلم يعد وأيهم أسلم رفعت عنه الجزية فيما يستقبل وأخذت لما مضى وإن
 غاب فأسلم فقال أسلمت من وقت كذا فالقول قوله مع عيمته إلا أن تقوم بيته بخلاف ما قال « قال الربيع »
 وفيه قول آخر أن عليه الجزية من حين غاب إلى أن قدم فأخبرنا أنه مسلم إلا أن تقوم له بيته بأن اسلامه قد
 تقدم قبل أن يقدم علينا وقت فيؤخذ بالبيته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسلم ثم تنصرت لم تؤخذ
 الجزية وإن أخذت ردت وقبل أن أسلمت والقتلت وكذلك المرأة إن أسلمت والقتلت قال وبين وزن الدينار
 والذنانير التي تؤخذ منهم وكذلك صفة كل ما يؤخذ منهم وإن صلح أحدهم وهو صحيح فرت به نصف
 سنة ثم عثم إلى آخر السنة ثم أفاق ولم يبق أخذت منه جزية نصف السنة التي كان فيها صحيحا ومتى أفاق
 استقبل به من يوم أفاق سنة ثم أخذت جزية منه لأنه كان صلح فلزمه الجزية ثم عثم فسقطت عنه وإن
 طابت نفسه أن يؤدها ساعة أفاق قبلت منه وإن لم تطب لم يلزمها إلا بعد الحول وإذا اعتق العبد بالغ من
 أهل الذمة أخذت منه الجزية أو نبذ اليه وسواء أعتقه مسلم أو كافر

(باب ما يوجب على
 المتظاهر الكفارة)
 من كتاب الظهار قديم
 وجديد وما دخله
 من اختلاف أبي
 حنيفة وابن أبي ليلى
 والشافعي رحمه الله
 عليهم

(قال الشافعي) رحمه الله
 قال الله تبارك وتعالى
 ثم يعودون لما قالوا
 فتجبر برقبته الآية
 قال والذي عقلت مما
 سمعت في يعودون لما
 قالوا الآية أنه إذا أتت
 على المتظاهر مدة بعد
 القول بالظهار لم
 يجرمها بالطلاق الذي
 تجرم به وجبت عليه
 الكفارة كما أنهم
 يذهبون إلى أنه إذا
 أسلم ما حرم على
 نفسه فقد عاد لما قال
 نخالقه فأحل ما حرم ولا
 أعلم معنى أولى به من
 هذا (قال) ولو
 أمكنه أن يطلقها فلم
 يفعل لزمته الكفارة
 وكذلك لومات وأومات

(الضيافة في الصلح)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقرأ أهل الذمة ضيافة في صلحهم ورضوا بها فعلى الإمام سؤالهم عنها وقبول ما قالوا أنهم يعرفونه منها إذا كانت زيادة على أقل الجزية ولا تقبل منهم ولا يجوز أن يصلحهم عليها بحال حتى تكون زيادة على أقل الجزية فإن أقرأ وأبأن يضيفوا من حربهم من المسلمين يوما وليسلة أو ثلثا أو أكثر وقالوا ما حدثنا في هذا حدا الزموا أن يضيفوا من وسط ما ياءا كانوا خيلا وعصيدة وإذا ما من زيت أولين أو سمن أو بقول مطبوخة أو حيتان أو لحوم أو غيره أي هذا يسر عليهم وإذا أقرأوا بعلف دواب ولم يحددوا شيئا علفوا النتن والحشيش مما تحشاء الدواب ولا يئين أن يلزموا جبا لدواب ولا ما جاوز أقل ما تغلفه الدواب إلا بأقرارهم ولا يجوز أن يحمل على الرجل منهم في اليوم وأيسلة ضيافة إلا بقدر ما يحتمل أن يحتل واحدا أو اثنين أو ثلاثة ولا يجوز عندى أن يحمل عليه أكثر من ثلاثة وإن أيسر الأبقار لهم ويؤخذ بأن ينزل المسلمين الذين يضيفهم حيث يشاء من منازل التي ينزلها السفرا التي تكن من مطر وبرد وحر وإن لم يقر وأبأن هذا فعلى الإمام أن يبين إذا صلحهم كيف يضيف الموسر الذي يبلغ يسره كذا ويضيف ما يضيف من الطعام والعلف وعدد من يضيفه من المسلمين وعلى الوسط الذي يبلغ ماله عدد كذا من الأصناف وعلى من عنده فضل عن نفسه وأهل بيته عدد كذا واحدا أو أكثر منه ومنازلهم وما يقرى كل واحد منهم ليكون ذلك معلوما إذا نزل بهم الجوع ومررت الجيوش فيؤخذون به ويجعل ذلك كله مدونا مشهودا عليه به ليأخذهم من وليهم من ولاته بعده ويكتب في كتابهم أن كل من كان معسرا فرجع إلى ماله حتى يكون موسرا نقل إلى ضيافة المياسير

(الصلح على الاختلاف في بلاد المسلمين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا أحب أن يدع الوالي أحدا من أهل الذمة في صلح الامكشوف مشهودا عليه وأحب أن يسأل أهل الذمة عما صلحوا عليه مما يؤخذ منهم إذا اختلفوا في بلاد المسلمين فإن أنكرت منهم ما نفقه أن تكون صلحت على شيء يؤخذ منهم سوى الجزية لم يلزمها ما أنكرت وعرض عليها إحدى خصلتين أن لاتأتى الحجاز بحال أو تأتى الحجاز على أنها متى أتت الحجاز أخذت منها ما صلحها عليه عمر وز يادته أن رضيت به وانما قلنا لاتأتى الحجاز لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجلاها من الحجاز وقلنا تأتية على ما أخذ عمران ليس في اجلائها من الحجاز أمر بين أن يحرم أن تأتى الحجاز متتابعة وإن رضيت بآتيان الحجاز على شيء مثل ما أخذ عمر أو أكثر منه أذن لها أن تأتية متتابعة لا تقيم ببلد منه أكثر من ثلاث وإن لم ترض منعها منه وإن دخلته بلادا لم يؤخذ من مالها شيء وأخرجها منه وعاقبها أن علمت منعها ياها ولم يعاقبها أن لم تعلم منعها ياها وتقدم إليها فإن عادت عاقبها ويقدم إلى ولاته أن لا يميز وبلاد الحجاز إلا بالرضا والأقرار بأن يؤخذ منهم ما أخذ عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وإن زادوه عليها شيئا لم يحرم عليه فكان أحب إلى وإن عرضوا عليه أقل منه لم أحب أن يقبله وإن قبله فلهة بالمسلمين رجوت أن يسعه ذلك لأنه إذا لم يحرم أن يأتوا الحجاز مجتازين لم يحمل آتيانهم الحجاز كثير يؤخذ منهم ويحرمه قليل وإذا قالوا أنها بغير شيء لم يكن ذلك للوالي ولا لهم ويجتهد أن يجعل هذا عليهم في كل بلد انتابوه فإن منعوا منه في البلدان فلا يبين لي أن له أن يمنعهم بلد غير الحجاز ولا يأخذ من أموالهم وإن تجر وأفي بلد غير الحجاز شيئا ولا يحمل أن يؤذن لهم في مكة بحال (١) وإن أتوها على الحجاز أخذ منهم ذلك وإن جأوها على غير شرط لم يكن له أن يأخذ منهم شيئا وعاقبهم أن علموا نهيهم عن آتيان مكة ولم يعاقبهم أن لم يعلموا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وينبغي أن يتدبى صلحهم على البيان من جميع ما وصفت ثم يلزمهم ما صلحوا عليه فإن أغفلهم منهم الحجاز كله فإن دخلوه بغير صلح

(١) أي وإن أتوا مكة على الشرط الذي شرطه في الحجاز تأمل كتبه صحيحه

ومعنى قول الله تبارك وتعالى من قبل أن يناسوا وقت لا ن يؤدى ما وجب عليه قبل المماسة حتى يكفر وكان هذا والله أعلم عقوبة مكفرة لقول الزور فلذا منع الجماع أحببت أن يمنع القبل والتلذذا حيا طاحتى يكفر فإن مس لم تبطل الكفارة كما يقال له إذا الصلاة في وقت كذا وقبل وقت كذا فيذهب الوقت فيؤديها بعد الوقت لأنها فرضه ولو أصابها وقد كفر بالصوم فيليل الصوم لم ينتقض صومه ومضى على الكفارة ولو كان صومه ينتقض بالجماع لم تجزئه الكفارة بعد الجماع ولو تظاهروا باتباع الظهار مطلقا تحمل فيه قبل زوج علك الرجعة أولا ملكها ثم راجعها فعليه الكفارة ولو طلقها ساعة تكحلها إلا أن مر اجتمع ياها بعد

لم يأخذ منهم شيئاً ولا يبين إلى أين عندهم غير الجواز من البلدان قال ولا أحسب من الخطاب ولا عمر بن عبد العزيز أخذ ذلك منهم إلا عن رضائهم بما أخذ منهم فأخذ منهم ثم تؤخذ الجزية فأما أن يكون الزمهموه بغير رضائهم فلا أحسبه وكذلك أهل الحرب ينعون الاتيان إلى بلاد المسلمين بتجارة بكل حال لا يصلح فما صلحوا عليه جاز لمن أخذه وإن دخلوا بأمان وغير صلح مقرر به لم يؤخذ منهم شيء من أموالهم ورد إلى ما منهم إلا أن يقولوا انما دخلنا على أن يؤخذ منا فيؤخذ منهم وإن دخلوا بغير أمان غنموا وإذا لم يكن لهم دعوى أمان ولا رسالة كانوا أمياً وقتل رجالهم إلا أن يسلموا أو يؤدوا الجزية قبل أن تظفر بهم أن كانوا ممن يجوز أن يؤخذ منهم الجزية وإن دخل رجل من أهل الذمة بلاداً أو دخلها حربياً بأمان فأدى عن ماله شيئاً ثم دخل بعد لم يؤخذ ذلك منه إلا بأن يصلح عليه قبل الدخول أو يرضى به بعد الدخول فأما الرسل ومن ارتاد الإسلام فلا ينعون الجواز لأن الله عز وجل يقول لنبيه صلى الله عليه وسلم وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله وإن أراد أحد من الرسل الامام وهو بالحرم فعليه الامام أن يخرج اليه ولا يدخله الحرم إلا أن يكون يغني الامام فيه الرسالة والجواب فيكتفي بهما فلا يتركه يدخل الحرم بحال

(ذكر ما أخذ عمر رضي الله تعالى عنه من أهل الذمة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كان يأخذ من النبط من الخنطة والزيت نصف العشر يريد بذلك أن يكثر الخلق إلى المدينة ويأخذ من القطنية العشر * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن زيد أنه قال كنت عاملاً مع عبد الله بن عتبة على سوق المدينة في زمان عمر بن الخطاب فكان يأخذ من النبط العشر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لعل السائب حكى أمر عمر أن يأخذ من النبط العشر في القطنية كما حكى سالم عن أبيه عن عمر فلا يكونان مختلفين أو يكون السائب حكى العشر في وقت فيكون أخذ منهم مرهلاً الخنطة والزيت عشر امرأة نصف العشر ولعله كله يصلح بحديثه في وقت رضاهم ورضاهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لست أحسب عمر أخذ ما أخذ من النبط إلا عن شرط بينه وبينهم كشرط الجزية وكذلك أحسب عمر بن عبد العزيز أمر بالأخذ منهم ولا يأخذ من أهل الذمة شيئاً إلا عن صلح ولا يترك كون يدخلون الجواز لا يصلح ويجدد الامام فيما بينه وبينهم في تجارتهم وجميع ما شرط عليهم أمراً يبين لهم وللعامة ليأخذ منهم به الولاية غيره ولا يترك أهل الحرب يدخلون بلاد المسلمين تجاراً فإن دخلوا بغير أمان ولا رسالة غنموا وإن دخلوا بأمان وشرط أن يأخذ منهم عشراً أو أكثر أو أقل أخذ منهم فإن دخلوا بأمان ولا شرط ردوا إلى ما منهم ولم يتركوا معضون في بلاد الاسلام ولا يؤخذ منهم شيء وقد عقد لهم الامان الا عن طيب أنفسهم وإن عقد لهم الامان على دماهم لم يؤخذ من أموالهم شيء إن دخلوا بأموال الا بشرط على أموالهم أو طيب أنفسهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسواء كان أهل الحرب بين قوم يعشرون المسلمين إن دخلوا بلادهم أو يخمسونهم لا يعرضون لهم في أخذ شيء من أموالهم الا عن طيب أنفسهم أو صلح يتقدم منهم أو يؤخذ غنيمه أو فيان لم يكن لهم ما يأتون به على أموالهم لأن الله عز وجل أذن بأخذ أموالهم غنيمه وفي ذلك الجزية فيما أعطوها أيضاً طائعين وحرم أموالهم بعقد الامان لهم ولا يؤخذوا أموالهم الا بطيب أنفسهم بالشرط فيما يختلفون به وغيره فيعمل به أموالهم

(تحديد الامام ما يأخذ من أهل الذمة في الامصار)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وينبغي للامام أن يحدد بينه وبين أهل الذمة جميع ما يعطيهم ويأخذ منهم

الطلاق أكسرت من
حبسها بعد الظهار
(قال المزني) رحمه الله
هذا خلاف أصله كل
نكاح جديد لم يعمل
فيه طلاق ولا ظهار
الاجديد (وقد قال)
في هذا الكتاب لو تظاهر
منها ثم أتبعها طلاقاً
لا علك الرجعة ثم نكحها
لم يكن عليه كفارة لأن
هذا ملك غير الاول
الذي كان فيه الظهار
ولو جاز أن يظاهر منها
فعود عليه الظهار انا
نكحها جاز ذلك بعد
ثلاث زواج غيره
وهكذا الايلاء (قال
المزني) رحمه الله
هذا أشبه بأصله وأولى
بقوله والقياس أن كل
حكم كان في ملك فإذا
زال ذلك زال ما فيه من
الحكم فلما زال ذلك
النكاح زال ما فيه من
الظهار والايلاء (قال)
ولو تظاهر منها ثم لا عنها
مكانه فلا فصل سقط
الظهار ولو كان حبسها

ويرى أنه يتوبه وينوب الناس منهم فيسمى الجزية وان يؤديها على ما وصفت ويسمى شهر اتؤخذ منهم فيه وعلى أن يجري عليهم حكم الاسلام اذا طلبهم به طالب أو أظهر وانظما لأحد وعلى أن لا يدكر وارسل الله صلى الله عليه وسلم الا بها هو أهله ولا يطعنوا في دين الاسلام ولا يعيوا من حكمه شيئا فان فعلوا فلا ذمة لهم وبأخذوا عليهم أن لا يسمعو المسلمين شركهم وقولهم في عزيز وعيسى عليهما السلام وان وجدوهم فعلوا بعد التقدم في عزيز وعيسى عليهما السلام اليهم عاقبهم على ذلك عقوبة لا يبلغ بها احدا لأنهم قد اذن باقرارهم على دينهم مع علم ما يقولون ولا يشتموا المسلمين وعلى أن لا يغشوا مسلما وعلى أن لا يكونوا عينا لعدوهم ولا يضرر بأحد من المسلمين في حال وعلى أن نفرهم على دينهم وأن لا يكرهوا أحدا على دينهم اذا لم يرد من أبنائهم ولا رقيقهم ولا غيرهم وعلى أن لا يحدوا في مصر من أمصار المسلمين كنيسة ولا يجتمعوا لضلالاتهم ولا صوت ناقوس ولا أجل خمر ولا اندخال خنزير ولا يعذبوا بهيمة ولا يقتلوا بها بغير الذبح ولا يحدوا ببناء يطيلونه على بناء المسلمين وأن يفرقوا بين هياهم في اللباس والمركب وبين هياهم المسلمين وأن يعقدوا الزنا فيرقى أو ساطهم فأنهم من أين فرق بينهم وبين هياهم المسلمين ولا يدخلوا مسجد ولا يبيعوا مسلما ببيعاء يحرم عليهم في الاسلام وأن لا يزجوا مسلما محجورا الا باذن وليه ولا يمتعون من أن يزجوه حرة اذا كان حرا ما كان بنفسه أو محجورا باذن وليه بشهود المسلمين ولا يسقوا مسلما خرا ولا يطعموه محرما من لحم الخنزير ولا غيره ولا يقاتلوا مسلما مع مسلم ولا غيره ولا يظهر الصليب ولا الجماعة في أمصار المسلمين وان كانوا في قرية يملكونها ممنفردين لم يمنعهم احداث كنيسة ولا رفع بناء ولا يعرض لهم في خنازيرهم ونحرمهم وأعيادهم وجماعاتهم وأخذ عليهم أن لا يسقوا مسلما أناهم خرا ولا يبيعوه محرما ولا يطعموه ما به ولا يغشوا مسلما وما وصفت سوى ما أبيع لهم اذا ما اتفردوا قال واذا كانوا عصر للمسلمين لهم فيه كنيسة أو بناء طائل كبناء المسلمين لم يكن للامام هدمها ولا هدم بنائهم وترك كالا على ما وجد عليه ومنع من احداث الكنيسة وقد قيل يمنع من البناء الذي يطاول به بناء المسلمين وقد قيل اذا ملك دار لم يمنع مما لا يمنع المسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحسب الى أن يجعلوا بنائهم دون بناء المسلمين بشئ وكذلك ان أظهروا الخمر والخنزير والجماعات وهذا اذا كان المصر للمسلمين أحيوه أو قتلوه عنوة وشرطوا على أهل الذمة هذا فان كانوا قتلوه على صلح بينهم وبين أهل الذمة من ترك اظهارة الخنازير والخمر واحداث الكنائس فيما ملكوا لم يكن له منعهم من ذلك واظهارة الشرع أكثر منه ولا يجوز للامام أن يصالح أحدا من أهل الذمة على أن ينزله من بلاد المسلمين منزلا يظهر فيه جماعة ولا كنيسة ولا ناقوسا عما يصلحهم على ذلك في بلادهم التي وجدوا فيها فتفتحه عنوة أو صلحا فاما بلاد لم تكن لهم فلا يجوز هذا له فيها فان فعل ذلك أحدف بلاد ملكه منعه الامام منه فيه ويجوز أن يدعهم أن ينزلوا ابدا لا يظهر ون هذا فيه ويصلون في منازلهم بلا جماعات ترتفع أصواتهم ولا ناقوس ولا نكفهم اذا لم يكن ذلك ظاهرا عما كانوا عليه اذا لم يكن فيه فساد للمسلم ولا مظلمة لأحد فان أحد منهم فعل شيئا مما تنهاه عنه مثل الغش أو بيعه حراما أو سقيه محرما أو الضرب لأحد أو الفساد عليه عاقبه في ذلك بقدر ذنبه ولا يبلغ به حدا وان أظهر وناقوسا أو اجتمعت لهم جماعات أو تنهوا به هيئة تنهاهم عنها تقدم اليهم في ذلك فان عادوا عاقبهم وان فعل هذا منهم فاعل أو باع مسلما ببيعاء حراما فقال ما علمت تقدم اليه الوالي وأحلفه وآفاله في ذلك فان عاد عاقبه ومن أصاب منهم مظلمة لأحد فيها حد مثل قطع الطريق والفرية وغير ذلك أقيم عليه وان غش أحد منهم المسلمين بأن يكتب الى العدو لهم بعورة أو يحدتهم شيئا أرادوه بهم وما أشبه هذا عوقب وحبس ولم يكن هذا ولا قطع الطريق نقضا للعهد ما أدوا الجزية على أن يجري عليهم الحكم

قدر ما يمكنه اللعان فلم يلاعن كانت عليه الكفارة (وقال) في كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى لو تظاهروا بما فلم يصباح حتى انقضى لم يكن عليه كفارة كما لو أتى فسقطت اليدين سقط عنه حكم اليدين (قال المزني) رحمه الله أصل قوله ان المتظاهر اذا حبس امرأته مدة يمكنه الطلاق فلم يطلقها فيها فقد عاد ووجب عليه الكفارة وقد حبسها هذا بعد التظاهر بما يمكنه الطلاق فيه فتركه فعاد الى استعمال ما حرم فالكفارة لازمة له في معنى قوله وكذا قال لومات أو ماتت بعد الظهار وأمكن الطلاق فلم يطلق فعله الكفارة (قال الشافعي) رحمه الله ولو تظاهروا إلى قبل ان وطئت قبيل الكفارة خرجت من

(ما يعطيهم الامام من المنع من العدو)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وينبغي للامام أن يظهر لهم أنهم إن كانوا في بلاد الاسلام أو بين أظهر أهل الاسلام منفردين أو مجتمعين فعليه أن يمنعهم من أن يسببهم العدو أو يقتلهم منعه ذلك من المسلمين وإن كانت دارهم وسط دار المسلمين وذلك أن يكون من المسلمين أحد بينهم وبين العدو فلم يكن في صلحهم أن يمنعهم فعليه منعهم لأن منعهم منع دار الاسلام دونهم وكذلك أن كان لا يوصل إلى موضع هم فيه منفردون إلا بأن توطأ من بلادهم شيء كان عليه منعهم وإن لم يشترط ذلك لهم وإن كانت بلادهم داخلية بلاد الشرك ليس بينها وبين بلاد الاسلام شرك حرب فإذا أتاه العدو لم يطأ من بلاد الاسلام شيئا ومعهم مسلم فأكثر كان عليه منعهم وإن لم يشترط ذلك لهم لأن منع دارهم منع مسلم وكذلك أن لم يكن معهم مسلم وكان معهم مال لمسلم فإن كانت دارهم كما وصفت متصلة ببلاد الاسلام وبلاد الشرك إذا غشيها المشركون لم يبالوا من بلاد الاسلام شيئا وأخذ الامام منهم الجزية فإن لم يشترط لهم منعهم فعليه منعهم حتى يسبق في أصل صلحهم أنه لا يمنعهم فيرضون بذلك وأكره له إذا اتصلا كما وصفت ببلاد الاسلام أن يشترط أن لا يمنعهم وأن يدع منعهم ولا يبين أن عليه منعهم فإن كان أصل صلحهم أنهم قالوا لا تمنعنا ونحن نصلح المشركين بما شئنا لم يحرم عليه أن يأخذ الجزية منهم على هذا وأحب أن يوصل صلحهم على منعهم ثلاثين ألفا أو أحد يتصل ببلاد الاسلام وإن كانوا قواما من العدو دونهم عدو فسلوا أن يصلحوا على جزية ولا ينعوا حاجز الوالي أخذها منهم ولا يجوز له أخذها بحال من هؤلاء ولا غيرهم الأعلى أن يجري عليهم حكم الاسلام لأن الله عز وجل لم يأذن بالكف عنهم إلا بأن يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون والصغار أن يجري عليهم حكم الاسلام حتى يصلحهم على أن لا يجري عليهم حكم الاسلام فالصلح فاسد وله أخذ ما صلحوه عليه في المدة التي كف فيها عنهم وعليه أن ينبذ اليهم حتى يصلحوا على أن يجري عليهم الحكم أو يقاتلهم ولا يجوز أن يصلحهم على هذا إلا أن تكون بهم قوة ولا يجوز أن يقول آخذ منهم الجزية أنا استغنيت وأدعها إذا افتقرتم ولأن يصلحهم الأعلى جزية معلومة لا يراد فيها ولا ينقص ولأن يقول متى افتقرتمكم مفتقر أنفتقت عليه من مال الله تعالى قال ومتى صلحهم على شيء مما زعمت أنه لا يجوز الصلح عليه وأخذ عليهم منهم جزية أكثر من دينار في السنة رد الفضل على الديار ودعاهم إلى أن يعطوا الجزية على ما يصلح فإن لم يفعلوا نبذ اليهم وقاتلهم ومتى أخذ منهم الجزية على أن يمنعهم فلم يمنعهم ما بغلوه عدوه حتى هرب عن بلادهم وأسلمهم وأما تحصن منه حتى نالهم العدو فإن كان تسلف منهم جزية سنة أصابهم فيها ما وصفت فزعمت عليهم جزية ما بقي من السنة ونظر فإن كان ماضى من السنة نصفها أخذ منه ما صلحهم عليه لأن الصلح كان تاما بينهم وبينهم حتى أسلمهم فيومئذ انتقض صلحهم وإن كان لم تسلف منهم شيئا وإنما أخذ منهم جزية سنة قدمت وأسلمهم في غير حالهم رد عليهم شيئا ولا يسعه اسلامهم فإن غلب غلبة فعلى ما وصفت وإن أسلمهم بلا غلبة فهو أنهم في اسلامهم وعليه أن يمنعهم من آذاهم وإذا أخذ منهم الجزية أخذها باجبال ولم يضرب منهم أحدا ولم ينسله بقول قبيح والصغار أن يجري عليهم الحكم لأن يضربوا ولا يؤذوا ويشترط عليهم أن لا يحبوا من بلاد الاسلام شيئا ولا يكون له أن يأذن لهم فيه بحال وإن أقطعهم رجلا مسلما فمهره باعهم ولم ينقض البيع وتركهم وأحياء لانهم ملكوه بأموالهم وليس له أن يمنعهم الصيد في البر ولا بحر لأن الصيد ليس بالحياء موات وكذلك لا يمنعهم الحطب ولا الرعي في بلاد المسلمين لأنه لا يملك

(تفريع ما يمنع من أهل الذمة)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا كان علينا أن نمنع أهل الذمة إذا كانوا معانق

الايلاء وأعت وان
انقضت أربعة أشهر
وقفت فإن قلت أنا
أعتق أو أطمع لم يهلك
أكثر ما عيكتك اليوم
وما أشبهه وإن قلت
أصوم قيل إنما أمرت
بعد الأربعة بأن تقى
أو تطلق فلا يجوز أن
يجعل لك سنة

(باب ما يجزئ من
الرقاب وما لا يجزئ
وما يجزئ من الصوم
وما لا يجزئ)

(قال الشافعي) رحمه
الله قال الله تعالى في
الظهار قصر رقبته
(قال) فإذا كان واجدا
لها أو لثمنها لم يجزئ غيرها
وشرط الله عز وجل في
رقبة القتل مؤمنة كما
شرط العدل في الشهادة
وأطلق الشهود في
مواضع فاستدلنا على
أن ما أطلق على معنى ما
شرط وإنما رد الله تعالى
أموال المسلمين على
المسلمين لأعلى المشركين
وفرص الله تعالى

الدار وأموالهم التي يحل لهم أن يتولوها عما تمنع منه أنفسهم وأموالنا من عدوهم إن أرادهم أو ظلم ظالمهم وأن تستنفذهم من عدوهم لو أصابهم وأموالهم التي تحل لهم لو قدرنا أن نستنفذناهم وما حل لهم ملكه ولم نأخذ لهم خراج ولا خنزيرا فان قال قائل كيف تستنفذهم وأموالهم التي يحل لهم ملكها ولا تستنفذ لهم الخمر والخنزير وأنت تقرهم على ملكها قلت انما منعهم تحريم دماهم فان الله عز وجل جعل في دماهم دية وكفارة وأما منى ما يحل من أموالهم فيد منهم وأما ما أقررتهم عليه فباح لي بأن الله عز وجل أذن بقتالهم حتى يعطوا الجزية فكان في ذلك دليل على تحريم دماهم بعد ما أعطوا لهم ما غروا ولم يكن في إقرارى لهم عليها معونة عليها الا ترى أنه لو امتنع عليهم عبد أو ولد من الشرك فأرادوا إكراههم لم أقرهم على إكراهه بل منعهم منه وكالم أكن بإقرارهم على الشرك معيناهم بإقرارهم عليه ولا يمنعهم من العدو معينا عليه فكذلك لم يكن إقرارهم على الخمر والخنزير عونا لهم عليه ولا أكون عونا لهم على أخذ الخمر والخنزير وإن أقررتهم على ملكه فان قال فلم تحكم لهم بقيمتهم على من استهلكه قلت أمرني الله عز وجل أن أحكم بينهم بما أنزل الله ولم يكن فيما أنزل الله تبارك وتعالى ولا ما دل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم المنزل عليه المين عن الله عز وجل ولا في ما بين المسلمين أن يكون المحرم ممن فني حكم لهم بمن محرم حكم بخلاف حكم الاسلام ولم يأذن الله تعالى لأحد أن يحكم بخلاف حكم الاسلام وأنا مسؤل عما حكمت به وليست مسؤولا عما عملوا وما حرم عليهم مما لم أكف منعه منهم ومن سرف لهم من بلاد المسلمين أو أهل الذمة ما يجب فيه القطع قطعه وإذا سرقوا الحاء في السر وقطعتهم وكذلك أخذهم ان قد فوا وأعززلهم من قذهم وأودب لهم من ظلمهم من المسلمين وأخذ لهم منه جيع ما يجب لهم مما يحل أخذه وإنهاء عن العرض له وإذا عرض لهم بما يوجب عليه في ماله أو بدنه شيئا أخذه منه وإذا عرض لهم بأذى لا يوجب ذلك عليه زجره عنه فان عا دجسته أو عاقبه عليه وذلك مثل أن يهريق نجرهم أو يقتل خنزيرهم وما أشبه هذا فان قال قائل فكيف لا تجيز شهادة بعضهم على بعض وفي ذلك إبطال الحكم عنهم قيل قال الله عز وجل واستشهدوا شهودا من رجالكم وقال ممن ترضون من الشهداء فلم يكونوا من رجالنا ولا ممن رضيت من الشهداء فلما وصف الشهود من ادل على أنه لا يجوز أن يقضى بشهادة شهود من غيرنا يجوز أن نقبل شهادة غير مسلم وأما إبطال حقوقهم فلم ينطلق الا إذا لم يأتوا بما يجوز فيه وكذلك يصنع بأهل البادية والصحراء والصناعات لا يكون منهم من يعرف عدله وهم مسلمون فلا يجوز شهادة بعضهم على بعض وقد تجرى بينهم المظالم والتداعى والتباعد كما تجرى بين أهل الذمة ولست أضمن فيما جنى جانبهم ومن أجاز شهادة من لم يؤمر بأجازة شهادته أمم بذلك لانه عمل نهي عن عمله فان قال فان الله عز وجل يقول شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت فقرأ الربيع الى فيقسمان بالله فامعناه قيل والله تعالى أعلم قال الشافعي رحمه الله انه تعالى أخبرنا أبو سعيد معاذ بن موسى الجعفي عن بكير بن معرف عن مقاتل بن حبان قال بكير قال مقاتل أخذت هذا التفسير عن مجاهد والحسن والضمك في قوله تبارك وتعالى إنسان ذوا عدل منكم الآية أن رجلين نصرانيين من أهل دار بن أحدهما تسمى والآخر يئالي مصهما مولى لقريش في تجارة فركبوا البحر ومع القرشي مال معلوم قد علمه أولياؤه من بين آنية (١) ورز ورقة فرض القرشي فجعل وصيته الى الدارين فبات وقبض الدارين المال والوصية قد فعاه الى أولياء الميت وبما آ بعض ماله وأنكر القوم قلة المال فقالوا للدارين ان صاحبنا قد خرج ومعه مال أكثر مما أتيتمناه به فهل باع شيئا أو اشترى شيئا فوضع فيه أو هل طال مرضه فأنفق على نفسه قالوا لا قالوا فانك اختتمنا فقبضوا المال ورفعوا أمرهما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنزل الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت الى آخر الآية فلما نزلت أن يجلسا من بعد الصلاة أمر النبي صلى الله عليه وسلم فقاما بعد الصلاة فلما بالله رب

الصداقات فلم تجز الا للمؤمنين فكذلك ما فرض الله من الرقاب فلا يجوز الا من المؤمنين وإن كانت أعجمية وصفت الاسلام فان اعتنى صبية أحد ابويها مؤمن أو خرساء جبلية تعقل الاشارة بالايان أجزاءه وأحب الى أن لا يعقها الا أن تتكلم بالايان ولو سببت صبية مع ابويها كافرين ففعلت ووصفت الاسلام وصلت الا أنها لم تبلغ لم تجزته حتى تصف الاسلام بعد البلوغ (قال) ووصفها الاسلام أن تشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وتبأ من كل دين خالف الاسلام وأحب لو امتصنها بالافرار بالبعث بعد الموت وما أشبه

(١) قوله ويز أي ثياب ورقة أي فضة قنينة كتبه مصححه

السموات ماترك مولاكم من المال الا ما اتيناكم به وانما لنشتري بايماننا ثمننا قليلا من الدنيا ولو كان ذا فري ولا نكتم شهادة الله انا اذا لم نالنا عشرين فلما حلفنا على سبيلهما ثم انهم وجدوا بعد ذلك انهم من آتية الميت فاحذوا الدار بين فقالوا اشتريناه منه في حياته وكذبنا فكلفا البيعة فلم يقدر احد عليهما فرفعوا ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فانزل الله عز وجل فان عثر يقول فان اطلع على انهما استحقا اعما يعني الدار بين أي كتمانها فأتوا من أولياء الميت يقومون مقامهم من الذين استحقوا عليهم الأيمان فيقسمان بالله فيحلفان بالله ان مال صاحبنا كان كذا وكذا وان الذي نطلب قبل الدار بين لحق وما اعتدنا انا اذا لم نالنا من الظالمين هذا قول الشاهدين وأولياء الميت ذلك أدنى أن يأتوا بالشهادة على وجهها يعني الدار بين والناس أن يعودوا للمثل ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يعني من كان في مثل حال الدار بين من الناس ولا أعلم الآية بمحتمل معنى غير محمله على ما قال وان كان لم يوضح بعضه لان الرجلين اللذين كشاهدي الوصية كانا يعني الميت فيشبه أن يكون اذا كان شاهدا منكم أو من غيركم أميين على ما شهدا عليه فطلب ورثة الميت أيمانها أحلفا بأنهما أمينان لافي معنى الشهود فان قال فكيف تسمى في هذا الموضع شهادة قبل كما سميت أيمان المتلاعنين شهادة وانما معنى شهادة بينكم أيمان بينكم اذا كان هذا المعنى والله تعالى أعلم فان قال قائل فكيف لم تحتمل الشهادة قبيل ولا تعلم المسلمين اختلفوا في أنه ليس على شاهدين قبلت شهادته أو ردت ولا يجوز أن يكون اجبا عنهم خلافا لكتاب الله عز وجل ويشبه قول الله تبارك وتعالى فان عثر على انهما استحقا اعما يوجد من مال الميت في أيديهما ولم يذكرا قبل وجوده أنه في أيديهما فلما وجدوا دعيا بتياعه فأحلف أولياء الميت على مال الميت فصارا لهما من مال الميت باقرارهما ودعيا لأنفسهما شراة فلم تقبل دعواهما بلا بيعة فأحلف وارثاه على ما دعيا وان كان أبو سعيد لم يبينه في حديثه هذا التبيين فقد جاء بمعناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس في هذا رد للبين اعما كانت عين الدار بين على ادعاء الورثة من الخيانة وبين ورثة الميت على ما ادعى الدار بان محامدا في أيديهما وأقرا أنه لبيت وأنه صار له ما من قبله وانما أجزنا رد البين من غير هذه الآية فان قال قائل فان الله عز وجل يقول أو يخافوا أن ترد أيمان بعد أيمانهم فذلك والله تعالى أعلم أن الايمان كانت عليهم بدعوى الورثة أنهم اختانوا ثم صار الورثة حالفين باقرارهم ان هذا كان لبيت وادعاهم شراة منه فلما رد أيمان تنفى عليهم الايمان بما يجب عليهم ان صادرت لهم الايمان كما يجب على من حلف لهم وذلك قول الله والله تعالى أعلم يقومون مقامهما فيحلفان كما أحلفا واذا كان هذا كما وصفت فليست هذه الآية بناصفة ولا منسوخة لأمر الله عز وجل بالشهاد ذوى عدل منكم ومن رضى من الشهداء

(الحكم بين أهل الذمة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لم أعلم مخالفا من أهل العلم بالسيرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما نزل بالمدينة وأدعى يهود كافة على غير جزية وأن قول الله عز وجل فان جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم اعما نزلت في اليهود المواعين الذين لم يعطوا جزية ولم يقرروا بان يجزى عليهم الحكم وقال بعض نزلات في اليهوديين الذين زينا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والذي قالوا يشبه ما قالوا القول الله عز وجل وكيف يحكمونك وعندهم التوراة فيها حكم الله وقوله تبارك وتعالى وان احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك الآية يعني والله تعالى أعلم ان تولوا عن حكمك بغير رضاهم وهذا يشبه أن يكون ممن أتى ما كغير مقهور على الحكم والذين حاكوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأته منهم ورجل زينا وادعون وكان في التوراة الرجم ورجوا أن لا يكون من حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجم فأتوا به فربهم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال واذا ادعى الامام قوما من أهل الشرك ولم يشترط أن يجزى عليهم الحكم ثم جاؤهم متعاكسين فهو

(قال الشافعي) رحمه الله
لا يجزى في رقبة واجبة
رقبة تشتري بشرط
أن تعتق لأن ذلك يضع
من غم ولا يجزى فيها
مكاتب أدى من نجوه
شيئا ولم يؤده لانه ممنوع
من بيعه ولا يجزى أم ولد
في قول من لا يبيعها
(قال المزني) رحمه الله
تعالى ولا يجزى بيعها
وله بذلك كتاب (قال)
وان اعتق عبد الله غائبا
فهو على غير يقين أنه
أعتق ولو اشترى من
يعتق عليه لم يجز لانه
عتق ملكه ولو أعتق
عبدا بينه وبين آخر عن
ظهاره وهو موسر آخر
عنه من قبل أنه لم يكن
لشريكه أن يعتق ولا يرد
عتقه ولن كان معسرا
عتق نفسه فان أفاد
واشترى النصف الثاني
وأعتقه أجزاء ولو أعتقه
على أن جعل له رجل
عشرة دنائير لم يجز له ولو
أعتق عنه رجل عبدا
بغير أمره لم يجز له والولا

بالخيار بين أن يحكم بينهم أو يدع الحكم فلن يختار أن يحكم بينهم حكم بين المسلمين لقول الله عز وجل
وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط والقسط حكم الله عز وجل الذي أنزله عليه صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وليس للأمام الخيار في أحد من المعاهدين الذين يجري عليهم الحكم إذا جاؤا في حنثه عز وجل
وعليه أن يقيم ولا يفارقون المواعين إلا في هذا الموضع ثم على الإمام أن يحكم على المواعين حكمه على
المسلمين إذا جاؤا فان امتنعوا بعد رضاهم بحكمه حلهم وسواء في أنه الخيار في المواعين إذا أصابوا حدث الله
أوحدا فيما بينهم لأن المصائب منها الحذل لم يعلم ولم يقر بأن يجري عليه الحكم

(الحكم بين أهل الجزية)

(قال الشافعي) قال الله عز وجل حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
فكان الصغار والله تعالى أعلم أن يجري عليهم حكم الاسلام وأذن الله بأخذ الجزية منهم على أن قد علم
شركهم به واستحلوا لهم محارمه فلا يكشفوا عن شيء مما استحلوا بينهم ما لم يكن ضررا على مسلم أو معاهدا أو
مستأمن غيرهم وان كان فيه ضرر على أحد من أنفسهم لم يطلبه لم يكشفوا عنه فلذا أبى بعضهم على بعض
ما فيه له عليه حتى فاقى طالب الحق إلى الإمام يطلب حقه بحق لازم للإمام والله تعالى أعلم أن يحكم له على من
كان له عليه حتى منهم وان لم يأنه المطالب راضيا بحكمه وكذلك أن أظهر السخطة لحكمه لما وصفت من قول الله
عز وجل وهم صاغرون ولا يجوز أن تكون دار الاسلام دار مقام لمن يتمتع من الحكم في حال ويقال نزلت
وأن احكم بينهم بما أنزل الله فكان ظاهرا معرفنا أن يحكم بينهم والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
فان جاءت امرأة رجل منهم تستعدي عليه بأنه طلقها وأبى منها حكمت عليه حكمت على المسلمين فالزمته الطلاق
وفية الأيلاء فان فادوا لا أخذته بأن يطلق وان قالت تظايرني أمرته أن لا يقر بها حتى يكفر ولا يجزئه في
كفارة الظهار الأربعة مؤمنة وكذلك لا يجزئه في القتل الأربعة مؤمنة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان
قال قائل فكيف يكفر الكافر قيل كما يؤدي الواجب وان كان لا يؤدي على أدائه من دية أو أورش جرح
أو غيره وكما يجحدون كائن لا يكفر عنه بالحد لشره فان قال فكفر عنه خطيئة الحد قيل فان جاز أن يكفر
خطيئة الحد جاز أن يكفر عنه خطيئة الظهار واليمين وإن قيل يؤدي ويؤخذ منه الواجب وان لم يؤدي وان لم
يكفر عنه قيل وكذلك الظهار والأيمان والرقبة في القتل فان جاء نازر بدأن يتزوج لم تزوجه الا كما تزوج
المسلم براض من الزوجة ومهر وشهود ودول من المسلمين وان جاء تناسلا من أمه قد نكحها تزويجا فساد نكاحها بانه
نكحها بغير شهود مسلمين أو غيرهم وما يرد به نكاح المسلم مما لا حق فيه لزوجه غيره لم يرد نكاحه اذا كان
اسمه عندهم نكاحا لان النكاح ماض قبل حكمنا فان قال قائل من أين قلت هذا قلت قال الله تبارك
وتعالى في المشركين بعد اسلامهم اتقوا الله واذروا ما بقى من الربا وقال وان تبتم فلنكم رؤس أموالكم فلم
يأمرهم بدمائهم من الربا أو أمرهم بأن لا يأخذوا ما لم يقبضوا منه ورجعوا منه إلى رؤس أموالهم وأنفذ
رسول الله صلى الله عليه وسلم نكاح المشرك بما كان قبل حكمه واسلامهم وكان مقتضيا ورد ما جازا ربا
من النساء لأنهن بواق ففجوا وبعها رضي كله في حكم الله عز وجل وحكم رسوله وكان رسول الله صلى الله
عليه وسلم ذمة وأهل ذمته يعملونهم ينكحون نكاحهم ولم يأمرهم بأن ينكحوا وغيره ولم نعلمه أفسد لهم
نكاحا ولا منع أحد منهم أسلم امرأته وامرأته بالعتق المتقدم في الشرك بل أقرهم على ذلك النكاح
اذا كان ماضيا وهم مشركون وان كانوا معاهدين ومهادنين وهكذا ان جاء نازر جال منكم قد تبايعا جازا
ولم يتبايعاها بطلنا البيع وان تقابضنا غلما لم نرد له ذمة ماضى وان تبايعاها فقبض المشتري بعضا ولم يقبض
بعضا لم يرد المقبوض ورد ما لم يقبض وهكذا يبيع الرابا كلها ولو جاء تناسلا من أمه قد نكحها مسلم بلاولى
أو شهود نماري أفسدنا النكاح لأنه ليس للمسلم أن يتزوج أبدا غير تزويج الاسلام فننقله ولو جاءنا

لمن أعنته ولو أعنته
بأمره يجعل أو غيره
أجزأه والولاء له وهذا
مثل شراء مقبوض
أو هبة مقبوضة (قال
المرزقي) معناه عندى أن
يعتقه عنه يجعل ولو
أعتق عبدين عن
ظهارين أو ظهار و قتل
كل واحد منهما عن
الكفارتين أجر آله أنه
أعتق عن كل واحدة
عبدا تاما نصفان
واحدة ونصفان واحدة
ثم أخرى نصفان عن
واحدة ونصفان عن
واحدة فكم في العتق
ولو كان من عليه الصوم
فصام شهرين عن
أحدهما كان له ان
يجعله عن أبيه شاء
وكذلك لو صام أربعة
أشهر عنهما أجرأه ولو
كان عليه ثلاث كفارات
فاعتق رقبة ليس له
غيرها وصام شهرين ثم
مرض فاطم ستمين
مسكنا ينوي بجميع
هذه الكفارات الظهار
وان لم ينو واحدة بعينها
أجزأه لأن نيته في كل

نصراني باع - المانحرا أو نصراني باع من مسلم خيرا نقابضا أو لم يتقابضا أو بطلناها بكل حال وردنا المال
إلى المشتري وأبطلنا من الخمر عنه أن كان المسلم المشتري لها لم يملك خيرا وإن كان البائع لها لم يكن له أن يملك
ثم خمر ولا أمر الذي أن يرد الخمر على المسلم وأمر يبقها على الذي إذا كان ملكها على المسلم لأنها ليست كماله
وإن كان المسلم القابض للخمر يرد على الخمر على المسلم وأمر يبقها على الذي لا أقضي على مسلم أن يرد خيرا
ويجوز أن يهريقها لأن الذي عدى بالخمر أجزأه إلى المسلم مع عصيته عليها وأخرجها طائعا فادبته بأهراقها
ولم أكن أهريقها ولم يأذن فيها أن يهريقها بعد ما أذن فيها بالبيع وإن جاءتنا امرأة الذي قد نكحت في
بقية من عدتها من زوج غيره فرقنا بينهما وبينها حتى الزوج الأول وليس هذا كفساد عقدة يجرى حاله إذا كانت
جائزة عنه لا ضرر فيها على غيره ولا تجوز في الإسلام بحال وإن طلق رجل امرأته ثلاثا ثم تزوجها وذلك
جائز عنده فسخنا النكاح وجعلنا المهر مثلها إن أصابها ولم تحل له حتى تنكح زوجا غيره يصيبها فإذا نكحت
زوجا غيره مسلما أو ذميا فأصابها حل له نكاحها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتطلى بينهما البيوع التي
تطلى بين المسلمين كنها وإذا مضت واستهلكتم تطلها انما تطلها ما كانت قائمة وإن جاءنا عبد أحدكم
قد أعنته أو عتقنا عليه وإن كاتبه كتابه جائزة عنه إذا خزننا له أو أم ولد يربيعها ثم ندعه يبيعها في قول من
لا يبيع أم الولد يبيعها في قول من يبيع أم الولد فإذا أسلم عبد الذي يبيع عليه فإن أعنته الذي أو وهبه
أو تصدقه أو قبضه فكل ذلك جائز لأنه ماله ولا يملكه ولا يملكه الذي أعنته ولا يملكه من مات بالولاء لا اختلاف
الدينين فإن أسلم قبل أن يموت ثم مات ورثه بالولاء وهكذا أمته فإن أسلمت أم ولده عزل عنها وأخذ بنفقها
وكان له أن يزوجها فإذا ماتت فهي حرة وإن دبر عبد الله فأسلم العبد قبل موت السيد ففيها قولان أحدهما
أن يباع عليه كإيبيع عبده وقال له أنت حر إذا دخلت الدار وكان غدا أو جاء شهر كذا والآخرون لا يبيع حتى
يموت فيعتق إلا أن يشاء السيد بعه فإذا شاء جاز بعه وإن كاتب عبده فأسلم العبد قبل أن يكتب ان شئت
فأترك الكتابة وتباع وإن شئت فأنث على الكتابة فإذا أدبت عتقت وتعتق عتقت وإن كاتب عبده فأسلم العبد
ثم كاتبه سيده النصراني أو أسلم ثم دبر أو أسلمت أمته ثم وطئها فبطلت لأنه ماله لم يملكه في هذه الحال ولا حد عليه
ولا عليها وإذا جنى النصراني على النصراني عبدا فلعنني عليه بالخيار بين القود والعقل إن كان جنى جنابة
فيها القود وإذا اختار العقل فهو حال في مال الجاني وإن كانت الجنابة خطأ فعلى عاقلة الجاني أن تكون على
عواقل المسلمين فإن لم يكن للجاني عاقلة فللجنابة في ماله دين يتبع بها ولا يعقل عنه النصراني ولا قرابة بينه
وبينهم وهم لا يرون ولا يعقل المسلمون عنه وهم لا يأخذون ما تركه إذا مات ميراثا ما يأخذونه فبا (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وولادة دماء النصراني كولاية دماء المسلمين إلا أنه لا يجوز بينهم شهادة الأشهاد
المسلمين ويجوز إقرارهم بينهم كإيجوز إقرار المسلمين بعضهم ببعض وكل حق بينهم يؤخذ به بعضهم من بعض
كما يؤخذ به للمسلمين بعضهم من بعض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أهرق واحد منهم أصابه خيرا
أو قتل له خنزيرا أو حرق له ميتة أو خنزيرا أو جلد ميتة لم يدفع له شيء من ذلك شأنا لأن هذا حرام
ولا يجوز أن يكون للخرام ثم ولو كانت الخمر في رق خنزير أو جرد فكسره ضمن ما نقص الجزأ والرق ولا يضمن
الخمر لأنه محل ملك الرق والجزأ لأن يكون الرق من ميتة لم يدفع أو جلد خنزير يدفع أو لم يدفع فلا يكون له
ثم ولو كسر له صليبا من ذهب لم يكن عليه شيء ولو كسره من عود وكان العود إذا فرق لم يسكن صليبا
يصلح لغير الصليب فعليه ما نقص الكسر العود وكذلك لو كسر له تماذا من ذهب أو خشب بعبده لم يكن
عليه في الذهب شيء وفيه في الخشب شيء إلا أن يكون الخشب موصولا إذا فرق صالح لم ير تماذا فيكون
عليه ما نقص كسر الخشب لا ما نقص قيمة الصنم ولو كسر له طنبورا أو مراما أو تبرادان كان في هذا شيء
يصلح لغير الملاحى فعليه ما نقص الكسر وإن لم يكن يصلح إلا للملاحى فلا شيء عليه وهكذا لو كسر هاترا نصراني

(باب ما يجزئ من
العيب في الرقاب
الواجبة) من كتابي
الظهار فديهم وجديد

(قال الشافعي) رحمه الله
لم أعلم أحد ممن مضى
من أهل العلم ولا ذكر
لغيره ولا في خالف في
أن من ذوات النقص
من الرقاب ما لا يجزئ
بمنها ما يجزئ فدل ذلك

لمسلم أو نصراني أو يهودي أو مستامن أو كسرهما مسلم أو واحد من هؤلاء أبطلت ذلك كله قال ولو أن نصرانيا
أفسد لنصراني ما أبطل عنه فغرم المفسد شيئا يحكم حاكمهم أو شيء يرونه حقا يلزمه بعضهم بعضا أو شيء تطوع
له به وضعه ولم يقبضه المضمون له حتى جاءه الضامن أبطلناه عنه لأنه لم يقبض ولو لم ياتنا حتى يدفع اليه ثم
سألنا بطلاله فقيها قولان أحدهما لا تبطله ويجعله كما مضى من يبيع الربا والآخرون يبطله بكل حال
لأنه أخذ منه على غير بيع إنما أخذ بسبب جنابة لا قيمة لها ولو كان الذي غرم له ما أبطل عنه في الحكم
مسما وقبضه منه ثم جاء في ردته على المسلم كالواري على مسلم أو أربي عليه مسلم وتقابضا رددت ذلك بينهما
وكذلك لو أهرق نصراني مسلم نجرا وأفسده شيئا أبطله عنه وترافعا إلى وغرم له النصراني قيمته متطوعا
أو بحكم ذي أو بأمر راء النصراني لازماله ودفعه إلى المسلم ثم جاء في أبطلته عنه ورددت النصراني به على
المسلم لأنه ليس لمسلم قبض حرام وما مضى من قبضه الحرام وبقي سواء في أنه يرد عنه وأنه لا يقر على حرام
جهله ولا عرفه بحال ويجوز للنصراني أن يقارض المسلم وأكره للمسلم أن يقارض النصراني أو يشاركه
خوف الربا واستحلال البيوع الحرام وإن فعل لم أفسخ ذلك لأنه قد يعمل بالخلال ولا أكره للمسلم أن يستأجر
النصراني وأكره أن يستأجر النصراني المسلم ولا أفسخ الإجارة إذا وقعت وأكره أن يبيع المسلم من النصراني
عبدا مسلمانا أو أمة مسلمة وإن باعه لم يبرأ من أن أفسخ البيع وجبرت النصراني على بيعه مكانه إلا أن يعتقه أو
يتعذر السوق عليه في موضعه فالحقه بالسوق ويتأني به اليوم واليومين والثلاثة ثم أجبره على بيعه قال وفيه
قول آخر أن البيع مفسوخ وإن باع مسلم من نصراني معصفا فالبيع مفسوخ وكذلك إن باع منه دفترا
فيه أحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما فرق بين هذا وبين العبد والأمة أن العبد والأمة قد
يعتقان فيعتقان بعق النصراني وهذا مال لا يخرج من ملك مالكه إلا بالملك غيره وإن باعه دفتر فيها
رأى كرهت ذلك له ولم أفسخ البيع وإن باعه دفتر فيها شعر أو نحو لم أكره ذلك له ولم أفسخ البيع وكذلك
إن باعه طبيا أو عبارة أو رواية أو ما أشبههما في كتاب قال ولو أن نصرانيا باع مسلما معصفا أو أحاديث من أحاديث
النبي صلى الله عليه وسلم أو عبدا مسلمانا أفسخ له البيع ولم أكرهه إلا أن أكره أصل ملك النصراني فإذا
أوصى المسلم النصراني معصفا أو دفتر فيه أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبطلت الوصية ولو أوصى
بها النصراني لمسلم لم أبطلها ولو أوصى المسلم النصراني بعبد مسلم فن قال أفسخ بيع العبد المسلم لو اشتراه
النصراني أبطل الوصية ومن قال أجبره على بيعه أجاز الوصية وهكذا هبة المسلم للنصراني والموسى والموسى
في جميع ما ذكرت ولو أوصى مسلم نصراني بعبد نصراني فبات المسلم (١) ثم أسلم النصراني جازت الوصية
في القوانين مع أنه قد ملكه بموت الموسى وهو نصراني ثم أسلم فباع عليه ولو أسلم قبل موته النصراني كان
كوصية له بعبد مسلم لا يختلفان فإذا أوصى النصراني بأكثر من ثلثه فباعنا ورثته أبطلنا ما جاؤا الثلث إن
شاء الورثة كما تبطله إن شاء ورثة المسلم ولو أوصى بثلث ماله أو بشئ منه يبي به كنيسة لصلاة النصراني
أو يستأجر به خد مال الكنيسة أو يعمر به الكنيسة أو يستصحب به فيها أو يشتري به أرضا فتكون صدقة على
الكنيسة ونعمر بها أو ما في هذا المعنى كانت الوصية باطلة وكذلك لو أوصى أن يشتري به نجرا أو خنازير
فيتصدق بها أو أوصى بخنازير له أو نجرا بطلنا الوصية في هذا كله ولو أوصى أن تبني كنيسة ينزلها ماز
الطريق أو وقفها على قوم يسكنونها أو جعل كرائتها للنصارى أو لساكنين جازت الوصية وليس في بنیان
الكنيسة معصية إلا أن تتخذ لصلی النصارى الذين اجتماعهم فيها على الشرك وأكره للمسلم أن يعمل ببناء
أو نجارة أو غيره في كنائسهم التي أصلواتهم ولو أوصى أن يعطي الرهبان والشمامسة ثلثه جازت الوصية
لأنه قد تجوز الصدقة على هؤلاء ولو أوصى أن يكتب بثلثه الإنجيل والتوراة لدرس لم تجز الوصية لأن الله
عز وجل قد كره تبديلهم منها فقال الذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله وقال وأن منهم

على أن المراد بعضها
دون بعض فلم أجد
في معاني ما ذهبوا إليه
إلا ما أقول والله أعلم
وجاءه أن الأغلب
فيما يتخذ الرقيق العمل
ولا يكون العمل تاما
حتى تكون يد المملوك
باطنتين ورجلاه
ماشيتين وله بصروان
كان عينا واحدة
ويكون يعقل وإن كان
أبكم أو أصم يعقل أو
أحمق أو ضعيف البطش
(قال) في القسطنطين
الأخضر لا يجزئ (قال)
المزني رحمه الله أولى
بقوله أنه يجزئ لأن
أصله إن ما ضرب بالعمل
ضررا بينا لم يجز وإن لم
يضر كذلك أجزأ (قال)
والذي يجزئ ويفيق
يجزئ وإن كان مطبقا
لم يجزئ ويجوز
المريض لأنه يرجى
والصغير كذلك

(١) قوله ثم أسلم النصراني أي العبد النصراني الموسى به فتدبر كتبه معصمه

(من له الكفاية بالصيام)
من كتابين

قال الشافعي رحمه الله
من كان له مسكن
وخادم لا يملك غيرهما
ولا ما يشتري به مملوكا
كان له أن يصوم شهرين
متتابعين وأن أفطر من
عذر أو غيره أو صام
نطوعا أو من الأيام التي
نهى صلى الله عليه وسلم
عن صيامها استأنفها
متتابعين وقال في
كتاب القديم أن أفطر
المريض بني واحتج في
القائلة التي عليها صوم
شهرين متتابعين إذا
حاضت أفطرت فإذا
ذهب الحيض بنت
وكذلك المريض إذا
ذهب المرض بني (قال
المرزقي) رحمه الله
وسمعت الشافعي منه في
دهر يقول إن أفطر
بني (قال المرزقي) رحمه
الله وأن هذا الشبهة لأن
المريض عذر وضرورة
والحيض عذر وضرورة

لغير بقايا لو أن السنهم بالكتاب قسرا الربيع لآية ولو أوصى أن يكتب به كتب طاب فتكون صدقة
جازت له الوصية ولو أوصى أن يكتب به كتب محرمة لم يجز ولو أوصى أن يشتري بثلثه سلاحا للمسلمين حاز
ولو أوصى أن يشتري به سلاحا للعدو من المشركين لم يجز ولو أوصى بثلثه لعض أهل الحرب جاز لأنه
لم يحرم أن يعطوا مالا وكذلك لو أوصى أن يقتل من أسير في أيدي المسلمين من أهل الحرب قال ومن
استعدي على ذي أو مستأمن أعدي عليه وإن لم يرض ذلك المستعدي عليه إذا استعدي عليه في شيء فيه حق
للمستعدي وإن جاءنا محاسب من المسلمين أو غيرهم يذكرون أن الذميين يعملون فيما بينهم أعمالا من ربه
لم نكشفهم عنها لأن ما أقر رناهم عليه من الشرك أعظم مما يمكن لها طالب يستحقها وكذلك لا يكشفون
عما استحلوا من نكاح المحارم فإن جاءتنا محرم للرجل قد نكحت فحظنا لنكاح فإن جاءتنا امرأة نكحها
على أربع أجبرناه بأن يختار أربعاً أو يفارق سائرهن وإن تأتينا لم تكشفه عن ذلك فإن قال قائل فقد كتب
عمر يفارق بين كل ذي محرم من الجوس فقد يختم له أن يفارق إذا طابت ذلك المرأة أو وليها أو طلبه الزوج
ليسقط عنه مهرها وتركتها على الشرك أعظم من تركناهم على نكاح ذات محرم وجع أكثر من أربع
مالم يأتونا فإن جاءنا منهم مسروق بسارق قطعناه له وإن جاءنا منهم سارق قد استعبد مسروق بحكمه أو بطلنا
العبودية عنه وحكمنا عليه حكمنا على السارق قال وللنصراني الشفعة على المسلم والمسلم الشفعة عليه
ولا يمنع النصراني أن يشتري من مسلم ما شية فيها صدقة ولا أرض زرع ولا نخلا وإن أبطل ذلك الصدقة فيها كما
لا يمنع الرجل المسلم أن يبيع ذلك مفرقا من جماعة فنسقط فيه الصدقة قال ولا يكون لذي أن يجبي
مواثمن بلاد المسلمين فإن أحياها لم تكن له بأحيائها وقبل له خذ عارتها وإن كان ذلك فيم والارض للمسلمين
لأن أحياء الموات فضل من الله تعالى بين رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يكن له قبل يحميه
كأنني وأما جعل الله تعالى التي ومثل ما لا مال له لاهل دينه لا لغيرهم

(كتاب قتال أهل البغي وأهل الردة)

(باب لمن يجب قتاله من أهل البغي)

«أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وإن طائفتان من
المؤمنين اختلفتا فاصطوما بينهما فأنبغ أحدهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي إلى أمر الله فإن فاءت
فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فذكر الله عز
وجل اقتتال الطائفتين والطائفتان المتنتهتان الجماعتان كل واحدة تمتنع أشد لا تمتنع أو أضعف إذا لزمها
اسم الامتناع وسماهم الله تعالى المؤمنين وأمر بالاصلاح بينهم فحق على كل أحد دعاء المؤمنين إذا اختلفوا
وأرادوا القتال أن لا يقاتلوا حتى يدعوا إلى الصلح وبذلك قلت لا يبيت أهل البغي قبل دعائهم لأن على الإمام
الدعاء كما أمر الله عز وجل قبل القتال وأمر الله عز وجل بقتال الفئة الباغية وهي مسماة باسم الايمان حتى
تفي إلى أمر الله فإن فاءت لم يكن لأحد قتالها لأن الله عز وجل إنما أذن في قتالها في مدة الامتناع بالبغي إلى
أن تفي (قال الشافعي) والتي الرجعة عن القتال بالهزيمة والتوبة وغيرها وأي حال ترك بها القتال فقد
فاه والتي بالرجوع عن القتال الرجوع عن معصية الله تعالى ذكره إلى طاعته في الكف عما حرم الله عز
وجل قال وقال أبو ذؤيب يعير نفر من قومه أنهم مزاعن رجل من أهل في وقعة فقتل
لأنسا الله مناه مشرا شهدوا يوم الاميلح لا غابوا ولا جرحوا
بعقوا بسهم فلم يشعر به أحد ثم استقوا وقالوا حبذا الوضع
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأمر الله تعالى أن فاعوا أن يصلح بينهم بالعدل ولم يذكروا ببيعة في دم ولا مال

واعاد كره الله تعالى الصلح آخر كما ذكر الاصلاح بينهم أولا قبل الاذن بقتالهم فاشبه هذا والله تعالى أعلم
 أن تكون التبايعات في الجراح والدماء وما فات من الاموال ساقطة بينهم قال وقد يحتمل قول الله عز وجل
 فان فاءت فاصلحوا بينهم ما بالعدل أن يصلح بينهم بالحكم اذا كانوا قد فعلوا ما فيه حكم فيعطي بعضهم من بعض
 ما وجب له اقول الله عز وجل بالعدل والعدل أخذ الحق لبعض الناس من بعض (قال الشافعي) وانما
 ذهبنا الى أن القود ساقط والاصية تختمل المعنيين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مطرف بن مازن
 عن ميمون بن راشد عن الزهري قال أدركت الفتنة الاولى أعصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت فيها
 دماء وأموال فلم يقتص فيها من دم ولا مال ولا قرح أصيب بوجهه التأويل الآن يوجد مال رجل بعينه
 فيسدد الى صاحبه (قال الشافعي) وهذا كما قال الزهري عندنا فكانت في تلك الفتنة دماء يعرف في
 بعضها القتال والمقتول وأتلفت فيها أموال ثم صار الناس الى أن سكنت الحرب بينهم وجرى الحكم عليهم
 فاعلمتسه اقتص أحد من أصحابه ولا غرم له مالا أتلفه ولا غلبت الناس اختلجوا في ان ماحو وفي البقي من مال
 فوجب بدعيته فيما سببه أخيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن
 طلحة بن عبيد الله بن عوف عن سفيان بن زيدي عن عمرو بن نفييل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من
 قتل دون ماله فهو شهيد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على أن
 للرأ أن يمنع ماله واذا منعه بالقتال دونيه فهو احلال للقتال والقتال سبب الاتلاف لمن يقتل في النفس وما
 دونها قال ولا يحتمل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم والله تعالى أعلم من قتل دون ماله فهو شهيد الا أن
 يقتل دونيه ولو ذهب رجل الى أن يحمل هذا القول على أن يقتل ويؤخذ ماله كان اللفظ في الحديث من قتل
 وأخذ ماله أو قتل ليؤخذ ماله ولا يقال له قتل دون ماله ومن قتل بلا أن يقتل فلا يشك أحد أنه شهيد (قال
 الشافعي) وأهل الردة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ضربان منهم قوم كفر وابتعدوا عن الاسلام مثل طليحة
 ومسيلمة والعنسي وأصحابهم ومنهم قوم تمسكوا بالاسلام ومنعوا الصدقات فان قال قائل ما دل على ذلك
 والامة تقول لهم أهل الردة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فهو لسان عربي فارادة الارتداد عما كانوا عليه
 بالكفر والارتداد عن الحق قال ومن رجع عن شيء جاز أن يقال ارتد عن كذا وقول عمر لابن بكر أليس
 قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا هو الله وامنوا
 دماءهم وأموالهم الابحثة او حسابهم على الله في قول أبي بكر هذا من حقه لا يمنعوني عناقا مما أعطوا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه معرفة منهم ما عابان من قاتلوا من هو على التمسك بالايان ولولا ذلك
 ما شك عمر في قتاله م ولقال أبو بكر قد تركوا الله الا الله فصاروا مشركين وذلك بين في مخاطبتهم جيموش
 أبي بكر وأشعار من قال الشعر منهم ومخاطبتهم لا بي بكر بعد الاسار فقال شاعرهم
 ألا أصبحينا قبل نازة الفجر لعلى منابنا قريب وما ندري
 أطعن رسول الله ما كان وسطنا فيا يحيا ما بال ملك أبي بكر
 فان الذي يسألكم فنعسم لك التمر أو أجلي اليهم من التمر
 سننهم ما كان فينا بقبصة كرام على العزاء في ساعة العسر
 وقالوا لا بي بكر بعد الاسار ما كفرنا بعد ايماننا ولكن نصحنا على أموالنا (قال الشافعي) وقول أبي بكر
 لا تنفروا بين ما جمع الله يعني فيما أرى والله تعالى أعلم أنه يجاهدكم على الصلاة وان الزكاة مثلها ولعل
 مذهبه فيه أن الله عز وجل يقول وما أمر والايه به والله مخلص له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا
 الزكاة وذلك دين القيمة وأن الله تعالى فرض عليهم شهادة الحق والصلاة والزكاة وأنه متى منع فرضا قد
 زمه لم يترك ومنعه حتى يؤديه أو يقتل (قال الشافعي) فسار اليهم أبو بكر بنفسه حتى لقي أخا بني بدار الغزاري

من قبل الله عز وجل
 يفطرهم ما في شهر
 رمضان والله التوفيق
 (قال) واذا أصاب بالأهله
 صام غلail وان كان
 تسعة أو ثمانية ونحوه
 ولا يجزئه حتى يقضى
 نية الصوم قبل الدخول
 ولو نوى صوم يوم فأغنى
 عليه فيه ثم أفاق قبل
 الليل أو بعده ولم يعلم
 أجزأه اذا دخل فيه قبل
 الفجر وهو يعقل فان
 أغنى عليه قبل الفجر لم
 يجزئه لانه لم يدخل في
 الصوم وهو يعقل (قال
 المزني) رحمه الله كل
 من أصبح نائما في شهر
 رمضان صام وان لم
 يعقله اذا تقدمت نية
 (قال) ولو أغنى عليه
 فيه وفي يوم بعده ولم
 يعلم استأنف الصوم
 لانه في اليوم الذي أغنى
 عليه فيه كله غير صائم
 ولا يجزئه الا أن ينوي
 كل يوم منه على حديثه
 قبل الفجر لان كل يوم
 منه غير صاحبه ولو صام

شهر رمضان في الشهرين
أعاد شهر رمضان
واستأنف شهرين (قال)
وأقل ما يلزم من قال
ان الجماعة بين ظهري
الصوم يفسد الصوم
لقوله تعالى من قبل أن
يتأسا أن يزعم أن
الكفاية بالصوم والعق
لا يجزئان بعد أن
يتأسا (قال) والذي
صام شهر قبل التماس
وشهر بعده أطاع الله
في شهر وعصاه بالجماع
قبل شهر يصومه وإن
من جامع قبل الشهر
الآخر منه ما أولى أن
يجوز من الذي عصي الله
بالجماع قبل الشهرين
معا (قال الشافعي) أرجه
الله تعالى وانما حكمه في
الكفارات حين يكفر
كحكمه في الصلاة حين
يصلي (قال) ولو دخل
في الصوم ثم أسير كان له
أن يمضي على الصيام
والاختيار له أن يدع
الصوم ويعتق (قال
المزني) وجه الله ولو

فقاتله معه حجر وعامة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أمضى أبو بكر خالد بن الوليد في قتال من ارتد
ومن منع الزكاة معانقا تالهم بعوام من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في هذا الدليل على أن من
منع ما فرض الله عز وجل عليه فلم يقدر الامام على أخذه منه بامتناعه فأناله وإن ألقى القتال على نفسه وفي
هذا المعنى كل حق لرجل على رجل ملعه قال فإذا امتنع رجل من تأدية حق وجب عليه والسلطان يقدر
على أخذه منه أخذه ولم يقتله وذلك أن يقتل فيقتله أو يسرق فيقطعه أو يمنع أداء دين فيمأخذه ماله أو زكاة
فتمنعه منه فإن امتنع درن هذا أو شيء منه بجماعة وكان إذا قيل له أذهب قال لا أؤديه ولا أبذوكم قتال إلا
أن تغتالوني قوتل عليه لأن هذا انما يقاتل على ما منع من حق لزمه وهكذا من منع الصدقة ممن نسب إلى
الردة فقاتلهم أبو بكر بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وما منع الصدقة ممن منع بحق
ناصب دونه فإذا لم يختلف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتاله فالباغي يقاتل الامام العادل في مثل
هذا المعنى في أنه لا يعطى الامام العادل حقا اذا وجب عليه ويمتنع من حكمه ويرى بدعي مانع الصدقة أن
يريد أن يحكم هو على الامام العادل ويقال له فيحصل قتاله بارتد قتال الامام قال وقد قاتل أهل الامتناع
بالصدقة وقتلوا ثم قهر وأفلح بعضهم أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلا هذين مثاؤل أما
أهل الامتناع فقالوا قد فرض الله علينا أن نؤديه إلى رسوله كأنهم ذهبوا إلى قول الله عز وجل لرسوله صلى
الله عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وقالوا لا نعلمه يجب علينا أن نؤديه إلى غيره رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأما أهل البني فشهدوا على من بغوا عليه بالضلال ورأوا أن جهاده حق فلم يكن على واحد من
الفر يقين عند تقضي الحرب قصاص عندنا والله تعالى أعلم ولو أن رجلا واحدا قتل على التأويل أو جماعة
غير ممنوعين ثم كانت لهم بعد ذلك جماعة ممنعون أو لم تكن كان عليهم القصاص في القتل والجراح وغير
ذلك كما يكون على غير المتأولين فقال في قاتل فلم قلت في الطائفة المنتفعة الناصبة المتأولة تقتل وتصيب
المال أو يل عن القصاص وغرم المال اذا تلف ولو أن رجلا أو قتل أو تلف ما لا اقتصصت منه وأغرمت
المال فقلت له وجدت الله تبارك وتعالى يقول ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يحل دم مسلم أو قتل نفس بغير نفس وروى عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم من اعتبط مسلما يقتل فهو قودبه ووجدت الله تعالى قال وإن طائفتان من المؤمنين اختلفتا
فأصلطوا بينهما فبغت أحدهما على الأخرى فقاتلوا التي تبتغي حتى تفي إلى أمر الله فإن فأت فأسلمه وأ
بينهما بالعدل وأقسطوا أن الله يحب المقسطين فذكر الله عز وجل قتالهم ولم يذكر القصاص بينهم فأثبتنا
القصاص بين المسلمين على ما حكم الله عز وجل في القصاص وأزنا في المتأولين والمنعنين رأينا أن المعنى
بالقصاص من المسلمين هو من لم يكن ممنوعا متأولا فأضينا الحكمين على ما أمضا عليه وقلت له على بن
أبي طالب كرم الله تعالى وجهه ولي قتال المتأولين فلم يقصص من دم ولا مال أصيب في التأويل وقتله ابن ملجم
مثاؤل أو فامر بحبسه وقال لولده إن قتلتم فلا تمثلوا ورأى له القتل وقتله الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما وفي
الناس بقية من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نعلم أحدا أنكر قتله ولا عابه ولا خالفه في أن يقتل إذا
لم يكن له جماعة ممنع بثلها ولم يقدر على أبو بكر قبله ولي من قتلته الجماعة ممنع بثلها على التأويل كما
وصفنا وعلى الكفر (قال الشافعي) والآية تدل على أنه انما أبيع قتالهم في حال وليس في ذلك باحاجة
أموالهم ولا شيء منها وأما قطاع الطريق ومن قتل على غير تأويل فسواء جماعة كانوا أو وحدا نية قتلون حدا
وبالقصاص بحكم الله عز وجل في القتل وفي المحاربين

(باب السيرة في أهل البني)

(قال الشافعي) رجع الله تعالى روى عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده علي بن الحسين رضي الله تعالى

عنهم أقال دخلت على مروان بن الحكم فقال ما رأيت أحدا أكرم غلبته من أبيك ما هو الآن ولينا يوم الجمل
فنادى مناديه لا يقتل مدبر ولا يذفق على جريح (قال الشافعي) فذكرت هذا الحديث للدراوردي
فقال ما أحفظه يريد بهب بحفظه هكذا ذكره جعفر بن محمد الأسناد قال الدراوردي أخبرنا جعفر عن
أبيه أن عليا رضي الله تعالى عنه كان لا يأخذ سلبا وأنه كان يباشر القتال بنفسه وأنه كان لا يذفق على
جريح ولا يقتل مدبرا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه
أن عليا رضي الله تعالى عنه قال في ابن ملجم بعد ما ضربه أطعموه واسقوه وأحسنوا إسهامه عشت فأنا ولي
دمي أعفوا ن شئت وإن شئت استقدت وإن مث فتنته ومه فلا تملوا

(باب الحال التي لا يحل فيها دماء أهل البني)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن قوما أظهر وأرى الخوارج وتجنبوا جماعات الناس وكفروهم
لم يحل بذلك قتالهم لأنهم على حرمه الإيمان لم يصيروا إلى الحال التي أمر الله عز وجل بقتالهم فيها بلغنا
أن عليا رضي الله تعالى عنه بيناهو يخطب إذ سمع تحكما من ناحية المسجد لا حكم الله عز وجل فقال
على رضي الله تعالى عنه كلمة حق أريد بها باطل لكم علينا ثلاث لا نغضبكم مساجد الله أن تذكر وأفيها اسم الله
ولا نغضبكم التي عما كانت أبدىكم مع أدينا ولا نبذوكم بقتال (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا عبد الرحمن
ابن الحسن بن القاسم الأزرق الشافعي عن أبيه أن عديا كتب لعمر بن عبد العزيز الخوارج عند نابسونك
فكتب إليه عمر بن عبد العزيز أن سبوا فسيبواهم وأعفوا عنهم وإن أشهر والسلاح فأشهر وأعليهم وإن
ضربوا فاضربوهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا كله نقول ولا يحل للمسلمين بطنهم دماؤهم ولا أن
ينعوا التي ما جرى عليهم حكم الإسلام وكانوا أسوتهم في جهاد عدوهم ولا يحل بينهم وبين المساجد والأسواق
قال ولو شهدوا شهادة الحق وهم مظهرون لهذا قبل الاعتقاد أو بعده وكانت حالهم في العفاف والعقول
حسنة انبغى للقاضي أن يحصيهم بأن يسأل عنهم فإن كانوا يستحلون في مذاهبهم أن يشهدوا لمن يذهب
مذاهبهم بتصدقه على ما لم يسمعوا ولم يعانوا أو يستحلوا أن ينالوا من أموال من خالفهم أو أبدانهم شيئا
يجعلون الشهادة بالباطل ذريعة إليه لم تجز شهادتهم وإن كانوا لا يستحلون ذلك حازت شهادتهم وهكذا من
بني من أهل الأهواء ولا يفرق بينهم وبين غيرهم فيما يجب عليهم وعليهم من أخذ الحق والحدود والأحكام
ولو أصابوا في هذه الحال حدث الله عز وجل أول الناس دما أو غيره ثم اعتقدوا ونصبوا اماما وامتنعوا ثم سألوا أن
يؤمنوا على أن يسقط عنهم ما أصابوا قبل أن يعتقدوا أو شيء منهم لم يكن للإمام أن يسقط عنهم منه شيئا لله عز
ذكره وللناس وكان عليه أخذه به كما يكون عليه أخذ من أحدث حد الله تبارك وتعالى وللناس ثم هرب
ولم يتأول ويمتنع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن قوما كانوا في مصر أو حمراء فسفكوا الدماء وأخذوا
الأموال كان حكمهم حكم قطاع الطريق وسواء المسكاراة في مصر أو الحمراء ولو افتروا كانت المسكاراة في
المصر أعظمهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكذلك لو أن قوما كبروا فقتلوا ولم يأخذوا مالا أقيم عليهم
الحق في جميع ما أخذوا وكذلك لو امتنعوا فأصابوا دما أو أموالا على غير التأويل ثم قدر عليهم أخذ منهم الحق
في الدماء والأموال وكل ما أتوا من حسد (قال الشافعي) ولو أن قوما تأولوا كثيرا كانوا أو قسلا اعتزلوا
جماعة الناس فكان عليهم وال أهل العدل يجرى حكمه فقتلوه وغيره قبل أن ينصبوا إماما ويعتقدوا
ويظهروا حكم مخالفا لحكمه كان عليهم في ذلك التقصاص وهكذا كان شأن الذين اعتزلوا عليا رضي الله تعالى
عنه ونقموا عليه الحكومة فقالوا أناسا كنك في بلد فاستعمل عليهم عاملا فسيبوا له ما شاء الله ثم قتلوه فأرسل
إليهم أن ادفعوا لنا قائله نقتله قالوا كنا قاتله قال فاستسلموا بحكمكم عليكم قالوا لا فسار إليهم فقاتلهم
فأصاب أكثرهم قال وكل ما أصابوه في هذه الحال من حد الله تبارك وتعالى وللناس أقيم عليهم متى قدر

كان الصوم فرضه ما جاز
اختيار إبطال الفرض
والرقبة فرض ان
وجدها لا غيرها كما أن
الوضوء بالماء فرض اذا
وجده لا غيره ولا خيار
في ذلك بين أمرين فلا
يجوز الإخلال في الصوم
اذا وجد الرقبة من أن
يكون عمناء المتقدم فلا
فرض عليه إلا الصوم
فكيف يجزئه العتق
وهو غير فرضه أو
يكون صومه قد بطل
لوجود الرقبة فلا فرض
الاعتق فكيف يتم
الصوم فيجزئه وهو غير
فرضه فلما لم يختلفوا أنه
إذا اعتق أدى فرضه
ثبت أن لا فرض عليه
بغيره في ذلك إبطال
صومه كعتقه بالشهور
فإذا حدث الحيض
بطلت الشهور وثبت
حكم الحيض عليها ولا
كان وجود الرقبة يبطل
صوم الشهرين كان
وجودها بعد الدخول
في الشهر يبطل ما بقي

عليهم وليس عليهم في هذه الحال أن يبدؤا بقتال حتى يمتنعوا من الحكم وينصبوا قال وهكذا أخرج رجل أو رجلا أو نفر يسير قليلا بعد يعرف أن مثلهم لا يمتنع إذا أريد أن يظهر وأرأيهم وثابوا أمامهم العادل وقالوا نمتنع من الحكم فأصابوا دما أو مالا أو حرد ودان في هذه الحال وتأولين ثم ظهر عليهم أقيمت عليهم الحرد ودوا أخذت منهم الحقوق لله تعالى وللناس في كل شيء كما يؤخذ من غير التأولين فإن كانت لأهل البني جماعة تكثر ويتنوع مثلها بموضعها الذي هي به بعض الامتناع حتى يعرف أن مثلها لا ينال حتى تكثر نكايته واعتقدت ونصبوا اماما وأظهر واحدا وامتنعوا من حكم الامام العادل فهذه الفئة الباغية التي تفارق حكم من ذكرنا قبلها فينبغي اذا فعلوا هذا أن نسألهم ما نقيموا فان ذكروا مظلمة بينت ردت فان لم يذكروها بينت قبل لهم عود والمناظر قتم من طاعة الامام العادل وأن تكون كلمتهم وكلمة أهل دين الله على المشركين واحدة وأن لا تمتنعوا من الحكم فان فعلوا قبل منهم وان امتنعوا قبل أن يؤذونكم بحرب فان لم يجيبوا قوتلوا ولا يقاتلون حتى يدعوا يناظروا الا أن يمتنعوا من المناظرة فيقاتلوا قال وانما امتنعوا من الاجابة وحكم عليهم بحكم فلم يسلموا أو حلت عليهم صدقة فغنموا وحالوا دونها وقالوا لا نسددوكم بقتال قوتلوا حتى يقر بالالحكم ويعودوا لما امتنعوا ان شاء الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما أصابوا في هذه الحال على وجهين أحدهما ما أصابوا من دم ومال وفرج على التأويل ثم ظهر عليهم بعد لم يقيم عليهم منه شيء الا أن يوجد مال رجل بعينه فيؤخذ والوجه الثاني ما أصابوا على غير وجهه التأويل من حديثه تعالى وللناس ثم ظهر عليهم رأيت أن يقيم عليهم كما يقيم على غيرهم من هرب من حد أو أصابه وهو في بلاد لا والى لها ثم جاء لها وال وهكذا غيرهم من أهل دار غلبوا الامام عليها فصار لا يجري له بها حكم حتى قدر عليهم أقيمت عليهم تلك الحرد ولم يسقط عنهم ما أصابوا بالامتناع ولا يمنع الامتناع حقا يقيم انما يمنع التأويل والامتناع معا فان قال قائل فأنتم تسقط ما أصاب المشركون من أهل الحرب اذا أسلموا (١) فكذلك أسقط عن حربي لو قتل مسلما مفردا ثم أسلم وأقتل الحربي بديا من غير أن يقتل أحدا وليس هذا الحكم في المتأويل في واحد من الوجهين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا دعى أهل البني فامتنعوا من الاجابة فقتلوا فالسيرة فيهم مخالفة للسيرة في أهل الشرك وذلك بأن الله عز وجل حرم ثم رسوله دماء المسلمين الا بما بين الله تبارك وتعالى ثم رسوله صلى الله عليه وسلم فأنما أبيع قتال أهل البني ما كانوا يقاتلون وهم لا يكونون مقاتلين أبدا الا مقبلين ممنوعين من بدين فتى زابوا هذه المعاني ففسد خبر جوامع الحال التي أبيع بها قتالهم وهم لا يخرجون منها أبدا الا الى أن تكون دماؤهم محرمة كهي قبل يحدون وذلك بين عندى في كتاب الله عز وجل قال الله تبارك وتعالى فقاتلوا التي تنبى حتى تبنى الى أمر الله فان فاهت فاصحوا بينهم ما بالعدل وأقسطوا ان الله يحب المقسطين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم يستثن الله تبارك وتعالى في الفحشة فسواء كان للذي فاهتة أو لم تكن له فته فتى فاهه الفحشة الرجوع حرم دمه ولا يقتل منهم مدبر أبدا ولا أسير ولا جريح بحال لأن هؤلاء قد صاروا في غير المعنى الذي حلت به دماؤهم وكذلك لا يستمتع من أموالهم بدابة تركب ولا متاع ولا سلاح يقاتل به في حربهم وان كانت قائمة ولا بعد تقضيها ولا غير ذلك من أموالهم وما صار اليهم من دابة فبسوها أو سلاح فعلمهم رده عليهم وذلك لأن الأموال في القتال انما تحل من أهل الشرك الذين يقتلون اذا قتلهم فاما من أسلم فحدي قطع الطريق والزنا والقتل فهو لا يؤخذ ماله فهو اذا قوتل في البني كان أخف حالاً لأنه اذا رجع عن القتال لم يقتل فلا يستمتع من ماله بشيء لأنه لا جناية على ماله بدلالة توجب في ماله شيئا قال ومضى إلى أهل البني السلاح لم يقاتلوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قاتلت المرأة أو العبد مع أهل البني والغلام المراهق فهم مثلهم يقاتلون مقبلين ويتركون مولين قال ويختلفون في الأسارى فلو أسرا بالغ من الرجال الأحرار فبس لبسابع رجوت أن يسع ولا يحبس مملوك ولا غير بالغ من الأحرار ولا امرأة لتبائع وانما يبائع النساء على

(١) قوله فكذلك الخ هو جواب ان ومخط الجواب آخر الكلام وهو قوله وليس هذا الحكم الخ تأمل

من الشهور وفي ذلك دليل أنه اذا وجد الرقة بعد الدخول بطل ما بقي من الشهرين وقد قال الشافعي رحمه الله بهذا المعنى زعم في الأمة تعتق وقد دخلت في العدة أنها لا تكون في عدتها حرة وتعد عدة أمة وفي المسافر يدخل في الصلاة ثم يقيم لا يكون في بعض مسلاته مقيما ويقصر ثم قال وهذا أشبه بالقياس (قال المزني) فهذا معنى ما قلت وبالله التوفيق ولو قال لعبد أنت حر الساعة عن ظهاري ان تظهرته كان حرا لساعته ولم يجزئه ان يظهر لانه لم يكن ظهار ولم يكن بسبب منه

(باب الكفارة بالطعام)
من كذب ظهار قديم وجديد

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فمن ظهر ولم

الاسلام فاما على الطاعة فهن لاجهاد عليهن وكيف يباليين والبيعة على المسلمين المولودين في الاسلام انما هي على الجهاد واما اذا انقضت الحرب فلا يرى أن يحبس أسيرهم ولو قال أهل البغي انظرونا ونظروا في أمرنا لم أر بأسا أن ينظروا قال ولو قالوا انظرونا مدة رأيت أن يجتهد الامام فيه فان كان يرجو فيقتلهم أحسب الاستيناء بهم وان لم يرج ذلك فله جهادهم وان كان يخاف على الفئة العادلة الضعيف عنهم رجوت تأخيرهم الى أن يرجعوا أو تمكنه القوة عليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو سألو أن يتركوا يجعل يؤخذ منهم لم ينبغ أن يؤخذ من مسلم جعل على تركه ولا يترك جهاده ليرجع الى حق منعه أو عن باطل ركبته والأخذ منهم على هذا الوجه في معنى الصغار والنلة والصغار لا يجزى على مسلم قال ولو سألو أن يتركوا أبدا ممنعين لم يكن ذلك للامام اذا قوى على قتالهم واذا تحصنوا فقد قيل يقاتلون بالمجانق والنيران وغيرها ويمتثلون ان شاء من يقاتلهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأنا أحب الى أن يتوق ذلك فيهم ما لم يكن بالامام ضرورة اليه والضرورة اليه أن يكون بازاء قوم متحصنين غزوه أو يحرقون عليه أو يرمونه بمجانق أو عزادات أو يحيطون به فيخاف الاضطلام على من معه فاذا كان هذا أو بعضه رجوت أن يسعهم بهم بالمخنيق والذود فعان نفسه أو معاقبة عمل ما فعل به قال ولا يجوز لأهل العدل عندى أن يستعينوا على أهل البغي بأحد من المشركين ذمي ولا حربي ولو كان حكم المسلمين الظاهر ولا أجعل لمن خالف دين الله عز وجل الذريعة الى قتل أهل دين الله قال ولا بأس اذا كان حكم الاسلام الظاهر أن يستعان بالمشركين على قتال المشركين وذلك أنهم يحل دماؤهم مقبلين ومديرين ونياما وكيفما قدر عليهم اذا بلغتهم الدعوة وأهل البغي انما يحل قتالهم دفعالهم عما أرادوا من قتال أو امتناع من الحكم فاذا فارقت تلك الحال حرمت دماؤهم قال ولا أحب أن يقاتلهم أيضا بأحد يستحل قتلهم مديرين وحربي وأسرى من المسلمين فيسلط عليهم من يعلم أنه يعمل فيهم بخلاف الحق وهكذا من ولي شيئا ينبغي أن لا يولاه وهو يعلم أنه يعمل بخلاف الحق فيه ولو كان المسلمون الذين يستعانون من أهل البغي ما وصفت يضبطون بقوة الامام وكثرة من معه حتى لا يتقدموا على خلافه وان رأوه حقالا ربا بأسا أن يستعان بهم على أهل البغي على هذا المعنى اذا لم يوجد غيرهم يكفي كفايتهم وكانوا أجزا في قتالهم من غيرهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولونفوق أهل البغي فنصب بعضهم لبعض فسلت الطائفتان أو احدهما امام أهل العدل معوتتها على الطائفة المغارقة لها بالارجوع الى جماعة أهل العدل وكانت بالامام ومن معه قوة على الامتناع منهم لو اجعوا عليه لم أر أن يعين احدي الطائفتين على الأخرى وذلك أن قتال احدهما ليس بأوجب من قتال الأخرى وأن قتاله مع احدهما كالأمان لتي تقاتل معه وان كان الامام يضعف فذلك أسهل في أن يجوز معاونة احدي الطائفتين على الأخرى فان انقضت حرب الامام الأخرى لم يكن له جهاد التي أعان حتى يدعوها ويعذر اليها فان امتنعت من الرجوع نبذ اليها ثم جاهدتها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلا من أهل العدل قتل رجلا من أهل العدل في شغل الحرب وعسكر أهل العدل فقال أخطأت به ظننته من أهل البغي أحلف وضمن دينه ولو قال عدته أقيد منه (قال الشافعي) وكذلك لو صار الى أهل العدل بعض أهل البغي تابا بجاهد أهل البغي أو تارك للحرب وان لم يجاهد أهل البغي فقتله بعض أهل العدل وقال قد عرفته بالبغي وكنت أراه انما صار اليها لئلا من بعضنا غرة فقتلته أحلف على ذلك وضمن دينه وان لم يدع هذه الشبهة أقيد منه لأنه اذا صار الى أهل العدل حكمهم حكمهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو رجع نفر من أهل البغي عن رأيهم وأمنهم السلطان فقتل رجلا منهم رجل فادعى معرفتهم منهم من أهل البغي وجهاله بأمان السلطان لهم ورجوعهم عن رأيهم درى عنه القود وألزم الدية بعد ما يخلف على ما ادعى من ذلك وان أتى ذلك عامدا أقيد بما نال من دم وجرح يستطيع فيه التقصاص وكان عليه الارش فيما لا يستطيع فيه التقصاص من الجراح قال ولو

يجد رقبته ولم يستطع حين يريد انكفارة صوم شهرين متتابعين عرض أو علة ما كانت أجزا أن يطم ولا يجزته أقل من ستين مسكينا كل مسكين مدا من طعام بلده الذي يقتات حنطة أو شعيرا أو أرزا أو سلتا أو عسرا أو زبيا أو أقطا ولا يجزته أن يعطهم جملة ستين مدا أو أكثر لان أخذهم الطعام يختلف فلا أدري لعل أحدهم يأخذ أقل وغيره أكثر مع أن النبي صلى الله عليه وسلم انما س مكيلة طعام في كل ما أمر به من كفارة ولا يجزته أن يعطهم دقيقا ولا سويقا ولا خبزا حتى يعطيهم موهبا وسواء منهم الصغير والكبير ولا يجوز أن يعطيه من تلزم نفقة ولا عبدا ولا مكاتب ولا أحدا على غير دين الاسلام

أن تجاراً في عسكر أهل البني أو أهل مدينة غلب عليها أهل البني أو أسرى من المسلمين كانوا في أيديهم وكل هؤلاء غير داخل مع أهل البني برأى ولا معونة قتل بعضهم بعضاً وأتى حسد الله أو الناس عارفاً بأنه محرم عليه ثم قدر على إقامته عليه أقيم عليه ذلك كله وكذلك لو كانوا في بلاد الحرب فأثروا ذلك عالين بأنه محرم وغير مكرهين على إتيانه أقيم عليهم كل حسد الله عز وجل والناس وكذلك لو تلتصقوا فكانوا يطرف عمتين لا يجري عليهم حكم أو لا يتلصقون ولا متاولين إلا أنهم لا تجري عليهم الأحكام وكانوا ممن قامت عليهم الحجة بالعلم مع الإسلام ثم قدر عليهم أقيم عليهم الحقوق

(حكم أهل البني في الأموال وغيرها)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ظهر أهل البني على بلد من بلدان المسلمين فأقام أماءهم على أحد حسد الله أو الناس فأصاب في إقامته أو أخذ صدقات المسلمين فاستوفى ما عليهم أو زاد مع أخذ ما عليهم ما ليس عليهم ثم ظهر أهل العدل عليهم لم يعودوا على من حسده أمام أهل البني بعد ولا على من أخذوا صدقته بصدقة عامه ذلك فإن كانت وجبت عليهم صدقة فأخذوا بعضها استوفى أمام أهل العدل ما بقي منها وحسب لهم ما أخذ أهل البني منها قال وكذلك من مر بهم فأخذوا ذلك منه قال وإن أراد أمام أهل العدل أخذ الصدقة منهم فدعوا أن أمام أهل البني أخذها منهم فهم أماء على صدقاتهم وإن ارتاب بأحد منهم أحلفه فإذا حلف لم تعد عليه الصدقة وكذلك ما أخذوا من خراج الأرض وخزينة الرقاب لم يعد على من أخذوه منه لأنهم مسلمون ظاهر حكمهم في الموضع الذي أخذوا ذلك فيه ما عليهم من خراج وخزينة رقبته وحقوقهم في مال أو غيره قال ولو استقضى أمام أهل البني رجلاً كان عليه أن يقوم بما يقوم به القاضي من أخذ الحق لبعض الناس من بعض في الحسد وغيره إذا جعل ذلك إليه ولو ظهر أهل العدل على أهل البني لم يرد من قضاء قاضي أهل البني إلا ما يرد من قضاء القضاة غيره وذلك خلاف الكتاب والسنة وأجاء الناس أو ما هو في معنى هذا أو عمد الخيف بردها في أهل العدل في الحين الذي يرد هافيه أو أجازة شهادة غير العدل في الحين الذي يجوز هافيه ولو كتب قاضي أهل البني إلى قاضي أهل العدل بحق ثبت عنده لرجل على آخر من غير أهل البني فلا غلب من هذا خوف أن يكون بردها في أهل العدل بخلاف برأيه ويقبل شهادة من لا عدل له بموافقة ومنهم من هو مخوف أن يكون يستعمل بعض أخذ أموال الناس بما أمكنه فأحب أن لا يقبل كتابه وكتابه ليس يحكم نفعه منه فلا يكون القاضي رده إلا بجور تبين له ولو كانوا مؤمنين على ما وصفنا برأيه من كل خصلة منه وكتب من بلاد نائية يهلك حق المشهود له أن يرد كتابه فقبل القاضي كتابه كان لذلك وجه والله تعالى أعلم وكان كتاب قاضيهم إذا كان كما وصفت في فوت الحق أن رد شيها بحكمه قال ومن شهد من أهل البني عند قاض من أهل العدل في الحال التي يكون فيها محاربا أو ممن يرى رأيهم في غير محاربة فإن كان يعرف باستحلال بعض ما وصفت من أن يشهد بل وافقه بالتصديق له على ما لم يعاين ولم يسمع أو باستحلال لمال المشهود عليه أو دمه أو غير ذلك من الوجوه التي يطلب بها الذريعة إلى نفع المشهود له أو نكايته المشهود عليه استحل لا لم تجز شهادته في شيء وإن قل ومن كان من هذا برأيه ومن غيرهم عدل أجازت شهادته قال ولو وقع لرجل في عسكر أهل البني على رجل في عسكر أهل العدل حق في دم نفس أو جرح أو مال وجب على قاضي أهل العدل الأخذ به لا يختلف هو وغيره فيما يؤخذ به بعضهم من بعض من الحق في الوارث وغيرها وكذلك حق على قاضي أهل البني أن يأخذ من الباغي غير الباغي من المسلمين وغيرهم حقه ولو امتنع قاضي أهل البني من أخذ الحق منهم لم يخالههم كان بذلك عندنا طامعا ولم يكن لقاضي أهل العدل أن يمنع أهل البني حقوقهم قبل أهل العدل يمنع قاضيهم الحق منهم قال وكذلك أيضا يأخذ من أهل العدل الحق لأهل الحرب

(وقال) في القديم لو علم بعد إعطائه أنه غني أجزاء ثم رجع إلى أنه لا يجزئه (قال المزني) رحمه الله وهذا أقبح لأنه أعطى من لم يقرضه الله تعالى له بل حرمه عليه وانلحقا عنده في الأموال في حكم العدا لا في المأثم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويكفر بالطعام قبل المسيس لأنها في معنى الكفارة قبلها ولو أعطى مسكينا مدين مداعن ظهره ومداعن البين أجزاء لا نهيبا كفتارتان محتلفتان ولا يجوز أن يكفر إلا كفارة كاملة من أي الكفارات يكفر وكل الكفارات بمسك النبي صلى الله عليه وسلم لا يختلف في فرض الله على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ما يدل على أنه بمدا النبي

والذمة وان منع أهل الحرب الحق يقع عليهم وأحق الناس بالمعبر للحق أهل السنة من أهل دين الله تعالى وليس منع رئيس المشركين حقا قبل من يحضرته لمسلم بالذي يحل لمسلم أن يمنع حر بيامستأمننا حقه لانه ليس بالذي ظلمه فيجب له مثل ما أخذ منه ولا يمنع رجلا حقا ظلم غيره وبهذا يأخذ الشافعي قال ولونظهر أهل البغي على مصر فلولوا قضاء رجلا من أهله معر وفابخلاف رأى أهل البغي فكتب الى قاض غيره نظر فان كان القاضي عدلا وسمى شهودا شهد واعنده يعرفهم القاضي المكتوب اليه بنفسه أو يعرفهم أهل العدالة بالعدل وبخلاف أهل البغي قبل الكتاب فان لم يعرفوا فكتبه كما وصفت من كتاب قاضي أهل البغي قال وإذا غزا أهل البغي المشركين مع أهل العدل والتقوا في بلادهم فاجتمعوا ثم قاتلوا معا فان كان لكل واحد من الطائفتين امام فأهل البغي كأهل العدل جاعتهم بكما عنهم وواحد منهم مثل واحد في كل شيء ليس الخس قال فان أمن أحدهم عبدا كان أحرأ وأمرأه منهم جازا لالمان وان قتل أحدهم (٣) في الاقبال كان له السلب وان كان أهل البغي في عسكر ردا لأهل العدل فسرى أهل العدل فأصابوا غنائم أو كان أهل العدل ردأ فسرى أهل البغي فأصابوا غنائم شركت كل واحدة من الطائفتين صاحبها لا يفترقون في حال الا أنهم اذا دفعوا الخمس من الغنيمة كان امام أهل العدل أولى به لانه لقوم مفترقون في البلدان يؤديه اليهم لان حكمه جار عليهم دون حكم امام أهل البغي وانه لا يستحل حبسه استحلال الباغى قال ولو وادع أهل البغي قوما من المشركين لم يكن لاحد من المسلمين غز وهم فان غزاهم فأصاب لهم شيأ رده عليهم ولو غزا أهل البغي قوما قد وادعهم امام المسلمين فسيباهم أهل البغي فان ظهر المسلمون على أهل البغي استخرجوا ذلك من أيديهم وردوه على أهله المشركين قال ولا يحل شراء أحد من ذلك السبي وان اشتري فشرأه مردود قال ولو استعان أهل البغي بأهل الحرب على قتال أهل العدل وقد كان أهل العدل وادعوا أهل الحرب فانه حلال لأهل العدل قتال أهل الحرب وسبيهم وليس كينوتهم مع أهل البغي بامان انما يكون لهم الامان على الكف فاما على قتال أهل العدل فلو كان لهم أمان فقاتلوا أهل العدل كان نقضه وقد قيل لو استعان أهل البغي بقوم من أهل الذمة على قتال المسلمين لم يكن هذا نقضا للعهد لانهم مع طائفة من المسلمين وأرى ان كانوا مكروهين أو ذكروا جهالة فقالوا كاذري علينا اذا جلتنا طائفة من المسلمين على طائفة من المسلمين أخرى انها انما تحملنا على من يحل دمه في الاسلام مثل قطاع الطريق أو قالوا لم نعلم ان من جاوننا على قتاله مسلما لم يكن هذا نقضا للعهد ويؤخذون بكل ما أصابوا من أهل العدل من دم ومال وذلك انهم ليسوا بالمؤمنين الذين أمر الله بالاصلاح بينهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ونقدم اليهم ويجدد عليهم شرطاً بانهم ان خرجوا الى مثل هذا استحل قتلهم وأسأل الله التوفيق قال فان أتى أحد من أهل البغي تاباً لم يقتل منه لانه مسلم محرم الدم واذا قاتل أهل الذمة مع أهل العدل أهل الحرب لم يهطوا سلباً ولا نجساً ولا سهماً وانما يرضخ لهم ولورهن أهل البغي نفرانهم عند أهل العدل ورهنهم أهل العدل رهناً وقالوا احبسوا رهناً حتى تدفع اليكم رهنتكم وتوادعوا على ذلك الى مدة جعلوها بينهم فعدا أهل البغي على رهن أهل العدل فقتلوه لم يكن لأهل العدل أن يقتلوا رهن أهل البغي الذين عندهم ولا أن يجبسوهم اذا أثبتوا أن قد قتل أصحابهم لان أصحابهم لا يدفعون اليهم أبداً ولا يقتل الرهن بجنابة غيرهم وان كان رهن أهل البغي بالرهن من أهل العدل وادعوه الى مدة فجاءت تلك المدة وقد غدر أهل البغي لم يكن لهم حبس الرهن بغدر غيرهم قال ولو أن أهل العدل آمنوا رجلاً من أهل البغي فقتله رجل جاهل كان فيه الدية واذا قتل العدلى الباغى عامدا والقاتل وارث المقتول أو قتل الباغى العدلى وهو وارثه لم أر أن يتوارثا والله تعالى أعلم ويرثهما معا ورثتهما غير القاتلين واذا قتل أهل البغي في معركة وغيرها صلى عليهم لان الصلاة سنة في المسلمين الامن قتله المشركون في المعركة فانه لا يغسل ولا يصلى عليه وأما أهل البغي اذا قتلوا في المعركة فأنهم يغسلون ويصلى عليهم ويصنع

صلى الله عليه وسلم وكيف يكون بعد من لم يولد في عهده أو مد أحدث بعده وانما قلت مددا لكل مسكين لحديث النبي صلى الله عليه وسلم في المكفر في رمضان فانه أتى صلى الله عليه وسلم بعرق فيه نجسة عشر صاعا فقال للمكفر كفر به وقد أعلمه أن عابه اطعام ستين مسكينا فهذا مدخله وكانت الكفارة بالكفارة أشبه في القياس من أن نفقسيها على فدية في الحج وقال بعض الناس المد رطلان بالحجازي وقد احتجينا فيه منع أن الآثار على ما قلنا فيسبه وأمر الناس بدار الهجرة وما ينبغي لأحد أن يكون أعلم به من أهل المدينة وقالوا أيضا لو أعطى مسكينا واحدا طعام ستين مسكينا في ستين يوما أجزأه (قال

بهم ما يصنع بالموتى ولا يبعث برؤسهم الى موضع ولا يصابون ولا يمتنعون الدفن واذا قتل أهل العدل أهل
 البغى في المعركة ففيهم قولان أحدهما أن يدفنوا بكمومهم ودمائهم والنياب التي قتلوا فيها نساؤهم
 شهداء ولا يصلى عليهم ويصنع بهم كما يصنع عن قتله المشركون لانهم مقتولون في المعركة وشهداء والقول
 الثاني أن يصلى عليهم لان أصل الحكم في المسلمين الصلاة على الموتى الا حيث تركها رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وانما تركها فيمن قتلته المشركون في المعركة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والضبيان والنساء من أهل
 البغى اذا قتلوا معهم فهم في الصلاة عليهم مثل الرجال البالغين قال وأكره للعدلى أن يمد قتل ذى رحمه من
 أهل البغى ولو كف عن قتل أبيه أو ذى رحمه أو أخيه من أهل الشرك لم أكره ذلك له بل أحبه وذلك أن النبي
 صلى الله عليه وسلم كف أباه وذى رحمه عن قتل أبيه وأب بكر يوم أمد عن قتل أبيه واذا قتل الجماعة
 المنتفعة من أهل القبلة غير المتأولة أو أخذت المال فحكمهم حكم قطاع الطريق وهذا مكتوب في كتاب قطع
 الطريق « واذا ارتد قوم عن الاسلام فاجتمعوا وقاتلوا فقتلوا وأخذوا المال فحكمهم حكم أهل الحرب من
 المشركين واذا تابوا لم تتبعوا بدم ولا مال فان قال قائل لم لا تتبعون قيل هؤلاء صابون ومحاربون حلال الاموال
 والدماء وما أصاب المحاربون لم يقتص منهم وما أصيب لهم لم يرده عليهم وقد قتل طليحة عكاشة بن محصن وثابت
 ابن أفرم ثم أسلم هو فلم يقتلهم بغير عقلا ولا قودا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والحد في المكابرة في المصر
 والعصراء سواء ولعل المحارب في المصر أعظم ذنبا « قال الربيع » وللشافعي قول آخر يقاد منهم اذا ارتدوا
 وحاربوا فقتلوا من قبل أن يشركوا لم يردهم شر لم يردهم خيرا بان يمنع القود منهم (قال الشافعي) رحمه الله
 تعالى ولو أن أهل البغى ظهر واعلى مدينة فأراد قوم غيرهم من أهل البغى قتالهم لم أر أن يقتلهم أهل المدينة
 معهم فان قالوا انقتلهم معاوسع أهل المدينة قتالهم دفعناهم عن أنفسهم وعيالهم واموالهم وكانوا في معنى
 من قتل دون أنفسهم وماله ان شاء الله تعالى ولو سبي المشركون أهل البغى وكانت بالمسلمين قوة على قتال
 المشركين لم يسع المسلمين الكف عن قتال المشركين حتى يستنقذوا أهل البغى ولو غزا المسلمون فقاتلهم
 ففرزوا معا أو متفرقين وكل واحد منهم رده لصاحبه شرك كل واحد منهم صاحبه في الغنيمة (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى قال في قاتل فنانقول فبين أراد مال رجل أو دمه أو حرمة قتله فله دفعه عنه قال فان
 لم يكن يدفع عنه الا بقتال قلت فيقتاله قال وان أتى القتال على نفسه قلت نعم اذا لم يقدر على دفعه الا بذلك
 قال وما معنى يدفعه بغير ذلك قلت ان يكون فارسا والعارض له راكبا فيمن على الفرس أو يكون
 متحصنا فيغلق الحصن الساعة فيمضى عنه وان أبى الا حصره وقتاله قاتله أيضا قال أفليس قد ذكر جاد
 عن يحيى بن سعيد عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أن عثمان بن عفان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث كفر بعد ايمان أو زنا بعد احصان أو قتل نفس بغير نفس فقلت
 له حديث عثمان كما حدث به وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل دم مسلم الا باحدى ثلاث كما قال
 وهذا كلام عربى ومعناه انه اذا أتى واحدة من ثلاث حل دمه كما قال فكان رجلا زنا ثم ترك الزنا وتاب منه
 أو هرب من الموضع الذى زنى فيه فقد رده عليه قتل رجلا ولو قتل مسلما عمدا ثم ترك القتل فتاب وهرب فقد رده
 عليه قتل قودا واذا كفر فتاب زال عنه اسم الكفر وهذا ان لا يفارقهما اسم الزنا والقتل ولو تابا وهربا فيقتلان
 بالاسم الا لزمهما والكافر بعد ايمانه لو هرب ولم يترك القول بالكفر بعدما أظهره قتل الا انه اذا تاب من
 الكفر وعاد الى الاسلام حقن دمه وذلك انه يسقط عنه اذا رجع الى الاسلام اسم الكفر فلا يقتل وقد عاد مسلما
 ومضى لزمه اسم الكفر فهو كالزاني والقاتل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والباغى خارج من أن يقال له
 حلال الدم مطلقا غير مستثنى فيه وانما يقال اذا بغى وامتنع أو قاتل مع أهل الامتناع قوتل دفعا عن أن يقتل
 أو منازعة ليرجع أو يدفع حقا ان منعه فان أتى القتال على نفسه فلا عقل فيه ولا قودا انما بجنايته ولو لوى

الشافعي رحمه الله لأن
 أجزاء في كل يوم وهو
 واحد ليجزئه في مقام
 واحد فقل له أ رأيت
 لو قال قاتل قال الله
 تعالى وأشهدوا ذوى
 عدل منكم شرطان
 عدوهم شهادة فانا أجيز
 الشهادة دون العدد
 فان شهد اليوم شاهد ثم
 عاد لشهادته فهي
 شهادتان فان قال لاحق
 يكون شاهدين فكذلك
 لاحق يكونوا ستين
 مسكينا وقال أيضا لو
 أطعمه أهل النعمة
 أجزاء فان أجزأ في غير
 المسلمين وقد أوصى الله
 تبارك وتعالى بالأسير
 فلم لا يجزئ أسير المسلمين
 الحربى والمستأمنون
 اليهم وقال لو غزاهم أو
 عشاهم وان تفاوت
 أكلهم فاشبعهم أجزاء
 وان أعطاهم قيمة الطعام
 عرضا أجزأ فانه ترك ما
 نصت السنة من المكلة
 فأطعم ستين صبيا أو

عن القتال أو اعتزل أو جرح أو أسرا أو كان مريضاً لا قتال به لم يقتل في شيء من هذه الحالات ولا يقال للباغي وحاله هكذا إحلال الدم ولو حبل دمه ما حقن بالتولية والأسار والجرح وعزله القتال ولا يحقن دم الكافر حتى يسلم وحاله ما وصفت قبله من حال من أراد دم رجل أو ماله

(الخلافاً في قتال أهل البغي)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى حضري بعض الناس الذي حكيت حجه بحديث عثمان فكلمني بما وصفت وحكيت له جملة ما ذكرت في قتال أهل البغي فقال هذا كما قلت وما علمت أحداً احتج في هذا بشيئه بما احتججت به ولقد خالفك أصحابنا منه في مواضع قلت وما هي قال قالوا إذا كانت الفئة الباغية فئة ترجع إليها وانهمزوا قتلوا من زمين وذفع عليهم جرحى وقتلوا أسرى فإن كانت حربهم قائمة فأسر منهم أسير قتل أسيرهم وذفع على جرحاهم فأما إذا لم يكن لأهل البغي فئة وانهمز عسكرهم فلا يحل أن يقتل مدبرهم ولا أسيرهم ولا يذفع على جرحاهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له إذا زعمت أن ما احتجبتنا به حجة فكيف رغبت عن الأمر الذي فيه الحق قلت بهذا خبراً أو قياساً قال بل قلت به خبراً قلت وما الخبر قال إن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه قال يوم الجمل لا يقتل مدبر ولا يذفع على جريح فكان ذلك عندنا على أنه ليس لأهل الجمل فئة يرجعون إليها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له أفرويت عن علي أنه قال لو كانت لهم فئة يرجعون إليها قتلنا مدبرهم وأسيرهم وجرحيهم فقتلناهم باختلاف حكمه على اختلاف السيرة في الطائفتين عنده قال لا ولكنه عندى على هذا المعنى قلت أفيد لالة فأوجسدها فقال فكيف يجوز قتلهم مقبلين ولا يجوز مدبرين قلت بما قلنا من أن الله عز وجل إنما أذن بقتالهم إذا كانوا باغيين قال الله تبارك وتعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي إلى أمر الله وانما يقاتل من يقاتل فأما من لا يقاتل فانما يقال اقتلوه لا فقاتلوه ولو كان فيما احتجبت به من هذا حجة كانت عليك لأنك تقول لا تقتلون مدبراً ولا أسيراً ولا جريحاً إذا انهمز عسكرهم ولم تكن لهم فئة قال قلته أتباع علي بن أبي طالب قلت فقد خالف علي بن أبي طالب رضي الله عنه في مثل ما اتبعته فيه وقلت أرايت أن احتج عليك أحد بمثل حجتك وقال نقتلهم بكل حال وإن انهمز عسكرهم لأن علياً قد يكون ترك قتلهم على وجه المن لا على وجه التعريم قال ليس ذلك له وإن احتمل ذلك الحديث لأنه ليس في الحديث دلالة عليه قلت ولا لك لأنه ليس في حديث علي رضي الله تعالى عنه ولا يحتمله دلالة على قتل من كانت له فئة مؤبداً وأسيراً وجريحاً (قال) وقلت وما أقيمت من هذا المعنى ما هو إلا واحد من معنيين إما ما قلنا بالاستدلال بحكم الله عز وجل وفعل من يقتدى به من السلف فإن أبابكر قد أسر غير واحد ممن منع الصدقة فغاضبه ولا قتله وعلى رضي الله تعالى عنه قد أسر وقد رد على من امتنع فغاضبه ولا قتله وأما أن يكون نحر وجههم إلى هذا يحل دماءهم فيقتلون في كل حال كانت لهم فئة أو لم تكن قال لا يقتلون في هذه الحال قلت أجل ولا في الحال التي أبحث دماءهم فيها وقد كلن معاوية بالشام فكان يحتمل أن تكون لهم فئة وكانوا كثيراً وانصرف بعضهم قبل بعض فكانوا يحتملون أن تكون الفئة المنصرفة أولاً فئة للفئة المنصرفة آخرها وقد كانت في المسلمين هزيمة يوم أحد وثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم وطائفة بالشعب فكان النبي صلى الله عليه وسلم فئة لمن انحاز إليه وهم في موضع واحد وقد يكون القوم فئة فيهنز مون ولا يريدونها ولا يريدون العودة للقتال ولا يكون لهم فئة فيهنز مون يريدون الرجوع للقتال وقد وجدت القوم يريدون القتال ويشحذون السلاح فتزعم نحن وأنت أنه ليس لنا قتالهم ما لم نصبوا أماماً ويسروا ونحن نخافهم على الإيقاع بنا فكيف أبحث قتالهم بإرادة غيرهم القتال أو ترك غيرهم الهزيمة وقد انهمزوا هم وجرحوا وأسروا ولا تبسح قتالهم بإرادتهم القتال وقلت له لو لم يكن عليك في هذا حجة إلا فعل علي بن

رجلاً مرضى أو من لا يشعهم إلا أضعاف التكفارة فما يقول إذا أعطى عرضاً مكان المكيلة لو كان موسراً يعنى رقة فتصدق بقيمتها فإن أجاز هذا فقد أجاز الألعام وهو قادر على الرقة وإن زعم أنه لا يجوز إلا رقة فلم يجوز العرض وانما السنة مكيلة طعام معروفة وانما يلزمه في قياس قوله هذا أن يحبس الصوم وهو مطبقه إلى الضد

(مختصر من الجامع من كتابي لعان جديد وقديم وما دخل فيهما من الطلاق من أحكام القرآن ومن اختلاف الحديث)

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهاده إلا أنفسهم إلى قوله أن

أبي طالب وقوله كنت محبوا بفعل على وقوله قال وماذا قلت أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي فاختة أن علياً رضي الله تعالى عنه أتى بأسير يوم صفين فقال لا تقتلني صبراً فقال على لا أقتلك صبراً إلى أخاف الله رب العالمين فبلى سبيله ثم قال أفيل خير أتابع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والحرب يوم صفين قائمة ومعارية يقاتل جادا في أيامه كلها منتصفاً ومستعلياً وعلى يقول لأسير من أصحاب معاوية لا أقتلك صبراً إلى أخاف الله رب العالمين وأنت تأمر بقتل مثله قال فلعله من عليه قلت هو يقول إلى أخاف الله رب العالمين قال يقول إلى أخاف الله فأطلب الأجر باليمن عليك قلت أفيجوز أن قال لا يقتل مدبر ولا يذفف على جريح لمن لا فتنة له مثل جثتك قال لا لأنه لا دلالة في الحديث عليه قلت ولا دلالة في حديث أبي فاختة على ما قلت وفيه الدلالة على خلافك لأنه لو قاله رجاء الأجر قال إلى لأرجو الله واسم الرجاء عن ترك شيئاً مباحه أولى من اسم الخوف واسم الخوف عن ترك شيئاً خوف المأثم أولى وإن احتمل اللسان المعنيين قال فإن أصحابنا يقولون قولك لا تستمتع من أموال أهل البغي بشئ إلا في حال واحدة قلت وماتلك الحال قال إذا كانت الحرب قائمة استمتع بدوابهم وسلاحهم فإذا انقضت الحرب رد ذلك عليهم وعلى ورثتهم قلت أفرأيت أن يرضوا وأباله معارض يستحل مال من استحل دمه من أهل القبلة فقال الدم عند الله تعالى أعظم حرمة من المال فإذا حصل الدم كان المال له تبعاً هل الحجة عليه إلا أن يقال هذا في رجال أهل الحرب الذين خالفوا دين الله عز وجل هكذا وتحل أموالهم أيضاً لا تحل به دماؤهم وذلك أن يسبي ذرارهم ونسأولهم فيسترقون وتؤخذ أموالهم ونسأولهم وذرارهم ولا تحل دماؤهم والحكم في أهل القبلة مبين لهذا فديحل دم الزاني منهم والقاتل ولا يحل من مالهما شئ وذلك بخلافهما ولا جناية على أموالهما والباغي أخف حالا منهما لأنه يقال للزاني المحصن والقاتل هذا مباح الدم مطلقاً لا استثناء فيه ولا يقال للباغي مباح الدم إنما يقال على الباغي أن يمنع من البغي فإن قدر على منعه منه بالكلام أو كان باغياً غير متمتع مقاتل لم يحل قتاله وإن يقاتل فلم يخص إلى دمه حتى يصير في غير معنى قتال بتولية أو أن يصير جريحاً أو ملقياً بالسلاح أو أسيراً لم يحل دمه فقال هذا الذي إذا كان هكذا حرم أو مثل حال الزاني والقاتل يحرم المال قال ما الحجة عليه إلا هذا وما فوق هذا حجة فقلت هل الذي جدت حجة عليك قال إني إنما آخذ به لأنه أقوى لي وأوهن لهم ما كانوا يقاتلون فقلت فهل بعدوما أخذت من أموالهم أن تأخذ مال قتيل قد صار ملكه لطفل أو كبير لم يقاتل قط فتعوى بمال غائب عنك غير باغ على باغ يقاتلك غيره أو مال جريح أو أسير أو مول قد صار أو في غير معنى أهل البغي الذين يحل قتالهم وأموالهم أو مال رجل يقاتلك يحل لك دفعه وإن أتى الدفع على نفسه ولا جناية على ماله أو رأيت لوسي أهل البغي قوماً من المسلمين أنا نحن أموالهم ما نستعين به على قتال أهل البغي لنستنقذهم فنعطهم باستنقاذهم خيراً مما نستمتع به من أموالهم قال لا قلت وقليل الاستمتاع بأموال الناس محرم قال نعم قلت فما أحل لك الاستمتاع بأموال أهل البغي حتى تنقضي الحرب ثم استمتع بالكرام والسلاح دون الطعام والثياب والمال غيرهما قال فإفاهيه قياس وما القياس فيه إلا ما قلت ولكني قلته خيراً قلت وما الخبر قال بلغنا أن علياً رضي الله تعالى عنه غنم مائة من غنمه فقلت له قد رويتم أن علياً عرفه أهل النهر وإن حتى تغيب قدراً ومرجلاً أفسار على بسيرتين أحداهما غنم والآخرى لم يغم فيها قال لا ولكن أحداً الحديثين وهم قلت فأيهما الوهم قال ما تقول أنت قلت ما أعرف منهما واحداً أتابعه فإن عرفت الثابت فقل بما يثبت عنه قال ماله أن يغم أموالهم قلت الآن أموالهم محرمة قال نعم فقلت فقد خالفت الحديثين عنه وأنت لا تنغم وقد زعمت أنه غنم ولا تتركه وقد زعمت أنه ترك قال إنما استمتع بها في حال قلت فالمحذور يستمتع به فيما سوى هذا قال لا قلت أفيجوز أن يكون شيئاً محظوراً فيستمتع بأحدهما ويحرم الاستمتاع بالآخر بلا خبر قال لا قلت فقد أخبرته

غضب الله عليهم أن كان
من الصادقين قال
فكان بينا والله أعلم في
كتابه أنه أخرج الزوج
من ذف المراءة بالتعانه
كما أخرج قاذف الحصنة
غسيرة الزوجة بأربعة
شهود مما قد فهم به وفي
ذلك دلالة أن ليس على
الزوج أن يتبع حق
تطلب المقدوفة كاليس
على قاذف الأجنبية
حد حتى تطلب حدها
قال ولم يخص الله
أحداً من الأزواج دون
غيره ولم يدل على ذلك
سنة ولا إجماع كان
على كل زوج جاز
طلاقه ولزمه الفرض
وكذلك كل زوجة
لزمها الفرض ولعائهم
كلهم سواء لا يختلف
القول فيه والفرقة ونفي
الولد وتختلف الحدود
لمن وقعت له وعليه
وسواء قال زنت أو
رأيتها زنت أو يازانية
كما يكون ذلك سواء إذا

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له أرايت لو وجدت لهم ذنبا رآهم تقويك عليهم أناخذها قال لا
قلت فقد تركت ما هو أشد لك عليهم تقوية من السلاح والكراع في بعض الحالات قال فان صاحبنا يزعم
أنه لا يصلي على قتلى أهل البغي فقلت له ولم وصاحبك يصلي على من قتله في حد والمقتول في حد يجب على
صاحبك قتله ولا يحل له تركه والباغي يحرم على صاحبك قتله موليا وراجعا عن البغي فاذا ترك صاحبك
الصلاة على أحد همدون الآخر كان من لا يحل له الا قتله أولى أن يترك الصلاة عليه قال كأنه ذهب الى
أن ذلك عقوبة لينتكل غيره عن مثل ما صنع قلت أو يعاقبه صاحبك بما لا يسعه أن يعاقبه به فان كان
ذلك جائزا فاصله أو يصرفه فهو أشد في العقوبة من ترك الصلاة عليه أو يجزأ رأسه فيبعث به قال لا يفعل
به من هذا شيئا قلت وهل ياتي من قاتلك على أنك كافران لا تصلي عليه وهو يرى صلاتك لا تقر به
الى الله تعالى وقلت وصاحبك لو غنم مال الباغى كان أبلغ في تنكيل الناس حتى لا يصنعوا مثل ما صنع
الباغي قال يظهر لكل أحد بما ليس له أن ينكل به قلت فقد فعلت وقلت له أتمنع الباغى أن يجوز شهادته
أو يبايعه أو يوارث أو يشاء بما يجوز لأهل الاسلام قال لا قلت فكيف منعه الصلاة وحدها لا يجزئ قال لا
قلت فان قال لك قائل أصلي عليه وأمنعه أن يبايعه أو يوارث قال ليس له أن يمنعه شيئا مما لا يمنعه المسلم
الباغى قلت فقد منعه الصلاة بلا خبر وقال اذا قتل العادل أماء وأخوه باغ ورثه لانه قتله واذا قتل أخوه
لم يرثه لانه ليس له قتله فقلت له فقد زعم بعض أصحابنا أن من قتل أماء وأخوه باغ ورثه لانه قتله واذا قتل أخوه
ان أخذت منه شيئا ومن قتل خطأ ورث من ماله ولم يرث من دينه شيئا لانه لا يتهم على أن يكون قتله ليرث
ماله وروى هذا عمرو بن شعيب رفعه فقلت حديث عمرو بن شعيب ضعيف لا تقوم به حجة وقلت انما قال
الذي صلى الله عليه وسلم ليس لقائل شيء هذا على من لزمه اسم القتل أيما كان تهمد القتل أو هو فواعنه
الاثم بان عمدا غرضا فاصاب انسانا فكيف لم يقبل بهذا في القتل من أهل البغي والعادل فيقول كل من
يلزمه اسم قاتل فلا يرث كما احتجبت علينا وأنت أيضا تسوي بينهم في القتل فتقول لا أقيد واحد منهم من
صاحبه وان كان أحدهما طامسا لأن كلامنا قول قال فلن صاحبنا قال نقائل أهل البغي ولا يدعون لانهم
يعرفون ما يدعون اليه وقال جحتم فيه أن من بلغته الدعوة من أهل الحرب جاز أن يقائل ولا يدعي فقلت له
لو فاس غيرك أهل البغي بأهل الحرب كنت شبيها بالخروج الى الاسراف في تضعيفه كما أيتك تفعل في أقل
من هذا قال وما الفرق بينهم قلت أرايت أهل البغي اذا أظهروا ارادة الخروج علينا والبراءة منا واعتزلوا
جماعتنا أنقتلهم في هذه الحال قال لا فقلت ولاناخذهم مالا ولا نسي لهم ذرية قال لا قلت أرايت
أهل الحرب اذا كانوا في ديارهم لا يهيمون بنا ولا يعرضون بذكرائنا أهل قوة على حربنا فتركوها أو ضعف
عنها فلم يذكروا ولا يحل لنا أن نقاتلهم نياما كانوا أو مولين ومريضى وناخذ ما قدرنا عليه من مال وسبي
نساءهم وأطفالهم ورجالهم قال نعم قلت وما يحل منهم مقاتلين مقبلين ومدبرين مثل ما يحل منهم تاركين
الحرب غافلين قال نعم قلت وأهل البغي مقبلين يقاتلون ويتركون مولين فلا يؤخذ منهم مال قال نعم قلت
أفراهم بشبه ونهم قال انهم ليفارقونهم في بعض الامور قلت بل في أكثرها وكلها قال فما معنى دعوتهم
قلت قد يطلبون الامر ببعض الخسوف والارعاد فيجتمعون ويعتقدون ويسألون عزل العامل ويذكرون
جورهم أو رد مظلمته أو ما أشبه هذا فيناطرون فان كان ما طلبوا حقا أعطوه وان كان باطلا أقيمت الحجة عليهم
فيه فان تفرقوا قبل هذا تفرقا لا يعودون له فذلك وان أبوا الا القتال قوتلوا وقد اجتمعوا في زمان عمر بن عبد
العزيز فكلمهم فتفرقوا بالحرب وقلت له واذا كانوا عندنا وعندك اذا قاتلوا فأكثروا القتل ثم ولوا لم يقتلوا
مولين لحمة الاسلام مع عظم الجناية فكيف تسيتمهم فتقتلهم قبل قتالهم ودعوتهم وقد يمكن فيه الرجوع
بلا سفل دم ولا مؤنة أكثر من الكلام ورد مظلمة ان كانت يجب على الامام ردّها اذا علمها قبل أن يسألها

قذف أجنبية وقال في
كتاب النكاح والطلاق
املاء على مسائل مالك
ولو جاءت بمحمد
وزوجها سبي دون
العشر لم يلزمه لأن العلم
يحيط أنه لا يولد لمثله
وان كان ابن عشر سنين
واكثر وكان يمكن أن
يولده كان له حنفي
يلزم في نفسه بلعان أو
يموت قبل البلوغ فيكون
ولده ولو كان بالغاً لمحبوباً
كان له الآن بنفسه
بلعان لأن العلم لا يحيط
أنه لا يحتمل له ولو قال
قد قتل وعقلى ذاهب
فهو قاذف الا أن يعلم
أن ذلك يصيبه فيصدق
ويلاعن الآخر اذا
كان يعقل الاشارة وقال
بعض الناس لا يلاعن
وان طلق وباع بايما أو
بكتاب يفهم حاز قال
وأصممت أمانة بنت أبي
العاص فقيل لها فلان
كذا وفلان (٣) كذا
فاشارت أن تم فرقع ذلك

(الأمان) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال بعض الناس يجوز أمان المرأة المسلمة والرجل المسلم لاهل الحرب فاما العبد المسلم فان آمن أهله بنى أو حرب وكان يقاتل أجزأ أمانه كما تجزأ أمان الحر وان كان لا يقاتل لم تجزأ أمانه فقلت له لم فرقت بين العبد يقاتل ولا يقاتل فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون يدعون من سواهم تنكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم فقلت له هذه الآية عليك قال ومن أين قلت ان زعمت أن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم يسى بذمتهم أدناهم على الأحرار دون المالك فقلت له فان كان داخلا في الحديث فكيف زعمت أنه لا يجوز أمانه اذا لم يقاتل قال انما يؤمن المقاتلين مقاتل فقلت رأيت ذلك استثناء في الحديث أو وجدت عليه دلالة منه قال كان العقل يدل على هذا قلت ليس كما تقول الحديث والعقل معايدلان على أنه يجوز أمان المؤمن بالاعيان لا بالقتال ولو كان كما قلت كنت قد خالفت أصل مذهبك قال ومن أين قلت زعمت أن المرأة تؤمن فيجوز أمانها والزمن لا يقاتل يؤمن فيجوز أمانه وكان يلزمك في هذين على أصل ما ذهبت اليه أن لا يجوز أمانها لانهما لا يقاتلان قال فاني أترك هذا كله فأقول ان النبي صلى الله عليه وسلم لما قال تنكافأ دماؤهم فدية العبد أقل من دية الحر فليس بكفه بدمه لدمه فقلت له القول الذي صرت اليه أبعد من الصواب من القول الذي بانك تناقض قولك فيه قال ومن أين قلت أنتظر في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم تنكافأ دماؤهم الى القود أم الى الدية قال الى الدية قلت فدية المرأة نصف دية الرجل وأنت تجزأ أمانها ودية بعض العبيد عندك أكثر من دية المرأة فلا تجزأ أمانه وقد يكون العبد لا يقاتل أكثر دية من العبد يقاتل ولا تجزأ أمانه ويكون العبد يقاتل عن مائة درهم فتجزأ أمانه فقد تركزت أصل مذهبك في اجازة أمان العبد المقاتل يسوي مائة درهم وفي المرأة قال فان قلت انما عني تنكافأ دماؤهم في القود قلت فقله قال فقد قلته قلت فأنت تقيد بالعبد الذي لا يسوي عشرة دنائير الحر دية ألف دينار كان العبد ممن يحسن قتالا ولا يحسنه قال اني لأفعل وما هذا على القود قلت أحمل ولا على الدية ولا على القتال ولو كان على شيء من ذلك كنت قد تركزت كله قال فعلا هو قلت على اسم الاعيان قال وادأسر أهل البني أهل العبد وكان أهل العبد فيهم تجار فقتل بعضهم بعضا أو استهلك بعضهم لبعض مالا لا يقتص بعضهم من بعض ولم يلزم بعضهم لبعض في ذلك شيء لان الحكم لا يجري عليهم وكذلك ان كانوا في دار حرب فقلت له أنعمي أنهم في حال شبهة بجهااتهم وتخصيمهم عن أهل العلم وجهالة من هم بين ظهرانيه من أهل بنى أو مشركين قال لا ولو كانوا فقهاء يعرفون أن ما أتوا وما هو دونه محرم أسقط ذلك عنهم في الحكم لان الدار لا يجري عليها الحكم فقلت له انما يحتمل قولك لا يجري عليها الحكم معنيين أحدهما أن تقول ليس على أهلها أن يعطوا أن يكون الحكم عليهم جاريا والمعنى الثاني أن يقلب أهلها عليها فيمنعونهم من الحكم في الوقت الذي يصيب فيه هؤلاء الحدود فأيها ما عنيت قال أما المعنى الأول فلا أقول به على أهلها أن يصيروا الى جماعة المسلمين ويستسلموا للحكم وهم بمنعة ظالمون مسلمين كانوا أو مشركين ولكن اذا منعوادارهم من أن يكون عليها طاعة يجري فيها الحكم كانوا قبل المنع مطيعين يجري عليهم الحكم أو لم يكونوا مطيعين قبله فأصاب المسلمون في هذا الدار حدودنا بينهم والله لم تؤخذ منهم الحدود ولا الحقوق بالحكم وعليهم فيما بينهم وبين الله عز وجل تأديتها فقلت له نحن وأنت زعم أن القول لا يجوز الا أن يكون خيرا أو قيا سمعوا فلا خير نافي أي المعنيين قولك قال قولي قياس لا خير فلنا فعلا ما قسمته قال على أهل دار الحرب بين يقتل بعضهم بعضا ثم يظهر عليهم فلا تنقيد منهم قلت أنتعني من المشركين قال نعم فقلت له أهل الدار من المشركين يخالفون التجار والأسارى فيهم في المعنى الذي ذهبت اليه خلافا بيننا قال فأوجدني قلت أرأيت المشركين المحاربين لوسبي بعضهم بعضا ثم ألبسوا ألبسوا السابي يتحول المسي موقوفه

فأريت أنها وصية قال ولو كانت مغلوبة على عقلها فالتعن وقعت الفرقة ونفى الولدان انتفى منه ولا تجزأ لأنها ليست بمن عليه الحدود ولو طلبه ولها أو كانت امرأته أمته فطلبه سيدها لم يكن لواحد منهما فان مات قبل أن تعفو عنه فطلبه ولها كان عليه أن يلتمس أو يجحد للحررة بالغة ويعز لغيرها ولو التعن وأبين اللعان فعلى الحرية البالغة الحد والمملوكة نصف الحد ونفي نصف سنة ولا لعان على الصبية لانه لا حد عليها ولا أجبر الذمية على اللعان الا أن ترغب في حكمنا فقلتم عن فان لم تفعل حددناها ان ثبتت على الرضا بحكمنا (قال المزني) رحمه الله تعالى أولي به أن يجدها لانها رضيت ولزمتها حكمنا ولو كان الحكم

قال نعم قلت فلو فصل ذلك الأسارى أو اتجارتم ظهرنا عليهم قال فلا يكون لهم أن يسترق بعضهم بعضا
قلت أفرأيت أهل الحرب لو غزونا فقتلوا أو أسانم رجعوا إلى دارهم فأسلموا أو أسلموا قبل الرجوع أي يكون على
القاتل منهم قود قال لا قلت فلو فعل ذلك الأسارى أو التجار غير مكرهين ولا منسبه عليهم قال يقتلون قلت
أفرأيت المسلمين أي سعيهم أن يقصدوا قصد الأسارى والتجار من المسلمين بلاد الحرب فيقتلونهم قال لا بل
محرم عليهم قلت أليس سعيهم ذلك في أهل الحرب قال نعم قلت أفرأيت الأسارى والتجار لو نزلوا كواصيات ثم
خرجوا إلى دار الإسلام أي يكون عليهم غضاؤها أو زكاة كان عليهم أداؤها قال نعم قلت ولا يحل لهم في دار
الحرب إلا ما يحل في دار الإسلام قال نعم قلت فإن كانت الدار لا تغير بها أهل الله لهم وحرم عليهم شيئا
فكيف أسقطت عنهم حق الله عز وجل وحق الآدميين الذي أوجبه الله عز وجل فيها أتوا في الدار التي لا تغير
عندك شيئا ثم قلت ولا يحل لهم حبس حق قلبهم في دم ولا غيره وما كان لا يحل لهم حبس كان على السلطان
استخراجه منهم عندك في غير هذا الموضع فقال فأي أقسمهم على أهل البغي الذين أبطل ما أصابوا إذا كان
الحكم لا يجري عليهم قلت ولو قسمهم بأهل البغي كنت قد أخطأت القياس قال وأين قلت أنت تزعم أن
أهل البغي مالم ينصبوا أاما ما يظهر واحكمهم بقادهم في كل ما أسابوا وتقام عليهم الحدود والأسارى
والتجار لا امام لهم ولا امتناع فلو قسمهم بأهل البغي كان الذي نقيم عليه الحدود من أهل البغي أشبه بهم لانه
غير ممنوع بنفسه وهم غير ممنوعين بأنفسهم وأهل البغي عندك إذا قتل بعضهم بعضا بلا شبهة ثم ظهرت عليهم
أفدتهم وأختلب بعضهم من بعض مذهب لهم من مال فقال ولكن الدار ممنوعة من أن يجري عليها الحكم
بغيرهم فاعلمنا منهم أن الدار لا تجري عليها الحكم فذلكه فأنت ان قسمهم بأهل الحرب وأهل البغي مختلن وانما
كان ينبغي أن يتبدي بالذي رجعت إليه قال فيدخل على في الذي رجعت إليه شيء قلت نعم قال وما هو
قلت أفرأيت الجماعة من أهل القبلة يتحاربون فيمتنعون في مدينة أو صحراء فيقطعون الطريق ويسفكون
الدماء يأخذون الأموال ويأتون الحدود قال يقام هذا كله عليهم قلت ولم وقد منعواهم بأنفسهم دارهم
ومواضعهم حتى صاروا لا تجري الأحكام عليهم وإن كنت إنما ذهبت إلى أنه أسقط الحكم عن المسلمين
امتناع الدار فهو لا يمنعوا الدار بأنفسهم من أن يجري عليها حكم وقد أخرجت عليهم الحكم فلم أخرجته على
قوم في دار ممنوعة من القوم وأسقطته عن آخرين وإن كنت قلت يسقط عن أهل البغي فأولئك جميع
متأولون مع المنفعة مشبه عليهم برون أن ماصنعوا مباح لهم والأسارى والتجار الذين أسقطت عنهم الحدود
برون ذلك يحرم ما عليهم قال فاعلمنا قلت هذا في الحاربين من أهل القبلة بأن الله تعالى حكم عليهم أن يقتلوا
أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف قلت له أفيجعل أن يكون الحكم عليهم أن كانوا غير ممنوعين
قال نعم ويحتمل وقيل شيء الا وهو يحتمل ولكن ليس في الآية دلالة عليه والآية على ظاهرها حتى تأتي دلالة
على باطن دون ظاهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلت له ومن قال باطن دون ظاهر بلا دلالة
في القرآن والسنة أو الإجماع يخالف الآية قال نعم فقلت له فأنت إذا تخالف آيات من كتاب الله عز وجل
قال وأين قلت قال الله تبارك وتعالى ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا وقال الله تعالى الزانية
والزاني فأجلدا كل واحد منهما مائة جلدة وقال عز ذكره والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما فرجمت
في هذا وغيره أنك لنظر رحمه عن الأسارى والتجار بأن يكونوا في دار ممنوعة ولم تجد دلالة على هذا في كتاب الله
عز وجل ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا إجماع فتزيل ذلك عنهم بلا دلالة وتخضعهم بذلك
دون غيرهم وقال بعض الناس لا ينبغي لقاضي أهل البغي أن يحكم في الدماء والحدود ودون حقوق الناس وإذا
ظهر الامام على البلد الذي فيه قاض لأهل البغي لم يرد من حكمه إلا ما يرد من حكم غيره من قضاة غير أهل
البغي وإن حكم على غير أهل البغي فلا ينبغي للامام أن يميز كتابه خوف استغلاله أموال الناس بما لا يحل له

إذا ثبت عليها فأبى
رضاه سقط عنها
يحرم عليها حكنا أبدا
لأنها تقدر إذا لم يها
بالحكم ما تذكره أن لا تقيم
على الرضا لو قدر اللدان
حكم النبي صلى الله عليه
وسلم عليهما بالرجم من
اليهود على أن لا يبرهما
بترك الرضا لفعلا ان
شاء الله تعالى (وقال)
في الاملاء في النكاح
والطلاق على مسائل
مالك ان أبى أن تلعن
حدودها ولو كانت
أمر أنه محدودة في زنا
فقد فيها بذلك الزنا وبرنا
كان في غير ملكه عز
ان طلبت ذلك ولم يمتنع
وان أنككر أن يكون
فقد فيها بذات بشاهدين
لا عن وليس يحرم
القتل أكذبا لنفسه
ولو قد فيها لم يكن
عليه حد ولا لعان ولو
قد فيها في عتة يملك
رجعها فيها فعليه

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان غير مأثور رأيي على استحلال مال يحل له من مال امرئ أو دمه لم يحل قبول كتابه ولا انفاذ حكمه وحكمه أكثر من كتابه فكيف يجوز أن يتخذ حكمه وهو الأكثر ويرد كتابه وهو الأقل وقال من حالنا إذا قتل العادل أباه ورثته وإذا قتل الباغي أباه لم يرثه وخالفه بغض أصحابه فقال هم سواء يتوارثان لأنهم مأمناؤان وخالفه آخر فقال لا يتوارثان لأنهم مقاتلان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والذي هو أشبه بمعنى الحديث أنهم سواء لا يتوارثان ويرثهم ما عيرهم من ورثتهما (قال الشافعي) قال من خالفنا يستعين الإمام على أهل البغي بالمشركين إذا كان حكم المسلمين طاهرا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له إن الله عز وجل أعز بالاسلام أهله بخوفهم من خالفه ثم يخلف دينه فعملهم صنفين صنفهم فوقين بعد الحرية وصنفهم أخوان من أموالهم ما فيه لأهل الاسلام المنفعة صغارا غير مأجورين عليه ومنعهم من أن يبالوا نكاح مسلمة وأباح نساء حرائر أهل الكتاب للمسلمين ثم زعمت أن لا يذبح النسك إذا كان تقربا إلى الله حل ذكره أحدهم أهل الكتاب فكيف أخرجت أن تجعل المشرك في منزلة يال بها مسلما حتى يسفل بها دمه وأنت تمنعه من أن تسلطه على شاة التي يتقرب بها إلى به قال حكم الاسلام هو الطاهر قلت والمشرك هو القاتل والمقتول قد مضى عنه الحكم وصبر جمعه بسدي من خالف دين الآباء عز وجل ولعله يقتله بعد اذلة الاسلام وأهله في الحال التي لا تستحل أنت فيها قتله (قال الشافعي) وقلت له أرايت قاضيا أن استقضي تحت يده قاضيا هل يولي دميما مؤمنا أن يقضي في حرمه بقل وهو يسمع قضاءه فان أخطأ الحق رده قال لا قلت ولم وحكم القاضى الظاهر قال وإن كان عظيما أن يتخذ على مسلم شيء يقول ذممت قلت أنه بأمر مسلم قال وإن كان كذلك فالذي موضع حاكم فقلت له أفبعد الذي في قتال أهل البغي فأنالا في الموضع الذي لا يسئل الإمام إلى أن يأمره بقتل إن رآه ولا كف قال إن هذا كما وصفت ولكن أصحابنا احتجوا بأن النبي صلى الله عليه وسلم استعان بالمشركين على المشركين قلت ونحن نقول لك استعين بالمشركين على المشركين لأنه ليس في المشركين عز محرم أن نذله ولا حرمة حرمت إلا أن نستبقها كما يكون في أهل دين الله عز وجل ولو جاز أن يستعان بهم على قتال أهل البغي في الحرب كان أن يعضوا حكا في حرمة بقتل أجور وقلت ما أعدد ما بين أفاويلك قال في أي شيء قلت أنت تزعم أن المسلم والذي إذا نادى عبدا ولدا جعلت الولد لاسلم وجمعت ما فيه واحدة لأن الاسلام أولى بالولد فقلت أن يصف الولد الاسلام وزعمت أن أحد الابوين إذا أسلم كان الولد مع أيهما أسلم تعزير الاسلام فأنت في هذه المسئلة تقول هذا وفي المسئلة قبلها تسلط المشركين على قتل أهل الاسلام

(كتاب السبق والنضال)

« أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن ادريس الشافعي رحمه الله تعالى قال جاع ما يحل أن يأخذ الرجل من الرجل المسلم ثلاثة وجوه أحدها ما وجب على الناس في أموالهم مما ليس لهم دفعه من جناباتهم وجنابيات من يعقلون عنه وما وجب عليهم بالزكاة والندور والكفارات وما أشبه ذلك وما أوجبوا على أنفسهم مما أخذوا به العوض من السيوع والآجارات والهبات للثواب وما في معناه وما أعطوا من متطوعين من أموالهم التماس واحد من وجهين أحدهما طلب ثواب الله تعالى والآخر طلب الاستعداد من أعطوا ما به وكلاهما معروف حسن ونحن نرجو عليه الثواب إن شاء الله تعالى ثم أعطى الناس من أموالهم من غير هذه الوجوه وما في معناها واحد من وجهين أحدهما حق والآخر باطل فأعطوا من الباطل غير جائز لهم ولأن أعطوه وذلك قول الله عز وجل ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل فالحق من هذا الوجه الذي هو خارج من هذه الوجوه التي وصفت يدل على الحق في نفسه وعلى الباطل فيما خالفه وأصل ذكره في القرآن والسنة

العان ولو كانت فقد فها
برئانسه إلى أنه كان
وهي زوجته حدولا لعان
الآن بنى به ولدا أو جلا
فلحق فان قيل فلم
لاعت بينهما وهي بائ
إذا طهر بها حل قيل
كما ألحق الولد لأنها
كانت زوجته فسلك ذلك
لاعت بينهما لأنها كانت
زوجه ألا ترى أنها ان
ولدت بعد ينفوتها كهي
وهي تحتها وإذا نى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
الولد وهي زوجة فأن
زال الفراش كان الولد
بعدهما نين أولى أن
ينى أوفى مثل حاله
فهل أن تين ولو قال
أصابك رجل في دبرك
حذا ولا عن ولو قال لها
يا زانية بنت الزانية
وأما حرة مسلمة
فطلبت حد أمها لم يكن
ذلك لها وحد أمها إذا
طلبت أو وكيلها والتعن
لامرأته فإن لم يفعل
حبس حتى يبرأ بطلده
فإذا برأ أحد إلا أن

والآثار قال الله تبارك وتعالى فيما نسب إليه أهل دينه وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل
 فرغم أهل العلم بالتعبير أن القوة هي الرمي وقال الله تبارك وتعالى وما آفأ الله على رسوله منهم فإا وجفتم
 عليه من خيل ولا ركاب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا ابن أبي قديك عن ابن أبي ذئب عن نافع بن
 أبي نافع عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا سبق إلا في فصل أو حافر
 أو خف (قال الشافعي) وأخبرني ابن أبي قديك عن ابن أبي ذئب عن عباد بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا سبق إلا في حافر أو خف قال وأخبرنا ابن أبي قديك عن ابن أبي ذئب
 عن ابن شهاب قال مضت السنة في المصل والابل والخيل والدواب حلال قال وأخبرنا مالك بن أنس عن نافع
 عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سابق بين الخيل التي قد أضمرت (قال الشافعي) رحمه الله
 تعالى وقول النبي صلى الله عليه وسلم لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل يجمع معنيين أحدهما أن كل نصل
 رمي به من سهم أو نشاب أو ما يسكا العد ونكايته ما وكل حافر من خيل وجبر وبغال وكل خف من ابل يخط
 أو عراب داخل في هذا المعنى الذي يحل فيه السبق والمعنى الثاني أنه يحرم أن يكون السبق إلا في هذا وهذا
 داخل في معنى ما نسب الله عز وجل إليه وحمد عليه أهل دينه من الأعداد لعدوة القوة ورباط الخيل والآية
 الأخرى فإا وجفتم عليه من خيل ولا ركاب لأن هذه الركاب لما كان السبق عليها يرغب أهلها في اتخاذها
 لآمالهم إدارك السبق فيها والنعمة عليها كانت من العطايا الخائفة بما وصفها فالاستباق فيها حلال وفيما سواها
 محرم فلأن رجلا سبق رجلا على أن يتسابقا على أقدامهما أو سابقة على أن يعدوا إلى رأس جبل أو على أن
 يعدوا فيسبق طائرا أو على أن يصيب ما في يده أو على أن يغسل في يده شيئا فيقول له اركن فيركن فيصبيه أو على
 أن يقوم على قدميه ساعة أو أكثر منها أو على أن يصارع رجلا أو على أن يداخى رجلا بالجمرة فيعقبه كان هذا
 كله غير جائز من قبل أنه خارج من معاني الحق الذي حمد الله عليه وخصته السنة بما يحل فيه السبق ودخل
 في معنى ما حظرت السنة اذ نفت السنة أن يكون السبق إلا في خف أو نصل أو حافر ودخل في معنى أكل
 المال بالباطل لأنه ليس مما أخذ المعطى عليه عوضا ولا لزمه باصالح حق ولا أعطاه طلب الثواب الله عز وجل
 ولا الحمد صاحبه بل صاحبه يأخذه غير حامله وهو غير مستحق له فعلى هذا عطايا الناس وقياسها (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى والأسبق ثلاثة سبق يعطيه الوالي أو الرجل غير الوالي من ماله متطوعا به وذلك مثل
 أن يسبق بين الخيل من غاية إلى غاية فيجعل السابق شيئا معلوما وإن شاء جعل للصلى والثالث والرابع والذي
 يليه بقدر ما رأى فما جعل لهم كان لهم على ما جعل لهم وكان مأجورا عليه أن يؤدي فيه وحلا لا أن أخذه
 وهذا وجه ليست فيه علة والثاني يجمع وجهين وذلك أن يكون الرجلان يريدان استبقان بفارسهما ولا يريد
 كل واحد منهما أن يسبق صاحبه ويريدان أن يخرج جاسقين من عندهما وهذا لا يجوز حتى يدخل بينهما محلا
 والمحلل فارس أو أكثر فلا بأس أن يخرج كل واحد منهما ما تراضيا عليه مائة مائة أو أكثر وأقل ويتواضعا
 على يدي من يتقانه أو يضمناهما ويجري بينهما المحلل فان سبقهما المحلل كان ما أخرجا جميعا له وإن
 سبق أحدهما المحلل أحرز السابق ماله وأخذ مال صاحبه وإن أتيا مستويين لم يأخذ واحد منهما من صاحبه
 شيئا وأقل السبق أن يفوت أحدهما صاحبه بالهادي أو بعضه أو بالكند أو بعضه « قال الربيع »
 الهادي عتق الفرس والكند كفف الفرس والمعلبي هو الثاني والمحلل هو الذي رمي معي ومعلبي ويكون كفوا
 للفارسين فان سبقتهما المحلل أخذ منهما جميعا وإن سبقتهما لم يأخذ منهما شيئا لأنه محلل وإن سبق أحدهما صاحبه وسبقه
 المحلل أخذ المحلل منه السبق ولم يأخذ مني لأنني قد أخذت سبقي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان هذا
 في الاثنين هكذا فسواء أكلوا أم أمة أخرج كل واحد منهما مثل ما يخرج صاحبه وأدخلوا بينهما محلا ان سبق

يلتصن ومتى أبي اللعان
 حددته الاسطمانم قال
 أنا ألتعن قبلت رجوعه
 ولا شيء له فيما مضى من
 الضرب كما يقصد
 الأجنبية ويقول لا آتى
 بنهم وقد يضرب بعض
 الحدثم يقول أنا آتى بهم
 فيكون ذلك وكذلك
 المرأة إذا لم تلتعن
 فضررت بعض الحدثم
 تقول أنا ألتعن قبلت
 وقال قائل كيف
 لا عنت بينه وبين
 منكوبة نكاحا فاسدا
 بولائه الله يقول والذين
 يرمون أزواجهم فقد
 له قال صلى الله عليه وسلم
 الولد للفراس وللهاهر
 المحرف لم يختلف المسلمون
 أنه مالا الأم مائة
 بالنكاح الصحيح أو
 ملك البين قال نعم هذا
 الفرس أشق قلت والزن
 لا يلحق به النسب ولا
 يكون به مهر ولا يدرأ
 فيه حد قال نعم قلت فإذا
 حدثت نازلة ليست

كان له جميع ذلك وان سبق لم يكن عليه شيء وانما قلنا هذا لان اصل السنة في السبق ان يكون بين الخيل وما يجري فان سبق غنم وان سبق لم يفرم وهكذا في الرمي والثالث ان يسبق أحد الفارسين صاحبه فيكون السبق منه دون صاحبه فان سبقه صاحبه كان له السبق وان سبق صاحبه لم يفرم صاحبه شيئا وأحرز هو ماله وسواء لو أدخل معه عشرة هكذا ولا يجوز أن يجري الرجل مع الرجل يخرج كل واحد منهما سبقا ويدخلان بينهما محالا الا والغاية التي يجريان منها والغاية التي يتهيأ اليها واحدة ولا يجوز أن يفصل أحدهما عن الآخر بخطوة واحدة

(ما ذكر في النضال)

(قال الشافعي) رحمه الله والنضال فيما بين الاثنين يسبق أحدهما الآخر والثالث بينهما المحلل كهو في الخيل لا يختلفان في الأصل فيجوز في كل واحد منهما ما جاز في الآخر ورد فيهما ما روي في الآخر (٢) ثم يفرعان فإذا اختلفت علما اختلفا وإذا سبق أحد الرجلين الآخر على أن يجعل بينهما قراعمر وفأخواسق أو حواي فهو جاز إذا جاز القرض الذي يرميه وجاز أن يشارطاً ذلك محاملة أو مبادرة فإذا ائتمرا محاملة فحكمنا أصاب أحدهما بعدد وأصاب الآخر عنه سقط كل واحد من العددين واستأنف عدد كاتهما أه اباعشرة أو تسعة سقطت العشرة بالعشرة ولا شيء لو أحدهما على صاحبه ولا يعتد كل واحد منهما على صاحبه الا بالفضل من أصابه على أصابه صاحبه وهذا من حين يتدان السبق إلى أن يفرغانه وسواء كان لأحدهما فضل عشرين سهماً أصاب معه صاحبه بسهم حط منها سهمان كذا أصاب حطه حتى يخلص له فضل العدد الذي شرط فيفضله وان وقف والقرع بينهما من عشرين فاسبقا وله فضل تسعة عشر فأصاب بسهم وفقدنا المفلوج وأحرز الآخر طري حتى ينفذ ما في أيديهما في رشفها فان حطه المفلوج عليه بطل فله جبه وإن أتمها في يديه ولا يخبر في ذلك الرشق عشرين لم يكف أن يرى معه وكان قد فلع عليه وإن تشارطاً أن للقرع بينهما جواب كان الحياي قرعة والتاسق قرعتين ويتقايسان إذا أخطأ في الوسمه معا فإن كان أسدما أقرب من صاحبه بسهم فأكثر عدد ذلك عليه وإن كان أقرب منه بسهم ثم الآخر أقرب بأسهم بطلت أسهمه بالسهم الذي هو أقرب به لا يعد القرب لو أحدهما أكثر ثم واحد أقرب منه وكذلك لو كان أحدهما أقرب بسهم حيايه والآخر أقرب بخمسة أسهم بعد ذلك السهم لم يحسبه له انما يحسبه الاقرب فأيهما كان أقرب بواحد حيايه وإن كان أقرب بأكثر وإن كان أقرب بواحد ثم الآخر بعده أقرب بواحد ثم الاول الذي هو أقرب بهما أقرب بخمسة أسهم لم يحسبه من الخمسة من قبل أن تناضله بهما أقرب بهما وإن كان أقرب بأسهم فأصاب صاحبه بطل القرب لأن المصيب أول من القرب انما يحسب القريب لقربه من المصيب ولكن ان أصاب أحدهما وأخطى الآخر حسب المصيب صوابه ثم نظري جوابهما فان كان الذي لم يصيب أقرب بطل قربه بمصيب مناضله فان كان المصيب أقرب حسبته من نبله ما كان أقرب مع مصيبه لانا اذا حسبنا ما قرب من نبله مع غير مصيبه كانت محسوبة مع مصيبه وقد رأيت من أهل الرمي من يزعم أنهم انما يتقايسون في القرب الى موضع العظم وموضع العظم وسط الشن بالأرض ولست أرى هذا يستقيم في القياس فليقاس أن يتقايسا الى الشن من قبل أن الشن موضع الصواب وقد رأيت منهم من يقاس بين التبل في الوجه والعواضد عينا وشمالا ما لم يجاوز الهدف فإذا جاوز الهدف أو الشن أو كان منصوبا لغوها فلم يقاسوا بهما ما كان عاضدا أو كان في الوجه ولا يجوز هذا في القياس والقياس أن يقاس به خارجا أو ساقتا قوله أو جواب جمع جاب وهو أن يرى على أن يستط الأقرب الغرض لا يعد منه ويقال حيا السهم بجواب إذا جاز على الأرض ثم أصاب الهدف وإن أصاب الرقعة فهو ناسق وناسق فان جاوز الهدف روقع خلفه فهو راقق أه وقوله أصاب صاحبه أي القرض أه كتبه معصمه

بالقرش التخصيص ولا
الزنا الصريح وهو
التكاح الفاسد ليس
سبيلها أن تقبها
بأقرب الانشاء لم تقبها
قال نعم قلت فقد
الولد عن وطء بشبهة
الولد عن تكاح صحيح
في اثبات الولد والراهب
والجواب بعدة فتبين
يشبهان في الشيء فتبين
وقال بعض الناس لا
يلاعسن إلا لحران
مسلمان ليس واحد
منهما محدودا في ذنوب
وترك ظاهر انحران
واعقل بأن الله من شانه
واعاقر عيسى ولو كان
شهادته ما جاز أن يشهد
أحد نفسه ولكانت
المراة على النصف من
شهادته الرجل ولا كان
على شاهدين ولما جاز
التعان الفاسقين لأن
شهادتهما لا يجوزان
قبل قد يتوبان فيموزان
قبل فكذلك العبدان
الصالحان قد يعقنان

أو عاضداً أو كان في الوجه وهذا في المبادرة مثله في الحالة لا يختلفان والمبادرة أن يسميها قرعاً ثم يحسب لكل واحد منهما صوابه أن تشارطوا الصواب وحوايه أن تشارطوا الخواص مع الصواب ثم أيهم ما سبق إلى ذلك العدد كان له الفضل « قال تربيعة الخالي الذي يصيب الهدف ولا يصيب الشن » فإذا تقايسا بالخواص واستوى حايها ما تطلق في ذلك الوجه فلم يتعازلا ناعنا لعدم كل واحد منهما ما كان أقرب به وليس واحد منهما بأقرب من صاحبه وإذا سبق الرجل الرجل على أن يرمى معه أو سبق رجل بين رجلين فقد رأيت من الرماة من يقول صاحب السبق أو لي أن يبدأ والمسبق يذئ أيهما شاء ولا يجوز في القياس إلا أن تشارطوا أيهما يبدأ فإن لم يفعلا اقتربا والقياس أن لا يرميا إلا عن شرط وإذا بدأ أحدهما من وجهه بدأ الآخر من الوجه الذي يليه ويرمي البادي بسهم ثم الآخر بسهم حتى يتقدما لهما وإذا عرق أحدهما فخرج السهم من يده فلم يبلغ الغرض كان له أن يعود فيرمي به من قبل العارض فيه وكذلك لو زهق من قبل العارض فيه أعاده فرمى به وكذلك لو انقطع وتره فلم يبلغ أو انكسرت قوسه فلم يبلغ وكذلك لو أرسله فغرض دونة دابة أو إنسان فأصابها ما كان له أن يعيده في هذه الحالات كلها وكذلك لو اضطربت به دابة أو عرصره في يديه ما لا يعطى معه السهم كان له أن يعود فأما أن جاز وأخطأ القصد فرمى فأصاب الناس أو أجار من دوراتهم فهذا سؤري منه ليس بعارض غلب عليه وليس له أن يعيده وإذا كان رميها مبادرة فقد أحدهما فبلغ تسعة عشر من عشر يرمى صاحبه بالسهم الذي يرأسه به ثم يرمى البادي فإن أصاب بسهمه ذلك فلج عليه ولم يرم الآخر بالسهم لأن أصل السبق مبادرة والمبادرة أن يفوت أحدهما الآخر وليست كالخاطئة وإذا تشارطوا الخواص فلا يحسب لرجل خاسق حتى يخرق بالجلد ويكون متعلق مثله وإن تشارطوا المصيب فلو أصاب الشن ولم يخرقه حسب له لأنه مصيب وإذا تشارطوا الخواص والشن معلق به هدف فأصاب ثم رجع ولم يثبت فزرع الرامي أنه خاسق ثم رجع لغلظ لقيه من حصاة أو غيرهما وزعم المصاب عليه أنه لم يخسق وأنه انما قرع ثم رجع فالقول قوله مع عينية إلا أن تقوم بينهما بينة فيؤخذ بها وكذلك أن كان الشن باليافيه خروق فأصاب موضع الخروق فغلب في الهدف فهو مصيب وإن لم يصب في الهدف ولم يستمسك بشيء من الشن ثم اختلفا فيه فالقول قول المصاب عليه مع عينية فإن أصاب طرفاً من الشن فخرمه ففهم أقول أن أحدهما أنه لا يحسب له خاسق إذا كان شرطهما الخواص إلا أن يكون بقي عليه من الشن طغية أو خيط أو جلد أو شيء من الشن يحيط بالسهم فيكون يسمى بذلك خاسقاً لأن الخاسق ما كان ثابتاً في الشن وقليل ثبوته وكثيره سواء ولا يعرف الناس إذا وجهوا بأن يقال هذا خاسق إلا أن الخاسق ما أحاط به المحسوق فيه ويقال لا يخرجهم من الخاسق والقول الآخر أن يكون الخاسق قد يقع بالاسم على ما هو الصحيح فخرقه فإذا خرق منه شيئاً قل أو أكثر بعض النصل فهو خاسق لأن الخسق الثقب وهذا قد ثقب وإن خرم وإن كان السهم ثابتاً في الهدف وعليه جلدة من الشن أو طغية ليست بحمطة فقال الرامي خرق هذه الجلدة فأنخرمت أو هذه الطغية فأنخرمت وقال المحسوق عليه انما وقع في الهدف متغللاً تحت هذه الجلدة أو الطغية اللتين هما طائرتان عماسواهما من الشن فالقول قوله مع عينية ولا يحسب هذا خاسقاً بحال في واحد من القولين ولو كان في الشن خرق فثبت السهم في الخرق ثم ثبت في الهدف كان خاسقاً لأنه إذا ثبت في الهدف فالشن أضعف منه ولو كان الشن منصوباً فرمى فأصاب ثم مرق السهم فلم يثبت كان عندي خاسقاً ومن الرماة من لا يعيده إذا لم يثبت ولو اختلفا فيه فقال الرامي أصاب وما نخرج وقال المرمى عليه لم يصب أو أصاب حرف الشن بالقصد ثم مضى كل القول قوله مع عينية ولو أصاب الأرض ثم ازدلف فخرق الشن فقد اختلفت الرماة فمنهم من أنه خاسق وقال بالرمية أصاب وإن عرض له دونها شيء فقد عني بالترعة التي أرسل بها ومنهم من زعم أن هذا لا يحسب له لأنه استحدث بضرته الأرض شيئاً جاء فهو غير رمي الرامي ولو أصاب وهو

فيجوز أن مكاهما
والفاسقان لو تابا لم يقبلا
الابعد طول مسدة
يخبران فيها فلمهم أن
يجبر والعان الاعيين
الكمعين (٣) لأن
شهادتهم عندهم
لا تحوز إلا بالتحوز
شهادة المحدثين

(باب أن يكون اللعان)

قال الشافعي روى عن
النبي صلى الله عليه وسلم
أنه لا عين بين الزوجين
على المنبر قال وإذا لعن
الحاكم بينهما في مكة
فبين المقام والبيت أو
بالدنية فعلى المنبر أو
بيت المقدس في
مسجده وكذا كل بلد
قال وبدأ فقيم الرجل
قائماً والمرأة جالسة
فيلعن ثم يقيم المرأة
قائمة فتلعن الآن
تكون حائضاً فعلى باب
المسجد أو كانت
مشاركة التعت في
الكذبة وجبت تعظم

مردف فلم يفسق وشرطهم الخواص لم يحسب في واحد من القولين خاتما ولو كان شرطهم الخواص محسوبا
في قول من يحسب المزدلف وسقط في قول من يسقطه « نال اربع » المزدلف الذي يصيب الارض
ثم يرفع من الارض فيصيب الشئ ولو كان شرطهم المصيب فأصاب السهم حين تعلت غير مزدلف الشئ
بقدره دون فصله لم يحسب لان الصواب انما هو بالنصل دون القدر ولو أرسله مفارقالشئ فهبت ريح
فصيرته فأصابه ماله مصيبا وكذلك لو صيرته عن الشئ وفادرسله مصيبا وكذلك لو أسرعته وهو
براه فاصرا فأصابه مصيبا ولو أسرعته وهو بره مصيبا فأخطأ كان مخطئا لا حكم له في شيء
ولا يفسقه لئلا يفسد كالأرض ولا كالأداة يصيبها ثم يزدلف عنها فيصيب ولو كان دون الشئ شيئا ما كان دابة
أو ثورا أو شيئا غيره فأصابه فهتكه ثم من يحمونه حتى يصيب الشئ حسب في هذه الحالة لان اصابته وهتكه لم
يحدث له قوة غير الترع انما أخذت فيه ضعفا ولو رمى والشئ منصوب فطرح الرمح الشئ أو أزاله انسان
فبس يقع منه كانه أن يعود فيرمي بذلك السهم لان الرمية زالت وكذلك لو زال الشئ عن موضعه برمح
أو أزاله انسان بعد ما أرسل السهم فأصاب الشئ حيث زال لم يحسبه ولكنه لو أزيل فراضيا بأن يرميه
حيث أزيل محسوبا على واحد منهما صوابه ولو أصاب الشئ ثم سقط فأنكسر سهمه أو خرج بعد ثبوته
حسبه خاصة لانه ثبت وهذا كنز الادب ان اياه بعد ما يصيب ولو تشارطا أن الصواب انما هو في الشئ
خاصة وكان للشئ وزر يعلق به أو جريد يقيم عليه فأثبت السهم في الوتر أو في الجريد لم يحسب ذلك لانه هذا
وان كان مما يلحق به الشئ فهو غير الشئ ولو لم يشارطا فثبت في الجريد أو في الوتر كان مباحا قولان أحدهما
أن اسم الشئ والصواب لا يقع على المعلق لانه يزيل الشئ فلا يصير به وانما يتخذ ليربط به كما يتخذ الجدار
ليستد باله وقد رايته فتكون من ايلته غير انرابه ويحسب ما ثبت في الجريد اذا كان الجريد يخطأ عليه
لان اخراج الجريد لا يكون الا بضرر على الشئ ويحسب ما ثبت في عري الشئ المخروزة عليه والعلاقة
مخالفة لهذا والقول الثاني أن يحسب أيضا ما ثبت في العلاقة من الخواص لانها تزلزله في حالها ثالثة
قال ولا بأس أن يناضل أهل النساب أهل العربية وأهل الحسبان لان كلهم اسل وكذلك القسي الدودانية
والهندية وكل قوم يرمي عنها سهم ذي نته ل ولا يجوز أن يناضل رجلا على أن يرمي سهمه من السهل
أو كرمه في يد الآخر ولا على أنه اذا خسق أحدهما حسب خاصته خاسقين وحادق الآخر حادقا ولا على أن
لا حدهما خاسقا ناسقا يرمي به يحسب مع خواسقه ولا على أنه يطر من خواسق أحدهما خاسق ولا على
أن أحدهما يرمي من عرض والآخر من أقرب منه ولا يجوز أن يرمي الا من عرض واحد وبعد ذيل واحد
وان يستبقا الى عدد قرع لا يجوز أن يقول أحدهما أسبقا على أن آتى واحد وعشرين خاسقا كونه
ناضلا ان لم تأت بعشرين ولا تكون ناضلا ان جئت بعشرين قبل أن آتى واحد وعشرين حتى يكونا
مستويين معا ولا يجوز أن يشترط أحدهما على الآخر أن لا يرمى الا ببلى بأعيانها ان تغيرت لم يبدلها ولا ان
أنفستهما أن لا يبدله ولا على أن يرمى بقوس بعينها لا يبدلها ولكن يكون ذلك الى الراي يبدل ماشاء من
نبله وقوسه ما كان عدد النبيل والقرع واحدا وان انتضلا فأنكسرت نبيل أحدهما وقوسه أبدل
نبلا وقوسا وان انقطع وتره أبدل وترامكان وتره ومن الرماه من زعم أن المسبق اذا رمى قرعا يستبقا ان اليه
أو يتحاطا فمكنا على السواء أو بينهما زاد سهمه كان للمسبق أن يزيد في عدد القرع ماشاء ومنهم من زعم
أنه ليس له أن يزيد في عدد القرع مالم يكونا سواء ومنهم من زعم أنهما اذا رميا على عدد قرع لم يكن للمسبق
أن يزيد فيه بعير رضا المسبق ولا خيرة في أن يجعل خاسق في السواد بخاسقين في البياض الا أن يشارطا
أن الخواص لا تكون الا في السواد فيكون بياض الشئ كالمهدف لا يحسب خاسقا وانما يحسب حابيا ولا خير
في أن يسميافرا معا فلا يبلغانه ويقول أحدهما الآخر ان أصبت بهذا السهم الذي في يدي فقد نضلت

وان شئت المشرقة ان
تحذف رية في الماهد كذا
حضرته الى انهاء لا يحل
السجد الخيام اتوا
الله تعالى لا يقدر
المسجد الخيام بسدد
عامهم هذا (قال ارنى)
رحمه الله اذا جعل
للمشرقة أن تحضره في
المسجد وعسى بها مع
شركها أن تكثر من حائضا
كانت المسئلة بذلك أولى
(قال) وان كانا مسركين
ولا ينهاتنا كالألينا
لا عن بينهما في مجلس
الحكم

(باب ستانغان ونقي
الربذ والبلان بالأم وغير
ذلك) من كتابي لجان
جديد وقديم ومن
اختلاف الحديث

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى أخبرنا مالك
عن نافع عن ابن عمر
رضي الله عنهما أن
رجلا لا عرف امرأته
في زمن النبي صلى الله

الآن يتناقضا السبق الاول ثم يجعل له جعلامعسر وفاعلى أن يصيب بسهم ولا بأس على الابتداء أن يقف عليه فيقول ان أصيب بسهم فلن كذا وان أصيب بأسهم فلن كذا وكذا فان أصابهم فذلك كذا وان لم يصيبهم فلا شيء له لان هذا سبق على غير فضال ولكن لو قال له ارم عشرة أرشاق ففاضل الخطأ بالصواب فان كان صوابك أكثر فلن سبق كذا لم يكن في هذا خيرا لانه لا يصلح أن يناضل نفسه واذا رمى بسهم فأنكسر فأصاب التصل حسب حاسقا وان سقط الشق الذي فيه التصل دون الشن وأصاب بالقدر الذي لا تصل فيه لم يحسب ولو انقطع بانسين فأصابهم مامعاسب له الذي فيه التصل وألقى عنه الآخر ولو كان في الشن نبل فأصاب بسهمه فوق سهم من النبل ولم يعض سهمه الى الشن لم يحسب له لانه لم يصيب الشن وأعيد عليه فرمى به لانه قد عرض له دون الشن عارض كما تعرض له الدابة فيصيدها فبعد عليه واذا سبق الرجل الرجل على أن يرمى معه فرمى معه ثم أراد المسبق أن يجلس فلا يرمى معه وللسبق فضل ولا فضل له أو عليه فضل فسواء لانه قد يكون عليه الفضل ثم يفضل ويكون له الفضل ثم يفضل والرماة يختلفون في ذلك فمنهم من يجعل له أن يجلس مالم يفضل وينبغي أن يقول هو شيء انما يستحقه بغير غاية تعرف وقد لا يستحقه ويكون منضولا وليس باجارة فيكون له حصته مما عمل ومنهم من يقول ليس له أن يجلس به الامن عذر وأحسب العذر عندهم أن يموت أو يعرض المرض الذي يضرب الرمي أو يصيبه بعض ذلك في احسدى يديه أو بصره وينبغي اذا قالوا هذا أن يقولوا فتي تراضيا على أصل الرمي الاول فلا يجوز في واحد من القولين أن يشترط المسبق أن المسبق اذا جلس به كان السبق له به لان السبق على التفضل والنضل غير الجالس وهذا شرطان وكذلك لو سبقه ولم يشترط هذا عليه ثم شرط هذا بعد السبق سقط الشرط ولا خيرة في أن يقول له أرمي معك بلا عدد فرع يستيقان اليه أو يتحاطا به ولا خيرة في أن يسبقه على أنهما اذا انفالجا أعاد عليه وان سبقه ونبتهما أن يعيد كل واحد منهما على صاحبه فالسبق غير فاسد وأكره لهما النية انما انظر في كل شيء الى ظاهر العقد فاذا كان صحيحا أخرته في الحكم وان كانت فيه نية لو شرطت أفسدت العقد لم أفسده بالنية لان النية جديدة نفس وقد وضع الله عن الناس حديث أنفسهم وكتب عليهم ما قالوا وما عملوا واذا سبق أحدهما الرجل الآخر على أن لا يرمى معه الا بنبل معروف أو قوس معروف فلا خيرة في ذلك حتى يكون السبق مطلقا من قبل أن القوس قد تنكسر وتعتل فيفسد عنها الرمي فان تشارطا على هذا فالشرط يبطل السبق بينهما ولا بأس أن يرمى الناشب مع صاحب العربية وان ساقه على أن يرمى معه بالعربية يرمى بأى قوس شاء من العربية وان أراد أن يرمى بغير العربية من الفارسية لم يكن له ذلك لان معرفا أن الصواب عن الفارسية أكثر منه عن العربية وكذلك كل قوس اختلفت وانما فرقنا بين أن لا يجيز أن يشترط الرجل على الرجل أن لا يرمى الا بقوس واحدة أو نبل وأجزنا ذلك في الفرس ان ساقه بفرس واحد لان العمل في السبق في الرمي انما هو للرأي والقوس والنبل أداة فلا يجوز أن يمنع الرمي بثلث القوس والنبل الذي شرط أن يرمى بها فيدخل عليه الضرر بمنع ما هو أرفق به من أداته التي تصليح رمية والفرس نفسه هو الجارى المسبق ولا يصلح أن يبدله صاحبه وانما فارسه أداة فوقه ولكنه لو شرط عليه أن لا يجريه الا انسان بعينه لم يجز ذلك ولو أجزنا أن يراهن رجل رجلا بفرس بعينه فيأتي بغيره أجزنا أن يسبق رجل رجلا ثم يبدل مكانه رجلا يناضله ولكن لا يجوز أن يكون السبق الاعلى رجل بعينه ولا يبدله بغيره واذا كان عن فرس بعينه فلا يبدل يرمي ولا يصلح أن يمنع الرجل أن يرمى بأى نبل أو قوس شاء اذا كانت من صنف القوس التي سابق عليها ولا يرى أن يمنع صاحب الفرس أن يحمل على فرسه من شاء لان الفارس كالأداة للفرس والقوس والنبل كالأداة للرأي ولا خيرة في أن يشترط المتناضلان أحدهما على صاحبه ولا كل واحد منهما على صاحبه أن لا يأتى كل لماحق يفرغ من السبق ولأن يفترض فراشا وكذلك لا يصلح أن يقول المتناضلان بالفرس لا يعلف حتى يفرغ يوما ولا يومين لان هذا شرط بحرير

عليه وسلم وانتفى من ولدها ففرق صلى الله عليه وسلم بينهما وألحق الولد بالمرأة وقال سهل وابن شهاب فكانت تلك سنة المتلاعنين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومعنى قولهما فرقة بلا طلاق الزوج (قال) وتفرق النبي صلى الله عليه وسلم غير فرقة الزوج انما هو تفرق حكم (قال) واذا قال صلى الله عليه وسلم الله يعلم أن أحدكما كاذب فهل منكما تائب فحكم على الصادق والكاذب حكما واحدا وأخرجهما من الحد وقال وان جاءت به أدب عيج فلا أراه الا قد صدق عليها بقاءت به على التعت المكروه فقال عليه السلام ان امره بين لولا ما حكم الله فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يستعمل دلالة

المباح والنصر على المشروط عليه وليس من النضال المباح وإذا نهى الرجل أن يحزم على نفسه ما أسهل الله له لغير تقرب إلى الله تعالى بصوم كان أن يشترط ذلك عليه غيره أولى أن يكون منه ما عهده ولا خير في أن يشترط الرجل على الرجل أن يرى معه بقرع معلوم على أن للسبق أن يعطيه ماشاء الناضل أو ماشاء المنضول ولا خير في ذلك حتى يكون بشئ معلوم مما يحل في البيع والأجارات ولو سبقه شيئا معلوما على أنه أن نضله دفعه إليه وكان له عليه أن لا يرى أبدا أو إلى مدة من المدد لم يجز لأنه يشترط عليه أن يتمتع من المباح له ولو سبقه ديناراً على أنه أن نضله كان ذلك الديناره وكان له عليه أن يعطيه صاع حنطة بعد شهر كان هذا سبقاً جائزاً إذا كان ذلك كله من مال المنضول ولكنه لو سبقه ديناراً على أنه أن نضله أعطاه المنضول ديناره وأعطى الناضل المنضول مدح حنطة أو درهمين أو أكثر أو أقل لم يكن هذا جائزاً من قبل أن العقد قد وقع منه على شئ بشئ يخرج به المنضول جائزاً في السنة للناضل وشئ يخرج به الناضل فيفسد من قبل أنه لا يصلح أن يتراهما على النضال لا يحل بينهما مالان التراه من القمار ولا يصلح لأن شرطه أن يعطيه المذلس بيع ولا سبق فيفسد من كل وجه ولو كان على كدينار فسبقتي ديناراً فاضلتك فان كان ديناراً لك حالاً فلك أن تقاضني وإن كان إلى أجل فعليك أن تعطيني الدينار وعلى إذا حل الأجل أن أعطيك ديناراً ولو سبقه ديناراً فاضلتك إياه ثم أفلس كان أسوة الغرماء لأنه حل في ماله بحق أجازته السنة فهو كالبيع والأجارات ولو سبق رجل رجل ديناراً الدينار أو درهمين أو ديناراً الامتد من حنطة كان السبق غير جائز لأنه قد يستحق الدينار وحصه الدرهم من الدينار وعشر وعمل حصته يوم سبقه نصف عشرة وكذلك المذمن الحنطة وغيره ولا يجوز أن أسبقك ولا أن أشتري منك ولا أن أشتري منك إلى أجل بشئ الأشياء يستثنى منه لامن غيره ولأن أسبقك بدينار أربع حنطة ولا درهمين إلا عشرة أفلس ولكن إن استثنيت شيئاً من الشئ الذي سبقك فلا بأس أن أسبقك ديناراً الأسدساً فاعلم أسبقك خمسة أسداس دينار وإن أسبقك صاعاً الامدا فاعلم أسبقك ثلاثة أمداً فعلى هذا الباب كله وقيل أنه قال ولا خير في أن أسبقك ديناراً على أنك أن نضلتني أطعمت به أحداً بعينه ولا غير عينه ولا تصدقت به على المساكين كما لا يجوز أن أبعل شيئاً بدينار على أن تفعل هذا فيه ولا يجوز إذا ملكك شيئاً إلا أن يكون لك فيه تاماً تفعل فيه ما شئت دوني وإذا اختلف التناضلان من حيث يرسلان وهما يرميان في المائتين يعني ذراعاً فان كان أهل الرمي يعلون أن من رمى في هدف يقدم أمام الهدف الذي يرمى من عنده ذراعاً أو أكثر جل على ذلك إلا أن يشارط في الأصل أن يرميان موضع بعينه فيكون عليهما أن يرميان موضع شرطهما وأن يشارط أن يرميا في شئين موضوعين أو شئين يريانهما أو يذكران سيرهما فأراد أحدهما أن يعلق ما تشارط على أن يضعه أو يضع ما تشارط على أن يعلقه أو يبدل الشئ بشئ أكبر أو أصغر منه فلا يجوز له ويحمل على أن يرمى على شرطه وإذا سقه ولم يسم الغرض فأكره السبق حتى يسبقه على غرض معلوم وإذا سبقه على غرض معلوم كرهت أن يرفعه أو يخفضه دونه وقد أجاز الرماة للسبق أن يرفع المسبق ويخفضه فيرى معه رشقاً أو كثر في المائتين ورشقاً أو كثر في الخمسين والمائتين ورشقاً أو كثر في الثلاثمائة ومن أجاز هذا أجاز له أن يرمى في الرقعة وفي أكثر من ثلاثمائة ومن أجاز هذا أجاز له أن يبدل الشئ وجعل هذا كله إلى المسبق ما لم يكونا تشارطاً شرطاً ويدخل عليه إذا كان ميسراً أو يوم بعشرة أن يكون للسبق أن يزيد في عدد النبل وينقص منها إذا استويا في حال أبداً جعلوا ذلك إليه ولا بأس أن يشارط أن يرميا رشقاً معلومة كل يوم من أول النهار أو آخره ولا يتفرقان حتى يفرغاً منها إلا من عذر عرض لأحدهما أو حائل يحول دون الرمي والمطر عذر لأنه قد يفسد النبل والقسي ويقطع الأوتار ولا يكون الحر عذراً لأن الحر كان كالثمس ولا الريح الحقيقة وإن كانت قد تنصرف النبل بعض الصرف ولكن إن كانت الريح عاصفاً كان لأيهما شاء أن يمسك عن الرمي حتى تسكن أو تخف وإن غربت لهما الشمس قبل

صددق عليهم واحدكم
بالتظاهر بينه وبينهم
بعده من الولاية أولى أن
لا يستعمل دلالة في مثل
هذا المعنى ولا يقضي
إلا بالتظاهر أبداً (قال
الشافعي) رحمه الله
تعالى في حديث
ذكره أنه لما نزلت آية
المثلاءين قال صلى الله
عليه وسلم أيما امرأة
أدخلت على قوم من
ليس منهم فليست من
الله في شئ ولن يدخلها
الله الجنة وأما رجل
يجود به وهو ينظر إليه
أحبب الله منه وفجعه
على رؤس الأولين
والآخرين

(باب كيف اللعان)
من كتاب اللعان
والطلاق وأحكام
القرآن

(قال الشافعي) رحمه الله
ولما حكى سهل بن هود
المثلاءين مع حدائنه
وحكاياهن عررضي الله

أن يفرغ من أرشاهما التي تشاربها لم يكن عليهما أن يرميا إلى السيل وان انكسر ثوب من أحدهما أو نبله
أبدل مكان القوس والسيل والنوتر متى قدر عليه فإن لم يقدر على بدل القوس ولا النوتر فهذا عذر وكذلك أن
ذهبت نبله كلها فلم يقدر على بدلها فإن ذهب بعض نبله ولم يقدر على بدله قيل لصاحبه إن شئت فأتزكم حتى
يحدد البديل وإن شئت فآرم معه بعدد ما بقي في يديه من النبل وإن شئت فارد عليه مما رجم به من نبله ما يعيد
الزرم به حتى بكل العدد واداروا اثنين واثنين وأكثر من العدد فاعل واحد من الخزيين علة ظاهرة قيل
للحرب الذين يناضلونه إن اصطاحتم على أن تحلبوا مكانه رجلا من كان فذلك وإن شأختم لم يجرمكم على ذلك
وإن رضى أحد الخزيين ولم يرض الآخر لم يجبر الذين لم يرضوا وإذا اختلف المتناضلان في موضع شئ معق
فأراد المسبق أن يستقبل به عين النمس لم يكن ذلك إلا أن يشاء المسبق كما لو أراد أن يرمي في الليل أو المطر
لم يجبر على ذلك المسبق وعين النمس تمنع البصر من السهم كما تمنعه الظلمة « قال الربيع » المسبق أبداهو
الذي يفرم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو اختلفا في الأرسال فكان أحدهما يطول بالأرسال التماس
أن تريد الرأي أو يسرى صنيعه في السهم الذي رجم به فأصاب أو أخطأ فيلزم طريق الصواب ويستعيب
من طريق الخطأ أو قال هولم أتوهذا وهذا يدخل على الرأي لم يكن ذلك له وقيل له أرم كباري الناس لا مهلا
عن أن تثبت في مقامك وفي إرسالك وزعد ولا مبطنا غير هذا لادخال الحبس على صاحبك وكذلك لو اختلفا
في الذي يوطن له فكان يريد الحبس أو قال لا أريد والموطن يطيل الكلام قيل للوطن ووطن له بأقل ما يفهم به
ولا تطل ولا تجعل عن أقل ما يفهم به ولو حضرهما من يحبسهما أو أحدهما أو يلخط فيكون ذلك مضرا بهما
أو بأحد ههما من ذلك « قال الربيع » الموطن الذي يكون عند الهدف فإذا رجمي الرأي قال دون ذا
قليل أرفع من ذاق السيل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اختلف الراميان في الموقف فخرجت قرعة
أحدهما على أن يبدأ فبدأ من عرض وقف حيث شاء من المقام ثم كان للآخر من العرض الآخر الذي بدأ منه
أن يقف حيث شاء من المقام وإذا سبق الرجل الرجل سيقام معلوما فقتله المسبق كان السبق في ذمة المضول
حالا يأخذه به كإيأخذه بالدين فإن أراد الناضل أن يسلفه المضول أو يشتري به الناضل مائة فلا بأس وهو
متطوع باطعامه إياه وما نضله فله أن يحززه ويقتله ويعتقه منه ومن غيره وهو عندى كرجل كان له على رجل
دينار فأسلفه الدينار وردد عليه أو أطعمه به فله دينار كما هو ولا يجوز عند أحد رأيته ممن يصير الرأي أن
يسبق الرجل الرجل على أن يرمي بعضه ويجعل القرع من نسع ومنهم من يذهب إلى أن لا يجوز أن يجعل
القرع من عشر ولا يحزرا لا أن يكون القرع لا يؤتى به بحال إلا في أكثر من رسي قادا كان لا يؤتى به إلا
بأكثر من الرشق وسواء قل ذلك أو كثر فهو جائز وإذا أصاب الرجل بالسهم نفسه وثبت قليلا ثم سقط بأى
وجه سقط به حسب لصاحبه ولو وقف رجل على أن يلقى فرمى بسهم فقال إن أصبت فقد قلتحت وإن
لم أصب (١) فلقح لك أو قال له صاحبه أربيت هذا السهم فلقح به الفلوج وإن لم يكن يبلغه به إذا
أصابه وإن أخطأ به فقد أنصتت نفسك فهذا كله باطل لا يجوز وهما على أصل ربيهما لا يقطع واحد
منهما على صاحبه إلا أن يبلغ الفلوج ولو طابت نفس المسبق أن يسلمه السبق من غير أن يبلغه كان هذا شأنا
تطوع به من ماله كما وهبه وإذا كانوا في سبق اثنين وأكثر فبدأ رجلان وانقطع أو تارهما أو وتر
أحدهما كان له أن يقف من يمين حتى يركب وتراويفد نبله وقدر أيت من يقول هذا إذا رجمي أن يتفاجأ
ويقول إذا علم أنهم والحرب كله لا يتفاجئون لو أصابوا بما في أيديهم لا تهم ليربوا بعد الغاية التي بينهم يرمي
من يمين ثم يرمي هذان وإذا اقساموا ثلاثة وثلاثة فلا يجوز أن يقتروا وليقتسموا فاصفهم رفا ولا يجوز أن
يقول أحد الرجلين اختار على أن أسبق ولا يختار على أن أسبق ولا أن يقترا عافيا ههما خرجت قرعته سببه

(١) قوله فلقح لك في بعض النسخ فالفلوج لك وكلاهما مصدر فلج بمعنى غلب ٨١

عنهما استدلتنا على
أن اللعان لا يكوب إلا
بمضرم من طائفة من
المؤمنين لأنه لا يحضر
أمرأ يريد النبي صلى
الله عليه وسلم ستره
ولا يحضره إلا وغيره
حاضره وكذلك جميع
حدود الزانية هها
طائفة من المؤمنين
أقلهم أربعة لأنه لا
يجوز في شهادة الزنا أقل
منهم وهذا يشبه قول
الله تعالى في الزانيين
وليشهد عتابهما
طائفة من المؤمنين وفي
حكاية من حكى اللعان
عن النبي صلى الله
عليه وسلم جلجلة بلا
تفسير دليل على أن الله
تعالى لما نصب اللعان
حكاية في كتابه فأنما
لا عن صلى الله عليه
وسلم بين المتلاعنين
بما حكى الله تعالى في
القرآن واللعان أن
يقول الامام للزوج
قل أشهد بالله أني لمن
الصادقين فيما رمت

صاحبه ولكن يجوز أن يقتسمه ، لمعبر وفاء سبق أي ما شاء متطوعا أو شطرا بالقرعة لا غيرها (١) من
أن يقول أرى أنا وأب هذا الوجه فأبطل على صاحبه - فقه المذنبون والسبق على من دله دون حربه إلا
أن يدخل حربه أنفسهم معه في سبيل السبق أو بغيره ، أن يسبق منهم فيلزم كل واحد منهم حصته على قدر
عدد الرحال لا على قدر جودة الرمي ، وإذا قال الرجل للرجل أن أصبت بهذا السهم فلك سبق فهذا حار وليس
هدام من وجه التصال ، فإن قال إن أخطأ به هذا السهم فلك سبق لم يكن ذلك له وإن حضر العريب أهل
العرض فقسموه فقال من معه كذا زاده وإميا ، ولما نراه إميا أو قال أهل الحرب الذين يرمى عليهم كذا زاده
غير رام وهو الآن رام لم يكن لهم من إخراجهم إلا ما لهم من إخراج من عرفوا به ممن قسموه وهم يعرفونه بالرمي
فقط أو بغير الرمي فوافق ولا يجوز أن يقول الرجل للرجل سبق فلان ليس على أي شيء في الدينارين
الآن يتطوع بأن يسهله أحدهما أو كلهما بعد ما يصل وكذلك لو طار دنانير ثلاثة فأخرج اثنين سبقين وأدخل
محملا لم يجز أن يجعل رجلا لا يرمى عليه نصف سبق أحدهما على أنه نصف الفضل إن أحرز على صاحبه
وإذا سبق الرجل للرجل على أن له أن يبدأ عليه رشقين فأشتر لم يجز ذلك له ، وذلك أن إذا أعطى ذلك أعطى ما
فصل سهم أو أكثر ألا ترى أنهم لو رموا بعشر ثم ابتدأ الذي بدأ كان لو فلع بذلك السهم الحادي عشر كما
أعطى ما أن يرمى بسهم يكرن في ذلك الوقت فنسلا على مراسله عن غير مراسلة وإنما يجز هذا لما إذا تكافأ
فكان أحدهما بدأ في وجهه والآخر في آخر ، وإذا سبق الرجل للرجل فإثر أن يعطيه سبق موضوعا على يديه
أورنه أو جلا أو رهنا وجلا أو يأمنه كل ذلك جائز وإذا رمى إلى تحيين مبادرة فأقبل أحدهما على صاحبه
نجسا أو أقل أو أكثر فقال الذي أفضل عليه أطرح فضلك على أن أعطيك به شيئا لم يجز ولا يجوز الآن أن يتفاحسا
هذا سبق برضاهما ويتسابقان سقا آخر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في الصلاة في المضربة
والأصابع إذا كان جلد هاتين كما يماز كل لجه أو يد أو ذراع من جلد ما لا يؤكل لحمه ما عدا جلد كلب أو خنزير
فإن ذلك لا يظهر بالباغ والله تعالى أعلم ، فإن صلى الرجل والمضربة والأصابع عليه فصلاته مجزئة عنه غير أن
أكرهه لمعني واحد أي أمره أن يقضي بطون كفيه لا معنى غير ذلك ، ولا بأس أن يصلي متكبيا القوس والقرن إلا أن يكونا
منعاه أن يقضي بجميع بطون كفيه لا معنى غير ذلك ، ولا بأس أن يصلي متكبيا القوس والقرن إلا أن يكونا
يتجر كان عليه حركته تشغله فأكره ذلك له وإن صلى أجزاء ، ولا يجوز أن يسبق الرجل للرجل على أن يرمى
معه ويختار المسبق ثلاثة ولا يسبهم للسبق ولا المسبق ثلاثة ولا يسبهم للسبق قال ولا يجوز السبق حتى
يعرف كل واحد من المتناضلين من يرمى معه وعليه بأن يكون حاضر إرادا أو غائبا يعرفه ، وإذا كان القوم
المتناضلون ثلاثة وثلاثة أو أكثر كان لمن له الأرسال وحربه ولما ضلهم أن يقدموا أيهم شأوا كما شأوا ويقدم
الآخرون كذلك ، ولو عقدوا السبق على أن فلا يكون قد صدوا فلان معه وفلان ثان وفلان معه كان
السبق مفسوخا ولا يجوز حتى يكون القوم يقدون من رأوا تقديمه ، وإذا كان البدء لاحدا المتناضلين
فبدأ البدء عليه فأصاب أو أخطأ بذلك السهم خاصة وإن لم يعط حتى يفرغ من رميه أو رده عليه السهم الأول
فرمى به فإن كان أصاب به بطل عنه وإن كان أخطأ به رمي به فإن أصاب به حسب له لأنه رمي به في البدء
وليس له الرمي به فلا يفهم مصيبا كان أو مخطئا إلا أن يتراضيا به

كتاب الحكم في قتال المشركين ومسئلة مال الحرب

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال الحكم في قتال المشركين حكمان فمن غزا منهم أهل الأوثان ومن عبد
ما استحسن من غير أهل الكتاب من كانوا فليس له أن يأخذ منهم الجزية ويقاتلهم إذا قوى عليهم حتى يقتلهم

(١) قوله من أن يقول كذا في السبع ولعله مثل أن يقول تأمل كتبه معججه

به روحى فلانة ست
فصل من الزنا ويشتر
البيان كانت حاضرة
ثم يعود فيقولوا حتى يكمل
ذلك أربع مرات ثم
يقفه الامام ويكره
الله تعالى ويقول انى
أخاف ان لم تصكن
صدقت أن تبوأ بعنة
الله فإن رآه يريد أن
يعصى أمر من يضع
يده على فيه ويقول ان
قولك وعلى لعنة الله
ان كنت من الكاذبين
موجبة فإن أبى تركه
وقال قل وعلى لعنة الله
ان كنت من الكاذبين
فيما رمي به فلانة من
الزنا وإن قذفها بأحد
يسميه بعينه واحدا
أو اثنين أو أكثر قال
مع كل شهادة اثنين
الصادقين فيما رمي بها
به من الزنا ففلان أو
فلان وفلان وقال عند
الالتعان وعلى لعنة
الله ان كنت من
الكاذبين فيما رمي بها

أويسلموا وذلك لقول الله عز وجل فاذا انسلخ الاشهر الحرم الآيتين ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم
 على الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن كان من أهل الكتاب من المشركين المحاربين قوتلوا حتى يسلموا
 أو يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فاذا أعطوها لم يكن للمسلمين قتلهم ولا كراههم على غير دينهم لقول
 الله عز وجل قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر الآية واذا قوتل أهل الاوثان وأهل الكتاب قتلوا
 وسيئت ذرايعهم ومن لم يبلغ الحلم والمحيض منهم ونسأوهم البوائغ وغير البوائغ ثم كانوا جميعا فإيا رفع منهم
 الخمس ويقسم الاربعة الاثماس على من أوجف عليهم بالخيل والركاب فان أختنقوا فمهر وامن قاتلوه
 منهم حتى تغلبوا على بلادهم قسمت الدور والارضون قسم الدنانير والدراهم لا يختلف ذلك الخمس وتكون
 أربعة أنجاسه المن حضر واذا أسر الباغون من الرجال فالأمام فيهم بالخيار بين أن يقتلهم ان لم يسلم أهل
 الاوثان أو يعط الجزية أهل الكتاب أو يعين عليهم أو يفاديهم بمال يأخذ منهم أو بأسرى من المسلمين
 يطلقون لهم أو يسترقهم فان استرقهم أو أخذ منهم مالا فسيبيله سبيل الغنيمة الخمس ويكون أربعة أنجاسه
 لأهل الغنيمة فان قال قائل كيف حكمت في المال والولدان والنساء حكما واحدا وحكمت في الرجال أحكاما
 متفرقة قيل ظهر رسول الله صلى الله عليه وسلم على قريظة وخير فقسم عقارهما من الأرضين والتفصل
 قسمة الاموال وسبي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولدان بنى المصطلق وهو زن ونساءهم فقسمهم قسمة الاموال
 وأسر رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بدر ففهم من من عليه بلا شيء أخذ منه ومنهم من أخذ منه فدية
 ومنهم من قتله وكان المقتولان بعد الاسار يوم بدر عقبه بن أبي معيط والنضر بن الحرث وكان من المنون
 عليهم بلا فدية أبو عزة الجعفي تركه رسول الله صلى الله عليه وسلم لبنيته وأخذ عليه عهدا أن لا يقتله فأخفاه
 وقاتله يوم أحد فدارس رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يقتل فأسر من المشركين رجلا غيره فقال يا محمد
 امن على ودعني لبناقي وأعطيك عهدا أن لا أعود لقتالك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تمسح على عارضيك
 بكة تقول قد خدعت محمد امرتين فأمر به فضربت عنقه ثم أسر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانية بن أمثال
 الخنفي بعد فن عليه ثم عاد ثمانية بن أمثال فأسلم وحسن اسلامه أخبرنا الثقي عن أيوب عن أبي قلابة عن
 أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فدى رجلا من المسلمين برجلين من المشركين
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز لأحد من المسلمين أن يمد قتل النساء والولدان لأن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم نهى عن قتلهم أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن عمه أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نهى الذين بعث الى ابن أبي الحقيق عن قتل النساء والولدان (قال الشافعي) لا يبعدون
 يقتل والمسلمين أن يشنوا عليهم الغارة ليلا ونهارا فان أصابوا من النساء والولدان أحدا لم يكن فيه عقل
 ولا قود ولا كفارة فان قال قائل ما دل على هذا قيل أخبرنا سفيان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن
 عتبة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن الصعب بن جثامة الليثي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل
 عن أهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب من نساءهم وأبنائهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هم منهم
 وربما قال سفيان في الحديث هم من آبائهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل قول النبي
 صلى الله عليه وسلم هم من آبائهم قيل لا عقل ولا قود ولا كفارة فان قال فلم يبعدون بالقتل قيل لنهي
 النبي صلى الله عليه وسلم أن يمدوا به فان قال فلعل الحديثين مختلفان قيل لا ولكن معناه ما وصفت
 فان قال ما دل على ما قلت قيل له ان شاء الله تعالى اذا لم ينه عن الاغارة ليلا فاعلم بحيط أن القتل قبيح على
 الولدان وعلى النساء فان قال فهل أغار على قوم يبلد غازين ليلا ونهارا قيل نعم أخبرنا عمر بن حبيب
 عن عبد الله بن عون أن نافع مولى ابن عمر كتب اليه يخبره أن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أخبره أن

به من الزنا بفسلان أو
 بفلان وفلان (قال)
 وان كان معها ولد فنفاه
 أو بهاجل فأنق منه
 قال مع كل شهادة أشهد
 بالله اني لئن الصادقين
 فيارميته من الزنا وان
 هذا الولد ولد زنا ما هو
 مني وان كان جلا قال
 وان هذا الجلي ان كان
 بهاجل لجعل من زنا
 ما هو مني فان قال هذا
 فقد فرغ من الاتعان
 فان أخطأ الامام فلم
 يذكرني الولد أو الجلي
 في اللعان قال للزوج
 ان أردت نفه أعدت
 اللعان ولا تعيد المرأة
 بعد اعادة الزوج اللعان
 ان كانت فرغت منه
 بعد اللعان الزوج وان
 أخطأ وقد قدفها برجل
 ولم يلتن بقذفه فأراد
 الرجل حده أعاد عليه
 اللعان والاحد له ان لم
 يلتن وقال في كذب
 الطلاق من أحكام
 القرآن وفي الاملاء على

صنعت بل محمد على ذلك ويكون الخ والعز ولازمين له في بعض الحالات ولما لا العبد معتمده من ذلك وليس يلزم العبد من هنا

(الخلاف فيمن تؤخذ منه الجزية ومن لا تؤخذ)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى المحوس والصابئون والسامرة أهل كتاب في القنابيع الناس فقال أما الصابئون والد امرء فقد علمت أنهم ماصفان من اليهود والنصارى وأما المحوس فلا أعلم أنهم أهل كتاب وفي الحديث ما يدل على أنهم غير أهل كتاب أقول النبي صلى الله عليه وسلم سنواهم سنة أهل الكتاب وأن المسلمين لا يتكحون بساءهم ولا يأكلون ذبايحهم (١) فان زعم أنهم إذا أبيع أن تؤخذ منهم الجزية فكل مشرك عابدون أو غيرهم فإرام إذا أعطى الجزية أن لا تقبل منه وحالهم حال أهل الكتاب في أن تؤخذ منهم الجزية وتحقق دماؤهم بها إلا العرب ماصفة فلا يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف وقال في بعض من يذهب هذه المذهب ما يختل في أن حكمت في المحوس حكم أهل الكتاب ولم تحكم بذلك في غير المحوس فقلت الجمة أن سفيان أخبرنا عن أبي سعيد عن بصير بن عاصم أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه سئل عن المحوس فقال كانوا أهل كتاب قال فاقوله سنواهم سنة أهل الكتاب قلت كلام عري والكتابات المعروفة والتوراة والانجيل ولله كتب سواهما قال وما دل على ما قلت قلت قال الله عز وجل أم لم ينأ ما في صحف موسى وإبراهيم الذي وفي التوراة كتاب موسى والانجيل كتاب عيسى والصحف كتاب إبراهيم ما لم تعرفه العامة من العرب حتى أنزل الله وقال الله عز وجل ولقد كتبنا في الزبور من بعد ذلك أن الأرض يرثها عبادي الصالحون قال فإمعن قوله سنواهم سنة أهل الكتاب فلنا في أن تؤخذ منهم الجزية قال فادل على أنه كلام خاص قلنا لو كان عاما كلنا ذبايحهم وتكحنا ساءهم (قال الشافعي) فقال في المشركين الذين تؤخذ منهم الجزية حكم واحد وحكمين قيل بل حكمين قال وهل يشبه هذا شي قلنا نعم حكم الله جل ثناؤه فيمن قتل من أهل الكتاب وغيرهم قال فاننا زعم أن غير المحوس من لا يحل ذبحته ولا ساءه قياسا على المحوس قلنا فإني ذهبت عن قول الله عز وجل فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم إلى ثقلوا بسيلهم وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإن زعمت أنهم أهل الحديث منسوخان بقول الله عز وجل حتى يعطوا الجزية وبقول رسول الله صلى الله عليه وسلم سنواهم سنة أهل الكتاب قلنا فإذا زعمت ذلك دخل علينا أن تكون العرب من يعطون الجزية وإن لم يكونوا أهل كتاب قال فان قلت لا يصلح أن تعطى العرب الجزية قلنا وليسوا داخلين في اسم الشرك قال بل ولكن لم أعلم النبي صلى الله عليه وسلم أخذ منهم جزية قلنا أفعلت أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ جزية من غير كتابي أو مجوسي قال لا قلنا فكيف جعلت غير الكتابيين من المشركين قياسا على المحوس أرايت لو قال لك قائل بل أخذها من العرب دون غيرهم من ليس من أهل الكتاب ما تقول له قال أفترعهم أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذها من عرب قلنا نعم وأهل الإسلام يأخذونها حتى الساعة من العرب قد سأل النبي صلى الله عليه وسلم أكيد الناس في غزوة تبوك وصالح أهل نجران واليمن ومنهم عرب وبهم وصالح عمر رضي الله تعالى عنه نصارى يعلب وبني نير إذ كانوا كلهم يدينون دين أهل الكتاب وهم تؤخذ منهم الجزية إلى اليوم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو جاز أن زعم أن إحدى الآيتين والحديثين ناسخ للآخر جاز أن يقال الأمر بأن تؤخذ الجزية من أهل الكتاب في القرآن ومن المحوس في السنة منسوخ بأمر الله عز وجل أن تقاتل المشركين حتى يسلموا وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله

(١) كذا في غير نسخة وتأمل العبارة فإني غير تامه اهـ

العجلا في القادف له
ناسخه (وقال) في
اللغة ليس الامام اذا
وي رجل برنا أن يبعث
اليه فيسأله عن ذلك
لان الله يقول ولا
تحسوا قال شبه على
أحد أن التي صلى الله
عليه وسلم بعث أنيسا
الى امرأ رجل فقال
ان اعترفت فارجهما
فتلك امرأه كرايو
الزاني بها أنهن زنت
فكان يلزمه أن يسأل
فان أقرت حدثت وسقط
الحمد عن قذفها وان
أنكرت حدثت قاذفها
وكذلك لو كان قاذفها
زويحها (قال) ولما كان
الناساذف لامرأته اذا
التعن لوجاء المقدوف
بعينه لم يؤخذ له
الحمد لم يكن المسئلة
المقدوف معنى الا أن
يسأل ليحد ولم يسأله
صلى الله عليه وسلم
واما سأل المقدوفة
والله عز وجل أعلم فله

ولكن لا يجوز أن يقال واحد منهما ناسخ الآخر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعضنا جيعا على وجههما كما كان إلى امضاءهما سبيل عاوصفنا ذلك امضاء حكم الله عز وجل وحكم رسوله معا وقوله يخرج من ذلك في بعض الامور دون بعض قال فقال لي أفعلى أى شئ الجزية قلنا على الأديان لا على الأنساب ولودنا أن الذى قلت على ما قلته إلا أن يكون لله سحق وما رأينا الله عز وجل فرق بين عربى ولا عجمى شترى ولا ايمان ولا المسلمون لا النقل كلا بالشرك ونحقق دم كل بالاسلام وبحكم على كل بالحدود فيما أصابوا وغيرها (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وإذا ظهر المسلمون على رجال من العدو وأسرهم وأسلموا بعد أن أسارهم مرفوقون لا تحل دماؤهم وأى حال أسأوا فيها قبل الأسار حقوقا دماؤهم وأحرزوا أموالهم إلا ما حوزوا قبل أن يسلموا وكانوا أحرار ولم يسب من ذراريهم أحد صغيرا فاما نسائهم وأبنائهم البالغون فلهيكم حكم أنفسهم في القتل والسبي لأحكام الاب والزوج وكذلك أن أسلموا وقد حصر في مدينة أو بيت أو حاطت بهم الخيل أو غرقوا في البحر فكانوا لا يمتنعون ممن أراد أخذهم أو فخرافى ناراً أو خرجوا وكانوا غير متمسكين كانوا بهذا كله محقون في الدماء ممنوعين من أن يسبوا ولكن لو سبوا فربطوا أو محتوا غير موطين أو صاروا إلى الاستسلام فأسرهم الحماكم فوما يحفظونهم ولو ما احتقت دماؤهم وجرى السبي عليهم فإن قال ما فرق بين هذه الحال وبين الحاط بهم في صحراء أو بيت أو مدينة قبل قد يمتنع أولئك حتى يعلبوا من أحاط بهم أو يأتهم المدد أو يتفرقون عنهم فيهربوا وليس من كان بهذه الحال ممن يقع عليه اسم السبي أعما يقع عليه اسم السبي إذا حوى غير متمسك ولو أسير جماعة من المسلمين فأسبعتان بهم المشركون على مشركين مثلهم لبقائهم فقد قيل يقاتلونهم وقيل قاتل الزبير وأصحابه ببلاد الحبشة مشركين عن مشركين ومن قال هذا القول قال وما يجرى من القتال معهم ودمااء الذين يقاتلونهم وأموالهم مباحة بالشرك ولو قال قاتل قتالهم حرام لمعان منها أن واحد على من ظهر من المسلمين على المشركين فغنم الفخس لأهل الفخس وهم متفرقون في البلدان وهذا لا يجد السبيل إلى أن يكون الفخس مما غنم لأهل الفخس ليؤديه إلى الامام ففرقه وواجب عليهم أن قاتلوا أهل الكتاب فأعطوا الجزية أن يحفظوا دماءهم وهذا لا أعطوا الجزية لم يفسد على أن يمتنع حتى يحفظوا دماءهم كان مذهبنا وإن لم يستكروهم على قتالهم كان أحب إلى أن لا يقاتلوا ولا نعلم خبر الزبير ببيت ولو ثبت كان التجاشى مسلما كان آمن برسول الله صلى الله عليه وسلم وصلى النبي صلى الله عليه وسلم عليه وإذا غزا المسلمون بلاد الحرب فسر تسرية كثيرة أو قسيلة باذن الامام أو غير اياه فسواء ولكنى استحب أن لا يخرجوا الا باذن الامام لحاصل منها أن الامام يغنى عن المسئلة ويأتيه من الخير ما لا تعرفه العامة فيقدم بالسرية حيث يرجو قوتها ويكفها حيث يخاف عفتها وإن أجمع لأمر الناس أن يكون ذلك بأمر الامام وإن ذلك أبعد من الضيعة لانهم قد يسرون بغير اذن الامام فيرجل ولا يقيم عليهم فيقتلون إذا انفردوا في بلاد العدو ويسرون ولا يعلم فيرى الامام الغارة في ناحيتهم فلا يعينهم ولو علم مكانهم أعانهم وأما أن يكون ذلك بحرم عليهم فلا أعلم يحرم وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر الخنة فقال له رجل من الانصار ان قتلت صارا محسبا قال ذلك الخنة قال فانتقمس في جماعة العدو وقتلوه وألقى رجل من الانصار درعا كانت عليه حين ذكر النبي صلى الله عليه وسلم الخنة ثم انغمس في العدو وقتلوه بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن رجلا من الانصار تخلف عن أصحابه بغير معونة فرأى الطير عكوفها على مقبله أصحابه فقال لمرور بن أمية ما تقدم إلى هؤلاء العدو فينة تلوني ولا تخلف عن مشهد قتل فيه أصحابنا ففعل فقتل فرجع عمر بن أمية فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال فيه قولا حسنا ويقال فقال لمرور ففعلت فقتلت فقتلت حتى تقتل فإذا رجل المنفرد أن يتقدم على الجماعة الاغلب عنده وعند من رآه أنها ستقتله بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رآه حيث لا يرى ولا يامن كان هذا

الذى يقع هناك لم تفر
بالمراد به تعبر الزوج
وأى الزوجين كان
أحدهما للعن بلسانه
بشهادته ليس يعرفان
نفسانه وأحب إلى أن
توكلوا بجمعة واحدة
أجرس بعضهم الاشارة
التعس بالاشارة وان
انطلق لسانه بعد ما ريس
لم يعد ثم تمام المرأة فتقول
أشهد بالله ان زوجي
فلانا وشهر اليه ان كان
حاضر المسن الكاذبين
فيسأروا منه من الزنا
ثم تعود حتى تقول ذلك
أربع مرات فإذا فرغت
وقفها الامام وذكرها
الله تعالى وقال احذرى
أن تسبوا بغضب من
الله ان لم تكوني صادقة
في ايمانك فان رآها
تضنى وحضرها امرأة
أمرها أن تضع يدها
على فيها وان لم تحضرها
ورأها تضنى قال لها
قولى وعلى غضب الله ان
كان من الصادقين فيما

أكثر مما في انفراد الرجل والرجل بغير إذن الامام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا اذ القيم الذين كفروا وحفلا فلا تولوهم الأدبار الآية وقال يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال الى قوله والله مع الصابرين * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس رضي الله عنهما (١) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا كما قال ابن عباس ومستغفر بالتزويل عن التأويل لما كتب الله عز وجل من أن لا يفر العشرون من المائتين وذلك أن لا يفر الرجل من الرجلين (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن ابن عباس قال من فر من ثلاثة فلم يفر ومن فر من اثنين فقد فر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا مثل معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم وقول ابن عباس وقولنا وهو هؤلاء الخارجون من السخط ان فروا من أكثر منهم حتى يكون الواحد من ثلاثة فصاعدا فمبارى والله تعالى أعلم الفارين بكل حال أما الذين يجب عليهم السخط فإذا فر الواحد من اثنين فأقل الامتعة والقتال أو متحيزا والمتحيز له يمينا وشمالا ومذبرا ونيته العودة للقتال والفرار متحيزا الى فئة من المسلمين قلت أو كثرت كانت بحضرة أو مستتية عنه سواء أعان بصيرا أم لا في ذلك الى نية المتحيز والمتحيز فان كان الله عز وجل يعلم أنه أعان متحيزا ليعود للقتال أو متحيزا لذلك فهو الذي استثنى الله فأخرجهم من سخطه في التعرف والتحيز وان كان لغير هذا المعنى خفت عليه الا أن يعفو الله تعالى عنه أن يكون قد باء بسخط من الله وإذا تحرف الى الفئة فليس عليه أن ينفرد الى العدو فيقاتلهم وحده ولو كان ذلك الآن لم يكن له أولا أن يتحرف ولا بأس بالمبارزة وقد بارز يوم بدر عبيدة بن الحرف وجره بن عبد المطلب وعلى بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وبارز محمد بن مسلمة من حباب يوم خيبر بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وبارز يومئذ الزبير بن العوام بأسرا وبارز يوم الخندق علي بن أبي طالب عمرو بن عبدود وأبا بزر الرجل من المشركين بغير أن يدعو أو يدعى الى المبارزة فبرز له رجل فلأبأس أن يعينه عليه غيره لانهم لم يعطوه أن لا يقاتله الا واحد ولم يسألهم ذلك ولا شيء يدل على أنه أعان إذا ن يقاتله واحد فقد تبارز عبيدة وعتبة فضرب عبيدة عتبة فأرخت عاتقه الأيسر وضربه عتبة فقطع رجله وأعان جرته وعلى فقتل عتبة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاما ان دعاه مسلم مشركا أو مشركا مسلما إلى أن يبارزه فقال له لا يقاتلك غيري أو لم يقل له ذلك الا أنه يعرف أن الدعاء الى مبارزة الواحد كل من الفريقين معاسوى المبارزة من أحببت أن يكف عن أن يحمل عليه غيره فان ولى عنه السلم أو جرحه (٢) فأئخذ به عليه بعد تبارزهما فلهم أن يقتلوه ان قدروا على ذلك لان قتالهما قد انقضى ولا أمان له عليهم الا أن يكون شرط أنه آمن منهم حتى يرجع الى مخرجهم من الصف فلا يكون لهم قتله حتى يرجع الى مأمنه ولو شرطوا ذلك له فخافوه على المسلم أو يجرح المسلم فلهم أن يستنفذوا المسلم منه بلا أن يقتلوه فان امتنع أن يخلبهم انقاذ صاحبهم وعرض دونه ليقاتلهم قاتلوه لانه نقض أمان نفسه ولو عرض بينه وبينهم فقال أنا متكم في أمان قالوا نعم ان خلدنا وصاحبنا فان لم تفعل تقدمنا لأخذ صاحبنا فان قاتلنا قاتلناك وكتبت أنت نقضت أمانك فان قال قائل وكيف لا يعان الرجل المبارزة على المشرك فأهراله قيل ان معونة جرته وعلى على عتبة أعان كانت بعد أن لم يكن في عبيدة قتال ولم يكن منهم لعنة أمان يكفون به عنه فان تشارطا الا مان فاعان المشركون صاحبهم كان للمسلمين أن يعينوا صاحبهم ويقتلوا من أعان عليه المبارزة ولا يقتلوا المبارز ما لم يكن هو استجدهم عليه (قال الشافعي) وإذا تحصن العدو في جبل أو حصن أو خندق أو بحسب أو بما يقص به فلا بأس أن يرموا بالجمانيق والعرادات والسييران والعقارب والحيات وكل ما يكرهونه وأن يشقوا عليهم الماء ليقروهم

رماني به من الزنا فاذا قالت ذلك فقد فرغت قال وانما أمرت بوقفهما وبذلك يكره ما لا أن ابن عباس رضي الله عنهما حكى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر رجلا حين لا عن بين المتلاعنين أن يضع يده على فيه في الخامسة وقال انها موجبة ولما ذكر الله تعالى الشهادات أربعاً فصل بينهما باللعنة في الرجل والغضب في المرأة دل على حال افتراق اللعان والشهادات وأن اللعنة والغضب بعد الشهادة مسوجبان على من أوجبا عليه بأن يجترئ على القول أو الفعل ثم على الشهادة بالله بالطلا ثم يزيد فيجترئ على أن يلتمس وعلى أن يدعو بلعنة الله فينبغي للامام اذ عرف من ذلك ما جهلا أن يفقههما نظرا لهما بدلالة الكتاب والسنة

(١) تقدم من الحديث في باب تحريم الفرار من الزحف فأنظره (٢) عبارة مختصرة الرزني فلهم أن يحملوا عليه فيقتلوه الخ تأمل كتبه معصحه

أويحولهم فيه وسواء كان معهم الأطفال والنساء والرهبان أو لم يكونوا لأن الدار غير ممنوعة باسلام ولا عهد وكذلك لا بأس أن يحرقوا شعرهم المتمر وغير المتمر ويحرقوا عاصمهم وكل مالا روح فيه من أموالهم فان قال قائل ما الحجة فيما وصفت ونهيت الولدان والنساء المنهي عن قتلهم قيل الحجة فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نصب على أهل الطائف مجنبتا أو عردة ونحن نعلم أن فيهم النساء والولدان وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع أموال بني النضير وحرقها « أخبرنا أبو ضمرة أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضير (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم ابن سعد عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضير فقال قائل

وهان على سراة بني لؤي حريق بالبورقة مستطير

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل فقد نهى بعد التحريق في أموال بني النضير قيل له ان شاء الله تعالى انما نهى عنه أن الله عز وجل وعدهم افكان تحريقها بما به لعين ماله وذلك في بعض الاحاديث معروف عند أهل المغازي فان قال قائل فهل حرق أو قطع بعد ذلك قيل نعم قطع بخير وهي بعد بني النضير وبالطائف وهي آخر غزوة غزاه التي فيها قتالا فان قال قائل كيف أجزت الرمي بالمجنبت وبالنار على جماعة المشركين فيهم الولدان والنساء وهم منهي عن قتلهم قيل أجزنا بما وصفنا بأن النبي صلى الله عليه وسلم شق الغارة على بني المصطلق غازين وأمر بالبيات والتعريق والعلم بحيط أن فيهم الولدان والنساء وذلك أن الدار دار شرك غير ممنوعة وانما نهى أن تقصد النساء والولدان بالقتل اذا كان قاتلهم يعرفهم بأعيانهم للخير عن النبي صلى الله عليه وسلم وأن النبي صلى الله عليه وسلم سباهم فيهم مالا وقد كتب هذا قبل هذا فان كان في الدار أسارى من المسلمين أو تجار مستأمنون كرهت التمسك عليهم عيادهم من التعريق والتعريق وما أشبهه غير محرم له محرم بما ينأ ذلك أن الدار اذا كانت مباحة فلا يسيئ أن تحرق بأن يكون فيها مسلم محرم دمه وانما كرهت ذلك احتياطاً ولأن ما حالنا لو لم يكن فيهم مسلم أن نجاوزها فلا نقاتلها وأن قاتلناها قاتلناها غير ما يعم من التعريق والتعريق ولكن لو اتهم المسلمون أو بعضهم (١) فكان الذي يرون أنه ينكأ من التهمهم يفرقوه أو يحرقوه كان ذلك رأيت لهم أن يفعلوا ذلك ولم أكرهه لهم بأنهم ما حورون آخرين أحدهما الدفع عن أنفسهم والأخر نكابة عدوهم قال ولو حاصروهم غير ملتحمين فترسوا بأطفال المشركين فقد قيل لا يتوقون ويضرب المترس منهم ولا بعد الطفل وقد قيل يكف عن المترس به ولو ترسوا عسلم رأيت أن تكف عن ترسوا به الآن يكون المسلمون ملتحمين فلا يكف عن المترس ويضرب المشرك ويتوق المسلم جهده فان أصاب في شيء من هذه الخصال مسلماً أعتق رقبة واذا حاصروا المشركين فقطروا لهم بخيل أحرزناها أو بناها عنهم فرجعت علينا واستلحمتنا وهي في أيدينا وخفنا الدرك وهي في أيدينا ولا حاجة لنا بركوبها انما نريد غنيمتها أو بنا حاجة الى ركوبها أو كانت معها ماشية ما كانت أو تحل أو دور روح من أم والهم مما يحل للمسلمين اتخاذها كله فلا يجوز عقر شيء منها ولا قتله بشئ من الوجوه الا أن ندبحه كما قال أبو بكر لا تعقروا شاة ولا بعيراً الا لأكلة ولا تعرقن نخلاً ولا تحرقنه فان قال قائل فقد قال أبو بكر لا نقطه من شجر اثمنا فقطعه قيل فانما قطعهناه بالسنة واتباع ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن أولى بي وبالمسلمين ولم أجد لأبي بكر في ذوات الارواح مخالفاً من كتاب ولا سنة ولا مثله من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما حفظت فلو لم يكن فيه الاتباع أبي بكر كانت في اتباعه حجة مع أن السنة تدل على مثل ما قال أبو بكر في ذوات الارواح من أموالهم فان قال قائل ما السنة قلنا أخبرنا شفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن صهيب مولى بني عامر عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل

(باب ما يكون بعد التعان الزوج من الفرقة ونفي الولد وحد المرأة) من كتابين قديم وجديد

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا اكمل الزوج الشهادة والالتعان فقد زال فراش امرأته ولا تحل له أبداً بحال وإن أ كذب نفسه التعت أو لم تلتعن وانما قلت هذا لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا سبيل لك عليها ولم يقل حتى تكذب نفسك وقال في المطلقة ثلاثاً حتى تنكح زوجاً غيره ولما قال عليه الصلاة والسلام الولد للفراش وكانت فراشا لم يحز أن

(١) عبارة المختصر ولكن لو اتهموا فكان ينكأ من التهمهم أن يفعلوا ذلك رأيت لهم الخ تأمل

عصه ورافها فوقها بغير حقها سأل الله عز وجل عن قتله قيل يا رسول الله وما حقها قال أن يذبحها فإياها كلها ولا يقطع رأسها وقد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المصورة ووحدت الله عز وجل أبا حنيفة قتل ذوات الارواح من الماء كقول واحد من معنيين أحدهما أن تذكي فتؤكل إذا قدر عليها والآخرة أن تذكي بالرمي إذا لم يقدر عليها ولم أحدهما بأحتملها الغير منفعة وقتلها الغير هذا الوجه عندى محظور فان قال قائل ففي ذلك نكايتهم وتوهين وغيط قلنا وقدينا طون بما يحل فنفعله وبما لا يحل فنتركه فان قال ومثل ما يقاطون به فنتركه قلنا قتل نسائهم وأولادهم فهم لو أدركونا وهم في أيدينا لم نقتلهم وكذلك لو كان إلى جنبنا رهبان يعظهم قتلهم لم نقتلهم ولكن إن قاتلوا فرسانا لم نر بأسا إذا كنا نجد السبيل إلى قتلهم بارجالهم أن نعقرهم كما نرهم بالخنازير وإن أصاب ذلك غيرهم وعدعرق خنظلة بن الرأب بأبي سفيان بن حرب يوم أحد فأنكسعت فرسه فسقط عنها فجلس على صدره ليدبحه فرأى ابن شعوب فرجع إليه يعدد وكانه سبع فقتله واستنفذ بأسفيان من تحتة فقال أبو سفيان بعد ذلك شعرا

فلو شئت نجيتي كيت وجيت له * ولم أجعل النعمة لابن شعوب
وما زال مهري من جزا الكلب منهم * لدن غدوة حتى دنت لغروب
أقاتلهم طرا وأدعو لغالب * وأدفعهم عنى بركن صليب

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل ما الفرق بين العقر بهم وعقرهم بهم قيل العقر بهم يجمع أمرين أحدهما دفع عن العاقر المسلم ولأن الفرس أمانة عليه يقبل بقوة ويحمل عليه فيقتله والآخر يصل به إلى قتل المشرك والدواب توجف أو يخاف طلب العدو ولها إذا قتلت است في واحد من هذين المعنيين لأن قتلها منع العدو والطلب ولأن يصل المسلم من قتل المشرك إلى ما لم يكن يصل إليه قبل قتلها وإذا أسر المسلمون المشركين أرادوا قتلهم قتلوههم بضرب الأعناق ولم يجاوزوا ذلك إلى أن يثملوا بقطع يد ولا رجل ولا عضو ولا مفصل ولا بقر بطن ولا تخريق ولا شئ يعدو ما وصفت لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المثلة وقتل من قتل كاهن صفت فان قال قائل قد قطع أيدي الذين استاقوا للقاحه وأرجلهم وسمل أعينهم ذن أنس بن مالك ورجلاروا هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم روي فيه أو أحدهما أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخطب بعد ذلك خطبة إلا أمر بالصدقة ونهى عن المثلة أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح أن هبار بن الأسود كان قد أساب زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم بشئ فبعث النبي صلى الله عليه وسلم سرية فقال إن طفرتم بهار بن الأسود فاجعلوه بين خزمين من حطبت ثم أحرقوه ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبحان الله ما ينبغي لأحد أن يعذب بعذاب الله عز وجل إن طفرتم به فاقطعوا أيديه ورجليه (قال الشافعي) رحمه الله وكان علي بن حسين يشكر حديث أنس في أصحاب القراح أخبرنا ابن أبي شيبة عن جعفر بن أبيه عن علي بن حسين قال لا والله ما هل رسول الله صلى الله عليه وسلم عينا ولا زاد أهل القراح على قطع أيديهم وأرجلهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في الأسارى من المسلمين في بلاد الحرب يقتل بعضهم بعضا أو يجرح بعضهم بعضا أو يعصب بعضهم بعضا ثم يصيرون إلى بلاد المسلمين إن الحادود تقام عليهم إذا صاروا إلى بلاد المسلمين ولا تمنع الدار حكم الله عز وجل ولا ذون كل ركاه وجبت عليهم لا تضع الدار عنهم شيئا من الفرائض ولكنهم لو كانوا من المشركين فأسلوا ولم يعرفوا الأحكام فنال بعضهم من بعض شيئا بجراح أو قتل درأنا عنهم الحد بالجهة الله والزمناهم الدية في أموالهم وأخذنا منهم في أموالهم كل ما أصاب بعضهم لبعض وكذلك لو زنى رجل منهم بامرأة وهو لا يعلم أن الزنا حرم درأنا عنه الحد بأن الحجة لم تقم وطرح عنه حقوق الله ويلزمه حقوق آدميين ولو كانت المرأة مسلمة أسرت أو استؤمنت من قد قامت عليهم الحجة فأمكنته من نفسها حدث ولم يكن بها مهر ولم يكن عليه حد ولو أنه تزوجها بشكاح المشركين

ينفي الولد عن الفراش إلا بأن يزول الفراش وكان معقولا في حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا لحق الولد بأمه أنه نفاذ عن أبيه وإن نفى عنه يمينه بالتعانه لا يمين المراءة على تكذيبه بنفيه ومعقول في إجماع المسلمين أن الزوج إذا كذب نفسه لحقه الولد وجلدا الحد إذا لمعنى للرأ في نفية وإن المعنى للزوج فيما وصفت من نفية وكيف يكون لها معنى في عين الزوج ونفي الولد والحاقه والدليل على ذلك ما لا يختلف فيه أهل العلم من أن الأم لو قالت ليس هو مني لكانت استعرتة لم يكن قولها

فحسبنا النكاح والحقنابه الولد ودوا ناعته الحد وحملها المهر ولو سرق بعضهم من بعض شيئا درأ ناعته القطع والزمناء الغرامة وزئد بعضهم على بعض رد ديارها بينهم لان هذا من حقوق الآدميين وقال في القوم من المسلمين يحسبون المجانيق على المذركين فيرجع عليهم حجر المتجنيق فيقتل بعضهم فهذا قتل خطأ فدية المقتولين على عواقل القتاتلين قدر حصة المقتولين كأنه جرح حمل المتجنيق عشرة فرجع الحجر على خمسة منهم فقتلهم فأناصف ديانتهم على عواقل القتاتلين لأنهم قتلوا بقتلهم وفعل غيرهم ولا يؤدون حصصهم من فعلهم فهم قتلوا أنفسهم مع غيرهم ولورجع حجر المتجنيق على رجل لم يجز به كان قريبا من المتجنيق أو بعيدا معينا لأهل المتجنيق بغير الجرا وغير معين لهم كاستدبته على عواقل الحازين كلهم ولو كان فيهم رجل يسلمناهم من الجبال التي يجزونها بشئ ولا يجرمهم في أسا كه لهم لم يارمه ولا عاقلة شيء من قبل أن يند الابدل القتل فأما بفعل الصلاح فلا ولورجع عليهم الحجر فقتلهم كلهم أو سقط المتجنيق عليهم من جرحهم فقتل كلهم وهم عشرة ودوا كلهم ورفع عن عواقل من يديهم عشرة دية كل واحد منهم لأنه قتل بفعل نفسه وفعل تسعة معه فرفع عنه حصة فعل نفسه وبؤخذ حصة فعل غيره ثم هكذا كل واحد ولوروى رجل بعزادة أو بغيرها وأضرب بسيف فرجعت الرمية عليه كأنها أصابت جدارا ثم رجعت إليه أو ضرب بسيف شيئا فرجع عليه السيف فلا دية له لأنه جنى على نفسه ولا يضمن لنفسه شيئا ولوروى في بلاد الحرب أن أصاب مسلما مستأمنًا أو أسيرا أو كافرا أسلم فلم يقصد قتله بالرمية ولم يره فعله تحرير رقبة ولاديه له وإن رآه وعرف مكانه وروى وهو مضطر إلى الرمي فقتله فعليه دية وكفارة وإن كان عمده وهو يعرفه مسلما فعليه القصاص إذا رماه بغير ضرورة ولا خطأ وعمد قتله فإن ترس به مشرك وهو يعلم مسلما وقد اتهم فرأى أنه لا يجزيه الاضربه المسلم فغضبه يري بقتل المشرك فإن أصابه درأنا عنه القصاص وجعلنا عليه الدية وهذا كله إذا كان في بلاد المشركين أو ضمنهم فأما إذا انزعج عن المشركين فكان بين صف المسلمين والمشركين فذلك موضع يجوز أن يكون فيه المسلم والمشرک فان قتل رجل رجلًا وقال ظننته مشركا فوجدته مسلما فهذا من الخطأ وفيه العقل فإن اتهمه أو لبأه أو علف لهم ما علمه مسلما فقتله فإن قال قائل كيف أبطلت دية مسلم أصيب ببلاد المشركين برمي أو غارة لا يهدفها بقتل قيل قال الله عز وجل وما كان لؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطأ إلى قوله متتابعين فذكر الله عز وجل في المؤمن يقتل خطأ والذي يقتل خطأ البية في كل واحد منهما وشعر برقبة فدل ذلك على أن هذين مقتولان في بلاد الاسلام المنوعة لبلاد الحرب المباحة وذكر من حكمهما حكم المؤمن من عدونا بقتل لجعل فيه تحرير رقبة فلم تحتل الآية والله تعالى أعلم الآن يكون قوله فان كان من قوم عدو لكم يعني في قوم عدو لكم وذلك أنها زالت وكل مسلم فهو من قوم عدو للمسلمين لأن مسلمي العرب هم من قوم عدو للمسلمين وكذلك مسلمو النجم ولو كانت على أن لا يكون دية في مسلم خرج إلى بلاد الاسلام من جماعة المشركين هم عدو لأهل الاسلام للزم من قال هذا القول أن يزعم أن من أسلم من قوم مشركين فخرج إلى دار الاسلام فقتل كانت فيه تحرير رقبة ولم تكن فيه سبية وهذا خلاف حكم المسلمين وأما معنى الآية إن شاء الله تعالى على ما قلنا وقد سمعت بعض من أَرْضَى من أهل العلم يقول ذلك فالفرق بين القتلتين أن يقتل المسلم في دار الاسلام غير ممدود بالقتل فيكون فيه دية وتحرير رقبة أو يقتل مسلم ببلاد الحرب التي لا اسلام فيها طاهر غير ممدود بالقتل ففي ذلك تحرير رقبة ولاديه

(مسئلة مال الحرب) (قال الشافعي) وإذا دخل الذي أو المسلم دار الحرب مستأمنًا فخرج بمال من ماله لم يشتري لهم شيئا فأما مع المسلم فلا تعرض له ويرد إلى أهله من أهل الحرب لأن أقل ما فيه أن يكون خروج المسلم به أمانا لا كافرية وأما مع الذي « قال الربيع » ففيها قولان أحدهما أنا نعلمه لأنه لا تكون كينونته معه أمانا لأنه لا يمارى المسلمون تنكافا دأؤهم ويسعى بدمهم أدانهم فلا يكون

شيئا إذا عرف أنها ولده
على فراشه الا بلعان لان
ذلك حق الولد دون الام
وكذلك لو قال هو ابني
وقالت بل زيت فهو
من زنا كان اسمه الا
تري أن حكم الولد في
النفي والاثبات اليه دون
أبيه فكذلك نفيه
بالتعانه دون أمه وقال
بعض الناس اذا التعن
ثم قالت صدق اني زيت
فالولد لاحق ولا حد
عليها ولا لعان وكذلك
ان كانت محدودة
فدخل عليه أن لو كان
فاسقا قذف عفيفة
مسلة والتعناق في الولد
وهي عند المسلمين
أصدق منه وان كانت
فاسقة فصدقه لم ينف
الولد بفعل ولد العفيفة

مامع الذي من أموالهم (١) أماناً لأموالهم وان ظن الحربي الذي بعثه معه أن ذلك أمان له كما دخل حربي بتجارة الينا بلا أمان منا كان لنا ان نسيه وناخذ ماله ولا يكون ظنه بأنه اذا دخل تاجراً أن ذلك أمان له ولما بالذي يزيل عنه حكمنا والقول الثاني أن لا نغنم مامع الذي من مال الحربي لأنه لما كان علينا أن لا نعرض الذي في ماله كان مامع من مال غيره له أمان مثل ماله كالوأن حربي دخل الينا بأمان وكان معه مال لنفسه ومال لغيره من أهل الحرب لم تعرض له في ماله لما تقدم له من الأمان ولا في المال الذي معه لغيره فهكذا لما كان الذي أمان متقدماً لم تعرض له في ماله ولا في المال الذي معه لغيره مثل هذا سواء والله نسأل التوفيق برحمته وكان آخر القولين أشبهان شاء الله تعالى

(الأسارى والغلول)

* أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال إذا أسر المسلم فكان في بلاد الحرب أسيراً مؤثماً أو محبوساً ومغلي في موضع يرى أنه لا يقدر على البراح منه أو موضع غيره ولم يؤمنوه ولم يأخذوا عليه أنهم آمنوا منه فله أخذ ما قدر عليه من ولدهم ونسائهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن آمنوه أو بعضهم وأدخلوه في بلادهم وعرف عندهم في أمانهم إياه وهم قادرون عليه فإنه يلزمه لهم أن يكونوا به آمنين وإن لم يقل ذلك إلا أن يقولوا قد آمنناك ولا أمان لنا عليك لأننا نطلب منك أماناً فإذا قالوا هذا هكذا كان القول فيه كالقول في المسئلة الأولى يحل له اغتيالهم والذهب بأموالهم وفسادها والذهب بنفسه فإن آمنوه وخلوه وشرطوا عليه أن لا يبرح بلادهم أو بلد اسموه وأخذوا عليه أماناً ولم يأخذوا قال الشافعي رحمه الله تعالى قال بعض أهل العلم يهرب وقال بعضهم ليس له أن يهرب قال وإذا أسر العدو والرجل من المسلمين فخلوا واسبغوا عليه وأمنوه ولو من ضياعهم أو لم يولوه فأما نسبهم إياه أمان لهم منه فليس له أن يقتلهم ولا يخنقهم وأما الهرب بنفسه فله الهرب فإن أدركه ليؤخذ فله أن يدفع عن نفسه وإن قتل الذي أدركه لأن طلبه غير الأمان فيقتله إن شاء وأخذ ماله ما لم يرجع عن طلبه فإذا أسر المشركون المسلم فخلوه على فداء يدفعه إلى وقت وأخذوا عليه أن لم يدفع الفداء أن يعود في أسارهم فلا ينبغي له أن يعود في أسارهم ولا ينبغي للأمان أن يدفعه إن أراد العودة فإن كانوا امتنعوا من تخليته الأعلى مال يعطيه موه فلا يعطيه من شيء إلا أنه مال أكرهه على أخذه منه بغير حق وإن كان أعطاه موه على شيء يأخذ منهم لم يحل له إلا أدائه بكل حال وهكذا لو صلحهم مبتدئاً على شيء أنبغى له أن يؤديه اليهم عما أطر ح عليهم ما استكره عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في أسير في أيدي العدو وأرسلوا معه رسلاً يعطيه فداء أو أرسلوه بعهد أن يعطيه فداء سماء لهم وشرطوا عليه أن لم يدفعه إلى رسولهم أو يرسل به اليهم أن يعود في أسارهم قال الشافعي يروى عن أبي هريرة والثوري وأبراهيم النخعي أنهم قالوا لا يعود في أسارهم وينبغي لهم بالمال وقال بعضهم إن أراد الله عودة ساعد السلطان العودة وقال ابن هرمز يحبس لهم بالمال وقال بعضهم بنى لهم ولا يجسسون ولا يكون كد يون الناس وروى عن الأوزاعي والزهري يعود في أسارهم أن لم يعطهم المال وروى ذلك عن ربيعة وعن ابن هرمز خلاف ما روى عنه في المسئلة الأولى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن ذهب مذهب الأوزاعي ومن قال قوله فأنما يحتاج فيما أراه بما روى عن بعضهم أنه يروى أن النبي صلى الله عليه وسلم صالح أهل الحديبية أن يرد من جاءه بعد الصلح مسلماً لجاهه أبو جندل فردّه إلى أبيه وأبو بصير فردّه فقتل أبو بصير المرد ومعه ثم جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال قد وفيت لهم وتبأني الله منهم فلم يرده النبي صلى الله عليه وسلم ولم يعب ذلك عليه وتركه فكان بطريق الشام يقطع على ككل مال قريب حتى سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يضمه إليه لما نالوه من أذاه

(١) كذا في النسخ ولعله فلا يكون الحصول مع الذي أماناً الخ تأمل

لا أبله وأزسمها عاره
وولد الفاسقة أبلاً
بنى عنه قال وأبها مات
قبل بكل الزوج اللعان
ورث صاحبه والولد غير
منفى حتى يكمل ذلك
كله فلان امتنع أن يكمل
اللعان حدلها وإن
طلب الحد الذي
قدفها به لم يحسد لانه
قدف واحد حدفيه
مرة والولد للفراس فلا
ينفى الأعلى مانى به
رسول الله صلى الله
عليه وسلم وذلك أن
الجلاني قدف امرأته
ونفى جلها لما استبان
فنفاه عنه باللعان ولو
أكل اللعان وامتنعت
من اللعان وهي مريضة
أو في برد أو حر وكانت
تيار جت وإن كانت

(قال الشافعي) رحمه الله وهذا حديث قدر واه أهل المغازي كما وصفت ولا يحضري ذكر أساده فأعرف ثبوته من غيره قال وإذا كان المسلمون أسارى أو مستأمنين أو رسلا في دار الحرب فقتل بعضهم بعضا أو قذف بعضهم بعضا أو زنوا بغير حربة فعليهم في هذا كله الحكم كما يكون عليهم لو فعلوه في بلاد الإسلام وأنما يسقط عنهم لو زنى أحدهم بغير حربة إذا ادعى الشبهة ولا تسقط دار الحرب عنهم فرضا كما لا تسقط عنهم صوما ولا صلاة ولا زكاة والحدود فرض عليهم وإذا أصاب الرجل حدا وهو محاصر للعدو أقيم عليه الحد ولا يمنعنا الخوف عليه من اللصوص بالمسركين أن نقيم عليه حد الله تعالى ولو فعلنا توقيا أن يغضب ما أقتنا عليه الحد أبدا لأنه يمكنه من أي موضع أن يلحق بدار الحرب فيعطل عنه حكم الله جل ثناؤه ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم الحد بالدينونة والشركاء قريب منها وفيها شركاء كثير موادعون وضرب الشارب بخنثين والشركاء قريب منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل الرجل بلاد الحرب فوجد في أيديهم أسيرا أو أسارى رجالا ونساء من المسلمين فاشتريهم وأخرجهم من بلاد الحرب فأراد أن يرجع عليهم بما أعطى فيهم لم يكن ذلك له وكان متطوعا بالشراء وزاندا أن يشتري ما ليس يباع من الأحرار فإن كان بأمرهم اشتريهم رجوع عليهم بما أعطى فيهم من قبل أنه أعطى بأمرهم وإذا أسرت المرأة فتكحها بعض أهل الحرب أو وطنها بالانكاح ثم طهر عليها المسلمون لم تسرق هي ولا أولادها لأن أولادها مسلمون بإسلامها فإن كان لها زوج في دار الإسلام لم يلحق به هذا الولد ولحقوا بالانكاح المشرئ وإن كان نكاحه فاسدا لأنه نكاح شبهة وإذا أسر المسلم فكان في دار الحرب فلا تسكح امرأته إلا بعد يقين وفاته عرف مكانه أو خفي مكانه وكذلك لا يقسم ميراثه وما صنع الأسير من المسلمين في دار الحرب أو في دار الإسلام أو المسجون وهو صحيح في ماله غير مكره عليه فهو جائز من بيع وهبة وصدقة وغير ذلك

(المستأمن في دار الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا دخل قوم من المسلمين بلاد الحرب بأمان فالعدو منهم آمنون إلى أن يفارقهم أو يبلغوا مدة أمانهم وليس لهم ظلمهم ولا خيانتهم وإن أسر العدو أطفال المسلمين ونساءهم لم تكن أحب لهم العدو بالعدو ولكن أحب لهم لو سألوهم أن يردوا إليهم الأمان وينفذوا إليهم فإذا فعلوا قاتلوهم عن أطفال المسلمين ونسائهم

(ما يجوز للأسير في ماله إذا أراد الوصية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يجوز للأسير في بلاد العدو وما صنع في ماله في بلاد الإسلام وإن قدم ليقتل ما لم ينله منه ضرب يكون مرضا وكذلك الرجل بين الصفيين (قال الشافعي) أخبرنا به بعض أهل المدينة عن محمد بن عبد الله عن الزهري أن مسروقا قدم بين يدي عبد الله بن زعفة يوم الحرية ليضرب عنقه فطلق امرأته ولم يدخل بها فأسألو أهل العلم فقالوا لها نصف الصداق ولا ميراث لها (قال الشافعي) أخبرنا بعض أهل العلم عن هشام بن عروة عن أبيه أن عامة صدقات الزبير صدقت بها وفعل أمور وهو واقف على ظهر فرسه يوم الجبل وروى عن عمر بن عبد العزيز عطية الجبلي جائزة حتى تجلس بين القوايل وبهذا كله نقول (قال الشافعي) وعطية راكب البحر جائزة ما لم يصل إلى الفرق أو شبه الفرق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال القاسم بن محمد وابن المسيب عطية الحامل جائزة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما وصفت من قول من سميت وغيرهم من أهل المدينة وقد روي عن ابن أبي ذئب أنه قال عطية الحامل من الثلث وعطية الأسير من الثلث وروى ذلك عن الزهري (قال الشافعي) وليس يجوز إلا واحد من هذين القولين والله تعالى أعلم ثم قال قائل في الجبلي عطيتها جائزة حتى تم ستة أشهر وتأول قول الله عز وجل جلا خفيها فارتب به

بكر لم يتحدث حتى تسبح
وتنقضي الحر والبرد
ثم يتحدث لقول الله تعالى
ويدرأ عنها العذاب
الآية والعذاب الحد فلا
يدرأ عنها إلا بالعان
وزعم بعض الناس لا
يلاعن بحمل لعله ريج
فقبل له رأي لو أحاط
العلم بأن ليس جل أما
تلاعن بالقذف قال
بلى قبل فلم لا يلاعن
مكانه وزعم لو جامعها
وهو يعلم بحملها فلما
وضعت تركها تسع
وثلاثين ليلة وهي في
الدم معه في منزله ثم نفى
الولد معه كان ذلك له

فترك ما حكم به صلى
الله عليه وسلم للعجلاني
وامرأته وهي حامل
من اللعان ونفى الولد عنه

فلما أنقلت وليس في قول الله عز وجل فلما أنقلت دلالة على مرض ولو كانت فيسعد دلالة على مرض بغير الحكم (١) قد يكون مرضا غير ثقل ونفيل وسحكة في أن لا يجوز له في ما لا الثلاث سواء ولو كان ذلك فيه كان الإنزال محتمل أن يكون حضور الولاد حين تجلس بين القوابل لأن ذلك الوقت الذي يحسب فيه قضاء الله عز وجل وبسبب أنه أن يؤتم ما صالحا فلما قال قد يدعو الله قبل قبل فم مع أول الحمل ووسطه وآخره وقبله والحمل في أول حملها أشبه بالمرض منها بعد ستة أشهر للتغير والكسل والنوم والضعف وليس في شهرها أخف منها في شهر البسء من حملها وما في هذا إلا أن الحمل سرور ليس عرض حتى يحضر الحال المخوفة للولاد أو يكون تغيرها بالحمل مرضا كله من أوله إلى آخره فيكون ما قال ابن أبي ذئب فاما غير هذا لا يجوز والله تعالى أعلم لأحد أن يتوهمه

﴿المسلم يدل المشركين على عورة المسلمين﴾

قيل للشافعي أ رأيت المسلم يكتب إلى المشركين من أهل الحرب بأن المسلمين يريدون غزوهم أو بالعودة من عورتهم هل يحل ذلك دمه ويكون في ذلك دلالة على محالة المشركين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا يحل دم من نبت له حرمة الاسلام إلا أن يقتل أو يرزى بعد احصان أو يكفر كفرا يثبت بعد ايمان ثم ثبت على الكفر وليس الدلالة على عورة مسلم ولا تأييد كافر بأن يحذر أن المسلمين يريدون منه غرة ليعذرها أو يتقدم في نكاحية المسلمين بكفرين فقلت للشافعي أقلت هذا خبرا أم قياسا قال قلته بما لا يسع مسلما علمه عندي أن يخالفه بالسنة المنصوصة بعد الاستدلال بالكتاب فقيل للشافعي فاذكر السنة فيه قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد عن عبيد الله بن أبي رافع قال سمعت عليا يقول بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا والمقداد والزبير فقال انطلقوا حتى تأتوا روضة غاخ فان بها طعنة معها كتاب فخر جنانا عادي بنا خيلنا فاذا نحن بالطعنة فقلنا لها انخرى الكتاب فقال ما معي كتاب فقلنا انخرى من الكتاب أو لتلقين الشياطين فخر جنته من عقاصها فأتينا به رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا فيه من ما طاب ابن أبي بلتعة إلى ناس من المشركين ممن بعكة يخبر به بعض أمر النبي صلى الله عليه وسلم قال ما هذا يا حاطب قال لا تهمل على يا رسول الله اني كنت امرأ ملصقا في قرش ولم أكن من أنفسها وكان من ملكت من المهاجرين لهم قرايات يحمون بها قراياتهم ولم يكن لي بعكة قرابة فأجبت إذ فاتني ذلك أن اتخذه عندهم بدا والله ما فعلته شكا في ديني ولا رضاء بالكفر بعد الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قد صدق فقال عمر يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق فقال النبي صلى الله عليه وسلم انه قد شهد بدرا وما يدريك لأهل الله عز وجل قد اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم قال فزلت يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في هذا الحديث مع ما وصفنا لك طرح الحكم باستعمال الظنون لأنه لما كان الكتاب يحتمل أن يكون ما قال حاطب كما قال من أنه لم يفعله شاكا في الاسلام وأنه فعله ليمنع أهله ويحتمل أن يكون زلة لا رغبة عن الاسلام واحتمل المعنى الأقبح كان القول قوله فيما احتمل فعله وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه بأن لم يقتله ولم يستعمل عليه الأغلب ولا أحد أتى في مثل هذا أعظم في الظاهر من هذا الآن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم مسابن في عظمتهم لم يجح الآدميين بعده فاذا كان من خابر المشركين بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم ير يدعهم فصدقه ما عاب عليه الأغلب مما يقع في النفوس فيكون لذلك مقبولا كان من بعده في أقل من حاله وأولى أن يقبل منه مثل ما قبل منه قيل للشافعي أ رأيت أن قال قائل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قد صدق اعتركه لمعرفته

(١) هذا جواب لو وهو محل الرد أي فالمرض بغير الحكم من السكل إلى الثالث لا إلى العدم بالمرة تأمل

كما قلنا ولو لم يكن ما قلنا
سنة كان يجعل
السكان في معرفة
الشيء في معنى الاقرار
فرغم في الشفعة اذا علم
فسكت فهو اقرار
بالسليم وفي العبد
بشتره اذا استخدمه
رضي بالعبء ولم يتكلم
فحيث شاء جعله رضا
ثم جاء إلى الانسب
بالرضا والاقرار فلم
يجعله رضا وجعل
صحته عن انكاره
أربعين ليلة كالأقرار
وأما في تسع وثلاثين
فما الفرق بين الصمتين
وزعم بأنه استدلال بأن
الله تعالى لما أوجب على
الزوج الشهادة ليخرج
بها من الحسد فاذا لم
يخرج من معنى القذف

بصدق لا بان فعله كان يحتمل الصدق وغيره فيقال له قد علم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن المنافقين كاذبون وحقق دماءهم بالظاهر فلو كان حكم النبي صلى الله عليه وسلم في حاطب بالعلم بصادقه كان حكمه على المنافقين القتل بالعلم بكذبهم ولكنه انما حكم في كل بالظاهر وتولى الله عز وجل منهم السرائر ولشلا يكون لحاكم بعده أن يدع حكمه مثل ما وصفت من علل أهل الجاهلية وكل ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو عام حتى يأتي عنه دلالة على أنه أراد به خاصا وعن جماعة المسلمين الذين لا يمكن فهمهم أن يجعلوا له سنة أو يكون ذلك موجودا في كتاب الله عز وجل قلت للشافعي أفتأمر الامام اذا وجد مثل هذا بعقوبة من فعله أم تركه كما ترك النبي صلى الله عليه وسلم فقال الشافعي ان العقوبات غير الحدود فأما الحدود فلا تعطى بحال وأما العقوبات فلا امام تركها على الاجتهاد وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال تجافوا لذوى الهيئات وقد قيل في الحديث ما لم يكن حد فاذا كان هذا من الرجل ذى الهيئة بجهالة كما كان هذا من حاطب بجهالة وكان غيرهم أحبب أن يتجافوا له واذا كان من غير ذى الهيئة كان الامام والله تعالى أعلم تعزيره وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم في أول الاسلام يردد الاعتراف بأمرنا (١) فترك ذلك من أمر النبي صلى الله عليه وسلم لجهالة يعنى الاعتراف بما عليه وقد ترك النبي صلى الله عليه وسلم عقوبة من غل في سبيل الله فقلت للشافعي أرايت الذى يكتب بعورة المسلمين أو يخبر عنهم بانهم أرادوا بالعذر شيئا يحذروهم من المستأمن والمواضع أو يعرضى الى بلاد العدو ويخبر عنهم قال يعزروهم ولا يعقبون عقوبة وإيس هذا بنقض العهد سبهم وأموالهم ودماءهم واذا صار منهم واحد الى بلاد العدو فقالوا لم نر هذا نقض العهد فليس بنقض العهد ويعزروهم ويحبس قلت للشافعي أرايت الرهبان اذا دلوا على عورة المسلمين قال يعاقبون وينزلون من الصوامع ويكون من عقوبتهم اخراجهم من أرض الاسلام فيخبرون بين أن يعطوا الجزية ويقيموا بدار الاسلام أو يتركوا يرجعون فان عادوا أو دعهم السجن وعاقبهم مع السجن قلت للشافعي أرايت ان أعاقبهم بالسلاح والكرع أو المال أو كدلاتهم على عورة المسلمين قال ان كنت تريد أن هذا لا يحل دماءهم فتم وبعض هذا أعظم من بعض ويعاقبون بما وصفت أو أكثر ولا يبلغ بهم قتل ولا حذ ولا سبي فقلت للشافعي فما الذى يحل دماءهم قال ان قاتل أحدا من غير أهل الاسلام راهب أو ذمى أو مستأمن مع أهل الحرب حل قتله وسباؤه وسبي ذريته وأخذ ماله فأما ما دون القتال فيعاقبون بما وصفت ولا يقتلون ولا تنقم أموالهم ولا يسبون

(الغلول)

قلت للشافعي أفرأيت المسلم الحر أو العبد الغازى أو الذمى أو المستأمن يفعلون من الغنائم شيئا قبل أن تقسم فقال لا يقطع ويغرم كل واحد من هؤلاء قيمة ما سرق ان ذلك الذى أخذه قبل أن يؤديه وان كان القوم جهلة علموا ولم يعاقبوا فان عادوا عوقبوا فقلت للشافعي أفرأيت رجل عن دابته ويحرق سرجه أو يحرق متاعه فقال لا يعاقب رجل في ماله وانما يعاقب في بدنه وانما جعل الله الحدود على الأبدان وكذلك العقوبات فأما على الأموال فلا عقوبة عليها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقليل الغلول وكثيره محرم قلت فما الحجة قال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار وابن عجلان كلاهما عن عمرو بن شعيب (٢) وأخبرنا الثقفى عن جند عن أنس قال حاصرنا ناستر فقتل الهرمزان على حكم عمر فقدمت به على عمر فلما اتينا إليه قال له عمر تكلم قال كلام حى أو كلام ميت قال تكلم لأبأس قال أنا وأياكم معاشر العرب ما خلق الله بيننا وبينكم كذا تعبدكم ونقتلكم ونعصبكم فلما كان الله عز وجل معكم لم يكن لنا بكم يدان فقال عمر

(١) له قترى ذلك من النبي الخ تأمل (٢) ترك من الحديث فلم يذكره وتأمل ما بعده أيضا فإنه غير ظاهر فيما نحن فيه فتنبه كتبه معصمه

لزمه الحد قيل له وكذلك كل من أحلفته ليجرح من شيء وكذلك قلت ان نكل عن البعير في مال أو غصب أو جرح عمد حكمت عليه بذلك كله قال نعم قلت فلم لا تقول في المرأة انك تخلفها لتخرج من الحد وقد كر الله تعالى أنها تدرأ بذلك عن نفسها العذاب فاذا لم تخرج من ذلك فلم لم توجب عليها الحد كما قلت في الزوج وفي نكل عن البعير ونيس في التنزيل أن الزوج يذرا بالشهادة وحد اوفى التنزيل أن للمرأة أن تدرأ بالشهادة العذاب وهو الحد عندنا وعندك وهو المعقول والقياس

ما تقول فقلت يا أمير المؤمنين تركت بعدى عدوا كثيرا وشوكا شديدا فان تقتله يباس القوم من الحياة ويكون أشد لشوكهم فقال عمر استحي قاتل البراء بن مالك ومجزاة بن ثور فلما خشيت أن يقتله قلت ليس إلى قتله سبيل قد قلت له تكلم لابأس فقال عمر ارتشيت وأصبت منه فقلت والله ما ارتشيت ولا أصبت منه قال لتأنيبي على ما شهدت به بنفسك أولا بدأن بعقوبتك قال فخرجت فلقيت الزبير بن العوام فشهد معي وأمسك عمر وأسلم وفرض له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقبول من قبل من الهرمزان أن ينزل على حكم عمر يوافق سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل من بني قريظة حين حصرهم وجهدهم الحرب أن ينزلوا على حكم سعد بن معاذ (قال الشافعي) ولا بأس أن يقبل الامام من أهل الحصن (١) عقله ونظره للاسلام وذلك أن السنة دلت على أن قبول الامام انما كان لمن وصفت من أهل القناعة والثقة فلا يجوز للامام عندى أن يقبل خلافتهم من غير أهل القناعة والثقة والعقل فيكون قبل خلاف ما قبلوا منه ولو فعل كان قد ترك النظر ولم يكن له عذر فان قال قائل وكيف يجوز أن ينزل على حكم من لعنه لا يدري ما يصنع قيل لما كان الله عز وجل أذن بالمن والفداء في الاسارى من المشركين ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك لما بعد الحكم أبدا أن ينزل أو يغادى أو يقتل أو يسترق فأى ذلك فعل فقد جاءه كتاب الله تبارك وتعالى ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وقد وصفنا أن للامام في الاسارى الخيار في غير هذا الكتاب وأحب أن يكون على النظر للاسلام وأهله فيقتل ان كان ذلك أو هن للعدو وأطفالا للرب ويدع ان كان ذلك أشد لنشر الحرب وأطلب للعدو على نحو ما أشار به أنس على عمر ومتى سبق من الامام قول فيه أمان ثم ندم عليه لم يكن له نقض الايمان به من ماسبق منه وكذلك كل قول يشبه الايمان مثل قول عمر تكلم لابأس (قال الشافعي) ولا يؤد على قاتل أحد بعينه لان الهرمزان قاتل البراء بن مالك ومجزاة بن ثور فلم ير عليه عمر قودا وقول عمر في هذا موافق سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جاءه قاتل حرة مسلما فلم يقتله به قودا وجاءه بشر كثير كلهم قاتل معروف بعينه فلم ير عليه قودا وقول عمر لتأنيبي عن يشهد على ذلك أولا بدأن بعقوبتك يحتمل أن لم يذكر ما قال للهرمزان (٢) من أن لا تقبل الا بشاهدين ويحتمل ان احتياطا كما احتاط في الاخبار ويحتمل أن يكون في يديه فجعل الشاهد غيره لأنه دافع عن هو يديه وأشبهه ذلك عندنا أن يكون احتياطا والله تعالى أعلم (قال الشافعي) أخبرنا الثقفى عن جريد عن موسى بن أنس عن أنس بن مالك أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه سأله اذا حاصرتم المدينة كيف تصنعون قال نبعث الرجل الى المدينة ونصنع له هنة من جلود قال أرايت ان ربحي بحجر قال اذا يقتل قال فلا تفعلوا فوالذى نفسي بيده ما يسرنى أن تفتحو المدينة فيها أروية آلاف مقاتل بضيع رجل مسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ما قال عمر بن الخطاب من هذا احتياط وحسن نظر للمسلمين واتى استحب للامام وجميع العمال والناس كلهم أن لا يكونوا معرضين لمثل هذا ولا لغيره مما الأغلب عليه منه التلف وليس هذا محرم على من تعرضه والمبارزة ليست هكذا لان المبارزة انما يبرز لواحد فلا يبين انه مخاطرانما المخاطر المتقدم على جماعة أهل الحصن فيرمى أو على الجماعة وحده الأغلب أن لا يدان له بهم فان قال قائل ما دل على أن لا بأس بالتقدم على الجماعة قيل بلغنا أن رجلا قال يا رسول الله الام يصحك الله من عبده قال نعمه يده في العدو حاسرا فألقى درعا كانت عليه وجل حاسرا حتى قتل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والاختيار أن يتحرز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد أن النبي صلى الله عليه وسلم طاهر يوم أجددين درعين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى

(١) فيه سقط ولعله أن يقبل الامام من أهل الحصن النزول على حكم من عقله ونظره الخ تأمل

(٢) كذا في النسخ وتأمل فان تحريفه أجهم معناه اه كتبه محمد

وقلت له لو قالت لالم حبستى وأنت لا تحبس الاجبى قال أقول حبستك لتعلقى فتخرجى به من الحب فقلت فاذا لم أفعل فأقم الحد على قال لا قالت فالحبس حد قال لا فقال قالت فالحبس ظلم لا أنت أقت على الحد ولا منعت عني حبسوا لن تجد حبسى في كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس على أحدها قال فان قلت فالعذاب الحبس فهذا خطأ فكم ذلك مائة يوم وحتى تموت وقد قال الله تعالى وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين أفترأى عني الحد أم الحبس قال بل الحد وما

أخبرنا النقي عن جيد عن أنس قال سار رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى خيبر فأنهى إليه السبيل وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا طرقت قوماً إلى السلام يفر عليهم حتى يصبح فإن سمع أذاناً مسلماً وإن لم يكونوا يصلون أغار عليهم حين يصبح فلما أصبح ركب وركب معه المسلمون وخرج أهل القرية ومعهم مكانهم ومساكنهم فلما رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا الحمد والنجس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله أكبر الله أكبر خربت خيبر أنا أذا نزلنا بأساحة قوم فساء صباح المنذرين قال أنس وإنني لرديف أبي طلحة وإن قدحى أنس قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وفي رواية أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يغير حتى يصبح ليس يتحريم إلا غارة لبلا ونهاراً ولا عازرين في حال والله تعالى أعلم ولكنه على أن يكون يصبر من معه كيف يغيرون احتياطاً من أن يؤثروا من كين أو حيث لا يشعرون وقد تحتلظ الحرب إذا غاروا لئلا يقتل بعض المسلمين بعضاً وقد أصابهم (١) ذلك في قتل ابن عتيك فتنقطعوا رجل أحدهم فإن قال قائل ما دل على أن هذا من فعل النبي صلى الله عليه وسلم ليس يتحريم أن يغير أحد لبلا قيل قد أمر بالغارة على غير واحد من اليهود فقتلوه

الفداء بالأسارى

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا النقي عن أيوب عن أبي تلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين قال أسرا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً من بني عقيل فأوثقوه وطرحوه في الحرة ففر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن معه أو قال أتى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على حمار وتحتة قطعة فناداه يا محمد يا محمد فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما شأنك قال نيم أخذت وفيهم أخذت سابقة الحاج قال أخذت بجزيرة خلعتكم نقيف وكانت نقيف قد أسرت رجلين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فتركه ومضى فناداه يا محمد يا محمد ففرجه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لو قتلها وأنت تملك أمرك أفلحت كل الفلاح قال فتركه ومضى فناداه يا محمد يا محمد ففرجه إليه فقال أتى جائع فأطعمني قال وأحسبته قال وإنني عطشان فأسقى قال هذه حاجتك ففداه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرجلين اللذين أسرتهم نقيف وأخذ ناقته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذت بجزيرة خلعتكم نقيف أعما هو أن المأخوذ مشرك مباح للدم والمال لشركه من جميع جهاته والغفوة عنه مباح فلما كان هكذا لم يكر أن يقول أخذت أي حبست بجزيرة خلعتكم نقيف ويحبسه بذلك ليصير إلى أن يحلوا من أراد ويصير إلى ما أراد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد غلط بهذا بعض من يشددوا لولاية فقال يؤخذ الولي من المسلمين وهذا مشرك يحل أن يؤخذ بكل جهة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجلين مسلمين هذا ابنك قال نعم قال أما له لا يحبني عليك ولا يحبني عليه وقضى الله عز وجل أن لا تزوروا زوراً أخرى ولما كان حبس هذا حلالاً بغير جناية غيره وإرساله مباحاً كان جائزاً أن يحبس بجناية غيره لاستحقاقه ذلك بنفسه ويحلى تطوعاً إذا نال به بعض ما يجب جابسه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأسلم هذا الأسير فرأى النبي صلى الله عليه وسلم أنه أسلم لا نية فقال لو قتلها وأنت تملك نفسك أفلحت كل الفلاح وحقق بالسلامة دمه ولم يتخله بالسلامة إذ كان بعد أساره وهكذا من أسر من المشركين فأسلم حقن له إسلامه دمه ولم يخرج به إسلامه من الرق إن رأى الإمام استرقاقه استدلالاً بما وصفنا من الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم (٢) بعد إسلامه بالرجلين فهذا أنه أنبت عليه الرق بعد إسلامه (قال الشافعي) (١) هكذا في الأصل وحرر (٢) فيه سقط ولعله فأنه صلى الله عليه وسلم فاداه بعد إسلامه بالرجلين فهذا يدل أنه أنبت الخ تأمل كتبه معصحه

السجن بحد والعذاب في الرنا الحدود ولكن السجن قد يلزمه اسم عذاب قلت والسفر (٣) والدهق والتعليق كل ذلك يلزمه اسم عذاب قال والدين يخالفوننا في أن لا يجتمعاً أبداً وروى فيه عن عمر وعلى وابن مسعود رضوان الله عليهم لا يجتمع المتلاعنان أبداً رجع بعضهم إلى ما قلنا وأبى بعضهم

(باب ما يكون قذفاً ولا يكون ونفي الولد بلا قذف وقذف ابن الملاعنة وغير ذلك)

(قال الشافعي) رحمه الله ولو ولدت امرأته ولدا فقال ليس مني فلا حد

(٣) الدهق بالتحريك ضرب من العذاب انظر اللسان كتبه معصحه

أحسابها وجسها لأهل الخمس أو تكون من التي الذي لم يوجف عليه بحيل ولا ركاب فيكون أربعة أحسابها
للنبي صلى الله عليه وسلم ونحوها لأهل الخمس ولا أحفظ قولاً لأحد أن يتوهمه في هذا غير أحد هذه الثلاثة
الأقارب قال فلما أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم ناقته دل هذا على أن المشركين لا يعلكون شيئاً على
المسلمين وإذا لم يعلك المشركون على المسلمين ما أوجفوا عليه بخيلهم فأحرزوه في ديارهم أشبهه والله تعالى أعلم
أن لا يعلك المسلمون عنهم ما لم يعلكواهم لأنفسهم قبل قسم الغنيمة ولا بعده قلت للشافعي رحمه الله تعالى
فإن كان هذا ثابتاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف اختلف فيه فقال قديراً بذهب بعض السنن على
بعض أهل العلم ولو علموا أن شاء الله تعالى قال بها قلت للشافعي أفرأيت من لقيت ممن سمع هذا كيف تركه
فقال لم يرعه كله ولم يأخذه كله فقلت فكيف كان هذا قال الله تعالى أعلم ولا يجوز هذا لأحد فقلت
فهو ذهب فيه إلى شيء فقال كلني بعض من ذهب هذا المذهب فقال (١) وهكذا يقول فيه المتأخر فيصير
عبد رجل في سهم رجل فيكون مفروزا من حقه ويتفرق الجيش فلا يجداً أحداً يتبعه بسهمه فينتقل لاسمهم له
فقلت له أفرأيت لو وقع في سهمه حر أو أم ولد لرجل قال يخرج من يده ويعوض من بيت المال فقلت له
وإن لم يستحق الحرة ولا مالاً أم الولد لا بعد تفرق الجيش قال نعم ويعوض من بيت المال فقلت له
وما يدخل على من قال هذا القول في عبد الرجل المسلم يخرج من يده من سارهم مد ويعوض منه قيمته فقال
من أين يعوض قلت من الخمس خاصة قال ومن أي الخمس قلت سهم النبي صلى الله عليه وسلم فإنه كان
يضعه في الأنفال ومصالح المسلمين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي قال لي الجواب عن قال صاحب
المال أحق به قبل المقاسم وبعده قلت فاسأل فقال ما جئت فيه قلت ما وصفت من السنة في حديث عمران
ابن حصين والخبر عن جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن السنة إذا دلت أن المشركين
لا يعلكون على المسلمين شيئاً بحال لم يجز أن يعلكوا عليهم بحال أخرى إلا بسنة مثلاً فقال من أين قلت أنه
إذا أعطيت أن مالك العبد إذا وجد عبده (٢) قبل ما يحزره العدو ثم يحزره المسلمون على العدو قبل أن يقسمه
المسلمون فقد أعطيت أن العدو لم يعلكوه ملكاً يثم لهم ولو ملكوه ملكاً يثم لهم لم يكن العبد لسيده إذا ملكه
الموجفون عليه من المسلمين قبل القسم ولا بعده أرايت لو كان أسيرهم إياه وغلبهم عليه كبيع مولاه
منهم أو هبته إياه ثم أوجف عليه ألا يكون للموجفين قال بلى قلت أفتعدو غلبة العدو عليه أن تكون
ملكاً فيكون كمال لهم سواء مما هو لهم أو اشتروه أو تكون غصباً لا يعلكوه عليه فإذا كانت السنة
والآثار والاجماع تدل على أنه كالغصب قبل أن يقسم فكذلك ينبغي أن يكون بعد ما يقسم ألا ترى أن
مسلماً مثلاً أو غير متأول أو وجف على عبده ثم أخذ من يمين فهره عليه كان لملكه الأول فإذا لم يعلك مسلم
على مسلم بغصب كان المشرك أولى أن لا يكون مالكاً مع أنك لم تجعل المشرك مالكاً ولا غير مالك (قال
الشافعي) فقال أن هذا البدخله ولكننا قلنا فيه بالآثر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أرايت أن قال لك فأنزل
هذه السنة والآثر تجميع ما قلنا وهو القياس والمعقول فكيف صرت إلى أن تأخذ بشيء دون السنة وتدع السنة
وشئ من الأثر أقل من الآثار وتدع الأكثر فما جئت فيه قال أنا قد قلنا بالسنة والآثار التي ذهبت إليها ولم يكن
فيها بيان أن ذلك بعد القسمة كهوقها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قالت له أما فيها بيان أن العدو
لو ملكوا على المسلمين ما حرزوا من أموالهم ملكاً تاماً كان ذلك لمن ملك من المسلمين على المشركين دون مالكه
الأول قال بلى قلت أولاً لا يكون مملوكاً لملكه الأول بكل حال أو للعدو إذا حرزوه فقال إن هذا البدخل ذلك
ولكن صرنا إلى الأثر وتركنا القياس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له فهذه السنة والآثار والقياس

فتعمل منك فتكون
صادقاً بأنك لم تصبها وهي
صادقة بأنه ولذلك فإن
قذفت لأعت فإن نبي
ولدها وقال لا لأعنها
ولا أفندفها لم يلاعنها
ولزمه الرادوان قذفها
لاعنها لأنه إذا لاعنها
بغير قذف فاعلم أيدي
أهلها لم تلده وقد حكمت
أنها ولادته وأعلم أوجب
الله اللعان بالقذف فلا
يجب بغيره ولو قال لم
تزن به ولكنها عصت
لم ينف عنه إلا بلعان
ووقعت الفرقة ولو قال
لأن ملاعنة لستان
فلان أحلف ما أراد
قذف أمه ولا حد فإن
أراد قذف أمه حدناه
ولو قال ذلك بعد أن يقر
به الذي نفا محمد أن

(١) له فقال هكذا تقول تقع فيه المقاسم الخ (٢) الظاهر بعد ما يحزره الخ تأمل

عليها فقال قد يحتمل أن يكون حكمه قبل ما يقسم (١) حكمه بعدما يقسم حكمه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له أما في قياس أو عقل فلا يجوز أن يكون هذا لو كان الأبالا عن النبي صلى الله عليه وسلم فإن لم يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيء ويرى عن غيره فليس في أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة قال أفصحت من روى عنه قولنا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون ذهب عليه هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم فقلت أفصحت عندك فقال نعم فقلت فما مسئلتك عن أمر تعلم أن لا مسئلة فيه قال فأوجدني مثل هذا فقلت نعم وأبين قال مثل ماذا قال الشافعي قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في السن بخمس وقضى في الفرس بغير فكان يحتمل لذهاب لذهب مذهب عمر أن يقول السن ما قبل والفرس ما كل عليه ثم يكون هذا وجه المحتمل لا يصح المذهب فيه فلما كانت السن داخلة في معنى الاسنان في حال فإن يأتيها باسم منفرد دونها كتابا بين الاسنان بأسماء تعرف بها صرنا وأنت إلى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حجة وجعلنا الأعم وأولى بقول النبي صلى الله عليه وسلم من الاخص وإن احتمل الاخص من حكم كثير غير هذا نقول فيه نحن وأنت بعمل هذا قال هذا في هذا وغيره كما تقول قلت فما أحرز المشركون ثم أحرز عنهم فكان لما لك قبل القسم ولم يأت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ليس له بعد القسم أثر غير هذا فأحرز لا يحتمل معنى إلا أن المشركين لا يحرزون على المسلمين شيئا قال فإنا أخذ قولنا من غير هذا الوجه إذا دخل من هذا الوجه فنأخذ من آثاره ويناعن النبي صلى الله عليه وسلم من أسلم على شيء فهو له ويرى ويناعنه أن المغيرة أسلم على مال قوم قد قتلهم وأخفاه فكان له (قال الشافعي) أرايت ما رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنه من أسلم على شيء فهو له أثبت قال هو من حديثكم قلت نعم منقطع ونحن نكلمه على تثبته فنقول لك أرايت أن كان ثابتا أهو عام أو خاص قال فإن قلت هو عام قلت إذا نقول لك أرايت عدوا أحرز حرا أو أم ولد أو مكاتباً أو مدبراً أو عبداً موهوناً فأسلم عليهم قال لا يكون له حر ولا أم ولد ولا شيء لا يجوز ملكه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له فتركت قولك أنه عام قال نعم وأقول من أسلم على شيء يجوز ملكه لما لك الذي غصبه عليه فلنا فأم الولد يجوز ملكه لما لكها إلى أن يموت أفجعل للعدو ملكها إلى موت سيدها قال لا لأن فرجها لا يحل لهم قلت إن أحلت ملك رقبتهما بالغصب حين تقيم الغاصب مقام سيدها لئلا يشبه أن يحل فرجها أو ملكها وإن منعت فرجها أو رأيت أن جعلت الحديث خاصاً وأخرجته من العموم يجوز لك فيه أن تقول فيه بالخاص بغير دلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فقال فأسندل بحديث المغيرة على أن المغيرة ملك ما يجوز له ملكه فأسلم عليه فخرج به النبي صلى الله عليه وسلم من يده ولم يخمس قال فقلت له الذين قتل المغيرة مشركون فإن زعمت أن حكم أموال المسلمين حكم أموال المشركين كلكناك على ذلك قال ما حكم أموال المشركين حكم أموال المسلمين وأنه لا يدخل على هذا القول ما وصفت فهل تجدد إن ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أقال من أسلم على شيء فهو له يخرج جميعه جالاً يدخل فيه شيء مثل ما دخل هذا القول (قال الشافعي) فقلت له نعم من أسلم على شيء يجوز له ملكه فهو له فقال هذا حجة فأبى فقلت له إن الله تبارك وتعالى أعز أهل دينه (٢) إلا بحقه فاهى من غير أهل دينه أولى أن تكون ممنوعة أو أقوى على منعها فإذا كان المسلم لو فهر مسلماً على عبده ثم ورث عن القاهر أو غلبه عليه متأول أو لخص أخذه المهور عليه بأصل ملكه الأول وكان لا يملكه مسلم بغصب والكافر أولى أن لا يملكه بغصب وذلك أن الله جعل ثأوهم خول المسلمين أنفسهم الكافرين من المحاربين وأموالهم في شبهة والله تعالى أعلم أن يكون المشركون أن كانوا إذا قدر وأعلمهم وأموالهم خولا لأهل دين الله عز وجل أن لا يكون لهم أن يتحولوا من أموال أهل دين الله شيئاً بقدر على إخراجهم من أيديهم ولا يجوز أن يكون المتحول

(١) له وحكمه بعدما يقسم خلافه تأمل (٢) أي ومنع أموالهم بينهم لا يجمعها تأمل

كانت أمه حرة إن طلبت الحد والتعزير إن كانت نصرانية أو أمّة (قال المرتضى) رحمه الله قد قال في الرجل يقول لابنه لست بابني أنه ليس بقاذف لأمه حتى يسئل لأنه يمكن أن يعزى إليه حلال وهذا بقوله أشبه (قال) وإذا انفقت عنه ولدها باللعان ثم جاءت بعده بولد لأقل من ستة أشهر أو أكثر ما يلزمه نسب ولد المتبوتة فهو ولده إلا أن نفيه بلعان وإذا ولدت ولدين في بطن فأقر بأحدهما ونفي الآخر فهما أبناء ولا يكون حل واحد بولد من الآمن واحد (قال الشافعي) رحمه الله وإن كان نفيه بقذف

لأمة فعلية لها الحد ولو
مات أحدهما ثم اتعن
نفي عنه الحي والميت ولو
نفي ولدها بلعان ثم ولدت
آخر بعده يوم فأقر به
لزماء جميعا لأنه حمل
واحد وحدها إن كان
قدفها ولو لم ينقه وقف
فان نقاه وقال التعافي
الاول يكفني لأنه حمل
واحد لم يكن ذلك له
حتى يلتعن من الآخر
(وقال) بعض الناس
لومات أحدهما قبل
اللعان لا عن ولزمه
الولدان وهما عندنا
وعنده حمل واحد
فكيف يلاعن ويلزمه
الولد قال من قبل
أنه ورث الميت قلت له
ومن زعم أنه برئه

متخولا على من يتخوله إذا قدر عليه قال في الذي يسلون عليه ويكون لهم فقلت ما غصبه بعض المشركين
بعضهم أسلم عليه الغائب كان له كما أخذه المغيرة من أموال المشركين وذلك أن المشركين كان الغاصبين
والمقصودين لم يكونوا ممنوعين الأموال بدين الله عز وجل فلما أخذها بعضهم لبعض أو سب بعضهم بعضهم
أسلم السباي الآخذ للسل كان له ما أسلم عليه لأنه أسلم على ما لو ابتدأ أخذه في الإسلام كان له ولم يكن له أن
يتبدى في الإسلام أخذ شيء أسلم فقال لي أرايت من قال هذا القول كيف زعم في المشركين إذا أخذوا أسلم
عبدا أو مالا غيره أو أمتا أو أم ولده أو مديرة أو مكاتبه أو مروهنة أو أمة جانية أو غير ذلك ثم أحرزها المسلمون
فقلت هذا يكون كله لمالكه على الملك الأول وبالخال الأول قبل أن يحرزها العدو وتكون أم الولد أم
ولد وان مات سيد عاتقت بموته في بلاد الحرب أو بعد والمديرة مديرة ما لم يرجع فيها سيدها والعبد الجاني
والأمة الجانية جاسين في رقابهم الجانية لا يغير السبا منهم مائشيا وكذلك الرهن وغيره قال أفرأيت أن أحرز
هذا المشركون ثم أحرزه عليهم مشركون غيرهم ثم أحرزوا المسلمون ثم أحرزوا المشركون عليهم قلت كيف
كان هذا وتطول فهذا قول لا يحل بحال هو على الملك الأول وكل حادث فيه بعده لا يسطر ويدفعون إلى
مالكهم الأولين المسلمين فقلت للشافعي رحمه الله تعالى فأجاب على هذا القول أرايت أن أحرز العدو جارية
رجل فوطئها المحرز لها فولدت ثم ظهر عليها المسلمون فقال هي وأولادها لمالكها فقلت فإن أسلموا عليها قال
تدفع الجارية إلى مالكها أو يأخذ من وطئها عقرها وقيمة أولادها يوم سقطوا (قال الشافعي) أخبرنا حماد عن
جعفر عن أبيه عن يزيد بن هرم أن نجدة كتب إلى ابن عباس يسأله عن خلال فقال ابن عباس إن ناسيا يقولون
إن ابن عباس يكتب الحرب وروية ولولا أني أخاف أن أكتب إليهم فكتب بحجة إليه أما بعد فأخبرني
هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء وهل كان يضرب لهن بسهم وهل كان يقتل الصبيان ومتى
ينقضى يتم اليتيم وعن الحسن إن هو فكتب إليه ابن عباس أنك كتبت تسألني هل كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يغزو بالنساء وقد كان يغزو بهن فيسداوين المرضى ويحذين من العنينة وأما السهم فلم يضرب لهن
بسهم وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقتل الولدان فلا تقتلهم الآن تكون تعلم منهم ما علم الخضر من الصبي
الذي قتله فتميز بين المؤمن والكافر فقتل الكافر وتدع المؤمن وكتبت متى ينقضى يتم اليتيم ولعمري إن
الرجل لتشيب لحيشته وأنه لضعيف الأخذ ضعيف الاعطاء فإذا أخذ لنفسه من صالح ما يأخذ الناس فقد
ذهب عنه اليتيم وكتبت تسألني عن الحسن وإنا كنا نقول هولاء فأي ذلك عيسى فومنا فصرنا عليه سالت الشافعي
عن المسلمين إذا غزوا أهل الحرب هل يكره لهم أن يقطعوا الشجر المثمر ويحرقوا بؤامناز لهم ومداثرهم ويحرقوها
ويحرقوها ويحرقوا بؤامنا قدر وأعليه من ثمارهم وشجرهم وتؤخذ ما متعتهم (قال الشافعي) كل ما كان مما
يملكون لا يروى إلا فانه مباح بكل وجه وكل ما زعمت أنه مباح لخال المسلمين فعله وغير محرم عليهم تركه
وأحب إذا غزا المسلمون بلاد الحرب وكانت غزاتهم غارة أو كان عدوهم كثيرا ومتحصنا متعالا يغلب عليهم
أن نصير دارهم دارا لسلام ولا دار عهد يجري عليها الحكم أن يقطعوا ويحرقوا ويحرقوا بؤامنا قدر وأعليه من
ثمارهم وشجرهم ويؤخذ ما متعتهم وما كان يحمل من خفيف متاعهم فقدر وأعليه اخترت أن يغنموه وما
لم يقدر وأعليه حرقوه وغرقوه وإذا كان الأغلب عليهم أنه ليس بدار لسلام ولا دار عهد يجري عليها الحكم
اخترت لهم أن يكتفوا عن أموالهم ليغنموها إن شاء الله تعالى ولا يرم عليهم تحريقها ولا تحريقها حتى يصيروا
مسليين أو دمة أو يصيرونها في أيديهم شيء ما يحمل فينقل فلا يحمل تحريق ذلك لأنه صار للمسلمين ويحرقوا
ما سواه مما لا يحمل وإنما زعمت أنه لا يحرم تحريق شجرهم وعامرهم وإن طمع بهم لأنه قد يطعم بالقوم
ثم يكون الأمر على غير ما عليه الطمع وإنما حرقت ولم يحرزها المسلمون وإنما زعمت أن لهم الكف عن تحريقها
لأن هكذا أصل المباح وقد حرق النبي صلى الله عليه وسلم على قوم ولم يحرق على آخرين وإن حل المسلمون شيئا

من أموالهم فلم يفتنهم حتى أدركهم عدو وخافوا غلبتهم عليه فلا بأس أن يحرقوه بأن أجمعوا على ذلك
وكذلك لو اقتسموه لم أر بأساً على أحد صار في يده أن يحرقه وإن كانوا يرجون منعه لم أحب أن يجهلوا
بقهر يقه والبيض ما لم يكن فيه فراخ من غير ذوات الأرواح (١) بمعنى الكفار وما ذبحوا من ذوات الأرواح
حتى زایل الروح بمزلة المألار وح له فيحرق كله أن أدركهم العدو في بلاد المشركين على ما وصفت أن شأوا ذلك
وإن شأوا تركوه فأما ذوات الأرواح من الحيل والبقر والنحل وغيرها فلا تحرق ولا تعقر ولا تنسرق إلا
بما يحل به ذبحها أو في موضع ضرورة (٢) فقلت كتاب الله عز وجل ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم قال
الله تبارك وتعالى في بني النضير حين حاربهم رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي أخرج الذين كفروا من أهل
الكتاب «قرأ إلى يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين» فوصف أضرارهم منازلهم بأيديهم وانحرا ب
المؤمنين بيوتهم ووصفه أيامه جل ثناؤه كالرضائه وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطع نخل من ألوان
نخلهم فأمر الله تبارك وتعالى رضاهما صنعوا من قطع نخيلهم ما قطعتم من لينة أو تركوها قائمة على أصولها
فبأذن الله وليغزي الفاسقين فرضي القطع وأباح الترك فالقطع والترك موجودان في الكتاب والسنة وذلك
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع نخل بني النضير وترك وقطع نخل غيرهم وترك ومن غراس لم يقطع
نخله (قال الشافعي) أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع نخل بني النضير (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن
ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضير فقال قائل

وهان على سرقة بني لؤي «حريق بالبويرة مستطير

فإن قال قائل ولعل النبي صلى الله عليه وسلم حرق مال بني النضير ثم تركه قيل على معنى ما أنزل الله عز وجل
وقد قطع وحرق بخيبر وهي بعد النضير وحرق بالطائف وهي آخر غزاة قاتل بها وأمر أسامة بن زيد أن يحرق
على أهل أبي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا بعض أصحابنا عن عبد الله بن جعفر الأزهرى قال
سمعت ابن شهاب يحدث عن عروة عن أسامة بن زيد قال قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أغزو صباحا
على أهل أبي وأحرق

(الخلاف في التعريق) قال الشافعي رحمه الله تعالى فهل خالف ما قلت في هذا أحد فقال
نعم بعض اخواننا من مقبي الشاميين فقلت إلى أي شيء ذهبوا قال إلى أنهم مروا عن أبي بكر أنه سمى أن
يخرب عامراً وأن يقطع شجر مثمر فيها فيما نهى عنه قلت فما الحجة عليه قال ما وصفت من الكتاب والسنة
فقلت علام تعد نهى أبي بكر عن ذلك فقال الله تعالى أعلم أما الظن به فإنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم
يذكر فتح الشام فكان على يقين منه أنه ترك تخريب العامر وقطع المثمر ليكون للأسلمين لا لأنه رأى محرماً
لأنه قد حضر مع النبي صلى الله عليه وسلم تحرقه بالنضير وخبير والطائف فلعلمهم أنزلوه على غير ما أنزل
عليه والحجة فيما أنزل الله عز وجل في صنيع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وكل شيء في وصية أبي بكر
سوى هذا فيه نأخذ

﴿ذوات الأرواح﴾

قلت للشافعي رحمه الله تعالى أفرايت ما ظفر المسلمون به من ذوات الأرواح من أموال المشركين من
الحيل والنحل وغيرهما من الماشية فقد روي على أنلافه قبل أن يقتلوه وأغتموه فأدركهم العدو وخافوا أن
(١) لعلة زائد من قلم الناصح لا معنى له أو محرف وأصله من مقتضى الكفار تأمل ومرر (٢) كذا في النسخة
ولعل أصله فقلت وما دليله قال كتاب الله الخ وحرق

(وقال) أيضاً لو نفاه
بلعان ومات الولد فادعاه
الاب ضرب الحد ولم
يثبت النسب ولم يرثه
فإن كان الابن المنفى
ترك ولداً أحد أبوه وثبت
نسبه منه وورثه (قال
الشافعي) رحمه الله ولا
فرق بين ترك ولداً أو لم
يتركه لأن هذا الولد
المنفى إذا مات منفي
النسب ثم أقربه لم يعد
إلى النسب لأنه فارق
الحياة بحال فلا ينتقل
عنها وكذلك ابن المنفى في
معنى المنفى وهو
لا يكون أباً بنفسه
فكيف يكون أباً بالولد
المنفى الذي قد انقطع
نسب الحى منه والذي
ينقطع به نسب الحى
ينقطع به نسب الميت

يستنفذوه منهم ويقووا به على المسلمين أيجوز لهم اتلافه بذيح أو عقر أو تحريق أو تغريق في شيء من الأحوال
قال الشافعي رحمه الله تعالى لا يحل عندى أن يقصد قصده بشيء يتلفه إذا كان لارا كب عليه فقلت للشافعي
ولم قلت وإنما هو مال من أموالهم لا يقصد قصده بالتلف قال الشافعي لفرافقه ما سواه من المال لانه ذور روح
يألم بالعذاب ولا ذنب له وليس كالأرواح له يألم بالعذاب من أموالهم وقد نهى عن ذوات الأرواح أن يقتل
ما قدر عليه منها إلا بالذبح لتؤكل وما امتنع بما نيل من السلاح لتؤكل وما كان منها عذاء وضار الضرورة
قلت للشافعي اذكر ما وصفت فقال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن مسهيب مولى عبد الله بن عمر
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل عصفورا فافوقها بغير حقها سأل الله عز وجل عن قتلها
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما كان قتل ذوات الأرواح من البهائم محظورا الإجماع وصفت كان
عقر الخيل والدواب التي لا ركبان عليها من المشركين داخل في معنى الخطر خارجا من معنى المباح ولم يجز
عندى أن تعقر ذوات الأرواح إلا على ما وصفت فإن قال قائل في ذلك غيظ المشركين وقطع لبعض قوتهم
فيل له أن يئام من غيظ المشركين بما كان غير ممنوع من أن ينال فاما المنوع فلا يغاط أحد بأن يأتي
الغائط له ما نهى عن أتائه الأتري أو لوسبينا نساءهم وولدا نهم فأذكر كوننا لم نشارك في استنقاذهم إياهم منا
لم يجز لنا قتلهم وقتلهم أغنيهم وأنتكى من قتل دوابهم فإن قال قائل فقد روى أن جعفر بن أبي طالب
عقر عند الحرب فلا أحفظ ذلك من وجه ثبت على الانفراد ولا أعلم مشهورا عند عوام أهل العلم بالمغازي
فيل للشافعي رحمه الله تعالى أفرأيت الفارس من المشركين إلا سلم أن يعقره قال نعم إن شاء الله تعالى لأن
هذه منزلة يجتنب السبيل بها إلى قتل من أمر بقتله فإن قال قائل فاذا ذكر ما يشبه هذا قيل يكون له أن
يرى المشرك بالنبل والنار والمخبط فاذا صار أسير في يديه لم يكن له أن يفعل ذلك به وكأنه قتله بالسيف
وكذلك لو أن يرى الصيد في يديه لم يقتله إلا بالذكاة التي هي أخف عليه وقد أبيع له دم المشرك
بالمخبط وإن أصاب ذلك بعض من معهم ممن هو محظور الدم للره في دفعه عن نفسه عدوه أكثر من هذا
فإن قال فهل في هذا خبر قيل نعم عقر حنظلة بن الراهب أبي سفيان بن حرب يوم أحد فرسه فأنكسعت به
وصرع عنها فجلس حنظلة على صدره وعطف ابن شعوب على حنظلة فقتله وذلك بين يدي رسول الله صلى الله
عليه وسلم فلم يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم أنكر ذلك عليه ولا نهى عن غير هذا (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى ولكنه إذا صار إلى أن يفارقه فارسه لم يكن له عقره في تلك الحال والله تعالى أعلم
وكذلك لو كانت عليه امرأة أو صبي لا يقاتل لم يعقر إنما يعقر ليعني أن يوصل إلى فارسه ليقول أوليوسر قيل
للشافعي فهل سمعت في هذا حديثا عن عبد الله بن مسعود قال نعم الغاية أن يوجد على شيء
دلالة من كتاب أو سنة وقد وصفت لك بعض ما حضر في من ذلك فلا يزيد شيء واقفه قوة ولا يوهنه شيء
خالقه وقد بلغنا عن أبي أمامة الباهلي أنه أوصى ابنه لا يعقر جسدا وعن عمر بن عبد العزيز أنه نهى عن
عقر الدابة إذا هي قامت وعن قبيصة أن فرسا قام عليه بأرض الروم فتركه ونهى عن عقره (قال الشافعي)
رحمته الله تعالى وأخبرنا من سمع هشام بن الغازي يروي عن مكحول أنه سأل عنه قتله وقال إن النبي صلى الله
عليه وسلم نهى عن المشقة قيل للشافعي أفرأيت ما أدرك معهم من أموال المشركين من ذوات الأرواح
قال لا تعفروا منه شيئا إلا أن تنبحوه تأنكوا كما وصفت بدلالة السنة وأما ما رقت ذوات الأرواح فيصنعون
فيما عافوا أن يستنفذوا أيديهم فيه ما شاؤوا من تحريق وكسر وتغريق وغيره قلت أو يدعون أولادهم
ونساءهم ودوابهم فقال نعم إذا لم يقدروا على استنقاذهم منهم فقلت للشافعي أفرأيت أن كان السبي والمنازع
قسم قال كل رجل صار له من ذلك شيء فهو مسلط على ماله ويدع ذوات الأرواح أن لم يقو على سوقها وعلى منعها

لأن حكمهما واحد (قال
الشافعي) رحمه الله ولو
قتل وقت ديتيه
ثم أقر به لحقه وأخذ
حصته من ديتيه ومن
ماله لأن أصل أمره أن
نسبه ثابت وأنما هو
منفى ما كان أبوه
مسلما عنما مقبلا على
نفيه ولو قال لأمراته
يا زانية فقلت زينة
بك وطلبنا جعنا مالهما
سألنا فان قالت عنت
آته أصابني وهو زوجي
حلفت ولا شيء عليها
ويذكر من أو يحد وأن
قالت زينة به قبل
أن ينكحني فهي
قاذفة وله عليها الحد
ولا شيء عليه لأنها مقرة
له بالزنا ولو كانت قالت
له بل أنت أزنى مني

ويصنع في غير فوات الارواح ماشاء فقلت الشافعي اقرأت الامام اذا احرز ما يحمل من المنافع حرقه في بلاد
الشرك وهو يقاتل او حرقه عند ادراك المشركين له وخوفه ان يستنقذوه قبل ان يقسم وبعد ما قسم
فقال كل ذلك في الحكم سواء ان احرقه باذن من معه حل له ولم يضمن لهم سواء ويعزل الخمس لاهله فان علم
به دفعه اليهم خاصة وان لم يسلم به لم يكن عليه شيء ومتى حرقه بغير اذنتهم ضمنه لهم ان شأوا وكذلك رجل
من المسلمين ان حرقه يضمن ما حرق منه ان حرقه بعد ان يحوزة المسلمون فاما اذا احرقه قبل ان يحوز فلا
ضمن عليه

(السبي يقتل) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا اسر المشركون فصاروا في بلاد امام
فقيهم حكمان اما الرجال البالغون فلا امام ان شاء ان يقتلهم او بهضمهم او يبيعهم ولا ضمان
عليه فيما صنع من ذلك اسرهم العامة او احدا وزلوا على حكمهم او اوال هو اسرهم قال الشافعي ولا
ينبغي له ان يقتلهم الا على النظر للمسلمين من تقوية دين الله عز وجل وتوهمين عدوه وغيظهم وقتلهم بكل
حال مباح ولا ينبغي له ان يبيعهم الا بان يكون يري في سبيهم من عليه يرجو اسلامه او كفه المشركين
او يتخذ يلهم عن المسلمين او ترهيبهم بأي وجهه ما كان وان فعل على غير هذا المعنى كرهته ولا يضمن شيئا
وكذلك له ان يقادي بهم المسلمين اذا كان له المن بلا مفادة فالمفادة اولى ان تكون له (قال الشافعي) رحمه
الله ومن ارق منهم او اخذ منه فدية فهو كالمال الذي غنمه المسلمون يقسم بينهم ويخمس (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى ودون البالغين من الرجال والنساء اذا اسروا بأي وجهه ما كان الاسار فهم كالمنافع المغنوم ليس
له ترك احد منهم ولا قتله فان فعل كان ضامنا لقيمته وكذلك غيره من الجنان فعل ~~مكسبان~~ ضامنا لقيمته
ما استهلك منهم وان تلف

(سير الواقدي)

« اخبرنا الربيع » قال اخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال اصل فرض الجهاد والحد ود على البالغين
من الرجال والفرأض على البوالغ من النساء من المسلمين في الكتاب والسنة من موضعين فاما الكتاب فيقول
الله تعالى واذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم فاخبرنا عليهم اذا بلغوا الاستئذان
فرضا كما كان على من قبلهم من البالغين وقوله عز وجل وابتلوا النكاح حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم
منهم رشدا وكان بلوغ النكاح استكمال خمس عشرة واقبل فن بلغ النكاح استكمال خمس عشرة واقبلها ثبت
عليه الفرض كله والحدود ومن ابطل عنه بلوغ النكاح فالسن التي يلزمه الفرائض من الحدود وغيرها
استكمال خمس عشرة والاصل فيه من السنة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رد عبد الله بن عمر عن الجهاد
وهو ابن أربع عشرة سنة واجازه وهو ابن خمس عشرة سنة وعبد الله وابو عبد الله طابا لآن يكون عبد الله
مجاهدا في الحالىن فأجازه اذ بلغ ان تجب عليه الفرائض ورده اذا لم يبلغها وفعل ذلك مع بضعة عشر رجلا منهم
زيد بن ثابت ورافع بن خديج وغيرهم فن لم يستكمل خمس عشرة ولم يحتمل قبلها فلا جهاد ولا حد عليه في شيء
من الحدود وسواء كان جسيما شديدا مقاربا لخمس عشرة وليس بينه وبين استكمالها الا يوما او ضعيفا (١) يهوديا
بينه وبين استكمالها سنة وستان لانه لا يجد على الخلق الا كتاب أو سنة فاما ادخال الغفلة معهم فالغفلة
مردودة اذا لم تكن خلافا فكيف اذا كانت بخلافهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وحد البلوغ في
أهل الشرك الذين يقتل بالغهم ويترك غير بالغهم ان يثبتوا الشعر وثالث أنهم في الحال التي يقتلون فيها

(١) أي مستورا بالسلاح يقال أودى اذا تكفر بالسلاح واستتر به راجع اللغة

فلا شيء عليها لانه ليس
بالقذف اذا لم ترد به قذفها
وعليه الحد أو اللعان
ولو قال لها أنت أزنى
من فلانة أو أزنى الناس
لم يكن هذا قذفا الا ان
يريد به قذفا ولو قال
لها يا زان كان قذفا وهذا
ترخيص كما يقال للمالك
يأمل ولحارث يأحار
ولو قالت يا زانية أكملت
القذف وزادته حرقا
أو اثنين (وقال) بعض
الناس اذا قال لها يا زان
لا عن أحد لان
الله تعالى يقول وقال
نسوة وقال ولو قالت
له يا زانية لم تحدد
(قال الشافعي) رحمه الله
تعالى وهذا جهل
بلسان العرب اذا تقدم
فعل الجماعة من النساء

مدافعون بالبلوغ ثلاثا بقتل أو غير مشهود عليهم فلو شهد عليهم أهل الشرك لم يكونوا عن تجاوز شهادتهم وأهل الاسلام يشهدون بالبلوغ على من بلغ فيصدقون بالبلوغ فإن قال قائل فهل من خبر سوى الفرق بين المسلمين والمشركين في حد البلوغ قيل نعم كشف رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى فريضة حين قتل مقاتلتهم وسي ذراريهم فكان من سنته أن لا يقتل إلا رجل بالغ فمن كان أنثى قتله ومن لم يكن أنثى ساء فإذا غزا البالغ خضر القتال فسهمة ثابت وإذا حضر من دون البلوغ فلا سهم له فبرضخ له والعبد والمرأة والصبي يحضرون الغنime ولا يسهم لهم وبرضخ أيضا للمشرِك يُقاتل معهم ولا يسهم له

﴿الاستعانة بأهل الذمة على قتال العدو﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الذي روى مالك كجاء في رد رسول الله صلى الله عليه وسلم مشركا أو مشركين في غزاة بدر وأبي أن يستعين الابعلم ثم استعان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد بدر يستعين في غزاة خيبر بعدد من يهود بني قينقاع كانوا أشداء واستعان رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاة حنين ستة ثمان بصقوان بن أمة وهو مشرك فالرد الأول أن كان لان له الخيار أن يستعين (١) ب مسلم أو يردده كما يكون له رد المسلم من معنى يخافه منه أو لشدة به فليس واحدا من الحديثين مخالفا للآخر وان كان ردده لانه لم ير أن يستعين بمشرك فقد نسخ ما بعده من استعانت به بمشركين فلا بأس أن يستعان بالمشركين على قتال المشركين اذا خرجوا طوعا وبشرح لهم ولا يسهم لهم ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أسهم لهم ولا يجوز أن يترك العبيد من المسلمين بلا سهم وغير البالغين وان قاتلوا والنساء وان قاتلن لتقصيرهن هو لأعنى الرحلة والحربة والبلوغ والاسلام ويسهم للمشرك وفيه التقصير الا كثر من التقصير عن الاسلام وهذا قول من حفظ عنه وان أكره أهل الامة على أن يغزوا فلهم أجر مثلهم في مثل مخرجهم من أهلهم الى أن تنقضي الحرب وارسلهم إليهم وأحب الي اذا غزاهم واستأجروا

(الرجل يسلم في دار الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا أسلم الرجل من أهل دار الحرب كان مشركاً ومستأمناً فيهم أو أسيراً في أيديهم سواء ذلك كله فإذ أخرج إلى المسلمين بعد ما غنموا فلا يسهم له وهكذا من جاءهم من المسلمين مدداً وإن بقي من الحرب شيء شهدوا هذا المسلم الخارج والجيش شركوه في الغنمة لأنهم لم تجز إلا بعد تقضى الحرب وقال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه الغنمة لمن شهد الواقعة فإن حضر واحد من هؤلاء فارساً أسهم له سهم فارس وإن حضر رجلاً أسهم له سهم رجل فإن قاتل التجار مع المسلمين أسهم لهم سهم قريشان كان كافراً سافراً أو سافراً معهم رجلاً أن كانوا رجلاً

(في السرية تأخذ العلف والطعام) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز لأحد من الجيش أن يأخذ من لدن الجيش مما يتولاه العدو إلا الطعام خاصة والطعام كلسواء وفي معناه الشراب كله فمن قدر منهم على شيء أن يأكله أو يشربه ويلقموه يطعمه غيره ويقتنيه ويلقونه وليس له أن يبيعه وإذا باعهم دغته في الغنم أو يأكله بغير إذن الإمام وما كان حلالا من مأكل أو مشروب فلا معنى للإمام فيه والله تعالى أعلم

(في الرجل يقرض الرجل الطعام أو العلف إلى دار الإسلام) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقرض الرجل رجلاً طعاماً أو علفاً في بلاد العدو وده فإن خرج من بلاد العدو لم يكن له رده عليه لأنه مأذون له في بلاد العدو في أكله وغيره مأذون له أن يفرق بلاد العدو في أكله وروى المستقرض على الإمام

(۱) لعلة عشره فتأمل

كان الفعل مذكراً مثل
قال نسوة وخرج
النسوة وإذا كانت
واحدة فالفعل مؤنث
مثل قالت وجلبت
وقائل هذا القول
يقول لوقال رجل
زنا في الجبل حذله
وان كان معروفاً عند
العرب أنه صعدت في
الجبل (قال الثعالب)
رحمه الله تعالى بحلف
ما أراد إلا الرقي في
الجبل ولا حذفان لم
يحلف حد إذا حلف
المقذوف ليقدر أراد
الضنف ولو قال لا مرأته
زيت وأنت صغيرة
أوقال وأنت صرانية
أو أمم وقد كانت
نصرانية أو أمة أو قال
مستكرهة أو زني بك

(الرجل يخرج الشيء من الطعام أو العلف إلى دار الإسلام) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن فضل في يديه شيء من الطعام قل أو كثر فخرج به من دار العدو إلى دار الإسلام لم يكن له أن يبيعه ولا يأكله وكان عليه أن يرده إلى الإمام فيكون في المغنم فإن لم يفعل حتى يتفرق الجيش فلا يخرج به منه أن يتصدق به ولا بأضعافه كما لا يخرج به من حق واحد ولا جماعة إلا تأديته إليهم فإن قال لأجدهم فهو يحد الإمام الأعظم الذي عليه تفرقه فيهم ولا أعرف لقول من قال يتصدق به وجهاً فإن كان ليس ماله فليس له الصدقة عمل غيره فإن قال لأعرفهم قيل ولكن تعرف الوالي الذي يقوم به عليهم ولولم تعرفهم ولا إليهم ما أخرجك فيما يتكلمون بين الله الأداء قليل ما لهم وكثيره عليهم

(الحجة في الأكل والشرب في دار الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن قال قائل كيف أجرت لبعض المسلمين أن يأكل ويشرب ويعلف مما أصاب في دار الحرب ولم تجز له أن يأكل بعد فراقه إياها قيل إن الغلول حرام وما كان في بلاد الحرب فليس لأحد أن يأخذ منه شيئاً دون أحد حضره فهم فيه شرع سواء على ما قسم لهم فلو أخذوا به أو خبطوا كان محرماً وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أدوا الخبط والخبط فإن الغلول عار وشنار ونار يوم القيامة فكان الطعام داخل في معنى أموال المشركين وأكثروا الخبط والخبط والغلول والخربة التي لا يحل أخذها لأحد دون أحد فلما أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطعام في بلاد الحرب كان الأذن فيه خاصاً بما كان من الجملة (١) التي استثنى فلم يجز أن يجز لأحد أن يأكل إلا حيث أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالأكل وهو بلاد الحرب خاصة فإذا زایلها لم يكن بأحق بما أخذ من الطعام من غيره كما لا يكون بأحق بخبط لو أخذ من غيره وكذلك كل ما حل من محررم في معنى لا يحل إلا في ذلك المعنى خاصة فإذا زایل ذلك المعنى عاد إلى أصل التحريم مثلاً الميتة المحرمة في الأصل المحللة للضرر فإذا زایل الضرورة عادت إلى أصل التحريم مع أنه يروى من حديث بعض الناس مثل ما قلت من أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن لهم أن يأكلوا في بلاد العدو ولا يخرجوا بشيء من الطعام فإن كان مثل هذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا حجة لأحدهم وإن كان لا يثبت لأن في رجاله من يجهل وكذلك في رجال من روى عنه أحلاله من يجهل

(بيع الطعام في دار الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تابع رجلان طعاماً بطعام في بلاد العدو فالقياس أنه لا بأس به لأنه إنما أخذ مما جابح فأكل كل واحد منهم ما أصار إليه ما لم يخرج فإذا خرج رد الفضل وإذا جاز له أن يأخذ طعاماً فليطعمه غيره لأنه قد كان يحل لغيره أن يأخذ كما أخذ فبأكل فلا بأس أن يبيعه به

(الرجل يكون معه الطعام في دار الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا فضل في يدي رجل طعام ببلاد العدو بعد تقبض الحرب ودخل رجل لم يشركهم في القسمة فباعه لم يجز له بيعه لأنه أعطى من ليس له أكله والبيع مردود فإن فاتت رقيقته إلى الإمام ولم يكن له حبسها ولا إخراجها من يديه إلى من ليس له أكلها وكان كإخراجها إياها من بلاد العدو إلى الموضع الذي ليس له أكلها فيه

(ذبح البهائم من أجل جلودها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحب إلى إذا كانوا غير متفاوتين ولا خائفين من أن يدر كوا في بلاد العدو ولا مضطرين أن لا يذبحوا شاة ولا بعيراً ولا بقرة إلا ما أكله ولا يذبحوا لتعل ولا شراب ولا سقاء يتخذونها من جلودها ولو فعلوا كان مما أكره ولم أجز لهم اتخاذه من جلودها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وجلود البهائم التي يملكها العدو كالدواب والدرهم لأنه إنما أذن لهم في الأكل من لحومها ولم يؤذن لهم في إخراج جلودها وأسقيتها وعليهم رد إلى المغنم وإذا كانت الرخصة في الطعام خاصة فلا رخصة في جلدها من الماشية ولا طرف فيه طعام لأن الطرف غير الطعام والمخلد غير اللحم

(١) كذلك التسخ ولعله من الجملة التي استثنى منها تأمل

مسي لا يجامع مثله لم يكن عليه حد ويعزر للأذى الآن يلتصق ولو قال زيت قبل أن أتزوجك حد ولا لعان لاني أنقسر (٣) إلى يوم تكلم به ويوم يوقعه ولو نفذها ثم تزوجها ثم فذفها ولا عنها وطلبته بمحمد القذف قبل النكاح حد لها ولو لم يلتمس حتى حده الإمام بالقذف الأزل ثم طلبته بالقذف بعد النكاح لا عن لأن حكمه فإذا غفر زوجته الحد وحكمه فإذا زوجته الحد والعان ولو قال لها يزاينة فقالت بل أنت زان لا عنها وحدت له وقال بعض الناس

فريد الطرف والجلد والوكاء فان استهلكه فعليه قيمته وان انتفع به فعليه ضمانه حتى يردّه وما يقصد الاستفاد
وأجر مثله ان كان لمثله أحر

(كتب الاعاجم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما وجد من تسهم فهو ومغتم كله وينبغي
للإمام أن يدعو من يترجمه فان كان عالماً من طب أو غيره لا مكر وفيه باع كما يبيع ما سواه من المغام وان كان
كتاباً شرعاً شقوا الكتاب وانتفعوا بأوعيته وأداته فباعها ولا وجه لبحر يقه ولا دفعه قبل أن يعلم ما هو

(توقيع الدواب من دهن العدو) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يوقع الرجل دابته ولا يهين
أشاعره من أدها العدو ولا يهين هذا غير ما دون له به من الاكل وأن فعل رد قيمته

(زقاق الخمر والخوابي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ظهر المسلمون على بلاد الحرب حتى
تصير دار الاسلام أو ذمة يجري عليها الحكم فأصابوا فيها خمر أو زقاق أو خمر أو الخمر وانتفعوا بآفاق
والخوابي وطهروها ولم يكسروها لان كسرها فساد وإذا لم يظهر واعليها وكان طفرهم بها طفر عارة لا طفر أن
يجري بها حكم أهرافوا الخمر من الزقاق والخوابي فان استطاعوا حملها وحمل ما خف منها حملوه مغنما وان لم
يستطيعوا أحرقوه وكسروها إذا ساروا وإذا طفروا بالكسوت في الحالين انتفعوا به وكذلك كل ما ظهر وأ
عليه غير محرم وليس الكسوت وان كان غير محرم وان كان يطر ح في السكر إذا كان حلالاً بأولي أن يحرم من
الزبيب والعسل اللذين يعمل منهما المحرم ولا يحرق هذا ولا هذا لانهم غير محرمين

(احلال ما يملكه العدو) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل القوم بلاد العدو فأصابوا
منها شيئاً سوى الطعام فأصل ما يصيبونه سوى الطعام شيئان أحدهما محظور أخذ غلول والآخر مباح لمن
أخذه فأصل معرفة المباح منه أن ينظر الى بلاد الاسلام فما كان فيها مباحاً من شجر ليس يملكه الآدمي
أو صيد من بر أو بحر فأخذ مثله في بلاد العدو فهو مباح لمن أخذه يدخل في ذلك القوس يقطعها الرجل من
الصعراء أو الجبل والقدح ينحته وما شاء من الخشب وما شاء من الحجارة البرام وغير هذا إذا كانت غير مملوكة
محروزة فكل ما أصيب من هذه فهو لمن أخذه لان أصله مباح غير مملوك وكل ما ملكه القوم فأحرزوه في
منازلهم فهو ممنوع مثل حجر نقول الى منازلهم أو عوداً وغيره أو صيد فأخذ هذا غلول

(البازي المعلم والصيد المقترط والمقادر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أخذ الرجل بازيًا
معلمًا فهذا لا يكون الاملو أو يرد في المغنم وهكذا ان أخذ صيداً مقلداً أو مقترطاً أو موسوماً فكل هذا قد علم
أنه قد كان له مالك وهكذا ان وجد في الصعراء وتدا منعت أو قدحاً منعت أو كان تحت دليل على أنه مملوك
فيعرف فان عرفه المسلمون فهو لهم وان لم يعرفوه فهو مغنم لانه في بلاد العدو

(في الهر والصقر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما وجد من أموال العدو من كل شيء
له عن من هراً أو صقر فهو مغنم وما أصيب من الكلاب فهو مغنم ان أراد أحد لصيداً وماشية أو زرع وان لم
يكن في الجيش أحد يدرى بذلك لم يكن لهم جبهه لان من اقتناه لغير هذا كان آثماً ورأيت لصاحب الجيش
أن يخرج فيعطيه آل الانحاس من الفقراء والمساكين ومن ذكروهم ان أراد أحد حملتهم لزراع أو ماشية
أو صيداً لم يرد قتلها أو غلاماً ولا يكون له بيعه وما أصيب من الخنازير فان كانت تعدو وإذا كبرت أمرته
بقتلها كلها ولا تدخل مغنماً بحال ولا تترك وعن عواد إذا قدر على قتلها فان عمل به مسير خلاها ولم يكن
ترك قتلها أكثر من ترك قتال المشركين لو كانوا يراونه

(في الأدوية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الطعام مباح أن يؤكل في بلاد العدو وكذلك
الشراب وأما غنمنا الى ما يكون مأكولاً مغنماً من جوع وعطش ويكون خمرنا في بعض أحواله فأما الأدوية

لاحد ولا لعان فأبطل
الحكمين جميعاً وكانت
حجته أن قال أستفتح
أن الاعن بينهما ثم
أحدها وما فتح فأقبح
منه تعطيل حكم الله
تعالى عليهما (قال
الشافعي) رحمه الله ولو
قذفها وأجنبية بكلمة
لاعن وحد لا جنية ولو
قذف أربع نسوة له
بكلمة واحدة لاعن كل
واحدة وان تشاخن
أيتن تبدأ أقرع يتن
وأيتن بدأ الامام بها
رجوت أن لا يائماً لانه
لا يمكنه الا واحداً
واحداً (قال المزني)
رحمه الله قال في الحدود
ولو قذف جماعة كان
لكل واحد حد فكذلك
لو لم يتعن كان لكل
امرأة حد في قياس قوله

عما قبضوا من الربا فلم يأمرهم برده وأبطل ما أدرك حكم الاسلام من الربا ما لم يقبضوه فأمرهم بتركه وردهم
الدرهم أموالهم التي كانت حلالا لهم فجمع حكم الله ثم حكم رسوله صلى الله عليه وسلم في الربا أن عفا عما فات
وأبطل ما أدرك الاسلام فكذلك حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في النكاح كانت العقدة فيه ثابتة
فعفاها وأكثرت من أربع نسوة مدركات في الاسلام فلم يهفن وأنت لم تقل بأصل ما قلت ولا القياس على
حكم الله ولا الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان قولك خارجا من هذا كله ومن المعقول قال أفرأيت
لو تركت حديث نوفل بن معاوية وحديث ابن الديلمي اللذين فيهما البيان لقولك وخلاف قولنا واقتصرنا على
حديث الزهري أي يكون فيه دلالة على قولك وخلاف قولنا قتنا قال وأين قلت إذا كانوا مبتدئين في
الاسلام لا يعرفون بابتدائه حلالا ولا حراما من نكاح ولا غيره فعملهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
لا يسكوا أكثر من أربع دل المعقول على أنه لو كان أمرهم أن يسكوا الاوائل كان ذلك فيما يعلمهم لأن
كلانكاح الآن يسكون قليلا ثم هو أولى ثم أخرى مع أن حديث نوفل بن معاوية ثبت فاطع لموضع
الاحتجاج والشبهة

الحربي يصدق امرأته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأصل نكاح الحربي كله
فأسدسوا كان بشهود أو بغير شهود ولو تزوج الحربي حربية على حرام من نجر أو خذير فقبضته ثم أسلم
لم يكن لها عليه مهر ولو أسلمها ولم تقبضه كان لها عليه مهر مثلها ولو تزوجها على حرام ثم أسلم أو مكاتب
لمسلم أو أم ولد لمسلم أو عبد لمسلم ثم أسلمها وقد قبضت أو لم تقبض لم يكن لها مهر على واحد منهم كان
الحرا ومن بقي مملوكا لمساك الأول والمكاتب مكاتب لمساك وله مهر مثلها في هذا كله والله سبحانه
وتعالى الموفق

كراهية نساء أهل الكتاب الحريات (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أحل الله تعالى نساء أهل الكتاب
وتعالى نساء أهل الكتاب وأحل طعامهم فذهب بعض أهل التفسير إلى أن طعامهم ذبائحهم فكان هذا
على الكتابين محار بين كانوا أو ذمة لأنه قصد بهم قصد أهل الكتاب فنكاح نساءهم حلال لا يختلف
في ذلك أهل الحرب وأهل الذمة كالأول كان عندنا مستأمن غير كتابي وكان عندنا ذمة مجوس فلم تحلل نساؤهم
انما بنا الحلال والحرام فيهم على أن يكن كتابيات من أهل الكتاب المشهور من أهل التوراة والإنجيل
وهم اليهود والنصارى فيحللن ولو كن يحللن في الصلح والذمة ويجرم من المحاربة حل المجوسيات والوثنيات
إذا كن مستأمنات غير أننا نختار للراه أن لا ينكح حربية خوفا على ولده أن يسرق ويكره له أن لو كانت
مسلمة بين نهراني أهل الحرب أن ينكحها خوفا على ولده أن يسرقوا أو يفتنوا فاما المحريم ذلك فليس يحرم
والله تعالى أعلم

(من أسلم على شيء غصبه أو لم يغصبه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى روى ابن أبي مليكة عن سلافة النبي صلى الله عليه وسلم قال من أسلم على شيء
فهو له وكان معنى ذلك من أسلم على شيء ينجو له ملكه فهو له وذلك كل ما كان جائزا للاسلم من المشركين
أسلم عليه مما أخذ من مال مشركه لآذمة له فان غصب بعضهم بعضا ما لا واسبق منهم حرا فلم ير في يده
موقوف حتى أسلم عليه فهو له وكذلك ما أصاب من أموالهم فأسلم عليهم فهو له وهو إذا أسلم وقدمه في ذلك
منه في الحاهلية كالمستلمين يوجفون على أهل دار الحرب فيكون لهم أن يسبوا فيسترقوهم ويغنوا أموالهم
فيتمولونها إلا أنه لا تجس عليهم من أجل أنه أخذ وهو مشرك فهو له كله ومن أخذ من المشركين من
أحد من المسلمين حرا أو عبدا أو أم ولد أو مالا فاحرز عليه ثم أسلم عليه فليس له منه شيء وكذلك لو أوجف

الاستبراء قال الشافعي
رحمه الله قلت قال
الله تعالى والذين يرون
المحصات الآية فكانت
الآية على كل رام
لمحصة قال الراي لها
رأيتها ترى أو لم يقبل
رأيتها ترى لأنه يلزمه
اسم الراي وقال والذين
يرمون أزواجهم فكان
الزوج راما قال رأيت
أوعلت بغير رؤية وقد
يكون الاستبراء وتلد
منه فلا معنى له ما كان
الفراس قائما قال ولو
زنت بعد القذف أو
وطئت وطأ حراما فلا
حد عليه ولا لعان إلا أن
ينسئ ولذا قيلت عن لان
زناها دليل على صدقه
(قال المزني) رحمه الله

المسلمون عليه في يدي من أخذه كان عليهم رد ذلك كله بلا قيمة قبل القسم وبعده لا يختلف ذلك والدلالة عليه من الكتاب وكذلك دلت السنة وكذلك يدل العقل والاجماع في موضع وان تفرق في آخر لأن الله عز وجل أورث المسلمين أموالهم وديارهم فعملها غنما لهم وخولا لأعزاز أهل دينه واذلال من حاربهم سوى أهل دينه ولا يجوز أن يكون المسلمون إذا قدروا على أهل الحرب تخولوهم وتعملوا أموالهم ثم يكون أهل الحرب يحوزون على الإسلام شيئاً فيكون لهم أن يتخولوه أبداً فإن قال قائل فآين السنة التي دلت على ما ذكرت قيل أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن المشركين أسروا امرأتين من الانتصار وأحرزوا ناقة النبي صلى الله عليه وسلم فأنقذت الانتصارية من الأسار فركبت ناقة النبي صلى الله عليه وسلم فحبست عليها فأرادت نحرها حين وردت المدينة وقالت في نذرت لن أنجاني الله عليها لأن نحرها فنعوها حتى يذكر وذلك النبي صلى الله عليه وسلم فذكر وماله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نذر في معصية ولا فيما لا يملك ابن آدم وأخذ ناقة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلو كان المشركون إذا أحرزوا شيئاً كان لهم لانتقي أن تكون النياقة إلا للانتصارية كلها لأنها أحرزتها عن المشركين أو يكون لها أربعة أجزائها وتكون مخوفة ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ير لها منها شيئاً وكان يراها على أصل ملكه ولا أعلم أحداً يخالف في أن المشركين إذا أحرزوا عبداً رجلاً أو ماله فادركه قد أوجف المسلمون عليه قبل المقاسم أن يكون له بلا قيمة ثم اختلفوا بعد ما يقع في المقاسم فقال منهم قائل مثل ما قلت هو أحق به وعلى الإمام أن يعرض من صار في سهمه مثل قيمته من خمس الخمس وهو سهم النبي صلى الله عليه وسلم وهذا القول يوافق الكتاب والسنة والاجماع ثم قال غيرنا يكون إذا وقع في المقاسم أحق به إن شاء بالقيمة وقال غيرهم لا سبيل إليها إذا وقع في المقاسم وإجماعهم على أنه لملكه بعد أحرار العدو وأحرار المسلمين عن العدو له حجة عليهم في أنه هكذا ينبغي أن يكون بعد القسم وإذا كانوا لو أحرزهم مسلمون متأولين أو غير متأولين فقد روعا عليه بأى وجه ما كان ردوه على صاحبه كان المشركون (٣) أن لا يكون لهم عليهم سبيل أولى بهم وما بعد الحديث لو كان ثابتاً أن يكون من أسلم على شيء فهو له فيكون عاماً فيكون مال المسلم والمشرک سواء إذا أحرز العدو فمن قال هذا لزمه أن يقول لو أسلموا على حرم مسلم كان لهم أن يسترقوه أو يكونوا خاصاً فيكون كما قلنا بالدلائل التي وصفنا ولو كان أحرار المشركين لما أحرزوا من أموال المسلمين يصير ذلك ملكاً لهم لو أسلموا عليه ما حار إذا ما أحرز المسلمون ما أحرز المشركون أن يأخذ مالاً من المسلمين بقيمة ولا بغير قيمة قبل القسم ولا بعده وكما لا يجوز فيما سوى ذلك من أموالهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الثقة عن نافع عن ابن عمر أن عبد الله أبق وفرس له عارفاً أحرزها المشركون ثم أحرز عليهم المسلمون فردا عليه بلا قيمة فلو أحرز المشركون امرأته رجلاً أو أم ولده أو مدبرة أو جارية غير مدبرة فلم يصل إلى أخذها ووصل إلى وطنها لم يحرم عليه أن يبطأ واحدة منهم لأنهن على أصل ملكه والاختيار له أن لا يبطأ منهن واحدة خوف الولدان يسترق وكراهية أن يشركه في بعضها غيره

(المسلم يدخل دار الحرب فيجد امرأته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل رجل مسلم دار الحرب بأمان فوجد امرأته أو امرأة غيره أو ماله أو ماله غيره من المسلمين أو أهل الذمة ممن أغصبه المشركون كان له أن يخرج به من قبل أنه ليس بملك العدو ولو أسلموا عليه لم يكن لهم فليس بخيانة كما لو قدر على مسلم غصب شيئاً فأخذه بلا علم المسلم فأداه إلى صاحبه لم يكن خاناً إنما الخيانة أخذ ما لا يحل له أخذه ولكنه لو قدر على شيء من أموالهم لم يحل له أن يأخذ منه شيئاً قل أو كثر لأنه إذا كان منهم في أمان فهم منه في مثله ولأنه لا يحل له في أمانهم إلا ما يحل له من أموال المسلمين وأهل الذمة لأن المال ممنوع بوجوه وأهل الإسلام صاحبه والثاني مال من له ذمة والثالث مال من له أمان إلى مدة أمانه وهو كمال الذمة فيما يمنع من ماله إلى تلك المدة

(الذمة)

كيف يكون دليلاً على صدقه والوقت الذي رماها فيه كانت في الحكم غير زانية وأصل قوله إنما يتطرق في حال (١) من تكلم بالرأي وهو في ذلك في حكم من لم يزن قط قال ولولا عنها ثم قذفها فلاحداها كما لو حبلها ثم قذفها لم يحمد ثابته وينهى فإن عاذر ولو قذفها برجل بعينه وطلب الحد فإن التعن فلاحداها إذا بطل الحد لها بطل له وإن لم يلتن حد لهما أو لا يهما

(١) لعله في حال من تكلم فيه بالرأي أو في حال التكلم بالرأي تأمل

(الذمة تسلم تحت الذمي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسلمت الذمة تحت الذمي حاملا بغير ذمة لها النفقة حتى تضع حملها فإن أرضعته فلها أجر الرضاع وهي كالميتومة المسلمة الحامل أو أولى بالنفقة منها وإذا كان بين المشركي ولد فأى الأبوين أسلم فكل من لم يبلغ من الولد تبع للأسلم بصلى عليه أدامات ويورث من المسلم ويرثه المسلم وإن كان الأبوان مملوكين لم يورثا فأسلم أحدهما تبع المسلم الولدان الذين لم يبلغوا لأن حكمهم حكم الإسلام لا يجوز عندي إلا هذا القول ما كان الأولاد صغارا وكانوا تبع الغيرهم لا يورثون دين الإسلام وغيره (١) في دين إلا كان الإسلام أولى به أو قول ثان أنهم إذا ولدوا على الشرك كانوا عليه حتى يعربوا عن أنفسهم فلا أسلم أبوه لم يكن حكم واحد منهم حكم مسلم ولست أقول هذا ولا أعلم أحدا يقول به من أهل العلم فأما أن يقال الولد لأب وأب من حفظ الأم منه ولو اتبع الأم دون الأب كما تبعها في العتق والرق كان أولى أن يغلب اليه من أن يقال هو لأب وإن كان الدين ليس من معنى الرق ولكنه من المعنى الذي وصفت من أن الإسلام إذا شارك غيره في الدين والملك كان الإسلام أولى والله تعالى أعلم

(باب النصرانية تسلم بعد ما يدخل بها زوجها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في النصرانية تكون عند النصراني فتسلم بعد ما يدخل بها المهر فان كانت قبضته وألا أخذته بعد إسلامها أسلم وألم يسلم فان لم يكن دخل بها حتى أسلمت قبضت منه مهرا أو لم تقبضه فسواء ولا يعد وأن يكون لها نصف المهر لانه لو أسلم كان أحق بها ولا يكون لها شيء لأن فسخ النكاح حاكم من قبلها وإذا كان هذا فعلها رد شيء كان أخذته له كما لو أخذت منه شيئا عوضا من شيء كالثمن للسلعة ففانت السلعة كان عليها رد الثمن فأما ما أخذت ولا تأخذ شيئا لم تكن أخذت فلا يشبه هذا من العلم شيئا والله سبحانه وتعالى أعلم

(النصرانية تحت المسلم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت النصرانية عند المسلم فظهرت من الحيضة جبرت على الغسل منها فإن امتنعت أدبت حتى تفعل لأنها تمنعه الجماع في الوقت الذي يحل له وقد قال الله عز وجل ولا تقربوهن حتى يطهرن فزعم بعض أهل التفسير أنه حتى يطهرن من الحيض قال الله تعالى فإذا طهرن يعني بالماء فأتوهن من حيث أمركم الله فلما كان ممنوعا من أن يأتي زوجته إلا بان طهرن من الحيضة وطهرن بالماء فيجتمع فيه المعنيان كان بينا أن نكاح النصرانية على الغسل من الحيضة للثلاث يمنع الجماع فأما الغسل من الجنابة فهو مباح له أن يجامعها جنبا فتزوم به كما تزم بالغسل من الوسخ والدخان وما غير ريحها ولا يبين لي أن تضرب عليه أو امتنعت منه لأنه غسل تطيف لها

(نكاح نساء أهل الكتاب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أحل الله تبارك وتعالى حرائر المؤمنات واستثنى في إماء المؤمنات أن يحللهن بأن يجمع نكاحهن أن لا يجسط ولا حره وإن يخاف العنت في تركه نكاحهن فزعمنا أنه لا يحل نكاح أمة مسلمة حتى يجمع نكاحها الشرطين اللذين أباح الله نكاحهما بها وذلك أن أصل ما ذهب إليه إذا كان الشيء مباحا بشرط أن يباح به فلا يباح إذا لم يكن الشرط كما قلنا في الميتة تباح للضطر ولا تباح لغيره وفي المسح على الخفين يباح لمن لبسهما كامل الطهارة ما لم يحدث ولا يباح لغيره وفي صلاة الخوف يباح للخاص أن يخالف بها الصلوات من غير الخوف ولا تباح لغيره وقال الله تبارك وتعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن فأطلق التحريم تحريما بأمرو وقع عليه اسم الشرك قال والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم والمحصنات منهن الحرائر فأطلقنا من استثنى الله أحلاله وهن الحرائر من أهل الكتاب والحرائر غير الإماء (٢) كما قلنا لا يحل نكاح مشركة غير كتابية وقال غيرنا كذلك كان يلزمه أن يقول وغيره حتى يجمع فيها أن تكون حرة كتابية فإذا كان نكاح إماء المؤمنات ممنوعا للإشرطين كان فيه الدلالة على

(١) لعله في ذى دين وقوله ما لم يحدث لعل المراد به الجنابة تأمل (٢) لعله فقلنا لا يحل الإماء كما قلنا الخ وبعد ذلك فالعبرة هكذا في عدة نسخ ولا يخفى ما فيها فتأمل

طلب لانه قذف
واحد حكمه حكم الحد
الواحد إذا كان لعان
واحد أو حد واحد وقد
رى الجليلي أمراته
برجل سماء وهو ابن
السحماء رجل مسلم
فلاعن بينهما ولم يحده
له ولو قذفها غير الزوج
حد لأنها لو كانت حين
لزمها الحكم بالفرقة
وفى الولد زانية حدث
ولزمها اسم الزنا ولكن
حكم الله تعالى ثم حكم
رسوله صلى الله عليه
وسلم فيها هكذا ولو
شهد عليه أنه قذفها
حبس حتى يعدلوا ولا
يكفل رجل في حد ولا
لعان ولا يحبس بواحد
(قال المرزقي) رحمه الله

أنه لا يجوز تكاح غير إمام المؤمنين مع الدلالة الأولى فإمام أهل الكتاب محرمات من الوجهين في دلاله القرآن والله تعالى أعلم

(إيلاء النصراني وظهاره) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا آلى النصراني من امرأته قحها كما يتابعه الأربعة أشهر حكماً عليه حكماً على المسلم في أن ينفى أو يطلق وأنما إذا طاف بالكفارة ولا نجبره عليها لأنه لا يسقط عنه بالنكاح من حق الله تعالى شيء وإن كان غير مقبول منه حتى يؤمن فإذا انقضى من امرأته فرافعته ورضيا بالحكم فليس في الظهار طلاق فتحكم عليه وانما فيه كفارة فنأمره بها ولا نجبره عليها كما قلنا في عين الإيلاء

(في النصراني يقذف امرأته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قذف النصراني امرأته فرافعته ورضيا بالحكم لا عتاً بينهما فرفقنا ونقينا الولد كما نضج بالمسلم ولو فعل وترافعا فإني أن يلعن عزرائله ولم نجد له أنه ليس على من قذف نصرانية عدو أو فر رافعا معه لأننا نفرق بينهما بالإلتهان

(فمن يقع على جارية من المغنم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وقع الرجل من المسلمين قسها للحرب على جارية من الرقيق قبل أن يقسم فإن لم يحمل أخذ منه عقرها وردت إلى المغنم فإن كان من أهل الجاهلية انتهى وإن كان من أهل العلم عزروا لحد من قبل الشبهة في أنه يملك منها شيئاً وإن أحصى المغنم فعرف قدر ملكه منها مع جماعة أهل المغنم وقع عنه من المهر بحصته وإن جلت فهكذا وتقوم عليه وتكون أم ولده وإذا كان الزنا بعينه فلا مهر فيه لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن مهر البغي والبغي هي التي تمكن من نفسها فتكون والذي زنى بها إزنا من محددين فإذا كانت مغصوبة فهي غير زانية محدودة فإلها المهر وعلى الزاني بها الحد

(المسلمون يوجفون على العدو وفيصيون سبيهم قرابة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوجف المسلمون على العدو فكان فيهم ولد للمسلم مملوك للعدو أو وكن فيهم والد للمسلم لم يزل من أهل الحرب وقسها بانه الحرب فصار له الحظ في أبيه وأبيه منهم لم يعق واحداً منهم ما عليه حتى يقسموا فإذا صار أحدهما أو كلاهما في حظه عتق وإن لم يكن لم يعق فإن قال قائل فإنت تقول إذا ملكك أباه أو ولده عتق عليه فأنما أقول ذلك إذا اجتبى هو في ملكه بأن يشتريه أو ياتيه أو يرعه أنه وهب له أو وصى به لم أعثقه عليه حتى يقبله وكان له رد الهبة والوصية فهو وإذا أوجف عليه فله ترك حقه من الغنيمة ولا يعق حتى يصير في ملكه بقسم أو شراء ولا يشبه هذا الجارية يطوؤها له فيها حق من قبل أنا نأمر الحد بالشبهة ولا نثبت الملك بالشبهة والله تعالى أعلم

(المرأة تسبي مع زوجها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في نساء أهل الحرب من أهل الأوثان حكمين فأما أحدهما فاللأ في سبي فاستؤمنين بعد الجزية فقسمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ونهى من صرن إليه أن يطأ حائلاً حتى تحيض أو حاملاً حتى تضع وذلك في سبي أو طاس ودل ذلك على أن بالسبأ نفسه انقطاع العصمة بين الزوجين وذلك أنه لا يأمر بوط ذات زوج بعد حضة إلا وذلك قطع العصمة وقد ذكر ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أن قول الله عز وجل والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم ذوات الأزواج اللاتي ملكتموهن بالسبي ولم يكن استيماؤهن بعد الحرية بأكثر من قطع العصمة بينهن وبين أزواجهن وسواء أسرن مع أزواجهن أو قبل أزواجهن أو بعدوا وكن في دار الإسلام أو دار الحرب لا تقطع العصمة إلا ما كان بالسبأ الذي كن به مستأيات بعد الحرية وقد سبي رسول الله صلى الله عليه وسلم رجالاً من هوازن فاعلنا ما سأل عن أزواج المسيات أسبوا معهن أو قبلهن أو بعدهن

هذا دليل على إثباته كقالة الوجه في غير الحد ولو قال زنى فرجل أو يـ لـ أو رجل فهو قذف وكل ما قاله وكان يشبه القذف إذا احتمل غيره لم يكن قذفاً وقد أخرج جـ من فزارة النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن امرأتى ولدت غلاماً أسود فلم يجعله صلى الله عليه وسلم قذفاً وقال الله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء فكان خلافاً للتصريح ولا يكون اللعان إلا عند سلطان أو عدول يعينهم السلطان

أول يسبوا ولو كان في أزواجهن معنى لسأل عنهن إن شاء الله تعالى فأما قول من قال خلاهن النبي صلى الله عليه وسلم فرجعن إلى أزواجهن فإن كان المشركون استحلوا شيئا من نساءهم فلا حجة بالمشرك وإن كانوا أسلوا فلا يجوز أن يكن يرجعن إلى أزواجهن إلا بشكاح جديد من أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أباحهن لما لكهن وهو لا يبيحهن والشكاح ثابت عليهن ولا يبيحهن إلا بعد انقطاع الشكاح وإذا انقطع الشكاح فلا بد من تجديد الشكاح والله تعالى أعلم

(المرأة تسلم قبل زوجها والزوجة قبل المرأة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى سن رسول الله صلى الله عليه وسلم في اللاتي أسلمن ولم يسين قبل أزواجهن وبعدهم سنة واحدة وذلك أن أباسفيان وحكيم بن خزام أسلموا مع الظهران والنبي صلى الله عليه وسلم ظاهر عليه ومكة دار كفر وبها أزواجهما ورجع أبو سفيان وأمهم النبي صلى الله عليه وسلم مسلما وهنداء بنت عتبة مشركة فأخذت بلحيتة وقالت اقتلوا هذا الشيخ الضال وأقامت على الشرك حتى أسلمت بعد الفتيح بأيام فأقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم على الشكاح وذلك أن عدته لم تنقض وصارت مكة دار إسلام وأسلمت امرأة صفوان بن أمية وامرأة عكرمة بن أبي جهل وأقامتا بمكة مسلمتين في دار الإسلام وهربز وجاهمه امشركين ناحية اليمن إلى دار المشرك ثم رجعا فأسلم عكرمة بن أبي جهل ولم يسلم صفوان حتى شهد خيبر كافرين أسلم فأقرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم على نكاحهما وذلك أن عدتهما لم تنقض وفي هذا حجة على من فرق بين المرأة تسلم قبل الرجل والرجل يسلم قبل المرأة وقد فرق بينهما بعض أهلنا حينما فرغ من المرأة تسلم قبل الرجل ما زعمنا وزعم في الرجل يسلم قبل المرأة خلاف ما زعمنا وأنها تبين منه الآن بتقارب إسلامه وهذا خلاف القرآن والسنة والعقل والقياس ولو جاز أن يفرق بينهما لكان ينبغي أن يقول في المرأة تسلم قبل الرجل قد انقطعت العصمة بينهما لأن المسلمة لا تحل للمشرك بحال والمرأة المشركة قد تحل للمسلم بحال وهي أن تكون كتابية فشدد في الذي ينبغي أن يهون فيه وهون في الذي ينبغي أن يشدد فيه لو كان ينبغي أن يفرق بينهما فإن قال رجل ما السنة التي تدل على ما قلت دون ما قال فإوصافنا قبل هذا وإن قال في الكتاب قبل قال الله عز وجل فلا ترجعوهن إلى الكفار لهن حل لهن ولا هم يحلون لهن فلا يجوز في هذه الآية إلا أن يكون اختلاف الدين يقطع العصمة ساعة اختافا أو يكون يقطع العصمة بينهما ما خلافا للدينين والنبوت على الاختلاف إلى مدة والمدة لا تجوز إلا بشكاح الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد دلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما وصفتنا وجمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المسلمة قبل زوجها والمسلم قبل امرأته فحكم فيهما حكما واحدا فكيف جاز أن يفرق بينهما وجمع الله عز وجل بينهما فقال لهن حل لهن ولا هم يحلون لهن فإن قال قائل فأعما ذهبت إلى قول الله عز وجل ولا تمسكوا بعصم الكوافر فهي كالأية قبلها لا تعدوا أن يكون الزوج ساعة يسلم قبل امرأته تنقطع العصمة بينهما لأنه مسلم وهي كافرة ولا تكون العصمة تنقطع بينهما إلا إلى مدة فقد دل رسول الله صلى الله عليه وسلم على المدة وقول من حكينا قوله لا قطع للعصمة بينهما إلا بالاسلام حين كان متأولا فكان وإن خالف قوله السنة فقد ذهب إلى متأول ولا جعل لهما المدة التي دلت عليها السنة بل خرج من القولين وأحدث مدة لا يعرفها آدمي في الأرض فقال إذا تقارب فإذا حازله أن يقول إذا تقارب قال إنسان التقارب بقدر النفس أو بقدر الساعة أو بقدر بعض اليوم أو قدر السنة لأن هذا كله قريب وانما يحتمل هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأما أن يحذف بالراي والغفلة فهذا ما لا يجوز مع الرأي واليقظة والله تعالى أعلم

(الحربي يخرج إلى دار الإسلام) (قال الشافعي) وأنا أسلم الزوج قبل المرأة والمرأة

(باب في الشهادة في
العان)

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى وإذا جاء الزوج
وثلاثة يشهدون على
امرأته معا بالزنا لعن
الزوج فإن لم يلتعن حد
لأن حكم الزوج غير حكم
الشهود لأن الشهود
لا يلاعنون ويكونون

في دار الحرب ونخرج الى دار الاسلام لم ينكح أختها حتى تنقضي عدة امرأته ولم تسلم فتين منه فله نكاح أختها وأربع سواها

(من قول من العرب والعجم ومن يجري عليه الرق) (قال الشافعي) وإذا قاتل أهل الحرب من العجم جرى السب على ذرارهم ونسائهم ورجالهم لا اختلاف في ذلك وإذا قاتلوا وهم من العرب فقد سبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بن المصطلق وهو أذن وقبائل من العرب وأجرى عليهم الرق حتى من عليهم بعد فاختلف أهل العلم بالمغازي فزعم بعضهم أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أطلق سبي هوازن قال لو كان تاما على أحد من العرب سبي لم على هؤلاء ولكنه إيسار وفداء فن أثبت هذا الحديث زعم أن الرق لا يجري على عربي بحال وهذا قول الرهري وسعيد بن المسيب والشعبي وروى عن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن يحيى بن يحيى الغساني عن عمر بن عبد العزيز قال وأخبرنا سفيان عن الشعبي أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه قال لا يسترق عربي « قال الربيع » قال الشافعي ولولا أنا أنأتم بالتمني لمتنا أن يكون هذا هكذا (قال الشافعي) أخبرنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن ابن المسيب أنه قال في المولى ينكح الأمة يسترق ولده وفي العربي ينكحها لا يسترق ولده وعليه قيمته « قال الربيع » رأى الشافعي أن يأخذ منهم الجزية ولدهم رقيق من دان دين أهل الكتاب قبل نزول الفرقان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن لم يثبت هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ذهب إلى أن العرب والعجم سواء وأنه يجري عليهم الرق حيث جرى على العجم والله تعالى أعلم (قال الشافعي) في الحربي يخرج إلى دار الاسلام مستأمنًا وأمر أنه في دار الحرب على دينه لا تنقطع بينهما العصمة إنما تنقطع بينهما العصمة باختلاف الدين فأما والدين واحد فلا تنقطع بينهما العصمة أرايت لو أن مسلماً أسر وأمر أنه أو دخل دار الحرب مستأمنًا وأمر أنه أو أسلم هو وأمر أنه في دار الحرب فقد رجع على الخروج ولم تقدر امرأته أن تنقطع العصمة بينهما وهما على دين واحد لا تنقطع العصمة إلا باختلاف الدين (قال الشافعي) أي الزوجين أسلم فأنقضت العدة قبل أن يسلم الآخر منهما فقد انقطعت العصمة بينهما وهو فسخ بغير طلاق وإذا طلق النصراني الذي أمر أنه النصرانية ثلاثاً أسلم فارق بينهما ولم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره وكذلك لو كان حربياً من قبل أنا إذا أثبتناه عقد النكاح ففعلنا حكمه فيه حكم المسلم لرسنا أن نجعل حكمه حكم المسلم فيما يفسخ عقد النكاح وفسخ عقد النكاح التحريم بالطلاق

(المسلم يطلق النصرانية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا طلق المسلم امرأته النصرانية ثلاثاً فأنكحها نصراني أو عبيد فأصابها حبلته إذا طلقها زوجها وانقضت عدها لأن كل واحد من هذين زوج وإنما قال الله عز وجل حتى تنكح زوجاً غيره فقد نكحت زوجاً غيره وإذا جاز لنا أن نزعم أن النصراني ينكح النصرانية فيحصنها حتى تزوجها ولو زنت لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجع من يهوديين ونيافقد زعمنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل نكاحه يحصنها فكيف يذهب علينا أن يكون لا يحلها وهو يحصنها

(وطء المجوسية إذا سببت) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا سبب المجوسي وأهل الأوثان لم توطأ منهن امرأة بالغ حتى تسلم وإن سبب منهن صبيات فن كان منهن مع أحد أبويه ولم يسلم فلا توطأ لأن دينها دين أبها وأما هو أن أسلم أحد أبويه أو هي صبية وطئت فأناسبت منفردة ليست مع أحد أبويه وطئت لانا نحكم لها بحكم الاسلام ونجبرها على يسالم تكن بالغاً مشركة أو صغيرة مع أحد أبويه مشركاً فإذا حكمنا لهم بحكم الاسلام لم يكن التحريم فرجها معنى

(ذبيحة أهل الكتاب ونكاح نسائهم) (قال الشافعي) من دان دين اليهود والنصارى

عند كثر العلماء قدفة
يجدون إذا لم يتوا أربعة
وإذا زعم بأنها قد وترته
في نفسه بأعظم من أن
تأخذ كثير ماله أو تشتم
عرضه أو تناله بشديد
من الضرب بما يسقى
عليه من العار في نفسه
بزناها تحته وعلى ولده
فلا عداوة تصير اليهما

قوله وإذا زعم بأنها لم
عبارة الأم وإذا زعم
الزوج أنه رآها تزني
فتبين أنها وترته الخ وهي
واحدة فتأمل كتبه
مصححه

من الصابئين والسامرة أكلت ذبيحته وحل نسائه وقدرى عن عمر أنه كتب اليه فيهم أوفى أحدكم فكذب
بمثل ما قلنا فإذا كانوا يعرفون باليهودية أو النصرانية فقد علموا أن النصارى فرق فلا يجوز إذا جعت النصرانية
بينهم أن تزعم أن بعضهم يحل ذبيحته ونسائه وبعضهم يحرم الابحار يلزم مثله ولم نعلم في هذا خبرا من جمعه
اليهودية والنصرانية فكذلك حكم واحد وقال لا تأكل ذبيحة المجوسى وإن سعى الله عليها

(الرجل توتر جارية أو تعصب) (قال الشافعى) وإذا اغتصبت جارية الرجل أم ولد
كانت أو غير أم ولد وأحرزها المشركون أو غيرهم فصارت اليه لم يكن عليه استبراء في شيء من هذه الحالات
لأنهم علق عليه كالأب يكون عليه استبراء لو غابت عنه فلم يدركها لم يجرى له الاختيار له في هذا كله أن
لا يقر بها حتى يستبرئها (قال الشافعى) وإذا اشترى الرجل جارية من المغنم أو وقعت في سهمه أو من سوق
المسلمين لم يقبلها ولم يباشرها ولم يتلذذ منها بشئ حتى يستبرئها

(الرجل يشتري الجارية وهي حائض) (قال الشافعى) وإذا ملك الرجل جارية بشراء أو غيره
وهي في أول حيضتها أو وسطها أو آخرها لم تكن هذه الحيضة استبراء كما لا تكون من العدة في قوس من قال
العدة الحيض ولا قول من قال العدة الطهر وعليه أن يستبرئها بحيضة أما ما طهر ويجزئها حيضة واحدة
وإذا ارتابت المستبرأة لم توطأ حتى تذهب الريبة ولا وقت في ذلك إلا الذهاب الريبة وإن كانت مستبرأة لم ترد
بهذا وأربها النساء فإن قلن هذا أجل أو داء ردت

(عدة الأمة التي لا تحيض) (قال الشافعى) اختلف الناس في استبراء الأمة التي لا تحيض
من صغرا أو كبرا فقال بعضهم شهر قياسا على الحيضة وقال بعضهم شهر ونصف وليس لهذا وجه وهو ما أن
يكون شهرا وما أن يكون ما ذهب اليه بعض أصحابنا من ثلاثة أشهر (قال الشافعى) استبراء الأمة شهرا إذا
كانت ممن لا تحيض قياسا على حيضة لأن الله عز وجل أقام ثلاثة أشهر مقام ثلاثة قروء فلكل حيضة شهر
الآن يكون مضى فيه أثر بخلافه يثبت مثله فالأثر أولى أن يتبع

(من ملك الاختين فأراد وطأهما) (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وإذا ملك الرجل الاختين
بأى وجه ما كان فله أن يطأ أيتهما شاء وإذا وطئ أحدهما لم يجز له وطء الأخرى حتى يحرم عليه فرج الذى وطئ
بأى وجه ما حرم من نكاح أو عتاقة أو كتابة فإذا كان ذلك فوطئ الأخرى ثم عجزت المكتبة أو طلق ثبت
على وطء الذى وطئ بعدها ولم يكن له أن يطأ العاجزة ولا المطلقة فتكون في هذه الحال وأختها في الحالة الأولى

(وطء الام بعد البنت من ملك اليمين) (قال الشافعى) رحمه الله تعالى ولا يحل وطء الام بعد
البنت ولا البنت بعد الام من ملك اليمين ولا يحل وطء المملوكات بشئ لا يحل من وطء الحرائر مثله إلا أنهن
يخالفن الحرائر في معنيين فيكون للرجل أن يملك الام ولدها ولا يكون له أن ينكح الام وابنتها ويجمع بين
الاختين من الملك ولا يجمع بينهما من النكاح ويطأ من الولد ما شاء بالملك في وقت واحد ولا يكون له أن
يجمع بين أكثر من أربع بالنكاح

(التفريق بين ذوى المحارم) (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وإذا ملك الرجل أهل البيت
لم يفرق بين الام وولدها حتى يبلغ الولد سبعا أو ثمان سنين فإذا بلغ ذلك جاز أن يفرق بينهما قال قائل فمن
أين وقت سبعا أو ثمان سنين قيل روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خير غلامين أبويه وعن عمر رضى
الله عنه والغلام غير بالغ عندنا وعن علي رضى الله تعالى عنه أنه خير غلامين أمه وعمه وكان في الحديث
عن علي رضى الله تعالى عنه والغلام ابن سبع أو ثمان سنين ثم نظر إلى أخ له أصغر منه فقال وهذا لو بلغ مبلغ
هذا خيرناه بغيرنا هذا أحد الاستغناء للغلام والجارية وأنه أول مدة يكون لهما في أنفسهما قول وكذلك

فيما بينهما وبينه نكاح
تبلغ هذا ونحن لا نجيز
شهادة عدو على عدوه
ولو قدفها وانتفى من
جلها بقاء بأربعة فشهدوا
أنها زنت لم يلاع حتى
تدقيلت من إذا أرادني
الولد فإن لم يلتن لحقه
الولد ولم تحدد حتى
تضع ثم تحدد قال ولو

ولد الولد من كانوا فاما الأخوان فيفترق بينهما فان قال قائل فكيف فرقتم بين الآخرين ولم تفرقوا بين الولد وأمه قيل السنة في الأم وولدها وجدت حال الولد من الولد مخالفاً حال الآخر من أخيه ووجدتني أجبر الولد على نفقة الوالد والوالدة على نفقة الولد في الحين الذي لا غنى لواحد منهما عن صاحبه ولم أجبر الآخر على نفقة أخيه

(الذي يشتري العبد المسلم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشتري الذي عبد مسلماً فالشراء جائز وأجبره على بيعه وانما منعني من أن أجعل الشراء فيه باطلاً لأنه لو أسلم عنده جبرته على بيعه ولو أعقبه وأوهبه لمسلم أو تصدق به عليه أو مات ولا وراثته قبض عنه وجاز فيه العتق في حياته والصدقة والهبة ولا يكون هذا إلا لمن يكون ملكه ثابتاً من المددوان كنت لا أبتدئ على الأبد كما أثبت ملك المسلم وإذا كان الذي يملكو كان امرأه ورجل بينهما ولد فأيهما أسلم جبرت السيد على بيع المسلم منهما والولد الصغير لانهم مسلمون بسلام أي الأبوين أسلم

(الحربي يدخل دار الاسلام بأمان) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل الحربي دار الاسلام بأمان ومعه مملوكة أو مملوك فأسلم أو أسلم أحدهما جبرته على بيعهما أو بيع المسلم منهما ودفعت اليه عنهما وليس له أمان يعطى به أن يملك مسلماً وأمان الذي المعاهد أكثر من أمانه وأنا أجبره على بيع من أسلم من مملوكه

(العبد الذي يكون بين المسلم والذي فيسلم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان العبد الكافر بين مسلم وذمي وأسلم جبرت الكافر على بيع نصيبه فيه وجبرته على بيع كله أكثر من جبرته على بيع نصيبه وإذا حضر المسلمون المشركين فاستأمن رجل من المشركين لجماعة بأعيانهم كان لهم الأمان ولم يكن الأمان لغيرهم وكذلك لو استأمن لعدد كان الأمان لأولئك العدد وليس لغيرهم وهكذا أن قال تؤمن لي بمائة رجل وأخلى بينك وبين البقية كان الأمان في المائة الرجل اليه فمن سبي فهو آمن (١) ومن لم يستن فليس بأمن وهكذا أن قال تؤمن لي أشل الحصن على أن أدفع اليك مائة منهم فلا بأس والمائة رقيق كانوا من حريمهم أو رقيقهم من قبل أني إذا قدرت عليهم كانوا جباراً فبقا فلما كتب قادراً على بعضهم كانوا رقيقاً وكان من أمنت غير رقيق وليس هذا بنقض العهد ولا رجوع في صلح انما هذا صلح على شرط فمن أدخله المستأمن في الأمان فهو داخل فيه ومن أخرجه منه ممن لم أعطه الأمان فهو خارج منه محكم مشرك يخرج عليه الرق إذا قدر عليه

(الأسير يؤخذ عليه العهد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا أسر المسلم فأحلفه المشركون أن يثبت في بلادهم ولا يخرج منها على أن يتخلوه فمضى قدر على الخروج منها فخرج لأن عينه بين مكره ولا سبيل لهم على حبسه وليس بظالم لهم بخروج وجه من أيديهم ولعله ليس بوسع أن يقيم معهم إذا قدر على التخلي عنهم ولكنه ليس له أن يقتلهم في أموالهم وأنفسهم لأنهم إذا آمنوه فهم في أمان منه ولا نعرف شيئاً روى خلاف هذا ولو كان أعطاهم البيعة وهو مطلق لم يكن له الخروج إذا كان غير مكره إلا بأن يلزمه الحنث وكان له أن يخرج ويحث لأنه حلف غير مكره وانما الغنا عنه الحنث في المسئلة الأولى لأنه كان مكرهاً

(الأسير يأمنه العدو على أموالهم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسر العدو الرجل من المسلمين فخلوا سبيله وأمنوه ولو ضياعهم أو لم يولوه فأمانهم إياه أمان لهم منه وليس له أن يقتلهم ولا يخنونهم وأما الحرب بنفسه فله الهرب وإن أدرك ليؤخذ فله أن يدافع عن نفسه وإن قتل الذي أدركه لأن طلبه ليؤخذ أحداث من البطال غير الأمان فيقتله إن شاء ويأخذ ماله ما لم يرجع عن طلبه

(١) أي ومن لم يسلم تأمل

جاء بشاهدين على
أقرارها بالزنا لم يلاعن
ولم يحذ ولا حد عليها
ولو قذفها وقال كانت
أمة أو مشركة فعليها
البينة أنها يوم قذفها
حرة مسلمة لانها مدعية
الحد وعليه البين ويعزب
الأمان بلتعن ولو كانت
حرة مسلمة وادعى أنها

(الأسير يرسله المشركون على أن يبعث اليهم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسر المشركون المسلم خلفوه على فداء يدفعه اليهم الى وقت وأخذوا عليه ان يدفع العداء أن يعود في أسارهم فلا ينبغي أن يعود في أسارهم ولا ينبغي للامام اذا أراد أن يعود أن يدعه والعودة وإذا كانوا المعتصمان تخلّيته الاعلى مال يعطيهم ووه فلا يعطيهم منه شيئاً لأنه مال أكرهه على أخذه منه بغير حق فان كان أعطاهم ووه على شيء فآخذهم منهم لم يحل له إلا أداؤه اليهم بكل حال وهكذا الوصل لهم مبتدئاً على شيء أتبعي له أن يؤديه اليهم أما أطر ح عنه ما استكره عليه

(المسلمون يدخلون دار الحرب بأمان غير وقوماء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل جماعة من المسلمين دار الحرب بأمان فسي أهل الحرب قوما من المسلمين ليكن للسلامتين قتال أهل الحرب عنهم حتى ينبذوا إليهم فإذا نبذوا إليهم فذروهم وانقطع الأمان بينهم كان لهم قتالهم فأما ما كانوا في مدة الأمان فليس لهم قتالهم

(الرجل يدخل دار الحرب فتوهب له الجارية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل الرجل دار الحرب بأمان فوهبت له جارية أو غلاماً أو متاع أسلم قد أحرز عليه أهل الحرب ثم خرج به إلى دار الإسلام فعرفه صاحبه وأثبت عليه بيعة أو أقرله الذي هو في يديه بدعواه فعليه أن يدفعه إليه بلا عوض يأخذه منه ويحججه السلطان على دفعه

(الرجل يرهن الجارية ثم يسبها العبد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا رهن الرجل جارية بألف درهم وذلك قيمتها ثم سبها العبد وثم أخذها صاحبها الرهن بنين أو غير ثمن فهي على الرهن كما كانت لا يخرجها السبا من الرهن ولو وجدت في يد رجل من المسلمين أخرجت من يده إلى ملك ما ملكها الذي سب عنه وكانت على الرهن. وإذا سبوا المشركون الحرة والمديرة والمكاتبه وأم الولد والعبد وأخذوا المال فكلمه سوا متى ظهر عليه المسلمون قبل المقاسم أو بعدها أخرج من يدي من هو في يده وكانت الحرة حرة والمكاتبه مكاتبه والمديرة مديرة والامة أمة والعبد عبدا وأم الولد أم ولد والتناع على حاله لان المشركين لا يعلكون على المسلمين ولو ملكوه عليهم ملك بعضهم على بعض ملكوا الحرة والمكاتبه وأم الولد والمديرة كما يسى بعضهم بعضا ثم يملكون فيقر المسي خولا لسايب

(المديرة تسبي قوطا ثم تلد ثم يفقد عليها صاحبها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى. واناسي
المشركون المديرة فوطئها رجل منهم فولدت أولاداً ثم سببت وأولادها ردت الى مالكها الذي دبرها وأولادها
كثرت والمملوكه غير مديرة ولا يطل السباء تديرها ولا يطله إلا أن يرجع فيه المدير فان مات المدير قبل أن
يجوزها المسلمون فهي حرة وأولادها في قول من أعتق ولد المديرة يعتقها وأولاد الذي دبرها ولاء ولها
الذين أعتقوا يعتقها فان ولدت بمدهم أو لادنا فولد لهم أو الى أبيهم وقال في المسكاتبه كما حال في المديرة إلا أن
المكاتبه لا تعتق عورت سيدها إنما تعتق بالاداء

(المكاتبه نسي فتوطأ فتلد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ولدت المكاتبه اولادا في دار الحرب وهى مسبية ثم أدت فعتقت عتق ولداها بعتهما في قول من يعتق ولدا المكاتبه يعتق أمه وإن عجزت رقت ورق ولداها

(أم ولد النصرانی تسلیم) (قال الشافعی) رحمه الله تعالى انا اسلمت أم ولد النصرانی جبل یند
وینها واخذت بفقها وأمرت أن تعمل له فی موضعها ما یعمل مثلها لئلا کان ما تنفی حر وان اسلم خلی یند

مرئدة فعله البينة
ولودعي أنه البينة
على اقرارها بالزنا فسأل
الأجل لم أوجهه الا يوما
أو يومين فان جاءها والا
حذا ولا عن ولوا طلبت
البينة أنه قدفها كبيرة
وأقام البينة أنه قدفها
صغيرة فهذان قدفان
مفترقان ولواجتمع

وبينها ولا يجوز فيها ما ذهب اليه بعض الناس من أن تعتق وتسعى في قيمتها من قبل أنها ان كان الاسلام يعتقها فلا ينبغي أن يكون عليها سعاية وان كان الاسلام لا يعتقها فاسبب عتقها وما سبب سعايتها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى العتق لو كان من قبل سيدها واعتق منها سها من مائة سهم عتقت كلها ولم يكن العتق من قبل سيدها ولا من قبل شريك له فان قال من قبل نفسها انتهى لا تقدر على أن تعتق نفسها فان قال منهم قائل وهل ثبت الرق للكافر على مسلم قيل أنت تثبته قال وأين قلت زعمت أن عبد الكافر إذا أسلم فأعتقه الكافر أو باعه أو وهبه أو تصدق به أجزت هذا كله فيه ولو كان الاسلام يزيل ملكه عنه ما جازله من هذائشي وأنت تزعم أن الكافر أن يشتري المؤمن ثم يكون عليه بيعه ويكون لمشتريه أن يرده على ملك الكافر بالعيب ثم تقول للكافر بيعه فان زعمت أنك تجزئه على بيعه قيل فقل هذا في مدبره ومكاتبه فان قلت لا قيل فكذلك اقل في أم ولده ليس الاسلام يعتق لها ولا أحد السبيل الي بيعها لما سبق فيها ولا يجوز قول من قال أعنتقها ولا سعاية عليها من قبل أنه لا يعتق الاممة لم تلد اذا أسلمت وهي لغيري ولا العبد يقول أمره ببيعها والرجل لا يكون عهده البيع عليه الا فيما عاك وهو يجزئ العتق والهبة والصدقة وهذا لا يجوز الا مالك فان قال لأجده عاك من أم الولد الا الوطء فقد حرم عليه الوطء فهو ملك الرجل من أم ولده أن يأخذها لها وكسبها والجنابة عليها ويستعملها وتعتق فبصير اليه ما حوت وهذا كله غير وطنها ولو كان اذا حرم عليه الفرج عتقت أم الولد كان لزوج مالك أم ولدها وكاتبها ينبغي أن يعتقها عليه من قبل أنه قد حبل بينه وبين فرجها وحول بين الرجل وبين الفرج بسبب لا يمنع شيئا غيره وقد قال قائل تسعى في نصف قيمتها كأنه جعل نصفها حرا بالولد ونصفها مملوكا إلى أن يموت السيد ولا أعرف للولد حصنة من العتق متبعة (١) ولو كانت حرة كلها من قبل أن الولد من السيد وهو لو أعنتق السيد منها سها من ألف سهم جعلها حرة كلها فلا أعرف لما ذهب اليه وجهها واذا دخل الحربي بعبده أو أمته دار الاسلام مستأمنافا لم يجز على بيعها ولو لم يترك يخرج بهما

شهودهما على وقت واحد فهي متصادمة ولا حد ولا لعان ولو شهد عليه شاهدان أنه قد فها وقذف امرأته لم تجز شهادتهما الا أن يعفوا قبل أن يشهدا ويرى ما بينهما وبينه حسن فيجوزا ولو شهد أحدهما أنه قد فها

(الاسير لا تنكح امرأته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أسر المسلم فكان في دار الحرب فلا تنكح امرأته الا بعدتيق وفاته عرف مكانه أو خفي مكانه وكذلك لا يقسم ميراثه (ما يجوز للاسير في ماله وما لا يجوز) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما صنع الاسير من المسلم في دار الحرب أو دار الاسلام أو المسجون وهو يصبح في ماله غير مكره عليه (٣) فهو جائز من بيع وهبة وصدقة وغير ذلك فهو جائز لا ينظر على واحد منهم الا ما ينظر على الصحيح المطلق فان كان مريضاً فهو كالمرضى في حكمه وهكذا ما صنع الرجل في الحرب عند التقاء الصفيين وقبل ذلك ما لم يجرح وهكذا ما صنع اذا قدم ليقتل فيمات من قتله فيه بدو فيما يجد قاتله السبيل الى تر مثل القتل في القصاص الذي يكون لصاحبه عقوه وشل قتل عصبته القاتل الذي قد تتركه وأما اذا قدم ليرجم في الزنا فلا يجوز له في ماله الا الثلث لانه لا سبيل الى تركه والحامل يجوز ما صنعت في ماله ما لم يحدث لها مرض مع حملها أو يضر بها المطلق فان ذلك مرض مخوف فأما ما قبل ذلك فما صنعت فيه فهو جائز وهكذا الرجل في السفينة في الموضع المخوف من الغرق وغير المخوف لان النجاة قد تكون في المخوف والهلاك قد يكون في غيره ولا وجه لقول من قال تجوز عطية الحامل حتى تستكمل ستة أشهر ثم تكون كالمرضى في عطيتها بعد الستة عندى ولما تأول من قول الله عز وجل حملت حملاً خفيفاً فاقرب به قلباً أنقلت دعوا الله ربهما وليس في هذا دلالة على حد الانتقال متى هو أو التاسع أو الثامن أو السابع أو السادس أو الخامس أو الرابع أو الثالث حتى يتبين ومن ادعى هذا وقت لم يجز له الا يجبر ولا يجوز أن يكون الانتقال المخوف الا حين تجلس بين القوايل فان قيل هي بعد ستة مخالفة لها قبل ستة فكذلك هي بعد شهر مخالفة لها قبل الشهر بعد الشهرين وفي كل يوم زادت (١) قوله ولو كانت حرة كلها كذا في النسخ أي ولو فرض أن لولده حصته كانت حرة كلها من قبل الخ تأمل

فيه أن يكبر ولدها وتقرب من وضع جلها وليس إلا ما قلنا وأن يقول رجل الجمل كله مرض ولا يفرق بين أوله وآخره فان قال هذا فهو معروف في الانتقال وغير الانتقال والمرض الثقيل والمرض الخفيف عنده وعند الناس في العطية سواء ولا فرق في الحكم بين المريض المخوف عليه الدنف وبين المريض الخفيف المرض فيما أعطيا ووجبا وقد يقال لهذا ثقيل ولهذا خفيف وما أعلم الحامل بعد الشهر الأول الأثقل وأسوأ حالا وأكثر أيا وامتناعا من الطعام وأشبهه بالمريض منها بعد ستة أشهر وكيف تجوز عطيتهم في الوقت الذي هي فيه أقرب من المرض وترد عطيتها في الوقت الذي هي فيه أقرب إلى الصحة فان قال هذا وقت يكون فيه الولد تاما لو خرج فخروجه تاما أشبهه سلامة أمه من خروجه لو خرج سقطا والحكم انما هو لا ماله ليس له والله أعلم

(الحربي يدخل بأمان وله مال في دار الحرب ثم يسلم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل الحربي بلاد الاسلام بأمان وخاف في دار الحرب أموالا وادائع في يد مسلم ويدي حربي ويدي وكيل له ثم أسلم فلا سبيل عليه ولا على ماله ولا على ولده الصغار ما كان له عقارا أو غيره وهكذا لو أسلم في بلاد الحرب وخرج إلى دار الاسلام لا سبيل على مال مسلم حيث كان أسلم ابن أشعة القرطبي ورسول الله صلى الله عليه وسلم محاصر بني قريظة فأحرز لهما اسلامهما أنفسهما وأموالهما ورا كانت أو عقارا أو غيره ولا يجوز أن يكون مال المسلم مغنوما بحال فاما ولده الكبار وزوجته فحكمهم حكم أنفسهم يجري عليهم ما يجري على أهل الحرب من القتل والسبأ وان سببت امرأته حاملا منه لم يكن إلى ارقاق ذي بطنها سبيل من قبل أنه اذا خرج فهو مسلم باسلام أبيه ولا يجري السبأ على مسلم

(الحربي يدخل دار الاسلام بأمان فأودع ماله ثم رجع) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل الحربي دار الاسلام بأمان فأودع وباع وترك مالا ثم رجع إلى دار الحرب فقتلها فدينه وودائعها وما كان له من مال مغنوم عنه لا فرق بين الدين والوديعة وإذا قدم الحربي دار الاسلام بأمان فمات فلا أمان لنفسه وماله ولا يجوز أن يؤخذ من ماله شيء وعلى الحاكم أن يرد له إلى ورثته حيث كانوا ولا يقبل ان لم تعرف ورثته شهادة أحد غير المسلمين ولا يجوز في هذه الحال ولا في غيرها شهادة أحد خالف دين الاسلام لقول الله تبارك وتعالى ذوقوا عدل منكم وقوله من رضون من الشهداء وهذا مكتوب في كتاب الشهادات

(في الحربي يعتق عبده) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أعتق الحربي عبده في دار الحرب ثم خرج إلى بلاد لا يحد ثلها فها في بلاد الحرب يستعبده به فأراد استعباده ببلاد الاسلام لم يكن له أن يستعبده مسلما كان العبد أو كافرا أو مسلما كان السيد أو كافرا ولو أخذت له قهرا ببلاد الحرب أو لحر مثله ولم يعتقه حتى خرج إلى بلاد أمان كان عبدا له قال وان كانت الأرض المفتوحة من أهل الشرك ببلاد عنوة أو صلح تخلى منه أهلها إلى المسلمين على شيء أخذوه منهم أمان أو غيره فهي مملوكة كما علق النقي والغنمة وان تركها أهلها الذين كانت لهم من أو جف عليها أو غيرها فوقفها السلطان على المسلمين فلا بأس أن يتكاري الرجل منها الأرض ليزرعها وعليه ما تم كراهية والعشركا يكون عليه ما يتكاري به أرض السلم والعشر

(الصلح على الجزية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا أعرف أن اتى على الله عليه وسلم صلح أحد من أهل الجزية على شيء إلا ما صف صلح أهل أيلة على ثلثة مائتي دينار وكان عددهم ثلثة مائة رجل وصالح نصرانيا بمكة يقال له موهب على دينار وصالح نيسة البن على دينار دينار وجعله على المحتلين من أهل اليمن وأحبب كذلك جعله في كل موضع وان لم يعد في غير كالحكي خبر اليمن ثم صلح أهل نجران على حلل يودونها فدل صلحها بايهم

بالعربية والآخرة
فذهبها بالفارسية لم
يجوز لأن كل واحد
من الكلامين غير الآخر
ويقبل كتاب القاضي
بذهبها وتقبل الوكالة
في تثبيت اليقينة على
الحدود فإذا أراد
أن يقيم الحد أو
يأخذ اللعان أحضر

على غير الدناير على أنه يجوز ما صالحوه عليه وصالحوه عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أهل الشام على أربعة دنانير وروى عنه بعض الكوفيين أنه صالح الموسر من نتمهم على ثمانية وأربعين والوسط على أربعة وعشرين والذي دونه على اثني عشر درهما ولا بأس بما صالح عليه أهل الذمة وإن كان أكثر من هذا إذا كان العقد على شيء مسمى بعينه وإن كان أضعاف هذا وإذا انعقد لهم العقد على شيء مسمى لم يجز عندي أن يراد على أحدهم فيه بالعائس وما بلغ وإن صالحوا على ضيافة مع الجزية فلا بأس وكذلك لو صالحوا على مكلة طعام كان ذلك كما يصالحون عليه من الذهب والورق ولا تكون الجزية إلا في كل سنة مرة ولو حاصرنا أهل مدينة من أهل الكذب فعرضوا علينا أن يعطونا الجزية لم يكن لنا قتالهم إذا أعطوناها وأن يجري عليهم حكمنا وإن قالوا نعطيكموها ولا يجري علينا حكمكم لم يلزمنا أن نقبلها منهم لأن الله عز وجل قال حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فلم أسمع مخالفا أن الصغار أن يعطوا حكم الإسلام على حكم الشرك ويجري عليهم ولنا أن أخذنا منهم متطوعين وعلى النظر للإسلام وأهله وإن لم يجز عليهم الحكم كما يكون لنا ترك قتالهم ولو عرضوا علينا أن يعطوا الجزية ويجري عليهم الحكم فاختلفنا نحن وهم في الجزية فقلنا لا نقبل إلا كذا وقالوا لا نعطيكم إلا كذا رأيت والله تعالى أعلم أن يلزمنا أن نقبل منهم دينار دينار لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أخذ من نصراني بمكة مقهور ومن ذمة اليمين وهم مقهورون ولم يلزمنا أن نأخذ منهم أقل منه والله تعالى أعلم لا بالمجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحدا من الأئمة أخذ منهم أقل منه وانا عشر درهما في زمان عمر رضي الله تعالى عنه كانت دينار فإن كان أخذها فهي دينار وهي أقل ما أخذوا من ذمة منهم ما لم نعقد لهم شيئا مما قدرنا عليه وإن كتب في العقد لهم أن يخفف عن افتقر منهم إلى أن يجد كان ذلك جائزا وإن لم يكن في العقد كان ذلك لازما لهم والبالغون منهم في ذلك سواء الزمن وغير الزمن فإن أعوز أحدهم بجزية فهو دين عليه يؤخذ منه متى قدر عليها وإن غاب سنين ثم رجع أخذت منه تلك السنين إذا كانت غيبته في بلاد الإسلام والحق لا يوضع عن شيخ ولا مقعد ولو حال عليه بحول أو أحوال ولم تؤخذ منه ثم أسلم أخذت منه لأنها كانت له في حال شركه فلا يضع الإسلام عنه دينار منه لأنه حتى الجماعة المسلمين وجب عليه ليس للإمام تركه قبله كالم يكن له تركه قبله في حال شركه

المأخوذه الحد واللعان
وأما حد الله سبحانه
وتعالى فتدبرا بالشبهات

(الوقت في نفي الولد ومن
ليس له أن ينفيه ونفي
ولد الأمة) من كتابي
إمان قديم وجديد

(قال الشافعي) رحمه
الله وأذاع الزوج بالولد

(فتح السواد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى استأعرف ما أقول في أرض السواد لا نظامقر ونال على ذلك أتى وجدت أصح حديث برويه الكوفيون عندهم في السواد ليس فيه بيان ووجدت أحاديثهم بخلافه منها أنهم يقولون السواد صلح ويقولون السواد عنوة ويقولون بعض السواد صلح وبعضه عنوة ويقولون أن جرير بن عبد الله البجلي وهذا أثبت حديث عندهم فيه أخبرنا الثقة عن ابن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله قال كانت بجيلة ربع الناس فقسم لهم ربع السواد فاستغلوه ثلاث أو أربع سنين أناسككت ثم قدمت على عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ومعي فلانة ابنة فلان امرأة منهم لا يحضرني ذكر اسمها فقال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه لولا أني قاسم مسؤل لترككم على ما قسم لكم ولكني أرى أن تردوا على الناس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان في حديثه وعاضني من حتى فيه نفاو عما بين دينار وكل في حديثه فقالت فلانة قد شهد أبي القادسية وثبت سهمه ولا أسله حتى تعطيني كذا أو تعطيني كذا فأعطاهما قال وفي هذا الحديث دلالة إذ أعطى جرير البجلي عوضا من سهمه والمرأة عوضا من سهم أبيها أنه استطالب أنفاس الذين أوجفوا عليه فتركوا حقوقهم منه فجعله وفعلا المسلمين وهذا حلل للإمام لو افتتح اليوم أرضا عنوة فأحصى من افتتحها وطأها وانفسا عن حقوقهم منها أن يجعلها للإمام وفعلا حقوقهم

منها الا اربعة الانحاس ويوفى اهل الخمس حقوقهم الا ان يدع البالدون منهم حقوقهم فيكون ذلك لهم والحكم في الارض كالحكم في المال وقد سمي النبي صلى الله عليه وسلم هو ازن وقسم الاربعة الانحاس بين المسلمين ثم جاءته وفود هو ازن مسلمين فسأوه ان يمن عليهم بان يعطيهم ما أخذ منهم فخيرهم بين الاموال والسي فقالوا خبيرنا بين احسائنا واموالنا فاختار احسائنا فترك لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم حقه وحق اهل بيته فسمع بذلك المهاجرون فتركوا له حقوقهم فسمع بذلك الانصار فتركوا له حقوقهم ثم بقي قوم من المهاجرين الآخرين والفتحين فأمر فعرف على كل عشرة واحدا ثم قال انتوني بطيب أنفس من بقي فمن كره فله بجلى كذا وكذا من الابل الى وقت كذا فشاؤ به بطيب أنفسهم الا الاقرع بن حابس وعتيبة بن بدر فاشتما بيا ليعرا هو ازن فلم يكرههم رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك حتى كانا هاترا كالعبدان خدع عتيبة عن حقه وسلم لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم حق من طاب نفسا عن حقه وهذا اولى الامور بهر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه عند نافي السواد وقتوحه ان كانت غنوة فهو كما وصفت ظن عليه دلالة يقين وانما منعنا ان يجعله يقينا بالدلالة ان الحديث الذي فيه تناقض لا ينبغي ان يكون قسما الا بين امر عمر رضي الله تعالى عنه لكبر قدره ولوقوف عليه فيه ما ينبغي ان يغيب عنه قسمه ثلاث سنين ولو كان القسم ليس لمن قسبه له ما كان لهم منه عوض ولكان عليهم ان يؤخذ منهم الغلة والله سبحانه وتعالى اعلم كيف كان ولم أجده في حديث ثابت انما أجدها متناقضة والذي هو اولى بهر عندى الذى وصفت فكل بلد ففقت غنوة فأرضها ودارها كدنا نيرها ودارهمها وهكذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم في خيبر وبني قريظة فلما أوجف عليها اربعة انحاس والخمس لأهلها من الارض والدنانير والدرهم فمن طاب نفسا عن حقه بخائر الامام حلال نظر المسلمين ان يجعله وقفا على المسلمين تقسم غلته فيهم على اهل الخراج والصدقة وحيث يرى الامام منهم ومن لم يطب عنه نفسا فهو احق بحقه وأما ارض ففقت صلحا على ان أرضها لاهلها ويؤدون عنها خراجا فليس لأحد أخذها من أيدي اهلها وعليهم فيها الخراج وما أخذ من خراجها فهو لاهل التي دون اهل الصدقات لانه في من مال مشترك وانما فرق بين هذا والمسئلة الاولى ان ذلك وان كان من مشترك فقد ملك المسلمون رقبته الارض فيه فليس بحرام ان يأخذ صاحب صدقة ولا صاحب في ولا غنى ولا فقر لانه كالصدقة الموقوفة يأخذها من وقفت عليه من غنى وفقير واذا كانت الارض صلحا فانها لاهلها ولا بأس ان يأخذها منهم المسلمون بكرامه ويزرعونها كما استأجر منهم ابلهم وبيوتهم وريقهم وما يجوز لهم اجارته منهم وما دفع لهم اوالى السلطان بوكالتهم فليس بصغار عليهم انما هو دين عليه يؤديه والحديث الذي يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم لا ينبغي لمسلم ان يؤذى خراجا ولا لمشرك ان يدخل المسجد الحرام انما هو خراج الجزية ولو كان خراج الكرام محل له ان يتكلم به من مسلم ولا كافر شيئا ولكنه خراج الجزية وخراج الارض انما هو كرام لا يحرم عليه واذا كان العبد نصراني فاعتقه وهو على النصرانية فعليه الجزية واذا كان العبد نصراني لمسلم فاعتقه المسلم فعليه الجزية انما تأخذ الجزية بالدين والنصراني ممن عليه الجزية ولا ينفعه ان يكون مولا مسلما كما لا ينفعه ان يكون أبوه وأمه مسلمين

فأمكنه الحاكم (١) أو من
يلقاه له امكانا بينا فترك
العان لم يكن له ان يقبض
كما يكون بيع الشقص
فيه الشفعة وان ترك
الشفيع في تلك المدة لم

(١) أي أولم يمكنه ان
يلقى الحاكم لكنه أمكن
من يلقيه تأمل

(في الذي اذا تجر في غير بلده) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا تجر الذي في بلاد الاسلام الى افاق من الآفاق في السنة مرارا لم يؤخذ منه الا مرة واحدة كما لا تؤخذ منه الجزية الا مرة واحدة وقد ذكر عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى انه أمر فبما ظهر من أموالهم وأموال المسلمين ان يؤخذ منهم شيء وقته وأمر ان يكتب لهم رافة الى مثله من الحول ولولا ان عمر أخذ منهم ما أخذنا منهم فهو يشبه ان يكون أخذه اياه منهم على اصل صلح انهم اذا تجروا أخذ منهم ولم يلغنا انه أخذ من أحد في سنة مرتين ولا أكثر فلما كانت الجزية في كل سنة مرة كان ينبغي ان يكون هذا عند نافي كل سنة مرة الا ان يكونوا صلحا عند الفتح على

أكثر من ذلك فيكون لنا أن نأخذ منهم ما صولحو عليه واستأنعوا عليه صولحو على أكثر ويؤخذ منهم كما أخذ
عمر رضي الله تعالى عنه من المسلمين ربع العشر ومن أهل الفقة نصف العشر ومن أهل الحرب العشر
اتباعه على ما أخذ لا يخالفه

(نصارى العرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأذ صالحو رسول الله صلى الله عليه وسلم
أكيدوا القساق وكان نصرانيي عريبيي الجزية وصالحو نصاريي بخران على الجزية وفيهم عرب وعجم وصالحو
ذمة اليمن على الجزية وفيهم عرب وعجم واختلفت الأخبار عن عمر في نصاري العرب من تنوخ وبهراء وبني
تغلب فروى عنه أنه صالحهم على أن تضاعف عليهم الصدقة ولا يكرهوا على غير دينهم ولا يصغوا ولا دهم
في النصرانية وعلينا أنه كان يأخذ جزيتهم فيما نرى أنه قال بعدما نصارى العرب بأهل كتاب * أخبرنا
أبراهيم بن محمد عن عبد الله بن دينار عن سعد الفلج أوابه عن جابر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال
ما نصارى العرب بأهل كتاب وما تحمل لنا ذبايحهم وما أنابنا تركهم حتى يسلموا وأضرب أعناقهم (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى فأرى للأمام أن يأخذ منهم الجزية لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها من
النصارى من العرب كما وصفت وأما ذبايحهم فلا أحببها كلها خبرا عن عمر وعن علي بن أبي طالب وقد أخذ
الجزية من المجوس ولنا كل ذبايحهم فلو كان من حل لنا أخذ الجزية منه حل لنا كل ذبيحته أكلنا ذبيحة
المجوس ولا نسكرانا كان في أهل الكتاب حكمان وكان أحد صنفيهم تحمل ذبيحته ونسأوه والصنف الثاني من
المجوس لا تحمل لنا ذبيحته ولا نسأوه والجزية تحمل منهم ما عان أن يكون هكذا في نصاري العرب فيصير أخذ
الجزية منهم ولا تحمل ذبايحهم والذي روى من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في إحلال ذبايحهم إنما
هو من حديث عكرمة أخبرني ابن الدراوردي وابن أبي يحيى عن ثور الدبلي عن عكرمة عن ابن عباس أنه
سئل عن ذبايح نصاري العرب فقال قولوا لحكاهم إحلالها وتلاؤم يتولاهم منكم فإنه منهم ولكن صاحبنا
سكت عن اسم عكرمة وثور لم يلق ابن عباس والله أعلم

(الصدقة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن أبي إسحق الشيباني عن رجل أن عمر رضي الله تعالى
عنه صالح نصاري بني تغلب على أن لا يصغوا أبناءهم ولا يكرهوا على غير دينهم وأن تضاعف عليهم الصدقة
(قال الشافعي) وهكذا حفظ أهل المغازي وشاقوه أحسن من هذا السياق فقالوا إراهم على الجزية فقالوا
نحن عرب ولا تؤدى ما تؤدى إليهم ولكن خذ منا كما يأخذ بعضكم من بعض يعنون الصدقة فقال عمر رضي الله
تعالى عنه لا هذا فرض على المسلمين فقالوا فريما شئت بهذا الاسم لا بلسم الجزية ففعل قراضى هو وهم
على أن ضعف عليهم الصدقة (قال الشافعي) ولا أعلمه فرض على أحد من نصاري العرب ولا يهود ولا الذين
صالحو والذين صالح بناحية الشام والجزيرة إلا هذا الفرض فأرى إذا عقد لهم هذا أن يؤخذ منهم عليه وأرى
لأمام في كل دهر أن امتنعوا أن يقتصر عليهم عما قبل منهم فإن قبلوا أخذه وإن امتنعوا جاهدتهم عليه وقد
وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم الجزية على أهل اليمن دينار على كل حال والحالم المحتلم وكذلك يؤخذ منهم
وفيهم عرب وصالحو نصاري بخران على كسوة يؤخذ منهم وكذلك يؤخذ منهم وفي هذا لاثان أحدهما
أن يؤخذ الجزية على ما صالحو عليه والآخرى أنه ليس لما صالحو عليه وقت الامتراضوا عليه كائنما كان
ولا ضعف عليهم الصدقة فانظر إلى مواشيتهم وأطعمتهم وزيوتهم وما أصابوا من معدن بلادهم
وركازها وكل ما أخذت فيهم من مسلم تحسانا فخذ منهم عشرين وعشر أخذ منهم عشرين ونصف عشر فخذ منهم
عشر أو ربع عشر فخذ منهم نصف عشر وعدا من الماشية فخذ منهم ضعف ذلك العدد ثم هكذا صدقاتهم

تكن الشفعة له ولو جاز
أن يعلم بالولد (١) فيكون
له نفسه حتى يقر به جاز
بعد أن يكون الولد شيئا
وهو مختلف مفسه
اختلاف الولد ولو قال
قائل يكون له نفسه ثلاثا

(١) أى ويحده عليه كما
يؤخذ من عبارة الام
في كتاب العنان اه

لا تختلف ولا تؤخذ منهم من أموالهم حتى يكون لأحدهم من الصنف من المال ما لو كان لمسلم وجب فيه الزكاة فإذا كان ذلك ضعف عليهم الزكاة وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وضع الجزية عن النساء والصغار لأنه إذا قال خذ من كل عالم دينارا فقد دل على أنه وضع عن دون العالم ودل على أنه لا يؤخذ من النساء (١) ولا يؤخذ من نصارى بنى تغلب وغيرهم من معهم من العرب لأنه لا يؤخذ ذلك منهم على الصدقة وإنما يؤخذ منهم على الجزية وإن نحى عنهم من اسمها إلا عنهم من أسماها ولا يكرهون على دين غير دينهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من أكيدر دومة وهو عربي وأخذها من عرب اليمن ونجران وأخذها الخلفاء بعدهم وأخذها منهم على أن لا يأكلوا ذبايحهم لأنهم ليسوا من أهل الكتاب أخبرنا الثقة سفيان أو عبد الوهاب أو همام عن أيوب عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني قال قال علي رضي الله تعالى عنه لا تأكلوا ذبايح نصارى بنى تغلب فإنهم لم يتمسكوا من نصرايتهم أو من دينهم إلا بشرب الخمر « شك الشافعي » قال الشافعي وإنما تركنا أن نجبرهم على الإسلام أو نضرب أعناقهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من نصارى العرب وأن عثمان وعمر وعلياً قد أقرهم وإن كان عمر قد قال هكذا وكذلك لا يحل لنا نكاح نسائهم لأن الله تبارك وتعالى إنما أحل لنا من أهل الكتاب الذين عليهم زل وجميع ما أخذ من ذى عربى وغيره فسلكتهم مسلك النبي صلى الله عليه وسلم قال وما تجر به نصارى العرب وأهل ذمتهم فإن كانوا يهودا فسواء تضايع عليهم فيه الصدقة وما تجر به نصارى بنى إسرائيل الذين هم أهل الكتاب فقد روى عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فهم أنه أخذ منهم في بعض تجارتهم العشر وفي بعضها نصف العشر وهذا عندنا من عمر أنه صالحهم عليه كما صالحهم على الجزية المسماة ولست أعرف الذين صالحهم على ذلك من الذين لم يصلحهم فعلى إمام المسلمين أن يفرق الكتب في الآفاق ويحكي لهم ما صنع عمر فانه لا يدري من صنع به ذلك منهم دون غيره فإن رضوا به أخذهم منهم وإن لم يرضوا به جدد بينه وبينهم صلحاً فيه كما يجدد فيمن ابتدأ صلحاً من دخل في الجزية اليوم وإن صلحوا على أن يؤدوا في كل سنة مائة من غير بلدانهم فكذلك وإن صلحوا أن تأخذ منهم كلما اختلفوا وإن اختلفوا في السنة مراراً فذلك وكذلك ينبغي لإمام المسلمين أن يجدد بينه وبينهم في الضيافة صلحاً فانه روى عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه جعل عليهم ضيافة ثلاثة أيام وروى عنه أنه جعل ضيافة يوم وليلة فإذا جدد عليهم الصلح في الضيافة جدد بأمريين أن يضيف الرجل الموسر كذا والوسط كذا ولا يضيف الفقير ولا الصبي ولا المرأة وإن كانا غنيين لأنه لا تؤخذ منهم الجزية والضيافة صنف منها وسعى أن يطعموهم خبز كذا بادم كذا ويعطوهم ما هم من التبن كذا ومن الشعر كذا حتى يعرف الرجل عدد ما عليه إذا نزل به ليس أن ينزل به العساكر فيكلف ضيافتهم ولا يحتملها وهي بحقه كذا وكذلك ينبغي أن ينزلهم من منازلهم الكائنات أو فصول منازلهم أو هم ما معا (قال الشافعي) حينما زرع النصراني من نصارى العرب ضعف عليه الصدقة كما وصفت وحينما زرع النصراني الأسري لم يكن عليه في زرعته شيء وإنما الخراج كما لا أرض كذا وتكرى أرضاً من رجل فزرعها أدى الكراء والعشر والنصراني من نصارى العرب إذا زرع الخراج ضعف عليه العشر وأخذت منها الخراج وإذا قدم المستامن من أرض الحرب فكان على النصرانية أو اليهودية فتكسح وزرع فلا خراج عليه ويقال إن أردت المقام فصالحنا على أن تؤدى الجزية وجزيتك على ما صالح عليه وإن أبي الصلح أخرج وإن غفل عنه سنة أو سنتين فلا خراج عليه ولا يجب عليه الخراج إلا بصلحه ونعمته الزرع إلا أن يؤدى عنه ما صالح عليه وإن غفل حتى يصرمه لم يؤخذ منه شيء وإن كلن المستامن وتقاليم تتركه حتى يقيم في دار الإسلام سنة ولم تؤخذ منه جزية وإن غفل عنه حتى زرع ستواً كذا دفع إليه وأخرج وإن كانت الرأسمنة فترجع في بلاد الإسلام ثم أردت الرجوع (١) قوله ولا يؤخذ من نصارى الدولة لأن النبي صلى الله عليه وسلم هو عبارة مقبولة فلتقرر

وان كان حاضراً كان
مذهباً وقدمت الله من
قضى بعداه ثلاثاً وان
النبي صلى الله عليه وسلم
أذن لها بجر بعد قضاء
نفسه في مقام ثلاث بركة
وقال في القديم ان لم
يشهد من حضره بذلك في
يوم أو يومين لم يكن له
نفيه (قال المزني) لو جاز

الى بلاد الحرب فذلك الى زوجها ان شاء ان يدعها تركها وان شاء ان يحبسها حبسنا حاله بسطان الزوج على حبس امرأته لا بغير ذلك ومتى طلقها أو مات عنها فلها ان ترجع فان كان لها منه ولد فليس لها ان تخرج أولاده الى دار الحرب لان خدمتهم نعمة أبيهم ولها ان تخرج بنفسها واذا أبق العبد الى بلاد العدو ثم ظهر عليهم أو أغار العدو على بلاد الاسلام فسبوا عبيدا وظهر عليهم المسلمون فاقسموا للعبيد أو لم يقتلوا فسادتهم أحق بهم بلاقية ولا يكون العدو على مسلم شيئا اذ لم يملك المسلم على المسلم بالغلبة والمسلم الذي دخل للمسلم اذا قدر عليه أولى أن لا يملك على مسلم ولا يبعدو المشركون فيما غلبوا عليه أن يكونوا مالكيين لهم كملكهم لاموالهم فاذا كان هذا هكذا ملكوا الجروا وأم الولد والمكاتب وما سوى ذلك من الرقيق والاموال ثم لم يكن لسيدها حدمن هؤلاء أن يأخذ قبل القسمة بلاقية ولا بعد القسمة بقيمة كالا يكون له أن يأخذ سائر أموال العدو أو لا يكون ملكا العدو ملكا فيكون كل امرئ على أصل مملكته ومن قال لا يملك العدو الحر ولا المكاتب ولا أم الولد ولا المدبرة وهو عك ما سواه من فهو يتحكم ثم يزعم أنهم على كون ملكا محالا فيقول على كونه وان ظهر عليهم المسلمون فأدر كسيده قبل القسمة فهو له بلا شيء وان كان بعد القسمة فهو له ان شاء بالقيمة فهو له ولا يملكه ولا يملكه فان قال قائل فهل فيما ذكرت محتمل قاله قبل الاثنى يروى لا يثبت مثله عند أهل الحديث عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فان قال فهل لا يملكون بحال فلنا المعقول فيه ما وصفتنا وانما الحجة على من خالفنا وانما فيه حجة بما لا ينبغي خلافه من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة وهو يروى عن أبي بكر رضي الله تعالى عنه في خبر ناسفان وعبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين رضي الله تعالى عنه أن قوما أغاروا فأصابوا امرأة من الانصار وناقته للنبي صلى الله عليه وسلم فكانت المرأة والناقعة عندهم ثم انفلتت المرأة فركبت الناقعة فأتت المدينة فعرفت ناقته النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني نذرت لنبياني الله عليها أن لا يخرجنها فنعوها أن تخرجها حتى يذكرها ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال بشما جزيتها ان نجاء الله عليها ثم تخرجها لانذر في معصية ولا فيما لا يملك ابن آدم وقال معا وأحدهما في الحديث وأخذ النبي صلى الله عليه وسلم ناقته (قال الشافعي) فقد أخذ النبي صلى الله عليه وسلم ناقته بعدما أحرزها المشركون وأحرزتها الانصارية على المشركين ولو كانت الانصارية أحرزت عليهم شيئا ليس لما لك كان لها في قولنا أربعة أنجاسه ونجسه لأهل الخس وفي قول غيرنا كان لها ما أحرزت لانجس فيه وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنها لا تملك ما له وأخذ ما له بلاقية أخبرنا الثقة عن مخزومة بن بكير عن أبيه لا أحفظ عن رواه أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال فيما أحرز العدو من أموال المسلمين مما غلبوا عليه أو أبق اليهم ثم أحرزه المسلمون ما لكونه أحق به قبل القسمة وبعده فان اقتسم فلصاحبه أخذ من يدي من صار في سهمه وعوض الذي صار في سهمه قيمته من نجس الخس وهكذا احران اقتسم ثم قامت البيعة على حريته

(في الأمان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون يدعون من سواهم تشكافا وماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم قال فلما آمن مسلم بالغ حرا وعبيدا قاتل أو لا يقاتل أو امرأة فالأمان جائز واذا آمن من دون البالغين والمعنوة قاتلوا أو لم يقاتلوا لم تجزأ ما منهم وكذلك ان آمن ذمي قاتل أو لم يقاتل لم تجزأ أمانه وان آمن واحد من هؤلاء فخرجوا النابأمان فعلى انذارهم الى ما منهم ولا تعرض لهم في مال ولا نفس من قبل أنهم ليسوا بفرقون بين من في عسكرنا من يجوز أمانه ولا يجوز ونبتذليهم فنقاتلهم واذا أشار اليهم المسلم بشئ يرونه أمانا فقال أمانتهم بالاشارة فهو أمان فان قال لم تؤمنهم بها فالقول قوله وان مات قبل أن يقول

في يومين جائز ثلاثة وأربعة في معنى ثلاثة وقد قال لمن جعل له نفسه في تسع وثلاثين وأمانه في أربعين ما للفرق بين الصمتين فقوله (١) في أول الثانية أشبهه عندي بعناه وبالله التوفيق. (قال) وأى مدة قلت له نفسه

(١) لعله في أول الباب تأمل

شأن قلوبنا آمين الآن نجد دلهم الوالي أمانا وعلى الوالي إذا مات قبل أن يدين أو قال وعوجي لم يؤمنهم أن يردهم إلى ما آمنهم وينبذ إليهم قال الله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله وقال الله عز وجل في غير أهل الكتاب وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله فحقن الله دماء من لم يدين دين أهل الكتاب من المشركين بالإيمان لا غيره وحقن دماء من دان دين أهل الكتاب بالإيمان أو إعطاء الجزية عن يدهم صاغرون والصغار أن يجري عليهم الحكم لا أعرف منهم خارجا من هذا من الرجال وقتل يوم حنين دريد بن الصمة ابن مائة ونجسين سنة في شجار لا يستطيع الجلوس فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فلم ينكر قتله ولا أعرف في الرهبان خيلاف أن يسلموا أو يؤذوا الجزية أو يقتلوا ورهبان الديارات والصوامع والمساكن سواء ولا أعرف يثبت عن أبي بكر رضي الله عنه خلاف هذا ولو كان يثبت لسكان يشبهه أن يكون أمرهم بالخذ على قتال من يقاتلهم وأن لا يتساعوا بالمقام على صوامع هؤلاء كما يؤمرون أن لا يقيموا على الحصون وأن يسجدوا لأنهم اتسغفهم (١) وأن يسجدوا لأن ذلك أنكى العدو وليس أن قتال أهل الحصون محرم عليهم وذلك أن مباحا لهم أن يتركوا (٢) ولا يقتلوا كان التساغل بقتال من يقاتلهم أولى بهم وكما يروى عنه أنه نهى عن قطع الشجر المثمر ولعله لا يرى بأسا بقطع الشجر المثمر لانه قد حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطع الشجر المثمر على بني النضير وأهل خيبر والطائف وحضره بترك وعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وعد بفتح الشام فأمرهم بترك قطعه لتبقى لهم منفعة إذ كان واسعا لهم ترك قطعه وتبني نساء الديارات وصبيانهم ونؤخذ أموالهم (قال الشافعي) ويقتل الفلاحون والجرار والشيوخ الكبار حتى يسلموا أو يؤذوا الجزية

(المسلم والحربي يدفع إليه الحربى ما لا ودية)

(قال الشافعي) رضى الله عنه وأموال أهل الحرب ما لا نزال نفصون عليه ويتمول عليهم فسواء من غصبه عليهم من مسلم أو حربي منهم أو من غيرهم وإذا أسلموا معا أو بعضهم قبل بعض لم يكن على الغاصب لهم أن يرد عليهم من ذلك شيئا لأن أموالهم كانت مباحة غير ممنوعة بسلامتهم ولا ذمتهم ولا أمان لهم ولا لأموالهم من خاص ولا عام وماله أمان وما كان من المال له أمان فليس للذي آمن صاحبه عليه أن يأخذه منه بحال وعليه أن يرده فلأن رجل من أهل الحرب أودع مسلما أو حربي في دار الحرب أو في بلاد الإسلام ودبعة وأبضع منه بضاعة فخرج المسلم من بلاد الحرب إلى بلاد الإسلام أو الحربي فأسلم كان عليه ما معناه يؤذى بالي ربي ماله كما يكون علينا أو أمانا على ماله أن لا نعرض لماله والوديعة إذا أودعنا أو أبضع معنا ذلك أمان منه لنا ومثل أمانه على ماله أو أكثر وهكذا الدين

(في الأمانة بسبب العدو) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في الأمة للمسلم بسبب العدو فيطوؤها رجل منهم قتلته أو ولدا أو ولدا ولادها أو ولادها فتناجسون ثم نأمر عليهم المسلمون فإنه يأخذها سيدها وأولادها الذين ولدتهم من الرجال والنساء ونظر إلى أولادها فتأخذ بني بناتها ولا تأخذ بني بنهما من قبل أن الرق إنما يكون بالأمر لا بالاب كما ينكح الحر الأمة فيكون ولدهم فيكون ولدك العبد الحر فيكون ولدك كلهم أحرارا (في العليج بدل على القلعة على أنه جارية سماها) (قال الشافعي) رضى الله عنه في عالج دل قوم من المسلمين على قلعة على أن يعطوه جارية سماها فلما اتهموا إلى القلعة صالح صاحب القلعة على أن يفتحها لهم ويخلوا فيه وبين أهله ففعل فأن أهلك تلك الجارية فأرى أن يقال للبليل إن رضيت العوض عوضك قيمتها وإن لم ترض العوض فقد أعطينا ما صلتناك عليه غيرك فإن رضيت العوض أعطيه وتم الصلح وإن لم يرض العوض قبل لصاحب القلعة قد صلتنا هذا على شيء صلتناك عليه فجهالة مناه فان صلت

(١) كذا في التسخ ولعله عن أن يسجدوا تأمل (٢) لعله ولو قاتلوا كان الخ تأمل كتبه صحيحه

فيها فاشهد على نفيها
وهو مشغول بما يخاف
فوتة أو عرض لم ينقطع
نفسه وان كان غائبا
فبلغه فأقام لم يكن له
نفيه إلا بأن يشهد على
نفيه ثم يقدم فإن قال لم
أصدق قال قول قوله ولو
كان حاضرا فقال لم أعلم
فأقول قوله ولو رآها

اليه عرضناك منه وإن لم تسلم اليه بذنا إليك وقتلتناك وإن كانت الحاربة قد أسلمت قبل أن ينظر بها فلا
سبيل اليها ويعطى قيمتها وإن ماتت عرض، نهيا بالقيمة ولايين في الموت كما بين إذا أسلمت

(في الأسير يكرمه على الكفر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في الأسير يكرمه على الكفر
وقلبه مطمئن بالإيمان لا تبين منه أمر أنه وإن تكلم بالشرك ولا يحرم ميراثه من المسلمين ولا يحرمون ميراثهم
منه إذا علم أنه إنما قال ذلك مكرها وعلمهم ذلك أن يقول قبل قوله أو مع قوله أو بعد قوله إنني أنما قلت ذلك
مكرها وكذلك ما أكرهوا عليه من غير ضرر أحد من أكل لحم الخنزير أو دخول كنيسة ففعل وسعه ذلك
وأكرهه أن يشرب الخمر لأنهم اتعنه من الصلاة ومعرفة الله أناسكر ولايين أن ذلك محرم عليه وإذا وضع عنه
الشرك بالكرم ووضع عنه ما دونه مما لا يضر أحد ولو أكرهوا على أن يقتل مسلما لم يكن له أن يقتله (قال
الامام الشافعي) رضى الله عنه في رجل أسرق فنصر وله امرأة فربه قوم من المسلمين فأشرف عليهم وهو في
الحصن فقال إنما تنصرت بلساني وأنا أصلي إذا خلوت فهذا مكره ولا تبين منه أمر أنه

(النصراني يسلم في وسط السنة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا أسلم الذي قبل حلول
وقت الجزية سقطت عنه وإن أسلم بعد حلولها فهي عليه (قال الشافعي) رضى الله عنه كل من خالف الاسلام
من أهل الصوامع وغيرهم ممن دان دين أهل الكتاب فلا بد من السيف والجزية (قال الشافعي) رحمه الله
كل شيء يبيع وفيه فضة مثل السيف والمنطقة والقدح والخاتم والسرير فلا يباع حتى تخلع الفضة فتباع الفضة
بالفضة ويبيع السيف على حدة ويبيع ما كان عليه من فضة بالذهب ولا يباع بالفضة

(الزكاة في الحلية من السيف وغيره) (قال الشافعي) رضى الله عنه الخاتم يكون للرجل
من فضة والحلية للسيف لازكة عليه في واحد منهما في قول من رأى أن لازكة في الحلي وإن كانت الحلية
للمخفف أو كان الخاتم لرجل من ذهب لم تسقط عنه الزكاة ولو لا أنه روى أن النبي صلى الله عليه وسلم تختم
بختام فضة وأنه كان في سيفه حلية فضة ما جاز أن يترك الزكاة فيه من رأى أن لازكة في الحلي لأن الحلي
للنساء لا للرجال

(العبد يأتى إلى أرض الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أتى العبد إلى بلاد العدو
كافرا كان أو مسلما سوا - لأنه على ملك سيده وأنه لسيده قبل المقاسم وبعدها وإن كان مسلما فارتد
فكذلك غير أنه يستتاب فإن تاب والاقبل

(في السبي) (قال الشافعي) رضى الله عنه وإذا سبي النساء والرجال والولدان ثم أخرجوا
إلى دار الاسلام فلا بأس ببيع الرجال من أهل الحرب وأهل الصلح والمسلمين قد فادى رسول الله صلى الله عليه
وسلم الأسرى فرجعوا إلى مكة وهم كانوا عذوة وقاتلوه بعد فداءهم ومن عليهم وقاتلوه بعد الميث عليهم وفدى
رجلا برجلين فكذلك لا بأس ببيع السبي البالغ من أهل الحرب والصلح ومن كان من الولدان مع أحد
أبويه فلا بأس أن يباع من أهل الحرب والصلح ولا يصلى عليه إن مات قد باع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبي
بنى قريظة من أهل الحرب والصلح فبعث بهم أثلاثا ثلثا إلى نجد وثلثا إلى تهامة وهؤلاء مشركون أهل أوثان
وثلثا إلى الشام وأولئك مشركون فهم الوثني وغير الوثني وفيهم الولدان مع أمهاتهم ولم أعلم منهم أحدا كان
خليما من أمه فإذا كان مولودا فخليما من أمه لم أر أن يباع إلا من مسلم وسواء كان السبي من أهل الكتاب أو من
غير أهل الكتاب لأن بنى قريظة كانوا أهل كتاب ومن وصف أن النبي صلى الله عليه وسلم من عليهم
كانوا من أهل الأوثان وقدمت على بعض أهل الكتابين فلم يقتل وقتل أعين من بنى قريظة بعد الأسار وهذا
يدل على قتل من لا يقاتل من الرجال البالغين إذا أبى الاسلام والجزية قال ويقتل الأسير بعد وضع

حبلى فلما ولدت نفاه
فإن قال لم أدر لعله ليس
بحملى لأعن وإن قال
قلت لعله عوت فاستتر
على وعليها الزم ولم يكن
له نفيه ولو هي به فرد
خبرا ولم يقر به لم يكن
هذا اقرا لأنه يكافئ
الدعاء بالدعاء وأما ولد
الامة فإن سعتا قال

الحرب أوزارها وقد قتل النبي صلى الله عليه وسلم بعد انقطاع الحرب بينه وبين من قتل في ذلك الأسر وكذلك يقتل كل مشرك بالغ إذا أبى الإسلام أو الجزية وإذا دعا الإمام الأسير إلى الإسلام فحسن وإن لم يدعه وقتله فلا بأس وإذا قتل الرجل الأسير قبل بلوغ الإمام وبعده في دار الحرب وبعده الخروج منها بغير أمر الإمام فقد أساء ولا غرم عليه من قبل أنه لما كان للإمام أن يرسله ويقتله ويفادي به كان حكمه غير حكم الأموال التي ليس للإمام إلا إعطاؤها من أوجف عليها ولكنه لو قتل طفلاً أو امرأة أو عوقب وغرم أثمانها ولو استهلك ما لا غرم عنه وإذا سبق السبي فأبطوا أو حرقوا ولا يحمل لهم مجال فإن شأوا قتلوا الرجال وإن شأوا تركوهم وكذلك إن خيفوا وليس لهم قتل النساء ولا الولدان بحال ولا قتل شيء من البهائم إلا بجمالمأكله لا غيره لا فرس ولا غيره فإن اتهم الإمام الذي يسوق السبي أحلفه ولا شيء عليه وإذا جنت الجارية من السبي جناية لم يكن للإمام أن ينعهما من المجنى عليه ولا يفديهما من مال الجيش وعليه أن يبيعهما بالجناية فإن كان عنهما أقل من الجناية أو مثلها دفعه إلى المجنى عليه وإن كان أكثر فليست له الزيادة على أرض جنايته والزيادة لأهل العسكر وإن كان معهما مولود صغير وولدت بعد ما جنت وقبل تساع بعث ومولودها وقسم الثمن عليهم ما أصابها كان للمجنى عليه كما وصفت وما أصاب ولدها فلا جماعة الجيش لأنه ليس للجاني قال والبيع في أرض الحرب جائز فمن اشتري شيئاً من المغنم ثم خرج فلقية العدو فأخذ منه فلا شيء له وكان ينبغي للوالي أن يبعث مع الناس من يحوطهم قال الشافعي رحمه الله تعالى يجوز في الرقاب الواجبة المولود على الإسلام الصغير وولد الزنا والله أعلم

﴿العدو يغلقون الحصون على النساء والأطفال والاشرى هل ترمى الحصون بالمنجنيق﴾

﴿قال الشافعي﴾ رضي الله تعالى عنه إذا كان في حصن المشركين نساء وأطفال وأسرى مسلمون فلا بأس بأن ينصب المنجنيق على الحصن دون البيوت التي فيها الساكن لأن يلقم المسلمون قريبان من الحصن فلا بأس أن ترمى بيوته وجدرانها فإذا كان في الحصن مقاتلة تحصنون رميت البيوت والحصون وإذا تفرسوا بالمصبيان المسلمين أو غير المسلمين والمسلمون ملتصمون فلا بأس أن يعمدوا المقاتلة دون المسلمين والصبيان وإن كانوا غير ملتصمين أحببت الكف عنهم حتى يمكنهم أن يقاتلوه غير مترسبين وهكذا إن أبرزوههم فقالوا إن رميت مولوداً أو ثمة أو قاتلتناهم والنقط والنار مثل المنجنيق وكذلك الماء والدخان

﴿في قطع الشجر (١) وحرق المنازل﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس بقطع الشجر المثمر وتخريب العمار وتخريقه من بلاد العدو وكذلك لا بأس بتعريق ما قدر لهم عليه من مال وطعام لا روح فيه لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق نخل بني النضير وأهل خيبر وأهل الطائف وقطع فأنزله الله عز وجل في بني النضير ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها الآية فأما ما له روح فإنه يأثم نعماً أصابه فقتله محرم إلا بان يذبح فيؤكل ولا يحمل قتله لمعاينة العدو لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل عصفوراً فما فوقها بغير حقها سأله الله عنها قيل وما حقها يا رسول الله قال يذبحها فأكلاًها ولا يقطع رأسها فيرمي به ولا يحرق نخلها ولا يفرق لأنه له روح وإذا كان المسلمون أسرى أو مستأمنين في دار الحرب فقتل بعضهم بعضاً وقتل بعضهم بعضاً أو نوا بغير حربة فعليه في هذا كله الحكم كما يكون عليهم لو فعلوا في بلاد الإسلام عما يقطع عنهم لو زنى أحدهم بحرية إذا ادعى الشبهة ولا تسقط دار الحرب عنهم فرضاً كما لا تسقط عنهم صوماً ولا سلاطاً ولا زكاة الحدود وفرض عليهم كما هذه فرض عليهم قال وإذا أصاب الرجل حداً وهو محاصر للعدو أقيم عليه الحد ولا يمنعنا الخوف عليه من اللغو بالمشركون أن نقيم عليه حداً لله عز وجل فلو فطننا أو قينا أن يضرب ما أقننا الحد عليه أبداً لأنه يمكنه من كل موضع أن يلحق بدار الحرب والعلة أن يلحق

(١) لعله وتخرق المنازل كتبه صححه

يارس رسول الله ابن أخي
عنة قد كان عهد إلى
فيه وقال عبد بن زمعة
أخي وابن وليدة أبي ولد
على فراشه فقال صلى
الله عليه وسلم هو لك
يا عبد بن زمعة الولد
لأقرش وللعاهر الجحر
فأعلم أن الأمة تكون
فراشاً مع أنه روى

بدار الحرب فيعطل عنه الحد ابطل الحكم الله عز وجل ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بعلة جهالة وغيا
قد أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم الحد بالمدينة والشرك قريب منها وفيها شرك كثير موادعون وضرب
الشارب بخين والشرك قريب منه وإذا أصاب المسلم نفسه بجرح خطأ فلا يكون له عقل على نفسه ولا على
عاقلته ولا يضمن المرء ما جنى على نفسه وقد روى أن رجلاً من المسلمين ضرب رجلاً من المشركين في غزاة
أطنا خيبر بسيف فرجع السف عليه فأصابه فرفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يجعل له النبي
صلى الله عليه وسلم في ذلك عقلاً وإذا نصب القوم المتجنين فرموا بها فرجع الحجر على أحدهم فقتله فذبحه
على عواقل الذين رموها بالمتجنين فان كان ممن رجم به معهم رفعت حصته من الدية وذلك أن يكونوا عشرة هو
عاشرهم فثانية العشر على نفسه مرفوعة عن نفسه وعاقلته ولا يضمن هو ولا عاقلته عما جنى على نفسه وعلى
عواقلهم تسعة أعشار ديتته وعلى الرامين الكفارة ولا يكون كفارة ولا عقل على من سددهم وأرشدهم
وأمرهم حيث يرمون لانه ليس بفعل شيئاً إنما تكون الكفارة والدية على الذين كان يفعلهم القتل وتحمل
العاقلة كل شيء كان من الخطأ ولو كان درهماً وأقل منه إذا جلت الأثر جلت الأقل وقد قضى النبي
صلى الله عليه وسلم على العاقلة بدية الجنين وإذا دخل المسلم دار الحرب مستأثماً وأذن ديناً من أهل الحرب
ثم جاءه الحرب الذي أذانه مستأثماً فقيمت عليه بدينه كما أقضى به للمسلم والدمي في دار الاسلام لان الحكم جار
على المسلم حيث كان لا تزال الحق عنه بأن يكون بموضع من المواضع كما لا تزال عنه الصلاة أن يكون بدار
الشرك فان قال رجل الصلاة فرض فكذلك أداء الدين فرض ولو كان المستأثمان حربين فاستأثنا
ثم تطلب ذلك الدين فان رضينا حكماً فليس علينا أن نقضى لهما بالدين حتى نعلم أنه من حلال فإذا علمنا أنه
من حلال قضينا لهما به وكذلك لو أسلمنا فعلمنا أنه حلال قضينا لهما به إذا كان كل واحد منهما مأموراً
لصاحبه بالحق لا غاصب له عليه فان كان غصبه عليه في دار الحرب لم أتبعه بشيء لاني أهدر عنهم ما غاصبوا
به فان قال قائل ما دل على أنك تقضى له به إذا لم يغصبه قيل له أرى أهل الجاهلية في الجاهلية ثم مالوا
رسول الله صلى الله عليه وسلم فأزول الله تبارك وتعالى اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين
وقال في سياق الآية وان تدم فلم يردس أموالكم فلم يطل عنهم رؤس أموالهم إذا لم يتقاضوا وقد كانوا
مقرين بها ومستيقنين في الفضل فيها فأهدر رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم ما أصابوا من دم وأمال لأنه
كان على وجهه الغصب لا على وجه الإقرار به وإذا أحسن الذميان ثم زنيائهما كما التار جناهما وكذلك
لو أسلم بعد إحصائهما ثم زنيائهما المسلمين رجناهما إذا عدنا إحصائهما وهما مشركان إحصائنا زنيائهما فهو
إحصان بعد الإحصان لا يكون إحصاناً مرة وساقطاً أخرى والحد على المسلم أو جبه منه على الذمي وإذا أتيا
جبعاً فرضي أحدهما ولم يرض الآخر حكنا على الراضى بحكنا وأى رجل أصاب زوجة صحبة النكاح
جره ذمية أو أمة مسلمة وهو حر بالغ فهو محصن وكذلك الحرمة المسلمة يصيبها المسلم وكذلك الحرمة الذمية يصيبها
الزوج المسلم والذمي إنما الإحصان الجماع بالنكاح لا غيره فحق وجدنا جماعاً بنكاح صحيح فهو إحصان
للحرمنهما وإذا دخل الرجل دار الحرب فوجد في أيديهم أسرى رجالاً ونساء من المسلمين فاشتراهم وأخرجهم
من دار الحرب وأراد أن يرجع عليهم عما أعطى لم يكن ذلك له وكان متطوعاً بالشراء ما ليس يباع من الأحرار
فان كانوا أسرى وبشراهم يرجع عليهم عما أعطى فهم من قبل أنه أعطى بأمرهم وكذلك قال بعض الناس
ثم رجع فتقضى قوله فزعم أن رجلاً دخل بلاد الحرب وفي أيديهم عبد لرجل اشتراه بغير أمر الرجل ولا العبد
كان له إلا أن يشاء سيد العبد أن يعطيه عنه وهذا خلاف قوله الأول إذا زعم أن المشتري غير مأمور ومتطوع
لزمه أن يزعم أن هذا العبد سيده ولا يرجع على سيده بشيء من ثمنه وهكذا نقول في العبد كما نقول
في الحر لا يختلفان وإنما غلط فيمن قبل أنه يزعم أن المشركين يملكون على المسلمين وأنه اشتراهم ما لم يمل

عن عمر رضي الله عنه
أنه قال لا تأتيني وليدة
تعترف لسيدها أنه ألم
بها إلا لحقت به ولدها
فأرسلوهن بعد أو
أمسكوهن وإنما أنكر
عمر رجل جارية له
فسألها فأخبرته أنه من
غيره وأنكر زيد جل
جارية له وهذا ان جلت

مالك ويدخل عليه في هذا الموضع أنه لا يكون عليه رد إلى سيده لأنه اشتراه مائت من مالك وكذلك لو كان الذي اشتراه وإذا أمرت المسلمة ففكها بعض أهل الحرب أو وطئها بالإنكاح ثم طهر عليها المسامحة لم تسترق هي ولا ولدها لأن أولادها مسلمون بإسلامها فإن كان لها زوج في دار الإسلام لم يلحق به هذا الولد ولحق بالنكاح المشرك وإن كان نكاحه فسد لأنه نكاح شبهة وإذا دخل المستأن من بلاد الإسلام فقتله مسلم عمدا فلا قود عليه وعليه الكفارة في ماله ودينه فإن كان يهوديا أو نصرانيا فقتله المسلم وإن كان مجوسيا أو وثنيا فهو كالمجوسي قتلناه في ماله حلة فإن قتله خطأ فدينه على عاقلة وعليه الكفارة في ماله أخبرنا فضيل بن عياض عن منصور عن ثابت الحداد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في اليهودي والنصراني أربعة آلاف أربعة آلاف وفي المجوسي ثمانمائة درهم . أخبرنا ابن عيينة عن صدقة بن يسار قال أرسلنا إلى سعيد بن المسيب نسأله عن دية اليهودي والنصراني قال قضى فيه عثمان بن عفان بأربعة آلاف فإن كان مع هذا المستأن المقتول مال رد إلى ورثته كما يرد مال المعاهد إلى ورثته إذا كان الدم ممنوعا بالإسلام والأمان فالمال ممنوع بذلك وإذا دخل المسلم أو الذي دار الحرب مستأنا فخرج بمال من الماهم يشترى لهم به شيئا فامام مع المسلمين فلا تعرض له ويرد على أهله من أهل دار الحرب لأن أقل ما فيه أن يكون خروجه المسلم به أما بالكفر فرفيه (١) وإذا استأن العبد من المشركين على أن يكون مسلما ويعتق فذلك للإمام أمّن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حصار ثقيف من زل إليه من عبد فأسلم فشرط لهم أنهم أحرار فزل إليه خمسة عشر عبدا من عبيد ثقيف فأعتقهم ثم جاء ساداتهم بعدهم مسلمين فسألو رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يردهم إليهم فقال هم أحرار لا يسبل عليهم ولم يردهم وإذا وجد الرجل من أهل الحرب على قارعة الطريق بغير سلاح وقال جئت رسولا لمبلغا قبل منه ولم تعرض له فإن ارتب به أحلف فإذا حلف ترك وهكذا لو كان معه سلاح وكان منفردا ليس في جماعة يمتنع مثلها لأن ماها جميعا يشبه ما دعيا ومن ادعى شيئا يشبه ما قال لا يعرف بغيره كان القول قوله مع عينه وإذا أتى الرجل من أهل الشرك بغير عقد عقله المسلمون فأرادوا المقام معهم فهذه الدار لا تصلح للمؤمن أو معطي جزية فإن كان من أهل الكتاب قيل له إن أردت المقام فأذ الجزية وإن لم ترده فأرجع إلى ما نلت فإن استنظر فأحب إلى أن لا ينظر إلا أربعة أشهر من قبل أن الله عز وجل جعل للمشركين أن يسبحوا في الأرض أربعة أشهر وأكثر ما يجعل له أن لا يبلغ به الحول لأن الجزية في الحول فلا يقيم في دار الإسلام مقام من يؤدي الجزية ولا يؤديها وإن كان من أهل الأوثان فلا تؤخذ منه الجزية بحال عربيا كان أو عجميا ولا ينظر إلا كالمقاتل هذا وذلك دون الحول وإذا دخل قوم من المشركين بعبارة ظاهرين فلا يسبل عليهم لأن حال هؤلاء حال من لم يرزل يؤمن من التجار وإذا دخل الحربي دار الإسلام مشركا ثم أسلم قبل يؤخذ فلا يسبل عليه ولا على ماله ولو كان جماعة من أهل الحرب ففعلوا هذا كان هذا هكذا ولو قاتلوا ثم أسروا فاسلموا بعد الأسر ففعلوا وأموالهم ولا يسبل على دماءهم بالإسلام فإن كان هذا يلا دار الحرب فاسلم رجل في أي حال ما أسلم فيها قبل أن يؤسر أحرز له إسلامه ولم يكن عليه مرق وهكذا إن صلى والصلا من الإيمان أسلم عنه فإن زعم أنه مؤمن فقد أحرز ماله ونفسه وإن زعم أنه صلى صلاته وأنه على غير الإيمان كان فيا أن شاء الإمام قتله وحكمه حكم أسرى المشركين

(الحربي إذا جلا إلى الحرم) (قال الشافعي) رضي الله عنه ولو أن قوما من أهل دار الحرب لجؤا إلى الحرم فكانوا يمتنعون فيه أخذوا كما يؤخذون في غير الحرم فقتلهم قتلهم من القتل وغيره كما يحكم قتلهم

(١) لم ينكح من على المال مع الذي وقد ذكر فيما تقدم أنه في قولين قتله كنه صححه

وكان على إحاطة من
أنهم لم يحمل منه فواسع
له فيما بينه وبين الله
تعالى في امرأته الحرة أو
الامة أن يني ولدها قال
ولو قال كنت أعزل عنها
ألقت الولد به إلا أن
يدعى استبراء بعد الوطء
فيكون دليلا له وقال
بعض الناس لو ولدت

كان في غير الحرم فان قال قائل وكيف زعمت أن الحزم لا يمنعهم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في مكة هي حرام بحرمته الله لم تحلل لاحد قبلي ولا تحلل لاحد بعدي ولم تحلل لي الا ساعة من نهار وهي ساعتها هذه محرمة قبل انعامي ذلك والله أعلم أنها لم تحلل أن ينصب عليها الحرب حتى تكون كغيرها فان قال ما دل على ما وصفت قيل أمر النبي صلى الله عليه وسلم عندما قتل عاصم بن ثابت وخبيب (١) وابن حسان يقتل ابني سفيان في داره بمكة غيلة ان قدر عليه وهذا في الوقت الذي كانت فيه محرمة فدل على أنها لا تمنع أحدا من شيء وجب عليه وأنها انما يمنع أن ينصب عليها الحرب كما ينصب على غيرها. والله أعلم

(الحربي يدخل دار الاسلام بأمان ويشتري عبدا مسلما) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا دخل الحربي دار الاسلام بأمان واشترى عبدا مسلما فلا يجوز فيه الا واحد من قولين أن يكون الثراء مفسوخا وأن يكون على ملك صاحبه الاول أو يكون الثراء جائزا وعليه أن يبيعه فان لم يظهر عليه حتى يهرب به الى دار الحرب ثم أسلم عليه فهو له ان باعه أو وهبه فبيعه وهبته جائزة ولا يكون حرا باذخاله اياه دار الحرب ولا يعتق بالاسلام الا في موضع وهو أن يخرج من بلاد الحرب مسلما كما اعتق النبي صلى الله عليه وسلم من خرج من حصن ثقيف مسلما فان قال قائل أفرايت ان ذهبنا الى أن النبي صلى الله عليه وسلم انما اعتقهم بالاسلام دون الخروج من بلاد الحرب قيل له قد جاء النبي صلى الله عليه وسلم عبدا مسلما ثم جاء سيده يطلبه واشتراه النبي صلى الله عليه وسلم منه بعدين ولو كان ذلك يعتقه لم يشتر منه حرا ولم يعتقه هو بعد ولكنه أسلم غير خارج من بلاد منسوب عليها حرب

(عبد الحربي يسلم في بلاد الحرب) (قال الشافعي) رضي الله عنه ولو أسلم عبد الحربي في دار الحرب ولم يخرج منها حتى ظهر المسلمون عليها كان رقيقا محقة ودمه بالاسلام

(الغلام يسلم) (قال الشافعي) رضي الله عنه واذا أسلم الغلام العاقل قبل أن يحتلم أو يبلغ خمس عشرة سنة وهو لذي ووصف الاسلام كان أحب الي أن يبيعه وأن يباع عليه والقياس أن لا يباع عليه حتى يصف الاسلام بعد الحلم أو بعد اكتمال خمس عشرة سنة فيكون في السن التي لو أسلم ثم ارتد بعدها قتل وانما قلت أحب الي أن يباع عليه قياسا على أن من أسلم من عبيده (٢) أجبره على بيعه وهو لم يصف الاسلام وانما جعلته مسلما بحكم غيره فكأنه اذا وصف الاسلام وهو يعقله في مثل ذلك المعنى أو أكثر منه وان كان قد خالفه فيحتمل الاول أن يكون قياسا كان صحيحا وهذا قياس فيه شبهة

(في المرتد) (قال الشافعي) رحمه الله عليه واذا ارتد الرجل عن الاسلام وطلق بدار الحرب أو هرب فلم يدرك هو أو خرس أو عته أو قضا ماله فلم نقض فيه بشيء وان لم يسلم قبل انقضاء عدله أمر أنه بانت منه وأوقضا أمهات أولاده ومديره وجميع ماله وبعثنا من رقيقه ما لا يرده عليه وما كان بيعه نظرا له ولم يحل من ديونه الموجلة شيء فان رجع الى الاسلام دفعنا اليه ماله كما كان بيده قبل ما صنع فان مات أو قتل قبل الاسلام فماله في عي خمس فتكون أربعة أحماسه للمسلمين ونحوه لاهل الخمس فان زعم بعض ورثته أنه قد أسلم قبل أن يموت كاف البيعة وان ما عيها أعطى ماله ورثته من المسلمين وان لم يأت بها وقد علمت منه الردة فماله فيء وان قدم ليقتل فشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله وقتله بعض الولاة الذين لا يرون أن يستتاب بعض المرتدين فيرأه لورثته المسلمين وعلى قاتله الكفارة والدية ولولا الشبهة لكان عليه القود

(١) في نسخة وحسان ومع ذلك لم يذكر في السير فيمن كان مع عاصم من اسمه حسان ولا ابن حسان فخر

(٢) أي وله ولد صغير أجبره على بيعه أي بيع الولد وهو لم يصف الخ تأمل

جارية بطؤها فليس هو
ولده الا أن يقرب به فان
أقرب واحد ثم جاءت
بعده بآخر فله نفية لان
اقراره بالاول ليس
باقرار بالثاني وله عنده
أن يقرب واحد وينق
ثانيا وبالثلث ونسب
رابعانم قالوا لو أقر
بواحد ثم جاءت بعده

وقد خالفنا في هذا بعض الناس وقد كتبنا في كذب المرتد وادعرت الجماعة لقوم من مازة الطريق وكابر وهم بالسلاح فان قتلوا وأخذوا المال قتلوا وصلبوا وان قتلوا ولم يأخذوا ما لاقتلوا ولم يصلبوا وادعرت أخذوا المال ولم يقتلوا وأخذوا ما لاقتلوا ولم يأخذوا المال نفوا من الارض ونفيهم أن يطلبوا فينفوا من بلد الى بلد فاذا ظفر بهم أقمت عليهم أي هذه الحدود كان حدهم ولا يقطعون حتى يبلغ قدر ما أخذ كل واحد منهم ربع دينار فان تابوا من قبل أن يقدر عليهم سقط عنهم ما لله من هذه الحدود وولزمهم ما للناس من مال أو جرح أو نفس حتى يكونوا يأخذونه أو يدعونه فان كانت منهم جماعة ردا لهم حيث لا يسمعون الصوت أو يسمعون عزرا ولم يصنع بهم شيء من هذه الحدود ولا يحد من حضر المعركة الا من فعل هذا الان الحد انما هو بالفعل لا بالضرورة ولا التقوية وسواء كان هذا الفعل في قرية أو بحراء ولو أعطاهم السلطان أما ناعلي ما أصابوا (١) كان ما أعطاهم عليه الا ان من حقوق الناس باطلا ولزمه أن يأخذ لهم حقوقهم الا أن يدعوها ولو فعلوا غير مرتدين عن الاسلام ثم ارتدوا عن الاسلام بعد فعلهم ثم تابوا أقمت عليهم تلك الحدود لانهم فعلوها وهم ممن تازهم تلك الحدود ولو كانوا ارتدوا عن الاسلام قبل فعل هذا ثم فعلوه مرتدين ثم تابوا لم تقم عليهم شيئا من هذا لانهم فعلوه وهم مشركون ممنعون قتلهم طليحة فقتل ثابت ابن افرم وعكاشة بن محقق بيده ثم أسلم فلم يقدمه ولم يعقل لانه فعل ذلك في حال الشرك ولا تباعه عليه في الحكم الا أن يوجد مال رجل بعينه في يديه فيؤخذ منه ولو كانوا ارتدوا ثم فعلوا هذا ثم تابوا ثم فعلوا مثله أقمت عليهم الحدود في الفعل الذي فعلوه وهم مسلمون ولم تقم عليهم في الفعل الذي فعلوه وهم مشركون (قال) والشافعي قول آخر في موضع آخر اذا ارتد عن الاسلام ثم قتل مسلما ممنعا غير ممنوع قتل به وان رجع الى الاسلام لان العصية بالردة ان لم ترده شرالم ترده خيرا فعليه القود « قال الربيع » قياس قول الشافعي أنه اذا سرق العبد من المغنم فبلغت سرقة تمام سهم حر وأكفر فكان ربع دينار وأكفر أنه يقطع لانه يزعم أنه لا يبلغ بالرضخ للعبد سهم رجل فاذا بلغ سهم رجل والذي بلغه بعد سهم رجل ربع دينار وأكفر من السهم ربع قطع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ارتد العبد عن الاسلام ولحقه بداء الحرب ثم أمته الامام على أن لا يردده الى سيده فأمانه باطل وعليه أن يدفعه الى سيده فلو حال بينه وبين سيده بعد وصوله اليه فأتى في يديه ضمن لسيده قيمته وكان كالغاصب وان لم يمت كان لسيده عليه أجرته في المدة التي حبسه عنه فيها واذا ضرب الرجل بالسيف ضربة يكون في مثلها قصاص اقتص منه وان لم يكن فيها قصاص فعليه الارش ولا تقطع يد أحد الا السارق وقد ضرب صفوان بن المعطل حسان بن ثابت بالسيف ضربا شديدا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقطع صفوان وعفا حسان بعد أن برأ فلم يعاقب رسول الله صلى الله عليه وسلم صفوان وهذا يدل على أن لا عقوبة على من كان عليه قصاص فعني عنه في دم ولا جرح والى الوالى قتل من قتل على المحاربة لا ينظر به ولى المقتول وقد قال بعض أصحابنا ذلك قال ومثله الرجل يقتل الرجل من غير نائرة واحتج لهم بعض من يذهب مذهبهم بأمر (٢) المحدثين زياد ولو كان حديثه مما ثبتته قلنا به فان ثبت فهو كما قالوا ولا عرفه الى يوم هذا تابوا وان لم يثبت فكل مقتول قتله غير المحارب والقتل فيه الى ولى المقتول من قبل أن الله جل وعلا يقول ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا وقال عز وجل قتل عني له من أخيه شيء فاتباع المعمر وفين في حكم الله عز وجل أنه جعل العفو والقتل الى ولى الدم دون السلطان الا في المحارب فانه قد حكم في المحاربين أن يقتلوا أو يصلبوا فجعل ذلك حكما مطلقا يذكرفيه أولياء الدم واذا كان ممن قطع الطريق من أخذ المال ولم يقتل وكان أقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى قطعت يده اليسرى ورجله اليمنى

(١) الأوضح وهو المراد كان ما أعطاهم من الأمان على حقوق الناس باطلا تأمل

بولد فلم ينفعه حتى مات
فهو ابنه ولم يدعه قط ثم
قالوا لو أن قاضيا زوج
امراة رجلا في مجلس
القضاء ففارقها ساعة
ملك عقدة نكاحها
ثلاثا ثم جاءت بولد لسته
أشهر لزم الزوج قالوا
هذا فراش قبل وهل
كان فراشا فيمكن فيه

والحكم الاول في يده اليمنى ورجله اليسرى ما بقي منهما شيء لا يتحول الى غيرهما فاذا لم يبق منهما شيء يكون فيه حكم تحول الحكم الى الطرف الآخر فكأن فيهما ولا تقطع قطاع الطريق الا فيما تقام فيه السراق وذلك ربع دينار يأخذه كل واحد منهم فصاعدا أو قيمته وقطع الطريق بالعصا والرمي بالحجارة مثله بالسلاح من الحديد واذا عرض للصوم لقوم فلا حد الا في فعل وان اختلفت أفعالهم فحدودهم بقدر أفعالهم من قتل منهم وأخذ المال قتل وصلب ومن قتل منهم ولم يأخذ ما لا يقتل ولم يصاب ومن أخذ المال قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى من خلاف ومن كثر جاعتهم ولم يفعل شيئا من هذا قام بهم ما أصابوا أو لم يقاسمهم عزرو وجس وليس لأولياء الذين قتلهم قطاع الطريق عفو ولأن الله جل وعز حذهم بالقتل أو القتل والصلب أو القطع ولم يذكروا لولياء كما ذكرهم في القصاص في الآيتين فقال عز وجل ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا وقال في الخطا فدية مسلمة الى أهله الا أن يصدقوا وذكروا القصاص في القتل ثم قال عز وجل فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف فذكر في الخطا والعمد أهل الدم ولم يذكروا في المحاربة فدل على أن حكم قتل المحارب مخالف لحكم قتل غيره والله أعلم (قال الشافعي) كل ما استهلك المحارب أو السارق من أموال الناس فوجبه بعينه أخذوا لم يوجد بعينه فهو دين عليه يتبع به قال وإن تاب المحاربون من قبل أن تقدر عليهم سقط عنهم ما لله عز وجل من الحد ولزمهم ما للناس من حق فمن قتل منهم دفع الى أولياء المقتول وإن شاء عفا وإن شاء قتل وإن شاء أخذ الفدية حالاً من مال القاتل ومن جرح منهم جرحاً فيه قصاص فالمجروح بين خيرتين أن أحب فله القصاص وإن أحب فله عقل الجروح فإن كان فيهم عبد فأصاب ما عدا فؤلى الدم بالخيار بين أن يقتله أو يباع له فتودى اليه فدية قتله إن كان حراً وإن كان عبداً فقيمة قتله فإن فضل من ثمنه شيء رد الى مالكة فإن عجز عن الدية لم يضمن مالكة شيئاً وإن كان كافاً فالدية فهو لولي القاتل الا أن يشاء مالكة العبد اذا عفى له عن القصاص أن يتطوع بدية الذي قتله عبده أو قيمته واذا كانت في المحاربين امرأة فحكمها حكم الرجال لأنني وجدت أحكام الله عز وجل على الرجال والنساء في الحدود واحدة قال الله تبارك وتعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ولم يختلف المسلمون في أن تقتل المرأة اذا قتلت واذا أخذت المسلم حد ثاق دار الاسلام فكان مقيمها ممتنعاً أو مستغنياً ولحق بدار الحرب فسال الامان على احدائه فإن كان فيها حقوق للمسلمين لم يبيع الامام أن يؤمنه عليها ولو آمنه عليها بخفاء طالبا وجب عليها أن يأخذ بها وان كان ارتد عن الاسلام فأحدث بعد الردة ثم استأنى أو جاعل مؤمناً سقط عنه جميع ما أحدث في الردة والامتناع فدارت طلبه حجة عن الاسلام وثبأ وقتل ثابت بن أفرم وعكاشة ابن محصن ثم أسلم فلم يقدر واحد منهما ولم يؤخذ منه عقل لواحد منهما وانما أمر الله عز وجل نبيه عليه السلام فقال وإن أحسن المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ولم أعلم أمر بذلك في أحد من أهل الاسلام فان قال قائل فلم لا تجعل ذلك في أهل الاسلام المتنعين كما تجعله في المشركين المتنعين قيل لما وصفتنا من سقوط ما أصاب المشرك في شركه وامتناعه من دم أو مال عنه وثبوت ما أصاب المسلم في امتناعه مع اسلامه فان الحدود وانما هي على المؤمنين لا على المشركين ووجدت الله عز وجل حد المحاربين وهم ممنعون كما حد غيرهم وزادهم في الحد بلادتهم ولم يسقط عنهم بعظم الذنب شيئاً كما أسقط عن المشركين واذا أتى العبد من سيده ولحق بدار الحرب ثم استأنى الامام على أن لا يرد على سيده فعليه أن يرد على سيده وكذلك قال على أنك حر كان عليه أن يرد على سيده وأمان الامام في حقوق الناس باطل واذا قطع الرجل الطريق على رجلين أحدهما أعمى أو أبله وأخذ المال فإن كان ما أخذ من حصة الذي ليس بأبيه يبلغ ربع ديناراً عدا قطع كل مالهما مختلطاً ولم يكن لانا أحدهما لا يملك مختلطاً مال غيره الا مال نفسه فان

الجماع (قال الشافعي)
رحمه الله اذا أحاط
العلم أن الولد ليس من
الزوج فالولم ينفى عنه
بلا لعل

تم ما بهامش الجزء
الرابع من المختصر
ويليه في هامش الجزء
الخامس الباقي منه
وأوله كتاب العدد

استبنا أن قد وصل اليه ربع دينار من غير مال أبيه أو أبيه قطعناه وإذا قطع أهل الذمة على المسلمين حدوا
حدود المسلمين وإذا قطع المسلمون على أهل الذمة حد واحد ودهم لوقته وأهل المسلمين إذا كانوا وقف في أن
أقتلهم أن قتلوا أو أضرمهم الدية وإذا سرق الرجل من المغنم وقد حذر القتال عبدا كان أو حرا لم يقطع لأن
لكل واحد منهما فيه نسبة الحرب بسهمه والعبد بما يرضخ له ويضمن وكذلك كل من سرق من بيت المال
وكذلك كل من سرق من زكاة الفطر وهو من أهل الحاجة ومن سرق نجرا من كتابي وغيره فلا غرم عليه ولا
قطع وكذلك ان سرق ميتة من مجهول فلا قطع ولا غرم لا يكون القطع والقرم إلا فيما يحل ثمنه فإذا بلغت
قيمة الترف ربع دينار قطعت من قبل أنه سارق أشبهين وعاء يحل بيعه والانتفاع به إذا غسل
ونحر فسد القطع فيها كما يكون عليه القطع لو سرق شاتين أحدهما ذكيرة
والأخرى ميتة وكانت قيمة الذكيرة ربع دينار لم يسقط عنه
القطع أن يكون معها ميتة والميتة كالأشئ
وكانه منفرد بالذكيرة لأنه سارق
لهما والله أعلم

تم الجزء الرابع من كتاب الأم للإمام الشافعي محمد بن إدريس

ويليه الجزء الخامس وأوله كتاب النكاح

(فهرست الجزء الرابع من الأتم للإمام الشافعي محمد بن إدريس رضي الله عنه)

صفحة	صفحة
باب الوصية في الحج ٢٣	٢ (كتاب الفرائض)
باب العتق والوصية في المرض ٢٤	٢ باب الموارث - من سمي الله تعالى له الميراث
باب التكتلات ٢٥	وكان يرث ومن خرج من ذلك
باب الوصية للرجل وقبوله ورده ٢٦	٢ باب الخلاف في ميراث أهل الملل وفيه شيء
باب ما نسخ من الوصايا ٢٧	يتعلق بميراث العبد والقاتل
باب الخلاف في الوصايا ٢٨	٤ باب من قال لا يورث أحد حتى يموت
باب الوصية للزوجة ٢٨	٦ باب رد الموارث
باب استحداث الوصايا ٢٩	٦ باب الخلاف في رد الموارث
باب الوصية بالثلث وأقل من الثلث وترك الوصية ٢٩	٧ باب الموارث
باب عطايا المريض ٣٠	١٠ الرد في الموارث
باب نكاح المريض ٣١	١١ باب ميراث الجد
هبت المريض ٣٢	١٢ ميراث ولد الملائنة
باب الوصية بالثلث وفيه الوصية بالرائد على الثلث وشي يتعلق بالإجازة ٣٣	١٢ ميراث المحوس
باب الوصية في الدار والشيء بعينه ٣٤	١٣ ميراث المرتد
باب الوصية بشي نصفته ٣٤	١٦ ميراث المشتركة
باب المرض الذي تكون عطية المريض فيه جائزة أو غير جائزة ٣٥	١٨ (كتاب الوصايا)
باب عطية الحامل وغيرها من عتاق ٣٥	١٨ باب الوصية وترك الوصية
باب عطية الرجل في الحرب والبحر ٣٦	١٨ باب الوصية بمثل نصيب أحد ولهما واحد ورثته
باب الوصية للوارث ٣٦	ونحو ذلك وليس في التراجم
باب ما يجوز من إجازة الوصية للوارث وغيره وما لا يجوز ٣٧	١٩ باب الوصية بحجز من ماله
باب ما يجوز من إجازة الوصية لوصية وما لا يجوز ٣٧	١٩ باب الوصية بشي مسمى بغير عينه
باب اختلاف الورثة ٣٨	١٩ باب الوصية بشي مسمى لأهلكه
الوصية لقراءة ٣٨	٢٠ باب الوصية بشي مسمى لغيره
باب الوصية لما في البطن والوصية بما في البطن ٣٩	٢٠ باب الوصية بشي مسمى فله بعينه أو غير عينه
باب الوصية المطلقة والوصية على الشيء ٣٩	٢٠ باب ما يجوز من الوصية في حال ولا يجوز في أخرى
باب الوصية للوارث ٤٠	٢١ باب الوصية في المساكين والفقراء
	٢٢ باب الوصية في الرقاب
	٢٢ باب الوصية في الفارمين
	٢٣ باب الوصية في سبيل الله

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
٤٢	باب تفرع الوصايا بالوارث	٨١	باب تقويم الناس في الديوان على منازلهم
٤٣	الوصية بالوارث	٨٢	(كتاب الجزية)
٤٣	مسئلة في العتق	٨٣	مبتدأ التزويل والغرض على النبي صلى الله عليه وسلم على الناس
٤٤	باب الرصية بعد الوصية	٨٣	الأذن بالهجرة
٤٥	باب الرجوع في الوصية	٨٤	مبتدأ الاذن بالقتال
٤٥	باب ما يكون رجوعا في الوصية وتغيرها وما لا يكون رجوعا ولا تغييرا	٨٤	فرض الهجرة
٤٥	تغير وصية العتق	٨٤	أصل فرض الجهاد
٤٦	باب وصية الحامل	٨٥	من لا يجب عليه الجهاد
٤٦	صدقة الحى عن الميت	٨٥	من له عذر بالضعف والمرض والزمانة في ترك الجهاد
٤٧	باب الاوصياء	٨٦	العذر بغير العارض في اليدن
٤٨	باب ما يجوز للوصى أن يصنعه في أموال المتأخر	٨٧	العذر بالحادث
٤٨	الوصية التي صدرت من الشافعي رضي الله عنه	٨٧	تحويل حال من لاجهاد عليه
٤٩	باب الوصى من اختلاف العراقيين	٨٨	شهود من لا فرض عليه القتال
٥١	باب الولاء والخلف	٨٩	من ليس للإمام أن يفرضه بحال
٥١	ميراث الوالد والولاء	٩٠	كيف تفضل فرض الجهاد
٥٢	اختلاف في الولاء	٩٠	تفرع فرض الجهاد
٦٠	الوديعة	٩٢	تحريم الفرار من الزحف
٦٢	قسم النية	٩٣	في اظهار دين النبي صلى الله عليه وسلم على الأديان
٦٤	قسم الغنمة والنيء	٩٤	الأصل فيمن تؤخذ الجزية منه ومن لا تؤخذ
٦٤	جاء سنن قسم الغنمة والنيء	٩٥	من يلحق بأهل الكتاب
٦٥	تفريق القسم فيما أوجب عليه الخليل والركاب	٩٧	تفريع من تؤخذ منه الجزية بمن أهل الأوثان
٦٦	الأنفال	٩٧	من ترفع عنه الجزية
٦٨	الرجح الثاني من النفل	٩٩	الصغار مع الجزية
٦٨	الوجه الثالث من النفل	٩٩	مسئلة اعطاء الجزية بعد ما يؤثرون
٦٨	كيف تفريق القسم	٩٩	مسئلة اعطاء الجزية على سكنى بلد ودخوله
٧١	من تفريق القسم	١٠١	كم الجزية
٧٧	الخمس فيما لم يوجب عليه	١٠٣	بلاد الغنوة
٧٨	كيف يفرق ما أخذ من الأربعة الانجاس	١٠٣	بلاد أهل الصلح
٧٩	النيء بغير الموجب عليه	١٠٤	الفرق بين نكاح من تؤخذ منه الجزية وتؤكل
٧٩	اعطاه النساء والندية		ذبايحهم
٨٠	المخلاف - أى في قسم النية		
٨١	ما لم يوجب عليه من الأرضين يخل ولا يركب		

مصحفة	مصحفة
١٢٦ باب الحال التي لا يحل فيها دماء أهل البغي	١٠٥ تبديل أهل الجزية دينهم
١٢٩ حكم أهل البغي في الأموال وغيرها	١٠٦ جاع الوفاء بالنذر والعهد ونقضه
١٤٢ الخلاف في قتال أهل البغي	١٠٧ جاع نقض العهد بلا خيانة
١٤٥ الأمان	١٠٧ نقض العهد
١٤٧ (كتاب السبق والنضال)	١٠٨ ما أحدث الذين نقضوا العهد
١٤٩ ما ذكر في النضال	١٠٩ ما أحدث أهل النعمة الموادعون مما لا يكون نقضا
١٥٥ (كتاب الحكم في قتال المشركين ومسئلة مال الحرب)	١٠٩ المهادنة
١٥٨ الخلاف فيمن تؤخذ منه الجزية ومن لا تؤخذ	١١٠ المهادنة على النظر للمسلمين
١٦٣ مسئلة مال الحرب	١١١ مهادنة من يقوى على قتاله
١٦٤ الأسارى والغلول	١١٢ جاع الهدنة على أن يرده الإمام من جاء ببلده مسلما أو مشركا
١٦٥ المستأمن في دار الحرب	١١٣ أصل نقض الصلح فيما لا يجوز
١٦٥ ما يجوز الأسير في ماله إذا أراد الوصية	١١٤ جاع الصلح في المؤنات
١٦٦ المسلم يدل المشركين على عورة المسلمين	١١٥ تفريع أمر نساء المهادنين
١٦٧ الغلول	١١٨ إذا أراد الإمام أن يكتب كتاب صلح على الجزية الخ
١٦٩ القداء بالأسارى	١٢٠ الصلح على أموال أهل النعمة
١٧٠ العبد المسلم بأقرب إلى أهل دار الحرب	١٢٠ كتاب الجزية على شيء من أموالهم
١٧٤ الخلاف في التعريق	١٢٢ الضيافة مع الجزية
١٧٤ ذوات الأرواح	١٢٤ الضيافة في الصلح
١٧٦ السبي يقتل	١٢٤ في الصلح على الاختلاف في بلاد المسلمين
١٧٦ (سير الواقدي)	١٢٥ ذكر ما أخذ عن رضى الله عنه من أهل النعمة
١٧٧ الاستعانة بأهل النعمة على قتال العدو	١٢٥ تحديد الإمام ما يأخذ من أهل النعمة في الأمصار
١٧٧ الرجل يسلم في دار الحرب	١٢٧ ما يعطيهم الإمام من المنع من العدو
١٧٧ في السرية تأخذ العلف والطعام	١٢٧ تفريع ما يمنع من أهل النعمة
١٧٧ في الرجل يقرض الرجل الطعام أو العلف إلى دار الإسلام	١٢٩ الحكم بين أهل النعمة
١٧٨ الرجل يخرج من الطعام أو العلف إلى دار الإسلام	١٣٠ الحكم بين أهل الجزية
١٧٨ الخلفة في الأكل والشرب في دار الحرب	١٣٣ (كتاب قتال أهل البغي وأهل الردة)
١٧٨ بيع الطعام في دار الحرب	١٣٣ باب لم يمين يجب قتاله من أهل البغي
١٧٨ الرجل يكون معه الطعام في دار الحرب	١٣٥ باب السيرة في أهل البغي
١٧٨ ذبح البهايم من أجل جلودها	

مصحفة	مصحفة
١٨٧ وطء الام بعد البنت من ملك اليمن	١٧٩ كتب الاعاجم
١٨٧ التفريق بين ذوى المحارم	١٧٩ توقيع الدواب من دهن العدو
١٨٨ الذى يشتري العبد المسلم	١٧٩ زقاق الخمر والخواري
١٨٨ الحربى يدخل دار الاسلام بأمان	١٧٩ احلال ما علكه العدو
١٨٨ العبد الذى يكون بين المسلم والذى فيسلم	١٧٩ البازي المعلم والصيد المقرط والمقلد
١٨٨ الاسير يؤخذ عليه العهد	١٧٩ فى الهرم والصقر
١٨٨ الاسير يأمنه العدو على أموالهم	١٧٩ فى الأدوية
١٨٩ الاسير يرسله للمشركون على أن يبعث اليهم	١٨٠ الحربى يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة
١٨٩ المسلمون يدخلون دار الحرب بأمان فيرون قوما	١٨١ الحربى يصدق امرأته
١٨٩ الرجل يدخل دار الحرب فتوهب له الجارية	١٨١ كراهية نساء أهل الكتاب الحربيات
١٨٩ الرجل يرهن الجارية ثم يسيبها العدو	١٨١ من أسلم على شئ يغصبه أو لم يغصبه
١٨٩ المدبرة تسي فتوطأ ثم تلد ثم يقد عليها صاحبها	١٨٢ المسلم يدخل دار الحرب فيجد امرأته
١٨٩ المكاتبه تسي فتوطأ فتلد	١٨٣ الذمية تسلم تحت الذى
١٨٩ أم ولد النصراني أسلم	١٨٣ باب النصرانية تسلم بعد ما يدخل بهازوجها
١٩٠ الاسير لا تنكح امرأته	١٨٣ النصرانية تحت المسلم
١٩٠ ما يجوز للاسير فى ماله وما لا يجوز	١٨٣ نكاح نساء أهل الكتاب
١٩١ الحربى يدخل بأمان وله مال فى دار الحرب ثم يسلم	١٨٤ ابلان النصراني وطلهاره
١٩١ الحربى يدخل دار الاسلام بأمان فأودع ماله	١٨٤ فى النصراني يقتل امرأته
رجع	١٨٤ فبين يقع على جارية من المغنم
١٩١ فى الدابة يعقب عبده	١٨٤ المسلمون يوحقون على العسكرو فيصيبون
١٩١ اصلح على الجزية	سيفهم قرابة
١٩٢ قمع السواد	١٨٤ المرأة تسي مع زوجها
١٩٣ فى الذى اذا اتجر فى غير بلده	١٨٥ المرأة تسلم قبل زوجها والزوج قبل المرأة
١٩٤ نصارى العرب	١٨٥ الحربى يخرج الى دار الاسلام
١٩٤ الصدقة	١٨٦ من قتل من العرب والجسم ومن يجرى عليه
١٩٦ فى الأمان	الرق
١٩٧ المسلم أو الحربى يدفع اليه الحربى ما لا يديعه	١٨٦ المسلم يطلق النصرانية
١٩٧ فى الأمة يسيبها العدو	١٨٦ وطء المجوسية اذا سببت
١٩٧ فى العليج يدل على القاعة على أن له جارية منها لها	١٨٦ ذبيحة أهل الكتاب ونكاح نسائهم
١٩٨ فى الأسير يكره على الكفر	١٨٧ الرجل تؤسر جاريته أو تغصب
١٩٨ النصراني يسلم فى وسط السنة	١٨٧ الرجل يشتري الجارية وهى حائض
١٩٨ الزكاة شاة خنية من سنة وغيره	١٨٧ غنمة الأمة التى لا تحتضن
	١٨٧ من ملك الأختين ورادوطأهما

صفحة	صفحة
٢٠٢ الحربي يدخل دار الاسلام بأمان ويشترى عبدا مسلما	١٩٨ العبد يأتى الى أرض الحرب
٢٠٢ عبد الحربي يسلم في بلاد الحرب	١٩٨ في السبي
٢٠٢ الغلام يسلم	١٩٩ العدو يفلقون الحصون على النساء والأطفال
٢٠٢ في المرتد	والأمرى هل ترمى الحصون بالمنجنيق
	١٩٩ في قطع الشجر وحرق المنازل
	٢٠١ الحربي اذا لحق الى الحرم
(تت)	
(فهرسة ما بهامش هذا الجزء من مختصر المزني)	
صفحة	صفحة
٤٤ باب الحمال التي يختلف فيها حال النساء	٢٢ نكاح المتعة والمحلل
٤٥ القسم للنساء اذا حضر سفر	٣ باب نكاح المحرم
٤٦ باب نشوز المرأة على الرجل	٥ العيب في المنكحة
٤٧ باب الحكم في الشقاق بين الزوجين	٩ باب الامة تغرم من نفسها
٥٠ (كتاب الخلع)	١٠ الامة تعتق وزوجها عبد
٥٠ باب الوجه الذي تحل به القدية	١٢ أجل العتق والخصى غير المحبوب والخنثى
٥٥ باب ما يقع وما لا يقع على امرأته	١٥ الاحصان الذي به يرجع من زنى
٥٦ باب الطلاق قبل النكاح	١٦ الصداق
٥٧ باب مخاطبة المرأة بما يلزمها من الخلع وما لا يلزمها	١٨ الجعل والاجارة
٦٦ باب الخلع في المرض	١٩ صداق ما يزيد يدينه وينقص
٦٧ باب خلع المشركين	٢٨ باب التقويض
٦٨ (كتاب الطلاق)	٣٠ تفسير مهر مثلها
٦٨ باب اباحة الطلاق ووجهه ونفي ربه	٣١ الاختلاف في المهر
٧٢ باب ما يقع به الطلاق من الكلام وما لا يقع الا بالنية	٣٢ الشرط في المهر
٧٧ الطلاق بالوقت وطلاق المكره وغيره	٣٣ عفو المهر وغير ذلك
٨١ باب الطلاق بالحساب والاستثناء	٣٦ باب الحكم في النحول واغلاق الباب وارضاء الستر
٨٣ باب طلاق المريض	٣٨ باب المتعة
	٣٩ الولية واليثر
	٤١ مختصر القسم ونشوز الرجل على المرأة

صفحة	صفحة
١٣١ باب ما يجزئ من المغيب في الرقاب الواجبة	٨٤ باب النكاح في الطلاق
١٣٣ من له الكفارة بالضياع	٨٦ باب ما يهدم الرجل من الطلاق
١٣٧ باب الكفارة بالطعام	٨٧ مختصر من الرجعة
١٤٢ مختصر من الجامع من كتاب لعان جديد وقديم	٩١ باب المطلقة ثلاثا
الخ	٩٣ باب الايلاء
١٥٠ باب أين يكون اللعان	١٠١ باب في الايلاء من نسوة
١٥١ باب سنة الامان ونفي الولد والحاقه بالأم وغير ذلك	١٠٣ باب على من يجب التأقيت في الايلاء ومن يسقط عنه
١٥٣ باب كيف اللعان	١٠٥ الوقف في الايلاء
١٦١ باب ما يكون بعد اللعان الزوج من الفرقة ونفي الولد وحده المرأة	١١٣ باب ايلاء الحصى غير المحبوب والمحبوب
١٦٩ باب ما يكون قذفه ولا يكون ونفي الولد لا قذف وقذف ابن الملاعة وغير ذلك	١١٤ (كتاب الطهارة)
١٨٥ باب في الشهادة في اللعان	١١٤ باب من يجب عليه الطهارة ومن لا يجب عليه
١٩٢ الوقت في نفي الولد ومن ليس له أن ينفيه ونفي ولد الأمة	١١٩ باب ما يكون طهارة او ما لا يكون طهارة
	١٢٣ باب ما يوجب على المتطاهر الكفارة
	١٢٧ باب ما يجزئ من الرقاب وما لا يجزئ وما يجزئ من الصوم وما لا يجزئ

تراثنا

الأم

للإمام الشافعي أبي عبد الله محمد بن إدريس

١٥٠ هـ - ٢٠٤ هـ

الجزء الخامس

طبعة مصورة عن طبعة بولاق ١٢٢١ هـ

الدار المصرية للنأليف والترجمة

الجزء الخامس

من كتاب الأم تأليف الامام أبي عبد الله محمد بن ادريس
الشافعي رحمه الله في فروع الفقه برواية
الربيع بن سليمان المرادي عنه
تعمدهما الله بالرحمة والرضوان
وأسكنهما فسيح
الجنان آمين

(وهما منه مختصر الامام الجليل أبي ابراهيم اسمعيل بن يحيى المزني الشافعي المتوفى سنة ٢٦٤)

كتاب النكاح في النكاح في النكاح

(بسم الله الرحمن الرحيم)

كتاب النكاح

(ما يحرم الجمع بينه) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وأن
 تجتمعوا بين الاثنين إلا ما قد سلف قال فلا يخل الجمع بين الاثنين بحال من نكاح ولا ملك عین لان الله
 تبارك وتعالى أنزله مطلقا فلا يحرم من الحر أن يزوج الأحرار من الإماء بالملك مثله إلا العدد فإن الله تبارك
 وتعالى انتهى بالحر أن يزوج أربع وأطلق الإماء فقال عز ذكره وأما ملكك أعمانكم لم ينته بذلك إلى عدد أخبرنا
 ابن عيينة عن مطرف عن أبي الجهم عن أبي الإخضر عن عمارة أنه كره من الإماء كره من الحر أن يزوج
 العدد أخبرنا سفيان عن هشام بن حسان وأيوب عن ابن سيرين قال قال ابن مسعود يكره من الإماء
 ما يكره من الحر أن يزوج العدد (قال الشافعي) وهذا من قول العلماء إن شاء الله تعالى في معنى القرآن وبه
 تأخذ قال والعدد ليس من النسب ولا الرضاع بسبيل أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب
 أن رجلا سأل عثمان بن عفان عن الاثنين من ملك البين هل يجمع بينهما فقال عثمان أحلتها ما آت
 وحرمتهما آية وأما أنا فلا أحب أن أصنع ذلك قال فخرج من عنده فلقى رجلا من أصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال لو كان لي من الأمر شيء ثم وجدت أحدا فعل ذلك لجعلته نكالا قال مالك قال ابن شهاب
 أراء علي بن أبي طالب كرم الله وجهه قال مالك وبلغني عن الزبير بن العوام مثل ذلك أخبرنا مالك عن
 ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبيه أن عمر بن الخطاب سئل عن المرأة وابنتها من ملك البين
 هل يوطأ أحدهما بعد الأخرى فقال عمر ما أحب أن أجيزهما جميعا ونهاهما أخبرنا سفيان عن الزهري

(كتاب العدد)

(عدة المدخول بها)
 من الجامع من كتاب
 العدد ومن كتاب
 الرجعة والرسالة

(قال الشافعي) رحمه
 الله قال الله تعالى
 والمطلقات يتربصن
 بأنفسهن ثلاثة قروء
 قال والاقراء عنده
 الظهار والله أعلم
 بدلائل أولاهما الكتاب
 الذي دلت عليه السنة
 والأخرى اللسان (قال)
 قال الله تعالى إذا طلقتم
 النساء فطلقوهن
 لعدتهن وقال عليه

عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبيه قال سئل عمر عن الام وابنتها من ملك اليمن فقال ما أحب أن
 أحيزهما جميعا فقال عبيد الله قال أبي فوددت أن عمر كان أشد في ذلك مما هو فيه أخبرنا مسلم وعبد المجيد
 عن ابن جريج قال سمعت ابن أبي مليكة يخبر أن معاذ بن عبيد الله بن معمر جاء إلى عائشة فقال لها إن لي سرية
 قد أصبتها وأنها قد بلغت لها ابنة جارية لي وأستسر ابنتها فقالت لا فقال فاني والله لأدعها إلا أن تقول لي
 حرمة الله فقالت لا يفعله أحد من أهلي ولا أحد أطاعني (قال الشافعي) فإذا كان عند الرجل امرأة
 فطلقها فكان لا يملك رجعتها فله أن ينكح أختها لأنه حينئذ غير جامع بين الاختين وإذا حرم الله تعالى
 الجمع بينهما في ذلك دلالة على أنه لم يحرم نكاح احداهما بعد الاخرى وهن منكوحه بعد الاخرى ولو
 كان لرجل جارية يطؤها فأراد وطء أختها لم يجز له وطء التي أراد أن يطأ حتى يحرم عليه فرج التي كان يطأ
 بنكاح أو كتابة أو خروج من ملكه فإذا فعل بعض هذا ثم وطئ الاخت ثم عجزت المكاتبه وأوردت
 المنكوحه كانت التي أبغى له فرجها أولا ثم حرمت عليه غير حلال له حتى يحرم فرج التي وطئ بعدها كما
 حرم فرجها قبل أن يطأ أختها ثم هكذا أبدا وسواء ولدت التي وطئ أولا وآخر أو لم تلد لأنه في كاتنا الحالتين
 انما يطأها بملك اليمن وإذا اجتمع النكاح وملك اليمن في أختين فالنكاح ثابت لا يفده ملك اليمن كان
 النكاح قبل أو بعد فلو كانت لرجل جارية يطؤها فولدت له أولم تلد حتى ينكح أختها كان النكاح ثابتا
 وحرم عليه فرج الاخت بالوطء ما كانت أختها زوجة له وأحب إلى لو حرم فرج أختها بالملوك تحريم بعد
 نكاح أختها (١) بالنكاح أو قبله بكتابة أو عتق أو أن زوجها أو أن يفعل لم أجبره على ذلك ولا على بيعها أو زينة
 عن وطئها كما لا أجبره على بيع جاريته له وطئ ابنتها أو أنها عن وطئها ولو كانت عنده أمة زوجة فتزوج أختها
 حرة كان نكاح الآخر مفسوما (قال الشافعي) فإن قال قائل ما الفرق بين الوطء بالملك والنكاح قيل له
 النكاح يثبت للرجل حقا على المرأة وللرأه حقا على الرجل وملك عقدة النكاح يقوم في تحريم الجمع بين
 الاختين مقام الوطء في الامتين فلو ملك رجل عقدة نكاح أختين في عقدة أفسد نكاحهما ولو تزوجهما
 لا يدري أيتهما أول أفسد نكاحهما ولو ملك امرأة وأماها أو ولداه في صفقة بيع لم يفسد البيع ولو
 يحرم الجمع في البيع انما يحرم جمع الوطء في الاماء فالما جمع عقدة الملك فلا يحرم ولو وطئ أمة ثم باعها
 من ساعته أو أعتقها أو كاتبها أو باع بعضها كان له أن يطأ أختها مكانه وليس له في المرأة أن ينكح أختها
 وهي زوجة له ولا أن يملك المرأة غيره ولا أن يحرمها عليه بغير طلاق وولد المرأة يلزمه بالعقد وان لم يفرطوطء
 إلا أن يلاعن وولد الامة لا يلزم بغير اقرار بوطء ولا يجوز أن تكون المرأة زوجة له ويحل فرجها لغيره
 والأمة تكون مملوكة له وفرجها حلال لغيره اذا زوجها وحرم عليه وهو مالك زفتها وليس هكذا المرأة
 المراءة يحل عقد باعها ولا يحرم جماعها والعقد ثابت عليها إلا بعلة صوم أو حرام أو ما أشبهه مما اذا
 ذهب حل فرجها قال ولو أن رجلا له امرأة من أهل الشرك فأسلم الزوج واشترى أخت امرأته فوطئها
 ثم أسلمت امرأته في العدة حرم عليه فرج جاريته التي اشترى لم يبيع عليه وكانت امرأته امرأته بجمالها
 وكذلك لو كانت هي المسلمة قبله واشترى أختها أو كانت له فوطئها ثم أسلم وهي في العدة قال ولو كانت
 عنده جارية فوطئها فلم يحرم عليه فرجها حتى وطئ أختها اجتنبت التي وطئ آخر الوطء الاولى وأحب
 إلى لو اجتنبت الاولى حتى تستري الآخرة وان لم يفعل فلا شيء عليه ان شاء الله تعالى قال وسواء في هذا
 ولدت التي وطئ أو لا أو آخر أو هما أولم تلد واحدة منهما ولو حرم فرج التي وطئ أولا بعد ووطء الآخرة
 أعتقت له ووطء الآخرة ثم لو حل له فرج التي زوج فحرم فرجها عليه بأن يطلقها زوجها أو تكون مكاتبه
 فتعجز لم تحلل له هي وكانت التي وطئ حلالا له حتى يحرم عليه فرجها فحل له الاولى ثم هكذا إذا متى حل
 له فرج واحدة فوطئها حرم عليه ووطء الآخرة حتى يحرم عليه فرج التي حلت له ثم يحل له فرج التي حرمت
 عليه فيكون يحرم فرجها كطلاق الرجل الزوجة التي لا يملك فيه الرجعة ثم يباح له نكاح أختها فإذا

(١) قوله بالنكاح أو قبله إذا في النسخ أي بعد النكاح كما تدل عليه بقية العبارة اهـ كونه معجزة

نكحها لم يحل له نكاح التي طلقها حتى تبين هذه منه إلا أنهم يختلفان في أنه يملك رقبة أختين وأخوات وأمهات وأبائهن عقد أختين بنكاح

(من يحل الجمع بينه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس أن ينكح الرجل امرأة الرجل وابنته لأنه لا نسب بينهما يحرم به الجمع بينهما ولا رضاع وإنما يحرم الجمع في بعض ذوات الأنساب عن جمعهن إليه وقام الرضاع مقام النسب (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار أن عبد الله بن صفوان جمع بين امرأة رجل من ثقيف وابنته (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار أنه سمع الحسن بن محمد يقول جمع ابن عمر بن الخطاب بين ابنتي عمه فأصبح النساء لا يدين أن ينكحن (قال الشافعي) ولا بأس أن يتزوج الرجل المرأة ويتزوج ابنتها لأنه لا نسب بينهما ولا رضاع ولا يدين أن ينكح الرجل ما لا يحرم على ابنه وكذلك يزوجه أخت امرأته

(الجمع بين المرأة وعمتها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة ونحواتها (قال الشافعي) وبهذا أخذ وهو قول من لقيت من المفتين لا اختلاف بينهم فيما علمته ولا يروى من وجه يثبت به أهل الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا عن أبي هريرة وقدر روى من وجه لا يثبت به أهل الحديث من وجه آخر وفي هذا حجة على من رد الحديث وعلى من أخذ بالحديث مرة وتركه أخرى إلا أن العامة إنما تبعوا في تحريم أن يجمع بين المرأة وعمتها ونحواتها قول الفقهاء ولم نعلم فقها سئل لم يحرم الجمع بين المرأة وعمتها ونحواتها إلا قال بحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فإذا أثبت بحديث منفرد عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا فحرمه بما حرمه به النبي صلى الله عليه وسلم ولا علم له أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله إلا من حديث أبي هريرة وجب عليه إذا روى أبو هريرة أو غيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حديثا آخر لا يخالفه أحد بحديث مثله عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يحرمه ما حرم النبي صلى الله عليه وسلم ويحل به ما أحل النبي صلى الله عليه وسلم وقد فعلنا هذا في حديث التخليل وغير حديث وفعله غيرنا في غير حديث ثم تفحصكم كثير من جامعنا على تثبيت الحديث في شئ مرة ويرده أخرى وأقل ما علمنا بهذا أن يكون مخطئا في التثبيت أو في ردلائها طرأ في واحدة فلا يجوز تثبيتها مرة ووردها أخرى وبجته على من قال لا قبل إلا الاجماع لأنه لا بعد اجماع تحريم الجمع بين المرأة وعمتها ونحواتها وليس يسئل أحد من أهل العلم علمته إلا قال إنما ثبتت من الحديث وهو يرد مثل هذا الحديث وأقوى منه مرارا قال وليس في الجمع بين المرأة وعمتها ونحواتها مما أحل وحرم في الكتاب معنى إلا أنا إذا قبلنا تحريم الجمع بينهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعن الله تعالى قبلنا بما فرض من طاعته فان قال قائل قد ذكر الله عز وجل من حرم من النساء وأحل ما وراءهن قيل القرآن عربي اللسان منه محتمل واسع ذكر الله من حرم بكل حال في الأصل ومن حرم بكل حال إذا فعل النكاح أو غيره فيه شأ مثل الرتبة إذا دخل بها محرمات ومثل امرأة ابنه وأبيه إذا نكحها أو محرمات عليه بكل حال وكانوا يجمعون بين الأختين فحرمه وليس في تحريم الجمع بين الأختين أباحة أن يجمع بين ماعداء الأختين إذا كان ماعدا الأختين مخالفا لهما كان أصلا في نفسه وقد ذكر الله عز وجل النبي في كتابه في حرمه ويحرم على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم غيره مثل قوله وأحل لكم ما وراء ذلكم ليس فيه أباحة أكثر من أربع لأنه انتهى بتعليل النكاح إلى أربع وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لغيلان بن سلمة وأسلم وعنده عشرين نسوة أسلمن أربعا وفارق سائرهن فأبان على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم أن انتهاء الله بتعليله إلى أربع حظرا لوراء أربع وإنه لم يكن ذلك نصا في القرآن وحرم من غير جهة الجمع والنسب النساء المطلقات ثلاثا حتى تنكح زوجا غيره بالقرآن وامرأة المملأع بالسنن وما سواهن مما سميت كفاية لما استثنى منه قال والقول في الجمع بين

سقائه وتقبول هو
يقرى الطعام في صدقه
وقالت عائشة رضي
الله عنها هل تدرين
ما الاقصراء الاقراء
الا طهار وقال اذا
طعنت المطلقة في الدم
من الحيضة الثالثة فقد
برئت منه والنساء بهذا
أعلم وقال زيد بن
نابت وابن عمر اذا دخلت
في الدم من الحيضة
الثالثة فقد برئت وبرئ
منها ولا ترثه ولا يرثها
(قال الشافعي) والاقراء
الا طهار والله أعلم ولا
يمكن أن يطلقها طاهرا
الا وقد مضى بعض
الطهر وقال الله تعالى
الجمع أشهر معسومات
وكان سؤال وذو القعدة
كاملين وبعض ذي الحجة
كذلك الاقراء طهران
كاملان وبعض طهر
وليس في الكتاب ولا
في السنة للتعليل بعد
الحيضة الثالثة معني
تنقض به العدة ولو
طلقها طاهرا قبل جاع

المرأة وعمتها وعماتها من قبل آبائهن وأخواتهن من قبل أمهاتهن وان يعدن كالقول في الأخوات سواء ان نكح واحدة ثم نكح أخرى بعدها ثبت نكاح الأولى وسقط نكاح الآخرة وان نكحهما في عقدة معا انفسهم نكاحهما وان نكح العمة قبل بنت الأخ أو ابنة الأخ قبل العمة فسواء هو جامع بينهما فيسقط نكاح الآخرة ويثبت نكاح الأولى ونذلك الخالة وشواتها تحلل بالأولى منهما دون الآخرة أو بالآخرة دون الأولى أو لم يدخل وهكذا يحرم الجمع بينهما بالوطء عكس البين والرضاع وملك البين في الوطء والنكاح سواء وما لم يكن للرجل أن يجتمع بينه وبين الاختين أو المرأة وعمتها أو المرأة وأختها فتكح اثنتين منهن في عقدة فالعقدة منفسخة كلها وإذا تكح أحدهما قبل الأخرى فنكاح الأولى ثابت ونكاح الآخرة مفسوخ ولا يصنع الدخول شيئا انما يصنعه العقدة وما نهى الله عن الجمع بينه من الأخوات وما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجمع بين العمة والخالة ففيه دلالة على أن كل واحدة منهما تحلل بعد الأخرى فلا بأس أن ينكح الاخت فإذا ماتت أو طلقها طلاقا عاك في الرجعة وانقضت عدتها أو طلاقا لا يملك فيه الرجعة وهي في عدتها أن ينكح الأخرى وهكذا العمة والخالة وكل من نهى عن الجمع بينه

(نكاح نساء أهل الكتاب وتحريم إمامتهم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنوهن إلى ولاهنم يحلون لهن (قال الشافعي) فزعم بعض أهل العلم بالقرآن أنها نزلت في مهاجرة من أهل مكة فسميها بعضهم ابنة عقبة بن أبي معيط وأهل مكة أهل أوثان وأن قول الله عز وجل ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنن إلى قوله ولو أحببتم وقد قيل نزلت في الهدنة وقال قال الله عز وجل ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنن إلى قوله ولو أحببتم وقد قيل في هذه الآية أنها نزلت في جماعة مشركي العرب الذين هم أهل الأوثان فحرم نكاح نسائهم كحرم أن تنكح رجالهم المؤمنات قال فان كان هذا هكذا فهذه الآيات ثابتة ليس فيها منسوخ قال وقد قيل هذه الآية في جميع المشركين ثم نزلت الرخصة بعد في إحلال نكاح حرائر أهل الكتاب خاصة كما جاءت في إحلال ذبائح أهل الكتاب قال الله تبارك وتعالى أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات إلى قوله أجورهن وقال فأيهما كان فقد أبيع فيه نكاح حرائر أهل الكتاب وفي إباحة الله تعالى نكاح حرائرهم دلالة عندى والله تعالى أعلم على تحريم إمامتهم لان معلوما في اللسان إذا قصد قصد صفة من ثبتي بإباحة أو تحريم كان ذلك دليلا على أن ما قد خرج من تلك الصفة بخالف المقصود قصده كأنه من النبي صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع فدل ذلك على إباحة غير ذوات الأنياب من السباع وان كانت الآية نزلت في تحريم نساء المؤمنين على المشركين وفي مشركي أهل الأوثان فالمسلمات محرمات على المشركين منهم بالقرآن على كل حال وعلى مشركي أهل الكتاب لقطع الولاية بين المشركين والمسلمين وما لم يختلف الناس فيه علمته قال والمحصنات من المؤمنات ومن أهل الكتاب الحرائر وقال الله عز وجل ومن لم يستطع منكم طولا إلى قوله من فتاتكم المؤمنات ذلك لمن خشى العنت منكم وفي إباحة الله الاماء المؤمنات على ما شرط لم يجد طولا وخاف العنت دلالة والله تعالى أعلم على تحريم نكاح اماء أهل الكتاب وعلى أن الاماء المؤمنات لا يحللن إلا لمن جمع الاخيرين مع ايمانهم لان كل ما أباح بشرط لم يحلل إلا بذلك الشرط كما أباح التيمم في السفر والاعواز في الماء فلم يحلل إلا بان يجتمعهما التيمم وليس اماء أهل الكتاب مؤمنات فيحللن بأحل به الاماء المؤمنات من الشرطين مع الايمان

(تفريع تحريم المسلمين على المشركين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا أسلمت المرأة أو ولدت على الاسلام أو أسلم أحد أوبها وهي صبية لم تبلغ حرم على كل مشرك كتابي ووثني نكاحها بكل حال ولو كان أبواها مشركين فوصفت الاسلام وهي تعقل صفته منعتهما أن ينكحها مشرك فان

أو بعده ثم حاضت بعده
بطرفة ذلك قرء
وتصدق على ثلاثة
قروء في أقل ما يمكن
وأقل ما علمناه من
الحيض يوم وقال في
موضع آخر يوم وبسالة
(قال المزني) رحمه الله
وهذا أولى لانه زيادة
في الخبر والعلم وقد
يحتمل قوله يوما بلسالة
فيكون المفسر من قوله
يقضى على الحمل
وهكذا أصله في العلم
(قال الشافعي) رحمه
الله وان علمنا ان طهر
امرأة أقل من خمسة
عشر جعلنا القول فيه
قولها (١) وكذلك
تصدق على الصدق ولو
(١) قوله وكذلك
تصدق على الصدق
كذا في النسخة ولم نجد
في كلام الأم في هذا
الباب ويؤخذ من
عبارتها أنها تصدق
في دعوى ما يكون مثله
أي مثل حيضها الذي
اعتادته قبل الطلاق
ولعله المراد حرره اه
كتبه معصمه

أت الدم في الثالثة دفعة
ثم ارتفع يومين أو ثلاثة
أو أكثر فان كان الوقت
الذي رأت فيه الدفعة
في أيام حيضها ورأت
صفرة أو كدرة أو لم تر
ملها حتى يكمل يوما
وليلة فهو حيض وان
كان في غير أيام الحيض
فكذلك اذا مكن أن
يكون بين رؤيتها
الدم والحيض قبله قدر
ملهر وان رأت الدم
أقل من يوم وليلة
لم يكن حيضا ولو طبق
عليها فان كان دمها
ينفصل فيكون في أيام
أحمر فاشتمت حدها
كثيرا وفي أيام بعده
رفيكا الى الصفرة
فحيضها أيام المحتدم
الكثير ووطهرها أيام
الرفيق القليل الى
الصفرة وان كان
مشتبها كان حيضها
بقدر أيام حيضها فيما
مضى قبل الاستحاضة
وان ابتدأت مستحاضة

(١) قوله ابن سعيد
واسمه خالد كافي السيرة
الحليسة اه كتبه
محسنه

وصفته وهي لا تعقل صفته كان أحب الى أن يمنع أن ينكحها مشرك ولا يبين في فسح نكاحها ولو نكحها
في هذه الحالة والله أعلم

(باب نكاح حرائر أهل الكتاب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويحل نكاح حرائر أهل الكتاب
لكل مسلم لان الله تعالى أحلهم بغير استثناء وأحب الى لولم ينكحهن مسلم أخبرنا عبد المجيد عن ابن
جريح عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسئل عن نكاح المسلم اليهودية والنصرانية فقال تزوجناهن
زمان الفتح بالكوفة مع سعد بن أبي وقاص ونحن لا نكاد نجد المسلمات كثيرا فلما رجعنا طلقناهن وقال
فقال لا يزن مسلما ولا يزنهن ونساؤهن لنا حل ونساؤنا حرام عليهم (قال الشافعي) وأهل الكتاب
الذين يحل نكاح حرائرهم أهل الكتابين المشهورين التوراة والأنجيل وهم اليهود والنصارى بدون الجوس
قال والصابئون والسامرة من اليهود والنصارى الذين يحل نساؤهم ذبايحهم الآن يعلم أنهم يخالفونهم في
أصل ما يحلون من الكتاب ويحرمون فيحرم نكاح نساؤهم كما يحرم نكاح المجوسيات وان كانوا يجامعونهم
على أصل الكتاب ويتأولون فيختلفون فلا يحرم ذلك نساؤهم وهم منهم يحل نساؤهم بما يحل به نساء غيرهم من
لم يلزمه اسم صابئ ولا سامري قال ولا يحل نكاح حرائر من دان من العرب دين اليهودية والنصرانية لان
أصل دينهم كان الخنيفة ثم ضلوا بعبادة الاوثان وانما انتقلوا الى دين أهل الكتاب بعده لا بأهم كانوا الذين
دانوا بالتوراة والأنجيل فضلوا عنها وأحدثوا فيها انما ضلوا عن الخنيفة ولم يكونوا كذلك لا تحل ذبايحهم
وكذلك كل أعجمي كان أصل دين من مضى من آثانه عبادة الاوثان ولم يكن من أهل الكتابين المشهورين
التوراة والأنجيل فدان دينهم لم يحل نكاح نساؤهم فان قال قائل فهل في هذا من أمر متقدم قيل نعم
أخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا الفضل بن عيسى الرقاشي قال كتب عمر بن عبد العزيز الى عدي أن
يسأل الحسن لم أقرأ المسلمون بيوت النيران وعبادة الاوثان ونكاح الأمهات والاخوات فسأله فقال الحسن
لان العلاء بن الحضرمي لما قدم البحرين أقرهم على ذلك (قال الشافعي) فهذا ما لا أعلم فيه خلافا بين
أحد لقيته أخبرنا ابراهيم بن محمد عن عبد الله بن دينار عن سعد الحارثي مولى عمر أوعبد الله بن سعد عن
عمر أنه قال ما نصارى العرب بأهل كتاب وما يحل لنا ذبايحهم وما أنا بشاركهم حتى يسلموا أو أضرب أعناقهم
أخبرنا الثقي عن أيوب عن ابن سيرين قال سألت عبيدة عن ذبايح نصارى بني تغلب فقال لا تأكل ذبايحهم
فأنهم لم يتسكروا من نصرانيتهم الا شرب الخمر (قال الشافعي) وهكذا أحفظه ولا أحبه وغيره الا
وقد بلغ به علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه بهذا الاسناد أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريح قال قال
عطاء ليس نصارى العرب بأهل كتاب انما أهل الكتاب بنو اسرائيل والذين جاءتهم التوراة والأنجيل
فأما من دخل فبهم من الناس فليسوا منهم (قال الشافعي) وتنكح المسلمة على الكتابية والكتابية على
المسلمة وتنكح أربع كتابيات كما تنكح أربع مسلمات والكتابية في جميع نكاحها وأحكامها التي
تحل بها وتحرم كالسلة لا تخالفها في شيء وفيما يلزم الزوج لها ولا تنكح الكتابية الا بشاهدين عدلين
مسلمين وبولي من أهل دينها كولي المسلمة جاز في دينهم غير ذلك أو لم يجز ولست أنظر فيه الا الى حكم الاسلام
ولو روجت نكاحا صحيحا في الاسلام وهو عندهم نكاح فاسد كان نكاحها صحيحا ولا يرد نكاح المسلمة من
شيء الا رد نكاح الكتابية من مثله ولا يجوز نكاح المسلمة بشيء الا جاز نكاح الكتابية بمثله ولا يكون ولي
الذمية مسلما وان كان أباه لان الله تعالى قطع الولاية بين المسلمين والمشركين وتزوج رسول الله صلى الله
عليه وسلم أم حبيبة بنت أبي سفيان وولي عقدة نكاحها (١) ابن سعد بن العاص وكان مسلما وأبو سفيان
حتى قدل ذلك على أن لا ولاية بين أهل القرابة اذا اختلف الدين وان كان أباً وأن الولاية بالقرابة واجتماع
الدينين قال ويقسم للكتابية مثل قسمته للمسلمة لا اختلاف بينهما ولها عليه ما للمسلمة وله عليها ما له على
المسلمة الا أنهم ما لا يتوارثان باختلاف الدينين فان طلقها أو ألى منها أو أظاها أو قدفها الرمة في ذلك كله

ما يلزمه في المسئلة الآتية لاحد على من قذف كتابية ويعزر واذا اطلقها فله عليها الرجعة في العدة وعندئذ
 عدة المسئلة وان طلقها ثلاثا فتكف قبل مضي العدة وأصبحت لم تحلل له وان تكفبت نكاحا صحيحا
 بعد مضي العدة ذميا أصابها ثم طلق أو مات عنها وكفبت عدها حلت للزوج الاول يحللها للزوج كل
 زوج أصابها يثبت نكاحه وعليها العدة والاحداد كما يكون على المسئلة واذا ماتت فان شاء شهدا
 وغسلها ودخل قبرها ولا يصلى عليها وأرهلها أن تغسله لو كان هو الميت فان غسلته أجزأ غسلها بابه
 ان شاء الله تعالى قال وله جبرها على العسل من الحيضة ولا يكون له اصابته اذا طهرت من الحيض حتى
 تغسل لان الله عز وجل يقول حتى يطهرن فقال بعض أهل العلم بالقرآن حتى ترى الطهر قال فادا
 تطهرن يعني بالماء الآن تكون في سفر لا تجد الماء فتتيم فاداصرت بمن تحل لها الصلاة بالطهور وحلت له
 (قال الشافعي) وله عندى والله تعالى أعلم أن يجبرها على العسل من الجنابة وعلى النظافة بالاستحذاء
 واخذ الأظفار والتنظيف بالماء من غير جناية ما لم يكن ذلك وهي مريضة يضربها الماء أو في برد شديد يضرب
 بها الماء وله منعها من كنيسة والخروج الى الأعياد وغير ذلك مما تريد الخروج اليه اذا كان له منع
 المسئلة اثبات المسجد وهو حق كان له في النصرانية منع اثبات الكنيسة لأنه باطل وله منعها شرب الخمر لأنه
 يذهب عقلها ومنعها كل لحم الخنزير اذا كان يتقذربه ومنعها كل ما حل اذا تأنى برحمة من يوم
 وبصل اذا لم تكن لها ضرورة الى أكله وان قدر ذلك من حلال لا يوجد يحرمه لم يكن له منعها بابه وكذلك
 لا يكون له منعها لبس ما شاءت من الثياب ما لم تلبس جلد ميتة أو ثوبا منتن يؤذيه ريحهما فيمنعها منهما قال
 واذا نكح المسلم الكتابية فارتدت الى مجوسية أو دين غير دين أهل الكتاب فان رجعت الى الاسلام أو الى دين
 أهل الكتاب قبل انقضائه العدة فلهما على النكاح وان لم ترجع حتى تنقضي العدة فقد انقطعت العصمة
 بينها وبين الزوج ولا نفقة لهما في العدة لانها مانعة له نفسها بالردة قال ولا يقتل بالردة من انتقل من
 كفر الى كفر انما يقتل من خرج من دين الاسلام الى الشرك فأما من خرج من باطل الى باطل فلا يقتل
 وينبغي من بلاد الاسلام الآن أن يسلم أو يعود الى أحد الأديان التي يؤخذ من أهلها الجزية اليهودية أو نصرانية
 أو مجوسية فيقر في بلاد الاسلام قال ولو ارتدت من يهودية الى نصرانية أو نصرانية الى يهودية لم تحرم
 عليه لانه كان يصلح له أن يتدنى نكاحها لو كانت من أهل الدين الذي خرجت اليه (قال الربيع) الذي
 أحفظ من قول الشافعي أنه قال اذا كان نصرانيا فخرج الى دين اليهودية أنه يقال له ليس لك أن تتحدث ديننا
 لم تكن عليه قبل نزول القرآن فان أسلمت أو رجعت الى دينك الذي كنا بأخذ منك عليه الجزية تركناك
 والاخر حناك من بلاد الاسلام ونبتذنا إليك ومتى قدرنا عليك قتلناك وهذا القول أحب الى الربيع (قال
 الشافعي) ولا يجوز نكاح أمة كتابية لمسلم عبد ولا حر بحال لما وصفت من نص القرآن ودلالته قال
 وأى صنف من المشركين حل نكاح حرائرهم حل وطء إمامهم بالملك وأى صنف حرم نكاح حرائرهم حرم
 وطء إمامهم بالملك ويحل وطء الأمة الكتابية بالملك كما تحل حرائرهم بالنكاح ولا يحل وطء أمة مشركة
 غير كتابية بالملك كما لا يحل نكاح نسائهم ولو كان أصل نسب أمة من غير أهل الكتاب ثم دانت دين أهل
 الكتاب لم يحل وطؤها كما لا يحل نكاح الحرائر منهم ولا يحل نكاح أمة كتابية لمسلم بحال لانها داخله
 في معنى من حرم من المشركات وغير حلال منصوصة بالاجلال كما نص حرائر أهل الكتاب في النكاح وان
 الله تبارك وتعالى إنما أحل نكاح إماء أهل الاسلام بمعنيين سواء أن لا يجسد لأكبر طول الحرية ويخاف
 العنت والشرطان في إماء المسلمين دليل على أن نكاحهن أحل بمعنى دون معنى وفي ذلك دليل على تحريم
 من خالفهن من إماء المشركين والله تعالى أعلم لان الاسلام شرط ثالث والأمة المشركة حارجة منه فلو
 نكح رجل أمة كتابية كان النكاح فاسدا يفسخ عليه قبل الوطء وبعده وان لم يكن وطئ فلا صداق لها
 وان كان وطئ فلها مهر مثلها ويلحق الولد بالنكاح وهو مسلم ويباع على مالكه ان كان كتابيا وان كان

أونسيت أيام حيضها
 تركت الصلاة يوما
 وليلة واستقبلها
 الحيض من أول هلال
 يأتي عليها بعد وقوع
 الطلاق فاذا هل هلال
 الرابع انقضت عدتها
 ولو كانت تحيض يوما
 وتطهر يوما ونحو ذلك
 جعلت عدتها تنقضي
 بثلاثة أشهر وذلك
 المعروف من أمر
 النساء أنهن يحضن في
 كل شهر حصة فلا
 أجدمعنى أولى بعدتها
 من الشهر ولو تباعد
 حيضها فهمى من أهل
 الحيض حتى تبلغ
 السن التي من بلغها لم
 تحض بعدها من
 المؤيات اللاتي جعل
 الله عدتهن ثلاثة
 أشهر فاستقبلت ثلاثة
 أشهر وقدرى عن ابن
 مسعود وغيره مثل هذا
 وهو يشبه ظاهر
 القرآن وقال عثمان

مسلم لم يبع عليه ولو وطئ أمة غير كتابية منع أن يعود لها جلت أولم تحبل وإن جلت فولدت فهي أم ولد له ولا يحل له وطؤها دينها كما يكون أمة له ولا يحل له وطؤها دينها فإذا ماتت عنتت بعونه وليس له بيعها وليس له أن يزوجه أو يهرسها ويستخدمها فيما تطيق كما يستخدم أمة غيرها وإن كانت لها أخت حرة مسلمة حل له نكاحها وهكذا إن كانت لها أخت لأمة حرة كتابية أو بها كتابي فاشترها حل له وطؤها علك البين ولم يكن هذا إجماعين الاختين لأن وطء الأولى التي هي غير كتابية غير جائز له وإنما الجمع أن يجمع بين من يحل وطؤها على الانفراد وإن كانت لها أخت من أبيها تدين بدين أهل الكتاب لم تحل له بالملك لأن نسبها إلى أبيها وأبوها غير كتابي إنما تنظر فيما يحل من المشركات إلى نسب الأب وليس هذا كالمراء بسم أحد أويها وهي صغيرة لأن الإسلام لا يشركه شرك والشرك يشرك والشرك والنسب إلى الأب وذلك الدين له ما لم تبلغ الحاربية ولو أن أختها بلغت ودانت دين أهل الكتاب وأبوها وثني أو مجوسي لم يحل وطؤها علك البين كما لا يحل وطء وثنية انتقلت إلى دين أهل الكتاب لأن أصل دينها غير دين أهل الكتاب ولو نكح أمة كتابية ولها أخت حرة كتابية أو مسلمة ثم نكح أختها الحرة قبل أن يفرق بينهما وبين الأمة الكتابية كان نكاح الحرة المسلمة أو الكتابية جائزا لأنه حلال لا يفسده نكاح الأمة الكتابية التي هي أخت النكوة بعدها لأن نكاح الأولى غير نكاح ولو وطئها كان كذلك لأن الوطء في نكاح مفسوخ حكمه أنه لا يجزئ شيئا لأنها ليست بزوجية ولا ملك بين فيصير الجمع بينهما وبين أختها قال ولو تزوج امرأة على أنها مسلمة فاذا هي كافرة كتابية كان له فسخ النكاح بلا نصف مهر ولو تزوجها على أنها كتابية فاذا هي مسلمة لم يكن له فسخ النكاح لأنها أخيرة من كتابية ولو تزوج امرأة ولم يخبر أنها مسلمة ولا كتابية فاذا هي كتابية وقال إنما نكحتهم على أنها مسلمة فالقول قوله وله الخيار وعليه البين ما نكحها وهو عليها كتابية

(ما جاء في منع إماء المسلمين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمألمات أي ما نكح من فتياتكم المؤمنات إلى قوله ذلك لمن خشي العنت الآية (قال الشافعي) ففي هذه الآية والله تعالى أعلم دلالة على أن المخاطبين بهذا الإقرار دون المالك فإما المملوك فلا بأس أن ينكح الأمة لأنه غير واجب طولاً لحرة ولا أمة فإن قال قائل ما دل على أن هذا على الأحرار ولهم دون المالك قيل الواحد دون المملوك والمملوك لا يملك ما لا يحل ويحسب أن لا يخاطب بأن يقال إن لم يجد ما لا من يعلم أنه لا يملك ما لا يحل إنما يملك أدا لغيره قال ولا يحل نكاح الأمة إلا كما وصفت في أصل نكاحهن إلا بأن لا يجد الرجل الحر بصدق أمة طولاً لحرة وبأن يخاف العنت والعنت الزنا فإذا اجتمع أن لا يجد طولاً لحرة وأن يخاف الزنا حل له نكاح الأمة وإن انفرد فيه أحدهما لم يحل له وذلك أن يكون لا يجد طولاً لحرة وهو لا يخاف العنت أو يخاف العنت وهو يجد طولاً لحرة إنما رخص له في خوف العنت على الضرورة ألا ترى أنه لو عشت امرأة وثنية يخاف أن يزني بها لم يكن له أن ينكحها ولو كان عنده أربع نسوة فعشت واحدة لم يحل له نكاحها إذا تم الأربع عنده أو كانت له امرأة فعشت أختها لم يحل له أن ينكحها ما كانت عنده أختها وكذلك ما حرم عليه من النكاح من أي الوجوه حرم لم أرخص له في نكاح ما يحرم عليه خوف العنت لأنه لا ضرورة عليه يحل له بها النكاح ولا ضرورة في موضع لذة يحل بها المحرم إنما الضرورة في الإبدان التي تحيا من الموت وتقع من ألم العذاب عليها وأما اللذات فلا يعطاها أحد بغير ما يحل به فإن قال قائل فهل قال هذا غيرك قيل الكتاب كاف إن شاء الله تعالى فيه من قول غيري وقد قاله غيري أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر يقول من وجد صدقاً حرة فلا ينكح أمة أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرني ابن طاوس عن أبيه قال لا يحل نكاح الحر الأمة وهو يجد بصدقها حرة قلت يخاف الزنا

لعلى وزيد في امرأة حبان بن منقذ طلقها وهو صحيح وهي ترضع فأقامت تسعة عشر شهرا لا تحيض ثم مرض ما تريان قال لا ترى أنها ترضع أن مات وبرزها أن ماتت فانها ليست من القواعد الثلاثي يثس من المحيض وليست من الأبقار التي لم يبلغن المحيض ثم هي على عدة حيضها ما كان من قليل وكثير فرجع حبان إلى أهله فأخذ ابنته فلما فقدت الرضاع حاضت حيضتين ثم توفي حبان قبل الثالثة فاعتدت عدة المتوفى عنها وورثته وقال عطاء كما قال الله تعالى إذا يئست اعتدت ثلاثة أشهر (قال الشافعي) رحمه الله في قول عمر رضي الله عنه في السقي رفعها

قال ما علمته محل أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار قال سأل عطاء بن الشفاء وأنا أجمع عن نكاح الامة
ما تقول فيه أجابني فقال لا يصلح اليوم نكاح الامة (قال الشافعي) والطول هو الصداق ولست أعلم
أحد من الناس بمحل له به أمة الا وهو يجده حرة فان كان هذا هكذا لم يحل نكاح الامة لحر وان لم
يكن هذا هكذا لجمع رجل حر الامر بن حل له نكاح الامة واذا ملك الرجل عقدة الامة بنكاح صحيح ثم
أسر قبل الدخول أو بعده فسواء والاختيار له في فراقها ولا يلزمه فراقها بحال أبدا بلغ يسر ما شاء أن يبلغ
لان أصل العقد كان صحيحا يوم وقع فلا يحرم بمحدث بعده ولا يكون له أن ينكح أمة على أمة وذلك أنه اذا
كانت عنده أمة فهو في غير معنى ضرورة وكذلك لا ينكح أمة على حرة فان نكح أمة على أمة أو حرة
فالنكاح مفسوخ قال ولو ابتداء نكاح أمتين معا كان نكاحهما مفسوخا بلا طلاق وينسئ نكاح
أبنتها ما شاء اذا كان من له نكاح الامة كما يكون هكذا في الاختين يعقد عليهما معا والمرأة وعمتها وان نكح
الامة في الحال التي قلت لا يجوز له فالنكاح مفسوخ ولا صداق لها الا بأن يصيبها فيكون لها الصداق بما
استحل من فرجها ولا تحلها أصابته اذا كان نكاحه فاسدا لزوج غيره ولو طلقها ثلاثا ولو نكحها وهو محجود
طولا فلم يفسخ نكاحه حتى لا يجده ففسخ نكاحها لان أصله كان فاسدا وينسئ نكاحها ان شاء ولو
نكحها ولا زوجة له فقال نكحتها ولا أجده طولا لحرته فولدت له أولم تلد اذا قال نكحتها ولا أجده طولا لحرته
كان القول قوله ولو وجد موسرا لانه قد يسر ثم يوسر الا أن تقوم بينة بأنه حين عقد عقدة نكاحها كان
واحدا لان ينكح حرة فيفسخ نكاحه قبل الدخول وبعده وان نكح أمة ثم قال نكحتها أو أأجده طولا لحرته
أو أخاف العنت فان صدقه مولاه فالنكاح مفسوخ ولا مهر عليه ان لم يكن أصابها فان أصابها فعليه
مهر مثلها وان كذبه فالنكاح مفسوخ باقراره بأنه كان مفسوخا ولا يصدق على المهر ان لم يكن دخل بها
فلها نصف ما سمى لها وان راجعها بعد جعلت في الحكم تطليقة وبما بينه وبين الله فسخا بلا طلاق وقد
قال غيرنا يصدق ولا شيء عليه ان لم يصحبها قال وان نكح أمة نكاحا صحيحا ثم أسر فله أن ينكح عليها حرة
وحر حتى يكمل أربعين ولا يكون نكاح الحرة ولا الحرار عليها طلاقا ولا لهن ولا الواحدة منهن خيار كن
علم أن نكح أمة أولم يعلم لأن عقد نكاحها كان حلالا فلم يحرم بأن يوسر فان قال قائل فقد تحرم
المبينة وتحلها الضرورة فاذا وجد صاحبها غنى حرمتها عليه قيل ان المبينة محرمة بكل حال وعلى كل
أحد بكل وجه ما لكها وغيره ما لكها وغيره حلال الثمن الا أن كان محجودا في الضرورة والامة حلال بالملك
وحلال بنكاح العبد وحلال النكاح للحر بمعنى دون معنى ولا تشبه المبينة المحرمة بكل حال الا في حال الموت
ولا يشبه الماء كقول الجساع وكل الفروج ممنوعة من كل أحد بكل حال الا بما أحل به من نكاح أو ملك فاذا
حل لم يحرم الا بأحداث شيء يحرم به ليس الغنى منه ولا يجوز أن يكون الفرج حلالا في حال حراما بعده
يسير وانما حرمت نكاح المتبعة مع الاتباع لثلاث يكون الفرج حلالا في حال حراما في آخر الفرج لا يحل
الا بأن يحل على الا بدما لم يحدث فيه شيء يحرمه ليس الغنى عنه مما يحرمه فان قال قائل فالتيمم يحل في حال
الاعواز والسفر فاذا وجد الماء قبل أن يصلي بالتيمم بطل التيمم قلت التيمم ليس بالفرض المؤدى فرض
الصلاة والصلاة لا تؤدى الا بنفسها وعلى المصلي أن يصلي بظهور ماء واذا لم يجده تيمم وصلى فان وجد الماء
بعد التيمم وقبل الصلاة تيمم لانه لم يدخل في الفرض ولم يؤده واذا صلى أو دخل في الصلاة ثم وجد الماء
لم تنقض صلاته ولم يعد لها وتوضأ لصلاة بعدها وهكذا النكاح الامة لو أراد نكاحها وأجيب اليه وجلس له
فلم ينكحها ثم أسر قبل يعقد نكاحها لم يكن له نكاحها وان عقد نكاحها ثم أسر لم يحرم عليه كما كان
المصلي اذا دخل بالتيمم ثم وجد الماء لم يحرم الصلاة عليه بل نكاح الامة في أكثر من حال الداخل في الصلاة
الداخل في الصلاة لم يكملها والنكاح الامة قد اكمل جميع نكاحها وكال نكاحها يحلها له على الابد كما وصفت
قال ويقسم للحره يومين والامة يوما وكذلك كل حرة معه مسلمة وكتابية يوفين القسم سواء على يومين لكل

حيضها تنتظر تسعة
أشهر فان بان بها حل
فذلك والا عادت بعد
التسعة ثلاثة أشهر ثم
حلت يحتمل قوله في امرأة
قد بلغت السن التي من
بلغها من نساها يثنى
فلا يكون مخالفا لقول
ابن مسعود رضي الله
عنه وذلك وجه عندنا
(قال) وان مات صبي
لا يجامع مثله فوضعت
امرأته قبل أربعة
أشهر وعشر آتت
أربعة أشهر وعشرا
لان الولد ليس منه فان
مضت قبل أن تضع
حلت منه وان كان
(١) بقى له شيء يغيب
في الفرج أو لم يبق له
وكان والنقص
ينزلان لحقهما الولد
واعتدت زوجتها كما
تعتد زوجة الفحل وان

(١) قوله بقى له أى
للحبيب كما هو ظاهر
العبارة كتبه مصححه

واحدة ويوما للامة فان شاء جعل ذلك يومين ويومين وان شاء يوما يوما ثم دار على الحرائر يومين ويومين ثم اتي الامة يوما فان عتقت في ذلك اليوم فدار الى الحرة أو الى الحرائر قسم بينهن وبينها يوما يوما بدأ في ذلك بالامة قبل الحرائر أو بالحرائر قبل الامة لانه لم يقسم لهن يومين ويومين حتى صارت الامة من الحرائر التي لهما المهن معا وانما يلزم الزوج أن يقسم للامة ما خلى المولى بينه وبينها في يومها وليتها فاذا فعل فعله القسم لها وللمولى اخرجها في غير يومها وليتها وان اخرجها المولى في يومها وليتها فقد ابطال حقها ويقسم لغيرها قسم من لا امرأه عنده وهكذا الحرة تخرج بغير اذن زوجها يبطل حقها في الايام التي خرجت فيها وكل زوجة لم تكمل فيها الحرية فقسمها قسم الامة وذلك أم الولد تنسك والمكاتبه والمدبرة والمعتق بعضها وليس للمكاتبه الامتناع من زوجها في يومها وليتها ولا للزوجه امتناعه بالكتابة ولو حلت الامة زوجها من يومها وليتها ولم يحللها السيد حل له ولو حلله السيد ولم يحلل له لانه حق لهادون السيد ولو وضع السيد نفقتها عنه حل له لانه مال له دونها وعلى سيدها أن ينفق عليها اذا وضع نفقتها عن الزوج ولو وضعت هي نفقتها عن الزوج لم يحل له الا باذن السيد لانه مال السيد

(نكاح المحدثين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة الى المؤمنين (قال الشافعي) اختلف في تفسير هذه الآية فقيل زات في بغايا كانت لهن رايات وكن غير محصنات فارد بعض المسلمين نكاحهن فنزلت هذه الآية بتعريم أن ينكحن الا من أعلن غسل ما أعلن به أو مشركا وقيل كن زواني مشركات فنزلت لا ينكحن الا زان مثلهن مشركا أو مشركا وان لم يكن زانيا وحرم ذلك على المؤمنين وقيل غير هذا وقيل هي عامة ولكنها سقطت أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب في قوله الزاني لا ينكح الا زانية أو مشركة قال هي منسوخة نسختها وأنكحوا الا باي منكم فهي من أيام المسلمين (قال الشافعي) فوجدنا الدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في زانية وزان من المسلمين لم نعلمه حرم على واحد منهما أن ينكح غير زانية ولا زان ولا حرم واحد منهما على زوجه فقد أتاه ما عزم مالك وأقر عنده بالزنا امرأ بالمهر في واحدة منها أن يحتجب زوجه له ان كانت ولا زوجته أن تحتجب ولو كان الزنا بحرمة على زوجته أشبه أن يقول له ان كانت لك زوجة حرمت عليك أولم تكن لم يكن لك أن تنكح ولم نعلمه أمر بذلك ولأن لا ينكح ولا غيره أن لا ينكحه الا زانية وقد ذكره رجل أن امرأة زنت وزوجها حاضر فلم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم فباعنا زوجها باجتنابها وأمر أنيسا أن يغدو عليها فان اعترفت برجها وقد جلد ابن الاعرابي في الزنا ما لا يحصى وما لم ينسبه علمنا أن ينكح ولا أحد أن ينكحه الا زانية وقد رفع الرجل الذي قذف امرأته اليه أمر امرأته وقد فها برجل وانتفى من حملها فلم يأمره باجتنابها حتى لاعن بينهما وقد روى عنه أن رجلا شك اليه أن امرأته لا تدفع يد لاس فأمره أن يفارقها فقال له اني أحبها فأمره أن يستمتع بها أخبرنا سفيان بن عيينة عن هرون بن رباب عن عبيد الله بن عبيد بن عمير قال أتى رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان لي امرأة لا ترد يد لاس فقال النبي صلى الله عليه وسلم فطلقها قال اني أحبها قال فأمسكها اذا وبدحرم الله المشركات من أهل الاوثان على المؤمنين الزناة وغير الزناة أخبرنا سفيان عن عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه أن رجلا تزوج امرأة ولها ابنة من غيره وله ابن من غيرها فقبر الغلام بالجارية فظهر بها حمل فلما قدم عمر مكة رفع ذلك اليه فسألهما فاعترفا فجلدهما عمر الحد وحرص أن يجمع بينهما فأبى الغلام (قال الشافعي) فلا اختيار للرجل أن لا ينكح زانية وللزاة أن لا تنكح زانيا فان فعل فلا فلس ذلك بحرام على واحد منهما ليست معصية واحد منهما في نفسه فحرم عليه الحلال اذا أتاه قال وكذلك لو نكح امرأته لم يعلم أنها زنت فعلم قبل دخولها عليه أنها زنت قبل نكاحه أو بعده لم يحرم عليه ولم يكن له أخذ صداقها منها ولا فسخ نكاحها وكل له ان شاء أن يمك أو ان شاء أن يطلق وكذلك ان كان هو الذي وجده

أرادت الخروج كان له منعها حيا ولورثته ميتا حتى تنقضي عدتها وان طلق من لا تحيض من صفر أو كبر في أول الشهر أو آخره اعتدت شهرين بالاهلة وان كان تسعا وعشرين وشهرا ثلاثين ليلة حتى يأتي عليها تلك الساعة التي طلقها فيها من الشهر ولو حاضت الصغيرة بعد انقضاء الثلاثة الأشهر فقد انقضت عدتها ولو حاضت قبل انقضائها بطرفة خرجت من اللأئي لم يحضن واستقبلت الاقراء (قال) وأعجب من سمعت به من النساء يحضن نساء تهامة يحضن لتسع سنين فتعسدا اذا حاضت من هذه السن بالاقراء فان بلغت عشرين سنة

قد زنى قبل أن يشكها أو بعد ما تشكها قبل الدخول أو بعده فلا خيار لها في فراقه وهي روجته من أجلها ولا تحرم عليه وسواء حد الزاني منهما أو لم يحد أو قامت عليه بينة أو اعترف لا يحرم زنا واحد منهما ولا زناهما ولا معصية من المعاصي الحلال إلا أن يختلف ديناهما بشرك وإيمان

(لا نكاح الأولى) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إلى بالمعروف وقال عز وجل الرجال قوامون على النساء الآية وقال في الاماء فانكحوهن بائن أهلهن (قال الشافعي) زعم بعض أهل العلم بالقرآن أن معقل بن يسار كان زوج أخته ابن عم له فطلقها ثم أراد الزوج وأرادت نكاحه بعد مضي عدتها فأبى معقل وقال زوجتك وأثرتك على غيرك فطلقها لأن زوجها أبدا فزول وإذا طلقتم يعني الأزواج النساء فبلغن أجلهن يعني فانقضت أجلهن يعني عدتهن فلا تعضلوهن يعني أولياءهن أن ينكحن أزواجهن أن تطلقوهن ولم يتواطأ لهن و أشبه معنى ما قالوا من هذا بما قالوا ولا أعلم الآية تحتل غيره لأنه انما يؤمر بأن لا يعضل المرأة من له سبب إلى العضل بأن يكون يتم به نكاحها من الأولياء والزواج إذا طلقها فانقضت عدتها فليس بسبيل منها فيعضلها وإن لم تنقض عدتها فقد يحرم عليها أن تنكح غيره وهو لا يعضلها عن نفسه وهذا بين ما في القرآن من أن الولي مع المرأة في نفسها حقا وأن على الولي أن لا يعضلها إذا رضيت أن تنكح بالمعروف (قال الشافعي) وجاءت السنة بمثل معنى كتاب الله عز وجل أخبرنا مسلم وسعيد وعبد الحميد عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل فان أصابها فلها الصداق بما استحل من فرجها وقال بعضهم في الحديث فان استجبروا وقال غيره منهم فان اختلفوا فالسلطان ولي من لا ولي له أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج قال أخبرني عكرمة بن خالد قال سمعت الطريق ركبنا فيهم امرأة ثيب فوات رجلا منهم أمرها فزوجه رجلا فخلد عمر بن الخطاب الناكح وردد نكاحها أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن معبد بن عمر أن عمر رضي الله عنه رد نكاح امرأة نكحت بغير ولي أخبرنا مسلم وعبد الحميد عن ابن جريج قال قال عمرو بن دينار نكحت امرأة من بني بكر بن كنانة يقال لها بنت أبي ثمامة عمر بن عبد الله بن مضر فسكت علقمة بن علقمة العتواري إلى عمر بن عبد العزيز وهو بالمدينة أنى وليها وأنها نكحت بغير أمرى فرد عمر وقد أصابها (قال الشافعي) فأى امرأة نكحت بغير إذن وليها فلا نكاح لها إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال فنكاحها باطل وإن أصابها فلها صداق مثلها بما أصاب منها بما قضى لها به النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يدل على أن الصداق يجب في كل نكاح فاسد بالميسر وأن لا يرجع به الزوج على من غره لأنه إذا صكك لها وقد غرت من نفسها لم يكن له أن يرجع به عليها وهو لها وهو لو كان يرجع به فكانت الغارة له من نفسها باطل عنها ولا يرجع زوج أبدا بصداق على من غره امرأة كانت أو غير امرأة إذا أصابها قال وفي هذا دليل على أن على السلطان إذا استجبروا أن ينظر فان كان الولي عاضلا أمره بالتزويج فان زوج حقي أذاه وإن لم يزوج حقي منعه وعلى السلطان أن يزوج أو يوكل وليا غيره فيزوج والولي عاص بالعضل لقول الله عز وجل فلا تعضلوهن وإن ذكر شيئا نظر فيه السلطان فان رآها تدعو إلى كفاه لم يكن له منعها وإن دعاها الولي إلى خير منه وإن دعت إلى غير كفاه لم يكن له تزويجها والولي لا يرضى به وإنما العضل أن تدعو إلى مثلها أو فوقها فتبتع الولي

(اجتماع الولاية وافتراقهم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا ولاية لاحد مع أب فإذا مات فالجد أو الأب فإذا مات فالجد أو الأب وكذلك الآباء وذلك أن المراجعة من الآباء وليست من الأخوة والولاية غير المواريث ولا ولاية لاحد من الأجداد دونه أب أقرب إلى المراجعة منه فإذا لم يكن آباء

أو أكثر لم يخص قط اعتسدت بالشهود ولو طرحت ما تعلم أنه ولد مضعة أو غيرها حلت (قال المزني) رحمه الله وقال في كتابين لا تكون به أم ولا حتى بين فيه من خلق الإنسان شيء وهذا أقس قال ولو كانت تحيض على الحمل تركت الصلاة واجتنبها زوجها ولم تنقض بالحيض عدتها لأنها ليست معتدة به وعدتها أن تضع حملها ولا تنكح المرتبة وإن أوفت عدتها لأنها لا تدرى ما عدتها فان نكحت لم يفسخ ووقفناه فان برئت من الحمل فهو ثابت وقد أساءت وإن وضعت بطل النكاح (قال المزني) رحمه الله جعل الحمل تحيض ولم يجعل لحيضها معنى يعتد به كما تكون

فلا ولاية لاحد من الاخوة واذا اجتمع الاخوة فبنوا الاب والام أولى من بنى الاب فاذا لم يكن بنواهم اب فبنوا
 الاب أولى من غيرهم ولا ولاية لبنى الأم بالأم ولا لجد أبي أم أن لم يكن عصبه لان الولاية للعصبه فان كانوا
 بنى عم ولا أقرب منهم كانت لهم الولاية بأنهم عصبه وان كان معهم مثلهم من العصبه كانوا أولى لانهم
 أقرب بأم واذا لم يكن اخوة لأب وأم ولا أب وكان بنو أخ لأب وأم وبنو أخ لأب فبنوا أخ لأب وأم أولى
 من بنى الأخ لأب وان كان بنو أخ لأب وبنو أخ لأم فبنوا الأخ لأب أولى ولا ولاية لبنى الأخ لأم
 بحال الا أن يكونوا عصبه قال واذا تسفل بنو الأخ فانسبهم الى المزرعة فأيهم كان أقربها وان كان
 ابن أب فهو أولى لان قرابة الأب أقعد أقرب من قرابة أم غير ولدها أقدم منه واذا استوا فكان فهم ابن أب وأم
 فهو أولى بقره مع المساواة قال وان حرم النسب بقرابة الأم كان بنو بنى الأخ وان تسفلوا وبنو عم ذنية
 فبنو بنى الأخ وان تسفلوا أولى لانهم يجمعهم واياها اب قبل بنى العم وهكذا ان كان بنو أخ وعمه فبنو
 الأخ أولى وان تسفلوا لان العمومة غيرا بقاء فيكونون أولى لان المزرعة من الأب فاذا انتهت الأبوة فأقرب
 الناس بالمزوجة ولاهم بها وبنو أخها أقرب بها من عمومها لانه يجمعهم واياها اب دون الأب الذي يجمعها
 بالعمومة واذا لم يكن بنو أخ وكان بنى عم فبنو عم لاب وأم وبنو عم لاب فبنو عم لاب فبنو عم لاب فبنو عم لاب
 والأم أولى وان كان بنو العم لاب أقعد فهم أولى واذا لم يكن لها قرابة من قبل الأب وكان لها أوصياء
 لم يكن الا أوصياء ولا تنكاح ولا ولا ميراث وهكذا ان كان لها قرابة من قبل أمها أو بنى أخواتها ولا ولاية
 للقرابة في النكاح الا من قبل الأب وان كان للمزوجة ولدا أو ولدا فلا ولاية لهم فيها بحال الا أن يكونوا
 عصبه فتكون لهم الولاية بالعصبه ألا ترى أنهم لا يعقلون عنها ولا يتنسبون من قبيلها انما قبيلها نسبها من
 قبل أبيها ألا ترى أن بنى الأم لا يكونون ولا تنكاح فاذا كانت الولاية لا تكون بالأم اذا انفردت فهكذا
 ولدها لا يكونون ولا تلها واذا كان ولدها عصبه وكان مع ولدها عصبه أقرب منهم هم أولى منهم فالعصبه أولى
 وان تساوى العصبه في قرابتهم بها من قبل الأب فهم أولى كما يكون بنو الأم والأب أولى من بنى الأب وان
 استوا فالولد أولى

(ولاية المولى) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يكون الرجل وليا لولاء والمزوجة نسب من
 قبل أبيها يعرف ولا لا خوال ولا ولاية بحال ابدأ الا أن يكونوا عصبه فاذا لم يكن للزوجة عصبه ولها موال فوالها
 أولياؤها ولا ولا لا لعنق ثم أقرب الناس بعقبتها ولها كما يكون أقرب الناس به ولى ولد المعنق لها قال
 واجتماع الولاية من أهل الولاية في ولاية المزرعة كاجتماعهم في النسب (قال الشافعي) ولا يختصون في
 ذلك (قال الشافعي) ولو زوجها مولى بمه ولا يعلم لها قرابا من قبل أبيها ثم علم كان النكاح مفسوخا لانه
 غير ولى كالمولى زوجها ولى قرابة يعلم أقرب منه كان النكاح مفسوخا

(مغيب بعض الولاية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا ولاية لأحد بنسب ولا لولاء ولا أولى منه
 حتى غابا كان أو حاضرا بعيد الغيبة منقطعها مؤبسا منه مفقود أو غير مفقود وأقرب بنها مولى اباب غائبا
 واذا كان المولى حاضرا فامتنع من التزويج فلا يزوجه المولى الذي يليه في القرابة ولا يزوجه الا السلطان
 الذي يجوز حكمه فاذا رفع ذلك الى السلطان حقق عليه أن يسأل عن المولى فان كان غائبا سأل عن الخاطب
 فان رضيه به أحضر أقرب الولاية لها وأهل المحرم أهلها وقال هل تعلمون شيئا فان دكره نظر فيه فان
 كان كفوا ورضيته أمرهم بتزويجه فان لم يعلموا روجه وان لم يأمرهم وروجه فجاز وان كان المولى حاضرا
 فامتنع من أن يزوجه من رضى صنع ذلك به وان كان المولى الذي لا أقرب منه حاضرا فوكل قام وكيله
 مقامه وجاز تزويجه كما يجوز اذا وكله بتزويج رجل بعينه فزوجه أو وكله أن يزوجه من رأى فزوجه كفوا
 ترضى المرأة بعينه فان تزوج غير كف لم يجز وكان هذا معة تعديا مردودا كما رد تعدى الوكلاء
(من لا يكون وليا من ذى القربا) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يكون الرجل وليا

التي لم تحض تعتد
 بالشهور فاذا حدث
 الحيض كانت العدة
 بالحيض والشهور كما
 كانت غير عليها وليست
 بعده وكذلك الحيض غير
 عليها وليس كل حيض
 عدة كاليس كل شهر
 عدة ولو كانت حاملا
 بوادين فوضعت الاول
 فله الرجعة ولو ارتجعتها
 وخرج بعض ولدها
 وبقي بعضه كانت رجعة
 ولا تحل لو حتى يفارقها
 كله ولو وقع الطلاق فلم
 يدرا قبل ولدها أم بعده
 فقال وقع بعد ما وابت
 فلي الرجعة وكذبته
 فالقول قوله لان الرجعة
 حقه والحلو من العدة
 حتى لها ولم يدرا واحد
 منهما كانت العدة عليها
 لانها وجبت ولا نزلها
 الا بيقين والورع أن
 يرتجعتها ولو طلقها فلم
 يحدث لها رجعة ولا
 نكاحا حتى ولدت

لامرأة بنتا كانت أو اختاً أو بنت عم أو امرأة هو أقرب الناس إليها نسباً أو ولا حتى يكون الولي حراماً مسلماً رشيداً يعقل موضع الخط وتكون المرأة مسلمة ولا يكون المسلم ولياً للكافرة وإن كانت بنته ولا ولاية له على كافرة إلا أئمة فإن ما صار لها بالنكاح ملك له قال ولا يكون الكافر ولياً للمسلمة وإن كانت بنته قد تزوج ابن سعيد بن العاص النبي صلى الله عليه وسلم أم حبيبة وأبوسفیان حتى لأنها كانت مسلمة وابن سعيد مسلم لا أعلم مسلماً أقرب بهامنه ولم يكن لأبي سفیان فها ولاية لأن الله تبارك وتعالى قطع الولاية بين المسلمين والمشرکین والموارث والعقل وغير ذلك قال فحوز تزويج الحالك المسلم الكافرة لأنه يحكم لولاية إذا حاك اليه ولا يكون إذا كان باغاً مسلماً ولياً إن كان سفيهاً مولى عليه أو غير عالم بموضع الخط لنفسه ومن زوجه إذا كان هذا لا يكون ولياً لنفسه وزوجها كان أن يكون ولياً لغيره أبعد وإن لم يكن هذا ولياً للسلطة أو ضعف العقل فكذلك المعتوه والمجنون الذي لا يفتي بل هما أبعد من أن يكونا وليين قال ومن خرج من الولاية بأحد هذه المعاني حتى لا يكون ولياً بحال والولي أقرب الناس به ممن يفارق هذه الحال وهذا ممن لم يكن ويكن مات ولا ولاية له ما كان بهذه الحال فإذا صحت حاله صار ولياً لأن الحال التي منع بها الولاية قد ذهبت

(الأ كفاء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لأعلم في أن الولاية أمرامع المرأة في نفسها شيئاً يجعل لهم أبين من أن لا تزوج الا كفواً فإن قيل يحتمل أن يكون للثلاث زوج الانكاحاً صحيحاً قيل قد يحتمل ذلك أيضاً ولكنه لما كان الولاية لزوجها غير نكاح صحيح لم يجز أن هذا ضعيفاً لا يشبه أن يكون له جعل الولاية معها أمر فأما الصداق فهي أولى به من الولاية ولو وهبته جاز ولا معنى له أولى به من أن لا تزوج الا كفواً بل لا أحسبه يحتمل أن يكون جعل لهم أمر مع المرأة في نفسها الا ثلاث نكح الا كفواً (قال الشافعي) إذا اجتمع الولاية فكانوا شرعاً فإيهام صلح أن يكون ولياً بحال فهو كفضلهم وسواء المسن منهم والكهول والنسب والفاضل والذي دونه إذا صلح أن يكون ولياً فأيهام زوجهما بانها كفواً جاز وإن سخط ذلك من بقى من الولاية وأيهام زوج بانها غير كفواً فلا يثبت النكاح بالاجتماع عليهم وكذلك لو اجتمعت جماعة منهم على تزويج غير كفء وانفرد أحد منهم كان النكاح مردوداً بكل حال حتى تجتمع الولاية معاً على انكاحه قبل انكاحه فيكون حقاً لهم تركه وإن كان الولي أقرب ممن دونه فزوج غير كفء بانها فليس لمن بقي من الألباء الذي هو أولى منهم رده لأنه لا ولاية لهم معه قال وليس نكاح غير الكفء محرماً فأردته بكل حال لأنه هو نقص على المراجعة والولاية فإذا رزقت المراجعة ومن له الأمر معها بالنقص لم أردته وإذا زوج الولي الواحد كفواً أو امرأة المالك لا أمرها بأقل من مهر مثلها لم يكن لمن بقي من الولاية رد النكاح ولا أن يقوموا عليه حتى يكملوا لها مهر مثلها لأنه ليس في نقص المهر نقص نسباً إنما هو نقص المال ونقص المال ليس عليها ولا عليهم فيه نقص حسب وهي أولى بالمال منهم وإذا رضى الولي الذي لا أقرب منه بانكاح رجل غير كفء فأنكحه باذن المرأة والولادة الذين هم شرع ثم أراد الولي المزوج والولادة لم يكن لهم بعد رضاهم وتر ويجههم إياها برضا المرأة وإن كانوا زوجوها بأمرها بأقل من صداق مثلها وكانت لا يجوز أمرها في مالها فلهما تمام صداق مثلها لأن النكاح لا يرد فهو كالبيع المستهلكة كالأول باعت وهي محجورة ببيعها فاستهلك وقد غبت فيه لزم بثريه قيمته قال وإذا كانت المرأة محجورة أعلمها مالها فسواء من جاني في صداقها أب أو غيره لا يجوز المحابة ويخلق بصداق مثلها ولا يرد النكاح دخلت وأولم تدخل وإن طلق قبل ذلك أخذ لها نصف صداق مثلها

(ما جاء في تناسخ الولاية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان الولاية شرعاً فأراد بعضهم أن يلى التزوج بدون بعض فذلك إلى المرأة تولى أيهم شامت فإن قالت قد أذنت في فلان فأى ولانى أنكحني فنكاحه جائز فأيهام أنكحه فنكاحه جائز فإن ابتدره اثنان فزوجاه فنكاحه جائز وإن عانعا

لا أكثر من أربع سنين
فأنكره الزوج فهو منقضي
بالعان لأنها ولادته بعد
الطلاق لما لا يبلده
النساء (قال المزني)
رحمه الله فإذا كان
الولد عنده لا يمكن أن
تلده منه فلا معنى
للعان به ويشبهه أن
يكون هذا غلطاً من
غير الشافعي وقال في
موضع آخر لو قال
لامرأته كلما ولدت ولداً
فأنت طالق فولدت
ولدين بينهما سنة طلقت
بالأول وحلت للأزواج
بالآخر ولم يلحق به
الآخر لأن طلاقه وقع
بولادتها ثم لم يحدث لها
نكاحاً ولا رجعة ولم
يقربه فيلزمه إقراره
فكان الولد منتقياً عنه
بلا إنا وغيره يمكن
أن يكون في الظاهر
مشبه (قال المزني)
رحمه الله فوضعها لما
لا يبلده النساء من ذلك

أقرع بينهم السلطان فأبهم خرج سهمه أمره بالتزويج وان لم يترافعوا الى السلطان عدل بينهم أمرهم
 فأبهم خرج سهمه زوج وان تركوا الاقراع أو تركه السلطان لم أحبه لهم وأبهم زوج باذنهما جاز
 (انكاح الوليين والوكالة في النكاح) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا ابن علية عن ابن
 أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن عتبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا أنكم الوليان
 فلا أول أحق قال وبين في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الا أول أحق أن الحق لا يكون باطلا وان
 نكاح الآخر باطل وأن الباطل لا يكون حقا بأن يكون الآخر دخل ولم يدخل الا أول ولا يزيد الا أول
 حقا لو كان هو الداخل قبل الآخر هو أحق بكل حال قال وفيه دلالة على أن الوكالة في النكاح جائزة
 ولأنه لا يكون نكاح وليين متكافيا حتى يكون للأول منهما الا بوكالة منها مع وكيل النبي صلى الله عليه
 وسلم عمرو بن أمية الضمري فروجه أم حبيبة ابنة أبي سفيان (قال الشافعي) فأما اذا أذنت المرأة لوليها
 أن يزوجهامن رأيا أو وامرها أحدهما في رجل فقالت زوجه وامرها آخر في رجل فقالت زوجه
 فروجها معا رجلين مختلفين كفؤين فأبهم ما زوج أولا فالاول الزوج الذي نكاحه ثابت وطلاقه وما بينه
 وبينها مما بين الزوجين لازم ونكاح الذي بعدهما ساقط دخلها الآخر ولم يدخل أو الاول ولم يدخل لا يثبت
 الدخول لاحد شيئا انما يحقه أصل العقدة فان أصابها آخرهما نكاحا فلهامهر مثلها اذا لم يصح عقدة
 النكاح لم تصح بشي بعدها لا يتجدد نكاح صحيح واذا جاز للمرأة أن توكّل وليين جاز للولي الذي لأمر المرأة
 معه أن يوكّل وهذا اللاب خاصة في البكر ولم يجز لولي غيره للمرأة معهم أمر أن يوكّل أب في ثيب ولا ولي غير أب
 الابن تأذن له أن يوكّل بتر ويجها فيجوز باذنها فلوان رجلا خرج ووكّل رجلا تزويج ابنته البكر فروجها
 الوكيل وهو فأبهم أنكم أولا فالنكاح سكا حه جائز والاخر باطل الوكيل أو الاب وان دخلها الآخر
 فلهامهر وعليها العدة والولد لاحق ولا ميراث لها منه ولومات قبل أن يفرق بينهما ولأنه منها لومات
 ولزوجه الاول منها الميراث وعليه لها الصداق بحاسب به من ميراثه وهكذا اذا أذنت لوليين فروجها معا
 أولوي أن يوكّل فوكّل وكلا أوليين كذلك فوكلا وكيلين أي هذا كان فان تزويج الاول أحق ولو زوجها
 الوليان والوكلاء ثلاثة أو أربعة فالنكاح للاول اذا علم بينة تقوم على رقت من الاوقات أنه فعل ذلك قبل
 صاحبه قال ولو زوجها ولياها رجلين فشهد الشهود على يوم واحد ولم يشئوا الساعة أو ابتوها فلم يكن
 في اثباتهم دلالة على أي النكاحين كان أولا فالنكاح مفسوخ ولا شيء لهما من واحد من الزوجين ولو
 دخلها أحدهما على هذا فأصابتها كان لهما منه مهر مثلها وعليها العدة ويفرق بينهما وسواء كان الزوجان
 في هذا الا يعرفان أي النكاح كان قبل أو يتداعيان فيقول كل واحد منهما كان نكاحي قبل وهما يقران
 أنها لا تعلم أي نكاحهما كان أولا ويقران بأمر يدل على أنها لا تعلم ذلك مثل أن تكون غائبة عن النكاح
 ببلد غير البلد الذي تزوجت به أو ما أشبه هذا ولو ادعى عليها أنها تعلم أي نكاحهما أول وادعى كل واحد
 منهما أن نكاحه كان أولا كان القول قولها مع عينا الذي زعمت أن نكاحه آخر وان قالت لا أعلم أيهما
 كان أولا وادعى عليها ألحقت ما تعلم وما يازمها نكاح واحد منهما قال ولو كانت خرساء أو معتوهة أو صبية
 أو خرس بعد التزويج لم يكن عليها عین وفسخ النكاح ولو زوجها أبوها أو وكيله في هذا الحال فقال
 الاب انكاحي أولا وانكاح وكيلي أولا كان أوقال ذلك الوكيل لم يكن اقرار واحد منهما يازمها ولا يلزم
 الزوجين ولا واحد منهما ولو كانت عاقلة بالغة فأقربت لاحدهما أن نكاحه كان أولا لزمها النكاح الذي
 أقربت أنه كان أولا ولم تحلف للآخر لانها لو أقربت له بان نكاحه أولا لم يكن زوجها وقد لزمها أن تكون
 زوجة الآخر ولو كان وليها الذي هو أقرب اليها من ولي الذي يليه زوجها باذنها ووليها الذي هو أبعد منه
 باذنها فانكاح الولي الذي دونه من هو أقرب منه باطل ولو كان على الانفرد وإذا كان هذا هكذا فنكاح
 الولي الأقرب جائز كان قبل نكاح الولي الأبعد أو بعد أو دخل الذي روجه الولي الأبعد الذي لا ولاية له مع

أبعد وان لا يحتاج الى
 لعان به أحق قال ولو
 ادعت المرأة أنه راجعها
 في العدة أو نكحها ان
 كانت بائنا أو أصابها
 وهي ترى أن له عليها
 الرجعة لم يلزمه الولد
 وكانت البين عليه ان
 كان حيا وعلى ورثته
 على علمهم ان كان ميتا
 ولو نكح في العدة
 وأصبحت فوضعت
 لاقبل من ستة أشهر من
 نكاح الآخر وتعام
 أربع سنين من فراق
 الأول فهو للأول ولو
 كان لا كثر من أربع
 سنين من فراق الاول
 لم يكن ابن واحد منهما
 لانه لم يمكن من واحد
 منهما (قال المزني)
 رحمه الله فهذا قد نفاه
 بل لعان فهذا والذي
 قبله سواء (قال) فان قيل
 فكيف لم ينف الولد اذا
 أقربت أمه بانقضاء
 العدة ثم ولدت لا كثر

من هو أقرب ولو دخل بها الزوجان معا ثبت نكاح الذي زوجه الولي وأمر باحتسابها حتى تكمل عدتها من الزوج غيره ثم خلى بينها وبينه وكان لها على الزوج المهر الذي سمي وعلى النكاح الفاسد مهر مثلها كان أقل أو أكثر مما سمي لها ولو اشتملت على حل وقفا عنها وهي في وقفها عنها زوجة الذي زوجه الولي ان مات ورثته وان ماتت ورثتها ومتى جاءت بولد أربيه القافة فبأيهما الحقاء لحق وان لم يلحقاهما واحد منهما أو الحقاء بهما أو لم يكن قافة وقف حتى يبلغ فينسب إلى أيهما شاء قال وان انتقامه ولم تره القافة لاعتباها معا ونفي عنهما معا فان أقربيه أحدهما نسبه إليه فان أقربيه الآخر وقفته حتى تراه القافة وكان كالمسئلة على الابتداء وان مات الآخر بعدما أقربيه الأول ولم يعترف به فهو من الأول ولو زوجها وليان أحدهما قبل الآخر باذنها فدخل بها صاحب الزوج الآخر فلها مهر مثلها ونزع منه وهي زوجة الأول ويسلك عنهما حتى تنقضي عدتهما من الداخل بها

(ما جاء في نكاح الآباء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت نكحني النبي صلى الله عليه وسلم وأنا ابنة ست أو سبع وبني بي وأنا ابنة تسع الثلث من الشافعي (قال الشافعي) فلما كان من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الجهاد يكون على ابن خمس عشرة سنة وأخذ المسلمون بذلك في الحدود وحكم الله بذلك في الشامي فقال حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا ولم يكن له الأمر في نفسه الا ابن خمس عشرة سنة أو ابنة خمس عشرة الا أن يبلغ الحلم أو الجارية المحيص قبل ذلك فيكون لهما أمر في أنفسهما دل انكاح أبي بكر عائشة التي صلى الله عليه وسلم ابنة ست وبناؤها ابنة تسع على أن الأب أحق بالبكر من نفسها ولو كانت اذا بلغت بكرا كانت أحق بنفسها منه أشبه أن لا يجوز له عليها حتى تبلغ فيكون ذلك باذنها أخبرنا مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها واذنها صامتها أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن ومجمع ابني زيد بن جارية عن خنساء بنت خدام أن أباهما زوجها وهي ثيب وهي كارهة فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها (قال الشافعي) فأى ولي امرأة ثيب أو بكر زوجها بغير اذنها فالنكاح باطل الا لآباء في الأبكار والسادة في المماليك لان النبي صلى الله عليه وسلم رد نكاح خنساء ابنة خدام حين زوجها أبوها كارهة ولم يقل الا ان تشاء أن تبرى أباك فتخيزي انكاحه لو كانت اجازته انكاحها تخيزه أشبه أن يأمرها أن تخيز انكاح أبيها ولا يرد بقوة عليها (قال الشافعي) ويشبه في دلالة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فرق بين البكر والثيب فجعل الثيب أحق بنفسها من وليها وجعل البكر تستأذن في نفسها أن الولي الذي عني والله تعالى أعلم الأب خاصة فجعل الأيم أحق بنفسها منه فدل ذلك على أن أمره أن تستأذن البكر في نفسها امر اختيار لا فرض لنها لو كانت اذا كرهت لم يكن له زواجها كانت كالثيب وكان يشبه أن يكون الكلام فيها أن كل امرأة أحق بنفسها من وليها واذا الثيب الكلام واذا البكر الصمت ولم أعلم أهل العلم اختلفوا في أنه ليس لأحد من الأولياء غير الآباء أن يزوجه بكرا ولا ثيبا الا باذنها فاذا كانوا يفرقوا بين البكر والثيب السالعين لم يحز الاما وصف في الفرق بين البكر والثيب في الأب الولي وغير الولي ولو كان لا يجوز للأب انكاح البكر الا باذنها في نفسها ما كان له أن يزوجه صغرة لأنه لا أمر لها في نفسها في حائنها تلك وما كان بين الأب وسائر الولاء فرق في البكر كما لا يكون بينهم فرق في الثيب فان قال قائل فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن تستأمر البكر في نفسها قبل شبه أمره أن يكون على استئطاف نفسها وأن يكون بها ذاء لا يعلمه غير هافئذ كرا اذا استؤمرت أو تكره الخاطب لعله فيكون استثمارها أحسن في الاحتياط وأطيب لنفسها وأجل في الاخلاق وكذلك تأمر أمها وتأمرة أيضا أن يكون المؤامرها فيه أقرب نساء أهلها وأن يكون نفقها اليها بذات نفسها ما كانت أو غير أم ولا

من ستة أشهر بعد
اقرارها قبل لما أمكن
أن تحيض وهي حامل
فتفسر بانقضاء العدة
على الظاهر والحل قائم
لم ينقطع حتى الولد
باقرارها بانقضاء العدة
والزمناء الاب ما أمكن
أن يكون حلامه
وكان الذي عاك الرجعة
ولا يملكها في ذلك سواء
لان كلتيهما تحلان
بانقضاء للزوج وقال
في باب اجتماع العديتين
والقافة ان جاءت بولد
لاكثر من أربع سنين
من يوم طلقها الأول
ان كان عاك الرجعة
دعاه القافة وان كان
لا عاك الرجعة فهو
لثاني (قال المزني)
رحمه الله بجمع بين من
له الرجعة عليها ومن
لا رجعة له عليها في باب
المدخول بها وفرق
بينهما بان تحلل في باب
اجتماع العديتين والله
أعلم

يجعل في انكاحها الا بعد اخبارها بزواج بعينه ثم يكره لا يبين أن يزوجه ان علم منها كراهة لمن يزوجه
وان فعل فزوجه من كرهت جاز ذلك عليها واذا كان يجوز تزويجه عليها من كرهت فكذلك لو تزوجه بغير
استمرارها فان قال قائل وما يدل على أنه قد يؤمر بشاورة البكر ولا أمر لها مع أبيها الذي أمر بمشاورة
قبل قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم وشاورهم في الامر ولم يجعل الله لهم معه أمر انما فرض عليهم
طاعته ولكن في المشاورة استطلاعة أنفسهم وأن يستن بهم من ليس له على الناس ما لرسول الله صلى الله
عليه وسلم والاستدلال بأن يأتي من بعض المشاورين بالخير قد غاب عن المستشير وما أشبه هذا قال
والجد أبو الاب وأبو أبيه يقومون مقام الاب في تزويج البكر وولاية الثيب ما لم يكن دون واحد منهم
أب أقرب منه ولو زوجت البكر أزواجاً ما تواعنها وفارقوها وأخذت مهراً وموارث دخل بها وأزواجها
أولم يدخلوا الا انهم لم تجامع زوجت تزويج البكر لانه لا يفارقها اسم بكر الا بان تكون ثيباً وسواء بلغت
سنناً وخرجت الاسواق وسافرت وكانت قيم أهلها أو لم يكن من هذا شيء لانها بكر في هذه الاحوال كلها
(قال) واذا جومت بشكاح صحيح أو فاسد أو زناً (١) صغيرة كانت بالغاً وغير بالغ كانت ثيباً لا يكون للاب
تزويجها الا بآذنها ولا يكون له تزويجها اذا كانت ثيباً وان كانت لم تبلغ انما يزويج الصغيرة اذا كانت بكرة
لانه لا أمر لها في نفسها اذا كانت صغيرة ولا بالغاً مع أبيها قال وليس لأحد غير الآباء أن يزويج بكرة ولا
ثيباً صغيرة لا بآذنها ولا بغير آذنها ولا يزويج واحدة منهما حتى تبلغ فتأذن في نفسها وان زوجها أحد غير
الآباء صغيرة فالنكاح مفسوخ ولا يتوارثان ولا يقع عليها طلاق وحكمه حكم النكاح الفاسد في جميع
أمره لا يقع به طلاق ولا ميراث والآباء وغيرهم من الاولياء في الثيب سواء لا يزويج أحد الثيب الا بآذنها
واذنها الكلام واذن البكر الصمت واذا زوج الاب الثيب بغير علمها فالنكاح مفسوخ رضيته بعد أو لم ترض
وكذلك سائر الاولياء في البكر والثيب

(الاب يتكبر ابنته البكر غير الكفء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يجوز لأب البكر على
البكر في النكاح اذا كان النكاح حلالاً أو غير نقص عليها ولا يجوز اذا كان نقصاً لها أو ضرراً عليها كما
يجوز شراءه وبيعه عليها بلا ضرر عليها في البيع والشراء من غير ما لا يتغابن أهل البصر به وكذلك ابنته
الصغيرة قال ولو زوج رجل ابنته عبد الله أو غيره لم يجر النكاح لان العبد غير كفء لم يجر وفي ذلك عليها
نقص بضرورة ولو زوجها غيره كفء لم يجر لان في ذلك عليها نقصاً ولو زوجها كفواً أخدم أو أربص
أو مجنوناً أو خصياً محجوباً أو غير محبوب لم يجر عليها لانها لو كانت بالغاً كان لها الخيار اذا علمت هي بداء
من هذه الادواء ولو زوجها كفواً محجوباً عرض له داء من هذه الادواء لم يكن له أن يفرق بينهما وبينها
حتى تبلغ فاذا بلغت فلها الخيار (قال) ولو عقد النكاح عليها الرجل به بعض الادواء ثم ذهب عنه
قبل أن تبلغ أو عند بلوغها فاخترت المقام معه لم يكن لها ذلك لان أصل العقد كان مفسوخاً (قال) ولو
زوج ابنته صغيراً أو مجنوناً أو أمة كان النكاح مفسوخاً لان الصغير لا يخاف العنت والمجنون لا يعرب عن
نفسه بأنه يخاف العنت وان كان كل واحد منهما لا يجد طولاً ولو زوجها جذماً أو برصاً أو مجنوناً
أو ارتقاء لم يجر عليه النكاح وكذلك لو كان زوجها امرأة في نكاحها حاضر رعية أو ليس له فيها وطء مثل
هجوم فانية أو عياء أو قطعاء أو ما أشبه هذا

(المرأة لا تكون لها الولي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيما
امرأة تكعت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فبين فيه أن الولي رجل لا امرأة فلا تكون المرأة ولياً أبداً غيرها
واذا لم تكن ولياً لنفسها كانت أبعد من أن تكون ولياً لغيرها ولا تعقد عقد نكاح أخبرنا الثقة عن ابن
جرير عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال كانت عائشة تخطب اليها المرأة من أهلها فتشهد فاذا بقيت
عقدة النكاح قالت لبعض أهلها زوج فان المرأة لا تتبع عقدة النكاح (قال الشافعي) أخبرنا ابن عينة

(لا عدة على التي لم
يدخل بها زوجها)

(قال الشافعي) رحمه
الله قال الله تعالى وان
طلقتوهن من قبل أن
تمسوهن الآية قال
والسبب الاصابة وقال
ابن عباس وشرع
وغيرهما لاجتهاد عليها
الا بالاصابة بعينها لان
الله تعالى قال هكذا

(قال الشافعي) وهذا
ظاهر القرآن فان
ولدت التي قال زوجها
لم أدخل بها السنة أشهر
أولاً كثر ما يلد له النساء
من يوم عقد نكاحها
لحق نسبه وعليه المهر
اذا ألزمتها الولد حكمنا

(١) قوله صغيرة كانت
بالغاً أو غير بالغ كذا
في الخ ولعل لفظ
صغيرة من زيادة الناسخ
أو تفسير لغير البالغ
وضع بين السطور
فأثبتها الناسخ في الصلب
فتأمل كتبه مصححه

عليه بأنه مصيب مالم
تسبح روجا غيره ويمكن
أن يكون منه (قال)
ولو خلا بها فقال لم
أصبا وقالت قد أصابني
ولا ولد فهي مدعية
والقول قوله مع عينه
وان جاءت بشاهد
بأقراره أحلفها مع
شاهدها وأعطيتها
الصدق

(باب العدة من الموت
والطلاق وزوج غائب)

قال الشافعي رحمه
الله وإذا عالت المرأة
يقين موت زوجها أو
طلاقه بينة أو أي علم
اعتدت من يوم كانت
فيه الوفاة والطلاق وان
لم تعتد حتى تضي العدة
لم يكن عليها غيرها لانها
مدة وقد مرت عليها
وقد روي عن غير واحد
من أصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم أنه قال
تعتد من يوم تكون
الوفاة أو الطلاق وهو
قول عطاء وابن المسيب
والزهري

(١) قوله ولي الأولياء
البكر الخ كذا في النسخ
وانظر وان كان الحكم
مفهوما كتبه معصيه

عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال لا تسبح المرأة المرأة فان البقي انما تسبح نفسها
(قال الشافعي) واذا أرادت المرأة أن تزوج حاربتهم بحران تزوجها ولا وكلها ان لم يكن وليا للمرأة
اذ لم تكن هي وليا لجاريتها لم يكن أحد بسببها وليا اذ لم يكن من الولاة كالا يكون للمرأة أن توكّل نفسها
من يزوجه الاوليا ويزوجه اولي المرأة السيدة الذي كان يزوجهها أو السلطان اذا نزلت سيدتها
بزوجها كما يزوجهن هي اذا نزلت بتزوجها ولا يجوز لولي المرأة أن يولي امرأة تزوجهها اذ لم تكن وليا
في نفسها لم تكن وليا بوكالة ولا يزوج جاريتها الا باذنها ويجوز وكالة الرجل الرجل في النكاح الا أنه
لا يوكّل امرأة لما وصفت ولا كافرا تزوج مسلمة لأن واحد من هذين لا يكون وليا بحال وكذلك لا يوكّل
عبدا ولا من لم تكمل فيه الحرية وكذلك لا يوكّل محجورا عليه ولا مغلوبا على عقله لان هؤلاء لا يكونون
ولاة بحال

(ما جاء في الوصية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ذكر الله تعالى الاولياء وقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم أيما امرأة نسكت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ولم يختلف أحد أن الولاة هم لعصبة
وأن الاخوال لا يكونون ولاه ان لم يكونوا عصبة فبين في قولهم أن لا ولاية لوصي ان لم يكن من العصبة
لان الولاية يشبه أن تكون جعلت للعصبة لا لغيرهم والوصي ممن لا عار عليه فيما أصاب غيره من عار
وسواء وصى الأب بالابكار واليديات ووصى غيره فلا ولاية لوصي في النكاح بحال وذلك أنه ليس بوكيل
الولي ولا يولي وانحال أو لى أن يكون عليه عار من الوصي وهو لا ولاية له اذ لم يكن له نسب من قبل الأب
وهذا قول أكثر من ائمتنا من أهل الآثار والقياس وقد قال قائل يجوز نكاح وصي الأب على البكر
خاصة دون الاولياء ولا يكون له أن ينكح البكر بغير اذنهم ولا الأب أن ينكحها بغير اذنهم ولا يجوز انكاحه
النسب بأمرها وأمرها الى الولاة ويقول ولا يجوز انكاح وصي ولي غير وصي الأب (قال الشافعي) وهو
يزعم أن الميت اذا مات انقطعت وكالته فان كان الوصي وكيلاً عنده كوكيل الحى فوكيل الأب والاخ (١) ولي
الاولياء البكر والنسب يجوز انكاحهم عندنا وعند بوكالة من وكلهم ما جاز لمن وكلهم بالنكاح ويقيمهم
مقام من وكله وهو لا يجيز لوصي الأب ما يجيز للأب ويقول ليس بوكيل ولا الأب فيقال فولى قرابة فيقول
لا فيقال ما هو فيقول وصي ولى فيقول يقوم مقامه ولا يدري ما يقول ويقال فالغير الأب فيقول الوصي
ليس بولى ولا وكيل فيجوز نكاحه وليس من النكاح بسبيل فيقول قولنا متناقضان مخالف معنى القرآن
والسنة والآثار

(انكاح الصغار والمجانين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يزوج الصغيرة التي لم تبلغ أحد
غير الآباء وان زوجها والتزويج مفسوخ والاحداد آباء اذ لم يكن أب يقومون مقام الآباء في ذلك ولا
يزوج المغلوبة على عقلها أحد غير الآباء فان لم يكن آباء رفعت الى السلطان وعليه أن يعلم الزوج ما اشتر
عنده أنها مغلوبة على عقلها فان يقدم على ذلك تزوجه آباء وانما منعت الولاة غير الآباء تزويج المغلوبة
على عقلها أنه لا يجوز لولى غير الآباء أن يزوج امرأة الارضاها فلما كانت ممن لا رضاهن لم يكن النكاح
لهم تاما وانما أجزت السلطان أن ينكحها لانها قد بلغت أو ان الحاجة الى النكاح وان في النكاح لها عافا
وغنا وربما كان لها فيه شفاء وكان نكاحها باها كالحكم لها وعليها وان أفاقت فلا خيار لها ولا يجوز أن
يزوجه الا كفوا واذا أنكحها فنكاحه ثابت وثبت وورث وان غلب على عقلها من مرض أو برسام
أو غيره لم يكن له أن ينكحها حتى يتأق بها فان أفاقت أنكحها الولي من كان باذنها وان لم يفتق حتى
طال ذلك ويؤيس من افاقته تزوجه الأب أو السلطان وان كان بها مع ذهاب العقل جنونا أو جذاما أو
برصا أعلم ذلك الزوج قبل أن يزوجه وان كان بها ضنى يرى أهل الخبرة بها أنها لا تريد النكاح معه
لم أره أن يزوجه وان زوجها لم أره تزويجه لان التزويج ازيد لها لامتونة عليها فيه وسواء اذا كانت مغلوبة

(باب في عدة الأمة)

(قال الشافعي) رحمه الله
فرق الله بين الإحرار
والعبيد في حد الزنا
فقال في الأماء فإذا
أحصن فإن أتت
بفاحشة الآية وقال
تعالى وأشهدوا ذوي
عقل منكم وذكر
المواريث فلم يختلف
أحد لقته أن ذلك في
الإحرار دون العبيد
وفرض الله العدة
ثلاثة أشهر وفي الموت
أربعة أشهر وعشرا
ومن صلى الله عليه
وسلم أن تستبرا الأمة
بحيضة وكانت العدة في
الإحرار استبراء وتعبدا
وكانت الحيضة في
الأمة استبراء وتعبدا
ولم أعلم تخالفهم
حفظت عنه من أهل
العلم في أن عدة الأمة
نصف عدة الحر فبما
له نصف معدود فبما
يجوز إذا وجدنا ما رصفنا
من الدلائل على
الفرق فيما ذكرنا

على عقلها بكرة كانت أو ثيبا لا يزوجه الأب أو سلطان بلا أمرها لأنه لا أمر لها
(نكاح الصغار والمغلوبين على عقولهم من الرجال) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في الكبير
المغلوب على عقله لأبيه أن يزوجه لأنه لا أمر له في نفسه وإن كان يجن ويفيق فليس له أن يزوجه حتى
يأذن له وهو مفيق في أن يزوجه فإذا أذن فيه زوجه ولا رد لنكاحه أباه وليس لاحد غير الأب أن يزوجه
المغلوب على عقله لأنه لا أمر له في نفسه ويرفع إلى الحاكم فيسأل عنه فإن كان يحتاج إلى التزوج ذكر
للزوجة حاله فإن رضيت حاله زوجه وإن لم يكن يحتاج إلى التزوج فيما يرى زمانه أو غيرهما لم يكن للحاكم
أن يزوجه ولا لأبيه إلا أن يكون تزوجه لخدم فيجوز تزوجه لذلك ولا بأه إلا الأب في المغلوب على عقله
وفي الصغيرة والمرأة البكر ولا بأه تزويج الابن الصغير ولا خيار له إذا بلغ وليس ذلك للسلطان وللولي وإن
زوج سلطان أو ولي غير الأبائه فالتكاح مفسوخ لأننا ننجيز عليه أمر الأب لأنه يقوم مقامه في النظر له
مالم يكن له في نفسه أمر ولا يكون له خيار إذا بلغ فأما غير الأب فليس ذلك له ولو كان الصبي محبوبا ومحبولا
فزوج به أبوه كان نكاحه مردودا لأنه لا يحتاج إلى النكاح قال وإذا زوج المغلوب على عقله فليس لأبيه
ولا للسلطان أن يخالف بينه وبين امرأته ولا أن يطلقها عليه ولا يزوجه واحدا منهما إلا بالتأويل بعد
ما يستدل على حاجته إلى النكاح ولو طلقها لم يكن طلاقه طلاقا وكذلك لو أتى منها وتظاهرا لم يكن عليه
إيلاء ولا طهار لأن القلم مرفوع عنه وكذلك لو قد فها وانتقي من ولدها لم يكن له أن يلاعن ويلزمه الولد
ولو قالت هو عتيق لا يأتيني لم تضرب له أجلا وذلك أنها إن كانت ثيبا فقد أتتها وتجهدها وهو لو كان صحيحا
جعل القول قوله مع عينه وإن كانت بكر فقد تمتع من أن ينالها فلا يعقل أن يدفع عن نفسه بالقول
إنها تمتع ويمتنع ويؤمر إشارة باصابتها ولو ارتد لم تحرم عليه لأن القلم مرفوع عنه ولو ارتدت هي فلم تعد
إلى الإسلام حتى تنقضي العدة التي تمتع منه وهكذا إذا نكحت المغلوبة على عقلها لم يكن لأبيها وللولي غيره
أن يخالف عنها بغيرهم من مالها ولا يبرئ زوجها من نفقة ولا شيء وجب لها عليه فإن هربت أو امتنعت منه
لم يكن لها عليه نفقة مادامت هاربة أو تمتعته وإن أتت منها وطلب ولها وقته قيل له أتت الله وفيها وأطلق
ولا يجبر على طلاق ولا يجبر لو طلبته هي وكذلك إن كان عتيقا لم يؤجل لها من قبل أن هذا شيء إن كانت
صحيحة كان لها طلبه لتعطاه أو يفارق وإن تركته يحمل فيه الزوج على الفراق لأن الفراق إنما يكون
برضاها أو امتناعها من التي فلا يكون لـ طلب أن يفارق بحكمي لمن زوجها غير هاهي ممن لا طلب له
ولو طلبت لم يكن ذلك على الزوج وهكذا الصبية التي لا تعقل في كل ما وصفت قال ولو قد ف الجنونة وانتقي
من ولدها قيل له إن أردت أن تنسى الولد باللعان فالتعن فاذا التعن وقعت الضرقة بينهما ولا يكون له أن
ينكحها أبدا ولا يرد عليه وينتقي عنه الولد وإن أ كذب نفسه ألحق به الولد ولا يعز ولا ينكحها أبدا فإن
أتى أن يلتعن فهي امرأته والولد ولده ولا يعز لها قال وأى ولد ولده ما كانت في ملكه لزمه إلا أن ينفيه
بلعان وإن وجدته معها ولد فقال لم تلده ولا قافته ورئت تدركه وترضه وتحنوا عليه حنوا لام لم تكن أمه
إلا بان يشهد أربع نسوة أنها ولده أو يقر هو بأنها ولده فيلحقه وإن كانت قافته فألحقوه بها فهو ولده
الآن ينفيه بلعان وليس للأب في الصبية والمغلوبة على عقلها أن يزوجها عبدا ولا يركف لها أو تطر
كل امرأة كانت بالغائبا فعدت إليه كأن لا يهاو وليها منه هاهنا وليس للأب عليها ادخالها فيه ولا للأب
والسلطان في واحد منهما أن يزوجها محجونا ولا يحد وما ولا أبرص ولا مغلوبا على عقله لأنه قد كان
لها لو تزوجته مرة ما إذا علمت أن تنسخ نكاحه وكذلك ليس له أن يزوجه بمحبوبا وكذلك ليس له أن يكره
أمنه على واحد من هؤلاء بنات ح وله أن يهب الكل واحد من هؤلاء ببيعها منه وللولي الصبي أن
يزوجه مجنونة ولا جذما ولا برصا ولا مغلوبا على عقلها ولا امرأة لا تطبق جماعا بحال ولا أمة وإن
كان لا يحد طول الحرة لأنه ممن لا يخاف العنت

(النكاح بالشهود) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا نكاح إلا بغير اب ولا ولي غير الأب في بكر ولا تب غير مغاوبة على عقلها حتى يجمع النكاح أربعا أن ترضى المرأة المروجة وهي بالغ والبلوغ أن تحيض أو تستكمل خمس عشرة سنة ويرضى الزوج البالغ ويتكلم المرأة لولي أو ولي منه أو السلطان ويشهد على عقد النكاح شاهدان عدلان فإن نقص النكاح واحد من هذا كان فاسدا قال ولا يبيكر أن يزوجه صغيرة وكبيرة بغير أمرها وأحب إلى أن كانت بالغاً أن يستأمرها وذلك لسيد الأمة في أمته وليس ذلك لسيد العبد في عبده ولا لأحد من الأولياء غير الأب في البكر وهكذا في المجنونة البالغ أن يزوجه تزويج الصغيرة البكر بكراً كانت أو ثيباً وليس ذلك لغير الأب إلا السلطان

(النكاح بالشهود أيضا) أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد عن ابن جريج عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبير ومجاهد عن ابن عباس قال لا نكاح إلا بشاهدي عدل وولي مرشد وأحسب مسلم بن خالد قد سمعه من ابن خثيم أخبرنا مالك عن أبي الزبير قال أتى عمر بن الخطاب لم يشهد عليه إلا رجل وامرأة فقال هذا نكاح السر ولا أجزئه ولو كنت تقدمت فيه لرجت قال ولو شهد النكاح من لا يجوز شهادته وإن كثروا من أحرار المسلمين أو شهادة عبيد مسلمين أو أهل ذمة لم يجز ذلك ككاح حتى يتقدم شاهدين عدلين قال وإذا كان الشاهدان لا يردان من جهة التعديل ولا الحرية ولا البلوغ ولا علة في أنفسهم ما خاصة جاز النكاح قال وإذا كانا عدلين عدوين للمرأة والرجل فتصادق الزوجان على النكاح جازت الشهادة لأنها شهادة عدلين وإن تجاحدا لم يجز النكاح لأن لا أجزئ شهادتهما على عدوئهما وأحلفت الجاحد منهما فإن حلف برئ وإن نكل رددت البين على صاحبه فإن حلف أثبت له النكاح وإن لم يحلف لم أثبت له نكاحا وإن روى رجل يدخل على امرأة فقالت زوجي وقال زوجتي نكحتنا بشاهدين عدلين ثبت النكاح وإن لم نعلم الشاهدين قال ولو عقد النكاح بغير شهود ثم أشهد بعد ذلك على حياله وأشهدت وولها على حيالهما لم يجز النكاح ولا يجز نكاحا إلا نكاحا عقد بحضور شاهدين عدلين وما وصفت معه ولا يكون أن يتكلم بالنكاح بغير ما ذكر لم يجز إلا بتجديد نكاح غيره ولو كان الشاهدان عدلين حين حضر النكاح ثم ساءت حالهما حتى ردت شهادتهما فمقتضى أن النكاح قد كان والشاهدان عدلان أو قامت بذلك بينة جاز وإن قالوا كان النكاح وهما بحالهما لم يجز وقال إنما أنظر في عقدة النكاح ولا أنظر يوم يقومان هذا يخالف الشهادة على الحق غير النكاح في هذا الموضع الشهادة على الحق يوم يقع الحكم ولا ينظر إلى حال الشاهدين قبل والشهادة على النكاح يوم يقع العقد قال ولو جهل حال الشاهدين وتصادقوا على النكاح بشاهدين جاز النكاح وكانا على العدل حتى أعرف الجرح يوم وقع النكاح وإذا وقع النكاح ثم أمره الزوجان بكتمان النكاح والشاهدين فالنكاح جائز وأكره لهما السر للابتراب بينهما

(ما جاء في النكاح إلى أجل ونكاح من لم يولد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل للمرأة قد تزوجتك حمل أمراًتي وقبلت ذلك المرأة أو أول ولد تلده أمرأتي وقبلت ذلك المرأة أو قال ذلك الرجل للرجل في حمل أمرأته قد تزوجتك أول جاريت تلدها أمرأتي وقبل الرجل فلا يكون شيئاً من هذا نكاحاً أبداً ولا نكاح لمن لم يولد ألا ترى أنها قد لا تلد بجارية وقد لا تلد غلاماً أبداً فإذا كان الكلام منعقداً على غير شيء لم يجز ولا يجوز النكاح إلا على عين بعينها ولو قال الرجل إذا كان غداً فقد تزوجتك ابنتي وقبل ذلك الرجل أو قال رجل لرجل إذا كان غداً فقد تزوجت ابنتي ابنتك وقبل أبو الجارية والغلام والجارية صغيران لم يجز له لأنه قد يكون غداً قد ماتت ابنته أو ابنته أوهما وإذا انعقد النكاح وانعقده الكلام به فكان في وقت لا يحل له فيه الجماع ولا يتوارث الزوجان لم يجز وكان ذلك في معنى المتعة التي تكون زوجة في أيام وغير زوجة في أيام وفي أكثر من معنى المتعة لأنه قد جاءت مدة بعد العقد لم يوجب فيها النكاح ولا يكون هذا نكاحاً عندنا ولا عند من أجاز نكاح المتعة هذا أفسد من نكاح المتعة

وغيره إلا أن يجعل عدة الأمة نصف عدة الحرية فيما له نصف فأما الحيضة فلا يعرف لها نصف فتكون عدتها فيه أقرب الأشياء من النصف إذا لم يسقط من النصف شيء وذلك حيضتان وأما الحمل فلا نصفه كالم يكن للقطع نصف فقطع العبد والحر قال عمر رضي الله عنه يطلق العبد تطليقتين وتعد الأمة حيضتين فإن لم تحض فنهرين أو شهرين ونصفاً قال ولو اعتقت الأمة قبل مضى العدة أكلت عدة حره لأن العتق وقس وهي في معاني الأزواج في عامة أمرها ويتوارثان في عدتها بالحرية ولو كانت تحت عبد فاختارت فراقه كان ذلك فتخاً بغير طلاق وتكمل منه العدة من الطلاق الأول ولو أحدث لها رجعة ثم طلقها ولم يصحبها بنت

(ما يجب به عقد النكاح) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا خطب الرجل على نفسه فقال روجني فلانة أو وكيل الرجل على من وكله فقال ذلك أو أبو النسي المولى عليه المرأة إلى ولها بعد ما أذنت في نكاح الخطاط أو المخطوب عليه فقال الأولى قدر وحتك فلانة التي سمي فقد لم النكاح ولا احتياج إلى أن يقول الزوج أو من ولي عقد نكاحه بوجاهته قد قبلت إذا بدأ الخطيب فأجيب بالنكاح قال ولو احتجبت إلى هذا لم أجرز نكاحا أبدا إلا بأن يولي الرجل وتولي المرأة رجلا واحدا فيزوجهما وذلك أني إذا احتجبت إلى أن يقول الخطيب وقد بدأ بالخطبة إذا زوج قد قبلت لأنني لا أدري ما بدأ الخطيب احتجبت إلى أن يقول ولي المرأة قد أجرز لأنني لا أدري ما بدأ له أن كان إذا زوج لم يثبت النكاح إلا بأحداث المنكح قبولاً للنكاح ثم احتجبت إلى أن أرد القول على الزوج ثم عكذت على ولي المرأة فلا يجوز بهذا المعنى نكاح أبدا ولا يجوز إلا بما وصفت من أن يولي العقد عليهما أو أحدهما كالتهماء ولكن لو بدأ ولي المرأة فقال للرجل قدز وحتك ابنتي لم يكن نكاحا حتى يقول الرجل قد قبلت لأن هذا ابتداء كلام ليس جوابا لمخاطبة وإن خطب الرجل المرأة فلم يجبه إلا بحتى يقول الخطيب قد رجعت في الخطبة فزوجها إلا بعد رجوعه كان النكاح مفسوخا لأنه تزوج غير مخاطب إلا أن يقول بعد تزويج الأب قد قبلت ولو خطب رجل إلى رجل فلم يجبه الرجل حتى علب على عقله ثم زوجه لم يكن هذا نكاحا لأنه مقدم من قد بطل كلامه ومن لا يجوز أن يكون وليا وهكذا لو كان الخطيب المغلوب على عقله بعد أن خطب وقبل أن يزوجه ولكن لو عقد عليه ثم غلب على عقله كان النكاح جائزا إذا عقد ومعه عقله ولو كان هذا في امرأة أذنت في أن تنكح فلم تنكح حتى غلبت على عقلها ثم أنكحت بعد الغلبة على عقلها كان النكاح مفسوخا لأنه لم يلزمها شيء من النكاح حتى غلبت على عقلها فبطل أذن هذا وكذا في المسئلة قبلها قال ولو زوجت قبل أن تغلب على عقلها ثم غلبت بعد التزويج علب على عقلها الزمها النكاح ولو قال الرجل لاني المرأة أترجيني فلانة فقال قدز وحتكها لم يثبت النكاح حتى يقبل المزوج لأن هذا ليس بنسخة وهذا استفهام وإذا خطبها على نفسه ولم يسم صداقا فزوجه فالنكاح ثابت ولها مهر مثلها ولو سمي صداقا فزوجه باذنها كان الصداق له ولها الإلزام

(ما يحرم من النساء القرابة) أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم الآية (قال الشافعي) والأمهات أم الرجل والوالدة وأمها أمهات أبيه وأمهات جدته لأنهن يلزمهن اسم البنات والبنات بنات الرجل لصلبه وبنات بنه وبناتهن وإن سفلن فكلهن يلزمهن اسم البنات كما لزم الجدات اسم الأمهات وإن علون وتباعدن منه وذلك ولد الولد وإن سفلوا والأخوات من ولديها أصلها أو أمهات أنفسها وعماتهن من ولديهن الأدنى أو الأقصى ومن فوقهما من أجداده وخالاتهن من ولديهن أمهاتهن ومن فوقهما من جداتهن من قبلها وبنات الأخ كل ما ولد الأخ لبيته أو لامه أو لهما من ولده ولدت له والدته فكلهم بنو أخيه وإن سفلوا وهكذا بنات الأخت (قال الشافعي) وحرمت الله تعالى الأخت من الرضاعة فأحتمل تحريمها معنيين أحدهما أن ذكر الله تحريم الأم والأخت من الرضاعة فأقامهما في التحريم مقام الأم والأخت من النسب أن تكون الرضاعة كلها تقوم مقام النسب فأحرم بالنسب حرم الرضاعة منه وبهذا نقول بدلالة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والقياس على القرآن والآخرة أن يحرم من الرضاعة الأم والأخت ولا يحرم سواهما (قال الشافعي) فإن قال قائل فآين دلالة السنة بان الرضاعة تقوم مقام النسب قيل له إن شاء الله تعالى أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عروة بنت عبد الرحمن أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرتها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عندها وأنها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة فقالت

على العدة الأولى لأنها مطلقة لم تنس (قال المزني) رحمه الله هذا عندي غلط بل عدتها من الطلاق الثاني لأنه لما راجعها بطلت عدتها وصارت في معناها المتقدم بالعقد الأول لا بنكاح مستقبل فهو في معنى من ابتدأ طلاقها مدخولا بها ولو كان طلاقا لا يعلك فيه الرجعة ثم عتقت ففيها قولان أحدهما أن تنبي على العدة الأولى ولا خيار لها ولا تستأنف عتدها لأنها ليست في معنى الأزواج والثاني أن تكمل عتدها (قال المزني) رحمه الله هذا أولى بقوله وما يدل على ذلك قوله في المرأة تعد بالشهور ثم تحيض عنها تستقبل الحيض ولا يجوز أن تكون في بعض عدتها حرة وهي تعد عدة أمة وكذا قال لا يجوز

أن يكون في بعض
صلاته مقبلا ويصلي
صلاته مسافرا وقال هذا
أشبه القولين بالقياس
(قال المزني) رحمه الله
وما احتج به من هذا
يقضى على أن لا يجوز
لن يدخل في صوم طهار
ثم وجرد بقية أن يصوم
وهو ممن يحذر بقية
ويكفر بالصيام ولا
لن دخل في الصلاة
بالتيمم أن يكون ممن
يحد الماء ويصلي بالتيمم كما
قال لا يجوز أن تكون
في عتدها ممن تحبض
وتعتد بالشهور في نحو
ذلك من أقاويله وقد
سوى الشافعي رحمه الله
في ذلك بين ما يدخل
فيه المرأة وما بين ما لم
يدخل فيه فجعل
المستقبل فيه كالستبر
(قال) والطلاق
إلى الرجال والعدة
بالنساء وهو أشبه بمعنى
القرآن مع ما ذكرناه
من الأثر وما عليه
المسلون قياسه وى

عائشة فقلت يا رسول الله هذا رجل يستأذن في بيتك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أراه فلانا ثم
حفصة من الرضاة فقلت يا رسول الله لو كان فلان حيا لعها من الرضاة أيدخل علي فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم نعم إن الرضاة تحرم ما يحرم من الولادة أخبرنا ابن عيينة قال سمعت ابن جعدان قال
سمعت ابن المسيب يحدث عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال يا رسول الله هل لثي ابنة عمك بنت
حجرة فأنها أجل فتاة في قريش فقال أما علمت أن حجرة أختي من الرضاة وأن الله تعالى حرم من الرضاة
ما حرم من النسب أخبرنا الدراودي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم
في ابنة حجرة مثل حديث سفيان في بنت حجرة (قال الشافعي) وفي نفس السنة أنه يحرم من الرضاة
ما يحرم من الولادة وأب ابن النعل يحرم كما يحرم ولادة الأب يحرم لبن الأب لا اختلاف في ذلك أخبرنا
مالك عن ابن شهاب عن عمرو بن الشريد أن ابن عباس سئل عن رجل كانت له امرأة ثمان فأرصعت احداهما
علما وأرصعت الأخرى جارية فقيل له هل يتزوج العلامة الجارية فقال لا للقيح واحد أخبرنا سعيد بن
سالم قال أخبرنا ابن جريج أنه سأل عطاء عن ابن النعل أيجرم فقال نعم فقلت له أبلغك من ثبت فقال نعم قال
ابن جريج قال عطاء وأخواتكم من الرضاة فهي أختك من أبيك أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج
أن عمرو بن دينار أخبره أنه سمع أبا الشعماء يري ابن النعل يحرم وقال ابن جريج سمع ابن طاوس عن
أبيه أنه قال لبن النعل يحرم (قال الشافعي) وإذا تزوج الرجل المرأة فأنزلها أو لم يلقها قبل أن يدخل
بها لم أر له أن ينكح أمها لأن الأم مهمة التبريم في كتاب الله عز وجل ليس فيها شرط انما الشرط في
الربائب (قال الشافعي) وهذا قول الأكر من المعين وقول بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد قال سئل زيد بن ثابت عن رجل تزوج امرأة فقارها قبل أن يصيبها هل
تحلل له أمها فقال زيد بن ثابت لا الأم مهمة ليس فيها شرط انما الشرط في الربائب (قال الشافعي)
وهكذا أمهاتها وان بعدن وجداتها لأنهن من أمهات نسائه (قال الشافعي) وإذا تزوج الرجل المرأة
فلم يدخل بها حتى ماتت أو طلقها فكل بنت لها وان سملن حلال لقول الله عز وجل وربائبكم اللاتي في
محوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم فلننكح امرأة ثم طلقها
قبل أن يدخل بها ثم نكح ابنتها حرم عليه أم امرأته وان لم يدخل بها أمراًة ثم طلقها
وقد كانت قبل من نسائه غير أمراًة لم يدخل بها ولو كان دخل بها لم تحلل له البنت ولا أحد من ولدته البنت
أبداً لأنهن ربائب من امرأته التي دخل بها قال الله عز وجل وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم
فأى امرأة نكحها رجل حرمت على أبيه دخل بها الا ان أولم يدخل وكذلك تحرم على جميع آباءه من قبل
أبيه وأمه لأن الأبوة تجمعهم معا وكذلك كل من نكح ولد ولدته من قبل النساء والرجال وان سفلوا لأن
الأبوة تجمعهم معا قال الله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء الا ما قد سلف فأى امرأة نكحها
رجل حرمت على ولده دخل بها الا أن أولم يدخل بها وكذلك ولد ولدته من قبل الرجال والنساء وان سفلوا
لأن الأبوة تجمعهم معا (قال الشافعي) وكل امرأة أب أو ابن حرمته على ابنه أو أبيه بنسب فكذلك
أحرمها إذا كانت امرأة أب أو ابن من الرضاة فان قال قائل انما قال الله تبارك وتعالى وحلائل أبنائكم
الذين من أصلابكم فكيف حرمت حليلة الابن من الرضاة قيل بما وصفت من جمع الله بين الأم والأخت
من الرضاة والام والأخت من النسب في التحريم ثم بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاة
ما يحرم من النسب فان قال فهل تعلم فيم أنزلت وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم قيل الله تعالى
أعلم فيم أنزلها فاما معنى ما سمعت متفرقا فجمعه فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد نكاح ابنة جحش
فكانت عند زيد بن حارثة فكان النبي صلى الله عليه وسلم يتنأفأ امرأته تعالى ذكره أن يدعى الأدياء
لأنهم فان لم تعلموا آباءهم فآخوانكم في الدين وقال وما جعل أدياءكم آباءكم إلى قوله ومواليكم وقال

هذا من أن الأحكام
تقام عليهما ألا ترى أن
الحذر المحصن يرضى
بالامة فيرجع ويخلد
الامة نجسين والربنا
معنى واحد فاختلف
حكمه لاختلاف حال
فاعليه فكذلك يحكم
للمحرّم نفسه في
الطلاق ثلاثا وان
كانت امرأته أنه وعلى
الامة عدة أمة وان
كان زوجها حرا

(عدة الوفاة)

(قال الشافعي) رحمه
الله قال الله تعالى
والذين يوفون منكم
ويؤثرون أزواجهم
بأنفسهن الآية فدلّت
سنة رسول الله صلى
الله عليه وسلم أنها على
الحرة غير ذات الحمل
لقوله صلى الله عليه
وسلم لبيعة الأسلية
ووضعت بعد وفاة
زوجها بنصف شهر
قد حلت فانكحى
من ثنت قال عمر بن
الخطاب رضى الله عنه
(١) قوله وبناتها وكل
من ولده الى قوله
امرأة كذات النسب
وحرر كتبه معجبه

لنبيه صلى الله عليه وسلم لما قضى زبمها وطرأ زوجها لا يكون على المؤمنين حرج الآية
(قال الشافعي) فأشبهه والله تعالى أعلم أن يكون قوله وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم دون أديانكم الذين
تسمونهم أبناءكم ولا يكون الرضاع من هذا في شيء وحرمان الرضاع عما حرم الله قياسا عليه وعما قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة (قال الشافعي) في قول الله عز وجل
ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف وفي قوله وأن تجمعوا بين الاختين الا ما قد سلف كان
أكبر ولد الرجل يخلف على امرأة أبيه وكان الرجل يجمع بين الاختين فنهى الله عز وجل عن أن يكون
منهم أحد يجمع في عمره بين أختين أو ينكح ما نكح أبوه الا ما قد سلف في الجاهلية قبل علمهم بتحريمه ايس
أنه أقر في أيديهم ما كانوا قد جعوا بينه قبل الاسلام كما أقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على نكاح الجاهلية
الذي لا يخل في الاسلام محال (قال الشافعي) وما حرمنا على الآباء من نساء الأبناء وعلى الأبناء من نساء
الآباء وعلى الرجل من امهات نسائه وبناته (١) الا في ذلك ما قد سلف فاصيب فاما بالزنا فلا يحكم الزنا
يحرم حلالا فلو زنى رجل بامرأة لم تحرم عليه ولا على ابنه ولا على أبيه وكذلك لو زنى بامرأة أو بنت
امرأة لم تحرم عليه امرأته وكذلك لو كانت تحت امرأة فزنى باختها لم يحجب امرأته ولم يكن جامع بين
الاختين وان كانت الاصابة بنكاح فاسد احتمل أن يحرم من قبل أنه ثبت فيه النسب ويؤخذ فيه المهر
ويدرأ فيه الحد وتكون فيه العدة وهذا حكم الحلال وأحب إلى أن يحرمه من غير أن يكون واضحا فلو
نكح رجل امرأة نكاحا فاسدا فأصابها لم يحل له عنده أن ينكح أمهالا ولا بنتها ولا ينكحها أبوه ولا ابنه وان
لم يصب النكاح نكاحا فاسدا لم يحرم عليه النكاح الفاسد بلا اصابة فيه شيء من قبل أن حكمه لا يكون فيه
صداق ولا يلحق فيه طلاق ولا شيء مما بين الزوجين (قال الشافعي) وقد قال غيرنا لا يحرم النكاح الفاسد
وان كان فيه الاصابة كما لا يحرم الزنا لانها ليست من الأزواج ألا ترى أن الطلاق لا يلحقها ولا ما بين
الزوجين قد قال غيرنا وغيره كل ما حرمه الحلال فالحرام أشد تحريما (قال الشافعي) وقد وصفنا في كتاب
الاختلاف ذكر هذا وغيره وجاعه أن الله عز وجل إنما أثبت الحرمة بالنسب والصح وجعل ذلك نعمة من
نعمه على خلقه فن حرم من النساء على الرجال فجعل الحرمة على الرجال ولهن على الرجال من الصهر حرمة
النسب وذلك أنه رضى النكاح وأمر به ونهى عنه فلا يجوز أن تكون الحرمة التي أنعم الله تعالى بها على أن
من أتى شأدا دعا الله تعالى إليه كالأزواج العاصي لله الذي حرم الله وأوجب له السارا لأن يعفو عنه وذلك أن
التحريم بالنكاح إنما هو نعمة لانهمة فالنعمه التي تثبت بالحلال لا تثبت بالحرام الذي جعل الله فيه النعمة
عاجلا وأجلا وهكذا لو زنى رجل باخت امرأته لم يكن هذا جعائين. ولم يحرم عليه أن ينكح أختها التي
زنى بها مكانها (قال الشافعي) وإذا حرم من الرضاع ما حرم من النسب لم يحل له أن ينكح من بنات الام
التي أرضعته وان سفلن وبنات بينها (١) وبناتها وكل من ولدته من قبل ولد ذكر أو أنثى امرأة وكذلك
أمهاتها وكل من ولدها لانهم بمنزلة أمهاته وأخواته وكذلك أخواتها لانهم خالاته وكذلك عماتها
وخالاتها لانهم عمات أمه وخالات أمه وكذلك ولد الرجل الذي أرضعته لبنه وأمهاته وأخواته وخالاته
وعماته وكذلك من أرضعته لبنين الرجل الذي أرضعته من الام التي أرضعته أو غيرها وكذلك من أرضع
لبنين ولدا والمرأة التي أرضعته من أبيه الذي أرضعته بابيه أو زوجها غيره (قال الشافعي) وإذا أرضعت المرأة
مولودا فلا بأس أن يتزوج المرأة المرضع أو يزوج ابنتها وأمها لانها لم ترضعه هو وكذلك أن لم يتزوجها
الاب فلا بأس أن يتزوجها أخو المرضع الذي لم ترضعه هو لانه ليس ابنا وكذلك يتزوج ولدها ولا بأس أن
يقزوج الغلام المرضع ابنة عمه وابنة خاله من الرضاع كما لا يكون بذلك بأس من النسب ولا يجمع الرجل بين
الاختين من الرضاع بنكاح ولا ولعمك وكذلك المرأة وعمتها من الرضاغة يحرم من الرضاغة ما يحرم من
النسب ودوات المحرم من الرضاغة مما يحرم من نكاحهن ويسافر بهن كدوات المحرم من النسب وسواء

رضاعة الحرة والامة والذمية كلهن أمهات وكلهن يحرمن كل تحريم الحرة لافرق بين وسوا وطئت
الامة بملك أو نكاح كل ذلك يحترم ولا بأس أن يتزوج الرجل المرأة امرأة أسهام الرضاع والتسب (قال
الشافعي) ولو شرب علام وجارية لبن بهيمة من شاة أو بقرة أو ناقة لم يكن هذا رضاعا اعما هذا كالطعام
والشراب ولا يكون محرما بين من شربه انما يحترم لبن الادميات لا الهائم وقال الله تعالى وأمهاتكم اللاتي
أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وقال في الرضاعة فان أرضعن لكم فآتهن أجورهن وقال عز ذكره
والوالدات برضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة (قال الشافعي) فأخبر الله عز وجل
أن كمال الرضاعة حولان وجعل على الرجل يرضع له ابنه أجر الموضع والاجر على الرضاع لا يكون الا على ماله
مدقة معلومة (قال الشافعي) والرضاع اسم جامع يقع على المصة وأكثر منها إلى كمال رضاع الحولين ويقع
على كل رضاع وان كان بعد الحولين (قال الشافعي) فلما كان هكذا وجب على أهل العلم طلب الدلالة
هل يحرم الرضاع بأقل ما يقع عليه اسم الرضاع أو بمعنى من الرضاع دون غيره (قال الشافعي) أخبرنا
مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عروة عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت كان فيما
أنزل الله تعالى في القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ثم نسخن بخمس معلومات فتوفي النبي صلى الله
عليه وسلم وهن مما يقرأ من القرآن أخبرنا شافعيان عن يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة أنها كانت
تقول نزل القرآن بعشر رضعات معلومات يحرمن ثم صيرن إلى خمس يحرمن فكان لا يدخل على عائشة
الا من استكمل خمس رضعات أخبرنا شافعيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن الحاج بن الحجاج أن طئنه عن
أبي هريرة قال لا يحرم من الرضاع الا ما فتق الامعاء أخبرنا شافعيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن
عبد الله بن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم المصة والمصتان ولا الرضعة ولا الرضعتان أخبرنا
مالك عن ابن شهاب عن عروة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر امرأة أبي ذريفة أن ترضع سالما خمس
رضعات تحرم بلبنها فقط وكانت تراه ابنا أخبرنا مالك عن نافع ابن سالم بن عبد الله أنه أخبره أن عائشة
أرسلت به وهو يرتع إلى أختها أم كلثوم فارضعته ثلاث رضعات ثم مرضت فلم ترضع غير ثلاث رضعات
فلم تكن أدخل على عائشة من أجل أني لم يتم لي عشر رضعات (قال الشافعي) أمرت به عائشة أن يرضع
عشرا لأنها أكثر الرضاع ولم يتم له خمس فلم يدخل عليها ولعل سالما أن يكون ذهب عليه قول عائشة في
العشر الرضعات فتسخن بخمس معلومات فتدث عنها اعلم من أنه أرضع سالما أن يكون ثلاثا فلم يكن يدخل عليها وعلم أن
ما أمرت أن يرضع عشرا فرأى أنه انما يحل الدخول عليها عشر وانما أخذنا بخمس رضعات عن النبي
صلى الله عليه وسلم بحكاية عائشة امين يحرمن وأنهن من القرآن (قال الشافعي) ولا يحرم من الرضاع
الا خمس رضعات متفرقات وذلك أن يرضع المولود ثم يقطع الرضاع ثم يرضع ثم يقطع الرضاع فإذا رضع في
واحدة ممن ما يعلم أنه قد وصل إلى جوفه ما قل منه وكثر فهي رضعة وإذا قطع الرضاع ثم عاد لملئها أو أكثر
فهي رضعة (قال الشافعي) وان التقم الموضع الثدي ثم لها بشي قليلا ثم عاد كانت رضعة واحدة ولا
يكون القطع الا ما انفصل انفصالا بينا كما يكون الحالف لا يأكل بالثهار الا مرة فيكون يأكل وينتفس
بعد الازداد إلى أن يأكل فيكون ذلك مرة وان طال (قال الشافعي) ولو قطع ذلك قطعا بينا بعد قليل
أو كسبر من الطعام ثم أكل كان حاشا وكان هذا كلين (قال الشافعي) ولو أخذ نديها الواحد فأنفد
ما فيه ثم تحول إلى الآخر مكانه فأنفد ما فيه كانت هذه رضعة واحدة لان الرضاع قد يكون بقية النفس
والارسال والعودة كما يكون الطعام والشراب بقية النفس وهو طعام واحد ولا يتطرق في هذا إلى قليل
رضاعه ولا كثيره اذا وصل إلى جوفه منه شيء فهو رضعة وما لم يتم من (قال الشافعي)
والوجود كالرضاع وذلك السعوطان الرأس جوف (قال الشافعي) فان قال قائل فلم تحرم برضعة
واحدة وقد قال بعض من مضى انها تحرم قيل بما حكينا أن عائشة تحكي أن الكلاب يحرم عشر

لورضعت وزوجها على
سريه لم يدفن الحلت
وقال ابن عمر اذا وضعت
حلت قال فتحل اذا
وضعت قبل تظهر من
نكاح صحيح ومفسوخ
(قال الشافعي) رحمه
الله وليس للحامل
المتوفي عنها نفقة قال
جابر بن عبد الله لا نفقة
لها حبسها الميراث
(قال الشافعي) رحمه
الله لان مالك قد انقطع
بالموت وادام تكن
حامل فان مات
نصف الثمار وقد منى
من الهلال عشر ليل
أحصت ما بقي من
الهلال فان كان
عشرين حفظتها ثم
اعتدت ثلاثة أشهر
بالاهلة ثم استقبلت
الشهر الرابع فاحصت
عبدة أيامه فاذا كل
لها ثلاثون يوما بلبانها
فقد أوفت بأربعة أشهر
واستقبلت عشرا
بلبانها فاذا أوفت لها
عشرا إلى الساعة
التي مات فيها فقد

رضعت ثم نسجن بخمس وبعبا حكينا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرضع سالم خمس رضعات يحرم بهن فدل ما حكته عائشة في الكتاب وما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الرضاع لا يحرمه على أقل اسم الرضاع ولم يكن في أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة وقد قال بعض من مضى بما حكته عائشة في الكتاب ثم في السنة والكفاية فيها حكته عائشة في الكتاب ثم في السنة فإن قال قائل فما يشبه هذا قيل قول الله عز وجل والبارق والسارقة فاقطعوا أيديهما فسن النبي صلى الله عليه وسلم القطع في ربع دينار وفي السرقة من الحرز وقال تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فرجم النبي صلى الله عليه وسلم الزانيين الثيبين ولم يجلد هما فاستدلنا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن المراد بالقطع من السارقين والمائة من الزناة بعض الزناة دون بعض وبعض السارقين دون بعض لأن لزمه اسم سرقة وزنا فهو هكذا استدللنا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا ينجس الرضاع بهض المرضعين دون بعض لأن لزمه اسم رضاع

(رضاعة الكبير) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب أنه سئل عن رضاعة الكبير فقال أخبرني عروة بن الزبير أن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قد كان شهيد بدر أو كان قد تبنى سالم الذي يقال له سالم مولى أبي حذيفة كاتب النبي صلى الله عليه وسلم زيدا بن حارثة فأنكح أبو حذيفة سالم وهو يرى أنه ابنه فأنكح ابنه أخيه فاطمة بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة وهي يومئذ من المهاجرات الأولى وهي يومئذ من أفضل أناس قريش فلما أنزل الله عز وجل في زيدا بن حارثة ما أنزل فقال ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آبائهم فاخوانكم في الدين ومواليكم رد كل واحد من أولئك من تبنى إلى أبيه فإن لم يعلم أباه رده إلى المولى فجاءت سهلة بنت سهيل وهي امرأة أبي حذيفة وهي من بني عامر بن لؤي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله كنا نرى سالم ولد أو كان يدخل علي وأنا أفضل وليس لنا الأيتام واحد فإذ ترى في شأنه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا أرضعته خمس رضعات فيحرم بلبنها ففعلت فكانت تراه ابنا من الرضاعة فأخذت عائشة بذلك فيمن كانت تحب أن يدخل عليها من الرجال فكانت تأمر أختها أم كلثوم وبنت أخيها يرضعن لها من أحببت أن يدخل عليها من الرجال والنساء وأبي سائر أزوج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخل عليهن بتلك الرضاعة أحد من الناس وقلن ما نرى الذي أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم سهلة بنت سهيل إلا رخصة في سالم وحده من رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل عليها من الرضاعة أحد فعلى هذا من الخبر كان أزوج النبي صلى الله عليه وسلم في رضاعة الكبير (قال الشافعي) وهذا والله تعالى أعلم في سالم مولى أبي حذيفة خاصة (قال الشافعي) فإن قال قائل ما دل على ما وصفت (قال الشافعي) فقد كرت حديث سالم الذي يقال له مولى أبي حذيفة عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر امرأة أبي حذيفة أن ترضعه خمس رضعات يحرم بهن وقالت أم سلمة في الحديث وكان ذلك في سالم خاصة وإذا كان هذا سالم خاصة فالخاص لا يكون إلا يخرج من حكم العام وإذا كان يخرج من حكم العام فالخاص غير العام ولا يجوز في العام إلا أن يكون رضاع الكبير لا يحرم ولا بد إذا اختلف الرضاع في الصغير والكبير من طلب الدلالة على الوقت الذي إذا صار إليه الموضع فأرضع لم يحرم (قال) والدلالة على الفرق بين الصغير والكبير موجودة في كتاب الله عز وجل قال الله تعالى والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة فجعل الله عز وجل تمام الرضاع حولين كاملين وقال فاب أراد أفضلا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما يعني والله تعالى أعلم قبل الحولين فدل على أن إرضاعه عز وجل في فصال الحولين على أن ذلك إنما يكون باجتماعهما على فصاله قبل الحولين وذلك لا يكون والله تعالى أعلم

انقضت عدتها وليس عليها أن تأتي فيها بحض كالمس عليها أن تأتي في الحيض شهور ولأن كل عدة حيث جعلها الله إلا أنها إن أرادت استبراء نفسها من الرية ولو طلقها مريضاً لكانت فحلت من مرضه وهي في العدة فقد قيل لا توث مبتوتة وهذا مما استخبر الله فيه (قال المزني) رحمه الله وقال في موضع آخر وهذا قول يصح لمن قال به قلت فالاستحارة شك وقوله يصح إبطال للشك (وقال) في اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى أن المبوتة لا توث وهذا أولى بقوله وبعسى ظاهر القرآن لأن الله تعالى ورث الزوجة من زوجها ولو مات قبله فلما كانت إن ماتت لم يرنها وإن ماتت تعد منه عدة من وفاته خرجت من معنى حكم الزوجة من القرآن

واحتج الشافعي رحمه
الله على من وزن
رجلين كل واحد منهما
النصف من ابن ادم
ورث الابن ان ماتا
قبله الجميع فقال
الشافعي رحمه الله
انما يرث الناس من
حيث يورثون يقول
الشافعي فان كانا يرثانه
نصفين بالنسبة فكذلك
يرثهما نصفين بالابوة
(قال المزني) رحمه
الله فكذلك انما يرث
المرأة الزوج من حيث
يرث الزوج المرأة بمعنى
الشكاح فاذا ارتفع
الشكاح باجماع ارتفع
حكمه والموارثة به ولما
اجمعوا انه لا يرثها لانه
ليس بزوجة كان كذلك
ايضا لانه لا يرثها لانه
بزوجة وبالله التوفيق
(قال الشافعي) رحمه
الله فان قيل قد ورثها

الا بالنظر للولد من والديه ان يكونا يرثان ان فصله قبل الحولين خيره من اتمام الرضاع له لعله تكون به
او برضعته وأنه لا يقبل رضاع غيرها وما أشبه هذا وما جعل الله تعالى له غاية والحكم بعدم مضي الغاية فيه
غيره قبل مضيا فان قال قائل وما ذلك قيل قال الله تعالى واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح
ان تقصروا من الصلاة الا نية فيكون لهم ان يقصروا ومسافرين وصكان في شرط القصر لهم بحال
موصوفة دليل على ان حكمهم في غير تلك الصفة غير القصر وقال تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة
قروء فكن اذا مضت الثلاثة الاقراء حكمهن بعدم ضم غير حكمهن فيها (قال الشافعي) فان قال قائل
فقد قال عروة قال غير عائشة من ارجح النبي صلى الله عليه وسلم ما نرى هذا من النبي صلى الله عليه
وسلم الارخصة في سالم قيل فقول عروة عن جماعة ارجح النبي صلى الله عليه وسلم غير عائشة لا يخالف
قول ربيب عن أمها ان ذلك ارضعة مع قول أم سلمة في الحديث هو خاصة ورياءة قول غيرهما نراه الارخصة
مع ما وصفت من دلالة القرآن وانى قد حفظت عن عدة من اهل العلم ارضاع سالم خاص فان
قال قائل فهل في هذا خبر عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بما قلت في رضاع الكبير قيل
نعم أخبرنا مالك عن أنس عن عبد الله بن دينار قال جاء رجل الى ابن عمر وأما معه عند دار القضاء يسأله عن
رضاعة الكبير فقال ابن عمر جاء رجل الى عمر بن الخطاب فقال كانت لي وليدة فكنت أطؤها فمعدت امرأتى
اليها فأرضعتها فدخلت عليها فقالت دونك فقد والله أرضعتها فقال عمر بن الخطاب أوجعها أو أت جاريته
فأما الرضاع رضاع الصغير أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول لا رضاع الا لمن أرضع في الصغير
أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أن أبا موسى قال رضاعة الكبير ما أراها الا تحرم فقال ابن مسعود انظر
ما يقتي به الرجل فقال أبو موسى فما تقول أنت فقال لا رضاعة الا ما كان في الحولين فقال أبو موسى
لا تسألوني عن شيء ما كان هذا الخبر بين أظهركم (قال الشافعي) فجماع فرق ما بين الصغير والكبير
ان يكون الرضاع في الحولين فاذا أرضع المولود في الحولين خمس رضعات كما وصفت فقد كمل رضاعه الذي
يحترم (قال الشافعي) وسواء أرضع المولود أقل من حولين ثم قطع رضاعه ثم أرضع قبل الحولين أو كان
رضاعه متتابع حتى أرضعته امرأة أخرى في الحولين خمس رضعات ولو توبع رضاعه فلم يفصل ثلاثة
أحوال أو حولين أو ستة أشهر أو أقل أو أكثر فأرضع بعد الحولين لم يحترم الرضاع شيئا وكان عبرة الطعام
والشراب ولو أرضع في الحولين أربع رضعات وبعد الحولين الخامسة وأكثرت لم يحترم ولا يحترم من الرضاع
الا ما تم خمس رضعات في الحولين وسواء فيما يحترم الرضاع والوجور وان خلط للمولود في طعام فيطعمه
كان اللبن الاغلب أو الطعام اذا وصل اللبن الى جوفه وسواء شربه اللبن بماء كثيرا أو قليلا اذا وصل الى جوفه
فهو كله كالرضاع ولو جبن له اللبن فأطعمه جينا كان كالرضاع وكذلك لو أسعطه لأن الرأس جوف
ولو حفته كان في الحقة قولان أحدهما أنه جوف وذلك أنها تنفطر الصائم لو استقن والآخر ان ما وصل
الى الدماغ كما وصل الى المعدة لانه يغتذي من المعدة وليست كذلك الحقة (قال الشافعي) ولو أن صبيا
أطعم ابن امرأة في طعام مرة وأوجره أخرى وأسعطه أخرى وأرضع أخرى ثم أوجره وأطعم حتى يتم له
خمس مرات كان هذا الرضاع الذي يحترم كل واحد من هذا يقوم مقام صاحبه وسواء لو كان من صنف
هذا خمس مرات أو كان هذا من أصناف شتى واذا لم تتم له الخامسة الا بعد استكمال سنتين لم يحترم وان تمت له
الخامسة حين يرضع الخامسة فيصل اللبن الى جوفه أو ما وصفت أنه يقوم مقام الرضاع مع مضي سنتين
قبل كمالها فقد حرم وان كان ذلك قبل كمالها بطرفة عين أو مع كمالها اذ لم يتقدم كمالها

(قيل في الرجل والمرأة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واللبن اذا كان من حمل ولا أحسبه يكون
الامن حمل فاللبن للرجل والمرأة كما يكون الولد للرجل والمرأة فانظر الى المرأة ذات اللبن فان كان لبنها نزل
بوله من رجل نسب ذلك الولد الى والدلان حمله من الرجل فان رضع به مولود فالمولود أو المرضع بذلك اللبن ابن

الرجل الذي الابن ابنة من النسب كما ثبت للمرأة وكما ثبت للولد منه ومنها وان كان السبب الذي أرضعته المولودين ولد لا يثبت نسب من الرجل الذي الحمل منه فاسقط اللبن فلا يكون الموضع ابن الذي الحمل منه اذا سقط النسب الذي هو أكبر منه سقط اللبن الذي أقيم مقامه "سبب في التحريم فان النبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وبجكاة عائشة تحريمه في القرآن (قال الشافعي) فان ولدت امرأة حملت من الرضا عرفت الذي زنى بها ولم يعترف فأرضعت مولودا فهو ابنها ولا يكون ابن الذي رضى بها وأكرهه في الورع أن يسكن بنت الذي ولده من زنا كما أكرهه للمولود من زنا وان نكح من بناته أحد المأفوخة لا نكح بانيه في حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قال قائل فهل من حجة فيما وصفت قبل نعم قضى النبي صلى الله عليه وسلم بأمة زعمها زينة وأمر سودة أن تحتجب منه لما رأى من شبهة بعته فلم يرها وقد قضى أنه أخوها حتى لقيت الله عز وجل لان ترك رؤيتها مباح وان كان أخطاها وكذلك ترك رؤية المولود من نكاح أخته مباح وانما معنى من فسخته أنه ليس بانيه اذا كان من زنا (قال الشافعي) ولو أن بكر المأفوخة نكح ولا غيره أو ثيبا ولم يعلم واحدة منهما حمل نزل لهما لبن فلبس فخر ج لبن فأرضعته مولودا خمس رضعات كان ابن كل واحدة منهما ولا أب له وكان في غير معنى ولد الزنا وان كانت له أم ولا أب له لان لبنه الذي أرضع به لم ينزل من جساس (قال الشافعي) ولو أن امرأة أرضعت ولا يعرف لها زوج ثم جاء رجل فادعى أنه كان نكحها صحبها وأقر بولدها وأقرت له بالنكاح فهو ابنها كما يكون الولد (قال الشافعي) ولو أن امرأة نكحت نكاحا فاسدا فولدت من ذلك النكاح ولد أو كان النكاح بغير ولي أو بغير شهود عدول أو أي نكاح فاسدا ما خلا أن تنكح في عدتها من زواج يلحق به النسب أو حملت قبل لها لبن فأرضعت به مولودا كان ابن الرجل النكح نكاحا فاسدا أو المرأة الموضع كما يكون الحمل ابن النكاح نكاحا صحبها (قال الشافعي) ولو أن امرأة نكحت في عدتها من وفاة زوج صحبها أو فاسدا أو طلاقه رجلا ودخل بها في عدتها فاصابها فحامل فحمل فزول لها لبن أو ولدت فأرضعت بذلك اللبن مولودا كان ابنها وكان أشبه عندي والله تعالى أعلم أن يكون موقوفا في الرجلين مع احتج برى ابنها القافة فأرى الرجلين ألحقته القافة لحق الولد وكان الموضع ابن الذي يلحق به الولد وسقط عنه أبوه الذي سقط عنه نسب الولد (قال الشافعي) ولو كان حمل المرأة سقطا لم ينخلقه أو ولدت وإفادت قبل أن يراه القافة فأرضعت مولودا لم يكن المولود الموضع ابن واحد منهما دون الآخر في الحكم كما لا يكون المولود ابن واحد منهما دون الآخر في الحكم والورع أن لا ينكح ابنة واحد منهما وأن لا يرى واحد منهما بانيه حسرا ولا الرضعة ان كانت جارية ولا يكون مع هذا محسرا لمن يخذل أو يسافر بهن ولو كان المولود عاش حتى تراه القافة فقالوا هو ابنهما معا فامر المولود موقوف فيستسبب إلى أيهما شاء فادانتسب إلى أحدهما انقطع عنه أبوه الذي ترك الانساب إليه ولا يكون له أن يترك الانساب إلى أحدهما دون الآخر يجب أن ينسب إلى أحدهما وان مات قبل أن ينسب أو بلغ معقوها لم يلحق بواحد منهما حتى يموت وله ولد فيقوم ولده مقامه في أن ينسبوا إلى أحدهما أولا يكون له ولد فيكون ميراثه موقوفا (قال الشافعي) وهذا موضع فيه قولان أحدهما أن الموضع مخالف للابن لانه يثبت للابن على الأب والاب على الابن حقوق الميراث والعقل والولاية للدم ونكاح البنات وغير ذلك من أحكام البنين ولا يثبت للرضع على ابنة الذي أرضعه ولا لبنة الذي أرضعه عليه من ذلك شيء ولعل العلة في الامتناع من أن يكون ابنهما مع هذا السبب فمن ذهب هذا المذهب جعل الموضع ابنهما ما ولم يجعل له الخيار في أن يكون ابن أحدهما دون الآخر وقال ذلك في المسائل قبله التي في معناها والقول الثاني أن يكون الميراث للولد فأيهما اختار الولد أن يكون أباه فهو أبوه وأبوا الموضع ولا يكون للرضع أب يختار غير الذي اختار المولود لان الرضا ع تبع للنسب فان مات الميراث ولم يختار كان للرضع أن يختار أحدهما فيكون أباه وينقطع عنه أبوه الآخر والورع أن لا ينكح بنت الآخر ولا يكون لمن يحرم ما رهن بانقطاع أبونه عنه

(قال)

عثمان قبل وقد أنكر ذلك عبد الرحمن بن عوف في حياته على عثمان رضى الله عنهما ما أن يورثها منه وقال ابن الزبير لو كنت أنا لم أر أن يورث مبتوتة وهذا اختلاف وبسبيله القياس وهو ما قلنا (قال الشافعي) ولو طلق إحدى امرأتيه ثلاثا فماتت ولا تعرف اعتدنا أربعة أشهر وعشرا تكمل كل واحدة منهما فيها ثلاث حيض

(باب مقام المطلقة في بيتها والمشرق عنها) من كتاب العدد وغيره

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى في المطلقات لا يخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة وقال

(قال الشافعي) وإذا أرضعت المرأة رجلا لبنين ولد فانتفى أبو المولود منه فلا عنها فتفى عنه بسبه لم يكن أباً للمرضع فان رجع الأب بنسبه إليه ضرب الحد ولحق به الولد ورجع إليه أن يكون أباً للمرضع من الرضاعة (قال الشافعي) ولو أن امرأة طلقها زوجها وقد دخل بها وأمات عنها وهي ترضع وكانت تحيض في رضاعها ذات ثلاث حيض ولبنها دائم أرضعت مولوداً فالمولود ابنها وابن الزوج الذي طلق أومات والبن منه لأنه لم يحدث لها زوج غيره (قال الشافعي) ولو تزوجت زوجاً بعد انقطاع لبنها أو قبله ثم انقطع عنها وأصابها الزوج فصاب ابنها ولم يظهر سربها حمل فاللبن من الزوج الأول ومن أرضعت فهو ابنها وابن الزوج الأول ولا يكون ابن الآخر (قال الشافعي) ولو أجبها الزوج الآخر بعد انقطاع لبنها من الزوج الأول فتاب لبنها سئل النساء عن الوقت الذي يشوب فيه اللبن وبين الحمل فان قلن الحمل لو كان من امرأة بكر أو ثيب ولم تلد قط أو امرأة قد ولدت لم يأت لها لبن في هذا الوقت انما يأتى لبنها في الثامن من شهرها والتاسع فاللبن للأول فان دام فهو ابن الأول ما يسهو بين أن يبلغ الوقت الذي يكون لها فيه لبن من حملها الآخر (قال الشافعي) وإذا تاب لها اللبن في الوقت الذي يكون لها فيه لبن من حملها الآخر كان اللبن من الأول بكل حال لا يعلو علم من لبن الأول وفي شك من أن يكون خلطه لبن الآخر فلا حرم بالشك شيئاً وأحب له أن يتوفى بنات الزوج الآخر في هذا الوقت (قال الشافعي) ولو شك رجل أن تكون امرأة أرضعته خمس رضعات قلت الورع أن يكف عن رؤيتها حاسراً ولا يكون محرماً لها بالنكاح ولو نكحها أو أحداً من بناتها لم أقبح النكاح لا في غير يقين من أنها أم (قال الشافعي) ولو كان لبنها انقطع فلم يشوب حتى كان هذا الحمل الآخر في وقت يمكن أن يشوب فيه اللبن من الآخر فقبها أقولان أحدهما أن اللبن بكل حال من الأول وإن تاب بتحريرك نطفة الآخر فهو كما يشوب بان رحم المولود فتدبر عليه وتشرب الدواء أو تأكل الطعام الذي يزبد في اللبن فتدبر عليه والقول الثاني أنه إذا انقطع انقطاعاً عيناً ثم تاب فهو من الآخر وإن كان لا يشوب بحال من الآخر لبن ترضع به حتى تلده أمه فهو من الأول في جميع هذه الأقاويل وإن كان يشوب شيء ترضع به وإن قل فهو منهما معاً فمن لم يفرق بين اللبن والولد قال هو الأول أبداً لأنه لم يحدث ولداً ولم يكن ابن الآخر إذا كان ابن الأول من الرضاعة ومن فرق بينهما قال هو منهما معاً (قال الشافعي) وإن طلقت امرأة فلم ينقطع لبنها وكانت تحيض وهي ترضع فحاضت ثلاث حيض ونكحت زوجاً فدخل بها فأصابها فحملت فلم ينقطع اللبن حتى ولدت فالولد قطع اللبن الأول ومن أرضعته فهو ابنها وابن الزوج الآخر لا يحل له أحد ولده ولا ولده الزوج الآخر لأنه أبوه وبحل له ولد الأول من غير المرأة التي أرضعته لأنه ليس بأبيه (قال الشافعي) ولو أرضعت امرأة صبياً أربع رضعات ثم حلب منها لبن ثم مات فأوجره الصبي بعد موتها كان ابنها كما يكون ابنها لو أرضعته خمساً في الحياة (قال الشافعي) ولو أرضعته الخامسة بعد موتها أو حلبه منها لبن بعد موتها فأوجره لم يحرم لأنه لا يكون لبن فعل له حكم بحال ولو كانت ثامنة فحلبت فأوجره صبي حرم لأن ابن الحية يحل ولا يحل لبن الميتة وإن الحية السائمة يكون لها جناية بان تنقلب على إنسان أو تسقط عليه فتقتله فيكون فيه العقل ولو تعقل إنسان ميتة أو سقطت عليه فقتلته لم يكن له عقل لأنها لا جناية لها (قال الشافعي) ولو كانت لم تكمل خمس رضعات فحلب لها لبن كثير فقطع ذلك اللبن فأوجره صبي مرتين أو ثلاثاً حتى يتم خمس رضعات لم يحرم لأنه لبن واحد ولا يكون الارضعة واحدة وليس كاللبن يحدث في الثدي كلما خرج منه شيء حدث غيره فيفرق فيه الرضاع حتى يكون خمساً « قال الربيع » وفي قول آخر أنه إذا حلب منها لبن فأرضع به الصبي مرة بعد مرة فكل مرة تحسب رضعة إذا كان بين كل رضعتين قطع بين فهو مثل الغذاء إذا تغذى به ثم قطع الغذاء القطع اللبن ثم عاد له كان أكلتين وإن كان الطعام واحداً وكذلك إذا قطع عن الصبي الرضاع القطع اللبن وإن كان اللبن واحداً (قال الشافعي) ولو تزوج رجل صبية ثم أرضعها أمه التي ولدها أو أمه من الرضاعة أو ابنته من نسب أو رضاع أو امرأة ابنه

صلى الله عليه وسلم
لفريرة بنت مالك حين
أخبرته أن زوجها
قتل وأنه لم ير كها في
مسكن ولكنه أمكن في
بيتك حتى يبلغ الكتاب
أجله وقال ابن عباس
الفاحشة المينة أن
تبدو على أهل زوجها
فإذا بذت فقد حل
أخراجها (قال
الشافعي) رحمه الله
هو معنى سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم
فيما أمر به فاطمة بنت
قيس أن تعتد في بيت
ابن أم مكتوم مع ما جاء
عن عائشة رضي الله
عنها أنها أرسلت إلى
مروان في مطلقة
انتقلها إلى الله وأرد
المرأة إلى بيتها قال
مروان أما بلغ شأن
فاطمة فقالت لا عليك
أن تذكر فاطمة فقال

من نسب أو رضاع بل إن حرمت عليه الصبية أبداً وكان لها عليه نصف المهر ورجع على التي أرضعتها بنصف صداق مثلها تعدت أفساد النكاح أو لم تعد له لأن كل من أفسد شيئاً ضمن قيمة ما أفسد تعد الفساد أو لم تعد له وقيته نصف صداق مثلها لأن ذلك قيمة ما أفسد منها بما يلزم زوجها كان أكثر من نصف ما أصدقها أو أقل إن كان أصدقها شيئاً أو لم يسم لها صداقاً لأن ذلك أقل ما كان وجب لها عليه بكل حال إذا لم يكن هو طلقها قبل أن يسمى لها شيئاً (قال الشافعي) وإنما معنى أن ألزمه مهرها كله أن الفرقه إذا وقعت بارضاعها ففساد نكاحها غير جناية إلا بمعنى أفساد النكاح وفساد النكاح كان بالرضاع الذي كان قبل نكاحه جائزاً لها وبعد نكاحه الإيعنى أن يكون فساداً عليه فلما كان فساداً عليه ألزمها ما كان لازماً للزوج في أصل النكاح وذلك نصف مهر مثلها وإنما معنى أن ألزمها نصف المهر الذي ألزمه بتسميته أنه شيء حالي به في ماله وإنما يغرم له إذا أصدق عليه ثمن ما استهلك عليه مما ألزمه ولا أريد عليها في ذلك شيئاً على ما ألزمه كما لو اشترى سلعة بمائة استهلكها وقيمتها خمسون لم يغرم مائة وإنما معنى أن أغرمها الأقل من نصف مهر مثلها أو ما سمي لها أن أباهاً لو حاق بها في صداقها كان عليه نصف مهر مثلها فلم أغرمها إلا بما يلزمه أو أقل منه إن كان قبة نصف مهر مثلها أقل مما أصدقها وإنما معنى من أن أسقط عنها الغرم وإن كان لم يفرض لها صداقاً أنه كان حقاً لها عليه مثل نصف مهر مثلها إن طلقها ولا في لأجل ذلك بها المحاباة في صداقها فإنما أغرمها ما ألزمه بكل حال وأبطلت عنها محاباته كهتته وإنما يكون للرأفة المتعة إذا طلقت ولم يسم لها إذا كانت تلك مالها كما يكون العفو لها فاما الصبية فلا تلك مالها ولا يكون لابيها المحاباة في مالها (قال الشافعي) ولو تزوج امرأة فلم يصحبها حتى تزوج عليها صبية ترضع فأرضعتها حرمت عليه المرأة الأم بكل حال لا نهان من أمهات نسائه ولا نصف مهر ولا متعة لها لأنها أفسدت نكاح نفسها ويفسد نكاح الصبية بلا طلاق لأنها صارت في ملكه وأمها معها ولأن التي أرضعتها لم تصر أمها وهذه ابنتها إلا في وقت فكانت في هذا الموضع كن ابتداء نكاح امرأة وابنتها فلها نصف المهر بفساد النكاح فيرجع على امرأته التي أرضعتها بنصف مهر مثلها (قال الشافعي) ولو كان نكح صبيتين فأرضعتهم امرأته الرضعة الخامسة جميعاً ففسد نكاح الأم كما وصفت ونكاح الصبيتين معا وكل واحدة منهما نصف المهر الذي سمي لها ويرجع على امرأته بمثل نصف مهر كل واحدة منهما فإن لم يكن سمي لهما مهر كان لكل واحدة منهما نصف مهر مثلها وتحلل له كل واحدة منهما على الانفرد لانهما ابنتا امرأة لم يدخل بها ولو كانت له ثلاث زوجات صابا فأرضعت اثنتين الرضعة الخامسة معاً ثم أزال الواحدة فأرضعت الثالثة لم تحرم الثالثة وحرمت الاثنتان اللتان أرضعتا الخامسة معاً لأن الثالثة لم ترضع إلا بعد ما حرمت هاتان وحرمت الأم عليه فكانت الثالثة غير أخت للرايتين إلا بعد ما حرمت عليه وغير مرضعة الرضعة الخامسة من الأم إلا بعد ما بان أن الأم منه ولو أرضعت أحدها الرضعة الخامسة ثم أرضعت الآخرين الرضعة الخامسة حرمت عليه الأم ساعة أرضعت الأولى الرضعة الخامسة لأنها صارت من أمهات نسائه والمرضعتان الرضعة الخامسة معاً لا لم تكن أما الأولى ابنة معقود عليها نكاح الرجل في وقت واحد والاثنان أختان فينسخ نكاحهما معا وحرمت الاثنتان بعد حين صارتا أختين معا ويحطب كل واحدة منهما على الانفرد وإن أرضعت الآخرين بعد متفرقين لم تحرمها عليه معاً لأنها لم ترضع واحدة منهما إلا بعد ما بان من هي الأولى ولكن ثبتت عقدة التي أرضعتها بعد ما بان الأولى ويسقط نكاح التي أرضعت بعدها لأنها أخت امرأته فكانت كامرأة نكحت على أختها « قال الربيع » وفيه قول آخر أنها إذا أرضعت الرابعة خمس رضعات فقد أكلت الثالثة والرابعة خمس رضعات وبن حرمات الرابعة فكانت جامع بين الأختين من الرضعة فينسخ نكاحهما معا ويتزوج من شاء منهن (قال الشافعي) ولو أرضعت واحدة خمس رضعات ثم أرضعت الآخرين خمساً حرمت عليه الأم بكل حال وانسخ عليه نكاح البنت الأولى مع الأم وحرمت الآخرين لأنها

إن كان بك شر فبكل ما بين هذين من الشر وعن ابن المسيب تعدت المستوتة في بيتها فقبل له فأين حديث فاطمة بنت قيس فقال قد فتنت الناس كانت في لسامها ذراية فاستطالت على أجانها فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعدت في بيت ابن أم مكتوم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فعائشته ومروان وابن المسيب يعرفون حديث فاطمة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن تعدت في بيت ابن أم مكتوم كما حدثت ويذهبون إلى أن ذلك إنما كان للشر وكره لها ابن المسيب وغيره أنها كتبت السبب الذي به أمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعدت

صارتا أختين في وقت معا (قال الشافعي) ولو كن ثلاثا صغارا أو واحدة لم يدخل بها ولها بنات مراضع
فأرضعت البنات الصغار واحدة بعد أخرى فسد نكاح الام ولم يحل بحال ولها نصف المهر ويرجع الزوج
على التي أكلت أو لا خمس رضعات لأي نسائه أكلت بنصف مهر مثلها ونصف مهر مثل أمها فان
كن أكلن أرضاعهن معا انفسخ نكاحهن معا ويرجع على كل واحدة منهن بنصف مهر التي أرضعت
(قال الشافعي) ولو كانت واحدة فأكلت رضاعها جنسا قبل تين فسح نكاح التي أكلت رضاعها أولا
ولا ينفسخ نكاح التي أكلت رضاعها بعدها لانهم لم يرضعوا حتى بابت أمها وأختها منه ثم يفسخ نكاح التي
أكلت رضاعها بعدها لأنها صارت أخت امرأته ثابتة النكاح فكانت كالأخت المنكوحة على أختها
(قال الشافعي) وكذلك بناتهن من الرضاعة وبنات بناتها كلهن يحرم من رضاعهن كما يحرم من رضاعها
(قال الشافعي) ولو كان دخل بامرأة وكانت أرضعتن أو أرضعتن ولدا كان لها المهر بالميسر وحرمت
عليه التي أرضعتها وأرضعها ولدا وسواء كانت أرضعت الاثنين معا أو أرضعتن ثلاثن معا أو مئة مرفقات
يفسد نكاحهن على الأبد لانهن بنات امرأة قد دخل بها وكذلك كل من أرضعت تلك المرأة ولدا
(قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بحالها ولم يدخل بامرأة ففرضت أم امرأته وأختها وأختها
أو بنت أختها كان القول كالقول في بناتها إذا أرضعتن هن ولم يرضع هي يفسد نكاحها ويكون لها نصف
مهر مثلها إذا لم يكن دخل بها ويرجع به على التي أكلت أولا من نسائه خمس رضعات لانها صيرتها أم
امرأته فيفسد نكاح التي أرضعت أولا وامرأته الكبيرة معا ويرجع بنصف مهر مثل التي فسد نكاحها
وان أرضعتن معا فسد نكاحهن كلهن ويرجع بانصاف مهورهن ولا تخالف المسئلة قلها إلا في خصلة أن
زوجاته الصغار لا يحرم من عليه في كل حال وله أن يبتدئ نكاح أي تين شاء على الأفراد لان الذي حرم به
أو حرم منهن إنما كن أخوات امرأته من الرضاعة أو بنات أختها أو أختها فحرم أن يجمع بينهن ولا يحرم
على الأفراد (قال الشافعي) ولو كان دخل بها حرم نكاح من أرضعت أمها بكل حال ولم يحرم نكاح
من أرضعت أخواتها وبنات أختها بكل حال وكان له أن يتزوج اللائي أرضعتن أخواتهن إن شاء على الأفراد
ويفسخ نكاح الأولى منهن وامرأته معا ولا يفسد نكاح اللائي بعدها لانهن أرضعتن بعد ما بابت امرأته
فلم يكن جامع بينهما وبين عمة لهن ولا خالة لهن إلا أن ترضع منهن امرأة واحدة أو اثنتين معا فيفسد نكاحهما
بأنهما أختان (قال الشافعي) وإذا أرضعت أجنبية امرأته الصغيرة لم يفسد نكاح امرأته وحرمت
الأجنبية عليه أبدا لانها من أمهات نسائه وحرم عليه أن يجمع بين أحد من بناتها بنسب أو رضاع وبين
امرأته التي أرضعت (قال الشافعي) وإذا تزوج الرجل صبية ثم تزوج عليها بنتها وأصاب العمة فرقت بينهما
ولها مهر مثلها فان أرضعت أم العمة الصبية لم أفرق بينه وبين الصبية والعمة ذات محرم لها قبل النكاح
وبعد وانهما يحرم أن يجمع بينهما فاما أحدهما بعد الآخر فلا يحرم والله أعلم

(باب الشهادة والاقرار بالرضاع)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لم أعلم أحدا ممن ينسب العامة إلى العلم بخالف في أن شهادة النساء تجوز فيما
لا يحل للرجال غير ذوى المحارم أن يبرهنوا بشهادة وقالوا ذلك في ولادة المرأة وعيها الذي تحت
ثيابها والرضاعة عندي مثله لا يحل لغير ذى محرم أو زوج أن يمدن ينظر إلى ثديها ولا يمكنه أن يشهد
على رضاعها بغير رؤية ثديها لأنه لو رأى صبيا يرضع وثديها مغطى أمكن أن يكون يرضع من وطب عمل
كمخلقة الثدي وله طرف كطرف الثدي ثم أدخل في كفا فجوز شهادة النساء في الرضاع كما تجوز
شهادتهن في الولادة ولو رأى ذلك رجلان عدلان أو رجل وامرأتان حازت شهادتهن في ذلك ولا تجوز
شهادة النساء في الموضع الذي يفرق فيه الإبان يكن حرائر عدولا بالغ ويكن أربعاء لأن الله عز وجل

في بيت غير زوجها
خوفا أن يسمع ذلك
سامع فيرى أن للبتونة
أن تعتد حيث شاءت
(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى فلم يقل لها
النبي صلى الله عليه
وسلم اعتدي حيث
شئت بل خصها إذا كان
زوجها غائبا بهذا كله
أقول فان طلقها فلها
السكنى في منزله حتى
تتقضى عدتها ملك
الرجعة أو لا يملكها
فان كان بكرا فهو
على المطلق وفي مال
الزوج المبت ولزوجها
إذا تركها فيما يسمعها
من المسكن وتستريته
وبينها أن يسكن في
سوى ما يسمعها وقال في
كتاب النكاح والطلاق
لا يعلق عليه وعليها حجة
الا أن يكون معها
ذو محرم بالغ من الرجال

إذا أجاز شهادتهن في الدين جعل امرأتين تقومان مقام رجل بعينه وقول أكثر من لقيت من أهل
الفتيان شهادة الرجلين تامة في كل شيء ما عدا الزنا فامرأتان أبدأ تقومان مقام رجل إذا أجازنا (قال
الشافعي) أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء قال لا يجوز من النساء أقل من أربع (قال الشافعي)
فإذا شهد أربع نسوة أن امرأة أرضعت امرأة خمس رضعات وأرضعت زوجها حائضاً وأقر زوجها بأنها
أرضعته خساً فرق بينه وبين امرأته فإن أصابها فلها مهر مثلها وإن لم يصحبها فلا نصف مهر لها ولا تمتنع
(قال الشافعي) وكذلك إن كان في النسوة أخوات المرأة وعماتها وخالاتها لا ينهال رد لها إلا شهادة ولد
أو والد (قال الشافعي) وإن كانت المرأة تنكر الرضاع فكانت فيهن ابنتها وأمها حزن عليها أنكره الزوج
أو أذاعه (١) وإن كانت المرأة تنكر الرضاع والزوج يسكر أو لا يسكر فلا يجوز فيه أمها ولا أمهاتها ولا ابنتها
ولا بناتها وسواء هذا قبل عقدة النكاح وبعد عقدة قبل الدخول وبعدة لا يختلف لا يفرق فيه بين المرأة
والزوج إلا بشهادة أربع ممن تجوز شهادته عليه ليس فيهن عدو ولا شهود عليه أو غير عدل (قال الشافعي)
يجوز في ذلك شهادة السقي أرضعت لأنه ليس لها في ذلك ولا عليها شيء تدينه شهادتها وكذلك تجوز شهادة
ولدها وأمها تهاويون فغن حتى يشهد أن قد أرضع المولود خمس رضعات تخلص كلهن إلى جوفه أو يخلص
من كل واحدة منهن شيء إلى جوفه وتسعهن الشهادة على هذه لأنه لا يستدرك في الشهادة فيه أبداً أكثر
من رؤيتين الرضاع وعلهن وصوله بغير من من ظاهر الرضاع (قال الشافعي) وإذا أرضع الصبي ثم فاء
فهو كرضاعه واستمسكه (قال الشافعي) وإذا لم تكمل في الرضاع شهادة أربع نسوة أحببت له فراقها
إن كان نكحها وترك نكاحها إن لم يكن نكحها للورع فإنه أن يدع ماله نكاحه خير من أن ينكح ما يحرم
عليه (قال الشافعي) ولو نكحها لم يفرق بينهما إلا بما أقطع به الشهادة على الرضاع فإن قال قائل فهل
في هذا من خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم قيل نعم أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج قال
أخبرني ابن أبي مليكة أن عقبته بن الحسرت أخبره أنه نكح أم يحيى بنت أبي اهلب فقالت أمة سوداء قد
أرضعتك قال بخت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فأعرض فتخيمت فذكر ذلك له
فقال وكيف وقد زعمت أنها أرضعتك (قال الشافعي) اعراضه عليه الصلاة والسلام يشبه أن يكون
لم ير هذا شهادة تلزمه وقوله وكيف وقد زعمت أنها أرضعتك يشبه أن يكون كرهه أن يقيم معها وقد
قيل إنها أخته من الرضاعة وهذا بمعنى ما قلنا من أن يتركها ورعاً لا حكاماً

(الافترار بالرضاع) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر رجل أن امرأة أمه من الرضاعة
أو ابنته من الرضاعة ولم ينكح واحدة منهما وقد ولدت المرأة التي يزعم أنها أمه أو كان لها ابن يعرف للرضاع
مثله وكان لها من يحتمل أن يرضع مثلها مثله لولده وكانت له سن يحتمل أن ترضع امرأته أو أمتها التي ولدت
منه مثل الذي أقر أنها ابنته لم يحلل له واحدة منهما أبداً في حكم ولا من بنهما ولو قال مكانه غلطت
أو وهمت لم يقبل منه لأنه قد أقر أنها ما ذواتا محرم منه قبل يلزمه لهما أو يلزمه ماله شيء وكذلك لو كانت
هي المقررة بذلك وهو يكذبها ثم قالت غلطت لأنها أقربت به في حال لا يدفع بها عن نفسه ولا يجبر إليها
ولا تلزمه ولا نفسها بأقرارها شيئاً (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بحالها غير أن لم تلد التي أقر أنها
أرضعتها أو ولدت وهي أصغر مولوداً منه فكان مثلاً لا يرضع مثله بحال أو كانت التي ذكر أنها ابنته من
الرضاعة مثله في السن أو أكبر منه أو قريبان منه لا يحتمل مثله أن تكون ابنته من الرضاعة كان قوله وقولها
في هذه الأحوال باطلاً ولم يحرم عليه أن ينكح واحدة منهما ولا ولد لهما إنما يقبل دعواه ويلزمه إقراره
فيما يمكن مثله وسواء في ذلك كذبته المرأة أو صدقته أو كانت المدعية دونه ألا ترى أنه لو قال لرجل أكبر
منه هذا ابني وصدقه الرجل لم يكن ابنه أبداً وكذلك لو قال رجل هو أصغر منه هذا أبي وصدقه الرجل
ولا نسب لواحد منهما يعرف لم يكن أمه إنما أقبل من هذا ما يمكن أن يكون مثله ولو كانت المسئلة

وإن كان على زوجيهادين
لم يبيع مسكنها حتى تنقضي
عديتها وذلك أنها
ملكته عليه سكتي ما
يكفيها حين طلقها
كما عالج من يكثرى وإن
كان في منزل لا يملكه ولم
يكثره فلا هله إخراجها
وعليه غيره إلا أن يفسد
فتضرب مع الغرماء
بأقل قيمة سكنها وتنبعه
بفضله متى أسروا
كانت هذه المسائل في
مدونه فقها قولان
أحدهما ما وصفت
ومن قاله أحق بقول
النبي صلى الله عليه وسلم
أفرية أمكن في بيتك
حتى يبلغ الكتاب أجله
والثاني أن الاختيار
للورثة أن يسكنوها
فإن لم يفعلوا فقد

(١) قوله وإن كانت
المرأة تنكر الرضاع الخ
كذا في النسخ وهو عين
الصورة التي قبلها فاعل
لأسقطت من النسخ
تأمل كتبه معصمة

في دعواها بحالها فقال هذه أختي من الرضاعة أو قالت هذا أخي من الرضاعة قبل أن يتزوجها وكذبته أو صدقته أو كذبها في الدعوى أو صدقها كان سواء كله ولا يحل لواحد منهما أن ينكح الآخر ولا واحدا من ولده في الحكم ويحل فيما بينه وبين الله تعالى أن علما أنهما كاذبان أن يتناكحا أو ولدهما ولو أقر أنها أخته من الرضاعة من امرأته لم يسمها قبلت ذلك منه ولم أنظر إلى سنه وسنها لأنه قد يكون أكبر منها وتعيش التي أرضعته حتى ترضعها بلبن ولده غير الولد الذي أرضعته به وكذلك إن كانت أكبر منه (قال الشافعي) وإن سمي امرأته أرضعته فقال أرضعته وأياها فلا تفرق كان لا يمكن بحال أن ترضعه أو لا يمكن بحال أن ترضعها لما وصفت من تفاوت السنين أو موت التي زعم أنها أرضعته ما قبل يولد أحدهما كان إقراره باطلا كالقول في المسائل قبل هذا إنما ألزمه إقراره وإقرارها فيما يمكن مثله ولا ألزمتها فيما لا يمكن مثله إذا كان إقرارهما لا يلزم واحد منهما ما لصاحبه شيئا (قال الشافعي) ولو كان ملك عقدة نكاحها ولم يدخل بها حتى أقر أنها ابنته أو أخته أو أمه وذلك يمكن فيها وفيه ما ألزمان صدقته فرقت بينهما ولم أجعل لها مهر ولا متعة وإن كذبته أو كانت صبيته فأكذبه أو بها أو أقر بدعواه فسواء لانه ليس له أن يبطل حقها وفرق بينهما بكل حال وأجعل لها عليه نصف المهر الذي سمي لها لأنه إنما أقر بانها محرم منه بعد ما ألزمتها المهر أو دخل ونصفه إن طلق قبل أن يدخل فأقبل إقراره فيما يفسده على نفسه وأرذله فيما يطرح به حقها الذي يلزمه (قال الشافعي) وإن أراد إحلالها وكانت بالغة أحلقته الله ما هي أخته من الرضاعة فإن حلفت كان لها نصف المهر وإن نكحت حلفت على أنها أخته من الرضاعة وسقط عنه نصف المهر وإن نكح لزمتها نصف المهر (قال الشافعي) وإن كانت صبيته أو معتوهة فلا عين عليها وأخذها بنصف المهر الذي سمي لها فإذا كبرت الصبيته أحلقته الله إن شاء (قال الشافعي) وإن كان لم يرض لها وكانت صبيته أو معتوهة فلا عين عليها وإن نكحها لم يفسد لها بالغة غير محجور عليها فزوجت برضاها بلا مهر فلا مهر لها ولها المتعة (قال الشافعي) ولو كانت هي المدعية لذلك أثبتته بأن يتق الله عز وجل ويدع نكاحها بتطليقة أو بغيرها على التحلل بها لغيره إن كانت كاذبة ولا يضره إن كانت صادقة ولا أجبره في الحكم على أن يطلقها لأنه قد لزمتها نكاحه فلا أصدقها على إفساده وأحلف لها على دعواها ما هي أخته من الرضاعة فإن حلفت أثبت النكاح وإن نكل أحلف فإن حلفت فسخت النكاح ولا شيء لها وإن لم تحلف فهي امرأته بحالها (قال الشافعي) وهذا إذا لم يقيم واحد منهما ما أربع نسوة ولا رجلين ولا رجلا وامرأتين على ما دعي فإن أقام على ذلك من تجوز شهادته فلا أيمان بينهما والنكاح مفسوخ إذا شهد النسوة على رضاع أو الرجال فإن شهد على إقرار الرجل أو المرأة بالرضاع أربع نسوة لم تجز شهادتهن لأن هذا مما يشهد عليه الرجال وإنما تجوز شهادة النساء منفردات فيما لا ينبغي للرجال أن يعمدوا النظر إليه لغير شهادة (قال الشافعي) وإن كان هذا بعد إصابته إياها وكان هو المقر فإن كذبته فله المهر الذي سمي لها وإن صدقته فله مهر مثلها كان أكثر أو أقل من المهر الذي سمي لها وإن كانت هي المدعية أنها أخته لم تصدق إلا أن يصدقها فيكون لها مهر مثلها (الرجل يرضع من ثديه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا أحسبه ينزل للرجل لبن فإن نزل له لبن فأرضع به مولوده ذكره له نكاحها ولولده فإن نكحها لم أفسخه لأن الله تعالى ذكر رضاع الوالدات والوالدات اثاث والوالدون غير الوالدات وفي كراهة الدان عليه مؤنة الرضاع فقال عز وجل وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمهر وف (قال الشافعي) فلم يجز أن يكون حكم الآباء حكم الأمهات ولا حكم الأمهات حكم الآباء وقد فرق الله عز وجل بين أحكامهم (رضاع الطنثي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل ما ذنب اليه في الخنثي أنه إذا كان الأغلب عليه أنه رجل نكح امرأته ولم ينزل فتكبه رجل فإذا نزل له لبن فأرضع به صبيها يكن رضاعا يحرم وهو

ملكوا دونه فلا سكنى لها
كما لا نفقة لها ومن قاله
قال إن قول النبي صلى
الله عليه وسلم لفريرة
أمكني في بيتك مالم
يخرجك منه أهلك
لأنها وصفت أن المنزل
ليس لزوجها (قال
المرزقي) هذا أولى بقوله
لأنه لا نفقة لها حاملا
وغير حامل وقد احتج
بأن الملك قد انقطع عنه
بالموت (قال المرزقي)
وكذلك قد انقطع عنه
السكنى بالموت وقد
أجمعوا أن من وجبت
له نفقة وسكنى من ولد
ووالد على رجل فأت
انقطعت النفقة لهم
والسكنى لأن ماله صار
ميراثا لهم فكذلك
أمر أنه وولده وسائر
ورثته يرثون جميع
ماله (قال) ولورثته
أن يكونوا حيث
شأوا إذا كان
موضعها حرزا وليس
لها أن تمنع والسلطان
أن يخصصها حيث يرضى
لأنها لم يلق بالزوج من
ليس له ولأذن لها أن
تنتقل فنقل متاعها

مثل بين الرجل لاني قد حكمت له أنه رجل وإذا كان الاغلب عليه أنه امرأه فقل له لين من نكاح وغير نكاح فأرضع به صبيًا حرم كما تحرم المرأة إذا أرضعت (قال الشافعي) فإذا كان مشكلا فله أن ينكح بأيهما شاء فأيهما نكح به لم أجزله غيره ولم أجعله ينكح بالآخر

(باب التعريض بالخطبة)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله عز وجل ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو أكنتم في أنفسكم الآية (قال الشافعي) وبلوغ الكتاب أجله والله تعالى أعلم انقضاء العدة قال فين في كتاب الله تعالى أن الله فرق في الحكم بين خلقه بين أسباب الأمور وعقد الأمور وبين اذ فرق الله تعالى ذكره بينهما أن ليس لاحد الجمع بينهما وأن لا يفسد أمر بفساد السبب إذا كان عقد الأمر صحيحا ولا بالنسبة في الأمر ولا تفقد الأمور البسادات كان في عقدها لا بغيره ألا ترى أن الله حرم أن يعقد النكاح حتى تنقضي العدة ولم يحرم التعريض بالخطبة في العدة ولا أن يذكرها وينوي نكاحها بالخطبة لها والذكر لها والنسبة في نكاحها سبب النكاح وبهذا أجزنا الأمور بعقدها أن كان جائزا وردناها به أن كان مردودا ولم نستعمل أسباب الأمور في الأحكام بحال فأجزنا أن ينكح الرجل المرأة لا ينوي حبسها الا يوما ولا تنوي هي الا هو وكذلك لو توافقا على ذلك اذ لم يكن في شرط النكاح وكذلك قلنا في الطلاق اذا قال لها اعتدي لم يكن طلاقا لا بالنسبة طلاق كان ذلك من قبل غضب أو بعده واذا نكح الله عز وجل في التعريض بالخطبة في العدة فين أنه خطر التصريح فيها وخالف بين حكم التعريض والتصريح وبذلك قلنا لا يجعل التعريض أبدا يقوم مقام التصريح في شيء من الحكم إلا أن يريد المعرض التصريح وجعلناه فيما يشبه الطلاق من التوبة وغيره فقلنا لا يكون طلاقا لا بإرادته وقلنا لا نأخذ أحد في تعريضه إلا بإرادة التصريح بالقذف (قال الشافعي) قول الله تبارك وتعالى ولكن لا تواعدوهن سرا يعني والله تعالى أعلم يجاء الآن تقولوا قولنا لا نأخذ أحدا لا في شيء فيه (قال الشافعي) وذلك أن يقول رضى بك أن عندي لجماعا حسنا يرضى من جومعه فكان هذا وإن كان تعريضها عنه لقبحه وما عرض به مما سوى هذا مما يفهم المرأة أنه يريد نكاحها فحائز له وكذلك التعريض بالاجابة له جائز لها لا يحظر عليها من التعريض شيء بإباح له ولا عليه شيء بإباح لها وإن صرح لها بالخطبة وصرحت له بالاجابة أو لم تصرح ولم يعقد النكاح في الحالين حتى تنقضي العدة فالنكاح ثابت والتصريح لهما معا مكروه ولا يفسد النكاح بالسبب غير المباح من التصريح لأن النكاح حادث بعد الخطبة ليس بالخطبة ألا ترى أن امرأة مستحقة لو قالت لا أنكح رجلا حتى أراه متجربا أو حتى أخبره بالفاحشة فأرضاه في الحالين فتجوز لها أو أتى منها محرما ثم نكحته بعد ما كان النكاح جائزا وما فعله قبله محرما لم يفسد النكاح بسبب المحرم لأن النكاح حادث بعد سببه والنكاح غير سببه وهذا ما وصفت من أن الأشياء انما تحل وتحرم بعقدها لا بأسبابها قال والتعريض الذي أباح الله ما عدا التصريح من قول وذلك أن يقول ربم متطلع اليك وراغب فيك وحرص عليك وانك لبحيث تحبين وما عليك أمانة وإني عليك لحرص وقيل راغب وما كان في هذا المعنى مما خالف التصريح والتصريح أن يقول تزوجيني إذا حللت أو أنا تزوجك إذا حللت وما أشبه هذا مما جاوز به التعريض وكان بيانا أنه خطبة لأنه يحتمل غير الخطبة قال والعدة التي أذن الله بالتعريض بالخطبة فيها العدة من وفاة الزوج وإذا كانت الوفاة فلا زوج يرجى نكاحه به حال ولا أحب أن يعرض الرجل للمرأة في العدة من الطلاق الذي لا يحل فيه المطلق الرجعة احتياطا ولا بين أن لا يجوز ذلك لأنه غير مالك أمرها في عدتها كما هو غير مالكها إذا حللت من عدتها فأما المرأة عما تزوجها رجعت فلا يجوز لاد أن يعرض لها بالخطبة في العدة لأنها في كثير من معاني الأزواج وقد يخاف إذا عرض لها من ترغب فيه

وخدماها ولم تنتقل بدنها حتى مات أو طلق اعتدت في بينها الذي كانت فيه ولو خرج منافرهما أو أذن لها في الحج فزالت منزلته فأت وطلقها ثلاثا فماتها الخبار في أن غضى لسفورها ذاهبة وجائبة وليس عليها أن ترجع إلى بيته قبل أن تنقضي سفرها ولا تقسم في المصر الذي أذن لها في السفر إليه الآن يكون أذن لها في المقام فيه أو النقلة إليه فيكون ذلك عليها إذا بلغت ذلك المصر فإن كان أخرجها مسافرة أقامت ما يقيم المسافر مثلها ثم رجعت وأكلت عدتها ولو أذن لها في زيارة أو زهة فعلها أن ترجع لأن الزيارة ليست مقام ولا تخرج إلى الحج بعد انقضاء العدة ولا إلى مسيرة يوم الاعم ذي حرم إلا أن يكون حجة الاسلام وتكون

مع نساء ثقات ونحوها
الى بلد او منزل باذن
يقول لها اقمي ولا
لا تقمى ثم يطلقها فقال
لم اقبل وفاتت نقلتي
فالفول قولها الا ان
تقرهى انه كان للريارة
أومدة نقيها فيكون
عليها ان ترجع وتعد
في بيته وفي مقامها قولان
(١) أحدهما أن تقيم الى
المدة كما جعل لها أن
تقيم في سفرها الى عاية
(قال) وتنتوي الدوية
حيث ينتوي أهلها لأن
سكن أهل البادية انما
هو سكن مقام غبطة
وظعن غبطة واذا دلت
السنة على أن المرأة
تخرج من البذاء على
أهل زوجها كان
العذر في ذلك المعنى
أو أكثر (قال)
ويخرجها السلطان فيما
يلزمها اذا فرغت
ردها ويكرى عليه اذا

(١) قوله أحدهما الخ
كذا في الاصل ولم يذكر
له ثانيا ذكره في الام
فقال والثاني أن هذه
زيارة لانقله الى مدة
فعلها الرجوع الخ
وانظره كتبه مصححه

بالخطبة أن تدعى بأن عديتها حلت وان لم تحل وما قلنا فيه لا يجوز التعرّض بالخطبة ولا يجوز التصريح
بالخطبة خلف العدة ثم نكحت المرأة فالتكاح ثابت بما وصفت

(الكلام الذي ينعقد به التكاح وما لا ينعقد)
قال الله عز وجل لك مصلى الله عليه وسلم فلما قضى
زيد منها وطرا تزوجنا كها وقال تعالى وخلق منها زوجيها وقال ولكم صفة ما ترك أو واجكم وقال
والذين يرمون أزواجهم وقال فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وقال وامرأة مؤمنة
ان وهبت نفسها للنسي ان أراد النسي أن يستنكحها وقال اذا نكحت المؤمنات ثم طلقتموهن وقال ولا
تكن حوا ما نكحكم آؤركم من النساء (قال الشافعي) فسمى الله تبارك ونسالى التكاح اسمين التكاح
والتزويج وقال عز وجل وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنسي ان أراد النسي الآية فان حل ثاؤها ان
الهيئة لرسول الله صلى الله عليه وسلم دون المؤمنين والهيئة والله تعالى أعلم بجميعه ان ينعقد له عليها عقدة التكاح
بأن تهب نفسها له بلا مهر وفي هذا دلالة على أن لا يجوز نكاح الابن من التكاح أو التزويج ولا يقع بكلام
غيرهما وان كانت معنية التزويج وأنه مخالف للطلاق الذي يقع بما يشبه الطلاق من الكلام معنية الطلاق
وذلك أن المرأة قبل أن تزوج محرمة الفرج فلا تحل الا بما سمي الله عز وجل أنها تحل به لا غيره وان المرأة
المنكحة تحرم بما حرّمها به زوجها ما ذكر الله تبارك اسمه في كتابه أو عين لسان بيده صلى الله عليه وسلم
وقد دلت سنة النبي صلى الله عليه وسلم على أن الطلاق يقع بما يشبه الطلاق اذا أراد به الزوج الطلاق ولم
يجز في الكتاب ولا السنة احلال نكاح الابن من نكاح أو تزويج فادأ قال سيد الأمة وأبو بكر وأبو النسيب
أوليهما الرجل قد وهبها لك أو أحلتها لك أو تصدقت بها عليك أو أبحثك فرجها أو ملكتك فرجها أو
صيرتها من نسائك أو صيرتها امرأتك أو أعرتكها أو أجزتكم حاجاتك أو ملكتك بضعتها أو ما أشبه
هذا أو قالته المرأة مع الولي وقبله المخاطب بنفسه أو قال قد تزوجتها فلا نكاح بينهما ولا نكاح أبدا الا بان
يقول قد تزوجتكها أو أنكحتكها ويقول الزوج قد قبلت نكاحها أو قبلت تزويجها أو يقول المخاطب
زوجنيها أو أنكحنها فيقول الولي قد تزوجتكها أو أنكحتكها ويسميها بما سميها ونسبها ولو قال
جئتكم مخاطبا فلانة فقال قد تزوجتكها لم يكن نكاحا حتى يقول قد قبلت تزويجها ولو قال جئتكم مخاطبا
لفلانة فزوجنيها فقال قد تزوجتكها ثبت النكاح ولم أخرج الى أن يقول قد قبلت تزويجها ولا نكاحها
وهكذا لو قال الولي قد تزوجتك فلانة فقال الزوج قد قبلت ولم يقل تزويجها لم يكن نكاحا حتى يقول قد قبلت
تزوجيها ولو قال المخاطب زوجني فلانة فقال الولي قد علمت أو قد أجبتك الى ما طلبت أو ملكتك ما طلبت
لم يكن نكاحا حتى يقول قد تزوجتكها أو أنكحتكها فان قال زوجني فلانة فقال قد ملكتك نكاحها
أو ملكتك بضعتها أو ملكتك أمرها أو جعلت بيدك أمرها لم يكن نكاحا حتى يتكلم بزوجتكها أو
أنكحتكها ويتكلم المخاطب بأنكحنها أو تزوجنيها فاذا اجتمع هذا انعقد نكاح وهكذا يكون نكاح
الصغار والامهات لا ينعقد عليهن النكاح من قول ولا تنهى الاجماع ينعقد به عى البالغين ولهم واذا تكلموا
جميعا بما يجب النكاح مطلقا اجاز وان كان في عقدة النكاح مشنوية لم يجز ولا يجوز في النكاح خيار بحال
وذلك أن يقول قد تزوجتكها ان رضى فلان أو تزوجتكها على أنك بالخيار في مجلسك أو في يومك أو أكثر
من يوم أو على أنها بالخيار أو تزوجتكها ان أتيت بكذا أو فعلت كذا ففعله فلا يكون نبي من هذا تزويجا
ولا ما أشبهه حتى يزوجها تزويجا صحيحا مطلقا لا مشنوية فيه

(ما يجوز وما لا يجوز في النكاح) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يكون التزويج الا
لامرأة بعينها ورجل بعينه وينعقد النكاح من ساعته لا يتأخر بشرط ولا غيره ويكون مطلقا فلو أن
رجلا ابنتان خطب اليه رجلا فقال زوجني ابتك فقال قد تزوجتكها فتصدق الأب والبنت والزوج

ولا بأجهم عما صنعوا والا غلب أن أحدهما خطب بعد الآخر فإذا أذنت المخطوبة في انكاح رجل بعينه لم يجز خطبتها في تلك الحال وأذن الثيب الكلام والبكر الصمت وإن أذنت بكلام فهو أذن أكثر من الصمت قال وإذا قالت المرأة لوليها زوجتي من رأيت فلا بأس أن تخطب في هذه الحال لأنهم لم تأذن في أحد بعينه فإذا أومرت في رجل فأذنت فيه لم يجز أن تخطب وإذا وعد الولي رجلا أن يزوجه بعد رضا المرأة لم يجز أن تخطب في هذه الحال فإن وعده ولم ترض المرأة فلا بأس أن تخطب إذا كانت المرأة ممن لا يجوز أن تزوج إلا بأمرها وأمر البكر إلى أبيها والامة إلى سيدها فإذا وعد أبو البكر أو سيد الامة رجلا أن يزوجه فلا يجوز لأحد أن يخطبها ومن قل له لا يجوز له أن يخطبها فإياها فله إذا علم أنهم اخطبوا وأذنت وإذا خطب الرجل في الحال التي نهى أن يخطب فيها عالما فنهى معصية يستغفر الله تعالى منها وإن تزوجه بتلك الخطبة فالنكاح ثابت لأن النكاح حادث بعد الخطبة وهو مما وصفت من أن الفساد انما يكون بالاعتقاد لا بشئ تقدمه وإن كان سبيله لأن الأسباب غير الحوادث بعدها

(نكاح العنين والنحصى والمحبوب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم أحفظ عن مفتلة تته خلافاً أن تؤجل امرأة العنين سنة فإن أصابها أو الإخيرة في المقام معه أو فراقه ومن قال هذا قال إذا نكح الرجل المرأة فكان يصيب غيرها ولا يصيبها فلم ترتفع إلى السلطان فهم على النكاح وإذا ارتفعت إلى السلطان فسألت فرقة أجله السلطان من يوم يرتفعان إليه سنة فإن أصابها امرأة واحدة فهي امرأته وإن لم يصبها غيرها السلطان فإن شئت فرقة ففسخ نكاحها والفرقة ففسخ بلا طلاق لأنه يجعل فسخ العقدة البادونه وإن شئت المقام معه أقامت معه ثم لم يكن لها أن يخبرها بعد مقامها معه وذلك أن اختيارها المقام معه ترك لحقها في فرقة في مثل الحال التي تطلبها فيها وإن اختارت المقام معه بعد حكم السلطان بتأجيله وتخبرها بعد السنة ثم فارقها ومضت عدتها ثم نكحها نكاحاً جديداً فسألت أن يؤجل لها أجل وإن علمت قبل أن تنكحه أنه عنين ثم رضيت نكاحه أو علمته بعد نكاحه ثم رضيت المقام معه ثم سألت أن يؤجل لها أجل ولا يقطع خيارها في فراقه إلا الأجل واختارها المقام معه بعد الأجل لأنه لا يعلم أحد من نفسه أنه عنين حتى يختبر لأن الرجل قد يجامع ثم ينقطع الجماع عنه ثم يجامع وإنما قطعت خيارها أنها تركته بعد أن كان لها لاشئ دونه قال ولو نكحها فأجل ثم خبرت فاختارت المقام معه ثم طلقها ثم راجعها في العدة ثم سألت أن يؤجل لم يكن لها ذلك لأنها عند العقد الذي اختارت المقام معه فيه بعد الحكم «قال الربيع» يريد أن كان ينزل فيها ماء فله الرجعة وعليها العدة وإن لم يغيب الحشفة (قال الشافعي) ولو تركها حتى تنقضي عدتها ثم نكحها نكاحاً جديداً ثم سألت أن يؤجل أجل لأن هذا عقد غير العقد الذي تركت حقها فيه بعد الحكم قال وإذا أصابها امرأة في عقد نكاح ثم سألت أن يؤجل لم يؤجل أبداً لأنه قد أصابها في عقد النكاح وليس كالذي يصيب غيرها ولا يصيبها لأن أداءه إلى غيرها حق ليس بإداء إليها ولو أجل العنين فاختلغا في الإصابة فقال أصبتها وقالت لم يصبنني فإن كانت ثيباً فالقول قوله لأنها تريد فسخ نكاحه وعليه البين فإن حلف فهي امرأته وإن نكل لم يفرق بينهما حتى تحلف ما أصابها فإن حلفت خبرت وإن لم تحلف فهي امرأته ولو كانت بكراً أربها أربع نسوة عدول فإن قلن هي بكر فذلك دليل على صدقها أنه لم يصبها وإن شاء الزوج حلفت هي ما أصابها ثم فرق بينهما فإن لم تحلف حلف هو لقد أصابها ثم أقام معها ولم يخبر هي وذلك أن العدة قد تعود فيما زعم أهل الخيرة بها إذا لم يبلغ في الإصابة وأقل ما يخبر به من أن يؤجل أن يغيب الحشفة في الفرج وذلك يحصنها ويحللها للزوج ولو طلقها إلا ما أصابها في دبرها فبلغ ما بلغ لم يخرج ذلك من أن يؤجل أجل العنين لأن تلك غير الإصابة المعروفة حيث تحل ولو أصابها حائضاً أو محرمة أو صائغة أو هو محررم أو صائم كان مسياً فيه ولم يؤجل ولو أجل فبطل ذكره أو نكحها بمحبوب الذي كره خبرته حين تعلم أن شئت المقام معه وإن شئت فارقته ولو أجل - مسمى ولم يجب

فأحب ذلك لها ولا يبين أن أوجب عليها أنهما قد تختلفان في حال وإن اجتمعا في غيره ولو لم يلزم القياس إلا باجتماع كل الوجوه بطل القياس (قال الشافعي) رحمه الله وقد جعلها في الكتاب القديم في ذلك سواء وقال فيه ولا تجتنب المعتدة في النكاح الفاسد وأما الولد ما تجتنب المعتدة ويسكن حيث شئت (قال الشافعي) رحمه الله وإنما الإحداد في البدن وترك زينة البدن وهو أن تدخل على البدن شيئاً من غيره زينة أو طيباً يظهر عليها فيدعو إلى شهوتها فمن ذلك الدهن كله في الرأس وذلك أن كل الإدهان في ترجيد الشعر وإذهاب الشعث سواء وهكذا المحرم يفتدى بأن يدهن رأسه أو لحيته زيتاً لما وصفت وأما ما يدها فلا بأس بالطيب كما لا يكون بذلك بأس للمعسر وإن خالفت المحرم في بعض أمرها

ذكره أو نكحها خدي غير محبوب الذ كرم تخير حتى يؤجل أجل العنين فإن أصابها فهي امرأته والا صنع فيه ما صنع في العنين ولو نكحها وهو يقول أنا عقيم أو لا يقول له حتى ملك عقدتها ثم أقر به لم يكن لها خيار وذلك أنه لا يعلم أنه عقيم أبدا حتى يموت لأن ولد الرجل يبطئ شايأ ويولد شيئا وليس له في الولد تخير إنما التخير في فقد الجماع لا الولد ألا ترى أن لا يؤجل الخصى إذا أصاب والأغلب أنه لا يولد ولو كان خصىا قطع بعض ذكره وبقي له منه ما يقع موقع ذكر الرجل فلم يصح أجل أجل العنين ولم تخير قبل أجل العنين لأن هذا يجتمع وإذا كان الخنثى يقول من حيث يقول الرجل فنكح على أنه رجل فالتكاح جائز ولا خيار للمرأة ويؤجل إن شئت أجل العنين وإذا كان مشكلا فله أن ينكح بأيهما شاء فان نكح بأحدهما لم يكن له أن ينكح بالآخر ويرث ويرث على ما حكمنا له بأن ينكح عليه « قال الربيع » وفيه قول آخر أن لا تورثه الأميرات امرأة وأن تزوج على أنه رجل لأنه ليس باختياره أن يكون رجلا أعطيه المال بقوله (قال الشافعي) وليس للمرأة أن استمتع بها زوجها إذا قالت لم يصني الانصف المهر ولا عليها عدة لاهامفارقة قبل تصاب (قال الشافعي) وإذا نكح الرجل الخنثى على أنها امرأة وهي تبول من حيث تبول المرأة أو مشكلة ولم تنكح بأنها رجل فالتكاح جائز ولا خيار له وإذا نكح الخنثى على أنه رجل وهو يقول من حيث تبول المرأة أو على أنه امرأة وهو يقول من حيث تبول الرجل فالتكاح مفسوخ لا يجوز أن ينكح إلا من حيث يقول أو بأن يكون مشكلا فإذا كان مشكلا فله أن ينكح بأيهما شاء فإذا نكح بواحد لم يكن له أن ينكح بالآخر ويرث ويرث من حيث يقول

(ما يجب من انكاح العبد) قال الله تعالى وأنكحوا الأيامي منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فدل أن أحكام الله تعالى ثم رسوله صلى الله عليه وسلم أن لا ملك للأولياء آباء كانوا أو غيرهم على إمامهم وأيامهم الثيبات قال الله تعالى ذكره وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن وقال في المعتدات فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن الآية وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها مع ما سوى ذلك ودل الكتاب والسنة على أن المالك لمن ملكهم وأنهم لا يملكون من أنفسهم شيئا ولم أعلم دليلا على إيجاب انكاح صالحي العبيد والأماء كما وجدت الدلالة على انكاح الحر المطلقا فأحب إلى أن ينكح من بلغ من العبيد والأماء ثم صالحوهم خاصة ولا يتبين لي أن يجبر أحد عليه لأن الآية محتملة أن يكون أربيه الدلالة لا الإيجاب

(نكاح العدد ونكاح العبد) قال الله تبارك وتعالى فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع إلى قوله أن لا تعولوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكان يثنى في الآية والله تعالى أعلم أن المخاطبين بها الأحرار لقوله تعالى فواحدة أو ما ملكك أيمانكم لأنه لا يملك إلا الأحرار وقوله ذلك أدنى أن لا تعولوا فأنما يعول من له المال ولا مال للعبد أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة قال أخبرني محمد بن عبد الرحمن بن مولى طلحة وكان ثقة عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال ينكح العبد امرأتين (قال الشافعي) وهذا قول الأكثر من المفتين بالبلدان ولا يزيد العبد على امرأتين وكذلك كل من لم تكمل فيه الحرية من عبد قد عتق بعضه ومكاتب ومدير ومعق إلى أجل والعبد فيما زاد على اثنتين من النساء مثل الحر فيما زاد على أربع لا يختلفان فإذا جاوز الحر أربع فقلت بنفسه نكاح الأواخر منهن الزوائد على أربع فكذلك يفسخ نكاح ما زاد العبد فيه على اثنتين وكل ما خي أنه أول فما زاد الحر فيه على أربع فأبطلت النكاح وأوجعت العقد فيه أكثر من أربع ففسخت نكاحهن كلهن فكذلك أصنع في العبد فيما خي وأوجعت العقد

وكل كحل كان زينة فلا خير فيه لها فأما الفارسي وما أشبهه إذا احتاجت إليه فلا بأس لأنه ليس برينة بل يزيد العنين مهرها وفيها وما اضطرت إليه مما فيه رينة من الكحل اكتحلته لئلا تعصه نهارا وكذلك الدمام دخل النبي صلى الله عليه وسلم على أم سلمة وهي حاذ على أبي سلمة فقال ما هذا يا أم سلمة فقالت إنما هو صبر فقال عليه السلام اجعليه بالليل وامسحيه بالتهار (قال الشافعي) الصبر يصفر فيكون زينة وليس بطيب فأذن لها فيه بالليل حيث لا يرى ونكحه بالتهار حيث يرى وكذلك ما أشبهه (قال) وفي الثيب زينتان أحدهما جال اللابسين وتستر العورة قال الله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد فالثيب زينة لمن لبسها فإذا أفردت العرب التزين على بعض اللابسين دون بعض فأنما من الصبغ خاصة ولا بأس أن تلبس الحاد

كل ثوب من البياض
لان البياض ليس بمنزلة
وكذلك لصوف والوبر
وكل ما يخرج على وجهه
لم يدخل عليه صبغ من
خرا أو غيره وكذلك كل
صبغ لم يربطه تزيين
الثوب مثل السواد
وما صبغ ليقيم لحزن
أو لشيء الوسخ عنه
وصباغ الغزل بالخضرة
يقارب السواد لا
الخضرة الصافية وما في
معناه فاما ما كان من
زينة أو وشى في ثوب
وغيره فلا تلبسه الحاد
وكذلك كل حرمة وأمة
كبيرة أو صغيرة
مسلة أو ذميمة ولو
تزوجت نصرانية
نصرانيا فأصابها أحلها
لزوجها المسلم وبحصنها
لأنه زوج الأتري أن
النبي صلى الله عليه
وسلم رجم يهوديين
زانيا ولا يبرجهم الا
محصنا

اجتماع العديتين
والقافة

(قال الشافعي) رجه
الله فإذا تزوجت في
العدة ودخل بها الثاني
فإنها تعد بنية عدتها

فيه أكثر من اثنتين فعلى هذا الباب كله قياسه ولا أعلم بين أحد لقيته ولا حتى لي عنه من أهل العلم اختلافا
في أن لا يجوز نكاح العبد إلا بذن مالكة وسواء كان مالكة ذكرا أو أنثى إذا أذن له مالكة حاز نكاحه ولا
أحتاج إلى أن يعقد مالكة عقدة نكاح ولكنه يعقدها إن شاء نفسه إذا أذن له وإنما يجوز نكاح العبد
بذن مالكة إذا كان مالكة بالغ غير محجور عليه فأما إذا كان محجورا عليه فلا يجوز للعبد أن ينكح بحال
ولا يجوز لوليه أن يزوجه في قول من قال إن نكاحه دالة لا فرض ومن قال إن نكاحه فرض فعلى وليه
أن يزوجه وإذا كان العبد بين اثنين فأذن له أحدهما بالتزويج فتزوج فالتكاح مفسوخ ولا يجوز
نكاحه حتى يجتمع على الأذن له به وليس للسيد أن يكره عبده على التكاح فإن فعل فالتكاح مفسوخ
وكذلك إن زوج عبده بغير إرضاء ثم رضى العبد والتكاح مفسوخ وله أن يزوجه أمته بغير إرضاء بكرة كانت
أو نيبا وإذا أذن الرجل لعبده أن ينكح حرمة فتكح أمة أو أمة فتكح حرة أو امرأة بغير إرضاء بغيرها أو امرأة
من أهل بلد فتكح امرأة من غير أهل ذلك البلد فالتكاح مفسوخ وإن قال له إنك من شئت فتكح حرة
أو أمة نكاحا صحيحا فالتكاح جائز والعبد إذا أذن له سيده بخطب على نفسه وليس كالمرأة وكذلك
المحجور عليه إذا أذن له وليه بخطب على نفسه ولو أذن له في أن ينكح امرأة أو قال من شئت فتكح التي
أذن له بها أو تنكح امرأة مع قوله إنك من شئت وأصدقها أكثر من مهر مثلها كان النكاح ثابتا ولها مهر
مثلها لا يزاد عليه ولا يكون لها فسخ النكاح لأن النكاح لا يفسد من قبل صدق بحال وينبع العبد
بالفضل عن مهر مثلها إذا عتق ولا سبيل لها عليه في حاله رقه لأن مالها مالكة ولو كاتب لم يكن عليه سبيل
في حال كتابته لأنه ليس بشام المملوك على ماله وأن ماله موقوف حتى يعجز فيرجع إلى سيده أو يعتق فيكون له
فإذا عتق كان لها أن تأخذ منه الفضل عن مهر مثلها حتى تستوفي ما سألها ولو كان هذا في حرمة محجور
عليه لم يكن لها اتباعه لأن رذنا أمر المملوك لأن المال لغيره وأمر المحجور للمهر والماله (قال الشافعي)
ولو أذن الرجل لعبده أن ينكح امرأة ولم يسمها ولا بلدها فتكح امرأة من غير أهل بلده ثبت النكاح ولم يكن
للسيد فسخه وكان له منعه الخروج إلى ذلك البلد وإذا أذن الرجل لعبده أن ينكح امرأة فالصدق فيما
اكتسب العبد ليس لسيده منعه من أن يكتسب فبعطها الصدق دونه وكذلك النفقة إذا وجبت نفقة
الزوجة وإن كان العبد الذي أذن له سيده بالنكاح مأذونا له في التجارة فله أن يعطي الصدق عما في يديه
من المال وإن كان غير مأذون له بالتجارة فليس له أن يأخذ شيئا أن كان في يديه لأنه مال السيد وعليه أن
يدعه يكتسب المهر لأن أذنه بالنكاح إذن باكتساب المهر ودفعه وإذا أذن له بالنكاح فله أن يسافر به
ويرسله حيث شاء وليس له إذا كان معه بالمصر أن يمنعه أمر أنه في الحين الذي لا خدمة له عليه فيه وله أن
يمنعه إياها في الحين الذي له عليه فيه الخدمة وليس في عتق العبد ولا مال السيد من الصدق ولا النفقة شيء
الآن يضمنه فيلزمه الضمان كما يلزم بالضمان على الأجنيين وإذا أذن الرجل لعبده أن يتزوج امرأة
حره بألف فتزوجها بألف وضمن السيد لها الألف فالضمان لازم ولها أن تأخذ السيد بضمائه ولا براءة
للعبد منها حتى تستوفيها فإذا باعها السيد وزوجها بأمر الزوج أو غير أمره بتلك الألف بغيره قبل أن يدخل
بها فالبيع باطل من قبل أن عقدة البيع وتلك الألف يقعان معا لا يتقدم أحدهما صاحبه فلما كانت
لأمة العبد أبدا بتلك الألف بغيرها لأنها تبطل عنها بأن نكاحها ولو ملكت زوجها بفسخ كان شرهاؤه
فاسدا فالألف بحالها والعبد عبده وهما على النكاح « قال الربيع » وإذا أذن الرجل لعبده أن يتزوج
بألف درهم فتزوج وضمن السيد الألف ثم طلبت المرأة الألف من السيد قبل أن يدخل بها الزوج فباعها
زوجها بألف التي هي صدقها فالبيع باطل والنكاح بحاله من قبل أنها إذا ملكت زوجها بفسخ نكاحها
فإذا انفسخ بطل أن يكون لها صدق وإذا لم يكن لها صدق كان العبد مشتري بلائع فكان البيع باطلا

وكان النكاح محاله « قال الربيع » وهو قول الشافعي النكاح محاله (قال الشافعي) وسواء كان البيع باذن العبد أو غير اذنه لأنها لا تملكه أبداً بملك ألف ولا بشئ منها لأنها تبطل كلها إذا ملكته ولو طلقها العبد قبل أن يدخل بها كان لها نصف ألف ولو كانت المبثلة بمحالفها فباعها أياها بلا أمر العبد ألف أو أقل أو أكثر كان البيع جائزاً وكان العبد لها وعليها الثمن الذي باعها أياها وكان النكاح منقحاً من قبلها وقبل السيد الذي ليس له طلاقها ولو كان باعها أياها بيعاً فاسداً كما باع على النكاح ولو كانت امرأة العبد أمة فاشتريت زوجها باذن سيدها أو اشتراها زوجها باذن سيده كانا على النكاح وكذلك إن وهبته أو وهب لها أو ملكها أو ملكه بأي وجه ما كان الملك كانا على النكاح لأن مملك كل واحد منهما ملك لسيده لانه ولو كان بعض الزوج حراً فاشتري امرأته باذن الذي له فيه الرق ففسد النكاح لانه ملك منها بقدر ما ملك من نفسه وإذا أذن الرجل لعبد أن ينكح من شاء وما شاء من عدد النساء فله أن ينكح حرتين مسلمتين أو كتابيتين أو نصيبين وينكح الحرة على الأمة والأمة على الحرة ويعقد نكاح أمة وحرة معاً وليس له أن ينكح أمة كتابية ولا تحل الأمة الكتابية لمسلم إلا أن يطأها ملك البين وإذا قال الرجل لعبد قد زوجتك فلأيجوز عليه النكاح إلا أن يأذن له العبد وإذا أذن له أن ينكح أو أسأله العبد أن ينكحه فقال المولى قد زوجتك فلأنه بأمره وأعدت ذلك وقال العبد لم تزجنيها قال القول قول العبد مع عيने وعلى المرأة البينة

(العبد يغر من نفسه والأمة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا خطب العبد امرأة وأعلمها أنه حرة فزوجته ثم علمت أنه عبد فله وأولياؤها الخيار في المقام معه أو فراقه فإن اختارت فراقه قبل الدخول فلا مهر لها ولا معة وهو فسخ بغير طلاق وإن اختارته بعد الدخول فله مهر مثلها وإن خطبها ولم يذ كر شيئاً فظنته حراً فلا خيار لها وإذا نكح الرجل الأمة وهو رها حرة فولده مملوك وإن شاء طلق وإن شاء أمسك وإن غرت بنفسها أو قالت أن حرة فولده أحرار وسواء كان المفرور حراً أو عبداً ومكاتباً لانه لم ينكح إلا على أن ولده أحرار وإن غرت بها غيرهما فولدت أولاداً ثم علم أنها مملوكة فالأولاد أحرار ولسيدها أخنم مهر مثلها من زوجها ولا يرجع به الزوج على الغار ولا عليها ولا يخدمه منه قيمة أولادها يوم سقطوا ويرجع بهم الزوج على الغار في ذمته وإن كانت هي الغار فله الرجوع عليها بما أخذ منه من قيمة أولادها إذا عتقت ولا يرجع به ما كانت مملوكة وإن ألزم قيمتهم ثم لم يؤخذ منه شيء لم يرجع بشئ لم يؤخذ منه

(تسري العبد) قال الله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون إلى قوله غير مملومين فدل كتاب الله عز وجل على أن ما أباحه من الفروج قائماً أباحه من أحد الوجهين النكاح أو مملكت البين وقال الله تعالى ضرب الله مثلا عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من باع عبداً وله مال فإله للبائع الآن بشرطه المبتاع قال فدل الكتاب والسنة أن العبد لا يكون مالاً كاملاً لا بحال وأن ما نسب إلى ملكه إنما هو إضافة اسم ملك إليه لا حقيقة كما يقال لأم لم غلمانك وللراعي غنمك وللقسيم على الدار دارك إذا كان يقوم بأمرها فلا يحل والله تعالى أعلم للعبد أن يتسرى أذن له سيده أو لم يأذن له لأن الله تعالى إنما أحل التسري للمالكين والعبد لا يكون مالاً كاملاً وكذلك كل من لم تكمل فيه الحرية من عبد قد عتق بعضه أو مكاتب أو مدبر ولا يحل له أن يطأ ملكاً عين بحال حتى يعتق والنكاح يحل له باذن مالكة وإن تسرى العبد فليسيده نزع السرية منه وتزويجه أياها إن شاء ولو عتق عبد تسرى أمة أو مكاتب وقد ولدت له لم تكن له أم ولد حتى يصيبها بعد الحرية وتلد ولو تسرى عبد قد عتق بعضه أمة ملكة أياها سيده فولدت له ثم عتق فهي أم ولده لانه كان مالكا وإن أراد سيده أخذ منه من قيمة المملوكة بقدر ماله فيه من الرق كأنه كان وهبها له قبل أن يعتق

من الأول ثم تسرى الثاني واحتج في ذلك بقول عمرو بن دينار وعمر بن عبد العزيز رحمه الله عليهم (قال الشافعي) لأن عليها حق بسبب الزوجين وكذلك كل حق يلزم من وجهين قال ولو اعتدت بمحصنة ثم أصابها النسي وجلت وفسق سوما اعتدت بالجلل فادأوصته لأقل من سنة أشهر من يوم نكحها الآخر فهو من الأول وإن جامعته لأكثر من أربع سنين من يوم فارقها الأول وكان طلاقه لا يملك فيه الرجعة فهو للآخر وإن كان يملك فيه الرجعة وتداها ولم يتداها ولم ينكحها ولا واحد منهما أريه الغافة فإن ألحقوه بالأول فقد انقضت عدتها منه وتبشدي عدته من الثاني وله خطبتها فإن ألحقوه بالثاني فقد انقضت عدتها منه وتبشدي فتكمل على ما مضى من عدة الأول وللاؤل عليها الرجعة ولو لم يلحقوا واحد منهما

وهو علك نصفه فالنصف له بالحرية والسيد أن يرجع في النصف الثاني لأن ملك ما علك منه لسيدته قال
واذا وطئ عبد أو من لم تكمل فيه الحرية أو مكاتب جارية علك اليمين لحق به الولد ودرى عنه الحد بالشبهة فإن
عنى وملكها كان له بيعها ولا تكون له أم ولد عنعه بيعها من لم يبع أم الولد إلا بأن يصيبها بعد ما يصير حراً
مالكا فإن قيل قدر وى عن ابن عمر تسرى العبد قيل نعم وخلافه قال ابن عمر لا يظا الرجل وليدة
الأولى إذا شاء باعها وان شاء وهبها وان شاء صنع بها ما شاء فإن قيل فقد روى عن ابن عباس قلت ابن
عباس إنما قال ذلك لعبد طلق امرأته قال ليس لك طلاق وأمره أن يسكنها فأبى فقال فهي لك فاستحلها
عك اليمين يريد أنها له حلال بالنكاح ولا طلاق لك والحجة فيه ما وصف لك من دلالة الكتاب والسنة
وأنت تزعم أن من طلق من العبد لزمه الطلاق ولم يحل له امرأته بعد طلقين أو ثلاث

(فمخ نكاح الزوجين يسلم أحبيهما) قال الله تبارك وتعالى إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات
فامتحنوهن إلى قوله ولا هم يحلون لهن وقال تبارك وتعالى ولا تسكوا بعصم الكوافر (قال الشافعي)
زلت في الهدنة التي كانت بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين أهل مكة وهم أهل أو نان وعن قول الله
عز وجل فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن فإن علمتموهن مؤمنات فأعرضوا علمهن الإيمان فإن قلن
وأقررن به فقد علمتموهن مؤمنات وكذلك علم بنى آدم الظاهر وقال تبارك وتعالى الله أعلم بآياتهم
يعني بسر أئمن في إيمانهم وهذا يدل على أن لم يعط أحد من بنى آدم أن يحكم على غير ظاهر وبمعنى
الآيتين واحد فإذا كان الزوجان وثنيين فأيهما أسلم أولاً فالجماع ممنوع حتى يسلم المختلف عن الإسلام
منهما أقول الله تعالى لهن حل لهن ولا هم يحلون لهن وقوله ولا تسكوا بعصم الكوافر فاحتلت العقدة
أن تكون بنفسه إذا كان الجماع ممنوعاً بعد إسلام أحدهما فإنه لا يصح لواحد منهما إذا كان أحدهما
مسلياً والآخر مشركاً أن يتدنى النكاح واحتلت العقدة أن لا تنفسح إلا بأن يثبت المختلف عن الإسلام
منهما على المختلف عنه مدة من المدد فيفسخ النكاح إذا جاءت تلك المدة قبل أن يسلم ولم يكن يجوز أن يقال
لا تنقطع العصمة بين الزوجين حتى يأتى على المختلف منهما عن الإسلام مدة قبل أن يسلم لا يجوز (قال
الشافعي) وأخبرنا جماعة من أهل العلم من قرئش وأهل المغازي غيرهم عن عدد قبلهم أن أباسفيان
ابن حرب أسلم عمر ورسول الله صلى الله عليه وسلم ظاهر عليهما فكانت بظهوره وإسلام أهلها دار الإسلام
وامرأته هند بنت عتبة كافرة بمكة ومكة يومئذ دار الحرب ثم قدم عليها بدعوها إلى الإسلام فأخذت بلبته
وقالت اقتلوا الشيخ الضال فأقامت أنا ما قبل أن تسلم ثم أسلمت وباعت النبي صلى الله عليه وسلم وثبتا على
النكاح (قال الشافعي) وأخبرنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة فأسلم أكثر أهلها وصارت
دار الإسلام وأسلمت امرأة عكرمة بن أبي جهل وامرأة صفوان بن أمية وهرب زوجها ما ناحية البحر من
طريق اليمن كافرين إلى بلد كفر ثم جاء فأسلم بعد مدة وشهد صفوان حينئذ كافر فاستقرا على النكاح
وكان ذلك كله ونسأوهن مدخول بهن لم تنقض عددهن ولم أعلم بخلاف أن المختلف عن الإسلام منها
إذا انقضت عدة المرأة قبل أن يسلم انقطعت العصمة بينهما وسواء خرج المسلم منهما من دار الحرب
واقام المختلف فيها أو خرج المختلف عن الإسلام أو خرجا معاً أو أقامه ما لا تصنع الدار في التحريم والتحليل
شيأ إنما يصنع اختلاف الدين

(تفريع إسلام أحد الزوجين قبل الآخر في العدة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا
كان الزوجان مشركين وثنيين أو مجوسيين عربيين أو أعجميين من غير بنى إسرائيل ودانا
دين اليهود والنصارى أو أي دين دانا من الشرك إذا لم يكونا من بنى إسرائيل أو يديشان دين اليهود
والنصارى فأسلم أحد الزوجين قبل الآخر وقد دخل الزوج بالمرأة فلا يحل للزوج الوطء والنكاح
موقوف على العدة فإن أسلم المختلف عن الإسلام منهما قبل انقضاء العدة فالنكاح ثابت وإن لم يسلم حتى

أو ألحقوه بهما ولم تكن
قافة أو مات قبل براه
القافة أو ألقته ميتاً فلا
يكون ابن واحد منهما
وان كان أو وصى له بشئ
وقف حتى يصطلحا فيه
والنفقة على الزوج
الصحيح النكاح ولا أخذه
بنفقتها حتى تلتد فإب
ألحق به الولد أعطيتها
نفقة الحمل من يوم
طلقها وان أشكل
أمره لم أخذه بنفقه
حتى ينسب إليه فان
ألحق بصاحبه فلا
نفقة لها لأنها حلي من
غيره (قال المزني)
رحم الله خالف الشافعي
في الحاق الولد أكثر
من أربع سنين بان
يكون له الرجعة

(عدة المطلقة بملك
رجعتها وزوجها ثم يموت
أو يطلق)

(قال الشافعي) رحمه
الله وان طلقها طلقه
ملك رجعتها ثم مات
اعتدت عدة الوفاة
وورثت ولوراجعها ثم
طلقها قبل أن يمسا

تنقضي العدة والعصمة منقطعة بينهما وانقطاعها فسخ بلا طلاق وتنكح المرأة من ساعتها من شاة
ويتزوج أختها وأربعها وأهوا بدتها عدة المطلقة فان نكحت المرأة قبل أن تنقضي العدة فالنكاح
مفسوخ فان أصابها الزوج الذي نكحته فلها مهر مثلها وان أسلم المتخلف عن الاسلام منهما قبل
انقضاء عدتها فهي امرأته ، يجتنبها حتى تنقضي عدتها من النكاح الفاسد وسواء كانت هي المسئلة
قبل الزوج أو الزوج قبلها فان كان الزوج المسلم منهما لم يكن له أن ينكح أخت المرأة في العدة فان
فعل فالنكاح مفسوخ وكذلك لا ينكح أربعها أو سواها وان كانت هي المسئلة وهو المتخلف عن الاسلام
فنكح أختها أو أربعها أو سواها ثم أسلم قبل انقضاء عدتها أسلم أربعها أيهن شاء وفارق سائرهن قال
والنصارى والنصارى واليهوديان في هذا كالوثنيين اذا أسلمت المرأة قبل الرجل (قال الشافعي) فان أسلم الرجل
قبل المرأة فمهما على النكاح لا يجوز للمسلم أن يتدنى نكاح يهودية ونصرانية قال والأزواج في هذا
الأحرار والمالئك سواء وان أحد من بني اسرائيل مشركا بدين بغير دين اليهود والنصارى فهو كن
وصفتان من أهل الاوثان

(الاصابة والطلاق والموت الخرس) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا دخل الوثني بامرأته
ثم أسلم أحدهما ثم مات أحد الزوجين لم يتوارثا فان كان الزوج الميت أكلت عدتها من انقطاع
العصمة عدة الطلاق ولم تعد عدة وفاة وان خرس المتخلف عن الاسلام منهما أو عته حتى تنقضي عدة المرأة
فقد انقطعت العصمة بينهما ولو وصف الاسلام وهو لا يعقله فقد انقطعت العصمة بينهما لا تثبت
العصمة الا بان يسلم وهو بعد الاسلام وكذلك لو كان المتخلف منهما عن الاسلام صبيا لم يبلغ فوصف
الاسلام كانت العصمة بينهما منقطعة ولو وصفه سكران كانا على النكاح لاني الزم السكران اسلامه
وأقوله ان لم يثبت عليه ولا الزم ذلك المغلوب على عقله بغير السكر ولا الزم الصبي ولا أقوله ان لم يثبت عليه
ولو كان الزوج هو المسلم والممة هي المتخلفة وهي مغلوقة على عقلها وأغير بالغ فوصفت الاسلام قطعت
العصمة بينهما ولو أسلمت بالة بغير مغلوقة على عقلها الا من سكر خمر أو نبيذ مسكر أثبت النكاح لاني
أجبرها على الاسلام وأقوله ان لم تفعل ولو شربت دواء فيه بعض السموم فأذهب عقلها فارتب أو فعل
هو فارتد أو كان أحدهما مشركا ثم أسلم ثم أفاق فأقام على أصل دينه لم أجعل ردتها واسلامها في أو ان
ذهب عقلها محكوما كذا كانا ولا على أي دين كانا حتى يحدنا غيره وهما يعقلان

(أجل الطلاق في العدة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أسلم أحد الزوجين فوقض النكاح
على العدة قطعت الزوج المرأة طلاق موقوف فان أسلم المتخلف عن الاسلام منهما في العدة وقع الطلاق
وان لم يسلم حتى تنقضي العدة الطلاق ساقط لأننا قد علمنا انه لم يسلم المتخلف منها حتى انقطعت العصمة
وأنه طلق غير زوجة قال وهذالوا إلى منها أو تطاهر وقف فلزمه ان أسلم المتخلف منهما في العدة وسقط
ان انقطعت العصمة واذا أسلم أحد الزوجين فخالعته كان الخلع موقوفا فان أسلم المتخلف منهما فخالع
حاضر وان لم يسلم حتى تنقطع العصمة فخالع باطل وما أخذه مردود وكذلك لو خبرها فاختارت طلاقا
أو جعل أمرها بيد رجل فطلقا كان موقوفا كما وصفت ولو أبرأته من صداق بلا طلاق أو وهب لها شيئا
جازت براءتها وهبه كما يجوز لالأزواج والمطلقات ومن الأزواج والمطلقات

(الاصابة في العدة) (الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أسلم الرجل ولم تسلم امرأته في العدة
فأصابها كانت الاصابة محرمة ليه لاختلاف الدينين ويجمع منها حتى تسلم أو تبين فان أسلمت في العدة لم
يكن لها مهر لاننا علمنا انه أصابها وهي امرأته وان كان جامعها محرما كما يكون محرما عليه بحبضها وأحرامها
وغير ذلك فيصيبها فلا يكون لها له صداق وان لم تسلم حتى تنقضي عدتها من يوم أسلم فقد انقطعت عصمتها

تصاحبها لان (١) أحدهما
تعد من الطلاق الأخير
وهو قول ابن جريج
وعبد الكريم وطاوس
والحسن بن مسلم ومن
قال هذا انبى أن
يقول رجعه مخالفة
لنكاحه اباءهم بطلقها
قبل أن يسلمها تعتد
فكذلك لا تعتد من
طلاق أحده وان
كانت رجعة اذا لم يسلمها
(قال المزني) رحمه
الله المعنى الاول أولى
بالحق عندي لانه اذا
تزوج أسقطت عدتها
بصارت في معسناها
القديم بالعقد الاول
لا ينكح مستقبل
فانما طلق امرأته
مدخولا بها في غير عدة
فهو في معنى من
ابتدأ طلاقه (قال
المزني) رحمه الله ولولم
يرجعها حتى طلقها
فانما تبني على عدتها

(١) قوله أحدهما
تعد الخ ترك القول
الابن وفي الام والقول
الابن أن العدة من
اللاق الاول مالم
يدخل بها فامل كتبه
مصححه

من أول طلاقها لان
تلك العدة لم تبطل حتى
طلق وانما زادها طلاقا
وهي معتدة باجماع فلا
تبطل ما أجمع عليه من
عدة قافة الا باجماع
منه أو قياس على
تقليده

(امرأة المفقود
وعدها اذا نكحت
غيره وغير ذلك)

(قال الشافعي) رحمه
الله في امرأة الغائب
أى غيبة كانت لا
تعد ولا تنكح أبدا
حتى ياتى بيقين وفاته
وترثه ولا يجوز أن تعتد
من وفاته ومثلها يرث
الاورثت زوجها الذي
اعتدت من وفاته وقال
علي بن أبي طالب رضي
الله عنه في امرأة
المفقود انها لا تزوج
(قال) ولو طلقها وهو
خفى الغيبة أو آلى
منها أو تظاهرا وقتلها
لزمه ما يلزم الزوج
الحاضر ولو اعتدت

(١) بياض بالاصل
بفساد كلمة صغيرة أو
حرف وفي بعض النسخ
لم يتكلم بياض

منه ولها عليه مهر مثلها وتكمل عدتها من يوم كانت الاصابة (١) تعتد فيها بما مضى من عدتها يوم أسلم وهكذا لو كانت هي المسئلة وهو الثابت على الكفر اذا حاكمت البينة

(النفقة في المدة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أسلمت المرأة قبل الزوج ثم أسلم الزوج وهي في العدة فهما على النكاح وان أسلم الزوج بعد العدة انقطعت العصمة بينهما ولها عليه النفقة في العدة في الوجهين جميعا لانها كانت محبوسة عليه وكان له متى شاء أن يسلم فيكونان على النكاح ولو كان الزوج هو المسلم وهي المتخلفة عن الاسلام ثم أسلمت في العدة ولم تسلم حتى تنقضي لم يكن لها نفقة في أيام كفرها لانها هي المانعة لنفسها منه ولو كان الزوج دفع اليها النفقة في العدة ثم لم تسلم فأراد الرجوع عليها لم يكن ذلك له لانه تطوع لها بشئ ودفعه اليها ولو كانا معا دفع اليها على أن تسلم فأسلمت أو لم تسلم كان له الرجوع فيه ولا جعل لأحد على الاسلام الا أن يشاء الجاهل أن يسلم لها تطوعا ولو اختلفا في الاسلام فقالت أسلمت يوم أسلمت أنت ولم تعطني نفقة وقال بل أسلمت اليوم فالقول قوله مع عينه ولا نفقة عليه الا أن تأتي ببينة على ما قالت فتأخذها نفقتها منه من يوم قامت البينة أنها أسلمت

(الزوج لا يدخل بامرأته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان الزوجان وثنيين ولم يصب الزوج امرأته وان خلا بها وقفتها فان أسلم الرجل قبل المرأة فقد انقطعت العصمة بينهما ولها نصف المهر ان كان فرض لها صداقا جلالا وان كان فرض صداقا حراما فنصف مهر مثلها وان لم يكن فرض فالمنفعة لان فسخ النكاح كان من قبله فان أسلمت المرأة قبله فقد انقطعت العصمة ولا شيء لها من صداق ولا منعة لان فسخ النكاح من قبلها ولو أسلما جميعا معا فهما على النكاح وان جاء أسلمين معا وقد علمنا أن أحدهما أسلم أولا ولا ندرى أيهما هو فالعصمة منقطعة ولا نصف مهر حتى نعلم أن الزوج أسلم أولا ولودعت المرأة أن الزوج أسلم أولا وقال هو بل أسلمت أولا فالقول قولها مع عينا وعلى الزوج البينة لان العقد ثابت فلا يبطل نصف المهر الا بأن تسلم قبله ولو جاء آتيا مسلمين فقال الزوج أسلم معا وقالت المرأة أسلم أحدهما قبل الآخر كان القول قول الزوج مع عينه ولا تصدق المرأة على فسخ النكاح (قال الشافعي) وفيها قول آخر أن النكاح منفسخ حتى يتصافيا أو تقوم بينة على أن اسلامهما كان معا لان الاسلام فسخ للعقدة الا أن يكون معا فإيهما ادعى فسخها كان القول قوله مع عينه ولو كانت المرأة التي قالت أسلمنا معا وقال الزوج بل أسلم أحدهما قبل الآخر انفسخ النكاح باقراره بأنه منفسخ ولم يصدق هو على المهر وأغرم لها نصف المهر بعد أن تخلف بالله أن اسلامهما معا ولوشهد على اسلام المرأة ثم جاء الزوج فقال قد أسلمت معها كلف البينة فان جاء بها كانت امرأته وان لم يأت بها فقد علمنا اسلامها قبل أن نعلم اسلامه فكلفها ما أسلم الا قبلها أو بعدها وتنقطع العصمة بينهما وإيهما كلفناه البينة على أن اسلامهما كان معا وعلى وقت اسلامه ليدل على أن اسلامهما كان معا لم يقبل بينته حتى يقطعوا على أنهم أسلما جميعا معا فان شهدوا أحدهما دون الآخر فشهدوا أنه أسلم يوم كذا من شهر كذا حين غابت الشمس لم يتقدم ذلك ولم يتأخر وأطلعت الشمس لم يتقدم ذلك ولم يتأخر وعلم أن اسلام الآخر كان في ذلك الوقت أنتمنا النكاح وان قالوا مع مغيب الشمس أوزوالها وطلوع الشمس لم يثبت النكاح لانه يمكن أن يقع هذا على وقتين أحدهما قبل الآخر

(اختلاف الزوجين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلا دخل بامرأته وأصابها ثم أتيا معا مسلمين فقالت المرأة كنا مشركين فأسلمت قبله أو أسلم قبلي وانقضت عدتي قبل أن يسلم المتأخر منا وقال الزوج ما كنا مسلمين أو قال كنا مشركين فأسلمنا معا أو أسلم أحدهما قبل الآخر ولم تنقض عدتها المرأة حتى أسلم المتخلف عن الاسلام منا فان قامت بينة أخذت بها وان لم تقم بينة فالقول

قول الزوج ولا تصدق المرأة على افساد النكاح لأنهم ما يتصادفان على عقده وتدعى المرأة فسخه ولو كان الرجل هو المدعى فسخه لزمه فسخه باقراره ولم يصدق على نصف الصداق لو كان لم يدخل بها وتحلف وتأخذ منه ولو أن امرأة ورجلا كافرين أتيا مسلمين فتصادقا على السكاح في الكفر وهي ممن تحل له بحال كانت زوجته ولو تناكر لم تكن زوجته الا بينة تقوم على نكاح أو اقرار من كل واحد منهما بالنكاح أو اقرار من المنكر منهما بالنكاح ثم تكون زوجته

(الصداق) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تناكر الزوجان المشركان بصداق يجوز للمسلم أن ينكح به ويدخل بها الزوج ثم انقطعت العصمة بينهما وأسلما فالمهر للمرأة ما كان فان كانت قبضته فقد استوفت وإن لم تكن قبضته أخذته من الزوج وإن تناكر فيه فقال الزوج قد قبضته وقالت المرأة لم أقبضه فالقول قول المرأة وعلى الزوج البينة وهكذا لو لم يكن النكاح انفسخ أو أسلم أحدهما ولم يسلم الآخر وإن كان الصداق فاسدا فلهما مهر مثلها وإن كان الصداق محرما مثل الخمر وما أشبهه فلم يقبضه فلهما مهر مثلها وإن قبضته بعد ما أسلم أحد الزوجين فلهما مهر مثلها وليس للمسلم أن يعطي خمر أو لا مسلم أن يأخذها وإن قبضته وهما مشركان فقد مضى وليس لها غيره لأن الله عز وجل يقول اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا فأبطل ما أدرك الإسلام ولم يأمرهم بردها كان قبله من الربا فان كان أرطال خمر فأخذت نصفه في الشرك وبقي نصفه أخذت منه نصف صداق مثلها وكذلك إن كان الباقي منه الثلث أو الثلثين أو أقل أو أكثر رجعت بعده بما بقي منه من صداق مثلها ولم يكن لواحد منهما أخذ الخمر في الإسلام إذا كان المسلم يعطيه مشركا أو المشرك يعطيه مسلما وإن أخذه أحدهما في الإسلام أهرقه ولم يرده على الذي أخذه منه بحال إلا أن يعود خلا من غير صنعة آدمي فيرد الخمر إلى دافعه لأنه عين ماله صارت خلا وترجع بمهر مثلها ولو صارت خلا من صنعة آدمي أهرقها ولم يكن لها الاستمتاع بها ولاردها وترجع بما بقي من الصداق وإن كان الزوجان مسلمين في أي دار كانا في دار الإسلام أو دار الحرب فارتد أحدهما فالقول فيه كالقول في الزوجين الوثنيين يسلم أحدهما لا يختلف في حرف من فسخ النكاح وغيره من التعريم لأنه في شئ معنى ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم في الزوجين الحريين يسلم أحدهما قبل الآخر أنه يثبت النكاح إذا أسلم آخرهما أسلا ما قبل مضى العدة فوجدت في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أنباء عقد النكاح في الشرك وعقد نكاح الإسلام ثابت ووجدت في حكم الله تبارك وتعالى تحريم المسلمين على المشركين وتحريم المشركين من أهل الأوثان على المسلمين ووجدت أحدهما الزوجين إذا ارتد أحدهما كان المسلم المرأة أو لا أو الزوج فلا يحل وطء كافر لمسلم أو الزوجة فلا يحل وطء مسلمة لكافر فكان في جميع معاني حكم النبي صلى الله عليه وسلم لا يخالفه حرف واحد في التحريم والتحليل فان ارتد الزوج بعد الوطء حيل بينه وبين الزوجة فان انقضت عدتها قبل أن يرجع الزوج إلى الإسلام انفسخ النكاح وإن ارتدت المرأة وأرتد جميعا أو أحدهما بعد الآخر فهكذا أنظر أبدا إلى العدة قال انقضت قبل أن يصير بمسلمين فسختها وإذا أسلم قبل أن تنقض العدة فهي ثابتة (قال الشافعي) في المسلمين يرتد أحدهما والحريين يسلم أحدهما ثم يجزى المرتد منهما قبل أن يسلم أو يغلب على عقله إذا مضت العدة قبل أن يسلم المتخلف عن الإسلام منهما انقطعت العصمة والعقد فإذا ثبت الابان يكونا مسلمين قبل انقضاء العدة فقد انقضت العدة قبل أن يكونا مسلمين ولو خرس المرتد منهما وقد أصابها الزوج قبل الرد ولم يذهب عقله فأشار بالإسلام إشارة تعرف وصلى قبل انقضاء العدة أثبتنا النكاح فان كان هو الزوج فنطق فقال كانت اشارتي بغير اسلام وصلاتي بغير ايمان انما كانت بمعنى يذكركم جعلنا عليه الصداق وفرقنا بينهما ان كانت العدة مضت وإن لم تكن مضت حلنا بينهما وبينها حتى تنقض العدة

بأمرها كما هم أربع سنين ثم أربعة أشهر وعشر أو نكحت ودخل بها الزوج كان حكم زوجية بينهما وبين زوجها الاول بحاله غير أنه ممنوع من فرجها بوطء شبهة ولا نفقة لها من حين نكحت ولا في حين عدتها من الوطء الفاسد لأنها مخرجة نفسها من يديه وغير وافقة عليه ومحرمة عليه بالمعنى الذي دخلت فيه ولم ألزم الواطئ بنفقتها لأنه ليس بينهما شيء من أحكام الزوجين الا حقوق الولد فانه فراش الشبهة وإذا وضعت فلزوجهما الاول أن يمنعها من رضاع ولها إذا البأ وما إن تركته لم يعتد غيرها

(١) قوله أيهما كان المسلم المرأة أو لا أو الزوج الخ كذا في النسخ والطاهر أن فيه زيادة من التنازع والاصل أيهما كان المسلم الزوج فلا يحل الخ أو الزوجة فلا يحل الخ تأمل كتبه معجمه

ولا ينقضي عليها في رضاها
ولغيره ولو ادعاه الأول
أرضته القافة ولو مات
الزوج الأول والآخر
ولا يعلم أيهما مات أولاً
بدأت واعتدت أربعة
أشهر وعشراً لأنه
النكاح الصحيح الأول
ثم اعتدت بثلاثة فزوجه

(باب استبراء أم الولد)

من كتابين امرأة
المفقود وعدتها إذا
نكحت غيره وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه

الله أخبرنا مالك عن

نافع عن ابن عرس رضي

الله عنهما أنه قال في أم

الولد يتوفى عنها سيدها

تعتد بحضة (قال

الشافعي) رحمه الله

ولا تحل أم الولد للزواج

حتى ترى الطهر من

الحضة وقال في

كتاب النكاح والطلاق

املاء على مسائل مالك

وان كانت ممن لا تحيض

فنهى (قال) وان

مات سيدها أو أعقها

وهي حائض لم تعتد

بذلك الحضة وان كانت

حاملًا فإن نضع حملها

وان استبرأت فهي

الأولى وان كان أصابها بعد الرد جعلنا صداقاً آخر وتستقبل العدة من الجماع الآخر وتكمل عدتها
من الأول وتعتد به في الآخر وان كان أسلم في العدة الآخر لم يكن له أن يثبت النكاح فيها لأنها إنما
تعتد من نكاح فاسد ولو أسلم في بقية العدة الأولى ثبت النكاح (قال الشافعي) وإذا كانت الزوجة
المرتدة فأشارت بالاسلام إشارة تعرف وصلت فخلى بينهما وبين زوجها فأصابها فقالت كانت أشارني بغير
الاسلام وصلاني في غير الاسلام لم تصدق على فسخ النكاح وجعلت الآن مرتدة تستتاب والانتقل
فان رجعت في عدتها إلى الاسلام ثبتت على النكاح (قال الشافعي) وان كان الزوج المرتد فهرب
واعتدت المرأة فقام مسلماً وزعم أن اسلامه كان قبل اتيانه بشهر وذلك الوقت قبل مضى عدته ورجعه
وقد انقضت عدتها فأنكرت اسلامه الا في وقت خرجت فيه من العدة فالقول قولها مع عينا وعليه البيعة
وإذا انقضت العقد بين الكافرين يسلم أحدهما أو المملوك يرتد أحدهما بانقضاء العدة تزوجت المرأة
مكانها وتزوج الرجل أختها وأربعها سواها

(الفسخ بين الزوجين بالكفر ولا يكون الا بعد انقضاء العدة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
ولو أن نصرانيين أو يهوديين من بني اسرائيل كانا زوجين فأسلم الزوج كان النكاح كاهولاً لليهودية
والنصرانية حلالاً للمسلم لا يحرم عليه ابتداء نكاحها ولو كانت المرأة المسلمة كانت المسئلة فيها كالمسئلة
في الوثنيين تسلم المرأة في حال زواج هذه وبينها فان أسلم وهي في العدة فهم على النكاح وان لم يسلم حتى
تنقضي العدة انقطعت العصمة بينهما وان لم يكن دخل بها انقطعت العصمة بسبقها إياه إلى الاسلام لأنها
لا عدة عليها ولو أن مسلماً نكحته يهودية أو نصرانية فارتدت فتعبدت أو تزوجت فصارت في حال من
لا تحل له كانت في فسخ النكاح كالمسئلة ترتد إن عادت إلى الدين الذي خرجت منه من اليهودية أو النصرانية
قبل مضى العدة حلت له وان لم تعد حتى تنقضي العدة فقد انقطعت العصمة بينهما فأما من دان دين
اليهود والنصارى من العرب والعجم غير بني اسرائيل في فسخ النكاح وما يحرم منه ويحل فكأهل الأوثان
وعدة الحرة سواء مسلمة كانت أو كتابية أو وثنية تحت وثني أسلم أو لم يسلم إذا حكمت عليه وعدة كل أمة
سواء مسلمة أو كتابية ولا يحل نكاح أمة من أهل الكتاب لمسلم أو أمة حربية لمجرى كل من حكمه ناعليه
فإنما يحكم عليه حكم الاسلام ولو كان الزوجان حريين كتابيين فأسلم الزوج كانا على النكاح وأكره
نكاح أهل الحرب ولو نكح وهو مسلم حربية كتابية لم أقضه وإنما كرهته لأنني أخاف عليه هو أن يفتنه
أهل الحرب على دينه أو يظلموه وأخاف على ولده أن يسترق أو يفتن عن دينه فأما أن تكون الدار تحرم
شيئاً أو تحله فلا ولو حرم عليه وحل بالدار لم يمه أن يحرم عليه نكاح مسلمة مقيمة في دار الحرب وهذا لا يحرم
عليه الدار لا تحل شيئاً من النكاح ولا تحرمه وإنما يحله ويحرمه الدين لا الدار

(الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة) قال الله تبارك وتعالى فانكحوا ما طاب لكم
من النساء مثنى وثلاث ورباع (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لرجل من ثقيف أسلم وعنده عشر نسوة أسلم أربعاً وفارق سائرهن أخبرني الثقة بن علي
أو غيره عن معمر بن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن غيلان بن سلة أسلم وعنده عشر نسوة فقال له النبي صلى الله
عليه وسلم أسلم أربعاً وفارق أو دعه سائرهن أخبرني من سمع محمد بن عبد الرحمن يخبر عن عبد الحميد
ابن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف عن نوفل بن معاوية (قال الشافعي) فدل سنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم على أن انتهاء الله عز وجل في العدد بالنكاح إلى أربع تحريم أن يجمع رجل بشكاح بين أكثر من
أربع ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن الخيار فيما زاد على أربع إلى الزوج فيختار أن شاء
الأقدم نكاحاً أو الأحدث وأى الاختين شاء كان العقد واحداً أو في عقود متفرقة لأنه عقابهم عن سالف

العقد ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسأ غيلان عن أيهن تنكح أولاً ثم جعل له حين أسلم وأسلم أن يسك أو يعاول يقل الأوائل أو لا ترى أن نوفل بن معاوية يجبره على طلق أقدمه من محبة وروى عن الديلي أو ابن الديلي أنه أسلم وعنده أختان فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يسك أيتهما ويطلق الأخرى فدل ما وصفت على أنه يجوز كل عقد نكاح في الجاهلية كان عندهم نكاحاً إذا كان يجوز مبتدؤه في الإسلام بحال وأن في العقد شيئين أحدهما العقد الفأنت في الجاهلية والآخر المرأة التي تبقى بالعقد والفأنت لا يراد إذا كان الباقي بالفأنت يصلح بحال وكان ذلك حكم الله تعالى في الربا قال الله تعالى اتقوا الله وذروا ما بينكم من الربا إن كنتم مؤمنين ولم يجز أن يقال إذا أسلم وعنده أكثر من أربع نسوة أسك الأوائل لأن عقدهن صحيح وذلك أنه ليس من عقد الجاهلية صحيح لمسلم لأنه بشهادة أهل الشرك ولكنه كما وصفت معقولهم عنه كما عفى عما مضى من الربا سواء كان عندهم نكاحاً لا يختلف فكان في أمر الله عز وجل برذ ما بقي من الربا دليل على أن ما قبض منه في الجاهلية لا يراد لأنه تم في الجاهلية وإن ما عقده ولم يتم بالقبض حتى جاء الإسلام يرد فكذلك حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بتيام العقد عندهم وإن كان لا يصلح أن يعقد مثله في الإسلام بحال فإذا كان يصلح أن يعقد نكاح المشكوك في الإسلام بحال غلب وأمر أن يسك بالعقد في الجاهلية وإذا كان لا يصلح أن يبتدأ في الإسلام بحال كان الاستمتاع بها لانهاء عن فائمه لا يجوز كالأبجوز أخذ الربا في الإسلام لأنه عين فائمه لم تفت

(نكاح المشرك) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأى مشرك عقده في الشرك نكاحاً بأى وجه ما كان العقد وأى امرأة كانت المشكوك فأسلم متأخراً الإسلام من الزوجين والمرأة في عدها حتى لا تكون العدة منقضية إلا وهما بمسلمان فإن كان يصلح للزوج ابتداء نكاحها ساعة اجتمع إسلامهما بحال فالنكاح ثابت ولا يكون للزوج فسخه إلا باحداث طلاق وإن كان لا يصلح للزوج ابتداء نكاحها حين يجتمع إسلامهما بحال فالنكاح في الشرك منفسخ فلو جاءت عليها بعد اجتماع إسلامهما مدة يحمل بها ابتداء نكاحها لم يحمل نكاح الشرك ويحل بابتداء نكاح غيره في الإسلام إلا ما ذكرناه يز يدعى أربع من النساء فإن ذلك معنى غير هذا ولا ينظر إلى عقده في الشرك بولى أو غير بولى أو شهود أو غير شهود وبأى حال كان يفسد فيها في الإسلام أو نكاح محرم أو غيره مما عقده في غير مدة تنقطع بغير الموت وسواء في هذا نكاح الحربي والذمي والمودع وذلك هم سواء في المهور والطلاق والظهار والإيلاء ويختلف المعاهد وغيره في أشياء تبينها إن شاء الله تعالى

(تفريع نكاح أهل الشرك) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا نكح الرجل المرأة في عدها في دار الحرب مشركين فانتظر إذا اجتمع إسلامهما فإن كانت خارجة من العدة فالنكاح ثابت لأنه يصلح له حينئذ ابتداء نكاحها وإن كانت في شيء من العدة فالنكاح مفسوخ وليس لها أن تنكحه ولا غيره حتى تكمل العدة لأنه ليس له حينئذ أن يبتدئ نكاحها فإن كان أصابها في العدة أكلت العدة منه وتدخل فيه العدة من الذي قبله لأنهم لم يجتمع إسلامهما إلا بعد مضي عدهما من الأول أثبت النكاح ولم أره بالعدة كما أرده في الإسلام بالعدة مكانه وبعد مدة طويلة ولو اجتمع إسلام الاز واج وعنده أربع أماء فإن كان موبراف نكاحهن كلهن منفسخ وكذلك إن كان معسراً لا يخاف العنت فإن كان معسراً لا يجديا ينكح به حرة ويخاف العنت أسك أيتهن شاء وانفسخ نكاح البواقي وإن أسلم بعضهن بعده فسواء ينتظر إسلام البواقي فن اجتمع إسلامه وإسلام الزوج قبل مضي عدة المدة كان له الظاهر فسه ولو أسلم رجل وعنده أم وابنتها فإن كان دخل بواحدة منهما فاشكاهما عليه محرم على الأبد إن كان دخل بالأم فالنبت يبيته من امرأة قد دخل بها وإن كان دخل بالبن فالنبت فالأم أم امرأة قد دخل بها

كالحر المستترية وإن مات سدا وهي تحت زوج أو في عدة زوج فلا استبراء علم إلا أن فرجها ممنوع من بشئ أباحه لزوجها فإن ماتا فعلم أن أحدهما مات قبل الآخر يوم أو شهرين وخمس ليال أو أكثر ولا تعلم أيهما أولاً اعتدت من يوم مات الآخر منهما أربعة أشهر وعشراً فيها حيضة وانغاضها أحدهما فإذا جاءت بهما فذلك أكمل ما عليها (قال المزني) رحمه الله هذا عندي غلط لأنه إذا لم يكن بين موتها إلا أقل من شهرين وخمس ليال فلا معنى للحيضة لأن السيد إذا كان مات أولاً فهي تحت زوج مشغولة به عن الحيضة وإن كان موت الزوج أولاً فلم ينقض شهران وخمس ليال حتى مات السيد فهي مشغولة بعدة الزوج عن الحيضة وإن كان بينهما كسفر من شهرين وخمس ليال فسد أمكنت الحيضة

فكما قال الشافعي
(قال الشافعي) رحمه
الله ولا تزني زوجها
حتى يستيقن أن
سيدهما مات قبل
زواجهما وتعد
عنده الوفاة كالخوة
والأمة بطوئها تنسب
بحيضة فان نكحت
قبلها فسوخ ولو وطئ
المكاتب أمة فولدت
ألقته به ومنعته الوطء
وفيها قولان أحدهما
لا يبيعها بحال لاني
حكمت لولدها بحكم
الحرية ان عتق أبوه
والثاني ان له بيعها
خاف العجز أو لم يخفه
(قال المزني) رحمه
الله القياس على قوله
أن لا يبيعها كالأبييع
ولدها

(باب الاستبراء)

من كتاب الاستبراء
والاملاء

(قال الشافعي) رحمه
الله نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم
عام سبي أو طاس أن
توطأ حامل حتى تضع
أو حائل حتى تحيض
ولا يشك أن فيهن

فان لم يكن دخول واحد منهن كان له أن يمسك البنت ان شاء ولم يكن له أن يمسك الأم أو لا كانت
أو آخر اذا ثبت له العقد ان في الشرع اذا جاز أحدهما في الاسلام بحال جاز نكاح البنت بعد الام
اذا لم يدخل بالأم ولا يجوز نكاح الأم وان لم يدخل بالبنت لانها مهيمة ولو أسلم رجل وعنده أم وابنتها قد
وطئها تلك البين حرم عليه وطئها على الأبد ولو كان وطئ الأم حرم عليه وطئ البنت ولو كان وطئ
البنت حرم عليه وطئ الأم ويمسكهن في ملكه وان حرمت عليه فزوجهن أو فرج من حرم فرجه منهن ولو
أسلم وعنده امرأة وعمتها أو امرأة ونالتها قد دخل بهما أو لم يدخل أو دخل باحدهما ولم يدخل بالأخرى كان
ذلك كله سواء ويمسك أيتهم ما شاء ويفارق الأخرى ولا يكره من هاتين الأميكره من الجمع بين الاختين وكل
واحدة منهما حلال على الانفراد بعد صاحبها وهكذا الاختان اذا أسلم وهما عنده لا يخالفان المرأة وعمتها
والمرأة ونالتها (قال الشافعي) ولو أسلم وعنده أمة وحره وإماء وحره فاجتمع اسلامهن في العدة فنكاح
الاماء مفسوخ والحره ثابت معسر يخاف العنت كان أو غير معسر ولا يخاف العنت لأن عنده حره فلا
يكون له ابتداء نكاح أمة بحال ولو كانت المسئلة بحالها فطلق الحره قبل أن تسلم أو بعدما أسلمت وقد أسلم
أول يسلم ثلاثا وكان معسر يخاف العنت ثم اجتمع اسلامه واسلام الاماء وقف نكاحهن فان اجتمع اسلامه
واسلام الحره في عدتها فنكاح الاماء مفسوخ والحره طالق ثلاثا لا نافذ علنا أنهار وجبة ولها المهر الذي
سعى لها ان كان دخل بها ولا يحل له حتى تنكح زوجا غيره وان لم يجتمع اسلامهما حتى تنقضي عدتها فنكاح
الحره مفسوخ بغير طلاق والطلاق غير واقع عليها لا نافذ علنا أنهار وجبة ولها المهر الذي
طلق غير زوجة ويختار من الاماء واحدة اذا كان له أن يبتدئ نكاح أمة فاذا اجتمع اسلامه واسلامهن
وهو بمن ليس له أن يبتدئ نكاح أمة انفسخ نكاحهن معا ولو كان عنده اماء وأمة فأسلم وهو بمن له أن
يبتدئ نكاح أمة فاجتمع اسلامه واسلام الاماء في حال يكون له فيها ابتداء نكاح أمة كان له أن يمسك من
الاماء اللاتي اجتمع اسلامهن واسلامه وله نكاح أمة وان أسلم بعضهم قبل بعض وأيسر بعد عسر بحرمة
لم يحرم عليه امساك واحدة منهن لاني أنظر الى حاله حين اجتمع اسلامه واسلامهن وان اختلف وقت
اسلامهن فأيهن كان اسلامه وهو يحل له ابتداء نكاحه كان له أن يمسك واحدة من الاماء ولم يجوز له أن
يمسك واحدة من اللاتي أسلمن وهو لا يحل له امساك واحدة منهن واذا كانت عنده أمة وحرار أو حرار
واماء وهو بمن له أن ينكح أمة فاجتمع اسلامه واسلام أمة أو أكثر من الاماء وقف عنهن فان أسلمت حره
في عدتها فنكاحهن انفسخ نكاح الاماء كلهن اللاتي أسلمن ويختلفن وان لم تسلم واحدة من الحرار حتى ينقضي
عددهن اختار من الاماء واحدة ان كن أكثر من واحدة وثبتت عنده واحدة ان لم يكن غيرها ولو اجتمع
اسلامه واسلام أمة أو اماء فاعتقن بعد اجتماع اسلامه واسلام حره وقفتان فان أسلمت الحره في العدة
فنكاحهن منفسخ وان لم يجتمع اسلامه واسلام حره في عدة اختار من الاماء واحدة اذا كان بمن يحل له
نكاح الاماء لاني أنظر الى يوم يجتمع اسلامه واسلامها فان كان يجوز له في ذلك الوقت ابتداء
نكاحها جعلت له امساكها ان شاء وان كان بمن لا يجوز له ابتداء نكاحها لم أثبت نكاحها معه بالعقد
الاول بعدة ثاني بعدها ولو عتق قبل أن يسلم كن كمن ابتدأ نكاحه وهو حرار وكذلك لو أسلمن هن
وهو كافر فلم يجتمع اسلامه واسلامهن حتى يعتق كن كمن ابتدأ نكاحه وهو حرار ولو كان عند عبد
أربع اماء فأسلم وأسلمن قبل له امساك اثنتين وفارق سائرهن ولو كان عنده حرار فاجتمع اسلامه واسلامهن
ولم يزد واحدة منهن فراقه قبل له امساك اثنتين وفارق سائرهن وكذلك ان كن اماء وحرار مسلمات
أو كتابيات ولو كن اماء فعتقن قبل اسلامه فاختارن فراقه كان ذلك لهن لانه يكون لهن بعد اسلامه
وعدهن عدد حرار فحصى من يوم اخترن فراقه فاذا اجتمع اسلامه واسلامهن في العدة فعددهن عدد
حرار من يوم اخترن فراقه وان لم يجتمع اسلامه واسلامهن في العدة فعددهن عدد حرار من يوم أسلم مقدم

الاسلام منهما لان الفسخ كان من يومئذ ادا لم يجتمع سلامهما في العدة وعدد دهن عدد حرار بكل حال لان العدة لم تنقض حتى سرن حرار وان لم يكن اخترن فراقه ولا المقام معه خيرون اذا اجتمع اسلامه واسلامهن معا وان تقدم اسلامهن قبل اسلامه فاخترن المقام معه ثم أسلم خيرون حين يسلموهن لهن ان يفارقه وذلك انهن اخترن المقام معه ولا خيار لهن انما يكون لهن الخيار اذا اجتمع اسلامهن واسلامه ولو اجتمع اسلامه واسلامهن وهن اماء ثم عتقن من ساعتهم ثم اخترن فراقه لم يكن ذلك لهن اذا اتى عليهن اقل اوقات الدنيا واسلامهن واسلامه مجتمعا ولو اجتمع اسلامهن واسلامه وعتقهن وعتقه معاً لم يكن لهن خيار وكذلك لو اجتمع اسلامهن واسلامه فعتقن فلم يخترن حتى يعتق الزوج لم يكن لهن خيار ولو كان عند عبد اربع حرار فاجتمع اسلامه واسلام الاربع معا كانهن اسلمن معاً في كلمة واحدة او منفردات ثم عتقن قيل له اختر اثنتين وفارق اثنتين وسواء عتق في العدة او بعد ما تنقضى عدد دهن لانه كان يوم اجتمع اسلامه واسلامهن مملوكا ليس له ان يجاوز اثنتين قال وكذلك لو اجتمع اسلامه واسلام اثنتين في العدة ثم عتق ثم اسلمت الاثنتان الباقيتان في العدة لم يكن له ان يعتك الا اثنتين أي الاثنتين شاء المثلث اسلمنا أولاً أو آخراً لانه عقد في العبودية وانما يثبت له عقد العبودية مع اجتماع اسلامه واسلام أزواجه قبل منقضى العدة فلا يثبت له بعد هذا العبودية الا اثنتان واذا اختار اثنتين فهو ترك للاثنتين اللتين اختار غيرهما وله ان يشكجهما مكانه ان شاءنا وذلك ان هذا ابتداء نكاح بعد اذ صار حراً فله في الحرية الجمع بين اربع واذا نكح المملوك المملوكة في الشرك ثم اعتق فلنكحها او بعضها أو اعتقت فلنكحها أو بعضها ثم اجتمع اسلامهما معاً في العدة وقد اقام في الكفر على النكاح فلان نكاح بينهما واذا تزوج الرجل في الشرك فأصاب امرأته ثم أسلم الزوج قبل المرأة أو المرأة قبل الزوج فسواء والنكاح موقوف على العدة فاذا أسلم المتأخر الاسلام منهما قبل ان تنقضى عدة المرأة والنكاح مما يصلح ابتداءه في الاسلام ولم يكن فيمن من لا يصلح الجمع بينه فالنكاح ثابت وهكذا ان كن حرار مابين واحدة الى اربع ولا يقال للزوج اخترن وهن أزواجه فان شاء أسلم وان شاء طلق وان مات ورثته وان مت ورثته فان قال قد فسخت نكاحي أو نكاح واحدة منهن وقف فان قال أردت ايقاع طلاق وقع عليه الطلاق وهو ما أراد من عدد الطلاق وان قال عذبت أن نكاحهن كان فاسداً لم يكن طلاقاً ويحلف ما كانت ارادته احداث طلاق وان كانت عنده أكثر من اربع فأسلم وأسلمت واحدة في العدة فقال قد اخترت حبسها ثم أسلمت أخرى فقال قد اخترت حبسها حتى يقول ذلك في اربع كان ذلك له وثبت نكاحهن باختيارهن وكان نكاح الزوجات على الاربع منفصلاً ولو قال كلما أسلمت واحدة قد اخترت فسخت نكاحها وقف فسخته فان أسلمن معاً ولم يقل من هذا شيء أسلمن معاً أو بعضهن قبل بعض غير أن كل واحدة منهن أسلمت قبل أن تنقضى عدتها خير فقبل أسلمت اربعاً أيتهن شئت وفارق سائرهن لان اختيارك فسخت لمن فسخت ولم يكن لك فسختهن الا بان تريد طلاقاً ولا عليك فسخت نكاحهن فاذا أسلمت اربعاً قد انفسخت نكاح من زاد عليهن بلا طلاق لانه يجبر على أن يفارق ما زاد على اربع فلا يكون طلاقاً ما جبر عليه وانما أثبتنا له العدة باختياره فان السنة جعلت له الخيار في امسالك أيتهن شاء فانبعاث السنة قال والاختيار أن يقول قد أسلمت فلانة أو قد أسلمت بعقد فلانة أو قد أثبت عقد فلانة أو ما أشبه هذا فاذا قال هذا في اربع انفسخت عقد من زاد عليهن ولو قال رجعت فيمن اخترت امسا كه منهن واخترت البواقي كان البواقي براهنه لاسبيل له عليهن الا بشكاح جديد ووقفناه عند قوله رجعت فيمن اخترت فان قال أردت به طلاقاً فهو طلاق وهو ما أراد من عدد الطلاق وان قال لم أرد به طلاقاً أردت أني رأيت الخيار لي أو غير ذلك حلف ما أراد به طلاقاً ولم يكن طلاقاً (قال الشافعي) وعلى الاثني فسخت نكاحهن باختيار غيرهن عدة مستقلة من يوم انفسخت نكاحهن لانهن

أبكارا وحرار كن قبل أن يستأمن وإماء ووضيعات وشريقات وكان الامر فيهن واحداً (قال الشافعي) رحمه الله فكل مالا يحدث من مالا لم يجز فيه الوطاء الا بعد الاستبراء لان الفرج كان ممنوعاً قبل الملك ثم حل بالملك فلو باع جارية من امرأة ثمة وقبضتها وتفرقاً بعد البيع ثم استقالها فأقالته لم يكن له أن يوطأها حتى يستبرأ من قبل أن الفرج حرم عليه ثم حل له بالملك الثاني (قال) والاستبراء أن تمسكت عند المشتري طاهر بعد ملكها ثم تحيض حيضة معروفة فاذا طهرت منها فهو الاستبراء وان استبرأت أمسكت حتى تعلم أن تلك الرية لم تكن حلاً ولا أعلم بحالفاني أن المطلقة لو حاضت ثلاث حيض وهي ترى أنها حامل لم تحل الا بوضع الحمل أو البراءة من أن يكون ذلك حلاً فلا يحل له قبل الاستبراء الا ان ذكبت امرئها ولا

نظر بشهوة البها وقد
تكون أم ولد لغيره
ولم يفتقر فاحتي وضعت
حلال لم تحل له حتى
تظهر من نفاسها ثم
تحيض حيضة مستقبلة
من قبل أن البيع انما
تم حين تفرق عن
مكانها الذي تابعا
فيه ولو كانت أمة
مكتوبة فجزت لم يطاها
حتى يستبرأ لها
ممنوعة الفرج منه ثم
أبيع بالعجز ولا يشبه
صومها الواجب عليها
وحضتها ثم تخرج من
ذلك لأنه يحل له في ذلك
أن يمسها ويقبلها
ويحرم عليه ذلك في
الكتابة كما يحرم إذا
زوجها وانما قلت طهر
ثم حيضة حتى تغسل
منها لان النبي صلى
الله عليه وسلم دل على
ان الاقراء الاطهار
بقوله في ابن عمر
يطلقها طاهرا من غير
جاء فتلك العدة التي
أمر الله أن يطلق لها

(١) قوله غير أن اسلام
اللاتي الخ كذا في النسخ
وتأمل وانظر كسه
صححه

مَدْخُولَ بَيْنِ أَنْفُسِهِمْ نِكَاحُهُمْ وَإِنْ قَالَ مَا أُرِدْتُ بِقَوْلِي قَدْ أَثْبَتَ عَقْدَ فَلَانَةٍ وَاللَّاتِي قَالَ ذَلِكَ لَهَا مَعَا
أَوَاخِرَتْ فَلَانَةٌ أَوْ مَا قَالَه مِمَّا يَشْبَهُ هَذَا الْكَلَامَ أَثْبَتَ عَقْدَهُمْ دُونَ الْبَوَاقِ أَنْفُسِهِمْ عَقْدَ الْبَوَاقِ فِي الْحُكْمِ
وَلَمْ يَدِينْ فِيهِ وَبُثِّتَ عَقْدُ الْبَوَاقِ أَظْهَرَ اخْتِيَارَهُمْ وَوَسَّعَ إِصَابَتَهُمْ لِأَنَّ نِكَاحَهُمْ ثَابِتٌ لَا يَزُولُ إِلَّا بِأَنْ
يُفْسَخَ وَهُوَ لَمْ يَفْسَخْهُ أَنْفُسُهُمْ اخْتِيَارَ غَيْرِهِمْ وَهُوَ لَمْ يَخْتَرْ غَيْرَهُمْ وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَحْدُثَ لَهَا اخْتِيَارُ
فَيَكُونُ ذَلِكَ فَسْخَا الْبَوَاقِ فِي اللَّاتِي فَسَخَ عَقْدَهُمْ فِي الْحُكْمِ وَيَدِينُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَيَسْعَهُ حَبْسُ
اللَّاتِي فَسَخْنَاهُمْ عَلَيْهِ بِأَنْ يَحْدُثَ لَهَا اخْتِيَارُ أَوْ يَفْسَخَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى نِكَاحَ اللَّاتِي
حُكْمَالَهُ بَيْنَ (قَالَ الشَّافِعِيُّ) وَالْحُكْمُ كَمَا وَصَفْتُ فَلَوْ اخْتَارَ أَرْبَعًا ثُمَّ قَالَ لَمْ أَرِدْ اخْتِيَارَهُمْ وَقَدْ اخْتَرْتُ
الرَّابِعَ الْبَوَاقِ الرَّمْنَاءَ الرَّابِعَ اللَّاتِي اخْتَارَ أَوْ لَا وَجَعَلْنَا اخْتِيَارَهُ الْآخِرَ بَاطِلًا كَمَا لَوْ نِكَحَ امْرَأَةً فَقَالَ
مَا أُرِدْتُ بِنِكَاحِهَا عَقْدَ نِكَاحِ الرَّمْنَاءِ إِيَّاهُ لِأَنَّهُ الظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِ وَهُوَ إِيَّاهُ حَلَالٌ مِنَ الْأَمْرَةِ يُتَدَثَّى
نِكَاحُهَا لِأَنَّ نِكَاحَهُمْ ثَابِتٌ إِلَّا بِأَنْ يَفْسَخَ وَهُوَ لَمْ يَفْسَخْهُ قَالَ وَلَوْ أَسْلَمَ وَثَمَانُ نِسْوَةٍ فَقَالَ قَدْ فَسَخْتُ
عَقْدَ أَرْبَعٍ بِأَعْيَانَهُنَّ ثَبَتَ عَقْدُ اللَّاتِي لَمْ يَفْسَخْ عَقْدَهُمْ وَلَمْ أَخْرِجْ إِلَى أَنْ يَقُولَ قَدْ أَثْبَتَ عَقْدَ الْبَوَاقِ
وَلَا اخْتَرْتُ الْبَوَاقِ كَمَا لَا اخْتِاجَ إِذَا كُنَ أَرْبَعًا فَأَسْلَمَ وَأَسْلَمَ إِلَى أَنْ يَقُولَ قَدْ أَثْبَتَ عَقْدَهُمْ وَهِيَ ثَابِتٌ
بِالعقد الأول واجتماع اسلام الزوجين في العدة قال وإذا أسلم وعنده أربع منهن أختان وامرأة وعمتها
قيل له أمسك أي الاختين شئت واحدى المرأتين بنت الاخ أو العمة وفارق اثنتين (قال الشافعي) وإن
كان معه أربع نسوة سواهن قيل له أمسك أربعا ليس لك أن يكون فيهن أختان معا والمرأة وعمتها معا
قال ولو أسلم وعنده حرائر يهوديات أو نصرانيات من بنى اسرائيل كن كالحرائر المسلمات لأنه يصلح له
أن يتدثى نكاحهن كاهن ولو كن يهوديات أو نصرانيات من غير بنى اسرائيل من العرب أو النعم
أنفسن نكاحهن كاهن وكن كالمشركات الوثنية لأن الأن يسلمن في العدة ولو كن من بنى اسرائيل بدن غير
دين اليهود والنصارى من عبادة وثن أو مجرأ ومجوسية لم يكن له أمسك واحدة منهن لأنه لا يكون له ابتداء
نكاحهن قال وكذلك لو كن إماء يهوديات أو نصرانيات من بنى اسرائيل أنفسن نكاحهن لأنه لا يصلح له
أن يتدثى نكاحهن في الاسلام (قال الشافعي) ولو أسلم رجل وعنده أكثر من أربع نسوة قد أصاب
منهن أربعا ولم يصب أربعا أو أسلم قبله أو بعده (١) غير أن اسلام اللاتي لم يدخلن من كاهن كان قبله أو بعده
فالعصمة بينهما وبين اللاتي لم يدخلن منهن منقطعة ونكاح اللاتي دخلن منهن ثابت وهو كرجل أسلم وعنده
أربع نسوة ليس عنده غيرهن (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بمجالها فأسلمن قبله أو أسلم قبلهن ثم
أصاب واحدة من اللاتي لم يدخلن منهن كانت أصابته إياها محرمة وعليه لها مهر مثلها للشبهة وذلك أنها بعد
انقطاع العصمة بينهما ولم يكن له أن يمسكها وكان له أن يتدثى نكاحها إذا لم يكن عنده أربع سواها
ولا من يحرم أن يجمع بينهما وبسه ولها عليه صداق مثلها بالأصالة وعليها العدة والولد لاحق إن كان ولد
ولا حد على واحدة منهن للشبهة

(تَرَكْنَا الْاِخْتِيَارَ وَالْفَدْيَةَ فِيهِ) (قَالَ الشَّافِعِيُّ) رَجَاهُ اللَّهُ تَعَالَى وَإِذَا أَسْلَمَ الرَّجُلُ وَعِنْدَهُ أَرْبَعُ
نِسْوَةٍ أَوْ أَكْثَرَ فَأَسْلَمَ بَعْضُهُنَّ فَسَأَلَ أَنْ يَخْتَرِ فِيهِمْ وَفِي الْبَوَاقِ لَمْ نَقْفِهِ فِي التَّخْيِيرِ حَتَّى يَسْلُمَ الْبَوَاقِ فِي عَدَدِهِمْ
أَوْ تَنْقَضِيَ عَدَدُهُمْ قَبْلَ أَنْ يَسْلُمْنَ ثُمَّ يَخْتَرُ إِذَا اجْتَمَعَ إِسْلَامُهُ وَإِسْلَامُ أَكْثَرِ مَنْ أَرْبَعٍ فِيهِمْ وَلَهُ أَنْ يَخْتَارَ أَمَّا
أَرْبَعٌ مِنَ اللَّاتِي أَسْلَمْنَ فِيهِ كَوْنُ ذَلِكَ فَسَخَا نِكَاحَ الْبَوَاقِ الْمُتَخَلِّفَاتِ عَنِ الْإِسْلَامِ أَسْلَمْنَ أَوَّلًا يَسْلُمْنَ وَكَذَلِكَ
لَا اخْتَارَ وَاحِدَةً وَأُثْبِتَ بِسَطْرٍ مِنْ بَقِي وَيَكُونُ لَهُ اخْتِيَارُ فِيمَنْ يَفِي حَتَّى يَكْمُلَ أَرْبَعًا وَإِنْ كُنَّا نَمْنَاهُ أَسْلَمَ
أَرْبَعٌ فَقَالَ قَدْ اخْتَرْتُ فَسَخَ نِكَاحَهُمْ وَحَبَسَ الْبَوَاقِ غَيْرَهُمْ وَقَفْتُ الْفُسْخَ فَإِنْ أَسْلَمَ الرَّابِعَ الْبَوَاقِ
فِي عَدَدِهِمْ فَعَقْدُ الْأَوَّلِ مَفْسُخٌ بِالْفُسْخِ الْمُتَقَدِّمِ وَإِنْ مَضَتْ عَدَدُهُمْ قَبْلَ أَنْ يَسْلُمْنَ فَهِيَ كَالْمَسْئَلَةِ قَبْلَهَا

فان كان اراد به ايقاع طلاق فهو طلاق وان لم يرد به ايقاع طلاق حلف وكن نساءه واذا اسلم الرجل وعنده
 أكثر من أربع نسوة فاسلمن فقبل له اختر فقال لا أختار حبس حتى يختار وأنفق عليهن من ماله لانه مانع
 لهن بعقد متقدم وليس للسلطان أن يطلق عليه كاسلق على المولى فان امتنع مع الحبس أن يختار عزز
 وحبس أبدا حتى يختار ولو ذهب عقد له في حبسه خلى ونفق عليهن من ماله حتى يفيق فيختار أو يموت
 وكذلك لو لم يوقف ليختار حتى يذهب عقد له فان مات قبل أن يختار امرأته من ماله ما كان يعدد الاثر من
 أربعة أشهر وعشر أو ثلاث حيض لان فيه أربع زوجات متوفى عنهن وأربع منفصات النكاح ولا
 نعرفهن بأعيانهن قال ويوقف لهن ميراث أربع نسوة حتى يصطلمن فيه فان رضى بعضهن بالصلح ولم
 يرض بعضهن فكان الاثني رضى أقل من أربع أو أربع لم يعطهن شيئا لانهن لو رضىن وأعطين نصف
 الميراث أو أقل احتملن أن يكن الاثني لاشئ لهن فان رضى خمس منهن بالصلح فقل العلم يحيط أن لواحدة
 من أربع الميراث فأعطنا ربع ميراث امرأته لم أعطهن شيئا حتى يقرر معنا أن لاهن في الثلاثة
 الارباع الباقية من ميراث امرأته فاذا فعلن أعطين ربع ميراث امرأته ودفعن ثلاثة ارباع ميراث امرأته
 الى الثلاثة البواقي سواء بينهن فان كن الاثني رضىن ستافرضين بالنصف أعطين اياه وان كن سبعا
 فرضين بالثلاثة الارباع أعطين اياه وأعطيت الربع الباقية وانما قلت لأعطي واحدة منهن بالصلح شيئا
 حتى يرضين فيما وصفت أني أعطيتن فيه أن يقطعن حقوقهن من الباقي اني اذا أعطيتن حقوقهن حتى
 يأتي على الثلاثة الارباع كنت اذا وقفت الربع لواحدة أعطيتن ومنتهما ولم تطب لهن نفسا وان أعطيتها
 الربع أعطيتها ما أخذت امرأتان بلا تسليم منهن ذلك لها أو أكثر حالها أن يكون لها حظ امرأته وقد لا يكون
 لها شيء واذا قطعن حقوقهن عن الباقي فلم أعطها الا ما يجوز لي أن أعطيها اياه ما حق لها وما لم يتركه
 لها ولي بعضهن تركه لها قال وينبغي لاني الصبية وولي التيممة أن يأخذها نصف ميراث امرأته ان صولح
 عليه فأكثر اذ لم يعلم لها نيسة تقوم ولا يأخذها أقل وان كن هن الميتات أو واحدة منهن وهو الباقي قبل
 له افسخ نكاح أيتن شئت وخذ ميراث الاثني لم تفسخ نكاحهن ويوقف له ميراث زوج كاهامات منهن
 واحدة حتى يختار اربعافيا خذ موارثهن واذا ادعى بعضهن أو ورثته بعضهن بعد موتها ففسخ نكاح
 واحدة منهن أحلف ما فعل وأخذ ميراثها

(من يفسخ نكاحه من قبل العقد ومن لا يفسخ) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أسلم
 وعنده امرأة عقد نكاحها غير مطلق وأسلمت لم يكن له أن يثبت على نكاحها لانها لم يعقد عليها عقد نكاح
 وذلك أن يكون نكاحها متعة والنساء كمتعة لم يملك أمر المرأة على الاطلاق ملكها مدة دون مدة
 أو نكحها على أنها بائنة أو رجل أو امرأة غير بائنة أو أنه هو بالخيار لان هذا كله في معنى أنه لم يملك
 أمرها بالعقد مطلقا ولو أبطلت النكاح متعة شرطها على الزوج قبل أن يسلم واحدة منهما أسلمت لم تكن
 امرأته لانه لم يعقد لها على الأبد (١) ولم يكن شرطه عليها في العقد ولو اجتمعت هي وهو فابطل الشرط قبل
 أن يسلم واحدة منهما أسلمت معا فالنكاح مفسوخ الآن يبتدئ نكاحا في الشرك غيره قال وهكذا كل
 ما ذكرته معه من شرط الخيار أو لها أو لهما معا ولغيرهما منفردا ومعهما لم يكن النكاح مطلقا اذا بطل
 واذا لم يبطل لم يثبت ولا يخالف نكاح المتعة في شيء ولو أن رجلا نكح امرأة في الشرك بغير شهود أو بغير
 ولي محرم لها فأسلم أو أي نكاح أفسده في الاسلام بحال غير ما وصفت من النكاح الذي لا نكح فيه أمرها
 على الأبد وكان ذلك عندهم نكاحا حائرا وان كانوا يشكون أجوز منه ثم اجتمع اسلامهما في العدة ثم اتى على
 النكاح ولو أن رجلا غلب على امرأة بأي غلبة كانت أو طارعه فأسلمها أو أقام معها أو ولدت منه أو لم تلد
 منه ولم يكن ذلك نكاحا عندهم ثم أسلم في العدة لم يكن ذلك نكاحا عندهم وقرق بينهما عندهم ولا مهر لها عليه

النساء وأمر النبي صلى
 الله عليه وسلم في الاماء
 أن يستبرئن بحيضة
 فكانت الحيضة الاولى
 أمامها طهر كما كان
 الطهر أمامه الحيض
 فكان قصد النبي صلى
 الله عليه وسلم في
 الاستبراء الى الحيض
 وفي العدة الى الطهر
 (مختصر ما يحرم من
 الرضاغة)
 من كتاب الرضاغة ومن
 كتاب النكاح ومن
 أحكام القرآن

(قال الشافعي) رحمه
 الله قال الله تعالى فبين
 حرم مع القدرة
 وأمهاتكم اللاتي
 أرضعنكم وأخواتكم
 من الرضاغة وقال صلى
 الله عليه وسلم يحرم
 من الرضاغة ما يحرم من
 الولادة (قال الشافعي)
 رحمه الله فبينت السنة

(١) قوله ولم يكن
 شرطه عليها في العقد
 كذا في النسخ وامل فيه
 سقطا والأصل ولم يكن
 شرطه عليها في غير
 العقد تأمل كتبه
 مصححه

أن لبن الفعل يحترم كما
تحرم ولادة الأب وسئل
ابن عباس رضي الله
عنهما عن رجل كانت
له امرأتان فأرضعت
احدهما غلاما
والأخرى جارية هل
يتزوج الغلام الجارية
فقال لا للقاح واحد
وقال مثله عطاء وطاوس
(قال الشافعي) رحمه
الله فهذا كله نقول
فكل ما حرم بالولادة
وبسببها حرم بالرضاع
وكان به من ذوى المحارم
والرضاع اسم جامع
يقع على المصاة وأكثره
كأل الحولين وعلى كل
رضاع بعد الحولين
فوجب طلب الدلالة في
ذلك وقالت عائشة
رضي الله عنها كان فيها
أنزل الله تعالى في
القرآن عشر رضعات
معلومات يحرم من ثم
نسخ بخمس معلومات
فتوفي صلى الله عليه
وسلم وهن مما يقرا
من القرآن فكان لا
يدخل عليها الأمن
استكمل خمس رضعات
وعن ابن الزبير قال
رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا تحرم المصاة

الآن يصيبها بعد ما يسلم على وجه شبهة فلهما عليه مهر مثلها لاني لا أقضي لها عليه بشئ فانت في الشرك
لم يلزمه إياه نكاحها إذا لم يكن عندهم أو عنده إذا لم يكونا معا هدى يجرى عليهم ما أحل لهم وهذا كله إذا نكح
مشركة وهو مشرك (قال الشافعي) فإن كان مسلما فنكح مشركة وثنية أو مشركا فكفرك مسلمة فأصابها ثم
اجتمع اسلامهما في العدة فالنكاح ينفسخ بكل حال لان العقد محرم باختلاف الدينين ولا يثبت الانكاح
مستقبل ولو كان طلقها في الشرك في المستلثين معالم يلزمها الطلاق (قال الشافعي) وإذا أسلم الرجل
من أهل الحرب وامرأته كافرة ثم ارتد عن الاسلام قبل أن تسلم امرأته فإن أسلمت امرأته قبل أن
تنقض عدها وعاد الى الاسلام قبل انقضاء عدها حتى يكونا في العدة مسلمين معا فهما على النكاح وان
أسلم قبلها ثم ارتد ثم أسلم ولم تنقض العدة ثم أسلمت في العدة فهما على النكاح وان لم يسلم حتى تنقض
العدة فقد انفسخ النكاح ولو أسلمت وهو مرتد فنقض عدها وهو على ردة انفسخ النكاح ولو عاد بعد
انقضاء عدها الى الاسلام فقد انفسخ نكاحها وانقضت عدها وتنكح من شاءت والعدة من يوم أسلم
وهكذا ان كانت هي المسلمة أولا فارتدت لا يختلفان وسواء أقام المرتد منهما في دار الاسلام أو لحق بدار
الشرك أو عرض عليه الاسلام أو لم يعرض إذا أسلم المرتد عن الاسلام قبل انقضاء عدها للمرأة فهما على
النكاح قال وتصديق المرأة المرتدة على انقضاء عدها في كل ما أمكن مثله كما تصدق المسلمة عليها في كل
ما أمكن كانت هي المرتدة أو الزوج فإن كان الزوج لم يصيبها فارتدت وانفسخ النكاح بينهما بردة
أيهما كان لأنه لا عدة فإن كان هو المرتد فلها نصف الصداق لان فساد النكاح كان من قبله ولو كانت
سبي المرتدة فلا صداق لها لان فساد النكاح كان من قبلها وسواء في هذا كل زوجين (قال الشافعي)
وردة السكران من الخمر والبيضاء المسكر في فسح نكاح امرأته كردة المصحى وردة المغلوب على عقله من
غير السكر لا تنفسخ نكاحا

(طلاق المشرك) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم
عقد نكاح الشرك وأقر أهله عليه في الاسلام لم يحز وأنه تعالى أعلم الآن يثبت طلاق الشرك لان الطلاق
يثبت بشبوت النكاح وبسقوطه فلو أن زوجين أسلما وقد طلق الزوج امرأته في الشرك ثلاثا لم
تحل له حتى تنكح زوجا غيره وان أصابها بعد الطلاق ثلاثا في الشرك لم يكن لها صداق لانها تطل عنه ما
استهلكه لها في الشرك (قال الشافعي) ولو أسلمت ثم أصابها بعد طلاق ثلاث كانت عليها العدة ولحق الولد
وفرق بينهما ولها مهر مثلها «قال الربيع» إذا كان يعذر بالجهالة (قال الشافعي) وان طلقها واحدة
أو اثنتين ثم أسلم حسب عليه ما طلقها في الشرك وبني عليه في الاسلام ولو طلقها ثلاثا في الشرك ثم
نكحت زوجا غيره فان أصابها ثم طلقها ومات عنها ثم نكحها زوجها الذي طلقها كانت عنده على ثلاث كما
تكون في الاسلام إذا كان النكاح صحيحا عندهم ثبتته في الاسلام وذلك أن لا تنكح محرما لها ولا تمتعة
ولا في معناها قال ولو آلى منها في الشرك ثم أسلم قبل مضي الأربعة الأشهر فذا استكمل أربعة أشهر
من إيلائه وقف كما وقف من آلى في الاسلام (قال الشافعي) ولو مضت الأربعة الأشهر قبل أن يسلم ثم
أسلم ثم طلبت أن يوقف وقف مكانه لأن أجل الإيلاء قد مضى ولو تظاهرت بهما في الشرك ثم أسلمتا وقد
أصابها قبل الاسلام أو بعده ولم يصبا أمرته باجتنابها حتى يتكفر كإمرة الظهار قال ولو طلقها في الشرك
ثم أسلمتا ثم زافا قلته التعن ولا أجبره على التعن ولا أحدهما لم يلتن ولا أعززه فان التعن فرقت بينهما
مكافئ ولم أمرها بالاعتان لأنه لا حد عليها لو أقرت بالزنا في الشرك وليس لها معنى في القرعة إنما القرعة
بالتعنه وان لم يلتن فسواء أكذب نفسه أو لم يكذبها لم أجبره عليه ولم أعززه لأنه قد فها في
الشرك حيث لا حد عليه ولا تعزير ولو قال لها في الشرك أنت طالق ان دخلت الدار ثم دخلتها في الشرك

ولا المصتان ولا الرضعة
ولا الرضعتان (قال
المرزقي) رحمه الله قلت
للشافعي أسمع ابن
الزبير من النبي صلى
الله عليه وسلم قال نعم
وحفظ عنه وكان يوم
سمع من رسول الله
صلى الله عليه وسلم
ابن تسع سنين وعن
عروة أن النبي صلى
الله عليه وسلم أمر
امراة أبي حذيفة أن
ترضع سالما خمس
رضعات فتحرّم بهن
(قال) فدل ما وصفت
أن الذي يحرم من
الرضاع خمس رضعات
كإبراء القرآن بقطع
السارق فدل صلى الله
عليه وسلم أنه أراد
بعض السارقين دون
بعض وكذلك أبان
أن المراد بمائة جلدة
بعض الزناة دون بعض
لأن لزومه اسم سرقة
وزنا وكذلك أبان أن
المراد بتحرّم الرضاع

(١) قوله قبل الدخول
أو بعد اسلامهما الخ
كذا في الأصول
والظاهر التعيير بالوابدل
أو قائل كنه صحيحه

أو الاسلام طلقت ويلزمه ما قال في الشرك كما يلزمه ما قال في الاسلام لا يختلف ذلك ولو تزوج امرأ في
الشرك بصدّق فلم يدفعه إليها أو بلا صدّق فأصابها في الحالين ثم مات قبل أن يسلم ثم أسلم زوجها وطلب
ورثتها صدّقها الذي سمي لها أو صدّق مثلها لم يكن لهم منه شيء لأن لا أقصى لبعضهم على بعض بما قال
في الشرك والحرب

(نكاح أهل الذمة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وعقد نكاح أهل الذمة فيما بينهم ما يترافعوا
الينا كنكاح أهل الحرب ما استجازه نكاحاً ثم أسلموا لم ينقضه بينهم إذا جاز ابتداءه في الاسلام بحال
وسواء كان بولي أو غير ولي وشهوداً وغير شهود وكل نكاح عندهم جائز أجرته إذا صلح ابتداءه في الاسلام
بحال قال وهكذا أن نكحها في العدة وذلك جائز عندهم ثم لم يسلم حتى غشى العدة وإن أسلم في العدة
فسخت نكاحهم إلا أنه لا يصلح ابتداءه في الاسلام بحال وإن نكح محرّماً أو امرأاً أبيه ثم أسلم فسخته
لأنه لا يصلح ابتداءه في الاسلام بحال وكذلك أن نكح امرأة طلقها ثلاثاً قبل أن تزوج زوجها غيره
يصحبها وإذا أسلم أحدهم وعندهما كثر من أربع نسوة قيل له أسلم أي الأربع شئت وفارق سائرهن
(قال الشافعي) وكذلك مهورهن فإذا أمهرها نجراً أو خنزيراً أو شيئاً مما يتول عندهم ميتة أو غيرها
مما له ثمن فيهم فدفعوا إليها ثم أسلم فطلبت الصداق لم يكن لها غير ما قبضت إذا عقيت العقد التي يفسد بها
النكاح فالصداق الذي لا يفسد به النكاح أولى أن يعني فإذا لم تقبض من ذلك شيئاً ثم أسلم فإن كان الصداق
مما يحل في الاسلام فهو لها لا ترد عليه وإن كان مما لا يحل فلها مهر مثلها وإن كانت قبضته وهو مما
لا يحل ثم طلقها (١) قبل الدخول أو بعد اسلامهما لم يرجع عليها شيء وهكذا إن كانت هي المسئلة وهو المختلف
عن الاسلام لا يأخذ مسلم حراماً ولا يعطيه قال وإن كانت لم تقبضه ثم أسلمها وطلقة هار جعت عليه بنصف
مهر مثلها وإذا أسلم هو وهي كتابية فهم على النكاح وإذا تناكح المشركون ثم أسلموا لم أفسخ نكاح
واحد منهم وإن نكح يهودي نصرانية أو نصراني مجوسية أو مجوسية يهودية أو نصرانية أو وثني
كتابية أو كتابي وثنية لم أفسخ منه شيئاً إذا أسلموا (قال الشافعي) وكذلك لو كان بعضهم أفضل من
بعض نسباً فتنكحوا في الشرك نكاحاً صحيحاً عندهم ثم أسلموا لم يفسخ بتفاضل النسب ما كان المتعاضل
إذا عني لهم مما يفسد العقد في الاسلام فهذا أقل من فسادها وإذا كانت نصرانية تحت وثني أو وثنية
تحت نصراني فلا ينكح الولد ولا تؤكل ذبيحة الولد ولا ينكحها مسلم لأنها غير كتابية خالصة ولا تسمى لئمة
أحد أبويها ولو تنكح أهل الكتاب الناقبل أن يسلموا وجب علينا الحكم بينهم كان الزوج الجاهل البنا
أو الزوجة فإن كان النكاح لم يعض لم تزوجهم إلا بشهود مسلمين وصداق حلال وولي جائز الأمر أب أو أخ
لا أقرب منه وعلى دين المروجة وإذا اختلف دين الولي والمروجة لم يكن لها وليا إن كان مسلماً وهي مشركة
لم يكن لها وليا وبزوجهما أقرب الناس بهما من أهل دينها كان لم يكن لها أقرب بزوجها الحالك لأن تزويجه
حكم عليها ثم نصنع في ولاتهم ما نصنع في ولاية المسلمات وإن تنكحوا بعد النكاح فإن كان يجوز ابتداء
نكاح المرأة حين تنكحهم النكاح لا يجوز لأن عقده قد مضى في الشرك وقبل تنكحهم النكاح وإن كان
لا يجوز تنكحاً فسخناه وإن كان المهر محرماً وقد دفعه بعد النكاح لم يجعل لها عليه غيره وإن لم يدفعه جعلنا
لها مهر مثلها لا زماله قال ولو طلقت أن تنكح غير كفاء وأبى ذلك ولا تنكح نكاحه وإن نكحته قبل
التحالك النكاح لم يردّه إذا كان مثل ذلك عندهم نكاحاً لم يفسد العقد (قال الشافعي) وإذا تنكحوا النكاح قد طلقها
ثلاثاً أو واحدة أو آلى بها أو تظاهروا وقد فها حكمنا عليه حكمنا على المسلم عنده المسئلة وأكرّمناه ما نكرّم
المسلم ولا يجزئ في كفارة الظهار الأربعة مؤمنة وإن أطعم لم يجزئ الاطعام المؤمنين ولا يجزئ الصوم بحال
لأن الصوم لا يكتب له ولا ينفع غيره ولا حد على من قذف مشركة وإن لم يلعن ويعزر ولو تنكحوا البنا

وقد طلقها ثلاثاً ثم أمسكها فأصابها فان كان ذلك جائزاً عندهم جعلنا المهر مثلها بالاصابة وان كان ذلك غير جائز عندهم فاستكرهها جعلنا المهر مثلها بالاصابة وان كان عندهم زناً ولم يستكرهها لم نجعل لها مهر مثلها وفرقنا بينهما في جميع الاحوال (قال الشافعي) واذا تزوج الذي ابنته الصغيرة وابنته الصغيرة فهما على النكاح يجوز لهما من ذلك ما يجوز لاهل الاسلام (قال الشافعي) واذا تزوجت المسلمة ذمياً فالنكاح مفسوخ ويؤدبان ولا يبلغ بهما حد وان أصابها فلها مهر مثلها واذا تزوج المسلم كافرة غير كتابية كان النكاح مفسوخاً ويؤدب المسلم الا ان يكون ممن يعذر بجهالة وان نكح كتابية من اهل الحرب كرهت ذلك والنكاح جائز

(نكاح المرتد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ارتد المسلم فسكح مسئلة أو مرتدة أو مشركة أو وثنية فالنكاح باطل أسماً أو أحدهما أو لم يسلموا ولا أحدهما فان أصابها فلها مهر مثلها والولد لاحق ولا حد وان كان لم يصبا فلها مهر ولا نصف ولا متعة واذا أصابها فلها مهر مثلها ولا يحصنها ذلك ولا تجل به لزوج لو طلقها ثلاثاً لان النكاح فاسد وانما أفسدته لانه مشرك لا يجزله نكاح مسئلة أو مشرك ولا يترك على دينه بحال ليس كالذي الا آمن على ذمة الجزية يؤديها ويترك على حكمه ما لم يتحاكم اليها ولا مشرك حربي يجزى تركه على دينه والى عليه بعد ما يقدر عليه وهو مشرك عليه أن يقتل وليس لاحد من عليه ولا ترك قتله ولا أخذ ماله (قال الشافعي) ولا يجوز نكاح المرتدة وان نكحت فأصبحت فلها مهر مثلها ونكاحها مفسوخ والعلة في فسح نكاحها العلة في فسح نكاح المرتد

(كتاب الصداق)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن ادريس الشافعي المطلي قال قال الله عز وجل وآتوا النساء صدقاتهن نحلة وقال عز وجل فانكسوهن باذن أهلهن وآتوهن أجورهن بالمعروف وقال أن تبغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن فريضة وقال ولا تعضلوهن لتذهبن ببعض ما آتيتهن وقال عز ذكره وان أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتهن ما أحداهن فنتظاراً فلا تأخذوا منه شيئاً وقال الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم وقال وليست عفف الذين لا يجدون نكاحاً حتى يغنيهم الله من فضله (قال الشافعي) فأمر الله الأزواج بأن يؤتوا النساء أجورهن وصدقاتهن والأجر هو الصداق والصداق هو الأجر والمهر وهي كلمة عربية تسمى بعدد أسماء فيحتمل هذا أن يكون ما موراً بصداق من فرضه دون من لم يفرضه دخل أو لم يدخل لانه حق الزمة المرأة نفسه فلا يكون له حبس شيء منه الا بالمعنى الذي جعله الله تعالى له وهو أن يطلق قبل الدخول قال الله تبارك وتعالى وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم الآن يهفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ويحتمل أن يكون يجب بالعقدة وان لم يسم مهراً ولم يدخل ويحتمل أن يكون المهر لا يلزم أبداً الا بان يلزمه المرأة نفسها ويدخل بالمرأة وان لم يسم مهراً فلما احتل المعاني الثلاث كان أولاء أن يقال بهما كانت عليه الدلالة من كتاب أو سنة أو إجماع واستدلنا بقول الله عز وجل لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره أن عقد النكاح يصح بغير فريضة صدق وذلك أن الطلاق لا يقع الا على من عقد نكاحه واذا جاز أن يعقد النكاح بغير مهر فثبت فهذا دليل على الخلاف بين النكاح والبيوع والبيوع لا تنعقد الا بثن معلوم والنكاح بنعقد بغير مهر استدلنا على أن العقد يصح بالكلامه وان الصداق لا يقصد عقده أبداً فاذا كان هكذا فلو عقد النكاح بغير مجهول أو حرام فثبت

بعض المرضعين دون بعض وأخرج فيما قال النبي صلى الله عليه وسلم لسهلة بنت سهيل لما قالت له كن امرئ سالماً ولداً وكان يدخل على وأما فضل وليس لنا الا بيت واحد فماذا تأمرني فقال عليه السلام فيما بلغنا أرضعيني خمس رضعات فيحرم بلبنها ففعلت فكانت ترضعها من الرضاعة فأخذت بذلك عائشة رضى الله عنها فيمن أحببت أن يدخل عليها من الرجال وأبي سائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخل عليهن بتلك الرضاعة أحدهن الناس وقلن ما نرى الذي أمر به صلى الله عليه وسلم الا رخصة في سالم وحده وروى الشافعي رحمه الله أن أم سلمة قالت في الحديث هو لسالم خاصة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا كان خاصاً فالخاص مخرج من العام والدليل على ذلك قول الله جل ثناؤه حولين كاملين لمن أراد

العقد بالكلام وكان للمرأة مهر مثلها إذا أصيبت وعلى أنه لا صدق على من طلق إذا لم يسم مهرًا ولم يدخل
 وذلك أنه يجب باله مقدرة والميسر وان لم يسم مهرًا بالآية لقول الله عز وجل وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها
 للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها خالصة للثمن دون المؤمنين يريد والله تعالى أعلم النكاح والميسر بغير
 مهر ودل قول الله عز وجل وأتيتهم أخذوا من قنطارا على أن لا وقت في الصدق كثيرا وقل إنك أنهي
 عن القنطار وهو كثير وزكره حد القليل ودلت عليه السنة والقياس على الإجماع فيه فأقل ما يجوز في المهر
 أقل ما يتول الناس وما لو استهلكه رجل لرجل كانت له قيمة وما يتبايعه الناس بينهم فان قال قائل ما دل على
 ذلك قيل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أدوا العلاتي قديلا وما العلاتي يارسول الله قال ما تراضى به
 الاهلون (قال الشافعي) ولا يقع اسم على الاعلى شي مما يتول وان قل ولا يقع اسم مال ولا على الاعلى
 ماله قيمة يتبايع بها ويكون اذا استهلكها مستهلك أدى قيمته وان قلت وما لا يطرحه الناس من أموالهم مثل
 الفلوس وما يشبه ذلك والثاني كل منفعة ملكك وحل عنها مثل كراء الدار وما في معناها مما يحل أجره
 (قال الشافعي) والقصد في الصدق أحب إلينا وأستحب أن لا يزد في المهر على ما صدق رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نساءه وبناته وذلك نجس ما تدرهم طلبا للبرقة في موافقة كل أمر ففعله رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن عبد الله بن الهادي عن محمد بن إبراهيم بن الحرث التيمي
 عن أبي سلمة قال سألت عائشة كم كان صدق النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان صدقه لاز واجه اثنتي
 عشرة أوقية ونش قالت أتدري ما النش قلت لا قالت نصف أوقية أخبرنا سفيان بن عيينة عن حميد
 الطويل عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة أسهم الناس المنازل فطارسهم
 عبد الرحمن بن عوف على سعد بن الربيع فقال له سعد تعال حتى أقاسمك مالي وأزول لك عن أي امرأتني
 شئت وأكفيك العمل فقال له عبد الرحمن بارك الله لك في أهلك ومالك دلوني على السوق فخرج إليه
 فأصاب شيئا فخطب امرأته فزوجها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم على كم تزوجتها يا عبد الرحمن
 قال على نواة من ذهب فقال أولم ولو نشاء (قال الشافعي) أخبرنا مالك قال حدثني حميد الطويل عن
 أنس بن مالك أن عبد الرحمن بن عوف جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وبه أثر صفره فسأله رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فأخبره ما أنه تزوج امرأته من الأنصار فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كم سقت
 إليها قال نواة من ذهب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أولم ولو نشاء (قال الشافعي) فكان
 بيننا في كتاب الله عز وجل أن على النكاح الواطئ صداقا لما ذكر ففرض الله في الاماء أن يتكفن باذن
 أهلهن ويؤتين أجورهن والاجر الصداق ويقولن في استمتعته بهن فأتوهن أجورهن وقال عز وجل
 وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي الآية (قال الشافعي) خالصة بهمة ولا مهر فأعلم أنها النبي صلى الله
 عليه وسلم دون المؤمنين قال فأى نكاح وقع بلا مهر فهو نكاح ومضى فامت المرأة بمهرها فلها أن يفرض
 لها مهر مثلها وكذلك ان دخل بها الزوج ولم يقرصها فلها مهر مثلها ولا يخرج الزوج من أن ينكحها
 بلا مهر ثم يطلق قبل الدخول فيكون لها المتعنة وذلك الموضع الذي أخرج الله تعالى به الزوج من نصف
 المهر المسمى اذا طلق قبل أن يدخل بها وسواء في ذلك كل زوجة حرة مسلمة أو ذمية وأمة مسلمة ومذمبة
 ومكاتب وكل من لم يكمل فيه العتق قال الله عز وجل وان طلقتموهن من قبل أن تمتوهن وقد فرضتم لهن
 فريضة فنفذهن ما فرضتم بفعل الله تعالى الفرض في ذلك الى الازواج فدل على أنه برضا الزوج لان
 الفرض على الزوج للمرأة ولا يلزم الزوج والمرأة الا باجتماعهما ولم يحد فيه شيء فدل كتاب الله عز وجل
 على أن الصدق ما تراضى به المتناكح كما يكون البيع ما تراضى به المتبايعان وكذلك ذات سنة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فلم يجز في كل صدق مسمى الا أن يكون ثمنان الأثمان (قال الشافعي) وكل
 ما بار أن يكون مبيعا ومستأجرا بمن جاز أن يكون صدقا وما لم يجز فيه من المبيع في الصدق فلا يجوز

أن يتم الرضاة بفعل
 الحولين غاية وما جعل
 له غاية فالحكم بعدمنى
 الغاية خلاف الحكم
 قبل الغاية كقوله تعالى
 والمطلقات يتربضن
 بأنفسهن ثلاثا قروا
 فاذا مضت الاقراء
 فحكمهن بعد مضى
 خلاف حكمهن فيها
 (قال المزني) وفي ذلك
 دلالة عندى على نفي
 الولد لا كثر من سنتين
 بتأقيت حملها وفصله
 ثلاثين شهرا كإثباتي
 توقيت الحولين الرضاة
 لا كثر من حولين
 (قال الشافعي) رحمه
 الله تعالى وكان عمر
 رضى الله عنه لا يرى
 رضاع الكبير يجزى
 وابن مسعود وابن عمر
 رضى الله عنهما وقال
 أبو هريرة رضى الله
 عنه لا يجزى من الرضاة
 الا ما فتق الأمعاء قال
 ولا يجزى من الرضاة
 الا خمس رضعات
 مشفرات كلهن في
 الحولين قال وتفرق
 الرضعات أن ترضع
 المولود ثم تقطع الرضاة
 ثم ترضع ثم تقطع
 كذلك فاذا رضع في مرة

منهن ما يعلم أنه وصل
الى جوفه ما قل منه وما
كثرفه رضة وأن
التقم الشدي فلها
قليل وأرسله ثم عاد اليه
كانت رضة واحدة
كما يكون الخالف
لا يأكل بالليل الا مرة
فيكون يأكل ويتنفس
بعد الزردادو يعود
ياكل فذلك كل مرة
وان طال وان قطع
ذلك قطعاً بعد قليل
أو كثيراً كل حث
وكان هذا كلتين ولو
أنفد ما في احدي
الشدين ثم تحول الى
الاخرى فأنفد ما فيها
كانت رضة واحدة
والوجور كالرضاع
وكذلك السعوط
لان الرأس جوف ولو
حقن به كان فيها
قولان أحدهما أنه
جوف وذلك أنها تفرط
الصائم والاخر أن
ما وصل الى الدماغ كما
وصل الى المعدة لانه
يغتنى من المعدة
وليس كذلك الحقنة
(قال المزني) رحمه الله
قد جعل الحقنة في
معنى من شرب الماء
فأفطر فكذلك هو

الصداق الامع لوما ومن عمن يحل بيعها نقد أو الى أجل وسواء قل ذلك أو كثر فيجوز أن يشك الرجل
المرأة على الدرهم وعلى أقل من الدرهم وعلى النسي براه بأقل من قيمة الدرهم وأقل ماله عن اذارضت المرأة
المشكوكه وكانت ممن يجوز أمرها في مالها (قال الشافعي) ويجوز أن تنكحه على أن يخط لها ثوباً أو بيتي
لها داراً أو يخدومها شهراً أو يعمل لها عملاً ما كان أو يعلمها قرآناً سمى فهو يعلم لها عبد أو ما أشبه هذا
(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم
فقال يا رسول الله اني قد وهبت نفسي لك فقامت قياماً طويلاً فقال يا رسول الله زوجنيها
ان لم يكن لك بها حاجة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل عندك من شيء تصدقها به فقال
ما عندى الا ازارى هذا قال فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان أعطيتها يا جليست لا ازارك قالتس لها
شيئاً فقال ما أجدي شيئاً فقال التمس ولو خاتماً من حديد فالتمس فلم يجد شيئاً فقال ما أجدي شيئاً فقال له رسول الله
صلى الله عليه وسلم هل معك من القرآن شيء قال نعم سورة كذا وسورة كذا لسور سمها فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم قد زوجتكها بما معك من القرآن (قال الشافعي) وخاتم الحديد لا يسوى
قريباً من الدرهم ولكن له ثمن يتابع به (قال الشافعي) وبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
أدوا العسائيق فقالوا وما العسائيق قال ما تراضى به الأهلون وبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
من استعمل يدرهم فقد استعمل (قال الشافعي) وبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز نكاحاً على
نعلين وبلغنا أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال في ثلاث قبضات من زبيب مهر أخيرنا سفيان
عن أيوب بن موسى عن يزيد بن عبد الله بن قسيط قال تسرى رجل بجمارية فقال رجل هباني فذكر ذلك
لسعيد بن المسيب فقال لم تحل المؤهوبة لاحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولو أصدقها سوطاً فوفقه
جاز أخبرنا إبراهيم بن محمد قال سألت ربيعة بن عمار في النكاح فقال درهم فقلت فأقل قال ونصف
قلت فأقل قال نعم وحببة خنطة أو قبضة خنطة

(في الصداق بعينه يتلف قبل دفعه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا تزوجها على شيء سمى
فذلك لازم له ان مات أو ماتت قبل أن يدخل بها أو دخل بها ان كان نقداً فالنقد وان كان ديناً فالدين
أو كيلاً موصوفاً بالكيل أو عرضاً موصوفاً بالعرض وان كان عرضاً بعينه مثل عبد أو أمة أو بعيراً أو بقرة
فهذا ذلك في يديه قبل دفعه ثم طلقها قبل أن يدخل بها فلها نصف قيمته يوم وقع عليه النكاح وذلك يوم
ملكته ما لم يحدث لها منعافان طلبته فتمهلهما منه فهو غاصب ولها قيمته أكثر ما كانت قيمته « قال الربيع »
والشافعي قول آخر أنه اذا أصدقها شيئاً قبل أن تقبضه كان لها صداق مثلها كالواشترت منه شيئاً فتلف
قبل أن تقبضه رجعت بالثمن الذي أعطته وهكذا يرجع ببضعها وهو عن الشيء الذي أصدقها به وهو
صداق المثل « قال الربيع » وهذا آخر قول الشافعي قال فان نكحته على خياطة نوب بعينه فهلاك
فلها عليه مثل أجر خياطة ذلك الثوب وتقوم خياطته يوم نكحها فيكون عليه مثل أجره « قال
الربيع » رجع الشافعي عن هذا القول وقال لها صداق مثلها « قال الربيع » قال الشافعي واذا
أصدقها شيئاً فلم يدفعه اليها حتى تلف في يده فان دخل بها فلها صداق مثلها وان طلقها قبل أن يدخل بها فلها
نصف صداق مثلها وانما يرجع في الشيء الذي ملكته ببضعها فترجع بمن البضع كالواشترت شيئاً بدرهم
فتلف الشيء رجعت بالذي أعطته لانه لم يعطها العوض من عن الدرهم فكذلك ترجع بما أعطت وهو البضع
وهو صداق المثل وهو آخر قول الشافعي قال وان نكحته على شيء لا يصلح عليه الجعل مثل أن يقول
أنكحتك على أن تأتيني بعدى الآتي أو جلي الشاردي فلا يجوز الشرط والنكاح ثابت ولها مهر مثلها لان
اتباعه بالضالة ليس باجارة تلزمه ولا شيء له غاية تعرف وتليكها به بضعة فهو مثل أن تعطيه ديناراً على
أن يفعل أحد هذين فإذا جاءها بما جعلت له عليه فله الدينار وان لم يأتها به فلا دينار له ولا علك الدينار الا

في القياس في معنى من
شرب اللبن واذ جعل
السعوط كالوجور
لان الرأس عنده جوف
فالحنفة اذا وصلت الى
الجوف عندي أولى
وبالله التوفيق وأدخل
الشافعي رحمه الله
تعالى على من قال ان
كان ما خلط باللبن أغلب
لم يحرم وان كان اللبن
الأغلب حرم فقَالَ
أرأيت لو خلط حراما
بطعام وكان مستهلكا
في الطعام أما يحرم
فكذلك اللبن (قال
الشافعي) رحمه الله
ولو جبن اللبن فأطعمه
كان كالزراع ولا يحرم
لبن البهيمة انما يحرم
لبن الآدميات قال الله
جل ثناؤه وأمهاتكم
اللاتي أرضعنكم وقال
فإن أرضعن لكم
فآتوهن أجورهن
قال ولو حلب من أَرْضَعَةٍ
خاصة ثم ماتت فأوجره
صبي كان ابنا ولو رضع

(١) قوله صدق مثلها
كذافي الأصول في هذا
الموضع ولعله من زيادة
النساج تأمل كنهه
مصححه

بأن يأتى بما جعل له عليه وهي هنالك ملكته بضعها قبل يأتى بما جعل له قال وما جعلت لها فيه
عليه الصدق اذ ماتت قبل اصابته أو بعد اصابته (١) صدق مثلها فطلقها فيه قبل أن يدخل بها
فلها نصف المسمى الذي جعل لها ونصف العين التي أصدقها ان كان قائما وان مات فنصف صدق مثلها
وذلك مثل أن يتزوجها على خياطة ثوب فيهلك فيكون لها نصف صدق مثلها ان بضعها التمن وان انتقضت
الاجارة بهلا كه كان لها نصف الذي كان غنالا اجارة كما يكون في البيوع قال واذا أوفاهما ما أصدقها
فأعطاهما ذلك دنانير أو دراهم ثم طلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها بنصفه وان هلك فنصف مثله وكذلك
الطعام المكمل والموزون فان لم يوجد له مثل فثل نصف قيمته

(فبين دفع الصدق ثم طلق قبل الدخول) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أصدق الرجل
المرأة دنانير أو دراهم فدفعها اليها ثم طلقها قبل أن يدخل بها والدنانير والدراهم قائمة بأعيانها لم تغير وهما
يتصدقان على أنها هي بأعيانها رجع عليها بنصفها وهكذا ان كانت تبرأ من فضة أو ذهب فان تغير شيء
من ذلك في يدها اما بان تدفن الورق فيبلى فينقص أو تدخل الذهب النار فينقص أو تصوغ الذهب والورق
فترد قيمته أو تنقص في النار فكل هذا سواء ويرجع عليها بمثل نصفه يوم دفعه اليها لانها ملكته بالعقد
وضمنته بالدفع فلها زيادة وعليها نقصانه فان قال الزوج في النقصان أنا أخذته ناقصا فليس لها دفعه عنه
الا في وجه واحد ان كان نقصانه في الوزن وزاد في العين فليس له أخذه في الزيادة في العين وانما زيادته في
مالها أو تشاء هي في الزيادة أن تدفعه اليه زائدا غير متغير عن حاله فليس له الا ذلك قال ولو كان أصدقها حيا
مصوغا أو اناء من فضة أو ذهب فانكسر كان كما وصفت لها وعليها أن ترد عليه نصف قيمته يوم دفعه مصوغا
ولو كان اناء من فضة فانكسر أحداهما وبقي الآخر صحيحا كان فيها قولان أحدهما ان له أن يرجع بنصف
قيمتها الا أن يشاء أن يكون شريكها في الاناء الباقي ويضمن نصف قيمة المستهلك والاخر أنه شريك
في الباقي ويضمن نصف قيمة المستهلك لشيء له غير ذلك وهذا أصح القولين ولو زادت هي فيها صناعة أو شيئا
أدخلته كان عليها أن تعطيه نصف قيمته ما يوم دفعه اليها وان كان الا أن من فضة فانكسر انتم طلقها
رجع عليها بنصف قيمته ما مصوغين من الذهب وان كانا من ذهب رجع عليها بنصف قيمته ما مصوغين من
فضة لانه لا يصلح له أن يأخذ ورقا ورقا أكثر وزانها ولا يتفرق حتى يتقابضا قال ولو كان الصدق
فلوسا أو اناء من نحاس أو حديد أو رصاص لا يختلف هذا الا في أن قيمة هذا اكمل على الأغلب من نقد البلد
دنانير ان كان أو دراهم ويقارق الرجل فيه صاحبه قبل أن يقبض قيمتها لانه لا يشبه الصراف ولا مافيه الربا
في النسبة وكذلك لو أصدقها خشبة فلم تغير حتى طلقها كان شريكها بنصفها ولو تغيرت ببلاء أو عفن
أو نقص ما كان النقص كان عليها أن تعطيه نصف قيمتها صحيحة الا أن يشاء هو أن يكون شريكها
بنصف جميع ما نقص من ذلك كله فلا يكون لها دفعه عن ذلك ناقصا والقول في الخشبة والخشبة معها
كالقول في الاناء الذهب والآنبة اذا هلك بعضه وبقي بعض وكذلك اذا زادت قيمتها بأن تعمل أبوابا
أو توابيت أو غير ذلك كانت لها ورجع عليها بنصف قيمتها يوم دفعها واذا أرادت أن تدفع اليه نصفها أبوابا
وتجعل شريكها في نصفها توابيت لم يكن ذلك عليه الا أن يتطوع وان كانت التوابيت والأبواب أكثر
قيمة من الخشب لان الخشب يصلح لما لا يصلح له التوابيت والأبواب وليس عليه أن يحول حقه في غيره
وان كان أكثر غنائه ولا يشبه في هذا الدنانير والدراهم التي هي قائمة بأعيانها لا يصلح منها شيء لما لا يصلح له
غيرها وهكذا لو أصدقها ثيابا فبليت رجع عليها بنصف قيمتها الا أن يشاء أن يكون شريكها بالنصف بالية
فلا يكون لها دفعه عنه لان ماله ناقص ولو أصدقها ثيابا فقطعتها أو صبغتها زادت في التقطيع أو الصبغ
أو نقصها كان سواء ويرجع بنصف قيمتها ولو أراد أن يكون شريكها في الثياب المقطعة أو المصبوغة
ناقصة أو أرادت أن يكون شريكها في الثياب رائدة لم يجبر واحد منهما على ذلك الا أن يكون يشاء لان

منها بعد موتها لم يحترم
لانه لا يحل لبن الميتة
ولو حلب من امرأة ابن
كثير ففرق ثم أوجرمه
صبي مرتين أو ثلاثة لم
يكن الارضة واحدة
وليس كالبن يحدث في
الثنى كلما خرج منه
شيء حدث غيره ولو
تزوج صغيرة ثم أرضعها
أمه أو ابنته من نسب
أو رضاع أو امرأة ابنه
من نسب أو رضاع بلبن
ابنه حرمت عليه الصغيرة
أبدا وكان لها عليه
نصف المهر ورجع على
التي أرضعها بنصف
صداق مثلها لان كل
من أفسد شيئا لم يمتعه
ما أفسد بخطأ أو عدا
ولو أرضعها امرأة له
كبيرة لم يصبها حرمت
الأم لانها من أمهات
نسائه ولا نصف مهر
لها ولا متعة لانها
المفسدة وفسد نكاح
المرضة بلا طلاق لأهلها
صارت وأمها في ملكه
في حال ولها نصف
المهر ورجع على التي
أرضعها بنصف مهر
مثلها ولو تزوج ثلاثا
صغارا فأرضعت امرأة
اثنين منهن الرضعة

التياب غير المتقطعة وغير المصبوغة تصلح وتراد لما لا تصلح له المصبوغة ولا تراد فقد تغيرت عن حالها التي
أعطاهها ياها وكذا لو أصدقها غزلا فتسجته رجع عليها بعثل نصف الغزل ان كان له مثل وان لم يكن له
مثل رجع بعثل نصف قيمته يوم دفعه مكل ما قلت يرجع بعثل نصف قيمته فأما هو يوم يدفعه لا ينظر الى
نقصانه بعد ولا زيادته لانها كانت مالكة له يوم وقع العقد وضامته يوم وقع القبض ان طلقها فنصفه فأما
أوقية نصفه مستهلكا (قال الشافعي) ولو أصدقها آجر فبنت به أو خشباً فأدخلته في بستان أو بحارة
فأدخلتها في بستان وهي قائمة بأعيانها فهي لها ويرجع عليها بنصف قيمتها يوم دفعها اليها لانها بنت مالها
وأما صار له النصف بالطلاق وقد استعملت هذا وهي تملكه فلا يخرج من موضعه إلا أن تشاء هي وان خرج
بحاله كان شريكاً فيه وان خرج ناقصاً لم يجبر على أخذه إلا أن يشاء وله نصف قيمته وإذا نكح الرجل المرأة
على أن يتخدم فلان شهر انخدمه نصف شهر ثم مات كان لها في ماله نصف مهر مثلها ولو نكحته على أن
يحملها على بغير بعينه إلى بلد فحملها إلى نصف الطريق ثم مات البعير كان لها في ماله نصف مهر مثلها
ونصف مهر مثلها كالتن يستوجب به ألا ترى أنها لو تكررت معه بغيره بعشرة فبات البعير في نصف
الطريق رجعت بخمسة

(صداق ما يزيد بدينه) (قال الشافعي) رجه الله تعالى ولو أصدقها أمة وعبد صغيرين ودفعهما
إياها فكبرا أو غير عاملين فعلاً أو عملاً أو أعين فأبصر أو أربصين فبرأ أو مضرورين أي ضرر
كان فذهب ضررهما أو صحيحين فرضا أو شابين فكبرا أو أعوراً أو نقصافي أبدأهم ما والنقص والزيادة
انما هي ما كان قائماً في البدن لافي السوق بغير ما في البدن ثم طلقها قبل أن يدخل بها كان لها وكان عليها
أن تعطيه أنصاف قيمتهما يوم قبضتهما إلا أن تشاء أن تدفعهما إليه زائدين فلا يكون له الا ذلك إلا أن تكون
الزيادة غير منهما بان يكونا صغيرين فكبرا كبراً بعد ما من الصغر فالصغير يصلح لما يصلح له الكبير فيكون له
نصف القيمة وان كانا ناقصين دفعت إليه أنصاف قيمتهما إلا أن يشاء أن يأخذهما ناقصين فليس لها منعه
إياهما ما لانها انما لها منعه الزيادة فأما النقص عماد دفع اليها فليس لها ولها ان كانا صغيرين فكبرا أن تمنعه
إياهما وان كانا ناقصين لان الصغير غير الكبير وأنه يصلح كل واحد منهما لما لا يصلح له الآخر (قال
الشافعي) ولو كانا بحالهما إلا أنهم ما أعوروا لم يكن لها منعه أن يأخذهما أعورين لان ذلك ليس بتحول من
صغر ولا كبر الكبير بحاله والصحيح خير من الأعور وهذا كله ما لم يقض له القاضي بأن يرجع بنصف
العبد فإذا قضى له بأن يرجع بنصف العبد فنقته فهي ضامنة لما أصاب العبد في يديها ان ماتت ضمنمت
نصف قيمته أو أعوراً أخذ نصفه وضمنت نصف العور فعلى هذا الباب كله وقياسه (قال الشافعي) والنخل
والشجر الذي يزيد وينقص في هذا كله كالعبد والاماء لا تخلقها في شيء ولو كان الصداق أمة فدفعها اليها
فولدت أو ماشية فنقحت في يديها ثم طلقها فلا قبل أن يدخل بها كان لها النواج كله وولد الأمة ان كانت
الأمة والماشية زائدة أو ناقصة فهي لها ويرجع عليها بنصف قيمة الأمة والماشية يوم دفعها اليها إلا أن
يشاء أن يأخذ نصف الامهات التي دفعها اليها ناقصة فيكون ذلك له إلا أن يكون نقصها مع تغير من صغر
إلى كبر فيكون نقصها بالعيب أو تغير البدن وان كان نقصاً من وجه بلوغ سن كبر زائد فيه من وجه غيره
ولا يكون له أخذ الزيادة وانما زادت في مالها وان كان دفعها كباراً فكان نقصها من كبر أو هرم كان
ذلك له لان الهرم نقص كله لازيادة ولا يجبر على أخذ الناقص إلا أن يشاء وهكذا الأمة اذا ولدت فنقصتها
الولادة واختار أخذ نصفها ناقصة لا يخلقان في شيء إلا أن أولاد الأمة ان كانوا معاصراً رجع بنصف
قيمتها ثلاثاً يفرق بينها وبين ولدها في اليوم الذي يستخدمها فيه لا في لا أجبره في يومه على أن ترضع مملوك غيره
ولا تخضه فتشغل به عن خدمته ولا تمنع المولود الرضاع فأضربه فلذلك لم أجعل له الا نصف قيمتها وان

كانوا كبارا كان له أن يرجع بنصف الام ولا يجبر على ذلك لانها والد اعلى غير حالها قبل تلد وان زادت بعد
الولادة لم تجبر المرأة على أن تعطيه نصفها وتعطيه نصف قيمتها واذا أعطته نصفها متطوعة أو كانت غير
زائدة فرق بينها وبين ولدها في اليوم الذي يستخدمها فيه فاذا صار اليه نصفها فاولدت بعد من ولد فيه
وبينها (قال الشافعي) وهكذا ان كانت الجارية والمأشيه والعبيد الذين اصدقها اغلوا لها غلة أو كان
الصدوق بخلافها فاعثر لها بما أصابته من ثمره ~~كان~~ لها كله دونه لانه في ملكها ولو كانت الجارية حبلى
أو المأشيه مخاضا ثم طلقها كان له نصف قيمتها يوم دفعها لانه حادث في ملكها ولا يجبره ايضا ان أرادت المرأة
على أخذ الجارية حبلى أو المأشيه مخاضا من قبل الخوف على الحبس وأن غير المخاض يصلح لما لا يصلح له
المخاض ولا يجبرها ان أراد على أن تعطيه جارية حبلى ومأشيه مخاضا وهي أزيد منها غير حبلى ولا مخاض
في حال والجارية أنقص في حال وأزيد في أخرى قال ولو كان الصدوق بخلاف دفعها اليها الاخر فيها فاعثرت
فالثمة كلها كما يكون لها نتائج المأشيه وغلة الرقيق وولد الامة فان طلقها قبل أن يدخل بها والخل
زائده ترجع بنصف قيمة الخسل يوم دفعها اليها الا أن تشاء أن تعطيه نصفها زائده بالخال التي أخذتها به في
الشباب لا يكون لها الا نصفها وان كانت زائده وقد ذبلت وذهب شبابها لم يكن ذلك عليه لانها وان زادت يومها
ذلك بثمرتها فهي متغيرة الى النقص في شبابها فلا يجبر على ذلك الا أن يشاء وانما يجبر على ذلك اذا دفعها مثل
حالتها حين قبضتها في الشباب أو أحسن ولم تكن نافصة (١) من قبل الترقيل للنقص فيه وان طلقها ولم يتغير
شبابها أو قد نقصت وهي مطاعة فأراد أخذ نصفها بالطلع لم يكن ذلك له وكانت مطاعة كالجارية الحبلى
والمأشيه الماخض لا يكون له أخذها لزيادة الحبس والماخض مخالفة لها في أن الاطلاع لا يكون مغيرا
للخسل عن حال أبدا الا بالزيادة ولا تصلح الخسل غير مطاعة لشيء لا تصلح له مطاعة فان شاءت أن تدفع اليه
نصفها مطاعة فليس له الا ذلك لما وصفت من خلاف الخسل للنتاج والخل في أن ليس في الطلع الا الزائد وليس
مغيرا قال وان كان الخسل قد أثمر وبدا صلاحه فهكذا وكذلك كل شجر اصدقها اياه فاعثر لا يختلف يكون
لها وله نصف قيمته الا أن تشاء هي أن تسلم له نصفه ونصف الثمرة فلا يكون له الا ذلك ان لم يتغير الشجر بأن
يرقل ويصير غاما فاذا صار غاما أو نقص بعيب دخله لم يكن عليه أن يأخذه بتلك الحال ولو شاءت هي اذا
طلقها والشجر مثمر أن تقول أقطع الثمرة وتأخذ نصف الشجر كان لها اذا لم يكن في قطع الثمرة فساد للشجر
فيما يستقبل فان كان فيها فساد لها فيما يستقبل فليس عليه أن يأخذها معيبة الا أن يشاء ولو شاءت أن
ترك الشجر حتى تستجيبها وتجدها ثم تدفع اليه نصف الشجر لم يكن ذلك عليه لان الشجر قد يهلك الى ذلك
ولا يكون عليه أن يكون حقه حالا فيؤخره الا أن يشاء وتأخذها بنصف قيمتها في هذه الاحوال كلها اذا
لم يتراسيا بغير ذلك ولو شاء أن يؤخرها حتى تجد الثمرة ثم يأخذ نصف الشجر والخسل لم يكن ذلك عليها من
وجهين أحدهما أن الشجر والخسل يزيد الى الجداد والاخر انه لما طلقها وفيها الزيادة وكان يحول دونها
كانت مالكة لها دونه وكان حقه قد تحول في قيمته فليس عليها أن يحول الى غير ما وقع له عند الطلاق
ولا حق له فيه

(صدوق الشيء بعينه لا يدفع حتى يزيد أو ينقص) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي ولو اصدقها
أمة أو مأشيه فلم يدفعها اليها حتى تنال تحت يديه ثم طلقها قبل أن يدخل بها كان لها الننتاج كله دونه لانه
نتج في ملكها ونظر الى المأشيه فان كانت بجها اليوم اصدقها اياها وأزيد فهي لها ويرجع عليها بنصف
المأشيه دون الننتاج وان كانت ناقصة عن حالها يوم اصدقها اياها كان لها الخيار فان شاءت أخذت منه
انصاف قيمتها يوم اصدقها اياها وان شاءت أخذت انصافها ناقصة وهكذا لو كانت أمة فولدت أو عبيدا
فأغلوا « قال الربيع » وللشافعي قول آخر أنها ان شاءت أخذت نصفها ناقصة وان شاءت رجعت
بنصف مهر مثلها وهو أصح قوله وآخر قوله (قال الشافعي) وان كان الننتاج أو ولد الجارية هلك في يديه

الخامسة معا فسد
نكاح الأم ونكاح
الصبيتين معا ولكل
واحدة منهما نصف
المهر المسمى ويرجع على
امراته بمثل نصف مهر
كل واحدة منهما وتقل
له كل واحدة منهما
على الانفراد لانهما
ابنتا امرأة لم يدخل بها
فان أرضعت الثالثة
بعد ذلك لم تحرم لانهما
منسردة قال ولو
أرضعت احداهن
الرضعة الخامسة ثم
الاخريين الخامسة
معا حرمت عليه والتي
أرضعتها أولا لانها
صارتا أما وبنات في وقت
واحد معا وحرمت
الاخريان لانهما صارتا
أختين في وقت معا ولو
أرضعتها متفرقتين لم
يحرمها معالانها لم ترضع
واحدة منهما الا بعد ما
بانت منه هي والاولى
فيثبت نكاح التي
أرضعتها بعد ما بانت

(١) قوله من قبل
الترقيل وقوله بعد بان
يرقل كذا في الاصل
وانظره كتبه معجمه

أونقص وقدسأله يدفعه فنهها منه فهو ضامن لقيته في أ كثر ما كانت قيمة قط وضامن لنقصه ويدفعه كضمان الغاصب لأنه كان عليه أن يدفعه فنهها ولم يدفعه (قال الشافعي) ولوعرض عليها أن يدفع اليها الأمة فأقرتها في يديه قبل أن تقبضها منه أو لم يمنعها دفعها ولم تسأله أياها كان فيها قولان أحدهما أنه لا يضمن الجارية أن نقصت وتكون بالخيار في أن تأخذها ناقصة أو تدعها فإن ماتت رجعت بمهر مثلها والآخر أن يكون كالغاصب ولكنه لا يأنم أتم الغاصب لأنه ضامن له ولا يخرج منه من الضمان إلا أن يدفعه اليها أو يوكيل لها بأذنهما فإن دفعه اليها أو يوكيل لها بأذنهما ثم ردت إليه بعد فهو عنده أمانة لا يضمن شيئا منه بحال (قال الشافعي) وإذا لم يدفعه اليها فترده اليه فأنفق عليه لم يرجع به وهو منطوع به ومتى جنى عليه في يديه إنسان فأخذ له أرضا فلها الخيار إن أحببت فلها الأرض لأنه ملك بماله وإن أحببت تركته عليه لأنه ناقص عما ملكته عليه وإن كان منعها منه فأجبت ضمن الزوج ما نقص في يديه قال ومبايع الزوج منه أو من نتاج الماشية فوجد بعينه فالبيع مردود وإن فات فلها عليه قيمته لأنه كان مضمونا عليه (١) ولا يكون له أن يأخذ الثمن الذي باع به لأنه متعدي فيه وإن الشئ بعينه لو وجد كان البيع فيه مردودا ولو أرادت اجازة البيع فيه إن كان قائما لم يجز البيع ولا يحل له هو أن يملكه لأنه ما لم يكن له فلا يخرج منه من الأردة على صاحبه الذي باعه أو أن يهبه له صاحبه الذي ابتاعه منه (قال الشافعي) وإذا لقي صاحبه وقد فانت السلعة في يديه فالمثل ترى ضامن لقيتها بقا صهها من الثمن الذي تبايعا به ويتراد أن الفضل عند أيهما كان كان غنما مائة دينار وقيمتها ثمانون فيرجع المشتري على البائع بعشرين وكذلك لو كان غنما ثمانين وقيمتها مائة رجع البائع على المشتري الذي هلك في يديه بعشرين قال وإنما فرقت بين من باع من ماله وبين من باع ما أخذ فيما جنى على ماله من قبل أنها هي لم يكن لها فيما جنى على ماله إلا الأرض أو تركه ولها فيما بيع من ماله أن ترده بعينه وإن فات فلها عليه قيمته ولا يكون لها أن تملك غنمه إن كان (٢) أكثر من غنمه لأنه لم يكن لها اجازة بيعه والفضل عن غنمه لمتاعه اليه الذي لا يجوز لأنه ضامن له بالقيمة قال ولو أصدقها نخلا أو شجرا فلم يدفعه اليها حتى أثمرت في يديه فجعل الثمر في قوارير جعل عليه صقرا من صقري نخله أو جعله في قرب كان لها أن تأخذ الثمر بالصقر وأخذ محشواؤه نزع من القوارير والقرب لأنها إن كان نزعها لا يضر بالثمر فإن كان إذا نزع من القرب فسد ولم يكن سقى بشئ عمل به كان لها أن تأخذه وتزعه عنه قر به وتأخذ منه ما نقصه لأنه أفسده إلا أن يتطوع بتركها وهكذا كل غرة ربيها أو حشاه على ما وصفت وإن كان رب الثمرة ربي من عنده كان لها أن تأخذ الثمرة وتزعه عنها الرب إن كان ذلك لا يضر بها ولا ينقصها شيئا وإن كان ينقصها شيئا نزع عنها الرب وأخذت قيمة ما نقصها بالقيمة ما بلغت وأجرة نزعها من الرب لأنه المتعدي فيه (قال الشافعي) وكل ما أصيب به الثمرة في يديه من حريق أو جراد أو غيره فهو ضامن له إن كان له مثل فمسه وإن لم يكن له مثل فمسه قيمته وإن بقي منه شيء فقيمة ما نقصه وهو كالغاصب فيما لا يضمن لا يخالف حاله في شيء إلا في شيء واحد يعذر فيه بالشبهة إن كان من يجهل أو تأول فأخطأ ذلك ولو كان أصدقها جارية فأصابها فولدت ثم طلقها قبل الدخول وقال كنت أراها لأملاك الانصفا حتى تدخل فأصبها وأنا أرى أن لي نصفها قوم الولد عليه يوم يسقط ويلحق به نسبه وكان لها مهر مثل الجارية وإن شاعت أن تسرق الجارية فهي لها وإن شاعت أخذت قيمتها كثر ما كانت قيمتها يوم أصدقها أو يوم أحبلها وكانت الجارية له ولا تكون أم ولد بذلك الولد ولا تكون أم ولد له إلا بوطء صحيح وإنما جعلت لها الخيار لأن الولادة تصيرها عن حالها يوم أصدقها أيها قبل تلد (قال الشافعي) ولو أصدقها أرضا فدفعها اليها فزرعتها أو أزرعتها أو وضعت فيها حياها ثم طلقها قبل أن يدخل بها وفيها زرع قائم رجع عليها بنصف قيمة الأرض لا يجعل حق في الأرض مستأخر أو هو حال ولا يجعل عليه أن ينتظر الأرض حتى تفرغ ثم يأخذ نصفها لأنها إن كانت مشغولة في ملكها فصار حق في قيمة لم يتحول في غيرها إلا أن يجتمع على ذلك جميعا

(١) قوله ولا يكون له أن يأخذ الخ كذا في النسخ بضمير التذكير والوجه لها أن تأخذ أي الزوجة وانظر

(٢) قوله أكثر من غنمه وقوله والفضل عن غنمه كذا في الأصول ولعله محرف عن قيمته في الموضعين وتأمل كنهه معصمه

أخبرنا لما إذا كنتم كبيرة
ثم صغيرة فارضت أن
تكون كما مر أن تكنت
على أمها وفي ذلك دليل
على ما قلنا أنا وقد قال
في كتاب النكاح
القديم لو تزوج
مبتنية فارضت أمها
امرأة واحدة بعد
واحدة انفسح نكاحها
(قال المزني) رحمه الله
وهذا هو السواء
وهو بقوله أولى
(قال الشافعي) رحمه
الله ولو كان للكبيرة
بنات مراضع أم من
رضاع فارضن الصغار
كلهن انفسح نكاحهن
معا ورجع على كل
واحدة منهن بنصف
مهر التي أرضعت (قال
المزني) رحمه الله
ويرجع عليهن بنصف
مهر أمهن الكبيرة
إن لم يكن دخل بها
لأنها صارت جده مع
بنات بناتها معا وتحرم
الكبيرة أبدا وتزوج
الصغار على الانفرد ولو
كان دخل بالكبيرة
حرمن جميعا أبدا ولو لم
يكن دخل بها
فلو رضعت أم أمهن
الكبيرة أوجدها أو

فيجوز ما اجتمع عليه فيه وكذلك إن كانت حرة ولم ترزعهما ولو كانت غرسها أو بنت فيها كانت
قيمتها يوم دفعها اليها (قال الشافعي) ولو كانت زرعتها وحدها ثم طلقها وهي محصونة فله نصف هذه
الأرض الآن يكون الزرع فيها رائد الها فلا يكون له أن يأخذها رائدة إلا أن تشاء هي فلا يكون له غيرها
وإن كان الزرع نقصا فله نصف قيمتها ولا يكون عليه أن يأخذها ناقصة إلا أن يشاء هو وأخذها فإشائه
هو وأخذها وهي ناقصة لم يكن لها منعه من نصفها

(المهر والبيع) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو نكحها بألف على أن تعطيه عبدا يسوي
ألفا دفعت إليه ودفع اليها الألف ثم طلقها قبل أن يدخل بها فقها قولان أحدهما أن المهر المسمى
كالبيع فلا يختلف في هذا الموضع ومن قال هذا قال لأنه يجوز في شرطه مسمى ما يجوز في البيع ويرتفع فيه
ما يرد في البيع فهذا جزأ أن يكون مع النكاح مبيعا غيره ولم يرد له ذلك كله فإن انتقض المثل في الصداق
بالطلاق فقد ينتقض في البيع بالشفعة ثم لا تنفع ما فيه الشفعة أن يكون كالبيع فيما سوى هذا قال
وهذا جائز لا يفسخ صداقها ولا يرد إليه صدق مثلها وهو على ما تراضيا عليه والثاني أنه لا يكون مع
الصداق بيع وظاهره مثل هذا أثبتنا النكاح وكان لها صداق مثلها ورد البيع إن كان قائما وإذا كان
مستهلكا فقيمتها وبه يقول الشافعي قال وأصل معرفة هذا أن تعرف قيمة العبد الذي ملكته هي وزوجها
مع ثلثها أياه عقد نكاحها فإن كان قيمة العبد ألفا وصداق مثلها ألفا فاقسم المهر وهو ألف على قيمة
العبد وعلى صداق مثلها فيكون العبد مبيعا بحمسمائة ويكون صداقها خمسمائة فينفذ العبد مبيعا
بخمسمائة فإن قبض العبد ودفع اليها الألف ثم طلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها من الصداق بمائتين
وخمسين وذلك نصف ما أصدقها ولو مات العبد في يدها قبل يقبضه انتقض فيه البيع ورجع عليها بقيمة
خمسمائة وكان الباقي صداقها فإن طلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها من الصداق بمائتين وخمسين وإن
لم يكن دفع الصداق دفع الهامائتين وخمسين ولو لم يمت العبد ولكنه دخله العيب كان له الخيار في أخذه
معييا بجميع الثمن أو نقض البيع فيه قال ولو كان أصدقها عبدا بعينه على أن زادته ألف درهم كانت
كالسنة الأولى ينظر فإن كانت قيمة العبد ألفا ومهر مثلها ألفا وزادتها أياه ألفا فلها نصف العبد بالصداق
ونصفه الآخر بالألف فإن طلقها قبل الدخول بها رجع عليها ربع العبد وكان لها ثلاثة أرباعه نصفه
بألف وربعه بنصف المهر قال ومن أجاز هذا قال إنما منعه أن أنقض البيع كله إذا انتقض بعضه
بالطلاق أنى جعلت ما أعطاهما مقسوما على الصداق والبيع فأصاب الصداق ونصف الصداق كالسنة لك
لأن النكاح لا يرد كإرد البوع فلم يكن لي أن أرد البيع كله وبعضه مستهلك إنما أرد البيع كله إذا كان
المبيع قائما بعينه فإذا ذهب بعضه لم أرد الباقي منه بحال فأكون قد نقضت البيعة ورددت بعضها دون
بعض قال ولو تزوجها بعبدا بعينه وألف درهم على أن تعطيه عبدا بعينه ومائة دينار وتقاضا قبل أن
يتفرقا كان النكاح جائزا وينظر إلى قيمة العبد الذي تزوجها عليه مع الألف فإن كان ألفا فالصداق ألفان
فيقسم ألفان على مهر مثلها والعبد الذي أعطته والمائة الدينار فإن كان صداق مثلها ألفا وقيمة العبد
الذي أعطته ألفا وقيمة المائة الدينار ألفين فالعبد الذي أعطته مبيع بحمسمائة والمائة الدينار مبيعة
بألف وصداقها خمسمائة لأن ذلك كله في العبد الذي أصدقها والدرهم الألف على كل شيء فأعطته من
عقدتها والعبد والمائة الدينار بقدر قيمته من العبد والألف فإن طلقها قبل أن يدخل بها سلمت له المائة
والعبد ورجع عليها بمائتين وخمسين في كل ما أعطاهما من العبد بحصته ومن الألف بحصتها فيكون له
من الألف التي أعطاهما مائة وخمسة وعشرين ومن العبد قيمة مائة وخمسة وعشرين وذلك ثمنه وإن كانا
لم يتقاضا قبل أن يتفرقا ففسد الصداق لأن فيه صر فاستأخرا وما كان فيه صرف لم يصلح أن يتفرقا حتى
يتقاضا ولها صداق مثلها قال ولو أصدقها ألفا وردت إليه ألفا وخمسمائة كان النكاح ثابتا

أختها أو بنت أختها
كان القول فيها كقول
في بناتها في المسئلة
قبلها ولو أن امرأة
أرضعت مولوداً فلا بأس
أن تتزوج المرأة للرضعة
أبها ويتزوج الأب
ابنتها أو أمها على الانفرد
لأنهم ترضعه ولو شك
أرضعته نجساً أو أقل لم
يكن ابنها بالشك

(باب لبن الرجل
والمرأة)

(قال الشافعي) رحمه الله
واللبن للرجل والمرأة
كما الولد لهما والمرضع
بذلك اللبن ولهما
قال ولو ولدت ابناً من
زنا فأرضعت مولوداً
فهو ابنها ولا يكون ابن
الذي زنى بها أو كرمه

(١) قوله ورد عليها ألف
كذا في الأصول بلواو
ولعلها من زيادة النسخ
تأمل وحرر

(٢) قوله أحدهما أن
هذا الخ ذكر الثاني في
قوله بعد والقول الثاني
انه لا يجوز أن يعقد
الرجل نكاحاً بصدق
الخ فتنبه كنه معصيه

والصدق باطلا ولها مهر مثلها لا تجوز الدراهم بالدراهم المملوكة ومشلا عثل وأقل ما في هذا أن
الخمسائة وقعت من الألف بما لا يعرف عند عقد البيع ألا ترى أن مهر مثلها يكون ألفاً فتكون الخمسائة
ثلث الألف ويكون مائة فتكون الخمسائة بنسبته ولو كان مهر مثلها خمسائة لم يجز من قبل أن
الصفقة وقعت ولا يدري كم حصة الدراهم التي أعطته من الدراهم التي أعطها ولا يصلح فهم ما حتى يفرق
فيه عقد الصرف من عقد البيع فتكون الدراهم بدراهم مثلها وزنا وزن ويكون الصدق معلوماً غيرها قال
وإذا كانت الذنابير بدراهم فكانت نقداً يتقاضان قبل أن يتفرقا فلا بأس بذلك لأنه لا بأس بالفضل في
بعضها على بعض يدابيد قال ولو تزوجها على ثياب تسوى ألفاً على أن زادته ألفاً وكان صدق مثلها ألفاً
فكان نصف الثياب يباعها بالألف ونصفها صدقها فان طلقها قبل الدخول فلها ثلاثة أرباع الثياب
نصفها بالبيع ونصف النصف بنصف المهر « قال الربيع » هذا كله متروك لأن الشافعي رجع عنه
إلى قول آخر قال ولو طلقها قبل الدخول ولم يكن دفع الثياب إليها حتى هلكت في يديه (١) ورد عليها
الألف التي قبض منها أن كان قبضها وأن لم يكن قبضها لم يدفع اليه منها شيء لأنه قد هلك ما اشترت منه قبل
قبضه فلا يلزمها عنه وأعطاه نصف مهر مثلها من قيمة الثياب وذلك ربع قيمة الثياب مائتان وخمسون
درهماً فعلي هذا هذا الباب كله وقياسه قال ولو تزوجها على أبيها أو بواها يسوى ألفاً وعلى ابنها أو ابنتها
يسوى ألفاً على أن زادته ألفاً ومهر مثلها ألف فدفع إليها أباها أو لم يدفعه فسواء والنكاح ثابت والمهر جائز
وأبوا ساعة ملكته حر لأن ملكها أيام ساعة ملك عقد نكاحها وكذلك ابنها أن كان هو الصدق ويلزمها
أن تعطيه الألف التي زادته فان طلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها مائتين وخمسين وذلك نصف صدقها
لأن أباها كان يبيع بخمسائة فلم يلحقه عتق فصار صدقها خمسائة فرجع عليها بنصفها وهو مائتان
 وخمسون فان قال قائل فأرأيت أنزلت صدقات النكاح منزلة البيوع وأنت تقول المتبايعان بالخيار مالم
 يتفرقا فيكون المرأة والرجل بالخيار في الصدق مالم يتفرقا قبل لا فان قال قائل فافرق بينهما قبل
أما الما جعلنا ولم يخالفنا أحد علمناه النكاح كالبيوع المستهلكه فقلنا إذا كان الصدق مجهولاً فلم أره مهر
 مثلها ولا يرد النكاح كإفلاتنا في البيع بالشئ المجهول يملك في يدي المشتري وفي البيع المعلوم فيه الخيار لصاحبه
 فيه قيمته حكمنا في النكاح إذا كان حكمه لا يرد عقده أنه كبيع قد استهلك في يدي مشتريه ألا ترى لو أن
 رجلاً اشترى من رجل عبداً على أنه بالخيار يومه أو ساعته فمات قبل مضي وقت الخيار لزمه بالثمن لأنه ليس
 ثم عين ترد والنكاح ليس بعين ولا يكون لثنا كعين خيار لما وصفت قال ولو تزوج الرجل المرأة فأصدقها
 ألفاً وودت عليه خمسائة درهم فالنكاح ثابت والصدق باطل ولها مهر مثلها تقاضا قبل أن يتفرقا
 أو لم يتقاضا لأن حصة الخمسائة درهم من الألف محجولة لأنهم مقسومة على ألف وصدق مثلها وهكذا
 لو تزوجها بألف على أن ردت عليه ألفاً كان الصدق باطلاً وهي مثل المسئلة قبلها وزيادة أنهما لو كانت
 ألفاً بألف وزيادة كان الرافى الزيادة أو النكاح بلا حصة من المهر فيكون لها صدق مثلها ويبطل البيع
 في الألف وهكذا لو نكحها بمائة أرب حنطة على أن ردت عليه مائة أرب حنطة أو أقل أو أكثر وهكذا
 كل شئ أصدقها إياه وودت عليه شيئاً منه مما في الفضل في بعضه على بعض الرافى يجوز من هذا شئ
 حتى يسمى حصة مهرها مما أصدقها وحصة ما أخذ منها فإذا أصدقها ألفاً على أن حصة مهرها خمسائة
 وودت عليه خمسائة بخمسائة وكان هذا فيما في بعضه على بعض الرافى فيها قولان (٢) أحدهما أن هذا
 جائز ومن قال هذا القول قال لو أصدق امرأتين ألفاً كان النكاح ثابتاً وقسمت الألف بينهما على مهور
 مثلها فكان لكل واحدة منهما قبل مهر مثلها كان مهر مثل أحدهما ألف ومهر الأخرى ألفان
 فيكون لصاحبة الألف ثلث الألف ولصاحبة الألفين ثلث الألف ولو أصدقها أباها عتق ساعة عقد عليها
 عقد النكاح ولم يجز إلى أن يتفرقا كما يحتاج إليه في البيع ويتم تملكها الصدق بالعقد وإن كان به عيب

في الورع أن ينكح بنات
الذي ولده من زنا فان
نكح لم افسخه لانه ليس
ابنه في حكم النبي صلى
الله عليه وسلم فضى
عليه الصلاة والسلام
باب وليدة زمة لزيمة
وأمر سودة أن تحجب
منه لما رأى من شبهه
بعنسة فلم يرها وقد
حكم أنه أخوها لان ترك
رؤيتهما مباح وان كان
أخاها (قال المزي)
رجسه الله وقد كان
أنكر على من قال
يتزوج ابنته من زنا
ويحجبهم ذلك المعنى وقد
زعم أن رؤية ابن زمة
لمسودة مباح وان كرهه
فكذلك في القياس لا
يفسخ نكاحه وان كرهه
ولم يفسخ نكاح ابنه
من زنا بانه من حلال
لقطع الأخوة فكذلك
في القياس لو تزوج ابنته
من زنا لم يفسخ وان
كرهه لقطع الأبوة
وتحريم الأخوة
كتمريم الأبوة ولا حكم
عندهما لقول النبي

(١) قوله أو نكاحا أو
بيعا أو اجارة كذا في
الأصول بأو والظاهر
الواو فتأمل كتبه
معجمه

ينقصه عشر قيمته رجعت عليه بعشره مرثلتها ولو طلقها قبل أن يدخل بها رجعت عليها بنصف قيمة أبيها
يوم قبضته منه وكذلك لو مات أبوها رجعت بنصف قيمته يوم قبضته منه ولا يرتفع عنه وكذلك لو أفلست
أو أصدقها أباه وهي مفلسة ثم طلقها لم يسكن له نصفه ولا للفرع ما منتهى شيء لانه يعتق ساعة يتم ملكه بالعقد
ولو أصدقها أباه وهي محجورة كان النكاح نابتا وصدق أبيها باطلا لانه لا يثبت لها عليه ملك وكان لها عليه
مهر مثلها وكذلك لو كانت محجورة فأمهرها أمها بأمر أبيها وهو وليها أو ولي لها غيره لانه ليس لأبيها ولا لولي
غيره أن يعتق عنها ولا يشتري لها ما يعتق عليها من ولد ولا والد قال ولو كانت غير محجورة فأصدقها أباه
وقيمة ألف ألفا فان ثم طلقها قبل أن يدخل بها رجعت عليها بنصف قيمة أبيها وهي خمسمائة وخمسمائة
نصف ألف ولو أصدقها أباه وهو يسوي ألفا على أن تعطيه أباه وهو يسوي ألفا وصدقها أمها ألف
فأبوها يسوي له بصدقات مثلها أو أبيها بنصف أبيها بالصدق ونصفه بأبيه فيعتق أو أباه معا وان طلقها قبل
أن يدخل بها رجعت عليها ربع قيمة أبيها وذلك مائتان وخمسون وهو نصف حصته صدقات مثلها قال ولو
أصدقها عبد يسوي ألفا وصدق أمها ألفا على أن زاده عبد يسوي ألفا فوجد بالعبد الذي أعطته عيا
كان فيها قولان أحدهما يرتد بنصف عبده الذي أعطاه لانه مبيع بنصفه وكان لها نصف العبد الذي
أعطاه فان طلقها رجعت عليها ربع العبد الذي أصدقها وهو نصف صدقات أبيها وكان لها ربعه لانه نصف
صدقها والقول الثاني أنه اذا جاز أن يكون بيعا (١) أو نكاحا أو بيعا أو اجارة لم يجوز الانتقض الملك في
العبد الذي أصدقها بعبد يرد به أو بأن يستحق أو بأن يطلقها فيكون له بعضه إلا أن تنتقض الصفقة كلها
فترد عليه ما أخذت منه ويرد عليها ما أخذت منها ويكون لها مهر مثلها كالأبوة رجل عبد من فاستحق
أحدهما انتقض البيع في الثاني أو وجد بأحدهما عيا فاني إلا أن يرتد انتقض البيع في الثاني اذا لم يرد أن
يجبس العبد على العيب والقول الثاني أنه لا يجوز أن يعقد الرجل نكاحا بصدق على أن تعطيه المرأة شيئا
قل ولا كثر من بيع ولا كراء ولا اجارة ولا براءة من شيء كان لها عليه من قبل انه اذا أصدقها ألفين ومهر
مثلها ألف فأعطته عبد يسوي ألفا ثم طلقها قبل أن يدخل بها انتقض نصف حصته مهر مثلها ونبت
نصفها فان جعلت البيع منها انتقض نصفه ولم أحدهما شيئا جعلته صفقة ينتقض الامع ولا يجوز الامع فان
جعلته ينتقض كله فقد انتقض بغير عيب ولا انتقاض نصف حصته عقد النكاح فدخله ما وصفت أولى
من أن ينتقض بعض الصفقة دون بعض وان لم أحدهما ينتقض بحال فقد أحجزت بيعا معه بغير ملك قد
انتقض بعضه ووقع البيع عليه بخصه من الثمن غير معلومة لأن مهر مثلها ليس بمعلوم حتى يسأل عنه
ويعتبر بغيرها فان قال قائل قد يجمع الصفقة ببيع عبد من معا قيل نعم بقران فيسترقان معا وتنتقض
الصفقة في أحدهما فتنتقض في الآخر حين لم يتم البيع وليس هكذا النكاح « قال الربيع » وبهذا
يأخذ الشافعي وبه أخذنا قال ومن قال هذا القول لم يجوز أن ينكح الرجل امرأة ثنتين بألف ولا يبين كم لكل
واحدة منهما من ألف وأنبت النكاح في كل ما وصفت وأجعل لكل منكوحة على هذا صدقات مثلها ان
مات أو دخل بها ونصف صدقات مثلها ان طلقها قبل أن يدخل بها وكذلك لا يجوز أن ينكح الرجل المرأة
بألف على أن تبرئه من شيء كان لها عليه قبل النكاح ولا ينكحها بألف على أن تعمل له عملا ولا ينكحها
بالألف على أن يعمل لها عملا لان هذا نكاح واجارة لا تعرف حصته النكاح من حصته الاجارة ونكاح وبراءة
لا تعرف حصته النكاح من حصته البراءة فعلى هذا هذا الباب كله وقياسه « قال الربيع » وبه يقول
الشافعي (قال الشافعي) وانما أصدق المرأة العبد والأمة فكاتبتهما أو اعتقتهما أو وهبتهما وأباعتهما
أو دبرتهما أو خربا من ملكها ثم طلق قبل أن يدخل بها لم ترد من ذلك شيئا اذا طلقها الزوج قبل أن يدخل
بها ويرجع عليها بنصف قيمة أي ذلك أصدقها يوم دفعه اليها ولو دبرت العبد والأمة فرجعت في التدبير
ثم طلقها والعبد بحاله رجعت في نصفه وان طلقها قبل أن ترجع في التدبير لم يجز على أخذها وان نفقت

التدبير لان نصف المهر صار له والعبد أو الجارية تحول دونه بالتدبير لا يحير مالكة على نقض التدبير فلما لم يكن
يحير عليه كان حقه مكانه في نصف قيمته فلا تحول الى عبد قد كان في غن بمشيتها اذا لم تكن مشيته في أن
ياخذ العبد أو الامة ويقال له انقض التدبير

(التفويض) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى التفويض الذي اذا عقد الزوج
النكاح به عرف أنه تفويض في النكاح أن يتزوج الرجل المرأة التي مالكة لأمهرها وما هو لا يسي
مهر أو يقول لها أتزوجك على غير مهر فالنكاح في هذا ثابت فإن أصابها فلها مهر مثلها وإن لم يصبا حتى
طلقها فلا مئة ولا نصف مهر لها وكذلك أن يقول أتزوجك ولك علي مائة دينار مهر فيكون هذا تفويضا
وأكثر من التفويض ولا يلزمه المائة فإن أخذت مهرها كان عليها ردها بكل حال وإن مات قبل أن يسمي لها
مهر أو مات فسواء وقدر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى في بروع بنت واشق وتكملت بغير مهر
فمات زوجها فقضى لها بمهر نسائها وقضى لها بالميراث فإن كان ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو أولى
الأمور بنا ولا حجة في قول أحد دون النبي صلى الله عليه وسلم وإن كثروا ولا في قياس فلا شيء في قوله
الاطاعة لله بالتسليم له وإن كان لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لاحد أن يثبت عنه ما لم يثبت
ولم أحفظه بعد من وجه يثبت مثله وهو مرة يقال عن معقل بن يسار ومرة عن معقل بن سنان ومرة عن
بعض أشجع لا يسمي وإن لم يثبت فإذ مات أو ماتت فلا مهر لها وله منها الميراث إن ماتت ولها منه الميراث
إن ماتت ولا متعة لها في الموت لأنها غير مطلقة وإنما جعلت المتعة للطلقة قال وإن كان عقد عليها عتده
النكاح بمهر مسمى أو بغير مهر فسمي لها مهر أقرضته أو رفعته الى السلطان ففرض لها مهر فهو لها ولها
الميراث (قال الشافعي) أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال سمعت عطاء يقول سمعت ابن عباس يثب
عن المرأة يموت عنها زوجها وقد فرض صداقها قال لها الصداق والميراث أخبرنا مالك عن نافع أن ابنه
عبيد الله بن عمر وأمه ابنة زيد بن الخطاب وكانت تحت ابن عبد الله بن عمر فماتت ولم يدخل بها ولم يسم لها
صداقا فابتغى أمها صداقا فقال لها ابن عمر ليس لها صداق ولو كان لها صداق لم غنكموه ولم تظلمها
فأبت أن تقبل ذلك ففعلوا بينهم زيد بن ثابت ففرض أن لا صداق لها ولها الميراث أخبرنا سفيان عن عطاء
ابن السائب قال سألت عبد خير عن رجل فوض إليه فمات ولم يفرض فقال ليس لها إلا الميراث ولا نكح
أنه قول علي (قال الشافعي) قال سفيان لا أدري لا نكح أمه من قول علي أم من قول عطاء أم من قول
عبد خير (قال الشافعي) وفي النكاح وجه آخر قد يدخل في اسم التفويض وليس بالتفويض المعروف
نفسه وهو مخالف للباب قبله وذلك أن تقول المرأة للرجل أتزوجك على أن تفرض لي مائتة أو مائتة أنا
أو ما حكمت أنت أو ما حكمت أنا أو ما شاء فلان أو ما رضى أو ما حكم فلان لرجل آخر فهذا كله وقع بشرط
صداق ولكنه شرط مجهول فهو كالصداق الفاسد مثل الثمرة التي لم يبد صلاحها على أن تترك إلى أن تبلغ
ومثل الميتة والخمر وما أشبه مما لا يحل ملكه ولا يحل بيعه في حاله تلك أو على الأبد فلها في هذا كله مهر
مثلها وإن طلقها قبل أن يدخل بها فلها نصف مهر مثلها ولا متعة لها في قول من ذهب إلى أن لا متعة
لها في فرض لها إذا طلق قبل تمس ولها المتعة في قول من قال المتعة لكل مطلقة (قال الشافعي) وإذا كان
الصداق تسمية بوجه لا يجوز إلى أجل أو غير أجل أو يذكرك فيه شيء فهو صداق فاسد لها فيه مهر مثلها ونصفه
إن طلق قبل الدخول ولو أصدقها بيتا أو خادما لم يصفه ولم تعرفه بعينه كان لها صداق مثلها لا يكون
الصداق لازما إلا بما تلتزمه البيوع ألا ترى لو أن رجلا باع بيتا غير موصوف أو خادما غير موصوف ولا
يرى واحد منهما ولا يعرفه بعينه لم يجوز وهكذا لو قال أصدقك خادما بأربعين دينار لم يجوز لأن الخادم
بأربعين دينار قد يكون مبيعا صغيرا أو سودا أو جردا لم يجوز في الصداق إلا ما جاز في البيوع ولو قال
أصدقك خادما نحاسيا من جنس كذا أو صفة كذا جاز كما يجوز في البيوع قال ولو أصدقها دارا لا يملكها

أو عبد الإيالة أو حراً فقال هذا عبدى أصدقته فكسحته على هذا ثم علم أن الدار والعبد لم يكونا في ملكه يوم عقد عليها فعقد النكاح جائزاً ولها مهر مثلها ولا يكون لها قيمة العبد ولا الدار ولو ملكها بعد فأعطها أياهما لم يكونا لها إلا بتجديده في بيع فيمالة العقد أن عقدت وهو لا عليها كما لو أنعتت عليها معقدة ببيع لم يجز البيع ولو ملكها بعد البيع أو سلمها مالا لهما للبائع بذلك التيمم لم يجز حتى يحدث فيه ما يباعا وإنما جعلت لها مهر مثلها لأن النكاح لا يرد كما لا ترد السيوع الفاتنة النكاح كالسيوع الفاتنة قال وسيد الأمة في تزويج الرجل بغير مهر مثل المرأة البالغ في نفسها إذا زوجها بغير أن يسمى مهر أو زوجها على أن لا مهر لها فطلقها الزوج قبل المسيس فلها المتعة وليس لها نصف المهر فإن مسها فلها مهر مثلها وإذا زوج الأمة سيدها وأدنت الحرة في نفسها بلا مهر ثم أرادت الحرة وأراد سيد الأمة أن يفرض الزوج لها مهر ففرض لها المهر وإن قامت عليه قبل أن يطلقها فطلبت فطلقة ما قبل يفرض لها أو يحكم عليه الحاكم مهر مثلها فليس لها إلا المتاع لا يجب لها نصف المهر إلا أن يفرض الحاكم أو بأن يفرضه هو لها بعد علمها بصدق مثلها ففرضي كما وقع عليه العقد فيازمها جميعاً (قال الشافعي) وإن نسكحها بغير مهر ففرض لها مهر فلم تره حتى فارقتها كانت لها المتعة ولم يكن لها ما فرض لها شيء حتى يحتج بها على الرضا فإذا اجتمع على الرضا لم يملك واحد منهما ولم يكن لواحد منهما نقض شيء منه كما لا يكون لواحد منهما نقض ما وقعت عليه العقد من المهر إلا باجتماعهما على نقضها أو يطلق قبل المسيس فيتنقض نصف المهر ولا يلزمها ما فرض لها بحال حتى يعلم كم مهر مثلها لأن لها مهر مثلها بالعقد ما ينتقض بطلاق فإذا فرض وهما لا يعلمان مهر مثلها كان هو كالمشتري وهي كالبايع ما لم يعلم أو يعلم أحدهما (قال الشافعي) وليس أبو الجارية الصغيرة ولا الكبيرة البكر كسيد الأمة في أن يضع من مهرها ولا يزوجه بغير مهر فإن قيل فافرق بينهما فهو يزوجه ما ماعا بل أرضاهما قيل ما عاك من الجارية من المهر فله نفسه ملكة لالهأ فأمره يجوز في ملك نفسه وما ملك لا ينته من مهرها فلها عليه لنفسه ومهرها مال من مالها فكذا لا يجوز له أن يهب مالها فكذا لا يجوز له أن يهب صداقها ولا يزوجه بغير صداق كما لا يجوز له أن يهب ماله من مالها وإذا زوجها أبوها ولم يسم لها مهر أو قال لزوجهها أو زوجها على أن لا مهر عليك فالنكاح ثابت لها ولها على الزوج مهر مثلها لا يرجع به على الأب فإن ضمن له الأب البراءة من مهرها وسماه فللزوجة على الزوج صداقها في ماله عاش أو مات أو عاشت أو ماتت وإن طلقها فلها عليه نصف مهر مثلها ولا يرجع به الزوج على الأب لأنه لم يضمن له في ماله شيئاً فيلزمه ضمانه وإنما ضمن له أن يبطل عنه حق الغيرة فإن قال قائل وكيف جعلت عليه مهر مثل الصبية إنما زوجها أياها أو هو لم يرض بالنكاح إلا بغير مهر قيل له أرأيت أن كانت المرأة الثيب المالك لأمرها التي لو وهبت مالها جاز تنكح الرجل على أن لا مهر لها ثم تسأل المهر فأفرض لها مهر مثلها ولا يبطل النكاح كما يبطل البيع ولا يجعل للزوج الخيار بأن طلبت الصداق وقد نسكحت بلا صداق وكيف ينبغي أن أقول في الصبية فإن قال هكذا إلا أنها منسكوحتان وأكثر ما في الصبية أن يجوز أمر أبيها عليها في مهرها كما يجوز أمر الكبيرة في نفسها في مهرها فإذا لم يبرأ زوج الكبيرة من المهر بأن لم يرض أن ينسكحها إلا بلا مهر ونسكحته على ذلك فلزمه المهر ولم ينسخ النكاح ولم يجعل له الخيار ولو أصابها كان لها المهر كله فهكذا الصبية فإن قال نعم ولكن لم جعلت على زوج الصبية يطلقها نصف مهر مثلها وأنت لا تجعل على زوج الكبيرة إذا نسكحها بلا مهر فطلقة ما قبل أن تطلب الفرض أو يفرض أو تصاب إلا المتعة قيل له إن شاء الله تعالى لما وصفت من أن النكاح ثابت بغيره الأعلى من جاز أمره من النساء في ماله فيرضي أن لا يكون له مهر فطلق قبل أن يفرض لها مهر فكان لهن المتعة لأنهن عفون عن المهر حتى تطلقن كالعفون عنه وقد فرض حاز عفوهن لقول الله عز وجل إلا أن يعفون والصغيرة لم تعف عن مهر ولو عفت لم يجز عفوها وإنما عفا عنها أبوها الذي لا عفو له في مالها فأنما الزوج نصف مهر مثلها بالطلاق وفرنقا

فهو من الأول ولو كان لبيها ثبت حملت من الثاني قتل بها السب في الوقت الذي يكون لها فيه لبن من الحمل الآخر كان اللبن من الأول بسكل حال لا نا على علم من لبن الأول وفي شك من أن يكون خطبه لبن الآخر فلا أحزم بالشك وأحب للرضع لو توفى بنات الزوج الآخر (قال المزني) رجة الله عليه هذا عندى أشبه (قال الشافعي) رجة الله ولو انقطع فلم يثب حتى كان الحمل الآخر في وقت يمكن من الأول ففيها قولان أحدهما أنه من الأول بكل حال كما يشوب بأن ترحم المولود أو تشرب دواء قدرد عليه والثاني أنه إذا انقطع انقطاعا بينا فهو من الآخر وإن كان لا يكون من الآخر لبن رضع به حتى تلد فهو من الأول في جميع هذه الأقاويل وإن كان يشوب شيء رضع به وإن قل فهو منهما جميعاً ومن لم يفرق بين اللبن والولا قال هو

للأول ومن فرق قال
هو منهم ما عاؤل لم ينقطع
اللين حتى ولدت من
الآخر فالولادة قطع
لبن الأول فمن أرضعت
فهي أمها وابن الزوج
الآخر

الشهادات في الرضاع والاقرار

من كتاب الرضاع ومن
كتاب النكاح القديم

(قال الشافعي) رحمه الله

تعالى وشهادة النساء

جائزة فيما لا يحل للرجال

من غير ذوى المحارم أن

يتعمدوا النظر إليه لغير

شهانة من ولادة المرأة

وعيوها التي تحت

ثيابها والرضاع عندي

مشله لا يحل لغير ذى

محرم أو زوج أن يتعمد

أن ينظر إلى ثديها ولا

يمكنه أن يشهد على

رضاعها بغير رؤية ربيها

ولا يجوز من النساء على

الرضاع أقل من أربع

حرار أو بالغ عدول

وهو قول غطاء من أبي

رباع لأن الله تعالى لما

أجاز شهادتهم في الدين

جعل امرأتين يقومان

مقام رجل وإن كانت

المرأة تنكر الرضاع

بينهما لا افتراق حالهما في مالهما ولأن الزوج لم يرض بصدق إلا أن يبرأ منه فكان كمن سعى صداقا فاسدا ولو كان سعى لها صداقا فاهمها الأثبات كان لها الصداق الذي سعى وعقرو الأب بعد وجوب الصداق باطل وهكذا المجبورة إذا تزوجت بلا مهر لا تخالف الصبية في شيء أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين أن رجلا زوج ابنته على أربعة آلاف وترك لزوجها المأجدة المرأة وزوجها وأبوهان لا تنهم يختصمون إلى شريح فقال شريح تجوز صدقتك ومعر وفك وهي أحق بثمن رقبتهما (قال الشافعي) وسواء في هذا البكر والنتب لأن ذلك ملك لا يثبت دون الأب ولا حق للأب فيه وقول شريح تجوز صدقتك ومعر وفك قد أحسنت واحسانك حسن ولكنك أحسنت فيما لا يجوز ذلك فهي أحق بثمن رقبتهما يعني صداقها

(المهر الفاسد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في عقد النكاح شيان أحدهما العقد والآخر المهر الذي يجب بالعقد فلا يفسد العقد إلا بما وصفنا العقد يفسد به من أن يعقد منه باعنه وليس المهر من اسداد العقد ولا أصله بسبيل الأثرى أن عقد النكاح بغير مهر مسمى صحيح فإذا كان العقد منه باعنه لم يصح أن يكون عقده صحيح أو لا ترى أن عقد النكاح يكون بلا مهر فيثبت النكاح ولا يفسد بأن لم يكن مهر ويكون للمرأة إذا وطئت مهر مثلها (قال الشافعي) وهذا الموضع الذي يخالف فيه النكاح البيع لأن البيع إذا وقع بغير ثمن لم يجب وذلك أن يقول قد بعنت بحكك فلا يكون بيعا وهذا في النكاح صحيح فإن قال قائل من أين أبوت هذا في النكاح ورددته في البيوع وأنت تحك في عامة النكاح أحكام البيوع قيل قال الله عز وجل لا جناح عليكم إن طلقتم النساء إلى ومتعهن وقال تبارك وتعالى وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم فاعلم الله تعالى في المفروض لها أن الطلاق يقع عليها كما علم في التي لم يفرض لها أن الطلاق يقع عليها والطلاق لا يقع إلا بوجهة والزوجة لا تكون إلا ونكاحها ثابت قال ولم أعلم بخالف ما مضى ولا أدركته في أن النكاح يثبت وإن لم يسم مهرا وأن لها أن تطلق وقد تنكحت ولم يسم مهرا المتعة وإن أصيبت فلهما مهر مثلها فلما كان هذا كما وصفت لم يجز أبدا أن يفسد النكاح من جهة المهر بحال أبدا فإذا تنكها مهر مجهول أو مهر حرام البيع في حاله التي تنكها مهرها أو حرام بكل حال قال فذلك كله سواء وعقد النكاح ثابت والمهر باطل فلهما مهر مثلها أن طلقها قبل أن يدخل بها إلا أنها سميت مهرا وإن لم يجز بأنه معلوم حلال ولا يحل لأنها لم ترد نكاحه بلا مهر وذلك من أجل أن ينكح بثمره لم يبد وصلا حيا على أن يدعها إلى أن تبلغ فيكون لها مهر مثلها وتكون الثمرة لصاحبها لا يبيعها في هذه الحال لا يحل على هذا الشرط ولو تنكحت بها على أن تقطعها حينئذ كان النكاح جائزا فإن تركها حتى يبيد صلاحها فهي لها وهو متطوع ومتى قام عليها بقطعها فعليها أن تقطعها في أي حال قام عليها قال ولو نكحها بغير مهر أو خنزير فالنكاح ثابت والمهر باطل ولها مهر مثلها وكذلك إن تنكحت بحكها أو حكه فلهما مهر مثلها وإن حكك حكا أو حكه فريضته فلهما مهر مثلها وأما ما يرضعها أو ما يرضعها عليه بعد ما يرضعها فلهما مهر مثلها ولا يجوز ما يرضعها عليه أبدا إلا بعد ما يرضعها فلهما مهر مثلها ولو فرض لها فريضتها على غيره أو لم يفرض لها فريضتها فلهما مهر مثلها ولو ابتدأ بالفرض لها ولا أقول لها أبدا الحكمي ولكن أقول لها مهر مثلها إلا أن تشاء أن ترضعها فلا أعرض لك فيما يرضعها عليه أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين عن الأشعث بن قيس عن رجلين أنهما فسرأى امرأته فأعجبته قال فتوفي في الطريق فخطبها الأشعث بن قيس فابت أن تزوجه إلا على حكمها فزوجها على حكمها ثم طلقها قبل أن تنكح فقال الحكمي فقالت أحكم فلانا فلا نأرقين كالأوليه من بلاده فقال الحكمي غير هؤلاء فاني عمر فقال يا أمير المؤمنين عجزت ثلاث مرات فقال ما هن قال عشقت امرأة قال هذا ما لا أعلم قال ثم تزوجتها على حكمها ثم طلقها قبل أن تنكح قال عمر امرأته من المسلمين (قال الشافعي) يعني عمر لها مهر امرأته من المسلمين ويعني من نسائها والله تعالى أعلم وما قلت إن لها مهر امرأة

من نساها ما لا أعلم فيه اختلافاً ويشبه أن يكون الذي أراد عمر والله تعالى أعلم ومتى قلت لها مهر نساها فأنما أعني أخواتها وعماتها وبنات أعمامها نساء عصبتها وليس أمها من نساها وأعني مهر نساء بلد هالان مهوور البلدان تختلف وأعني مهر من هو في مثل شبابها وعقلها وأدبها لان المهوور يختلف بالشباب والهيئة والعقل وأعني مهر من هو في مثل بصرها لان المهوور يختلف بالسر وأعني مهر من هو في جمالها لان المهوور يختلف بالجمال وأعني مهر من هو في صراحتها لان المهوور يختلف بالصراحة والهيمنة وبكرها كانت أو بنيتها لان المهوور يختلف في الابكار والانبث قال وان كان من نساها من تنكح بنقداً ودين أو بعرض أو بنقد وعرض جعلت صداقها نقداً كله لان الحكم بالقيمة لا يكون بدين لانه لا يعصرف قدر النقدين الدين وان الدين انما يكون برضا من يكون له الدين فان كانت لانسائها فمهر اقرب النساء منها شيهاً ما فيها وصفت والنسب فان المهوور يختلف بالنسب ولو كان نساؤها ينسكن اذ انسكن في عشارهن خففن المهر واذا انسكن في الغرياء كانت مهورهن أكثر فرضت عليه المهر ان كان من عسرتها كمهوور نساها في عسرتها وان كان غريباً كمهوور الغرياء

(الاختلاف في المهر) (قال الشافعي) رجه الله تعالى اذا اختلف الرجل والمرأة في المهر قبل البخل أو بعده وقبل الطلاق أو بعده فقال تنكحتك على ألف وقالت بل تنكحتني على ألفين أو قال تنكحتك على عبد وقالت بل تنكحتني على دار يعنيها ولا يبينه بينهما تحالفاً وأبدى بالرجل في البين فان حلف أحلفت المرأة فان حلفت جعلت لها مهر مثلها فان دخل بها فلها مهر مثلها كاملاً وان كان طلقها ولم يدخل بها فلها نصف مهر مثلها وهكذا اذا اختلف الزوج وأبو الصبية البكر أو سيد الامة وهكذا ان اختلف ورثة المرأة وورثة الزوج بعد موتها أو ورثة أحدهما والاخر بعد موته قال ولو اختلفا في دفعه فقال قد دفعت اليك صدقاً أو قالت ما دفعت الي شيء أو اختلف أبو البكر الذي يلي مالها أو سيد الامة فقال الزوج قد دفعت اليك صدقاً ابتك قال الاب لم يدفعه فالقول قول المرأة وقول أبي البكر وسيد الامة مع أيمانهم وسواء دخل بها الزوج أو لم يدخل بها أو ماتت المرأة أو لرجل أو كانا حيين ولورثتها في ذلك ما للمها في حياتهم ما وسواء عرف الصداق أو لم يعرف ان عرف فلها الصداق الذي يتصادق عليه أو تقوم به بينة فان لم يعرف ولم يتصادقوا ولا بينة تقوم تحالفاً كانا حيين وورثتهما على العلم ان كانا ميتين وكان لها صداق مثلها لان الصداق حق من الحقوق فلا يزال الا باقرار الذي له الحق والذي اليه الحق من ولي البكر الصبية وسيد الامة بما يبرئ الزوج منه قال ولو اختلفا فيه فأقامت المرأة البينة بأنه أصدقها ألفين وأقام الزوج البينة أنه أصدقها ألفاً لم تكن واحدة من البينتين أولى من الأخرى لان بينة المرأة تشهد بألفين وبينة الرجل تشهد بألف قدماء بالعقد فلا يجوز والله تعالى اعلم عندي فيها الا أن يتحالفاً ويكون لها مهر مثلها فيكون هذا كصداقهما على المبيع الهالك واختلفا في الثمن أو القرعة فأيهما خرج سهمه حلف لقد شهد شهوداً بحق وأخذ بيئته (قال الشافعي) بعد الشهادة متصادمة ولها صداق مثلها كان أكثر من ألفين أو أقل من ألفين وبه يأخذ الشافعي قال ولو تصادقا على الصداق أنه ألف فقال دفعت اليها خمسمائة من صداقها فأقرت بذلك أو قامت عليها بينة وقالت أعطيتها هدية وقال بل صداق فالقول قوله مع عينة وهكذا لو دفع اليها عبد فقال قد أخذته مني بعاب صداقك وقالت بل أخذته منك هبة فالقول قوله مع عينة ويحلف على البيع وترد العبدان كان حياً وقبته ان كان ميتاً ولو تصادقا أن الصداق ألف فدفع اليها ألفين فقال ألف صدق وألف وديعة وقالت ألف صدق وألف هدية فالقول قوله مع عينة وله عندها ألف وديعة واذا أقرت أن قد قبضت منه شيئاً فقد أقرت بحاله وأدعت ملكه بغير ما قال فالقول قوله في ماله قال واذا تكلم الصغير والكبير البكر التي يلي أبوها بضعة ماله ما دفع الي أبيهما ما صدقهما فهو براعه من الصداق وهكذا الثيب التي يلي أبوها ماله وهكذا اذا دفع صداقها الي من يلي

فكانت فيهن أمها أو ابنتها جرن عليها وان كانت تدعى الرضاع لم يجز فيها أمها ولا أمهاتها ولا ابنتها ولا بناتها ويجوز في ذلك شهادة التي أرضعت لانه ليس لها في ذلك ولا عليها ما ترده شهادتها (قال المزني) رجه الله وكيف تجوز شهادتها على فعلها ولا تجوز شهادة أمها وأمهاتها وشهادتها في شهادتها على فعلها يجوز في القياس من شهادتها على فعل نفسها (قال الشافعي) رجه الله ويوقفن حتى يشهدن أن قدر رضع المولود خمس وضعات يخلصن كلهن الى جوفه ونسعهن الشهادة على هذا لانه ظاهر علمهن وقد كرت السوداء أنها أرضعت رجلاً وامراً تناكحا فقال الزوج النسي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فأعرض فقال وكيف وقد رعت السوداء أنها قد أرضعتك (قال الشافعي) اعراضه صلى الله عليه وسلم

يشبه أن يكون لم يرها
شهادة تلمسه وقوله
وكيف وقصدت
السوداء أنها قد أَرْضَعَتْ

يشبه أن يكرمه أن
يقم معها وقد قيل
أنها أخته من الرضاعة
وهو معنى ما قلنا بتركها
ورعاً لحكم ولو قال
رجل هذه أختي من
الرضاعة أو قالت
هذا أختي من الرضاعة
وكذبته أو كذبها فلا
يحل لأحدهما أن
يتكح الآخر ولو أقر
بذلك بعد عقد نكاحها
ففرق بينهما فإن كذبته
أخذت نصف ما مسمى
لها ولو صدقت هي
المدعية أفتيشه أن
يتق الله ويدين نكاحها
مطلقة لتصل بها غيره
أن كانت كاذبة وأخفها
لها فإن نكل حلفت
وفرق بينهما

(باب رضاع الخنثى)

(قال الشافعي) رحمه
الله أن كان الأغلب
من الخنثى أنه رجل نكح
امراً ولم ينزل فتكحه
رجل - ولذا أنزل له ابن
قارظ به صبياً لم يكن
رضاعاً بحرم وإن كان

مالها من غير الأب فهو براءة له من الصداق وإذا دفع ذلك إلى الأب لابتته النيب التي تلي نفسها والبكر
الرشيدة البالغ التي تلي مالها دون أبيها أو إلى أحد من الأولياء إلى المال فلا براءة له من صداقها والصداق
لازم بحاله ويتبع من دفعه إليه بالصداق عاده دفع إليه وإذا وكت المرأة التي تلي مالها رجلاً من كان يدفع
صداقها إليه فدفعه إليه الزوج فهو برى منه

(الشرط في النكاح) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا عقد الرجل النكاح على البكر
أو النيب التي تلي مال نفسها ولا تليها فاذنهما في النكاح غير اذنها في الصداق ولو نكحها بألف على أن
لأبيها ألفاً فالنكاح ثابت ولها مهر مثلها كان أقل من ألف أو أكثر من ألف من قبل أنه نكاح جائز عقد
فيه صداق فاسد وجب في أصل العقد ليس من العقد ولا يجب بالعقد ما لم يجعله الزوج للمرأة فيكون صداقاً
لها فإذا أعطاه الأب فاعماً أعطاه بحق غيره فلا يكون له أن يأخذ بحق غيره وليس بهبة ولو كان هبة لم تجز
الامقبوضة وليس للمرأة المهر مثلها ولو كانت البنت ثيباً أو بكرًا بالغاً رضيت قبل النكاح أن ينكحها
بألفين على أن يعطى أباهما أو أحدهما ألفاً كان النكاح جائزاً وكان هذا أو كيلاً منها لأبيها بألف
التي أمرت بدفعها إليه وكانت اللعان لها ولها الخيار في أن تعطيها أباهما أو أحدهما هبة لهما ومنعهما لهما
لأنها هبة لم تقبض أو وكالة تقبض ألف فيكون لهما الرجعة في الوكالة واعتبر بقرينة بين البكر والنيب إذا
كانتا يريان أموالهما ولا يلبسهما أن التي تلي مالها منهما يجوز لهما ما صنعت في مالهما من توكل بهبة
الآرى أن رجلاً لو باع من رجل عبداً بألف على أن يعطيه خمسمائة وآخر خمسمائة كان جائزاً وكانت
الخمسمائة أحالة منه فلا خير بها أو وكالة والبكر الصغيرة والنيب التي تلي مالها لا يجوز لهما في مالها
ما صنعت قال ولو انعقدت عقدة النكاح بأمر التي تلي أمرها مهر رضيت ثم شرط لها بعد عقدة النكاح
شيئاً كان له الرجوع فيه وكان الوفاء به أحسن لو رضيت ولو كان هذا في التي تلي مالها كان هكذا إلا أنه
إن كان نقص التي تلي مالها شيئاً من مهر مثلها بلغ مهر مثلها ولو جازى أبو التي تلي مالها في مهرها
أو وضع منه كان على زوجها أن يلحقها بمهر مثلها ولا يرجع به على الأب وكان وضع الأب من مهرها باطلاً
كما يكون هبته مالها سوى المهر باطلاً وهكذا أسائر الأولياء وهكذا لو كانت تلي مالها فكان ما صنعت غير
أمرها ولو نكح بكراً أو ثيباً بأمرها على ألف على أن لها أن تخرج متى شئت من منزله وعلى أن لا تخرج
من بابه وعلى أن لا ينكح عليها ولا يتسرى عليها أو أي شرط ما شرطه عليه عما كان له إذا انعقد النكاح
أن يعمله وجمعها منه فالنكاح جائز والشرط باطل وإن كان انتقص بالشرط شيئاً من مهر مثلها فلها مهر
مثلها وإن كان لم ينقصها من مهر مثلها بالشرط أو كان قد زادها عليه وزادها على الشرط أبطل الشرط
ولم أجعل لها الزيادة على مهر مثلها ولم زددها على مهر مثلها الفساد عقد المهر بالشرط الذي دخل معه
الآرى لو أن رجلاً اشتري عبداً ثيباً دنياراً وزق خمر فرضى رب العبد أن يأخذ المائة ويطلق الرق الخمر
لم يكن ذلك لأن الثمن انعقد على ما يجوز وعلى ما لا يجوز فبطل ما لا يجوز وما يجوز وكان له قيمة العبد أن
ما تفي يدي المشتري وأصدقها ألفاً على أن لا ينكح عليها وعلى أن لا يقسم لها وعلى أنه في حل مما صنعت
بها كان الشرط باطلاً وكان له أن كان صداق مثلها أقل من ألف أن يرجع عليها حتى يصيرها إلى صداق
مثلها إلا أنها شرطت له ما ليس له فزادها مما طرح عن نفسه من حقها فأبطلت حصته الزائدة من مهرها
ورددتها إلى مهر مثلها فإن قال قائل فلم لا تجوز عليه ما شرط لها وعليها ما شرطت له قيل رددت شرطها
إذا بطل به ما جعل الله لكل واحد ثم ما جعل النبي صلى الله عليه وسلم وبأن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال ما بالرجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله تعالى ما كان من شرط ليس في كتاب الله تعالى
فهو باطل ولو كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرطه أوثق فاعلموا لا ملن أعتق فأبطل رسول الله صلى الله
عليه وسلم كل شرط ليس في كتاب الله جل ثناؤه إذا كان في كتاب الله أو سنة رسول الله صلى الله عليه

الاعلم أنه امرأة فقل له
 ابن من نكاح أو غيره
 فأرضع صبياً حرم وإن كان
 مشكلاً فله أن ينكح
 بأيهما شاء وبأيهما نكح
 به أولاً أجرته ولم يجعل
 له ينكح بالآخر

(وجوب النفقة)

(للزوجة)

من كتاب النفقة ومن
 كتاب عشرة النساء
 ومن الطلاق ومن
 أحكام القرآن ومن
 النكاح املاء على
 مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه
 الله تعالى قال الله عز
 وجل ذلك أدنى أن لا
 تعلموا أي لا يكثر من
 تعولون (قال) وفيه
 دليل على أن على الزوج
 نفقة امرأته فأجاب أن
 يقتصر الرجل على
 واحدة وإن أبيع له
 أكثر وجاءت هنالك
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقالت
 يا رسول الله إن
 أباه سفيان رجل
 شحيح وأنه لا يعطيني ما
 يكفيني وولدي الأما
 أخذت منه سراً وهو لا

وسلم خلافه فان قال قائل ما الشرط للرجل على المرأة والمرأة على الرجل مما يبطل به الشرط خلاف
 لكتاب الله أو السنة أو أمر اجتمع الناس عليه قيل له ان شاء الله تعالى أحل الله عز وجل للرجل أن ينكح
 أربعا وما ملكك عيته فإذا شرطت عليه أن لا ينكح ولا يتسرى حطرت عليه ما وسع الله تعالى عليه وقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل للمرأة أن تصوم ويصليها ما طوعا وزوجها شاهد إلا بأذنه فجعل له منعها
 ما يقر بها إلى الله إذا لم يكن فرضا عليها العظيم حقه عليها وأوجب الله عز وجل له الفضيلة عليها ولم يختلف
 أحد علمته في أن له أن يخرجها من بلد إلى بلد ويمنعهما من الخروج فإذا شرطت عليه أن لا يمنعهما من الخروج
 ولا يخرجها شرطت عليه إبطال ماله عليها قال الله تبارك وتعالى فواحدة أو ما ملكك أعانتكم ذلك أدنى
 أن لا تقولوا فدل كتاب الله تعالى على أن على الرجل أن يعول امرأته ودلت عليه السنة فإذا شرط عليها
 أن لا ينفق عليها أبطل ما جعل لها وأمر بعشرتها بالمعروف ولم يبع ضربها إلا بحال فإذا شرط عليها
 أن له أن يعاشرها كيف شاء وأن لا شيء عليه فيما نال منها فقد شرط أدنى أن يأتي منها ما ليس له فهذا أبطلنا
 هذه الشروط وما في معناها وجعلنا لها مهر مثلها فان قال قائل فقديري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
 قال ان أحق ما وفيت به من الشروط ما استحلت به الخروج فهكذا نقول في سنة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أنه اغيا في من الشروط ما يبين أنه جائز ولم تدل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنه غير جائز
 وقديري عنه عليه الصلاة والسلام المسلمون على شروطهم الا شرطا أحل حراما أو حرم حلالا ومفسر
 حديثه يدل على جلته

(ما جاء في عفو المهر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وان طلقتموهن من
 قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة الآية (قال الشافعي) فجعل الله تعالى للمرأة فيما أوجب لها
 من نصف المهر أن تعفو وجعل للذي يلى عقدة النكاح أن يعفو وذلك أن يتم لها الصداق فيدفعه ان لم
 يكن دفعه كاملا ولا يرجع بنصفه ان كان دفعه وبين عندي في الآية أن الذي يبدع عقدة النكاح الزوج
 وذلك أنه انما يعفوه من له ما يعفوه فلما ذكر الله جل وعز عفوها مما ملكت من نصف المهر أشبه أن يكون
 ذكر عفو ماله من جنس نصف المهر والله تعالى أعلم وحض الله تعالى على العفو والفضل فقال عز وجل
 وأن تعفوا أقرب للتقوى ولا تنسوا الفضل بينكم وبلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أنه قال الذي
 يبدع عقدة النكاح الزوج (قال الشافعي) وأخبرنا ابن أبي فديك أخبرنا سعيد بن سالم عن عبد الله بن
 جعفر بن المسور عن واصل بن أبي سعيد عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه أنه تزوج امرأة ولم يدخل بها
 حتى طلقها فأرسل إليها بالصداق فأما فقيل له في ذلك فقال أنا أولى بالعفو أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن
 ابن سيرين قال الذي يبدع عقدة النكاح الزوج أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن
 سعيد بن جبير أنه قال الذي يبدع عقدة النكاح الزوج أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن المسيب
 أنه قال هو الزوج (قال الشافعي) والمخاطبون بأن يعفون فيجوز عفوهم والله تعالى أعلم الأحرار وذلك
 أن العبيد لا يملكون شيئا فلو كانت أمة عند حر فعتقه عن بعض المهر والمهر لم يجز عفوها وذلك أنها لا
 تملك شيئا إنما عاقل مولاهما ملك بسببها ولو عفا المولى جاز وكذلك العبدان عفا المهر كله وله أن يرجع
 بنصفه لم يجز عفوهم وإذا عفا مولاهما جاز عفوهم لأن مولاهما مالك لهما (قال الشافعي) فأما أبو بكر يعفو
 عن نصف المهر فلا يجوز ذلك له من قبل أنه عفا عما لا يملك وما يملكه تملكه ابنته ألا ترى أنه لو وهب مالا
 لبنته غير الصداق لم تجز هبته فكذلك إذا وهب الصداق لم تجز هبته لأنه مال من ماله وكذلك أبو الزوج
 لو كان الزوج محجورا عليه فعفا عن نصف المهر الذي له أن يرجع به لم يجز عفو أبيه لأنه مال من ماله بهبه
 وليس له هبة ماله قال ولا يجوز العفو إلا بالبيع حرشديلي مال نفسه فان كان الزوج بالفاخر محجورا عليه
 فدفع الصداق ثم طلقها قبل الميس فقفا نصف المهر الذي له أن يرجع كان عفو باطلا كما تكون هبة

يعلم فهل على شيء ذلك
من جناح فقال صلى
الله عليه وسلم خذي
ما يصيبك ووليك
بالأرواف وجاء رجل
إلى النبي صلى الله عليه
وسلم فقال يا رسول الله
عندي دينار قال أنفق
على نفسك قال عندي
آخر قال أنفق على
وليك قال عندي آخر
فقال أنفق على أهلك
قال عندي آخر قال
أنفق على خادمك قال
عندي آخر قال أنت
أعلم قال سعيد المقبري
ثم يقول أبو هريرة إذا
حدث بهذا الحديث
يقول وليك أنفق على
إلى من تكني وتقول
زوجتك أنفق على
أو طفلي ويقول
خادمك أنفق على أو بعني
(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى في القرآن
والسنة بيان أن
على الرجل ما لا غنى
بأمره عنه من نفقة
وكسوة وخدمة في المال
التي لا تقدر على مالا
صلاح بلدتها
من زمانة ومريض الإبه
(وقال) في كتاب عشرة
النساء يحتمل أن يكون

وكذلك لو كانت المرأة بكر لا يجوز لها هبة مملوكة ولا وليا لها هبة أم والها ولو كانت
بكر بالغ رشيدة غير محجور عليها فعتت جار عفوها انما يتطرق في هذا إلى من يجوز أمره في ماله وأجيز عفو
وأرد عفو من لا يجوز أمره في ماله والعفو هبة كما وصفت وهو إبراء فإذا لم تقبض المرأة شيئا من صداقها
فعتت جاز عفوها لأنه قابض لما عليه فيبرأ منه ولو قبضت الصداق أو نصفه فقالت قد عفت لك عما
أصدتني فإن ردتته إليه جار العفو وإن لم ترده حتى ترجع فيه كان لها الرجوع لأنه غير قابض ما وهبته له
ولا معنى لإبراءها إياه من شيء ليس لها عليه ولو كانت على التمام على عفوها فهاك في يدها لم يكن عليها عزمه
الآن نشاء ولو ماتت قبل أن تدفعه إليه لم يكن على ورثتها أن يعطوه إياه وكان مالا من مالها يرثونه قال
وما كان في يدك واحد منها فعتت الذي هو له كان عفوها حائرا وما لم يكن له في يده فعتت الذي هو له فهو بالخيار
في إتمامه والرجعة فيه وجبسه وإتمامه ودفعه أحب إلى من حبسه وكل عطية لا تجب على أحد فهي بفضل
وكلها محمود مرغوب فيه والفضل في المهر لأنه منصوص حض الله تعالى عليه قال وإذا أنكح الرجل المرأة
بصداق فوهبته له قبل القبض أو بعده أو قبل الطلاق أو بعده فذلك كله سواء والهبة جائزة وإن كانت
الهبة قبل الطلاق ثم طلقها فأراد أن يرجع عليها بنصف الصداق فلا يجوز فيها إلا واحد من قولين أحدهما
أن يكون العفو إبراء له مما لها عليه فلا يرجع عليها شيء قدم ملكه عليها ومن قال هذا قال لم يجب عليها شيء
لأن من قبل ما كان لها عليه بإبراء منه قبل القبض أو بعد القبض والدفع إليه والثاني أن له أن يرجع
عليها بنصفه كان عفوها قبل القبض أو بعد القبض والدفع إليه وذلك أنه قدم ملكه عليها بغير الوجه الذي
وجب لها عليه وإذا أنكح الرجل المرأة التي يجوز أمرها في مالها بصداق غير مسمى أو بصداق فاسد فأبرأته
من الصداق قبل قبضته فالبراء باطلة من قبل أنها أبرأته مما لا تعلم كم وجب لها منه ولو سمي لها مهورا
جائزا فرضته ثم أبرأته منه فالبراء جائزة من قبل أم الأبرأته مما عرفت ولو سمي لها مهورا فاسدا فقبضته أو لم
تقبضه فأبرأته منه أو ردتته عليه إن كانت قبضته كانت البراءة باطلة وتردته بكل حال ولها صداق مثلها فإذا
علمته فأبرأته منه كانت براءتها جائزة ألا ترى أن رجلا لو قال لرجل قد صار لك في يدي مال من وجه فقال
أنت منه بريء لم يبرأ حتى يعلم المالك المال لأنه قد يبرئه منه على أنه درهم ولا يبرئه لو كان أكثر قال ولو
كان المهر صحيحا معلوما ولم تقبضه حتى طلقها فأبرأته من نصف المهر الذي وجب لها عليه كانت البراءة جائزة
ولم يكن لها أن ترجع بشيء بعد البراءة ولو كانت لم تقبضه ولكنها أحالت عليه ثم أبرأته كانت البراءة باطلة
لأنها أبرأته مما ليس لها وما ملكه لغيرها ولو كانت أحالت عليه بأقل من نصف المهر ثم أبرأته من نصف
المهر جازت البراءة عما بقى عليه ولم تجز مما أحالت به عليه لأنه قد خرج منها إلى غيرها فأبرأته مما ليس لها
عليه ولا غلظك فعلى هذا الباب كله وقايته

(صداق الشيء بعينه فوجد معيها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا أصدق الرجل المرأة عبدا
بعينه فوجدته بمعينا صغيرا أو كبيرا يرد من مثله كاليسوع كان لهاردته بذلك العيب وكذلك لو أصدقها
أيامه سالما فلم يدفعه إليها حتى حدث به عيب وكذلك كل ما أصدقها أيامه فوجدته بمعينا أو حدث به في يد
الزوج قبل قبضها أيامه عيب كان لهاردته بالعيب وأخذته بمعينا إن شاءت فإن أخذته بمعينا الماشي إليها
العيب وإن ردتته رجعت عليه بمهر مثلها لأنها انما باعت به بضعها بعد فلما انتقض البيع فيه باختيارها الرد
كان لها مهر مثلها كما يكون لها لو اشتريته منه بثمن الرجوع بالثمن الذي قبض منها وهكذا لو أصدقها
أيامه لم تره فاختارت عند روثيته رده كان الجواب فيها هكذا لا يختلفان قال وإن أصدقها عبدا لا يملكه
أو مكايبا أو حرا على أنه عبلة أو دار القبره ثم ملك الدار والعبد فلها في هذا كله مهر مثلها قال وكذلك
المكاتب لا يباع والحرا لا يثنى فلم يملك واحد من هذين بحال والعبد لا يملكه والدار وقع النكاح ولا يبدل له
عليه ولو سلمه سيده أو سلم الدار لم يكن لها كمالو باعها عبدا أو دارا لا يملكها ثم سلمها مالها لم يجز البيع

ولو أصدقها عبد نصف حاز الصدق وجبرتها إذا جامها بأقل ما تقع عليه الصفقة على قبضه منه قال وهكذا لو أصدقها حنطة أو زبياً أو خلا بصفة أو إلى أجل كان حائراً وكان عليها إذا جامها بأقل ما يقع عليه اسم الصفقة أن تقبله ولو قال أصدقك مثل هذه الجرعة خلا والخل غير حاضر لم يجز وكان لها مهر مثلها ولو اشترى مثل هذه الجرعة خلا والخل غائب لم يجز من قبل أن الجرعة قد تنكسر فلا يدري كم قدر الخل وانما يجوز بيع العين ترى أو الغائب المكمل أو الموزون بكيال أو ميزان يدركه عليه فيصير عليه المتبايعان قال ولو أصدقها جزاراً فقال هذه مملوأة خلا فنكحته على الجزار بما فيها أو على ما في الجرعة فإذا فيها خل كان لها الخيار إذا رآته وإفياً أو ناقصاً لتمامه لزمه فان اختارته فهو لها أن ثبت حديث خيار الرؤية وإن اختارته برده فلها عليه مهر مثلها ولو وجدته جزاراً رجعت عليه بمهر مثلها لانه لا يكون لها أن تملك الخمر وهذا يبيع عين لا تحمل ككلو أصدقها نجراً كان لها مهر مثلها قال ولو أصدقها داراً لم ترها على أنها بالخيار فيما أصدقها ان شئت أخذته وإن شاءت ردت أو شرط الخيار لنفسه كان النكاح جائزاً لان الخيار انما هو في المصدق لا في النكاح وكان لها مهر مثلها ولم يكن لها أن تملك العبد ولا الدار ولو أصدقها بعدد على العبد والدار لم يجز الصلح حتى يعلم كم مهر مثلها فتأخذ به أو ترضى أن يقرض لها مهرها فتأخذ بالقرض لا بقيمة مهر مثلها الذي لا تعرفه لانه لا يجوز البيع إلا بثمن يعرفه البائع والمشتري معاً لا أحد هذان الآخر ولا يشبه هذا أن تنكحه بعد نكاحها صحيفاً فملك العبد لان العقد وقع وليس لها مهر مثلها فيكون العبد مبيعاً به عتقها ولو وقع بالعبد وليس لها غيره إذا صح ملكه قال ولو أصدقها عبداً فقبضته فوجدته بغيره عتقته به عند هاء عيب لم يكن له رده إلا أن يشاء الزوج أن يأخذ به بالعيب الذي حدث به عندها ولا يكون له في العيب الحادث عند هاءشئ ولها أن ترجع عليه بما نقصه العيب وكذلك لو اعتقته أو كاتبته رجعت عليه بما نقصه العيب

(كتاب الشغار)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار والشغار أن يزوجه الرجل ابنة الرجل على أن يزوجه الرجل الآخر ابنته وليس بينهما صداق (قال الشافعي) لا أدري تفسير الشغار في الحديث أو من ابن عمر أو نافع أو مالك وهكذا كما قال الشغار (١) فكل من زوج رجلاً امرأة إلى امرأته لا يلهى نفسه الأب البكر أو الأب وغيره من الأولاد لا امرأة على أن صدق كل واحدة منهما بضع الأخرى فهو الشغار أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريح قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار أخبرنا سفیان بن عیینة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا شغار في الإسلام (قال الشافعي) فإذا أنكح الرجل ابنته أو المرأة إلى امرأته كانت على أن ينكحه ابنته أو المرأة إلى امرأته كانت على أن صدق كل واحدة منهما بضع الأخرى ولم يسم لواحدة منهما صداق فهذا الشغار الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يحل النكاح وهو مفسوخ وإن أصاب كل واحد منهما فلكل واحدة منهما مهر مثلها وعليها العدة وهو كالنكاح الفاسد في جميع أحكامه لا يختلفان (قال الشافعي) وإذا زوج الرجل ابنته الرجل أو المرأة إلى امرأته على أن يزوجه الرجل ابنته أو المرأة إلى امرأته على أن صدق أحدهما كذا الشيء يسميه وصداق الأخرى كذا الشيء يسميه أقل أو أكثر وعلى أن يسمي لاحدهما صداقاً ولم يسمي الأخرى صداقاً وقال لا صداق لها فليس هذا بالشغار المنهى عنه والنكاح ثابت والمهر فاسد ولكل واحدة منهما مهر مثلها إذا دخل بها أو ماتت أو مات عنها ونصف مهر مثلها ان طلق قبل أن يدخل بها (قال الشافعي) فان قال قائل فان عطاها وغيره يقولون يثبت النكاح ويؤخذ لكل واحدة منهما مهر مثلها فلم يقله وأنت

عليه نكاحها نفقة إذا كانت ممن لا تستخدم نفسها وقال فيه أيضاً إذا لم يكن لها خادم فلا يمين أن يعطيها نادماً ولكن يجبر على من يصنع لها الطعام الذي لا تصنعه هي ويدخل عليها ما لا تخرج لأدخاله من ماء وما يصلحها ولا يجاوز به ذلك (قال المزني) قد أوجب لها في موضع من هذا النفقة خادم وقاله في كتاب النكاح ادلاء على مسائل مالك المجموعة وقاله في

كتاب النفقة وهو بقوله أولى لانه لم يختلف قوله أن عليه أن يزك عن خادمها فكذلك ينفق عليها (قال المزني) رجه الله ومما يؤكده ذلك قوله لو أراد أن يخرج عنها أكثر من واحدة

(١) قوله فكل من زوج رجلاً امرأة إلى امرأته على أن صدق كل واحدة الخ كذا في الأصول وفيه سقط ظاهر فيعبر كتيبه

معناه

أخرجهم من (قال الشافعي) وينفق المكاتب على ولده من أمته وقال في كتاب النكاح ولو كانت امرأته مكاتبه وليست كتابته ما واحة ولا مولاهما واحة ولله في الكتابة أولاد فنفقهم على الأم لأنهما أحق بهم ويعتقون بعقها وليس على العبد أن ينفق على ولده من امرأة حرة ولا أمة

(قدر النفقة)
من ثلاثة كتب

(قال الشافعي) رجة الله عليه النفقة نفقتان نفقة الموسع ونفقة المقتر قال الله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه الآية فأما ما يلزم المقتر لأمراه أن كان الأغلب يلهدها أنها لا تكون الاخذومة عالهها وحادما واحدا بما لا يقوم بدن على أقل منه وذلك مذمذ بمذ النبي صلى الله عليه وسلم في كل يوم من طعام البلد الأغلب فيها من قسوت مثلها

تقول يثبت النكاح بغير مهر ويثبت بالمهر الفاسد وتأخذ مهر مثلها فأكثر ما في الشغار أن يكون المهر فيه فاسدا أو يكون بغير مهر قيل له أبان الله عز وجل أن النساء محترمات إلا بما أحل الله من نكاح أو ملك عين فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم المبين عن الله عز وجل كيف النكاح الذي يحل فن عقد نكاحا كما أمره الله تعالى ثم رسوله صلى الله عليه وسلم أو عقد نكاحا لم يحرمه الله سبحانه وتعالى ولم ينه عنه رسوله صلى الله عليه وسلم فالنكاح ثابت ومن نكح كانهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه فهو عاص بالنكاح إلا أنه غير مؤاخذ إن شاء الله تعالى بالمعصية إن آناه على جهالة فلا يحل المحرم من النساء بالمحرم من النكاح والشغار محترم بنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه وهكذا كل ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من نكاح لم يحل به المحرم وبهذا قلنا في المتعة ونكاح المحرم وما نهى عنه من نكاح ولهذا قلنا في البيع الفاسد لا يحل به فريج الأمة فإذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن النكاح في حال فقد على نهيه كان مفسوخا لأن العقد لهما كان بالتهى ولا يحل العقد المنهى عنه محترما (قال الشافعي) ويقال له إنما أجزنا النكاح بغير مهر لقول الله عز وجل لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضا لهن فريضة الآية فلما أثبت الله عز وجل الطلاق دل ذلك على أن النكاح ثابت لأن الطلاق لا يقع إلا من نكاح ثابت فأجزنا النكاح بلا مهر ولما أجاز الله سبحانه وتعالى بلا مهر كان عقد النكاح على شئين أحدهما نكاح والآخر ما يملك بالنكاح من المهر فلما أجاز النكاح بلا ملك مهر خالف البيوع وكان فيه مهر مثل المرأة إذا دخل بها وكان كاليبيع الفاسدة المستهلكة يكون فيها قيمتها كان المهر إذا كان فاسدا لا يفسد النكاح ولا يمكن في النكاح بلا مهر ولا في النكاح بالمهر الفاسد نهى من رسول الله صلى الله عليه وسلم فحرمه بنهيه كما كان في الشغار فأجزنا ما أجاز الله عز وجل وما كان في معناه إذا لم ينه رسول الله صلى الله عليه وسلم منه عن شيء علمناه ورددنا ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان هذا الواجب علينا الذي ليس لنا ولا لأحد عقل عن الله جل وعلا شيئا علمنا غيره أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين أن رجلا نكح امرأة على حكمها ثم طلقها فاحتكمت رقيقا من بلادها فابى فذكر ذلك لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فقال امرأته من المسلمين (قال الشافعي) أحسبه قال يعني مهر امرأته من المسلمين

(نكاح المحرم) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن نبيه بن وهب أخى بنى عبد الدار أن عمر بن عبد الله أراد أن يزوجه طلحة بن عمر بنت شيبه بن جبير فأرسل إلى أبان بن عثمان ليحضر ذلك وهما محرمان فأنكر ذلك عليه أبان وقال سمعت عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب وأخبرنا ابن عيينة عن أيوب بن موسى عن نبيه بن وهب عن أبان بن عثمان عن عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه (قال الشافعي) وأخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبارافع مولا ورجلا من الانصار فزوجه ميمونة بنت الحرث وهو بالمدينة قبل أن يخرج أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن يزيد بن الأصم وهو ابن أخت ميمونة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة وهو حلال أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سلمة الأموي عن اسمعيل بن أمية عن ابن المسيب قال وهم الذي روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة وهو محرم ما نكحها رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا وهو حلال أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي عطفان بن طريف المزني أنه أخبره أن أبا طريف تزوج امرأة وهو محرم فرد عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه نكاحه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب على نفسه ولا على غيره (قال الشافعي) لا يلي محرم

عقدته نكاح لنفسه ولا لغيره فان تزوج المحرم في احرامه وكان هو الخاطب لنفسه أو خطب عليه حلال
بأمره فسواء لأنه هو النكاح ونكاحه مفسوخ وهكذا المحرمة لا تزوجها حرام ولا حلال لأنها هي
المتزوجة وكذلك لو تزوج المحرم امرأة حلالاً أو وليها حلالاً فوكل وليها حراماً فزوجهما كان النكاح
مفسوخاً لأن المحرم عقد النكاح قال ولا بأس أن يشهد المحرمون على عقد النكاح لأن الشاهد
ليس بناكح ولا منكح ولو توفى رجل أن يخطب امرأة محرمة كان أحب إلى ولا أعلمه بضيق عليه خطبتها
في احرامها لأنهم البست بعقدته ولا في معناها ومتى خرجت من احرامها جاز لها أن تنكح وقد تكون معتبرة
فيكون لها الخروج من احرامها بأن تعجل الطواف وحاجة فيكون لها ذلك بأن تعجل الزيارة يوم النحر
فتطوف والمعتدة ليس لها أن تقدم الخروج من عدها ساعة (قال الشافعي) فأى نكاح عقد محرم
لنفسه أو محرم لغيره فالنكاح مفسوخ إذا دخل بها فأصابها فلهما مهر مثلها لا ما سمي لها أو يفرق بينهما
وله أن يخطبها إذا حلت من احرامها في عدها منه ولو توفى كان ذلك أحب إلى لأنها وان كانت تعتد من
مائة فانها تعتد من مائة فاسد قال وليس لغيره أن يخطبها حتى تنقضي عدها منه فان نكحها هو فهي
عنده على ثلاث تطليقات لان الفسخ ليس بطلاق وان خطب المحرم على رجل وولي عقدته نكاحه حلال
فالنكاح جائز إنما أجزأ النكاح بالعد وقد أكره للمحرم أن يخطب على غيره كما كره له أن يخطب على نفسه
ولا تقصد معصيته بالخطبة انكاح الحلال وانكاحه طاعة فان كانت معتبرة أو كان معتبراً لم ينكح واحد
منهما حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة يأخذ من شعره فان نكح قبل ذلك فنكاحه مفسوخ
فان كانت أو كانا حجين لم ينكح واحد منهما حتى يري ويحلق ويطوف يوم النحر وبعده فأيهما نكح
قبل هذا فنكاحه مفسوخ وذلك أن عقد النكاح كالجماع فليحل للجماع من الاحرام لم يحل له
عقد النكاح واذا كان النكاح في احرام فاسد لم يجزئه النكاح فيه كما لا يجزئه في الاحرام العجمي وان
كان النكاح محصراً بعد ولم ينكح حتى يحلل وذلك أن يحلق ويحرفان كان محصراً بعد لم ينكح حتى
يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة وأصل هذا أن ينظر إلى عقد النكاح فان كان قد حل للجماع منهما الجماع
فأجيزه وان كان الجماع لم يحل للجماع منهما المحرمة الاحرام بطله (قال الشافعي) ويراجع المحرم امرأته
ويراجع المحرمة زوجها لان الرجعة ليست بابتداء نكاح إنما هي اصلاح شيء أفسد من نكاح كان صحيحاً
إلى الزوج اصلاحه دون المرأة والولاية وليس فيه مهر ولا عوض ولا يقبل الرجوع نكاح (قال الشافعي)
ويشترى المحرم الحارية للجماع والخدعة لان الشراء ليس كالنكاح المنهي عنه كما يشترى المرأة وولدها
وأهملها وأخواتها ولا ينكح هؤلاء معالان الشراء ملك فان كان يحل به الجماع بحال فليس حكمه حكم
النكاح فتنهاه عن الشراء لأنه في معنى النكاح (قال الشافعي) ولو وكل رجل قبل أن يحرم رجلاً أن
يزوجه امرأة ثم أحرم فزوجه وهو ببلده أو غائب عنه يعلم باحرامه أو لا يعلم فالنكاح مفسوخ إذا عقده
والمعقود له محرم قال ولو عقده وهو غائب في وقت فقال لم أكن في ذلك الوقت محرمًا كان القول قوله
مع يمينه الآن تقوم عليه يمينه باحرامه في ذلك الوقت فيفسخ النكاح ولو تزوجه في وقت فقال الزوج
لأدري كنت في ذلك الوقت محرمًا وحلالاً ولم أعلم متى كان النكاح كان الورع أن يدع النكاح ويعطى
نصف الصداق ان كان سمي والمتعة ان لم يكن سمي ويفرق في ذلك بتطليقة ويقول ان لم أكن كنت محرمًا
فقد أوفعت عليها تطليقة ولا يلزمه في الحكم من هذا شيء لأنه على احلال النكاح حتى يعلم فسخه وهذا
كله اذا صدقته المرأة بما يقول في ان النكاح كان وهو محرم فان كذبه ألزمته لنصف الصداق ان لم
يكن دخل بها الا أن يقيم بينة بأنه كان محرمًا حين تزوج وفسخت النكاح عليه باقراره أن نكاحه كان
فاسداً وان قالت لا أعرف أصدق أم كذب قلنا نحن نفسخ النكاح باقراره وان قلت كذب أخذنا لك
نصف المهر لانه لا تدريين ثم تدريين وان لم تدري هذا لم يأخذ لك شيئاً ولا يأخذ لك شيئاً وان قالت

ولمادهما مثله ومكيلة
من آدم بلادها زينا
كان أو سمنا بقسدر
ما يكنى ما وصفت
ويفرض لها في دهن
ومشط أقل ما يكفيها
ولا يكون ذلك لخادمها
لانه ليس بالمعروف لها
وقيل في كل جعة رطل
لحم وذلك المعروف
مثلها وفرض لها من
الكسوة ما يكسئ
مثلها ببلدها عند المتر
من القطن الكوفي
والبصري وما أشبهه
ولمادهما كرباس وما
أشبهه وفي البلد البارد
أقل ما يتكفي البرد من
جبة مخشوة وقطيفة
أو لحاف يكتفي الستين
وقيص وسراويل
وتجار أو مقنعة
ولجار يتهاجبه صوف
وكساء تلحفه يدي
مثلها وقيص ومقنعة
وخف وما لا غنى بها
عنه ويفرض لها في
الصيف قيصا وملحفة
ومقنعة وان كانت
رغبة لا يجزئها هذا
دفع البهائم وتزيت
من عن آدم ولحم
وما شئت في الحبوان
كانت زهيدة تزيت

التحليل مراوضة أو غير مراوضة فإذا لم ينعقد النكاح على شرط كان النكاح ثابتاً بخبر عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو من دونهم قيل فيما ذكرنا من النهي عن المتعة وإن المتعة هي النكاح إلى أجل كفاية وقد أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن سيف بن سليمان عن مجاهد قال طلق رجل بن قريش امرأته فبنتها فرب شيخ وابن له من الأعراب في السوق قدما بتجارة لهما فقال للقي هل فيك من خير ثم مضى عنه ثم كر عليه فبكشلتها ثم مضى عنه ثم كر عليه فبكشلتها قال نعم قال فأرني بذلك فانطلق به فأخبره الخبر وأمره بنكاحها فبكشلتها فبنت معها فلما أصبح استأذن فأذن له فاذا هو قد ولاها الدبر فقالت والله لئن طلقني لأنكحك أبداً فذكر ذلك لعمر فدهاه فقال لو نكحتك لفعلت بك كذا وكذا ووعده ودعا وزوجها فقال الزمها أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن مجاهد عن عمر مثله أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرني عن ابن سيرين أن امرأة طلقها زوجها وكان مسكيناً أعرابي يقعد بباب المسجد فجاءته امرأة فقالت له هل لك في امرأة تنكحها فتبيت معها الليلة فتصبح فتفارقها فقال نعم وكان ذلك فقالت له امرأته أنك إذا أصبحت فانهم سيقولون لك فارقها فلا تفعل فإني مقبلة لك ما ترى واذهب إلى عمر فلما أصبحت أتوها ففالت كلموه فأتهم جثته بكلموه فأبى وانطلق إلى عمر فقال الزم امرأتك فإن رايوك ربي فأتني وأرسل إلى المرأة التي مشيت بذلك فنكح بها ثم كان يغدو إلى عمر ويروح في حلة فيقول الحمد لله الذي كسأله إذا الرقعتين حلة تغدو فيها وتروح (قال الشافعي) وقد سمعت هذا الحديث مسنداً متصلاً عن ابن سيرين يوصله عن عمر بمثل هذا المعنى

(باب الخيار في النكاح) وإذا نكح الرجل المرأة على أنه بالخيار في نكاحها يوماً أو أقل أو أكثر أو على أنه بالخيار ولم يذ كر مدة ينتمى إليها أن شاء أجاز النكاح وإن شاء رده أو قال على أني بالخيار يعني من كان له الخيار أنه إن شاء أجاز النكاح وإن شاء رده فالنكاح فاسد وكذلك إن كان الخيار للأرأة دونها وأولهما معاً أو شرطاً أو أحدهما لغيرهما فالنكاح باطل في هذا كله فإن لم يدخل بها فهو مفسوخ وإن أصابها فلها مهر مثلها بما أصاب منها ولا نكاح بينهما ويخطبها مع الخطاب وهي تعد من مائه ولو تزكها حتى تستبرئ كان أحب الي (قال الشافعي) وإنما بطلته بأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة فلما كان نكاح المتعة مفسوخاً لم يكن النهي عنه معنى أكثر من أن النكاح انما يجوز على إحلال المنكوحه مطلقاً لا إلى غاية وذلك أنها إذا كانت إلى غاية فقد أصبحت نفسها بحال ومنه ما في أخرى فلم يجوز أن يكون النكاح الا مطلقاً من قبلها كان الشرط أن تكون منكوحه إلى غاية أو قبله أو قبلها مأمراً ولما كان النكاح بالخيار في أكثر من المعنى الذي له فيما نرى فسد المتعة في أنه لم ينعقد والجماع حلال فيه على ما وصفت من الأبد ولا بحال حتى يحدث له اختياراً حادثاً فتكون العقد انعقدت على النكاح والجماع لا يحل فيها بكل حال فالنكاح في العقد غير ثابت لم يثبت النكاح بشئ حدث بعدها ليس هو فيكون متقدماً للنكاح غير ثابت في حال وثبات في أخرى وهذا أقبح من نكاح المتعة لأن نكاح المتعة وقع على ثابت أو لا إلى مدة وغير ثابت إذا انقطعت المدة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم أعلم مخالفاً في جملة أن النكاح لا يجوز على الخيار كما يجوز البيوع فإذا كان الخيار فيه لا يجوز لزوم من أعطى هذه الجملة والله تعالى أعلم أن لا يجوز النكاح إذا كان بشرط الخيار

(ما يدخل في نكاح الخيار) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت المرأة الحرة مالكة لأمرها فزوجها ولها رجلان يغير عليهما فاجازت النكاح أو ردت فهو غير جائز ولا يجوز نكاح المرأة بحال أبداً حتى تأذن في أن تنكح قبل أن تنكح فإذا أذنت في ذلك في رجل بعينه فزوجها ولو جاز (قال الشافعي) وكذلك إذا أذنت لولي أن يزوجهما من رأي فزوجها كفاً فالنكاح جائز وهكذا الزوج يزوجه الرجل بغير إذنه فالنكاح باطل أجاره الرجل أو رده وأصل معرفة هذا أن يتقرر إلى كل عقد نكاح كان الجماع فيه

إلى الذي أصاب به في شهر رمضان عرفاً فيه خمسة عشر صاعاً ستين مكينا وإنما جعلت أكثر ما فرضت مدين لأن أكثر ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم في فدية الأذى مدين لكل مسكين فلم أتصبر عن هذا ولم أجاوز هذا مع أن معلوماً أن الأغلب أن أقسل القوت مدين وأن أوسع مدان والفرص الذي على الوسط الذي ليس بالموسع ولا المقتر بينهما مدين ونصف وللخدمة مدين وإن كانت بدوية فإياً كل أهل البادية ومن الكسوة بقدر ما يلبسون لا وقت في ذلك الا قدر ما يرى بالمعروف وليس على رجل أن يضحي لامرأته ولا يؤدى عنها أجر طيب ولا حجام

(الحال التي يجب فيها النفقة وما لا يجب) من كتاب عشرة النساء وكتاب التعريض بالخطبة ومن الأملاء على مسائل مالك (قال الشافعي) رحمه الله

إذا كانت المرأة بمجامع
مثلها فقلت أو أهلها بينه
وبين الدخول بها
وجبت عليه نفقتها وإن
كان صغيرا لأن الحبس
من قبله وقال في
كتابين وقد قيل إذا
كان الحبس من قبله
فعلية وأنا كلن من قبلها
فلا نفقة لها ولو قال
قائل يتفق لاشتمالها
ممنوعة من غيره كان
مذهبها (قال المرتضى)
رحمته الله قد قطع بانها
إذا لم تخل بينه وبينها فلا
نفقة لها حتى قال فإن
ادعت التحلية فهي غير
مخلية حتى يعلم ذلك
منها (قال الشافعي)
رحمته الله ولو كانت
مريضة لم ينه نفقتها
وليست كالصغيرة ولو
كان في جماعها شدة
ضرر منع وأخذ بنفقتها
ولو ارتقت فلم يقدر
على جماعها فهذا
عارض لا يمنع به منها
وقد جوعت ولو أذن
لها فأحرمت أو اعتكفت
أو لم يهاذر أو كفارة
كان عليه نفقتها ولو
هربت أو امتعت أو
كانت أمة فنفقتها سيدها
فلا نفقة لها ولا يرثه

والنظر إلى المرأة مجردة بحرمها إلى مدة تأتي بعده فالتكاح فيه مفسوخ وهو في معنى ما وصفت قبل من
نكاح الخيار ونكاح المتعة ولا يجوز أن نكاح الصبي ولا الصبية ولا البكر غير الصبية إلا بعد تقدم رضاها
أو البكر البالغ لولي غير الأب خاصة بما وصفنا قبله من دلالة السنة في انكاح الأب ولو أن امرأة حرة
أذنت لوليها أن يزوجه رجل فزوجها رجل غير وليها ذلك الرجل وأجاز الولي نكاحها لم يجز لأنها كان لها
والولي أن يرد نكاحه لعله أن المزوج غير المأذون له بالتزويج فلم يجز لنكاحها وهكذا المرأة تشكخ بغير إذن وليها
فيجوز وليها النكاح أو العبد ينكح بغير إذن سيده فيجوز سيده النكاح أو الأمة تنكح بغير إذن سيدها فيجوز
سيدها النكاح فهذا كله نكاح مفسوخ لا يجوز بأجازه من أجازه لأنه انعقد منه بآمنه وهكذا الحر
البالغ المحجور عليه ينكح بغير إذن وليه ووليته وولي ماله لا ولاية على البالغ في النكاح في النسب إنما الولي عليه
ولي ماله كما يقع عليه في الشراء والبيع ولا يشبه المرأة التي وليها ولي نسبه للعار عليها والرجل لا عار عليه في
النكاح فإذا أذن وليه بمد النكاح فالتكاح مفسوخ وكل نكاح مفسوخ قبل الجماع فهو مفسوخ بعد
الجماع (قال الشافعي) وإذا زوج الولي رجلا غائبا بخطبة غيره وقال الخاطب لم يرسلني ولم يوكفي
فالتكاح باطل وإذا قال الرجل قد أرسلني فلان فزوجته الولي أو كتب الخاطب كتابا فزوجته الولي وجاهه يعلم
التزويج فإن مات الزوج قبل يقر بالرسالة أو الكتاب لم ترثه المرأة وإن لم يمت فقال لم أرسل ولم أكتب فالقول
قوله مع يمينه فإن قامت عليه بينة برسالة بخطبتها أو كتاب بخطبتها ثبت عليه النكاح وهكذا لو مات ولم
يقر بالنكاح أو بجده فقامت عليه بينة ثبت عليه النكاح وكان لها عليه المهر الذي سمي لها ولها منه الميراث
فإن قال الرجل قد وكاني فلان أو وجهه فزوجته فأنكر المزوج فالقول قوله مع يمينه إن لم يكن عليه بينة
ولا صدق ولا نصف على المزوج المدعي الوكالة إلا أن يضمن الصدق فيكون عليه نصفه بالضمان فإن
الزوج لم يمسس وليس هذا كل رجل يشتري للرجل الشيء فيبكر المشتري له الوكالة فيكون الشراء لا يشتري
وعليه الثمن هذا لا يكون له النكاح وإن ولي عقده لغيره والله تعالى الموفق

(باب ما يكون خيار قبل الصداق) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وكل الرجل أن يزوجه
امرأة بصداق فزادها عليه أو أصدق عنه غير الذي يأمره أو أحرمت المرأة الولي أن يزوجهها بصداق فنقص
من صداقها أو زوجها بعرض فلا خيار في واحد من هذين للمرأة ولا للرجل ولا يرد النكاح من قبل تعدى
الوكيل في الصداق والمرأة على الزوج في كل حال من هذه الأحوال مهر مثلها وإن كان وكيل الرجل
ضمن للمرأة ما زادها فعلى الوكيل الزيادة على مهر مثلها وإن كان ضمن الصداق كله أخذت المرأة الوكيل
بجميع الصداق الذي ضمن ورجع على الزوج بصداق مثلها ولم يرجع عليه بما ضمن عنه مما زاد على صداق
مثلها لأنه متطوع بالزيادة على صداق مثلها وإن كان ما سمي مثل صداق مثلها رجوع به عليه ولو كان
الوكيل لم يضمن لها شيئا بضمن الوكيل شيئا وليس هذا كالبيع التي يشتري الرجل منها الشيء للرجل فيزيد
في عنه فلا يلزم الأمر إلا أن يشاء « قال الربيع » الآن يشاء أن يحدث شراء من المشتري لأن العقد
كان صحيحا (قال الشافعي) ويلزم المشتري لأنه ولي صفته البيع وأنه يجوز أن يملك ما اشتري بذلك العقد وإن
سماه لغيره وهو لا يجوز له أن يملك امرأة بعقد عقده لغيره ولا يكون للزوج ولا للمرأة خيار من قبل أنه لا يجوز أن
يكون في النكاح خيار من هذا الوجه ويثبت النكاح فيكون لها صداق مثلها فإن قال قائل فكيف يجعل
لها صداق مثلها ولم يرض الزوج أن يتزوجها إلا بصداق مسمى هو أقل من صداق مثلها قيل له إن شاء الله
تعالى رأيت إذا لم يرض الزوج أن يتزوج إلا بلامهر فلم أر ذلك النكاح ولم أجعل فيه خيار الزوجين ولا الواحد
منهما وأثبت النكاح وأخذت منه مهر مثلها من قبل أن عقدة النكاح لا تنسخ بصداق وأنه كالبيع
الفاقد المستهلكة التي فيها قبلتها فأعطاهما الزوج صداقها وولي عقدة النكاح غيره فزادها عليه فأبلغتها

صداق مثلها فما أخذت منه من ابلاغها صداق مثلها وان لم يبلغه أقل من أخذت منه مبتدأ صداق مثلها فهو لم يبدله ولم ينكح عليه وهكذا لو كل رجل رجلان زوجة امرأة بعينها ولم يسم لها صداقاً فاصداقها أكثر من صداق مثلها ولم يضمنه الوكيل فلها صداق مثلها لا يجعل على الزوج ما جاوزه اذ لم يسمه ولا تنقص المرأة منه ولو وكله بأن يزوجه اياها بما عاينه فزوجها اياها بخمسين كان النكاح جائزاً وكانت لها الخمسون لانها رضى بها ولو كل أن يزوجه اياها بما عاينه فزوجها اياها بعد أو دراهم أو طعام أو غيره كان له صداق مثلها الا أن يصدقه الزوج أنه أمره أن يعمل برأيه أن يزوجه بما روجه به وهكذا المرأة لو أذنت لوليها أن يزوجهما فتعدى في صداقها

(الخيار من قبل النسب) (قال الشافعي) رجه الله تعالى ولو أن عبدا انتسب لامرأة حرة حراً فكبحته وقد أذن له سيده ثم علمت أنه عبداً وانتسب لها إلى نسب فوجدته من غير ذلك النسب ومن نسب دونه ونسبها فوق نسبه كان فيها قولان أحدهما أن لها الخيار لانه منكون بنسبه وغاز بشئ وجد دونه والثاني أن النكاح مفسوخ كما ينسخ لو أذنت في رجل بعينه فزوجت غيره كأنها أذنت في عبد الله بن محمد الغلابي فزوجت عبد الله بن محمد من غير بني فلان فكان الذي زوجته غير من أذنت بتزويجه فان قال قائل فلم يجعل لها الخيار في الرجل يفرها بنسبه وقد نكحته بعينه ولم يجعل لها من جهة الصداق قيل الصداق مال من مالها هي أملاكه لا عار عليها ولا على من هي فيه منه في نفسه ولا ولاية لأوليائها في مالها وهذا كان لأوليائها على الابتداء اذا أذنت فيه أن يمنعوها منه بنقص في النسب ولم يكن لهم على الابتداء يمنعونها كعواترك له من صداقها فان قال قائل فكيف لم يجعل نكاح الذي غيرها مفسوخاً بكل حال قيل له لانه قد كان لأوليائها على الابتداء أن يزوجه اياها وليس معنى النكاح اذا أراد الولاة منعه بان النكاح غير كفاه بان النكاح محرم وللا ولياء أن يزوجه اياها كفاه اذا رضى ورضوا وانما ردناه بالنقص على المروجة كما يجعل الخيار في رد البيع بالعيب وليس يحرم أن يتم ان شاء الذي جعل له الخيار فان قال فقد جعلت خياراً في الكفاءة قيل من جهة أن الله عز وجل جعل للا ولياء في بضع المرأة أمر او جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم نكاح المرأة بغير إذن وليها مردوداً فكانت دلالة أن لا يتم نكاحها الا بولي وكانت اذا فعلت ذلك مقفوفة في شيء لها فيه شيء ومن يقوت في شيء له فيه شيء لم يجوز ذلك على شيء كان الشر يك في بضع لم يتم الا باجماع الشرير يكن لانه لا يتبعض ولم يكن للولاة معها معنى الاجماع وصفنا والله تعالى أعلم الا أن تنكح من بنقص نسبه عن نسبه او لم يجعل الله للولاة أمر في مالها ولو أن المرأة غرت الرجل بانها حرة فاداهي أمة وأذن لها سيدها كان له فسخ النكاح ان شاء ولو غرت بنسب فوجد هادونه فيها قولان أحدهما أن له عليها في الغرور بالنسب مالها عليه من رد النكاح واذا رد النكاح قيل أن يصيبها فلا مهر ولا متعة واذا رده بعد الاصابة فلها مهر مثلها لا ما سمي لها ولا نفقة في العدة حاملاً كانت أو غير حامل ولا ميراث بينهما اذا فسخ والثاني لا خيار له اذا كانت حرة لأن بيده الطلاق ولا يلزمه من العار ما يلزمها وله الخيار بكل حال ان كانت أمة «قال الربيع» وان كانت أمة غرت بها كان له الخيار ان كان يخاف العنت وكان لا يجد طولا لحرة وان كان يجد طولا لحرة وكان لا يخاف العنت فالنكاح مفسوخ بكل حال وهو قول الشافعي (قال الشافعي) ولو غرت بنسب فوجد دونه وهو بالنسب الدون كفء لها ففيها قولان أحدهما ليس لها ولا لوليها خيار من قبل الكفاءة لها وانما جعل لها الخيار ولوليها من قبل التقصير عن الكفاءة فاذا لم يكن تقصير فلا خيار وهذا أشبه القولين وبه أقول والاخر أن النكاح مفسوخ لانها مثل المرأة تأذن في الرجل فتزوج غيره ومن قال هذا القول الاخر قاله في المرأة تغرب بنسب فوجد على غيره قال ولو غرت بنسب أو غرت به فوجد خير امنه وانما معنى من هذا أن الغرور لم يكن فيه مدنه ولا فيها يبدنها وهما المروجان وانما كان الغرور فيمن فوقه فلم تكن أذنت في غيره ولا إذن في غيرها ولكنه كان ثم غرور بنسب فيه

مما وجب لها من نفقتها وان كان حاضراً معها الا اقرارها أو بيته تقوم عليها ولو أسلمت وثنية وأسلم زوجها في العدة أو بعد هافها النفقة لا أنها محبوسة عليه متى شاء أسلم وكانت امرأته ولو كان هو المسلم لم يكن لها نفقة في أيام كفرها وان دفعها اليها فلم يسلم حتى انقضت عدتها فلا حق له لانه تطوع بها وقال في كتاب النكاح القديم فان أسلم ثم أسلمت فهما على النكاح ولها النفقة في حال الوقف لأن العقد لم يفسخ (قال المزني) رجه الله الاول أو ببقوله لأنه تنع المسئلة لا تنفع بامتناعها فكيف لا تمنع الوثنية بامتناعها (قال الشافعي) رجه الله وعلى العبد نفقة امرأته الحرة والكتابة والأمة اذا بوئت معه ميتا واذا احتاج سيدها الى خدمتها فذلك له ولا نفقة لها قال ونفقتة نفقة المقر لانه ليس من عبد الا وهو فقير

حق للعقدة وكان غير فاسد أن يجوز على الابتداء (قال الشافعي) فان قال فهل تحد دلالة غير ما ذكر
من الاستدلال من أن معنى الاولياء انما هو معنى النسب في هذا المعنى أو ما يشبهه في كتاب أو سنة حتى يجوز
أن تجعل في النكاح خيارا والخيار انما يكون الى الخيرة اياهه وفسخه قيل نعم عتقت بريرة فخيرها النبي
صلى الله عليه وسلم ففارقته زوجها وقد كان لها الثبوت عنده لانه لا يخيرها الا ولها ان ثبت ان شأته
وتفارق ان شأته وقد كان العقد على بريرة صحيحا وكان الجماع فيه حلالا وكان لها فسخ العقد فلم يكن لفسخها
معنى والله تعالى أعلم الا انها صارت حرة فصار العبد لها تخير كفء والتي كانت كعباءة في حال ثم انتقلت الى
أن تكون غير كفء للعبد لانه قصير عنها أدنى حال من التي لم تكن قط كفاءة لمن غيرها فسكت عنه على الكفاءة
فوجد على غيرها

(في العيب بالمنكوحه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو تزوج الرجل امرأة على أنها جميلة
شابة موسرة تامة بكر فوجدها عوزا قبيحة معدمة قطعاً ثيباً أو عيماً أو بها ضرر ما كان الضرر غير الأربع
التي سببنا فيها الخيار فلا خيار له وقد علم من شرط هذا نفسه وسواء في ذلك الحرية والامة اذا كانتا
متزوجتين وليس النكاح كالبيع فلا خيار في النكاح من عيب يخص المرأة في بدنها ولا خيار في النكاح
عندنا الا من أربع أن يكون خلق فرجها عظماً لا يوصل الى جباها بحال وهذا مانع للجماع الذي له عامة
مانكحها فان كانت رتقاء فكان يقدر على جباها بحال فلا خيار له أو عالجته نفسها حتى نصير الى أن
يوصل اليها فلا خيار للزوج وان لم تعالج نفسها فله الخيار اذا لم يوصل الى الجماع بحال وان سأل أن يشقها
هو بحديدة أو ما شابهها ويخيرها على ذلك لم أجعل له أن يفعل وجعلت له الخيار وان فعلته هي فوصل الى
جباها قبل أن أخيره لم أجعل له خيارا ولا يزوجها الخيار الا عندما كتم الا أن يتراضيا بها بشئ يجوز فأخير
تراضيهما ولو تزوجها فوجدها مفضاة لم أجعل له خيارا الا أنه يقدر على الجماع وكذلك لو كان بها قرن يقدر
معه على الجماع لم أجعل له خيارا ولكن لو كان القرن مانعاً للجماع كان كالرتق أو تكون جذماء أو برصاء
أو مجنونة ولا خيار في الجذام حتى يكون يئسا فاما الزعرى الحجاب أو علامات ترى أنها تكون جذماء
ولا تكون فلا خيار فيه بينهما لانه قد لا يكون وله الخيار في البرص لانه ظاهر وسواء قليل البرص وكثيره فان
كان بيضا فقلت ليس هذا برصا وقال هو برص أريه أهل العلم به فان قالوا هو برص فله الخيار وان قالوا
هو مرار البرص فلا خيار له فان شاء أمسك وان شاء طلق (قال الشافعي) والجنون ضربان فضرِب ختق
وله الخيار بقليله وكثيره وضرب غلبة على عقله من غير حادث مرض فله الخيار في الحالين معا وهذا أكثر
من الذي يخفق ويفيق (قال الشافعي) فأما الغلبة على العقل بالمرض فلا خيار لها فيه ما كان مرضا فإذا
أفاق من المرض وثبتت الغلبة على العقل فله الخيار فان قال قائل ما الحجة في أن جعلت للزوج الخيار
في أربع دون سائر العيوب فالجواب عن غير واحد في الرتقاء ما قلت وانه اذا لم يوصل الى الجماع بحال فالمرأة
في غير معاني النساء فان قال فقد قال أبو الشعثاء لا تترتمن قرن فقد أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن
دينار عن أبي الشعثاء قال أربع لا يجزى في بيع ولا نكاح الا أن يسمى فان سمي جاز الجنون والجذام
والبرص والقرن (قال الشافعي) فان قال قائل فتقول بهذا قيل ان كان القرن مانعاً للجماع بكل حال
كما وصفت كان كالرتق وبه أقول وان كان غير مانع للجماع فانهما هو عيب بقصها فلا أجعل له خيارا
أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أنه قال قال عمر بن الخطاب أيمار رجل تزوج امرأة وبها جنون
أو جذام أو برص ففسها فلها صداقها وذلك لزوجها غرم على ولها (قال الشافعي) فاذا علم قبل المسيس
فله الخيار فان اختار فراقها فلها مهرها ولا نصف ولا متعة وان اختار عيسها بعد علمه أو نكحها وهو يعلم
فلا خيار له وان اختار الحبس بعد المسيس فصدقته أنه لم يعلم خبرته فان اختار فراقها فلها مهر مثلها
بالمسيس ولا نفقة عليه في عسنتها ولا سكنى الا أن يشاء ولا يرجع بالمهر عليها ولا على ولها فان قال قائل

لان ما بيده وان اتسع
لسيده ومن لم تكلي فيه
الحرية فكالمولود
(قال المزني) رحمه الله
اذا كان تسعة أشهر
حر فهو يجعل له تسعة
أعشار ما علك ويرثه
مولاه الذي اعتق
تسعة أشهر فكيف
لا ينطق على قدر سعة
(قال المزني) رحمه الله
قد جعل الشافعي رحمه
الله من لم تكلي فيه
الحرية كالمولود
وقال في كتاب الايمان
اذا كان نصفه حراً
ونصفه عبدا كفر
بالاعطام فجعله كالحر
بعض الحرية هناك
ولم يجعله ببعض الحرية
ها هنا كالحر بل جعله
كالعبد فالقياس على
أصله ما قلنا من أن
الحر منه يتفق بقدر
سعة والعبد منه بقدره
وكذا قال في كتاب
الزكاة ان على الحر منه
بقدره في زكاة القطر
وعلى سيد العبد بقدر
الرق منه فالقياس
ما قلنا فتفهوه وتجدوه
كذلك ان شاء الله تعالى

(الرجل لا يجد نفقة)
من كتابين

(قال الشافعي) رحمه الله لما دل الكتاب والسنة على أن حق المرأة على الزوج أن يعولها احتل أن لا يكون له أن يستمتع بها ويمنعها حقها ولا يخلها تتزوج من يغنيها أو أن تخير بين مقامها معه وفراقه وكتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أمراء الأجناد في رجال غاوا عن نسائهم يأمرهم أن يأخذوهم بأن يتفقا أو يطلقوا فإن طلقوا بعثوا بنفقة ما حبسوا وهذا يشبه ما وصفت وسئل ابن المسيب عن الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال يفرق بينهما قبل له فسنه قال سنة والذي يشبه قول ابن المسيب سنة أن يكون سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا وجد نفقتها يوما بيوم لم يفرق بينهما وإن لم يجد لم يؤجل أكثر من ثلاث ولا تنع المرأة في الثلاث من أن تخرج

فقد قيل يرجع بالمهر على ولها قال الشافعي انما ركبت أن أرد به المهر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أعيأ امرأة تكبت بغير إذن وليها فساكحها باطل وإن أصابها فلها الصداق بما استحل من فرجها فإذا جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الصداق للمرأة بالمسيس في النكاح الفاسد بكل حال ولم يرد به عليها وهي التي غرت به لا غير هذا لأن غير هذا لو زوجه أيا دالم يتم النكاح إلا بها إلا في البكر لا ب فإذا كان في النكاح الفاسد الذي عقد له لم يرجع به عليها وقد جعله النبي صلى الله عليه وسلم لها كان في النكاح الصحيح الذي للزوج فيه الخيار أولى أن يكون للمرأة فإذا كان للمرأة لم يجز أن تكون هي إلا خذله ويغرمه ولها لأن أكثر أمره أن يكون غر بها وهي غرت بنفسها فهي كانت أحق أن يرجع به عليها ولو رجع به عليها لم تعطه أولا (قال الشافعي) وقضى عمر بن الخطاب في التي تكبت في عدتها أن أصيب فلها المهر فإذا جعل لها المهر فهو لو رده به عليها لم يقض لها به ولم يرد به على وليها بعمره انما فسد النكاح من قبل العقد لأنه لو كان بغير ولي أفسده وإن لم يكن في عدة قال وما جعلت له فيه الخيار إذا عقدت عدة النكاح وهو بها جعلت له الخيار إذا حدث بها بعد عدة النكاح لأن ذلك المعنى قائم فيها وإن لم يجعل له الخيار بان النكاح فاسد ولكني جعلت له بحقه فيه وحق الولد قال وما جعلت له فيه الخيار إذا كان بها جعلت لها فيه الخيار إذا كان به أو حدث به فإن اختارت فراقه قبل المسيس لم يكن له أن يعسها ولم يكن لها من المهر شيء ولا متعة وإن لم تعلم حتى أصابها فاختارت فراقه فلها المهر ولها فراقه والذي يكون به مثل الرق أن يكون محبوبا فأخيرها ما كانها فإن كانت عمت بحصلة واحدة عملها فيه الخيار فلم تختر فراقه وثبتت معه عليها خذبه أخرى فلها منه الخيار وكذلك إن عمت بائبنتين أو ثلاث فاختارت المقام معه جعلت لها فيما سواها الخيار وهكذا هو فيما كان بها وإن عمت به فتركتها وهي تعلم الخيار لها فذلك كالرضا بالمقام معه ولا خيار لها وإن علم شيئا فأصابها فلها الصداق الذي سمي لها ولا خيار له إن شاء طلق وإن شاء أمسك فإن قال قائل فهل فيه من عدة جعلت لها الخيار غير الأثر قيل نعم الخدام والبرص فيما يزعم أهل العلم والطب والتجارب تعدى الزوج كثير وهو داء مانع للجماع لا تكاد نفس أحد أن تطيب بأن يجامع من هو به ولا نفس امرأة أن يجامعها من هو به فأما الولد فيمن والله تعالى أعلم أنه إذا ولده أجدم أو أبرص أو جذماء أو برصاء قلى يسل وإن سلم أدرك نسله ونسأل الله العافية فأما الجنون والخل فطرح الحدود عن الجنون والمجنون منهم ما لا يكون منه تأدية حق الزوج ولا زوجة بعقل ولا امتناع من محرم بعقل ولا طاعة لزوج بعقل وقد يقتل أيهما كان من زوجة وولده ويتعطل الحكم عليه في كثير مما يجب لكل واحد منهما على صاحبه حتى يطلقها فلا يلزمه الطلاق ويرد خلعها فلا يجوز خلعها وهي لو دعت إلى مجنون في الابتداء كان للولادة منعها منه كما يكون لهم منعها من غير الكفاءة وإذا جعل لها الخيار بأن يكون محبوبا أو به بأن تكون رتقاء كان للخل والجنون أولى بجماع ما وصفت أن يكون لها وله الخيار وأولى أن يكون لها فيه الخيار من أن لا يأتمها فيؤجل فإن لم يأتمها خبرت (قال الشافعي) فإن قال فهل من حكم لله تعالى أو سنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم يقع فيه الخيار والفرقة بغير طلاق ولا اختلاف دينين قيل نعم جعل الله للمولى برص أربعة أشهر أو حبسها أن يبيء أو يطلق وذلك أنه امتنع من الجماع يمين لو كانت على غير أمره أتم كانت طاعة الله أن لا يبحث فلما كانت على معصية أخصص له في الخنث وفرض الكفارة في الإيمان في غير ذكر المولى فكانت عليه الكفارة بالخنث فإن لم يبحث أو حبس عليه الطلاق والعلم يحيط أن الضرر بعاشرة الأجدم والابرص والجنون والمجنون أكثر منه بعاشرة المولى ما لم يبحث وإن كان قديرا فترقان في غير هذا المعنى فبكل موضع من النكاح لم أقنع به بحال فعقده غير محرم وانما جعلنا الخيار فيه بالعدة التي فيه فالجماع فيه مباح وأي الزوجين كان له الخيار فبات وأما الآخر قبل الخيار وأرنا ويقع الطلاق ما لم يختار الذي له الخيار فسخ العقد فإذا اختارها لم يقع طلاق ولا إيلاء ولا طهار ولا إمان ولا ميراث

فتعمل أو نسل وإن
لم يجد نفقتها خبرت كما
وصفت في هذا القول
وان وجد نفقتها ولم
يجد نفقة خادمها لم يخبر
لانها غاسك بنفقتها
وكانت نفقة خادمها
دينا عليه متى أسير
أخذته به ومن قال هذا
لزمه عندي إذا لم يجد
صدقاها أن يخبرها لانه
شبه بنفقتها (قال
المرزني) رحمه الله قد
قال ولو أعسر بالصدقا
ولم يعسر بالنفقة
فاختارت المقام معم
يكن لها فراقه لأنه
لا ضرر على بدنها إذا
أنفق عليها في استئجار
صدقاها (قال المرزني)
فهذا دليل على أن
لا خيار لها فيه كالنفقة
(قال الشافعي) ولو
اختارت المقام مع فق
شأت أجل أيضا لان
ذلك عفو عما مضى ولو
علمت عسرته لانه يمكن
أن يوسر وينتويح غشيه
بالغرم ولها أن لا تدخل
عليه إذا أعسر بصدقاها
حتى تقبضه وانخرج على
مخالفة فقال اذا خبرتها
في الغنين يؤجل
سنة ورضيت منه

(الأمة تغرب بنفسها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أدن الرجل لأتمته في نكاح رجل
وكل رجلا بزوجها فخطبها الرجل إلى نفسه أفذرت أنها حرة ولم يذكر ذلك الذي زوجها أو ذكر الذي زوجها
ولم تذكره أو ذكر أمه فاعتز زوجها على أنها حرة فعلم بعد عقد النكاح وقبل الدخول أو بعده أم أمة فله الخيار
في المقام معها أو فراقها ان كان ممن يحل له نكاحها بأن لا يجد طول الحرة ويخاف العنت فان اختار فراقها
قبل الدخول فلا نصف مهر ولا متعة وان لم يعلم حتى أصابها فله مهر مثلها كان أقل مما سمي لها أو أكثر
ان اختار فراقها والفراق فسخ بغير ملاقاة الأثرى أن لو جعله تطلقه لزمه أن يكون لها نصف المهر الذي
فرض لها قبل الدخول وكاه بعد الدخول لان الله عز وجل أوجب المطلقة قبل الدخول نصف المهر ولا
يرجع مهرها عليها ولا على الذي غره من نكاحها بحال لان الاصابة توجب المهر اذا درى فيها الحذف وهذه
أصابة الحذف فيها ساقط واصابة نكاح لا زنا (قال الشافعي) فان أحب المقام معها كان ذلك له وان اختار
فراقها وقد ولدت أولاد فمهرهم أحرار وعليه قيمتهم يوم يسقطون من بطون أمهاتهم وذلك أول ما كان حكمهم
حكم أنفسهم لسيد الأمة ويرجع بجميع ما أخذ منه من قيمة أولاده على الذي غره ان كان غره الذي زوجه
رجع به عليه وان كانت غرته هي رجع به عليه اذا اعتقت ولا يرجع عليها اذا كانت مملوكة وهكذا اذا
كانت مدبرة أو أم ولد أو معتقة إلى أجل لم يرجع عليها في حال رفقها ويرجع عليها اذا اعتقت اذا كانت هي التي
غرته (قال الشافعي) وان كانت مكاتبه فثل هذا في جميع المسائل إلا أن له أن يرجع عليها وهي مكاتبه
بقيمة أولادها لان الجناية والدين في الكتابة يلزمها فان أدته فذلك وان لم تؤده وعزت فردت رقيقا يلزمها
في حال رفقها حتى تعتق فيلزمها اذا اعتقت وان كان ممن يجد طول الحرة والنكاح مفسوخ بكل حال لا خيار
فيه في اثباته فان لم يصبا فلا مهر ولا نصف مهر ولا متعة وان أصابها فله مهر مثلها وان ضرب انسان
بظنهما فالقتل جنيئا فلا به فيه ما في جنين الحرة جنيئا ميتا

(كتاب النفقات)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى قد علمنا ما فرضنا عليكم
في أزواجهم وما ملكت أيمانهم ونال عز وجل الرجال فقاموا على النساء وقال تفقدست أسماؤه
وعاسروهن بالمعروف وقال عز وجل ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة (قال
الشافعي) هذا جمل ما ذكر الله عز وجل من الفرائض بين الزوجين وقد كتبنا ما حضرننا بما فرض الله عز
وجل للمرأة على الزوج والزوجة على المرأة مما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وفرض الله
عز وجل أن يؤدى كل ما عليه بالمعروف وجاع المعروف اعفاء صاحب الحق من المؤنة في طلبه وأداؤه
إليه بطيب النفس لا بضرورته إلى طلبه ولا تأديته بظهار الكراهية لتأديته وأيهما ترك فظلم لان مطل
الغنى ظلم ومطله تأخير الحق (قال الشافعي) في قوله تعالى ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال
عليهن درجة والله أعلم أي حالهن مثل ما عليهن من أن يؤدى إليهن بالمعروف

(وجوب نفقة المرأة) قال الله عز وجل فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان
خفتم أن لا تعدوا قرا إلى أن لاتعولوا وقال عز وجل والوالدات يرضعن أولادهن قرا إلى بالمعروف
وقال عز وجل فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن
عينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن هند قالت يا رسول الله ان
أنا مسفيا رجلا شجع وليس لي إلا ما يدخل بيتي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفيلك
ووليك بالمعروف أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي أخبرنا أنس بن عياض عن هشام بن عروة عن

أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها حدثته أن هنداً أم معاوية جاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن أباسفيان رجلاً شحيحاً وأنه لا يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه سرا وهو لا يعلم فهل علي في ذلك من شيء فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفيك وولدي بالمعروف أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن أي هريرة قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله عندي دينار قال أنفق على نفسك قال عندي آخر قال أنفق على ولدك قال عندي آخر قال أنفق على أهلك قال عندي آخر قال أنفق على خادمك قال عندي آخر قال أنت أعلم قال سعيد ثم يقول أبو هريرة إذا حدث بهذا يقول ولدك أنفق على من تكلني وتقول زوجتك أنفق على أو طلقني ويقول خادمك أنفق على أو بعني (قال الشافعي) في قول الله عز وجل وعلى المولود له ررقة وكسوة فمنها ما يعرف من يعرف أنها لا تخدم نفسها وهو لكم فأترى أجورهن ثم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفيك وولدي بالمعروف بيان أن على الأب أن يقوم بالمؤنة التي في صلاح صغار ولده من رضاع ونفقة وكسوة وخدمة قال وفي قول الله تبارك وتعالى في النساء ذلك أدنى أن لا تعملوا بيان أن على الزوج ما لا غنى باهره عنه من نفقة وكسوة وسكنى قال وخدمة في الحال التي لا تقدر على أن تحفر لما لا صلاح ليدنم الأب من الزمانة والمرض فكل هذا لازم للزوج قال ويحتمل أن يكون عليه لخدمها نفقة إذا كانت ممن يعرف أنها لا تخدم نفسها وهو مذهب غير واحد من أهل العلم فيفرض على الرجل نفقة خادم واحد للزمانة التي الأغلب أن مثلها لا تخدم نفسها وليس عليه نفقة أكثر من خادم واحد فإذا لم يكن لها خادم فلا عليه يجبر على أن يعطيها خادماً ولكن يجبر على من يصنع لها من طعامها ما لا تصنعه هي ويدخل عليها ما لا يخرج لادخاله من الماء ومن مصلحتها لا يجاوز به ذلك (قال الشافعي) وينفق على ولده حتى يبلغوا المحض والحلم ثم لا نفقة لهم عليه إلا أن يتطوع الآن يكونوا زمني فنفق عليهم قياساً على النفقة عليهم إذا كانوا لا يغنون أنفسهم في الصغر وسواء في ذلك الذكر والأنثى وانما ينفق عليهم ما لم تكن لهم أموال فإذا كانت لهم أموال فنفقهم في أموالهم قال وسواء في ذلك ولده وولد ولده وإن سافر أو لم يكن لهم أب دونه بقدر على أن ينفق عليهم قال وإذا زمن الأب والأم ولم يكن لهم مال ينفقان منه على أنفسهم أنفق عليهم ما لا ولدانهم فاجعاً الحاجة والزمانة التي لا يخرجان معها والتي في مثل حال الصغرى أو أكثر ومن نفقتهن الخدمة كما وصفت والجداد وإن بعدوا أبناء إذا لم يكن لهم أب دونه بقدر على النفقة عليهم أنفق عليهم ولزواله (قال الشافعي) وينفق إذا كانوا كما وصفت على ولده بانهم منه وينفق عليه ولده بذلك المعنى لا بالاستمتاع بهم بما يستمتع به الرجل من امرأته قال وينفق على امرأته غنية كانت أو فقيرة بحسبها على نفسها لا شئاعها وغير ذلك ومنعها من ذلك من غيره قال ولا شك إذا كانت امرأة الرجل قد بلغت من السن ما يجامع مثلها فامتنع من الدخول عليها ولم تمتنع من الدخول عليه ولا منه بعد الدخول عليه فعليه نفقتها ما كانت زوجة له مرضة وصحيحة وغائباً عنها وخاضراً لها وإن طلقها أو كان علق الرجعة فعليه نفقتها في العدة لأنه لا يمنع من أن يصير حلالاً له يستمتع بها لأنفسه إذا شهد شاهدان أنه راجعها فهي زوجته وإذا لم يفعل فهو منع نفسه من رجعتها ولا ينفق عليها إذا لم يكن علق الرجعة لأنها أحق بنفسها منه ولا تحل له الابتكاح جديد قال وإذا أنكح الصغيرة التي لا يجامع مثلها وهو صغير أو كبير فقد قبل لس عليه نفقتها لأنه لا يستمتع بها وأكر ما ينكح له الاستمتاع بها وهذا قول عدد من علماء أهل زماننا لا نفقة لها إلا الحبس من قبلها ولو قال قائل ينفق عليها لأنها ممنوعة به من غيره كان مذهباً قال وإذا كانت هي البالغة وهو الصغير فقد قبل عليه النفقة لأن الحبس جاء من قبله ومثلها يستمتع به وقبل إذا علمته صغيراً ونكحته فلا نفقة لها إلا أن معلوماً أن مثله لا يستمتع باهره أنه قال ولا تجب النفقة لامرأته حتى تدخل على زوجها أو تخلى بينه وبين الدخول عليها فيكون الزوج

بجماع مرة فأنما هو فتبدله ولا صبر لها على فقد النفقة فكيف اقررنها معه في أعظم الضررين وفرت بينهما في أصغر الضررين

(نفقة التي لا يملك زوجها رجعتها وغير ذلك)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم وقال تعالى وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن فلما أوجب الله لها نفقة بالحمل دل على أن لا نفقة لها بخلاف الحمل ولا أعلم خلافاً أن التي علق رجعتها في معاني الأزواج في أن عليه نفقتها وسكنها وأن طلاقه وإيلاءه وظهاره وإعانه يقع عليها وأنها ترتهن بها فكانت الآية على غيرها من المطلقات وهي التي لا يملك رجعتها وبذلك جاءت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في فاطمة بنت قيس بتزوجها

يتروك ذلك فإذا كانت هي المستعنة من الدخول عليه فلا نفقة لها لانها مانعة له نفسها وكذلك ان هربت
 منه أو مئعة الدخول عليها بعد الدخول عليه لم يكن لها نفقة ما كانت مستعنة منه (قال الشافعي) وإذا
 نكحها ثم خلت بينه وبين الدخول عليها فلم يدخل فعليه نفقة لان الحبس من قبله (قال الشافعي) وإذا
 نكحها ثم غاب عنها فادأت النفقة فإن كانت خلت بينه وبين نفسها فغاب ولم يدخل عليها فعليه النفقة
 وإن لم تكن قد خلت بينه وبين نفسها ولا مئعة فهي غير مخيلة حتى تخل ولا نفقة عليه وتكتب اليه
 ويؤجل فإن قدم والآن نفق إذا أتى عليه فله ما يأتيه الكتاب ويقدم والله سبحانه وتعالى أعلم
(باب قدر النفقة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى فأنكحوا ما طاب لكم
 من النساء مثنى الآية (قال الشافعي) في هذا دلالة على أن على المرء أن يعول امرأته وبمثل هذا جاءت
 السنة كما ذكرت في الباب قبل هذا من الكتاب والسنة قال والنفقة نفقتان نفقة المولى ونفقة المقر عليه
 رزقه وهو الفقير قال الله عز وجل لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه الآية قال وأقل ما يلزم
 المقر من نفقة امرأته المعروف ببلدهما قال فإن كان المعروف أن الأغلب من نظرائها لا تكون إلا
 مخدومة عالة أو خادما لها أو واحد الأيزيد عليه وأقل ما يعولها به وخادما لها لا يقوم بدن أحد على أقل منه
 وذلك مذهب النبي صلى الله عليه وسلم لها في كل يوم من طعام البلد الذي يفتاؤون خنطة كان أو شعيرا
 أو ذرة أو أرزا أو سلتا ولخادما مثلها ومكيلة من آدم بلادها ريتا كان أو سمنيا بقدر ما يكفي ما وصفت من
 ثلاثين مدي في الشهر ولخادما شبيهه ويفرض لها في دهن ومشط أقل ما يكفيها ولا يكون ذلك
 لخادما لأنه ليس بالمعروف لها (قال الشافعي) وإن كانت ببلد يفتاؤون فيه أصنافا من الحبوب كان لها
 الأغلب من قوت مثلها في ذلك البلد وقد قيل لها في الشهر أربعة أرطال لحم في كل جمعة رطل وذلك
 المعروف لها وفرض لها من الكسوة ما يكسئ مثلها ببلد هاعند المقر وذلك من القطن الكوفي والبصري
 وما أشبههما ولخادما كرباس وتبان وما أشبهه وفرض لها في البلاد الباردة أقل ما يكفي في البرد من جبة
 محشوة وقطيفة أو لحاف وسراويل وقيص ونجار أو مقنعة ولخادما جبة صوف وكساء تلحفه يدق مثلها
 وقيص ومقنعة وخف وما لا غنى بها عنه وفرض لها اللصيف قيصا ولحفة ومقنعة قال وتكفيها القطيفة
 سنتين والجبة المحشوة كما يكفي مثلها سنتين ونحو ذلك (قال الشافعي) وإن كانت رغبة لا يحزها
 هذا أو زهيدة تكفيها أقل من هذا دفعت هذه المكيلة إليها وتردت إن كانت رغبة من ثمن آدم أو علم أو غسل
 وما شئت في الحب وإن كانت زهيدة تردت فيما لا يقوتها منه من الطعام ومن فضل المكيلة قال وإن كان
 زوجها موسعا عليه فرض لها مدين عبد النبي صلى الله عليه وسلم وفرض لها من الأدم واللحم ضعف
 ما وصفته لأمراء المقر وكذلك في الدهن والعلل وفرض لها من الكسوة وسط البغدادى والهروى ولين
 البصرة وما أشبهه وكذلك يحشى لها الشتاء إن كانت ببلاد يحتاج أهلها إلى الحشو وتعطى قطيفة وسطا
 لا تراد وإن كانت رغبة فعلى ما وصفت وتنقص إن كانت زهيدة حتى تعطى مدين عبد النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم في اليوم لأن لها سعة في الأدم والفرض تزيدها ما أحببت (قال الشافعي) وأفرض عليه في هذا
 كله مكيلة طعام لأدراهم فإن شئت هي أن تبعة فتصرفه فيما شئت صرفته وأفرض لها نفقة خادم
 واحد لا يزيد عليه وأجعله مدين عبد النبي صلى الله عليه وسلم لأن ذلك سعة لمثلها وأفرض لها عليه
 في الكسوة الكرباس وغلظ البصري والواسطي وما أشبهه لأجأوزه بموسع من كان ومن كانت امرأته
 وأجعل عليه لأمراة فراشا وسادة من غلظ البصرة وما أشبهه ولخادما الفرو وسادة وما أشبهه
 من عبادة أو كساء غلظ فإن بلى أخلفه وانما جعلت أقل الفرض مديا لدلالة عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في دفعه إلى الذي أصاب أهله في شهر رمضان بعرق فيه خمسة عشر أو عشرين صاعا لتين مسكينين
 فكان ذلك مديا لكل مسكين والعرق خمسة عشر صاعا على ذلك يعمل ليكون أربعة أعراق وسقا

طلاقها فذكرت ذلك
 للنبي صلى الله عليه
 وسلم فقال ليس لك عليه
 نفقة وعن جابر بن عبد
 الله رضي الله عنهما أنه
 قال نفقة المطلقة ما لم
 تحرم وعن عطاء ليست
 المبتونة الحبل منه في
 شيء إلا أنه ينفق عليها
 من أجل الحبل فإن
 كانت غير حبل فلا
 نفقة لها قال وكل ما
 وصفت من مئعة أو
 نفقة أو سكنى فليست
 إلا في نكاح صحيح فأما
 كل نكاح كان مفسوخا
 فلا نفقة حاملا أو غير
 حامل فإن ادعت الحمل
 ففيها قولان أحدهما
 أنه لا يعلم بيقين حتى
 تلد فتعطي نفقة ما
 مضى لها وهكذا لو
 أوصى لحمل أو كان
 الوارث أو الموصى له
 عائنا فلا يعطى الا يقين
 أرايت لو أعطيناها
 بقول النساء ثم انفس
 أليس قد أعطينا من
 ماله ما لم يجب عليه
 والقول الثاني أن تخصي
 من يوم فارقتها فإذا قال
 النساء بها حمل أنفق
 عليها حتى تضع ولما
 مضى (قال المزني)

ولكن الذي حدثه أدخل الشك في الحديث خمسة عشر وعشرين صاعا قال وانما جعلت أكثر ما فرضت مدين مدين لأن أكثر ما جعل النبي صلى الله عليه وسلم في فدية الكفارة لأذى مدين لكل مسكين وبينهما وسط فلم أقصر عن هذا ولم أجاوز هذا لأن معلوما أن الأغلب أن أقل القوت مدين أو سعة مدين قال والقرض على الوسط الذي ليس بالموسع ولا بالمقتصر ما بينهما مدين ونصف للمرأة ومدة للعادم (قال الشافعي) وإذا دخل الرجل بامرأته ثم غاب عنها أي غيبة كانت فطلبت أن ينفق عليها أحلفت مادفع إليها نفقة وفرض لها في ماله نفقة وإن لم يكن له نقد بيع لها من عرض ماله وأنفق عليها ما وصفت من نفقة موسع أو مقتصر أي الحالين كانت حاله قال فإن قدم فأقام عليها بينة أو أقرت بأن قد قبضت منه أو من أحد عنه نفقة وأخذت غيرها رجعت عليها بمثل الذي قبضت قال وإن غاب عنها زمانا فتركت طلب النفقة بغير إقراره منها ثم طلبتها ففرض لها من يوم غاب عنها قال وكذلك إن كان حاضرا فلم ينفق عليها فطلبت فيما مضى فعليه نفقتها قال وإن اختلفا فقال قد دفعت إليها نفقتها وقالت لم يدفع لي شيئا فالقول قولها مع غيرها وعليه البينة بدفعه إليها وإقرارها به والنفقة كالخقوق لا يبرئ منها إلا إقرارها وبينت تقوم عليها بقضائها قال وإن دفع إليها نفقة سنة ثم طلقها ثلاثا رجعت عليها بما بقي من نفقة السنة من يوم وقع الطلاق قال وإن طلق واحدة أو اثنتين تلك الرجعة فيها رجعت عليها بما بقي من نفقة السنة بعد انقضاء العدة وإن كانت حاملا فطلقها ثلاثا أو واحدة رجعت عليها بما بقي من نفقة السنة بعد وضع الحمل قال وإن تركها سنة لا ينفق عليها وأبرأته من نفقة تلك السنة وسنة مستقبله ترى من نفقة السنة الماضية لأنها قد وجبت لها ولم يبرأ من نفقة السنة المستقبلية لأنها أبرأته قبل أن تجب لها وكان لها أن تأخذها وما أوجب عليه من نفقتها فمات فهو لورثتها وإذا ماتت ضربت مع الغرماء في ماله كحقوق الناس عليه والله أعلم

(باب في الحال التي تجب فيها النفقة ولا تجب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ملك الرجل عقدة المرأة يجامع مثلها وإن لم تكن بالغاً خلت بينه وبين الدخول عليها وأخلى أهلها فيما بينه وبين ذلك إن كانت بكرًا ولم تمتنع هي من الدخول عليه وجب عليه نفقتها كما تجب عليه إذا دخل بها لأن الحبس من قبله قال وكذلك إن كان صغيرا تزوج بالغاً فعليه نفقتها لأن الحبس من قبله (قال الشافعي) ولو كان الزوجان بالغين فامتنعت المرأة من الدخول أو أهلها العلة أو إصلاح أمرها لم تجب على زوجها نفقتها حتى لا يكون الامتناع من الدخول الإمتناع (قال الشافعي) ولو امتنعت من الدخول عليه فغاب عنها لم يكن عليه نفقتها حتى يحضره لا تمتنع من الدخول عليه وإن طالت غيبته إلا أن يبعث إليه أهلها أن يقدم فادخل فيؤجل بقدر ما يسير بعد بلوغ رسالتها إليه أو تيسر هي إليه ويوسع في ذلك عليه لقضاء حاجته وما أشبه ذلك فإن تأخر بعد ذلك وجب عليه نفقتها لأن الحبس جاء من قبله قال ولو دخلت عليه فرفضت مرضا لا يقدر على اتيانها معه كانت عليه نفقتها وكذلك إن كان يقدر على اتيانها إذا لم تمتنع من أن يأتينها شاء وكذلك لو كانت لم تدخل عليه وخلت بينه وبين نفسها كانت عليه نفقتها وهذا بخلاف الأصغر هذا إنما يكون الامتناع ليه من الاتيان منه لأنه يعافها بلامتناع منها لأنها تخجل أن تأتي قال ولو أصابها في الفرج شيء يضرب به الجناح ضرر أشد مما يمنع من جماعها ان شاءت وأخذت نفقتها إلا أن يشاء أن يطاقتها وكذلك لو ارتقت فلم يقدر على أن يأتينها أبدا بعد ما أصابها أخذت نفقتها من قبل أن هذا عارض لها لا يمنع منها لنفسها وقد جمعت وكانت ممن يجامع مثلها قال ولو أذن لها فحرمت أو اعتكفت أو لم لها صوم ينفذ أو كفارة كانت عليه نفقتها في حالاتها تلك كلها قال وإذا دخلت عليه أو لم تدخل عليه فهربت أو امتنعت أو كانت أمة فنعها أهلها فلا نفقة لها حتى تخلى بينه وبين نفسها (قال الشافعي) ولو ادعت عليه أنه طلقها ثلاثا أو أكثر فامتنعت منه لم يكن لها نفقة حتى تعود إلى غير الامتناع منه قال ولو أفرأته طلق أحدي

رجه الله هذا عندي أولى بقسوله لأن الله عز وجل أوجب بالجل النفقة وجعلها قبل أن تضع (قال الشافعي) رحمه الله ولو ظهرها حمل ففهم وقذفها لأعياها ولا نفقة عليه وإن أكلت نفقة حد ولحق به الولد ثم أخذت منه النفقة التي طلعت عنه ولو أعطاها بقول القوابل إن بها حلائم علم أن لم يكن بها حمل أو أنفق عليها فأوزت أربع سنين رجعت عليها بما أخذت ولو كان على الرجعة فلم تقر بثلاث حيض أو كان حيضها يختلف في طول ويقصر لم أجعل لها إلا الأقصر لأن ذلك يقين وأطرح الشك (قال المرتضى) رحمه الله إذا حكم بان العدة قائمة فكذلك النفقة في القياس لها بالعدة قائمة ولو جاز فطعن النفقة بالشك في انقضاء العدة (قال الشافعي) رحمه الله ولا أعلم حجة بأن

نساءه ثلاثاً ولم يبين أخذ بنفقتهم كلهن حتى يبين لهن محبوسات به والامتناع كان منه لamen (قال الشافعي) وكل زوجة لمسلم حرة مسلمة أو ذميمة فسواء في النفقة والخدعة على قدر سعة ماله وضيقه وكذلك ان كانت امرأته أمة نفق يئنه وبينها إلا أنه ليس عليه ان كان موسعاً أن ينفق للأمة على خادم لأن المعروف للأمة أنها خادم كانت في القراهة وكثرة الثمن ما كانت (قال الشافعي) ويلزم الزوج نفقة ولده على ما ذكرتم من قدر نفقة امرأته وكسوته ما كان عليه أن ينفق عليه فان كانوا بمالك فليس عليه نفقتهم وإذا اعتقوا فعليه نفقتهم وينفق على ولده وولده وأبائه كما وصفت ولا ينفق على أحد بقرابة غيرهم أخ ولا عم ولا خالة ولا على عمه ولا على ابن من رضاعة ولا على أب منها قال وكل زوج حرم مسلم وذوي وثنى عنده حرة من النساء في هذا كله سواء لا يختلفون

(باب نفقة العبد على امرأته) (قال الشافعي)

أولاً أمة فعليه نفقاتهم كلهن كنفقة المقتل لا يخالفه ولا يفرض عليه أكثر من لانه ليس عبد إلا وهو مقتولان ما يبدية وان أتبع ملكاً لسيده قال وليس على العبد أن ينفق على ولده أحراراً كانوا أو بمالك قال والمكاتب والمدر وكل من لم تكمل فيه الحرية في هذا كله كالمملوك وان كانت للمكاتب أم ولد ووطنها في المكاتب بالملك فولدت له أنفق على ولده فان عجز فليس عليه نفقتهم لانهم بمالك لسيده قال وينفق العبد على امرأته إذا طلقها طلاقاً فإيها في الرجعة في السنة وإذا لم يملك رجعتها لم ينفق عليها إلا أن تكون ساملاً فينفق عليها لأن نفقة الحوامل فرض في كتاب الله تعالى ولست أعرّفها إلا مكان الولد فإذا أنفق عليها وهي مطلقة لا يملك رجعتها وهو رها حاملاً ثم بان أن ليس بها حمل رجوع عليها بالنفقة من يوم طلقها وأنفق عليها ان أراد ذلك وسواء أنفق عليها امرأته قاض أو غير قاض لأنه كان يلزمه في الظاهر على معنى أنها حاملاً وإذا بان أنها ليست بحامل رجوع عليها والله تعالى الموفق

(باب الرجل لا يجحد ما ينفق على امرأته) (قال الشافعي)

رجحه الله تعالى دل كتاب الله عز وجل ثم سئله صلى الله عليه وسلم على أن على الرجل أن يعول امرأته (قال الشافعي) فلما كان من حقها عليه أن يعولها ومن حقها أن يستمتع منها ويكون لكل على كل من الزوج على المرأة وللرأة على الزوج

احتمل أن لا يكون للرجل أن يسك المرأة يستمتع بها ويمنعها غيره تستغنى به ويعنعها أن تضطرب في البلد وهو لا يجحد ما يعولها به فاحتمل إذا لم يجحد ما ينفق عليها أن تخبر المرأة من المقام معه وفراقه فان اختارت فراقه فهي فرقة بلا طلاق لانها ليست بشيء أوقعه الزوج ولا جعل إلى أحد ليقاها أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كتب إلى أمراء الأجناد في رجال غاوا عن نساءهم يأخذوهم أن ينفقوا أو يطلقوا فان طلقوا بعثوا بنفقة ما حبسوا (قال الشافعي) وهذا يشبه ما وصفت قبله والله يذهب أكثر أحببنا وأحسب عمر والله تعالى أعلم لم يجحد بحضرة لهم أموالاً يأخذ منها نفقة نساءهم فكذب إلى أمراء الاجتساد أن يأخذوهم بالنفقة ان وجدوها والطلاق ان لم يجدوها وان طلقوا فوجد لهم أموالاً أخذوهم بالبعث بنفقة ما حبسوا قال وإذا وجد نفقة امرأته يوماً بيوم لم يفرق بينهما وإذا لم يجدها لم يؤجل أكثر من ثلاث ولا يمنع المرائق الثلاث من أن تخرج فتعمل أو تسأل فان لم يجد نفقتها خبرت كما وصفت في هذا القول فان كان يجحد نفقتها بعد ثلاث يوماً ويعوز يوماً خبرت إذا مضت ثلاث فلم يقدر على نفقتها بأقل ما وصفت للنفقة على المقتل خبرت في هذا القول فإذا بلغ هذا وجد نفقتها ولم يجد نفقة خادمها لم يخبر لانهما سلك بنفقتها وكانت نفقة خادمها بنا عليه متى أسرا أخذته به قال وإذا فرق بينهما ثم أسرا لم تزد عليه ولا يملك رجعتها في العدة إلا أن تشاهي بنكاح جديد قال ومن قال هذا فين لا يجحد ما ينفق على امرأته فلم يجحد صداقها لزمه عندي إذا لم يجحد صداقها أن يخبرها وان وجد نفقتها بعد ثلاث ليال وما أشبهها لان صداقها يشبه بنفقتها

(باب النفقة على السيد) (قال الشافعي)

الله في كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم بيان ان على الأب أن يقوم بالمؤنة في اصلاح صغار ولده من رضاع ونفقة

الله في كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم بيان ان على الأب أن يقوم بالمؤنة في اصلاح صغار ولده من رضاع ونفقة

باب أي الوالدين
أحق بالولد
من كتب عدة

[illegible]

(باب انبان النساء جميعا) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل ويسألونك عن
الحيض الآية قال فرغم بعض أهل العلم بالقرآن أن قول الله عز وجل يحق بطهر حتى يمس الطهر

تحريم اتيان الهياثم لان المخاطبة باحلال الفرج في الاذيات المفروض عليهن العدة ولهن الميراث منهم وغير ذلك من فرائض الزوجين

(الاختلاف في الدخول) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا ملك الرجل عقد المرأة فأراد الدخول بها فان كان مهرها حلالاً أو بعضه لم يجبر على الدخول عليه حتى يدفع الحال منه اليها وان كان ديناً كله أجبرت على الدخول عليه متى شاء لا وقت لها في ذلك أكثر من يوم لتصلح أمرها ونحوه لا يجاوزها ثلاثاً اذا كانت بالغاً ويجماع مثلها وسواء في هذا الملوكة والحرّة وليس لولي الحرّة ولا السيد الأمانة منه ايها اذا دفع صداقها ان كان حلالاً أو ما كان حالاً منه قال ولا يؤجل الرجل في الصداق الا ما يؤجل في دين الناس ويباع عليه في ماله كما يباع عليه في الدين ويجبس فيه كما يجبس في الدين لا افتراق في ذلك قال وهذا كله اذا كانت الزوجة بالغاً أو مقاربة البلوغ أو جسيمة يحتل مثلها أن يجماع فإذا كانت لا تحتل أن يجماع فلا هلم منعها الدخول حتى تحتل الجماع وليس على الزوج دفع صداقها ولا شيء منه ولا نفقة حتى تكون في الحال التي يجماع مثلها ويحلى بينه وبينها قال ومتى كانت بالغاً فقال لا يدفع الصداق حتى تدخلوها وقالوا لا يدفعها حتى تدفع الصداق فأيهما تطوع أجبرت الآخر على ما عليه فان تطوع الزوج بدفع الصداق أجبرت أهلها على ادخالها وان تطوع أهلها بادخالها أجبرت الزوج على دفع الصداق قال وان امتنعوا معاً أجبرت أهلها على وقت يدخلونها فيه وأخذت الصداق من زوجها فان دخلت دفعته اليها وجعلت لها النفقة اذا قالوا لا يدفعها اليه اذا دفع الصداق اليها (قال الشافعي) وان كانت بالغاً مضوا أجبرت على الدخول وكل امرأة تحتل أن يجماع قال فان كانت مع هذا مضنة من مرض لا يجماع مثلها أمهلته حتى تصير الى الحال التي يجماع مثلها ثم يجبر على الدخول ومتى أمهلها بالدخول لم أجبره على دفع الصداق قال واذا دخلت عليه فأصابها فأفضاها ثم لم يلتزم ذلك فعليه دينها كاملة وهي امرأته بجالها ولها المهر تاما ولها أن تمتنع من أن يصيبها في الفرج حتى تبرا البرء الذي اذا عاد لا صابها لم يشكها ولم يزني جرحها ثم عليها ان برأت أن تخلى بينه وبين نفسها والقول في ذلك قولها ما زعمت أن العلة قائمة فان أطاول ذلك فكان النساء يدركن علمه فان قلن انها قد برأت وان الاصابة لا تنشرها أجبرت على التخلية بينه وبين اصابتها قال وان صارت الى حال لا يجماع من صار اليها أخذت صداقها ودينها وقيل هي امرأتك فان شئت فطلق وان شئت فأمسك واجتنبها اذا كان مثلها لا يجماع

(اختلاف الزوجين في متاع البيت) أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا اختلف الرجل والمرأة في متاع البيت الذي هما فيه ما كانا قد اقرقا أو لم يقرقا أو ماتا أو مات أحدهما فاختلف ورثتهما أو ورثة أحدهما بهدمته فذلك كله سواء والمتاع اذا كانا كني البيت في أيديهما معا فالظاهر انه في أيديهما كما تكون الدار في أيديهما وفي يدرجلين فيجلف كل واحد منهما لصاحبه على دعواه فان حلفا جميعا فالمتاع بينهما نصفان لان الرجل قد ملك متاع النساء بالشراء والميراث وغير ذلك والمرأة قد ملك متاع الرجال بالشراء والميراث وغير ذلك فلما كان هذا ممكنا وكان المتاع في أيديهما لم يجز أن يحكم فيه الاجتهاد ككنونة الشيء في أيديهما وقد استعمل علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه فاطمة رضي الله تعالى عنها يبدن من حديد وهذا من متاع الرجال وقد كانت فاطمة رضي الله تعالى عنها في تلك الحال مالكة للبدن دون علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه وقد رأيت امرأة (١) بيني وبينها ضبة سيف استفادته من ميراث أبيها بحال عظيم ودرع ومعصف فكان لها دون اخوتها ورأت من ورث أمه وأخته فاستصا من بيع متاعها فصار مالكا لمتاع النساء فاذا كان هذا موجودا فلا يجوز فيه غير ما وصفت ولو أنا كنا نعلم نقضي بالتظنون بقدر ما يرى الرجل والمرأة مالكين فوجدنا متاعا في يدي رجلين يتساوينا فكان في المتاع باقوت ولؤلؤ وعليه من عليه المتاع وأحد الرجلين ممن يملك مثل ذلك المتاع والاخر ليس

على أيها ائراجها اليها
الا أن ندرس و زمر
باخراجها عاتدة وان
ماتت البنت لم تمتع الأم
من أن تلبس حتى تدفن
ولا تمتنع في مرضها من
أن تلبس في مرضها في
منزل أيها وان كان
الولد ينجب لاهو كالصغير
فالأم أحق به ولا يجبر
أبدا واذا خير فاختار
أحد الأبوين ثم اختار
الأخر حوّل ولو تمتع
منه بالزوج فطلقها
طلاقا يملك فيه الرجعة
أو لا يملكها رجعت
على حقها في ولدها
لانها امتنعته بوجه فاذا
ذهب فهي كما كانت
فان قيل فكيف تعود
الى ما بطل بالنيكاح
قبل لو كان بطل
ما كان لامها أن تكون
أحق بولدها من أيهم
وكان ينبغي اذا بطل عن

(١) قوله بيني وبينها
ضبة الخ كذا في
الاصول ولعله محرف
وأصله وقد رأيت
امرأة بيني وبينها
سيف الخ وحرر كته
معصية

الاعلم من مثله انه عاك مثل ذلك المتاع جعلنا عليه المتاع للوسر الذي هو اولاهما في الظاهر عاك مثله وجعلنا سفلة المتاع ان كان في يدي موسر وموسر للعسر دون الموسر فالفانما اجتمع عليه الناس في غير هذا من أن الدار اذا كانت في يدي رجلين قد اعيانا جعلت بينهما نصفين ولم ينظر الى أشبههما أن يكون له ملك تلك الدار فطع عليه ايها وهذا العدل ان شاء الله تعالى والاجماع وهكذا ينبغي أن يكون متاع البيت وغيره مما يكون في يدي اثنين لا يختلف الحكم فيه أنه لا يجوز أن يخالف بالقياس الاصل الا أن يفرق بين ذلك سنة أو اجماع ويقال لمن يقول أجعل متاع النساء للنساء ومتاع الرجال للرجال أرايت دباغا وعطارا كانا في حانوت فيه عطر ودباغ كل واحد منهما يدعى العطر والدباغ أيا ملك أن تعطى العطار العطر والدباغ الدباغ فان قلت اني أقسم بينهما قبل لك فلم لا تقسم المتاع الذي يشبه النساء بين الرجل والمرأة والمتاع الذي يشبه الرجال بين الرجل والمرأة مثل الدباغ والعطر

(الاستبراء) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي أصل الاستبراء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عام سبي أو طاس أن توطأ حامل حتى تضع أو توطأ حائل حتى تحس وفي هذا دلالات منها أن من ملك أمة لم يطأها الا باستبراء كانت عند نفقة أو غير نفقة أو توطأ أو لا توطأ من قبل أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يستن منهن واحدة ولا نسلن فيهن أنكارا وحرا تركن قبل أن يستأمن واماء ونسعات وشريعات وكان الامر فهن كلهن والنهي واحدا وفي مثل معنى هذا أن كل ملك استعدته المالك لم يحز فيه الوطء الا بعد الاستبراء لان الفرج كان ممنوعا قبل الملك فاذا صار مباحا بالملك كان على المالك فيه أن يستبرئه وفي هذا المعنى على كل ملك تحول لان المالك الثاني مثل المالك الاول وقد كان الفرج ممنوعا منه بأنه كان مباحا لغيره وانما حدث له وكان حلالا له بعد ما ملكه فلو ابتاع رجل من رجل جارية وقبضها منه وتفرقا بعد البيع ثم اشتراها منه البائع أو استقاله منها هو يعلم أن الرجل لم يصل اليها أو كانت مشترتها امرأة ثقة أمة أو بنت لم يكن له أن يطأها حتى يستبرئ من قبل أن الفرج قد كان حرم عليه ثم حل له بعد الملك الثاني ومتى حل له أن يطأها لم يمد بين يدي الوطء استبراء لا بد وكذلك لو كانت بكرًا أو عند امرأة محصنة لان السنة تدل على أن الاستبراء انما هو من حين يحل الفرج بالملك والاستبراء أن تمسك عند المشتري طاهرا ما كان الممسك قل أو كثر ثم تحيض فتستكمل حيضة فاذا طهرت منها فهو واستبرأها ويكون الاستبراء اذا حاضت الحيض الذي تعرفه فان حاضت على خلاف ما تعرف في الزيادة في الحيض فهو واستبرأ لانها قد جاءت بما تعرف وزادت عليه وان حاضت أقل من أيام حيضها أو بدم أرق أو أقل من دمها أو وجدت شيئا تنكره في بطن أو دلالة ما يستدل به على الحمل امسكت وأمسكت عن اصابتها حتى يستدل على أن تلك الرية لم تكن حلا اما بدخاب ذلك الذي تجد وحيضة بعده مثل الحيض الذي كانت تعرف ولما برز ما يمر عليها يعرف أهل العلم من النساء أنها لو كانت حاملا كانت تلد في مثل ذلك الزمان فاذا أتى ذلك عليها استدل على أن تلك الرية من مرض لا من حمل وحل وطؤها فان قال قائل قد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحائل حتى تحيض وهذه الحائل قد حاضت قيل فعقول عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أراد الاستبراء بالحيض والاستبراء بوضع الحمل أو الحيض انما يكون استبراء ما لم يكن مع رية فاذا كانت مع رية بجعل فالاستبراء بوضع الحمل لان الله تعالى فرض العدة ثلاث حيض وثلاثة أشهر وأربعة أشهر وعشرا وقال تبارك وتعالى وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن فدللت السنة على أن وضع الحمل غاية الاستبراء وأنه مسقط لجميع العدد ولم أعلم أحد اختلف في أن المطلقة لو حاضت ثلاث حيض وذكرت أنها حامل لم تحل بها ولا تحل الا بوضع الحمل أو البراءة أن يكون ذلك حلا وهكذا والله تعالى أعلم المرتبة في الاستبراء لانها في مثل هذا المعنى ولو حاضت حيضة وهي غير مرتبة ثم حدثت لها رية ثانية بعد طهرها وقبل مسيس سيدها أمسكت عن اصابتها حتى تستبرئ بنفسها من تلك الرية ثم أصابها اذا برئت منها واذا ملكك الأمة بغير أن

الام أن يبطل عن الجدة التي انما حقها لحق الأم وقد قضى أبو بكر على عمر رضي الله عنهما بأن جيد ابنه أحق به منه فان قيل فحاق الأم فيهم قيل كحق الأب ههما والذان يجعان بالولد فلما كان لا يعقل كانت الأم أولى به على أن ذلك حق للولد لا لابوين لان الأم أحق عليه وأرق من الأب فاذا بلغ الغلام ولي نفسه اذا أونس رشده ولم يجبر على ان يكون عند أحد هما واختار له برهما وتروى فراقهما واذا بلغت الجارية ثمان مبيع أحد هما حتى تزوج فتكون مع زوجها فان أتت وكانت مأمونة سكنت حيث شئت ما لم تر رية واختار لها أن لا تنساق أبو يها (قال) واذا اجتمع القرابة من النساء فنسازن المولود فالأم أولى ثم أمهات أمهات أمها وان بعدن ثم الجدة أم الأب ثم أمها ثم أمهات أمهات أمهات الجدة لا ثم أمهات

أوهبة أو صدقة أو بيع أو أي وجه ما كان من وجوه الملك لم يوطأ حتى تستبرأ لما وصفت وإذا كانت
تستبرأ لم يجوز لما لكها أن يلد من غيرها مباشرة ولا قبله ولا جس ولا تجريد ولا ينظر شهوة من قبل أنه قد يظهر
بها حمل من بانه ما فيكون قد نظر مثل هذا أو تلذذ بكثير من النظر من أم ولد غيره وذلك مخطور عليه ومتى
اشترأها قبضها ثم وضعت حملها برث وحل له وطؤها ولا يحل له الوطء الا بوضع جميع حملها إذا كان حملها
من غير سيدها وغير زوج الا زواجاً مطلقاً أو مات وكذلك لو قبضها فأقامت ساعة ثم حاضت وطهرت حل له
الوطء ولو اشترأها فلم يقبضها ولم يتفرق حتى وضعت في يدي البائع ثم قبضها لم يكن له وطؤها حتى تظهر من
نفاسها ثم تحيض في يديه حيضة مستقبلة من قبل أن البيع انما لم يكن البائع فيه خيار بأن يتفرقا
عن مقامهما الذي تبايعا فيه ولو اشترأها بشرط عليه البائع أنه بالخيار عليه ثلاثاً وقبضها المشتري فحاضت
قبل أن يسلم البائع البيع ويبطل شرطه في الخيار أو غضي ثلاثاً فاختار لم يطأها بهذه الحيضة حتى تظهر
منها ثم تحيض حيضة أخرى ولو اشترأها وقبضها بشرط لنفسه الخيار ثلاثاً ثم حاضت قبل الثلاث ثم اختار
البيع كانت تلك الحيضة استبرأه لأنه تام الملك فيها فابض لها ولو اعتقها أو كاتبها أو وهبها كان ذلك جائزاً ولو
أراد البائع ذلك فيها لم يكن له لأن البيع فيها تام ولو بيع جارية معيبة دلس له فيها بعيب وطهر على العيب
بعد الاستبراء فاختار أن يمسكها أجزأه ذلك الاستبراء من قبل أن الملك له تام الآن له الخيار بالعيب ان شاء
رد وان شاء أمسك وان ماتت في هذه الحال ماتت منه وللرجل إذا اشترى الجارية أي جارية ما كانت أن
لا يدفع عنها وأن يقبضها إياها بائعها وليس لبائعهما منع إياها ليستبرأ عند نفسه ولا عند غيره ولا ما وضعت
إياها على يدي أحد ليه يستبرأ بحال ولا للمشتري أن يحبس عنه ثمها حتى يستبرأ هو ولا غيره ولا ينفعها
على يدي غيره فيستبرأ وسواء كان البائع في ذلك غريباً يخرج من ماله أو مقيماً أو معدماً أو مملوياً
أو صالحاً أو رجلاً سوء وليس للمشتري أن يأخذ بحميل بهمة ولا بوجه ولا ثمن وماله حيث وضعه وانما
التحفظ قبل الشراء فإذا جاز الشراء ألزمناه ما ألزم نفسه من الحق الأخرى أنه لو اشترى منه عدة أو أمانة
أو شيئاً وهو غريب أو أهل فقال أخاف أن يكون مسروقاً أو أخاف أن يكون واحداً من العبيدين حراً كان
ينبغي للمالك أن يحجره على أن يدفع إليه الثمن لأنه ماله حيث وضعه ولو أعطيناه أن يأخذ له كفيلاً أو يحبس
له البائع عن سفره أعطيناه ذلك في خوف أن يكون مسروقاً ومعيها عينا فإما من سرقة أو باق ثم لم نجعل
له هذا غاية أبداً لأنه قد لا يعلم ذلك في القريب ويعلم في البعيد ويبيع المسلم الجارية بينهم وفي سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلزم البائع والمشتري إذا سلم هذا سلمته أن يكون قابضاً له هاو أن لا يكون
الثن الذي هو إلى غير أجل ولا السلعة محبوسين إذا سلم البائع إلى المشتري ساعة من نهار ولا يكون المشتري
من جارية ولا غيره محبوساً عن مالكها ولو جاز إذا اشترى رجل جارية أن يوضع على يدي من يستبرأها كان
في هذا خلاف يبيع المسلم والسنة وظلم البائع والمشتري من قبل أنها لا تعد وأن تكون في ملك البائع بالملك
الاول أو في ملك المشتري بالشراء الحادث فلا يجبر واحد منهما على إخراج ملكه إلى غيره ولو كان الثمن
لا يجبر على المشتري للبائع إلا بأن تحيض الجارية حيضة وتظهر منها كان هذا فاسداً من قبل أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم لم يسلّم المسلمين بعدهم أن تكون الأثمان المستأخرة إلا إلى أجل معلوم وهذا إلى أجل
غير معلوم لأن الحيضة قد تكون بعد صفقة البيع في خمس وفي شهر أو أكثر وكان فاسداً مع فساد
من الثمن من السلعة أيضاً أن تكون السلعة لا مشترأة إلى أجل معلوم بصفة فتكون توجد في تلك المدة
ويؤخذ بها بائعها ولا مشترأة بغير تسلط مشترها على قبضها حتى تستبرأ وهذا البيع أجل بصفة ولا عين
بعينه بقبض وخارج من بيع المسلمين فلو أن رجلين تبايعا جارية وتشارطاني عقد البيع أن لا يقبضها
المشتري حتى تستبرأ كان البيع فاسداً ولا يجوز بحال من قبل ما وصفت ولو اشترأها بغير شرط كان
البيع جائزاً وكان للمشتري قبضها واستبرأها عند نفسه أو عند من شاء وإذا قبضها فانت قبل أن تستبرأ

أمهاتها ثم الإخت
اللاب والام ثم الأخت
اللاب ثم الأخت للام
ثم الحالة ثم العمة ولا
ولاية لأم أبي الأم لان
قربانها بأب لآبام
ففسرابة الصبي من
النساء أولى ولا حتى
لا حدمع الأب غير
الام وأمهاها فأما
أخواته وغيرهن فأنما
حقوقهن بالأب فلا
يكون لهن حق معه
وهن يدلن به والجد أبو
الأب يقوم مقام الأب
إذا لم يكن أب أو كان غائباً
أو غير رشيد وكذلك
أبواب الأب وكذلك
العصبة ية ومون مقام
الأب إذا لم يكن أقرب
منهم مع الام وغيرهم
أمهاتها وإذا أراد الأب
أن ينتقل عن البلد
الذي نكح به المرأة
كان ببلده أو ببلدها
فسواء وانتول قوله إذا
قال أردت النقلة وهو
أحق بالولد مرضعها
كان أو كبيراً وكذلك
العصبة إلا أن يخرج
الام إلى ذلك البلد
فتكون أولى ولا حتى
لمن لم تكمل فيه الحرية

في والحر وإذا كان ولد
الحر ماله فسد
أحق بهم وإذا كانوا
من حر وأبوهم مملوك
فهو أحق بهم ولا
يخيرون في وقت الخيار

(باب نفقة المالك)

(قال الشافعي) رحمه
الله أخبرنا سفيان عن
محمد بن جهمان عن بكر
أو بكير بن عبد الله
«المرئي شئ» عن جهمان
أبي محمد عن أبي هريرة
أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال للمملوك طعامة
وكسوته بالمعروف ولا
يكلف من العمل مالا
يطيق (قال) فعلى
مالك المملوك الذكر
والانثى بالعنين إذا
شغلها في عمل له أن
ينفق عليهما ويكسوهما
بالمعروف وذلك نفقة
رفيق بلدهما الشيع
لا وسطا للناس الذي
تقوم به أبا نهم من
أى الطعام كان قهما
أو شعيرا أو ذرة أو تمرا
وكسوتهم كذلك مما
يعرف أهل ذلك البلد
أنه معروف صوف أو
ظن أو كنان أى ذلك
كان الأغلب بذلك البلد

فإن ماتت عنده بعد ما طهرها حمل وتصادق على ذلك كانت من المشتري ويرجع المشتري على البائع
من الثمن بقدر ما بين قيمتها حاملا وغير حامل ولو اشتراها بغير شرط فتراضيا أن يتواضعا على يدي من
يستبرئها فماتت أو عيت عند المشتري وإن كان المشتري قبضها ثم رضى بعد قبضها بمواضعها فهي من ماله
وانما هي جارية قد قبضها ثم أودعها غيره فموتها في يدي غيره إذا كان هو وضعها كوتها في يديه ولو كان
اشتراها فلم يقبضها حتى تواضعاها برضا من ماله على يدي من يستبرئها فماتت أو عيت مائت من مال البائع
لأن كل من باع شيئا بعينه فهو مضمون عليه حتى يقبضه منه مشتريه وإذا عيت قبل للمشتري أنت بالخيار
إن شئت فخذها معية بجميع الثمن لا يوضع عندك العيب شئ كلو عيت في يدي البائع بعد صفقة البيع
وقبل قبضها كت بالخيار في تركها أو أخذها وإن شئت فأتزكها بالعيب وكل ما زعمنا أن البيع فيه جائز
فعلى المشتري متى طلب البائع منه الثمن وسلم إليه السلعة أن يأخذ منه إلا أن يكون الثمن إلى أجل معلوم
فيكون إلى أجله وإذا اشترى الرجل من الرجل الجارية أو ما اشترى من السلع فلم يشترط المشتري الثمن إلى
أجل وقال البائع لا أسلم إليك السلعة حتى تدفع إلى الثمن وقال المشتري لا أدفع إليك الثمن حتى تسلم إلى
السلعة قال بعض المشرقيين قال يجبر القاضي كل واحد منهما البائع على أن يحضر السلعة والمشتري
على أن يحضر الثمن ثم يسلم السلعة إلى المشتري والثمن إلى البائع لا يبايأ بينهما إذا كان ذلك حاضرا وقال
غيره منهم لا يجبر واحد منهما على أحضار شئ ولكن أقول أيكاشاء أن أقضى له بحقه على صاحبه فليدفع
إلى ما عليه من قبل أنه لا يجب على واحد منهما دفع ما عليه إلا قبض ماله وقال آخرون أن نصب لهما عدلا
فاجبر كل واحد منهما على الدفع إلى العدل فإذا صار الثمن والسلعة في يديه أمرناه أن يدفع الثمن إلى
البائع والسلعة إلى المشتري (قال الشافعي) ولا يجوز فيها إلا القول الثاني من أن لا يجبر واحد منهما
أو قول آخر وهو أن يجبر البائع على دفع السلعة إلى المشتري بحضرته ثم ينظر فإن كان له مال أجبره على
دفعه من ساعتها وإن غاب ماله وقفت السلعة وأشهد على أنه وقفها للمشتري فإن وجد له مالا دفعه إلى البائع
وأشهد على إطلاق الوقف عن الجارية ودفع المال إلى البائع وإن لم يكن له مال فالسلعة عين مال البائع
وجد عند مفلس فهو أحق به إن شاء أخذه وانما أشهدنا على الوقف لأنه إن أحدث بعد أشهادنا على وقف
ماله في ماله شيئا لم يجز وانما عنان القول الذي حكينا أنه لا يجوز عندنا غيره وهذا القول وأخذنا بهذا
القول دونه لأنه لا يجوز للحاكم عندنا أن يكون رجل يقر بأن هذه الجارية قد نرجعت من ملكه ببيع إلى
مالك ثم يكون له حبيبها وكيف يجوز أن يكون له حبيبها وقد علمنا أن ملكها لغيره ولا يجوز أن يكون
رجل قد أوجب على نفسه أن يملكها حاضر ولا يأخذ منه ولا يجوز لرب الجارية أن يملكها ولا يبيعها
ولا يعتقها وقد باعها من غيره ولا يجوز للسلطان أن يبيع الناس بغيرهم الحقوق وهو يقدر على أخذها
منهم وإذا كانت لرجل أمة فزوجها أو اشتراها ذات زوج فطلقها الزوج أو مات عنها فأنقض عتقها
فأراد سيدها الصابئة بانه قضاء العدة لم أر ذلك له حتى يستبرئها بحضرة بعد ما حل فرجها له لأن الفرج كان
حلالا لغيره ممنوعا منه والاشتراء بسبب غيره لا بسببه ألا ترى أن رجلا لو أراد بيع أمة فاستبرأها عند
أم رجل أو بنته بحضرة أو حيض ثم باعها من رجل لم يكن له أن يبيعها حتى يستبرئها بعد ما يبيع له فرجها
ولو كانت لرجل أمة فكاتبها فمجزت لم يكن له وطؤها حتى يستبرئها لأنها كانت ممنوعة الفرج منه
وانما أبيع له فرجها بعد العجز فهي تجامع في هذا المعنى المتزوجة وتفرقها في أن فرجها لم يكن مباحا لغيره
والاحتياط تركها ولو كانت له أمة فحاضت فأذن لها بأن تصوم فصامت أو تحج فحجبت واجبا علمها فكانت
ممنوعة الفرج في شهر الصوم ومدة الاحرام والحيض ثم نرجعت من الاحرام والصوم والحيض لم يكن عليه
أن يستبرئها وذلك أنه إنما حيل بينه وبين فرجها يعارض فيها كما يكون العارض فيه من الصوم والاحرام
لأنه حيل بينه وبين الفرج كالحيل بينه وبينها متزوجة ومكاتبه فكان لا يحل له أن يملكها ولا يقبلها ولا ينظر

الهاشمية فخالها هذه مخالفة لحالها الاول وتجتمع المستبراة والمعتدة وتختلفان فاما ما تجتمعان فيه فان في الاستبراء والعدة معنى وتعدنا فاما المعنى فان المرأة اذا وضعت حملها كانت براءة في الحرة والامة وانقضاء العدة واما التبعيد فقد تصبر براءتها بان تكون حبيبة لم يدخل بها ودخول بها فقبض حبيضة فتعتمد عدة الوفاة كما تعمد بها البالغة المدخول بها ولا تبرئها حبيضة واحدة فلو لم تكن العدة الا للبراءة كانت الصغيرة في هاتين الحالتين بريئة وكذلك الامة البالغة وغير البالغ تشتري من المرأة الصالحة المحصنة لها ومن الرجل الصالح الكبير قد حرم عليه فرجها برضاع فلا يكون لمن اشتراها ان يطأها حتى يستبرئها ولو كان رجل مودع امة يستبرئها بحبيضة عنده قد حاضت في بدي نساءه حبيضا كثيرا ثم ملكها ولم تفارق تحببته بشراء او هبة او ميراث او اوى ملك ما كلن لم يكن له ان يطأها حتى يستبرئها واحب للرجل الذي يطأ امة ان لا يرسلها وان يحصنها وان فعل لم يحرمها ذلك عليه وكانت فيما جعل له منها مثل المحصنة الا ترى ان عمر رضي الله عنه يقول ما بال رجال يطؤون ولا تدهم ثم يرسلونهم فيضربونه تلقي الاولاد بهم وان ارسلوهن ولا يحرم عليهم الوطء مع الارسل ولو اتى رجل جارية فاستبرأها ثم جاد رجل آخر فادعى انها لله وبها عليها بشاهد فوقف المشتري عنها ثم اقبل الحاكم الشاهد لم يكن على المشتري ان يستبرئها بعد ما فسخ عنه وقفها لانها كانت على الملك الاول لم تستحق ولو استحقها ثم اشتراها الاول وهي في بيته لم يخرج منه لم يطأها حتى يستبرئها لانه قد ملكها عليه غيره ولو كانت جارية بين رجلين فاستغصها احدهما وكانت في بيته لم يطأها من حين حل له فرجها حتى يستبرئها ولا تكون البراءة الا بان يملكها طاهر اثم تحبض بعد ان تكون طاهرا في ملكه ولو اشتراها ساعة دخلت في الدم لم يكن هذا براءة واول الدم وآخره سواء كما يكون هذا في العدة في قول من قال الاقراء عين الحيض ولو طلق الرجل امرأته اول ما دخلت في الدم لم يمتد بتلك الحيضة ولا يمتد بحبيضة الاحيضة تقدمها طهر فان قال قائل لم زعمت ان الاستبراء طهر ثم حبيضة وزعمت في العدة ان الاقراء الاطهار قلنا لا بنفريق الكتاب ثم السنة بينهما قلنا قال الله عز وجل يترصدن بانفسهن ثلاثة قروء ودل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ان الاقراء الاطهار لقوله في ابن عمر يطلقها طاهرا من غير جاع فذلك العدة التي امر الله عز وجل ان تطلق لها النساء فامرناها ان تأتي بثلاثة اطهار فكان الحيض فيها فاصلا بينهما حتى يسمي كل طهر منها غير الطهر الاخر لانه لو لم يكن بينهما حيض كان طهر واحدنا وامر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاما ان يستبرئ بحبيضة فكانت الحيضة الاولى امامها طهر كالابعد الطهر الا واما ما حيض وكان قول النبي صلى الله عليه وسلم يستبرئ بحبيضة يقصد قصد الحيض بالبراءة فامرناها ان تأتي بحبيض كامل كما امرناها اذا قصد قصد الاطهار ان تأتي بطهر كامل.

(النفقة على الاقارب)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تعالى والوالدان برضعن اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس الا وسعها الا تنصرا والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك فان اراد افضال عن تراض منهما وشاور فلا جناح عليهما وان اردتم ان تسترضعوا اولادكم فلا جناح عليكم اذا اسلمتم ما انتمنتم بالمعروف واتقوا الله واعلموا ان الله بما تعملون بصير وقال تبارك وتعالى فان ارضعن لكم فاتوهن اجورهن واعروا بينكم بمعروف وان تعاسرتم فسترضع له اخرى الى قوله بعد عسر يسرا (قال الشافعي) أخبرنا ابن عبيدة عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها ان هند اقامت رسول الله صلى الله عليه وسلم باربعين ليلة في دارها فاسترضع له اخرى الى قوله بعد عسر يسرا (قال الشافعي) أخبرنا انس بن عباس عن هشام عن ابيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها انها

حدثه أن هنداً أم معاوية جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت إن أباسفيان رجل يبيع ولده
لا يعطيني وولدي إلا ما أخذت منه سرا وهو لا يعلم فهل علي شيء فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم خذي ما يكفينك وولدي بالمعروف (قال الشافعي) ففي كتاب الله عز وجل ثم في سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم بيان أن الإجارة جائزة على ما يعرف الناس إذ قال الله عز وجل فإن أرضعن لكم فآتوهن
أجورهن والرضاع يختلف فيكون صبي أكثر رضاعاً من صبي وتكون امرأة أكثر لبناً من امرأة ويختلف
لبنها فيقل ويكثر فتجوز الإجارة على هذا لأنه لا يوجد فيه أقرب مما يحيط العلم به من هذا فتجوز الإجارة
على خدمة العبد قياساً على هذا وتجوز في غيره مما يعرف الناس قياساً على هذا (قال الشافعي) وبيان أن
على الوالد نفقة الولد دون أمه كانت أمه متروكة أو مطلقة وفي هذا دلالة على أن النفقة ليست على الميراث
وذلك أن الأم واردة وفرض النفقة والرضاع على الأب دونها (قال الشافعي) قال ابن عباس رضي الله
تعالى عنهما في قول الله عز وجل وعلى الوارث مثل ذلك من أن لا تضار والده بولدها إلا أن عليها الرضاع (قال
الشافعي) وإذا وجب على الأب نفقة ولده في الحال التي لا يغني نفسه فيها فكان ذلك عندنا لأنه لا يجوز
أن يضيع شيأ منه وكذلك أن كبر الولد من أن لا يغني نفسه ولا عياله ولا حرفة له أنفق عليه الوالد وكذلك
ولد الولد لأنهم ولدوا يؤخذ بذلك الاجداد لأنهم آباء وكانت نفقة الوالد على الولد إذا صار الوالد في الحال التي
لا يدر على أن يغني فيها نفسه أو وجب لأن الولد من الوالد وحق الوالد على الولد أعظم وكذلك الجد وأبو الجد
وآبائهم فوقه وإن بعدوا لأنهم آباء قال وإذا كانت هندزوجة لأبي سفيان وكانت القسيم على والدها فغرمهم
بأمر زوجها فأذن لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تأخذ من مال أبي سفيان ما يكفيهما ولدها بالمعروف
فثلها الرجل يكون له على الرجل الحق بأي وجه ما كان فيمنعه إياه أنه يأخذ من ماله حيث وجدته سرا
وعلائقة وكذلك حق ولده الصغار وحق من هو قهرم عنه من تركه أو كفله قال وإن وجد الذي له الحق
ماله بعينه كان له أخذه وإن لم يجده كان له أخذه مثله إن كان له مثل إن كان طعماً فطعام مثله وإن كان
دراهم فدراهم مثله وإن كان لا مثله كانت له قيمة مثله دنائراً ودراهم كان غصبه عبداً فم يجده فله قيمته
دنائراً ودراهم فإن لم يجده لذي غصبه دنائراً ولا دراهم ووجد له عرضاً كان له أن يبيع عرضه الذي وجد
فينسوفي قيمة حقه ويرد إليه فضله إن كان فيما باعه وإن كان ببلد الأغلب به الدنانير باعه بدنانير وإن كان
الأغلب به الدراهم باعه بالدراهم قال وإن غصبه ثوباً فلبسه حتى نقص منه أو عسداً فاستخدمه حتى كسر
أو عوز غصبه أخذ ثوبه وعبدته وأخذ من ماله قيمة ما نقص ثوبه وعبدته على ما وصفتنا

(نفقة المالك) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن عجلان
عن بكير بن عبد الله عن عجلان أبي محمد عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للملوك طعامه
وكسوته بالمعروف ولا يكاف من العمل إلا ما يطيق (قال الشافعي) على مالك الملوك الذكر والأنثى البالغين
إذا حبسهم ما في عمل له أن ينفق عليهم ما يكسوهما بالمعروف وذلك نفقة رقيق بلدهما الشيع لا وسطا الناس
الذي تقوم به أبدانهم من أي الطعام كان خنطاً أو شعيراً أو ذرة أو تمرًا وكسوتهم كذلك مما يعرف أهل
ذلك البلد أنه معروف صوف أو قطن أو كتان أي ذلك كان الأغلب بذلك البلد وكان لا يسمى ضيقاً عوضه
(قال الشافعي) والجواري إذا كانت لهن فراغة وجمال فالمعروف أنهن يكسفن أحسن من كسوة الذكور
دونهن (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن إبراهيم بن أبي خداس عن عتبة بن أبي لهب أنه سمع ابن عباس
يقول في الملوك أن أطعموهم مما تأكلون وكسوهم مما تلبسون (قال الشافعي) هذا كلام مجمل يجوز
أن يكون على الجواب فسأل السائل عن مما يليكه وهو أنما يأكل تمرًا أو شعيراً أو أدنى ما يقدر عليه من الطعام
ويلبس صوفاً أو أدنى ما يقدر عليه من اللباس فقال أطعموهم مما تأكلون وكسوهم مما تلبسون وكان
أكثر حال الناس فيما مضى ضيقة وكان كثير من اتسعت حاله مقتصدًا فهذا يستقيم قال والسائلون

عليه السلام إذا كنت
أحدكم خادمه طعامه
حره ودخانه فليدعه
فليجلسه معه فإن أبي
فليزوجه لقمة فيناوله
إياها أو كلمة هذا ما
قال قال صلى الله عليه
وسلم فليزوجه لقمة
كان هذا عندنا والله أعلم
على وجهين أو لاها
بمعناه أن اجلسه معه
أفضل وإن لم يفعل
فليس بواجب إذ قال
النبي صلى الله عليه وسلم
والأفلى زوج له لقمة
لأن اجلسه لو كان
واجباً لم يجز له أن
يزوجه لقمة دون أن
يجلسه معه أو يكون
بالخيارين أن يناوله أو
يجلسه وقد يكون أمر
اختيار غير الحتم وهذا
يدل على ما وصفتنا من
بيان طعام الملوك
وطعام سيده والملوك
الذي يلي طعام الرجل
مخالف عند الملوك
الذي لا يلي طعامه
ينبغي أن يناوله مما
يقرب إليه ولقمة فإن
المعروف أن لا يكون
رى طعاماً قد دلى
العمل فيه ثم لا ينال منه
شيأ بربه شهوته وأقل

عرب ولبوس عاشرهم وطعامهم خشن ومعاشهم ومعاش رقيقهم متقارب فأما من لم تكن حاله هكذا خالف
معاش السلف والعرب وكل رقيق الطعام وليس جسد الثياب فلو آسى رقيقه كان أكرم وأحسن فإن
لم يفعل فله ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نفقته وكسونه بالمعروف والمعروف عندنا المعروف مثله
في بلد الذي به يكون ولو أن رجلا صعد إلى الوشي والخز والمروى والقصب وطعمته النقي وألوان لحم
الدجاج والطير لم يكن عليه أن يطعمهم مما يسكه ويكسوههم مثل ذلك فإن هذا ليس بالمعروف للمالك (قال
الشافعي) أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
إذا كنتي أحدكم خادما طعامه حره ودخانه فليدعه فليجلسه معه فإن أي فليدعه له لقمته فليتناوله أياها أو يعطه
أياها أو كلة هذا معناها (قال الشافعي) فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فليدعه له لقمته كان هذا
عندنا الله تعالى أعلم على وجهين أحدهما وهو ألا هم أجمعناها والله تعالى أعلم أن إجلاله معه أفضل وإن لم
يفعل فليس بواجب عليه أن يجلسه معه إذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تفرق له لقمته لأن إجلاله
لو كان واجبا عليه لم يجعل له أن يروغ له لقمته دون أن يجلسه معه أو يكون بالخيار بين أن يتناوله أو يجلسه
وقد يمتثل أن يكون أمرا اختياريا غير الحتم وتكون له نفقته بالمعروف كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلا يجبه لأكثر منها (قال الشافعي) وهذا يدل على ما وصفنا من تبائن طعام المملوك وطعام سيده إذا
أراد سيده طبخ الطعام لأدنى ما يكفيه فلو كان ممن يريد أدنى ما يكفيه أطعمه من طعامه قال والتكسوة
هكذا قال والمملوك الذي يلي طعام الرجل يخالف عندنا المملوك الذي لا يلي طعامه وينبغي للمالك المملوك
الذي يلي طعامه أن يكون أقل ما يصنع به أن يتناوله لقمته يأكلها مما يقرب إليه فإن المعروف لا يكون يرى
طعاما قدولى العناء فيه ثم لا ينال منه شيئا يربيه شهوته وأقل ما رتبته شهوته لقمته فإن قال قائل كيف
يكون هذا للمملوك الذي يلي الطعام دون غيره قبل لاختلاف حاله ما لان هذا أولى الطعام ورآه وغيره من
المالك لم يله ولم يره والسنة التي خصت هذا من المالك دون غيره (قال الشافعي) وفي كتاب الله عز
وجل ما يدل على ما يوافق بعض معنى هذا قال الله تبارك وتعالى وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى
والمساكين فارتزقوهم منه الآية فأمر الله عز وجل أن يرتزق من القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين
الحاضرون القسمة ولم يكن في الأمر في الآية أن يرتزق من القسمة من مثلهم في القرابة واليتامى والمسكنة ممن
لم يحضر ولهذا أشبه وهي أن تضيف من جاءك ولا تضيف من لم يقصد قصدك ولو كان محتاجا إلا أن
تطوع وقال لي بعض أصحابنا قسمة الميراث وقال بعضهم قسمة الميراث وغيره من الغنائم فهذا أوسع
وأحب إلى أن يعطوا ما طاب به نفس المعطى ولا يوقت ولا يحرمون (قال الشافعي) ومعنى لا يكاف من
العمل إلا ما يطبق بعني به والله تعالى أعلم إلا ما يطبق الدوام عليه ليس ما يطبق يوما أو يومين أو ثلاثة ونحو ذلك
ثم يهجز فيما بقي عليه وذلك أن العبد الجليل والامة الجليلة قد يقويان على أن يعيشا ليلة حتى يصبحا وعامة يوم ثم
يهجزان عن ذلك ويقويان على أن يعملوا يوما وليلة ولا ينامان فيهما ثم يهجزان عن ذلك فيما يستقبلان والذي
يلزم المملوك لسيد ما وصفنا من العمل الذي يقدر على الدوام عليه ان كان مسافرا فمشي العقبه وركوب
الاخرى والنوم ان قد درأ كباتا أكثر من ذلك وان كان لا يقدر على النوم را كباتا أكثر من ذلك في
المنزل وان كان عمله بالليل تركناه بالنهار للراحة وان كان عمله بالنهار تركناه بالليل للراحة وان كان
في الشتاء عمل في الصيف ومن أزل الليل وان كان في صيف يعمل ترك في القائلة ووجه هذا كله في المملوك
والمملوك ما لا يضرب بأبدانهم الشرب واللين وما يعرف الناس أنهم يطبقان المداومة عليه (قال الشافعي)
ومنى مرض واحد منهم ما فعله نفقته في المرض ليس له استعماله ان كان لا يطبق العمل وان عي أو زمن
أنفق عليه مولا أيضا إلا أن يشاء بعته فإذا اعتقه فلا نفقة له عليه (قال الشافعي) وأم الولد مملوكه يلزمه
نفقته وأنخدمه وتعمل له ما تحسن وتطبق بالمعروف في منزله والمدة والمملوكه تعمل له في منزله أو ما رجا عنه

ما يربيه شهوته لقمته
وغیره من المالك لم
یله ولم یره والسنة
خصت هذا من المالك
دون غيره وفي القرآن
ما يدل على ما يوافق
بعض معنى هذا قال
الله جل ثناؤه وإذا حضر
القسمة أولو القربى
واليتامى والمساكين
فارتزقوهم منه ولم يقل
يرزق مثلهم من لم يحضر
وقيل ذلك في الموارث
وغيرها من الغنائم وهذا
أوسع وأحب إلى
ويعطون ما طاب به
نفس المعطى بلا توقفت
ولا يحرمون ومعنى
لا يكاف من العمل إلا
ما يطبق يعني والله أعلم
إلا ما يطبق الدوام عليه
لا ما يطبق يوما أو يومين
أو ثلاثة ونحو ذلك ثم
يهجز وجهه ذلك
ما لا يضرب بدنه الضرر
اللين وان عي أو زمن
أنفق عليه مولا وليس
له أن يسترضع الامة
غير ولدها فيجمع منها
ولدها إلا أن يكون ذنبا
فضل عن ربه أو يكون
ولدها بفنذ بالطعام
فيقيم بدنه فلا بأس به
وينفق على ولده أم ولد

كما وصفنا من المملوك غير المدبرة وينفق عليهم كلهن بالمعروف والمعروف ما وصفت وأتى بمملوك صار
الى أن لا يطبق العمل لم يكلفه وأنفق عليه ورضاع المملوك الصغير يلزم مولاه والمكاتب والمكاتب مخالفان
لن سواهما لا يلزم مولاهما نفقة في مرض ولا غيره فان مرضا وعجزا عن نفقة أنفسهم ما قبل لهما المكاتب شرط كما
في الكتابة فانفق على أنفسهما فان زعمتا أنكما عجزان عن تأدية الكتابة أبطلنا كتابتكما ورددنا كما رقيقا
كما تبطله اذا عجزت عن تأدية أرض جنائيتكما قال واذا كان لهما اذا عجزا أن يقول لا نجد في ردان
رقيقين كان لهما في المرض ما وصفت ان شاء الله تعالى لان هذا دلالة على أن فسخ الكتابة اليهما دون من
كاتبهما قال ولو كانا اثنين فجبر أحدهما أو مرض فقال قد عجزت بطلت كتابته وأنفق عليه وكان الذي
لم يعجز عن الكتابة مكاتباً ويرفع عنه حصة العاجز من الكتابة (قال الشافعي) وينفق الرجل على ماله
الصغار وان لم ينفعوه بحسب على ذلك قال ولزوجة رجل أم ولده فولدت أولادا أنفق عليهم كما ينفق على
رقيقه حتى يعتقوا يعتق أمهم قال واذا ضرب السيد على عبد مخرأ فقال العبد لا أطيعه قيل له أجره
من شئت واجعل له نفقته وكسوته ولا يكلف خراجا وان كانت أمة فكذلك غيرها أنه لا ينبغي أن يأخذ
منها خراجا الا أن تكون في عمل وأحب أن يمنعه الامام من أخذ الخراج من الامه اذا لم تكن في عمل وأحب
كذلك يمنعه الخراج من العبدان لم يكن يطبق الكسب صغيرا كان أو كبيرا (قال الشافعي) أخبرنا
مالك عن عمار بن سهل بن مالك عن أبيه أنه سمع عثمان رضي الله تعالى عنه يقول في خطبته ولا تكلفوا
الصغير الكسب فانكم متى كلفتموه الكسب سرق ولا تكلفوا الأمة غير ذات الصنعة الكسب فانكم متى
كلفتموها الكسب كسبت بفرجها (قال الشافعي) وان كانت لرجل دابة في المصر أو شاة أو بغير علفه
ما يقيم فان امتنع من ذلك أخذته السلطان بعلفه أو يبيعه فان كانت ببادية فأتخذت الغنم أو الابل
أو البقر على المرعى فلاها والمرعى ولم يحبسها فأجذبت الأرض فأحب الى لو علفها أو ذبحها أو باعها
ولا يحبسها فتوت هزلا ان لم يكن في الأرض متعلق ويحسب عندي على بيعها أو ذبحها أو علفها فان كان
في الأرض متعلق لم يحسب عندي على بيعها ولا ذبحها ولا علفها لانها على ما في الأرض فتخذ وليست كالذواب
التي لا تربي والأرض مخصصة الاربعاء ضعيفا ولا تقوم للعبد قيام الرواعي (قال الشافعي) ولا تلحق أمهات
النسل الا فضلا عما يقيم أولادهن ولا يلحقها ويركهن عتق هزلا قال وليس له أن يسترضع أمة فتمنع ولدها
الا أن يكون فيه فضل عن ربه أو يكون ولدها يغتذي بالطعام فقيم بدنه فلا بأس أن يؤثر ولده بالبنان
اختاره على الطعام قال وفي كتاب الطلاق والنكاح نفقة المطلقة والزوجة وغير ذلك من النفقات مما يلزم

(الحجة على من خالفنا) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال بعض الناس قولنا فمن كان له على
رجل حق فلم يعطه اياه فان له أن يأخذ منه حقه سرا ومكابرة ان غصبه دنائرا ودرهم أو ما يكال أو يوزن
فوجب له أخذه فان لم يجد مثله لم يكن له أن يبيع من عرضه شيئا فيستوفي حقه وذلك أن صاحب الساعة
الذي وجب عليه الحق لم يرض بأن يبيع ماله فلا ينبغي لهذا أن يكون أمين نفسه (قال الشافعي) أرايت
لو عارضتك بمعارض عثل بعتك فقال هو اذا غصبه درهم فاستهلكها فأمرته أن يأخذ درهم غير هاتفا
جعلت هذه الدراهم بدلا من تلك القيمة لانه لو غصبه سودا لم تأمره أن يأخذ سودا لان الوضع أكثر قيمة من
السود فقد جعلت له البدل بالقيمة والقيمة يبيع فان قال هذه درهم مثل القيمة قلنا وما مثل قال لا يجوز
الفضل في بعضها على بعض قلنا فان كنت من هذا الوجه أجزته فقل له يأخذ مكان السود وسودا وهي
لا يحل الفضل في بعضها على بعض قال لا لأنها وان لم يحل الفضل في بعضها على بعض فهي أكثر قيمة
من الدنانير قلنا فبعتك لان الفضل في بعضها على بعض لا يحل كانت خطأ لانه انما صارت الى أن تعطيه
درهم بقيمة ما أخذ من الدراهم وهذا يبيع فكيف لم تجز أن يأخذ دنائير بقيمة الدراهم وانما الى القيمة ذهبت

من غيره ويمنعه الامام
أن يجعل على أمته
خراجا الا أن يكون في
عمل واجب وكذلك
العبد اذا لم يطبق الكسب
قال عثمان بن عفان
رضي الله عنه في خطبته
لا تكلفوا الصغير
الكسب فيسرق ولا
الأمة غير ذات الصنعة
فكسب بفرجها

(صفة نفقة الذواب)

(قال الشافعي) رحمه
الله ولو كانت لرجل
دابة في المصر أو شاة أو
بغير علفه بما يقيم فان
امتنع أخذها السلطان
بعلفه أو يبيعه فان
كان ببادية غنم أو ابل
أو بقر أخذت على
المرعى فلاها والمرعى
فان أجذبت الأرض
علفها أو ذبحها أو باعها
ولا يحبسها فتوت هزلا
ان لم يكن في الأرض
متعلق وأجبر على ذلك
الا أن يكون فيها متعلق
لانها على ما في الأرض
تخذ وليست كالذواب
التي لا تربي والأرض
مخصصة الاربعاء ضعيفا
ولا تقوم للعبد قيام
الرواعي (قال) ولا

تجلب أمهات النسل الا
فضلا عما يقيم رزدهن
لا يجلبهن فبينه لا

(كتاب القتل)

(باب تحريم القتل ومن
يجب عليه القصاص
ومن لا يجب)

(قال الشافعي) رحمه
الله قال الله تعالى ومن
يقتل مؤمنا متعمدا
فجزاؤه جهنم الآتية
وقال تعالى ولا تقتلوا
النفوس التي حرم الله الا
بالحق وقال عليه
السلام لا يحل دم امرئ
مسلم الا باحدى ثلاث
كفر بعد ايمان أو زنا
بعد احصان أو قتل
نفس بغير نفس (قال
الشافعي) رحمه الله
تعالى واذا تكافأ الدمان
من الاحرار الملبين أو
العبيد الملبين أو
الاحرار من المعاهدين
أو والعبيد منهم قتل
من كل صنف مكافئ
دمه منهم الذكرا اذا قتل
بالذكور والانثى والانثى
اذا قتلت بالانثى وبالدكر
ولا يقتل مؤمن بكافر
لقول النبي صلى الله
عليه وسلم لا يقتل

وكيف لم تجزله أن يبيع من عرضه فباخذ مثل دراهمه والعرض يحل بالدرهم وفيه تغاير فاحتج على أحد
ان عارضك مثل هذا القول فقال لا يجوز له أن يأخذ أبدا الا ما خذ منه لانت تعلم أنه اذا أخذ غير ما أخذ
منه فانتما يأخذ بدلا وبقيمة ولا يجوز له أن يكون أمين نفسه في مال غيره وأنت تقول في أكثر العلم
لا يكون أمين نفسه (قال الشافعي) فقال فانتقول أنت قلت أقول ان سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم ثم اجماع أكثر من حفظت عنه من أهل العلم قبلنا يدل على أن كل من كان له حق على أحد فنتعه اياه
فله أخذه منه وقد يحتمل أن يكون ما أدخل أبو سفيان على هند مما أذن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم
في أخذه ما يكفها وولدها بالمعروف منه ذهابا وفضة لا طعاما ويحتمل لو كان طعاما أن يكون أرفع مما يفرض
لها وبين أن لها أن تأخذ بالمعروف مثل ما كان فارضاهلها لا أرفع ولا أكثر منه ويحتمل لو كان مثل
ما يفرض لها ليس أكثر منه أن تكون انما أخذته بدلا مما يفرض لها مثله لانه قد كان لأبي سفيان حبس
ذلك الطعام عنها واعطاها غيره لان حقها ليس في طعام بعينه انما هو طعام نصفه كطعام الناس وأدم كآدم
الناس لا في أرفع الطعام بعينه ولا الأدم ولا في شرهما وهي اذا أخذت من هذا فانما تأخذ بدلا مما يجب لها
ولو له هاو البديل هو القيمة والقيمة تقوم مقام البيع وهي اذا أخذت لنفسها وولدها فقد جعلها أمين نفسها
وولدها وأباح لها أخذ حقها وحقهم سرا من أبي سفيان وهو مالك المال (قال الشافعي) فقلت له أما في
هذا ما أدلك على أن له أن يأخذ لنفسه مثل ما كان على الذي عليه الحق أن يعطيه ومثل ما كان على
السلطان اذا ثبت الحق عنده أن يأخذه قال وأين قلت له أرايت السلطان لو لم يجد للمغصب سلعة
بعينها أليس يقضى على الغاصب بأن يعطيه قيمتها قال بلى قلت وان لم يعطه سلعة بعينها باع السلطان عليه
في ماله حتى يعطى المغصوب قيمة سلعته قال بلى فقلت له اذا كانت السنة تبطل له حق أن يأخذ حقه
دون السلطان كما كان للسلطان أن يأخذه لو ثبت عنده فكيف لا يكون له أن يأخذ حقه أن يبيع في مال
من له عليه الحق حتى يأخذ حقه قال السلطان أن يبيع وليس لهذا أن يبيع قلنا ومن قال ليس له أن
يبيع أرايت اذا قيل لك لاله أن يأخذ مال غيره الا باذن السلطان ما تحتك أورايت السلطان لو باع لرجل
في مال رجل والرجل يعلم أن لاحق له على المبيع عليه أن يحل له أن يأخذ ما باع له السلطان قال لا قلنا
فتراك انما تجعل أن يأخذ بعله لا بالسلطان وما للسلطان في هذا معنى أكثر من أن يكون كالمفتي يخبر
بالحق لبعض الناس على بعض ويحبر من امتنع من الحق على تأديته وما يحل السلطان شيئا ولا يحرمه
ما الحلال وما الحرام الا على ما يعلم الناس فيما بينهم قال أجل قلنا فلم جعلت بين الرجل يكون له الحق
فأخذ حقه دون السلطان ويكره الذي عليه الحق وجهلته أمين نفسه فيه وفرقت بينه وبين السلطان
في البيع من مال الذي عليه الحق أقلت هذا خبر أم قيسا قال قال أصحابنا يبيع أن يبيع مال غيره قلت
ليس في هذا شيء لو وقع الا وقد شركت فيه بانك تجعله يأخذ من عين ماله وذلك قيمته والقيمة بيع وتحالف
معنى السنة في هذا الموضع وتجامعها في موضع غيره قال هكذا قال أصحابنا قلت فترضى من غيرك على
هذا فيقول لك من خالفك هكذا قال أصحابنا قال ليس له في هذا حاجة قلنا ولا لا أيضا فيه حجة فقال انه
يقال ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا الامانة الى من اتيتك ولا تخن من خانتك فامعني هذا قلنا ليس هذا
بنايت عند أهل الحديث منكم ولو كان ثابتا لم يكن فيه حجة علينا ولو كانت كانت عليك معنا قال وليف
قلت قال الله عز وجل ان الله يأمر من أن تؤدوا الامانات الى أهلها فتأدية الامانة فرض والحياة محرومة
وليس من أخذ حقه بخائن قال أفلا تراه اذا غضب دنانير فباع ثيابا بدنانير فقد خان لان الثياب غير الدنانير
قلت ان الحقوق تؤخذ بوجود منها أن يوجد الشيء المغصوب بعينه فيؤخذ فان لم يكن فثله فان لم يكن بيع
على الغاصب فأخذه منه مثل ما غضب بغيره ولو كان اذا خان دنانير فبيعت عليه جارية بدنانير فقد فعت
الى المغصوب كان ذلك خيانة لم يحل للسلطان أن يجوز ولا يكابر على ما يعلم أنه لا يحل له وكان على السلطان

مؤمن بكافسرواته
لاخلاف أنه لا يقتل
بالمستأنن وهو في
التحرير مثل المعاهد
(قال المزني) رحمه
الله فإذا لم يقتل بأحد
الكافرين المحرمين
لم يقتل بالآخر (قال
الشافعي) رحمه الله
قال قائل عن النبي
صلى الله عليه وسلم
لا يقتل مؤمن بكافر
حرب فهل من بيان في
مثل هذا ثبت قال
نعم قول النبي صلى الله
عليه وسلم لا يرت المؤمن
الكافر ولا الكافر
المؤمن فهل تزعم أنه
أراد أهل الحرب لأن
بما هم وأموالهم
حلال قال لا ولكنها
على جميع الكافرين
لأن اسم الكفر يلزمهم
لنا وكذلك لا يقتل
مؤمن بكافر لأن
سم الكفر يلزمهم
ما الفرق قال قائل
وبينا حديث ابن
لسمان قلنا منقطع

(١) قوله وقد يكون
زنا الخ كذا في غير
نصفه وحرر كتبه
معجمه

ان وجد له ذنابه بعينه أعطاه إياها أو لا لم يعطه ذنابه غيرها لأنهم ليست بالذي غصب ولا يبيع له جارية
فيعطيه قيمتها وصاحب الجارية لا يرضى قال أفرأيت لو كان ثابتاً ما معناه قلنا إذا دلت السنة واجتماع
كثير من أهل العلم على أن يأخذ الرجل حقه بنفسه من من الذي هو عليه فقد دل ذلك أن ليس بخيانة
الخيانة أخذ ما لا يحل أخذه فلو خاني درهم أقلت قد استحل خيانتني لم يكن لي أن أخذه منه غيره قد رآهم
مكافاة بخيانتهم وكان لي أن أخذه درهمه أولاً كون هذا خائناً ولا ظالماً كما كنت خائناً ظالماً بأخذ تسعة
مع درهم لأنه لم يخنها (قال الشافعي) ولا تعدو الخيانة المحرمة أن تكون كما وصفتنا من أن يأخذ من مال
الرجل بغير حق وهي كذلك إن شاء الله تعالى والسنة دليل عليها وتكون لو كان له حق لم يكن له أن يأخذ
بغير أمره وهذا خلاف السنة فإن كان هذا هكذا فقد أمر وأرجل أن يأخذ حقه والبدل من حقه بغير أمر
من أخذ منه سر أو مكابرة (قال الشافعي) وخالفنا أضافي النفقة فقال إذا مات الأب أنفق على الصغير
كل ذي رحم يحرم عليه نكاحه من رجل أو امرأة قلت له فما جئت في هذا قال قول الله تبارك وتعالى
والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن إلى قوله وعلى
الوارث مثل ذلك (قال الشافعي) قلت له أكان على الوارث مثل ذلك عندك على جميع ما فرض الله تبارك
وهو ما لي على الأب والوارث يقوم في ذلك مقام الأب قال نعم فقلت أوجدت الأب بنفق ويسترضع المولود
وأمه وارث لا تثنى عليها من ذلك قال نعم قلت أفكيف وارث غير أمه يقوم مقام أبيه فينفق على أمه إذا
أرضعته وعلى الصبي قال لا ولكن الأم تنفق عليه مع الوارث قلنا فأول ما تأولت تركت قال فاني أقول
على الوارث مثل ذلك بعد موت الأب هي في الآية ذلك بعد موت الأب قال لا يكون له وارث وأبو له
قلنا بل أمه (١) وقد يكون زناً مولوداً فيرثه ولده لو مات ويكون على أبيه عندك نفقته فقد خرجت مما تأولت
(قال الشافعي) فقلت لبعض من يقول هذا القول أرايت يتيماله أخ فقير وجده أو أم غني على من نفقته
قال على جده قلنا ولن ميراثه قال لا أخيه قلنا أرايت يتيماله خال وابن عم غنيان لو مات التيمم لم يرثه
قال لا بن عمه فقلت فقبيل يوت على من نفقته قال على خاله فقلت لبعضهم أرايت يتيماله أخ لا يسه وأمه
وهو فقير وله ابن أخ غني لم يرثه قال لا أخ فقلت فعلى من نفقته قال على ابن أخيه قلت فقد جعلت
النفقة على غير وارث وكل ما لزم أحد لم يتحمل عنه انفق ولا غيره فإن كانت الآية على ما وصفت فقد
خالفتها فأبرأت الوارث من النفقة وجعلتها على غير الوارث قال إنما جعلتها على ذي الرحم المحرم إن كان وارثاً
قلنا وقد جعلها على الخال وهو غير وارث فخالف الآية فيه خلافاً بيننا أو تجحد في الآية أنه إنما على بها
الرحم المحرم أو تجحد أحد من السلف فسرهما كذلك قال هي هكذا عندنا قلت أفرأيت إن عارضك أحد
بمثل جئت فقال إذا جاز أن يجعلها على بعض الوارثين وإن بعض قلت أجبره على نفقته ذي الرحم غير
المحرم لأن أجبره على نفقة الجارية وهو يحل له نكاحها فيكون يومها له من نفقة وسرور وعلى نفقة الغلام
وهو يحل له أن ينكح إليه أو ينكح المرأة التي بنفق عليها فيكون له في ذلك منفعة وسرور أجوز من أن أجبره
على نفقة من يحرم عليه نكاحه لأنه لا يستمتع أحد بهما بالآخر بما يستمتع به الرجال من النساء والنساء من
الرجال ما يجتنب عليه ما أعلم أحد الوقال هذا الأحسن قولاً منك قال لأن الذي يحرم نكاحه أقرب
قلنا قد يحرم نكاح من لا قرابة له قال وأين قلنا أم امرأتك وامرأة أبيلك وامرأة تلاعنها وامرأتك
تبت طلاقها وكل من بينك وبينه نكاح قال ليس هؤلاء وارثاً قلنا وليس قد فرضت النفقة على غير الوارث
فإن قال قائل فاقدر وبيننا من حديثكم أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أجبر عصبته غلاماً على
رضاعه الرجال دون النساء قلنا أفأنا جئنا هذا قال نعم قلت أفنقص العصبه وهم الأعمام وبنو الأعمام
والقرابة من قبل الأب قال لا إلا أن تكونوا ذوي رحم محرم قلنا فأجبت عليك في هذا كما أجبت عليك فيما
أججبت به من القرآن وقد خالف هذا قد يكون له بنوعه فيكون له عصبه وورثه ولا يجعل عليهم النفقة

وهم العصبة الورثة وان لم يجعله ذارحم تركته مناعا (قال الشافعي) فقال لي قائل قد خالفتم هذا أيضا قلنا أما لا نرعى عن عمر فمخبر أعلم به منك ليس تعرفه ولو كان ثابتا لم يخالفه ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فكان يقول وعلى الوارث مثل ذلك على الوارث أن لا تضار والدة بولدها وابن عباس رضي الله تعالى عنهما أعلم بمعنى كتاب الله عز وجل منا والاية محتملة على ما قال ابن عباس وذلك أن في فرضه على الوارث والأم حجة دلالة على أن النفقة ليست على الميراث لاسيما لو كانت على الميراث كان على الأب ثلثاها وسقط عنه ثلثها لانه حظ الأم ولو استرضع المولود غير الأم كان على الأب ثلث الرضاع وعلى الأم ثلثه وإن كانت الأم خرجت من هذا المعنى أو جعلت فيه كالسأجرة غير هاف كان ينبغي لومات الأب أن يقوم الوارث مقام الأب فينفق على الأم إذا أرضعته فلا يكون على الأم من رضاعه شيء أو استرضعته أخرى وقد فرض الله عز وجل نفقة المطلقات ذوات الأجل وجاءت السنة من ذلك نفقة وغرامات تلزم الناس ليس فيها أن يلزم الوارث نفقة الصبي وكل امرئ مالاً لما له وانما يلزمه فيه ما يلزمه في كتاب أو سنة أو أثر أو أمر مجمع عليه فأما أن يلزمه في ماله ما ليس في واحد من هذا فلا يجوز لنا فإن كان التأويل كما وصفنا فنحن لم نخالف منه حرفا وإن كان كما وصفته فقد خالفته خلافا بينا

(١) (جماع عشرة النساء) أخبرنا أبو علي الحسن بن حبيب بن عبد الملك بن دمشق بقراءة عليه قال أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم وما ملكت أيمانهم وقال الله تعالى وعاشروهن بالمعروف الآية وقال عز وجل الطلاق مرتان فله سبأ بعروف أو تسريح بإحسان وقال عز وجل وإذا طلقتم النساء فلهن ما كنهن فامسكوهن بمعروف وقال جل وعلا ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة فجعل الله للزوج على المرأة وللرأة على الزوج حقوقا بينهما في كتابه وعلى لسان نبيه مفسرة ومجملة ففهمها العرب الذين خوطبوا بلسانهم على ما يعرفون من معاني كلامهم وقد وضعنا بعض ما حضرنا منها في مواضعه والله نسال الرشيد والتوفيق وأقل ما يجب في أمره بالشرع بالمعروف أن يؤدي الزوج إلى زوجته ما فرض الله لها عليه من نفقة وكسوة وزك ميل ظاهر فانه يقول جل وعز ولا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة وجماع المعروف آتيان ذلك بما يحسن لثوابه وكف المكروه

(النفقة على النساء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء إلى تعولوا وقول الله ذلك أدنى أن لا تعولوا يدل والله أعلم أن على الرجل نفقة امرأته وقوله أن لا تعولوا أن لا يكتر من تعولون إذا اقتصر المرء على واحدة وإن أباح له أكثر منها وقال الله عز وجل وأولادكم برضن أولادهم حولين كاملين أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن هند بنت عتبة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن الأسفيين رجل شحيح وليس لي منه إلا ما يدخل علي فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف أخبرنا سفيان عن محمد بن بهلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله عندي دينار قال أنفقه على نفسك قال عندي آخر قال أنفقه على ولدك قال عندي آخر قال أنفقه على أهلك قال عندي آخر قال أنفق على خادمك قال عندي آخر قال أنت أعلم قال سعيد ثم يقول أبو هريرة إذا حدث بهذا الحديث يقول ولدك أنفق على التي من تكفي وتقول زوجك أنفق على أو مطلقى ويقول خادك أنفق على أو بعني (قال الشافعي) فهذا نأخذ قلنا على الزوج نفقة امرأته وولده الصغار بالمعروف والمعروف نفقة مثلها بلدها الذي هي فيه برا كان أو شعيرا أو ذرة لا يكلف غير الطعام العائلا بده الذي يفتاته مثلها ومن الكسوة والاد بقدر ذلك لقول الله عز وجل قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم فلما فرض عليهم نفقة أزواجهم كانت الدلالة كما وصفنا في القرآن وأبان

(١) انفراد بعض النسخ هنا بآيات هذه التراجم وإن كان بعض ما فيها تقدم بعناه لا بلفظه فأنشأنا حرا صاعلي ما فيها من الفوائد وإن كانت مشتبهة على شيء من تحريف النسخ والله الموفق كتبه معجمه

النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فان فرض الله عليهم نفقة أزواجهم فخير وأعطاهم ما يجبرون على المقام معهم مع العجز عما لا غنى لهم عنه من النفقة والكسوة قال وبالأستدلال قلنا إذا عجز الرجل عن نفقة امرأته فرق بينهما وقلنا يجب على الرجل نفقة امرأته إذا ملك عقده نكاحها وحدث بينه وبين الدخول علم فآخر ذلك هو ونفقتهم المطلقة طلاقاً عاكاً الرجعة حتى تنقضي عدتها وإن كان ثلها لا يخدم نفسها وجبت عليه نفقة خادمها وإذا دخل بها فغاب عنها قضى لها بنفقة ما في ماله فإن لم ترفع ذلك إلى السلطان حتى يقدم وتصادق على أن لم ينفق عليها في غيبته حكم السلطان عليه بنفقة في الشهر والى مضت وكذلك إن كانت زوجته حرة ذمية وإن كانت عليه ديون ضربت زوجته مع الغرماء بالنفقة الماضية المدة التي حبسها لأنه حق لها

(الخلاف في نفقة المرأة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال بعض الناس ليس على الرجل نفقة امرأته حتى يدخل بها وإذا غاب عنها وجب على السلطان أن يطلب نفقتها أن يهملها من ماله وإن لم يجده مالا فرض عليه لها نفقة وكانت ديناً عليه وإن لم يطلب ذلك حتى ينفق لها زمان ثم طلبته ففرض لها من يوم طلبته ولم يجعل لها نفقة في المدة التي لم يطلب فيها النفقة وإن عجز عن نفقتها لم يفرض عليها نفقة إذا طلقها أملاً رجعتها أو لم يملكها (قال الشافعي) وقال في كيف قلت في الرجل يهجر عن نفقة امرأته يفرض بينهما قلت لما كان من فرض الله على الزوج نفقة المرأة ومضت بذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والآثار والاستدلال بالسنة لم يكن له والله أعلم حسبها على نفسه يستمتع بها ومنه ما عن غيره تستغنى به وهو مانع لها فرضاً عليه عاجزاً عن تأديته وكان حبس النفقة والكسوة أي على نفسها فموت جوعاً وعطشاً وعرياً قال فإن الدلالة على التفريق بينهما قلت قال أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الزوج بالنفقة على أهله وقال أبو هريرة تقول امرأة أتت أنفق على أو طلقني ويقول خادمك أنفق على أو بعني (قال الشافعي) قال فهذا بيان أن عليه طلاقها قال أما بنص فلا وأما بالاستدلال فهو بنصه وأنه أعلم وقلت له فيما تقول في خادمه لا عمل فيها زمانه عجز عن نفقتها قال نبيه ما عليه قلت فإذا صنعت هذا في ملكه كيف لا تصنع في امرأته التي ليست بملك له قال فهل من شيء أئين من هذا قلت أخبرنا سفيان عن أبي الزناد قال سألت سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجده ما ينفق على امرأته قال يفرض بينهما قال أبو الزناد قلت سنة قال سعيد سنة والذي يشبه قول سعيد سنة أن يكون سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرنا مسلم بن خالد عن عبيد الله بن محمد عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى أمراء الجناد في رجال غابوا عن نساءهم فأمرهم أن يأخذوهم بأن ينقضوا أو يطلقوا فإن طلقوا بعثوا بنفقة ما حبسوا فقال أرايت أن لم يكن في الكتاب ولا في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم منصوصاً التفريق بينهما هل بينه وبين مأمته ما من حقوقها التي لا تفرق بينهما وبينه إذا متهما فمفارق مثل نشوز الرجل ومثل تركه القسم لها من غير إيلاء فقلت له نعم ليس في فقد الجماع أكثر من فقد لذة وولادة وذلك لا يثلف نفسها وتركه النفقة والكسوة بآتيان على انلاف نفسها وقد وجدت الله عز وجل أباح في الضرورة من المأكول ما حرم من الميتة والدم وغيرهما منعاً للنفس من التلف ووضع الكفر عن المستكره للضرورة التي تدفع عن نفسه ولا أحده أباح للمرأة ولا للرجل في الشهوة للجماع شيئاً ما حرم الله عليهم وأنت تزعم أن الرجل إذا عجز عن إصابة امرأته وإن كان يصيب غيرها أجل سنة ثم يفرض بينهما ما شئت قال هذا رواية عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قلت فإن كانت الحجة فيه الرواية عن عمر فإن قضاء عمر بأن يفرض بين الزوج وامرأته إذا لم ينفق عليها أثبت عنه فكيف رددت إحدى قضايها عمر في التفريق بينهما لم يخالفه فيه أحد علمته من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبلت قضاءه في العنين وأنت تزعم أن علياً رضي الله عنه يخالفه فقال قبلته لأن الجماع من حقوق العقدة قلت له أفكنا يجامع الناس أوجاع مرة واحدة

العبد قضاء على أن الحر لا يقتل بالعبد فإذا منع أن يقتص من يده وهي أقل لفضل الحرية على العبودية كانت النفس أعظم وهي أن تقتص بنفس العبد بعد (قال الشافعي) رحمه الله ولا يقتل والد الولد لأنه اجتماع ولا جدم من قبل أم ولا أب بولد ولد وإن بعد لانه والد (قال المزني) رحمه الله هذا يؤكده ميراث الجد لأن الأخ يقتل بأخيه ولا يقتل الجد بآبائه وبذلك الأخ أخاه في قوله ولا يملك جده وفي هذا دليل على أن الجد كالأب في حبب الأخوة وليس كالأخ (قال) ويقتل العبد والكافر بالحر المسلم والولد بالزاد ومن جرى عليه القصاص في النفس جرى عليه القصاص في الجراح ويقتل العبد بالواحد وأخيه بأن عمر رضي الله عنه قتل خمسة أو سبعة برجل قتلوه غيلة وقال لو عملاً عليه أهل صنعاء لقتلهم جميعاً (قال الشافعي) رحمه الله ولو جرحه أحدهما

قال كما يجمع الناس قلت فانت اذا جامع مرة واحدة لم تفرق بينهما قال من اجل انه ليس بعين قلت فكيف يجمع غيرهما ولا يكون عينا وتوجه سنة قال ان اداء الحق الى غيرهما غير صحيح له من حقها قلت فاذا كنت تفرق بينهما ما بان حقا عليه جاءها ورضيت منه في عمره ان يجمع مرة واحدة لحقها عليه في كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم واذا تار في نفقتها واجب قال نعم قلت فلم افرزتها معه بفقد حقين في النفقة والكسوة وفقد هيا ما في على ائلافها لان الجوع والعطش في ايام بسيرة يقتلنها والحرى يقتلها في الحر والبرد وانت تقول لو انفق عليها درهم ثم ترك يوما اخذته بنفقتها لانه يجب لها في كل يوم نفقة وفرة بينهما يفقد الجماع التي تخرجه منه في عمرها يجمع مرة واحدة فقد فرقت بينهما باصغر الضررين وافررتها معه على اعظم الضررين ثم زعمت انها متى طلبت نفقتها من ماله غائبا كان او حاضرا فرقتها عليه وجعلتهاد بنا في نفسه بحقوق الناس وان كفت عن طلب نفقتها او هرب فلم تجد ولا مال له ثم جاءه لم تأخذ بنفقتها لاني مضى هل رأيت ما لا يظلم من الوالى اخذها صاحبها حاضرا او غائبا في تركه من حوله طلبه او يطلبه في هرب صاحبه في بطل عنه (قال) فيجوز عندى ان يكون الله احل لرجل فرجا فاحرمه عليه بلا احداث طلاق منه قلت له افرأيت احد الزوجين يرتدا هو قولها بالزوج انت طالق فانت تفرق بينهما ارايت الامة تعتق اهو قول الزوج انت طالق فانت تفرق بينهما ان شئت الامة ارايت المولى اهو طلق ارايت الرجل يهجر عن امسية امرأته اهو طلق قلت تفرق في هذا كله قال اما المولى فاستدل بالكتاب واما مسواه بالسنة والاربع عمر قلت فاجتنب عليه في حق الزوج لا يجتنب عليه في غيره (قال الشافعي) رحمه الله وقلت فكيف دعت انه لا يجب على الرجل نفقة امرأته الا بالدخول وان خلت بينه وبين نفسها قال لا لم يستمع منها يجمع قلت افرأيت اذا غلب او مريض استمتع منها يجمع قال لا ولكنها محبوسة عليه قلت اقصد بها ملكة محبوسة عليه قال نعم قلت ويوجب بينهما الميراث قال نعم قلت وان كانت النفقة العيس فهي محبوسة وان كانت الجماع فالمرض والغائب لا يجمعان في حالهما تلك فأسقط لذلك النفقة قال اذا كان مثلهما يجمع وختل بينهما يوجب نفقتهما النفقة قلت لم اوجب لها النفقة في العدة وقد طلقت ثلاثا وهي غير حامل خالفت الاستدلال بالكتاب ونص السنة قال واين الدلالة بالكتاب فقلت قال الله عز وجل في المطلقات وان كن اولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن قلت دلنا على ان لا فرض في الكتاب للمطالبة مالكة لامرأها غير حامل قال فانه قد ذكر المطلقات جهلات لم يخصن واحد بتدون الاخرى وان كان كما تقول ففيه دلالة على ان لا نفقة لمطلقة وان كان زوجها عاقل الرجعة وما مبتدأ السورة الا على المطلقة للعبد قلت قد يطلق للعدة ثلاثا قال فلو كان كما تقول ما كانت الدلالة على انه ارايتم النفقة المبسوطة دون التي له رجعة عليها قلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثبت ان المنوعة النفقة المبسوطة بجميع الطلاق دون التي زوجها عليها الرجعة ولو لم تذل السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك فكانت الآية ناهية بنفقة الحامل وقد ذكر المطلقات فيها دللت على ان النفقة للمطلقة الحامل دون المطلقات سواها فلم يجوز ان ينفق على مطلقة الا ان يجمع الناس على مطلقة تخالف الحامل الى غيرهما من المطلقات فينفق عليها بالاجماع دون غيرها قال فلم لا تكون المبسوطة قياسا عليها قلت ارايت التي يملك زوجها رجعتها في عدها ليس يملك عليها امرها ان شاء ويقع عليها الاثر وظاهره ولعانه ويتوارثان قال بلى قلت انه في معنى الازواج في اكثر امرها قال نعم قلت اقصد كذلك المبسوطة بجميع طلاقها قال لا قلت فكيف تقيس مطلقة بالتو تخالفها وقلت له اخبرنا ما لك عن عبد الله بن زيد ولى الاسود بن سفيان عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس ان ابا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب بالشام فارسل اليها وكيله بشعر فخطته فقال والله ما لى علينا من شئ فخافت رسول الله صلى الله عليه وسلم

فذكر ذلك له فقال لها ليس لك عليه نفقة وأمرها أن تعتد في بيت أم شريك ثم قال تلك امرأة يفساها
أصحابي فاعتدى عند ابن أم مكتوم فله رجل أعمى فعين يبابك فإذا حلت فاذنبي قالت فلما حلت
ذكرت له أن مهاوية وأباجهم خطباني فقال أما أبوجهم فلا يضع عصاه عن عاتقه وأمامهاوية فصعلوك
لاماله انكحى أسامة بن زيد قالت فكرهته ثم قال انكحى أسامة فتكلمته فجعل الله فيه خيرا فاعتبطت
به قال فانكم تركتم من حديث فاطمة شيئا قالت فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا سكني لك ولا نفقة فقلت
له ما تركنا من حديث فاطمة نرفا قال انما حدثنا عنها أنها قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا سكني لك ولا نفقة فقلت لكننا لم نحدث هذا عنها ولو كان ما حدثتم عنها كما حدثتم كان على ما قلنا وعلى
خلاف ما قلتم قال وكيف قالت أما حدثنا فجميع على وجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نفقة لك عليهم
وأمرها أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم ولو كان في حديثها أحلاله لها أن تعتد حديث شامت لم يحظر عليها أن
تعتد حديث شامت قال كيف أخرجهما من بيت زوجها وأمرها أن تعتد في غيره قلت لعلة لم تذكرها
فاطمة في الحديث كأنها استخفيت من ذكرها وقد ذكرها غيرها قال وما هي قلت كان في أسنانها رطب
فاستطالت على أجهالها استطلاة تفاحشت فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم
فقال هل من دليل على ما قلت قلت نعم من الكتاب والخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيره من أهل
العلم بها قال فاذكرها قلت قال الله تبارك وتعالى لا تخز جوهر من بيوتهن الآية وأخبرنا عبد العزيز بن
محمد عن محمد بن عمرو بن علقمة عن محمد بن إبراهيم بن الحرث عن ابن عباس في قوله تعالى إلا أن يأتين بفاحشة
مبينة قال أن تبدوا على أهل زوجها فأن بدت فقد حبل انجاسها قال هذا تأويل قد يحتمل ما قال
ابن عباس ويحتمل غيره أن تكون الفاحشة خروجها وأن تكون الفاحشة أن تخرج البعد قال فقلت
له فإذا احتملت الآية ما وصفت فأني المعاني أولى بها قال معنى ما وافقته السنة فقلت فقد ذكرتك
السنة في فاطمة فأوجدتك ما قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم
(القسم للنساء) قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم
وما ملكت أيمانهم وقال تبارك وتعالى ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تعيلوا الآية
فقال بعض أهل العلم بالتفسير لن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء بما في القلوب فإن الله عز وجل لا يجاوز
العباد عما في القلوب فلا تعبوا لاتباعوا أهواءكم كل الميل بالنعيل مع الهوى وهذا يشبه ما قال والله أعلم
ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما عليه عوام علماء المسلمين على أن على الرجل أن يقسم لنسائه
بعدد الأيام والليالي وأن عليه أن يعدل في ذلك لأنه لا يجرخص له أن يجور فيه فدل ذلك على أنه إنما أريد به
ما في القلوب مما قد تجاوز الله العباد عنه (١) فيما هو أعظم من الميل على النساء والله أعلم والحرار المسلمين
والذميات إذا اجتمع عند الرجل في القسم سواء والقسم هو الميل لبيت عند كل واحدة منهن ليلتها ونجب
لو أوى عند هاتئنا فان كانت عند أمة مع حرة قسم الحرة ليلتين والامة ليلة قال وإن هربت منه حرة
أو أغلقت دونه أمة أو حبس الامة أهلها سقط حقها من القسم حتى تعود الحرة إلى طاعة الله في الرجوع
عن الهر بوالامة لأن امتناعها مما يجب عليهما في هذه الحال قطع حق أنفسهما وبيت عند المريضة التي
لا جاع فيها والحائض والنفساء لأن مبيتها سكن ألف وإن لم يكن جاع أو أمر بحبسه المرأة وترى القضاة
عليها في تركه أخبرنا مسلم عن ابن جريح عن عطاء بن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قبض عن تسعة نسوة وكان يقسم منهن ثمان (قال الشافعي) رحمه الله التاسعة التي لم يكن يقسم لها سوده
وهبت يومه العائشة أخبرنا شفيان عن هشام بن أبيه أن سوده وهبت يومه العائشة (٢)
(الحال التي يختلف فيها حال النساء) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا انكح الرجل امرأة فبني بها

حشوته فأباناها من
جوفه أو صيره في حال
الذبح ثم ضرب عنقه
آخر فالاول قاتل دون
الآخر ولو أبافه أو
خرق أمعاءه لم يقطع
حشوته فيبينها منه ثم
ضرب آخر عنقه فالاول
جرح معي وآخر قاتل وقد
رضي الله عنه في موضعين
وعاش ثلاثا فلو قتله
أحد في تلك الحال كان
قاتلا وبرئ الذي جرحه
من القتل ولو جرحه
جراحات فلم يمت حتى
عاد إليه فذبجه صار
والجراح نفسا ولو رأت
الجراحات ثم عاد فقتله
كان عليه ما على الجراح
منفردا وما على القاتل
منفردا (قال) ولو تدوى
الجرح بريح بسم فات أو
خاط الجرح في لحم حتى
فانت فعلى الجاني نصف
الدية لأنه مات من فعلين
وإن كانت الخياطة
(١) قوله فيما هو أعظم
الخ هكذا في النسخ وانظر
(٢) من هنالك ترجحة
الشقاق بين الزوجين
انفردت بسدنا نسخة
سابقة فاعلم كتبه معصية

في لحم ميت فالدية على
الجاني ولو قطع يد نصراني
فأسلم ثم مات لم يكن قود
لان الجنابة كانت وهو
ممن لا قود فيه وعليه دية
مسلم ولا يشبه المرتد
لان قطعه مباح كالحد
والنصراني يده ممنوعة
ولو أرسل سهماً فلم يقع
على نصراني حتى أسلم
أو على عبد فلم يقع حتى
أعتق لم يكن عليه
قصاص لان تخلية
السهم كانت ولاقصاص
وفيه دية حر مسلم
والكفارة وكذلك المرتد
يسلم قبل وقوع
السهم اتحول
الحال قبل وقوع الرمية
ولو خرجه مسلماً فارتد
ثم أسلم ثم مات فالدية
والكفارة ولا قود للعالم
الحادثة ولو مات مرتداً
كان لولي المسلم ان
يقصص بالجرح (قال
الزنى) القياس عندي
على أصل قوله أن لا
ولاية لمسلم على مرتد
كما لا ورائته منه وكان
ماله للمسلمين فكذلك
الولي في القصاص من
جرحه ولي المسلمين (قال
الشافعي) رحمه الله
ولو فاعلني عبد فبینه

نحوها ما غير حال من عنده فان كانت بكراً كان له أن يقيم عندها سبعة أيام وان كانت ثيباً كان له أن يقيم
عندها ثلاثة أيام وليا لم ينشئ بدئ القصة لنسائه فتكون واحدة منهن بعد مضي أيامها ليس له أن يفضلها
عليهن أخبرنا مالك عن عبيد الله بن أبي بكر بن حزم عن عبيد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن
هشام عن أبي بكر بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تزوج أم سلمة فأصبحت عنده
قال لها ليس بك على أهلك هو ان شئت سبعت عندك وسبعت عندهن وان شئت ثلثت عندك وودت
قالت ثلث أخبرنا ابن أبي الرواد عن ابن جريج عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم خطبها فاساق نكاحها وبنائه بها وقوله لها ان شئت سبعت عندك وسبعت عندهن أخبرنا مالك
عن حميد الطويل عن أنس بن مالك قال للبكر سبع وللثيب ثلاث (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا أناخذ
وان قسم أيام الكل امرأة بعد مضي سبع البكر وثلاث الثيب بخاتر اذا أوفى كل واحدة منهن عدداً أيام
التي أقام عند غيرها

(الحلاف في القسم للبكر وللثيب) قال الشافعي رحمه الله تعالى نخالفنا بعض الناس في القسم للبكر
والثيب وقال يقيم لهما اذا دخل كل واحد منهما لغيرهما لا يقيم عند واحدة منهما ثلث الاقيم عند الأخرى مثله
فقلت له قال الله تبارك وتعالى قد علمنا ما فرضنا عليكم في آزر واجههم أفتجد السبيل الى علم ما فرض الله
جسلة أنها أثبت وأقوم في الحجة من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا فذكرت له حديث أم
سلمة قال فهي بيني وبينك أليس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شئت سبعت عندك وسبعت
عندهن وان شئت ثلثت عندك وودت قلت نعم قال فلم يعطها في السبع شيئاً الا أعلمها أنه يعطى غيرها
مثله فقلت لها انها كانت ثيباً فلم يكن لها الا ثلاث فقال لها ان أردت حق البكر وهو أعلى حقوق النساء
وأشرفه عندهن بعقول حقل اذا لم تكوني بكراً فيكون لك سبع فعلمت وان لم تر يدى عفوه وأردت حقل
فهو ثلاث قال فهل له وجه غيره قلت لا انما يخبر من له حق بشره فيه غيره من أن يزل من حقه فقلت
له يلزمك أن تقول مثل ما قلنا لا أنك زعمت أنك لا تخالف الواحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مالم
يخالفه مثله ولا نعلم مخالفه والسنة ألزم لك من قوله فتركها وقوله

(قسم النساء اذا حضر السفر) قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا عبيد بن محمد بن علي بن شافع عن ابن شهاب
عن عبيد الله عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا أراد سفره أفرغ بين نسائه فابتعن خرج سهمها خرج بها وهذا أقول اذا حضر سفر المرأة وله نسوة
فأراد اخراج واحدة للتخفيف من مؤنة الجميع والاستغناء بها ففقه في الخروج معهن سواء فيخرج بهن
فابتعن من خرج سهمها للفرج خرج بها فاذا حضر قسم بينهن ولم يحسب عليها الايام التي غاب بها
(قال الشافعي رحمه الله) وقد ذكرنا الله جل وعز القرعة في كتابه في موضعين فكان ذكرها موافقاً لما جاء
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الله تبارك وتعالى وان يونس من المرسلين الى المدحضين وقال وما
كنت لديهم اذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم الآية (قال الشافعي رحمه الله) وقف الفلك بالذين
ركب معهم يونس فقالوا انما وقفوا لك فيه لانه فيخرجهم فابكم خرج سهمه التي يخرج سهم يونس
فألقى فالتقمه الحوت كما قال الله تبارك وتعالى ثم تداركه به يجزى وعز فاما مريم فليعد والملقون لا قلامهم
يقترعون عليها أن يكونوا سواء في كفالتها لانه انما يقارع من يدي بحق فيما يقارع ولا يعدون اذا كان أرفق
بها وأجل في أمرها أن تكون عند واحد لا يتداولها كلهم مدة مديدة ويكونوا يقسموا كفالتها فهذا أشبه
معناها عندنا والله أعلم فافترعوا أيهم يتولى كفالتها دون صاحبها وتكون يدافعوا لثلاث مؤنة كفالتها
واحد دون أصحابه وأبهما كان فقد افترعوا لينفرد بكفالتها أحدهم ويخلو منها من بقى (قال الشافعي)

أوقال سبعون امرأة كلهن يشتكين أزواجهن فلا يجدون أولئك خياركم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 لهم الضرب وجعل لهم العفو وأخبر أن الخيار ترك الضرب إذا لم يكن لله عليها حد على الوالي أخذه وأجاز
 العفو عنها في غير حد في الخير الذي تركت خطها وعصت ربها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال الله
 تبارك وتعالى ولا رجا لعلهن درجة (١) هما ما وصف الله وذكرنا من أن له عليها في بعض الأمور ما ليس لها
 عليه ولها في بعض الأمور عليه ما ليس له عليها من حل مؤنتها وما أشبه ذلك

(١) ما لا يحل أن يؤخذ من المرأة (٢) قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى ذكره
 وعاشروهن بالمعروف إلى قوله ميتا فاعلظا ففرض الله عشرتها بالمعروف وقال عز وجل فإن كنتم من
 فذل على أنه أباح حبسها مكرهة واكتفى بالشرط في عشرتها بالمعروف لأنه أباح أن يعاشرها مكرهة
 بخير المعروف ثم قال وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج الآية فأعلم أنه إذا كان الاخذ من الزوج
 من غير أمر من المرأة في نفسها ولا عشرتها ولم تطب نفسها بترك حقها في القسم لها وما له فليس له منعها
 حقها ولا حبسها إلا بمعروف وأول المعروف تأدية الحق وليس له أخذ مالها بلا طيب نفسها إلا أن الله
 تبارك وتعالى إنما أذن بتخليتها على ترك حقها إذا تركته طيبة النفس به وأذن بأخذ مالها بمحبوسة ومفارقة
 بطيب نفسها فقال وآتوا النساء صدقاتهن نحلة إلى قوله مريثا وقال وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا الآية
 وهذه إذن بحبسها عليه إذا طابت بها نفسها كما وصفت قول الله تعالى وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى
 بعض حفظ لأخذها من جهة الطلاق قبل الإفشاء وهو الدخول فيأخذ نصفه مما جعل له وأنه لم يوجب عليه
 أن يدفع النصف المهر في تلك الحال وليس يحظر منه أن يدخل أن يأخذها إذا كان ذلك من قبلها وذلك أنه إنما
 حظر أخذها إذا كان من قبل الرجل فأما إذا كان من قبلها وهي طيبة النفس به فقد أذن به في قول الله تبارك
 وتعالى وإن خفت أن لا يقم أحدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به والحال التي أذن به فيها مخالفة الحال
 التي حرمه فيها فإن أخذ منها شيئا على طلاقها فأقر أنه أخذ بالأمر ما مضى عليه الطلاق ورد ما أخذ منها
 وكان له عليها الرجعة إلا أن يكون طلقها ثلاثا

(١) الوجه الذي يحل به للرجل أن يأخذ من امرأته (٢) قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله
 تبارك وتعالى الطلاق مرتان إلى قوله فيما اقتدت به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فنهى الله تعالى
 الزوج كتمانها في الآتي قبل هذه الآية أن يأخذها إلى المرأة شيئا إلا أن يخاف أن لا يقم أحدود الله فإن خاف أن لا
 يقم أحدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به وأباح لهما إذا اتفقت عن حد الذي حرم أموالهن على
 أزواجهن لخوف أن لا يقم أحدود الله أن يأخذ منهما ما اقتدت به لم يحد في ذلك أن لا يأخذ إلا ما أعطاهما
 ولا غيره وذلك أنه يصير حينئذ كالبيع والبيع إنما يحل ما راضى به المتياعان لا حد في ذلك بل في
 كتاب الله عز وجل دلالة على إباحته ما كثر منه وقيل لقوله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به أخبرنا الربيع
 قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عروة أن حبيبة بنت سهل أخبرتها أنها
 كانت عند ثابت بن قيس بن شماس وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى صلاة الصبح فوجد حبيبة
 بنت سهل على بابها في الغلس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه فقالت أنا حبيبة بنت سهل
 يا رسول الله فقال ما شأنك قالت لا أنا ولا ثابت بن قيس زوجها فلما جاء ثابت بن قيس قال له رسول الله صلى
 الله عليه وسلم هذه حبيبة بنت سهل قد ذكرت ما شاء الله أن تذكر فقالت حبيبة يا رسول الله كل ما أعطاني
 عندي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذ منها فأخذ منها وجلس في أهلها أخبرنا الربيع
 قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أخبرنا ثعلبة عن يحيى بن سعيد عن عروة عن حبيبة أنها جاءت تشكو
 شيئا بينها في الغلس ثم ساق الحديث بمعنى حديث مالك وقول الله تبارك وتعالى إلا أن يخاف أن لا يقم

والمرءة التي لا
 من أجلها
 بالمرءة التي لا
 لا بد من ذلك
 فيستحب أن لا يحد
 حرمانها من ثيابه
 نالته (قال المصنف)
 رحمه الله تعالى وقد قطع في
 موضع آخر أنه لو جرحه
 ما لم يحبسها فيه بغير
 ولزمه بالمرءة وقد ثبت
 (٢) ومن شره عشر من
 الأبل لم يأخذ السبعة إلا
 البعير الذي وجمعه
 بالمرءة وهو (١) وقال
 المصنف رحمه الله تعالى
 أنيس بن مالك بن عيسى
 بأصله وإذا لم يرد
 بعير لانه وجب بالمرءة
 وهو حديد في النقص
 أن لا يحد منه ولا يجوز
 عند المصنف (١) وقال
 بالمرءة (٢) رحمه الله
 الشافعي رحمه الله
 وعسى على المتقلب
 الله عز وجل والأمر
 القود (١) قال المصنف
 (١) قوله (٢) وقال
 (٢) قوله ومن
 كذا في التسمي والطلاق
 كذا

لأموار وعلى السيد
 القود اذا أمر عبده
 صبا أو أعجميا ليعقل
 يقتل رجل فقتله فان
 كان العبد يعقل فعلى
 العبد القود ولو كان
 لغيره فكانت عيران بينه
 وبين سيدهما فهما
 قاتلان وإن كانا لا عيران
 فالأمر القاتل وعليه
 القود ولو قتل مرتد
 نصريانيا ثم رجع فيها
 قولان أحدهما أن
 عليه القود وهو أولاهما
 لأنه قتل وليس بمسلم
 والثاني أن لا قود عليه
 لأنه لا يقر على دينه
 (قال المزني) رحمه الله
 قصد أبان أن الأول
 (١) قوله وكذلك كل
 نكاح الخ كذا في الأصل
 ولعل فيه تحريفا فانظر
 (٢) قوله جهمان ضبطه
 في الخلاصة بضم الجيم
 وفتح الهاء وفي المسند
 جهان بتقديم الميم على
 الهاء ومثله في التهذيب
 (٣) قوله ولا يؤخذ من
 أمة الخ كذا في الأصل
 ونعل وجه العبارة ولا
 يؤخذ من أمة مال خلع
 إلا بذن سبدها وانظر
 كتبه معجمه

حدود الله محتمل أن يكون الابتداء بما يخبر جهما إلى خوف أن لا يقيم أحدهما من المرأة بالامتناع من تأدية
 حق الزوج والكراهية له أو عارض من غيرها من غير بأس منه ويحتمل أن يكون من الزوج
 فلما وجدنا حكم الله بخبر من أن يأخذ الزوج من المرأة شيئا إذا أراد استبدال زوج مكان زوجها استدلنا أن الحال
 التي أباح بها الزوج الأخذ من المرأة الحال المخالفة للحال التي حرم بها الأخذ تلك الحال هي أن تكون المرأة
 المستبددة المانعة لا كثر ما يجب عليها من حق الزوج ولم يكن له الأخذ أيضا من حق يجمع أن تطلب الفدية منه
 لقوله عز وجل فلا جناح عليكم ما افترت به واقتداوا بها من شيء تعطيها من نفسها لأن الله عز وجل يقول
 وإن كنتم ستغفون ما لا إية فكانت هذه الحال التي تخالف هذه الحال وهي التي لم تبدل فيها المرأة المهر
 والحال التي تبدل أعيان فيها إلا ساءة لا تقرأ المرأة أمهاتها (قال الشافعي) وقول الله تبارك وتعالى الآن
 يخاف أن لا يقيم أحدهما والله كلوصفت من أن يكون لهما فعمل تبدل به المرأة يخاف علم ما فيه أن لا يقيم
 حدود الله لأن خوفهما من ما لا يسبب فعل (قال الشافعي) وإذا استبدت المرأة بتبرك تأديه حق الله تعالى ثم
 نال منها الزوج ماله من أدب لم يحرم عليه أن يأخذ الفدية وذلك أن حبيبة جاءت تشكوشا ببدنها لطلبها
 ثابت ثم أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تقتدي وأذن لثابت في الأخذ منها وذلك أن الكراهة من
 حبيبة كانت ثابتا وانها تطوعت بالفداء (قال الشافعي) وعدتها إذا كان دخل بها عدة مطلقا (١) وكذلك كل
 نكاح كان بعد فسحا أو طلاقا صحيحا كان أو فاسدا فالعدة فأخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار
 عن طائوس عن ابن عباس رضي الله عنه في رجل طلق امرأته تطلقته ثم اختلعت منه بعد فقال يتردها زوجها
 إن شاء لأن الله عز وجل يقول الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسرع بإحسان إلى قوله أن يتراجعا أخبرنا
 الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عكرمة قال كل شيء أجازته المسألة فليس
 بطلاق أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن (٢) جهمان
 مولى الأسلميين عن أم بكرة الأسلمية أنها اختلعت من زوجها عبد الله بن أسيد ثم أتبع عثمان في ذلك فقال
 هي تطلقه الآن تكون سميت شيئا فهو ما سميت (قال الشافعي) ولا أعرف جهمان ولا أم بكرة بشيئ ثبت
 به خبرهما ولا يرده ويقول عثمان ناخذ وهي تطلقه وذلك أن رجعت الطلاق من قبل الزوج ومن ذهب
 مسذهب ابن عباس كان شبيها أن يقول قول الله تبارك وتعالى فلا جناح عليكم ما افترت به يدل على أن
 الفدية هي فسخ ما كان له عليها وفسخ ما كان عليها لا يكون الإفساخ العقد وكل أمر نسب فيه الفدية إلى
 انفساخ العقد لم يكن طلاقا إنما الطلاق ما أحدث والعدة قاعة بعينها وأحسب من قال هذا منهم إنما أرادوا
 أن الخلع يكون فسحا أن لم يسم طلاقا وليس هكذا حكم طلاق غيره فهو يفارق الطلاق بأنه ما ذون به لغير العدة
 وفي غير شيء (قال الشافعي) ومن ذهب المذهب الذي روى عن عثمان أشبه أن يقول العقد كان صحيحا فلا يجوز
 فسخه وإنما يجوز أحداث طلاق فيه فإذا أحدث فيه فرقة عدت طلاقا وحسبت أقل الطلاق إلا أن يسمى أكثر
 منها وإنما كان لا رجعة له بأنه أخذ عوضا والعوض هو من فلا يجوز أن يملك الثمن ويملك المرأة من ملك ثمن الشيء
 خرج منه لم يكن له الرجعة فيما ملكه غيره ومن قال هذا معارضة معارض يقول ابن عباس قال أولست أجده
 العقد الصحيح ينفسخ في ردة أحد الزوجين وفي الأمة تعتق وفي امرأة العنين تختار فراقه وعند بعض المدنيين
 في المرأة يوجد بها جنون أو جذام أو برص والرجل يوجد به أحد ذلك فيكونان بالخيار في المقام والفرقة
 وإنما الفرقة فسخ لا أحداث طلاق فإذا أذن الله تبارك وتعالى بالفدية وأذن به رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كانت فاسحة (قال الشافعي) إن أعطته أفعالي أن يطلقها واحدة أو اثنتين أو ثلاثا نزع ما طلق ولا رجعة له
 في واحدة ولا اثنتين للذي أخذ منها (قال الشافعي) وإذا اختلعت منه ثم طلقها في العدة لم يلزمها
 طلاق وذلك أنها غير زوجة (قال الشافعي) فإذا كان في حكم الله أن لا يؤخذ من المرأة في الخلع إلا بطيب
 نفسها (٣) ولا يؤخذ من أمة خلع بآذن سيدها لأنهم البتة ثلاث شيئا ولا يؤخذ من محبته وعليها من الحر أنما

يؤخذ مال امرأة جائرة الامر في مالها بالبلوغ والرشد والحرية

الطلاق في ملاق المختلعة (١) قال الشافعي رحمه الله تعالى خالفنا بعض الناس في المختلعة فقال اذا طلقت في العدة لحقها الطلاق فسألته هل يروى في قوله خبرا فذكر حديثا لا تقوم عنده حجة عندنا ولا عنده فان هذا عندنا وعند غيرنا (١) قال فبعد قال بعض التابعين عندك لا يقرب به حجة لولم يخالفهم غيرهم وانما نحن في أن الطلاق لا يلزمها قلت بخفي فيه من القرآن والازواج على ما يدل على أن الطلاق لا يلزمها قال وأين الحجة من القرآن قلت قال الله تعالى والذين يرمون أزواجهن إلى آخر الآيتين وقال الله تعالى الذين يؤلون من نساءهم الآية وقال والذين يظاهرون منكم من نسائهم الآية وقال ولكم نصف ما ترك أزواجكم وقال عز وجل ولهن الربع مما تركن أفرأيت لو قد فهاأ يلاعها وآلى من أزواجهن الايلاء أو تظاهرنها أ يلزمه الظهار أو ماتت أرثها أو مات أرثه قال لا قلت ألان أحكام الله في الزوجة في هذه الخمسة تدل على أنها ليست بزوجة قال نعم قلت وحكم الله أنه انما يطلق الزوجة لان الله تعالى في كتابه لم يذكرها في المومنات ثم طلقته وهن قال نعم فقلت له كتاب الله اذا كان كما زعمنا وزعمت يدل على أنها ليست بزوجة وهي خلاف قولكم أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عطاء عن ابن عباس وابن الزبير أنهما قالوا في المختلعة يطلعهان زوجها قال لا لا يلزمها طلاق لانه طلاق مالا عاك وأنت تزعم أنك لا تخاف واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الا الى قول مثل هذا خالفنا ابن عباس وابن الزبير معا وآيات من كتاب الله تعالى ما أدري لعل أحد الوفاة مثل قولك هذا القتل ما يحل لك أن تسلك في العلم وأنت تجهل أحكام الله ثم قلت فيها قولوا لو تخاطات فقلته كنت قد أحسنت الخطأ وأنت تنسب نفسك إلى النظر قال وما هذا القول قلت زعمت أنه ان قال للمختلعة أنت بثة وربة وخليفة ينوي الطلاق لم يلزمها الطلاق وهذا يلزم الزوجة وأنه ان آلى منها وتظاهرا وقد فها لم يلزمها ما يلزم الزوجة وأنه ان قال كل امرأه له طالق ولا ينويها ولا غيرها طلق نساؤه ولم تطلق هي لانها ليست بامرأه ثم قلت وان قال لها أنت طالق طلقت فكيف يطلق غير امرأته

(١) الشقاق بين الزوجين) قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وإن خفتم شقاق بينهما الآية قال الله أعلم عني ما أراد من خوف الشقاق الذي إذا بلغه أمره أن يبعث حكما من أهله وحكما من أهلها (٢) والذي يشبهه ظاهر الآية فاعلم الزوجين معا حتى يشبهه فيهما الآية وذلك أني وجدت الله عز وجل أذن في شوز الزوج أن يصطلحا . وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك وأذن في نشوز المرأة بالضرب وأذن في خوفهما أن لا يقيما حدود الله بالخلع ودلت السنة أن ذلك برضا من المرأة وحظر أن يأخذ الرجل مما أعطى شيئا إذا أراد استبدال زوج مكان زوج فلما أمر فبن خفنا الشقاق بينه بالحكمين دل ذلك على أن حكمهما غير حكم الاز واج غيرهما وكان يعرفهما باباية الاز واج أن يشبهه حالهما في الشقاق فلا يفعل الرجل الصنيع والافرقه ولا المرأة تاديه الحق ولا القدية أو تكون القدية لا تجوز من قبل مجاوزة الرجل ماله من أدب المرأة وتبين حالهما في الشقاق والتبين هو ما يصير ان فيه من القول والفعل الى ما لا يحل لهما ولا يحسن ويعتدعان كل واحد منهما من الزجعة وتبديان فيما ليس لهما ولا يعطيان حقوا ولا يتجاوزان ولا واحد منهما بما يصير ان به في معنى الاز واج غيرهما فإذا كان هكذا بعت حكما من أهله وحكما من أهله ولا يبعث الحكمان الامامونين وبرضا الزوجين وبوكاهما الزوجان بأن يجععا أو يفرقا إذا رأيا ذلك أخبرنا ر البيه قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أخبرنا الثقفى عن أبو يعن محمد بن سيرين عن عبيدة عن علي في هذه الآية وإن خفتم شقاق بينهما فاعنوا حكما من أهله وحكما من أهلها ثم قال الحكمين هل تدريان ما عليكما عليكما رأيتما

أولاهما ما
بالصواب وقد دنف
رفع القود عنه لانه
لا يقرر على دينه على
أنه لو كان القاتل
نصرانيا يقرر على دينه لكان
القود عليه وان أسلم
(قال المزني) رحمه الله
فاذا كان النصراني
الذي يقرر على دينه
الحرام الدم اذا أسلم
يقتل بالنصراني فالباح
الدم باردة أحق أن
يقاد بالنصراني وان
أسلم في قياس قوله (قال
الشافعي) رحمه الله
ويقتل الذابح دون
الممسك كما يحذف الزاني
دون المسك ولو ضربه
عيا الاغلب أنه يقطع
عضوا أو يوضح رأسا
فعليه القود ولو عذ
عينه باصبعه ففقاها
اقتصر منه لان الاصبع
يأتي منها على ما يأتي به
السلاح من النفس

(١) قوله قال فقد قال
الح كذا في النسخة التي
انقررت بهذه الزيادة
ولعل فيها سقطا فانظر
(٢) قوله والذي يشبهه
الى قوله والتبيان كذا في
الاصل وانظر كذا في محله

100

أن يجعلا أن يجعلا وان رأيتما أن تفرقا أو تفرقا قالت المرأة رضيبت بكتاب الله بما على فيه ولي وقال
الرجل أما الفرقة فلا فقال على رضي الله عنه كذبت والله حتى تفرق عيش الذي أقربت به قال فعول على
رضي الله عنه يدل على ما وصفت من أن ليس العاكر أن يبعث حكيمين دون رضا المرأة والرجل يحكمهما وعلى
أن الحكمين انما هما وكيلان للرجل والمرأة بالنظر بينهما في الجمع والفرقة فان قال قائل ما دل على ذلك قلنا
لو كان الحكم إلى على رضي الله عنه دون الرجل والمرأة بهت هو حكيم ولم يقل ابعتوا حكيمين فان قال قائل فقد
يحتمل أن يقول ابعتوا حكيمين فيجوز حكمهما بتسمية الله إياهما حكيمين كما يجوز حكم الحاكم الذي يصيره الامام
فن سماه الله تبارك وتعالى ما كما كثر معني أو يكونا كالشاهدين اذا رفعاشيا إلى الامام أنفذه عليهما أو يقول
ابعتوا حكيمين أي دلوني منكم على حكيمين صالحين كما دلوني على تعديل الشهود قلنا الظاهر ما وصفتنا والذي
يتمنعنا من أن نحسبه عنه مع ظهوره أن قول على رضي الله عنه للزوج كذبت والله حتى تفرق عيش الذي أقربت
به يدل على أنه ليس الحكمين أن يحكما إلا بأن يفوض الزوجان ذلك اليهما وذلك أن المرأة قوضت وامتنع الزوج
من تفويض الطلاق فقال على رضي الله عنه كذبت حتى تفرق عيش الذي أقربت به يذهب إلى أنه ان لم
يقر لم يلزمه الطلاق وان رأياه ولو كان يلزمه طلاق بأمر الحاكم أو تفويض المرأة لقال له لا بأني أقدرت أم
سكت وأمر الحكمين أن يحكما بما رآيا أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة أنه سمعه يقول
تزوج عقييل بن أبي طالب فاطمة بنت عتبة بن ربيعة فقالت اصبر لي وأفني عليك فكان اذا دخل عليها
قالت أين عتبة بن ربيعة أين شيبه بن ربيعة فيسكت حتى يدخل عليها وما هو برم فقالت أين عتبة بن
ربيعة أين شيبه بن ربيعة فقال على يسار له في النار اذا دخلت فشدت عليها ثيابها فمات عثمان فذكرت ذلك
كله فأرسل ابن عباس ومعاوية فقال ابن عباس لأفرق بينهما وقال معاوية ما كنت لأفرق بين شيخين
من بني عبد مناف قال فأتياهما فوجداهما قد شدا عليهما أثوابهما وأصلحا أمرهما وهذا يشبه ما روى
عن على رضي الله عنه ألا ترى أن الحكمين ذهبوا وابن عباس يقول أفرق بينهما ومعاوية يقول لا أفرق
بينهما فلما وجداهما قد اصططحا رجما وذلك أن اصطلاهما يدل على أنهم مالوا جأتهما ففصلا كالتمافر جعا
ولم تعد المرأة إلا الرجل إلى الشقاق علناه (قال الشافعي) رجة الله عليه ولو عاد الشقاق عاد الحكمين ولم تكن
الأولى أولى من الثانية فان شأناهما بعد مرة ومرة وأكثروا في الحكمين واذا كان الخبر يدل على أن
معنى الآية أن يجوز على الزوجين وكالة الحكمين في الفرقة والاجتماع بالتفويض اليهما دل ذلك على جواز
الوكالات وكانت هذه الآية للوكالات أصلا والله أعلم ودل ذلك على أن الامام أن يولي الحكم دون
من ليس يليه الابتوليت إياه وأن يولوا الحكم في بعض الامور دون بعض لان هذا حكم خاص (قال) ولو قوضنا
مع الخلع والفرقة إلى الحكمين الاخذ لكل واحد منهما من صاحبه كان على الحكمين الاجتهاد ان رأيا
الجمع في الاخذ لأحدهما من صاحبه فيما يراه صلاحا لهما اذا كان الاغلب عندهما بعدم معرفة أخلاقهما
ومذاهبهما أن ذلك أصل لا أمرهما والاخذ من مال أحدهما لصاحبه وكان تفويض ذلك اليهما مثل الفرقة
أو أولى من الفرقة بينهما فاذا حازت توليتهما لهما الفرقة حاز الاخذ بتوليتهما وعلى السلطان ان لم يرضى بحكمين
عندي أن لا يجبرهما على حكمين وأن يحكم عليهما فأخذ كل واحد منهما من صاحبه من نفقة وقسم ويجبر
المرأة على ما عليها وكل واحد منهما على ما يلزمه وله أن يعاقب أيهما رأى ان امتنع بقدر ما يستوجب
ولو قال قائل يجبرهما السلطان على الحكمين كان مذهبا

(حسب المرأة لغيرها) قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا
لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها ولا تعضلوهن لتبذروا بهن ما يتبوهن إلى كثيرا قال الشافعي
رحمه الله يقال والله أعلم نزلت في الرجل يكسر المرأة فيمنعها كراهية لها حتى لا ينفق الله في عيشها

وان لم تنفقي واعتلت
حتى ذهب بصرها أو
انتحنت ففيها قصاص
وان كان الخاف مغلوبا
على عقله فلا قصاص
عليه الا السكران فانه
كالعجم ولو قطع رجل
ذ كرخني مشكل
وأنتيه وشغريه عدا
قل ان شئت وفقنا
فان بنت ذكرا أفدنا
في الذكر والأنثيين
وجعلناك حكومة في
الشغرين وان بنت أنثى
قلنا فذلك وجعلناك
دية امرأة في الشغرين
وحكومة في الذكر
والأنثيين (قال المزني
رحمه الله) بقية هذه
المسئلة في معناه ان
يقال له وان لم تشأ أن تقف
حتى يبين أمرنا وعقوبت
عن القصاص وبرأت
فلك دية شغري امرأة
وحكومة في الذكر
والأنثيين لانه الأقل
وان قلت لا أعضوا ولا
أفدني بل لا يجوز أن
يقص بها لا يدرى أي
القصاص لك فلا بد لك
من أحد الأمرين على
ما وصفتنا

(باب الخيل)

في القصاص

قال الشافعي رحمه الله
أخبرنا ابن أبي فديك
عن ابن أبي ذئب عن
سعيد بن أبي سعيد
المعبري عن أبي شريح
الكعبي رضي الله عنه أن

النبي صلى الله عليه وسلم
قال ثم اتهم باني خراقة
قد قتلتم هذا القتل
من هذيل وأنا والله عاقله
فمن قتل قتلا بعده فاهله
بين خيرتين أن أحبوا
قتلوا وإن أحبوا أخذوا
العقل (قال الشافعي)
رحمه الله ولم يختلفوا في
أن العقل يورث كالمال
وإذا كان هكذا فكل
وارث ولو زوجة أو
ابنة لا يخرج أحد منهم
من ولاية الدم ولا يقتل
الا باجتماعهم وجبس
القائل حتى يحضر
الغائب ويبلغ الطفل
وان كان فيهم معتوه
حتى يفيق أو يموت
فيقوم وارثه مقامه
وأبهم عفا عن القصاص
كان على حقه من الدية
وان عفا على غير مال
كان الباؤون على
حقوقهم من الدية فان

بالعرف ويحبسها ما نعلقها ليرثها من غير طيب نفس منها بما سكه اياها على المنع فحرم الله تعالى ذلك على
هذا المعنى وحرم على الازواج أن يعضوا النساء ليدهنوا بهن ما أو تبن واستثنى الا أن يأتين بفاحشة مبينة
وإذا أتين بفاحشة مبينة وهي الزنا فاعطين بعض ما أو تبن ليفارقن حل ذلك ان شاء الله تعالى ولم تكن معصيتهن
الزوج فيما يجب به بغير فاحشة أولى أن تحل ما أعطين من أن يعصين الله والزوج بالزنا وأمر الله في
اللاقي بكرههن أزواجهن ولم يأتين بفاحشة أن يعاصرن بالمعروف وذلك بتأية الحق واجمال العشرة وقال
فان كرهتموهن فعبس أن تكرر هوأشياء الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فباح عشرتهن على الكراهية
بالمعروف وأخبر أن الله عز وجل قد يجعل في الكرم خيرا كثيرا والخير الكثير الاجرى الصبر وتأدية الحق الى
من يكره أو التطول عليه وقد يغبط وهو كاره لها باخلاصها ودينها وكفائها وبذلها وميراثا كان لها
وتصرف حالاتها الى الكراهية لها بعد الغبطة بها

(الفرقة بين الازواج بالطلاق والغيب) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال الفرقة بين الزوجين
وجوب مجعدها اسم الفرقة ويفترق بها أسماء دون اسم الفرقة فمنها الطلاق والطلاق ما ابتدأ الزوج وقوعه على
أمر أنه بطلاق صريح أو كلام يشبه الطلاق يربيه الطلاق وكذلك ما جعل الى امرأته من أمرها فطلقت
نفسها أو الى غيرهما فطلقها فهو كطلاقه لانه بامره وقع وهذا كله اذا كان الطلاق فيه من الزوج أو بمن جعله
اليه الزوج واحدة أو اثنتين فالزوج علق فيه رجعة المطلقة ما كانت في عدمه منه (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى وكذلك ان آلى من امرأته فطلق أو قال لا امرأته أنت طالق البتة خلف ما أراد الا واحدة أو أنت خلية
أو بائن أو برية خلف ما أراد الا واحدة فهي واحدة علق الرجعة لا يكون من هذا شي بائن أبدا ان كانت
الزوجة مدخولا بها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي بعض الناس ما الجنة فيما قلت قلت الكتاب
والسنة والآثار والقياس قال فأوجبت ما ذكرته قلت قال الله تبارك وتعالى الطلاق مرتان فامسالك
بمعروف الآية وقال تعالى ذكره والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء الى قوله اصلاحا وقلت أما يتبين لك
في هاتين الآيتين أن الله تبارك وتعالى جعل لكل مطلق لم يأت على جميع الطلاق الرجعة في العدة ولم يخص
مطلقا دون مطلق ولا مطلقة دون مطلقة وأن الله تبارك وتعالى اذا قال فامسالك بمعروف أو تسريح باحسان
فانما أمر بالامسالك من له أن يسجد والتسريح من له أن يسرح قال فما التسريح ههنا قلت ترك الحبس
بالرجعة في العدة تسريح بمقدم الطلاق وقلت له ان هذا في غير هاتين الآيتين أيضا كهو في هاتين الآيتين قال
فأذكره قلت قال الله عز وجل واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف الى قوله لتعتدوا قال
فما معنى قوله فبلغن أجلهن قلت يعني والله تعالى أعلم فار بن بلوغ أجلهن قال وما الدليل على ذلك قلت
الآية دليل عليه لقول الله عز وجل فامسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف ولا تمسكوهن ضرارا تعتدوا
فلا يؤمر بالامسالك والسراح الا من هذا اليه ثم شرط عليهم في الامسالك أن يكون بمعروف وهذه كآية
قبلها في قوله فبلغن أجلهن قال وتقول هذا العرب قلت نعم تقول للرجل اذا قارب البلدي ربه أو الامر يريده
قد بلغتمو تقوله اذا بلغه وقلت في قال الله تبارك وتعالى فامسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف وأشهدوا
ذوي عدل منكم قال فلم قلت أنها تكون للازواج الرجعة في العدة قبل التطليقة الثالثة فقلت له لما بين
الله عز وجل في كتابه فان طلقها فلا تجل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره الى أن يتراجع قال فلم قلت في
قول الله تعالى في المطلقات فاذا بلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف اذا قاربن بلوغ أجلهن
وقلت في قول الله عز وجل في المتوفى عنها زوجها فاذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن
من معروف هذه اذا قضين أجلهن والكلام فيهما واحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له بلغن
أجلهن يجتمل قارب البلوغ وبلغن فرغن مما عليهن فكان سياق الكلام في الآيتين دليلا على فرق بينهما لقول

شيء لم يكن العاقب ما يتبعه
بمعروف ولا على القاتل
ما يؤديه باحسان (قال
المزني) رحمه الله فهذا
مال بلا مشيئة وأولاه
يقول ان عفوا محبور
جائز لانه زيادة في ماله
وعفوه المال لا يجوز
لانه نقص في ماله وهذا
مال بغير مشيئة فاقرب
الى وجه ما قال عندي
في العفو الذي ليس لاهل
الدين منعه منه هو ان
يسبره من القصاص
ويقول بغير مال
فيسقطان وبالله
التوفيق

(باب القصاص بالسيف)

قال الشافعي رحمه الله
تعالى قال الله تعالى
ومن قتل مظلوما
فقد جعلنا لولييه سلطانا
قال واذا خلى الحاكم
الولي وقتل القاتل
فينبغي له ان يأمر من
ينظر الى سيفه فان
كان صارما والا امره

(١) قوله وأنت تدينه بالخ
هكذا في جميع النسخ
ولعل الثاني قبل الفعل
سقط من قلم الناسخ فالنظر
كتبه معججه

فيظهر منه على عيب فيكون له رد بالعيب ورده مسخ العقد الأول وليس استئناف بيع فيه ولا يجوز أن يستأنف
بغير رضا المردود عليه وهذا كله فرقة من المرأة وفرقة المرأة بغير عليك الزوج اياد لا تكون الا فسخ عقدة
النكاح لان الطلاق الذي جعله الله تعالى ثلاثا لا يحل النساء بعده الا بزواج وهو الى الرجال لا الى النساء قال
فهل من شيء فرقة غير هذا قلت نعم كل ما عقد فاسد من نكاح مثل نكاح بغير ولي ونكاح العبد بغير
اذن سيده ونكاح الامة بغير اذن سيدها فكل ما وقع من النكاح كالمس بتمام يحل فيه الجماع بالعقد ويقع
الميراث بين الزوجين ولا يكون لاحد فسخه زوج ولا زوجة ولا ولي فكل ما كان هلالا فالتكاح فيه فاسد يفرق
العقدة ولم تعد الفرقة طلاقا ولكنه فسخ العقد قال فهل من تفرقة غير هذا قلت نعم ردة أحد الزوجين أو
اسلام أحدهما والآخر مقيم على الكفر وقد حرم الله على الكافرين أن يغشوا المؤمنين وعلى المؤمنين غشيان
الكافرين سوى أهل الكتاب وليس واحد منهما فراقا من الزوج هذا فسخ كله قال فهل من وجه من الفرقة
غير هذا قلت نعم الخلع قال فما الخلع عندك فذكرت له الاختلاف فيه قال فان أعطته النفا على أن يطلقها
واحدة أو اثنتين أو ثلثا الرجعة قلت لا قال ولم والطلاق منه لو أراد لم يوقعه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
فقلت له يقول الله عز وجل فلا جناح عليهما فيما اقتدت به والقعدة بمن مآل عليه أمره لا تكون الا بالآلة
الملك عنه وغير جائز أن يأذن الله تعالى لها بالقعدة وله أن يأخذها ثم يملك عليها أمرها بغير رضاها لا ترى أن
كل من أخذ شيئا على شيء يخرج منه من يديه لم يكن له سبيل على ما أخرج من يديه لما أخذ عليه من العوض
وقد أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لثابت بن قيس أن يأخذ من أمر أنه حين جاءته ولم يقل له لا تأخذ
منها الا في قبل عدتها كما أمر المطلق بغيره ولم يسم له طلاقا يطلقها اياه ورأى رضاه بالأخذ منها فرقة والخلع
اسم مفارق للطلاق وليس المختلج بعتدي طلاقا لا يجعل والمطلقون غيره لم يستعملوا وقلت له الذي ذهب اليه
من قول الله تبارك وتعالى الطلاق مرتان فامسأله يعرف الآية انما هو على من عليه العدة لقول الله عز وجل
طلقتهم من قبل أن تمسوهن الى قوله جيللا أفرايت ان عارضك معارض في المطلقة واحدة قبل
أن يدخل بها فقال ان الله قال الطلاق مرتان فامسأله يعرف أو تسريح باحسان وهذه مطلقة واحدة
فمسأله ما الحجة عليه قال قول الله تعالى فبلغن أجلهن فامسكوهن وقوله في العدة أحق بردهن في ذلك فلما
لم تكن هذه معتدة بحكم الله علمت أن الله تبارك وتعالى انما قصد بالرجعة في العدة قصد المعتدات وكان
المفسر من القرآن يدل على معنى الجمل ويفترق بافتراق حال المطلقات (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
فقلت له فما منعتك من هذه الحجة في المختلعة وقد فرق الله تبارك وتعالى بينهما بأن جعلها مفقدية وبأن هذا
طلاق بمال يؤخذ وبأن المسلمين لم يختلفوا في أن الرجل اذا قال لامرأته أنت طالق واحدة ملك الرجعة
وان قال لها أنت طالق واحدة على شيء يأخذها لم يملك الرجعة قال هذا هكذا الا انه اذا تكلم بكلمة واحدة فلا
يجوز أن يجعل ما أخذ عليه مالا كن لم يأخذ المالا والحجة فيه ما ذكرت من أن من ملك شيئا بشئ
يخرج منه لم يكن له على ما خرج منه سبيل كالا يكون على ما في يديه مما أخرجه اليه ماله كماله الذي
أخرجه اليه سبيل (قال الشافعي) رحمه الله قال فوجدني اللفظ الذي يكون فراقا في الحكم لا تدينه فيه قلت
له هو قول الرجل أنت طالق أو قد طلقك أو أنت سراح أو قد سرحك أو قد فارقك قال فمن أين قد فرقت
بين هؤلاء الكلمات في الحكم وبين ما سواهن وأنت (١) تدينه فيما بينه وبين الله فهن كاتدينه في غيرهن قلت
هؤلاء الكلمات التي سمي الله تبارك وتعالى بهن الطلاق فقال اذا طلقتم النساء وقال فامسكوهن بمعروف
أو فارقوهن بمعروف وقال عز وجل فتموهن وسرحوهن الآية فهو لا الاصول وما أشبههن مما ليس
طلاقا في كتاب ولا سنة ولا أثر الا بنية فان نوى صاحبه طلاقا فمع قول يشبه الطلاق كان طلاقا وان لم ينو
لم يكن طلاقا

(الخلافة في الطلاق) قال الشافعي رحمه الله تعالى فقال انا وافقك في معنى ونخالقك في معنى فقلت

يسلم لسلاب عنه
ثم يده وضرب عنقه
وان ضربه بما لا يحيط
بمثل من قطع رجل أو
وسط عروان كان مما
يلى العنق من رأسه
أو كفه فلا عقوبة عليه
وأجبره الحاكم على أن
يأمر من يحسن ضرب
العنق ليوجبه (قال)
ولو أن نزل رجل فتصيبه
فعضاء الولي فقتله قبل
أن يعلم فيها قولان
أحدهما أن ليس على
القاتل شيء إلا أن يحلف
بأنه ما عليه عشاء ولا على
العاقب والشأن أن ليس
على القاتل سسل فود
لأنه قتله على أنه
مباح وعليه اللية
والكفار ولا يرجع بها
على الولي لأنه متلوع
وهذا أشبهها (قال)

(١) لعل هناك اختلاط
بكلام الشافعي بكلام
الشافع كما يظن من
قوله بعد فقلت له أفقلت
هذا خبرا أو قياسا فانظر
(٢) قوله يقابله كذا
في التسخن وانظر
(٣) قوله والأنا له
مكر رجع الأنا له الأولى
فانظر كتبه معجمه

فذكر الموضع التي تخالفنا فيها قال تزعم أن من قال لامرأته أنت طالق فهو يملك الرجعة إلا أن يأخذ
جعل على قوله أنت طالق قلت هذا قولنا وقول العامة قال وتقول أن قال لامرأته أنت خلية أو برة أو بائة
أو كلمة غير تصريح بالطلاق فلم يرد بها طلاقا فليس بطلاق قلت وهذا قولي قال وتزعم أنه إن أراد بهذا الذي
ليس بصريح الطلاق الطلاق وأراد واحدة كانت واحدة (١) بائة وكذلك إن قال واحدة شديدة أو غليظة لذا
شد الطلاق بشي فقلت له أفقلت هذا خبرا أو قياسا فقال قلت بعض خبرا وقست ما بقي منه على الخبر بها (قال
الشافعي) رحمه الله قلت ما الذي قلته خبرا وقست ما بقي منه على الخبر قال روي عن علي رضي الله تعالى عنه
أنه قال في الرجل يجير امرأته أو يملكها أن اختارته فتطليقه يملك فيها الرجعة وإن اختارت نفسها فتطليقه
بائة قلت أروي عن علي رضي الله تعالى عنه أنه جعل البائة ثلاثا قال نعم قلت أنت تخالف ما روي
عن علي قال وأين قلت أنت تقول إذا اختارت المرأة للملكة أو التي جعل أمرها بيد هاز وجهها فلا شيء
قال نعم فقلت قد روي عن حكيم واحد خالف بعضه وروي عنه أيضا أنه فرق بين البائة والتخيير والتملك
فقلت في البائة ينسب فان أرادوا واحدة فواحدة بآن وهو يجعلها ثلاثا فكيف زعمت أنك جعلت البائة قيسا
على التخيير والتملك وهما عندك طلاق لم يغلظ والبائة طلاق قد غلظ فكيف قست أحدهما بالآخر وعلى
رضي الله تعالى عنه يفرق بينهما وهو الذي عليه أصابك زعمت اعتمدت قال فاني انما قلت في البائة بحديث
ركائه فقلت له ليس جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم البائة في حديث ركائه واحدة يملك الرجعة وأنت
تجعلها بائة فقال قال شريح نفقه عند بدعته فقلت ونحن قد وقفنا عند بدعته فلما أرادوا واحدة جعلناها
تلك الرجعة كما جعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر وأنت روي عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم في البائة واحدة ويملك الرجعة أو ثلاثا فخرجت من قوله مع عابته وهم في قول شريح وشريح رجل من
التابعين ليس لك عند نفسك ولا تغيرك أن يقلده ولاه عندك أن يقول مع أحد من أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم ومن قال في البائة ثلاثا فإنه يذهب إلى الذي يغلب على القلب أنه إذا أطلق بالطلاق ثم قال البائة فأنما
أراد الابتائ والنسب ليس بعدد رجعة وهو ثلاث ومن قال البائة واحدة إذا لم يرد كثر منها ذهب فيها
نرى والله تعالى أعلم إلى أن البائة كلمة فحتمل أكثر الطلاق وأن يقول البائة يقينا كما تقول لا أتلك البائة
وأذهب البائة ويحتمل صفة الطلاق فلما احتمل معاني لم نستعمل عليه معنى يحتمل غير مولى ففرق بينه وبين
أهله بالتوهم وجعلنا ما احتمل المعاني (٢) يقابله وقولك كلمة خارج من هذا مغاير له قال فانظر روي عن ابن
مسعود رضي الله تعالى عنه لا يكون طلاق بآن الاخلع أو أيلاه فقلنا قد خالفنا فقلت كثير من الطلاق
بأناسوى الخلع والأيلاه وقلت له أرايت لو أن رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فوالك
في البائة وروى عن النبي عليه السلام ما يخالفه في رجل أو رجل من أصحابه حجة معه قال لا قلنا قد خالفنا
ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في البائة وخالفنا أصحابه فلم يقل بقول واحد منهم فيها وقلت له أو
يختلف عندك قول الرجل لامرأته أنت طالق البائة وخلية و برة بآن وما شدد به الطلاق أو كثر عنه
وهو يريد الطلاق فقال لا كل هذا واحد قلت فان كان كل واحد من هذا عندك في معنى واحد فقد خالفنا
قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وما في معناه ثم قلت فيه قولنا متناقضا قال وأين قلت زعمت أنه إن قال
لامرأته أنت طالق واحدة غليظة أو شديدة كانت بائة وإن قال لها أنت طالق واحدة طويلة كان يملك الرجعة
وكلتا الكلمتين صفة التطليقة وتشديدا فكيف كان يملك في أحدهما الرجعة ولا يملك في الأخرى أرايت
لو قال لك قائل إذا قال طويلة فهي بآن لان الطويلة ما كان لها منع الرجعة حتى يطول ذلك وغليظة وشديدة
ليست كذلك فهو يملك الرجعة أما كان أقرب بما فرق إلى الصواب منك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وقلت له لقد خالفنا في هذا القول معاني الأنا مع فراقك معنى القرآن والسنة (٣) والأنا والقياس قال فن
أصحابك من يقول لا أتى به في الطلاق قلت أولئك خالفونا وأياك فان قلت بقولهم حاجتنا وإن خالفناهم

فلا يخرج يقول من لا تقول بقوله

(انفساخ النكاح بين الامة وزوجها العبد اذا عتقت) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ربيعة عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت كانت في بريرة ثلاث سنين وكان في إحدى السنين أنها أعتقت نفيرت في زوجها أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول في الامة تكون تحت العبد فعتق ان لها الخيار ما لم يسها فاذا مسها فلا خيار لها أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن مولاه لبي عدي بن كعب يقال لها زبراء أخبرته أنها كانت تحت عبد وهي أمة يومئذ فعتقت قالت فارتسلت إلى حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فعدتني فقالت اني عتقتك خيرا ولا أحب أن تصني شيئا أن أمرك ببيدك ما لم يسلك زوجك قالت ففارقته ثلاثا (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا تأخذ في تحسير رسول الله صلى الله عليه وسلم بريرة حين عتقت في المقام مع زوجها أو فراقه دلائل منها أن الامة اذا عتقت عند عبد كان لها الخيار في المقام معه أو فراقه واذا جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الخيار للامة دون زوجها فأنما جعل لها الخيار في فسح العقدة التي عتقت عليها واذا كانت العقدة تنفسخ فليس الفسخ بطلاق إنما جعل الله الطلاق المعدود على الرجال ما طلقوههم فأما ما فسح عليهم فذلك لا يحسب عليهم والله تعالى أعلم لأنه ليس بقولهم ولا بفعلهم كان (قال) وفي الحديث دلالة على أن الملك يزول عن الامة المزروجة وعقد النكاح نابت عليها إلا أن نفسخه حرية واختيار في العبد خاصة وهذا رد على من قال يبيع الامة طلاقا لأنه اذا لم يكن خروجها من ملك سيدها الذي زوجها باه بالعتق يخرج جهام من نكاح الزوج كان خروجها من ملك سيدها الذي زوجها إلى الرق كرقه أولى أن لا يخرج جهام ولا يكون لها خيار اذا خرجت إلى الرق وبريرة قد خرجت من رق مالكها إلى ملك عائشة رضي الله تعالى عنها ومن ملك عائشة إلى العتق فجمعت الحرية من الرق إلى الرق ومن الرق إلى العتق ثم خيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدها قال ولا يكون لها الخيار الا ان تكون عند عبد فاما عند حر فلا

(الخلاص في خيار الامة) قال الشافعي في القنا بعض الناس في خيار الامة فقال نفيرت تحت الحر كنفيرت تحت العبد وقالوا روي نافع عن عائشة رضي الله عنها أن زوج بريرة كان حرا قال فقالت له واء عروة عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها أن زوج بريرة كان عبدا وهما أعلم بحديث عائشة من روي هذا عنه قال فهل تروون عن غير عائشة أنه كان عبدا فقلت هي المعتقدة وهي أعلم به من غيرها وقد روي من وجهين قد ثبت أنت ما هو أضعف منهما ونحن إنما ثبت ما هو أقوى منهما قال فاذا كرهما قلت أخبرنا سفيان عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس أنه ذكر عنده زوج بريرة فقال كان ذلك مغيب عبد بني فلان كافي أنظر إليه يتبعها في الطريق وهو يبيكي أخبرنا القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن زوج بريرة كان عبدا قال فقال فلم تخيرت تحت العبد ولا تخيرت تحت الحر فقلت له لاختلاف حالة العبد والحر قال وما اختلافهما قلت له الاختلاف الذي لم أر أحدا يسأل عنه قال وما ذلك قلت اذا صارت حرة لم يكن العبد لها كفوا لنقصه عنها الا ترى أنه لا يكون وليا لبنته زوجها الا ترى أنه يوجب بالنكاح على النائم أشياء لا يقدر العبد على كمالها ويتطوع الزوج الحر على المرأة بأشياء لا يقدر العبد على كمالها ومنها ان المرأة ترى زوجها ويرثها والعبد لا يرث ولا يورث ومنها أن نفقة ولد الحر عليه من الحرية ومنها أن عليه أن يعدل لامرأته وسيد العبد قد يحول بينه وبين العدل عليها ومنها أشياء يتطوع لها جهام من المقام معها جل شهاده وليسيد العبد منه من ذلك مع أشياء لهذا كثيرة يخالف فيها الحر والعبد (قال الشافعي رحمه الله) فقال انما ذهبت في هذا إلى ان خيار الامة تحت الحر والعبد أنها نكحت وهي غير مالكة لامرأها ولا مالكة أمرها كان لها الخيار في نفسها فقلت له رأيت الصبية زوجها أوها فتلغ قبل الدخول أو بعده أيكون لها الخيار اذا بلغت قال لا قلت فانما هي أمة انما خيرتها لان العقدة كانت وهي لا خيار لها فاذا صار لها الخيار اختارت لزمك هذا في الصبية

(المرئي) رحمه الله
فالشبه أولى به (قال
الشافعي) رحمه الله ولا
تقتل الحامل حتى تضع
فان لم يكن ولدها مريض
فاحب الي أن لو تركت
بطيب نفس الولي خفي
بوجد له مريض فان لم
يفعل قتل (قال المرئي)
رحمه الله اذا لم يوجد
للولد ما يجياه لم يحل
عندي قتله بقتل أمه
حتى يوجد ما يجياه
فقتل (قال الشافعي)
رحمه الله ولو عمل الامام
فأقص منها ما لا يظلمه
اليائم فان ألفت جنينا
ضمنه الإمام على خطئته
دون المقتص (قال
المرئي) رحمه الله بل على
الولي لأنه اقصى لنفسه
مختارا لغيره على من
لا قصاص له عليه فهو
بغير ما ألتف أولى من
امام حكمه بحقه فالحذر
وما ليس له (قال
الشافعي) رحمه الله ولو
قتل نفرا قتل للاول
وكانت الدية لمن بقي في
ماله فان خفي الاول
منهم أقرع بينهم فاجرم
قتل أو لا قتل به وأعطى

يرتوجها أبوها قال فان افترقا بينهما وبين الله - بة قلت أو يفترقان قال نعم قلت فكيف تقيس عليهما
والصبية وارثه موروثة وهذه غير وارثة ولا موروثة ما شكاح ثم تقيس عليهما في الخيار التي فارتقا فيه قال انهما
وان افترقا في بعض أمرهما فهما مجتمعان في بعضه قلت وأين قال الصبية لم تكن يوم تزوجت بمن لها خيار
لحدثائه قلت وكذلك الامة للرق قال فلو كانت حرة كان لها الخيار قلت وكذلك لو كانت الصبية بالغة قال
فهو لا تشبهها قلت فكيف تشبهها بها وانت تقول اذا بلغت الصبية لم يرتجها أبوها الا برضاها وهو زوج أمته
بغير رضاها قال فاشبهها بالمرأة تزوج وهي لا تعلم أن لها الخيار اذا علمت قلت هذا خطا في المرأة هذه
لأنكاح لها ولو كان ما قلت كما قلت كنت قد قسمتها على ما يخالفها قال وأن يخالفها قلت أرايت المرأة تتكلم
ولا تعلم ثم تموت قبل تعلم أيرتها زوجها أو يموت أثرته قال لا قلت ولا يحل له جماعها قبل أن تعلم قال لا قلت
أفتجبد الامة بزوجه سيدها هل يحل سيدها جماعها قال نعم قلت وكذلك بعد ما تعق ما لم تختر فسخ النكاح
قال نعم قلت ولو عتقت فماتت ورثتها زوجها قال نعم قلت ولو مات ورثته قال نعم قلت أفتراها تشبه واحدة من
الاثنتين اللتين شبهت مابها قال فاصبحتك في الفرق بين العبد والحر قلت ما وصفت لك فان أصل النكاح كان
حللا لا حراما فلم يحرم النكاح بتحول حال المرأة إلى أحسن ولا أسوأ من حالها الاول لا يخبر لا يسع خلافه فلما
جاءت السنة بتخيير ربة وهي عند عبد قلنا باتباعها لا باتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أكرمنا الله
اتباعه حيث قال وقتلنا الحر خلافا للعبد لما وصفتنا وان الامة اذا خرجت إلى الحرية لم تكن أحسن حالا
منه أكثر ما فيها أن تساويه وهو اذا كان مملوكا فاعتقت خرجت من مساواته قال وكيف لم يجعلوا الحر قياسا
على العبد فقلت وكيف تقيس بالنبي خلافه قال انهما مجتمعان في معنى أنهما زوجان قلت وبفترقان
في أن حالهما مختلفا قال فلم لا يجمع بينهما حيث يجتمعان قال قلت أفتراهما أكثر من اجتماعهما والذي هو
أولى بي اذا كان الاكبر من أمرهما الا فترقا ان يفرق بينهما ونحن نسألك قال سل قلت ما تقول في الامة اذا
اعتقت تخير قال نعم قلت فان بيعت تخير قال لا قلت ولم وقد زال ريق الذي روجها فصار في حاله هذه لو ابتدأ
نكاحها لم يخير كالوا نكحها حرة بغير إذنهم لم يخير قال هما وان اجتمعا في أن ملك المنكح زائل عن المنكحة فقال
الامة المنكحة مختلفة في أنها انتقلت من ريق إلى ريق وهي في العتاقة انتقلت من ريق إلى حرية قلت ففرقت
بينهما اذا افترقا في معنى وان اجتمعا في آخر قال نعم قلت فتفرق بين الخيار في عبد وحر أكثر ما وصفت وأصل
الجنة فيه ما وصفت من أن النكاح كان حللا لا مملوكا كان حللا لا لم يخير بغيره ولا فسخه الا بسنة ثابته أو امر
أجمع الناس عليه فلما كانت السنة في تخيير الامة اذا اعتقت عند عبد لم تعد ما روي بنام السنة ولم يحرم النكاح
الا في مثل ذلك المعنى وانما جعل للامة الخيار في التفرق والمقام والمقام لا يكون الا والنكاح حللا (١) ان
الخيار انما يكون عندنا والله تعالى أعلم لنقص العبد عن الحرية والعلل التي فيه التي قد يمنع فيها ما يجب
وتحب امرأته

(١) اللعان قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء
الآية وقال تعالى والذين يرمون أزواجهن ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فليحكم الله في الزوج
القاذب بأن يلعن ذلك على أن الله انما أراد بقوله والذين يرمون المحصنات الآية القذف غير الا زواج
وكان القاذف الحر الذمي والعبد المسلم والذي اذا قذفوا الحر المسلم جلدوا والخدماء جلدوا الحر والخدماء جلدوا
خدماء العبد وأنه لم يبرأ قاذف بالغ يجري عليه الحكم من لم يحدده ان لم يصرح منه بما أخرجه الله تعالى به
من اليهود على المذدوفة لان الآية عامة على المذدوفة كانت الآية في اللعان كذلك والله تعالى أعلم عامة على
الا زواج القذف فكان كل زوج قاذف بلا عن أو يحدان كانت المذدوفة ممن لها حد ولم تكن لان على من
قذفها اذا لم يكن لها حد تعزير او علم احدا ان تلتن بكل حال لانه لا افتراق بين عموم الآيتين معا وبما جعل الله
الطلاق الى الا زواج قال لا جناح عليكم ان تطلقتم النساء ما لم تمسوهن وقال عز وجل وان طلقتموهن من قبل

الباقون الديان من ماله
ولو قطع بدرج حبل
وقطعت آخر قطعت
يدما اليد وقيل بالنفس
(قال المزني) رحمه الله
فان مات المظنوعة يده
الاول بعد ان اقتص
من البسد فقياس قول
الشافعي عندى ان
لولبه ان يرجع بنصف
الدية في مال قاطعه لان
المقطوع قد استوفى قبل
موته ما فيه نصف الدية
باقتصاصه فالجاءه
(قال الشافعي) رحمه
ولو قتلته عمدا ومعه صبي
أو معتق أو كان حر وعبد
قتلا عبدا أو مسلما
ونصراني قتلا نصرانيا
أو قتل ابنه ومعه اجنبي
فمضى الذي عليه
القصاص القصاص
وعلى الآخر نصف الدية
في ماله وعقوبة أن كان
الضرب عبدا (قال
المزني) رحمه الله وشبهه
الشافعي أخذ القود من
البالغ دون الصبي

(١) قوله الا أن الخيار
فكذا في الشيخ وانظر
كتبه

بألفاظين عدا يعقوا لولي
عن أحدهما إن له قتل
الآخر فإن قيل وجب
عليهما القود فزال عن
أحدهما بإزالة الولي
قيل فإذا أزاله الولي عنه
أزاله عن الآخر فإن قال
لا قيل فعلهما واحد فقد
حكمت لكل واحد منهما
بحكم نفسه لا بحكم غيره
(قال) فإن شرَكَ قاتِل
مخطأ فَعَلَى العَامِد
نصف الدية في ماله
وجناية المخطئ على عاقلته
واحتج على محمد بن
الحسن في منع القود
من العامد إذا شاركه
صُنِّي أو مجتوب فقال
إن كنت رفعت عنه
القود لان القلم عنهما
مرفوع وإن عدما
خطأ على عاقلتهما فهلا
أقذت من الأجني إذا
قتل عدما مع الأب لان
القلم عن الأب ليس
بمرفوع وهذا زعم
أصلك (قال المازني رحمه
الله) قد شرَكَ الشافعي

فلقه عويمر فقال ما صنعت قال صنعت انك لم تأتني بخبر رسالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فلقه عويمر والله لا تبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا سأله فأتاه فوجد قد أنزل الله عليه فيها فندحها فلاع بينهما فقال عويمر لئن انطلقت بها لقد كذبت عليها ففارقها قبل أن يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن شهاب فصار سنة في المتلاعنين ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أبصروها فان كانت به أسعم أدمع العينين عظيم الألتين فلا أراء الا قد صدق وان جاءت به أسعير كانه وحرة فلا أراء الا كاذبا قال لجأت به على النعت المكروه (قال الشافعي) رحمه الله الوسرة دابة تشبه الوزغ أخبرنا ابراهيم بن سعد عن أبيه عن سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان جأته أشقر سبطا فهو لز وجهها وان جاءت به أديعج فهو لذى بينهم لجأت به أديعج أخبرنا عبد الله بن نافع عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم في المتلاعنين مثل حصي سعد بن مالك و ابراهيم فلما انتهى الى فراقها قال في الحديث ففارقها وما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بفراقها قضت سنة المتلاعنين وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظروها فان جأته به أحر قصيرا كانه وحرة فلا أحسبه الا كذب عليها وان جاءت به أسعم أعين ذا ألتين فلا أحسبه الا قد صدق عليها فجأت به على الاصم المكروه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن شهاب عن سهل بن سعد أخى بنى ساعدة أن رجلا من الانصار جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أرى بيت رجلا ومعه امرأته رجلا يأخذ فتقتلونه ام كيف يفعل فأنزل الله عز وجل في شأنه ما ذكر في القرآن من امر المتلاعنين وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قضى فيك وفي امرأتك فتلاعنا وأنا شاهد ثم فارقها عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت السنة بعد فيها أن يفرق بين المتلاعنين قال فكانت جاملا فانكره فكان ابنها يدعى الى أمه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في حديث ابن أبي ذئب دليل على أن سهل بن سعد قال فكانت سنة المتلاعنين وفي حديث مالك و ابراهيم كانه قول ابن شهاب وقد يكون هذا غير يختلف بقوله مرة ابن شهاب ولا يذ كر سهلا ويقوله أخرى ويذ كر سهلا ووافق ابن أبي ذئب ابراهيم بن سعد فيما زاد في آخر الحديث على حديث مالك وقد حدثنا سفيان عن ابن شهاب عن سهل بن سعد قال شهدت المتلاعنين عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن خمس عشرة سنة ثم ساق الحديث ولم يتقنه اتقان هؤلاء أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن يحيى بن سعيد حدثه عن القاسم بن محمد عن ابن عباس أن رجلا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله والله ما لي عهد بأهلي منذ غفرا الفحل وعفارها أنها اذا كانت تغرب تغرب أربعين يوما ولا تسقى الا بعد الابار قال فوجدت مع امرأتى رجلا قال وكان زوجها مصفرا حش التباقيين سبط الشعر والذي رميت به رجل يشبه الذي رميت به أخبرنا ابن عيينة عن أبي الزناد عن القاسم بن محمد قال شهدت ابن عباس رضي الله عنهما يحدث بحديث المتلاعنين قال فقال له رجل أهى التي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كنت رجلا أحد ابغيز بينه رجتها فقال ابن عباس لا تلك امرأته كانت قد أعلنت أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن الهاد عن عبد الله بن يونس أنه سمع المعبري يحدث عن محمد بن كعب القرظي قال المقبري وسعد بن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لما نزلت آية المتلاعنين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيا امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء ولن يدخلها الله الجنة وأما رجل يمسح ولده وهو ينظر اليه احتجب الله منه وفضحه به على رؤس الاولين والآخرين ومعت ابن عيينة يقول أخبرنا عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمتلاعنين حسابكما على الله أحدكما كاذب لا سبيل لك عليها قال يا رسول الله ما لي قال لا مال لك ان كنت صدقت عليها فهو بما استحللت

رحمه الله محمد بن الحسن
نما أنكر عليه في هذه
نسبة لأن رفع القصاص
الحق والجهنم
والصبي واحد فكذلك
نعم من شاركهم بالجد
واحد (قال الشافعي)
رحمه الله ولو قتل أحد
الولين القاتل بغير أمر
صاحبه ففيها قولان
أحدهما ان لا قصاص
بالحال للشبهة قال الله
تعالى فقد جعلنا الوليه
سلطانا يحتمل أى ولي
قتل كان أحق بالقتل
وهو مذنب أكثر أهل
الدينة ينزلونه منزلة
الخلد لهم عن ايهم ان
عضوا الا واحدا كانه
أن يهدم (قال الشافعي)
رحمه الله وان كان من
لا يجهل عزز وقيل
للولا معكم حصصكم
والقول من ابن أخنوخا
واحد من قولين أحدهما
أنهم لهم من مال القاتل
يرجعهم لورثة القاتل
في مال قاتله ومن قال

(١) قوله مستها يضم
فسكون ففتح قال في
اللسان أراد به ضم
الآيتين كتبه معصمه

من فرجها وان كنت كذبت عليها فذلك أبعدها منها أو منه (أخبرنا) سفيان بن عيينة عن أيوب عن
 سعد بن جبير قال سمعت ابن عمر يقول فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخوي بني الجحلان قال
 هكذا بأصبعه المسخية والوسطى فقرنهما الوسطى والتي تليها يعني المسخية قال الله يعلم أن أحدا كاذب
 فهل منك كاذب (أخبرنا) مالك عن نافع عن ابن عمر أن رجلا لا عن امرأته في زمان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وانتفى من ولدها ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما والحق الولد بالمرأة (قال الشافعي) ففي حكم
 اللعان في كتاب الله ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم دلائل واضحة ينبغي لأهل العلم أن يتدبروا يعرفه
 ثم يعرفوا أحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم في غيره على أمثاله (١) فهو دون القرض وتتقن عنهم أشبه التي
 عارض بهما من جهل لسان العرب وبعض السنن ونحوه عن موضع الحجية منها أن عور عرسا لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن رجل وجد مع امرأته رجلا فذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وذلك أن عور عرا
 لم يخبره أن هذه المسئلة كانت وقد أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبيه
 أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن أعظم المسلمين في المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يكن يحرم من
 أجل مسئلته وأخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل
 معناه قال الله عز وجل لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤم إلى قوله بها كافرين (قال الشافعي) رحمه
 الله تعالى كانت المسائل فيها فيما لم ينزل إذا كان الوحي ينزل بعكرو وما ذكر من قول الله تبارك وتعالى ثم
 قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيره فيما في معناه وفي معناه كراهية لكم أن تسألوا عما يحرم وإن حرمه
 الله في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم حرم إلا أن ينسخ الله تحريمه في كتابه أو ينسخ على لسان
 رسوله صلى الله عليه وسلم سنة لسنة وفيه دلائل على أن ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم حرام بإذن الله
 تعالى إلى يوم القيامة بما وصفت وغيره من اقتراض الله تعالى طاعته في غير آية من كتابه وما جاء عنه صلى الله
 عليه وسلم مما قد وصفته في غير هذا الموضع وفيه دلالة على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين وردت عليه
 هذه المسئلة وكانت تحكما وقصد عن جوابها حتى أتاه من الله عز وجل الحكم فيها فقال لعور عير قد أنزل الله فيك
 وفي صاحبك فلا عن بينهما كما أمر الله تعالى في اللعان ثم فرق بينهما والحق الولد بالمرأة ونفاه عن الأب وقال له
 لا سبيل لك عليها ولم يرد الصداق على الزوج فكانت هذه أحكاما واجبت باللعان ليست باللعان بعينه فالقول
 فيها واحدا من قولين أحدهما أني سمعت من أرضي دينه وعقله وعلمه يقول أنه لم يقض فيها ولا غيرها إلا بأمر
 الله تبارك وتعالى قال فأمر الله إياه وجهان أحدهما وحى ينزل فينبى على الناس والثاني رسالة تأتيه عن الله
 تعالى بأن أفعّل كذا ففعله ولعل من حجة من قال هذا القول أن يقول قال الله تبارك وتعالى وأنزل الله عليك
 الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم فيذهب إلى أن الكتاب هو ما ينزل عن الله تعالى والحكمة هي ما جاءت به
 الرسالة عن الله بما ينبت سنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قال الله عز وجل لا زواجه وإن كان ما ينزل
 في بيوتكم من آيات الله والحكمة ولعل من حجة من يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبي الزاني
 بأمر إذا رجل الذي صالحه على الفهم والخدم والذي نفسى بيده لا يقضى بينكما بكتاب الله عز ذكره أما إن الفهم
 والخدم يرد عليك وإن أمر أمه ترجم إذا اعترفت وجلد ابن الرجل مائة وغيره عاما ولعله يذهب إلى أنه إذا انتظر
 الوحي في قضية لم ينزل عليه فيها انتظره كذلك في كل قضية وإذا كانت قضية أنزل عليه كما أنزل في حد الزاني
 (٢) وقضاها على ما أنزل عليه وإذا ما أنزل عليه حله في تبين عن الله غضى معنى ما أراد بعرفة الوحي المتلو
 والرسالة التي تكون به ليست له ما يحدث في ذلك المعنى بعينه (وقال غيره) سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وجهان أحدهما ما تبين على كتاب الله المبين عن معنى ما أراد الله بحمله خاصا عاما والآخر ما ألهه الله من
 الحكمة والهام الأنبياء وحى ولعل من حجة من قال هذا القول أن يقول قال الله عز وجل فما يحكى عن
 إبراهيم الناري في المنام أني أنطق فانتظر ما أرى قال يا أبا أفعّل ما تؤمر فقال غروا حد من أهل التفسير
 زكريا بالأنبياء وحى لقول ابن إبراهيم الذي أمر بذبج يا أبا أفعّل ما تؤمر ومعرفة أن رؤياه أمر أمر به وقال

الله تبارك وتعالى ثبته وما جعلنا الرؤيا التي أرى نالك الاقتنة للناس الي قوله في القرآن (وقال غيرهم) سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحى وبيان عن وحى وأمر جعله الله تعالى اليه بما ألهمه من حكمته وخصه به من نبوته وفرض على العباد اتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتابه (قال) وليس تعدوا السنن كلها واجيداً من هذه المعاني التي وصفت باختلاف من حكيت عنه من أهل العلم وأبها كان فقد ألزمه الله تعالى خلقه وفرض عليهم اتباع رسوله فيه وفي انتظار رسول الله صلى الله عليه وسلم الوحي في المتلادين حتى جاءه فلا عن ثم سن الفرقه وسن نقي الولد ولم يرد الصدق على الزوج وقد طلبه دلالة على أن سنته لا تعدو واحداً من الوجوه التي ذهب اليها أهل العلم بأنها تبين عن كتاب الله أما رسالة من الله أو الهام له وأما ما جعله الله اليه لموضع الذي وضعه من دينه وبيان لأمر من أن الله تعالى أمره أن يحكم على الظاهر ولا يقيم حداً بين اثنين إلا به لأن الظاهر يشبه الاعتراف من المقام عليه الحد أو بينة ولا يستعمل على أحد في حد ولا حق وجب عليه دلالة على كذبه ولا يعطى أحد بدلالة على صدق الآخر تكون الدلالة من الظاهر في العام لا من الخاص فإذا كان هذا هكذا في أحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم كان من بعده من الولاة أولى أن لا يستعمل دلالة ولا يقضى إلا بظاهر أبداً فإن قال قائل ما دل على هذا قلنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في المتلادين أن أحدكما كاذب فحكم على الصادق والكاذب حكماً واحداً أن أخرجهما من الحد وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن جاءت به أختي فلا أراه الا قد كذب عليها وإن جاءت به أديع فلا أراه الا قد صدق فجاءته على النعت المكروه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أمره ليس لولا ما حكم الله (١) فأخبر أن صدق الزوج على المتنعة بدلالة على صدقه وكذبه بصفتين فجاءت دلالة على صدقه فلم يستعمل عليها الدلالة وأنفذ عليها ظاهر حكم الله تعالى من أدراه الحد وأعطاهما الصدق مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أمره ليس لولا ما حكم الله وفي مثل مغنى هذا من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله إنما تابشروا بينهم وتحتضنوا إلى ولعل بعضهم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع منه فن قضيت له بشي من حق أخيه فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار فأخبر أنه يقضى على الظاهر من كلام الخصمين وإنما جعل لهما ويعرم عليهما فيما بينهما وبين الله على ما يعلمان ومن مثل هذا المعنى من كتاب الله قول الله عز وجل إذا جاءك المنافقون إلى قوله الكاذبون فحق رسول الله صلى الله عليه وسلم دماءهم عما أظهر وأمن الإسلام وأقرهم على المناكحة والموارثة وكان الله أعلم بدينهم بالسرائر فأخبره الله تعالى أنهم في النار فقال إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار وهذا يوجب على الحاكم ما وصفت من ترك الدلالة الباطنة والحكم بالظاهر من القول أو البينة أو الاعتراف أو الحجج وذلك أن عليهم أن يثبتوا إلى ما انتهى بهم اليه كما انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المتلادين إلى ما انتهى به اليه ولم يحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم في حكم الله وأمناءه على الملاعة بما ظهر له من صدق زوجها عليها بالاستدلال بالولد أن يحدها أحد الزانية فمن بعده من الحكام أولى أن لا يحدث في شيء فيه حكم ولا لرسوله صلى الله عليه وسلم غير ما حكم به بعينه أو ما كان في معناه وواجب على الحكام والمفتين أن لا يقولوا إلا من وجه لزم من كتاب الله أو سنة أو إجماع فإن لم يكن في واحد من هذه المنازل اجتهدوا عليه حتى يقولوا مثل معناه ولا يكون لهم والله أعلم أن يحدثوا حكماً ليس في واحد من هذا ولا في مثل معناه ولما حكم الله على الزوج برمي المرأة باللعان ولم يستثن أن سمى من رميها به أو لم يسمه ورمي العجلى في أمر أنه برجل بعينه فالتعن ولم يخضر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمرءة والتعن العجلى استدلالاً على أن الزوج إذا التعن لم يكن للرجل إلا رياء بما رمي عليه حد ولو كان أخذ له رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعث إلى المرمي فسأله أن أقر حد أو أنكر حد له الزوج (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا للامام إذا رمي رجل رجلاً ثانياً وحداً ببعث اليه ويسأله عن ذلك لأن الله عز وجل يقول ولا تحبسوا (قال) وإن شبه على أحد أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أنيساً إلى امرأ رجل

قطع يده من مفصل الكوع فلم يبرأ حتى قطعها آخر من المرفق ثم مات فعليهما القود يقطع قاطع الكف من الكوع ويبدأ الآخر من المرفق ثم يقطع لأن المرفق من القطع الأول واصل إلى الجسد كله (قال الشافعي) وإذا تشاح الولاة في أصل لهم لا يقتله إلا واحد منهم فإن سلم لواحد أو لأجنبي جاز وقته وإن تشاحتم أقرعنا بينهم فأبكم خرجت قرعته خيلناه وقته ويضرب بأصم سيف وأشد ضرب

باب القصاص بغير السيف

قال الشافعي رحمه الله وإن طرحه في نار حتى يموت طرح في النار حتى يموت وإن ضربه بحجر فلم يقطع عنه حتى مات أعطى وليه جرم مثله فقتله به وقال بعض أصحابنا إن لم يموت من عدد الضرب قتل بالسيف (قال المزني) (١) قوله فأخبر أن صدق الخ كذا في الأصل وحرر

هكذا قال الشافعي رحمه الله في المجوس بسلاطعام ولا شراب حتى مات انه يحبس فان لم يميت في تلك المدة قتل بالسيف وكذا قال لو غرقه في الماء وكذلك يلقيه في مهواة في البعد أو (١) مثل سدة الارض وكذا عدد الضرب بالصخرة فان مات والاضربت عنقه فالقياس على ما مضى في أول الباب أن يمنع الطعام والشراب حتى يموت كما قال في النار والحجر وانحنى بالحبل حتى يموت اذا كان ما منعه به من التلف الوحي (قال الشافعي) ولو قطع يديه ورجليه فمات فعل به الوحي ما فعل بصاحبه فان مات والاقتل بالسيف ولو كان أجافه أو قطع ذراعه فمات كان لولييه أن يفعل ذلك به على أن يقتله فأما على أن لا يقتله فلا يتركوا به (وقال) في موضع آخر فيها قولان أحدهما هذا والآخر

(١) قوله مثل سدة الارض تداء في الاصل والنشر

فقال ان اعترفت فارجها فذلك امر أذكر أبو الزاني بها أنها زنت فكان يلزمه أن يسأل فان أقرت حدث وسقط الحد عن قذفها وان أنكرت حدثا قذفها وكذلك لو كان قاذفها زوجها لزمه الحد ان لم تقر وسقط عنه ان أقرت ولزمها فلا يجوز والله أعلم أن يحذر رجل لامرأة وله بها نكاح قال ولا يترك الامام الحد لها وقد سمع قذفها حتى تكون تتركه فلما كان القاذف لامرأة اذا التعن لو جاء المقدوف بعينه يطلب حده لم يؤخذ له الحد في القذف الذي يطلبه المقدوف بعينه لم يكن لمسئلة المقدوف معنى إلا أن يسأل ليحد ولم يسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما سأل المقدوفة والله أعلم للحد الذي يقع لها ان لم تقر بالزنا ولم يلتعن الزوج ولو أقرت بالزنا لم يحذر زوجها ولم يلتعن وحدثت أو رجعت وان رجعت لم تحذر لان لها فيما أقربت به من حد الله عز وجل الرجوع ولم يحذر زوجها لانها مقربة بالزنا ولما حكي سهل بن سعد وشهود المتلاعنين مع حداته وحكام ابن عمر استدلسا على أن اللعان لا يكون الا بمحض طائفة من المؤمنين لانه لا يحضر امرأه يدرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ستره ولا يحضره الا وغيره حاضره وكذلك جميع حدود الزنا يشهد بها طائفة من المؤمنين أقلهم أربعة لانه لا يجوز في شهادة الزنا أقل منهم وهذا يشبه قول الله عز وجل في الزانيين وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين وقال سهل بن سعد في حديثه فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ابن أبي ذئب وابن جريج في حديث سهل وكانت سنة المتلاعنين وقال ابن شهاب في حديث مالك وأبراهيم بن سعد فكانت سنة المتلاعنين فاحتمل معنيين أحدهما أنه ان كان مطلقها قبل الحكم فكان ذلك اليه لم يكن اللعان فرقة حتى يجسدها الزوج ولم يجبر الزوج عليها وقد روي عن سعيد بن المسيب مثل معنى هذا القول ولو كان هذا هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعيب على المطلق ثلاثا أن يطلقها لانه لو لم يكن له أن يطلقها الا واحدة قال لا تفعل مثل هذا والله أعلم فسئل واذا لم ينه النبي صلى الله عليه وسلم عن الطلاق ثلاثا بين يديه فلو كان طلاقه اياها كصمته عند النبي صلى الله عليه وسلم وكان اللعان فرقة فجعله المطلق ثلاثا شبه والله أعلم أن يعلم أنه ليس له أن يطلق ثلاثا في الموضع الذي ليس له فيه الطلاق ويحتمل طلاقه ثلاثا أن يكون بما وجد في نفسه بعلمه بصدقه وكذبها وجرأتها على اليمين طلقها ثلاثا جاهلا بان اللعان فرقة فكان كمن طلق من طلق عليه بغير طلاقه وكين شرط العهدة في البيع والضمان والسلف وهو يلزمه شرط أول بشرط فان قال قائل ما دل على أن هذا المعنى أولى المعاني به قيل قال سهل بن سعد وابن شهاب ففارقها حاملا فكانت تلك سنة المتلاعنين فعنى قولهما الفرقه لأن سنة المتلاعنين أنه لا تقع فرقة الا بطلاقه ولو كان ذلك كذلك لم يكن عليه أن يطلق وزاد ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فرق بين المتلاعنين وتفرق النبي صلى الله عليه وسلم بغير فرقة الزوج انما هو تفرق حكم فان قال قائل هذا من حد يشان مختلفان فليحاسبوا عندي مختلفين وقد يكون ابن عمر شهد متلاعنين غير المتلاعنين الذين شهدهما سهل وأخبر عائشه وأخبر سهل عما شهد فيكون اللعان اذا كان فرقة بطلاق الزوج وسكوته سواء أو يكون ابن عمر شهد المتلاعنين الذين شهد سهل فسمع النبي صلى الله عليه وسلم حكم أن اللعان فرقة فحكي أنه فرق بين المتلاعنين سمع الزوج طلق أولي سمعه وذهب على سهل حفظه أولي يذكره في حديثه وليس هذا اختلافا وهذا حكاية لمعنى بلغظين مختلفين أو مجتمعي المعنى تحتلفي اللفظ أو حفظ بعض ما لم يحفظ من حضر معه ولما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للمتلاعنين حسبا كما على الله أحد كما كذب دل على ما وصفت في أول المسئلة من أنه يحكم على ما ظهر له والله ولي ما غاب عنه ولما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سيبل لك عليها استدلتنا على أن المتلاعنين لا يتناحان أبدا اذ لم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم الآن تكذب نفسك أو تفعل كذا أو يكون كذا كما قال الله تبارك وتعالى في المطلق الثالثة فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان طلقها فلا جناح عليهما أن يراجعا واستبدلها بغيره فان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي الولد وقد قال عليه

لانقصه من ذلك محال
لهل اذا فصل ذلك به أن
يدع قتله فيكون قد
عذبه بما ليس في مثله
قصاص (قال المزني)
رجحه الله فجهل أن
يؤاخذ عليه بالجوائف كما
ؤاخذ عليه بالنار والجحيم
والخنق بثل ذلك الجبل
حتى يموت ففرق بين
ذلك والقياس عندى
على معناه أن يؤاخذ عليه
بالجوائف اذا أوالى بها
عليه حتى يموت كما
يؤاخذ عليه بالجحيم
والنار والخنق حتى يموت
(قال المزني) وأولهما
بالحنق عندى فيما كان
في ذلك من جراح أن
كل ما كان فيه القصاص
لو برى أقصصته منه
فإن مات واقتلته
بالسيف وما لا قصاص
في مثله لم أقصصه منه
وقتلته بالسيف قياسا
على ما قال في أحد
قوله في الجائفة وقطع
الذراع أنه لا يقصصه منها
بمحال ويقتله بالسيف

(١) قوله لأنه قد يكون
هكذا بالأصل ولعل وجه
الكلام لأنه قد لا يكون
بأنبات الناقى كتبه محصيه

الصلوة والسلام الولد للفرأش ولا يجوز أن ينفي الولد والفرأش ثابت فان قال قائل فيقول الفرأش عند النفي
ويرجع اذا أقر به قبل له لمسأل زوج المرأة الصداق الذي أعطاها قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم إن كنت
صدقت عليها فهو بما استحل من فرجها وإن كنت كذبت عليها فذلك أبعدها منها وأمنه دل ذلك على أن ليس
له الرجوع بالصداق الذي قد لزمه بالعقد والمسيح مع العقد وكانت الفرقة من قبله جاءت فان قال قائل على
أن الفرقة جاءت من قبله وقد رماها بالزنا قيل له قد كان يحل له المقام معها وإن زنت وقد يمكن أن يكون
كذب عليها فالفرقة به كانت لأنه لم يحكم عليها إلا بقذفه والتعانه وإن كانت هي لها سببا كما تكون سببا للخلع
فيكون من قبله من قبل أنه لو شاء لم يقبل الخلع والملاعن ليس بغرور من نكاح فاسد ولا بحرام وما أشبهه
يرجع بالمهر على من غره ولما قال ابن جريج في حديث سهل الذي حكى فيه حكم النبي صلى الله عليه وسلم
بين المتسلاعين أنها كانت حاملا فأنكر حملها فكان ولها ينسب إلى أمه دل ذلك على معان منها قد شبه على
بعض من ينسب إلى العلم قها أنه رماها بالزنا ورماه ياها بالزنا يوجب عليه الجدا واللعان ومنها أنه أنكر حملها
فلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما بالزنا وجعل الحمل أن كان منقضا عنه اذ زعم أنه من الزنا وقال أن
جاءت به كذا فهو للذى يتهمه بفاحته على ذلك النعت (قال الشافعي) رجمه الله تعالى فلأن رجلا قال لأمرأته
وهي ترى أنها حبل ما هذا الحمل منى قيل له أردت أنها زنت فان قال لا وليست بزانية ولكني لم أصبها قبل
له فقد يحتمل أن يخطئ هذا الحمل فتكون صادقا وتكون غير زانية فلا حد ولا لعان حتى تضع فإذا استيقنا أنه
حبل قلنا ما أردت فان قال كما قال أول مرة قلنا قد يحتمل أن تأخذ نطفك فتدخلها فتجمل منك فتكون أنت
صادق في الظاهر بآنك لم تصبها وهي صادقة ببله ولذلك فان قذفت لا عنت ونفيت الولد وأجحدت ولا يلاعن بحمل
لا قذف معه (١) لأنه قد يكون جلا وقد ذهب بعض من نظروا في العلم إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم لا عن الحمل
والملاعن بالقذف ونفي الولد إذا كان من الحمل الذي به القذف ولما نفي رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد
عن الهلاقي بعد ما وضعته أمه وبعد تغريقه بين المتلاعنين استدللنا هذا الحكم وحكم أن الولد للفرأش على أن
الولد لا ينفي الأب له مان وعلى أنه إذا كان للزوج نفسه وأمر أنه عنده واذا لاعنها كان له نفي ولدها إن جاءت به
بعد ما يطلقها ثلاثا لأنه بسبب النكاح المتقدم وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نفاها يوم نفاها وليست له
بزوجة ولكنه من زوجة كانت وبأنكاره متقدم له (قال) وسواء قال رأيت فلا تبارني بها ولم يسمه فإذا قذفها بالزنا
وإدعى الزنا ولم يدعها أو قال استبرأ أنها قبل أن تحبل حتى علمت أن الحمل ليس منى أو لم يقبله بلا عنافي
هذه الحالات كلها وينفي عنه الولد إذا أنكره فيها كلها إلا في واحدة وهي في أن يذكر أنها زنت في وقت
من الأوقات لم يرهأزنى قبله ببلد لا قبل من ستة أشهر من ذلك الوقت فيه سلم أنه ابنه وأنه لم يدع زنا يمكن أن يكون
هذا الحمل منه انما ينفي عنه اذا ادعى ما يمكن أن يكون من غيره بوجه من الوجوه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن
جرير أنه قال لعطاء الرجل يقذف امرأته وهو يقربها فداء صابها في الظهر الذي رأى عليها فيه مارأى أو قبل
أن يرى عليها مارأى قال يلاعنها والولد لها (قال ابن جريج) قلت لعطاء أ رأيت أن نفاها بعد أن تضعه قال
يلاعنها والولد لها (قال الشافعي) رجمه الله وهذا كله نقول وهو معنى الكتاب والسنة إلا أن يقر بحملها فلا يكون
له نفيه بعد الاقرار به أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء الرجل يقذف امرأته قبل أن تهدى
إليه قال يلاعنها والولد لها (قال) أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عمرو بن دينار أنه قال يلاعنها والولد لها اذا
قذفها قبل أن تهدى إليه أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن الرجل يقول لأمرأته يا زانية وهو يقول لم أردك
عليها قال يلاعنها وهذا كله تأخذ وقد ذهب بعض من ينسب إلى العلم إلى أنه انما ينفي الولد اذا قال قد
استبرأ أنها فكانه انما ذهب إلى نفي الولد عن الهلاقي اذ قال لم أقر بها منذ كذا وكذا ولست نقول بهذا نحن نفي
الولد عنه بكل حال اذا أنكره فيما يمكن أن يكون من غيره فان قال قائل آخذ بالحديث على ما جاء قيل له
فالحديث على أن الهلاقي منى الذي رأى بعينه رفق بها وذكر أنه لم يصبها أمر أنه منذ أشهر ورأى النبي صلى

(باب القصاص في
النكاح والجرح
والاسنان ومن به
نقص أو شلل أو غير
ذلك)
قال الشافعي رحمه الله
والقصاص دون النفس
شيءان جرح ينشق
وطرف يقطع فإذا جرح
موضحة فبئر حتى
موضعها من رأس
الشاح ثم شق بمحديدة
قدر عرضها وطولها
فإن أخذت رأس الشاح
كله وبقي شيء منه أخذ منه
أرشه وكذا كل جرح
يقصص منه ولو جرحه
فلم يوضحه أفض منه
بقدر ماشق من
الموضحة فإن أشكل لم
أقصد إلا ما استيقن
وتقطع السد بالسد
والرجل بالرجل من
المفاصل والأنف
بالأنف والأذن بالأذن
والسن بالسن كان
القاطع أفضل
طريقاً وأدنى مالم يكن
نقص أو شلل فإن كان
قاطع اليد ناقصاً أصبعاً
قطعت يده وأخذ منه
أرش أصبع وإن كانت
شللاً فله الخيار إن شاء
اقتص بان يأخذ أقل

الله عليه وسلم العلامة التي تثبت صدق الزوج في الولد أفرأيت أن قذف الرجل امرأته ولم يسم من أصابها
ولم يسم رؤيته فإن قال ببلاعها قبله أفرأيت أن يذكر الرجل ولم ير الحاكم فيه علامة بصدق الزوج أين فيه فإن
قال نعم قيل فقد لا عنت قبل ادعاء رؤيته وانما لا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بانعائه رؤية الزوج ونفبت
بغير دلالة على صدق الزوج وقد رأى النبي صلى الله عليه وسلم صدق الزوج في شبه الولد فإن قال فاجتنبوا وحتك في
هذا قلت مثل حجتنا إذا فارق الرجل امرأته قلنا قبل أن يامر رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت سنة
المسلاعين الفرفة ولم يقل حين فرق بينهما ثلاث فإن قال وما الدليل على ما وصفت من أن ينفي الولد وإن لم يدع
الزوج الاستبراء ويلاعن وإن لم يدع الزوج الرؤية قيل مثل الدليل على كيف لا عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم وإن لم يجلعه عنه فعلنا أنه لم يعد ما أمره الله به فإن قال قائل فأوجدنا ما وصفت قلت قال الله تبارك
وتعالى في الذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة فكانت الآية عامة على
راعي المحصنة فكان سواء قال الراعي لها رأي تباركني أو رماها ولم يقل رأي تباركني فإنه يلزمه اسم الراعي قال الله
تبارك وتعالى والذين يرمون أزواجهن حتى يشهدوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة وكان رأيهم أفرأيت أن يسمي
رؤية فلما قبل منه ما لم يقل فيه من القذف رأيته يلاعن به بأنه داخل في جلة القذف غير خارج منهم إذا كان
انما قبل في هذا قوله وهو غير شاهد لنفسه قبل قوله إن هذا الرجل ليس متي وإن لم يذكرك استبراء قبل القذف
لاختلاف بين ذلك (قال) وقد يكون استبراءها وقد علفت من الوطء قبل الاستبراء ألا ترى أنه لو قال وقالت
قد استبراء في تسعة أشهر حضت فيها تسع حيض ثم جاءت بعد ولد لزمه وإن الولد يارز به بالفراش وإن الاستبراء
لا معنى له ما كان الفراش قائماً فلما أمكن أن يكون الاستبراء قد كان وحصل قد تقدمه فأمكن أن يكون
قد أصابها والجل من غيره وأمكن أن يكون كاذباً في جميع دعواه للزنا وتنفى الولد وقد أخرجه الله من الحد باللعان
ونفى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه الولد استدلنا على أن هذا كله انما هو بقوله ولما كاذباً كاذب نفسه
حدودنا والحقنا به الولد استدلنا على أن نفي الولد بقوله ولو كان نفي الولد لا يكون إلا بالاستبراء فبني الحكم بنفسه لم
يكن له أن يلحقه نفسه لأنه لم يكن يقوله ففقط دون الاستبراء والاستبراء غير قوله فلما قال الله تبارك وتعالى بعد
ما وصفت من لعان الزوج ويبرأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله أنه استدلنا على أن الله عز وجل
أوجب عليه العذاب وإلا ذاب الحد لا يحتل الآية معنى غيره والله أعلم فقلنا له حاله قبل التعانه مثل حاله بعد
التعانه لأنه كان محدوداً بقذفه إن لم يخرج منه باللعان فكذلك أنت محدود بقذفه والتعانه بحكم الله أنك
تدين الحسنة فإن لم تلحقني حددت حدك كان حدك رجلاً أو جلد الاختلاف في ذلك بينك وبينه (قال)
ولا يلاعن ولا يحد الا بقذف مصرح ولو قال لم أجعل عذراً من جماع وكانت العذرة تذهب من غير جماع ومن
جماع فإذا قال هذا وقف فإن أراد الزنا جسد أو لاعن وإن لم يرد محلف ولا حد ولا لعان أخبرنا سعيد بن سالم
عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن رجل يقول لامرأته لم أجعل عذراً ولا أقول ذلك من زنا فلا يحد (قال الشافعي)
رحمه الله وإن قذفها ولم يكمل اللعان حتى يرجع حد وهي امرأته أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء
أرأيت الذي يقذف امرأته ثم ينزع عن الذي قال قبل ببلاعها قال هي امرأته ويحد (قال الشافعي) رحمه الله
وإن طلق امرأته طلاقاً لا يملك الرجعة أو خالعهام قذفها بغير ولد وحد ولا لعان لأنها ليست بزوجته وهي أجنبية
إذا لم يكن ولدي بنفسه عنه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح قال إذا خالع الرجل امرأته ثم قذفها حد
وإن كان ولدي بنفسه لا عنها بنسب الولد من قبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نفي الولد بعد الفرفة لأنه كان
قبلها فإن قذفها فبات قبل أن يلاعنها وورثته لانهما على النكاح حتى يلتنع هو وإن قذفها بعد طلاق يملك
الرجعة في العدة لا عنها وإن انقضت العدة فهي مثل المشوثة التي لا رجعة لها عليها ومن أقر بولد امرأته لم يكن
له نفيه وإن قذفها بعد ما يقرأ أنه منه جلد الحد وهو ولد وإن قال هذا الرجل متي وقد زنت قبله أو بعده فهو منه
ويلاعنها لانهما قد تزنا قبل الجل من بعده وليس له نفي ولده بعد إقراره به مرة فأكبر بان لا يراه يشبهه وغير ذلك

من سمعته وان شاء أخذ
دية البذوان كان المقطوع
أشـ لم يكن له القود
فياخذ أكروله حكومة
يدشلاء وان قطع اصبعه
فتأكلت فذهبت كفه
أقيد من الاصبع وأخذ
أرش يده الا أصبع (١) ولم
يتطبره أن يراقى الى
مثل جنايته أولا (قال)
ولو سأل القود ساعة قطع
أصبعه أفدته فان ذهبت
كف المجنى عليه جعلت
على الجاني أربعة أجناس
ديتها ولو كان مات منها
قتلته به لان الجاني
ضامن لما حدث من
جنايته والمستفاد منه غير
مضمون له ما حدث من
القود بسبب الحق (قال
المرئي) وسمعت الشافعي
رجحه الله يقول لو شجبه
موضحة فذهبت منها
عيناه وشعره فلم يثبت ثم
يرى أخص من الموضحة
فان ذهبت عيناه ولم
يثبت شعره فقد استوفى
حقه وان لم تذهب
عيناه وثبت شعره زدنا
عليه الدية وفي الشعر
(١) قوله ولم ينتظر الخ
هكذا في الشيخ على
تحرير فيها واختلاف
تحرير كتبه صحيحة

من الدلالات اذا أقر بأنه ولد على فراشه فليس له انكاره بحال أبدا الا أن ينكره قبل اقراره أخبرنا لما عن ابن
شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رجلا من أهل البادية أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان
امرأتى ولدت غلاما أسود فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل لك من ابل قال نعم قال ما ألوانها قال حمرا قال
هل فيها من أورك قال نعم قال أتري ذلك قال عرفا نزع فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ولعل هذا عرق نزع
أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن أعرابيا من بني فزارة
أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان امرأتى ولدت غلاما أسود فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل لك من
ابل قال نعم قال قال ألوانها قال حمرا قال هل فيها من أورك قال ان فيها الورق قال فاني أراها ذلك قال لعله نزع عرق
قال النبي صلى الله عليه وسلم وهذا لعله نزع عرق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهم هذا يأخذ وفي الحديث
دلالة ظاهرة أنه ذكر أن امرأته ولدت غلاما أسود وهو لا يذكره الا منكره وحجابه النبي صلى الله عليه وسلم
له وضربه له المشل بالابل يدل على ما وصفت من انكاره وتهمته المرأة فلما كان قول الفزاري تهمة الأغلب
منها عند من سمعها أنه أراد قذفها أن جاءت بولد أسود فسمعه النبي صلى الله عليه وسلم فلم يره قذفا يحكم عليه فيه
باللعان أو الحسد اذا كان لقوله وجه يحتمل أن لا يكون اراد به القذف من التعجب والمسئلة عن ذلك لا قذف
امرأته استدلنا على أنه لا حدى في التعريض وان غلب على السامع أن المعرض أراد القذف ان كان له وجه
يحتمله ولا حدى الا في القذف الصريح وقد قال الله تبارك وتعالى في المعتدة ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من
خطبة النساء الى ولكن لا تواعدوهن مرفأ محل التعريض بالخطبة وفيه لالة ايها المحرم التصريح وقد قال
الله تبارك وتعالى في الآية لا تواعدوهن سرا والسر الجماع واجتماعهم على العدة بتصریح العدة بعد انقضاء
العدة وهو تصريح باسم نهى عنه وهذا قول الأكرمين أهل مكة وغيرهم من أهل البلدان في التعريض
وأهل المدينة فيه مختلفون فمنهم من قال بقولنا ومنهم من حدى في التعريض وهذه الدلالة في حديث النبي صلى
الله عليه وسلم في الفزاري موضوعه بالآثار فيها والجميع في كتاب الحدود وهو أملك بها من هذا الموضع
وان كان الفزاري أقر بحمل امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم وهو الدليل على ما قلنا بأنه ليس له أن ينفسه
بعد اقراره (وقال) السر الجماع قال امرؤ القيس

الازعت بسباسة القوم أننى * كبرت وأن لا يحسن السرا مئالى
كذبت لقد أصبى على المرعسة * وأمنع عرسى أن يرز بها الخالى
وقال جرير يرمى امرأته

كانت اذا هجر الخليل فراشها * خزن الحديث وعفت الاسرار

(الخلاص في اللعان) قال الشافعي رحمه الله خالفنا بعض الناس في جلة اللعان وفي بعض فروعه فذكرت
ما في جلته لانه موجود في الكتاب والسنة وترك ما في فروعه لان فروعه في كتاب اللعان وهو موضوع فيه
وانما كتبنا في كتابنا اذا تكتم المؤمنات ثم طلقتموهن كما قلنا في قول الله عز وجل وان حكم الكتاب والسنة
فيه فقال بعض من خالفنا لا يلاع بين الزوجين أبدا حتى يكونا حرين مسلمين ليسا بحدودين في قذف ولا واحد
منهما فقلت له ذكر الله عز وجل اللعان بين الأزواج لم يخص واحدا منهم دون غيره وما كان عاما في كتاب
الله تبارك وتعالى فلا يختلف نحن ولا أنت أنه على العموم كما قلنا في قول الله عز وجل وان طلقتموهن من قبل
أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم فزعمنا نحن وأنتم أنها على الأزواج عامة كأولها ليلك
أو حرارها عندهم مملوكة أو حرة أو ذمية فكيف زعمتم أن اللعان على بعض الأزواج دون بعض قالوا وروينا
في ذلك حديثا فابغناه قلنا وما الحديث قالوا روى عمرو بن شعيب عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قال أربع لعان يثنهن وبين أزواجهن اليهودية والنصرانية تحت المسلم والحرة تحت العبد والامة
عند الحر والنصرانية عند النصراني قلنا له رويتم هذا عن رجل مجهول ورجل غلط وروى شعيب عن عبد الله

ابن عمرو منقطع والذان روياه يقول أحدهما عن النبي صلى الله عليه وسلم والأخرى مضمومة على عبد الله بن عمرو
 موقوف فاجبهولافهولايثبت عن عمرو بن شعيب ولا عبد الله بن عمرو ولا يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم الرجل
 غلط وفيه أن عمرو بن شعيب قد روى لنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أحكاماً توافق أقاويلنا وتخالف أقاويلكم
 برويهما عنه الثقات فتسدها إلى النبي صلى الله عليه وسلم قد رزقوها علينا وردت زوايته ونسبته إلى
 الغلط فأنتم محجوجون إن كان من ثبت حديثه بإحدى التي بها وافقنا وأما القمونهافي محوم ثلاثين حكماً
 عن النبي صلى الله عليه وسلم خالفتم أكثرها فأنتم غير منصفين إن احتججتم بروايته وهو ممن لا تثبت روايته
 ثم احتججتم منها بما لو كان ثابتاً عنه وهو ممن لا تثبت حديثه لم يثبت لأنه منقطع بينه وبين عبد الله بن عمرو وقلت
 لهم لو كان كما أردتم كنتم محجوجين به قال وكيف قلبت ليس ذكر الله عز وجل الأزواج والزواج في اللعان
 عاماً قال بلى قلت ثم زعمت أن حديثنا جاء أخرج من الحلة العامة أزواجاً وزوجات مسمين قال نعم قلت أو كان
 ينبغي أن يخرج من حلة القرآن زوجاً وزوجة بالحديث الآمن أخرج الحديث خاصة كما ذكر الله عز وجل
 الوضوء فصح النبي صلى الله عليه وسلم على الخفين فلم يخرج من الوضوء إلا الخفين خاصة ولم يجعل غيرهما من
 القفازين والبرقع والعمامة قياساً عليهما قال هكذا هو قلت فكيف قلبت في حديثك ليس اليهودية والنصرانية
 عند المسلم والنصرانية عند النصراني والحرمة تحت العبد والامة تحت الحر لا يلاعنون قال هو هكذا قلت
 فكان ينبغي أن تقول لللعان بين هؤلاء وما كان من زوج سواهن لا عن قال وما بقي بعدهن قلت الحرمة تحت
 الحر المحمودين أو أحدهما في القذف والامة تحت الحر ليس قد زعمت أن هذين لا يلاعنان قال فاني قد
 أخذت طرح اللعان عن طرحته عنه من معنيين أحدهما الكتاب والآخرة قلت وأعندك في السنة شيء
 غير ما ذكرته من الحديث الذي روي عن عمرو بن شعيب قال لا قلت فقد طرح اللعان عن نطق
 القرآن به وحديث عمرو بن شعيب قال لا يلاعن لأنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما قلت
 فسق قوله أربع لعالن بينهما ما دل على أن من سواهن من الأزواج يلاعن والقرآن يدل على أن الأزواج
 يلاعنون لا يخص زوجاً وجادون زوج قال فن أخرجت من الأزواج من اللعان بغیر حديث عمرو بن شعيب
 فأنما أخرجه استدلالاً بالقرآن قلت وأين ما استدلت به من القرآن قال قال الله عز وجل ولم يكن لهم
 شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم لم يجز أن يلاعن من لا شهادة له لأن شرط الله عز وجل في الشهود العدول
 وكذلك لم يجز المسلمون في الشهادة إلا العدول فقلت فقولك هذا خطأ عند أهل العلم وعلى لعانك وجهل
 بلسان العرب قال فإدلى على ما قلت قلب الشهادة بهنانيين قال وما ذلك على ذلك قلت أ رأيت العدل أ يشهد
 لنفسه قال لا قلت ولو شهد ليس شهادته مزية في أمر واحد كشهادته أربعاً قال بلى قلت ولو شهد لم يكن عليه
 أن يلعن قال بلى قلت ولو كانت شهادته في اللعان واللعان شهادة حتى تكون كل شهادة تقوم مقام شاهد
 ألم يكف الأربعة دون الخامسة وتحد أمر أنه قال بلى قلت ولو كان شهادة أ يجز المسلمون في الحدود وشهادة
 النساء قال لا قلت ولو أجازوا شهادتهن انبغي أن تشهد المرأة ثمان مرات وتلعن مرتين قال بلى قلت أقرأها
 في معاني الشهادات قال لا ولكن الله عز وجل لما نهاها شهادة رأيها شهادة قلت هي شهادة عين يدفع بها كل
 واحد من الزوجين عن نفسه ويجب بها أحكام لا في معاني الشهادات التي لا يجوز فيها إلا العدول ولا يجوز في
 الحدود منها النساء ولا يجوز أن يكون فيها المرء شاهد لنفسه قال ما هي من الشهادة التي يؤخذ بها البعض الناس
 من بعض فإن عسكت بانها اسم شهادة ولا يجوز فيها إلا العدول قال قلت يدخل عليك ما وصفت وأكثرت منه
 ثم يدخل عليك تناقض قولك قال فأوجدني تناقضه قلت كاه متناقض قال فأوجدني قلت إن سلكت عن
 يلاعن من يجوز شهادته دون من لا يجوز شهادته فقد لا عنت بين من لا يجوز شهادته وأبطلت اللعان بين من
 يجوز شهادته قال وأين قلت لا عنت بين الأعميين (١) الجمعين غير العدلين وفيهما علل بمجموعة منها أنهما

حكومة ولا يبلغ شعر
 رأسه ولا يشعر لحيته
 دية (قال المزني) رحمه الله
 هذا أشبه بقوله عندي
 قياساً على قوله إذا قطع
 يده فأت عنها أنه يقطع
 فإن مات منها فقد استوفى
 حقه فكذلك إذا شجعه
 مقتصاً فذهب منها
 عيناه وشعره فقد أخذ
 حقه غير أني أقول إن لم
 يثبت شعره فعليه
 حكومة الشعر ما خلا
 موضع الموضحة فإنه داخل
 في الموضحة فلا نغرمه
 مرتين (قال الشافعي)
 رحمه الله ولو أصابته من
 حرج يدهما كله فمقتطعت
 الكف للثلاثين إلا الكفة
 في جسده لم يضمن الجاني
 من قطع الكف شيئاً فإن
 مات من ذلك فنصف
 الدية على الجاني وبسقط
 نصفها لأنه جنى على
 نفسه ولو كان في يد
 المقطوع أصبعان شلاوان
 لم تقطع يد الجاني ولو رضى
 فإن سأل المقطوع أن
 يقطع له أصبع
 القاطع الثالث وبوخذه
 (١) قوله الجمعين كذا في
 النسخ من غير نقط فيه
 وفي نظيره آتوني وانظر وحرر
 كتبه معصمه

لا ريب ان الزنا فانهم ما غيروا ولو كانوا عديليين كان من لا تجوز شهادته عندنا بدوا بين الفساق والمجان والسراق والقتلة وقطاع الطريق وأهل المعاصي ما لم يكونوا محددين في قذف قال انما منعت المحدث في القذف من اللعان لان شهادته لا تجوز ابد اقلت وقولك لا تجوز ابد اخطأ ولو كانت كذا قلت وكنت لا تلأعن بين من لا تجوز شهادته ابد اقلت قد تركت قولك لان الاعيين الحميمين لا تجوز شهادتهم ما عندنا ابد اوقد لا عنت بينهم ما قال من حضره اما هذا فيلزمه والترك اصل قوله فيها وغيره قال اما الفساق الذين لا تجوز شهادتهم فهم اذا تابوا قلت شهادتهم قلت ارايت الحال الذي لا عنت بينهم فيها اهلهم ممن تجوز شهادتهم في تلك الحال قال لا ولكنهم ان تابوا قبلت شهادتهم قلت والعبدان عتق قبلت شهادته من يومه اذا كان معروفا بالعدل والفاستق لا تقبل الا بعد الاختبار فكيف لا عنت بين الذي هو بعد من ان تقبل شهادته اذا انتقلت حاله وامتنعت من ان تلأعن من هو اقرب من ان تجوز شهادته اذا انتقلت حاله قال فان قلت ان حال العبد تنتقل بغيره وحال الفاسق تنتقل بنفسه قلت له اولست تسوي بينهما اذا اصرار الى الحرية والعدل قال بلى قلت فكيف تفرق بينهما في امر تساوي بينهما فيه وقلت له ويدخل عليك ما ادخلت على نفسك في النصراني يسلم لانه تنتقل حاله بنقل نفسه فينبغي ان تجوز شهادته لانه اذا اسلم قلت قال ما افعول وكذلك المكاتب عبده ما يؤدى ان أدى عتق افرأيت ان قذف قبل الاداء قال لا يسلأعن قلت وانت لو كنت انما تلأعن بين من تجوز شهادته لا عنت بين الذميين لانهم ما من تجوز شهادتهم ما عندك قال وانما تركت اللعان بينهم المحدث قلت فلو كان الحديث ثابتا ما يدلك على أنك اخطأت اذا قبلت شهادة النصارى اذ قلت لا يلاعن الا بين من تجوز شهادته فقال بعض من حضره وانا اكلك على معنى غير هذا قلت فقل قال فاني انما الالعن بين الزوجين اذا كانت الزوجة المقدوفة ممن يحلها حين قذفها من قبل أي وجدت الله عز وجل حكم في قذف المحصنات بالحسد ودرا عن الزوج بالتعانه فاذا كانت المقدوفة ممن لا جدلها للتعن الزوج وخرج من الجد والافلا قلت فاقول في عسدي تحت حرة مسلمة فقد فها قال يحسد قلت فان كان الزوج حرافقه فها قال يلاعن قلت له فقد تركت اصل قولك قال بعض من حضره اما في هذا فنعم ولكنه لا يقول به قلت فلم يزعم أنه يقول به قلت لبعض من حكيت قوله لا اراك لا عنت بين الزوجين على الحرية لانك لو لا عنت على الحرية لا عنت بين الذميين ولا على الحرية والاسلام لانك لو فعلت لا عنت بين المحدودين الحريين المسلمين ولا اراك لا عنت بينهم على العبد لانك لو لا عنت بينهم على العدل لم تلأعن بين الفاسقين ولا اراك لا عنت بينهم على ما وصف صاحبك من أن المقدوفة اذا كانت حرة مسلمة فعلى قاذفها الحد وانت لا تلأعن بينها وبين زوجها الحرا المحدود في القذف ولا زوجها العبد وما لا عنت بينهم بعموم الآية ولا بالحديث مع الآية ولا منفردا ولا قلت فيها قول لا مستقيم على اصل ما ادعيت ثابتا كان او غير ثابت قال فلم لا تأخذ أنت بحديث عمرو بن شعيب قلت له لا نعرفه عن عمرو وانما رواه عمرو بن لايث حديثه ولو كان من حديثه كان منقطعاً عن عبد الله بن عمرو ونحن لا نقبل الحديث المنقطع عن عمرو اذا كان منقطعاً وقتنا بنظائر الآية وعمومها لم يفرق بين زوج فيها ولا زوجة ان ذكرها الله عز وجل عامة فقال لي كيف قلت اذا تلأعن الزوج فأبى المرأة أن تلأعن حدثت حدها رجلاً كان أو جلد اقلت له يحكم الله عز وجل قال فاذا ذكره قلت قول الله تبارك وتعالى من بعد ذكره اللعان الزوج ويدرا عن العذاب ان تشهد اربع شهادات بالآية فكان بيننا غير مشكل والله أعلم في الآية انها تدرا عن نفسها بما الزمها ان لم تلأعن باللعان قال فهل توضع هذا بغيره قلت ما فيه اشكال ينبغي لمن قرأ كتاب الله عز وجل وعرف من أحكامه ولسان العرب أن يبتغي معنى غيره قال فان كنت تعلم معنى توضحه غيره فقله قلت ارايت الزوج اذا قذف امرأته ما عليه قال عليه الحد الا ان يخرج من ماله اللعان قلت أو ليس قد يحكم في القذف بالحد الا ان ياتوا بربعة شهداء قال بلى قلت وقال في الزوج والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم الآية قال نعم قلت انما ياتوا بربعة شهداء قال اما انصافا ولا اما استبدالا لانهم لانه اذا ذكر غير

أرض الاصبعين والحكومة في الكف كان ذلك له ولا أبلغ بحكومة كفه دية اصبع لانها تبسع للاصابع وكلها مستوية ولا يكون ارشها كواحدة منها ولو كان القاطع مقطوع الاصبعين قطعت له كفه وأخذت للمقطوعة يده أرض اصبعين تامتين ولو كان القاطع ست أصابع لم تقطع لزيادة الاصبع ولو كان الذي له خمس أصابع هو القاطع كان للمقطوع قطع يده وحكومة الاصبع الزائدة ولا يبلغها ارش اصبع ولو قطع له أعلة لها طرفان فله القود من اصبعه وزيادة حكومة وان كان القاطع مثلها أقيدها ولا حكومة فان كان القاطع طرفان وللقطوع واحد فلا قود لانها أكثر (قال) ولو قطع أغل طرف ومن آخر الوسطى من اصبع واحدة فان جاء الاول قبل اقتص له ثم الوسطى وان جاء صاحب الوسطى قبل لا قصاص لك الا بعد الطرف وملك الدية (قال) ولا اقيدها بغير يسرى ولا يسرى عني (قال) ولو قطع

سنة وأقطع عنه ثم ان
المقطع ذلك منه أصفه
بسمه وسأل القودله في
لانه وجب له بانيته وكذا
الحائي لا يقطع ثانية اذا
أقيد منه مرة الا بان
يقطع لانهامية (قالا
ويقيد بذكر رجل ش
وخصي وصبي والذو
لاني النساء كان الذكر
ينتشر أولا ينتشرما
يكن به ثلثي جمعهم
أن ينقص أو ينبت
وبانثي الخصى
لان كل ذلك طرف
وان قدر على أن يقاد
من احدى اثني رجل
بلا ذهاب الأخرى أقيد
منه وان قطعها فبقيهما
القصاص والدية تامة
فان قال الحائي جنت
عليه وهو موجه وقال
الحجني عليه بل صحيح
قال قول الحجني عليه
مع عيته لان هذا يغيب
عن أبصار الناس ولا يجوز
كشفه لهم (قال) ويقاد
أنف الصمخ بأنف الآخر
مالم يسقط أنفه أو شئ
منه وأذن الصمخ باذن

(١) لعله سقط مر
الناخ لفظ قلت قب
أرايت لان المقام يقتضيه
كتبه محميه

الزوج يخرج من الحد بأربعة شهداء ثم قال في الزوج يشهد بأربعة استدل لا على انه انما يجب عليه الشهادة ليخرج
بها من الحد فاذا لم يشهد لم يخرج من معنى القذف (١) أرايت لو قال قائل انما يشهد به للفرقة ونفي الولد دون الحد
فاذا خالف الله بين الزوج في القذف وغيره ولم أحد الزوج في القذف لان الآية تحتمل ما قلت ولا أحد في الدلالة
على حده قال ليس ذلك له وكل شئ الا وهو يحتمل قلت وأظهر معانيه أن يفرق بينه وبين القاذف غيره اذا شهد
وقلت ويجمع بينه وبين القاذف غيره اذا لم يشهد قال نعم قلت وتعلم أن شهادة الزوج وان لم يذكر في القرآن أنها
تسقط الحد لا تكون الا لمعنى أن يخرج بهما من الحد وكذلك كل من أحلفته ليخرج عن شئ قال نعم قلت
أفتبعد الشهادة للزوج اذا كانت أخرجه وأوجب على المرأة اللعان وفيها هذه العلة التي وصفت قال نعم قلت
فشهادة المرأة أخرجهما من الحد قال هي تخرجهما من الحد قلت ولا معنى لها في الشهادة الا الخروج من الحد
قال نعم قلت فاذا كانت تخرجهما من الحد كيف لم تكن محدودة ان لم تشهد فتخرج بالشهادة منه كما قلت في
الزوج اذا لم يشهد حد وكيف اختلف حالهما عندك فيها فقلت في الزوج ما وصفت من أنه محدود ان لم يشهد
وفي المرأة ليست بمحدودة والآية تحتمل في الزوج معاني غير الحد وليس في التنزيل أن الزوج يدر بالشهادة حدا
وفي التنزيل أن المرأة تدر بالشهادة العذاب وهو الحد عندنا وعندك فليس في شهادة المرأة معنى غير در الحد
لان الحد عليهما في الكتاب والمعقول والقياس أثبت فقرهما الشهادة كالإقرار منها بما قال الزوج فاعلمت
الفرقة بين حد المرأة والرجل فأسقط حد المرأة وهو أثبت في الكتاب وأثبت حد الرجل وقلت له
أرايت لو قالت لك المرأة المقتدوفة ان كانت شهادته على الرأنا شهادة تلزني فخذني وان كانت لا تلزمني فلا
تحلفني وحده لي وكذلك تصنع في أربعة لو شهدوا على وكانوا عدا ولا حد تني وان لم يشهدوا الشهادة حددتهم
أو عييدا أو مشركين حددتهم قال أقول حكمت وحكم الزوج خارج من حكم الشهود عليك غير الزوج قلت
فقلت لك فان كانت شهادة لا توجب على حدا فامتنعت من أن أشهد لم تجسني وأنت لا تجسني الا بحق قال
أقول حبسك التحلفي قالت وليمضي معنى قال نعم فتخرج بهما من الحد قالت فان لم أقبل فالحبس هو الحد قال
ليس به قلت فقلت فلم تجسني لغير المعنى الذي يجب على من الحد قال الحد حبسك قالت فتعقبه على فاقه قال
لا قلت فان قالت فالحبس ظلم لا أنت أخذت مني حدا ولا منعت عني حبسا فني أين وجدت على الحبس أتعده
في كتاب أو سنة أو امر أجمع عليه أهل العلم أو قياس قال أما كتاب أو سنة أو إجماع فلا أما قياس فثم
قلت أو وجدنا القياس قال اني أقول في الرجل يدعي عليه الدم يحلف ويبرأ فان لم يفعل لم يقتله وحبسته
(قال الشافعي) رحمه الله فقلت له أو يقبل منك القياس على غير كتاب ولا سنة ولا امر يجمع عليه ولا أرايت لا
قلت فن قال لك من ادعى عليه دم حبس حتى يحلف فيبرأ أم يقر فيقتل قال استخصنه قلت له أفعلى الناس
أن يقبلوا منك ما استخصنت ان خالفت القياس فان كان ذلك عليهم قبلوا من غيرك مثل ما قبلوا منك لان
أجهل الناس لو اعترض فسئل عن شئ فخرص فيه فقال لم يعد قوله أن يكون خيرا الا ما من كتاب أو سنة أو
إجماع أو قياس على واحد من هذا أو خارجهما فيكون استخصنه كما استخصنته أنت قال ما ذلك لاحد قلت
فقد قلته في هذا الموضع وغيره وخالفت فيه الكتاب وقياس فقلت قال وابن خالفت قياس قولي قلت ما تقول
فبين ادعى على رجل درهما فأكراهي أي غاية شاء من الدعوى أو غصب دارا أو عبدا أو غيره قال يحلف فان
حلف برئ وان نكل لزمه ما نكل عنه وكذلك لو ادعى عليه جراح في موضحة عميد أفصاعد من الجراح دون
النفس ان حلف برئ وان نكل اقتصر منه قال نعم قلت فكل من جعلت عليه اليمين فيمادون النفس ان حلف
برئ وان نكل قام النكول في الحكم مقام الاقرار فأعطيته القود والمال قال نعم قلت ولم يكن هذا في
النفس هكذا قال لي استظما النفس قلت فانت تقطع اليدين والرجلين وتغصم العينين وتشق الرأس
فصاحوا وهذا يكون منه التلف بالنكول وترغم أنه يقوم مقام الاقرار فلا تأخذ به النفس قال أما في القياس
فيلزمنا أن تأخذ به النفس وقد تفرق فيه صاحبنا فقال أحدهما أحسبه كما قلت وقال الآخر لا أحسبه

بجدية حادة مسقة
ويقتل حديده لثلا
بسم فيقتل فيقطع
من حيث قطع بأيسر
ما يكون به القطع ويرزق
من يقيم الحدود
ويأخذ القصاص من
سهم النبي صلى الله عليه
وسلم من الخمس بخارزق
الحكام فان لم يفعل
فعلى المقتص منه الأجر كما
عليه أجر الكيال والوزان
فيما يلزمه

(باب عفو المجنى عليه ثم
يموت وغير ذلك)

قال الشافعي رحمه الله
ولو قال المجنى عليه عدا
قد عفوت عن جنابته
من قود ومقتل ثم صح
جاز في الزم بالجنابة ولم
يجز في الزم من الزيادة
لانهم لم تكن وجبت
حين عفا ولو قال قد عفوت
عنها وما يحدث منها من
مقتل وقود ثم مات منها فلا
سبيل الى القود والعفو
ونظر الى أثر الجنابة
فكان فيها قسولان
أحدهما أنه جائز العفو
عنه من ثلث مال العاق
كانها موضوعة فهي
نصف العشر ويؤخذ
بباق الآية والقول
الثاني أنه يؤخذ

لهم وأشد تبيينا ما جعل على ذلك قال قد فعلته قال أمسك عليك امرأته فان الواحدة ثبت أخبرنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عبد الله بن أبي سلمة عن سليمان بن يسار أن
عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال للتومة مثل ما قال للمطلب (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن أنس بن
سعد عن بكير عن سليمان أن رجلا من بني زريق طلق امرأته البسة قال عمر رضي الله عنه ما أردت بذلك
قال أتراني أقيم على حرام والنساء كثير فأخلمه خلف (قال الشافعي) رحمه الله أراه قال فردها عليه
قال وهذا الخبر في الحديث في الزريق يدل على أن قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه للمطلب ما أردت بذلك
يريد واحدة أو ثلثا فلما أخبر أنه لم يرد به زيادة في عدد الطلاق وأنه قال بثلاثة زيادة أزمه واحدة وهي أقل
الطلاق وقوله ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لوطق فلم يذكر البتة اذ كانت كلمة محذوفة ليست في أصل الطلاق
تحتل صفة الطلاق وزيادة في عدده ومعنى غير ذلك فناء عن المشكل من القول ولم يبه عن الطلاق ولم يبه
ولم يقل له لو أردت ثلاثا كان مكرها عليك وهو لا يحلفه على ما أردت الا لو أراد أكثر من واحدة أزمه ذلك
أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن طلحة بن عبد الله بن عوف وكان أعلمهم
بذلك وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عبد الرحمن طلق امرأته البسة وهو رمي بفسق فموتها عثمان مبه بعد
انقضائها (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين أن امرأته عبد الرحمن
نشدته الطلاق فقال اذا حضت ثم طهرت فأذنتني فطهرت وهو رمي بفسق فموتها عثمان مبه بعد
رحمه الله والبسة في حديث مالك بيان هذا الحديث ثلاثا لما وصفنا من أن يقول طالق البسة بنوي ثلاثا وقد
بينه ابن سيرين فقطع موضع الشك فيه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن
محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن محمد بن أبي بكر قال طلق رجل امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها ثم بدله أن
يتكهنها فجاء يستغفر فذهبت معه أسأل له فقال أباه ربه وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما عن ذلك فقالا
لا نرى أن يتكهنها حتى تنكح زوجا غيره قال إنما كان طلاقا واحدا فقال ابن عباس أنك أرسلت
من يملك ما كان لك من فضل (قال الشافعي) رحمه الله وما عاب ابن عباس ولا أبو هريرة عليه أن يطلق ثلاثا
ولو كان ذلك معيبا لقال له لزم الطلاق وبسما صنعت ثم سمي حين راجعه فزاد ابن عباس على الذي هو
عليه ان قال له أنك أرسلت من يملك ما كان لك من فضل ولم يقل بسما صنعت ولا حرجت في إرساله أخبرنا
الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير عن النعمان بن أبي عياش الانصاري عن
عطاء بن يسار قال جاء رجل يستغفر عبد الله بن عمرو عن رجل طلق امرأته ثلاثا قبل أن يمسها قال عطاء فقلت
انما طلاق البكر واحدة فقال عبد الله بن عمرو وانما أنت قاص الواحدة تينها والثلاث تحررها حتى تنكح زوجا
غيره ولم يقل له عبد الله بسما صنعت حين طلقت ثلاثا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك
عن يحيى بن سعيد أن بكيرا أخبر عن النعمان بن أبي عياش أنه كان جالسا عند عبد الله بن الزبير وعاصم بن عمر
فجاءهما محمد بن أبي بكر فقال ان رجلا من أهل البادية طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها فاذا
تريان فقال ابن الزبير ان هذا الأمر ما لنافقه قول اذهب الى ابن عباس وأبو هريرة فاني تر كهما عند عائشة
فسلها ثم اتنا فخيرنا فذهب فساألها فقال ابن عباس لأبي هريرة أفتنه بأباه ربه فقد جاءك ثلث معضلة فقال أبو
هريرة رضي الله عنه الواحدة تينها والثلاث تحررها حتى تنكح زوجا غيره وقال ابن عباس مثل ذلك ولم يعيبا
عليه الثلاث ولا عائشة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة أن
مولا لابي عدي يقال لها زراء أخبرته أنها كانت تحت عبدوي ومثدا أمة فعتقت فقالت فأرسلت الى
حفصة فدعتني ومثد فقالت اني تخبرت لك خبرا ولا أحب أن تصنع شيئا أن امرأتك بيدك ما لم يسد زوجك
قالت فخارت ثلاثا فلم تقل لها حفصة لا يجوز لك أن تطلق ثلاثا ولو كان ذلك معيبا على الرجل اذا كان ذلك

معيها لما كان بسدها فيه ما يسده أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن جهمان عن أم بكرة الأسلمية أنها اختلفت من زوجها عبد الله بن أسيد ثم أتيا عثمان في ذلك فقال هي أطلقة الآن تكون سميت شيئا فهو ما سميت فعثمان رضي الله عنه يخبره أنه أن سمى أن نرس واحدة كان ماسي ولا يقول له لا ينبغي لك أن تسمى أكثر من واحدة بل في هذا القول دلالة على أنه جازله أن يسمي أكثر من واحدة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه قال البتة ما يقول الناس فيها فقال أبو بكر فقلت له كان أبان بن عثمان يجعلها واحدة فقال عمر لو كان الطلاق ألفا ما أبت البتة منه شيئا من قال البتة فقدر على الغاية القصوى (قال الشافعي) ولم يحل عن واحد منهم على اختلاف فهم في البتة أنه عاب البتة ولا عاب ثلاثا (قال الشافعي) قال مالك في الخيرة أن خيرها زوجها فاختارت نفسها فقد طلق ثلاثا وأن قال زوجها أخبرك إلا في واحدة فليس له في ذلك قول وهذا أحسن ما سمعت (قال الشافعي) فإذا كان مالك يزعم أن من مضى من سلف هذه الأمة قد خيروا وخير رسول الله صلى الله عليه وسلم والخيار إذا اختارت المرأة نفسها يكون ثلاثا كان ينبغي زعم أن الخيار لا يحل لأنها إذا اختارت كان ثلاثا وإذا زعم أن الخيار يحل وهي إذا اختارت نفسها طلق ثلاثا فقد زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أجاز طلاق ثلاث وأجاب النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فإن قال أنت طالق البتة بنوى ثلاثا فهي ثلاث وإن نوى واحدة فواحدة وإن قال أنت طالق بنوى بها ثلاثا فهي ثلاث (قال الشافعي) أحب أن يكون الخيار في طهر لم يمسها فيه (قال الشافعي) أحب أن لا يملك الرجل امرأته ولا يخيرها ولا يملكها ولا يجعل البهاطلا قايلا ولا غيره ولا يقع علم الطلاق إلا بالظاهر قبل جماع قياسا على المطلقة فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن تطلق طاهرا وقال الله عز وجل فطلقوهن لعدتهن فإذا كان هذا طلاقا بوقعه الرجل أو بوقعه المرأة بأمر الرجل فهو كايقاعه فلا أحب أن يكون إلا في طاهر من غير جماع (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عكرمة بن خالد أن سعيد بن جبير أخبره أن ابن عباس قال في مائة فقال ابن عباس رضي الله عنه تأخذ ثلاثا وتدع سبعا وتسعين (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن ابن جريج أن عطاء ومجاهدا قالان رجل أتى ابن عباس فقال طلق امرأتى مائة فقال ابن عباس تأخذ ثلاثا وتدع سبعا وتسعين أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن جريج عن عطاء ومجاهد عن ابن عباس أنه قال وسبعا وتسعين عدوا وأنا اتخذت بها آيات الله عز وجل وأقرب عليه ابن عباس كل ما زاد عن عدد الطلاق الذي لم يجعله الله إليه ولم يعب عليه ما جعل الله إليه من الثلاث وفي هذا دلالة على أنه يجوز له عنده أن يطلق ثلاثا ولا يجوز له ما لم يكن إليه (ما جاء في أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجه) قال الشافعي رحمه الله إن الله تبارك وتعالى (أ) لما خص به رسوله من وعييه وأبان من فضله من البينة بينه وبين خلقه بالقرض على خلقه بطاعته في غير آية من كتابه فقال من يطع الرسول فقد أطاع الله وقال ولقد نذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو تصيبهم عذاب أليم وقال لا تحموا آيات الله والرسول بآياتكم كدعاء بعضكم بعضا وقال إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يديكم صدقة وقال لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي (قال الشافعي) رحمه الله افترض الله عز وجل على رسوله صلى الله عليه وسلم أشياء خففها عن خلقه ليزيدها إن شاء الله قربة إليه وكرامة وأباح له أشياء حظرها على خلقه زيادة في كرامته وتبيين الفضيلة مع ما لا يخص من كرامته وهي موضوعة في مواضعها (قال الشافعي) رحمه الله في ذلك من ملك زوجة سوى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن عليه أن يخبرها في المقام معه أو فراقه ولا حبسها إذا أدى إليها ما يجب عليه لها وإن

جميع الجنابة لأنها صارت نفسا وهذا قاتل لا يجوز له وصية بجمال (قال المزني) رحمه الله هذا أولى بقوله لأن كل ذلك وصية لقاتل فلما بطل بعضها بطل جميعها ولأنه قطع بأنه لو عفا والقاتل عبد جاز العفو من ثلث الميت (قال) وإنما أجزأنا ذلك لأنه وصية لسيد العبد مع أهل الوفا ولا لأنه قال في قتل الخطأ لو عفا عن أرض الجنابة جاز عفوهم لأنها وصية لغير قاتل (قال الشافعي) رحمه الله ولو كان القاتل خطأ ذميا لا يجري على عاقبته الحكم أو سلمها أفر بجنابة خطا فالدية في أموالهم والعفو باطل لأنه وصية للقاتل ولو كان لها عاقلة لم يكن عفو عن العاقلة الآن يريد بقوله عفو عنه أرض الجنابة أو ما يلزم من أرض الجنابة قد عفو ذلك عن عاقبته (أ) قوله لما خص به رسوله من وعييه الخ هكذا في النسخ ولعل في العبارة سقطا أو تحريفا فانظر كتبه مصححه

كرهته وأمر الله عز وجل رسوله صلى الله عليه وسلم أن يخبر نساءه فقال قل لأزواجك إن كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها إلى قوله أجزأني ما كنتم تنهينني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختزنه فلم يكن الخيار إذا اختزنه طلاقاً ولم يجب عليه أن يحدث لهن طلاقاً إذا اختزنه (قال الشافعي) رحمه الله وكان تخيير رسول الله صلى الله عليه وسلم أن شاء الله كما أمره الله عز وجل أن أردن الحياة الدنيا وزينتها ولم يختره وأحدث لهن طلاقاً لا يجعل الطلاق اليهن لقول الله عز وجل فتعالين أمتعن وأسرحكن سراحا جيلاً أحدث لكن إذا اختزن الحياة الدنيا وزينتها متاعاً وسراحاً فلما اختزنه لم يوجب ذلك عليه أن يحدث لهن طلاقاً ولا متاعاً فاما قول عائشة رضي الله عنها فقد خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختزنناه أفكان ذلك طلاقاً فتعنى والله أعلم لم يوجب ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم أن يحدث لنا طلاقاً (قال الشافعي) رحمه الله وإذا فرض الله عز وجل على النبي صلى الله عليه وسلم أن اختزن الحياة الدنيا أن يتعهن فاختزن الله ورسوله فلم يطلق واحدة منهن فكل من خيرا أمر أنه فلم يختر الطلاق فلا طلاق عليه (قال الشافعي) رحمه الله وكذلك كل من خيرا فليس له الخيار بطلاق حتى تطلق الخيرة نفسها أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن مسروق أن عائشة قالت فقد خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان ذلك طلاقاً أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها مثل معنى هذا الحديث (قال الشافعي) فأنزل الله تبارك وتعالى لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج ولو أعجبك حسنهن إلا ما ملكت يمينك (قال الشافعي) قال بعض أهل العلم أنزلت عليه لا يحل لك بعد تخيير أزواجه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن عطاء عن عائشة أنها قالت ما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أحل له النساء أخبرنا الربيع قال قال الشافعي كأنها تعني اللاتي حظرن عليه في قول الله تبارك وتعالى لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج (قال الشافعي) وأحسب قول عائشة أحل له النساء لقول الله تبارك وتعالى أنا أحل لك أزواجك التي أقبلت بك من دون المؤمنين (قال الشافعي) فذكر الله عز وجل ما أحل له فذكر أزواجه اللاتي آتى أجورهن وذكر بناته وعمه وبناته خاله وبناته خالته وأمر أنه مؤمنة أن وهب نفسها للنبي قال فدل ذلك على معنيين أحدهما أنه أحل له مع أزواجه من ليس له بزواج يوم أحل له وذلك أنه لم يكن عنده صلى الله عليه وسلم من بناته وعمه وبناته خاله ولا بناته خالته ولا بناته خالته امرأة وكان عنده عند نسوة وعلى أنه أباح له من العند ما حظر على غيره (١) ومن لم ياتهم بخير مهر ما حظر على غيره (قال الشافعي) رحمه الله ثم جعل له في اللاتي بهن أنفسهن له أن ياتهم ويترك فقال ربي من تشا منهن وتؤوي اليك من تشاء إلى عليك (قال الشافعي) فمن أتته منهن فهي زوجته لا تحلل لأحد بعده ومن لم ياتهم فليس يقع عليها اسم زوجة وهي تحلل له ولغيره أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن امرأة وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم فقامت قياماً طويلاً فقال رجل يا رسول الله زوجينها إن لم يكن لك بها حاجة فذكر أنه زوجه إياها (قال الشافعي) رحمه الله وكان مما خص الله عز وجل به نبيه صلى الله عليه وسلم قوله النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وقال وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تكفروا بأزواجه من بعدهم وأزواجه أمهاتهم من بعدهم على العالمين ليس هكذا نساء أحد غيره وقال عز وجل يا نساء النبي لئن كن أحدكن من النساء أن افترقن فأتاها من بعده صلى الله عليه وسلم من نساء العالمين (قال الشافعي) رحمه الله وقوله وأزواجه أمهاتهم مثل ما وصفت من اتساع لسان العرب وإن الكلمة الواحدة تجمع معاني مختلفة ومما وصفت من أن الله أحكم كثير من قرأ فيه يوجب وسن شراف واختلافها على لسان نبيه وفي فعله فقوله أمهاتهم يعني في معنى

فيجوز ذلك لها (قال المزني) رحمه الله أثبت أنها وصية وانها باطلة لقاتل (قال الشافعي) رحمه الله ولو جنى عبد على حر فابتاعه بارش الجرح فهو عفو ولم يجز البيع إلا أن يعلم أن أرض الجرح لأن الأيمان لا تحوز إلا بالمعروفة فإن أصاب به عياره وكان له في عنقه أرض جناية

(باب أسنان الأبل المغلظة والعمد وكيف يشبه العمد الخطأ)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا ابن عيينة عن علي بن زيد بن جدعان عن القاسم بن ربيعة عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الآن في قتل (١) قوله ومن لم ياتهم كذا في النسخ ولعل لم زائد من النسخ والصواب حذفها وقوله ياتهم على لغة أهل الحجاز من أهدال فاء الأفعال في المثال حرف لين من جنس حركة ما قبله نحو اتصل ياتصل فهو متصل وهكذا وقد سبق في الأم من ذلك كثير فليعلم كنه معناه

العمد انطبا بالوسط
والعصا مائة من الابل
مقلقة منها أربعون
خلفه بطونها أولادها
(قال الشافعي) رحمه
الله فهذا خطأ في القتل
وان كان عددا في الضرب
واحتج بعضهم بالخطاب
وعطاء رضى الله عنهما
أنهما قالوا في تغليظ
لابل أربعون خلفه
ونلائون حقة ونلائون
جذعة (قال الشافعي)
رحمه الله والخلفه الحامل
وقل ما تحمل الاثنية
فصاعدا فاية ناقه من
ابل العاقلة جلت فهي
خلفه تجزئ في الدية
مالم تكن معيبة وكذلك
لوضربه بمسود خفيف
أو بجحر لا يشدخ أو
بجد سيف لم يجرح أو
القامي بجحر قرب البر

دون معنى وذلك أنه لا يحل لهم نكاحهن بحال ولا يحرم عليهم نكاح بنات لولن لهن كما يحرم عليهم نكاح
بنات أمهاتهم اللائي ولدنهم أو أرضعنهم (قال الشافعي) رحمه الله فإن قال قائل ما دل على ذلك فالدليل
عليه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوج فاطمة بنته وهو أبو المؤمنين وهي بنت خديجة أم المؤمنين زوجها
عليه رضى الله عنه وزوج رقية وأم كلثوم عثمان وهو بالمدينة وأن زينب بنت أم سلمة تزوجت وأن الزبير بن
العوام تزوج بنت أبي بكر وإن طلحة تزوج ابنته الأخرى وهما أختا أم المؤمنين وعبد الرحمن بن عوف تزوج
ابنة جحش أخت أم المؤمنين زينب ولا يرثنهن المؤمنون ولا يرثنهم كما يرثون أمهاتهم ويرثنهم ويشبهن أن يكن
أمهات لعظم الحق عليهم مع تحريم نكاحهن (قال الشافعي) رحمه الله وقد ينزل القرآن في النازلة ينزل
على ما يفهم من أنزلت فيه كالعامة في الظاهر وهي يراد بها الخاص والمعنى دون ما سواه (قال الشافعي)
رحمه الله والعرب تقول للمرأة ترب أمرهم أمنا وأم العيال وتقول ذلك للرجل يتولى أن يقوتهم أم العيال
معنى أنه وضع نفسه موضع الأم التي ترب أمر العيال (١) وقال تابط شرا وهو يذ كزغاة غزاها ورجل من
أصحابه ولي قوتهم

وأم عيال قد شهدت تقوتهم * إذا احترتهم أقصرت وأقلت احترتهم
نخاف علينا الجوع إن هي أكرت * ونحس جاع أي أول تألت
وما إن بها ضربت بما في وعائها * ولكنهما من خشية الجوع أبقت
قلت الرجل يسمى أما وقد تقبل العرب الناقة والبقرة والشاة والارض هذه أم عيالنا على معنى التي تقوت
عيالنا (قال الشافعي) قال الله عز وجل الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم إن أمهاتهم إلا اللائي
ولدنهم يعني أن اللائي ولدنهم أمهاتهم بكل حال الوارثات والموروثات المحرمات بأنفسهن والمحرم بهن غيرهن
اللائي لم يكن قط إلا أمهات نيس اللائي يحدثن رضاعا للولود فيكن به أمهات وقد كن قبل ارضاعه غير أمهات
له ولا أمهات المؤمنين عامة يحرم من بحرمة أحدتها أو يحدنها الرجل أو أمهات المؤمنين اللائي حرمن بانهن
أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فكل هؤلاء يحرم من شئ يحدنه رجل يحرمهن أو يحدنه أو حرمة النبي صلى
الله عليه وسلم والأم يحرم نفسها وترث وتورث فيعبر بها غيرها فأراد بها الأم في جميع معانيها لا في بعض دون
بعض كما وصفنا من يقع عليه اسم الأم غيرها والله أعلم (قال الشافعي) رحمه الله في هذا دلالة على أشباهه من
القرآن جهلها من قصر علمه باللسان والفقه فأما ما سوى ما وصفنا من أن للنبي صلى الله عليه وسلم من عدد
النساء أكثر مما للناس ومن أنه بغير مهر ومن أن أزواجه أمهاتهم لا يحللن لأحد بعده وما في مثل معناه من
الحكم بين الأزواج فيما يحل منهن ويحرم بالحادث ولا يعلم حال الناس بخالف حال النبي صلى الله عليه وسلم
في ذلك فمن ذلك أنه كان يقسم نسائه فإذا أراد سفره أقرع بينهن فأيتتهن خرج سهمها خرج سهمها معه وهذا الكل
من له أزواج من الناس أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرني محمد بن علي أنه سمع ابن شهاب يحدث عن
عبيد الله عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد سفره أقرع بين نسائه
فأيتتهن خرج سهمها خرج سهمها (قال الشافعي) رحمه الله ومن ذلك أنه أراد فراق سودة فقالت لا تفارقني
ودعني حتى يحشرني الله في أزواجك وأنا أحب إليك ويومئذ لا تخي عائشة (قال) وقد فعلت ابنة محمد بن مسلمة
شبهها بهذا حين أراد زوجها طلاقها ونزل فيها ذكر (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن
المسيب في ذلك وإن امرأتها ماتت من بعلها نشوزا إلى صلها (قال الشافعي) وهذا موضوع في موضعه
محمده أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أنس بن عياض عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب
ابنة أبي سلمة عن أم حبيبة بنت أبي سفيان قالت قلت يا رسول الله هل لك في أختي بنت أبي سفيان
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فافعل ما إذا قالت تشكها قال أختك قالت نعم قال وأختين ذلك قالت
نعم ليست لك بمغلية وأحب من شركتي في خير أختي قال فانها لا تحل لي فقلت والله لقد أخبرتك أنك لا تحل

وهو يحسن العموم أو
ما الغلب أنه لا يجوز
من مشله فأت فلا قود
وفيه الدية على العاقلة
وكذلك الجراح وكذلك
التغليظ في النفس والجراح
في الشهر الحرام والبلد
الحرام وذو الرحم وروى
عن عثمان بن عفان
رضي الله عنه أنه قضى
في دية امرأة وطئت
بمكة بدية وثلاث (قال)
وهكذا أسنان دية العمد
حالة في ماله إذا زال عنه
القصاص (قال المرتضى)
رحمه الله إذا كانت
المغلظة أعلى سنن
سن الخطأ بالتغليظ
فالخامد أحق بالتغليظ
إذا صارت عليه والله
التوفيق

باب أسنان الخطأ
وتقوية أديان النفوس
والجراح وغيرها

قال الشافعي رحمه الله
قال الله تعالى ومن قتل
مؤمنا خطأ فقصير
رقيقه ومثله ودية مسلمة

(١) قوله عليهم آتيان
الاصح كذا في النسخ
وفي العبارة تحريف
ظاهر ودقة تحتاج إلى
فضل نظر وإمعان فتأمل
كسبه

ابنة أبي سلمة قال ابنة أم سلمة قالت نعم قال فوائده لم تكن ربيتي في حجرى ما حلت لي أنها لابنة أخي من
الرضاعة أرضعتني وأبها تويسة فلا تعرضن علي بناتكن ولا أخواتكن (قال الشافعي) رحمه الله
وكل ما وصفت لك مما فرض الله على النبي صلى الله عليه وسلم وجعل له دون الناس وبينه في كتاب الله
أو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعله أو أمر اجتمع عليه أهل العلم عندنا لم يختلفوا فيه
(ما جاء في أمر النكاح) قال الله تبارك وتعالى واتكوا الأيامي منكم إلى قوله يغنهم الله من فضله (قال
الشافعي) رحمه الله والأمر في الكتاب والسنة وكلام الناس فيحتمل معناني أحدهما أن يكون الله عز وجل
حرم شيئاً ثم أباحه فكان أمره إحلال ما حرم كقول الله عز وجل وإذا حللتم فاصطادوا وكفوله فإذا قضيت
الصلاة فانتشروا في الأرض الآية (قال الشافعي) رحمه الله وذلك أنه حرم الصيد على المحرم ونهى عن
البيع عند النداء ثم أباحهما في وقت غير الذي حرمهما فيه كقوله وآتوا النساء صدقاتهن نحلة إلى امرئنا
وقوله فإذا وجبت جنوبها فكلوا منها وأطعموا (قال الشافعي) وأشباه هذا كثير في كتاب الله
عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ليس أن حتماً أن يصطادوا إذا حلوا ولا ينتشروا لطلب التجارة إذا
صلوا ولا يأكل من صدق امرئ إذا طابت عنه به نفساً ولا يأكل من بدنة إذا نحرها (قال) ويحتمل أن يكون
دلهم على ما فيه رشدهم بالنكاح لقوله عز وجل أن يكونوا اقراء يغنهم الله من فضله يدل على ما فيه سبب
النفي والعفاف كقول النبي صلى الله عليه وسلم سافروا تصواؤوا ورتزقوا فأنما هذا لإزالة لاحتهم أن يسافروا لطلب
حصه ورتق (قال الشافعي) ويحتمل أن يكون الأمر بالنكاح حتماً في كل الحتم من الله الرشدي فيجمع
الحتم والرشد وقال بعض أهل العلم الأمر كله على الإباحة والدلالة على الرشدي حتى يوجب الدلالة من
الكتاب أو السنة أو الإجماع على أنه إنما أريد بالأمر الحتم فيكون فرضاً لا يحل تركه كقول الله عز وجل
واقبوا الصلاة وآتوا الزكاة فدل على أنهم ما حتم وكفوله غنم أموالهم صدقة وقوله وأتموا الحج والعمرة
لله وقوله ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً فذكر الحج والعمرة معاً في الأمر وأفرد الحج
في الفرض فلم يقل أكثر أهل العلم العمرة على الحتم وإن كنا نحجب أن لا يدعها مسلم وأشباه هذا في كتاب
الله عز وجل كثير (قال الشافعي) وما نهى الله عنه فهو محرم حتى يوجب الدلالة عليه بأن النهي عنه على
غير التبريم وأنه إنما أريد به الإرشاد أو تنزيهاً أو أدباً للمنهى عنه وما نهى عنه رسول الله صلى الله
عليه وسلم كذلك أيضاً (قال الشافعي) رحمه الله ومن قال الأمر على غير الحتم حتى تأتي دلالة
على أنه حتم انبغى أن تكون الدلالة على ما وصفت من الفرق بين الأمر والنهي وما وصفت في مبتدا كتاب
الله القرآن والسنة وأشباه ذلك سكتنا عنه كفاء بما ذكرنا في العلم بالنداء أخبرنا الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا سفيان عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال ذروني ما ترككم فإنه إنما هلك من كان قبلكم بكرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فما أمرتكم
به من أمر فأتوا منه ما استطعتم وما نهيتكم عنه فاتموا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان
عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه (قال الشافعي) رحمه الله
وقد يحتمل أن يكون الأمر في معنى النهي فيكونان لا يزمين الإبدالة أنهما غير لازمين ويكون قول النبي
صلى الله عليه وسلم فأتوا منه ما استطعتم أن يقول (١) عليهم آتيان الأمر فيما استطعتم لأن الناس إنما كلفوا
ما استطاعوا في الفعل استطاعه شيء لأنه شيء متكلف وأما النهي فالترك لكل ما أراد تركه يستطيع لانه
ليس بتكلف شيء يحدث إنما هو شيء يكف عنه (قال الشافعي) رحمه الله وعلى أهل العلم عند تلاوة الكتاب
ومعرفة السنة طلب الدلائل لسفر قوانين الحتم والمباح والإرشاد الذي ليس بحتم في الأمر والنهي معاً (قال)
لحتم لازم لا ولياه الأيامي والحرائر بالبالغ إذا أردن النكاح ودعوا إلى رضامن الأزواج أن يزوجوهن لقول

في أهله فأبى على لسان
 نبيه صلى الله عليه وسلم
 أن الدية مائة من الإبل
 وروى عن سليمان بن
 يسار قال انهم كانوا
 يقولون دية الخطامائة
 مائة الإبل عشرون
 ابنه عشرون وعشرون
 بنت لبون وعشرون
 ابن لبون وعشرون
 حقة وعشرون جذعة
 (قال الشافعي) رحمه
 الله فهذا أخذ ولا يكف
 أحد من العاقلة غير إبله
 ولا يقبل منه دونها فإن لم
 يكن لبلده إبل يكف إلى
 أقرب البلدان إليه فإن
 كانت إبل العاقلة مختلفة
 أدنى كل رجل منهم من
 إبله فإن كانت بها قارو
 جربا قيسل أن أدبت
 مصاحا جبر على قبولها
 فإن أعوزت الإبل فقيمتها
 دينار أو دراهم كما قومها
 عمر بن الخطاب رضي
 الله عنه (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى والعلم
 بحيط بآله لم يقومها إلا
 قيمة يومها فإذا قومها
 كذلك فاتباعه أن تقوم
 متى وجبت ولعله أن
 لا يكون قومها إلا في حين
 وبلد أعوزت فيه
 أو يراضى الجاني والولي
 فبدل على تعويمه
 فلا محرا ولو له لا يكف

الله تعالى وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف
 (قال الشافعي) رحمه الله فإن شبه على أحد أن مبتدأ الآية على ذكر الأزواج في الآية دلالة على أنه تعالى
 نهى عن العضل الأولياء لأن الزوج إذا طلق فبلغت المرأة الأجل فهو بعد الناس منها فكيف يعضلها من
 لا سبيل ولا شرك له في أن يعضلها في بعضها فإن قال قائل قد نتجحت إذا قاربين بلوغ أجلهن لأن الله عز وجل
 يقول للزوج إذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو ورسوهن بمعروف فلا آية تدل على
 أنه لم يرد بها هذا المعنى وإنما لا تحتله لأنها إذا قاربت بلوغ أجلها أو لم تبلغه فقد حذر الله تعالى عليها أن
 تنكح لقول الله عز وجل ولا تعضلوهن حتى يبلغن الكتاب أجله فلا يأمربان لا يمنع من النكاح
 من قد منعها منه إنما يأمربان لا يمنع مما أباح لها من هو بسبب من منعها (قال الشافعي) رحمه الله وقد
 حفظ بعض أهل العلم أن هذه الآية نزلت في معقل بن يسار وذلك أنه تزوج أخته رجلا فطلقها وانقضت
 عدتها ثم طلب نكاحها وطلبته فقال زوجها جبريل أخى ثم طلقها لا أنكحها أبدا فزلت إذا طلقتم
 النساء فبلغن أجلهن إلى أزواجهن قال وفي هذه الآية دلالة على أن النكاح يستمر رضا الولي مع الزوج
 والزوجية وهذا موضوع في ذكر الأولياء والسبب تدل على ما يدل عليه القرآن من أن على ولي الحرية أن
 ينكحها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صماتها وقال
 أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فإن استعبروا فالسلطان ولي من لا ولي له (قال الشافعي)
 رحمه الله وإذا كانت أحق بنفسها وكان النكاح يتبهم لم يكن له منعها النكاح وقول النبي صلى الله عليه
 وسلم فإن استعبروا فالسلطان ولي من لا ولي له يدل على أن السلطان ينكح المرأة لا ولي لها والمرأة لا ولي لها
 من نكاحها إذا أخرج الولي نفسه من الولاية بعصيته بالعزل وهذا الحد يثبتان في كتاب الأولياء
 (قال الشافعي) رحمه الله والرجل ينكح في بعض أموره في معنى الإياي الذين على الأولياء أن ينكحوهن إذا
 كان مولى بالغ يحتاج إلى النكاح ويقدر المال فعلى وليه إنكاحه فلو كانت الآية والسنة في المرأة
 خاصة لم يزد ذلك عندني الرجل لأن معنى الذي أريد به نكاح المرأة العفاف لما خلق فيها من الشهوة وخوف
 الفتنة وذلك في الرجل مذكور في الكتاب لقول الله عز وجل زين للناس حب الشهوات من النساء (قال
 الشافعي) رحمه الله إذا كان الرجل ولي نفسه والمرأة أحببت لكل واحد منهما النكاح إذا كان ممن
 تتوق نفسه إليه لأن الله عز وجل أمر به ورضيه ونهى إليه وجعل فيه أسباب منافع قال وجعل منها
 زوجها ليسكن إليها وقال الله عز وجل والله يجعل لكم من أنفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بنين
 وحفدة وقيل إن الحفدة الأصهار وقال عز وجل فجعله نسا وصرها فبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال قلنا تنكحوا نكحوا وأفاني أباهي بك الأم حتى بالسقطو بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحب
 فطرني فليستن بسنتي ومن ستنى النكاح وبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من مات له ثلاثة من
 الولد لم يسه النار ويقال إن الرجل ليرفع بدعاء ولده من بعده (قال) وبلغنا أن عمر بن الخطاب رضي الله
 عنه قال ما رأيت مثل من ترك النكاح بعد هذه الآية أن يكونوا فقراء يغفهم الله من فضله أخبرنا الربيع
 قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار أن ابن عمر أراد أن لا ينكح فقالت حفصة تزوج فإن
 ولدك ولد فعاش من بعدك دعواك (قال الشافعي) رحمه الله ومن لم تتق نفسه ولم ينجح إلى النكاح من الرجال
 والنساء بان لم يخلق فيه الشهوة التي جعلت في أكثر الخلق فإن الله عز وجل يقول زين للناس حب الشهوات
 من النساء أو يعارض أذهب الشهوة من كبر أو غيره فلا يرى بأسا أن يدع النكاح بل أحب ذلك وأن يقتل
 لعبادة الله وقد ذكر الله عز وجل القواعد من النساء فلم ينه عن التعمود ولم يندبهن إلى نكاح فقال والقواعد

أعزائي الذهب والورق لانه يجد الابل وأخذ ذلك من القروى لاعواز الابل فيما أرى (١٣٩) والله أعلم ولو جاز أن يعقود بغير

الدرهم والدنانير جعلنا
على أهل الخيل الخيل
وعلى أهل الطعام الطعام
(قال المزني) رحمه الله
وقوله القديم على أهل
الذهب ألف دينار وعلى
أهل الورق أثناعشر
ألف درهم ورجوعه
عن القديم رغبة عنه
إلى الجديد وهو بالسنة
أشبه (قال الشافعي)
رحمه الله وفي الموضحة
نحو من الابل وهي
التي تبرز العظم حتى
يقرب بالسر ولا نها
على الأسماء صغرت
أو كبرت شانت أولم
تشن ولو كان وسطها
مالم ينضرق فهي
موضحة فان قال
شقتها من رأني وقال
الحائني بل تا كلت من
جنايني فالقول قول
الحبي عليه مع عينه
لانهما جبتاه فلا
يطلوما الاقرار أو
بينه عليه (وقال) في
الهاشم عشر من الابل
وهي التي توضع وتشم
وفي المتعة خمس عشرة
من الابل وهي التي
تكسر عظم الرأس حتى
يتسفل فينفل من
عظامها ملبثت ذلك كله
في الرأس والوجه
والهي الأسفل وفي

من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا فليس عليهن جناح أن يضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة الآية وذكر
عبد الله كرمه قال وسيدنا وحسورا والحضور الذي لا يأتي النساء ولم ينسبه إلى نكاح فدل ذلك والله أعلم على
أن المندوب إليه من يحتاج إليه من يكون محصنا له عن المحارم والمعاني التي في النكاح فان الله عز وجل
يقول والذين هم لغربهم حافظون الأعلى أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين (قال الشافعي)
رحمه الله والرجل لا يأتي النساء اذا نكح فقد غر المرأة ولها الخيار في المقام أو فراقه اذا جاءت سنة أجلها من
يوم يضرب له الباطن (قال الشافعي) أحب النكاح للعبيد والاماء اللاتي لا يطوئن ساداتهن احتياطا
لغيره فطلب فضل وغنى فان كان نكاحهن واجبا كان قد أدى فرضا وان لم يكن واجبا كان مأجورا
اذا احتسب نيته على التماس الفضل بالاحتياط والتطوع (قال الشافعي) ولا واجب في نكاح الأحرار
لأنه وجدته الدلالة في نكاح الأحرار ولا أجدها في نكاح المملكات
(ما جاء في عدد ما جعل من الحرائر والاماء وما تحل به الفروج) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي قال الله تبارك
وتعالى قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم وما ملكت أيمانهم وقال الذين هم لغربهم حافظون الأعلى
أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين وقال عز وجل فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى
وثلاث ورباع فان خفتهم أن لا تعدوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم فأطلق الله عز وجل ما ملكت الأيمان
فلم يحد فبين حد ما ينتهي إليه فللمرأة أن يتسرى كم شاء ولا اختلاف عليه بين أحد في هذا وانتهى ما أحل
الله بالنكاح إلى الأربع وذلك بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الميمنة عن الله عز وجل على أن انتهاه إلى أربع
تحرر بمانته لأن يجمع أحد غير النبي صلى الله عليه وسلم بين أكثر من أربع لأنه أباح الأربع وحرم الجمع بين أكثر من
أربع من أربع إذا كن متفرقات بل يجمع بين أكثر من ولأنه أباح الأربع وحرم الجمع بين أكثر من
فقال لغيلان بن سلة وفي قول من يجمع بين أربع غيرهما وأسلوا وعندهم أكثر من أربع أمسك أربع أو فارق
سائرهن وقال عز وجل قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم وما ملكت أيمانهم ذلك مفرق في ما وضعه
في القسم بينهن والنفقة والمواثيق وغير ذلك وقوله والذين هم لغربهم حافظون الأعلى أزواجهم
أو ما ملكت أيمانهم دليل على أمرين أحدهما أنه أحل النكاح وما ملكت اليمين والثاني يشبه أن
يكون نكاح أباح الفعل للزوج وغيره بالفروج في زوجة أو ما ملكت عين من الأتمين ومن الدلالة على ذلك قول
الله تبارك وتعالى فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون وان لم تختلف الناس في تحريم ما ملكت اليمين من
البهائم فلذلك خفت أن يكون الاستئناس ما من قبل أنه ليس من الوجهين اللذين أباح الفرج (قال
الشافعي) فان ذهبنا إلى أن يحله لقول الله تعالى ولا يستعفف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغف عنهم
الله من فضله فيشبه أن يكونوا أئمة أمر وبالاستعفاف عن أن يتناول المرء الفرج مالم يجر له به فيصير إلى أن
يفنيه الله من فضله فيجد السبل إلى ما أحل الله والله أعلم وهو يشبه أن يكون في مثل معنى قول الله عز
وجل في مال البتيم ومن كان غنيا فليستعفف وانما أراد بالاستعفاف أن لا يأكل منه شيئا فان ذهبنا
إلى أن نلزم أملاك عين فقال لم لا تسرى عبدا كما يتسرى الرجل أمته قلنا ان الرجل هو النكاح المتسرى
والمرأة المنكوحه المتسرة فلا يجوز أن يقاس بالتي خلافة فان قيل كيف يخالفه قلنا اذا كان الرجل يطلق
المرأة فحرم عليه وليس لها أن تطلقه ويطلقها واحدة فيكون له أن يراجعها في العدة وان كره ذلك على أن
منعها وأنه القيم عليها وأنها لا تكون قبة عليه ومخالفة فلم يجوز أن يقال لها أن تسرى عبدا لأنها المتسرة
والمنكوحه لا المتسرة ولا النكحة (قال الشافعي) ولما أباح الله عز وجل لمن لازوجه أن يجمع بين أربع
زوجات قلنا حكم الله عز وجل يدل على أن من طلق أربع نسوة طلاقا لا يعلو رجعة أو علق الرجعة فليس
واحدة منهن في عدتها من عمل به أن يتكهن مكانهن أربع نسوة ولا عدة عليه وكذلك يتكهن
أختا حلتان (قال الشافعي) ولما قال الله عز وجل فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع

(١٧ - الام خمس) المأمومة ثلث النفس وهي التي تخرق إلى جلد الماعز ولم أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم

حكم في بادون الموضوعة بشئ فقيها (١٣٠) دونها حكمومة لا يبلغها قدر موضوعة وان كان الشئ أكثر وفي كل جرح ماعدا

فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم كان في هذا ما لا دليل والله أعلم على أنه انما خاطب بها الاحرار دون المالكين لانهم الناحون بانفسهم لا المتكبحهم غيرهم والمالكون لا الذين يملك عليهم غيرهم وهذا ظاهر معنى الآية وان احتلت أن تكون على كل ناكح وان كان مملوكا أو مملوكا وهذا وان كان مملوكا فهو موضوع في نكاح العبد وتنتزعه

(الخلاف في هذا الباب) قال الشافعي فقال بعض الناس اذا طلق الرجل أربع نسوة ثلاثا أو مطلقا بثلث الرجعة أو لا رجعة له على واحدة ممنهن فلا ينكح حتى تنقضي عدتهن ولا يجمع ما مضى أكثر من أربع ولو طلق واحدة ثلاثا لم يكن له أن ينكح أختها في عدتها (قال الشافعي) قلت لبعض من يقول هذا القول هل يطلق نسائه ثلاثا زوجة قال لا قلت فقد أباح الله عز وجل لمن لازمة له أن ينكح أربع بعد حرم الجمع بين الأخنتين ولم يختلف الناس في أباحه كل واحدة منهما اذا لم يجمع بينهما على الأفراد فهل جمع بينهما اذا طلق أحدهما ثلاثا وقد حكم الله بين الزوجين أحكاما فقال الذين يقولون من نساكنهم تر بص وقال الذين يظهرون منكم من نساكنهم وقال الذين يرون أزواجهم وقال ولكن نصف ما ترك أزواجكم وقال ولهن الربع مما تركن أفرأيت المطلق ثلاثا أن آلى منها في العدة يألزمه يألوه قال لا قلت فان تظاهرا يلزمه التظاهر قال لا قلت فان قذف يألزمه اللعان أو مات أثرته أو ماتت أثرها قال لا قلت فهذه الأحكام التي حكم الله عز وجل بها بين الزوجين تدل على أن الزوجة المطلقة ثلاثا ليست بزوجة وان كانت تعتد قال نعم قلت له فهذه سبعة أحكام لله خالفها وحرمت عليه أن ينكح أربع بعدا وقد أباحهن الله تعالى له وأن ينكح أختها امرأته وهو اذا نكحها لم يجمع بينهما وهي في عدته من أباح الله له فأنتم تريدون إبطال البين مع الشاهدتان تقول تخالف القرآن وهي لا تخالفه وهي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تخالف أنت سبع آيات من القرآن لا تدعي فيها خبرا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا خبرا مصححا عن أحد من أصحابه قال قد قاله بعض التابعين قلت فان من سميت من التابعين وأكرمهم اذا قالوا شيئا ليس فيه كتاب ولا سنة لم يقبل قولهم لان القول الذي يقبل ما كان في كتاب الله عز وجل أو سنة نبيه صلى الله عليه وسلم أو حديث صحيح عن أحد من أصحابه أو إجماع فمن كان عنده هكذا يترك قوله لا يخالف به غيره أجمع له حجة على كتاب الله عز وجل ومن قال قولك في أن لا ينكح مادام الأربع في العدة وجعلها في معاني الأزواج لزمه أن يقول يلحقها بالإلاء والتظاهر واللعان ويتوارثان قال فما أقوله قلت فلم تكون في حكم الزوجة عندك في معنى واحد دون المعاني فقال أقال قولك غيرك قلت نعم القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وعزوة وأكره أهل دار السنة وأهل حرم الله عز وجل ما يحتاج فيه إلى أن يحكي قول أحد ثبوت الحجة فيها بحكام الله تعالى المنصوصة التي لا يحتاج إلى تفسيرها لانه لا يحتل غير ظاهرها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم وعروة بن الزبير أنهم ما كانوا يقولان في الرجل عنده أربع نسوة فيطلق أحدهن البتة أنه يتزوج ان شاء ولا ينتظر أن تنقضي عدتها (قال الشافعي) فقال فاني انما قلت هذا السلا يجمع ما توفي أكثر من أربع ولئلا يجمع في أخنتين (قال الشافعي) فقلت له فأنما كان (للعالمين ذوي العقول من أهل العلم أن يقولوا من خبر أو قياس عليه ولا يكون لهم أن يخرجوا منها عندنا وعندك ولو كان لهم أن يخرجوا منها كان لتغيرهم أن يقول معهم قال أجل قلت أفقلت قولك هذا بخير لازم أو قياس فهو خلاف هذا كله وليس لك خلاف واحد منهم في أصل ما تقول قال يتفاحش أن يجمع ما توفي أكثر من أربع أو في أخنتين قلت المتفاحش أن تحرم عليه ما أحل الله تعالى واحدة الأخنتين مما أحل الله عز وجل له وقلت لو كان في قولك لا يجمع ما توفي أكثر من أربع حجة فكنت انما حرمت عليه أن ينكح حتى تنقضي عدته الأربع لانه كنت محصيا بقولك قال وابن قلت رأيت لئلا نكح أربعاً غلغل عليهن أو أخرج الاستلزام لم يس واحد ممنهن أعلمن العدة

الراس والوجه حكمومة
الا لجانفة فقيها ثلاث
النفس وهي التي تحرق
الى الجوف من بطن أو
ظهر أو صدر أو ثغرة
محرق في جافة وفي
الاذنين الدية وفي السمع
الدية وينفصل وبصاح
به فان أحاب عرف أنه
يجمع ولم يقبل منه
قوله وان لم يجب عند
غضائه لم يفرغ اذا أصبح
به حلفا لقتل قد ذهب
سمعه وأخذ الدية وفي
ذهاب العقل الدية وفي
العين الدية وفي ذهاب
بصره نسأ الدية فان
نقصت احدهما عن
الأخرى اختبرت
فان أعجب عنه
الجليلة والطلبي القصيدة
وأعجب له تنصفا على
بروة أو مستوي فاذا أثبت
بعده حتى يتبين
بصرها ثم أئذع بينهما
وأعطى على قدر ما نقصت
عن أهله فيضة ولو قال
ببنت عليه وهو ذاهب
النصر فقل المتي عليه
الينة أنه كان يصر
ويعلم أن تشهد اذا
رأته يتبع الشخص
بصره ويصرف عنه
ويتوجه وكذلك المعرفة
ببساط الد والذكر
والتضامهما وكذلك
للعنوة والصبي متى علم
انه صحيح فهو على العدة
حتى يصلم غيرها (قال)
وفي النفسون اذا
استولت اليه وفي كل

واحد منهار ربع الدية لان ذلك من تمام خلقته وما يالم بقطعه وفي الانف اذا

أخذوا شاة طاف في موضع ردها أخذوا فقال في موضع آخر لا يرشياً (قال الزبيدي) رحمه الله هذا أثير

ذلك لا ينتظر كما انتظر بسبب من لم ينفق وقيل ساعلى قوله ولو قطع لسانه فاخذ ابرشه ثم تنبت جميعا لم يرد شيئا ولو قطعه آخر ففيه الارش نالما ومن اصل قوله ان الحكم على الاسماء (قال المزي) وكذلك السنن في القياس تنبت أم لا تنبت سواء الا ان يكون في الصغير اذا تنبت لم يكن لها عقل أصلا فيتم له القياس (قال الشافعي) رحمه الله والاسنان العليا في عظم الرأس والسفلى في اللين ملتصقين ففي اللين الدية وفي كل سنن من أسنانها خمس من الابل ولو ضربها فاستوفت ففها حكومة (وقال) في كتاب بحولها ثم عقلها (قال المزي) رحمه الله الحكومة أولى لان منفعتها بالقطع والخضغ ودرار يرق ودموضها قائمة كما لو سد بياض العين لم يكن فيها الحكومة لان منفعتها بالظرف قائمة (قال الشافعي) رحمه الله وفي الديدن الدية وفي الرجلين الدية وفي كل اصبع مما هناك عشر من الابل وفي كل

عن عبد الله بن أبي يزيد عن بعض أهل العلم انه قال في هذه الآية انها حكم بينهم (قال الشافعي) أخبرني مسلم بن خالد عن ابن جريج عن مجاهد ان هذه الآية نزلت في بغايا من بغايا الجاهلية كانت على منازلهم ربات (قال الشافعي) رحمه الله وروى من وجه آخر غير هذا عن عكرمة انه قال لا يرزى الزاني الا بزانة أو مشركة والزانية لا يرزى بها الا زان أو مشرك قال أبو عبد الله يذهب الى قوله ينكح أى يصيب فلو كان كما قال مجاهد نزلت في بغايا من بغايا الجاهلية فحرمن على الناس الا من كان منهم زانيا أو مشركا فان كن على الشرك فهن محررات على زناة المسلمين وغير زناتهم وان كن أسلمن فهن بالاسلام محررات على جميع المشركين لقول الله تعالى فان علموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار لانهن حل لهن ولهن ولا هم يحلون لهن (قال الشافعي) ولا اختلاف بين أحد من أهل العلم في تحريم الوثنيات عتائف كن أو زواني على من آمن زانبا كان أو عفيفا ولا في أن المسئلة الزانية محرمة على المشرك بكل حال (قال الشافعي) وليس فيما روى عن عكرمة لا يرزى الزاني الا بزانة أو مشركه تبين شي اذا زنى فطأ وعنه مسلما كان أو مشركا أو مسئلة كانت أو مشركه فهم ازانان والزنا محرم على المؤمنين فليس في هذا امر يخالف ما ذهبنا اليه فخصم عليه (قال الشافعي) ومن قال هذا حكم بينهم ما فاجبة عليه بما وصفنا من كتاب الله عز وجل الذي اجتمع على ثبوت معناه أكثر أهل العلم فاجتماعهم أولى أن يكون ناسخا وذلك قول الله عز وجل فلا ترجعوهن الى الكفار لانهن حل لهن ولا هم يحلون لهن وقوله عز وجل ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو أغضبكم ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا فقد قيل ان هاتين الآيتين في مشركات أهل الاوثان وقد قيل في المشركات عامة ثم رخص منهن في حرار أهل الكتاب ولم يخلف الناس فيما علقنا في أن الزانية المسئلة لا تحل للمشرك وثني ولا كتابي وان المشركة الزانية لا تحل لمسلم زان ولا غيره فاجماعهم على هذا المعنى في كتاب الله بحجة على من قال هو حكم بينهم لان في قوله أن الزانية المسئلة ينكحها الزاني أو المشرك وقد اعترف ما عر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) وقد حلف رسول الله صلى الله عليه وسلم بكرافي الزنا بخلده وجلد امرأه فلا نعله قال للزوج هل لك زوجة فقهرم عليك اذا زنت ولا يزوج هذا الزاني ولا الزانية الا زانية أو زانية بل يروى عنه صلى الله عليه وسلم أن رجلا شكاه من امرأته فجور ا فقال طلعتها فقال اني أحبها فقال استمع بها وقد روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال لرجل ا را اذا نكح امرأته احدثت وتذكر حدثها فقال عمر انكها نكاح العفيفة المسئلة

(ما جاء فيما يحرم من نكاح القرابة والرضاع وغيره) قال الشافعي رحمه الله قال الله جل وعز حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم الى قوله الا ما قبل ان الله كان عفوا رحيبا (قال الشافعي) فالأمهات أم الرجل وأمهاتها وأمهات آباءه وان بعدن الجدات لانه يلزمهن اسم الأمهات والبنات بنات الرجل لصلبه وبنات بنيه وبناته وان سفلن فكلهن يلزمهن اسم البنات والاخوات من ولدا بوه لصلبه أو أمه بعينها وعماته من ولده وجدته ومن فوقهما من أحدها وجداته وخالاته من ولده بعدته أم أمه ومن فوقهما من جداته من قبلها وبنات الاخ كل من ولدا الاخ لا يسه أو لامة أولهما ومن ولدهما أو ولاد بني أخيه وان سفلوا وهكذا بنات الاخت وحرم الله الام والاخت من الرضاعة فتحريمهما يحتمل معنيين أحدهما اذا كراه الله تحريمهما ولم يذكر في الرضاعة تحريم غيرهما لان الرضاعة أضعف سببا من النسب فلذا كان النسب الذي هو أقوى سببا قد يحرم به ذوات نسب ذوات نسب غيرهن ان سكنت عنهن أولى أن يكون الرضاعة هكذا ولا يحرم به الا الام والاخت وقد تحرم على الرجل أم امرأته وان لم يدخل بها امرأته ولا تحرم عليه ابنته اذا لم يدخل واحدة منهما والمعنى الثاني اذا حرم الله الام والاخت من الرضاعة كما حرم الله الوالدة والاخت التي ولدها أحد الوالدين أو وهما ولم يحرمهما بقرابة غيرهما ولا يحرمه غيرهما كما حرم ابنة امرأته بجرمة امرأته وامرأة الابن بجرمة الابن وامرأة الاب بجرمة الاب واجتمعت الام من الرضاعة اذ حرم بجرمة

أغلة ثلث عقل اصبع الأغلة الإبهام فانها مصلان ففي أغلة الإبهام نصف عقل (١٣٣) الاصبع وأيهما شل تم عقلها

نفسها والاخت من الرضاعة اذ حرمت نصا وكانت ابنة الام أن تكون من سواها من قرابتها تحرم كما تحرم بقرابة الام والوالدة والاخت للاب والام وأولهما فلما احتملت الآية المعنيين كان علينا أن نطلب الدلالة على أولى المعنيين فنقول به فوجدنا الدلالة بسنة النبي صلى الله عليه وسلم على أن هذا المعنى أولاً هما فقلنا يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة (قال الشافعي) إذا حرم من الرضاعة ما حرم من الولادة حرم لبن الفحل (قال الشافعي) لو تزوج الرجل المرأة فانت أو طلقها ولم يدخل بها فلا يرى له أن ينكح أمهالان الله عز وجل قال وأمهات نسائكم ولم يشترط فيهن كما شرط في الرائب وهو قول الأكثرين لقيت من المفتين وكذلك جداتها وإن بعدن لأنهن أمهات امرأته وإذا تزوج الرجل فلم يدخل بها حتى ماتت أو طلقها فأبناؤها فكل بنت لها وإن سفلت حلال لقول الله عز وجل وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم فإن دخلن بالأم لم تحل له الابنة ولولاها وان تسفل كل من ولدته قال الله عز وجل وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم فأى امرأة نكحها رجل دخل بها ولم يدخل بها لم يكن للاب أن ينكحها أبداً ومثل الاب في ذلك آثاره كآبائهم من قبل أبيه وأمه فكذلك كل من نكح ولداً ولدته كوروالانث وان سفلوا لانهم بنوه قال الله عز وجل ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء (قال الشافعي) وكذلك امرأة ابنه الذي أضرع نحرهم هذه بالكتاب وهذه بان النبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة وليس هو خلافاً للكتاب لانه إذا حرم من الأصلاب لم يحل من الأصلاب فلم يقل غير أبنائهم من أصلابهم وكذلك الرضاعة في هذا الموضع يقوم مقام النسب فأى امرأة نكحها رجل دخل بها ولم يدخل بها لم يكن لولده ولا لولده الذي كور والانث وان سفلوا أن ينكحها أبداً لانها امرأة أب لان الاجداد آثاره في الحكم وفي أمهات النساء لانه لم يستثن فيهما ولا في أمهات النساء وكذلك أبو المرحع له والله تعالى أعلم

(١) ما يحرم جامع بينه من النساء في قول الله عز وجل وأن تجمعوا بين الاختين (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى وأن تجمعوا بين الاختين (قال الشافعي) ولا يجمع بين أختين أبداً بنكاح ولا وطء ملك وكل ما حرم من الحر اثر بالنسب والرضاع حرم من الامامة له الا العدد والعدد ليس من النسب والرضاع بسبيل فإذا نكح امرأة ثم نكح أختها فنكاح الآخرة باطل ونكاح الاولى ثابت وسواء دخل بها أو لم يدخل بها ويفرق بينهما وبين الآخرة وإذا كانت عنده أمة يطؤها لم يكن له وطء الأخت الابن يحرم عليه فرج التي كان بطاناً يبيعها أو يوزجها أو يكاتبها أو يعتقها أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجمع الرجل بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها (قال الشافعي) فأبهما نكح أو لا ثم نكح عليها أخرى فسد نكاح الآخرة ولو نكحها في عقدة كانت العقدة مفسوخة ونكح أيتهما شاء بعد وليس في أن لا يجمع بين المرأة وعمتها خلاف كتاب الله عز وجل لان الله ذكر من تحرم بكل حال من النساء ومن يحرم بكل حال إذا قل في غيره شيء مثل الربيبة إذا دخل بها حرمت بكل حال وكانوا يجمعون بين الاختين فهو أعين ذلك وليس في نهيته عنه ما سوى جمعها بين غير الاختين لانه قد يذكر الشيء في الكتاب فيترمه ويحرم على لسان نبيه غيره كذكر المرأة المطلقة ثلاثاً فقال فن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره فين على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم أن يعقها والام تحل له مع كثير بينه الله على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم (قال) وكذلك ليس في قوله وأحل لكم ما وراء ذلكم إلا ما أحل الله لكم من غير هذه الآية على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ألا ترى أنه يقول فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل أسلم وعنده عشرين نسوة أسسك أر بعاً وظلقت سائرهن فيبنت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن انتهت الله إلى أربع حظز أن يجمع بين أكثر منهن فلو

(١) قوله ففهمادية قدم الخ عبارة الام وان قطعناه ما قبل فاطعمها القود وحكومة اه وهما يدلم ما هنا كتبه مصححه

الاعور كيد الاقطع فان كسر صلبه (١٣٤) فلم يطق المشي ففقه الدية (قال) ودية المرأة وجرأها على النصف من دية الرجل فيما قل أو كثر

ذكبح رجل خامسة على أربع كان نكاحها مقسوماً ويحرم من غير جهة الجمع كما حرم نساء منهن المطلقة ثلاثاً ومنهن الملائنة ويحرم إصابه المرأة بالحيض والاحرام فكل هذا متفرق في مواضعه وما حرم على الرجل من أم امرأته أو بنتها أو امرأه أبيه أو امرأة ابنه بالنكاح فأضيفت من غير ذلك بالزنا لم يحرم لأن حكم النكاح مخالف لحكم الزنا وقال الله عز وجل والمحصنات من النساء الامليات أيمانكم والمحصنات اسم جامع فجماعه أن الاحصان المنع والمنع يكون بأسباب مختلفة منها المنع بالحبس والمنع يقع على الحرائر بالحرية ويقع على المسلمات بالاسلام ويقع على العتائف بالعفاف ويقع على ذوات الازواج منع الأزواج فاستدلنا بأن أهل العلم لم يختلفوا فيما علمت بأن ترك تحصيل الأمانة والحرية بالحبس لا يحرم إصابه واحدة منهما بنكاح ولا ملك ولا في لم أعلمهم اختلفوا في أن العتائف وغير العتائف فيما يجعل منهن بالنكاح والوطء بالملك سواء على ان هاتين ليستا المقصود قصدهما الآية والآية تدل على أنه لم يرد بالاحصان ههنا الحرائر فبين أنه انما قصده بالآية قصد ذوات الأزواج ثم دل الكتاب واجماع أهل العلم أن ذوات الأزواج من الحرائر الزوال اما صجرات على غير أزواجهن حتى يفارقهن أزواجهن بموت أو فرقة طلاق أو فسخ نكاح الا السبايات فنهى عن فارقتهن لمن بالكتاب والسنة والاجماع لان الماليل غير السبايات ما وصفنا من هذا ومن أن السند دل أن المملوكة غير السبية اذا سبت أو اعتقت لم يكن بيعها طلاقاً لان النبي صلى الله عليه وسلم خير بريرة حين اعتقت في المقام مع زوجها أو فراقه ولو كان زوال الملك الذي فيه العتق من يل عقدة النكاح كان الملك اذا زال بعق أو ولي أن يزول العتق منه اذا زال ببيع ولو زال بالعق لم يخر بريرة وقد زال ملك بريرة بان بيعت فاعتقت فكان زواله عن بريرة ولم يكن ذلك فرقة لانها لو كانت فرقة لم يقل لك الخيار فيما لا عقدة عليك أن تعفي معه أو تفارقه (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها أن بريرة اعتقت فغيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) فاذا لم يجعل فرج ذات الزوج بزوال الملك في العتق والبيع فهي اذا لم تبع لم تحل عاكين حتى يطلقها زوجها وتخالف السبية في معنى آخر وذلك أنها ان بيعت أو وهبت فلم يغير حالها من الرق وان عتقت تغير بأحسن من حالها الاول والسبية تكون حرة الاصل فاذا سبت سقطت الحرية واستوهبت فوطئت بالملك فليس انتقالها من الحرية بسببها باولى من فسخ نكاح زوجها عنها وما صارت به في الرق بعداً كثر من فرقة زوجها

(الخلاف في السبايات) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي ذكرت لبعض الناصب ما ذهبت إليه في قول الله عز وجل الاما ملكت أيمانكم فقال هذا كما قلت ولم يزل يقول به ولا يفسره هذا التفسير الواضح غير أنا نخالفك منه في شيء قلت وما هو قال نقول في المرأة يسبها المسلمون قبل زوجها تستبرأ بحیضة وتصاب ذات زوج كانت أو غير ذات زوج قال ولكن ان سبت وزوجها معها فها على النكاح (قال الشافعي) فقلت له سبي رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء بنى المصطلق ونساء هوازن بنحسين وأوطاس وغيره فكانت سنته فيهم أن لاوطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض وأمر أن يستبرأ بحیضة وحیضة وقد أسرى رجالاً من بنى المصطلق وهوازن فما علمنا سأل عن ذات زوج ولا غيرها فاستدلنا على أن السباة قطع العصمة والمسبية ان لم يكن السباة يقطع عصمتها من زوجها اذا سبها معها لم يقطع عصمتها لو لم يسب معها ولا يجوز لعالم ولا ينبغي أن يشك عليه بدلالة السنة اذ لم يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذات زوج ولا غيرها وقد علم أن فيهن ذوات أزواج بالاحصان وأذن بوطئهن بعد وضع الحمل وقد أسرى من أزواجهن معهن أن السباة قطع العصمة (قال الشافعي) رحمه الله فقال اني لم أقل هذا بخبر ولكني قلته قياساً فقلت فعلى ماذا قسمته قال قسمته على المرأة تأتي مسلمة مع زوجها فيكونان على النكاح ولو أسلت قبله وخرجت من دار الحرب انفسخ النكاح فقلت له والذي قسمت عليه أيضاً خلاف السنة فتخطى خلافها وتخطى القياس قال وأين أخطأت القياس قلت معلوم ففعل على حساب

وفي نديها ديتها وفي حلتها ديتها لان فيهما منفعة الرضاع وليس ذلك في الرجل ففيهما من الرجل حكومة وفي اسكنها وهما شرفاها اذا أوعتادتها والرقاء التي لا توثق وغيرها سواء ولو أفضى نبياً كان عليه ديتها ومهر مثلها بوطئه اياها وفي العين القائمة واليد والرجل الشلاء ولسان الاخرس وذكر الاشل فيكون منبسطة لا ينقبض أو ينقبض لا ينبت وفي الاذنين المستحقتين بهما من الاستحشاف ما باليد من الشلل وذلك أن تحر كافتلا تحر كا أو تغزرا بما يؤلم فلا تألما أو كل جرح ليس فيه آثر من معلوم وفي شعر الرأس والحاجبين واللبية وأهداب العين في كل ذلك حكومة ومعنى الحكومة أن يقوم المحض عليه كرسوى أن لو كان عبداً غير محض عليه ثم يقوم محضاً عليه فينظر كم بين القيمتين فان كان العشر فعليه عشر الدية أو الخمس فعليه خمس الدية وما كسر من سن أو قطع من ثني له أرض معلوم فعلى حساب

ما ذهب منه (وقال) في الترقوة وجل وفي الضلع وجل (وقال) في موضع آخر يشبه ما حكى عن عمر فيما اجعلت

وصفت حكومة لا توفيت (قال المزني) رحمه الله هذا أشبه بقوله كما يقول قول زيد في العين (١٣٥) القائمة مائة دينار ذلك على

معنى الحكومة لا توفيت

وقد قطع الشافعي رحمه

الله بهذا المعنى فقال

في كل عظم كسر سوى

السن حكومة فلا جبر

مستقيما فيه حكومة

بقدر الالم والشين وان

جبر معيا بجبراً وخرج

أو غير ذلك زيد في

حكومته بقدر شينه

وضره وأله لا يبلغ به دية

العظم لو قطع (قال) ولو

جرحه فشان وجهه أو

رأسه شيناً يتيق فان كان

الشين أكثر من الجرح

أخذ بالشين وان كان

الجرح أكثر من الشين

أخذ بالجرح ولم يزد

لشين (قال) فان كان

الشين أكثر من

موضعة نقصت من

الموضعة شيئاً ما كان

الشين لاتها لو كانت

موضعة معها شين لم

أزد على موضعة فانا

كان الشين معها وهو أقل

من موضعة لم يجز أن

يلغيه موضعة وفي

الجراح على قدر ديانهم

والمرأة منهم وبجراحها

على النصف من دية

الرجل فيما قل أو أكثر

(قال الشافعي) رحمه

الله وفي الجراح في غيبه

الوجه والرأس بقدر

الشين الباقي بعد الشامه

لا يبلغ بها الدية ان كان حراً ولا ثمنان فان عجز اولاه ليس في الجسد قدر معلوم سوى الجائفة وذية النصراني واليهودي ثلث الدية وأصح في ذلك

أجعلت اسلام المرأتين مثل سبها قال نعم قلت أفجبها اذا أسلمت ثبتت على الحرية فازدادت خيراً بالاسلام
قال نعم قلت أفجبها اذا أسلمت رقت وقد كانت حرة قال نعم قلت أفجبها حالها واحدة قال أما في الرق فلا
ولكن في الفرج فقلت له فلا يستويان في قولك في الفرج قال وأين يختلفان قلت أرايت اذا أسلمت الحرة في
دار الحرب فاستؤممت وهرب زوجها وحاضرت حيضة واحدة أتوطأ قال أكره ذلك فان فعل فلا بأس
قلت وهي لا توطأ الا والعصمة منقطعة بينهما وبين زوجها قال نعم قلت وحيضة استبراء كما لو لم يكن لها زوج
قال وتر يد ماذا قلت أريد ان يعتد من زوج اعتدت عندك حيضتين ان ألزمتها العدة بأنها أمة وان
ألزمتها بالحرة فحيض قال ليست بعدة قلت أفقين لك أن حالها في النساء اذا صارت سبياً بعد الحرية فيما
يجعل به من فرجها سواء كانت ذات زوج أو غير ذات زوج قال انها الآن تشبه ما قلت قلت له فالحرية تسلم
قبل زوجها بدار الحرب قال فهم على النكاح الاول حتى تحيض ثلاث حيض فان أسلم قبل أن تحيض ثلاث
حيض كان على النكاح الاول قلت فلم خالفت بينهما في الاصل والفرق قال ما وجدت من ذلك بدا قلت له
فلرسول الله صلى الله عليه وسلم سنة في الحرائر يسلمن وأخرى في الحرائر يسبين فيسترقين والأخرى في الاماء
لا يسبين فكيف جاز أن تصرف سنة الى سنة وهما عند أهل العلم ستان مختلفتان باختلاف حالات النساء فيما
وقلت له فالحرية تسلم قبل زوجها أو زوجها قبلها أيهما أسلم قبل الآخر ثم أسلم الآخر قبل انقضاء عدة المرأة
فالنكاح الاول ثابت فان انقضت العدة قبل اسلام الآخر ثم أسلم الآخر ثم أسلم الآخر ثم أسلم الآخر ثم أسلم الآخر
كان اسلام المرأة قبل الرجل أو الرجل قبل المرأة اذا افرقت دارهما ولم تفرق ولا تصنع الدار فيما يجرم من
الزوجين بالاسلام شيئاً سواء خرج المسلم منهما الى دار الاسلام أو صارت داره دار الاسلام أو كان مقيماً بدار الكفر لا
تغير الدار من الحكم بينهما شيئاً (قال الشافعي) رحمه الله فان قال قائل ما دل على ذلك قبله أسلم أبو سفيان بن حرب
بما ظهر من وهي دار خراعة وخراعة مسلمون قبل الفتح في دار الاسلام فرجع الى مكة وحدثت عتبة مقيمة
على غير الاسلام فاخذت بملبسته وقالت اقتلوا الشيخ الضال ثم أسلمت هند بعد اسلام أبي سفيان بأيام كثيرة وقد
كانت بكافرة مقيمة بدرا وليست بدار الاسلام يومئذ وزوجها مسلم في دار الاسلام وهي في دار الحرب ثم
صارت مكة دار الاسلام وأبو سفيان بهما مسلم وهند كافرة ثم أسلمت قبل انقضاء العدة فاستقر على النكاح لان
عدتهما تنقض حتى أسلمت وكان كذلك حكيم بن حزام واسلامه وأسلمت امرأة صفوان بن أمية وامرأة
عكرمة بن أبي جهل بمكة فصارت دارهما دار الاسلام وظهر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة وهرب عكرمة
الى اليمن وهي دار حرب وصفوان يدي اليمن وهي دار حرب ثم رجع صفوان الى مكة وهي دار اسلام وشهد
خنيثا وهو كافر ثم أسلم فاستقرت عنده امرأته بالنكاح الاول ورجع عكرمة واسلم فاستقرت عنده امرأته بالنكاح
الاول وذلك أن عدتهما تنقض فقلت له ما وصفيت لك من أمر أبي سفيان وحكيم بن حزام وأزواجهما
والمرء صفوان وعكرمة وأزواجهما أمر معروف عند أهل العلم بالمغازي فهل ترى ما احتجبت به من أن الدار
لا تغير من الحكم شيئاً اذا دلت السنة على خلاف ما قلت وقد حفظ أهل المغازي أن امرأة من الانصار
كانت عند رجل بمكة فأسلمت وهاجرت الى المدينة فقدم زوجها وهي في العدة فأسلم فاستقر على النكاح
ونحن وأنت تقول انا كنا في دار حرب فأيهما أسلم قبل الآخر لم يجعل الجناح وكذلك لو كانا في دار الاسلام
وانما يمنع أحدهما من الآخر في الوطء بالدين لانها لو كانت مسلمة في دار حرب حل الوطء فقال ان من أصحابك
من يفرق بين المرأة والرجل وأنا أقوم بحجته فقلت له القيام بقول تدين به ألزم لك فان كنت عجزت عنه فلعنتك
لا تقوى على غيره قال فانا أقوم به فاحتج بان الله عز وجل قال ولا تمسكوا بعصم الكوافر فقلت له أبعاد وقول
الله عز وجل ولا تمسكوا بعصم الكوافر ان يكون اذا أسلم وزوجته كافرة. كان الاسلام قطعاً للعصمة بينهما
حين يسلم لان الناس لا يختلفون في أنه ليس له أن يطأها في تلك الحال كما ثبت وثنية أو يكون قول الله عز

لا يبلغ بها الدية ان كان حراً ولا ثمنان فان عجز اولاه ليس في الجسد قدر معلوم سوى الجائفة وذية النصراني واليهودي ثلث الدية وأصح في ذلك

بهم وعثمان رضي الله عنهما (١٣٦) ودية الجوسي ثمانية دهم واحتج في ذلك بعمر بن الخطاب رضي الله عنه وجبريهم

وجعل ولا تمسكوا بصم الكوافر اذا جاءت عليهن مدة لم يسلن فيها وقبلها قال ما بعد وهذا قلت فالمدتهل يجوز
 بأن تكون هكذا ابدا لا يخبر في كتاب الله عز وجل أو سنة أو إجماع قال لا قلت وذلك أن جلالا قال
 مدتها ساعة وقال الآخرون ما وقال آخرون سنة وقال آخرون سنة لم يكن ههنا دلالة على الحق من ذلك إلا بغير
 قال نعم قلت والرجل يسلم قبل امرأته (١) فقلت بايها شئت وليس قولك من حكيت قوله داخل في واحد من
 هذين القولين قال فهم يقولون اذا سلم قبلها وتعارف ما بين اسلامهما قلت أليس قد أسلم وصار من ساعته لا يحل
 له أصابتهما أسلمت ففترت معه على النكاح الاول في قولهم قال بلى قلت فلم تقطع بالاسلام بينهما وقطعتا بعد
 بعد الاسلام قال نعم ولكنه يقول كان بين اسلام أبي سفيان وهند شي يسير قلت أفعمدته قال لا ولكنه شيء
 يسير قلت لو كان أكثر منه انقطع عنه تهاينه قال وما علمته بذلك قلت فاسلام صفوان بعد اسلام
 امرأته بشهر أو أقل منه واسلام عكرمة بعد اسلام امرأته بأيام فان قلنا اذا مضى الاكثرو هو نحو من
 شهر انقطعت العصمة بين الزوجين لان لا نعلم أحد ترك أكثر مما ترك صفوان يجوز ذلك قال لا قلت هم
 يقولون ان الزهري حمل حديث صفوان وعكرمة وقال في الحديث غير هذا حملت فقال الزهري الا أن يقدم
 زوجها وهي في العدة تجعل العدة غاية انقطاع ما بين الزوجين اذا أسلمت المرأة فلم لا يكون هكذا اذا أسلم
 الزوج والزهري لم يرو في حديث مالك أخر أبي سفيان وهو أشهر من امر صفوان وعكرمة والخبر فيهما
 واحد والقرآن فيهم والاجماع واحد قال الله تبارك وتعالى فانه تنصرون فان علمن منهن فان علمن منهن
 مؤمنات فلا ترجعنهن الى الكفار لانهن حملن لهن فلم يفرق بين المرأة تسلم قبل زوجها أو لا
 الرجل يسلم قبل امرأته قلت فحرم الله عز وجل على الكفار نساء المؤمنين لم يبع واحدة منهن بحال ولم يحتلف
 أهل العلم في ذلك وحرم على رجال المؤمنين نكاح الكوافر الا ائرا الكتابيين منهم فزعم أن إحلال
 الكوافر الا لا يرخص في بعضهن للسليان أشد من إحلال الكفار الذين لم يرخص لهم في مسلماتهم وصفاتهم
 قولهم اذا أسلمت المرأة لم ينفسخ النكاح الا لانقضاء العدة وزوجها كافرا واذا أسلم الزوج انفسخ نكاح المرأة
 قبل العدة ولو كان يجوز أن يفرق بينهما بغير خبر كان الذي شددوا فيه أولى أن يرخصوا فيه والذي رخصوا فيه
 أولى أن يشددوا فيه والله الموفق

على قدر دياتهم والمرأة منهم ونجراهما على النصف من دية الرجل فيما قل أو أكثر واحتج في ديات أهل الكفر بان الله تعالى فرق ثم رسوله صلى الله عليه وسلم بين المؤمنين والكافرين فجعل الكفار متى قدر عليهم المؤمنون صنفانهم يبعدون وتؤخذ أموالهم لا يقبل منهم غير ذلك وصنفان يصنع ذلك بهم الا ان يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون فلا يجوز أن يجعل من كان خولا للسليان في حال أو خولا بكل حال الا أن يعطوا الجزية كالعبد الخارج في بعض حالاته كفتا لمسلم في دم ولادية ولا يبلغ بدية كافر دية مؤمن الا ما لا خلاف فيه (قال الشافعي) وجه الله تعالى ويقول سعيد بن المسيب أقول جراح العبد من ثمنه كجراح الحر من دية في كل قليل وكثير وقته ما كانت وهذا روى عن عمر وعلي رضي الله عنهما (قال) وتحمل غنة العاقلة اذا قتل خطأ وفي ذكره عنه ولو زاد القطع في ثمنه اضعا

المسلاف فيما يؤتى بالزنا) أخبرنا الرازي بيع قال أخبرنا الشافعي قال وقلنا اذا نكح رجل امرأة حرمت على ابنه وأبنته وحرمت عليه أمها بما حكيت من قول الله عز وجل (قال) فان زنى بأمرأة أو ابنته أو أم امرأته فقد عصي الله تعالى ولا تحرم عليه امرأته ولا على أبيه ولا على ابنه امرأته ولو زنى واحدة منهما لان الله عز وجل انما حرم بجمرة الحلال تعزير الحلال لوزيادة في نعمته بما أباح منه بان أثبت به الحرم التي لم تكن قبله وأوجب بها الحقوق والحرام بخلاف الحلال وقال بعض الناس اذا زنى الرجل بأمرأة حرمت عليه أمها وابنتها وزنى بأمرأة أو ابنته حرمت عليهما امرأتهما وكذلك ان قبل واحدة منهما أو ابنتها بشهوة فهو مثل الزنا ولا يحرم ما يحرم الحلال فقال لم قلت ان الحرام لا يحرم ما يحرم الحلال فقلت له استبدل لا بكتاب الله عز وجل والقياس على ما أجمع المسلمون عليه مما هو في معناه والمعقول والأكثر من قول أهل دار السنة والهجرة وحرم الله قال فأوجدني ما وصفت قلت قال الله تبارك وتعالى ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء وقال تعالى وحلائل أبنائكم وقال وأمهات نسائكم وربائكم الا في جواركم من نسائكم الا في دخلتم بهن أفليست تجد التزويل انما حرم من سمي بالنكاح أو النكاح والدخول قال بلى قلت أفيجوز أن يكون الله تبارك وتعالى اسمه حرم بالحلال شيئا فأحرمه بالحرام والحرام ضد الحلال فقال لي فافرق بينهما قلت فقد فرق الله تعالى بينهما قال فأين قلت وجدت الله عز وجل نذر إلى النكاح وأمر به وجعله سبب للمهر والمهر والنفقة والسكن وأثبت به الحرم والحق لبعض على بعض بالمواريث والنفقة والمهر وحق الزوج بالطاعة وأباح

(١) قلت الخ كذا في النسخ ولأن من من تحريف العبارة وأسقط شيئا منها أو التسخيف في هذا الموضع سقيمة فمررت به مصححه ما

(قال الشافعي) رحمه الله فان قيل فاذا كنت تزعم ان ثمنه كثن البعير اذا قتل فلم يحكم في جرحه كجرح البعير وبعضه قلت فليجاء مع الجرح البعير يقتل فيكون ثمنه مثل دية الحر فهو في الحررية وفي البعير قيمة والقيمة دية (١٣٧) العبد وقسته بالحدود البهية

بدليل من كتاب الله تعالى في قتل النفس الدية وتحريم ربيعة وحكمت وحكمنا في الرجل والمرأة والعبد بديات مختلفات وجعلنا في كل نفس منهم دية ورقبة وانما جعل الله في النفس الرقبة حيث جعل الدية وبدل البعير والمتاع قيمة لارقبته معهما فجمع العبد الاحرار في أن فيه كفارة وفي أنه اذا قتل قتل واذا جرح جرح في قولنا في أن عليه حد الحرفي ببعض الحدود ونصف حد الحرفي بعض الحدود وان عليه القرائن من الصلاة والصوم والتباعد وكان أقربا كالأحرار فكان بالأدنين أشبه بنفسه عليهم دين البهائم والمتاع (قال المرتضى) وقال في كتابه الديات والجنائيات لا تحمله العقوبة كالأقرع قيمة ما سلب من مال (قال المرتضى) الأول بقوله أشبه لانه شبهه بالحرفي ان جراحه من ثمنه كجراح الحر من دية لم يختلف ذلك عندي من قوله (قال الشافعي) وجهاته وكل جنابة عده

ما كان محرما قبل النكاح قال نعم قلت ووجدت الله تعالى حرم الزنا فقال ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلا فقال أجد جماعا لو جماعا فاقبض أحد الجماعين بالآخر قلت فقد وجدت جماعا حلالا وجدت به ووجدت جماعا محرما بجماعه أقرأيتك قسته به فقال وما يشبهه فهل توضحه بأكثر من هذا قلت في أقل من هذا كفاية وسأذكر لك بعض ما يحضرن من قال ما ذاك قلت جعل الله تبارك وتعالى اسمه الصهر نعمة فقال بفعله نسيب وصهر قال نعم قلت وجعلك محرما لامرأتك وانتها نسيبها قال نعم قلت وجعل الزنا نعمة في الدنيا بالحسد وفي الآخرة بالتارة ان لم يعرف قال نعم قلت أفجعل الحلال الذي هو نعمة قياسا على الحرام الذي هو نعمة أو الحرام قياسا عليه ثم تخفى القياس وتجعل الزنا لو زنى بأمرأة محرما لامها وانتها قال هذا أين ما احتجبت به منه قلت فان الله تبارك وتعالى قال في المطلقة الثالثة فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وحامت السنة بأن يصيب الزوج الذي نكح فكانت حلالة قبل الثلاث ومحرمة عليه بعد الثلاث حتى تنكح ثم وجدنا لها تنكح زوجها ولا تحل له حتى يصيبها الزوج ووجدنا المعنى الذي يحلها الاصابة أقرأيت ان احتج بهذا على رجل ينفي غيباطة عن معنى الكتاب فقال الذي يحلها الزوج بعد التجريم هو الجماع لأن قد وجدت امرؤا زوجة فطلقها الزوج أو عوت عنها فلا تحل لمن طلقها ثلاثا اذا لم يصيبها الزوج الآخر وتحل ان يجمعها وانما معنى الزوج في هذا الجماع وجماع بجماع وانت تقول بجماع الزنا يحرم ما يحرم جماع الحلال فان جماعها رجل يرتاحل له قال لا يجزئ قلت ولم أليس لان الله أعلمها بزوج والسنة دللت على اصابته الزوج فلا تحل له حتى يجمع الأمران فتكون الاصابة من زوج قال نعم قلت فان كان الله انما حرم بنت المرأة وأمرها أو أم الأب بالنكاح فكيف جاز أن تحرمها بالزنا وقلت له قال الله تعالى اذا نكحتكم المؤمنات ثم طلقوهن وقال فان طلقها فقل للرجال الطلاق وجعل على التسعة العبد قال نعم قلت أقرأيت المرأة اذا أرادت تطلق زوجها الهانك قال لا قلت فقد جعلت لها ذلك قال وابن قلت زعمت أنها اذا زنت زوجها قبلت ابنه بشبهة فزمت على زوجها قبلت ابنته فجعلت اليها ما لم يجعل الله اليها فخالفت حكم الله ههنا وفي الآتي قبله فقال قد تزعم أنت أنها ان اردت عن الاسلام حرمت على زوجها قلت وان رجعت وهي في العدة فهم على النكاح أفترعهم أنت هذا في التي تقبل ابن زوجها قال لا قلت فان مضت العدة ثم رجعت الى الاسلام كان زوجها أن يسلمها بعد أفترعهم في التي تقبل ابن زوجها أن لا زوجها أن ينكحها بعد بحال قال لا قلت فانا أقول اذا ثبتت على الردة حرمتها على المسلمين كلهم لان الله حرمتها عليهم أفصرم التي تقبل ابن زوجها على المسلمين كلهم قال لا قلت وأنا أقتل المرتدة وأجعل ما لها فاقترعت أنت التي تقبل ابن زوجها وتجعل ما لها فاقترعت أنت الذي شئ شئتها بها قال انها لما فرقت لها قلت نعم في كل أمرها وقلت له أقرأيت لوطا لو طلق امرأته ثلاثا أن يحرم عليه حتى تنكح زوجا غيره قال نعم قلت فان زنى بهام طلقها ثلاثا أن يحرم عليه حتى تنكح زوجا غيره قال لا قلت فاصبر فقد حرمت بالطلاق اذا طلقت زوجة حلالا ما لم تحرم بالزنا لو طلق مع الزنا قال لا يشبهان قلت أجل وتشبهك احدهما بالآخر الذي أنكرت عليك قال أفكون شئ يحرمه الحلال لا يحرمه الحرام قلت نعم قال وما هو قلت ما وصفناه وغيره أقرأيت الرجل اذا نكح امرأة أحبل له أن ينكح أختها أو عمتها عليها قال لا قلت فاذا نكح أربعا أحبل له أن ينكح عليهن خمسة قال لا قلت أقرأيت لو زنى بأمرأة أن ينكح أختها أو عمتها من ساعته أو زنى بأربع في ساعة أ يكون له أن ينكح أربعا سواهن قال نعم ليس بمنعه الحرام

(١٨ - الام خامس) لا قصاص فيها الا لارث في مال الجاني وقيل جنابة الصبي والمعتوه عبدا وخطأ بصلها العاقلة وقيل لا لان النبي صلى الله عليه وسلم قضى ان تحمل العاقلة الخطأ في ثلاث سنين فلو قضينا بها الى ثلاث سنين فالتفادية العمد

لأنها حالة فلم يقض على العاقلة بدينه عند بحال (قال المزني) هذا هو المشهور من قوله (قال الشافعي) ولو صاح برجل فسقط عن جائط لم أر عليه شيئا ولو كان صبيا (١٣٨) أو معتوها فسقط من صيغته ضمن ولو طلب رجلا بسيف فالتقى بنفسه عن ظهر بيت

مما عتبه الحلال وتلت له قال الله عز وجل والذين لا يدعون مع الله إلها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله الأيا الحق ولا يرتون ومن يفعل ذلك يلق آثاما يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخذل فيه مهانا ثم حد الزاني النبي على لسان نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وفي فعله أعظم حدا حده الرجم وذلك أن القتل بغير رجم أخف منه وهتك بالزنا حرمة الدم فجعل حقا أن يقتل بعد تجريمه ولم يجعل فيه شيئا من الأحكام التي أثبتتها بالحلال فلم يثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحد من أهل دين الله بالزنا نسباً ولا ميراثاً ولا حرماً أثبتها بالنكاح وقالوا في الرجل إذا نكح المرأة فدخل بها كان محرماً لا يبتدئ يدخل عليها ويخلوها ويسافر وكذلك أنها وأمهاتها وكذلك يكون بنوه من غيرهما محرماً لها يسافر ونها ويخلون وليس يكون من زنى بامرأة محرماً إلا أمها ولا ابنتها ولا يتوهج بها بل يجد وبالنكاح وحكموا به وذموا على الزنا وحكموا بخلاف حكم الحلال وانما حرم الله أم المرأة وأمرأة الأب والابن بحرمة أثبتها الله عز وجل لكل على كل وانما ثبتت الحرمة بطاعة الله فاما معصية الله بالزنا فلم يثبت بها حرمة بل هتك بها حرمة الزانية والزاني فقال ما يدفع ما وصفت فقلت فكيف أمرتني أن أجمع بين الزنا والحلال وقد فرق الله تعالى ثم رسوله ثم المسلمون بين أحكامهما قال فهل فيه حجة مع هذا قلت بعض هذا عندنا وعندك يقوم بالحجة وان كانت فيه حجة سوى هذا قال وما هي قلت أرايت المرأة ينكحها ولا يرأها حتى توت أو يطلقها أنحرم عليه أمها وأمهاتها وان بعدن والنكاح كلام قال نعم قلت ويكون بالعقد محرماً لا أمها يسافر ويخلوها قال نعم قلت أفرأيت المرأة وأعدّها الرجل بالزنا خذ عيها الجعل ولا ينال منها شيئاً أنحرم عليه أمها بالكلام بالزنا ولا تعاديه وباليقين لتعين له به قال لا ولا تحرم إلا بالزنا واللمس والقبلة بالشهوة قلت أرايت المرأة إذا نكحها رجل ولم يدخل بها ويقع عليها وقد نفها أو نفى ولدها أو يبلعها أو يلعن أو آلى منها أيلزمه أيلاء وظاهر أيلزمه ظاهراً وأما أثره أو ماتت أثرها قال نعم قلت فان طلقها قبل أن يدخل بها وقع عليها طلاقه قال نعم قلت أفرأيت أن زنى بها ثم طلقها ثلاثاً أنحرم عليه قال نعم طلقها ثلاثاً أو قد نفها أو يلعن أو آلى منها وظاهر أومات أثره أو ماتت أثرها قال لا قلت ولم إلا أنها ليست له بزوجة وانما أثبت الله عز وجل هذا بين الزوجين قال نعم قلت ولم نكح أمرأة حرمت عليه أمها وأمهاتها وان لم يدخل بالبيت قال نعم قلت له ولونكح الأم فلم يدخل بها حتى توت أو يفارقها حلت له البنت قال نعم فقلت قد وجدت العقدة تثبت لك عليها أمور منها لو ماتت ورثها إلا نكاح زوجته وتثبت بينك وبينها ما يثبت بين الزوجين من الظهار والإيلاء واللعان فلما افترقتما قبل الدخول حرمت عليك أمها ولم تحرم عليك بنتها فلم فرقت بينهما وحرمت مرة بالعقد والجماع وأخرى بالقدمة دون الجماع قال لما أحل الله تعالى الربية وان لم يدخل بالأم وذكر الأم مبهمه ففرقت بينهما قلت فلم تجعل الأم قياساً على الربية وإذا أحلها غير واحد قال لما أبهم الله الأم أبهمناها غير منها بغير الدخول ووضع الشرط في الربية وهو الموضع الذي وضعه الله تعالى فيه ولم يكن اجتماعهما في كل واحدة منهما ما زوجة حكمها حكم الزواج بان كل واحدة منهما تحرم صاحبها بعد الدخول بوجوب على أن أجمع بينهما في غيره إذا لم يدل على اجتماعهما خبر لازم قلت فالحلال أشد مباحة للحرام أم الأم لا بنة قال بل الزنا والحلال أشد فراقاً قلت فلم فرقت بين الأم والابنة وقد اجتمعنا في خصال وافترقتا في واحدة وجهت بين الزنا والحلال وهو فارق له عندك في أكثر أمره وعندنا في كل أمره فقال فان صاحبنا قال يوجدكم الحرام يجرم الحلال قلت له في مثل ما اختلفنا فيه من أمر النساء قال لا ولكن في غير من الصلاة والمأكل

فما لم يضمن وان كان اعمى فوقع في حفرة ضمنت عاقلة الطالب ديتة لانه اضطر الى ذلك ولو عرض له في طلبه سبع فاكله لم يضمن لان الجاني غيره (قال) ويقال لسيدهم الولد اذا حثت اقدىها بالاقبل من قبيلها أو جانيها ثم هتكها كلها حثت (قال المزني) هذا أولى بقوله من أحد قوله وهو ان السيد اذا غرم قيمتها جنت شريكه الجاني عليه الثاني الجاني عليه الاول (قال المزني) فهذا أعني ليس بشي لان الجاني عليه الاول قدم ملك الارش بالجناية فكيف تجني أمة غيره ويكون بعض الغرم عليه (التقاء الفارسين والسفيتين) قال الشافعي وإذا اصطدم الراكان على أي دابة كانتا فأنما فعل عاقلة كل واحد منهما نصف دية صاحبه لانه مات من صدمته وصدمه صاحبه كالجرح نفسه وجرحه صاحبه فمات وان مات الدابتان فسق مال كل واحد منهما نصف قيمة دابة صاحبه وكذلك لو رموا بالخصيقي معاً فرجع أجر عليهم فقتل أحدهم

فترفع حصته من جنايته ويغرم عاقلة الباقي باقي ديتة (قال) وإذا كان أحدهما واقفا فاصدمه الآخر فأنما فالصادم هدروية والمشروب صاحبه على عاقلة الصادم (قال) وإذا اصطدمت السفيتان وتكسرتا أو أحداهما ماتت من فيهما فلا يجوز زنيها الا واحد من قولين

احدهما أن يضمن القاشمهما في تلك الحال نصف كل ما أصابت سفينة لغيره ولا يضمن بحال إلا أن يقدر على تصريفها بنفسه وبين
يطيعه فأما إذا غلبته فلا يضمن في قول من قال بهذا القول والقول (١٣٩) قول الذي يصر فيها أنها غلبته برجح أو

موج وإذا ضمن غير
النفوس في ماله ضمن
النفوس عاقلة الآن
يكون عبداً فيكون ذلك
في عنقه (قال المزني)
رحم الله وقد قال في
كتاب الإجازات لأصحاب
الإن يمكن صرفها (قال
الشافعي) وإذا صدمت
سفينة من غير أن يعهد
بها الصدم لم يضمن شيئاً
مما في سفينة بحال لأن
الذين دخلوا غير متعد
عليهم ولا على أموالهم
وإذا عرض لهم ما يخافون
به التلف عليها وعلى من
فيها فالتى أحدهم بعض
ملفها رجا أن تخف
فتسلم فإن كان ماله فلا
شيء على غيره وكذلك
لو قالوا له ألقى متاعك
فإن كان لغيره ضمن ولو
قال لصاحبه ألقه على
أن أضمنه أنا ورب كان
السفينة ضمنه مدونهم
الآن يتطوعوا (قال
المزني) هذا عندى
غلط غير مشكل
وقياس معناه أن يكون
عليه بحصته فلا يلزمه
مالم يضمن ولا يضمن
أصحابه ما أراد أن يضمنهم

والمشروب والنساء قياس عليه قلته أفصير لغيرك أن يجعل الصلاة قياساً على النساء والماء كقول والمشروب
قال أما في كل شيء فلا يقلل له الفرق لا يصلح الاستحباب أو قياس على خبر لازم قلت فإن قال قائل فانا أقيس
الصلاة بالنساء والنساء بالماء كقول والمشروب حيث تفرق وافرقت بينهما حيث تقيس فما الحجة عليه قال ليس
له أن يفرق الاستحباب لازم قلت ولا قال أجل قلته وصاحبك قد أخطأ القياس أن قاس شريعة بغيرها
وأخطأ لوجازله في ذلك القياس قال وأين أخطأ قلت صنف قاسه قال قال الصلاة حلال والكلام فيها حرام
فاذا تكلم فيها فسدت صلاته فقد أفسد الحلال بالحرام قلت له لم زعمت أن الصلاة فاسدة لو تكلم فيها
الصلاة لا تكون فاسدة ولكن الفاسد فعله لاهي ولكني قلت لا تجزئ عنك الصلاة مالم تأت بها كما
أمرت فلوزعت أنها فاسدة كانت على غير معنى ما أفسدت به النكاح قال وكيف قلت أنا أقول له عند
لصلاة الآن فأنت بها كما أمرت ولا أزعجهم أن حراما عليه أن يعود لها ولا أن كلامه فيها يمتنع من
العودة إليها ولا تفسد عليه صلاته قبلها ولا بعدها ولا يفسد ما أفسدها ياها على غيره ولا تنفقه قال وأنا
أقول ذلك قلت وأنت تزعم أنه إذا قبل امرأة حرمت عليه أمها وأبنتها أبداً قال أجل قلت وتحمله
هي قال نعم قلت وتحرم على أبيه وابنه قال نعم قلت وهكذا قلت في الصلاة قال لا قلت أقرأها ما يشبهان
قال أما الآن فلا وقد قال صاحبنا الماء حلال والحرام فإذا أصاب الماء في الحجر من الماء والخمر فقلت
له أرايت إذا أصيب الماء في الحجر أما يكون الماء الحلال مستهلكاً في الحرام قال بلى قلت أفجبد المرأة التي قبلها
للشهوة وأبنتها كالحجر والماء قال وتريد ماذا قلت أفجبد المرأة محرمة على كل أحد كالجبد المحرم على
كل أحد قال لا قلت أفجبد المرأة وأبنتها تختلطان اختلاط الماء والخمر حتى لا تعرف واحدة منهما من
صاحبها كما لا يعرف الحجر من الماء قال لا قلت أفجبد القليل من الحجر إذا أصيب في كثير الماء نجس الماء قال
لا قلت أفجبد قليل الزنا والقبلة للشهوة لا تحرم ويحرم كثيرها قال لا ولا يشبه أمر النساء والحجر والماء قالت
فكيف قاسه بالمرأة ولو قاسه كان ينبغي أن يحرم المرأة التي قبلها وزنى بها وأبنتها كالحرم والماء قال ما يفعل
ذلك وما هذا بقياس قلت فكيف قبلت هذا منه قال ما وجدنا أحدنا قط بين هذا لنا كآيئته ولو كلم صاحبنا
بهذا التظنت أنه لا يقيم على قوله ولكنه (٣) عمل وضعف من كله قلت أفيجوز لأحد أن يقول في رجل يعصى
الله في امرأة فيزني بها فلا يحرم الزنا عليه أن يشكها وهي التي عصى الله فيها إذا آتاها بالوجه الذي أحله الله له
وتحرم عليه أبنتها وهو لم يعص الله في أبنتها فهل رأيت قط عورة أمة من عورة هذا القول قال فالشعبي قال
قولنا قلت فلولا يمكن في قولنا كتاب ولا سنة ولا ما أوجدناك من القياس والمعقول أكان قول الشعبي
عندك حجة قال لا وقد روى عن عمران بن الحصين قلت من وجه لا يثبت قال نقل وروى عن ابن عباس قولنا
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرجع عن قولهم وقال الحق عندك والعدل في قولكم ولم يصنع أصحابنا
شيئاً والحجة علينا بما وصفت وأقام أكثرهم على خلاف قولنا والحجة عليهم بما وصفت (قال) فقال لي فاجمع في
هذا قولاً قلت إذا حرم الشيء بوجه استدلالنا على أنه لا يحرم بالذي يخالفه كما إذا أحل شيء بوجه لم يحل بالذي يخالفه
والحلال ضد الحرام والنكاح حلال والزنا ضد النكاح ألا ترى أنه يحل لك الفرج بالنكاح ولا يحل لك بالزنا
الذي يخالفه فقال لي منهم قائل قائل وينا عن وهب بن منبه قال مكتوب في التوراة ملعون من نظر إلى فرج
امرأة وأبنتها (قال) قلته ولا يدفع هذا وأصغر ذنباً من الزاني بالمرأة وأبنتها والمرأة بلاية ملعون قد بلغت
الواصلة والموصولة والمنجني (قال الربيع) المنجني النباش والمنجنية فلزنا أعظم من هذا كله ولعله أن يكون

أياه (قال الشافعي) ولو خرق السفينة فغرق أهلها ضمن ما فيها وضمن ديانت ركبائها عاقلة (٤) وسواء من خرق ذلك منها

(٣) قوله عقل الخ كذا في التسخ وفي الكلام تحريف (٤) قوله وسواء الخ في العبارة تعص يعلم من الام فأنظرها وحركته معصية

(باب من العاقلة التي تفرم) قال الشافعي لم أعلم مخالفا أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدية على العاقلة ولا اختلاف بين أحد عتقه في أن النبي صلى الله عليه وسلم (١٤٠) قضى بها في ثلاث سنين ولا مخالفا في أن العاقلة العصبة وهم القرابة من قبل الأب وقضى عمر بن

الخطاب رضي الله عنه على علي بن أبي طالب بأن يعقل عن موالى صفة بنت عبد المطلب وقضى للزبير عيراتهم لأنه ابنها (قال الشافعي) رحمه الله ومعرفة العاقلة أن ينظر إلى اخوته لا بيه فيعلمهم ما يحمل العاقلة فإن لم يحتملوه ففدت إلى بني جده فإن لم يحتملوه ففدت إلى بني جده دفعته إلى بني جده أبيه ثم هكذا لا يدفع إلى بني أبي حتى يهزم من هو أقرب منهم ومن في الديوان ومن ليس فيه منهم سواء قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على العاقلة ولا ديوان في حياته ولا في حياة أبي بكر ولا سدر من ولاية عمر رضي الله عنه ولا أعلم مخالفا أن الصبي والمرأة لا يحملان منها شيئا وإن كانا موسرين وكذلك المعتوه عندي ويؤدي العاقلة الدية في ثلاث سنين من حين يموت القاتل ولا يقوم نجس من الدية إلا بعد حله فإن أعسر به

ملعوناننا أحدهما وإن لم ينظر إلى فرج أم ولا ابنتها لأن الله تبارك وتعالى قد أوعده على الزنا ولو كنت انما حرمتهم من أجل أنه ملعون من نظر إلى فرج امرأة وابنتها لم يجز أن تحرم على الرجل امرأته أن ذنبي بها أو ذنابه لم ينظر مع فرج امرأته إلى فرج أمها ولا ابنتها ولو كنت حرمت له قوله ملعون لزم مكان هذا في أكل الربا ومؤكله وأنت لا تمنع من أربي إذا اشتري بأجل أن يحل له غير السلعة التي أربي فيها ولا إذا احتقن قبر من القبور أن يحل له أن يحفر غيره ويحفر هو إذا ذهب الميت بالبلى قال أبل قل فكيف لم تقبل لا يمنع الحرام الحلال كما قلت في الذي أربي واخني (ما جاء في نكاح إماء المسلمين وجوار أهل الكتاب وإمائهم) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعهن إلى الكفار لأنهن حل لهن ولا هم يحلون لهن وقال تبارك وتعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم الآية فنهاي الله عز وجل في هاتين الآيتين عن نكاح نساء المشركين كأنه يهي عن نكاح رجالهم (قال) وهاتان الآيتان تحتملان معنيين أن يكون أريد بهما مشركوا أهل الأوثان خاصة فيكون الحكم فيهما مجازا لا ينسخ ولا شيء منه لأن الحكم في أهل الأوثان أن لا ينكح مسلم منهم امرأة كالأينكح رجل منهم مسلمة (قال) وقد قيل هذا (٢) فيها وفيما هو مثله عندنا والله أعلم به (قال) وتحتملان أن تكونا في جميع المشركين وتكون الرخصة نزلت بعدها في حرار أهل الكتاب خاصة كما جاءت في ذباح أهل الكتاب من بين المشركين خاصة قال الله تبارك وتعالى أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم الآية وقال الله تبارك وتعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات إلى قوله ذلك لمن خشي العنت منكم وأن تصبروا خير لكم (قال الشافعي) رحمه الله فهذا كله نقول لا نحل مشركه من غير أهل الكتاب بنكاح ولا يحل أن ينكح من أهل الكتاب الأحرار ولا من الإماء المسلمات ولا نحل الأمة المسلمة حتى يجتمع الشرطان معا فيكون نكاحها لا يجحد طول الحرية ويكون يخاف العنت أن لا ينكحها وهذا أشبه بظاهر الكتاب وأحب إلى لورث نكاح الكتيبة وأن نكحها فلا بأس وهي كالأحرار المسلمة في القسم لها والنفقة والطلاق والإبلاء والظهار والعدة وكل أمر غير أنهما لا يتوارثان وتعتد منه عدة الوفاة وعدة الطلاق وتجنب في عدتها ما تجنب المعتدة وكذلك الصبية ويجريها على الفسل من الجنابة والتنظيف فأما الأمة المسلمة فإن نكحها وهو يجحد طول الحرية فسبح النكاح ولكنه أن لا يجحد طولاً ثم نكحها ثم أيسر لم يفسخ النكاح لأن العقد انعقدت صحته فلا يفسدها ما بعدها ولو عقد نكاح حرة وأمة فقد قيل تثبت عقدة الحرية وعقدة الأمة مفسوخة وقد قيل هي مفسوخة معا (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن عمرو عن أبي الشعثاء قال لا يصلح نكاح الإماء اليوم لأنه يجحد طولاً إلى الحرية (قال الشافعي) فقال بعض الناس لم قلت لا يحل نكاح إماء أهل الكتاب فقلت استدلالا بكتاب الله عز وجل قال وأمن ما استدلت به منه فقلت قال الله تبارك وتعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم (قال) إذا جاءكم المؤمنات الآية فقلنا نحن وأنت لا يحل لمن لزمه اسم كفر نكاح مسلمة حرة ولا أمة بحال أبدا ولا يختلف في هذا أهل الكتاب وغيرهم من المشركين لأن الآيتين عامتان واسم المشرك لازم لأهل الكتاب وغيرهم من المشركين ووجدنا الله عز وجل قال والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب فلم يختلف نحن وأنت أنهن الحرائر من أهل الكتاب خاصة إذ خصص وتكون الإماء منهن من جملة المشركات المحرمات فقال أنا نقول قد يحل الله الشيء ويسكت عن غيره

أو مطلق حتى يجحد الأبل بطلت القيمة وكانت عليه الأبل ولا يحملها فقير وإن قضى بها فأيسر الفقير قبل أن يحل نجس منها أو فتر غنى فاما أنظر إلى الموسر يوم يحل نجس منها ومن غرم في نجس ثم أعسر في النجس الآخر ترك فإن مات بعد حلول النجس

موسرا أخذ من ماله ما وجب عليه ولم أعلم بخالفه في أن لا يحمل أحد منهم الا قليلا وأرى على مذاهم أن يحمل من كثر ماله نصف دينار ومن كان دينه ربع دينار لا يراد على هذا ولا يقصصه وعلى قدر ذلك من الابل حتى (١٤١) يشترك القرى البعير ويحمل كل

ما كثر وقل من قتل
أوجرح من حر وعبد
لأن النبي صلى الله عليه
وسلم لما جعلها الاكثر
دل على بحملها الايسر
فإن كان الارش ثلث
الدية أدته في مضي سنة
من يوم جرح المجروح
فإن كان أكثر من الثلث
فلا زيادة في مضي السنة
الثانية فإن زاد على
الثلاثين في مضي السنة
الثالثة وهذا معنى
السنة ولا تحمل العاقلة
ما جنى الرجل على نفسه
(باب عقل المولى)
قال الشافعي رحمه الله
تعالى ولا يعقل المولى
المعتقون عن رجل
من المولى المعتقين وله
قربة تحمل العقل فإن
عجزت عن بعض حمل
المولى المعتقون الباقي
وإن عجزوا عن بعض ولهم
عواقل عقلته عواقلهم
فإن عجزوا ولا عواقل
لهم عقل ما بقى جماعة
المسلمين (قال) ولا
أجل المولى من أسفل
عقلا حتى لا أجديبا
ولا مولى من أعلى ثم
يحملونه لأنهم ورثته
ولكن يعقلون عنه كما
يعقل عنهم

غيره غير محرم لما سكت عنه وإذا أحل حرائرهم دل ذلك على أحلال امائهم ودل ذلك على أنه عني بالآيتين
المشركين غيرهم من أهل الاوثان فقلت أرايت ان عارضك معارض عثل بجعل التي قلت فقال وجدت في
أهل الكتاب حكما مخالفا حكم أهل الاوثان فوجدت الله عز وجل أماح نكاح حرائر أهل الكتاب وأما تنقاس
امائهم بحرائرهم فكذلك أنا أقيس رجالهم بنسائهم فاجعل لرجالهم أن يتكفوا المسلمات اذا كانوا خارجين من
الآيتين قال ليس ذلك له والارخاص في حرائر نسائهم ليس الارخاص في أن يتكفوا رجالهم المسلمات قلت فإن
قال لك ولكنه في مثل معناه قياسا عليه قال ولا يكون عليه قياسا وانما قصد بالتحليل عين من جملة محرمة قلت
فهذا الحجة عليك لأن امائهم غير حرائرهم كرجالهم غير نسائهم وانما حرائرهم مستثنون من جملة محرمة قال
قد اجتمع الناس على ان لا يحمل لرجل منهم أن يتكفوا مسلة قلت فاجاعهم على ذلك حجة عليك لانهم اتوا حرما
ذلك بكتاب الله عز وجل فرخصوا في الحرائر بكتاب الله قال فداخلة في الاماء من أهل الكتاب قلت فإذا
اختلفوا فالحجة عندنا وعندك لمن وافق قوله معنى كتاب الله عز وجل ومن حرمه من فقد وافق معنى كتاب الله
لانهم من جملة المشركين وبرأ من أن يكونوا من الحرائر المحصونات بالتحليل (قال) وقلنا لا يحمل نكاح أمة
مسلة الا بان لا يجردنا كنهها طولاً ولحرة ولا تحل وان لم يجرد طولاً لحرة حتى يخاف العنت فيجتمع فيه العنان
الذان لهما أبيع له نكاح الأمة وخالفنا فقال يحمل نكاح الأمة بكل حال كما يحمل نكاح الحرة فقال لنا ما الحجة
فيه فقلت كتاب الله الحجة فيه والدليل على أن لا يحمل نكاح اماء أهل الكتاب مع ما وصفنا من الدلالة عليه
فقلت قد حرم الله الميتة فقال حرمت عليكم الميتة والدم واستثنى أحلاله للمضطر أفيجوز لأحد أن يقول لما
حلت الميتة بحال لواحد موصوف وهو المضطر حلت لمن ليس في صفته قال لا قلت وقد أمر الله ببارك وتعالى
بالظهور وأرخص في السفر والمرضى أن يقوم الصعيد مقام الماء لمن يعوزه الماء في السفر والمرضى مثل
المحذور في السفر والحضر بغير اعواز أفيجوز لأحد أن يقول أجبره التيمم في السفر على غير اعواز أفيجوز
للمريض قال لا يجوز أبدا الا لمعوز مسافر وإذا أحل شيء بشرط لم يحل الا بالشرط الذي أحله الله تعالى به
واحداً كان أو اثنين قلت وكذلك حين أوجب عتق رقبة في الظهار ثم قال فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين
لم يكن له أن يصوم وهو يجده عتق رقبة قال نعم فقلت له قد أصبت فإن كانت هذه الحجة على أحدنا فقلت
فكذلك هي عليك في أحلال نكاح اماء أهل الكتاب وانما أذن الله تعالى في حرائرهم ونكاح اماء
المؤمنين بكل حال وانما أذن الله فممن لم يجرد طولاً ولم يخاف العنت وما يلزمه في هذا أكثر مما وصفنا
وفيما وصفت كفاية ان شاء الله تعالى قال فمن أصحابك من قال يجوز نكاح الاماء المسلمات بكل حال قلت
فالحجة على من أجاز نكاح اماء المؤمنين بغير ضرورة الحجة عليك والقرآن يدل على أن لا يجوز نكاحهن
الا بمعنى الضرورة الا أن لا يجرد النكاح طولاً لحرة ويخاف العنت فمن وافق قوله كتاب الله عز وجل كان
معه الحق

(باب التعريض في خطبة النكاح) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله عز وجل
ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو كنتم في أنفسكم الآية (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن
عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أنه كان يقول في قول الله عز وجل ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة
النساء ان يقول الرجل للمرأة أموهي في عذتها من وقامت زوجها انك على كبرية واني فقلت لا رغب فإن الله لسأني
السك خير اورزقا ونحو هذا من القول (قال الشافعي) كتاب الله يدل على أن التعريض في العتق جائز

(باب أين تكون العاقلة) قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا جنى رجل جنابة عكة وعاقلته بالشام فإن لم يكن خبر مضى يلزمه خلاف القياس
فالقياس أن يكتب ما كرم مكة الى ما كرم الشام يأخذ عاقلته بالعقل وقد قيل يحمله عاقلة الرجل ببلده ثم أقرب العواقل بهم ولا ينتظر

بالعقل غالب وإن احتمل بعضهم العقل وهم حضور فقد قيل يأخذ الوالى من بعضهم دون بعض لأن العقل لزم الكل (قال) واجب
أن يقضى عليهم حتى يستوفيه (١٤٢)

لما وقع عليه اسم التعريض الامتنى الله عز وجل عنه من السر وقد ذكر القاسم بعضه والتعريض
كثير واسع جائز كله وهو خلاف التصريح وهو ما يعترض به الرجل للمرأة عما يدلها على أنه أراد به خطبتها بغير
تصريح والبر الذي نهى الله عنه والله أعلم بجميع أمرين أنه تصريح والتصريح بخلاف التعريض
وتصريح بجماع وهذا كأقبح التصريح فان قال قائل ما دل على أن السر للجماع قيل فالقرآن كالدليل عليه
إذا باح التعريض والتعريض عند أهل العلم جائز سرا وعلانية فإذا كان هذا فلا يجوز أن يتوهم أن السر سر
التعريض ولا بد من معنى غيره وذلك المعنى الجماع وقال امرؤ القيس
ألا زعت بسباسة القوم أنتى * كبرت وأن لا يحسن السر أمثالى
كذبت لقد أصبى على المرء عرسه * وأمنع عرسي أن يزن بها الخالى
وقال جرير برئ امرأته

كانت إذا هجر الخليل فراشها * خزن الحديث وغفت الأسرار
(قال الشافعي) فإذا علم أن حديثها مخزون فخرن الحديث أن لا يباح به سرا ولا علانية فإذا وصفها فلا معنى
للعفاف غير الأسرار والأسرار الجماع

(ما جاء في الصداق) قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة وقال عز وجل
فانكحوهن باذن أهلهن وأتوهن أجورهن وقال ولا تغضوبوهن لتذهبوا ببعض ما آتينكموهن وقال وإن أردتم استبدال زوج
منهن فاتوهن أجورهن وقال ولا تغضوبوهن لتذهبوا ببعض ما آتينكموهن وقال وإن أردتم استبدال زوج
مكان زوج وآتيتم الآية وقال الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من
أموالهم وقال ويستعفف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغنيهم الله من فضله فأمر الله الأزواج أن يؤتوا النساء
أجورهن وصدقاتهن والأجر هو الصداق والصداق هو الأجر والمهر هو كلمة عربية تسمى بعدة أسماء
فيحتمل هذا أن يكون ما مورأ بالصداق من فرضه دون من لم يفرضه دخل أو لم يدخل لأنه حق الزمته نفسه
ولا يكون له حبس لشيء منه إلا بالمعنى الذي جعله الله له وهو أن يطلق قسلا الدخول قال الله عز وجل وإن
طلقتوهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفو الذي يبيده
عقده النكاح ويحتمل أن يكون يجب بالعقده وأن لم يسم مهورا ولم يدخل ويحتمل أن يكون المهر لا يلزم
الابن يلزمه المهر نفسه أو يدخل بالمرأة وأن لم يسم لها مهورا فلما اشتمل المعاني الثلاث كان أولاها أن يقال
به ما كانت عليه الدلالة من كتاب الله أو سنة أو إجماع فاستدلنا بقول الله عز وجل لا جناح عليكم إن طلقتم
النساء ما لم تمسوهن أو تفضوا لهن فريضة ومنعهن على أن عقدة النكاح تصح بغير فريضة صدق وذلك
إن الطلاق لا يقع إلا على من تصح عقدة نكاحه وإذا جاز أن يعقد النكاح بغير مهر فثبت به دليل على
الخلاف بين النكاح والبيوع البيوع لا تنعقد إلا بثن معلوم والنكاح ينعقد بغير مهر وإذا جاز أن ينعقد
بغير مهر فثبت استدلنا على أن العقدة تصح بالكلام وإن الصداق لا يفسد عقدة النكاح أبدا وإذا كان هكذا فلو
عقد النكاح بمهر مجهول أو حرام ثبتت العقدة بالكلام وكان المهر أمهرا أمهرا إذا أصيب على أنه لا صدق على
من طلق إذا لم يسم مهورا ولم يدخل وذلك أنه يجب بالعقده والميسر وإن لم يسم مهورا الآية وبقول الله عز وجل
وهما أمومتان وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها خالصة لمن دون المؤمنين يريد الله
تعالى أعلم بالنكاح والميسر بغير مهر على أنه ليس لاحد غير رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يستنكح فمس

(باب عقل الخلق) قال الشافعي ولا يعقل الخليف إلا أن يكون مضى بذلك خبر ولا العديد ولا يعقل عنه ولا يرث ولا يورث إنما يعقل بالنسب أو الولاء الذي كالنسب وميراث الخليف والعقل عنه منسوخ وإنما يثبت من الخلف أن تكون الدعوة والبيد واحدة لا غير ذلك

(باب عقل من لا يعرف نسبه وعقل أهل الذمة) قال الشافعي إذا كان الجاني نوبيا فلا يعقل على أحد من التوبة حتى يكونوا يثبتون انسابهم إثبات أهل الاسلام وكذلك كل رجل من قبيلة أجمية أو القبط أو غيره فإن لم يكن له ولا يعلم فعلى المسلمين لما بينه وبينهم من ولاية الدين وانهم يأخذون ماله إذا مات ومن انتسب إلى نسب فهو منه الآن تثبت بينه بخلاف ذلك ولا يدفع نسب بالسماع وإذا حكمنا على أهل العهد الزمنا عواقبهم الذين تجرى أحكامنا

الا

عليهم فإن كانوا أهل حرب لا يجرى حكمنا عليهم الزمنا الجاني ذلك ولا يقضى على أهل دينه إذا لم يكونوا عصبه لانهم لا يرثونه ولا على المسلمين لقطع الولاية بينهم وانهم لا يأخذون ماله على الميراث إنما يأخذونه فإ

(باب وضع الحجر حيث لا يجوز وضعه ومبطل الخاطئ) قال الشافعي ولو وضع حجرا في أرض لا يملكها أو أخرج حديدته فتعقل رجل بالحجر فوقع على الحديدته فقات فعلى واضع الحجر لانه كالنافع ولو حفر في صحراء أو طريق واسع (١٤٣) محتمل فقات به انسان أو مال

حائط من داره فوقع
على انسان فأت فلا
شيء فيه وان أشهد عليه
لانه وضعه في ملكه
والمل حاث من غير فعله
وقد أسأبت كره وما
وضعه في ملكه فأت به
انسان فلا شيء عليه
(قال المرنزي) وان تقدم اليه
الوالي فيه أو غيره فلم يدمه
حتى وقع على انسان فقتله
فلا شيء عليه عندى في
فاس قول الشافعى

(تأبديہ الجنین)

قال الشافعي في الجنتين
المسلم أبو به أو واحدهما
غرة أو أقل ما يكون من جنسنا
أن يفارق المسقة والطقة
سحق يبين منه شيء من
سحق آدمي أصيب أو
خلف أو عين أو ما أشبه
ذلك فإذا ألفت ميتة فسواء
كان ذكر أو أنثى (قال المزني)
هذا يدل على أن ميتة أنا
ألفت ميتة به مما أن
لا تكون به أم ولا له
البيضة هي أنا وقد وجدته
في غير هذا المكان ولما وجدنا
عند أبي أولى من ذلك (قال
الشافعي) وكذلك إن ألفت
من الضرب بميتة ميتة
غرة عبداً أو أمه تورث
كل من خرج بها فإب لا له
أصغر عليه دون أمه

الازمة مهر مع دلالة الآتي قبله . ودل قول الله تبارك وتعالى وأنتم أحداهن قطار على أن لا وقت في الصداق
تكرأ وقل لتركه انتهى عن القططار وهو كثير وتر كعحد القليل . ودلت عليه السنة والقياس على الإجماع
فنقول أقل ما يجوز في المهر أقل ما يقول الناس عما لو استهلكه رجل لرجل كانت له قيمة وما يتابعه الناس بينهم
فان قال قائل وما دل على ذلك قيل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم آذوا العلات قيل وما العلات قال رسول الله
قال ما تراخي علمه الاهلون ولا يقع اسم علي الا على ما يقول وان قيل ولا يقع اسم مال الاعلى ماله قيمة يباع
بها وتكون اذا استهلكها مستهلك أدنى قيمتها وان قلت وما لا يطرحه الناس من أموالهم مثل الفلوس وما أشبه
ذلك الذي لا يطرحونه (قال الشافعي) والقصد في المهر أحب بنا وأستحب أن لا يز يدق المهر على ما
أصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه وبناته . وذلك خمسمائة درهم . طلب البركة في كل أمر فعله
رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن
الهاد عن محمد بن ابراهيم عن أبي سلة قال سألت عائشة رضي الله عنها كم كان صداق النبي صلى الله عليه وسلم
قالت كان صداقه لاز واجه اثني عشرة أوقية ونش قالت أتدري ما اللش قلت لا قالت نصف أوقية . فذلك
خمسمائة درهم . فذلك صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم لاز واجه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا ما قال عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءته امرأة فقالت اني وهبت
نفسى لك فقامت قياما طويلا فقام رجل من الانصار فقال يا رسول الله وزجنيها ان لم يكن لك بها حاجة
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل عندك شيء تصدقها يااه فقال ما عندي الا ازارى هذا فقال النبي صلى الله
عليه وسلم ان أعطيتها يااه جلست لا ازارك قال فالتس شيأ قال ما أجدي شيأ فقال النبي صلى الله عليه وسلم
النس ولو خاتم من حديد (قال الشافعي) فالخاتم من الحديد لا يسوي درهمها ولا قيراطه . ولكن له عن قدر
ما يتبايع به الناس على ما وصفنا في الذي قبل هذا (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن حميد عن أنس أن
عبد الرحمن بن عوف تزوج على وزن نواة

(باب الخلاف في الصداق) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولما ذكر الله عز وجل الصداق غير موقت واختلف الصداق في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فازرع وباتخص وأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم منه ما وصفنا من خاتم المديون قال مراضيه به الأهلون ورأى السلفين قالوا التي لا يرض لها إذا أعتبت لها مهر مثلها استدلنا على أن الصداق عن من الأنكاح والتمن مراضيه بغيره ومن يجب عليه من ماله من قل أو كثر فعلى أن كل ما كانت فيه ثلث أو كثر فمراضيه به الزوجان كل حداقاً والفقهاء اختلفوا الناس في هذا فقال لا يكون الصداق أقل من عشرة دراهم والشافعي يفتي بثلثيها فذكر أنه ما قلنا من هذا القول فيما كتبنا وقتنا بأي شيء خالفنا أهل الروي ناعن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لا يكون الصداق أقل من عشرة دراهم وذلك ما قطع فيه اليد قلت قد حدثناك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً ما بناه وليس في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة وحديثك بمن حدثت عنك وإن لم يكن في شيء مجمع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف وليس ثابت قال فيجب أن نبيع نرجأ بئى ماله قلنا أرايت رجلاً لا شرعى جارية بدرهم يجعل له فرسها قال نعم قلت فقد أحلت الفرج بشئ ماله وزنت مع الفرج بفرسه وكذلك نبيع عشر جوار بدرهم في البيع وقلته أرايت شرباً يبتاع امرأته بمئة الخال بدرهم أدرهم أكره لعل قدرها وقدره أو عشرة دراهم لا مرأته بمئة فانه من رجل في صغير القدر قال

وعليه عتق رقبة ولا شيء لها في الام والى وجبته القرأان لا يقبلها دون سبع سنين او ثمان سنين لانها لا تستحق بنفسها دون هذين السنين ولا يفرق بينهما وبين امهات البيع الا في هذين السنين فاعلى وليس عليه أن يقبلها بصبيبة ولا خبيالة تخص عن القرأان ولا نقضا

بالحصاء وقيمتها إذا كان الجنين حراما نصف عشرية مسلم وإن كان نصرانيا أو مجوسيا نصف عشرية نصراني أو مجوسي وإن كانت أمه مجوسية أو يهودية نصرانيا أو أمه (١٤٤) نصرانية أو يهودية مجوسية أو يهودية الجنين في أكثر أوقافه نصف عشرية نصراني ولو جنى

بل عشرة لهذه لقدرها أقل قلت فلم تحجز لها التافه في قدرها وأنت لو فرضت لها مهر فرضته الأقل ولو فرضت لاخرى لم تجاوز بها عشرة دراهم لأن ذلك كثير لها ولا يجاوز به مهر مثلها قال رضى به قلت فلو كان أقل من مهر مثلها مائة مرة أجزته لها وعليها قال نعم قلت أليس لانها رضى به قال بلى قلت قدر رضى الدينئة بدرهم وهو لها بقدرها أكثر فزدها عليه تسعة دراهم قلت أرايت لو قال لك قائل لو أن امرأة كان مهر مثلها ألفا فرضيت عائة الحق بمهر مثلها ولو أن امرأة كان مهر مثلها ألفا فمدها رجل عشرة آلاف ردتها إلى ألف حتى يكون الصداق موقعا على ألف قدر مهر مثلها قال ليس ذلك قلت وتجهله ههنا كاليسوع تحجز فيه النعان لأن النكاح رضى بالزيادة والمنكوحة رضى بالنقصان وأجزت على كل ما رضى به قال نعم قلت فكذلك لو نكحت بغير مهر فأصابها جعلت لها مهر مثلها عشرة كان أو ألفا قال نعم قلت فأسمعت تشبه المهر بالبيع في كل شيء بلغ عشرة دراهم وتحجز فيه ما رضى عليه ثم ردها إلى مهر مثلها إذا لم يكن صداق وتفرق بينه وبين اليسوع في أقل من عشرة دراهم فتقول إذا رضى بأقل من عشرة دراهم ردتها حتى أبلغ بها عشرة والبيع عندك إذا رضى فيه بأقل من درهم أجزته قلت أرايت لو قال لك قائل لا لأدركه قلت من الصداق على شيء يعتدل فيه قولك فأرجع بك في الصداق إلى أن الله عز وجل قال وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم أحدا من قنطارا وذكر الصداق في غير موضع من القرآن سواء فلم يحذفه حذا فجعل الصداق قنطارا لا أنقص منه ولا أزيد عليه قال ليس ذلك لأن الله عز وجل لم يفرضه على الناس وإن النبي صلى الله عليه وسلم أصدق أقل منه وأصدق في زمانه وأجاز أقل منه فقلنا قد أوجب ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز في الصداق أقل من عشرة دراهم فتركت وقلت بخلافه وقلت ما قطع فيه اليد والمال والمهر وقلت أرايت لو قال قائل أحذا الصداق ولا أجزه إن يكون أقل من مهر النبي صلى الله عليه وسلم خمسمائة درهم أو قال هو عن المرأة لا يكون أقل من خمسمائة درهم أو قال في البكر كالجنابة فقيمها ريش جافة أو قال لا يكون أقل مما يحب فيه الزكاة وهو مائة درهم أو عشرون دينار ما لم تحط عليه قال ليس المهر من هذا سبيل قلت أجل ولا مما قطع فيه اليد بل بعض هذا أولى أن يقاس عليه مما قطع فيه اليد أن كان هذا منه بعيدا

(باب ما جاء في النكاح على الإجارة) قال الشافعي رحمه الله تعالى الصداق ثمن من الأثمان فكل ما يصلح أن يكون ثمنًا يصلح أن يكون صداقا وذلك مثل أن تنكح المرأة الرجل على أن يخيط لها الثوب ويبنى لها البيت ويذهب بها البلد ويحمل ثمنها العمل فإن قال قائل ما دل على هذا قيل أنا كنا المهر عينا كان في معنى هذا وقد أجاز الله عز وجل في الإجارة في كتابه وأجاز المسلمون وقال الله عز وجل فإن أرضعن لكم فآوهن أجورهن وقال عز وجل وعلى المولودة رزقهن وكسوتهن بالمعروف وذكر قصة شعيب وموسى صلى الله عليه وسلم في النكاح فقال قالت يا أبا عبد الله استأجره من خير من استأجرت القوى الأمين قال إني أريد أن أكملك أحدا ياتي هاتين الآيتين وقال فلما قضى موسى الاجل وسار بأهله آتس من جانب الطور نارا قال ولا أحفظ من أحد خلافا في أن ما جازت عليه الإجارة جاز أن يكون مهرافن نكح بأن يعمل عملا فعله كله ثم يطلق قبل الدخول يرجع بنصف قيمة العمل ومن لم يعمل ثم طلق قبل الدخول عمل نصفه فإن فات الممول بأن يكون ثمنها ذلك كان للمرأة مثل نصف أجر خياطة الثوب أو عمله ما كان (قال الربيع) وجع الشافعي رحمه الله فقال يكون لها نصف مهر مثلها غير أن بعض الناس قال يجوز هذا في كل شيء غير تعليم الخدم فإنه

على أمة حامل فلم تلق جنتها حتى عتقت أو على ذمية فلم تلق جنتها حتى أسلت فغصه غرة لأنه جنى عليها وهي ممنوعة (وقال) في كتاب الديات والجنابات ولا أعرف أن يدفع الغرة قيمة إلا أن يكون بموضع لا توجد فيه (قال المزني) هذا معنى أصله في الدية أنها الإبل لأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بها فأن لم توجد فقيمها فكنكك الغرة أن لم توجد فقيمها (قال الشافعي) ويفرهما من غير دية الخطأ (قال) فإن قامت الينة أنها لم تزل ضمنه من الضربة حتى طرخته لزمه وإن لم تقيم يئنة حلف الجاني وبرئ (قال) وإن صرخ الجنين أو تحرك ولم يصرخ ثم مات مكانه فديته ثمانية وإن لم يتم مكانه فالقول قول الجاني وعاقبته أنه مات من غير جنابة ولو خرج حيا لأقل من ستة أشهر فكان في حال لم يتم كسبه حياة قط فيه الدية

تامة وإن كان في حال تم فيه لا حلف من الاجتهاد فيه الدية (قال المزني) هذا سقط من الكتاب عندي إذا أوجب الدية لانه بحال لا تتم له الحياة فينسب أن تسقط إذا كان بحال لا تتم له حياة (قال المزني) وقد قال لو كان لأقل من ستة أشهر فقتله رجل عمدا

فأراد ورثته القودقان كان مثله يعيش اليوم أو اليومين ففيه القودم سكت (قال المزي) كله يقول إن لم يكن كذلك فهو في معنى المذبح
يقطع بئس أو المجروح يخرج منه حسوته فتضرب عنقه فلا قود على الثاني (١٤٥) ولادية وفي هذا عند دليل وبالله

التوفيق (قال الشافعي)

ولو ضربها فالتقت بدا
وماتت ضمن الأم
والجنين لأنني قد علمت
أنه قد جنى على الجنين

(باب جنين الأمة)

(قال الشافعي) وفي

جنين الأمة عشر
قيمة أمه يوم جنى عليها
ذكرها كان أو أنثى وهو
قول المدنيين (قال المزي)

القياس على أصله

عشر قيمة أمه يوم

نقله لأنه قال لوضر بها

أمة فالتقت جنينا ميتا

ثم أعتقت فالتقت جنينا

آخر فعليه عشر قيمة أمه

لسدها وفي آخر ما

جنين حره لأمة

ولورثته (قال الشافعي)

قال محمد بن الحسن

للمدنيين رأيت لو كان

حيا أليس فيه قيمة

وان كان أقل من عشر

عشر أمه ولو كان ميتا

فغير أمه فقد أغرمتم

فيه ميتا أكثر مما أغرمتم

فيه حيا (قال الشافعي)

رحمة الله فقلت له

أليس أصلك حسين

الحرة التي قضى فيها

رسول الله صلى الله عليه

وسلم ولم يذكره أنه سأل

أذكر هوام أنثى قال

لا أجر على تعلم الخير ولو تكبر رجل امرأة على أن يعلمها خيرا كان لها مهر مثلها لأنه لا يصلح أن يستأجر رجل
ربلا على أن يعلمه خيرا قرأنا ولا غيره ولو صلح هذا كان تعليم الخير كخطبة النوب يجوز النكاح عليه ويكون
القول فيه كالقول في خطبة النوب إذا علمها الخير وطلقها رجعت عليه بنصف أجر تعليم ذلك الخير وإن
طلقها قبل أن يعلمها رجعت عليه بنصف أجر تعليم ذلك الخير لأنه ليس له أن يتخلو بها يعلمها وهذا قول
صحيح على السنة والقياس معالونا بعنا في تجوز الأجر على تعليم الخير (رجع الشافعي فقال لها مهر مثلها) قال
الربيع للشافعي قول آخر أذا تزوجها على أن يتخطب لها أو يبعثها أو يعطيها شيئا بعينه فطلقها قبل أن يدخل بها
فهلك النوب قبل أن يتخطب أو هلك الشيء الذي بعينه رجعت عليه بنصف صدق مثلها واحتج بأن من
اشترى شيئا بدينار فهلك الشيء قبل أن يقبضه فلم يقدر على خطبته رجعت عليه بنصف صدق مثلها واحتج بأن من
بيعهها فلما هلك النوب قبل أن يقبضه فلم يقدر على خطبته رجعت عليه بنصف صدق مثلها وهو بنصف صدق
وهو الثمن الذي اشترت به الخطبة (قال الربيع) وهذا أصح القولين وهو آخر قول الشافعي رحمه الله

(باب النهي أن يتخطب الرجل على خطبة أخيه) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن
نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يتخطب أحدكم على خطبة أخيه أخبرنا
الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد ومحمد بن يحيى بن جابر عن الأعرج عن أبي هريرة
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يتخطب أحدكم على خطبة أخيه (قال الشافعي) وهذا الحديثان
يحملان أن يكون الرجل منهما إذا خطب غيره امرأة أن لا يتخطبها حتى تأذن أو يترك رضى المرأة الخاطب
أو يحفظه ويحتمل أن يكون النهي عنه إنما هو عند رضى الخطوبة وذلك أنه إذا كان الخاطب الآخر عندها
من الخاطب الأول الذي رضىته تركت ما رضىته به الأول فكان هذا فسادا عليه وفي الفساد ما يشبهه الأضرار
به والله تعالى أعلم فلما احتمل المعنيين وغيرهما كان أولاهما أن يقال به ما وجدنا الدلالة توافقهما فوجدنا الدلالة
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن النهي أن يتخطب الرجل على خطبة أخيه إذا كانت المرأة راضية (قال)
ورضاها ان كانت ثيبا أن تأذن بالنكاح بنعم وإن كانت بكرا أن تسكت فيكون ذلك إذنها وقال في قائل أنت
تقول الحديث على عمومته وظهوره وإن احتمل معنى غير العام والظاهر حتى تأتي دلالة على أنه خاص دون عام
وباطن دون ظاهر قلت فكذلك أقول قال فامنعك أن تقول في هذا الحديث لا يتخطب الرجل على خطبة
أخيه وإن لم تظهر المرأة رضى أنه لا يتخطب حتى يترك الخطبة فكيف صرت فيه إلى ما لا يحتمله الحديث باطنا
خاصا دون ظاهرا قال فالدلالة قال وما الدلالة قلت أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان
عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها إذا حالت فأذنني قالت
فما حالت أخبرته أن معاوية وأبا جهل خطباني فقال اما معاوية فصعلوك لا مال له وأما أبو جهل فلا يضع عصاه
عن عاتقه أنكى أسامة فكرهته فقال أنكى أسامة فتكته فجعل الله لي فيه خيرا واعتبط به (قال الشافعي)
رحمة الله تعالى فقلت له قد أخبرته فاطمة أن رجلين خطباها ولا أحسب ما يتخطبانها الا وقد تقدمت خطبة
أحدهما خطبة الآخر لأنه قل ما يتخطب اثنان معا في وقت فلم نعلمه قال لهما ما كان ينبغي لأن يتخطب
واحد حتى يدع الآخر خطبته ولا قال ذلك لهما وخطبها هو صلى الله عليه وسلم على غيرهما ولم يكن في حديثها
أنها رضىت واحدا منهما ولا خطبته وحديثها يدل على أنها رضىت واحدة ولا راضية بهما ولا بواحد منهما ومتظرة
غيرهما أو محبة بينهما فلما خطبها رسول الله صلى الله عليه وسلم على أسامة وتكته دل على ما وصفت من أن

(١٩ - الام خامس) بلى قلت فجعلت وجعلنا فيه حساما من الابل أو حسين دينارا إذا لم يكن غرة قال بلى قلت فلو خر جاحين
ذكرنا وانثى فانا قال في الذكرا مائة وفي الأنثى خمسون قلت فانا عزم أن حكمهما في أنفسهما مختلفان فلم سويت بين حكمهما ميتين

أما يدل هذا أن حكمهم مامتين حكم غيرهما ثم قست على ذلك جنين الامة فقلت ان كان ذكر اقصى عشر قيمته لو كان حيا وان كان انثى
فغير قيمته لو كانت حية اليس (١٤٦) قد جعلت عقل الانثى من أصل عقلها في الحياة وضعف عقل الرجل من أصل

عقله في الحياة لا أعلم
الا نكست القياس
قال فانت قد سويت
بينهما قلت من أجل اني
زعمت أن أصل حكمهما
حكم غيرهما لاحكم
أنفسهما كما سويت
بين الذكر والانثى من
جنين الحرة فكان
مخرج قولي معتدلا
فكيف يكون الحكم
لمن لم يخرج حيا

(كتاب القسامة)

قال الشافعي أخبرنا
مالك عن أبي ليلى بن
عبد الله بن عبد الرحمن
عن سهل بن أبي
حشمة أنه أخبره رجال
من كبراء قومه أن
عبد الله ومحبيته خرجا
إلى خيبر فتفرقا في
حواشيهما فأخبر
محبيته أن عبد الله قتل
وطرح في قفص أو عين
فأتى يهود فقال أتم
قتلوه قالوا ما قتلناه
فقدم على قومه فأخبرهم
فأقبل هو وأخوه حويصة
وعبد الرحمن بن سهل
أخو المقتول إلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فذهب محبيته يتكلم
فقال عليه السلام كبر

الخطبة واسعة للخطابين ما ترض المرأة (قال الشافعي) وقال أرايت ان قلت هذا بخلاف حديث لا يخطب
المرء على خطبة أخيه وهو ناسخ له فقلت له أو يكون ناسخ أبدا الاما يخالفه الخلاف الذي لا يمكن استعمال
الحديثين معا قال لا قلت أفيمكن استعمال الحديثين معا على ما وصفت من أن الحال التي يخطب المرء على
خطبة أخيه بعد الرضا مكروهة وقبل الرضا غير مكروهة لاختلاف حال المرأة قبل الرضا وبعده قال
نعم قلت له فكيف يجوز أن يطرح حديث وقد يمكن أن لا يخالفه ولا يدري أيهما الناسخ أرايت ان قال
قائل حديث فاطمة الناسخ ولا بأس أن يخطب الرجل المرأة بكل حال ما جئتك عليه الامثل جئتك على
من خالفك فقال أنت ونحن نقول اذا احتمل الحديثان أن يستعمل لم يطرح أحدهما بالآخر فإن لي ذلك
قلت له نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم حكيم بن حزام عن بيع ما ليس عنده وأرخص في أن يسلف في الكيل
المعلوم إلى أجل معلوم وهذا بيع ما ليس عند البائع فقلت النهي عن بيع ما ليس عندك بعينه غير مضمون عليك
نأما المضمون فهو بيع صفة فاستعملنا الحديثين معاً قال هكذا نقول فأت هذه حجة عليك قال فان صاحبنا قال
لا يخطب وصيت أو لم ترض حتى يترك الخطاب قلت فهذا خلاف الحديث ضروري على المرأة في أن يكف عن
خطبتها حتى يتركها من لعله يضارها ولا يترك خطبتها أبدا قال هذا أحسن مما قال أصحابنا وأنا أرجع إليه
ولكن قد قال غيرك لا يخطبها اذا ركت وجاءت الدلالة على الرضا بان تشترط لنفسها فكيف زعمت بان
الخطاب لا يدع الخطبة في هذا الحال ولا يدعها حتى تنطق الشيب بالرضا ونسكت البكر فقلت له لما وجدت
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرد خطبة أبي جهم ومعاوية فاطمة ويخطبها على أسامة على خطبتهم لم يكن
لحديث مخرج الاما وصفت من أنهم لم تذكروا ولم يكن بين النطق بالرضا والسكوت عنه عند الخطبة منزلة
مباينة لحالها الأولى عند الخطبة فان قلت الركون والاشتراط قلت له أو يجوز للولي أن يزوجها عند الركون
والاشتراط قال لا حتى تنطق بالرضا ان كانت ثيبا ونسكت ان كانت بكر فقلت له أرى حالها عند الركون
وبعد غير الركون بعد الخطبة سواء لا يزوجها الولي في واحدة منهما قال أجل ولكنك تارا كنه مخالفة حالها غير
را كنه قلت أرايت اذا خطبها فاشتمته وقالت لذل بأهل وحلفت لا تنكحه ثم عاود الخطبة فلم تقبل لا ولا
نم أحوالها الاخرى مخالفة لحالها الاولى قال نعم قلت أفتمنع خطبتها على المعنى الذي ذكرت لاختلاف
حالتها قال لا لان الحكم لا يتغير في جواز تزويجها اثنتين في قولك اذا كشف ما يدل على ان الحالة التي تكف
فيها عن الرضا غير الحال التي تنطق فيها بالرضا حتى يجوز للولي تزويجها فيها قال هذا أظهر معانيها قلت
فاظهرها أولاها بناوبك

(ما جاء في نكاح المشرک) قال الشافعي قال الله جل وعز فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع
فانتهى عدد ما رخص فيه للمسلمين الى أربع لا يحل لمسلم ان يجمع بين أكثر من أربع الا ما خص الله به رسوله
صلى الله عليه وسلم دون المسلمين من نكاح أكثر من أربع يجمعهن ومن النكاح بغير مهر فقال عز وجل خالصا
لك من دون المؤمنين (قال الشافعي) أخبرنا النقة أحسبه اسمعيل بن ابراهيم «شك الشافعي» عن مهران
الزهري عن سالم عن أبيه أن غيلان بن سلة الثقفي أسلم وعنده عشرة نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم
أسلمك أربعا وفارق سائرهن (قال الشافعي) أخبرنا بعض أصحابنا عن أبي الزناد عن عبد المجيد بن سهل بن عبد
الرحمن بن عوف عن عوف بن الحرث عن نوف بن معاوية الديلي قال أسلمت وتحتي خمس نسوة فسألت النبي صلى
الله عليه وسلم فقال فارق واحدة وأسلمك أربعا فمديت إلى أقدمهن عندي فجوزا عاقرا منذ ستين سنة فقارقتها

كبرير يدالن فتكلم حويصة ثم محبيته فقال عليه السلام اما أن يدوا صاحبكم واما أن يؤذونا بحرب فكتب عليه السلام اليهم في أخبرنا
ذلك فكتبوا أنا والله ما قتلناه فقال لحويصة ومحبيته وعبد الرحمن أتخلفون وتستحقون دم صاحبكم قالوا لا قال فتخلف يهود قالوا ليسوا بمسلمين

فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده فبعث اليهم مائة ناقة قال سهل لقد ركضتني منها ناقة جراء (قال الشافعي) رحمه الله فان قيل فقد قال الولد وغيره تحلفون وتستحلفون وانت لا تحلف الا الاولياء قيل يكون قد قال (١٤٧) ذلك لاختلاف المقتول الوارث ويجوز

أن يقول تحلفون لواحد والدليل على ذلك حكم الله عز وجل وحكم رسوله عليه الصلاة والسلام أن الذين لا تكون الايمان يدفع بهم المرء عن نفسه أو يأخذ بها مع شاهده ولا يجوز الخلف بين يأخذ بها غيره (قال الشافعي) فإذا كان مثل السبب الذي قضى فيه عليه الصلاة والسلام بالقسامة حكمت بها وجعلت الدية فيها على المدعي عليهم فان قيل وما السبب الذي حكم فيه النبي صلى الله عليه وسلم قيل كانت خبيرا دارهم ومحمضة لا يحاط لهم غيرهم وكانت العداوة بين الانصار وبينهم ظاهرة وخرج عبد الله بعد العاصم فوجد قتيل قبل الليل فبكاد يغاب على من سمع هذا أنه لم يقتله البعض اليهود فاذا كانت دار قوم محمضة أو قبيلة وكانوا أعداء للمقتول فهم وفي كتاب الربيع أعداء للمقتول أو قبيلته ووجد القليل فهم فأدعى أوليائه قتله فلمهم القسامة وكذلك يدخل نفر بيتا أو محصرا أو وحدهم أو صفين في حرب أو ازدحام جماعة فلا يفرقون الا

أخبرنا الشافعي قال أخبرني ابن أبي يحيى عن اسحق بن عبد الله عن أبي وهب الجبشاني عن أبي خراش عن الديلمي أو ابن الديلمي قال أسلت وتحتي أختان فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فأمرني أن أمسك أيتهما شئت وأفارق الأخرى (قال الشافعي) فهذا نقول اذا أسلم المشرک وعنده أكثر من أربع نسوة أمسك منهن أربعاً يتهن شاء وفارق سائرهن لانه لا يحل له غير ذلك لقول الله عز وجل وما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يجمع بين أكثر من أربع نسوة في الاسلام (قال الشافعي) ولا بأبى كن في عقدة واحدة أو عقد متفرقة أو أيتهن فارق الاولى ممن نكح أم الآخرة اذا كان من يمسك منهن غير ذات محرم يحرم عليه في الاسلام أن يتبدل نكاحها بكل وجه وذلك مثل أن يسلم وعنده أختان فلا بد أن يفارق أيتهما شاء لان محرم ما بكل وجه أن يجمع بينهما في الاسلام ومثله أن يكون نكح امرأة وابنتها فأصابهما محرم أن يتبدل نكاح واحدة منهما في الاسلام وقد أصابهما بالنكاح الذي قد يجوز مثله ولونكح أختين معا ولم يدخل بواحدة منهما قلت له فارق أيتهما شئت وأمسك الأخرى ولا أنظر في ذلك الى أيتهما نكح أو لا وهذا القول كله موافق لمعنى السنة والله أعلم ولو أسلم رجل وعنده يهودية أو نصرانية كأنه على النكاح لانه يحل له نكاح واحدة منهما وهو مسلم ولو أسلم وعنده وثنية أو مجوسية لم يكن له أصابتها الا أن تسلم قبل أن تنقض العدة وله وطء اليهودية والنصرانية بملك وليس له وطء وثنية ولا مجوسية عكك اذا لم يحل له نكاحها لم يحل له وطؤها وذلك للدين فيما ولا أعلم أحدا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وطئ سبية عربية حتى أسلت واذ حرم النبي صلى الله عليه وسلم على من أسلم أن يطأ امرأة وثنية حتى تسلم في العدة دل ذلك على أن لا توطن من كانت على دينها حتى تسلم من حرة أو أمة (باب الخلاف في الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي قال لي بعض الناس ما يحدثك أن يفارق ما زاد على أربع وإن فارق الثلاث نكح أو لا ولم تقل غسل الأربع الاوائل ويفارق سائرهن فقلت له بحديث الديلمي وحديث نوفل بن معاوية قال أفرايت (١) لو لم يكن ثابتا وكانا غير ثابتين أو يكون لك في حديث ابن عمر حجة قلت نعم وما على فيما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يقال هل فيه حجة غير بل على وعلى التسليم وذلك طاعة الله عز وجل قال هذا كله كافت وعلينا أن نقول به ان كان ثابتا قلت ان كنت لا تثبت مثله وأضعف منه فليس عليك فيه حجة فأرددما كان مثله قال فأجب أن تعاني هل في حديث ابن عمر حجة لو لم يأت غيره قلت نعم قال وابن هي قلت لما أعلم النبي صلى الله عليه وسلم غيلان أنه لا يحل له أن يمسك أكثر من أربع ولم يقل له الأربع الاوائل استدلتنا على أنه لو بقي فيما يحل له ويحرم عليه معنى غيره عليه اياه لانه مبتدئ للاسلام لا علم له قبل اسلامه فيعلم بعضا ويسكت له عما يعلم في غيره قال وليس قد يعلمه الشيبين فيؤدى أحدهما دون الآخر قلت بلى قال فلم جعلت هذا حجة وقد عكس فيه ما قلت قلت له في حديث النبي صلى الله عليه وسلم شأن أحدهما العفو عما فات من ابتداء عقدة النكاح ومن يقع عليه النكاح من العقد فلما يسأل عما وقع عليه العقد ولا يسأل عن أصل عقدة نكاحهن وكان أهل الاوثان لا يعقدون نكاحا الا لا يصلح أن يتدأ في الاسلام ففعاها واذ عفا عقدا واحدا فاسد الا انه فانت في الشرك فسواء كل عقد فاسد فيه بأن يتدأ بغيره ولو بغيره فهو ما أشبه ذلك مما لا يجوز ابتداءه في الاسلام فأكرما في النكاح الزوائد على الأربع في الشرك بأن يكون نكاحهن فاسدا كفساد ما وصفنا فاذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعفو عن ذلك لكل من أسلم من أهل الشرك ويقرهم على نكاحهم وإن كان فاسدا اعتدنا فكذا ذلك ان أراد أن يجلس ما عقد بعد الأربع في الشرك يجوز ذلك له لان أكثر حالاتهن أن يكون نكاحهن فاسدا

(١) قوله لو لم يكن ثابتا أي حديث ابن عمر وقد تقدم في الباب قبله كتبه معصمه

وقيل بينهم أو في ناحية ليس الى جنبه عين ولا أتر الأرجل واحد مخضب بدمه في مقامه ذلك أو في بيئته متفرقة من المسلمين من نواح لم يجتمعوا فيها ثبت كل واحد منهم على الانفراد على رجل أنه قتله فسواء شهداتهم ولم يسمع بعضهم شهادة بعض فان لم يكونوا ممن لم يعدلوا أو يشهد

عدل على رجل أنه قتله لان كل سبب من هذا يغلب على عقل الحاكم أنه كما ادعى عليه وللولي أن يقسم على الواحد والجماعة من أمكن أن يكون في جلتهم وسواء كان به جرح أو غيره لانه (١٤٨) قد يقتل عبلا أثره فان أنكر المدعى عليه أن يكون قيمهم لم يسمع الولي الا بيئته أو اقارانه

ولاشي أولى أن يشبه بشي من عقد فاسد يعني عنه بعقد يعني عنه ولو لم يكن في هذا حجة غير هذا لاكتفى بها فكيف ومعه تخيير رسول الله صلى الله عليه وسلم أيام وتركه مسئلة عن الاوائل والاواخر كترك مسئلة من أسلم من أهل الشربة عن نكاحه ليعلم أفساد أم صحيح وهو معفو يجوز كله والاخر أنه حظر عليه في الاسلام ما لا يجوز أن يجاوز بعده اربعا ومن الجمع بين الاختين حكم في العقد بقوانه في الجاهلية حكم ما قبض من الربا قال الله تعالى اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين فحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بحكم الله في أن لم يرد ما قبض من الربا لانه فات ورد ما لم يقبض منه لان الاسلام أدركه غير فالت فكذلك حكم الله عز وجل في عقد النكاح في الجاهلية أن لم يرد رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه فات انما هو شي واحد لا يتبعض فيجاز بعضه ويرد بعضه وحكم فيمن أدركه الاسلام من النساء عقدة حكم الاسلام فلم يجز أن يجمع بين أكثر من أربع نسوة ولا أن يجمع بين الاختين لان هذا غير فالت أدركه الاسلام معه كما أدرك ما لم يمت من الربا يقبض قال أفتوجدني سوى هذا ما يدل على أن العقد في النكاح تكون كالعقدة في السبوع والقوت مع العقدة فقلت فيما أوجدت كفاية قال فاذا ذكر غيره ان علمته قلت أرايت امرأه تنكحنا بغير مهر فاصبتها أو بغير فاسد قال فلها مهر مثلها والنكاح ثابت لا يفسخ قلت له ولوعدة مدت البيع بغير من مسمى أو بمن محرم رد البيع ان وجد فان هلك في يديك كان عليك قيمته قال نعم قلت أفتجد عقد النكاح ههنا أخذ كعقد البيع ربونه قال نعم قلت فامنعك في عقد النكاح في الجاهلية أن تقول هو كفالت ما اقتسموا عليه وقبضوا القسم وما أروا فاضى قبضه ولا أروه وقلت أرايت قولك أنظر الى العقدة فان كانت لو ابتدئت في الاسلام جازت أجزتها وان كانت لو ابتدئت في الاسلام ردت ردتها أم ادلك فيما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ابن الدبلي ونوفل بن معاوية ما قطع عنك موضع الشك قال فائما كملت على حديث الزهري لان جلته قد يجهل أن يكون عاما على ما وصفت وان لم يكن عاما في الحديث فقلت له هذا لو كان كان أشد عليك ولو لم يكن فيه الاحديث ابن عمرو لم يكن في حديث ابن عمر دلالة كنت محبوبا على لسانك مع أن في حديث ابن عمر دلالة عندنا على قولنا والله أعلم قال فأوجدني ما يدل على خلاف قولك لو لم يكن في حديث ابن عمر دلالة بيته قلت أرايت رجلا ابتدأ في الاسلام نكاحا بشهادة أهل الاوثان أن يجوز قال لا ولا بشهادة أهل الذمة لانهم لا يكونون شهداء على المسلمين قلت أفرأيت غيلان بن سلمة أم من أهل الاوثان كان قبل الاسلام قال نعم قلت أفرأيت أحسن ما كان عنده أليس أن ينكح بشهادة أهل الاوثان قال بلى قلت فاذا زعت أن يقرب مع أربع وأحسن حاله فيهن أن يكون نكاحهن بشهادة أهل الاوثان أم اختلفت أمسل قولك قال ان هذا السار مني قلت فلو لم يكن عليك حجة غيره كنت محبوبا مع أنا لا ندرى لعلمهم كانوا ينكحون بغير ولي وبغير شهود وفي العدة قال ان هذا اليك فيهم وروى عنهم أنهم كانوا ينكحون بغير شهود وفي العدة قال أجهل ولكن لم أسمع ان النبي صلى الله عليه وسلم سألهم كيف أصل نكاحهم قلت أفرأيت ان قال لك قائل كما قلت لنا قد يجوز أن يكون سألهم ولم يؤد اليك في الخبر قال اذا يكون ذلك له على قلت له أفتجد بدامن أن يكون لمسلم يؤد في الخبر أنه سألهم عن أصل العقدة كان ذلك عن راعن العقدة لانها لا تكون لاهل الاثان الاعلى ما لا يصلح أن يبتدئها في الاسلام مسلم أو تكون تقول في العقدة قولك في عدد النساء انه يفرق بينه وبين من تحرم بكل وجه عليه فتقول يبتدئ مع النكاح في الاسلام قال لا أقوله قلت وما منعك أن تقوله أليس بان السنة دلت على أن العقدة معقولة لهم قال بلى قلت وانما كانت معقولة ينظر الى فسادها كما لا ينظر الى

كان فيهم ولا أنظر الى دعوى الميت ولو رثة القتل أن يقسموا وان كانوا غيبا عن موضع القتل لانه يمكن أن يعلموا ذلك باعتراف القاتل أو بيئته لا يعلمهم الحاكم من أهل الصدق عندهم وغير ذلك من وجوه ما يعلم به الغائب وينبغي للحاكم أن يقول لهم اتقوا الله ولا تخلقوا الابعاد الاستنبات وتقبل أيمانهم متى خلفوا مسلمين كانوا على مشركين أو مشركين على مسلمين لان كلا ولي دمه ووارث دينه وليس العبد القسامة في عهده على الاحرار والعبيد (قال) ويقسم المكاتب في عهده لأنه ماله فان لم يقسم حتى يجز كان للسيد أن يقسم (قال) يؤقتل عبيد لام ولد فلم يقسم سيدها حتى مات وأوصى لها بن العبد لم تقسم وأقسم ورثته وكان لها من العبد وان لم يقسم الورثة لم يكن لهم ولا لها شيء الايمان المدعى عليهم (قال) ولو جرح رجل فأت بطلت القسامة لان ماله فيء ولو كان

فساد

رجع الى الاسلام كانت فيه القسامة للوارث ولو جرح وهو عبد فعتق ثم مات

حرا وجبت فيه القسامة لورثته الاحرار وليس له المعتق بقدر ما علك في جراحه ولا تجب القسامة في دون النفس ولو لم يقسم الولي حتى ارتد فاقسم وقتت الدية فان رجح أخذها وان قتل كانت فيا والايمان في الدماء مخالفة لها في الحقوق وهي في جميع الحقوق بين يمين

وفي الدماء نجسون عينا وقال في كتاب العمد ولو ادعى أنه قتل أباه عمدا فقال بل خطأ فالدية عليه في ثلاث سنين بعد أن يحلف ما قتله الا خطأ فان نكل حلف المدعى لقتله عمدا وكان له القود (قال المرتني) هذا القياس على أقاويله في الطلاق (١٤٩) والعناق وغيرهما في النكول

ورد اليمين (قال الشافعي) وسواء في النكول المحجور عليه وغير المحجور عليه ويلزمه منها في ماله ما يلزم غير المحجور والنجاسة خلاف البيع والشراء فان قال فائس كف يحلفون على ما لا يعلمون قيل فأنتم تقولون لو أن ابن عشرين سنة رى بالمشرق اشترى عبدا ابن مائة سنة رى بالمغرب فباع من ساعته فأصاب به المشتري عبدا البائع يحلف على البت لقد باعه امامه وما به هذا العيب ولا علم به والذي قلناه قد يصح علمهما وصفا

(باب ما ينبغي للحاكم أن يعلمه من الدلالة القسامة وكيف يقسم)

قال الشافعي وينبغي أن يقول لمن قتل صاحبك قاتل فلان قال فلان قال وخد فان قال نعم قال عمدا أو خطأ فان قال عمدا سأله وما العمد فان وصف ما في مثله القصص أحلف على ذلك وان وصف من العمد ما لا يجب فيه القصص لم يحلفه عليه

فساد نكاح من لا يجوز نكاحه ولا الجمع بينه ولا ما جاوزت أربعا قال والعقد مخالف لهذا قال قلت فكيف جعلت بين المختلف وتطرت إلى فساد هامة ولم تنظر إليه أخرى فرجع بعضهم إلى قولنا قال عسك أربعا أبتهن شاء ويفارق سائرهن وعاب قول أصحابه وقال نحن نفرق بين ما لا يفرق في العقول بقول الرجل من أحبب النبي صلى الله عليه وسلم فكيف اذا جاء قول النبي صلى الله عليه وسلم وهو الذي أزمناه الله تبارك وتعالى ولكن حدثني فيه حدا قلت في نكاح الشر له شأن عقده وما يحرم مما يقع عليه العقد بكل وجه ويجوز أربع فلما رد النبي صلى الله عليه وسلم ما جاوز أربعا دل على أنه رد ذوات المحارم على النكاح وذلك في كتاب الله عز وجل ولما لم يسأل عن العقد علمت أنه عفا عن العقد فعفونا عما عفا عنه واتهمنا عن افساد عقدها اذا كان بالمعقود عليها من تحلل بحال ولو لا ذلك لردنا نكاح أهل الاوثان كله وقتلنا ابتدؤه في الاسلام حتى يعتد بما يحل في الاسلام

(باب نكاح الولاية والنكاح بالشهادة)

قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وقال في الاماء فانكوهن بأذن أهلهن وقال عز وجل واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن اذا تراضوا بينهم بالمعروف (قال الشافعي) رحمه الله فهذه الآية آية في كتاب الله عز وجل دلالة على أن ليس للمرأة الحرة أن تنكح نفسها فان قال قائل نرى ابتداء الآية بخاطبة الأزواج لان الله تبارك وتعالى يقول واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن فدل على أنه انما أراد غير الأزواج من قبل ان الزوج اذا انقضت عده المرأة يلوغ أهلها لاسبيل له عليها فان قال قائل فقد يحتمل قوله فبلغن أجلهن اذا شارفن بلوغ أجلهن لان القول للأزواج فبلغن أجلهن فامسكوهن بعروف أو فارقوهن بعروف نهيان يمنعها من أن يعرضها لغيرها فالآية تدل على أنه لم يرد بها هذا المعنى لانها لا تحتمل لان المرأة المشاركة بلوغ أهلها ولم تبلغه لا يحل لها أن تنكح وهي ممنوعة من النكاح بآخر العدة كما كانت ممنوعة منها قبلها فان الله عز وجل يقول فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن اذا تراضوا فلا يؤمر بأن يحل انكاح الزوج الا من قد حل له الزوج وقال بعض أهل العلم ان هذه الآية نزلت في معقل بن يسار زوج أخته فطلقها زوجها فانقضت عدها فأراد زوجها أو أرا دت أن يتناكحها فمعتل بن يسار أخوها وقال زوجتك أختي وأنت على غيرك ثم طلقها فلا أزواجها بدأ فتركت فلا تعضلوهن وفي هذه الآية الدلالة على أن النكاح يتم برضا الولي والمنكحة والنكاح وعلى أن على الولي أن لا يعضل فاذا كان عليه أن لا يعضل فعلى السلطان التزوج اذا عضل لان من منع حقا فأمر السلطان جائز عليه أن يأخذه منه وعطاءه عليه والسنة تدل على ما دل عليه القرآن وما وصفنا من الاولياء والسلطان أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال حدثنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن سليمان ابن موسى عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أيعا امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فإنا فان أصابها فلها المهر بما استحل من فرجها فان استجبروا فالسلطان ولي من لا ولي له (قال الشافعي) رحمه الله ففي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم دلالات منها أن الولي شركا في بضع المرأة ولا يتم النكاح الا به ما لم يعضلها ثم لا نجد لشركه في بضعها معنى تملكه وهو معنى فضل نظر بحاطة الموضوع أن ينال المرأة من لا يساويها وعلى هذا المعنى اعتمد من ذهب إلى الأكفأ والله أعلم

والعمد في ماله والخطأ على عاقلة في ثلاث سنين فان قال قاتله فلان ونفر معه لم يحلفه حتى يسمى النفر أو عدهم ان لم يعرفهم ولو أحلفه قبل أن يسأله عن هذا ولم يعقل له عمدا ولا خطأ أعاد عليه عدا لايمان (قال الشافعي) يحلف وارت القتل على قدر مواريثهم ذكر

ان أو أنى زوجاً أو زوجة فان تركه ابنتين كبيراً وصغيراً أو غائباً وحاضراً كذب أخاه وأراد الآخر المين قيل له لا تستوجب شيأ من الهدية (لا) بخمسين عينا فان شئت فاحلف (١٥٠) خمسين عينا وخمسين الدية مورثك وان امتعت فددع حتى يحضر معك ولا تقبل

ويحتمل أن تدعو المرأة الشهوة الى أن تصير الى ما لا يجوز من النكاح فيكون الولي أبا لها من ذلك فيها وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم البيان من أن العقد اذا وقعت بغير ولي فهي منسوخة لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فتنكحها باطل والباطل لا يكون حقا لا بتجديد نكاح غيره ولا يجوز لو أجاز الولي أبداً لأنه اذا انعقد النكاح باطلا لم يكن حقا الا بأن يعقد عقداً جديداً بغير باطل وفي السنة دلالة على أن الاصابة اذا كانت بالشبهة ففيها المهر ويرى الحد لأنه لم يذ كر حداً وفيها أن على الولي أن يزوج اذا رضيت المرأة وكان البعل رضا فاذ امتنع ما عليه زوج السلطان كما يعطى السلطان ويأخذ ما منع مما عليه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع عن جبير بن مطعم عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها واذنها صماتها (قال الشافعي) ففي هذا الحديث دلالة على الفرق بين البكر والثيب في أمر من أحدهما ما يكون فيه اذنها وهو أن اذن البكر الصمت فاذا كان اذنها الصمت فاذن التي تخالفها الكلام لأنه خلاف الصمت وهي الثيب والثاني أن أمرهما في ولاية أنفسهما لا نفسهما مختلف قولاً في الثيب أنها أحق من الولي والولي ههنا الأب وأنه أعلم دون الأولياء ومثل هذا حديث خنساء بنت خدام حين زوجها أبوها ثيباً وهي كارهة فرد النبي صلى الله عليه وسلم نكاحه والبكر بخلافها حين اختلف في أصل لفظ النبي صلى الله عليه وسلم فاذا خالفها كان الأب أحق بأمرها من نفسها فان قال قائل ما دل على ذلك قبل اللفظ بالحديث يدل على فرق بينهما اذ قال الثيب أحق بنفسها وأمر في البكر أن تستأذن ولو كانتا معسوءاً كان اللفظ هما أحق بأنفسهما واذن البكر الصمت واذن الثيب الكلام فان قال قائل فقد أمر باستثمارها فاستثمارها يحتمل أن لا يكون للأب تزويجها الا بأمرها ويحتمل أن تستأمر على معنى استعطابة نفسها وان تعلم من نفسها على أمرها أو أطلعته لاب كان شبيهاً أن ينزهاها بان لا يزوجها فان قال قائل فلم قلت يجوز نكاحها وان لم يستأمرها قيل له بما وصفت من الاستدلال بفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين البكر والثيب اذ قال الأيم أحق بنفسها من وليها ثم قال والبكر تستأذن في نفسها فلا يجوز عندى الآن بفرق حالهما في أنفسهما ولا يفرق حالهما في أنفسهما إلا بما قلنا من أن للأب على البكر ما ليس له على الثيب كما استدللنا اذ قال في البكر واذنها صماتها ولم يقل في الثيب اذنها الكلام على أن اذن الثيب خلاف البكر ولا يكون خلاف الصمت الا بالنطق بالاذن قال فهل على ما وصفت من دلالة قيل نعم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابنة سبع وبني بي وأنا بنت تسع سنين (قال الشافعي) زوجها أبها أبوها فدل ذلك على أن أبا البكر أحق بالنكاحها من نفسها لان ابنة سبع سنين وتسع لا أمر لها في نفسها وليس لاحد غير الأب أن يزوجها بغير إجازة حتى تبلغ ويكون لها أمر في نفسها فان قال قائل فلم لا تقول في ولي غير الأب له أن يزوج البكر وان لم تأذن وجعلتها فم يبق من الأولياء بمنزلة الثيب قلت فان الولي الأب الكامل بالولاية كالأم والوالدة وانما تصير الولاية بعد الأب لغيره بمعنى فقدته أو أخرجه نفسه من الولاية بالعضل كما تصير الأم غير الأم كالوالدة بمعنى رضاع أو نكاح أب أو ما يقع عليه اسم الأم لانها اذا قبلت أم كانت الأم التي تعرف والوالدة لا ترى أن لا ولاية لاحد مع أب ومن كان ولياً بعده (١) فقد يشركه في الولاية غير الاخوة وبنوالم مع المولى يكونون شركاء في الولاية ولا يشرك الأب أحد في الولاية بانفراده بالولاية عما وجب له من اسم الولاية مطلقاً له دون غيره كما يجب للأم والوالدة اسم الأم مطلقاً لها دون غيرها فان قال قائل فأنما يؤمر بالاستثمار من له أمر في نفسه يرد عنه أن يخولف أمره وسأل عن الدلالة

(١) قوله فقد يشركه في الولاية غير الخ لعل في العبارة تحريفاً فانظر كتبه معجده

عنه فليقلان خمسين عينا فان تركه ثلاثاً بنتين حلف كل واحد منهم سبع عشرة عينا يجبر عليهم كسر اليمين فان تركه أكثر من خمسين ابنا حلف كل واحد منهم عينا يجبر الكسر من الأيمان ومن مات من الورثة قبل أن يقسم قام ورثته مقامه بقدر موارثهم ولو لم يتم القسامة حتى مات ابتداء وارثه القسامة ولو غلب على عقله ثم أفاق بنى لانه حلف بجمعها

(باب ما يسقط القسامة من الاختلاف أو لا يسقطها)

قال الشافعي رحمه الله ولو ادعى أحد الابنين على رجل من أهل هذه المحلة أنه قتل أباه وحده وقال الآخر وهو عدل ما قتله بأنه كان في الوقت الذي قتل فيه بيلدلا يمكن أن يصل اليه في ذلك الوقت ففيها قولان أحدهما أن المدعى أن يقسم خمسين عينا ويستحق نصف الدية والثاني أن ليس له أن يقسم على رجل يبرئه وارثه (قال المزني) قياس قوله أن من

أثبت السبب الذي به القسامة حلف ولم يمتعه من ذلك انكار الآخر كالأول أو قام أحدهما شاهداً الا بهما بين وأنكر الآخر على ما ادعاه أخوه وأكذبه أن المدعى مع الشاهد المين ويستحق كذلك المدعى مع السبب القسامة ويستحق فالسبب والشاهد بمعنى واحد في

قوله لانه بوجب مع كل واحد النين والاستحقاق الآن في الدم نجسين عينا وفي غيره عيين (قال الشافعي) ولكن لو قال أحدهما قتل أبي عبد الله ابن خالد ورجل لا عرفه وقال الآخر قتل أبي زيد بن عامر ورجل لا عرفه فهذا خلاف لما مضى لانه (١٥١) قد يجوز أن يكون الذي جهله

أحدهما هو الذي عرفه

الآخر فلا يسقط حق

واحد منهما في القسامة

ولو قال الاول قد عرفت

زيدا وليس بالذي قتل

مع عبد الله وقال الآخر

قد عرفت عبد الله

وليس بالذي قتل مع زيد

ففيها قولان أحدهما

أن يكون لكل واحد

القسامة على الذي

ادعى عليه ويأخذ

حصته من الدية والقول

الثاني أنه ليس لواحد

منهما أن يقسم حتى

تجتمع دعواهما على

واحد (قال المزني) قد

قطع بالقول الاول في

الباب الذي قبل هذا وهو

أقيس على أصله لان

الشريكين عنده في الدم

يخلفان مع السبب

كالشريكين عنده في

المال يخلفان مع

الشاهد فاذا كذب

أحد الشريكين صاحبه

في الحق حلف صاحبه مع

الشاهد واستحق وكذلك

إذا كذب أحد الشريكين

صاحبه في الدم حلف

صاحبه مع السبب

وأستحق (قال الشافعي)

على ما قلنا من أنه قد يؤمر بالاستمرار من لا يحل محل أن يرد عنه خلاف ما أمر به فالدلالة عليه أن الله عز وجل يقول لنبيه صلى الله عليه وسلم فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فاتعا اقتضى عليهم طاعته فيما أحبوا وكرهوا وانما أمر بشاورهم والله أعلم لجمع الالفه وأن يستن بالاستشارة بعد من ليس له من الأمر ماله وعلى أن أعظم لرغبتهم وسرورهم أن يشاوروا لا على أن لا حدم من الآدميين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرد عنه اذا عزم رسول الله صلى الله عليه وسلم على الأمر به والنهي عنه ألا ترى إلى قوله عز وجل فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم وقال عز وجل النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وقوله فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت رب سلوا تسليما (قال الشافعي) أخبرنا مسلم عن ابن جريج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر نعيما أن يؤمر أم ابنته فيها ولا يخالف الناس أن ليس لامها فيها أمر ولكن على معنى استطابة النفس وما وصفت ألا ترى أن في حديث نعيم ما بين ما وصفت لان ابنة نعيم لو كان لها أن ترد أمر أبيها وهي بكر أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عسقتها فان أذنت جاز عليها وان لم تأذن رد عنها كما رد عن خنساء ابنة خدام لو كان نعيم استأذن ابنته وكان شبيها أن لا يخالف أمها ولو خالفها أو تفوت عليها فكان نكاحها باذنها كانت أمهات شبيها أن لا تعارض نعيما في كراهية نكاحها من رضى ولا أحسب أمهات تكلمت الا وقد سخطت ابنتها ولم تعلمها رضى أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن بن مجمع ابني يزيد بن حارثة عن خنساء بنت خدام الانصارية أن أباهما زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها (قال الشافعي) رحمه الله وهذا موافق قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يم حق بنفسها من ولها والدليل على ما قلنا من أن ليس للمرأة أن تشك في الإذن ولي ولا لولي أن يزوجهما إلا باذنها ولا يتم نكاح الا رضاهما معا ورضا الزوج (قال الشافعي) وروى عن الحسن بن أبي الحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل وهذا وان كان منقطع عادون النبي صلى الله عليه وسلم فان أكثر أهل العلم يقول به ويقول الفرق بين النكاح والسفاح الشهود (قال الشافعي) وهو ثابت عن ابن عباس رضي الله عنهما وغيره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فالنكاح يثبت بأربعة أشياء الولي ورضا المنكوحه ورضا التامخ وشاهدي عدل الا ما وصفنا من البكر يزوجه الأب والامة يزوجهما السيد بغير رضاهما فانهما مختاران ما سواهما وقد تأول فيه بعض أهل العلم قول الله عز وجل أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح وقال الأب في ابنته البكر والسيد في أمته وقد خالفه غيره فيما تأول وقال هو الزوج يعفو فيدع ماله من أخذ نصف المهر وفي الآية كالدلالة على أن الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج والله سبحانه أعلم وهذا مكتوب في كتاب الطلاق فاذا كان يتم بأشياء فنقص منها واحد فهو غير تام ولا جائز فأى هذه الأربعة نقص لم يجز معه النكاح ويجب خامسة أن يسمى المهر وان لم يفعل كان النكاح جائزا فيما ذكرنا من حكم الله تعالى في المهور (الخلاف في نكاح الاولياء والسنة في الكاح) قال الشافعي رحمه الله فغالبنا بعض الناس في الاولياء فقال اذا نكحت المرأة كفوا عنهم مثلها فالكاح جائز وان لم يزوجهما ولي وانما أريد بهذا أن يكون ٣ ما يفعل أن يأخذ به حفظها فاذا أخذته كما يأخذ الولي فالكاح جائز وكذا بعض ما وصفت من الحجة في الاولياء وقلت له أرايت لو عارضك معارض عثل يجتهد فقال أتماريد من الشاهدان لا يتحاذان الزوجان فاذا نكحها بغير بينة فالكاح ثابت فهو كالبيوع ثبتت وان عقدت بغير بينة قال ليس ذلك له قلنا لو قال لان سنة النكاح البينة

ومتى قامت البينة بما يمنع امكان السبب أو باقرار وقد أخذت الدية بالقسامة ردت الدية (باب كيف عين مدعى الدم والمدعى عليه) قال الشافعي واذا وجبت لرجل قسامة حلف بالله الذي لا اله الا هو عالم خائنة الأعين وما تخفي الصدور لانه قتل فلان فلان مفردا بقتله

ماشاركه في قتله غيره وان ادعى على آخر معه حلف القتل فلان واخر معه فلا نامنفردين بقتله ماشاركه ما فيه غيرهم لو ادعى الجاني انما من الجراح زاد وما برأ من جراحه (١٥٣) فلان حتى مات منها واذا حلف المدعى عليه حلف كذلك ما قتل فلانا ولا أعان على قتله

ولأنه من فعله ولا بسبب فعله شيء جرحه ولا وصل إلى شيء من بدنه لأنه قد يرى فيصيب شيئا فيطير الذي أصابه فيقتله ولا أحدث شيئا مات منه فلان لأنه قد يحضر البئر ويضع الحجر فيموت منه ولولم يزد السلطان على حلفه بالله أجزأه لأن الله تعالى جعل بين المتلاعنين الإيمان بالله

باب دعوى الدم في الموضع الذي ليس فيه قسامة

قال الشافعي وإذا وجد قتل في محلة قوم يخاطبهم غيرهم أو في صحراء أو مسجد أو سوق فلا قسامة وإن ادعى وليه على أهل المحلة لم يحلف إلا من أنبتوه بعينه وإن كانوا ألفا فيحلفون بمائة عينا لأنهم يزيدون على خمسين فإن لم يبق منهم إلا واحد حلف خمسين عينا ويرى فإن نكلوا حلف ولاية الدم خمسين عينا واستحقوا الدية في أموالهم إن كان عمدا وعلى

فقلت له الحديث في السنة في النكاح عن النبي صلى الله عليه وسلم منقطع وأنت لا تثبت المنقطع ولو أنبتك دخل عليك الولي قال فإنه عن ابن عباس وغيره متصل قلت وهكذا أيضا الولي عنهم والحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أيضا امرأه فكيف تغير إذن ولها فنكاحها باطل وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه رد النكاح بتغير إذن ولي وعن غيره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف أفسدت النكاح بتلك الشهادة فيه وأنبتت بتلك الولي وهو أنبت في الأخبار من الشهادة ولم تقل أن الشهود أجمعوا لاختلاف الخصمين فيجوز إذا تصادق الزوجان وقلت لا يجوز لعلة في شيء جاءت به سنة وما جاءت به سنة فإنه ثبت بنفسه ولا يحتاج إلى أن يقامر على سنة أخرى لأن لا ندري لعله أمر به لعله أم تغيرها ولو جاز هذا لنا بطلنا عامة السنن وقلنا إذا بكفت بغير صداق ورضيت لم يكن لها صداق وإن دخل بها لأننا أخذنا الصداق لها وإنها إذا عفت الصداق جاز تغير النكاح وال دخول بلا مهر فكيف لم تقل في الأولياء هكذا قال فقد خالفت صاحبي في قوله في الأولياء وعلمت أنه خلاف الحديث فلا يكون النكاح إلا بولي (قال الشافعي) رحمه الله فقلت له وإنما قرأت قول صاحبك ورأيتك مجبوراً بأنه يخالف الحديث وإنما القياس الجائر أن يشبه ما لم يأت فيه حديث بجديد لازم فاما أن تعمد إلى حديث والحديث عام فتعمله على أن يقاس فبالقياس ولهذا الموضع أن كان الحديث يقاس فابن المنتهى إذا كان الحديث قياساً قلت من قال هذا فهو منه جهل وإنما العلم اتباع الحديث كما جاء قال نعم قلت فانت قد دخلت في بعض معنى قول صاحبك قال وأين قلت زعمت أن المرأة إذا نكحت بتغير إذن ولها قال النكاح موقوف حتى يحجزه السلطان إذا رآه احتياطاً أو رده قال نعم قلت فقد خالفت الحديث يقول النبي صلى الله عليه وسلم نكاحها باطل وعمر رضي الله عنه رده فمما لفتهم ما عاف كيف يحجز السلطان عقدة إذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أبطلها قال وكيف تقول قلت يستأنفها بأمر يحدده فإذا فعل ذلك فليس ذلك باجازه العقدة القاسدة بل الاستئناف وهو نكاح جديد بغير ضمان به قلت أرايت رجلاً نكح امرأته على أنه بالخيار أو هي لا يجوز الخيار قال لا قلت ولم لا يجوز كما يجوز في البيع قال ليس كالبيع قلت والفرق بينهما ما أن الجماع كان محرماً ما قبل العقدة فلما انعقدت حل الجماع ولا يجوز أن تكون العقدة التي بها يكون الجماع بالنكاح تاماً أبداً إلا والجماع مباح وإن كان غير مباح فالعقدة غير ثابتة لأن الجماع ليس بملك مال يجوز للشترى هبة للبائع والبائع هبته للشترى إنما هي إحاطة شيء كان محرماً محل بها لا شيء يملكه ملك الأموال قال ما فيه فرق أحسن من هذا واعتمادون هذا الفرق قلت له تركت في المرأة تنكح بتغير إذن ولي الحديث والقياس وزعمت أن العقدة مرفوعة والجماع غير مباح فإن أجازها الولي حازت وقد كان العقد فيها غير تام ثم زعمت هذا أيضاً في المرأة تزوجها الولي بتغير إذن فقلت أن أجازت النكاح جاز وإن رده فهو مردود وفي الرجل تزوج المرأة بتغير علمه أن أجاز النكاح جاز وإن رده فهو مردود وأجرت أن تكون العقدة منعقدة والجماع غير مباح وأجرت الخيار في النكاح وهو خلاف السنة وخلاف أصل من ذلك قال فما تقول أنت قلت كل عقدة انعقدت غير تامة (١) يكون الجماع به لمباح فهي مفسوخة لا تحجزها باجازه رجل ولا امرأته ولا ولي ولا سلطان ولا بد فيها من استئناف بالسنة والقياس عليها وكل ما زعمت أنت من هذا أنه موقوف على رضا امرأته أو رجل أو ولي أو سلطان فهو مفسوخ عندى وقلت له قال صاحبك في الصبي تزوجها غير الأب النكاح ثابت ولها الخيار إذا بلغت ففعلها وارثه موروثه محل جماعها وتختار إذا بلغت فأجاز الخيار بعد اباحتها إذا احتلت الجماع قبل تبلغ قال فقد خالفنا في هذا فقلنا لا خيار لها والنكاح ثابت فقلت له ولم أنبت النكاح على الصغيرة (١) قوله يكون الجماع الخ كذا في النسخ ولعل لاساقطة من النسخ فانظر كتبه معجبه

عواقبهم في ثلاث سنين إن كان خطأ (قال) وفي ديات العبد على قدر حصصهم والمجور وعليه وغيره سواء لأن إقراره بالجناية بغير يلزمه في ماله والجناية بخلاف الشراء والبيع وكذلك العبد إلا في إقراره بجناية لا قصاص فيها فإنه لا يباع فيها لأن ذلك في مال غيره ففي

عقوله (قال المزني) فكالم يضرسيد اقراره بما يوجب المال فكذلك لا يضرعاقوله الحر قوله بما يوجب عليهم المال (قال الشافعي) ومن كان منهم سكران لم يخلف حتى يصحو (قال المزني) هذا يدل على ابطال طلاق السكران الذي لا يعقل ولا يعز وقد قيل لا يبرأ المدعي عليهم الا بخمسين عينا كل واحد منهم ولا يحتسب لهم عین غير هذه وهكذا الدعوى (٥٣) فيمادون النفس وقيل يلزمه

من الايمان على قدر
الدية في السد خمس
وعشرون وفي الموضحة
ثلاثة ايمان (قال
المزني) رحمه الله وقد
قال في أول باب من
القسامة ولا تجب
القسامة في دون النفس
وهذا عندى أولى بقول
العلماء

(باب كفارة القتل)

قال الشافعي رحمه الله
قال الله تعالى ومن
قتل مؤمنا خطأ فحري
رقة بمؤنة ودية مسلمة
الى أهله وقال تعالى
فان كان من قوم عدو
لكم وهو مؤمن فحري رقة
مؤنة بمعنى في قوم في دار
حرب خاصة ولم يجعل
له قودا ولا دية انا قتله
وهو لا يعرفه مسلما وذلك
أن يغرب أو يقتله في
سرية أو يلقاه منفردا
بهشة المشركين وفي
دارهم ونحو ذلك قال
وان كان من قوم بينكم
وبينهم ميثاق فدية مسلمة
الى أهله وتحرير رقة
مؤنة (قال الشافعي) وانا
وجب عليه كفارة القتل
في الخطا وفي قتل المؤمن

غير الاب فبعلمها على امرها غير أبها ولا خيار لها وقد زعمت أن الامة انما جعل لها الخيار اذا اعتقت
لانها كانت لا تعلم نفسها بان تأذن فيجوز عليها ولا ترد فيرد عنها فلم يصلح عند ذلك أن تتم عليها عقدة انعقدت
قبل أن يكون لها الأمر ثم يكون لها امر فلا تلك النكاح ولا رد اجازته قال فتقول ماذا قلت لا يثبت على
صغيرة ولا صغيرا نكاح أحد غير أبها وأبيه ولا يتوارثان قال فانما انما أجزاه عليها على وجه النظر لها قالت
فيجوز أن ينظر لها انظر اي قطع به حقه الذي أثبت له الكتاب والسنة وأجماع المسلمين من أنه ليس لغير الأب
أن يزوج حرة بالغة الارضاها وذلك أن تزويجها أثبات حق عليها لا تخير منه فان زوجهام صغيرة ثم صارت
بالغة لا أمر لها في رد النكاح فقد قطعت حقه المجمعول لها وان جعلت لها الخيار دخلت في المعنى الذي عبت
من أن تكون وارثة موروثه ولها بعد خيار (قال الشافعي) فقال لي فقد يدخل عليك في الامة مثل ما
دخل على قلت لا الامة أنا أخيرها عند العبد بالاتباع ولا أخيرها عند الحر لا خلافا حال العبد والحر وأن العبد
لو انتسب حر افتروا وجهها على ذلك خيرتها لأنه لا يصل من أداء الحق لها والتوصل اليها ما يصل اليه الحر والامة
مخالفة لها والامة الشيب البالغ يزوجهام سيدها كارهة ولا يزوج البالغة البكر ولا الصغيرة غير الأب كارهة قال
فما ترى لو كانت فقيرة فزوجت نظر لها أن النكاح جائز قلت أيجوز أن أنظر اليها بأن أقطع الحق الذي
جعل لها في نفسها هل رأيت فقيرا يقطع حقه في نفسه ولا يقطع حق الغنى قال فقد يبيع عليها في مالها
قلت فيما لا بد لها منه وكذلك أبيع على الغنى وفي النظر لهما أبيع وحقهما في أموالهما مخالف حقهما في
أنفسهما قال فافرق بينهما قلت أفرأيت لو دعت المرأة البالغة أو الرجل البالغ المولى عليه مال أبيع شيء
من أموالهما مسما كخير لهما بالضرورة في مطعم ولا غيره أتبعه قال لا قلت ولو وجب على أحدهما واحتج
الى ببيع بعض ماله في ضرورة زواجه أو حق يلزمه أتبعه وهو كارهة قال نعم قلت فلو دعت البالغ الى منكح
كف أتمتعها قال لا قلت ولو خطبها فمعه أن تنكحها قال لا قلت أقرى حقها في نفسها بخالف حقها في مالها
قال نعم وقد يكون النكاح الفقيرة الصغيرة والكبيرة وقلت له وكيف زعمت أن لا نفقة لها حتى تبلغ الجماع
فعدت عليها النكاح ولم تأخذ لها مهر ولا نفقة ومنعها بذلك من غير من زوجها ابناها ولعل غير مخير لها
أو أحب اليها أو وفق لها في دين أو خلق أو غير ذلك فلست أرى عقلا عليها الا خلافا للنظر لها لانها لو كانت
بالغة كانت أحق بنفسها منك كان النظر يكون بوجودها أن توضع في قفاهة وعند ذى دين وعند ذى
خلق وعند ذى مال أو عند من تهوى فتعقبه عن التطلع الى غيره وكان أحدا لا يقوم في النظر لها في الهوى
والعرفة والمواقفة لها مقام نفسها لأنه لا يعرف ذات نفسها من الناس الا هي فانكاحها وان كانت فقيرة قد
يكون نظرها عليها وخلاف النظر لها قال أما في موضع الهوى في الزوج فنعى قلت فهي لو كانت بالغة فدعوتها
الى خير الناس ودعت الى دونه اذا كان كفوا كان الحق عندك أن زوجها من دعت اليه وكانت أعلم بما وافقها
وحرام عندك أن تمنعها أيام ولعلها تفتن به أليس تزوجه قال نعم قلت فأراها أولى بالنظر لنفسها منك وأرى
نظر لها في الحال التي لا تنظر فيه لنفسها قد يكون عليها قلت أفترزوج الصغيرة الغنية قال نعم قلت قد يكون
تزويجها نظرا عليها تعوت في نفسها الذي زوجها ابناها وتعيش عمرا غير محتاجة الى مال الزوج ومحتاجة الى موافقة
وتكون أدخلتها فيما لا وافقها وليست فيها الحاجة التي اعتلت بها في الفقيرة قال فيقيم أن نقول تزوج
الفقيرة ولا تزوج الغنية قلت كلاهما قبيح قال فقد تزوج بعض السابيع قلت قد تخالف نحن بعض

(٣٠ - الام خامس) في دار الحرب كانت الكفارة في العمد أولى (قال المزني) رحمه الله واحتج بان الكفارة في قتل الصيد
في الاحرام والحرم عدا أو خطأ سواء الا في المأثم فكذلك كفارة القتل عدا أو خطأ سواء الا في المأثم
(باب لا يرث القاتل من كتاب اختلاف أبي حنيفة وأهل المدينة) قال الشافعي رحمه الله قال أبو حنيفة لا يرث قاتل خطأ ولا عدا

الآن يكون مجنوناً وصيباً فلا يحرم الميراث لأن القلم عنهما مرفوع وقال أهل المدينة لا يرث قاتل عدو ولا يرث قاتل خطا من الدية ويرد من سائر ماله قال محمد بن الحسن هل رأيتم وارتأيت بعض مال رجل دون بعض أما أن يرث الكل أو لا يرث شيئاً (قال الشافعي) رجاء الله يدخل على محمد بن الحسن أنه (١٥٤) يسوي بين المجنون والصبي وبين البالغ الخطأ في قتل الخطأ ويجعل على عواقبهم الدية

ويرفع عنهم المأثم فديف بورث بعضهم دون بعض وهم سواء في المعنى (قال) ويدخل على أصحابنا ما دخل على محمد بن الحسن وليس في الفرق بين قاتل خطا لا يرث وقاتل عدو يلزم ولو كان ثابتاً كانت فيه الحجة (قال المزني) رحمه الله فعني تأويله إذا لم يثبت فرقاً بينهما سواء في أنهما لا يرثان وقد قطع بهذا المعنى في كتاب قتال أهل البغي فقال إذا قتل العادل الباغى أو الباغى العادل لا يوارثان لأنهما قاتلان قال وهذا أشبه بمعنى الحديث

(باب الشهادة على الجنابة)

قال الشافعي رحمه الله ولا يقبل في القتل وجراح العمد والحود سوى الزنا والعدلان ويقبل شاهد واحد أو ثمان وعين وشاهد فيما لا قصاص فيه مثل الجنابة وجناية من لا قود عليه من معتوه وصبي ومسلم على كافر وحر على عبد وأب على ابن لأن ذلك مال فان كان الجرح هاشمة أو مامومة أو قبل أقل من شاهدين لأن الذي شح أن أراد أن آخذله القصاص من موضحة فعلت لأنها موضحة وزيادة (قال) في ولوشهدا أنه ضربه بسيف وقفهما فان قالاهما ردمه ومات مكانه قبلتهما وجعلته قاتلا وان قال لا ندري أنه ردمه أم لا بل رأينا سائلهم أجعله جارحاً حتى يقولوا أوضحه هذه الموضحة بعينها ولوشهدا على رجلين أنهم ما قتلاه وشهدوا الآخران على الشاهدين الأولين أنهم ما قتلاه وكانت

(١) قوله قلت له أرايت الخ كذا في النسخ وهي في مثل هذا الموضع سقيمة فقرر كتبه معصمه

التابعين بما جتنافه أضعف من هذه الحجة وأنت لا ترى قول أحد من التابعين يلزم فكيف تخبر به (١) قلت له أرايت إذا حامعتنا في أن لا نكاح إلا شاهدين واكتفينا إذا قلت بشاهدين أني إنما أردت الشاهدين اللذين يجوز شهادتهما أما من لا يجوز شهادته فلا يجوز النكاح به كما يكون من شهد بحق بمن لا يجوز شهادته غيراً ما خوذ بشهادته حق فقلت أنت نجبر النكاح بغير من يجوز شهادته إذا وقع عليه اسم الشهادة فكيف قلت بالاسم دون العدل هنا ولم تقل هناك قال لما جاء الحديث فلم يذ كر عدل قلت هذا معفوق عن العدل فيه فقلت له قد ذ كر الله عز وجل شهدوا الزنا والقذف والبيع في القرآن ولم يذ كر عدل ولا شرط العدل في موضع غير هذا الموضع أفرأيت أن قال لك رجل بمنزل محتل إذا سكت عن ذ كر العدل وسمى الشهود ا كتفيت بشبهة الشهود دون العدل قال ليس ذلك له إذا ذ كر الله الشهادة بشرط فهم العادل في موضع ثم سكت عن ذ كر العدل الله فهم في غير ما استدلت على أنه لم يرد بالشهود إلا أن يكونوا عدولاً قلت وكذلك إذا قلت لرجل في حق ثابت بشاهدين لم تقبل إلا عدولاً قال نعم قلت أفعدو النكاح أن يكون كبعض هذا فلا يقبل فيه إلا العدل والبيع لا يستغنى فيه عن الشهادة إذا اشترى الزوجان أو يكون فيه خبر عن أحد يلزم قوله فينتهي إليه قال ما فيه خبر وما هو بقياس ولكننا استحسنه ووجدنا بعض أصحابك يقول قريباً منه فقلت له إذا لم يكن خبراً ولا قياساً وذاك أن تستحسن خلاف الخبر فلم يبق عندك من الخطأ شيء إلا قد أجزته قال فقد قال بعض أصحابك إذا أشيد بالنكاح ولم يعقد بالشهود جاز وإن عقد بالشهود ولم يشد به لم يجز قال الربيع أشيد يعني إذا تحدث الناس ببعضهم في بعض فلان تزوج وفلان خدر فقلت له أفترى ما احتجبت به من هذا فشببه به على أحد قال لا هو خلاف الحديث وخلاف القياس لأنه لا يعدو أن يكون كالبيع فالبيع يستغنى فيه عن الشهود وعن الأشادة ولا ينقضها اليمين أو تكون سنته الشهود والشهود إنما يشهدون على العقد والعقد ما لم يعقد فإذا وقع العقد بلا شهود لم تجزه الأشادة والأشادة غير شهادة قلت له فإذا كان هذا القول خطأ عندك فكيف احتجبت به وبالسنة عليه قال غيره من أصحابه فان احتجبت بالذي قال بالأشادة فقلت إنما أريد بالأشادة أن يكون يذهب التهمة ويكون أمرهما عند غير الزوجين أنهم ما زوجان قلت فان قال لك قاتل هذا في المنازعة في البيع فجاء المدعي عن يذ كر أنه سمع في الأشادة أن فلاناً اشترى دار فلان أتجعل هذه بيعاً قال لا قلت فان كانوا ألفاً قال فاني لا أقبل إلا البينة القاطعة قلت فهكذا نقول لك في النكاح بل النكاح أولى لأن أصل النكاح لا يحل إلا بالبينة وأصل البيع يحل بغير بينة وقلت أرايت لو أشيد بكاح امرأة وأنكرت المرأة النكاح أكنانلزمها النكاح

(باب طهر الحائض)

قال أخبرنا الشافعي رحمه الله وإذا انقطع عن الحائض الدم لم يقر بها زوجها حتى تطهر للصلاة فان كانت واجدة للماء حتى تغتسل وان كانت مسافرة غير واجدة للماء حتى تنهم لقول الله عز وجل ولا تقربوهن حتى يطهرن أي حتى ينقطع الدم ويرين الطهر فإذا تطهرن يعني والله تعالى أعلم الطهارة التي تحل بها الصلاة ولو أتى رجل امرأة حائضاً أو بعد تولد الدم ولم يغتسل فليس تغفر الله ولا يعد حتى تطهر وتحل لها الصلاة وقد روى فيه شيء لو كان ثابتاً أخذنا به ولكن لا يثبت مثله

(باب في اتيان الحائض)

قال الشافعي قال الله عز وجل ويسألونك عن المغيص قل هو أذى فاعتزلوا النساء

شهادتهما في مقام واحد فان صدقهما ولي الدم معاً بطلت الشهادة وان صدق الذين شهدا أو لا قبلت شهادتهما وجعلت الا حزين دافعين بشهادتهما وان صدق الذين شهدا آخراً بطلت شهادتهما لانهم ما يدفعان بشهادتهما ما ما شهد به عليهما ولو شهد أحدهما على اقراره أنه قتله عمداً والآخر على اقراره ولم يقل خطأ ولا عمداً جعلته قاتلاً والقول قوله فان قال عمداً (١٥٥) فعليه القصاص وان قال خطأ

أحلف ما قتله عمداً وكانت الدية في ماله في مضي ثلاث سنين ولو قال أحدهما قتله غدوة وقال الآخر عشيّة أو قال أحدهما بسيف والآخر بعضاً فكل واحد منهما مكذب لصاحبه ومثل هذا يوجب القسامة ولو شهد أحدهما أنه قتله والآخر أنه أقر بقتله لم تجز شهادتهما لان الاقرار بخالف الفعل ولو شهد أنه ضربه ملفقاً فقطعه بآثنتين ولم يبين أنه كان حياً لم يجعله قاتلاً وأحلفته ماضيه حياً ولو شهد أحد الورثة أن أحدهم عفا القود والمال فلا يسبيل الى القود وان لم تجز شهادته وأحلف الشهود عليه ماعفاً والمال يأخذ حصته من الدية وان كان ممن تجوز شهادته حلف القاتل مع شهادته لقد عفا عنه القصاص والمال وبرى من حصته من الدية ولو شهد وارث انه جرحه عمداً أو خطأ لم أقبل لان الجرح قد يكون نفساً فيستوجب بشهادته

في الحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن يحتمل معنيين أحدهما فاعتزلوهن في غير الجماع ولا تقربوهن في الجماع فيكون اعتزالهن من وجهين والجماع أظهر معانيه لا حر الله بالاعتزال ثم قال ولا تقربوهن فأشبه أن يكون أمر ابينا وهذا نقول لانه قد يحتمل أن يكون أمر باعتزالهن ويعني أن اعتزالهن الاعتزال في الجماع (قال الشافعي) وانما قلنا بمعنى الجماع مع أنه (١) ظهر الآية بالاستدلال بالسنة

(الخلاف في اعتزال الحائض) قال الشافعي رحمه الله قال بعض الناس اذا اجتنب الرجل موضع الدم من أمر أنه وجار يته حمله ماسوى الفرج الذي فيه الاذى قال الله عز وجل فاعتزلوا النساء في الحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن فاستدلنا على أنه انما أمر باعتزال الدم قلت فلما كان ظاهر الآية أن يعتزلن لقول الله تعالى فاعتزلوا النساء وقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا نظهرن كانت الآية محتملة باعتزالها الاعتزال الا غير اعتزال الجماع فلما نهى أن يقربن دل ذلك على أن لا يجامعن قال انها تحتمل ذلك ولكن كيف قلت يعتزل ما تحت الازار دون سائر بدنها قلت له احتمل اعتزالهن اعتزلوا جميع أبدانهن واحتمل بعض أبدانهن دون بعض فاستدلنا بالسنة على ما أرا الله من اعتزالهن فقلت به كأيته رسول الله صلى الله عليه وسلم

(باب ما ينال من الحائض) قال الشافعي قال الله عز وجل ويسألونك عن الحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في الحيض ولا تقربوهن الآية (قال الشافعي) فالبين في كتاب الله أن يعتزل اتيان المرأة في فرجها الاذى فيه وقوله حتى يطهرن يعني برين الطهر بعد انقطاع الدم فاذا نظهرن اذا اغسلن فأتوهن من حيث أمركم الله قال بعض الناس من أهل العلم من حيث أمركم الله أن تعتزلوهن يعني عدا الفرج اذا نظهرن فقطهرن بحاله قبل تحيض حلالا قال جل ثناؤه فاعتزلوا النساء في الحيض يحتمل فاعتزلوا فرجهن بما وصفت من الاذى ويحتمل اعتزال فرجهن وجهن وجميع أبدانهن وفرجهن وبعض أبدانهن دون بعض وأظهر معانيه اعتزال أبدانهن كلها لقول الله عز وجل فاعتزلوا النساء في الحيض فلما احتمل هذه المعاني طلبنا الدلالة على معنى ما أرا دجل وعلا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدنا ما تدل مع نص كتاب الله على اعتزال الفرج وتدل مع كتاب الله عز وجل على أن يعتزل من الحائض في الاثتان والمباشرة ما حول الازار فأسفل ولا يعتزل ما فوق الازار الى أعلاها فقلنا عا وصفتا لشدة الحائض ازارا على أسفلها ثم يباشرها الرجل وينال من اتيانها من فوق الازار ما شاء فان أتاها حائضاً فليس يغفر الله ولا يعد أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما أرسل الى عائشة رضي الله عنها يسألها هل يباشر الرجل امرأته وهي حائض فقالت لشد ازارها على أسفلها ثم يباشرها ان شاء (قال الشافعي) رحمه الله واذا أراد الرجل أن يباشر امرأته حائضاً لم يباشرها حتى تشد ازارها على أسفلها ثم يباشرها من فوق الازار منها مفضيا اليه ويتلذذ به كيف شاء منها ولا يتلذذ بما تحت الازار منها ولا يباشرها مفضيا اليها والسرة ما فوق الازار

(الخلاف في مباشرة الحائض) قال الشافعي رحمه الله فقال بعض الناس في مباشرة الرجل امرأته واثباته اياها وهي حائض فقال ولم قلت لا ينال منها بفرجه ولا يباشرها فيما تحت الازار وينال فيما فوق الازار فقلت له بالذي ليس لي ولا لك ولا لمسلم القول بغيره وذكركت فيه السنة فقال تدرى بخلاف ما روينا

الدية فان شهدوا له من يحجبه قبلته فان لم أحكم حتى صار وارثاً طرحته ولو كنت حكمت ثم مات من يحجبه ورثته لانها مضت في حين لا يحجر بها الى نفسه ولو شهد من عاقلته بالجرح لم أقبل وان كان فقيراً لانه قد يكون له مال في وقت العقل فذكروا دافعاً عن نفسه بشهادته ما يلزمه (قال المزني) رحمه الله وأجاز في موضع آخر اذا كان من عاقلته في قرب النسب من يحمل العقل حتى لا يختص اليه القرم الا بعد موت

الذي هو أقرب (قال) ويجوز الوكالة في تثبيت البيئة على القتل عدا أو خطأ فإذا كان القود لم يدفع اليه حتى يحضر الولي أو يوكله بقتله فيكون له قتله (قال) وإذا أمر السلطان بقتل رجل أو قطعه اقتص من السلطان لأنه هكذا يفعل ويعززا للمأور
(باب الحكم في الساحر إذا قتل بسحره) (١٥٦) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا سحر رجلا مات

مثل عن سحره فان قال أنا عمل هذا القتل فأخطئ القتل وأصيب وقدمات من على فقيه الدية وان قال مرض منه ولم يمت أقسم أولياؤه لمات من ذلك العمل وكانت الدية وان قال على يقتل الممول به وقد عمدت قتله به قتل به قودا

(قال أهل البغي) باب من يجب قتاله من أهل البغي والسيرة فيهم

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فان بغت احدهما على الأخرى فقاتلوا التي تبقی حتى تفي إلى أمر الله فان فامت فاصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا ان الله يحب المقسطين فأمر الله تعالى جندته بان يصلح بينهم بالعدل ولم يذ كر تباعده في دم ولا مال واخذ كر الصلح آخر كما ذكر

أن يخلف موضع الدم ثم ينال ما شاء فذكر حديثا لا يثبت به أهل العلم بالحديث فقال فهل تجد لما بين تحت الأزار وما فوقه فرامع الحديث فقلت له نعم وما فرق أقوى من الحديث أحد الذي يتلذذ به منها سوى الفرج مما تحت الأزار واللسان والفخذان فأجدهما يقاربان ما فوق الأزار في معنيين أحدهما الدم إذا سال من الفرج جرى فيها وعليهما الشائي أن الفرج عورة واللسان عورة (١) فهما فرج واحد من بطن الفخذين متصلين بالفرج نفسه وإذا كشف عنهما الأزار كان أن يشكف عنه والأزار يكشف عن الفرج ويكون عليه وليس على ما فوقه

(باب آتيان النساء في أدبارهن) قال الشافعي رضي الله عنه قال الله عز وجل نسأؤكم حرث لكم الآية (قال الشافعي) احتملت الآية معنيين أحدهما أن تؤتي المرأة من حيث شاءت به إلا أن أشتمت بسبعين أين شتمت لا تحظور منها كما لا تحظور من الحرث واحتملت أن الحرث انما يراد به النبات وموضع الحرث الذي يطلب به الولد الفرج دون ما سواه لاسبيل لطلب الولد غيره فاختلف أصحابنا في آتيان النساء في أدبارهن فذهب ذاهبون منهم إلى إحلاله وآخرون إلى تحريمه وأحسب كلا الفريقين تأولا ما وصفت من احتمال الآية على موافقة كل واحد منهما (قال الشافعي) فطلبنا الدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدنا حديثين مختلفين أحدهما ثابت وهو حديث ابن عيينة عن محمد بن المنكدر أنه سمع جابر بن عبد الله يقول كانت اليهود تقول من أتى امرأة في قبلها من دبرها جاء الولد أحول فأنزل الله عز وجل نسأؤكم حرث لكم فأؤا حرثكم أي شتمت أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا يحيى بن محمد بن علي بن شافع قال أخبرني عبد الله بن علي بن السائب عن عمرو بن أحجة بن الجلاح أو عمرو بن فلان بن أحجة بن الجلاح أن أشككت «يعني الشافعي» عن خزيمة بن ثابت أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن آتيان النساء في أدبارهن أو آتيان الرجل امرأة في دبرها فقال النبي صلى الله عليه وسلم أي حلال فلما ولى الرجل دعاه أو أمر به فدعى فقال كدف قلت في أي الخرب بيتين أو في أي الخرب زتين أو في أي الخصبتين أم من دبرها في قبلها فتمم أم من دبرها في دبرها فلا فإن الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في أدبارهن قال فأتقول قلت عي ثقة وعبد الله بن علي ثقة وقد أخبرني محمد عن الانصاري المحدث بها أنه أتى عليه خيرا وخبرته عمن لا يسلح عالم في ثقته فليست أرخص فيه بل أنهى عنه

(باب ما يستحب من تحصين الاماء عن الزنا) قال الشافعي قال الله عز وجل ولا تسكرهوا أنفسكم على البغاه ان أردن تحصننا الآية فرغم بعض أهل العلم بالتفسير أنها نزلت في رجل قد سباه له امه يتكرهه على الزنا لأنفسه بالاولاد فيتحولهن وقد قيل نزلت قبل حداثته والله أعلم فان كانت نزلت قبل حداثته جاء حد الزنا فاقبل الحد ومنسوخ بالحد وهذا موضوع في كتاب الحدود وان كانت نزلت بعد حد الزنا فقد قيل ان قول الله عز وجل فان الله من بعدا كراهين غفور رحيم نزلت في الاماء المكروهات أنه مغفور لهن بما كرهن عليه وقيل غفور أي هو أغفر وأرحمهن من أن يؤاخذهن بما كرهن عليه وفي هذا كالدلالة على ابطال الحد عنهن اذا كرهن على الزنا وقد أبطل الله تعالى عن أكره على الكفر الكفر وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما وضع الله عن أمته وما استكرهوا عليه

(باب نكاح الشغار) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار والشغار أن يزوج الرجل الرجل ابنته على أن يزوجه الرجل الآخر ابنته (١) قوله فهما فرج واحد الخ كذا في التسخ وانظر كتبه معصمه

وليس

الاصلاح بينهم أولا قبل الأذن بقتالهم فأشبه هذا أن تكون التبعات في الدماء والجراح وما تلف من الاموال ساقطة بينهم وكما قال ابن شهاب عندنا قد كانت في تلك الفتنة دماء يعرف في بعضها القاتل والمقتول وأتلفت فيها أموال ثم صار الناس إلى أن سكنت الحرب بينهم وجرى الحكم عليهم فاعلمته اقتص من أحد ولا أغرم مالا أتلفه (قال الشافعي) رحمه الله وما علمت الناس

اختلفوا في أن ما حووا في البغي من مال فوجد بعينه أن صاحبه أحق به (قال) وأهل الردة بعد النبي صلى الله عليه وسلم ضرب بأن فقههم قوم
كفروا بعد إسلامهم مثل طليحة ومسيلمة والعنسي وأصحابهم ومنهم قوم عسكروا بالإسلام ومنعوا الصدقات ولهم لسان عربي والردة ارتداد عما
كانوا عليه بالكفر وارتداد عن حق كانوا عليه وقول عمر لابي بكر رضي الله عنهما أليس قد قال (١٥٧) رسول الله صلى الله عليه وسلم

أمرت أن أقاتل الناس
حتى يقولوا لا إله إلا الله
فإذا قالوا فقد عصوا
منى دماءهم وأموالهم إلا
بحقها وحسابهم على الله
وقول أبي بكر هذا من
حقها لومعوني عنقا
مما أعطوه النبي صلى
الله عليه وسلم لقاتلهم
عليها معرفتهم ما معان
من قاتلوا من تبسك
بالإسلام ولولا ذلك لما
شك عري قتلهم ولقال
أبو بكر قد تركوا لا إله
إلا الله فصاروا مشركين
وذلك بين في محاملتهم
جيش أبي بكر وأشعار
من قال الشعر منهم
فقال شاعرهم
ألا أصبحنا قبل نازة
الغجر
لعل منابا قرييب وما
ندري
أطعن رسول الله ما كان
بيننا
فما يجبا ما بال ملك أبي
بكر
فإن الذي سالوكم
فنعتم
لكاتير أو أحلى اليهم
من التبر

وليس بينهما صدق أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا شغار في الإسلام (قال الشافعي) رحمه الله وهذا يقول والشغار أن
يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه ابنته صدق كل واحدة منهما بضع الأخرى فإذا وقع النكاح على هذا فهو
مفسوخ فإن دخل بها فلها المهر بالوطء ويفرق بينهما (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الله
والحسن ابني محمد بن علي قال الزهري وكان الحسن أرضاهما عن أبيهما عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم
وذكر نعيم المتعة (قال الشافعي) والمتعة أن يتكح الرجل المرأة إلى أجل معلوم فإذا وقع النكاح على هذا فهو
مفسوخ دخل بها أو لم يدخل فإن أصابها فلها المهر بالميسر
(الخلاف في نكاح الشغار) قال الشافعي رحمه الله فقال بعض الناس أما الشغار فالنكاح فيه ثابت ولكل
واحدة من المنكوحتين مهر مثلها وأما المتعة فإن قلت فهو فاسد فما يدخل على قلت ما لا يشبه فيه خطو قال
وما هو قلت ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الشغار ولم يختلف الرواية فيه عنه صلى الله عليه وسلم
فأجرت الشغار الذي لا يخالف عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عنه ورددت نكاح المتعة وقد اختلف عن
النبي صلى الله عليه وسلم فيها قال فإن قلت فإن أبطال الشرط في المتعة جاز النكاح وإن لم يطله فالنكاح مفسوخ
قلت له إذا لم يطله خطأ بينا قال فكيف قلت روى عن النبي صلى الله عليه وسلم النهي عنها وما نهى عنه حرام
مالم يكن فيه رخصة بحلال وروى عنه أنه أحله فلم يحله وأحدث بين الحديثين شيئا خارجا عنهما خارجا من
مذاهب الفقه متناقضا قال وما ذلك قلت أنت تزعم أنه لو تكح رجل امرأة على أن كل واحد منهما بالخيار
كان النكاح باطلا لأن الخيار لا يجوز في النكاح لأن ما شرط في عقد الخيار لم يكن العقد فيه تاما وهذا
إن جاز في الشرع لم يجر في النكاح عندنا وعندك فإن قلت فإن أبطال المتنا كان نكاح المتعة الشرط فقد
زعمت أن عقد النكاح وقع والجماع لا يحل فيه ولا الميراث إن مات أحدهما قبل إبطال الشرط لم تجز بعد
وفوعه غير جائز فقد أجرت فيه الخيار للزوجين وأنت تزعم أن الخيار لهما يفسد العقد ثم أحلته بشئ آخر
عقد لم يشترط فيها خيار ثم أحدثت لهما ما شأ من قبلك أن جعلت لهما خيارا ولو قسمه بالبيع كنت قد
أخطأت في القياس قال ومن أين قلت الخيار في البيع لا يكون عندك إلا بأن يشتري مالم يرعنه فيكون
له الخيار إذا رآه أو يشتري فيجوز عيبا فيكون بالخيار إن شاء رده وإن شاء حبس والنكاح برى من هذين
الوجهين عندك قال نعم قلت والوجه الثاني الذي تجيز فيه الخيار في البيع أن يشترط المتبايعان أو أحدهما
الخيار وإن وقع عقدهما بالبيع على غير الشرط لم يكن لهما ولا لأحد منهما خيارا إلا عا وصفت من أن لا يكون
المشتري رأى ما اشتراه أو ليس له عيب قال نعم قلت فالمتنا كان نكاح المتعة أنما كان نكاحا يعرف أنه إلى
مدة لم يشترط فيها خيار فكيف يكون زوجها اليوم وغدا غير زوجها بغير طلاق يحلته والعقد إذا عقد ثبت إلا
أن يحدث لفرقة عندك أو كيف تكون زوجة ولا يتوارثان أم كيف يتوارثان وما ولا يتوارثان في غده قال
فإن قلت فالنكاح جائز والشرط في المدة في النكاح باطل قلت فأنشئت للمرأة والرجل نكاحا بغير رضاها
ولم يصدقهما على أنفسهما واتفاقتا بالبيع والبيع لو عقد (٣) فقال البائع والمشتري اشترى منك هذا
عشرة أيام كل يوم كان البيع مفسوخا لأنه لا يجوز أن أملكه أيام عشر دون الأبد ولا يجوز أن أملكه أيام عشرة
وقد بشرط أن لا يملكها إلا عشرة فكان يلزمك أن لو لم يكن في نكاح المتعة خبر يحرمه أن تفسده إذا جعلته
(٣) قوله فقال البائع الخ كذا في النسخ ولا تخلو العبارة من تحريف أو سقط فخر رتبته معجزة

ستمعهم ما كان فينا بقية * كرام على العزاة في ساعة العسر
وقالوا لأبي بكر رضي الله عنه بعد الأسار ما كفرنا بعد إيماننا ولكننا شجعنا على أموالنا فاسار إليهم أبو بكر بنفسه حتى لقي أنابني بند
الفراري فقاتله ومعه عمرو عامر أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ثم أمضى أبو بكر رضي الله عنه خالدا في قتال من ارتد ومنع

الزكاة فقال لهم يعوام من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله ففي هذا دلالة على أن من منع حقها فمرض الله عليه فلم يقدر الامام على أخذ ما امتناعه فأناله وان أتى القتال على نفسه وفي هذا المعنى كل حق لرجل على رجل فنعمة يجعالة وقال لا تؤذي ولا أبدؤكم بقتال قوتل وكذا قال (١٥٨) من منع الصدقة من نسب إلى الردة فاذا لم يختلف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

قياسا على البيع فافسد البيع قال فقال فان جعلته قياسا على الرجل يشترط للمرأة أن يكون النكاح نائبا والشرط باطلا قلت له فان جعلته قياسا على هذا أخطأت من وجوه قال وما هي قلت من الناس من يقول لها شرطها ما كان والنكاح ثابت بينهما وبينها وبينه ما بين الزوجين من الميراث وغيره فان قسمته على هذا القول لزمك أن تقول ذلك في المتناكحين نكاح متعة قال لا أقسمه على هذا القول ولا يجوز أن يثبت بينهما ما يثبت بين الزوجين وهي زوجة في أيام غير زوجة بعده فقلت فان قسمته على من قال ان النكاح ثابت بشرطها دارها باطل فقد أحدثت لها ما تزوجا به غير شرطها ما أن ليسا زوجين ما لم يرهما أحدهما فكنيت رجلا زوج اثنين بلارضاهما ولزمك أن أخطأت القياس من وجه آخر قال وأين قلت لنا نكحة المسترطة دارها نكحت على الأبد فليس في عقد هذا النكاح على الأبد شيء يفسد النكاح وشرطت أن لا يخرج بهما من دارها فنكحت على الأبد والشرط فهي وان كان لها شرطها أو باطل عنها فهي حلال الفرج في دارها وغير دارها والشرط زيادة في مهرها أو زيادة في المهر عندنا وعندك كانت جائزة وأفسدت العقد والنكحة متعة لم ينكحها على الأبد ما نكحته يوما وعشر فنكحته على أن زوجها حلال في اليوم أو العشر محرم بعده لانها بعده غير زوجة فلا يجوز أن يكون فرج يوطأ بنكاح يحل في هذه ويحرم في أخرى قال ما هي بقياس عليها أن تكون زوجته اليوم وغير زوجته الغد بلا حد فرق (قال الشافعي) رحمه الله فقلت له أرايت لو استقامت قياسا على واحد مما أردت أن تقسمها عليه أيجوز في العلم عندنا وعندك أن يعتمد على المتعة وقد جاء فيها خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم بتعريم وخبر بتعليل فرغمنا نحن وأنت أن التعليل منسوخ فتجعله قياسا على شيء غير ولم يأت فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم خبر فان جاز هذا جاز عليك أن يقول لك فائل حرم الطعام والجماع في الصوم والصلاة وحرم الجماع في الاحرام فأحرم الطعام فيه أو أحرم الكلام في الصوم كاحرم في الصلاة قال لا يجوز هذا في شيء من العلم تضي كل شريعة على ما شرعت عليه وكل ما جاء فيه خبر على ما جاء قلت فقد عمدت في نكاح المتعة وفيه خبر جعلته قياسا في النكاح على ما لا خبر فيه فجعلته قياسا على البيوع وهو شريعة غيره ثم تركت جميع ما قسمت عليه وتناقض قولك فقال فانه كان من قول أصحابنا افساد فقلت فلم تفسده كما أفسده من زعم أن العقد فيه فاسدة ولم تجز كما جاز من زعم انه حلال على ما تشارطا ولم يقيم لك فيه قول على خبر ولا قياس ولا معقول قال فلا شيء أفسدت أنت الشغار والمتعة قلت بالذي أوجب الله عز وجل على من طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم وما أجد في كتاب الله من ذلك فقال وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن تكون لهم الخيرة من أمرهم وقال فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت قال فكيف يخرج نهى النبي صلى الله عليه وسلم عندك قلت ما نهى عنه مما كان محرما حتى أحل بنص من كتاب الله عز وجل أو خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهى من ذلك عن شيء فالنهي يدل على أن ما نهى عنه لا يحل قال ومثل ماذا قلت مثل النكاح كل النساء محررات الجماع إلا ما أحل الله وسن رسوله صلى الله عليه وسلم من النكاح الصحيح أو تلك البين فني انعقد النكاح أو الملك بما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل ما كان منه محرما وكذلك البيوع ثم أموال الناس محرمة على غيرهم إلا ما أحل الله من بيع وغيره فان انعقد البيوع ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل بعقده منهى عنه فلما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الشغار والمتعة قلت

في قتالهم يمنع الزكاة فالباغي الذي يقتل الامام العادل في مثل معناه في أنه لا يعطى الامام العادل حقا يجب عليه ويمتنع من حكمه ويريد على ما منع الصدقة أن يريد أن يحكم هو على الامام العادل ولو أن نفر اسيرا قليلي العدد ويعرف أن مثلهم لا يمتنع إذا أريدوا فاطهروا آراءهم وناذبوا الامام البادل وقالوا تمتنع من الحكم فأصاوا أموالا ودماء وحدودا في هذه الحال متاولين ثم ظهر عليهم أقمت عليهم الحدود وأخذت منهم الحقوق كما تؤخذ من غير المتاولين وإذا كانت لاهل البغي جماعة تكثر ويمتنع مثلها بموضعها الذي هي به بعض الامتناع حتى يعرف ان مثلها لا ينال الا على تكثر نكايته واعتقدت ونصبت اماما وأظهرت حكما وامتنعت من حكم الامام العادل فهذه الفئة الباغية التي تفارق حكم من ذكرنا قبلها فان فعلوا مثل هذا فينبغي أن يسئلوا ما نقموا فان ذكروا

منظلة بينة ردت وان لم يذكرها بينة قيل عودوا لما فارقت من طاعة الامام العادل وأن تكون كلمةكم من كلمة أهل دين الله على المشركين واحدة وأن لا تمتنعوا من الحكم فان فعلوا قبل منهم وان امتنعوا قبل امامؤذونكم تجرب فان لم يجيبوا قوتلوا ولا يقاسوا حتى يدعوا ويناطروا الآن يمتنعوا من المناظرة فيقاتلوا حتى يفيوا إلى أمر الله (قال الشافعي) رحمه الله والفئة الرجوع عن المنكوحات

القتال بالهزيمة أو الترك للقتال أي حال تركوا فيها القتال فقد فاءوا وحرم قتالهم لأنه أمر أن يقاتل وأنما يقاتل من يقاتل فإذا لم يقاتل حرم بالاسلام أن يقاتل فاما من لم يقاتل فاما يقال اقتلوه لا فائتوه نادى منادى على رضى الله عنه يوم الجمل لا يتبع مدبر ولا يذفع على جريح وأتى على رضى الله عنه يوم صفين بأسير فقال له على لا تقتل صبيا اتى أخاف الله رب العالمين (١٥٩) فحلى سبيله والحرب يوم صفين

فأتمه ومعاوية يقاتل جادا في أبيه كلها منتصفا ومستغنيا فبهذا كله أقول وأما إذا لم تكن جماعة متمتعة حكمه القصاص قتل ابن لمجم علمتا ولا فامر بحبسه وقال لولده ان قاتم فلا تملوا ورأى عليه القتل وقتله الحسن بن علي رضى الله عنه وفي الناس بقية من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فما أنكر قتله ولا عابه أحد ولم يقد على وقدولى قتال المتأولين ولا أبو بكر من قتله الجماعة المنتع مثلها على التأويل على ما وصفنا ولا على الكفر وإن كان يارتد إذا تابوا قد قتل طلحة عكاشة ابن محسن وثابت بن أفرم ثم أسلم فلم يغب عن عقلا ولا قودا فاما جماعة متمتعة غير متأولين قتلت وأخذت المال حكمهم حكم قطع الطريق (قال المزني) رحمه الله هذا خلاف قوله في قتال أهل الردة لأنه ألزمهم هناك ما وضع عنهم ههنا وهذا أشبه

المنكوحتان بالوجهين كانتا غير مباحتين الا بشكاح صحيح ولا يكون ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من النكاح ولا البيع صحيا قال هذا عندى كما زعمت ولكن قد يقول بعض الفقهاء في النهي ما قلت ويأتى نهى آخر فيقولون فيه خلافة ويوجهونه على أنه لم يرد به الحرام فقلت له ان كان ذلك بدلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يرد بالنهي الحرام فكذلك ينبغي لهم وان لم يكن فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دلالة لم يكن لهم أن يزعموا أن النهي مرة محرم وأخرى غير محرم فلا فرق بينهم ما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فدلني في غير هذا على مثله فقلت أرايت لو قال لك قاتل نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تنكح المرأة على عمتها أو خالتها فقلت أنه لم ينه عن الجمع بين ابنتي الم ولهما قرابة ولا بين القربان غيرهما فكانت العمة والحالة وابنة الاخ وبحثت حلالا لأن يتبدأ بشكاح كل واحد منهما منهن على الانفراد أنهن أحلن وخرجن عن معنى الام والبنات وما حرم على الابد بجرمة نفسه أو بجرمة غيره فاستدللت على أن النهي عن ذلك إنما هو كراهية أن يفسد ما بينهما والعمة والخالة الدتان ليستا كابنتي الم اللتين لا شيء لواحده منهما على الاخرى الا لاخرى مثله فان كانتا أصبتين بذلك ما مونت باذنهما وأخلاقهما على ان لا يتفاسدا بالجمع حل الجمع بينهما قال ليس ذلك له قلت وكذلك الجمع بين الاختين قال نعم قلت فان نكح امرأة على عمتها فلما انعقدت العقد قبل يمكن الجمع بينهما ما انت التي كانت عنده وبقيت التي نكح قال فعقد الآخر فاسد قلت فان قال قد ذهب الجمع وصارت التي نهى أن ينكح على هذه المرأة الميتة فقال لك أنا لو ابتدأت نكاحها الآن جاز فافترس نكاحها الاول قال ليس ذلك له ان انعقدت العقد بامر نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصح بحال يحدث بعدها فقلت له فهكذا قلت في الشغار والمتعة قد انعقد بامر نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه لا لعلم في غيره وما نهى عنه بنفسه أولى أن لا يصح عما نهى عنه بغيره فان افرق القول في النهي كان الجمع بين المرأة وعمتها ونكاح الاخت على أختها إذا ماتت الاولى منها قبل ان تجتمع هي والآخره أولى أن يجوز لانه أغتنى عنه لعلة الجمع وقد زال الجمع قال فان زال الجمع فان العقد كان وهو ثابت على الاولى فلا يثبت على الآخره وهو منهي عنه قلت له فالذي أحيت في الشغار والمتعة هكذا وأولى أن لا يجوز من هذا فقلت له أرايت لو قال قائل أنه أمر بالشهود في النكاح أن لا يتبع أحد الزوجان فيجوز النكاح على غير الشهود ما تصادقا قال لا يجوز النكاح بغير شهود قلت وان تصادقا على ان النكاح كان جائزا أو أشهدا على أقرامها بذلك قال لا يجوز قلت ولم لأن المرأة كانت غير حلال الا بما أحلها الله ثم رسوله صلى الله عليه وسلم فلما انعقدت عقدة النكاح بغير ما أمر به لم يحل المحرم الا من حيث أحل قال نعم قلت فالامر بالاشهاد (١) لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم خبرا يثبت النهي عن الشغار والمتعة ولو ثبت كنت به محجوبا لانه إذا فاق في النكاح بغير سنة لا يجوز لان عقد النكاح كان بغير كمال ما أمر به وان انعقدت بغير كمال ما أمر به فهي فاسدة قلنا لك فإيهما أولى أن يفسد العقد التي انعقدت بغير ما أمر به أو العقد التي انعقدت بما نهى عنه والعقد التي انعقدت بما نهى عنه تجتمع النهي وخلاف الامر قال كل سواء قلت وان كانا سواء لم يكن لك أن تجوز واحدة وترد مثلها أو أنكروا من الناس لمن يزعم أن النكاح بغير بينة جائز غير مكروه كالبيع وما من الناس أحد الا يكره الشغار وينهى عنه وأكثروا بكرة المتعة وينهى عنها ومنهم من يقول يرجس فيها من ينكحها وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام قبل أن يقبض أفرأيت لو تابع رجلا نبطعام قبل أن يقبض ثم تقاضا فذهب الثغر لا يجوز قال لان العقد انعقدت فاسدة منها

عندي بالقياس (قال الشافعي) رحمه الله ولو أن قوما أظهر وأراى الخوارج وتجنبوا الجماعات وكفروهم لم يحل بذلك قتالهم بلغنا أن عليا رضى الله عنه سمع رجلا يقول لا حكم الا لله في ناحية المسجد فقال على رضى الله عنه كلمة حق أريد بها باطل لكم عليا ثلاث لا تمنعكم مساجد الله ان تذكروا فيها اسم الله ولا تمنعكم التي مما دامت أيديكم مع أيدينا ولا نبدؤكم بقتال (قال الشافعي) رحمه الله ولو

قتلوا واليهام وغيره قبل أن ينصبوا اماماً أو يظهر واحكاماً مخالفاً لحكم الامام كان عليهم في ذلك القصاص قد سلّموا وأطاعوا والباعلهم من قبل على ثم قتلوه فارسل اليهم على رضى الله عنه أن ادفعوا اليه ناقته لنقله به قالوا لكانا قتله قال فاستسلوا منه حكم عليكم قالوا لافسار اليهم فقاتلهم فاصاب اكرهم (قال الشافعي) (١٦٠) رحمه الله واذا قاتلت امرأته منهم أو عبيداً وغلاماً مراهم قوتلوا مبقين وتر كوا مولين

عنها قلت وكذلك اذا نهى عن بيع وسلف وتبايعا ايتهم البيع ويرد السلف لورفع اليك قال لا يجوز لان العقدة انما عقدت فاسدة قبل وما فسادها وقد ذهب المكارم منها قال انما عقدت بامر منهى عنه قلنا وهكذا افعل في كل امر ينهى عنه ولو لم يكن فيه افساد لنكاح المنعة الا القياس انبغى أن يفسد من قبل انها اذا زوجت نفسها يومين كنت قد زوجت كل واحد منهما ما لم يزوج نفسه وأباحت له ما لم يبيع لنفسه قال فكيف تفسده قلت لما كان المسلمون لا يجيزون أن يكون النكاح الاعلى الا بدحتى يحدث فرقة لم يجز أن يحمل يومين ويحرم أكثرهما ولم يجز أن يحمل في أيام لم ينكحها فكان النكاح فاسدا

(نكاح المحرم) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن نبيه بن وهب أني بن عبد الله أخبره
 أن عمر بن عبيد الله أرسل إلى أبان بن عثمان وأبان يومئذ أمير الحاج وهما محرمان أني قد أردت أن أنكح طلحة
 ابن عمر بنت شيبة بن جبير وأردت أن تحضرا فذكر ذلك أبان وقال سمعت عثمان بن عفان يقول قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن أيوب بن موسى عن نبيه بن
 وهب عن أبان بن عثمان أن طه عن عمر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل معناه أخبرنا الربيع قال أخبرنا
 الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن يزيد بن الأصم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج
 ميمونة وهو حلال أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ربيعة عن سليمان بن يسار أن النبي
 صلى الله عليه وسلم بعث أبا رافع مولاة ورجلا من الأنصار فزوجه ميمونة ابنة الحرث ورسول الله صلى الله عليه
 وسلم بالمدينة قبل أن يخرج أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن مسleme عن اسمعيل بن أمية
 عن ابن المسيب قال ما نكح رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة إلا وهو حلال أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي
 قال أخبرنا مالك عن داود بن الحصين أن أبا عطفان بن طريف المري أخبره أن أبا طر يفتا تزوج امرأة وهو محرم
 فرد عمر نكاحه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان يقول لا ينكح
 المحرم ولا ينكح ولا يخطب على نفسه ولا على غيره أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن
 محمد عن قدامة بن موسى عن شاذ بن أنزيد بن ثابت ردت نكاح محرم (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا كله
 نأخذ فإذا نكح المحرم أو أنكح غيره فنكاحه مفسوخ وللحرم أن يراجع امرأته لأن الرجعة قد ثبتت
 بابتداء النكاح وليست بالنكاح إنما هي شيء في نكاح كان وهو غير محرم وكذلك أنه لا يشتري الأمة للوطء وغيره
 وبهذا نقول فإن نكح المحرم فنكاحه مفسوخ

وأخبرني كل ما أصابوا من دم ومال وذلك أنهم ليسوا بمؤمنين الذين أمر الله بالإصلاح بينهم وإن أتى أحدهم نائبا لم يقص منه لأنه مسلم إلا محرم الدم (قال الشافعي) وقال لي قائل ما تقول فبين أن أردد من رجل أو ماله أو شيء قلت يقاتله وإن أتى القتل على نفسه إذا لم يقدر على دفعه إلا بالقتل وفي حديث النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحد ثلث كفر بعد إيمان وزنا بعد إحسان وقتل نفس

بغير نفس قلت هو كلام عربي ومعناه اذا أتى واحدة من الثلاث حل دمه فغناه كان رجلاً في حصن ثم ترك الزنا وتاب منه وهرب فقتل
عليه قتل رجلاً أو قتل عدواً وترك القتل وتاب منه وهرب ثم قدر عليه قتل قودا واذا كفر ثم تاب فارق اسم الكفر وهذا لا يفارقهما اسم
الزنا والقتل ولولا تابا وهربا (قال) ولا يستعان عليهم عن برى قتلهم مسددين ولا باس انا كان (١٦١) حكم الاسلام الظاهر ان يستعان

بالمشركين على قتال
المشركين وذلك انه
تحل دماؤهم مقبلين
ومدبرين ولا يعين العادل
أحدى الطائفتين
الباغيتين وان استعانت

على الأخرى حتى ترجع
اليه ولا يرمون بالنجس
ولأنه إلا أن تكون
ضرورة بأن يحاط بهم
فيخافوا الاضطلام أو
يرمون بالنجس فيسبهم
ذلك دفعاً عن أنفسهم
وان غلبوا على بلاد
فأخذوا صدفات أهلها
وأقاموا عليهم الحدود ولم
تعد عليهم ولا يرمون قضاء
قاضيهما إلا ما يرد من
قضاء قاضى غيرهم (وقال
في موضع آخر) اذا كان
غير ما سون برأيه على
استحلال دم ومال لم ينفذ
حكمه ولم يقبل كتابه (قال)
ولو شهد منهم عدل قبلت
شهادته ما لم يكن يرى
أن يشهد لموافقته
بتصديقه فان قتل باغ
في المعتزلة غسل وصلى
عليه ودفن وان كان من
أهل العدل ففيها قولان
أحدهما أنه كالشاهد
والآخر أنه كاللوقى الآمن
قتله للمشركون (قال)
وأما العدل أن يمد قتل

الاعن ثقة فقلت له يزيد بن الاصم ابن اختها يقول نكحها حلالاً ومعه سليمان بن يسار عتيقها أو ابن عتيقها
فقال نكحها حلالاً لا يمكن عليك ما أمكنك فقال هذان ثقة ومكانهما منها المكان الذي لا يخفى عليهم الوقت
الذي نكحها فيه (١) لحطها وحط من هو منها نكاح رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يجوز أن يقبل ذلك وان
لم يشهداه إلا بخبر ثقة فيه فتسكا فآخبر هذين وخبر من روى عنه في المكان منها وان كان أفضل منهما فها
ثقة أو يكون خبر اثنين أكثر من خبر واحد ويريدونك معهما ثالثا ابن المسيب وتنفرد عليك رواية عثمان التي
هي أثبت من هذا كله فقلت له أو ما أعطيتنا أن الخبرين لو تكافأنا نظرنا فيما فعل أصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم بعده فنتبع (٢) أيهما كان فعلهما أشبه وأولى الخبرين أن يكون مخفوطاً فقبله وترك الذي خالفه
قال بلى قلت فمروى يزيد بن ثابت رذان نكاح المحرم ويقول ابن عمر لا ينكح ولا ينكح ولا أعلم من أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم لهما مخالفا قال فان المكين يقولون ينكح فقلت مثل ما ذهبت اليه والحق
تأزمهم مثل ما زمتك ولعلهم خفي عليهم ما خالف ما روي من نكاح النبي صلى الله عليه وسلم محرماً قال فان
من أصحابك من قال انما قلنا لا ينكح لأن العدة تحل الجماع وهو محرم عليه قلت له الحق فيها حكينا لك عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه لا فيما وصفت أنهم ذهبوا اليه من هذا وان كنت قد نذرت أن لا
الى أضعف منه وليس هذا عندنا مذهب المذهب في الخبر وأعله بينة فيه قال فأنتم قلتم للمحرم أن يرجع
امرأته اذا كانت في عدة منه وأن يشتري الجارية للامساك قلت ان الرجعة ليست بعقد نكاح إنما هي
شيء جسه الله للمطلق في عدة النكاح أن يكون له الرجعة في العدة وعقد النكاح كان وهو حلال فلا يبطل
العقد حتى الاحرام ولا يقال للمراجع نكح بحال فأما الجارية يشتريه فان البيع مخالف عندنا وعند
النكاح من قبل أنه قد يشتري المرأة قد أرضته ولا يحل له اصابتها يشتري الجارية وأما وولدها لا يحل له
أن يجمع بين هؤلاء فأجيز الملك بغير جاع وأكثر ما في ملك النكاح الجماع ولا يصلح أن ينكح امرأة لا يحل له
جماعها وقد يصلح أن يشتري من لا يحل له جماعها

(باب في انكاح الوليين) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن علف عن سعيد بن
أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا أنكح الوليان فالأول
أحق واذا باع المحيزان فالأول أحق أخبرنا الربيع قال قال الشافعي فهذا نقول وهذا في المرأة توكل رجلين
فبيروا بينهما فزوجها أحدهما ولا يعلم الآخر حين زوجها فنكاح الأول ثابت لانه ولي موكل ومن نكحها بعده
فقد بطل نكاحه وهذا قول عوام الفقهاء لا أعرف بينهم فيه خلافاً ولا أدري أسمع الحسن منه أم لا (قال
الشافعي) أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب أن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه قال اذا
طلق الرجل امرأته فهو أحق برجعته حتى تغتسل من الحيضة الثالثة في الواحدة والاثنين

(باب في اتيان النساء قبل احداث غسل) قال الشافعي رحمه الله تعالى فاذا كان للرجل امرأة فلا بأس
أن يأتين معا قبل أن يغتسل ولو أحدث وضوءاً كلأراد اتيان واحدة كان أحب الي لمعتين أحدهما أنه
قد روي فيه حديث وان كان مما لا يثبت مثله والآخر أنه أنظف وليس عندي واجب عليه وأحب الي
لو غسل فرجه قبل اتيان التي برئنا بتدبير اتيانها واتباعها واحدة بعد واحدة كاتيان الواحدة مرة بعد
مرة وان كن حرائر قلته فكذلك وان لم يحلن له لم أر أن يأتي واحدة في ليلة الأخرى التي يقسم لها

(٣٩ - الام خامس) ذي رحم من أهل البغي وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم كف بأحد يفتن عتبة عن قتل أبيه
وأبا بكر رضي الله عنهما أحدهن قتل ابنه وأيهما قتل أمه أو ابنه فقال بعض الناس ان قتل العادل أبا موره وان قتله الباغي لم يرته وخالفه
بعض أصحابه فقال يتوارثان لانهم ماتا ولان وخالفه آخر فقال لا يتوارثان لانهما قاتلان (قال الشافعي) رحمه الله وهذا أشبه ببعض

الحديث غيرهما غيرهما من ورثتهما ومن أريد منه أو ماله أو حرمه فله أن يقاتل وإن أتى ذلك على نفس من أراحه (قال الشافعي) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد (قال الشافعي) رحمه الله فالحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم يدل على جواز أمان كل مسلم من حروا أمره أو عبد قاتل (١٦٢) أولم يقاتل لأهل بني أوحرب

(باب الخلاف في قتال أهل البغي)

(قال الشافعي) رحمه الله قال بعض الناس إذا كانت الحرب قائمة استمتع بدوابهم وسلاحهم وإذا انقضت الحرب فذلك رد قلت أرايت أن عارضك وأيا ما عارض يستحل مال من يستحل دمه فقال الدم أعظم فإذا حل الدم حل المال هل لك من حجة إلا أن هذا في أهل الحرب الذين ترك أحرارهم ونسب نسأوهم وذرايرهم والحكم في أهل القبلة خلافهم وقد يحل دم الزاني المحصن والقاتل ولا تحل أموالهما بجهنمتهما والبأغي أخف حالهما ويقال لهما مباح الدم مطلقا ولا يقال للبأغي مباح الدم وإنما يقال يمنع من البغي أن قد رعى منعه بالكلام أو كان غير متمتع لا يقاتل لم يحل قتاله قال انما أخنسلأحهم لانه أقوى وأوهن

(باب إباحة الطلاق)

أخبرنا الزبيدي عن سليمان قال قال الشافعي قال الله عز وجل إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن الآية وقال لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن وقال إذا كنتم المؤمنات ثم طلقتموهن الآية وقال وإن أردتم استبدال زوج بمكان زوج وقال الطلاق مرتان فامسك بعروفي أو تسريحاً بحسن مع ما ذكرته من الطلاق في غير ما ذكرت ودلت عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من إباحة الطلاق فالطلاق مباح لكل زوج لزمه الفرض ومن كانت زوجته لا تحرم من محسنة ولا مسيئة في حال إلا أنه ينهى عنه لغير قبل العدة وامسك كل زوجة نجسة أو مسيئة بكل حال مباح إذا أمسكها بعروفي وجماع العروفي (ب) أعفاها بتأدية الحق (كيف إباحة الطلاق) قال الشافعي رحمه الله اختار الزوج أن لا يطلق إلا واحدة ليكون له الرجعة في المدخول بها ويكون خاطباً في غير المدخول بها متى تكلمها بقيت له عليها اثنتان من الطلاق ولا يحرم عليه أن يطلق اثنتين ولا ثلاثاً لأن الله تبارك وتعالى أباح الطلاق وما أباح فليس بمحظور على أهله وأن النبي صلى الله عليه وسلم علم عبد الله بن عمر موضع الطلاق ولو كان في عدد الطلاق مباح ومحظور علمه أن شاء الله تعالى إياه لأن من خفي عليه أن يطلق امرأته طاهراً كان ما يكره من عدد الطلاق ويحب لو كان فيه مكره أشبه أن يخفي عليه وطلق عويمر البجلي امرأته بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثاً قبل أن يتخبره أنها تطلق عليه باللعان ولو كان ذلك شأ محظوراً عليه نهى النبي صلى الله عليه وسلم ليعلمه وجعته من خضره وحكت فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها البتة يعني والله أعلم ثلاثاً فلم يبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك وطلق ركانة امرأته البتة وهي تحتل واحدة وتحتل ثلاثاً فأسأله النبي صلى الله عليه وسلم عن نيته وأخلفه عليها ولم نعلم نهى أن يطلق البتة يريد بها ثلاثاً وطلق عبد الرحمن بن عوف امرأته ثلاثاً (جماع وجه الطلاق) قال الشافعي قال الله تعالى إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وقرئت لقبول عدتهن وهما لا يختلفان في معنى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته في زمان النبي صلى الله عليه وسلم وهي حائض قال عمر فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال مره فليراجعها ثم لمسكها حتى تظهر ثم تحيض ثم يظهر فإن شاء أمسكها وإن شاء طلقها قبل أن يحبس فتلك العدة التي أمر الله عز وجل أن تطلق لها النساء أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولى عزة يسأل عبد الله بن عمر وأبو الزبير يسبح فقال كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضاً فقال ابن عمر طلق عبد الله بن عمر امرأته حائضاً فقال النبي صلى الله عليه وسلم مره فليراجعها فإذا طهرت فليطلق أو ليمسك قال ابن عمر قال الله تبارك وتعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن أو قبل عدتهن «شك الشافعي» أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن مجاهد أنه كان يقرأها كذلك أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أنه كان يقرأها إذا طلقتم النساء فطلقوهن لقبول عدتهن (قال الشافعي) فبين والله (١) قوله أعفاها كذا في النسخ ولعله محرف عن أعفاها وانظر كتبه معجمه

لهم ما كانوا قاتلين فقتله فاذا أخذت ماله وقتل فقد صار ملكه كطفل أو كبير لم يقاتل قط أفته ويحال غائب غير باغ على أعلم باغ فقتله أرايت لو وجدت لهم دنائيراً ودرهم تقويل عليهم أنا أخذها قال لا قلت فقد تركت ما هو أقوى لك عليهم من السلاح في بعض الحالات قال فإن صاحبنا يزعم أنه لا يصلي على قتلى أهل البغي قلت ولم وهو يصلي على من قتله في حديث عليه قتله ولا يحل لمر كهو البأغي

ان يجوز شهاده اونا كح
أوشيا ملبحري لأهل
الاسلام قال لا قلت فكيف
منفتحة الصلوة وحدها
(قال الشافعي) ويجوز
أمان الرجل والمرأة
المسلمين لأهل الحرب
والغني فاما العبد المسلم
فان كان يقاتل جاز
أمانه والا لم يجوز قتله

١٠٠ (١) انفرج طلاق السنة في غير المدخول بها والتي لا تحيض (٢) قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا تزوج الرجل المرأة فلم يدخل بها وكانت من تحيض أو لا تحيض فلا سنة في طلاقها إلا أن الطلاق يقع متى طلقها فطلقها متى شاء فان قال لها أنت طالق السنة أو أنت طالق البلدة أو أنت طالق لا السنة ولا البلدة طلقت مكانها (قال) ولو تزوج رجل امرأة ودخل بها وحملت فقال لها أنت طالق السنة أو البلدة أو بلا سنة ولا بدعة كانت مثل المرأة التي لم يدخل بها لا يختلف هي وهي في شيء مما يقع به الطلاق عليها حين يتكلم به (قال) ولو تزوج امرأة ودخل بها وأصابها وكانت من لا تحيض من صغرها أو كبر فقال لها أنت طالق السنة مثل المرأة قبلها لا يختلف ذلك في وقوع الطلاق عليها حين يتكلم به لأنه ليس في طلاق واحدة ممن سميت سنة إلا أن الطلاق يقع عليها حين يتكلم به بلا وقت لعدة لأنهن خوارج منهن أن يكن مدخولا بهن ومن ليست عددن الحيض وان نوى أن يقعن في وقت لم يدن في الحكم ودين فيما بينه وبين الله عز وجل

قلت دية المرأة نصف دية الحر وأنت تحبر أمانها ودية بعض العبد أكرم من دية المرأة ولا تحبر أمانه وقد تكون دية عبد لا يقتل أكرم من دية عبد يقتل فلا تحبر أمانه فقد تركت أصل من هذا قال فان قلت أعانني سكانه العاصم القود قلت فانت تحبب العبد الذي لا يسرى عنه من ذناه حر الحر الذي دية ألف دينار كان العبد محسن قتلا ولا يحسنه قال لا في القتل وما هو على القود قلت ولا على الدية ولا على القتال

قال فعلام هو قلت على اسم الاسلام وقال بعض الناس اذا امتنع أهل البغي بدارهم من أن يجري الحكم عليهم فما أصابه المسلمون من التجار والاسرى في دارهم من حدود الناس بينهم أو لله لم تؤخذ منهم ولا الحقوق بالحكم وعليهم فيما بينهم وبين الله تعالى تاديبها إلى أهلها قلت فلم تقتله قال قياسا على دار المحاربين يقتل (١٦٤) بعضهم بعضا ثم يظهر عليهم فلا يقاد منهم قلت هم مخالفون للتجار والاسرى في المعنى الذي ذهب إليه

خلافا بينا رأيت لوسى المحاربون بعضهم بعضا ثم اسلموا أذعن السبي يتناول السبي مرقوقا له قال نعم قلت أفجيز هذا في التجار والاسرى في دار أهل البغي قال لا قلت فلو غرانا أهل الحرب فقتلوا منا ثم رجعوا مسلمين أ يكون على أحد منهم قود قال لا قلت فلو فعل ذلك التجار والاسرى ببلاد الحرب غير مكرهين ولا شبه عليهم قال يقتلون قلت أيسع قصد قتل التجار والاسرى ببلاد الحرب فيقتلون قال بل يحرم قلت أرايت التجار والاسرى لو تركوا الصلاة والزكاة في دار الحرب ثم خرجوا إلى دار الاسلام أ يكون عليهم قضاء ذلك قال نعم قلت ولا يحل لهم في دار الحرب الامتثال لهم في دار الاسلام قال لا قلت فاذا كانت الدار لا تغير ما أحل لهم وحرم عليهم فكيف أسقطت عنهم حق الله وحق الآدميين الذي أوجبه الله عليهم ثم أنت لا تحل لهم حبس حق قبلهم في دم ولا غيره

وسمعه رجعتا وأصابتهما بين كل تطليقتين ما لم تنقض عدتها (قال الشافعي) وتنقض عدة المرأة بان تدخل في الحيضة الثالثة من يوم وقع الطلاق في الحكم ولها أن لا تنكح وتنتنع منه وإذا قال أنت طالق ثلاثا عند كل قرءة واحدة فإن كانت طاهرا بجامعة أو غير جامعة وقعت الأولى لأن ذلك قرءة ولو طلقت فيه اعتدت به وإن كانت حائضا أو نفساء وقعت الأولى اذا ظهرت من النفاس ووقعت الأخرى اذا ظهرت من الحيضة الثانية والثالثة اذا ظهرت من الحيضة الثالثة ويبقى عليها من عدتها قرءة فإذا دخلت في الدم من الحيضة الرابعة فقد انقضت عدتها من الطلاق كله (قال) ولو قال لها هذا القول وهي طاهرا أو وهي حبلى وقعت الأولى ولم تقع الثنتان كانت تحيض على الحمل أو لا تحيض حتى تلد ثم تظهر فيقع عليها ان ارتجع فإن لم يحدث لها رجعة فقد انقضت عدتها ولا تقع الثنتان لأنها قد بان من وحدت غيره ولا يقع عليها اطلاقه وليس بزوج له (قال) وسواء قال طالق واحدة أو ثنتين أو ثلاثا يقع معالنه ليس في عدد الطلاق سنة إلا أني أحمله أن لا يطلق إلا واحدة وكذلك ان قال أردت طلاقا للسنة أن السنة أن يقع الطلاق عليها اذا طلقت فهي طالق مكانه ولو قال لها أنت طالق ولا نية له أو هو ينوي وقوع الطلاق على ظاهر قوله وقع الطلاق حين تكلم به ولو قال لها أنت طالق للسنة واحدة وأخرى البسدة فإن كانت طاهرا قد جومعت أو حائضا ونفساء وقعت تطليقة البسدة فإذا ظهرت وقعت تطليقة السنة وسواء قال لها أنت طالق تطليقة سنوية وأخرى بدعية أو تطليقة للسنة وأخرى البسدة (قال) ولو قال لها أنت طالق ثلاثا للسنة وثلاثا للبسدة وقعت عليها ثلاث حين تكلم به لأنها لا تعدو أن تكون في حال سنة أو حال بدعية فيقع في أي الحالتين كانت (قال الشافعي) وكذلك لو قال لها أنت طالق ثلاثا لبعضهن للسنة وبعضهن للبسدة جعلنا القول قوله فإن أراد ثنتين للسنة واحدة للبسدة أو قعنا اثنتين للسنة في موضعهما واحدة للبسدة في موضعها وهكذا لو قال لها أنت طالق ثلاثا للسنة والبسدة فإن قال أردت بثلاث السنة والبسدة أن يقع معا وقع في أي حال كانت المرأة وهكذا ان قال أردت أن السنة والبسدة في هذا سواء ولو قال بعضهن للسنة وبعضهن للبسدة ولا نية له فإن كانت طاهرا من غير جاع وقعت ثنتان للسنة حين يتكلم بالطلاق واحدة للبسدة حين تحيض وإن كانت بجامعة أو في دم نفاس أو حبض وقعت حين تكلم ثنتان للبسدة وإذا ظهرت واحدة للسنة (قال) ولو قال لها أنت طالق أحسن الطلاق أو أجل الطلاق أو أفضل الطلاق أو أكمل الطلاق أو خير الطلاق أو ما أشبه هذا من تفصيل الكلام سألتني عن نيته فإن قال لم أنو شيئا وقع الطلاق للسنة وكذلك لو قال ما نويت ابقائه في وقت أعرفه وكذلك لو قال ما أعرف حسن الطلاق ولا يقيمه بصفة غير أني نويت أن يكون أحسن الطلاق وما قلت معه أن يقع الطلاق حين تكلم به لا يكون له مدة غير الوقت الذي تكلمت به فيه فيقع حينئذ حين يتكلم به أو يقول أردت ما حسنته أني طلقت من الغضب أو غيره فيقع حين يتكلم به اذا جاء بدلالة (قال) ولو قال لها أنت طالق أفجيع أو أسمع أو أقدر أو أشرا أو ثنتين أو ألم أو أبغض الطلاق أو ما أشبه هذا مما يقع به الطلاق سألتني عن نيته وإن قال أردت ما يخالف السنة منه أو قال أردت ان كان فيه شيء يقيح الأفجيع وقع طلاق بدعة ان كانت طاهرا بجامعة أو حائضا أو نفساء حين تكلم به وقع مكانه وإن كانت طاهرا من غير جاع وقع اذا حاضت أو نفست أو جومعت وإن قال لم أنو شيئا أو خرس أو عته قبل بسأل وقع الطلاق في موضع البدعة فإن شئت فقال نويت أفجيع الطلاق لها اذا طلقت لربية رأيتهما معا أو موعشرة أو بغضة متى لها وليغضها من غير رية فيكون ذلك يقيحها وقع الطلاق حين تكلم به لأنه لم يصفه

وما كان لا يحل لهم حبسه فإن على الامام استخراجه عندك في غير هذا الموضع قال فأقسم بآهل الردة الذين أبطل ما أصابوا في قلت فانتزعتهم من أهل البغي يقاد منهم ما لم ينصبوا اماما ويظهروا حكاما والتجار والاسارى لا امام لهم ولا امتناع وزعم لو قتل أهل البغي بعضهم بعضا بلا شبهة أقدمت منهم قال ولكن الدار ممنوعة من أن يجري عليهم الحكم قلت أرايت لو أن جماعة من أهل القبلة محاربين امتنعوا

في مدينة حتى لا يجري عليهم حكم فقطعوا الطريق وسفكوا الدماء وأخذوا الاموال وأتوا الحدود قال بقاء هذا كله عليهم قلت فهذا ترك معناه
وقلت له أياكون على المسنين قولهم لا يرث قاتل عمه ويرث قاتل خطأ الامن الدية فقلت لا يرث القاتل في الوجهين لانه يلزمه اسم قاتل
فكيف لم تقبل بهذا في القاتل من اهل البغي والعدل لان كلا يلزمه اسم قاتل وأنت تسوى (١٦٥) بينهما فلا تنقيد احدا بصاحبه

(باب حكم المرتد)

قال الشافعي رحمه الله
ومن ارتد عن الاسلام
الى اى كفر كان مولودا
على الاسلام أو أسلم ثم
ارتد قتل وأى كفر
ارتد اليه مما يظهر أو يسر
من الردقة ثم تاب لم يقتل
فان لم يتب قتل امرأه
كانت أو رجلا عبدا كان
أو حرا (وقال في الثاني)
في استنابته ثلاثا قولان
أحدهما حديث عمر
يتابى به ثلاثا والآخر
لا يؤخر لان النبي صلى الله
عليه وسلم لم يامر فيه بانه
وهو لو توفى به بعد ثلاث
كهيئته قبلها (قال الشافعي)
رحمه الله وهذا ظاهر الخبر
(قال المزني) وأصله الظاهر
وهو أقيس على أصله (قال
الشافعي) ويوقف ماله
واذا قتل فماله بعد
قضاء دينه وجناته ونفقة
من تلزمه نفقة في
لا يرث المسلم الكافر
ولا الكافر المسلم وكلا يرث
مسلم لا يرثه مسلم ويقتل
الساحران كان ما يسهر
به كفرا ان لم يتب (قال)
ويقال لمن ترك الصلاة وقال

في أن يقع في وقت فيوقعه فيه (قال) ولو قال لها أنت طالق واحدة تحسنه قبضة أو بجملة فاحشنة أو ما أشبه
هذا مما يجمع الشيء وخلافه كانت طالق حين تكلم بالطلاق لان ما وقع في ذلك وقع باحدى الصفتين وان قال
نويت أن يقع في وقت غير هذا الوقت لم أقبل منه لان الحكم في ظاهر قوله سنان (١) أن الطلاق يقع حين تكلم به
ويسعه فيما بينه وبين الله تعالى أن لا يقع الطلاق الا على نية ولو قال لها أنت طالق ان كان الطلاق الساعة
أو الآن أو في هذا الوقت أو في هذا الحين يقع عليك السنة فان كانت طاهرا من غير جراح وقع عليها الطلاق
وان كانت في تلك الحال مجامعة أو حائضا أو نفساء لم يقع عليها الطلاق في تلك الحال ولا غيرها بهذا الطلاق ولو
قال لها أنت طالق ان كان الطلاق الآن أو الساعة أو في هذا الوقت أو في هذا الحين يقع عليك البدعة فان كانت
مجامعة أو حائضا أو نفساء طلقت وان كانت طاهرا من غير جراح لم تطلق ولو كانت المسئلة الاولى في هذا كله
غير مدخول بها ومدخول بها لا تحيض من صغرا وكبرا وحلي وقع هذا كله حين تكلم به وان أراد بقوله في
المدخول بها التي تحيض في جميع المسائل أردت طلاقا ثلاثا أو أردت بقوله أنت طالق أحسن الطلاق أو بقوله
أنت طالق أقبح الطلاق ثلاثا كان ثلاثا وكذلك ان أراد اثنتين وان لم يرد زيادة في عدد الطلاق كانت في هذا كله
واحدة ولو قال أنت طالق أكل الطلاق فهكنا ولو قال لها أنت طالق أكثر الطلاق عددا أو قال أكثر الطلاق
ولم يدعى ذلك فهن ثلاث ويدبر فيما بينه وبين الله تعالى لان ظاهر هذا ثلاث (قال) وطلاق المدخول بها حرة
مسئلة أو نسية أو أمة مسلمة سواء في وقت ايقاعه وان نوى شيئا وسعه فيما بينه وبين الله تعالى أن لا يقع الطلاق
الا في الوقت الذي نوى ولو قال أنت طالق مل مكية فهي واحدة الا أن يرد أكثر منها وكذلك ان قال مل الدنيا
أو قال مل شيء من الدنيا لانها لا تتلأ شيا الا بكلام فالواحدة والثلاث سواء فيما عدا بالكلام (قال) ولو وقع فقال
أنت طالق غدا أو الى سنة أو انا فعلت كذا وكذا أو كان منك كذا طلقت في الوقت الذي وقت ولا تطلق قبله ولو
قال للمدخول بها التي تحيض اذا قدم فلان أو عتي فلان أو اذا فعل فلان كذا وكذا أو انا فعلت كذا فان طالق
لم يقع ذلك الا في الوقت الذي يكون فيه ما وقع به الطلاق حائضا كانت أو طاهرا ولو قال أنت طالق في وقت كذا
للسنة فان كان ذلك الوقت وهي طاهرا من غير جراح وقع الطلاق وان كان وهي حائضا أو نفساء أو مجامعة لم
يوقع الا بعد طهرها من حيضة قبل الجماع ولو قال لها أنت طالق للسنة والابدعة أو للسنة والبدعة كانت
طالق حين تكلم بالطلاق

(طلاق التي لم يدخل بها) قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى الطلاق مرتان فامسك بعمروف أو
تسريح باحسان وقال تبارك وتعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره (قال الشافعي)
والقرآن يدل والله أعلم على أن من طلق زوجة دخل بها أو لم يدخل بها ثلاثا لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره
فاذا قال الرجل لامرأته التي لم يدخل بها أنت طالق ثلاثا فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره أخبرنا مالك
عن ابن شهاب عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن بن نوبان عن محمد بن أبي بكر عن أبي بكر قال طلق رجل امرأته
ثلاثا قبل أن يدخل بها ثم بدله أن ينكحها فبما يستنقى فسأل أبا هريرة وعبد الله بن عباس فقالا لا ترى أن
تنكحها حتى تنكح زوجا غيره فقال انما كان طلاقا واحدا فقال ابن عباس انك أرسلت من يدك ما كان
للمن قبض أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن النعمان بن أبي عياش الانصاري
عن عطاء بن يسار قال جاء رجل يسأل عبد الله بن عمرو بن العاص عن رجل طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخلها

انما طلقها ولا أصلها الا بعلمها غيره فان فعلت والاعتقالات كما ترك الايمان ولا يعلمه غيره فان آمنت والاعتقالات ومن قتل مرتدا قبل يستتاب
أو جرحه فاسلم ثم مات من الجرح فلا قود ولا دية ويعزر القاتل لان المتولى لقتله بعد استنابته الحساكم (قال) ولا يسي للمرتدين ذرية وان
لحقوا بدار الحرب لان حرمة الاسلام قد ثبتت لهم ولا تنبيلهم في تبديل آياتهم ومن بلغ منهم ان لم يتب قتل ومن ولد للمرتدين في الردة لم يسب

لأن أباهم لم ينسوا وإن ارتدوا بعدون ولحقوا بآباء الحرب وغندلهم خذوا ولم ينسبهم وقتلنا إذا بلغواكم العهدان شتم والابتداء لكم
ثم أنتم حرب وإن ارتد سكران فأت كان ماله فيأ ولا يقتل إن لم يتب حتى يتنعم مقيما (قال المزني) قلت إن هذا دليل على طلاق
السكران الذي لا يعير أنه لا يجوز (١٦٦) ولو شهد عليه شاهدان بآراء فأنكره قيل إن أقررت بأن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله

وتبرأ من كل دين خالف
دين الاسلام لم يكشف
عن غيره وما جرح أو
أفسد في رده أخذه
وان جرح مرتدا ثم
جرح مسلما فأت فعل
من جرحه مسلما نصف
الدية

(كتاب الحدود)
باب حد الزنا والشهادة
عليه

(قال الشافعي) رحمه
الله رحمه صلى الله عليه
وسلم محصنين يهوديين
زناوا ورجم عمر محصنة
وجلد عليه السلام
بكرامة وغيره عاما
وبذلك أقول فإذا أصاب
الحر أو أصيب الحره
بعد السلوغ بنكاح
صحيح فقد أحصنا في
زنى منه ما حلفه الرجم
حتى يموت ثم يغسل
ويصل عليه ويدفن
ويجوز لأبائهم أن يحضروا
رجمه ويستروا فلن لم
يحصن جلدهما وغرب
عاما عن بلده بالسنة
ولو أقر مرة حدلان
التي صلى الله عليه وسلم
أمر أنيسان يغدو على
أمرأة فان اعترفت رجبها

قال عطاء فقلت إنما طلاق البكر واحدة فقال عبد الله بن عمرو إنما أنت قاص الواحدة تبينها الثلاث فعرها
حتى تنكح زوجا غيره (قال الشافعي) قال الله عز وجل والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثا نقروه وقال
ويعولن أحق بردهن في ذلك الآية فالمرآن يدل على أن الرجعة لمن طلق واحدة وأنتين إنما هي على المعتدة
لأن الله عز وجل إنما جعل الرجعة في العدة وكان الزوج لا يملك الرجعة إذا انقضت العدة لأنه يحل للرائع
تلك الحال أن تنكح زوجا غير المطلق فمن طلق امرأته ولم يدخل بها تطليقة أو تطليقتين فلا رجعة عليه عليها ولا عدة
ولها أن تنكح من شئت ممن يحل لها نكاحه وسواء البكر في هذا والتيسر (قال) ولو قال للمرأة أغير المدخول بها
أنت طالق ثلاثا السنة أو ثلاثا للبدعة أو ثلاثا لبعضهن السنة وبعضهن للبدعة وقعن معاين تكلمه لأنه ليس
فيها سنة ولا بدعة وهكذا لو كانت مدخولا بها لا تحيض من صغرها وكبرها وحبل وإذا أراد في المدخول بها ثلاثا
أن يقعن في رأس كل شهر واحدة لزمه في حكم الطلاق ثلاثا يقعن معاوي يسهه فيما بينه وبين الله عز وجل أن
يطلقها في رأس كل شهر واحدة ويرجعها فيما بين ذلك ويصحبها ويسعه فيما بينه وبين الله تعالى ولا يسعهما هي أن
تصدقه ولا تتركه ونفسها لأن ظاهر أمرهن وقعن معاوي لا تعلم ذلك كما قال وقد يكذب على قلبه ولو قال التي لم
يدخل بها أنت طالق ثلاثا السنة وقعن حين تكلمه فان نوى أن يقعن في رأس كل شهر فلا يسعهما أن تصدقه
لأنه لا عدة عليها فتقع الثلاث عليها في رأس كل شهر واحدة ويسعه فيما بينه وبين الله عز وجل أن تقع واحدة
ولا تقع اثنتان لأنها يقعان وهي غير زوجة ولا معتدة ولو قال لامرأة تحيض ولم يدخل بها أنت طالق إذا قدم
فلان واحدة السنة أو ثلاثا السنة فدخل بها قبل أن يقدم فلان وقعت عليها الواحدة أو الثلاث إذا قدم فلان
وهي طاهر من غير جماع وإن قدم فلان وهي طاهر من أول حيض طلقت قبل جماع وأما هل أراد إيقاع
الطلاق بقدم فلان فقط فإن قال نعم أو قال أردت إيقاع الطلاق بقدم فلان السنة في غير المدخول بها لا
سنة التي دخل بها أو وقعت عليه كنعما كانت امرأته لأنها لم يكن فيها حين حلف ولا حين نوى سنة في التي لم يدخل
بها وإن وقع الطلاق بنيتها مع كلامه وإذا قال الرجل لامرأته لم يدخل بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق
وقعت عليها الأولى ولم تقع عليها الثنتان من قبل أن الأولى كلمة تامة وقعت بها الطلاق فبانت من زوجها بالعدة
عليها ولا يقع الطلاق على غير زوجة أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن أبي قسيط
عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام أنه قال في رجل قال لامرأته لم يدخل بها أنت طالق ثم
أنت طالق ثم أنت طالق فقال أبو بكر يطلق امرأته على ظهر الطريق قد بانت منه من حين طلقها التطليقة
الأولى

(ما جاء في الطلاق إلى وقت من الزمان) قال الشافعي رحمه الله إذا قال الرجل لامرأته أنت طالق غدا
فإذا طلع الفجر من ذلك اليوم فهي طالق وكذلك إن قال لها أنت طالق في غرة شهر كذا فإذا رأى غرة
شهر كذا فلك غرته فإن أصابها وهو لا يعلم أن الفجر طلع يوم أو وقع عليها الطلاق أو لا يعلم أن الهلال روى
ثم علم أن الفجر طلع قبل أصابته إياها أو الهلال روى قبل أصابته إياها إلا أنه يعلم أن أصابته كانت بعد المغرب ثم
روى الهلال فتصدق الطلاق قبل أصابته إياها ولها عليه مهر مثلها بإصابتها إياها بعد وقوع طلاقه عليها ثلاثا
إن كان طلقها ثلاثا أو تطليقة لم يكن بقي عليها من الطلاق إلا هي وإن كان طلقها واحدة فلقها عليه مهر مثلها
ولا تكون أصابته إياها رجعة والقول في الإصابة قول الزوج مع عينه وكذلك هو في الحنث إلا أن تقوم

وأمر عمر رضي الله عنه بأوقد النبي عتق ذلك ولم يأمر بعدد أقراره وفي ذلك دليل أنه يجوز أن يقيم الإمام الحدود وإن لم يحضره عليه
ومني رجوع تركه وقعه بعض الخد أو لم يقع (قال) ولا يقيم حد الجلد على حبل ولا على المريض المدنف ولا في يوم حره أو برمد مغرط ولا في
أسباب التلف ويرجم المحصن في كل ذلك إلا أن تكون امرأة حبل فتترك حتى تضع ويكفل ولدها وإن كان البكر نضو الخلق إن ضرب

بالسيف تلف ضرب بالتيكال النخل اتباعا لفعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك في مثله ولا يجوز على الزنا والواط واثبات البهائم الأربعة يقولون رأينا ذلك منه يدخل في ذلك منه دخول المرد في المحلة (قال المزني) رحمه الله قلت أنا ولم يجعل في كتاب الشهادات اثنيان البهيمة زنا ولا في كتاب الطهارة في مس فرج البهيمة وضوا (قال) وإن شهدوا متفرقين (١٦٧) قبلتهم إذا كان الزنا واحدا ومن

رجع بعد تمام الشهادة

لم يحد غيره وان لم تتم

شهود الزنا أو بعقهم

قدفة يحدون فان رجم

بشهادة أو بعقهم رجع

أحدهم سألته فان قال

عديت أن أشهد بزوج

مع غيرة ليقتل فعليه

القود وان قال شهدت

ولأعلم عليه القتل أو

غيره أحلف وكان عليه

ربع الدية والحد وكذلك

ان رجع الباقون ولو

شهد عليها بالزنا أربعة

وشهد أربع نسوة

عندول أنها عذراء فلا

حد وان أكرها على

الزنا فعليه الحد دونها

ومهر مثلها وحده العبد

والامة أخصنا بالزواج

أول يحصن نصف حد

الحرم والجلد خمسون

جلدة (وقال) في موضع

آخر أسخض الله في نفسه

نصف سنة وأطع في

موضع آخر بان ينشئ

نصف سنة (قال المزني)

رحمه الله قلت أنا وهذا

بقوله أولى قياسا على

نصف ما يجب على الحر

من عقوبة الزنا (قال الشافعي)

رحمه الله ويحد الرجل أمته إذا زنت لقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا زنت أمة أجدد

فتين زناها فليجلدها

(باب ما جاء في حد النمين)

قال الشافعي رحمه الله في كتاب الحدود وان تحاكموا البياض فلأن الحكم أودع فان حكمتا حدنا الحسن

عليه بينة في الحنث بخلاف ما قال أبوينة باقراره بأصابه توجب عليه شيئا فيؤخذ لها (قال) ولو قال لها أنت طالق في شهر كذا أو في شهر كذا أو في غرة هلال شهر كذا أو في دخول شهر كذا أو في استقبال شهر كذا كانت طالق ساعة تغيب الشمس من الليلة التي يرى فيها هلال ذلك الشهر ولو روى هلال ذلك الشهر بعشى لم تطلق الا بغيب الشمس لأنه لا يعد الهلال الا من ليلته لا من نهاره يرى فيه لم ير قبل ذلك في ليلته ولو قال أنت طالق إذا دخلت سنة كذا أو في مدخل سنة كذا أو في سنة كذا أو إذا أنت سنة كذا كان هذا كالشهر لا يختلف إذا دخلت السنة التي أوقع فيها الطلاق وقع عليها الطلاق ولو قال لها أنت طالق في انسلاخ شهر كذا أو بمضى شهر كذا أو بنفاذ شهر كذا فإذا نفذ ذلك الشهر فرؤى الهلال من أول ليلة من الشهر الذي يليه فهي طالق (الطلاق بالوقت الذي قدمي) قال الشافعي وإذا قال لأمري أنه أنت طالق أمس أو طالق عام أو لأمري طالق في الشهر الماضي أو في الجمعة الماضية ثم مات أو خرس فهي طالق الساعة وتعتمد من ساعتها وقوله طالق في وقت قدمي يريد أيقاعه الآن محال (قال الربيع) وفيه قول آخر للشافعي أنه إذا قال لها أنت طالق أمس وأراد أيقاعه الساعة في أمس فلا يقع به الطلاق لأن أمس قدمي فلا يقع في وقت غير موجود (قال الشافعي) رحمه الله ولو سئل فقال قلته بلانية شيء أو قال قلته لا يقع عليها الطلاق في هذا الوقت وقع عليها الطلاق ساعة تكلم به واعتدت من ذلك الوقت ولو قال قلته مقرأ أني قد طلقها في هذا الوقت ثم أصيبتها فلهما عليه مهر مثلها وتعتمد يوم أصابها وان لم يصيبها بعد الوقت الذي قال لها أنت طالق في وقت كذا وصدقته أنه طلقها في ذلك الوقت اعتدت منه من حين قاله وان قالت لا أدري اعتدت من حين استقينت وكانت كاهرا طلقك ولم تسلي (قال) ولو كانت المسئلة بحالها فقال قد كنت طلقها في هذا الوقت فعينت أنك كنت طالقاً فيه بطلاق أبائك أو طلقها زوج في هذا الوقت فقلت أنت طالق أي مطلق في هذا الوقت فان علم أنها كانت مطلقة في هذا الوقت منه أو من غيره بينة تقوم أو باقرار من أضاف ما راد به أحداث طلاق وكان القول قوله وان نكل حلفت ومطلقت وهكذا قال لها أنت مطلقة في بعض هذه الأوقات وهكذا ان قال كنت مطلقة أو بامطلة في بعض هذه الأوقات (قال) وإذا قال الرجل لأمري أن تموت فأصابها أنت طالق إذا طلقك أو حين طلقك أو متى ما طلقك أو ما أشبه هذا لم تطلق حتى يطلقها فإذا طلقها واحدة وقعت عليها التطليقة بابتدائه الطلاق وكان وقوع الطلاق عليها غاية طلقها كقوله أنت طالق إذا قدم فلان وإذا دخلت الدار وما أشبه هذا فتنطلق الثانية بالغاية ولم يقع عليها به طلاق ولو قال لها أنت طالق كلما وقع عليك طلاق أو ما أشبه هذا لم تطلق حتى يقع عليها طلاقه فإذا أوقع عليها تطليقة عليك الرجعة وقعت عليها الثلاث الأولى بإيقاعه للطلاق والثانية بوقوع التطليقة الأولى التي هي غاية لها والثالثة بان الثانية غاية لها وكان هذا كقوله كلما دخلت الدار وكلما سكنت فلانا فأنت طالق فكلما أحدثت شيئا مما جعله غاية يقع عليها الطلاق به طلقك ولو قال انما أردت بهذا كله أنك إذا طلقك طالق بطلاق لم يدين في القضاء لان ظاهر قوله غير ما قال وكان له فيما بينه وبين الله تعالى أن يحبس أو لا يسعها هي أن تقيم معه لأنها لا تعرف من صدقه ما يعرف من صدق نفسه وهكذا ان طلقها بصريح الطلاق أو بكلام يشبه الطلاق نيته فيه الطلاق وهكذا ان خيرها فاختارت نفسها أو ملكها فطلقت نفسها واحدة لان كل هذا بطلاق وقع عليها وكذلك كل طلاق من قبل الزوج مثل الإبلاء وغيرهما عليك الرجعة (قال) وان وقع الطلاق الذي أوقع لا يملك فيه الرجعة لم يقع عليها الا الطلاق

من عقوبة الزنا (قال الشافعي) رحمه الله ويحد الرجل أمته إذا زنت لقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا زنت أمة أجدد فتين زناها فليجلدها (باب ما جاء في حد النمين) قال الشافعي رحمه الله في كتاب الحدود وان تحاكموا البياض فلأن الحكم أودع فان حكمتا حدنا الحسن

بارحمهم لان النبي صلى الله عليه وسلم رحمهم ودين زينبا وجلدنا البكر مائة وغربناه عاما (وقال) في كتاب الجزية انه اذا جازى وفي حد الله فعليه أن يعمله ما وصفت من قول الله عز وجل وهم صاغرون (قال المزي) رحمه الله هذا أولى قوله به اذ زعم أن معنى قول الله تعالى وهم صاغرون ان تجزى عليهم أحكام (١٦٨) الاسلام ما لم يكن من حكم الاسلام فيه تركهم واياء

(باب حد القذف)

قال الشافعي رحمه الله
إذا قذف البالغ حراً بالغا
مسلباً أو حرةً بالغة
مسلمةً حدثاً نكحاً فإن
قذف نفرًا بكلمة واحدة
كان لكل واحد منهم
حدّه فإن قال يابن
الزائين وكان أو ابناً حراً
مسلياً ميتين فعليه حدان
ورأى أحمد الحد الميت وولده
وعصيته من كلوا ولو
قال القاذف للمقذوف
أنه عبد فعلى المقذوف
الينة لأنه يدعي الحد
وعلى القاذف البين لأنه
يشكر الحد ولو قال لعربي
يأبى فأن قال عنيت
نبطي الدار أو ألسبان
أحلفته ما أراد أن ينسبه
إلى النبط ونهيه أن
يعود وأدبته على الإذني
فإن لم يحلف حلف
المقذوف لقد أراد نفيه
وحده فإن عفا فلا
حد له وإن قال عنيت
بالقذف الأب الجاهل
حلف وعزى على الإذني
ولو قذف امرأته أو طشت
وطأ حراماً درى عنه في

الذي أوقع علك فيه الرجعة لأن الطلاق الثاني والثالث لا يقع إلا بغاية الأولى بعد وقوعها فلا يقع طلاقه على امرأه إلا بثلث رجعتها وذلك مثل قوله إذا وقع عليك طلاق فأنت طالق خالعهما فوعدت علمه بتطبيقه الخلع ولا يقع علمه بغيرها لأن الطلاق الذي أوقع بالخلع يقع وهي بعده غير زوجة ولا يملك رجعتها (قال الربيع) إذا قال لها أنت طالق إذا طلقك فأراد أن تكون طالقاً بالطلاق إذا طلقها فهي واحدة

(الفسخ) قال الشافعي رحمه الله وكل فسخ كان بين الزوجين فلا يقع به طلاق ولا واحدة ولا ما بعدها وذلك أن يكون عيباً تحت أمه فتعتق فتختار فراقه أو يكون عيباً تحت غيره فتختار فراقه أو ينكحها محرماً فيفسخ نكاحه أو نكاح متعة ولا يقع بهذا نفسه طلاق ولا بعده لأن هذا فسخ بلا طلاق ولو قال رجل لأمرأته أنت طالق أين كنت فطلقها بتطبيقه لم يقع عليها إلا هي لانها إذا طلقت واحدة فهي طالق أين كانت وهكذا لو قال لها أنت طالق حيث كنت وأني كنت ومن أين كنت ولو قال لها أنت طالق طالقاً كانت طالقاً واحدة ويستل عن قوله طالقاً قال أردت أنت طالق إذا كنت طالقاً وقع اثنتان الأولى بإيقاعه الطلاق والثانية بالبحث والأولى لها بغاية فان قال أردت اثنتين وقعت اثنتان معاوان قال أردت أفهام الأولى بالثانية أحلف وكانت واحدة (قال) ولو قال لها أنت طالق إذا قدم فلان بلدك كذا وكذا فقدم فلان ذلك البلد طلقت وإن لم يقدم ذلك البلد وقدم ببلد غيره لم تطلق ولو قال أنت طالق كلما قدم فلان فكلما قدم فلان طلقت تطليقة ثم كلما غاب من المصّر وقدم فهي طالق أخرى حتى يأتي على جميع الطلاق ولو قال لها أنت طالق إذا قدم فلان فقدم فلان لم يقدم ولو قال لها أنت طالق إذا قدم فلان فقدم فلان لم يقدم ولو قال أنت طالق متى رأيت فلان بهذا البلد فأنته وقد قدمه بمرها طلقت لأنه أوقع الطلاق برؤيتها نفس فلان وليس في رؤيتها فلاناً إكراه لها بطل به عنها الطلاق (قال الربيع) إذا كان كل قدومه وهي في العدة فأما إذا خرجت من العدة فغاب ثم قدم لم يقع عليها طلاق لانها ليست بزوجة وهي كاجنبية (قال الشافعي) ولو قال لها أنت طالق ان كلمت فلاناً فكلمت فلاناً وهو حي طلقت وإن كلمته حيث سمع كلامها طلقت وإن لم يسمعه وإن كلمته مستأجراً أو بحيث لا يسمع أحد كلام من كلمه تشل كلامها تطلق ولو كلمته وهي نائمة أو مغلوقة على عقلها لم تطلق لأنه ليس بالكلام الذي يعرف الناس ولا يلزمها به حكم بحال وكذلك لو أكرهت على كلامه لم تطلق وإذا قال لأمرأته وقد دخل بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق وقعت الأولى ويستل عن عانوي في التين بعدها فان كان أراد تبين الأولى فهي واحدة وإن كان أراد أحداث طلاق بعد الأولى فهو ما أراد وإن أراد بالثالثة تبين الثانية فهي اثنتان وإن أراد بها طلاقاً ثالثاً فهو ثلاثة وإن مات قبل أن يستل فهي ثلاث لأن ظاهر قوله أنها ثلاث ولو قال لها أنت طالق وطالق طالق وقعت عليها اثنتان الأولى والثانية التي كانت بالاولا لانها استثناف كلام في الظاهر ودین في الثالثة فان أراد بها طلاقاً فهي طالق وإن لم يرد بها طلاقاً أو أراد لفهام الاول أو تكريره فليس بطلاق ولو قال أريد بالثانية أفهام الكلام الاول والثالثة أحداث طلاق كانت طالقاً ثلاثاً في الحكم لأن ظاهر الثانية ابتداء طلاق لأفهام ودين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدین في القضاء وتقع الثالثة لأنه أراد بها ابتداء طلاق لأفهاما وإن احتملته وهكذا إن قال لها أنت طالق ثم أنت طالق ثم أنت طالق وقعت اثنتان ودين في الثالثة كما وصفت ولو قال لها أنت طالق وأنت طالق ثم أنت طالق وقعت ثلاث لأن الأولى ابتداء

هذا الخدم وعز ولا يجدم لم تكمل فيه الحرية الا احد العبد ولا حد في التعريض لان الله تعالى اباح التعريض فيما حرم طلاق
عقد وقد يقال ولا تعرضوا عقد النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله وقال تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء لجعل التعريض
فما اذا التصريح فلا يجد الا بقذف صريح

(140)

كن طواق ثلثا ثلاثا فان قال أردت أن يكون ثلاثا أو أربعاً وحسبوا واحدة منهن كانت التي أراد طلقا
 ثلاثا ولم يدين في الآخر معها في الحكم ودين في ما بينه وبين الله تعالى وكان من بقى طالقاً اثنتين اثنتين ولو كان
 قال يبتكن خمس تطليقات لبعضكم فيها أكثر مما لبعض كان القول قوله وأقل ما تطلق عليه منهن واحدة
 في الحكم ثم يوقف حتى يوقع على من أراد بالفضل منهن الفضل ولا يكون له أن يحدث بقاء عالم يكن
 اراده في أصل الطلاق فان لم يكن نوي بالفضل واحدة منهن فشاء أن تكون التطليقة الفضل بينهما أو بافقتن
 جميعاً تطليقتين ويكون أحق بالرجعة كان ذلك له وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ثلاثا لا اثنتين فهي
 طالق واحدة وإن قال أنت طالق ثلاثا لا واحدة فهي طالق اثنتين وإن قال أنت طالق ثلاثا لا ثلاثا كانت
 طالقاً ثلاثا إنما يكون الاستثناء بما نزل اذ في محاسن شيء يقع به شيء محاسن وقع فأما الذالم ببق محاسن شيء ما
 استثنى فلا يجوز الاستثناء والاستثناء حينئذ محال ولو قال لها أنت طالق ثم طالق وطالق واحدة كانت
 طالقاً ثلاثاً لأنه قد وقع كل تطليقة وحدها ولا يجوز أن يستثنى واحدة من واحدة كما لو قال لفلان له مباركة
 وسالم حر الاسلام لم يجز الاستثناء ووقع العتق عليه ما عدا كما لا يجوز أن يقول سالم حر الاسلام لا يجوز الاستثناء اذا
 فرق الكلام ويجوز اذا جعسه ثم يقي شيء يقع به بعض ما وقع وإذا طلق واحدة واستثنى نصفها فهي طالق
 واحدة لان ما بقي من الطلاق يكون تطليقة ثابتة لو استدام وإذا قال لامرأته أنت طالق ان شاء الله لم تطلق
 والاستثناء في الطلاق والعتاق والتذكري وفي الأيمان لا يخالفها ولو قال أنت طالق ان شاء فلان لم تطلق
 حتى يشاء فلان وإن مات فلان قبل أن يشاء أو خسر أو غاب فهي امرأته بحالها فان قالت قد شاء فلان
 وقال الزوج لم يشأ فلان فالقول قول الزوج مع عيने ولو شاء فلان وهو معتود أو مغلوب على عقله من غير سكر
 لم تكن طالقاً ولو شاء وهو سكران كانت طالقاً لان كلامه سكران كلام يقع به الحكم وإذا قال لامرأته أنت
 طالق واحدة نائفاً فهي طالق واحدة عليك الرجعة ولا يكون الباش بانها ابتداء من الطلاق الا ما أخذ عليه
 جعلاً كما لو قال لعبدك أنت حر ولا ولا في عليك كان حراً وله ولاؤه لان قضاء النبي صلى الله عليه وسلم أن الولاء
 لمن أعتق وقضاء الله تعالى أن المطلق واحدة واثنتين عليك الرجعة في العدة فلا يبطل ما جعل الله
 عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم لا يخرى بقول نفسه وإن قال لها أنت طالق واحدة غليظة أو واحدة
 أغلظ أو أشد أو أقطع أو أعظم أو أطول أو أكبر فهي طالق واحدة لا أكثر منها ويكون الزوج في كلها عليك
 الرجعة لما وصفت وإذا قال لامرأته أنت طالق ثلاثا تقع في كل يوم واحدة كان كما قال ولو وقعت عليها واحدة
 في أول يوم فإن ألقت حلائلها منبته ثم جاء الغد ولا عدة عليها منبته لم تقع الثانية ولا الثالثة فان قال أنت
 طالق في كل شهر فوقع في الأول شهر ووقع في الآخر ثمان واحدة في كل شهر قبل مضي العدة وقعت
 الثلاث ولو مضت العدة فوقع منهن شيء بعد مضي العدة لم يلزمها لانه وقع وهي غير زوجة ولو قال لها أنت طالق
 ثلاثا كل سنة واحدة فوقع في الأولى فلم تنقض عدتها حتى راجعها لحائات السنة الثانية وهي زوجة وقعت
 الثانية فان راجعها في العدة وجاءت السنة الثالثة وقعت الثالثة وكذلك لو لم يراجعها في العدة ولكن نكحها
 بعد مضي العدة فجاءت السنة وهي عنده وقع الطلاق ولو وقعت الأولى ثم جاءت السنة الثانية وهي غير زوجة
 ولا في عدة منبته لم تقع الثانية ولو نكحها بعد وجاءت السنة الثانية وهي عنده وقعت الثانية وإن نكحها بعده
 وجاءت السنة الثالثة وهي عنده وقعت الثالثة لانها زوجة ولو خالفها فكانت في عدة منه وجاءت سنة

ربيع دينار ثم نقصت القيمة فصارت أقل من ربيع دينار ثم زادت القيمة
فانما أنظر الى الحال التي خرج بهامن الحرز ولو وجهت له لم أدرا بذلك عنه الحد وان هرق عبد صغير الا يهـ سفل أو أجهميان حرز قطع وان
كان يهـ سفل لم يقطع وان سرق مصحفاً أو شيئاً مما يجعل عنه قطع وان أعار رجلاً بيتاً فكان يلقاه دونه فسرق منه رب البيت قطع

ويقطع العبد أبقا وغير آبق ويقطع النباش اذا أخرج الكفن من جميع القبر لان هذا حرز مثله

(باب قطع اليد والرجل في السرقة) قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا به عن أصحابنا عن محمد بن عبد الرحمن عن الحرث بن عبد الرحمن عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي

(١٧١)

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في السارق ان سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجليه واحجج بان أبا بكر الصديق رضي الله عنه قطع يد السارق اليسرى وقد كان أقطع اليد والرجل (قال الشافعي) رحمه الله فإذا سرق قطعت يده اليمنى من مفصل الكف وحسب بالنار فإذا سرق الثانية قطعت يده اليسرى من مفصل الكعب ثم حسبت بالنار فإذا سرق الثالثة قطعت يده اليسرى من مفصل الكف ثم حسبت بالنار فإذا سرق الرابعة قطعت رجليه اليمنى من مفصل الكعب ثم حسبت بالنار ويقطع بأخف مسوونة وأقرب سلامة وان سرق الخامسة عزر وحبس ولا يقطع الحربي إذا دخل البناء بأمان ويضمن السرقة

(باب الاقرار بالسرقة والشهادة عليها)

وهي في عدة إلا أنه لا يعلل جمعها لم يقع عليها الطلاق في عدة لا يعلل جمعها فيها ولو قال لها أنت طالق كلما مضت سنة فاعلمها ثم مضت السنة الأولى وليست له بزوجة كانت في عدة منه أو في غير عدة لم يلزمه الطلاق لان وقت الطلاق وقع وليست له بزوجة فان تكهها نكاحا جديدا فكم مضت سنة من يوم نكحت وقعت تطليقة حتى ينقض طلاق المالك كله (قال) الربيع والشافعي قول آخر أنه اذا خالعهما ثم تزوجها لم يقع عليها الطلاق بمجيء السنة لان هذا غير النكاح الاول (قال الشافعي) ولو قال لها أنت طالق في كل شهر واحدة أو في مضى كل شهر واحدة ثم طلقها ثلاثا فقبل أن يقع منهن شيء أو بعد ما وقع بعضهن ونكحت زوجا غيره فأصابها ثم نكحتهم فارت تلك الشهر ولم يلزمها من الطلاق شيء لان طلاق ذلك المالك مضى عليه كله وحسب عليه فلا يحل له إلا بعد زوج ونكاح جديد وكانت كمن لم تنكح قط في أن لا يقع عليها طلاق عقده في الملك الذي بعد الزوج ولو كان طلقها واحدة أو اثنتين فبقي من طلاق ذلك الملك شيء ثم مرت لها مدة أو وقع عليها الطلاق وهو عليه كواقع وهكذا لو قال كلما دخلت هذه الدار فانت طالق فكلما دخلتها وهي زوجة له أو في عدة من طلاق يعلل فيه الرجعة فهي طالق وكلما دخلتها وهي غير زوجة له أو في عدة من فرقة لا يعلل الرجعة فهي غير طالق فإذا طلقها ثلاثا فمرت عليه حتى تنكح زوجا غيره ثم نكحت زوجا غيره فأصابها ثم نكحتهم ثم دخل بها لم يقع عليها الطلاق بكلام متقدم في ملك نكاح قد حرم حتى كان بعده زوجا أحل استئناف النكاح وإذا هدم نكاح الزوج الطلاق حتى صارت كمن ابتدأ نكاحه ممن لم تنكح قط هدم البين التي يقع بها الطلاق لأنها أضعف من الطلاق وهكذا لو قال أنت طالق كلما حضيت وغير ذلك مما يقع الطلاق فيه في وقت فعلي هذا الباب كله وقياسه ولو قال لها أنت طالق كل سنة ثلاثا فطلقت ثلاثا في أول سنة ثم تزوجت زوجا أصابها ثم نكحتهم هازو وجهان كما جسد يدم يقع عليها فيمضي من السنين بعد شيء لان طلاق الملك الذي عقده الطلاق وقت قد مضى ولو قال لها أنت طالق في كل سنة تطليقة فوقع عليها واحدة أو اثنتين ثم تزوجها زوج غيره ثم دخل بها ثم طلقها ومات عنها فنكحها الاول ثم مضت سنة وقعت عليها تطليقة حتى تعد ثلاث تطليقات لان الزوج يهدم الثلاث ولا يهدم الواحدة ولا اثنتين

(الخلع والتشوز)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن ادريس الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى وان امرأة خافت من بعلها نشورا أو أعراضا فلا جناح عليهما أن يصالحا بينهما بالصالح والخير (قال الشافعي) أخبرنا سفيان ابن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن ابنة محمد بن مسلمة كانت عند رافع بن خديج ففكر منها أمرأاما تكبرا أو غيره فارد طلاقها فقالت لا تطلقني وأمسكني واقسم لي ما يبدئك فانزل الله تعالى وان امرأة خافت من بعلها نشورا أو أعراضا الآية (قال الشافعي) وقد روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هم بطلاق بعض نسائه فقالت لا تطلقني ودعني يحسرن الله تعالى في نسائي وقد وهبت يومي وليت لي لا ختي عائشة (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه أن سودة وهبت يومها لعائشة (قال الشافعي) أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء بن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم توفي عن تسع نسوة وكان يقسم لثمان (قال الشافعي) وبهذا كله نأخذ وانقرآن يدل على مثل معاني الأحاديث بان ينافيها إذا خافت المرأة تشوز

قال الشافعي رحمه الله تعالى ولا يقيم على سارق حد إلا بان يثبت على اقراره حتى يقام عليه الحد أو بعدلن يقولان ان هذا بعنه سرق مثاله هذا من حربه بصفاته يسوي دبع ويشار ويحضر المسروق منه ويدي شهادتهما فان ادعى أن هذا متاعه عليه وابتاعه منه أو أذن له في أخذه لم يقطعه لاني أجعله له خصما لو نكل صاحبه أحلف الشهود عليه ودفعته اليه وان لم يحضر رب المتاع حبس

السارق حتى يحضر ولو شهد رجل وامرأتان أو شاهدو عين على سرقة أو جبت الغرم في المال ولم أوجب في الحد وفي إقرار العبد بالسرقه
 شيان أحدهما الله في بدنه فأقطعه والآخر في ماله وهو لا يملك مالا فإذا أعتق وملك أغرمته
 (باب غرم السارق ما سرق) (١٧٣) قال الشافعي رحمه الله تعالى أغرم السارق ما سرق قطع أو لم يقطع

وكذلك قاطع الطريق
 والحد لله فلا يسقط حد
 الله غرم ما ألتف
 للعباد

(باب ما لا قطع فيه)

قال الشافعي رحمه
 الله ولا قطع على من سرق
 من غير حرز ولا في
 خلسة ولا على عبد
 سرق من متاع سيده ولا
 على زوج سرق من متاع
 زوجته ولا على امرأة
 سرق من متاع
 زوجها ولا على عبد
 واحد منهم ما سرق من متاع
 صاحبه الاثر والشبهة
 ونخلطة كل واحد منهما
 بصاحبه (وقال)
 في كتاب اختلاف أبي
 حنيفة والاوزاعي
 اذا سرق من مال
 زوجها الذي لم يأتها
 عليه وفي حرزها
 قطعت (قال المزني)
 رحمه الله هذا
 أقس بنسبتي قال
 الشافعي (ولا يقطع
 من سرق من مال
 ولده ولولده أو أبيه
 أو أمه أو أجداده من

بعلها أن لا بأس علم ما أن يصلحوا ونشوز البعل عنها بكر اهتلهما فأباح الله تعالى له حبسها على السر كرها فلها
 وله أن يصلحها وفي ذلك دليل على أن صلحها إياه بترك بعض حقها له وقد قال الله عز وجل وعاشروهن
 بالمعروف إلى غير ذلك (قال الشافعي) فيجل للرجل حبس المرأة على ترك بعض القسم لها أو كله ما طابت
 به نفسا فإذا رجعت فيه لم يحل له إلا العدل لها أو فراقها لأنها أفتات في المستأنف ما لم يحب لها فافأ قامت
 على هبتها حل وإذا رجعت في هبتها حل ما مضى بالهبة ولم يحل ما يستقبل إلا بتجديد الهبة له (قال) وإذا
 وهبت له ذلك فأقام عند امرأته أياما ثم رجعت استأنف العدل عليها وحل له ما مضى قبل رجوعها
 (قال) فإن رجعت ولا يعلم بالرجوع فأقام على ما حلته منه ثم علم أن قد رجعت استأنف العدل من يوم علم
 ولا بأس عليه فيما مضى وإن قال لا أفارقها ولا أعبد لها أجبر على القسم لها ولا يجبر على فراقها (قال)
 ولا يجبر على أن يقسم لها الأصابع وينبغي له أن يقري لها العدل فيها (قال) وهكذا لو كانت منفردة
 به أو مع أمته لم يطؤها أمر بتقوى الله تعالى وأن لا يضربها في الجماع ولم يفرض عليه منه شيء بعينه
 انما يفرض عليه ما لا صلاح لها إلا به من نفقة وسكنى وكسوة وأن يأوي إليها فاما الجماع فوضع لذلك
 ولا يجبر أحده عليه (قال) ولو أعطاها ما لا على أن تحل له من يومها وليتأقبله فإله طيبة مردودة عليه غير جائزة
 لها وكان عليه أن يعدل لها فوفيهما أثر من القسم لها إلا أن ما أعطاهما عليه لا عين مملوكة ولا منفعة
 (قال) ولو جالته فوهب لها شيئا على غير شرط كانت الهبة لها جائزة ولم يكن له الرجوع فيها إذا قبضتها وإن
 رجعت هي في تحليله فيما مضى لم يكن لها وإن رجعت في تحليله فيما لم يحض كان لها وعليه أن يعدل لأنها
 لم تملك ما لم يحض فيعوز لتحليله الله فيما ملك

(جماع القسم للنساء) قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء
 ولو حرصتم فلا تليوا كل الميل فتذروها كالمغصية (قال الشافعي) سمعت بعض أهل العلم يقول قولا
 معناه ما أصعب أن تستطيعوا أن تعدلوا اتما ذلك في القلوب فلا تليوا كل الميل لا تتبعوا أهواءكم أفعالكم
 فيصير الميل بالعدل الذي ليس لكم فتذروها كالمغصية وما أشبه ما قالوا عندي بما قالوا لأن الله عز وجل تجاوز
 عما في القلوب وكتب على الناس الأفعال والأقوال فإذا مال بالقول والفعل فذلك كل الميل قال الله
 عز وجل قد علمنا ما فرغنا عليكم في أزواجهم وما ملككم أيماهم وقال في النساء ولهن مثل الذي عليهن
 بالمعروف وقال وعاشروهن بالمعروف (قال الشافعي) وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم القسم بين النساء
 فيما وصفت من قسمة لأزواجه في الحضر والحلال سودة يومها وليتأقبلها (قال الشافعي) ولم أعلم مخالفا
 في أن على المرأة أن يقسم لزوجها فيعبدل بينهما وقد بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقسم
 فيعدل ثم يقول اللهم هذا قسمي فيما أملك وأنت أعلم مما أملك يعني والله أعلم قلبه وقد بلغنا أنه كان
 يطاق به محولا في مرضه على نسائه حتى حلته

(تفريق القسم والعدل بينهن) قال الشافعي عباد القسم الليل لانه سكن قال الله تبارك وتعالى
 وجعل لكم الليل لتسكنوا فيه وقال وجعل لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا بها (قال الشافعي) وإذا كان
 عند الرجل أزواج حرائر مسلمات أو كتابيات أو مسلمات وكتابيات فهن في القسم سواء وعليه أن يبيت
 عند كل واحدة منهن ليلة (قال الشافعي) وإذا كان فيهن أمة قسم لحررتين وللأمة ليلة (قال) ولا يكون

قل أيهما كان ولا يقطع في طنبر ولا من مار ولا نجر ولا خنزير
 (باب قطاع الطريق) قال الشافعي عن ابن عباس في قطاع الطريق إذا اقتبلا وأخذوا المال قتلوا وصلبوا وإذا قتلوا ولم
 يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف ونفيهم إذا هربوا أن يطلبوا حتى

يؤخذوا في مقام عليهم الحد (قال الشافعي) فهذا أقول وقطاع الطريق هم الذين يعترضون بالسلاح القوم حتى يعصبوهم المال في العسارى مجاهرة وأراهم في المصران لم يكونوا أعظم ذنبا عندوهم واحدة ولا يقطع منهم الامن أخذ ربع دينار فصاعدا قياسا على السنة في السارق ويحد كل رجل منهم بقدر فله فن وجب عليه (١٧٣)

كرهية تعذيبه وقال

في كتاب قتل العمد

يصلب ثلاثا ثم يترك

(قال) ومن وجب عليه

القتل دون الصلب قتل

ودفع الى أهله بكفونه

ومن وجب عليه

القطع دون القتل قطعت

يده اليمنى ثم حبت

بالنار ثم رجله اليسرى ثم

حسبت في مكان واحد

ثم خلى ومن حضر منهم

وأكثر أو هيب أو كان ردأ

عز وجل ومن قتل

ويجرح أفصر لصاحب

الجرح ثم قطع لا ينع

حق الله حق

الأكمين في الجراح

وغيرها ومن عفا

الجسراح كان له

ومن عفا النفس

لم يحقن بذلك دمه

وكان على الامام

قوله اذا بلغت

جنايته القتل ومن

تاب منهم من قبل

أن يقدر عليه

سقط عنه الحد

ولا تسقط حقوق

الأكمين ويحتمل أن

يسقط كل حق لله بالتوبة

له أن يدخل في الليل على التي لم يقسم لها ان الليل هو القسم ولا بأس أن يدخل في النهار للحاجة لئلا يؤذى فاذا أراد أن يأوى الى منزله أو الى منزل التي يقسم لها ولا يجامع امرأة في غير يومها فان فعل فلا كفارة عليه (قال) وان مرضت إحدى نسائه عاده في النهار ولم يعدها في الليل وان ماتت فلا بأس أن يقم عندها حتى يوارى بها ثم يرجع الى التي لها القسم وان نقلت فلا بأس أن يقم عندها حتى تخف أو تقوت ثم يوفى من يقي من نسائه مثل ما أقام عندها (قال) وان أراد أن يقسم لستين لستين وثلاثا ثلاثا كان ذلك له وأكره مجاوزة الثلاث من العدد من غير أن أحرمه وثلاث أنه قد عوت قبل أن يعدل الثانية ويعرض وان كان هذا قد يكون فيما دون الثلاث (قال) واذا قسم لامرأة ثم غاب ثم قدم ابتداء القسم التي لها في القسم وهكذا ان كان حاضرا فسدغل عن المبيت عندها ابتداء القسم كما يبتدئ القام من الغيبة فيبدأ بالقسم التي كانت ليتها (قال) وان كان عندها بعض الليل ثم غاب ثم قدم ابتداء فأولها قدر ما بقي من الليل ثم كان عند التي لها في آخر الليل حتى يعدل بينهما في القسم (قال) وان كان عندها مريضا أو مبتدأ أو هو مريضا أو حائضا أو نفساء فذلك قسم يحسبه عليها وكذلك لو كان عندها صحيفا تركه فجاءها حسب ذلك من القسم عليها انما القسم على الميت كيف كان الميت (قال) ولو كان محبوسا في موضع يصلن اليه فيه عدل بينهما كما يعدل بينهما لو كان خارجا (قال) والمريض والعجوز في القسم سواء وان أحب أن يلزم منزل لنفسه ثم يبعث الى كل واحدة منهم يومها وليتها فأتاه كان ذلك له وعليه فأتين امتنعت من اتياه كانت تاركة لحقها عاصية ولم يكن عليه القسم لهما كانت تمتنع (قال) وهكذا لو كانت في منزله أو في منزل يسكنه فغلقت دونه وامتنعت منه اذا جاءها أو هربت أو ادعت عليه طلاقا كاذبا حل له تركها والقسم لغيرها وتركه أن ينفق عليها حتى تعود الى أن لا تمتنع منه وهذه نائز وقد قال الله تبارك وتعالى واللاتي يخافون نشوزهن فغطوهن وأهبروهن في المضاجع واضربوهن فاذا أذن في هجرته في المضجع لخوف نشوزها كان مباحا أن يأتي غيرهما من أزواجه في تلك الحال وفيما كان مثلها (قال الشافعي) رحمه الله وهكذا الامه اذا امتنعت نفسها أو منعها أهلها منه فلا نفقة ولا قسم لها حتى تعود اليه وكذلك اذا سافر بها أهلها بذنه أو غير ذنه فلا نفقة ولا قسم (قال) واذا سافرت الحرة بذنه أو غير ذنه فلا قسم لها ولا نفقة الا أن يكون هو الذي أشخصها فلا يسقط عنه نفقة ولا قسمها وهي اذا أشخصها بخالفه لها اذا شخص هو وهي مقيمة لان اشخصها ايها كنفها الى منزل فليس له تركها فيه فلا نفقة ولا قسم وشخصه هو شخص هو نفسه وهو الذي عليه القسم لاه (قال) واذا جنت امرأة من نسائه أو خجلت فغلبت على عقلها فكانت تمتنع منه سقط حقها في القسم فان لم تكن تمتنع فلهما حقها في القسم وكذلك لو خست أو مرضت أو ارتقت كان لها حقها في القسم ما لم تمتنع منه أو يطلقها وانما قلنا يقسم للرتقاء وان لم يقدر عليها كما قلنا يقسم للحائض ولا يحل له جاعها لان القسم على السكن لا على الجماع الا ترى ألا نجبره في القسم على الجماع وقد يستمتع منها وتستمتع منه بغير جماع (قال) واذا كان الزوج عتينا أو خصيا أو مجبوا أو ممن لا يقدر على التسامح حال أو لا يقدر عليهن الا بضعف أو اعياء فهو الصحيح القوي في القسم سواء لان القسم على ما وصفت من السكن وكذلك هو في النفقة على النساء وما يلزم لهن (قال) واذا تزوج الخجول أو العجوز فغلب على عقله وعنده نسوة انبغى لوليها القائم بامرء أن يطوف به عليهن أو يأتيه بهن حتى يكن عنده ويكون عندهن كما يكون

وقال في كتاب الحدود دونه أقول (قال) ولو شهد شاهدان من الرقعة أن هؤلاء عرضوا لنا فتناولوا أخذوا منا عتالهم تجزئهما لانهما خصمان ونسعهما أن يشهدا أن هؤلاء عرضوا لهؤلاء فقتلوا بهم كذا وكذا وأخذوا منهم كذا وكذا ونحن نظروا وليس للامام أن يكشفهما عن غير ذلك (قال) واذا اجتمعت على رجل حدود وقذف بدى بحد القذف عتاتين جلده ثم حبس فاذا برأ أحد في الزمان

جلده فاذا برأ قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى من خلاف لقطع الطريق وكانت يده اليمنى للسرقه وقطع الطريق معا ورجله لقطع الطريق
مع يده ثم قتل قودا فان مات في الحد الاول سقطت عنه الحدود كلها وفي ماله دية النفس
(باب الاثربة والحد فيها) (١٧٤) قال الشافعي رحمه الله كل شراب أسكر كثيره فقليله حرام وفيه الحد قياسا على

الصحيح العقل عند نسائه ويكن عنده وان أغفل ذلك قبض ما صنع وان عمد أن يجور به أثم هو ولا ما أثم على
مضلوب على عقله (قال) ولو كان رجل يحن ويقيم وعنده نسوة فمزل في يوم جنونه عن نسائه جعل
يوم جنونه كيوم من غيبته واستأنف القسم بينهما وان لم يفعل فكان في يوم جنونه عند واحدة منهن حسب ما
إذا كان من يضاف قسم لها وقسم للآخرى يومها وهو صحيح (قال) ولو قسم لها جميعا فحين في بعض الليل وكان
عندها كانت قد استوفت وان خرج من عندها وفي لها ما بقي من الليل (قال) وان جنت هي أو خرجت في
بعض الليل كان له أن يكون عند غيرها ولا يوفها شيئا من قسمها ما كانت محتنة منه ويقسم لنسائه البواقي
قسم النساء لا امرأة معهن غيرهن (قال) ولو استكرهه سلطان أو غيره أو خرج طائعا من عند امرأة في الليل
عادها وفاها ما بقي من الليل (قال) وان كان ذلك في النهار لم يكن عليه فيه شيء إذا لم يكن ذاهبا إلى غيرها من نسائه
ولا أكره في النهار شيئا إلا أثره غيرهما من أزواجه في مقام أو جماع فإذا أقام عند غيرها في نهارها أو فاه ذلك
من يوم التي أقام عندها (قال) ولو كان له جمع نسائه إماء يطرهن لم يكن للاماء قسم مع الأزواج وباتنهن كيف
شاء أكثر مما باتن النساء في الأيام والليالي والجماع وأقل كما يكون له أن يسافر ويغيب في المصر عن النساء فإذا
صار إلى النساء عدل بينهما وكذلك يكون له ترك الجوارى والمقام مع النساء غير أني أحب في الأحوال كلها أن
لا يؤثر على النساء وأن لا يعطل الجوارى (قال) وهكذا إذا كان له جوار لا امرأة معهن كان عند أيتهن شاء
ما شاء وكيفما شاء وأحب له أن يتجرى استطابة أن نفسه بمقاربة وان يجعل لكل واحدة منهن حظا منه (قال)
واذا تزوج الرجل المرأة وخطب بينه وبينها ففعل عليه نفقتها والقسم لهما من يوم يتخلون بينهما وبينها (قال) وإذا كان
لرجل أربع نسوة ففقس لثلاث وترك واحدة عامدا أو ناسيا فاضاها الأيام التي ترك القسم لها فباعتت لافرق
بينهن واستعملها ان كان ترك القسم لهما أربعين ليلة فلها منها عشر فيقضيهما العشر متبايعات ولو كان نسائه
الجوارى ثلاثا فترك القسم (١) لهن ثلاثين ليلة وقد تمت امرأة له كانت غائبة بد أقسم التي ترك القسم لها يومها
ويوم المراتن الثلاثين قسم لهما وتر كها وذلك ثلاث ثم قسم للغائبة يوما ثم قسم التي ترك القسم لها ثلاثا حتى يوفها
جميع ما ترك لهما من القسم ولو قسم رجل بين نسائه يومين أو ثلاثا لكل امرأة ثم طلق امرأة لم يقسم لها أو ترك
القسم لهما لم يكن عليه إلا أن يستعمل التي ترك القسم لها ولو راجعها أو نكحها نكاحا جديدا أو فاهاما كان لها
من القسم (قال) ولو كان لرجل زوجة مملوكة وحرقة ففقس للحرقة يومين ثم دار إلى المملوكة فعتقت فان كانت عتقت
وقدأ فاهها يومها وليتها دار إلى الحرقة ففقس لها يوما وللاصة التي أعتقت يوما وان لم يكن أو فاهها ليتها حتى
عتقت بيت عندها ليتها حتى يسويها بالحرقة لانها قد صارت كهي قبل أن تستكمل خطها من القسم (قال)
ويقسم المرأة قد آلى منها ولا امرأة قد تظاهرها منها ولا يقرب التي تظاهرها منها وكذلك إذا أحرمت بامرء قسم لها ولم
يقربها وكذلك القسم لو كان هو محرما ولا يقرب واحدة من معه في حرمة
(القسم للمرأة المدخول بها) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن
حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تزوج أم سلمة وأصبحت عنده
قال لها ليس بك على أهالك هو ان شئت سبعت عندك وسبعت عندهن وان شئت ثلثت عندك وذرت (قال)
الشافعي أخبرنا عبد الحميد عن ابن جرير عن حبيب بن أبي ثابت أن عبد الحميد بن عبد الله بن أبي عمرو والقاسم
ابن محمد بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أخبراه أنهما سمعا أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام يحدث
(١) قوله لهن هكذا في النسخ ولعله محرف عن لاحداهن كما هو ظاهر كتبه مصححه

انجر ولا يجحد الابان
يقول شربت الخمر أو
يشهد عليه به أو يقول
شربت ما يسكر أو يشرب
من آناه هو ونفري سكر
بعضهم فيدل على أن
الشراب مسكر واحتج
بان علي بن أبي طالب
قال لا أوتي بأحد شرب
خرا أو نبينا مسكرا
الاجلدة الحد

(باب عدد حد الخمر
ومن يموت من ضرب
الامام وخطا السلطان)

قال الشافعي رحمه
الله أخبرنا الثقة عن
معمر بن الزهري عن
عبد الرحمن بن أذهر
قال أتى النبي صلى الله
عليه وسلم بشارب فقال
اضربوه فضر به باليدى
والنعال وأطراف الثياب
وحشا عليه التراب ثم
قال نكبوه فنكبوه
ثم أرسله قال فلما كان
أبو بكر سأل من حضر
ذلك الضرب فقضوه
أربعين فضر أبو
بكر في الخمر أربعين
حياته ثم عمر ثم تابع
الناس في الخمر فاستشار
فضر ثمانين وروى

أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استشار فقال علي بن أبي بكر بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن
سكرهذي واذ هذي أقرى أو كما قال فجلده أربعين في الخمر وروى عن علي رضي الله عنه أنه قال ليس أحد نقيم عليه حدا فيموت فاجد
في نفسي شيئا الحق قتله الاحد الخمر فانه شئ رأيته بعد النبي صلى الله عليه وسلم فمن مات منه فدينه إما قال في بيت المال وإما قال علي

عاقلة الامام «الشافعي» قال الشافعي واذا ضرب الامام في خرا أو ما يسكر من شراب: بجلد أو طرف ثوب أو رداء أو ما أشبهه ضربا يحبط العلم أنه لم يجاوز أربعين فمات من ذلك فالحق قتله وإن ضرب أكثر من أربعين بالنعال وغير ذلك فمات فديته على عاقلة الامام دون بيت المال لأن عمر أرسل إلى امرأة ففرغت فاجهضت دابطنها واستشار عليا فأشار عليه أن يديه (١٧٥) فامر عمر عليا فقال عمر عزمت عليك لتقسميها على قومي

(قال المزني) رحمه الله هذا غلط في قوله اذا ضرب أكثر من أربعين فمات فمات من الزيادة وحدها وانما مات من الأربعين وغيرها فكيف تكون الدية على الامام كلها وانما مات المضروب من مباح وغير مباح الأثرى أن الشافعي يقول لو ضرب الامام رجلا في القذف أحد أو ثمانين فمات ان فيها قولين أحدهما ان عليه نصف الدية والآخر ان عليه جزأ من أحد وثمانين جزأ من الدية (قال المزني) الأثرى أنه يقول لو جرح رجلا جرحا فخطبه المجروح فمات فان كان خطبه في لحم حتى فعل الجراح نصف الدية لانه مات من جرحه والجرح الذي أحدثه في نفسه فذلك هذا يدل ان اذ مات المضروب من أكثر من أربعين فمات أنه جرحا فلا تكون الدية كلها على الامام لانه لم يقتله بزيادة وحدها حتى كان معها مباح الأثرى

عن أم سلمة أنها أخبرته انها لما قدمت المدينة أخبرتهم أنها ابنة أبي أمية بن المغيرة فكذبوها وقالوا ما كذب الغرائب حتى أنشأنا من منهم الجح فقلوا أنككتين إلى أهلك فككت بهم فرجعوا إلى المدينة قالت فصدقوني وازددت عليهم كرامة فلما حلت جاني رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطبني فقلت له ما مثلي نكح أما أنا فلا ولدني وأنا غير ذوات عيال قال أنا أكبر منك وأما المغيرة فليذهبها الله تعالى وأما العيال فإلى الله ورسوله فترجوها رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل ياتيهما ويقول أين زنا بحتى جاء عمار بن ياسر فاخلى بها فقال هذه تمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت ترضعها لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أين زنا بحتى قالت قريبة بنت أبي أمية واقفها عندما أخذها عمار بن ياسر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إني أتيكم الليلة قالت فقامت فوضعت ثقلها وأخرجت خبات من شعير كانت في جرد وأخرجت شعما فقصده له أو معدته «شك الربيع» قالت فمات رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصبح فقال حين أصبح ان اللئ على أهلك كرامة فان شئت سبعت لك وان أسبعت أسبعت لئناسي (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن جدي عن أنس أنه قال للبكر سبع والثيب ثلاث (قال الشافعي) وحديث ابن جريج ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه دلالة على أن الرجل اذا تزوج البكر كان له أن يقيم عندها سبعا واذا تزوج الثيب كان له أن يقيم عندها ثلاثا ولا يحسب عليه لتسائه الا ان كان عنده قبلها فيسبى من السبع ومن الثلاث (قال) وليس له في البكر ولا الثيب الا باقوا وهما هذا العدد الا ان يجلا منه (قال) وان لم يفعل وقسم لتسائه عادفا واهما هذا العدد كما يعود فيمات من حقهما في القسم فيوفيهما (قال) ولو دخلت عليه بكران في ليلة أو ثيaban أو بكر وثيب كرهته ذلك وان دخلت معا عليه أفرغ بينهما فأتيهما خرج سهمهما بدأ فافاها أياما ولياليها وان لم يفرغ فبدأ باحدها مارجوت أن يسعه لانه لا يصل إلى أن يوفيهما حقهما الا بان يسد باحدها ولا أحب له أن يقسم بينهما أربع عشرة لان حق كل واحد منهما مائة ليلة (قال) وان فعل لم أر عليه إعادة أيام لها بعد العدة التي أوفاهها ايها وان دخلت عليه احدها بعد الاخرى بدأ فافوق التي دخلت عليه أولا أيامها (قال) واذا بدأ بالتي دخلت عليه آخر أحببت له أن يقطع ويوفي الاولى قبلها فان لم يفعل ثم أوفى الاولى لم يكن لها زيادة على أيامها ولا يزاد أحب في العدد بتأخير حقها (قال) واذا فرغ من أيام البكر والثيب استأنف القسم بين أزواجه فعدل بينهما (قال) فان كانت عنده امرأتان ثم نكح عليهما واحدة فدخلت بعد ما قسم لواحدة فاذا أوفى التي دخلت عليه أيامها بدأ بالتي كان لها القسم بعد التي كانت عنده (قال) ولا يضيق عليه أن يدخل عليها في أي يوم أو أي ليلة شاء من ليالي نسائه (قال) ولا أحب في مقامه عند بكر ولا ثيب أن يتخلف عن صلاة ولا بركان يعمل قبل العرس ولا شهو جنازة ولا يجوز له أن يتخلف عن اجابة دعوة

(سفر الرجل بالمرأة) قال الشافعي رحمه الله أخبرني عمي محمد بن علي بن شافع عن ابن شهاب عن عبيد الله عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أراد سفرا أفرغ بين نسائه فأتين خرج سهمها خرج بها (قال الشافعي) فاذا كان الرجل نسوة فأراد سفرا فليس بواجب أن يخرج منهن ولا واحد منهن وان أراد الخروج منهن أو بعضهن فذلك له فان أراد الخروج بواحدة أو اثنتين أفرغ بين نسائه فأتين خرج سهمها خرج بها ولم يكن له أن يخرج بغيرها وله ان يتركها ان شاء وهكذا ان أراد الخروج باثنتين أو ثلاث لم يخرج واحدة منهن الا بقرعة فان خرج بواحدة منهن بغير قرعة كان عليه ان يقسم لمن بقي بقدر

اه يقول فيمن جرح مرتد ثم أسلم ثم جرحا آخر فمات ان عليه نصف الدية لانه مات من مباح وغير مباح (قال المزني) رحمه الله وكذلك ان مات المضروب بأكثر من أربعين من مباح وغير مباح (قال الشافعي) ولو ضرب امرا واحدا فاجهضت لم يضربها وضمن ما في بطنها لانه قتله ولو حده بشهادة عشرين أو غير عشرين في أنفسهما مات ضمنته عاقلة لان كل هذا خطأ منه في الحكم وليس

على الجاني شيء ولو قال الامام الجليل انما ضرب هذا الظالمين الجالدين والامام معا ولو قال الجليل قد ضربته وانا ارى الامام غفطاً وعلت ان ذلك رأى بعض الفقهاء طين الاما غاب عنه بسبب ضربه ولو قال اضربه ثمانين فزاد سوطاً ففات فلا يجوز فيه الا واحد من قولين أحدهما ان علمها نصفين كالوجي رجلان (١٧٦) عليه أحدهما بضربه والاخر ثمانين ضمناً الدية نصفين أو سهمان واحد وثمانين سهماً (قال)

واذا خاف رجل نشوز امرأته فضرها ففاتت فالعقل على العاقلة لان ذلك اباحة وليس يفرض ولو عزز الامام رجلان ففاتت فالدية على عاقلة والكفارة في ماله (قال) واذا كانت بر رجل سبعة فامر السلطان بقطعها أو أكلة فامر بقطع عضومنه ففات فعلى السلطان القود في المكره وقد قبل عليه القود في الذي لا يقتل وقبل لا قود عليه في الذي لا يقتل وعليه الدية في ماله وأما غير السلطان يفعل هذا فعليه القود ولو كان رجل أغلف أو امرأته لم تخف فامر السلطان فعندنا ففاتا لم يضمن السلطان لانه كان علمها ان يفعل الا ان يعذرهما في حجر شديد أو بر دم فرط الاغلب أنه لا يسلم من عذري مثله فيضمن عاقلة الدية

باب صفة السوط

قال الشافعي رحمه الله يضرب الحدود بسوط بين السوطين لا جديد

مغيبه مع التي خرج بها (قال) فاذا اخرج بامرأة بالقرعة كان لها السفر خالصا دون نسائه لا يحسب عليها ولاهن من مغيبها معه في السفر منفردة شيء وسواء قصر سفره أو طال (قال) ولو اراد السفر لنقله لم يكن له أن يتقل بواحدة منهن الا وفي البهواق مثل مقامه معها (قال) ولو خرج مسافراً بقرعة ثم أزمع المقام لنقله كان التي سافرت بالقرعة ماضية قبل ازماعه المقام على النقلة وحسب عليها مقامه معها بعد النقلة فوافي البهواق حقوقهن فيها (قال) ولو أقرع بين نسائه على سفر فخرج سهم واحدة فخرج سهماً أراد سفر قبل رجوعه من ذلك السفر كان ذلك كله كالسفر الواحد ما لم يرجع فاذا رجع فارد سفر آخر (قال) ولو سافر بواحدة فنكح في سفره أخرى كان التي نكح بالانكحة من الايام دون التي سافرت بها ثم استأنف القسم بينهما بالعدد ولا يحسب لنسائه الا في خلف من الايام التي نكح في سفره شيئاً لانه لم يكن حيث يمكنه القسم لهن (نسوز المرأة على الرجل) قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض الى قوله سبيلاً (قال الشافعي) أخبرنا ابن عبيد الله عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن اياس بن عبد الله بن أبي ذباب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تضربوا اماء الله قال فأتاه عمر بن الخطاب فقال يا رسول الله ذنر النساء على أزواجهن فأذن في ضربهن فأطاف بأل محمد نساء كثير كلهن يشتكين أزواجهن فقلل النبي صلى الله عليه وسلم لعدا طاف الليلة بأل محمد سبعون امرأة كلهن يشتكين أزواجهن ولا تجذون أولئك خياركم (قال الشافعي) في نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ضرب النساء ثم أذن في ضربهن وقوله لن يضرب خياركم يشبه أن يكون صلى الله عليه وسلم نهى عنه على اختيار النبي وأذن فيه بان مباحا لهم الضرب في الحق واختار لهم أن لا يضربوا بالقوله لن يضرب خياركم (قال) ويحتمل أن يكون قبل نزول الآية بضربهن ثم أذن لهم بعد نزولها بضربهن (قال الشافعي) وفي قوله لن يضرب خياركم دلالة على أن ضربهن مباح لا فرض أن يضربن ويختار له من ذلك ما اختار رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتب للرجل أن لا يضرب امرأته في انبساط لسانها عليه وما أشبه ذلك (قال الشافعي) وأشبه ما سمعت والله أعلم في قوله والا لا تخافون نشوزهن أن تخوف التشوز لائل فاذا كانت فمطلوه لان العظة مباحة فان لم يجن فأتاهن نشوزاً بقول أو فعل فاجبروهن في المضاجع فان أقرن بذلك على ذلك فاضربوهن وذلك بين أنه لا يجوز هجرة في المضجع وهو منهي عنه ولا يضرب الا بقول أو فعل أو هما (قال) ويحتمل في تخافون نشوزهن اذا نشزن فأتين التشوز فكن عاصيات به أن تجمعوا عليهن العظة والهجرة والضرب (قال) ولا يبلغ في الضرب حدا ولا يكون مبرحاً ولا مدمياً ويتوق في الوجه (قال) ويهجرها في المضجع حتى ترجع عن النشوز ولا يجاوزها في هجرة الكلام ثلاثاً لان الله عز وجل انما أباح الهجرة في المضجع والهجرة في المضجع تكون بغير هجرة كلام ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجاوز بالهجرة في الكلام ثلاثاً (قال) ولا يجوز لاحد أن يضرب ولا يهجر مضجعا بغير بيان نشوزها (قال) وأصل ما ذهبنا اليه من أن لا قسم للمتنعة من زوجها ولا نفقة ما كانت تمتنعة لان الله تبارك وتعالى أباح هجرة مضجعا وضربها في النشوز والامتناع نشوز (قال) ومتى تركت النشوز لم تحل هجرتها ولا ضربها وصارت على حقها كما كانت قبل النشوز (قال الشافعي) رحمه الله في قوله عز وجل ولا رجال عليهن درجة وقوله وعائروهن بالمعروف وهو ما ذكرنا من اهلها عليه في بعض الامور من مؤنتها وله عليها ما ليس نهاعليه ولكل واحد منهما على صاحبه

ولا خلق يضرب الرجل في الحدود والتعزير قائماً وتترك له سبباً لا يبرط ولا عدو المرأة حاله وتضم عليها ثيابها وتربط ثلاثاً تكشف وبلى ذلك منها امرأة ولا يبلغ في الحدان ينهر الدم لأنه سبب التلف وانما يراد بالحد النكال أو الكفارة (قال المرتضى) رحمه الله ويتنق الجلال والوجه والفرج وروى ذلك عن علي رضي الله عنه (قال الشافعي) رحمه الله ولا يبلغ بعقوبة أربعين تقصيرا

(الحكمين)

عن مساواة عقوبة الله تعالى في حدوده ولا تقام الحدود في المساجد
 المسلمين من كتاب قتل الخطأ (قال الشافعي رحمه الله وإذا أسلم القوم ثم ارتدوا عن الإسلام إلى أي كفر كان في دار الإسلام أو دار
 الحرب أو هم مقهورون أو قاهرون في موضعهم
 (١٧٧)
 الذي ارتدوا فيه فعلى المسلمين

أن يبدؤا بجهادهم قبل
 جهاد أهل الحرب الذين
 لم يسلموا قط فإذا ظفروا
 بهم استأبواهم فمن تاب
 حقن دمه ومن لم يتب
 قتل بالردة وسواء في ذلك
 الرجل والمرأة وما
 أصاب أهل الردة من
 المسلمين في حال الردة
 وبعد تطهار التوبة في
 قتال وهم ممتنعون أو
 غير قتال أو على نائبة أو
 غيرها سواء الحكم
 عليهم بالحكم على المسلمين
 لا يختلف في القود
 والعقل وضمان ما يصيبون
 (قال المرتضى)
 هذا خلاف قوله في
 باب قتال أهل البغي
 (قال الشافعي) فإن
 قتل فاصنع أبو
 بكر في أهل الردة قتل
 قال لقوم جأزه تائبين
 تدون قتلانا ولا تدن
 قتلناكم فقال عمر لا تأخذ
 لقتلنا دية فإن قتل فاقوله
 تدون قبل أن كانوا يصيبون
 غير متعدين ودواؤنا
 ضمنوا الدية في قتل غير
 عد كان عليهم القصاص
 في قتلهم متعدين وهذا

(الحكمين) قال الشافعي قال الله عز وجل وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها
 الآية (قال الشافعي) والله أعلم بعني ما أراد فاما ظاهر الآية فإن خوف الشقاق بين الزوجين أن يدعى
 كل واحد منهما على صاحبه منع الحق ولا يطيع واحد منهما صاحبه بأعطاء ما يرضى به ولا ينقطع ما بينهما
 بفرقة ولا صلح ولا ترك القيام بالشقاق وذلك أن الله عز وجل أذن في نشوز المرأة بالعظة والهجرة والضرب
 ونشوز الرجل بالصلح فإذا خافا أن لا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ونهى إذا أودا الزوج
 استبدال زوج مكان زوج أن يأخذ مما آتاهما شيا (قال الشافعي) فإذا ارتفع الزوجان المتخوف شقاقهما إلى
 الحياكم فحق عليه أن يبعث حكما من أهله وحكما من أهلها من أهل القناعة والعقل ليكشف أمرهما
 ويصلح بينهما قدر ما (قال) وليس له أن يأمرهما بفرقة أن يرى بالانحياز الزوج ولا يعطيان مال المرأة
 إلا بالذنهما (قال) فإن اصبطح الزوجان والا كان على الحاكم أن يحكم لكل واحد منهما على صاحبه بما يلزمه
 من حق في نفسه ومال وأدب (قال) وذلك أن الله عز وجل أذن أنهما ان يريدا أصلا حاي فوق الله بينهما ولم
 يذكر تفرقا (قال) واختار الإمام أن يسأل الزوجين أن يراضيا بالحكمين ويؤكلاهما معا فلو كلاهما الزوج
 أن رأى أن يفرقا بينهما فافعل ما رأى ما من أخذ شيئا أو غير أخذها أن اختبرا قوليا من المرأة عنه (قال) وإن جعل
 اليهما أن رضيت بكذا أو كذا فاعطياها ذلك غنى واسألاها أن تكف غنى كذا وللمرأة أن توكلهما إن شاءت بأن
 يعطياها في الفرقة شيئا سميه أن رأى أنه لا يصلح الزوج غيره (١) وإن رأى أن يعطياه أن يفعلوا له كذا أو يترك
 لها كذا فإن فعل ذلك الزوجان أمر الحكمين أن يحتجدا فإن رآهما لم يجمع خبرا لم يصرا إلى الفراق وإن رآها
 الفراق خبرا أمرهما فصارا الله وإن رجعا الزوجان أو أحدهما بعد ما يؤكلاهما معا عن الوكالة أو بعضها
 أمرهما بما أمرهما به أولا من الإصلاح ولم يجعلهما وكيلهما إلا فيما وكلا فيه (قال) ولا يجبر الزوجان على
 توكلهما إن لم يؤكلا وإذا وكلاهما معا كما وصفت لم يجز أمر واحد منهما دون صاحبه فإن فرق أحدهما ولم
 يفرق الآخر لم تجز الفرقة وكذلك إن أعطى أحدهما على الآخر شيئا (قال) وإن غاب أحد الحكمين أو غلب على
 عقله بعث حكما غير الغائب أو المفلوب المصلح من قبل الحاكم ويألو كالة أن وكله بها الزوجان (قال) وإن غلب
 أحد الزوجين على عقله لم يعض الحكمين بينهما شيئا حتى يعود إليه عقله ثم يجدد وكالة (قال) وإن غاب أحد
 الزوجين ولم يفسخ الوكالة أمضى الحكمين رأيهما ولم تقطع غيبة واحد منهما الوكالة (قال الشافعي) أخبرنا
 الثقفى عن أيوب بن أبي عيمة عن ابن سيرين عن عبيدة السلماني أنه قال في هذه الآية وإن خفتم شقاق بينهما
 فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها قال جابر بن عبد الله رضي الله عنه ومع كل واحد منهما
 قسام من الناس فأمرهم على فبعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها قال الحكمين تدريان ما عليكما عليكما إن رأيكما
 أن تجعبا أن تجعبا وإن رأيكما أن تفرقا أن تفرقا قالت المرأة رضيبت بكتاب الله على قلبه ولي وقال الرجل
 أما الفرقة فلا فقال على رضي الله عنه كذبت والله حتى تفرق عني الذي أقربت به (قال الشافعي) أخبرنا مسلم
 عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة سمعه يقول تزوج عقيل بن أبي طالب فاطمة بنت عتبة فقالت له أصبر لي وأنا نقي
 عليك فكان إذا دخل عليها قالت أن عتبة بن ربيعة أن شيبه بن ربيعة ففسكت عنها حتى دخل عليها فوما
 وهو برم فقالت أن عتبة بن ربيعة أن شيبه بن ربيعة فقال على يسأرك في النار إذا دخلت فشدت عليها أثابها
 فبعت عثمان بن عفان فذكرت له ذلك فإرسل ابن عباس ومعاوية فقال ابن عباس لأفرق بينهما وقال معاوية

(١) في العبارة نقص أو تحريف وكذلك وقع في النسخ فأنظر
 خلاف حكم أهل الحرب عند أبي بكر الصديق رضي الله عنه فإن قتل فلا تعلم منهم
 (٢٣٣ - الام خامس)
 أحدا أو قتل أحده قتل أحده شهادة ولو ثبت لم تعلم ما كالأصل لو قتل ما ظلمه والردة لا تدفع عنهم قود لولا اعتقاد لا يزيدهم خيرا
 إن لم تزدتهم شررا (قال المرتضى) هذا عند أبي أيوب من قوله في كتاب قتال أهل البغي بطرح ذلك كله لأن حكم أهل الردة أن تردهم إلى

بينه قتل قال سعد بن رسول الله أ رأيت أن وجدت مع امرأتى رجلاً أمهله حتى آتى بأربعة شهداء فقال عليه الصلاة والسلام
 نعم وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه إن لم يأت بأربعة شهداء فليقطع برمته (قال) ولو تطلع اليه رجل من نقب فطعنه بعدوا ورماء
 بحصاة أو ما أشبهها فذهب عينه فهي هدر واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم (١٧٩) نظر إلى رجل ينظر إلى بيته من

بحر ويده ممدى يحل
 به رأسه فقال عليه
 الصلاة والسلام لو أعلم
 أنك تنظري أو تنظري
 لطعنت به في عينك إنما
 جعل الاستئذان من أجل
 البصر ولو دخل بيته
 فأمره بالخروج فلم
 يخرج فله ضربه وإن
 أتى على نفسه (قال
 المزي) رحمه الله الذي
 عض رأسه فلم يقدر أن
 يتخلص من العاص
 أولى بضربه ودفعه عن
 نفسه وإن أتى ذلك على
 نفسه

(باب الضمان على
 البهائم)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك
 عن الزهري عن حرام
 ابن سعد بن بحينة أن
 ناقة للبراء دخلت حائطاً
 فأفدت فيه فقضى
 عليه السلام أن على
 أهل الأموال حفظها
 بالنهار وما أفسدت
 المواشي بالليل فهو
 ضامن على أهلها
 (قال الشافعي)

جناح فيما افدت به (قال) فإن حبسها ما نالها الحق ولم تأت بفاحشة ليرثها فانت عندك لم يحل له أن يرثها
 ولا يأخذ منها شيئاً في حياتها فإن أخذ من دعيها وكان أملاًك يرجعها وقيل إن هذه الآية منسوخة وفي معنى
 واللاقي بآتين الفاحشة من نساءكم إلى سبيلاً فنسخت بآية الحدود الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
 مائة جلدة فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذوا عني خذوا عني فاجعل الله لهم سبيلاً البكر بالبكر جلد
 مائة وتقر يب عام والنب بالنب الرجم فلم يكن على امرأة حبس يمنع به حق الزوجة على الزوج وكان عليها
 الحد (قال) وما أشبه ما قبل من هذا بما قبل والله أعلم لأن الله أحكاماً بين الزوجين بأن جعل له عليها أن
 يطلقها بحسنة ومسيئة ويحبسها بحسنة ومسيئة وكارها لها وغير كاره ولم يجعل له منعها حقها في حال
 (ما يحل به الفدية) (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى الطلاق مرتان فاسالكم بعسر وف أو تسريح
 باحسان إلى فيما افدت به (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عروة أن حبيبة بنت سهل
 أخبرتها أنها كانت عند ثابت بن قيس بن ثمال وأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى صلاة الصبح فوجد
 حبيبة بنت سهل عند بابها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه قالت أنا حبيبة بنت سهل بأمر رسول الله لا أنا
 ولا ثابت لزوجها فلما جاء ثابت قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه حبيبة فخذ كرت ما شاء الله أن تذك
 فقالت حبيبة بأمر رسول الله كل ما أعطاني عندي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذ منها فأخذ منها وجلست
 في أهلها (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن عروة عن حبيبة بنت سهل أنها أتت النبي صلى
 الله عليه وسلم في الغلس وهي تشكو شيئاً يبدنها وهي تقول لا أنا ولا ثابت بن قيس فقالت فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يا ثابت خذ منها فأخذ منها وجلست (قال الشافعي) فقيل والله أعلم في قوله تعالى فإن خفتم أن
 لا يقيموا حدود الله فلا جناح عليكم فيما افدت به أن تكون المرأة تكره الرجل حتى تخاف أن لا تقيم حدود
 الله بأداء ما يحب عليها أو أكثره إليه ويكون الزوج غير مانع لها ما يجب عليه أو أكثره فإذا كان هذا حلت
 الفدية للزوج وإذا لم يقيم أحدهما حدود الله فليس بامعاً مقبين حدود الله وقيل وهكذا أقول الله عز وجل
 فلا جناح عليكم فيما افدت به إذا حل ذلك للزوج فليس بحرام على المرأة والمرأة في كل حال لا يحرم عليها
 ما أعطت من مالها وإذا حل له ولم يحرم عليها فلا جناح عليها معاً وهذا كلام صحيح جائز إذا اجتمعوا
 في أن لا جناح عليهما وقد يكون الجناح على أحدهما دون الآخر فلا يجوز أن يقال فلا جناح عليهما وعلى
 أحدهما جناح (قال) وما أشبه ما قبل من هذا بما قبل لأن الله عز وجل حرم على الرجل إذا أراد استدال
 زوج مكانه زوج أن يأخذها آتاه شيئاً (قال) وقيل أن تمتنع المرأة أمن أداء الحق فتضاف على الزوج
 أن لا يؤدي الحق إذا منعتة حقاً فتحل الفدية (قال) وجاع ذلك أن تكون المرأة المانعة لبعض ما يجب
 عليها الفدية فتحرر من أن لا تؤدي حقه أو كراهية له فإذا كان هكذا حلت الفدية للزوج ولو خرج
 في بعض ما تمتعه من الحق إلى أيها بالضرب أجرت ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أذن لثابت بأخذ
 الفدية من حبيبة وقد نالها بالضرب (قال) وكذلك لو تمتعه بعض الحق وكرهت محبته حتى خافت تمتعه
 كراهية محبته بعض الحق فأعطته الفدية طائفة حلت له وإذا حل له أن يأكل ما طابته بنفسه على غير
 فراق حل له أن يأكل ما طابته بنفسه أو يأخذ عوضاً بالفراق (قال) ولا وقت في الفدية كانت أكثر مما
 أعطها أو أقل لأن الله عز وجل يقول فلا جناح عليكم فيما افدت به وتجوز الفدية عند السلطان ودونه

والضمان على البهائم وجهان أحدهما ما أفسدت من الزرع بالليل ضمنه أهلها وما أفسدت بالنهار لم تضمنوه والوجه الثاني أن كان
 الرجل راكباً فاصاب بيدها أو رجلاً أو فمها أو ذنبها من نفس أو جرح فهو ضامن له لأن عليه منه في تلك الحال من كل ما تلفت
 به أحداً وكذلك إن كان سائقاً وقائداً وكذلك الأبل المقطورة البعير الذي هو عليه لأنه قائدها وكذلك الأبل يسوقها ولا يجوز الاضمان

ما أصابت الدابة تحت الرجل ولا يضمن الاما جلها عليه فوطئته فأما من ضمن عن يدها ولم يضمن عن رجلها فهذا تحكم وأما ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من أن الرجل جبارفه وخطأ لأن الحفاظ لم يحفظوه هكذا (قال) ولو أنه أوقفها في موضع ليس له أن يقفها فيه ضمن ولو وقفها في ملكه لم يضمن ولو (١٨٠) جعل في داره كبا عقورا أو حباله فدخل إنسان فقتله لم يكن عليه شيء (قال المزني)

وسواء عندي
أذنله في الدخول أو لم
يأذنله

(كتاب السير)

من خمسة كتب الجزية
والحكم في أهل الكتاب
واملاء على كتاب
الواقدي واملاء غزوة
بدر واملاء على كتاب
اختلاف أبي حنيفة
والاوزاعي

(أصل فرض الجهاد)

قال الشافعي رحمه
الله لما مضت بالنبي
صلى الله عليه وسلم
مدته من هجرته أنتم الله
فيها على جماعات باتباعه
حدثت لها مع عون الله
قوة بالعدد لم تكن قبلها
ففرض الله عليهم الجهاد
فقال تعالى كتب عليكم
القتال وهو كره لكم
وقال تعالى فاتوا في
سبيل الله مع ما ذكرته
فرض الجهاد ودل كتاب
الله عز وجل ثم على لسان
نبيه صلى الله عليه وسلم
أنه لم يفرض الجهاد على
مملوك ولا أنثى ولا على

كما يجوز إعطاء المال والطلاق عند السلطان ودونه
(الكلام الذي يقع به الطلاق ولا يقع) قال الشافعي رحمه الله الخلع طلاق فلا يقع إلا يقع به الطلاق
فإذا قال لها إن أعطيتني كذا وكذا فانت طالق أو قبضت فارقك أو سرتك وقع الطلاق ثم لم أحتج إلى النية
(قال) وإن قال لم أنوطلاقا دين فيما بينه وبين الله عز وجل وألزم في القضاء وإذا قال لها إن أعطيتني كذا
فانت بائن أو خلية أو برية سئل فإن أريد الطلاق فهي طالق وإن لم يرد الطلاق فليس بطلاق ويرد شيئا
إن أخذ منها (قال) وإذا قال لها قد خالعتك أو فاديتك أو ما أشبه هذا لم يكن طلاقا إلا بآدته الطلاق لأنه
ليس بصريح الطلاق (قال) وسواء كان هذا عند غضب أو رضى أو ذكر طلاق أو غير ذلك كرهنا أن نطرق إلى عقد
الكلام الذي يلزم لاسببه وإذا قالت المرأة لزوجها خلعتني أو بتني أو بئني أو بارتني أو أبرأ مني ولك على ألف
أو لك هذه الألف أو لك هذا العدد وهي تريد الطلاق فطلقة فاهله ما ضمنته له وما أعطته (قال) وكذلك لو قالت
له خلعتني على ألف ففعل كانت له الألف ما لم يتناكرا فإن قالت انما طقت على ألف ضمنها لك غيري أو على
ألف لي عليك لا أعطيتك أو على ألف فليس وأنكرت ما قلنا وكان له عليها مهر مثلها وإذا قالت المرأة لرجل
طلقتني ولك على ألف درهم فقال أنت طالق على ألف إن شئت فلها المثنى وقت الخيار فإن لم تشأ حتى
مضى وقت الخيار لم يكن لها مثنى وإن شاءت بعد ذلك كانت مثنى مثنى باطلعة وهي أمر أنه بحالها (قال)
وهكذا إن قال لها أنت طالق إن أعطيتني ألفا فقالت خذها مما لي عليك أو قالت أنا ضمنها لك وأعطيتك بها
رهنك لم يكن هذا طلاقا لأنهم لم تعطه ألفا في واحد من هذه الأحوال (قال) ولو أعطته ألفا في وقت الخيار لم يمه
الطلاق فإن لم تعطه الألف حتى مضى وقت الخيار ثم أعطته إياها لم يلزمه الطلاق وسواء هرب الزوج أو غاب
حتى مضى وقت الخيار أو أبطلت هي باعطائه الألف حتى مضى وقت الخيار (قال) وإذا كان للرجل امرأتان
فسألتاه أن يطلقهما بألف فطلقةهما في ذلك المجلس لم يمه الطلاق وفي المال قولان أحدهما أن الألف
عليهما على قدر مهر مثلهما والآخر أن على كل واحدة منهما مهر مثلها لأن الخلع وقع على كل واحدة منهما
بشيء مجهول (قال الربيع) وهذا أصح القولين عندي (قال) وإن قالت له امرأتان لك ألف فطلقتنا
معا فطلق أحدهما في وقت الخيار ولم يطلق الأخرى لم يطلق الأخرى لم يطلق المطلقة مهر مثلها ولو طلق الأخرى بعد ذلك الوقت
لم يمه الطلاق وكان ملك فيه الرجعة ولم يلزمها من المال شيء أنما يلزمها المال إذا طلقها في وقت الخيار (قال)
ولو قالتا طلقنا بألف فقال إن شئت ما أتينا طالقان لم تطلقا حتى يشاء معا في وقت الخيار فإن شاءت
أحدهما ولم تشأ الأخرى حتى مضى وقت الخيار لم تطلقا قال فإن شاءت معا فله على كل واحدة منهما مهر مثلها
(قال) وإذا قال رجل لامرأته إن أعطيتني ألفا فانت طالق فاعطته ألفا في وقت الخيار وقع الطلاق وليس له
أن يعتنع إذا دفعها إليه في ذلك الوقت ولها أن ترجع فيها (قال) وهكذا إن قال أعطيتني أو أن أعطيتني
وما أشبه هذا فأنما ذلك على وقت الخيار فإذا مضى لم يقع به شيء (قال) وإن قال متى أعطيتني أو أي وقت
أعطيتني أو أي حين أعطيتني ألفا فانت طالق فلها أن تعطيته ألفا متى شاءت وليس له أن يعتنع من أخذها
ولها إذا أعطته ألفا أن ترجع فيها لأن هذا كله غاية كقولها متى دخلت الدار فانت طالق أو متى قدم
فلان فانت طالق فليس له أن يقول قد رجعت فيما قلت وعليه متى دخلت الدار أو قدم فلان أن تطلق

(ما يقع بالخلع من الطلاق)

من لم يبلغ لقول الله تعالى وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله فحكم أن لا مال للملوك وقال حرض
المؤمنين على القتال فدل على أنهم الذكور وعرض ابن عمر على النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة فعرض عليه عام
الحندي وهو ابن خمس عشرة سنة فأبازه وحضر مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة عيدين ونساء غير بالغين فرض عليهم وأسمهم لثمة فاه أحرار

وجرحى بالغين فدل أن السهمان إنما تكون لمن شهد القتال من الرجال الأحرار فدل بذلك أن لافرض على غيرهم في الجهاد

(باب من له عذر بالضعف والضرر والزمانة والعسر بترك الجهاد من كتاب الجزية) قال الشافعي قال الله تعالى ليس على

الضعفاء ولا على المرضى الآية وقال إنما السبيل على الذين يستأذنونك وهم أغنياء وقال (١٨١) ليس على الأعمى حرج ولا على

الأعرج حرج ولا على

المرضى حرج فقبل

الأعرج المقعد والأغلب

أنه عرج الرجل

الواحدة وقيل نزلت

في وضع الجهاد عنهم

(قال) ولا يحمل غيره فان

كان سالم البدن قويه

لا يجدها علة الخروج

ونفقة من تلزمه

نفقته الى قدر ما يرى

(٣) لدمته في غزوه فهو ممن

لا يجدها ينفق فليس له

ان يتطوع بالخروج

ويبيع الفرض ولا يجاهد

الابذل من المسلم الذين

وباذن أبويه لشقتهم

ورقتهم اعليه اذا كانوا

مسلمين وان كانوا على

غير دينه فاجابهم

أهل دينهم فلا طاعة

لهما عليه فجاهد ابن

عتبة بن ربيعة مع النبي

صلى الله عليه وسلم

واستأشرك في كراهية

أبي جهل مع النبي

صلى الله عليه وسلم

وجاهد عبيد الله بن

عبد الله بن أبي معجج النبي

صلى الله عليه وسلم

وأبوه مختلف عن النبي

قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا خالعت الرجل امرأته فتوى الطلاق ولم يتوعدا منه بعينه فأنخلع تطليقة لا يملك فيها الرجعة لأنها بيع من البيوع ولا يجوز أن يملك عليها ما لها ويكون أملاكها وإنما جعلنا تطليقة لأن الله تعالى يقول الطلاق مرتان ففعلنا عن الله تعالى أن ذلك إنما يقع بإيقاع الزوج وعلمنا أن الخلع لم يقع إلا بإيقاع الزوج (قال) وإذا خالعت الرجل امرأته فسمي طلاقا على خلع أو فراق أو سراح فهو طلاق وهو ما نوى وكذلك ان سمي ما يشبه الطلاق من الكلام بنسبة الطلاق (قال) وجماع هذا أن ينظر إلى كل كلام يقع به الطلاق بلا خلع فنوقعه به في الخلع وكل ما لا يقع به طلاق بحال على الابتداء يقع به خلع فلا يقع به خلع حتى ينوي به الطلاق وإذا لم يقع به طلاق فما أخذ الزوج من المرأة مردود عليها (قال) فإن نوى بالخلع اثنتين أو ثلاثا فهو ما نوى (قال) وكذلك ان سمي عدد من الطلاق فهو ما سمي وقدر نوى نحو من هذا عن عثمان رضي الله عنه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن طهمان مولى الأسلميين عن أم بكرة الأسلمية (قال الشافعي) وهذا يكاد يروى عن عثمان رضي الله عنه ان لم يسم بالخلع تطليقة لأنه من قبل الزوج ولو سمي أكثر من تطليقة فهو ما سمي (قال) والمختلعة مطلقة فعدتها بعدتها ولو ألبسها السكينة ولا نفقة لها لأن زوجها لا يملك الرجعة (قال) وإذا خالعت امرأة طلقها في العدة لم يقع عليها الطلاق لأنها ليست بزوجة ولا في معاشي الأزواج بحال بأن يكون له عليها رجعة ولا تحل له الابتكاح جديد كما كانت قبل أن ينكحها وكذلك لو ألبس منها أو تظاهرا وقد فهم لم يقع عليها إلا بلاه ولا طهار ولا لعان أن لم يكن ولد ولو ماتت أو ماتت بتوارثا (قال) وإنما قلت هذا بدلالة كتاب الله عز وجل لأن الله تعالى يحكم بهذه الأحكام الخمسة من الإيلاء والظهار واللعان والطلاق والميراث بين الزوجين ففعلنا عن الله تعالى أن هذين غير زوجين لم يجز أن يقع عليها ملاقه فان قال قائل فهل فيه من أثر فأخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وابن الزبير (قال الشافعي) ولو خالعت امرأة أخذ منها شيئا على أن تطلقها ثانية أو ثالثة لم يلزمها الطلاق وكان الخلع عليها مردودا لأنه أخذته على ما لا يلزمها (قال) وإذا جازما أخذت من المال على الخلع والطلاق فيه واقع فلا يملك الزوج فيه الرجعة لأن الله عز وجل يقول فلا جناح عليهما فيما افتدت به ولا تكون مقتدية وله عليها الرجعة ولا يملك المال وهو يملك الرجعة لأن من ملك شيئا بعوض أعطاه لم يجز أن يكون يملك ما خرج منه وأخذت المال عليه (قال) ولو خالعت المرأة زوجها باللف ودفعته اليه ثم أقامت بينة أو قرآن نكاحها كان فاسدا أو أنه قد كان طلقها ثلاثا قبل الخلع أو تطليقة لم يبق له عليها غيرها أو خالعتا ولم يجدها نكاحا رجعت عليه في كل هذا إذا أخذ منها (قال) وهكذا لو خالعتا ثم وجد نكاحها فاسدا كان الخلع باطلا وترجع بما أخذ منها ولا نكاح بينهما (ما يجوز خلعها وما لا يجوز) قال الشافعي رحمه الله تعالى جماع معرفة من يجوز خلعها من النساء أن ينظر إلى كل من جازأ امرأه في ماله فخير خلعها ومن لم يجزأ امرأه في ماله فترد خلعها فان كانت المرأة صبية لم تبلغ أو ألبسها ليست برشيدة أو مجبور عليها أو مغلوبه على عقلها فاختلعت من زوجها بشئ قل أو كثر فكل ما أخذ منها مردود عليها وما طلقها على ما أخذت منها واقع عليها وهذا يملك الرجعة فإذا بطل ما أخذت من الرجعة في الطلاق الذي وقع به إلا أن تكون طلقها ثلاثا أو تطليقة لم يكن يبق لها عليها غيرها (قال) وهكذا ان خالعت عنها ولها ما مرها من مالها كان (٣) أو غيره فالسالم مردود وليس للسلطان أن يخالعت عنها من مالها فان فعل فالطلاق واقع والخلع مردود عليها ولو خالعت عنها وهي صبية بأن أبرأ زوجها من مهرها أو دين لها عليه أو أعطاه شيئا من مالها كان

(٣) انظره مع ما يأتي في الصيغة بعده عند علامة ٣

صلى الله عليه وسلم بأحد مجتذلي من أطاعه (قال) ومن غزا من له عذر أو حدث له عسر الخروج عذر كان عليه الرجوع ما لم يلتق الزوجان أو يكون في موضع يخاف أن يرجع أن يثلف (قال) ويشترى في الحرب بقتل أبيه ولا يجوز أن يفر ويحجل من ماله رجل ويرد ما غزاه وإنما أجزأه من السلطان لأنه يفر بشئ من حقه (قال) ومن ظهر منه تخذيل المؤمنين وأربابهم أو عويث عليهم منعه الإمام الفرض ومعههم لانه

ضرر عليهم وان غزا لم يسهم له وواسع للامام ان يأذن للمشارك ان يغزو معه اذا كانت فيه للسليمن منفقة وقد غزا عليه السلام بهود من بني قينقاع بعد بدروشهدهم صفوان خنينا بعد الفتح وصفوان مشرك (قال) وأحب ان لا يعطى المشرك من الفتي شيئا ويستأجر لاجاره من مال لا مال له بعينه وهو سهم النبي صلى الله (١٨٣) عليه وسلم فان أغفل ذلك الامام أعطى من سهم النبي صلى الله عليه وسلم ويبدأ الامام

بقتال من يلبسه من الكفار وبالاخوف فان كان الابعد الاخوف فلا بأس أن يبدأ به على معنى الضرورة التي يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها وأقل ما على الامام أن لا يأتي عام الاوله فيه غزو بنفسه أو بغيره على حسن النظر للسليمن حتى لا يكون الجهاد معطلا في عام الا من عذر ويغزى أهل الفتي كل قوم الى من يليهم

(باب التفسير من كتاب الجزية والرسالة)

قال الشافعي رحمه الله قال الله تعالى لا تنفروا يعذبكم عذابا أليما وقال لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون الى قوله وكلا وعد الله الحسنى فلما وعد

الطلاق الذي وقع بالمال واقعا عليها وكان مالها الذي دفعته اليه مردودا عليها وحققها ثابت عليه من الصداق وغيره ولا يبرأ الزوج من شيء مما أبرأه منه الاب والولي غير الاب (قال) ولو كان أبو الصغيرة وولي المحجور عليها خالغ عنها بان أبرأه من صداقها وهو بعصره على أنه ضامن لما أدركه فيه كان صداقها على الزوج يؤخذ به ويرجع به الزوج على الذي ضمنه أبا كان أو وليا أو أجنبيا ولا يرجع به الضامن على المرأة لانه ضمن عنها تطوعا في غير نظر لها (قال الشافعي) ولو كان دفع الى الزوج عبدا من مالها على أن ضمن له ما أدركه في العبد والعبد مردود عليها ويرجع الزوج على الضامن بقيمة العبد لانه انما ضمن له العبد لا غيره ولا يشبه الضامن البائع ولا المختلعة وقد قيل له صداق مثلها وان أفلس الضامن فالزوج غير له ولا يرجع على المرأة بحال (قال) ولا يجوز خلع المحجور عليها بحال الابان يتطوع عنها أحد يجوز أمره في ماله فيعطى الزوج شيئا على أن يفارقها (٣) فيجوز للزوج (قال) والذمية المحجور عليها في هذا كالمسئلة المحجور عليها (قال) والأمة هكذا في أكثر من هذا لا تأكل شيئا بحال وسواء كانت رشيده بالغاً أو سفية محجوراً عليها لا يجوز خلعها بحال الا أن يخالغ عنها سيدها ومن يجوز أمره في مال نفسه من مال نفسه متطوعاً به فيجوز للزوج (قال) وان أذن لها سيدها بشي تخلعه فانخلع جائز وكذلك المدبرة وأم الولد (قال) ولا يجوز ما جعلت المكاتبه على الخلع ولو أذن لها الذي كاتبها لانه ليس بمال له فيجوز اذنه فيه ولا لها فيجوز ما صنعت في مالها (قال) ولا يجوز خلع زوج حتى يجوز طلاقه وذلك أن يكون بالغاً غير مغلوب على عقله فاذا كان غير مغلوب على عقله فخلعه جائز محجوراً عليه كان أو رشيداً أو ذمياً ومغلوباً من قبل أن يطلقه جائز فاذا جاز طلاقه بلا شيء يأخذه كان أخذه ما أخذ عليه فضلاً أو لى أن يجوز من طلاقه بلا شيء وهو في الخلع كالبالغ الرشيد فلو كان مهر امرأته ألفاً وخالعته بدرهم جاز عليه وولي المحجور أن يلى عليه ما أخذ بالخلع لانه مال من ماله وما أخذ العبد بالخلع فهو ليس به (قال) فان استهلك ما أخذ قبل اذن ولى المحجور وسيد العبد له رجع ولى المحجور وسيد العبد به على المختلعة من قبل أنه حق لزيمهاله كالأول كان له عليها دين أو أرش خبائه فدفعته اليه رجع به وليه وسيد العبد عليها (قال الشافعي) وان خالغ أبو الصبي أو المعتوم أو وليه عنه أمر أنه أو أبا امرأته فانخلع باطل والنكاح ثابت وما أخذ من المرأة أو وليها على الخلع فهو مردود كله وهي امرأته بحالها وكذلك ان كان مغلوباً على عقله أو غير بالغ فخالع عن نفسه فهي امرأته بحالها وكذلك سيد العبد ان خالغ عن عبده بغير اذنه لان الخلع طلاق فلا يكون لاحد أن يطلق عن أحد أب ولا سيد ولا ولي ولا سلطان انما يطلق المرء عن نفسه أو يطلق عليه السلطان بما رزقه من نفسه اذا امتنع هو أن يطلق وكان ممن له طلاق وليس الخلع من هذا المعنى بسبيل

(الخلع في المرض)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والخلع في المرض والصحة جائز كما يجوز البيع في المرض والصحة وسواء أيهما كان المريض أحدهما دون الآخر أو هما معا ويلزم فيه ما سعى الزوج من الطلاق (قال) فان كان الزوج المريض فخالعها بأقل من مهر مثلها ما كان أو أكثر فانخلع جائز وان مات من المرض لانه لو طلقها بلا شيء كان الطلاق جائزاً (قال) وان كانت هي المريضة وهو صحيح أو مريض فسواء وان خالعت به مهر مثلها أو أقل فانخلع

القاعد من الحسنى دل ان فرض التفسير على الكفاية فاذا لم يقم بالتفسير كفاية خرج من تخلف واستوجبوا ما قال الله تعالى وان كان فيهم كفائة حتى لا يكون التفسير معطلا لم يأثم من تخلف لان الله تعالى وعد جميعهم الحسنى وكذلك رد السلام ودفن الموتي والقيام بالعلم ونحو ذلك فاذا قام بذلك من فيه الكفاية لم يخرج

الباقون والاحرجوا أجمعون (جامع السير) قال الشافعي الحكم في المشر كين حكمان فمن كان منهم أهل أو ثمان أو من عبد ما استحسن من غير أهل الكتاب لم تؤخذ منهم الجزية وقوتلوا حتى يقتلوا أو يسلموا القول الله تبارك وتعالى قاتلوا المشركين حيث وجدوهم وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ومن كان منهم أهل (١٨٣) كتاب قوتلوا حتى يسلموا أو يعطوا

الجزية عن يد وهم صاغرون فان لم يعطوا قوتلوا وقتلوا وسييت ذراريهم ونسأوهم وأموالهم وديارهم وكان ذلك كله فإيا بعد السلب (١) للشافعي الانفال قال ذلك الامام ولم يقله لان رسول الله صلى الله عليه وسلم نقل باقتاده يوم حنين سلب قتلته ومأثله اياه الا بعد تقضي الحرب ونقل محمد بن مسلمة سلب مرحب يوم خيبر ونقل يوم بدر عدد او يوم أحد رجلا أو رجلين أسلاب قتلهم ومأثله صلى الله عليه وسلم حضر محضرا قط فقتل رجل قتيلا في الاقتال الانفله سلبه وقد فعل ذلك بعد النبي صلى الله عليه وسلم أبو بكر وعمر رضي الله عنهما (قال) ثم رفع بعد السلب خمسة لاهله وتقسيم أربعة أخماسه بين من حضر الواقعة دون من بعدها واخبر بان أبا بكر وعمر رضي الله عنهما قالوا الغنيمة لمن شهد الواقعة (قال) ويسهم للبرزون كما يسهم للفرس سهمان والفراس سهم ولا يعطى الالفرس

جائز وان خالعه بأكثر من مهر مثلها ثم ماتت من مرضها قبل أن تصح جاز لها مهر مثلها من الخلع وكان الفضل على مهر مثلها وصية يحاص أهل الوصاية بها ولا تراث المختلعة في المرض ولا في الصحة زوجها ولا يرثها ولو مات أحدهما وهي في العدة (قال) ولو خالعه على عبد بعينه أو دار بعينها وقيمة العبد والدار مائة ومهر مثلها خسون ثم ماتت من مرضها كان له الخيار في أن يكون له نصف العبد والدار أو يرجع بمهر مثلها نقدا كما لو اشتراه فاستحق نصفه كان له ان شاء أن يأخذ النصف بنصف الثمن وان شاء نقض البيع ورجع بالثمن (قال الربيع) وللشافعي قول آخر انه ان اشترى عبدا فاستحق بعضه أن الصفقة باطلة من قبل أنها جعت شيئين أحدهما حرام والآخر حلال فبطلت كلها وهكذا الخلع على عبد استحق بعضه لأن الخلع بيع من البيوع وله مهر مثلها والعبد مردود (قال الشافعي) وسواء كان المرأة ميراثا (٤) أو كان الزوج بحاله أصاب منه أقل أو أكثر ومثل صدق مثلها أو الصدق الذي أعطاها أو لم يكن انما الخلع كالبيع الأتري أن الخلع يفسد فيرجع عليها بمهر مثلها كما يرجع في البيوع الفائتة الفاسدة بقيمة السلعة (٥) مال والميراث وهو لا يملك حتى تموت المرأة وهو زوج والخلع الذي هو عوض من البضع

(١) ما يجوز أن يكون به الخلع وما لا يجوز (٢) قال الشافعي رحمه الله جاع ما يجوز به الخلع ولا يجوز أن ينظر الى كل ما وقع عليه الخلع فان كان يصح أن يكون مبيعا فالخلع به جائز وان كان لا يصح أن يكون مبيعا فهو مردود وكذلك ان صلح أن يكون مستأجرا فهو كالبيع (قال) وذلك مثل أن يخالع الرجل امرأته بخمرا أو خنزير أو يحنن في بطن أمه أو عبد أتى أو طائر في السماء أو حوت في ماء أو عصفور أو عصفور يد أو لا يعرف الذي ليس هو في يده أو يئتم لم يبد صلاحها على أن يترك أو يعبد بغير عبته ولا صفة أو عانة دينار إلى ميسرة أو إلى ما شاء أحدهما بغير أجل معلوم أو مافى معنى هذا أو يخالعها بحكمه أو يحكمها أو بما شاء فلان أو بما لها كله وهو لا يعرفه أو بما في بيتها وهو لا يعرفه (قال) وإذا وقع الخلع على هذا فالطلاق واقع لا يرد ويرجع عليها بأبدع مهر مثلها وكذلك ان خالعه على عبد رجل أو دار رجل فسلم ذلك الرجل العبد أو الدار لم يجز لأن البيع كان لا يجوز فيهما حين عقد وهكذا ان خالعه على عبد فاستحق أو جحدرا أو مكاتبا رجع عليها بصدق مثلها لا بقيمة ما خالعه عليه ولا ما أخذت منه من المهر كما يشترى الشيء شراء فاسد فيها لك في بدى المشتري فيرجع البائع بقيمة الشيء المشتري الفائت لا بقيمة ما اشتراه والطلاق لا يرجع فهو كالمستهلك فيرجع بمافات منه وقيمة ما فاته منه صدق مثلها كقيمة السلعة الفائتة (قال) ولو اختلفت منه بعد فاستحق نصفه أو أقل أو أكثر كان الزوج بالخيار بين أن يأخذ النصف ويرجع عليها بنصف مهر مثلها أو يرد العبد ويرجع عليها بمهر مثلها تحكمه لو اشتراه فاستحق نصفه (قال الربيع) وقول الشافعي الذي تأخذه ان استحق بعضه بطل كله ورجع بصدق مثلها (قال) وكذلك لو خالعه على أنه برى من سكناتها كان الطلاق واقعا وكان ما اختلفت به غير جائز لان اخراجها من المسكن محرم ولها السكنى ويرجع عليها بمهر مثلها ولو خالعه على أن عليها رضاع ابنها وقتا معلوما كان جائزا لان الاجابة تصح على الرضاع بوقت معلوم فالومات المولود وقدم مضي نصف الوقت رجع عليها بنصف مهر مثلها ولو لم يرضع المولود حتى مات أو انقطع لبنها أو هربت منه حتى مضى الرضاع رجع عليها بمهر مثلها

(٤) لعل أو بمعنى الواو (٥) قوله ومال الميراث الخ هكذا في النسخ وانظر كتبه معصمه

واحد ورضخ لمن لم يبلغ والمرأة والعبد والمشر كين إذا قاتل ولين استعين به من المشركين ويسهم للتاجر اذا قاتل وتقسم الغنيمة في دار الحرب قسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث غنمها وهي دار حر بنى المصطلق وحنين وأما ما اخبر به أبو يوسف بان النبي صلى الله عليه وسلم قسم غنمهم بدر بعد قدمه المدينة وقوله الدليل على ذلك أنه أسهم لعمان وطلمحة ولم يشهد ابدا فان كان كما قال فقد خالف سنة رسول الله صلى

الله عليه وسلم لا يعطى أحد الم يشهد الواقعة ولم يقدمه مداعليهم في دار الحرب وليس كما قال (قال الشافعي) ما قسم عليه السلام غنائم بدر إلا بسير
شعب من شعاب الصفراء قريب من بدر فلما تشاح أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في غنيمتها أنزل الله عز وجل يستألفونك عن الانفال قل
الانفال لله والرسول فاتقوا الله (١٨٤) وأصلها ذات بينكم فقسمها بينهم وهي له تفضلا وأدخل معهم غنائم تفر من المهاجرين

وأنما قلت إذا مات المولود رجع عليها مهر مثلها ولم أقل يا تهايمولود مثله ترصعه كما يتكاري منها المنزل
في سكنه غيره والدابة فتعمل عليها ورثته غيره إذا مات يفعل ذلك هو وهو حي لأن الله مثلهما بمن يسكن سكنه
ويركب ركوبه سواء لا يفرق السكن والدابة بينهما وأن المرأة تدر على المولود ولا تدر على غيره ويقبل المولود
ثديها ولا يقبله غيره ويستمر به منها ولا يستمر به من غيرها ولا ترأمة ولا تطيب نفسها له وليس هذا في دار ولا دابة
يركها ركب ولا يسكنها سكن (قال) ولو اختلفت منه بان عليها ما يصلح المولود من نفقة وشئ إن نابه وقتام معلوما
لم يجوز أن ما ينوبه بجعله للمبايع من من مرض وغيره وكذلك نفقته الآن تسمى مكيلة معلومة ودراهم
معلومة تختلف منه بها ورأى ما بنفقها عليه ويصدقها بها أو يدفعها إلى غيره أو يوكيل غيرها بما في قبضها في
أوقات معلومة فإن وكل غيرها بان يقبضها إذا احتاج لم يجوز أن حاجته قد تقدم وتأخر وتكثر وتقل وإذا لم يجوز
رجوع عليها مهر مثلها وإن قبض منها مع الشرط الفاسد شيئا لا يجوز رده عليها أو مثله إن كان له مثل أو قيمته إن لم
يكن له مثل (قال) وهكذا لو خالها على نفقة معلومة في وقت معلوم وإن تكلفته وتدفنه إن مات وأنفقته وجعل
طبيباً من مرض لأن هذا يكون ولا يكون وتكون نفقة المرض بجوهلة وجعل الطبيب فإذا أنفقت عليه
رجعت عليه بالنفقة وانسخ الشرط وكان عليها مهر مثلها (قال) ولو خالها بسكنى دار لها سئنة معلومة
أو خدمة عبدة سئنة معلومة جاز الخلع فإن أنهدت الدار أو مات العبد رجع عليها مهر مثلها (قال) ولو
اختلفت منه بما في بيتها من متاع فإن تصادق على أنهما كانا يعرفان جميع ما في بيتها ولا بيت لغيره
أو سميا البيت بعينه جاز أن كانا أو أحدهما لا يعرفه أو كان لها بيت غيره فلم يسميا البيت وإن عرفا ما فيه
فإن خلع جاز وله مهر مثلها (قال) وإن اختلفت منه بالحساب الذي كان بينهما فإن كانت تعرفه ويعرفه جاز
وإن كانا يحلان وقع الخلع وله عليها مهر مثلها وإن عرفه أحدهما وادعى الآخر جهالة تحالفا وله مهر مثلها
وإن عرفاه فادعى الزوج أنه كان في البيت شيئا فخرج منه أو المرأة أنه لم يكن في البيت شيئا فادخله تحالفا
وله عليها مهر مثلها

(المهر الذي مع الخلع) قال الشافعي وإذا خالع الرجل جمل امرأته دخل بها أو لم يدخل بها قبضت منه الصداق
أو لم تقبضه فالخلع جائز فإن كانت خالعه على داراً ودابة أو عبدة أو شئاً أو دنائير مسماة أو شئاً يجوز عليه
الخلع ولم يذكروا أحدهما المهر فالخلع جائز ولا يدخل المهر في شئ منه فإن كان دفع إليها المهر وقد دخل بها
فهو لها إلا يأخذ منه شيئاً وإن لم يكن دفع إليها فالمرء لها عليه وإن كان لم يدخل بها وقد دفع المهر إليها رجع
عليها بنصف المهر وإن كان لم يدفع منه شئاً إليها أخذت منه نصف المهر وإن كان المهر فاسداً أخذت منه نصف
مهر مثلها (قال) والخلع والمبارأة والقديسة سواء كله في هذا إذا أراده القراق ولا يختلف وكذلك الطلاق على شئ
موصوف (قال) وإن تحالفا وقد سمي لها صداقاً ولم يذكروا فهو كما وصفت لها الصداق إن دخل ونصفه إن لم
يدخل فإن كان الصداق فاسداً فله مهر مثلها إن دخل ونصف مهر مثلها إن لم يدخل وإن لم يكن سمي صداقاً
فله المتعة والخلع جائز (قال) فإن قالت أبارئك على مائة دينار وأدفعها إليك فهو كقولها أخلعك وإن قالت
أبارئك على مائة دينار على أن لا تباعة لوالد أحد متاعاً على صاحبه فتصادق على البراءة من الصداق جاز وإن لم
يتصادقا وأراد البراءة من الصداق وقالت لم أبارئك منه تحالفا وكان لها مهر مثلها وليس هذا كالمسئلة قبلها
المبارأة (١) ههنا مطلق على المبرأة من عقد النكاح والمبارأة (٢) ههنا على أن لا تباعة لوالد أحد متاعاً على صاحبه
تحتل عقد النكاح والمال فلذلك جعلنا هذا مبارأة بجوهلة وردناها إلى مهر مثلها فيها إذا تناكر في الصداق

والانصار بالمدينة وأما
نزلت وأعلموا أنما غنمت
من شئ فإن الله خمسة
والرسول بعد بدرو لم
نعله أسهم لأحد له شهد
الواقعة بعد نزول الآية
ومن أعطى من المولفة
وغيرهم فمن ماله أعطاهم
لأمن الأربعة الأجناس
وأما ما احتج به من واقعة
عبد الله بن جحش وابن
الحضرمي فذلك قبل
بدر ولذلك كانت وقعته
في آخر الشهر الحرام
فتوقفوا فيما صنعوا حتى
نزلت يسألونك عن
الشهر الحرام قتال فيه
وليس مما خالف فيه
الأوزاعي في شئ (قال
الشافعي) ولهم أن يأكلوا
ويعطوا دوابهم في دار
الحرب فإن خرج أحد
منهم من دار الحرب
وفي يده شئ صغيره إلى
الامام وما كان من كتبهم
فيه طب أو مال أو مكره
فيه بيع وما كان فيه شرك
أبطل وانتفع بأوعيته
وما كان مثله مباحاً في
بلاد الإسلام من شجر أو
حجر أو صيد فبرأه
بحر فهو لمن أخذه ومن
أسر منهم فإن أشكل

بأوغهم فمن نبت فحكمه حكم طفل ومن أنبت فهو بالغ والامام في البالغين بالخيار إن أن يقتلهم بلا قطع يد ولا عضواً ويسلم (الخلع)
أهل الأوثان ويؤذي الجزية أهل الكتاب أو يمن عليهم أو يفاديهم عمال أو بأسرى من المسلمين أو يسترقهم فإن استرقهم وأخذ منهم مالا
فسيبيله سبيل الغنية أسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بدر فقتل عقبة بن أبي معيط والبصر بن الحرث ومن على أبي عزة الجمعي على أن

لا يقبضه فأنقضه وقبضه يوم أحد فدعا عليه أن لا يقبض لها أسرع غيره ثم أسر عمة بن أبي الحنفية ثم أسلم وحسن إسلامه وفدى النبي عليه السلام رجلا من المسلمين رجلين من المشركين (قال) وإن أسلموا بعد لا أسروا وإن أسلموا قبل الأسر فهم أحرار وأنا اتقوا العدو فلا يولوهم إلا قال ابن عباس من فر من ثلاثة فلم يقرب (١٨٥) ومن فر من اثنين فقد فر (قال الشافعي) هذا على

معنى التزويل فإذا فر الواحد من الاثنين فأقل الامتحرافا لقتال أو تمهيرا إلى فتنه من المسلمين قلت أو كثرت بخضرت أو مينة عنه فتناووت بينه في التحرف والتحيز ليعود للقتال المستثنى المخرج من ضبط الله فإن كان هربه على غير هذا المعنى خفت عليه إلا أن يعفو الله أن يكون مقديا بضط من الله (قال) ونصب رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الطوائف خنيقا أو عزادة ونحن نعلم أن فيه من النساء والولدان وقطع أموال بني النضير وحرقها وشنن إغارة على بني المصطلق غازين وأمر بالبيات والتعريق وقطع بخيبر وهي بعد النضير وبالطائف وهي آخر غزوة غزاها قط عليه السلام لقي فيها لقتالا فهذا كله أقول وما أصيب بذلك من النساء والولدان فلا بأس لانه على غير هذا فإن كان في

(الخلع على الشيء بعينه فيتلغ) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اختلفت المرأة من زوجها بعد بعينه فلم تدفعه إليه حتى مات العبد رجع عليها بمهر مثلها كما يرجع لو اشتراه منها فبات قبل أن يقبضه رجع عليها بثمنه الذي قبضت منه وينقص فيه البيع ولو قبضه منها ثم غصبته إياه أو قتلته كان له عليها قيمته وكان كعبد لم تملكه قط جنت عليه أو غصبته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكذلك لو اختلفت منه على دابة أو ثوب أو عرض فبات أو تلف رجع عليها بمهر مثلها ولو اختلفت منه على دار فاحترق قبل يقبضها كان له الخيار في أن يرجع مهر مثلها أو تنكح له العرصة بحصتها من الثمن فإن كانت حصتها من الثمن النصف كانت له به ورجع عليها بنصف مهر مثلها قال ولو اختلفت منه بعد معيب فرد به بالعيب رجع عليها بمهر مثلها ولو خالفته على ثوب وشرط أنه هروى وإذا هو غير هروى فرد به بأنه ليس كما شرطت رجع عليها بالمهر والخلع في كل ما وصفت كالبيع لا يختلف (خلع المرائين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت للرجل امرأة أو ثمن فقتاله طلقا معا بالنفك لك عينا فطلقها في ذلك المجلس لزمه الطلاق وهو بائن لا يملك فيه الرجعة والقول في الألف واحد من قولين فمن أجاز أن ينكح امرأة ثنتين معا بهر مسمى فيكون بينهما على قدر مهر مثلها أجاز هذا وجعل على كل واحدة منهم من الألف بقدر مهر مثلها كان مهر مثل واحداهما مائة والأخرى مائتين فعلى التي مهر مثلها مائة ثلث الألف والتي مهر مثلها مائتان ثلثاها (قال) ومن قال هذا قال فإن طلق أحدهما دون الأخرى في وقت الخيار وقع عليها الطلاق وكانت عليها حصتها من الألف ثم إن طلق الأخرى قبل مضي وقت الخيار لزمها الطلاق وكانت عليها حصتها من الألف وإن مضى وقت الخيار فطلقها لزمها الطلاق وهو يملك فيه الرجعة ولا شيء له من الألف (١) ولو طلق أحدهما في وقت الخيار ولم يطلق الأخرى حتى مضى وقت الخيار لزم التي طلق في وقت الخيار حصتها من الألف وكان طلاقا بائنا ولم يلزم التي طلق بعد وقت الخيار شيء وكان يملك في طلاقها الرجعة قال وله أن لا يطلقها في وقت الخيار ولا بعد وإن أراد أن الرجوع فيها جعلت له في وقت الخيار لم يكن لهما وكذلك لو قال هو لهما ما أعطيتاني ألفا فأتيا طلاقا ثم أراد أن يرجع لم يكن ذلك له في وقت الخيار فإذا مضى فأعطياه ألفا لم يكن عليه أن يطلقهما إلا أن يشاء أن يتنكر لهما طلاقا قال وإن قالنا طلقنا بألف فطلقهما ثم ارتدنا لزمتهما الألف بالطلاق وأخذت منهما قال ولو قالنا هذا ثم ارتدنا فطلقهما بعد الرد وقف الطلاق فإن رجعتا إلى الإسلام في العدة لزمتهما وكانا طالقين بائنتين لا يملك رجعهما وعدتهما من يوم تكلم بالطلاق لا من يوم ارتدنا ولا من يوم رجعتا إلى الإسلام وإن ترجعا إلى الإسلام حتى تمضي العدة أو تقبلا أو توفيا لم يقع الطلاق ولم يكن له من الألف شيء قال ولو كانت لرجل امرأة ثنتين محجورتان فقالنا طلقنا على ألف فطلقهما فالطلاق لازم وهو يملك فيه الرجعة إذا لم يكن جاء على طلاقهما كله ولا شيء له عليهما من الألف قال وإن كانت أحدهما محجورا عليها والأخرى غير محجور عليها لزمهما الطلاق وطلاق غير المحجور عليها جائز بائن وعليها حصتها من الألف وطلاق المحجور عليها في الرجعة إذا أبطلت ماله بكل حال جعلت الطلاق يملك الرجعة وإن كان أراد هو أن لا يملك الرجعة ألا ترى أنه لو قال لامرأته أنت طالق واحدة بائن كانت واحدة يملك الرجعة قال ولو كانت امرأة أمة فخالها كانت التطليقة بائنا ولا شيء عليها (١) قوله ولو طلق أحدهما في وقت الخيار الخ كذا في النسخ وهو بمعنى ما قبله وفي بعض النسخ إسقاط الصورة التي قبلها وهو أوضح فتأمل

داوهم أسارى مسلمون أو مستأمنون كرهت النصب عليهم بما يعم من التعريق والتعريق احتياطاً غير مجرم له تحرر بما بيننا وذلك أن الدار إذا كانت مهاجرة فلا يبين أن مجرم بأن يكون فيها مسلم مجرم دمه ولكن لو انعموا فكان يسكنهم التعميم أن يفعلوا ذلك رأيت لهم أن يفعلوا كانوا مجرمين لأمرين أحدهما دفع عن

أنفسهم والآخرة نكايه عدوهم ولو كانوا غير ملتحمين فتمت رسوا بأطفالهم فقد قيل يضرب المتعسر منهم ولا يعبد الطفل وقد قيل يكف ولو
تتروا عيلا رأيت أن يكف إلا أن يكونوا ملتحمين فيضرب المشرط ويتوق المسلم جهده فان أصاب في هذه الحال مسلما قال في كتاب
حكم أهل الكتاب أعتق رقبة وقال في (١٨٦) موضع آخر من هذا الكتاب ان كان عليه مسلما فالدية مع الرقبة قال

ما كانت مما لوكة اذا لم ياذن لها السيد ويتبعها بالخلع اذا عتقت وانما أبطلت عنها في الرق لانها لا تملك شيئا
كما أبطلت عن المغلس حتى يوسر فلو خالع رجل امرأته مغلسة كان الخلع في ذمتها اذا أيسرت لا في لم أبطله
من جهة الخلع في بطل بكل حال قال واذا قال الرجل لامرأته اختلعي على ألف على أن أعطيك هذا
العبد فقبل فن أجاز نكاحا ويبيعا معا جاز هذا الخلع ويجعل العبد مبيعا ومهر مثلها بألف كان قيمة العبد
ألف وقيمة مهر مثلها ألف فالعبد مبيع بخمس مائة فاذا وجدت به عيبا فن قال اذا جعت الصفقة شيئين لم يردا
الامعاف ردت العبد رجع عليها بمهر مثلها وكان لها الألف يحاصها بها ومن قال اذا جعت الصفقة شيئين
تختلفين ردا أحدهما بعيه بحصته من الثمن رده بخمس مائة قال وقد يفرق هذا والبيع لأن أصل ما عقد هذا
عليه أن الطلاق لا يرد بحال فيجوز لمن قال لا يرد البيع الامعاف أن يرد العبد بخمس مائة من الثمن ويفرق بينه
وبين البيع قال واذا كانت لرجل امرأته فقالت احدهما طلقني وفلانة على ألف درهم أو
على ألف درهم ففعل فالألف التي خاطبته لازمة يتبعها بها وهكذا لو قال ذلك له أجنبي فان طلق التي لم تخاطبه
وأمسك التي خاطبته لزمت المخاطبة حصصة التي طلقت من الصداق على ما وصفت من أن يقسم الصداق
على مهر مثلها فليز مهرا حصصة مهر مثل المطلقه قال وهكذا لو قال هذا له أجنبي قال واذا كان لرجل
امرأته فقالت له احدهما لك على أن طلقني ألف وحبيبت صاحبتى فلم تطلقها أبدا فطلقها كان له عليها مهر
مثلها الفساد الشرط في حبس صاحبها أبدا وهو مباح له أن يطلقها قال ولو قالت لك على ألف درهم على
أن تطلق صاحبتى ولا تطلقني أبدا فأخذها رجعت بها عليه وكان له أن يطلقها ولو قالت لك على ألف درهم
على أن تطلق صاحبتى ولا تطلقني أبدا فطلق صاحبتا كان له عليها مثل مهر صاحبها كان أقل من ألف
أو أكثر ولم تكن له الألف لفساد الشرط وكان له أن يطلقها متى شاء قال ولو قالت لك على ألف درهم
على أن تطلقني وصاحبتى فطلقهما الزمت الألف وان طلق احدهما كان له من الألف بقدر حصصة مهر مثل
المطلقه منهما (قال والقول الثاني) أن رجلا لو كانت له امرأته فأعطاهم ألفا على أن يطلقهما فطلقهما
كان له عليهما مهورا مثلهما ولم يكن له من الألف شيء وكذلك لو أعطته واحدة ألف درهم على أن يطلقها
ويعطيها عياله لم يكن لها العبد وكان له عليها مهر مثلها وأصل هذا اذا كان مع طلاق واحدة شيء غير طلاقها
أوشي تأخذ مع طلاقها كان الشرط باطلا والطلاق واقع ورجع عليها بمهر مثلها وأصل هذا اذا كان مع
شيء تأخذ مع طلاقها في هذه الوجوه كلها قال وما أعطته المرأة عن نفسها أو أعطاه أجنبي عنها على أن
يطلقها فسواء اذا كان ما أعطاه مما يجوز أن يملك ثم له جاز الطلاق واذا كان مما لا يجوز أن يملك رجع عليها
ان كانت المعطية عن نفسها أو غيرها أو أعطت عن غيرها أو أعطى عنها أجنبي ما لمزها من ذلك في نفسها
لزمها في غيرها وما لزمها في نفسها لزم الأجنبي فيها اذا أعطاه عن الا يفرق ذلك كما يلزم ما يؤخذ في البيوع
قال واذا قالت المرأة للرجل طلقني ثلاثا ولك على ألف درهم فطلقها ثلاثا فله الألف وان طلقها اثنتين
فله ثلث الألف وان طلقها واحدة فله ثلث الألف والطلاق بائن في الواحدة والثنتين قال ولو لم يبق له عليها
من الطلاق الا واحدة فقالت له طلقني ثلاثا ولك ألف درهم فطلقها واحدة كانت له الألف لان الواحدة
تقوم مقام الثلاث في أن تحررها عليه حتى تنكح زوجا غيره قال ولو كانت بقيت له عليها اثنتان فقالت له
طلقني ثلاثا ولك ألف درهم فطلقها اثنتين كانت له الألف انهما تحرر عليه بالاثنتين حتى تنكح زوجا غيره
ولو طلقها واحدة كان له ثلث الألف لانها تبقى معه با واحدة ولا تحرر عليه حتى يطلقها اياها فلا تأخذ أكثر

المزني) رحمه الله ليس
هذا عندي يختلف
ولكنه يقول ان كان
قتله مع العلم بأنه محرم
الدم فالدية مع الرقبة
فاذا ارتفع العلم فالرقبة
دون الدية وذلك قال
الشافعي لورعي في دار
الحرب فأصاب مستأما
ولم يقصده فليس عليه
الارقبة ولو كان علم
بمكانه ثم رماه غير مضطر
الى الرمي فعليه رقبة
ودية * قال ولو أدركونا
وفي أيدينا خيلوسم أو
ماشيتهم لم يحل قتل
شيء منها ولا عقره إلا أن
يذبح لها كله ولو جاز
ذلك لغيظهم بقتلهم
طلبنا غيظهم بقتل
أطفالهم ولكن لو
قائلونا على خيلهم
فوجدنا السبيل الى
قتلهم بأن نعقرهم
فعلنا لانها تحتمل أداة
لقتلنا وقد عقر حنظلة
ابن الراهب بأبي سفيان
ابن حرب يوم أحد
فانكسعت به فرسه
فقط عنها فجلس على
صدره ليقته فراه ابن
شعوب فرجع اليه

فقتله واستنقذ بأسه فيان من تحته وقال في كتاب حكم أهل الكتاب وانما ركن قتل الرهبان اتباعا لأبي
بكر الصديق رضي الله عنه وقال في كتاب السير ويقتل الشيوخ والأجراء والرهبان قتل دريد بن الصمة ابن خنيس ومائة سنة في شجار
لا يستطيع الجلوس فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فلم ينكر قتله قال ورهبان الديارات والصوامع والمسكن سواء ولو ثبت عن أبي بكر

الصديق رضي الله عنه خلاف هذا لأشبه أن يكون أمرهم بالجسد على قتال من يقاتلهم ولا يتشاغلون بالمقام على الصوامع عن الحرب كالخسوف لا يشغلون بالمقام بها عايب استحق النكابة بالعدو وليس أن قتال أهل الحصون حرام وكبارى عنه أنه نهى عن قطع الشجر المنتر ولعله لأنه قد حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع على بني النضير وحضره يترك (١٨٧) وعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم

وعندهم بفتح الشام
قتل قطعه لتبقى لهم
منفعته إذ كان واسعاً
لهم ترك قطعه
(قال المزني) رحمه الله
هذا أولى القولين
عندي بالحق لأن
كفر جمعهم واحد
وكذلك حل سفك
دمائهم بالكفر في
القصاص واحد * قال
وإذا أنتم مسلم حرباً
أو عبداً يقاتل أولاً
يقاتل وأمرأة فالأمان
جائز قال صلى الله
عليه وسلم المسلمون يد
على من سواهم يسعى
بذمتهم أذناهم ولو
خرجوا إلى أمان صبي
أو معتوه كان علينا
رذمهم إلى ما منهم لأنهم
لا يعرفون من يجوز
أمانه لأنهم ومن لا يجوز
ولو أن علينا دل مسلمين
على قلعته على أنه
جارية بماها فلما
اتتوا إليها صالح صاحب
القلعة على أن يفتحها
لهم ويخولوا بينه وبين
أهله ففعل فإذا أهله
تلك الجارية فارى أن
يقال للدليل ان رضيت
العوض عوضك

من حصتها من الألف قال ولو قالت طلقني واحدة بألف فطلقها ثلاثاً كانت له الألف وكان متطوعاً بالثنتين اللتين زادتهما قال ولو قالت له ان طلقني واحدة فلك ألفاً أو ألفان فطلقها واحدة كان له مهر مثلها لأن الطلاق لم ينقد على شيء معلوم وكذلك لو قالت لي الخيار أن أعطيك ألفاً أو ألفاً ناقصاً منها أو ألفين أو لك الخيار أولى ولك الخيار قال ولو كانت بقيت عليها واحدة من الطلاق فقالت طلقني ثلاثاً واحدة أحرم بها واثنين ان نكحتني بعد اليوم كان له مهر مثلها إذا طلقها كما قالت قال ولو قالت له ان طلقني فعلى أن أزوجهك امرأة تغنيك وأعطيك صداقها أو أي امرأة شئت وأعطيك صداقها وبميت صداقها أو لم تسمه فالطلاق واقع وله مهر مثلها وانما معنى أن أحرمها إذا سميت المهر أنها أصبحت له تزويج امرأة قد لا تزوجه ففسد الشرط فإذا فسد فأناله مهر مثلها قال وهكذا لو قالت له ان طلقني واحدة فلك ألفاً أو لك ان خطبتني أن أنكحك بمائة فطلقها فله مهر مثلها ولا يكون له عليها أن تنكحه ان طلقها قال وهكذا لو قالت له طلقني ولك ألفاً أو لك أن لا أنكحك بعدك أبداً فطلقها فله مهر مثلها ولها أن تنكح من شئت * قال وإذا وكل الزوج في الخلع فالوكالة جائزة والخلع جائز فمن جاز أن يكون وكيلاً بمال أو خصومة جاز أن يكون وكيلاً بالخلع للرجل وللرأمة معا وسواء كان الوكيل حراً أو عبداً أو محجوراً أو رشيداً أو ذمياً كل هؤلاء يجوز وكلته قال ولا يجوز أن يوكل غير بالغ ولا معتوها فان فعل فالوكالة باطلة إذا كان هذان للاحكم لهما على أنفسهما فيما لله عز وجل ولا دمين فلا يلزمهما لم يجوز أن يكونا وكيلين يلزم غيرهما بما قول قال وأحب إلى أن يسمى الموكلان ما يبلغ الوكيل لكل واحد منهما الرجل بأن يقول وكلته بكذا لا يقبل أقل منه والمرأة بأن يعطي عنها وكيلها كذا لا يعطي أكثر منه قال وان لم يفعل جازت وكالتهما جاز لهما ما يجوز للوكيل ورد من فعلهما ما ورد من فعل الوكيل فان أخذ وكيل الرجل من المرأة أو وكيلها أقل من مهر مثلها ففساه الموكل أن يقبله ويجوز عليه الخلع فيكون الطلاق فيه بائناً فاعل وان شاء أن يرد فعل فإذا رده فالطلاق فيه جائز بلا الرجعة وهو في هذه الحال في حكم من اختلع من محجور عليها لأنه قياس عليه قال وكذلك ان خالها بعرض أو بدين ففساه أن يكون له الدين ما كان له وان شاء أن لا يكون له ويلزمه الطلاق ثم يملك فيه الرجعة كل قال وان أخذ وكيل الرجل من المرأة نفسها أكثر من مهر مثلها جاز الخلع وكان قناراً دلالة وكله قال وان أعطى وكيل المرأة عن الزوج نفسه مهر مثلها أو أقل نقداً أو ديناً جاز عليها وان أعطى عليها ديناً أكثر من مهر مثلها ففساه تزويجها وتم الخلع وان شئت رد عليها كله ولزمها مهر مثلها وكان حكمها حكم امرأة اختلعت بمال يجوز أو بشيء بعينه فتلزم مهر مثلها نقداً يجوز في الخلع ما يجوز في البيع ولا يلزم الزوج أن يؤخذ له عرض ولادين إلا أن يشاء ولا المرأة أن يعطي عليها عرض ويعطي عليها دين مثل أو أقل من مهر مثلها نقداً وانما لزمها أنها ان شئت أدته نقداً وان شئت حسبه فاستغضت تأخيرها ولم ترد عليها في عدده فلا يكون الخلع لو كمل الأبدان نيراً ودراهم كمالاً يكون البيع لو كمل الأبدان نيراً ودراهم كمالاً ولا يغرم وكيل المرأة ولا الرجل شيئاً وان تعدياً إلا أن يعطي وكيل المرأة أكثر من مهر مثلها فيسلف ما أعطى فيضمن الفضل عن مهر مثلها فاما إذا كان قائماً بعينه في يد الزوج فينتزع منه لا يغرم الوكيل ولا يشبه هذا السبوع وذلك أنه ان وكاه بسلعة فاشترى بها بأكبر من ثمن مثلها لزمته السلعة ببيع نفسه وأخذ منه الموكل الثمن الذي أعطاه ان لم يخرأ أخذ السلعة والوكيل لا يملك المرأة ولا يرد الطلاق بحال وطلاقها كشيء اشتراه لها فاستهلكته فإذا كان الثمن مجهولاً أو فاسداً ضمن قيمته ولم يضمنها الوكيل قال ولو وكاه

بقيتها وان أيت قبل لصاحب القلعة أعطيك ما صلحنا عليه غيرك بمجاله فان سلمتها عوضك وان لم تفعل بذناك وفانكناك فان كانت أسلمت قبل الظفر وأمانت عوض ولا يدين ذلك في الموت كما بين إذا أسلمت وان غرت طائفة بغير أمر الامام كرهت لما في انن الامام من معرفته بغزوهم ومعرفتهم وبأنه الخبر عنهم فبعينهم حيث يخاف هلاكهم فيقتلون ضيعه (قال الشافعي) رحمه الله

(۱۸۸)

وہ

ولا حقا

فأجعل ذلك لإمامهم لا أنظر



(ب) في كتاب السير ويؤخر الحكم

(باب ما أحرره المشركون من المسلمين) (قال الشافعي) رحمه الله لا يملك المشركون ما أحرزوه على المسلمين بحال أباح الله لأهل دينه ملك أحرارهم ونسائهم وذرايعهم وأموالهم فلا يساوون المسلمين في شيء من ذلك أبدا قد أحرزوا ناقة النبي صلى الله عليه وسلم وأحرزتهم منهم الانصارية فلم يجعل لها النبي عليه الصلاة والسلام شيئا (١٨٩) وجعلها على أصل ملكه فيها وأبى لابن

عمر عبد وطاه فرس
فأحرزهما المشركون
ثم أحرزهما عليهم
المسلمون فردا عليه
وقال أبو بكر الصديق
رضي الله عنه مالكة
أحق به قبل القسم
وبعده ولا أعلم أحدا
خالف في أن المشركين
إذا أحرزوا عبد المسلم
فأدركه وقد أوجب
عليه قبل القسم أنه
لمالكه بلا قيمة ثم
اختلفوا بعد ما وقع في
المقاسم فقال منهم
قائل بقولنا وعلى
الامام أن يعوض من
صار في سهمه مثل
سهمه من خمس الخس
وهو سهم النبي صلى الله
عليه وسلم وهذاوافق
الكتاب والسنة
والإجماع وقال غيرنا
هو أخفى به القيمة إن شاء
ولا يخلو من أن يكون
مال مسلم فلا ينغم أو
مال مشرك فيغتم فلا
يكون له به فيه حتى
ومن زعم أنهم هم
لا يملكون الحر ولا
المكاتب ولا أم الولد
ولا المدير ويملكون

فأعطته ألف درهم طبرية لم تطلق إلا بأن تعطيه وزن سبعة ولو أعطته ألفا بقلية طلقت لأنهم ألف درهم وزيادة وكان كمن قال إن أعطيتني ألفا فأنت طالق فأعطته ألفا وزيادة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أعطته ألفا ردته مردودة فإن كانت فضة يقع عليها اسم الدراهم طلقت وكان له عليها أن تبدها إياها وإن كانت لا يقع عليها اسم الدراهم أو على بعضها اسم فضة لأنهم ليست فضة لم تطلق ولو قال إن أعطيتني عبدا فأنت طالق فأعطته عبدا أي عبدا كان أعورا ومعيافه طالق ولا يملك العبد وله عليها صداق مثلها وكذلك لو قال لها إن أعطيتني شاة ميتة أو خنزيرا أو زق خمر فأنت طالق فأعطته بعض هذا كانت طالق لان هذا كقولها إن دخلت الدار فأنت طالق ولا يملك شيئا من هذا ويرجع عليها به مثلها في كل مسألة من هذا وإن قال لها إن أعطيتني شيئا يعرفه جميعا بعينه فأنت طالق فأعطته إياه كانت طالق وإن وجد به عيبا كان له رده ويرجع عليها به مثلها وإن أعطته عبدا فوجد مديرا لها لم يكن له رده لأن لها بيعه وإن وجد مكا تبالم يكن له ولو عجز بعد ما يطلقها لم يكن له لأن العقد وقع عليه وهو لا يجوز بيعه وإن وجد حرا أو غير هافيه شرك لم يكن له ولو سلمه صاحبه وكان له في هذا كله مهر مثلها

(اختلاف الرجل والمرأة في الخلع) (قال الشافعي) وإذا اختلفت المرأة والرجل في الخلع على الطلاق فهو كاختلاف المتبايعين فإن قالت طلقتي واحدة أو أكثر على ألف درهم وقال بل على ألفين فخالقها له صداق مثلها كان أقل من ألف أو أكثر من ألفين وهكذا لو قالت له خالعتني على ألف إلى سنة وقال بل خالعتك على ألف نقدا أو قالت له خالعتني على أرباثل من مهرى فقال بل خالعتك على ألف أخذها منك لأعلى مهر لك أو على ألف مع مهر لك فخالقها وكان مهرها بحاله ويرجع عليها بصداق مثلها قال وهكذا لو قالت له ضمنت لك ألفا أو أعطيتك ألفا على أن تطلقني وفلان أو تطلقني وتعتق عبدا طلقتي ولم تطلقها أو طلقتي ولم تعتق عبدا وقال بل طلقتك بألف وحيدك فخالقها ويرجع عليها بمهر مثلها وكذلك لو قالت له أعطيتك ألفا على أن تطلقني ثلثا فم تطلقني الواحد مدة وقال بل أخذت منك ألفا على الخلع وبينونة طلاق فأتاها واحدة أو على ثنتين فطلقتهما فخالقها ويرجع بمهر مثلها ولم يأنزه من الطلاق إلا ما أقر به وهكذا لو قالت له أعطيتك ألفا على أن تطلقني ثلثا وتطلقني كذا تكنتي ثلثا فقال ما أخذت منك ألفا على الطلاق الأول فخالقها ويرجع عليها بمهر مثلها وكذلك لو أقر لها بما قالت رجوع عليها بمهر مثلها لأنه لا يجوز أن يأخذ الجعل على أن يطلقها قبل أن ينكحها الأخرى أنه لو أخذ من أجنبية ما لأعلى أنها طالقت متى نكحها كان المال مردودا لأنه لا يملك من طلاقها شيئا وقد لا ينكحها أبدا قال ولو قالت له سألتك أن تطلقني ثلثا بجائنة وقال بل سألتني أن أطلقك واحدة بألف فخالقها مهر مثلها فإن أقامت المرأة البينة على دعواها وأقام الزوج البينة على دعواه وشهدت البينة أن ذلك بوقت واحد أو أقربه الزمان فخالقها له صداق مثلها وسقطت البينة كإن سقط في البيوع إذا اختلفوا السلعة فآخه بعينها ويرد البيوع وإن كان مستهلكا فقيمة المبيع قال والطلاق لا يرد وقيمة مثل البضع مهر مثلها قال وهكذا لو اختلفا فأقاما البينة ولم توقت بينهما وقتا يدل على الخلع الأول فإن وقتت بينهما وقتا يدل على الخلع الأول فالخلع الأول هو الخلع الجائر والثاني باطل إذا تصادقا أن لم يكن ثم نكاح ثم خلع فيكونان خلعين ألا ترى أن رجلا لو خالع امرأته بعتائه ثم خالعها بعد ولم يحدث نكاحا بألف كانت الألف باطلا ولم يقع بها طلاق لأنه طلق ما لا يملك والأول جائز لأنه طلق ما يملك قال ولو قالت طلقتي ثلثا بألف فقال بل طلقتك واحدة بألفين وأقام كل واحد منهما البينة على ما قال وتصادقا أن لم يكن طلاق

ماسواهم فأتاها بتحكم (قال الشافعي) وإذا دخل الحربى النابا مان فأودع وباع ورزك ما لا تم قتل بنار الحرب فبيع ماله مغنوم (وقال) في كتاب المكاتب مردودا إلى ورثته لأنه ماله أمان (قال الزنى) رحمه الله هذا عندى أصح لأنه إذا كان حيا لا ينغم ماله في دار الإسلام لأنه ماله أمان فوارثه فيه بعتائه قال ومن خرج إليهم مسلما أحرز ما هو موعود وله حصص النبي صلى الله عليه وسلم بنى قرية فأسلم

ابن اشعة فاحرز لهما اسلامهما أموالهما وأولادهما الصغار وسواء الأرض وغيرها ولودخل مسلم فاشتري منهم داراً أو أرضاً أو غيرها ثم ظهر على الدار كان المشتري وقال أبو حنيفة وأبو يوسف الأرض والدار فيء والريق والمناع للمشتري وقال الأوزاعي فقم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة عنوة نخلى بين المهاجرين (١٩٠) وأراضهم وديارهم وقال أبو يوسف لأنه عفا عنهم ودخلها عنوة وليس النبي صلى الله عليه وسلم مكة عنوة نخلى بين المهاجرين (١٩٠)

والواحدة تحالفها وكان له مهر مثلها قال ولو قالت له طلقني على ألف وأقامت شاهد أحلف وكانت امرأته ولو كانت المسئلة بحالفها فقال طلقك على ألفين فلم تقبل وبجحدت كان القول قولها في المال ولم يلزمه الطلاق لأنه لم يقر بالطلاق اذ زعم أنه لم يقع قال ولو ادعت أنه خالعهما وبجحدت فأقامت شاهد أبأنه خالعهما على مائة وشاهد أنه خالعهما على ألف أو عرض فالشهادة لا تختلف ما باطلة كلها ويحلف قال وهكذا لو كان هو المدعي أنه خالعهما على ألف وأقام بهما شاهداً وشاهداً آخر بالعين أو بعرض فالشهادة باطلة وهي تجحد لزعمها الطلاق باقراره ولم يلزمها المال وحلفت عليه ولا يملك الرجعة لأنه يقر أن طلاقه طلاق خلع لا يملك فيه الرجعة قال ولو قالت له سألتك أن تطلقني ثلاثاً بألف فلم تطلقني الا واحدة وقال بل طلقك ثلاثاً فان كان ذلك في وقت الخيار فهي طالق ثلاثاً وله الألف وان كان اختلافاً فمما وقدم مضى وقت الخيار تحالفاً وكان له مهر مثلها (قال الشافعي) وإذا اختلف الزوج والمرأة فقال الزوج طلقك على ألف وقالت المرأة طلقني على غير شيء فالقول قول المرأة وعلى الزوج البينة والطلاق واقع ولا يملك فيه الزوج الرجعة لأنه مقرر أن لا رجعة له على المرأة فيه وأن عليها ما لا فلا يصدق فيما يدعي عليها ويصدق على نفسه قال ولو قالت المرأة سألتك أن تطلقني بألف فضى وقت الخيار ولم تطلقني ثم طلقني بعد على غير شيء وقال هو بل طلقك قبل أن يمضي وقت الخيار كان القول قول المرأة في الألف وعلى الزوج البينة والطلاق لازم له ولا يملك الرجعة قال ولو قالت طلقني أمس على غير شيء فقال بل طلقك اليوم بألف فهي طالق اليوم باقراره ولا يملك الرجعة ولا شيء له عليها من المال لأنها لم تقربه

(باب ما يفتدي به الزوج من الخلع) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ثلاثاً على أن تعطيني ألفاً فلم تعطه ألفاً فليست طالقا وهو كقوله أنت طالق ان اعطيني ألفاً وانت طالق ان دخلت الدار وهكذا ان قال لها أنت طالق على أن عليك ألفاً فان أقربت بألف كانت طالق وان لم تضمنها لم تكن طالقا قال وهذا مثل قوله لها أنت طالق ان ضمنتي لي ألفاً قال ولو قال لها أنت طالق وعليك ألف كانت طالقا واحدة عليك الرجعة وليس عليها ألف وهذا مثل قوله أنت طالق وعليك حج وأنت طالق وحسنه وطالق وقبيحة قال وان ضمنته الألف على الطلاق لم يلزمها وهو يملك الرجعة كما لو ابتدأ الآن طلاقها فطلقها واحدة ثم قالت له اجعل الواحدة التي طلقني بائناً بألف لم تكن بائناً وان أخذ منها عليها ألفاً فعليه ردها عليها قال ولو تصادقا على أنها سألته الطلاق بألف فقال أنت طالق وعليك ألف كانت عليها وكان الطلاق بائناً قال ولو قال لامرأته أنت طالق ان اعطيني عبدك فأعطته إياه فاذا هو حر طلقت ورجع عليها مهر مثلها ولو قالت له اخلعني على ما في هذه الحجرة من الخل وهي مملوءة فخالعها فوجد خراج طلاق وكان عليها مهر مثلها

(خلع المشركين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اختلعت المرأة الذمية من زوجها فخرم بيعته أو بصفة فدفعها إليه ثم جاء بعد البناجر نال الخلع ولم يرددها بشيء ولو لم تدفعها إليه ثم رافعوا البناجر نال الخلع وأبطلنا الجرح وجعلناه عليها مهر مثلها قال وهكذا أهل الحرب ان رضوا بحكمنا لا يخالفون الذميين في شيء إلا أن لا نحكم على الحريين حتى يجتمعا على الرضا ونحكم على الذميين اذا جاء أحدهما قال ولو أسلم أحد الزوجين وقد تقاضا فهكذا وان لم يتقاضا بطل الجرح بينهما وكان له عليها مهر مثلها لا يجوز ان كان هو المسلم لمسلم أن يأخذ خيراً ولا ان كانت هي المسلمة أن تعطى خيراً ولو قبضها منها بعد ما يسلم عز وروكان له

وسلم في هذا كغيره (قال الشافعي) ما دخلها رسول الله صلى الله عليه وسلم عنوة وما دخلها إلا صلحا والذين قاتلوا وأذن في قتلهم بنو نفاثة قتلة خزاعة وليس لهم بمكة دار انما هم بوالها وأما غيرهم ممن دفع فادعوا ان خالد أبداهم بالقتال ولم ينفذ لهم الأمان وادعى خالد أنهم بدؤوه ثم أسلوا قبل أن يظهر لهم على شيء ومن لم يسلم صار إلى قبول الامان بما تقدم من قوله عليه السلام من أتى سلاحه فهو آمن ومن دخل داره فهو آمن فإل من يغتم ولا يقتدي الا بما صنع عليه الصلاة والسلام وما كان له خاصة بخين في الكتاب والسنة وكيف يجوز قوله ما يجعل بعض مال المسلم فيأبعضه غير فيء أم كيف يغتم مال مسلم بحال (قال المزني رحمه الله) قد أحسن والله الشافعي في هذا وجود

(باب وقوع الرجل على الجارية قبل القسم

أو يكون له فيهم أب وابن وحكم السبي) (قال الشافعي) رحمه الله ان وقع على جارية من المغنم قبل القسم فعليه عليها مهر مثلها يؤديه في المغنم وينهى ان جهل ويعزر ان علم ولا حد للشبهة لأن له فيها سبأ قال وان أحصوا المغنم فعلم كم حقه فيها مع جماعة أهل المغنم سقط عنه بقدر رحمة منها وان حلت ففكها وتقوم عليه ان كان بها رجل وكانت له أم ولد وان كان في السبي ابن وأب لرجل لم

يعتق عليه حتى يقسمه وانما يعتق عليه من اجتهله بشراء أو هبة وهو لو ترك حقه من مغنمه لم يعتق عليه حتى يقسم (قال المزني رحمه الله)
 وإذا كان فيهم ابنه فلم يعتق منه عليه نصيبه قبل القسم كانت الأمة تحمل منه من أن تكون له أم ولد أبعد قال ومن سبي منهم من الحرأثر
 فقد رقت وبانت من الزوج كان معها أو لم يكن سبي النبي صلى الله عليه (١٩١) وسلم نساء أو طاس وبني المصطلق

وزجاليهم جميعا قسم
 السبي وأمر أن لا توطأ
 حامل حتى تضع ولا
 حائل حتى تحيض ولم
 يسأل عن ذات زوج
 ولا غيرها وليس قطع
 العصمة بينهن وبين
 أزواجهن بأكثر من
 استبانهن ولا يفرق
 بينهما وبين ولدها حتى
 يبلغ سبع أو ثمان
 سنين وهو عندنا استغناء

الولد عنها وكذلك ولد
 الولد فأما الاخوان
 فيفرق بينهما وانما يبيع
 أولاد المشركين من
 المشركين بعد موت
 أمهاتهم إلا أن يلقوا
 فيصفوا الاسلام (قال
 المزني رحمه الله) ومن
 قوله إذا سبي الطفل
 وليس معه أبواه ولا
 أحدهما فهو مسلم وإذا
 سبي ومعه أحدهما
 فعلى دينهما فعلى هذه
 المسئلة في قوله أن
 يكون سبي الأطفال
 مع أمهاتهم فثبت في
 الاسلام حكم أمهاتهم
 ولا يوجب اسلامهم
 موت أمهاتهم (قال)
 ومن اعتق منهم فلا

عليها مهر مثلها ان طلبه وكذلك لو كانت هي المسئلة فدفعها اليه عززت وكان له عليها مهر مثلها ان طلبه
 وهكذا كل ما حرم وان استحلوه ما لا مثل الخنزير وغيره فهما في جميع الاحكام كالمسلمين لا يختلف الحكم
 عليهم وعلى المسلمين الاقبيا وصفت مما مضى في الشرك ولا يرد في الاسلام

(الخلع الى أجل) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اختلفت المرافعة من زوجها بشئ مسمى الى
 أجل فالخلع جائز وما سمي من المال الى ذلك الاجل كما تكون السووع ويجوز فيه ما يجوز في البيع
 والسلف الى الاجال وإذا اختلفت بنشاب موصوفة الى أجل مسمى فالخلع جائز والنياب لها لازمة وكذلك
 رقيق وما شبيهه وطعام يجوز فيه ما يجوز في السلف ويرد فيه ما رد في السلف قال ولو تركت أن تسمى
 حيث يقبض منه الطعام أو تركت أن تسمى بعض صفة الطعام جاز الطلاق ورجع عليها مهر مثلها قال
 ولو قالت المرأة سأنتك أن تطلقني بألف فبقي وقت الخيار ولم تطلقني ثم طلقني بعد على غير شئ وقال هو
 بل طلقك قبل أن يمضي وقت الخيار كان القول قول المرأة في الألف وعلى الزوج اليمين والطلاق لازم له
 ولا عيل الرجعة

(العقد)

(عدة المدخول بها التي تحيض) (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال الله تبارك وتعالى
 والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء قال والاقرء عندنا والله تعالى أعلم الأطهار فان قال قائل
 ما دل على أنها الاطهار وقد قال غيركم الحيض قبل له دلالتان أولهما الكتاب الذي دلت عليه السنة والآخرة
 اللسان فان قال وما الكتاب قيل قال الله تبارك وتعالى إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض في عهد النبي صلى الله عليه وسلم
 فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مره فليراجعها ثم ليسكنها
 حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء أمسك بعد وان شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله عز
 وجل أن تطلق لها النساء (قال الشافعي) أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن أبي الزبير أنه سمع
 ابن عمر يذكر طلاق امرأته حائضا وقال قال النبي صلى الله عليه وسلم فإذا طهرت فليطلق أو ليسك وتلا
 النبي صلى الله عليه وسلم إذا طلقتم النساء فطلقوهن لقبل عدتهن أو في قبل عدتهن (قال الشافعي) رحمه الله
 تعالى أنكشكتك (قال الشافعي) فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل أن العدة الطهر
 دون الحيض وقرأ فطلقوهن لقبل عدتهن أن تطلق طاهر إلا أنها حينئذ تستقبل عدتها ولو طلقت حائضا
 لم تكن مستقبلة عدتها الا بعد الحيض فان قال قائل لسان قبل القراء اسم وضع لمعنى فلما كان الحيض
 دما رخيلا الرحم فيخرج والطهر دم يكتس فلا يخرج كان معروفا من لسان العرب ان القراء ليس لقول
 العرب هو يقرى انما في حوضه وفي سقائه ويقول العرب هو يقرى الطعام في شدقه يعني يحبس الطعام
 في شدقه (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله
 تعالى عنها أنها انتقلت حفصة بنت عبد الرحمن حين دخلت في العمن الحيضة الثالثة قال ابن شهاب
 فذكر ذلك لأميرة بنت عبد الرحمن فقالت صدق عروة وقد جادلها في ذلك ناس فقالوا ان الله تبارك
 اسمه يقول ثلاثة قروء فقالت عائشة رضي الله تعالى عنها صدقتم وهل تدرون ما الاقرء الاقرء الاطهار

ورث كمثل أن لا تقوم بنسبه بيته (باب المارزة) (قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس بالمارزة وقد بارز يوم بدر عبيد بن
 الحارث وحرث بن عبد المطلب وعلى بن أبي طالب باذن النبي صلى الله عليه وسلم وبارز محمد بن مسلمة مر جايوم خير بأمر النبي صلى الله
 عليه وسلم وبارز يومئذ الزبير بن العوام بأسرا وعلى بن أبي طالب رضي الله عنه يوم الخندق عمرو بن عبدود (قال الشافعي) رحمه الله

فإذا بارز مسلم مشركاً أو مشركاً مسلماً على أن لا يقاتله غيره وفي ذلك قاله فان ولي عنه المسلم أوجر له فأتخنه فلمهم أن يحملوا عليه ويقتلوه لان قتاله ما قد انقضى ولا أمان له عليهم إلا أن يكون شرط أنه آمن حتى يرجع الى مخرجهم من الصف فلا يكون لهم قتله ولهم دفعه واستنقاذ المسلم منه فان امتنع وعرض دونه (١٩٣) ليقاتلهم فأتلوه لانه نقض أمان نفسه أعان حرة على عتبة بعد ان لم يكن في عبيدة

قتال ولم يكن لعنبة أمان تكفون به عنه ولو أعان المشركون صاحبهم كان حقاً على المسلمين أن يعينوا صاحبهم ويقتلوا من أعان عليه ولا يقتلون المبارز ما لم يكن استنجدهم

(باب فتح السواد) ذكر ما وقفه الامام من الارض للمسلمين

(قال الشافعي) رحمه الله ولا أعرف ما أقول في أرض السواد الا بظن مقرون الى علم وذلك اني وجدت أصح حديث يرويه الكوفيون عندهم في السواد ليس فيه بيان ووجدت أحاديث من أحاديثهم تخالفه منها أنهم يقولون ان السواد صلح ويقولون ان السواد عنوة ويقولون بعض السواد صلح وبعضه عنوة ويقولون ان جرير ابن عبد الله البجلي وهذا أثبت حديث عندهم فيه (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن اسمعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن

أخبرنا مالك عن ابن شهاب قال سمعت أبا بكر بن عبد الرحمن يقول ما أدركت أحداً من فقهاءنا الا وهو يقول هذا يريد الذي قالت عائشة أخبرنا سفيان عن الزهري عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة قالت اذا طعنت المطلقة في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه أخبرنا مالك عن نافع وزيد بن أسلم عن سليمان بن يسار أن الاحوص بن حكيم هاج بالسام حين دخلت امرأته في الدم من الحيضة الثالثة وقد كان ظلقها فكتب معاوية الى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك فكتب اليه زيد انها اذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه ويزي منها ولا ترثه ولا يرثها أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري قال حدثنا سليمان بن يسار عن زيد بن ثابت قال اذا طعنت المطلقة في الحيضة الثالثة فقد برئت منه وبري منها ولا ترثه ولا يرثها أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال اذا طلق الرجل امرأته فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه وبري منها ولا ترثه ولا يرثها أخبرنا مالك عن الفضيل بن أبي عبد الله مولى المهري أنه سأل القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله عن المرأة اذا طلقت فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقالا بدانت منه وحلت أخبرنا مالك أنه بلغه عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وأبي بكر بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار وابن شهاب أنهم كانوا يقولون اذا دخلت المطلقة في الدم من الحيضة الثالثة فقد بدانت منه ولا ميراث (قال الشافعي) والاقراء الاطهار والله تعالى أعلم فاذا طلق الرجل امرأته طاهراً قبل جماع أو بعده اعتدت بالطهر الذي وقع عليها فيه الطلاق ولو كان ساعة من نهار وتعتد بطهرين تأمين بين حيضتين فاذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة حلت ولا يؤخذ أبداً في القرء الاول الا أن يكون فيما بين أن يقع الطلاق وبين أول حيض ولو طلقها ما حضاً لم تعتد بتلك الحيضة فاذا طهرت استقبلت القرء قال ولو طلقها ما حضاً وقع الطلاق حاضت فان كانت على يقين من انها كانت طاهراً حين تم الطلاق ثم حاضت بعد تمامه بطريقة عين فذلك قرء وان علمت أن الحيض وتتمام الطلاق كانا معا استأنفت العدة في طهرها من الحيض ثلاثة قروء وان اختلفا فقال الزوج وقع الطلاق وأنت حائض وقالت المرأة بل وقع وأنا طاهرة أو قولها بينهما أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عبيد بن عمير قال أوتعتت المرأة على فرجها (قال الشافعي) واذا طلق الرجل امرأته واحدة أو اثنتين فهو أحق بهما ما لم تر الدم من الحيضة الثالثة فاذا رأت الدم من الحيضة الثالثة فقد حلت منه وهو مخاطب من الخطاب لا يكون له عليها رجعة ولا ينكحها الا كما ينكحها مبتدأ بولي وشاهدين ورضاها واذا رأت الدم في وقت الحيضة الثالثة يوماً ثم انقطع ثم عاودها بعد أو لم يعاودها أياماً كثرت أو قلت فذلك نحيض تحل به قال وتصديق على ثلاث حيض في أقل ما حاضت له امرأة قط وأقل ما علمنا من الحيض يوم وان علمنا طهر امرأته أقل من خمس عشرة صدقنا المطلقة على أقل ما علمنا من طهر امرأته وجعلنا القول قولها وكذلك ان كان يعلم منها انها تزكر حيفها وطهرها وهي غير مطلقه على شيء فادعت مثله قبلنا قولها مع عيبتها وان ادعت ما لم يكن يعرف منها قبل الطلاق ولم يوجد في امرأة لم تصدق انما يصدق من ادعى ما يعلم أنه يكون مثله فأما من ادعى ما لم يعلم أنه يكون مثله فلا يصدق واذا لم تصدقها بخاتمة مدة تصدق في مثلها وأقامت على قولها قد حضت ثلاثاً أحلقها ما انقضت عدتها فقلت ولورأت الدم من الحيضة الثالثة ساعة صدقت ومتى شاء زوجها أن أحلقها ما انقضت عدتها فقلت ولورأت الدم من الحيضة الثالثة ساعة أو دفعة ثم ارتفع عنها يومين أو ثلاثاً أو أكثر من ذلك فان كانت الساعة التي رأت فيها الدم والدفعة التي رأت فيها الدم في أيام حيفها نظرنا فان رأت صفرة أو كدرة ولم تر طهر راحتي تكمل يوماً وليلة فهي حيفض تحلوا

جرير قال كانت بجيلة ربع الناس فقسم لهم ربع السواد فاستقلوه ثلاثاً وأربع سنين شك الشافعي ثم قدمت على عدتها عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومعي فلانة بنت فلان امرأة منهم قد سماها ولم يحضر فذكر اسمها قال عمر لولا اني قاسم مسؤول لترككم على ما قسم لكم ولكني أرى أن تردوا على الناس (قال الشافعي) وكان في حديثه وعاصي من حتى فيه نيقا وثمانين ديناراً وكان في حديثه

فقلت فإني قد شهدت أبي القادسية وثبت سهمه ولا أعلم حتى تعطيني كذا وكذا فأعطاه إياه (قال الشافعي) رحمه الله في هذا الحديث دلالة
إذا على جرير أعوضا من سهمه والمرأة أعوضا من سهم أبيها على أنه استطاب أنفاس الذين أوجفوا عليه فتر كواحقوقهم منه فجعله وقفا للمسلمين
وقد سبى النبي صلى الله عليه وسلم هوازن وقسم الأربعة الأخماس بين الموحفين ثم جاءته (١٩٣) وفود هوازن مسلمين فسألوه أن يمن

عليهم وأن يرد عليهم
ما أخذ منهم فخيرهم
النبي صلى الله عليه وسلم
بين الأموال والسبي
فقالوا أخسرنا بين
أحساننا وأموالنا ففقدنا
أحساننا فتركه النبي
صلى الله عليه وسلم حقه
وحق أهل بيته فسمع
بذلك المهاجرون فتركوا
له حقوقهم وسمع
بذلك الأنصار فتركوا
له حقوقهم ثم بقي قوم
من المهاجرين والأنصار
لم يعرفوا على كل
عشرة واحد منهم قال
"سوف يطيب أنفس
من بقي فنكرهه على
كذا وكذا من الأهل إلى
وقت ذكره قال بخاره
يطيب أنفسهم إلا الأقرع
ابن حابس وعتيبة بن
بدرفا نهما أتيا ليعبرا
هوازن فلم يكرههما
صلى الله عليه وسلم على
ذلك حتى كانا لهما ركبا
بعد بلن خدع عتبة
عن حقه وسلم لهم عليه
السلام حق من طاب
تضاعف حقه قال
وهذا أولى الأمرين بمر
عندنا في السواد وقتوحه
ان كان عتوة لا يني

عدتها من الزوج وان كانت في غير أيام الحيض فكذلك إذا أمكن أن يكون بين رؤيتها والحيض قبله
قدر طهر فان كان أتى عليها من الطهر الذي يلي هذا الدم أقل ما يكون بين حيتين من الطهر كان حيضا
تنقضي به عدتها وتنقطع به نفقتها ان كان على الرجعة وترك الصلاة في تلك الساعة وصلت انما طهرت
وتركت الصلاة اذا عاودها الدم وان كانت رأت الدم بعد الطهر الأول بيومين أو ثلاثا أو أكثر مما لا يمكن
أن يكون طهر لم تحس به من زوجها لم تنقطع نفقتها ونظرنا أول حيض تحيضه فجعلنا عدتها تنقضي به
وان رأت الدم أقل من يوم ثم رأت الطهر لم يكن حيضا وأقل الحيض يوم وليلة والكثرة والصفرة في أيام
الحيض حيض ولو كانت المسئلة محالها فطهرت من حيضة أو حيتين ثم رأت دمًا فطبق عليها فان كان
دمها ينقصل فيكون في أيام حرجا فاشأ بمحمد ما وفي الأيام التي بعده رقيقا قليلا فحيضا أيام الدم المتحدم الكثير
وطهرها أيام الدم الرقيق القليل وان كان دمها مستمرا كله كان حيضا بقدر عيها أيام حيضها فيما مضى
قبل الاستحاضة وادارت الدم في أول الأيام التي جعلها أيام حيضها في الحيضة الثالثة حلت من زوجها (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى جعل الله تبارك وتعالى عذبة من تحيض من النساء ثلاثة قروء وعذبة من لم تحض
ثلاثة أشهر وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم المستحاضة أن تترك الصلاة في أيام حيضها اذا كان دمها
ينفصل وفي قدر عدد أيام حيضها قبل أن يصيبها ما أصابها وذلك فيما ترى اذا كان دمها لا ينفصل فجعلها
حائضا نارا كالصلاة في بعض دمها وطارها اتصل في بعض دمها فكان الكتاب ثم السنة يدلان على أن
للمستحاضة طهرا واحضا فلم يجز والله تعالى أعلم أن تعتد المستحاضة إلا بثلاثة قروء • قال فاذا أراد زرع
المستحاضة طلاقها السنة طلقها طاهر من غير جماع في الأيام التي تأمر فافها بالفسل من دمها • بمن
والصلاة فاذا طلقت المستحاضة أو استحيضت بعد ما طلقت فان كان دمها منقلا فيكون منه شيء آخر
قائي وشيء رقيق إلى الصفرة فأيام حيضها هي أيام الاجر القائي وأيام طهرها هي أيام الصفرة فعذتها ثلاث
حيض اذا رأت الدم الاجر القائي من الحيضة الثالثة انقضت عذتها • قال وان كان دمها مستمرا غير منفصل
كما وصفنا فان كان لها أيام حيض معروفة فأيام حيضها في الاستحاضة عدد أيام حيضها المعروف • وتها وقتها
ان كان حيضها في أول الشهر أو وسطه أو آخره فثلاث أيام حيضها فاذا كان أول يوم من الحيضة الثالثة فقد
انقضت عذتها وان كان حيضها يختلف فيكون مرة ثلاثا ومرة تسعا ومرة تسعا ثم استحيضت أمرتها
أن تدع الصلاة أقل أيام حيضها ثلاثا وتغتسل وتصل وتصوم لأنها أن تصل وتصوم وليس ذلك علم اذا
لم تستيقن أنها حائض خير من أن تدع الصلاة وهي عليها واجب وأحيالها أو أعلت صوم أربعة أيام وليس
ذلك بلا زملها وتغلق بين زوجها بدخول أول يوم من أيام حيضها الثالثة وليس في عدد الحيضتين الأولين
شيء يحتاج اليه فاذا أتت على ثلاث وسبع وأيام طهر فلا حاجة بنا إلى علمها • قال وان كانت امرأة ليس لها
أيام حيض ابتدئت مستحاضة أو كانت فتسبها ركت الصلاة أقل ما حاضت أمرت فقط وذلك يوم وليلة
وهو أقل ما علمنا أمر أم حاضت فان كانت قد عرفت وقت حيضها فاستدار كها الصلاة في مبتدأ حيضها
وان كانت لم تعرفه فاستقبلها الحيض من أول هلال يأتي عليها بدخول الطلاق فاذا استهل الهلال الثالث
انقضت عذتها • ولو طلقت امرأة فاستحيضت أو مستحاضة فكانت تحيض وما وطره يوما أو يومين
وطهر يومين أو ما أشبه هذا جعلت عذتها تنقضي بثلاثة أشهر وذلك المعروف عن امرأة قالت أنها يحض
في كل شهر حيضة فاظن أي وقت طلقها فيه فاحسبها شهرا ثم هكذا حتى اذا دخلت في الشهر الثالث حلت

(٣٥ - الام خامس) أن يكون قسم الاعن أمر عمر لكبر قدره ولو يغوب عليه ما ينبغي أن يغيب عنه قسمه ثلاثين
ولو كان القسم ليس لن قسمه ما كان منه عوفز وكان عليهم أن يردوا الفقه والله أعلم كيف كان وهكذا أصبح صلى الله عليه وسلم في
خير وبني قريظة فلان أوجفوا عليه أربعة أخماس والخمس لاهل فن طلب تسعين حقه فآثار لا مالم نظر المسلمين أن يجعلوا أوضاعهم

تقسم غلته فيهم على أهل التي هو الصدقة وسيتبرى الامام ومن لم يطب نفسا فهو احق بماله وأي أرض فقتصص على ان أرضها لاهلها
يؤدون فيها خراجا فليس لاحد اخذها من ايديهم وما اخذ من خراجها فهو لاهل التي بدون أهل الصدقات لانه في من مال مشترك
وانما فرق بين هذه المسئلة والمسئلة قبلها (١٩٤) أن تلك وان كان من مشترك فقدمك المسلمون رغبة الارض اقليل

بحرام أن يأخذ منه
صاحب صدقة ولا
صاحب في ولا غنى
ولا فقير لانه كالصدقة
الموقوفة يأخذها من
وقف عليه ولا بأس أن
يكثري المسلم من أرض
الصلح كما يكثري دوابهم
والحديث الذي جاء
عن النبي صلى الله عليه
وسلم لا ينبغي لمسلم أن
يؤدى الخراج ولا لمسلم
أن يدخل المسجد
الحرام انما هو خراج
الجزية وهذا كراه

(باب الاسير يؤخذ
عليه العهدة ان لا يهرب
او على الفداء)

(قال الشافعي) رحمه الله
وانما أسر المسلم فأخلفه
المشركون على أن
لا يخرج من بلادهم
الأن يخافوه فله أن
يخرج لا يسعه أن
يقم ويمنعه من مكره
وليس له أن يقتلهم في
أموالهم وأنفسهم
لأنهم اذا آمنوه فهم في
أمان منه ولو خلفوه هو
مطلق كفر ولو خلفوه
على فداء الى وقت فان
لم يفعل عدلى أسرهم

من زوجها وذلك أن هذه مخالفة للسحاضة التي لها أيام حيض كحيض النساء فلا أجيد معنى أولى بتوقيت
حيضها من الشهر لأن حيضها ليس بين ولو كانت تحيض خمسة عشر متتابعة أو بينها فاصل وتظهر خمسة
عشر متتابعة لافصل بينها جعلت عدتها بالطهر ثلاثة قروء قال وعدة التي تحيض الحيض وان تباعد
كانها كانت تحيض في كل سنة أو سنتين بعدتها الحيض وهكذا ان كانت مسحاضة فكانت لها أيام
تحيضها كما تكون تطهر في أقل من شهر فتدخل الحيضة الثالثة فكذلك لا تدخل الحيضة
الثالثة وان تباعدت وكذلك لو أرضعت فكان حيضها رفع الرضاع اعتدت بالحيض قال وانما كانت
تحيض في كل شهر أو شهرين فطلعت فرفعت حيضها سنة أو حاضت حيضة ثم رفعت حيضها سنة انما
لا تحل للأزواج الا بدخولها في الدم من الحيضة الثالثة وان تباعد ذلك وطال وهي من أهل الحيض حتى
تبلغ أن تبأس من الحيض وهي لا تبأس من الحيض حتى تبلغ السن التي من بلغتها من نساء لم تحض بعدها
فاذا بلغت ذلك خرجت من أهل الحيض وكانت من المؤيات من الحيض الذي جعل الله عز وجل عدته
ثلاثة أشهر واستقبلت ثلاثة أشهر من يوم بلغت من المؤيات من الحيض لا تحلوا الا بكمال الثلاثة أشهر
وهذا شبه والله تعالى أعلم طاهر القرآن لأن الله تبارك وتعالى جعل على الحيض الاقراء وعلى المؤيات
وغير البواغ الشهر فقال واللاتي يشين من الحيض من نساءكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر فاذا
كانت تحيض فانهن تصبر الى الاياس من الحيض بالنسبة التي من بلغتها من نساءها أو أكثرهن لم تحض
فينقطع عنها الحيض في تلك المدة وقد قيل ان مدتها كدراجل ٣ وهو أربع سنين ولم تحض كانت مؤية
من الحيض فاعتدت ثلاثة أشهر وقيل ترتب تسعة أشهر والله تعالى أعلم ثم تعتد ثلاثة أشهر قال
والحيض يتباعد عدة المرأة تنقضي بأقل من شهرين اذا حاضت ثلاث حيض ولا تنقضي الا بثلاث سنين
واكثر ان كان حيضها يتباعد لانه انما جعل عليهن الحيض فيعتدن به وان تباعد وان كانت البراءة
من الحمل تعرف بأقل من هذا فان الله عز وجل حكم بالحيض فلا أحيله الى غيره فلهذا اعتدت بالحيض
حتى تؤيس من الحيض بما وصفت من أن تصبر الى السن التي من بلغها من نساءها أو أكثرهن لم تحض وقد يرى
عن ابن مسعود وغيره مثل هذا القول أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان أنه كان عند جده
هاشمية وأنصارية فطلعت الأنصارية وهي رضع فرت بها سنة ثم هلك ولم تحض فقالت أنا أنزلت لم أحض
فاختصموا الى عثمان فقضى للأنصارية بالمرات فلامت الهاشمية عثمان فقال هذا عمل ابن عمك هو أشار علينا
بهذا يعني علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عبد الله بن
أبي بكر أنه أخبره أن رجلا من الأنصار يقال له حبان بن منقذ طلق امرأته وهو صحيح وهي رضع ابنته فكثرت
سبعة عشر شهرا لا تحيض عنهما الرضاع أن تحيض ثم مرض حبان بعد أن طلقها بسبعة أشهر أو ثمانية
فقتله ان امرأتك تريد أن ترض فقال لاهله اجلوني الى عثمان فجلوه اليه فذكر له شأن امرأته وعنده
علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت فقال لهما عثمان ما زيان فقالا نرى أنها ترضه ان ماتت ويرثها ان ماتت فانها
ليست من القواعد الا في قد يشين من الحيض وليست من الايكار الا في لم يبلن الحيض ثم هي على عدة
حيضها ما كان من قليل أو كثير فرجع حبان الى أهله فأخذ ابنته قبلما فقدت الرضاع حاضت حيضة ثم
حاضت حيضة أخرى ثم توفي حبان من قبل أن تحيض الثالثة فاعتدت عدتها لتوفي عنها زوجها وورثته
أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه بلغه عن عمر بن عبد العزيز في امرأته حبان مثل خير عبد الله بن أبي بكر
(٢) قوله أربع سنين ولم تحض الخ لعل فيمقطا وجهه وهي أربع سنين فان مضت أربع سنين ولم تحض الخ

فلا يبرء ولا ينعى الا ما ان يعود ولو امتنعوا من تخليته الا على مال يعطيه موه فلا يعطيه من ماله
مالا كرهه على دفعه فيغير حق ولو اعطاهم على شيء اخذ منهم لم يحل له الا اداؤهم اعمالهم عنه استكره عليه (قال) وانما قدم
لغيره ليعزله من ماله الا ... طاهر الدين التي على الايمان كلها من كتاب الجزية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى

الشافعي رحمه الله
 وروى عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الناس فتح
 فارس والشام فأغرى
 أبو بكر الشام على
 ثقتهم من قصصها لقول
 النبي صلى الله عليه وسلم
 ففتح: بها وتم فتحها
 في زمن عمر وفتح عمر
 رضي الله عنه العراق
 وفارس (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى فقد
 أظهر الله دين نبيه صلى
 الله عليه وسلم على سائر
 الأديان بأن أمان لكل
 من تبعه أنه ألحق وما
 خالفه من الأديان
 فباطل وأظهره بأن
 جاع الشرك دبان
 دين أهل الكتاب ودين
 أميين فقهر النبي صلى
 الله عليه وسلم الأميين
 حتى دأبوا بالاسلام طوعا
 وكرها وقتل من أهل
 الكتاب وبني حتى
 دان بعضهم بالاسلام
 وأعطى بعض الجزية
 صاغرين وجرى عليهم
 حكمه صلى الله عليه
 وسلم قال فهذا ظهوره
 على الدين كله قال
 وقال ونظهر دينه

على سائر الاديان حتى لا يدان الله الاب والابن والروح القدس (قال) وكانت قريش تتبلي السام ايضا كثيرا وكان كثير من معاصمهم من عتاق
العراق فدخلت في الاسلام ثم كرتني صلى الله عليه وسلم خوفا من انقطاع معاصمها فباعتهم من السام والعراق فانطروا في الكفر
ودخلت في الاسلام مع خلاف سائر السام والعراق لاهل الاسلام فقال صلى الله عليه وسلم انا هلك كسري فلا كسري بعدكم يكن بارض

العراق كسرى ثبت له أمر بعده وقال اذا هلك قيصر فلا قيصر بعده فلم يكن بأرض الشام قيصر بعده وأجابهم عليه الصلاة والسلام على نحو ما قالوا وكان كما قال عليه السلام وقطع الله الأكرسة عن العراق وفارس وقيصر ومن قام بعده بالشام وقال في قيصر: ثبت ملكه فثبت له ملكه ببلاد الروم الى اليوم (١٩٦) ونهى ملكه عن الشام وكل هذا متفق بصدق بعضه بعضا

كتاب مختصر الجامع
من كتاب الجزية
ومادخل فيه من
اختلاف الأحاديث
ومن كتاب الواقدى
واختلاف الأوزاعى
وأبى حنيفة ورحمة الله
عليهم

(باب من يلحق بأهل
الكتاب)
(قال الشافعى) رحمه
الله تعالى انتوت قبائل
من العرب قبل أن
يبعث الله محمدا صلى الله
عليه وسلم ويزل عليه
القرآن فعدت دين
أهل الكتاب فأخذ
عليه الصلاة والسلام
الجزية من أكيدر
دومة وهو رجل يقال
أنه من غسان أو من
كندة ومن أهل ذمة
البن وعامتهم عرب
ومن أهل عجران وفيهم
عرب فدل ما وصفت
أن الجزية ليست على
الأحساب وإنما هي
على الأديان وكان أهل
الكتاب المشهور عند
العلماء أهل التوراة ومن
اليهود والنجيل من
النصارى وكثروا من بني
اسرائيل وأحطنا بأن

وان لم يرسل اليها يسألها عنه ليرغب فيها قال تظهره وتجبر به أهلها فسوف يبلغه أخبرنا سعيد عن ابن
جرير أن مجاهدا قال في قول الله عز وجل ولا يجعل لهن أن يكن ما خلق الله في أرحامهن المرأة المطلقة
لا يجعل لهن أن تقول أنا حلي وليست بحلي ولاست بحلي وهي حلي ولا أنا حاض وليست بخائض ولاست
بخائض وهي حائض (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وهذا إن شاء الله تعالى كما قال مجاهد إيمان منها أن
لا يجعل الكذب والآخر أن لا تكتمه الحبس والحبيض لعله يرغب في إرجاع ولا تدعيه عليه إرجاع وليست له
حاجة بالرجعة لولا ما ذكر من الحمل والحبيض فتفرده والغرور لا يجوز أخبرنا سعيد عن ابن جرير أنه قال
له طه أريت أن أرسل اليها فأراد أن يجاعها فقالت قد انقضت عدتي وهي كاذبة فلم تزل تقول حتى انقضت
عدتها قال لا وقد خرجت (قال الشافعى) هذا كما قال عطاء إن شاء الله تعالى وهي آتمة الآن برجمها
فإن رجمها وقد قالت قد انقضت عدتي ثم أكذبت نفسها فرجمته عليها نائبة الأثرى أنه إن رجمها
فقلت قد انقضت عدتي فأجلفت فمكثت خلف كانت له عليها الرجعة ولو أقربت أن لم تنقض عدتها كانت
له عليها الرجعة لأنه حق له بمحمد ثم أقربت به

(عدة التي ينسب من الحيض والتي لم تنقض)
(قال الشافعى) رحمه الله تعالى سمعت من أرضي
من أهل العلم يقول أن أول ما أنزل الله عز وجل من العدد والمطلقات يترتب بآنفسهن ثلاثة قروء فلم يعلموا
ما عدة المرأة التي لا أقراء لها وهي التي لا تحيض ولا الحامل فأنزل الله عز ذكره واللاتي ينسب من الحيض من
نسائكم أن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن فجعل عدة المؤسرة والتي لم تحض ثلاثة أشهر
وقوله إن ارتبتم فلم تدروا ما تعدن غير ذوات الأقراء وقال وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن قال
وهذا والله تعالى أعلم يشبه ما قالوا وإذا أراد الرجل أن يطلق التي لا تحيض للسنة طلقها بأية ساعة شاء
ليس في وجه طلاقها سنة إنما السنة في التي تحيض وكذلك ليس في وقت طلاق الحامل سنة وإذا طلق
الرجل امرأته وهي ممن لا تحيض من صغرها أو برة فوقع الطلاق عليها في أول الشهر وأخره اعتدت شهرين
بالأهلة وإن كان الهلالان معا تسعا وعشرين وشهرا ثلاثين ليلة في أي الشهر طلقها وذلك أن يجعل عدتها
من ساعة وقع الطلاق عليها فإن طلقها قبل الهلال بيوم عدد ذلك اليوم فإذا أهل الهلال عدد ذلك
هلالين بالأهلة ثم عدد ذلك تسعا وعشرين ليلة حتى تكمل ثلاثين يوما وليلة باليوم الذي كان قبل الهلالين
وكذلك لو كان قبل الهلال بأكثر من يوم وعشرين كملت ثلاثين بعد هلالين وحلت وأي ساعة طلقها من ليل
أو نهار انقضت عدتها بأن تأتي عليها تلك الساعة من اليوم الذي يكمل ثلاثين يوما بعد الشهر من ذلك اليوم
فتكون قد كملت ثلاثين يوما وعدا وشهرين بالأهلة وله عليها الرجعة في الطلاق الذي ليس بآتي حتى تنقض
جميع عدتها ولو طلقها ولم تحض فاعتدت بالشهر ورحي أكلتها ثم حلت مكانها كانت عدتها انقضت
ولو بقي من أكلها طرفه عين فأكثر خرجت من اللاتي لم يحضن لأنها لم تكمل ما عليها من العدة بالشهر ورحي
صارت بمنزلة الأقراء واستقبلت الأقراء وكانت من أهلها فلا تنقض عدتها إلا بثلاثة قروء أخبرنا سعيد
ابن سالم عن ابن جرير أنه قال لعطاء المرأة المطلقة ولم تحض فتعد بالشهر فقصص بعد ما مضى شهران من
الثلاثة الأشهر قال تعد حتى تنقض الحيض ولا يعد بالشهر الذي مضى (قال الشافعى) ولو أرفع
عنها الحيض بعد أن حاضت كملت في القول الأول لا تنقض عدتها حتى تبلغ أن تؤمس من الحيض الآن
تكون بلغت السن التي تؤمس مثلها فيهن الحيض فتعربص تسعة أشهر ثم تعد بعد التسعة ثلاثة أشهر

لحقه تعالى أنزل كتاب التوراة والنجيل والفرقان بقوله تعالى لم ينزلنا على موسى وإبراهيم النورى وقال تعالى قال
ولم ينزلنا نورا فخير أنه كتاب موسى هذا المشهور قال فاما قول أبي يوسف لا تؤخذ الجزية من العرب فمن كان على هذا الحوص ولولا
أننا نمتنى باطل لوجدناه كما قال وأن لا يجزى على عربي حصار ولكن الله أجل في أمته لمن أن تعب غير ما يحكم الله تعالى (قال) والجور

أهل كتاب دأبوا بفسير دين أهل الأوثان وخالفوا اليهود والنصارى في بعض دينهم كما خالف اليهود والنصارى في بعض دينهم وكانت
 الحوس في طرف من الأرض لا يعرف السلف من أهل أقطار من دينهم ما يعرفون من دين اليهود والنصارى حتى عرفوه وأن النبي صلى الله
 عليه وسلم أخذها من مجوس هجر وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه هم (١٩٧) أهل كتاب بدلوا فاصبحوا وقد أرى

بكتابهم وأخذها منهم
 أبو بكر وعمر رضي الله
 عنهما (قال الشافعي)
 رحمه الله والصابون
 والصابون والصابون
 من جميعهم الجزية
 ولا تؤخذ الجزية من
 أهل الأوثان ولا من
 عدما استحسن من غير
 أهل الكتاب

باب الجزية على أهل
 الكتاب والضريبة
 وما لهم وعليهم

(قال الشافعي) رحمه
 الله تعالى أمر الله تعالى
 بقتال المشركين من
 الذين أوتوا الكتاب حتى
 يعطوا الجزية عن
 يدهم صاغرون قال
 والشافعي أن تؤخذ
 منهم الجزية وتجري
 عليهم أحكام الإسلام
 ولأنهم النبي صلى الله
 عليه وسلم صالح أحدنا
 على أقل من دينار غن
 أعطى منهم دينار غنا
 كان أو فقيراً في كل سنة
 قبل سنة ولم يرد عليه ولم
 يقبل منه أقل من دينار
 من غنى ولا فقير فإن
 زادوا قبسلسل منهم
 وقال في كتاب
 السير قارب على أنه

قال وأهل من سمعته من النساء حاضن نساء تهامة يحضن تسع سنين فلورأت امرأة الحيف قبل
 تسع سنين فاستنقام حيفها اعتسدت به وأكملت ثلاثة أشهر في ثلاث حيف فان ارتفع عن الحيف وقيد
 رآته في هذه السنين فان رآته كاترى الحيفه ودم الحيفه بلا علة الا كعلل الحيفه ودم الحيفه ثم ارتفع
 لم اعتسدا الا بالحيف حتى توفى من الحيف فان رأت دما يشبه دم الحيفه لعله في هذه السن اكتفت بثلاثة
 أشهر اذا لم يتابع عليها في هذه السن ولم تعرف أنه حيف لم يكن حيفاً الا أن ترأى فتبستبرئ نفسها من
 الرية ونفى رأت الدم بعد التسع سنين فهو حيف الا أن تراهم شي أصابها في فرجها من جرح أو قرحة
 أو داء فلا يكون حيفاً واعتسدت بالشهور ولو أن امرأة بالغت عشرين سنة أو أكثر لم تحض قط فاعتسدت
 بالشهور فأكملت ما حاضت كانت منقضية العدة بالشهور كاتلى لم تبلغ تعتد بثلاثة أشهر ثم تحيض فلا يكون
 عليها عدة مستقبلة وقد أكملت بالشهور ولو لم تكملها حتى حاضت استتبت الحيف وسقطت الشهور
 (باب الأهدة على التي لم يدخل بها زوجها) (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى اذا تكتم
 المؤمنات ثم طلقنهن من قبل أن يمتصوهن فبالكم عليهن من عدة تعتدنها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 فكان ينبغي أن حكم الله عز وجل أن لا أهدة على المطلقة قبل أن تحس وأن المسيس هو الأصابة ولم أعلم في هذا
 خلافاً ثم اختلف بعض المفتين في المرأة تخلو بها زوجها في غيبته أو في سترها في غير محرمة ولا صالحة
 فيقال ابن عباس ومريم وغيرهما لا أهدة عليها الا الأصابة نفسها لأن الله عز وجل قال اذا تكتم
 عن ابن جريج عن ليث عن طاوس عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال في الرجل يتزوج المرأة فيفعلوا
 بها ولا يمسها لم يطلعهما ليس لها الا نصف الصدق لان الله عز وجل يقول وان طلقتموهن من قبل أن
 تمسوهن وقد فرغتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا أقول وهو
 ظاهر كتاب الله عز وجل (قال الشافعي) فان ولدت المرأة التي قال زوجها لم أدخل بها إلى أربع سنين لسته
 أشهر فاستنم يوم عقد عقدته تكاحها لم الزوج الولد الا بان يلعن فان لم يلعن من حق مات أو عرض عليه
 العنان وقد أثر به أو نكاه أو لم يقربه ولم ينفسه خلق نسبه بآبيه وعله المهر تاماً اذا الزمنا ما لا يحكمنا عاب
 بأنه مصيب لها « قال الربيع » وفيه قول آخر انه اذا لم يلعن الحقة بالولد ولم نكحها الا نصف الصدق
 لانها لم تستحل طهارة فليكون ولده من غير مسيس بعد أن يحلف بالله ما أصابها (قال الشافعي)
 فان التلعن نفساً عنه الولد أو حلفناه ما أصابها وكان عليه نصف المهر ولو أفرأخلو بها فقال لم أصابها وقالت
 أصابني ولا ولد فالقول قوله مع عينه اذا جعلته اذا طلق لا يلزمه الا نصف الصدق الا أن يصيب وهي مدعية
 بالأصابة عليه نصف الصدق لا يجب الا بالأصابة فالقول قوله فيما يدعي عليه مع عينه وعليها البينة فان
 جاءت ببينة بأنه أفرأصابها أخذته بالصدق كله وكذلك ان جاءت بشاهد أو حلفتم مع شاهد أو أعطيتها
 الصدق فان جاءت بشاهد وأمر أن قضيت لها بلا عين وان جاءت بأمر أن لم أحلفها أو باربع لم أعطها
 بهن لا تجزئ شهادة النساء وحدهن الا على ما لا يراه الرجال من عيوب النساء خاصة وولادهن أو مع رجل
 وقد قال غيرنا اذا خلاها فافلح بنا وأرى سترها وليس بمهر ولا هي صالحة جعلت لها المهر تاماً وعليها العدة
 تامة ولو صدقت أنه لم يمسها لان العجز جامع قبله وقال غيره لا يكون لها المهر تاماً الا بالأصابة أو بان يستفتح
 منها حتى يخلق ثيابها ويحجوها
 (عدة الحرة من أهل الكتاب عند المسلم والكتاب) (قال الشافعي) رحمه الله وأخبرنا الكتابية بطلها

الجزية على فقير حتى يستغنى (قال المزني) والاول اجمع عندى في أصله وأولى عندى بقوله وان صالحوا على شيا فقتلوا ثلاثاً
 قال ورضيف المومر كذا والوسط كذا ويسمى ما يطعمونهم خبر كذا وأدم كذا ويطعمونهم من التين والشعير كذا ورضيف من مربة
 من واحد الى كذا وأرى يملؤهم من فضول منازلهم وأرى كائنهم أو فيساكن من حرو برد ولا يؤخذ من امرأة ولا يؤخذ من فقير ولا

مملوك حتى يعتق ولا يصح حتى ينبت الشعر تحت ثيابه أو يحتمل أو يبلغ خمس عشرة سنة قبل زواجه الجزية كاصحابه وتؤخذ من الشيخ الغساني والزمن ومن بلغ وأمه نصرانية أو أبوه مجوسي أو أمه مجوسية أو أبوه نصراني جزية أربعة أشهر لأن الأب هو الذي عليه الجزية لست أنظر إلى غير ذلك فأبهم أفلس أو مات فالامام (١٩٨) غريم يضرب مع غرمائه وإن أسلم وقدمضى بعض السنة أخذ منه بقدر ما مضى منها ويشترط عليهم

المسلم أو يموت عنهما مثل الحرية المسلمة في العدة والتفقة والسكنى لا يختلفان في شيء من العدة والتفقة والسكنى وجميع ما لزم المسلمة لازم لها من الاحداد وغير ذلك وإن أسلمت في العدة قبل أن تكملها لم تستأنف وبنيت على عدتها وهكذا إن طلقها الكفاي أو مات عنها وإن أرادت أن تخرج في العدة كان الزوج حيا وورثت ميتا من منعها الخروج ما لم يمنع المسلمة لا يختلفان في شيء غير أنها لا يرثها (العدة من الموت والطلاق والزواج غائب) (قال الشافعي) رحمه الله قال الله عز وجل والنبي يتوفون منكم ويذرون أزواجهن يتبعن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا وقال المطلقات يتبعن بأنفسهن ثلاثة قروء وقال عزذ كره واللائي يتسنن من الحيض من نسائكم أن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن وأولات الأجل أم أجلهن أن يضعن حملهن قال فكان ينفق في حكم الله عزذ كره أن العدة من يوم يقع الطلاق وتكون الوفاة قال وإذا علقت المرأة بغير وفاء الزوج أو طلاقه بينة تقوم لها على موته أو طلاقه أو أي علم صادق ثبت عندها اعتدت من يوم يكون الطلاق وتكون الوفاة ٣ وإن لم تعتد حتى تحصى عدة الطلاق والوفاء لم يكن عليها عدة لان العدة انما هي مدة تمر عليها فإذا حررت عليها فليس عليها ما قبلها قال وإذا خفي ذلك عليها وقد استيقنت بالطلاق أو الوفاة اعتدت من يوم استيقنت أنها اعتدت منه وقد روى عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال تعتد من يوم يكون الطلاق أو الوفاة أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه قال لعطاء الرجل يطلق امرأته أو يموت عنها وهو بمصر وهي عصر آخر من أي يوم تعتد قال من يوم مات أو طلقها تعتد أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن داود بن أبي عصم قال سمعت سعيد بن المسيب يقول إذا قامت بينة في يوم طلقها أو مات عنها أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن ابن شهاب أنه قال في رجل طلق امرأته قال تعتد من يوم طلقت أخبرنا سعيد عن ابن أبي ذئب عن الزهري قال المتوفى عنها تعتد من يوم مات والمطلقة من يوم طلقت (عدة الأمة) (قال الشافعي) رحمه الله ذكر الله عز وجل العدة من الطلاق بثلاثة قروء وثلاثة أشهر ومن الوفاة بأربعة أشهر وعشرا وذكر الله الطلاق للرجال بثلثين وثلاثة فأحتمل أن يكون ذلك كله على الأحرار والحرار والعبيد والاماء واحتمل أن يكون ذلك على بعضهم دون بعض وكان عز وجل قد فرق في حد الزاني بين المالك والأحرار فقال الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال في الاماء فإذا أحسن فإن أتيت بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب وقال في الشهادات وأشهدوا ذوى عدل منكم فلم يختلف من لقيت أنها على الأحرار دون العبيد وذكر المواريث فلم يختلف أحد لقيته في أن المواريث للأحرار دون العبيد ورجم رسول الله صلى الله عليه وسلم الثيب الحر الزاني ولم يختلف من لقيت أن لا رجيم على عبد ثيب قال وقضى الله عز وجل العدة ثلاثة قروء أو ثلاثة أشهر وفي الموت أربعة أشهر وعشرا ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تستبرأ الأمة بحضة ففرق بين استبراء الأمة والحرية وكانت العدة في الحرار استبراء وتعبدا وكذلك الحضة في الأمة استبراء وتعبدا (قال الشافعي) فلم أعلم مخالفا من حفظت عنه من أهل العلم في أن عدة الأمة نصف عدة الحرية فيما كان له نصف معدود ما لم تكن حاملا فلم يجز أن يوجد ما وصفت من الدلائل على الفرق فيما ذكرنا وغيره بين عدة الأمة والحرية إلا أن تجعل عدة الأمة نصف عدة الحرية فيما له نصف ذلك الشهور فأما الحيض فلا يعرف له نصف فتكون عدتها فيه ٣ قوله وإن لم تعتد الخ كذا في النسخ والمعنى وإن لم تقصد العدة الخ لأن العدة مدة الخ أي فلا يلزم فيها القصد أم

ان من ذكر كتاب الله تعالى أو محمد صلى الله عليه وسلم أو دين الله بما لا ينبغي أو زنى بمسلة أو أصابها باسم نكاح أو قن مسلما عن دينه أو قطع عليه الطريق أو أغان أهل الحرب بدلالة على المسلمين أو أوى عيالهم فقد نقض عهده وأحل دمه وبرئت منه ذمة الله تعالى وذمة رسوله عليه الصلاة والسلام ويشترط عليهم أن لا يسمعوا المسلمين تركهم وقولهم في عزير والمسيح ولا يسمعونهم في حرب ناقوس وإن فعلوا عزروا ولا يبلغ بهم الحد ولا يحدوا في أصدار الاسلام كنيسة ولا يجمعوا لصلاتهم ولا يظهرها فيها حل خر ولا يدخل خنزير ولا يحدون بناء يتطولون به بناء المسلمين وإن يفرقوا بين هيتهم في الملبس والمركب وبين هيات المسلمين وأن يعقدوا الزناير على أوساطهم ولا يدخلوا

مسجدا ولا يسقوا مسلما خرا ولا يطعموه خنزيرا فان كانوا في قرية يملكونها منفردين لم تعرض لهم في حجرهم وخنازيرهم أقرب ورفع بنيانهم وان كان لهم عصر المسلمين كنيسة أو بناء طائر لبناء المسلمين لم يمسك للمسلمين هدم ذلك وتر كوا على ما وجدوا وسمعوا احداث مثله وهذا اذا كان المصر للمسلمين أحبوه أو فتحوه عنوة وبشرط هذا على أهل الذمة وإن كانوا أقصوا بلادهم على صلح منهم على تركهم

سلب حواء
 ان يصاحوا على ان ينزلوا بلاد الاسلام بعد ثوابه ذلك ويكتبه الامام اسماءهم وحلاهم في ديوان يعرف عليهم عرفاه لا يبلغ منهم مولود ولا يدخل فيهم أحد من غيرهم الا رفعه اليه واذا أشكل عليه صلحهم بعث في كل بلاد يجمع السالفون منهم ثم يسألون عن صلحهم فمن أقرب أهل الجزية قبل منه ومن أقرز يادله يارمه غيرها وليس (١٩٩) للامام ان يصلح أحد منهم على أن يسكن الحجاز بحال ولا

أقرب الاشياء من النصف اذا لم يسقط من النصف شيء وذلك حيضتان ولو جعلناها حيضة أسفة فلنا نصف حيضة ولا يجوز أن يسقط عنها من العدة شيء فاما الحمل فلان نصفه قد يكون يوما من يوم وقع عليها الطلاق وسنوهوا أكثر كالم يكن للقطع نصف فيقطع الحر والعبد والأمة والحررة وكان للزنا حدان أحدهما الخلد فكان له نصف فجعل عليها النصف ولم يكن للرجم نصف فلم يجعل عليها ولم يطل عنها حد الزنا وحدت بأحد حذبه على الاحرار وبهذا مضت الآثار عن رونا عنه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فاذا تزوجت الأمة والحر والعبد فطلقها أو مات عنها فماتت والعدة بها تعتد اذا كانت من تحيض حيضتين اذا دخلت في الدم من الحيضة الثانية حلت وتعتد في الشهرين أو أربعين اذا كانت من لا تحيض من صفر أو كبر وتعتد في الوفاة شهرين ونحوه ليل وفي الحمل أن تضع حملها متوفى عنها وكانت مطلقة قال ولزوجها في الطلاق اذا كانت بمك الرحمة عليها ما على الحررة في عدتها وكذلك عليه من نفقتها في العدة ما عليه من نفقة الحررة ولا يسقط ذلك عنه الا أن يخرجها سيدها فينفقها العدة في منزله فيسقط النفقة عنه كما سقط لو كانت له زوجة فأخرجها عنه الى بلد غير بلده وكذلك ان كانت مطلقة طلاقا لا يملك الرجعة كانت عليه نفقتها حاملا لم يخرجها سيدها من منزله لأن الله عز وجل يقول في المطلقات وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن ولم يجدا لأزواجهن أو اجابعا بأن لا ينفي على الأمة الحامل ولو ذهبا الى أن تزعم أن النفقة على الحامل أعظم للحمْل كانت نفقة الحمل لا تبلغ بعض نفقة أمه وكما يكون لو كان مولودا لم تبلغ نفقته بعض نفقة أمه ولكنه حكم الله تعالى علينا بتابعه تعبداً وقتل بعض الناس الى أن جعل للطلق لا يملك زوجها رجعتها النفقة قياسا على الحامل فقال الحامل محبوسة بسببه وكذلك العدة بغير الحمل محبوسة بسببه من الأزواج فذهبت الى أنه غلط وإنما نفقت على الحامل بحكم الله عز وجل لا بأنها محبوسة بسببه وقد تكون محبوسة بسببه بالموت ولا نفقة لها واستدلنا بالسنة على أن لا نفقة لى لا يملك زوجها رجعتها اذا لم تكن حاملا قال والأمة في النفقة بعد الفراق والسكنى ما كانت في العدة كالحررة الا ما وصفت من أن يخرجها سيدها أخبرنا سفيان عن محمد بن عبد الرحمن مولى أبي طلحة عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه قال ينكح العبد امرأتين ويطلق تطلقين وتعتد الأمة حيضتين فان لم تكن تحيض فشهري أو شهرا ونصفا قال سفيان وكان نفقة أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عمرو بن أوس الثقفي عن رجل من ثقف أنه سمع عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه يقول واستطعت لعلها حيضة ونصفا فقال رجل فاجعلها شهرا ونصفا فسكت عمر قال واذا طلق الحر والعبد الأمة طلاقا يملك فيه الرجعة فعدتها عدة أمه واذا مضت عدتها ثم عتقت لم تعد لعدتها ثم ردت على عدتها الأولى وان اعتقت قبل مضى العدة بساعة أو أقل أكلت عدة حررة لان العتق وقع وهي في معنى الأزواج في عامة أمرها فان مات بعد الطلاق الذي يملك فيه الرجعة قبل العتق لم ترثه وكذلك لو ماتت لم ترثها وان ماتت أو ماتت قبل مضى عدتها عدة الأمة وقبل مضى عدة الحررة قرارنا ويقع عليها بلاؤه وطلاقه وظهاره وما يقع بين الزوجين قال وإذا بطل طلاقه وبلاؤه وظهاره يقع عليها اذا طلق طلاقا يملك فيه الرجعة الى أن تنقضي عدتها فعتقت قبل تنقضي عدتها لم يجز والله تعالى أعلم الا أن تعتد عدة حررة وتوارثان قبل انقضاء عدتها التي لزمها بالحرية ولو كانت الأمة عند عبد فطلقها طلاقا يملك فيه الرجعة فلم تنقضي عدتها لم تنقضي فاختارت فراقه كان ذلك لها وكان اختيارها فراقه

يعتقون المسلمين اذا دخلوا بلادهم أو عتقوا منهم أو لا يعرضون لهم واذا جبروا في بلاد المسلمين الى افاق من الافاق لم يؤخذ منهم في السنة الامر كالجزية ولقد ذكر عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب أن يؤخذ مما ظهر من أموالهم وأموال المسلمين وان يكتب لهم رافعة الى مثله من الحول ولولأن عمر رضي الله عنه أخذ منهم ما أخذنا لم يلغنا أنه أخذ من أحد في سنة الامر قال يؤخذ منهم ما أخذ عمر من المسلمين ربع

يسكن الحجاز بحال ولا
 بين أن يحرم أن يمر
 ذبي بالحجاز مارا لا يقيم بها
 أكثر من ثلاث ليل
 وذلك مقام مسافر
 لا احتيال أمر النبي
 صلى الله عليه وسلم
 بأجلانهم سمعها أن
 لا يسكنوها ولا بأس أن
 يدخلها الرسل لقوله تعالى
 وان أحد من المسلمين
 استجار الآفة ولولا أن
 عمر رضي الله عنه أجل
 من قدم المدينة منهم
 تأجرا ثلاثة أيام لا يقيم
 فيها بعد ثلاث رأيت
 أن لا يصلحوا على أن
 يدخلوها بحال ولا
 يتركوا يدخلونها الا
 يصلح كما كان عمر
 رضي الله عنه يأخذ من
 أموالهم اذا دخلوا
 المدينة ولا يؤخذ أهل
 الحرب يدخلون بلاد
 الاسلام بحارافان
 دخلوا بغير أمان ولا
 رسالة غنموا فان دخلوا
 بأمان وشرط عليهم أن
 يؤخذ منهم عشرة أو أقل
 أو أكثر أخذوا لم يكن
 شرط عليهم لم يؤخذ
 منهم شيء وسواء كانوا

العشر ومن أهل النمة نصف العشر ومن أهل الحرب العشر أتباعه على ما أخذ (قال المزني) رحمه الله قدروى الشافعي رحمه الله عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه من حديث صحيح الاستاذ أنه أخذ من البسط من الخنطة والزي نصف العشر يريد بذلك أن يكثر الحمل إلى المدينة ومن القطنية العشر (قال الشافعي) (٣٠٠) ولا أحسنه أخذ ذلك منهم إلا بشرط (قال) ويجدد الامام بينه وبينهم في

تجاراتهم ما بين له ولهم وللعمامة لأخذهم به الولاية وأما الحرم فلا يدخله منهم أحد بحال كان له به مال أول يكن ويخرج الامام منه إلى الرسل ومن كان به منهم مريضاً أو مات أخرجه ميتاً ولم يدفن بها وروى أنه سمع عدداً من أهل المغازي يروون أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يجتمع مسلم ومشرقة في الحرم بعد عامهم هذا

(باب في نصارى العرب تضعف عليهم الصدقة ومسلكت الجزية)

(قال الشافعي) رحمه الله اختلفت الاخبار عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في نصارى العرب من تنوخ وبسراة وبني تغلب فروى عنه أنه صالحهم على أن يضعف عليهم الجزية ولا يكرهوا على غير دينهم وهكذا حفظ أهل المغازي قالوا رآهم عمر على الجزية فقالوا نحن عسرب لا نؤدى ما يؤدى الجهم ولكن

فرضا بغير طلاق وتكمل منه عدة حرة من الطلاق الأول لانها صارت حرة قبل أن تنقضى عدتها من طلاق يملك فيه الرجعة ولا تستأنف عدة لأنه لو كان أحدث لها رجعة ثم طلقها ولم يصحها بنت على العدة الأولى لانها مطلقة لم تنفس فاعلمنا من العدة الأولى اكمال عدة حرة ولو كان طلاق الأمة طلاقاً يملك فيه الرجعة ثم عتقت في العدة فقبها قولان أحدهما أن تبقى على العدة الأولى وإن لا خيار لها إلا أنها غير زوجة ولا تستأنف عدة لانها ليست زوجة ولا في معنى الأزواج لا يقع عليها الملاقاة ولا البلاء ولا المهاراة ولا يتوارثان لو كان في تلك الحال حرة والقول الثاني أن عليها أن تكمل عدة حرة ولا تكون حرة تكمل عدة أمة ومن ذهب إلى هذا ذهب إلى أن يقسم على العدة في الطلاق الذي يملك فيه الرجعة وقال المرأة تعتد بالشهور ثم تحيض تستقبل الحيض ولا يجوز أن تكون في بعض عدتها من تحيض وهي تعتد بالشهور فيقول وهكذا لا يجوز أن تكون في بعض عدتها حرة وهي تعتد عدة أمة وقال في المسافر يصلي ركعة ثم ينوي المقام يتم أربعاً ولا يجوز أن يكون في بعض صلواته مقبلاً يصلي صلاة مسافر وهذا أشبه القربان والله تعالى أعلم بالقاس قال والأمة من الأزواج فإذا اجتمعت عليها عدنان قضت كما قضت الحرة وهي في النكاح الفاسد والاحداد كالحرة ثبتت عليها ما ثبتت على الحرة ويرد عنها ما يرد عنها

(استبراء أم الولد) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال في أم الولد يتوفى عنها أسيدها قال تعتد بحيضه (قال الشافعي) وإذا ولدت الأمة من سيدها فاعتقها أو مات عنها استبرأت بحيضه ولا تحل من الحيضة للأزواج حتى ترى الطهر فإذا رأت حلت وإن لم تعتدل وإن اعتقها أو مات عنها وهي حائض لم تعتد تلك الحيضة وإن اعتقها أو مات عنها وهي لا تعلم فاستيقنت أنها قد حاضت بعد العتق حلت وإن لم تستيقن استبرأت نفسها بحيضه من ساعة بقيت حلت قال وإن كانت حاملاً فاجلها أن تضع حملها وإن استبرأت لم تكسح حتى تستبرأ وهي كالحرّة في الاستبراء من العدة سواء وإذا ولدت حرة الرجل منه أحببت له أن لا يزوجها وإن استبرأها ثم زوجها فالتكاح ثابت عليها رضي أو لم ترض فإن مات سيدها ولم يطلقها زوجها ولم يعت فلا استبراء عليها من سيدها وإن طلقها زوجها طلاقاً يملك فيه الرجعة أو طلاقاً بائناً فلم تنقض عدتها حتى مات سيدها لم يكن عليها استبراء من سيدها لأن فرجها ممنوع عنه بشئ أباحه لغيره بنكاح وعدة من نكاح وكذلك لو مات عنها زوجها فلم تنقض عدتها منه حتى يموت سيدها لم تستبرأ من سيدها لأن فرجها ممنوع عنه بعد من نكاح ولو مات زوجها أو طلقها فأنقضت عدتها منه ثم مات سيدها استبرأت من سيدها بحيضة قال ولو مات زوجها وسيدها وبعلم أن أحدهما مات قبل الآخر بيوم أو شهرين ونحو ذلك أو أكثر ولا يعلم أيهما مات قبل اعتدت من حين مات الآخر ثم أربعة أشهر وعشرين أتاقى فيها بحيضة وأغما قلنا تدخل إحدى العديتين في الأخرى أنهما لا يلزمانها وأما يلزمانها أحدهما فإذا جاءت بهما معا على الكمال في وقت واحد فذلك أكثر ما يلزمانها كان سيدها مات قبل زوجها فلا استبراء عليها من سيدها وعليها أربعة أشهر وعشرين وإن كان زوجها مات قبل سيدها ولم تستكمل شهرين ونحو ذلك لا يال فلا استبراء عليها من سيدها وإن كان سيدها مات بعد مضي شهرين ونحو ذلك لا يال فليها أن تستبرأ من سيدها بحيضة ولا يثبت زوجها حتى تستيقن أن سيدها مات قبل زوجها ولو كان زوج هذه طلقها بطلاق يملك الرجعة ثم مات سيدها ثم مات زوجها وهي في العدة وكان الزوج حراً اعتدت عدة الوفاة من يوم مات زوجها أربعة أشهر وعشرين وورثت زوجها ولم يبال أن لا تأتي بحيضة لأنه لا استبراء عليها من سيدها إذا كانت في عدة

بخدمنا كما يأخذ بعضكم من بعض يفتون الصدقة فقال عمر رضي الله عنه لا هذا فرض على المسلمين فقالوا فما شئت من هذا الاسم لا باسم الجزية فقرأوا عليهم على أن يضعف عليهم الصدقة قال فإذا ضعفها عليهم فأنظر إلى مواشهم وذبيهم وورقهم وألحمتهم وما أصابوا من بعاين بلادهم وكذا ما وكل أمر أخذ فيمن مسلم نجس نكح نجسين أو عشرين أو نصف عشرين ففقد عشرين أو ربع

عشر فخذ نصف عشر وكذلك ما شربهم خذا الضعف منها وكل ما أخذ من ذي عري فسلكه سلالا التي وما اتجر به فصارى العرب وأهل دينهم وإن كانوا يهودا تصاعف عليهم فيه الصدقة (باب المهادنة على النظر لسلين ونقض ما لا يجوز من الصلح) رحمه الله أن لا ينزلها الله بهم هادنهم الامام على النظر للسلين الى مدة يرجو

الها القوة عليهم
لا تجاوز مدة أهل
الحديثة التي هادنهم
عليها عليه الصلاة
والسلام وهي عشر
سنتين فإن أراد أن
يهادن الى غير مدة على
أنه مستحق بداله نقض
الهنة فجائز وإن كان
قويا على العدم
يهادنهم أكثر من
أربعة أشهر لقوله
تعالى لما قوى الاسلام
برأه من الله ورسوله الى
الذين عاهدتم من
المشركين الآية وجعل
النبي صلى الله عليه
وسلم لصقوان بعد دفع
مكة بسنتين أربعة أشهر
لاعله زاد احدا بعد قوة
الاسلام عليها ولا يجوز
أن يؤمن الرسول
والمستأمن الا بقدر
ما يبلغان حاجتهما ولا
يجوز أن يقيم بهاسة
بغير جزية ولا يجوز أن
يهادنهم على أن
يعطيهم المسلمون شيئا
بحال لأن القتل للسلين
شهادة وإن الاسلام
أعز من أن يعطى
مشركا على أن يكف
عن أهله لأن أهله قاتلين

من زوجها ولو كان زوجها عبدا فطلقها تطليقة ثلاث الرجعة ثم مات سبدها وهي في عدتها من الطلاق أو أعتقها فلم تختر فراق الزوج حتى مات الزوج حرا كان لها منه الميراث وتستقبل منه عدة أربعة أشهر وعشرين من يوم مات الزوج ولا استبراء عليها من سبدها ولو اختارت فراقه حين عتقت قبل أن يموت كان الفراق فصحا بغير طلاق ولم يكن عليها عدة وفاة ولم ترثه وأكملت عدة الطلاق ولم يكن له عليها رجعة بعد اختارها فراقه قبل موته ولا استبراء للسبدها قال وإذا جاءت أم ولد رجل بعد موته بولدا أكثر مما تلده النساء من آخر ساعات حياته فالولد لا حق به وهكذا في الحياة لو أعتقها اذ لم يدع أنه استبرأها ولو جاءت به لأكثر مما تلده النساء من يوم مات أو أعتق لم يلزمه قال وعدة أم الولد إذا كانت حاملا أن تضع حملها وإن لم تكن حاملا فحصة قال وإذا مات الرجل عن مدبره له كان يطؤها وأمة كان يطؤها استبرأت بحصة فان تكفرت هي أو أم الولد قبلها فسخ النكاح وإن كانت أمة لا يطؤها فلا استبراء عليها وأحب إلى الولم تنكح حتى تستبرئ نفسها وإذا كانت للعبد امرأة ثم كاتب فاستبرأها فالتجارة فالشراء جائز كما يجوز شراء غيره والنكاح فاسد إذا جعلته ملكها لم يجعل له نكاحا وتعتد من النكاح بحضتين فان لم تكن تحض فشهري ونصف وليس له أن يطأها بالملك لأنه لا علق ملكا تاما وإن عتق قبل منقضى عدتها كان له أن يطأها وهي تعتد من مائه انما تحرم على غيره في عدتها منه ولا تحرم عليه ولا أكرمه وطأها في هذه الحال انما أكرمه ذلك في الماء الفاسد ولا أفسد النكاح ولو وقع وهي تعتد من الماء الفاسد ولو ماتت المكاتب قبل أن تؤدي أكملت بقية عدتها من انفساخ نكاحه وكانت عمو كة للسيد تركه وفاء ولم يتركه أو ولدا كانوا معه في الكتابة أو أحرارا ولم يدعهم ولورضى السيد أن يزوجها باها فزوجها باها لم يجز لانها ملك للمكاتب كما علق ماله ولورضى أن يتبرأها لم يكن ذلك ولو تبرأها المكاتب فولدت ألحقته بالولد ومنعت عنه الوطء وفيها قولان أحدهما لا يبيعها بحال خاف العجز أو لم يحفه لاني قد حكمت لولدها بحكم الحريرة أن عتق أبوه والثاني أن له بيعها أن خاف العجز ولا يجوز له أن يبيعها أن لم يحفه وإن مات استبرأت بحصة كما تستبرئ الأمة وكذلك إذا منعت وطأها أو أربيعها استبرأت بحصة لا تر يد عليها وإذا تزوج المكاتب امرأة حرة ثم ورثته فسد النكاح واعتدت منه عدة مطلقة وإن مات (١) حين تمكته حرا وعلو كفسوا النكاح بنفسه وعدتها عدة مطلقة لا عدة مشوف في عتقها زوجها ولا ترث منه إن كان حرا لأن النكاح انفسخ ساعة وقع عقد الملك وهكذا لو كانت بنت سيد زوجها باها بالذمتها فالنكاح ثابت ومضى ورثته منه شيئا كمن كان مكاتبه وإذا مات الرجل وجاءت امرأة بولدا أكثر مما تلده النساء ألزمت الميت الولد أقربت بانقضاء العدة ولم تقر بها ما لم تنكح زوجها يمكن أن يكون منه ولو جاءت بولدا فأنكر الورثة أن تكون ولده فباعت بأربع نسوة يشهدن على أنها ولده لزم الميت وهكذا كل زوج يحد ولدا من أمه ولم يقذفها فقال لم تلدي هذا الولد لم يلزمه الا بأن يقر به أو بالحلف له أو تأتي المرأة بأربع نسوة يشهدن على ولدها فيلزمه الا أن ينقعه بلعان وإذا نكح الرجل المرأة فلم يقر بالحلول بها ولا ورثته وجاءت بولد لسته أشهر من يوم نكحها أو أكثر لم يلزمه وكذلك لو طلقها لم يلزمه لا كبر ما تلده النساء الا أن ينقعه بلعان وإذا مات الصبي الذي لا يحامع مثله عن امرأته دخل بها أو لم يدخل بها حتى مات فعدها أربعة أشهر وعشرين لأن الحمل ليس منه ولا يلحق به إذا أحاط العلم أن مثله لا ينزل بعد موته ولا في حياته وإن وضعت الحمل قبل أربعة أشهر وعشرا أكملت أربعة أشهر وعشرا وإن مضت الأربعة أشهر والعشر قبل وضع الحمل حلت منه وتعتق الأربعة الأشهر والعشر ولا تحدد

(١) قوله حين تمكته كذا في النسخ ولعله حين تمكثها بالثلاثة والثاني أي عتقها نأمل

(٣٦ - الام خامس) ومقتولين ظاهرون على الحق الا في حال يخافون الاسلام فيعطون من أموالهم أو يقتدى بأسورا فلا بأس لان هذا موضع ضرورة وإن صالحهم الامام على ما لا يجوز فالطاعة نقضه كاصنع النبي صلى الله عليه وسلم في النساء وقد أعطى المشركين قهين ما أعطاهم في الرجال ولم يستثن فجاءته أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط مسلمة مهاجرة فجاء أخوها بطلبها فباعها

منها وأخبر أن الله منع الصلح في النساء وحكم فنهن غير حكمه في الرجال وبهذا قلنا وأعطى الإمام قوما من المشركين الأمان على أسير
أيديهم من المسلمين أو مال ثم جازاه لم يحل له إلا أن يرضى منهم بلا غرض وإن ذهب ذاهب إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم رد أباجندل بن
سهيل إلى أبيه وعياش بن أبي ربيعة إلى (٣٠٣) أهله قبل له أهلهم أشقى الناس عليهم وأحرمهم على سلامتهم

وبعد ما إذا تكلم الخصي غير المحبوب والخصي المحبوب وعلمت زوجتها ما قبل النكاح فرضيتا أو بعد
النكاح فاختارنا المقام فالنكاح جائز وإذا أصاب الخصي غير المحبوب فهو كالرجل غير النكاح يجب المهر
بأصابعه وإذا كان أبق للخصي شيء يغيب في الفرج فهو كالخصي غير المحبوب وإن لم يبق شيء وكان والخصي
يتزلف لخصمه مما الولد يكسب الفحل واعتدت زوجتها ما منهما كما تعتد زوجة الفحل من الطلاق والوفاة
وطلاقهما بكل حال إذا كانا بالغين كطلاق الفحل البالغ ولا يجوز طلاق الصبي حتى يستكمل خمس عشرة
أو يحتمل قبلها ولا طلاق المعتوه ولا طلاق المجنون الذي يجن ويقتي إذا جلي في حال جنونه وإن طلق في حال
صحته جاز قال ويجوز طلاق السكران ومن لم يجز طلاقه والمرأة امرأته حتى يموت أو يصير إلى أن يجوز
طلاقه وكل بالغ مغلوب على عقله يلزمه الولد كما يلزم العصم ولا يكون له أن ينفي الولد بلعان لأنه ليس بمن
يعقل لعانا ولا تبين منه أمراته

(عدة الحامل) قال الله عز وجل في المطلقات وأولات الأجمال أحلهن أن يضعن حملهن (قال
الشافعي) رحمه الله فأى مطلقة طالت حاملا فأجلها أن تضع حملها قال ولو كانت تحيض على الحمل
تركت الصلاة واجتنباها وجهها ولم تنقض عدتها بالحض لأنها ليست من أهله إنما أجلها أن تضع حملها
(قال) فإن كانت ترى أنها حامل وهي تحيض فإن تابت أحضت الحيض ونظرت في الحمل فإن مرت لها ثلاث
حيض فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة وقد بان لها أن ليس بها حمل فقد انقضت عدتها بالثلاث الحيض
فإن ارتجعهما زوجهما في حال ارتياحها بعد ثلاث حيض وقفنا الرجعة فإن بان بها حمل فالرجعة ثابتة وإن بان
أن ليس بها حمل فالرجعة باطلة وإن عمل فأصابها المهر بما أصابها من وقتها وتقبل عدة أخرى ويفرق
بينهما وهو خاطب وهكذا المرأة المطلقة التي لم تحض ترتب من الحمل فبرها ثلاثة أشهر لا تخالف حال التي
ارتابت من الحمل وهي تحيض لحاضت ثلاث حيض إن رثت من الحمل رثت من العدة في الثلاثة الأشهر
التي مرت بها بعد الطلاق في حال ربيته مرت بها أو غير ربيته وإن لم ترأ من الحمل وإن بان بها الحمل فأجلها أن
تضع حملها وإن راجعها زوجهما في الثلاثة الأشهر ثبتت الرجعة كانت حاملا أو لم تكن فإذا راجعها بعد
الثلاثة الأشهر وقفت الرجعة فإن رثت من الحمل فالرجعة باطلة وإن كان الطلاق على الرجعة أنفق عليها
في الحيض أو الشهر وإن أنفق عليها وهو برأه حلا بطلت النفقة من يوم أكملت الحيض والشهور
ويرجع عليها بما أنفق بعد منتهى العدة بالشهور والحيض ويرجع بما أنفق حين كان راجعا حاملا فإن
كانت حاملا فالرجعة ثابتة ولها النفقة وإن دخل بها فبطلت الرجعة جعلت لها الصداق بالميسر واستأنفت
العدة من يوم أصابها وكان خاطبا فإن راجعها وهي ترى أنها حامل بعد الثلاثة الأشهر ثم انفش ما في بطنها
فعلم أنها غير حامل فالرجعة باطلة « قال الربيع » انفش ذهب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
ولا تنكح المرأة من المطلقات ولا المتوفى عن زوجها من الحمل وإن أوفى عددهن لأنهن لا يدرين ما عددهن
الحمل أو ما اعتدبن به وإن نكحن لم ينسخ النكاح ووقفنا فإن برز من الحمل فالنكاح ثابت وقد أسأنا
حين نكحن وهن مرتبات وإن كان الحمل منعناهن الدخول حتى يبين إن ليس حمل فإن وضعن أبطلنا
النكاح وإن بان أن لا حمل غلبا بينهن وبين الدخول (قال) ومضى وضعت المفسدة ما في بطنها كاه فقد
انقضت عدتها المطلقة كانت أو متوفى عنها ولو كان ذلك بعد الطلاق أو المهر بطرقه بين وإن كانت حاملا
بأثني أو ثلاثة وضعت الأول فلزوجهما عليها الرجعة حتى تضع الثاني « فإن راجعها بعد وضع الأول رجمي

ولعلمهم بقوتهم
بأنفسهم بما يؤذيهم
فضلا عن أن يكونوا
متهين على أن ينالوهم
ببلف أو عذاب وانما
نقوم منهم دينهم فكانوا
يشددون عليهم بقله
دينهم كرها وقد وضع
الله المأثم في إكراههم
أولا ترى أن النساء إذا
أريدن الفتنه ضعفن
ولم يفهم فهم الرجال
وكان التقية تسعهن
كان فيهن أن يصيبن
أزواجهن ومن وهن
حرام عليهن قال وإن
جاءتنا امرأة مهانة
أو مسابة من دار الحرب
إلى موضع الإمام فجاء
سوى زوجها في طلبها
منع منها بلا عوض
وإن جاء زوجها فقها
قولان أحدهما يعطى
ما أنفق وهو ماذفع
إليها من المهر والآخر
لا يعطى وقال في آخر
الجواب وأشبههما أن
لا يعطوا عوضا (قال
المرزقي) هذا أشبه بالحق
عندي وليس لأحد أن
يعتد هذا العقد إلا
الخليفة أو رجل بأمره
لأنه يلي الأموال كلها

وعلى من بعده من الخلفاء إنقاذ ولا بأس أن يعاملهم على غير ما يكون في أموالهم مضمونا كالجزية
ولا يجوز عسور ما زعموا أنه مجهول (قال الشافعي) أصل ما أنى عليه أن انظر به لا تقبل من
أحد دأدين كأي الأتي يكون آثاره دأونه قبل نزول الفرقان فلا تقبل من يذل يهودية بنسراية أو نصرانية بجوسية أو مجوسية بنسراية

أو بغير الإسلام راعا أذن الله بأخذ الجزية منهم على ما دأبوا به قبل محمد عليه الصلاة والسلام وذلك خلاف ما أحدثوا من الدين بعده قال أقام على ما كان عليه والابتداء له عهده وأخرج من بلاد الإسلام عاه وصار حربا ومن بدل دينه من كتابه لم يحل نكاحها (قال المرتضى) رحمه الله قد قال في كتاب النكاح وقال في كتاب الصيد والذبائح (٣٠٣) إذا بدلت دين يحل نكاح أهله فهي حلال

وهذا عندى أشبه وقال ابن عباس ومن يتولهم منكم فإنه منهم (قال المرتضى) فمن دان منهم دين أهل الكتاب قبل نزول القرآن وبعد سواء عندى فى القياس وبالله التوفيق

(باب نفق الزوج)

(قال الشافعى) رحمه الله وإذا انقض الزوج عقدوا الصلح عليهم أو جاعة منهم فلم يخالفوا النافض بقول أو فعل ظاهر أو اعتزال بلادهم أو رسولون إلى الإمام أنهم على صلحهم فلا مأم غرهم وقتل مقاتلتهم وسبي ذرارهم وغنية أموالهم وهكذا فععل النبي صلى الله عليه وسلم بنى قرية فوطىة عقد عليهم صاحبهم فنقض ولم يغرقوه وليس كلهم أشرك فى المعونة على النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ولكن كلهم لم حصنه فلم يغارق النافض إلا بغيرهم وأجل على خراة وهم فى عقد النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة نفر من

تجدد كولد أو قضا الرجعة فان ولدت ولدا آخر أو أسقطت سقطاتين له من خلق الأتيمين شئ فرجعتة ثابتة وان لم تضع شيا إلا ما يخرج من النساء عما يتبع الولد أو ما لا يتبع فيمن شئ من خلق الأتيمين فالرجعة باطلة وكذلك هذا لو وضعت الأولين وبقي ثالث أو شئ تجدهم راء ثالثا أو ثلاثة وبقي رابع لا تحلوا بئد من زوجها الا بوضع آخر حلها وليس ما يتبع الحمل من المشيمة وغيرهما إلا يسير له خلق آدمى حلال قال ولو ارتجعها وقد خرج بعض ولدها وبقي بعضه كانت عليها الرجعة ولا تحلومنه حتى يشارفها كله خارجا منها فإذا فارفها كله فبعد انقضت عدتها وان لم يقع فى طست ولا غيره قال وأقل ما تحلومنه المقتدة من الطلاق والوفاق من وضع الحمل أن تضع سقطا قد بان له من خلق بني آدم شئ عين أو طفر أو أصبع أو رأس أو يد أو رجل أو بطن أو ما نازوى علم من رآه أنه لا يكون الا خلق آدمى لا يكون دما فى بطن ولا حسوة ولا شيئا لا يسير خلقه فإذا وضعت ما هو هكذا حلت به من عدة الطلاق والوفاة قال وإذا ألقت شيئا يجتمعها شئ فيه أهل العدل من النساء أخلق هو أم لا لم تحل به ولا تحلوا إلا بما لا يشككن فيه وإن اختلفت هي وزوجها فقالت قد وضعت ولدا أو سقطا قد بان خلقه وقال زوجها لم تضعي قال قولها مع غيرها وإن لم تحلف ردت البين على زوجها فان حلف على البت ما وضعت كانت له الرجعة وإن لم يحلف لم يكن له الرجعة قال ٣ ولو قالت وضعت شيئا أشك فيه أو شيئا لأعقله وقد حضره نساء فاستشهدت بهن وأقل من يقبل فى ذلك أربع نسوة حراز عدل مسلمات لا يقبل أقل منهن ولا يقبل فيهن والده ولا ولد يقبل أخواتها وغيرهن من ذوى قرابتهن والأجنبيات ومن أرضعهما من النساء ولو طلق رجل امرأته وولدت فلم تدرى أوقع الطلاق عليها قبل ولادها أو بعده وقال هو وقع بعد ما ولدت على عسلا الرجعة وكذبته فالقول قوله وهو أحق بها لأن الرجعة حق له وأخلوا من العدة حق لها فإذا اندع حقها فتكون أملاك بنفسها لأنه فيها دونه لم يزل حقه أعمايز ولأن تزعم هي أنه زال قال ولو لم يدر هو ولا هي أوقع الطلاق قبل الولاد أو بعده بان كان عنها غائب حين طلقها بانه من مصرها أو نازح منه كانت عليها العدة لأن العدة تجب على المطلقة فلا تز يلها عنها الا يبين أن تاتى بها وكان الورع أن لا يرجعها لأنى لا أدري لم طلقها قد حلت منه ولو ارتجعها لم أمنه لأنه لا يجوز لي منع رجعتها الا يبين أن قد حلت منه قال والحرة الكاتبة تكون تحت المسلم أو الكافر فى عدد الطلاق أو الوفاة وما يلزم المعتدة من ترك الخروج والاحداث وغير ذلك ولا يلها بكل وجه سواء لا يختلفان فى ذلك والحرة المسلمة الصغيرة كذلك وكذلك الأمة المسلمة إلا أن عدة الأمة فى غير الحمل نصف عدة الحرة وأن لسيد الأمة أن يخرجها وإذا أخرجها لم يكن لها نفقة على مطلق عاك الرجعة ولا حل قال ويجمع العدة من النكاح الثابت والنكاح القاسى فى شئ وتفترق فى غيره وإذا اعتدت المرأة من الطلاق والمنكوحه نكاحا أو أسدا بالفرقة فقدت ما سوا لا يختلفان فى موضع الحمل والافراء والشهور غير أن لانفقة لمنكوحه نكاحا أو أسدا فى الحمل ولا سكنى إلا أن يتطوع المصيب لها بالسكنى ليحضرها يكون ذلك لها بطوعه وله بتحصينها وإذا تنكح الرجل المرأة نكاحا أو أسدا فماتت عنها لم يفسد النكاح بعد موته أو قبله فلم يفرق بينهم ما حق مات فعلم أن تعدد عده مطلقة ولا تعدد عدة متوفى عنها ولا تحق شئ من عدته ولا ميراث بينهما لأنهم لم تكن زوجة وإنما سبى أو بعدة مطلقة لأن ذلك أقل ما تعدد به حرة فتعد إلى أن تكون حاملا فتضع حملها فحل للزوج وضع الحمل وإذا طلق الرجل امرأته بطل النكاح قبل رجعة أو لا يملكها فلم يحدث لها

(٣) قوله ولو قالت وضعت الخ كذا فى النسخ وتأمل فى جواب لو ولطه فى قوله فاستشهدت بهن تأمل

قريش فشهدوا قتالهم فقرر النبي صلى الله عليه وسلم قريش عام الفتح بقدر ثلاثة نفر منهم ثم تركهم بمعونة خراة أو إياهم من قاتلها قال ومتى ظهر من مهادين ما يدل على خيانتهم بنذالهم عهدهم وأبغهم ما منهم ثم حرب قال الله تعالى وأما تخافن من قوم خيانة الآية (باب الحكم فى المهادين والمعاهدين وما أتلف من خرمهم وشتايرهم وميلهم إلى غيرهم) (قال الشافعى) رحمه الله تعالى لم أعلم

مخالفاً من أهل العلم بالسيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نزل المدينة وأدعى يهود كافة على غير جزية وأن يقول الله عز وجل وإن جازلته فاحكم بينهم أو أعرض عنهم إنما نزلت فيهم ولم يقرأ وأن يجري عليهم الحكم وقال بعضهم نزلت في اليهوديين الذين ذنبوا هذا أشبه بقول الله عز وجل وكيف يحكمونك وعندهم التوراة الآية (٣٠٤) قال وليس للإمام الخياط في أحد من المعاهد من الذين يجري عليهم

الحكم إذا جازلته في حد
 لله تعالى وعليه أن يقيم
 لما وصفت من قول الله
 تعالى وهنم صاغرون
 (قال المزني رحمه الله)
 هذا أشبه من قوله في
 كتاب الحدود ولا يحدون
 وأرفعهم إلى أهل دينهم
 (قال الشافعي) رحمه
 الله بما كانوا يدينونه
 فلا يجوز حكمنا عليهم
 بإبطاله وما أحدثوا مما
 ليس بمجاز في دينهم وله
 حكم عندنا أمضى عليهم
 قال ولا يكشفون عن
 شيء مما استملوه مما لم
 يكن ضرراً على مسلم أو
 معاهد أو مستأمن
 غيرهم وإن جاءت
 امرأة رجل منهم
 تشهد بأنّه طلقها أو
 إلى منها حكمت عليه
 حكمي على المسلمين
 وأمرته في الظهار أن
 لا يقربها حتى يكفر
 رقة مؤمنة كما يؤدي
 الواجب من حدود جرح
 وأرش وإن لم يكفر عنه
 وأنفذ عققه ولا أفسخ
 نكاحه لأن النبي صلى
 الله عليه وسلم عفا
 عن عقد ما يجوز أن
 يستأنف و رد ما جاوز

الزوج رجة واحدة ولا نكاح حتى ولدت لا كثر من أربع سنين من يوم طلقها الزوج وأنكر الزوج الولد ولم يقر
 بالحمل فالولد ينفي عنه بلا لعان لأنها ولدت بعد الطلاق لما لا تلده النساء وإن كان الطلاق لا يملك فيه
 الرجعة ودت نفقة الحمل إن كانت أخذتها وإن كان يملك الرجعة فلم تقرب بثلاث حيض مضت أو تكون من
 تعدد بالشهور فتقرب بحضى ثلاثة أشهر فلها النفقة في أقل ما تحيض له ثلاث حيض وذلك أني أجعلها طاهراً
 حين طلقها ثم تحيض من يومها ثم أحسب لها أقل ما كانت تحيض فيه ثلاث حيض فأجعل لها فيه النفقة
 إلى أن تدخل في الدم من الحيضة الثالثة أبسدي ذلك بما وصفت من أن أجعل طهرها قبل حيضها من يوم
 طلقها وأقل ما تحيض وتطهر وإن كان حيضها يختلف فيطول ويقصر لم أجعل لها إلا أقل ما احتسنت
 تحيض لأن ذلك البقن وأطرح عنه الشك وأجعل العدة منقضة بالحمل لأنها مفسدة الحيضة ووضع الحمل
 فلو كانت عدتها بالشهور جعلت لها نفقة ثلاثة أشهر من يوم طلقها ورثت من العدة بوضع الحمل وإن لم
 يلزمه الولد كان من غيره قال ولو أقر به الزوج كان ابنه لأنه قد يرتفع وينكح نكاحاً حديداً ويصيب
 بشبهة في العدة فيكون ولده ولو لم يقر به الزوج ولكن المرأة ادعت أنه راجعها في العدة وأنكحها إذا كان
 الطلاق بائناً وأصابها وهي ترى أنه عليها الرجعة وأنكر ذلك كله أو مات ولم يقر لم يلزمه الولد شيء من
 هذا وعليه الميم على دعواها إن كان حيا وعلى ورثته على علمهم إن كان ميتاً وسألت أئمتناهم وإذا طلق
 الرجل امرأته مطلقاً فاعلم فيه الرجعة أولاً يملكها فأقرت بانقضاء العدة أولاً تقر بها حتى ولدت ولداً
 لم يجاوز أربع سنين من الساعة التي وقع فيها الطلاق وأقل الولد إلا بالاب لا كثر ما يكون له حمل
 النساء من يوم طلقها كان الاب حياً وميتاً لا ينسب الولد عن الأب إلا بان تأنى به لا كثر مما يحمل النساء من
 يوم طلقها أو يلتمن فينفية بلعان أو تزوجت زوجاً غيره فتكون فراشاً وإذا تزوجت زوجاً غيره وفقد أقرت
 بانقضاء العدة وأقر بالدخول بها ولم يقر حتى ماتت ولدت ستة أشهر من يوم وقعت عقدة النكاح فالولده
 إلا أن ينفيه بلعان وكذلك لو قالت كذبت في قولي أنقضت العدة لم تصدق على الزوج الأول وولده لا أقل
 من ستة أشهر من يوم وقعت عقدة النكاح الآخر ونحو أربع سنين أو أقل من يوم ذارها الأول كان
 للأول ولو وضعته لأقل من ستة أشهر من يوم ذارها الأول كان للأول ولو وضعته لأقل من ستة أشهر
 من يوم نكحها الآخر أو كثر من أربع سنين من يوم طلقها الأول لم يكن ابن واحد منهم إلا أنها وضعت من
 طلاق الأول لما لا تحمل له النساء ومن نكاح الآخر لم تلده النساء وإذا قال الرجل لرجل لامرأته كذا ولدت
 فأنت طالق فولدت ولدين في بطن واحد وقع الطلاق بالوليد الأول وانقضت عدتها بالوليد الآخر ولم يقع به
 طلاق لأن الطلاق وقع ولا عدة عليها ولو ولدت ثلاثة في بطن وقعت تطلق بغير الولدين الأولين لأن
 الطلاق وقع وهو يملك الرجعة وانقضت عدتها بالنكاح ولا يقع به طلاق ولو كانت المستبعدة بها ولدت
 أربع في بطن وقع الثلاث الثلاث الأولى وانقضت العدة بالولد الرابع ولو قال رجل لامرأته كذا
 ولدت فأنت طالق فولدت ولدين بين كل واحد منهما سنة وقع الطلاق بالاول وحلت للأول بالآخر
 وإن كان الطلاق لا يملك فيه الرجعة فلا نفقة فيه وإن كان يملك الرجعة فلها النفقة كما وصفت في أقل
 ما كانت تحيض فيه ثلاث حيض حتى تدخل في الدم من الحيضة الثالثة قال وإنما فرقت بين هذا
 والمسائل قبله لأن الزوج (١) ابتداء الطلاق كما يقع على الحائض بكلام تقدم قبل وضع حملها وقع وضع حملها
 منه ثم لم يحدث نكاحاً ولا رجعة قبله من واحد من ماولم يقر به قبله من أقراره وكان الولد منضاه بلا لعان وغير

(١) كذا في النسخ ولعله لما ابتداء الخ تأمل

العدد إلا أن يهاكم أو هي في عدة فنفسه وهكذا كل ما قبض من ربا أو من خيراً أو خبز ثم أسلساً وأحدهما على عنه
 ومن أباق لهم خيراً أو قبل لهم خبزاً لم يفسد لأن ذلك حرام ولا يفسد لهم فأن قيل فأنف تقرهم على ذلك قيل نعم وعلى الشريعة بالله وقد أخبر
 الله تعالى أنهم لا يجزئون ما حرم الله ورسوله في حرام لأنهم لا يفسدون ما حرم الله وإن استملوه قال وإذا كسر لهم صليب من ذهب لم يكن فيه غرم وإن كان

من هو دوكان اذا فرق صلح لغير الصليب فانقص الكسر العود وكذلك الطنبور والزممار ويجوز للنصراني أن يقارض المسلم واكره المسلم أن يقارض النصراني أو يشاركه وأكره أن يكرى نفسه من نصراني ولا أفسخه وإذا اشترى النصراني معصفاً أو دقراقه أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فسخته ولو أوصى ببناء كنيسة لصلاة النصراني ففسوخ (٣٠٥) ولو قال ينزلها المارة أجزته وليس في بنائها

معصية الابان بنى
لصلاة النصراني ولو قال
اكتبوا بثلثي التوراة
والانجيل فسخته
لتبديلهم قال الله تعالى
فويل للذين يكتبون
الكتاب بأيديهم الآية

كتاب الصيد والنباح
املا من كتاب أشهب
ومن اختلاف أبي
حنيفة وأهل المدينة

باب صفة الصائدين
كلب وغيره وما يحل من
الصيد وما يحرم

(قال الشافعي) رحمه
الله كل معلم من كلب
وفهر وغيره من
الوحش وكل هذا أشلى
استنلى وإذا أخذ
جس ولم يأكل فله إذا
فعل هذا مرة بعد مرة
فهو مسلم وإذا قتل فكل
ما لم يأكل فله كل فلا
تأكل فاعلم على
نفسه وذكر الشعبي
عن عدي بن حاتم رضي
الله عنه أنه سمع النبي
صلى الله عليه وسلم
يقول فأن أكل فلا
تأكل قالوا فاجمع

يمكن أن يكون أسدافي الظاهر منه فان قال قائل فكيف لم ينف الولد إذا أقرت أمه بانقضاء العدة ثم ولده
لأكثر من ستة أشهر بعد إقرارها قبل لما أمكن أن تكون تحيض وهي حامل فتقر بانقضاء العدة على
الظاهر والحمل قائم لم تقطع حق الولد بإقرارها بانقضاء العدة وأزمناء الأب ما يمكن أن يكون حملته
وذلك أكثر ما تحمل له النساء من يوم طلقها وكان الذي يملك الرجعة والذي لا يملكها في ذلك سواء ولما كان
هذا هكذا كانت إذا لم تقر بانقضاء العدة وجاءت بولد لا أكثر ما تلده النساء من يوم وقع الطلاق لم يجعل الولد
ولده في واحد منهما فان قال قائل فان يملك عليها الرجعة في معاني الأزواج ما لم تقر بانقضاء العدة ففي بعض
الأمر دون بعض ألا ترى أنها تجعل بالعدالة غيره وليس هكذا أمر الله وقيل له لا يجعل له أصابها بعد الطلاق
بغير رجعة فان قال لا ولكنه لو أصابها جعلها رجعة قبل فكيف يكون أصابها لأصابتها رجعة ما جعلها المعصية
ويقال له أرأيت لو أصابها في عدة من طلاق بائن فبأن ينفقها بولد فادعى الشبهة فان قال يلزمه قبل فقد أزنته
الولد لأصابتها في العدة من طلاق بائن الزامه الولد في العدة من طلاق بائن فبأن ينفقها بولد فادعى الشبهة فكيف نبهت عنه في
أحدهما وأثبتت عليه في الآخر وحكمهما في الحاق الولد عندك سواء

(عند الوفاة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل والذين يتوفون منكم ويذرون
أزواجا وصية لأزواجهم متاعا إلى الحول غير أخراج الآية (قال الشافعي) حفظت عن غير واحد من أهل
العلم بالقرآن أن هذه الآية تزل قبل نزول أي الموارث وأنها منسوخة وحفظت أن بعضهم يزيد على
بعض فيما يذكروا حكما أحكى من معاني قولهم وإن كنت قد أوصيت بعضه بأكثر مما أوصى به وكان بعضهم
يذهب إلى أنها تزل مع الوصية للوالدين والأقربين وأن وصية المرأة محدودة بمتاع سنة وذلك نفقتها وكسوتها
وسكنها وإن قد حذر على أهل زوجها أن يحظر عليها أن تخرج ولم يخرج زوجها ولا ورثه فحضر زوجها
إذا كان غير أخرج منهم لها ولا هي لأنها انما هي تاركة لحق لها وكان مذهبهم أن الوصية لها بالمتاع إلى الحول
والسكنى منسوخة بأن الله تعالى ورثها الربع أن لم يكن لزوجها ولد والثمن أن كل له ولد وبين أن الله عز وجل
أثبت عليها عدة أربعة أشهر وعشر ليس لها الخيار في الخروج منها ولا النكاح قبلها قال وبلغت سنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم على أن عليها أن تمكث في بيت زوجها حتى يبلغ الكتاب أجله إلا أن تكون حاملا
فيكون أجلها أن تضع حملها بعد أو قرب وبسط موضع حملها عدة أربعة أشهر وعشر قال وما وصفت من
نسخ الوصية لها بالمتاع إلى الحول بالميراث بالاختلاف فيه من أحد علمته من أهل العلم وكذلك لا اختلاف
علمته في أن عليها عدة أربعة أشهر وعشر وقول لا أكثر من أهل العلم مع السنان أجلها إذا كانت حاملا وكل
ذات عدنان تضع حملها قال وكذلك قول لا أكثر من أهل العلم أن تصدق بيت زوجها وليس لها الخيار في أن
تخرج مع الاستدلال بالسنة قال وكان قول الله عز وجل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن
بأنفسهن أربعة أشهر وعشر لا يحل أن يكون على كل زوجة حرة وأمة حامل وغير حامل واحتمل أن يكون
على الحر أن تدون الأما وغير ذوات الحمل دون الحوامل وبلغت السنة على أنها على غير الحوامل من الأزواج
وإن الطلاق والوفاء في الحوامل المعتدات سواء وأن أحلهن كلهن أن يضعن حملهن ولم أعلم مخالفا في أن الأمة
الحامل في الوفاة والطلاق كالحرة تحمل بوضع حملها أخبرني مالك عن عبد بن معبد عن أبي سلمة عن
عبد الرحمن قال سئل ابن عباس وأبو هريرة رضي الله تعالى عنهما عن التوفيق بينهما وهي حامل فقال
ابن عباس آخر الأجلين وقال أبو هريرة ولدت فتصلحت فدخل أبو سلمة على أم لم تزوج التي صلى الله
عليه وسلم فأسألهما عن ذلك فقالتا ولدت شيعة الألبية بعد وفاته تزوجها نصف شهر فحملها لرجلان أحدهما

السراي والصفراء والعقاب وغيرهما يصد أن يدعى فيصير نسلي فطير وبأخيه فيصير مرة بعد مرة فهو مسلم فان قتل فكل وإذا
أكل ففي القليس أنه كالكب (قال المزني) رحمه الله ليس البازي كالكب لأن البازي وصفه انما يعلم العلم وبه يأخذ الصيد والكب
يؤدب على ترك العلم والكب يضرب أبدا ولا يمكن ذلك في الطير فلهما مختلفان فيؤكل ما قتل البازي وإن أكل ولا يؤكل ما قتل الكب فلهما

أكل انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك (قال الشافعي) وإذا أرسل أحببت أن يسمى الله تعالى فان نسي فلا بأس لان المسلم يذبح على اسم الله ولو أرسل مسلم ومجوسي كاليين متفرقين أو طائرين أو سمعين فقتلا فلا يؤكل وإذا رمى أو أرسل كلبه على الصيد فوجده قتيلا فالجبر عن ابن عباس والقياس أن لا يأكله (٢٠٦) لانه يمكن أن يكون قتله غيره وقال ابن عباس كل ما أصيبت ودع ما أغتبت

وما أصيبت هو ما قتله
وأنت تراه وما أغتبت
ما غاب عنك فقتله
الا أن يبلغ منه مبلغ
الذبح فلا يضر مما حدث
بعده وإذا أدرك
الصيد ولم يبلغ سلاحه
أو معلمه ما يبلغ الذبح
فأمكنه أن يذبحه فلم
يفعل فلا يأكل كل كان معه
ما يذبح به أو لم يكن فان لم
يمكنك أن تذبحه ومعدك
ما نذبه به ولم تفرط
حتى مات فكل ولو
أرسل كلبه أو سمعه
وسمى الله تعالى وهو
يرى صيدا فأصاب غيره
فلا بأس بكلمه من قبل
أنه رأى صيدا ونواه وان
أصاب غيره وان أرسله
ولا يرى صيدا ونوى
فلا يأكل ولا تغل النية
الامع عين ترى ولو كان
لا يجوز الامانواه بعينه
لكان العلم يحيط أن
لو أرسل سهم على مائة
طلبى أو كلبا فأصاب
واحد فالواحد المصاب
غير منوى بعينه ولو
خرج الكلب إلى الصيد
من غير إرسال صاحبه
فجزه فانزجر وأشلده

شاب والآخر كهل فخطبت إلى الشاب فقال الكهل لم تحلل وكان أهلها غيبا ورجا إذا جاء أهلها أن يؤثروه
بها فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد حلت فانكحي من شئت أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد
عن سليمان بن يسار أن عبد الله بن عباس وأبا سلمة اختلفا في المرأة تنفس بعد وفاة زوجها بلبال فقال ابن
عباس أجزا الأجلين وقال أبو سلمة إذا نفست فقد حلت قال فجاء أبو هريرة فقال أنا مع ابن أخي يعني أبا سلمة
فبعثوا كريباً مولى ابن عباس إلى أم سلمة يسألهما عن ذلك فجاءهم فأخبرهم أنها قالت ولدت سبعة الأسلية
بعد وفاة زوجها بلبال فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها قد حلت فانكحي أخبرنا مالك عن
هشام بن عروة عن أبيه عن السور بن مخرمة أن سبعة الأسلية نفست بعد وفاة زوجها بلبال فجاءت رسول
الله صلى الله عليه وسلم فاستأذنته في أن تنكح فأذن لها أخبرنا ابن عينة عن ابن شهاب عن عبيد الله بن
عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبيه أن سبعة بنت الحارث وضعت بعد وفاة زوجها بأيام ففرها أبو السنا بل
ابن بعكك بعد ذلك بأيام فقال قد تصنع للزواج انها أربعة أشهر وعشر فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه
وسلم فقال كذب أبو السنا بل أوليس كما قال انك قد حلت فترجى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه سئل
عن المرأة تنوفي عنها زوجها وهي حامل فقال ابن عمر إذا وضعت حملها فقد حلت فأخبره رجل من الأنصار
أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه قال لو ولدت وزوجها على سرير لم يدفن لحلت (قال الشافعي) وليس
للتوفي عنها نفقة مالملا كانت أو غير حامل أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله
أنه قال ليس للتوفي عنها نفقة حسب الميراث (قال الشافعي) وكذلك لو كانت مشركة أو ملوك لا تراث
لم يكن لها النفقة لان ملكه عن المال قد انقطع بالموت وإذا وضعت المتوفي عنها جميع حملها حلت للزواج
مكاتها ولم تنتظر أن تطهر وكان لها أن تنكح ولم يكن لزوجه أن يصيها حتى تطهر وهكذا هي إن كانت مطلقة
وهكذا المعتدة من الطلاق إذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة حل لها أن تنكح ولم يكن لزوجه أن يصيها
حتى تطهر فإذا ولدت ولداً أو سكنت تحدر كتحدر أن يكون ولداً ثانياً أو وضعت ثانياً وخافت أن تكون
الحركة ولداً ثالثاً لم تنكح حتى تعلم أن ليس في بطنها ولد غير الذي ولدت أولاً وان نكحت بعد ولاد الأول والثاني
وهي تحدر كتحدر كتحدر موقوف فان ولدت فالنكاح مقسوخ وان علم أنه ليس ولد فالنكاح ثابت فان كانت
مطلقة لزوجه عليها الرجعة فوضعت ولداً فارتجعت ولداً فارتجعت فارتجعت فان ولدت آخر
أو أسقطته قد تدين بعض خلقه فالرجعة ثابتة وان لم تضعه فالرجعة باطلة قال وسواء ولدت سقطة أو تماماً
أو ضرباً إنساناً وهي فالقته مسنة أو حيا تلوعدها بذلك كله لأنها قد وضعت حملها وهي ومن ضربها أثمان
بشره وهذا هكذا في الطلاق وكل عدة على كل امرأته بوجه من الوجوه وسواء هذا في الاستبراء وفي كل عدة من
نكاح فاستحل بوضع الحمل ولا تحلل به حتى يتبين له خلق من خلق بني آدم رأس أو يد أو رجل أو ظفر
أو عين أو شعر أو فرج أو ما يعرف به أنه من خلق آدمين فأما ما لا يعرف به أنه خلق آدمي فلا تحلل به وعدتها
فيه ما فرض عليها من العدة غير عدة ولات الاحال وسواء في الخروج بوضع الحمل من العدة بالوفاة والطلاق
والنكاح القاسد والمفسوخ والاستبراء كل امرأته حرة وأمة ونسية وبأى وجه اعتدت وأى أمة استبرأت
وتعتد المتوفي عنها زوجها الحرة المطلقة والأمة من أى زوج كان حر أو عبد أو ذى حرقة خمسة عدة واحدة
إذا لم تكن حاملاً أربعة أشهر وعشر استظر إلى الساعة التي توفي فيها الزوج فتعتد بها بالأيام وإذا رأت الهلال
اعتدت بالآهلة قال كله مات نصف التمار وقد بقي من الشهر خمس ليل سوى يومها الذي مات فيه فاعتدت

فأشلتى فأخذ وقتل كل وإن لم يحدث غير الأمر الأول فلا يأكل وسواء استلذه صاحبه أو غيره
عن تجوز ذلك وناخرب الصيد فقطعه قطعتين كل وإن كانت إحدى القطعتين أقل من الأخرى ولو قطع منه بأور جلا وأدنا
أشياً يمكن لم يرد على ذلك أن يعيش بعد مساعدة أو مئة أكثر منها ثم قتله بعد ميتة كل كل ما كان ثابتاً من ضائه ولم يأكل العضو

الذي بان وفيه الحياة لأنه عضو مقطوع من حي وحي بعد قطعه ولو مات من قطع الأول أكلمهما معالان ذكاه بعضه ذكاه كله ولا بأس أن يصيد المسلم بكتب الجحوسى ولا يجوز أن كل ما صاد الجحوسى بكتب مسلم لأن الحكم حكم للمرسل وانما التكب أداة وأى أوبى به كان مجوسيا فلا يرى ثوب كل ذبيحته وقال في كتاب النكاح ولا ينكح ان كانت جارية وليسته (٣٠٧) كالصغيرة يسلم أحد أوبىها الا الاسلام لا يشركه الشرك والشرك

يشركه الشرك ولا يؤكل ماقتله الاحبولة كان فيها سلاح أولم يكن لا نهاذ كاه بعير فعل أحد * والد كاه وجهان أحدهما كان مقدورا عليه من انسى أو وحشى لم يحل الابان بذكى وما كان ممتعا من وحشى أو أنسى فما قدرته عليه من الرمي أو السلاح فهو به ذكى وقال صلى الله عليه وسلم ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوه الا ما كان من سن أو ظفر لان السن عظم من الانسان والتظفر مدى الحبش وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جعل ذكاه الانسى مثل ذكاه الوحشى اذا امتنع قال ولما كان الوحشى يحل بالعقر ما كان ممتعا فلذا قدر عليه لم يحل الا بما يحل به الانسى كان كذلك الانسى اذا صار للوحشى ممتعا حل بما يحل به الوحشى قال ولو وقع بعير بئر وطعن فهو كلبه ولو رمى صيدا

نحو ما ترى في الهلال فمحصى الخمس التي قبل الهلال ثم تعدد أربعة أهلة بالأهلة وان اختلفت فكان ثلاث منها تسع وعشرين وكان واحد منها ثلاثين أو كانت كلها ثلاثين انما الوقت فيها الأهلة فاذا اوقفت الأهلة الاربعة اعتدت أربعة أيام بلياليهن واليوم الخامس الى نصف النهار حتى يكمل لها عشر سوئ الأربعة الأشهر وان مات وقد مضى من الهلال عشر ليلال أحصت ما بقى من الهلال فان كان عشرين أو تسعة عشر يوما حفظتها ثم اعتدت ثلاثة أشهر بالأهلة ثم استقبلت الشهر الرابع فأحصت عددا بانه فاذا كمل لها ثلاثون يوما بلياليها فقد أوفت أربعة أشهر واستقبلت عشر بلياليها فاذا أوفت لها عشر إلى الساعة التي مات فيها فقد مضت عدتها ولو كانت محبوسة أو عيلاء لارى الهلال ولا تخبر عنه أو أطلق عليها الغنم اعتدت بالأيام على الكال الأربعة الأشهر مائة وعشرين يوما والعشر بعدها عشر فذلك مائة وثلاثون يوما ولم تحل في شئ من ذلك من زوجها حتى توفى هذه العدة أو ثبت لها أن قد دخلت عدتها قبله بالأهلة والعشر كما وصفت وليس علم أن تأتي في الأربعة الأشهر والعشر بحضة لان الله عز وجل جعل الحيض موضع عافكان بفرض الله العدة لانه هو فكذلك اذا جعل الشهور والأيام عدة فلا موضع للحضة فيها ومن قال تأتي فيها بحضة جعل عليها ما لم يجعل الله عليها أرايت لو كانت تعرف أنها لا تحيض في كل سنة أو سنتين الامر ما يكون من جعلها تسعة سنين أو سنتين جعل عليها ما ليس عليها ولكن لو اربأت من نفسها استبرأت نفسها من الرية كما يكون ذلك في جميع العدد وكذلك لو جاءت في الأربعة الأشهر والعشر بحضة وحيض ثم اربأت استبرأت من الرية قال ولو طلقها ثلاثا أو طلقه لم يبق له عليها من الطلاق غير حاجي يكون لا عاك رجعتها وهو صحيح ثم مات لم تره واعتدت عدة الطلاق ولو طلقها مرضا ثم صبح من مرضه ثم مات وهي في العدة لم تره واعتدت عدة الطلاق لأنه قد صبح في حال لو ابتدأ طلاقها فيها ثم مات لم تره فكان في العدة مطلقا ولم يحدث رجعة ولو طلقها مرضا ثم مات من مرضه وهي في العدة فان كان الطلاق عاك فيه الرجعة ورثته وورثها لو ماتت لأنها في معنى الأزواج وهكذا لو كان هذا الطلاق في العدة قال ولو طلقها طلاقا لا يملك فيه رجعتها وهو مرض ثم مات في العدة لم يرثها وان مات وهي في العدة فقول كثير من أهل القضا انهارت في العدة وقول بعض اصحابنا انها ترثه وان مضت العدة وقول بعضهم لا ترث ميتة هذا مما استخبر الله عز وجل فيه «قال الربيع» وقد استخار الله تعالى فيه فقال لا ترث الميتة طلقها مرضا أو صحيحا «قال الربيع» من قبل أنه لو ألى منها لم يكن مولا ولو طلقها مرضا لم يكن مظاهرا ولو طلقها كان عليه الحد ولو ماتت لم يرثها فلما كانت خارجة من معنى الأزواج وانما ورث الله تعالى الزوجة فقال ولهن الربع وانما خاطب الله عز ذكره الزوجة فكانت غير زوجة في جميع الأحكام لم ترث وهذا قول ابن الزبير وعبد الرحمن بن عوف طلقها على أنها لا ترث ان شاء الله عنده (قال الشافعي) واختلف اصحابنا فيها ان نكحت فلانى اختار أن ورثت بعد مضى العدة ان ترث ما لم تزوج فاذا تزوجت فلا ترثه فتزوجت وحين وتكون كل تاركة لحقها بالتزويج وقد قال بعض اصحابنا ترثه وان تزوجت عندا ورثت أزواجها وقال غيرهم ترث في العدة لا ترث بعدها أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة أنه سأل ابن الزبير عن المرأة يطلقها الرجل فيبنتها ثم يموت وهي في عدتها فقال ابن الزبير طلق عبد الرحمن بن عوف عما ضربت الأصبع الكلبة فبنتها ثم مات وهي في عدتها فهو ورثها عتقت فقال ابن الزبير فاما أنا فلا أرى أن ترث ميتة وقال غيرهم ان كانت ميتة لم ترث في عدتها ولا غيرها وهذا قول يصح لمن قال به وقد ذهب اليه بعض أهل الآثار والنظر فقال

فكسره أو قطع جناحه ورماه آخر فقتله كان حراما وكان على الراى الاخرية بالمال التي رماه لم يسكورا أو مقطوعا (قال المرقى) رحمه الله معنى قول الشافعي عندي في ذلك أنه انما يعزم قيمة مقطوع رأسه أو يقطع من مقاتله ما يعلم أنه قتله دون جرح الجناح ولو كان جرما كالجرح الأول ثم أخذه به فأتى في يد مقتلات من جرحه فبلى الثاني فبلى جرحه مقطوع الجناح الأول بوصف قيمته

يجزى ما جرح من لان قبله مقطوع الجناحين من فعله وفعل مالكة قال ولو كان تمتعاً بعد رمية الأول يطهران كان طائراً أو بعدوان كان دابة ثم رماه الثاني فأنبته كان لثاني ولورماه الأول بهذه الحال فقتله ضمن قيمته لثاني لأنه صار له دونه (قال المزني) رحمه الله ينبغي أن يكون قيمته مجزى ما الجرحين الأولين في قياس (٣٠٨) قوله ولورماه معاً فقتله كان يشبه ما نصفين ولورماه الأول ورماه الثاني ولم يبدأ ببلغه

الأول أن يكون تمتعاً أو غير تمتع جعلناه بينهما نصفين ولورمى طائراً فحرقه ثم سقط إلى الأرض فأصابه ميتاً لم ندر أمت في الهواء أم بعد ما صار إلى الأرض أكل لانه لا وصل إلى أن يكون مأخوذاً بالوقوع ولورم هذا حرم كل طائر رمى فوقه ميتاً ولكنه لو وقع على جبل فتردى عنه كان متردياً لا يؤكل إلا أن تكون الرمية قد قطع رأسه أو ذنبه أو قطعته باثنين فيعلم أنه لم يترد إلا مسدداً ولا يؤكل ما قبله الرمي إلا ما حرق رقبته أو قطع بجذعه فأما ما جرح بشقه فهو وقيد ومالكة الجوارح فقتله ولم تملكه حبل معنيين أحدهما أن لا يؤكل حتى يجرح قال الله تعالى من الجوارح والآخرون أنه حلال (قال المزني) الأول أولاهما به قياساً على رأي الصمد أو ضاربه لا يؤكل إلا أن يجرحه (قال الشافعي)

وكيف ترثه امرأة لا يرثها ولا تحل له وانما ورث الله تعالى عز ذكره الأزواج وهي ليست بزوج و جعل على الأزواج العدة فإن قلتم لا تعتد لها ليست بزوج فكيف ترثه من لا تعتد منه من وفاته فإن قلتم تعتد فكيف تعتد منه غير زوجة له وإن مضت بها ثلاث حيض قبل موته أفتعتد امرأة أربعة أشهر وعشراً بعد ثلاث حيض وإن كانت إذا مضت لها ثلاث حيض وهو مريض فشككت جازاً لها الشكاح أفتعتد منه أن توفي وهي تحمل لغيره ومن ورثها في العدة أو بعد مضتها ينبغي أن يقول أورثها بالاتباع ولا أجعل عليها عدة لأنها ليست من الأزواج وانما جعل الله تعالى العدة على الأزواج وإذا مات عنها فلم تعلم وقت موته اعتدت من يوم تتيقن موته أربعة أشهر وعشراً قال وإن لم يبلغها موته حتى يمضي لها أربعة أشهر وعشراً قامت بينة بموته فقد مضت عدتها ولا تعود لعدة ولا أحداد (قال الشافعي) وكذا المطلقة في هذا كله ولوارث تزوج المرأة عن الإسلام أمرنا ما اعتد عدة الطلاق فإن قضتها قبل أن يرجع إلى الإسلام فقد بانت منه وإن لم تقضها حتى تاب الزوج إلى الإسلام ثم مات قبل مضى آخر عدتها أو بعده فساو ورثته في هذا كله لأنها زوجته بحالها ولو اختلفت هي وورثة الزوج فقالوا قد مضت عدته قبل أن يتوب وقالت لم تض حتى تاب وهم يتصادقون على توبه الزوج فالقول قول المرأة مع عيناها ولو أقرت بانقضاء العدة قبل أن يتوب فلا شيء لها في ماله وكانت عليها عدة الوفاة والاحداد تأتي فيها ثلاث حيض لأنها مقربة بان عليها العدة في إقرارين مختلفين ولولم يمت ولكن قالت قد انقضت عدتي قبل أن يتوب ثم قالت بعد ما تاب وقبل أن يموت لم تنقض عدتي كانت أمراً به بحالها أو أصدها أن عدتها لم تنقض وهكذا كل مطلقة تزوجها عليها الرجعة قالت قد انقضت عدتي ثم قالت لم تنقض فلزوجها الرجعة وإن قالت قد انقضت عدتي فكذبها الزوج أحلفت فان حلفت فالقول قولها مع عيناها وإن لم تحلف حلفت هو على البت ما انقضت عدتها فإن شك لم رد عليها وإذا مات الرجل وله امرأة أن قد طلق أحدها مطلقاً لا علق فيه الرجعة ولا تعرف بعينها اعتدنا أربعة أشهر وعشراً تكمل كل واحدة منها فيها ثلاث حيض والله الموفق

(مقام التوفي عنها والمطلقة في بيتها) قال الشافعي رحمه الله حال الله تبارك وتعالى في المطلقات لا يخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا بأذن بفاحشة معينة قال فكانت هذه الآية في المطلقات وكانت المعتدات من الوفاة معتدات كعدة المطلقة فاحتملت أن تكون في فرض السكنى للمطلقات ومنع إخراجهن تدل على أن في مثل معان في السكنى ومنع الإخراج المتوفى عنهن لأنهن في معان في العدة قال ودلت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أن على المتوفى عنها أن عكف في بيتها حتى يبلغ الكتاب أجله واحتمل أن يكون ذلك على المطلقات دون المتوفى عنهن فيكون على زوج المطلقة أن يسكنها لانه مالئمة ولا يكون على زوج المرأة المتوفى عنها سكنها لأن ماله مملوك لغيره (١) وانما كانت السكنى بالموت إكلاً ماله والله تعالى أعلم أخبرنا مالك عن سعد بن مسعود بن كعب بن بكرة عن عمة زينب بنت كعب ابن عجرة أن القرية بنت مالك بن سنان وهي أخت أبي سعيد الخدري أخبرتها أنها جاءت إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تائه أن يرجع إلى أهلها في بني خندرة فإن زوجها خرج في طلب أبي عبد الله أبو حنيفة أنا

(١) قوله وانما كانت السكنى الخ كذا في النسخ وضرب عليه في بعضها علامة على التوقف فهو غير ظاهر أمل كتبه معصمه

رحم الله ولورمى شخصاً بحجر فأصاب حيداً فلوأكله ما رأته محرماً كالأخطأ فقتلها لا يردها كان ولو زوجها وهو راها خشيته ومن آخر زيداً فأقتلته فصاده غيره فهو الأول وكل ما أصابه خلال في غير حرم مما يكون عكة من حمامها وغيره فلا بأس بامتاع (٢) بحرمه بغير من حرم وأحرأه ولو تحول من برج إلى برج فاخذ كان عليه رده ولو أصاب طليقاً لم يقرطاً فهو

لغيره (قال الشافعي) رحمه الله ولو شق السبع بطي شاة فوصل الى معاه ما يستحق انها ان لم تنك ماتت فقد كبت فلا بأس باكلها لقول الله عز وجل والنطيحة وما اكل السبع الا ما ذكيت والذكاة بالقرآن (قال المزني) رحمه الله وأعرف من قوله انتم "تؤكل اذا بلغها ما لا يباع لحياتها الاحياء المذكي وهو قول المدنيين وهو عندى أقيس (٢٠٩) لاني وجدت الشاة توت عن ذكاة تفصل وعن عقر فتعمر فلما

وجدت الذي أوجب الذبح موتها وتحليلها لا يبدلها اكل السبع لها ولا ردها كان ذلك في القياس اذا أوجب السبع موتها وتحريمها لم يبدلها الذبح لها ولا أعلم خلافا أن سباعا لو قطع ما يقطع المذكي من أسفل حلقها أو أعلاه ثم ذبح من حيث لم يقطع السبع من حلقها أو أعلاه ولو سبق الذبح ثم قطع السبع حيث لم يقطع الذبح من حلقها أو أعلاه ذكية وفي هذا على ما قلت دليل وقد قال الشافعي ولو أذرك الصيد ولم يبلغ سلاحه أو معله ما يبلغ الذابح فأمكنه أن يذبحه فلم يفعل فلا بأس بكل (قال المزني) رحمه الله وفي هذا دليل أنه لو بلغ ما يبلغ الذابح أكل (قال المزني) رحمه الله وبليلى آخر من قوله قال في كتاب الدين لو قطع حلقوم رجل ومريشاه أو قطع

كان في طرف القدوم لحقهم فقتلوه فالت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أرجع الى أهلي فان زوجي لم يتركني في مسكن علك ولا نفقة قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم فانصرفت حتى اذا كنت في الحجرة أوفى المسجد دعاني أو أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخلت له فقال كيف قالت قالت فرددت عليه القصة التي ذكرت له من شأن زوجي فقال امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتدت فيه أربعة أشهر وعشرا قالت فلما كان عثمان بن عفان رضي الله عنه أرسل الى فأتاني عن ذلك فأخبرته فاتبعه وفضي به قال وبهذا تأخذ قال وإذا طلق الرجل المرأة فليساكنها في منزله حتى تنقضي عتدها ما كانت العدة حملا أو شهورا كان الطلاق علك فيه الرجعة أولا يعلكها قال وإن كان المنزل بكراء فالكرء على الزوج المطلق أو في مال الزوج الملبت ولا يكون للزوج المطلق اخراج المرأة من مسكنها الذي كانت تسكن معه كان له المسكن أو لم يكن ولزوجهما ان ذكرهما في بيع المسكن وسيرينه وبينهما أن يسكن فيما سوى ما يبيعها قال وإن كان على زوجيهما لم يبيع مسكنهما فيما يبيع من ماله حتى تنقضي عتدها قال وهذا اذا كان قد أسكنها مسكنه أو منزلا قد أعطى كراءه قال وذلك أنهم ائذ ملكت عليه سكنها فيما يبيعها حيث طلقها كما يعلك من أكثر من رجل مسكنه سكني مسكنه دون مالك الدار حتى ينقضي كراؤه قال فأما ان كان أنزلها من لا عارية أو في كراء فأنقضى أو بكرأ لم يدفعه وأفلس فلا هل هذا كله أن يخرج جوهامنه وعليه ان يسكنها غيره إلا أن أفلس فإن أفلس ضربت مع العرءاء بأقل قيمة سكني ما يبيعها بالعالم ببيع وابتعته بفضله متى أسير قال وهكذا تضرب مع العرءاء بشفقة حاملا وفي العدة من طلاقه قال ولو كانت هذه المسائل كلها في موته كان القول فيها واحدا من قولين أحدهما ما وصفت في الطلاق لا يباح له ومن قال هذا قال وفي قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم للقرءة امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله دليل على أن التوفي عنها السكنى قال ويجعل لها السكنى في مال الملبت بعد كفته من رأس ماله ويمنع منزلها الذي تر كفا فيه أن يباع أو يقسم حتى تنقضي عتدها ويشكاري لها أن أخرج من منزل كان بيده عارية أو بكراء والقول الثاني أن الاختيار لورثته أن يسكنوها أو أن يفعلا وهذا فقد ملكوا المال دونه ولم يكن لها السكنى حين كان ميتا لا على شيء ولا سكنى لها كالأنفقة لها ومن قال هذا قال ان قول النبي صلى الله عليه وسلم امكثي في بيتك يحمل ما لم يخرج من منه ان كان لغيرك لانه قد وصفت أن المنزل ليس لزوجها قال كان لها المنزل أو للقوم فلم يخرج جوهامنه لم يخرج من منه حتى تنقضي عتدها قال وإذا أسكنها ورثته فلهم أن يسكنوها حيث شاؤا لا حيث شئت اذا كان موضعها حرزا ولم يكن لها أن تمنع من ذلك وإن لم يسكنوها اعتدت حيث شئت من المصير قال ولو كانت تسكن في منزل لها معه فطلقها وطلبت أن تأخذ كراء مسكنها منه كان لها في ماله أن تأخذ كراء أقل ما يبيعها من المسكن فقط قال ولو كان نقلها الى منزل غير منزله الذي كانت معه فيه ثم طلقها ومات عنها بعد أن صارت في المنزل الذي نقلها اليه اعتدت في ذلك المنزل الذي نقلها اليه وأذن لها أن تنتقل اليه ولو كان أذن لها في النقلة الى منزل بعينه أو أمرها تنتقل حيث شئت فقلت متاعها وخدمها ولم تنتقل يدينها حتى مات أو طلقها اعتدت في بيتها الذي كانت فيه ولا تكون منتقلة الى بيتها فانا انتقلت يدينها وإن لم تنتقل يدينها ثم طلقها ومات عنها اعتدت في الموضع الذي انتقلت اليه بآتة قال سواء أذن لها في منزل بعينه أو قال لها انتقلي حيث شئت أو انتقلت بغير إذنه فأنزلها بعد في المقام في ذلك المنزل كل هذا في أن تعتد فيه سواء قال ولو انتقلت بغير إذنه ثم

(٢٧ - الام خامس)

حشوة فأبانتهم من جوفها أو صيرت في حال اللبوح ثم ضربت آخر عتقه فلاول قاتل دون الآخر (قال المزني) رحمه الله فهذه آتة على ما وصفت من قوله الذي هو أصح في القياس من قوله الآخر وبقائه التوفيق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكل ما كن يعيش في المأمن حوت أو غير ما خفف معكاه ولو كن شيئا أطول حياته فذبحه لاستحسان ربه

ما كرهه وسواء من أخذه من مجوسى أو وثنى لاذكاته وسواء ما لفظه البحر وطفا من ميتته وأخذ حيا أكل أو أوبس سكا طافيا وقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحلت لنا ميتتان ودمان الميتان الحوت والجراد والدمان أحسبه قال الكبش والطحال وقال صلى الله عليه وسلم هو الطهور ماؤه الحل ميتته وقال (٣١٠) الله جل ثناؤه أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم والسيارة وهذا عموم

فن خص منه شيئا
فالمقصود لا يجوز
عند أهل العلم الإيسنة
أو إجماع الذين لا يجادلون
ما أراد الله (قال المزني)
رحمه الله ولو جاز أن
يحرم الحوت وهو ذكي
لأنه طفا لجاز أن يحرم
المذكي من الغنم إذا طفا
وفي ذلك دليل وبالله
التوفيق

كتاب الضحايا من
كتاب اختلاف
الأحاديث ومن أملاء
على كتاب أشهب
ومن كتاب أهل المدينة
وأبي حنيفة

(قال الشافعي) رحمه الله
أخبرنا السجستاني
أبراهيم عن عبد العزيز
ابن مهيب عن أنس
ابن مالك أن النبي صلى
الله عليه وسلم كان يضحي
بكبشين وقال أنس
وأنا أضحي أيضا بكبشين
وقال أنس في غيره هذا
الحديث ضحى النبي
صلى الله عليه وسلم
بكبشين أملحين وذبح
أبو بردة بن نيار قبل أن
يذبح النبي صلى الله
عليه وسلم يوم الأضحية

لم يحدث لها إذا نحتي طلقها أو مات عنها رجعت فاعتدت في بيتها الذي كانت تسكن معه فيه وهكذا السفر
بأذن لها به فان لم تخرج حتى يطلقها أو يتوفى عنها أقامت في منزلها ولم تخرج منه حتى تنقضي عتتها وان
أذن لها بالسفر فخرجت أو خرج مع مسافرا إلى حج أو بلد من البلدان فمات عنها أو طلقها طلاقا لا يملك فيه
الرجعة فسواء ولها الخيار في أن تضحي في سفرها ذاهبة أو راجعة وليس عليها أن ترجع إلى بيته قبل أن ينقضي
سفرها فلا تقصر في المصر الذي أذن لها في السفر إليه إلا أن يكون أذن لها في المقام فيه أو في النقلة إليه فيكون
ذلك عليها إذا بلغت ذلك المصر وان كان أخرجهما مسافرة أقامت ما يقسم المسافر مثلها ثم رجعت فان بقي
من عتتها شيء أكملته في بيته وإن لم يبق منها شيء فقد انقضت عتتها قال وسواء كانت قريبا من مصرها
الذي خرجت منه إذا مات أو طلقها أو بعدا وأذن لها بالسفر وخرجها فيه كاذبه بالنقلة وانتقالها لأن
نقلة المسافر هكذا وان رجعت قبل أن ينقضي سفرها اعتدت بقية عتتها في منزلها ولها الرجوع لأنه
لم يأذن لها بالسفر أذن مقامه في الامقام مسافر وان كان أذن لها بالنقلة إلى مصر أو مقام فيه فخرجت ثم
مات أو بقي حيا فإذا بلغت ذلك المصر فله أن كان حيا ولوليه أن كان حاضرا أو وكيل له أن يزلها حيث يرضى
من المصر حتى تنقضي عتتها وعليه سكنها حتى تنقضي عتتها في ذلك المصر وإن لم يكن حاضرا ولا
وكيل له ولا وارث حاضر كان على السلطان أن يحصنها حيث يرضى لثلاثين ليلة وبالطلاق ولد ليس منه
وإذا أذن الرجل لامرأته أن تنتقل إلى أهلها أو غيرهم أو منزل من المنازل أو قال أقبسي في أهلك أو في منزل
فلم تخرج حتى يطلقها طلاقا لا رجعة له عليها فيه أو مات اعتدت في منزلها وان خرجت إلى ذلك الموضع
فلقته أو لم تبلغه ثم طلقها طلاقا لا يملك فيه الرجعة أو مات عنها مضت إليه وحين زابت منزلها بانه إلى حيث
أمرها أن تنتقل أو تقيم فزلتها حيث أمرها وسواء في هذا كله أخرجت متاعها أو تركته أو منعها متاعها
أو تركها وإياها وهكذا ان قال لها أقبسي في حبي يأتسك أمرى وقوله هذا وسكوته سواء لان المقام ليس
بموضع زيارة وليس عليها الوفاة لها ثم أمرها أن تعود إلى منزلها أن تعود إليه وسواء قال انما قلت هذا لئلا تزور أهلها
أو لم يقله إذا طلقها طلاقا لا يملك فيه الرجعة أو لا يملكها لم يكن له نقلها عن الموضع الذي قال لها انتقل إلى
أقبسي فيه حتى يراجعها فينقلها إن شاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ان كان أذن لها في زيارة أهلها
أو غيرهم أو الزهرة إلى وضع في المصر وأخرجها منه فخرجت إلى ذلك الموضع الذي أذن لها فيه ثم مات عنها
أو طلقها طلاقا لا يملك فيه الرجعة فعلمنا أن ترجع إلى منزلها فتعتد فيه لان الزيارة ليست مقاماً فان قال
في هذا كله قبل الطلاق أو الموت انما نقلها إليه ولم تعلم هي كان لها أن تقيم حيث أقر أنه أمرها أن تنتقل
لان النقلة إليه وهي منتقلة لم يكن لها أن ترجع ولو أذن لها بعد الطلاق الذي لا يملك فيه الرجعة أو يملكها
قبل أن يراجعها أو قال لها في مرضه إذا مات وانتقل في حيث شئت فأتى لم يكن لها أن تعتد في غيره قال
ولو كان أذن لها فيما وسفت فتوت هي النقلة وقالت أنا أنتقل ولم ينو هو النقلة وقال هو أنا أرسلتكم زيارة
ثم مات أو طلقها طلاقا لا يملك فيه الرجعة كان عليها أن ترجع فتعتد في بيته لان النقلة ليست لها إلا بآذنه
قال وأذن لها في المصر الموضع معلوم وإلى أين شئت سواء ان أذن لها في النقلة ثم طلقها لم يكن عليها أن
ترجع إلى منزلها حتى تنقضي عتتها إلا أن يراجعها فيكون أحق بها وان أذن لها في الزيارة والزهرة
ثم طلقها فعلمنا أن ترجع إلى منزلها لان الزيارة والزهرة ليست بنقلة ولو انتقلت لم يكن ذلك لها ولا له وكان عليها
أن ترجع فتعتد في بيته قال ولو كان أذن لها أن تخرج إلى الحج فلم تخرج حتى طلقها أو مات عنها لم يكن

فرغم أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يعود لضحية أخرى فقال أبو بردة لأجد الاجتماع قال النبي لها
صلى الله عليه وسلم ان لم تجد اجتمعوا ذبحه (قال الشافعي) رحمه الله فأحتمل أمره بالاجتماع وأحتمل على معنى أنه ان أراد أن
يضحي فلما قال عليه السلام إذا دخل العشر فلأدا حدكم أن يضحي فلا يحسن من شعوره بشيء أدل على أنها غير واجبة وبلغنا أن أبي بكر

وعمر رضي الله عنهما كانا لا يفتحيان كراهية أن يرى أمها وابنته وعن ابن عباس أنه اشترى بدينه من لحاف قال هذه أخية ابن عباس (قال) وأمر من أراد أن يفتحي أن لا يمس من شعره شيئا اتباعا وأختا رابدة السنة وروت عائشة أنها كانت تقفل فلان هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يقلدها هو بيده ثم يبعث بها فلم يحرم عليه شيء (٣١١) أحله الله حتى تحرق الهدى (قال الشافعي) رحمه الله

والأخية سنة تطوع لا نجس تركها وإذا كانت غير فرض فإذا ضحى الرجل في بيته فقد وقع ثم اسم أخية (قال) ويجوز في الغنم بالجدع من الضأن والثني من الأبل والبقر والمعز ولا يجوز ذن هذا من السن والأبل وأحت إلى أن يفتحي بها من البقر والبقر من الغنم والضأن أحب إلى من المعز والعمراد أحب إلى من السوداء وزعم بعض المفسرين أن قول الله جل ثناؤه ذلك ومن يعظم شعائر الله استسمان الهدى واستحسانه (قال) ولا يجوز في الغنم العوراء البين عورها ولا العرجاء البين عرجها ولا الربضة البين مرضها ولا الجفاد التي لا تنقي وليس في القرن نقص فيضحي بالجلماء المكسورة القرن كبر منادى قرنها أول يدهم ولا تجزئ الجرباء له مرض يحد لحما ولا وقت للذبح يوم الأضحية إلا في صلاة

لها أن تخرج ولو خرجت من منزله ففارق المصرا ولم تفارق إلا أنها قد رقت منزله بانه للزوج إلى الج ثم مات عنها وطلقها كان لها أن تفتحي في وجهها وتقيم فيه مقام الحاج ولا تزيد فيه وتعود مع الحاج فتكمل بقية عدها في منزله إلا أن يكون أذن لها في هذا أن تقيم عكة أو في بلد غيرها إذا قضت الحج فتكون هذه كالقيلة وتقيم في ذلك البلد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تخرج إلى الحج بعد مضى العدة إلا مع ذي محرم إلا أن تكون حجة الإسلام وتكون مع نساء نفقات فلا بأس أن تخرج مع غير ذي محرم ولو أذن لها السفر يكون مسيرة يوم وليلة غير حجة الأسيا لم يكن لها أن تخرج إلا مع ذي محرم فان خرجت من منزله ولم تبلغ السفر حتى طلقها أو مات عنها كان عليها أن ترجع فتعقد في منزله ولو بلغت ذلك الموضع وقد سمي لها وقتا تقي به في ذلك الموضع أو قال زوري أهلك فنوت هي النقلة أو لم تنوها وأخرجت إليه فلا تنظر إلى نيتها في النقلة لأن ذلك لا يتم لها إلا بقوله قبل الطلاق أو الموت قد أذنت لها في النقلة فإذا قال ذلك فهي منتقلة تعتد في ذلك الموضع الذي أذن لها في النقلة إليه ولا تعتد في غيره وإن لم يقل هو شيئا حتى مات فقالت هي قد أذن لي فالقول قولها وتعتد حيث أذن لها من ذلك المصرا إذا كانت هي قد انتقلت قبل أن يقع عليها الطلاق أو يموت زوجها وليس لورثته أن يجمعوها منه ولا كذا بها وإن كذبها كان القول قولها قال ولو قال لها اخرجي إلى مصر كذا أو موضع كذا فخرجت إليه أو منزل كذا من مصر فخرجت إليه ولم يقل لها جعي ولا أقبي ولا ترجعي منه ولا ترجعي إلا أن تشائي ولا زوري فيه أهلك أو بعض معرفتك ولا تنزعي إليه كانت هذه نقلة وعليها أن تعتد في ذلك الموضع من طلاقه ووفاته إلا أن تفرغي أن ذلك الأذن إنما كان لزيارة أو لخدمة تقيمها فيكون عليها أن ترجع إذا بلغها الوفاة فتعتد في بيته وفي مقامها قولان أحدهما أن لها أن تقيم إلى المدة التي أمرها أن تقيم إليها لأنه نقلها إلى مدة فإن كانت المدة حتى تنقضي عدها فقد اكملت عدها إن شئت رجعت وإن شئت لم ترجع وإن كانت المدة ما لا تنقضي فيها عدها رجعت إذا انقضت المدة والثاني أن هذه زيارة لا تنقله إلى مدة فعلمها الرجوع إذا طلقها أو مات عنها إلا أن العلم قد أحاط أنها ليست بنقلة قال ولو قال لها في المصرا سكني هذا البيت شهرا أو هذه الدار شهرا أو سنة كان هذا مثل قوله في السفر أقمي في بلد كذا شهرا أو سنة وهذا كما في كل مطلقه ومتوفى عنها سواء غير أن زوج المطلقة التي عاك رجعتها أن يرجعها فاستقلها من حيث شاء إلى حيث شاء ولو أراد نقلها قبل أن يرجعها من منزلها الذي طلقها فيه أو من سفر أذن لها إليه أو من منزل حولها إليه لم يكن ذلك عندى كالا يكون له في التي لا يملك رجعتها قال وإن كانت المتوفى عنها أو المطلقة طلاقا تابدا لم تخرج من منزل زوجها حتى يتوفى أهلها فإن اتوفى أهلها انتوت وذلك أن هكذا سكن أهل البادية إنما سكنهم سكن مقام ما كان المقام غبطة فإذا كان الانتوا غبطة انتوتوا أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال في المرأة البدوية يتوفى عنها زوجها أنها تتوفى حيث يتوفى أهلها أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج عن هشام بن عروة عن أبيه وعن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن عتبة أنه قال لا يخالفه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإنما كان لها أن تتوفى لأن سكن أهل البادية هكذا إنما هو سكن مقام غبطة ووطن غبطة وأن الطعن إذا جسد موضعها وأخف أهلها عند ربانها تنقح موضع مخوف أو غير مستير بنفسها ولا معها من يسترها فيه قال ولذا كانت السنة تدل على أن المرأة تخرج من البادية أهل زوجها إذا كان العذر كان في ذلك المعنى أو أكثر وذلك أن يهدم للسكن التي كانت تسكنه وتحدث الفتنة في ناحيتها أو الكثرة أو في مصرها أو تخاف سلطانا أو لصوا

التي صلى الله عليه وسلم وذلك حين حلت الصلاة وقد خطبتين خفيفتين وإذا كان هذا القدر فقد حل الذبح لكل أحد حيث كان فلما صلاتين بعد طقس فيها رقت (قال) ولذا كانت في الحلق والملة وهي ملاحية بعد إذا قطع كالأهالي أربع الحلقوم والمرى والرجلين وأقل ما يجزئ من ذلك كتمان بين الحلقوم والمرى سواء أريد بغيري الأوداج لأنها لا تغري إلا بقطع الحلقوم والمرى والرجلين عرفان

قد يسلان من الانسان والهيمه ثم يحسا وموضع التحرف الاختيار في السنة في اللبسة وموضع الذبح في الاختيار في السنة أسفل مجامع
الحسين فاذا تحرفت بقرة أو ذبح بعير فأنز قال عمرو بن عباس الذكاة في الحلق واللثة وزاد عمر ولا تهلوا الانفس أن تزهق ونهى عن النقع
(قال) وأحب أن لا يذبح المناسك التي (٢١٢) يتقرب بها إلى الله عز وجل الا مسلم فان ذبح مشركا تحل ذبيحته أجزأ

فلها في هذا كله أن تنتقل عن المصرا كان عاما في المصرو عن الناحية التي هي فيها إلى ناحية آمن منها
ولزوجها أن يحسنها حيث شاء اذا كان موضعاً آمناً ويجوز زوجها على الكراء لها اذا انهمدم المنزل الذي كانت
تسكنه أو غضب عليه (قال الشافعي) رحمه الله ولها أن يخرج المراه في العدة في كل ما لم يها من حد
أو قصاص أو خصومة قال واذا أخرجت المراه فيما يلزمها من حكومة أو حداً أو غيره من المصروفات تقضى
ما أخرجته رجعت إلى منزلها حيث كان فان كان الحاكم الذي يخرجها اليه بالمصروف في انصرفت من
عنده انصرفت إلى بيتها قال وكل ما سعت على الزوج المطلق فيه السكنى والتفقة قضيت بذلك في ماله ان
غاب وكل ما جعلت للزوج نصيباً المراه اليه من المنازل اذا كان العذر الذي تنتقل به المراه جعلت لمن
أسكنها أجنبياً متطوعاً كان الذي أسكنها أو السلطان ولم أقض على الزوج بكراً سكنها وقضيت عليه بنفقة
ان كانت عليه نفقة قال واذا ما بقا الزوج فأسكنها وارثه منزله فليس لها أن تخرج حتى تنقضي عدها
وارثه يقوم في ذلك مقامه فاما امرأ صاحب السفينة اذا كانت مسافرة معه فكالمراه المسافرة لا تخالفها
في شيء ان شئت مضت إلى الموضع الذي خرجت في السفينة ورجعت فأكلت عدها في منزله وان شئت
رجعت إلى منزله فأعتدت فيه وكذلك لو أذن لها فخرجت في سفينة قال ولو كان الزوج خرج بامرأته إلى
بادية زاراً أو منزلاً ثم طلقها ومات عنها رجعت إلى منزلها فأعتدت فيه وليس هذا كالثقة ولا كالسفر يا أذن
لها به إلى غاية ذلك مثل الثقة وهذه زيارة لا نقله

(الاحداد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ذكر الله تعالى عدة الوفاة والطلاق وسكنى المطلقة بغاية
اذا بلغت المعتدة حلت وخرجت وصارت السنة بسكنى المتوفى عنها كما وصفت ولم يذكر احداً فلما أمر رسول
الله صلى الله عليه وسلم المتوفى عنها أن تحدد كان ذلك كما أحكم الله عز وجل فرضه في كتابه وبين كيف فرضه
على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم من عدد الصلوات والهيئة فيها فكان على المتوفى عنها والمطلقة عدة بنص كتاب
الله تعالى والمطلقة سكنى بالكتاب وللتوفى عنها بالسنة كما وصفت وعلى المتوفى عنها احد بنص السنة وكانت
المطلقة اذا كان لها السكنى وكان للتوفى عنها بالسنة وبأنه يشبه أن يكون لها السكنى لانها معافى عدة غير
ذوات زوجين يشبه أن يكون على المعتدة من طلاق لا يعلل زوجها عليها الرجعة احد اذ كهل على المتوفى
عنها وأحب إلى المطلقة طلاقاً لا يعلل زوجها عليها الرجعة تحدد احد اذ المتوفى عنها حتى تنقضي عدها
من الطلاق لما وصفت وقد قاله بعض التابعين ولا ينبغي أن أوجب عليها لانها قد يخلطان في حال وان
اجتمع في غيره (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن جدي
ابن نافع عن زينب بنت أبي سلمة أنها أخبرته بهذه الأحاديث الثلاثة قال قالت زينب دخلت على
أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي أبو سفيان فدعت أم حبيبة بطيب فيه صفرة خلوق أو
غيره فدهنت منه جارية ثم مست بعارضها ثم قالت والله مالي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحدد على ميت فوق ثلاث الا على زوج
أربعة أشهر وعشراً وقالت زينب دخلت على زينب بنت جحش حين توفي أخوها عبد الله فدعت بطيب
فست منه ثم قالت مالي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على الميت لا يحل
لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحدد على ميت فوق ثلاث لئلا لا على زوج أربعة أشهر وعشراً قالت
زينب وسمعت أمي أم سلمة تقول جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابنتي

على كراهيتي لما وصفت
وذبح من أطاق الذبح
من امرأة حائض وصبي
من المسلمين أحب إلى
من ذبح النصراني
والهودي ولا بأس بذبيحة
الأخرس وأكره ذبيحة
السكران والمجنون في حال
جنونه ولا يثبت أنها حرام
ولا تحل ذبيحة نصاري
العرب وهو قول عمر
(قال) وأحب أن
يوجه الذبيحة إلى القبلة
ويقول الرجل على
ذبيحته باسم الله ولا أكره
الصلاة على رسول
الله صلى الله عليه وسلم
لأنها إيمان بالله قال
عليه الصلاة والسلام
أخبرني جبريل عن الله
جبل ذكره أنه قال من
صلى عليك صليت عليه
(قال) فان قال اللهم
مهلك واليك تفعل مني
فلباس هذا دعاء فلا
أكرهه وروى عن
النبي صلى الله عليه
وسلم من وجه لا يثبت
أنه ضحى بكشين فقال
في أحدهما بعد ذكر
الله اللهم عن محمد وآل
محمد وفي الآخر اللهم
عن محمد وأمة محمد

(قال الشافعي) فاذا ذبحها فقطع رأسها فهي ذكية ولو ذبحها من قفاها فان تحركت بعد قطع الرأس أكلت
والأم تؤكل وادأوجها أحية وهو أن يقول هذه أحية وليس شرأها والنية أن يضحى بها بالمالها فاذا أوجها لم يكن له أن يبدلها بمال
وإنها معافاة ليس مغسوخ وإن كانت بالبيع فعليه أن يشتري جميع قيمتها مكانها فان بلغ أختها اشتراها لان ثمنها يبدل بثمنها وإن بلغ

أخيه وزاد شأنا يبلغ أخرى فبني بأخيه وأسلك الفضل مسلك الأخية وأحب إلى لو تصدق به وإن نقص عن أخية فعليه أن يزيد حتى يوفيه أخية لأنه مستهلك لأخيه فأقل ما يلزمه أخية مثلها فإن ولدت لأخية ذبح معها ولا يشرب من لبنها إلا الفضل عن ولدها ولا ما ينهل لها ولو تصدق به كان أحب إلى ولا يجزئ صوفها (٢١٣) وإن أوجبها هدايا وهو تام ثم عرض له نقص وبلغ النسك

أجزأ أنما أنظر في هذا كله إلى يوم يوجه ويخرج من ماله إلى ما جعله له وإن أوجبها ناقصا بوجه ولم يجزه ولو ضلت بعدما أوجبها فلا بدل وليست بأكثر من هدى التطوع بوجه صاحبه فيوت ولا يكون عليه بدل ولو وجدها وقدمت أيام النحر كلها منع بها كما يصنع في النحر كالأوجب هديها العام وأخرها إلى القابل وما أوجب على نفسه لوقت ففان الوقت لم يبطل الإيجاب ولو أن مضحين ذبح كل واحد منهما أخية صاحبه ضمن كل واحد منهما ما بين قبضة ما ذبح حيا ومذبوحا وأجزأ عن كل واحد منهما ما ضحيت به هديه فإذا ذبح لبلا أجزاء والخصبة نسك ما ذبح في أكله وطعامه وأخاره وأكره بيع شيء منه والمائدة به ومعقول ما أخرج لله عز وجل أن لا يعود إلى مالكة إلا ما أذن الله

توفي عنها زوجها وقد اشتكت عنهما أفستكلمها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا مرتين أو ثلاثا كل ذلك يقول لا ثم قال انما هي أربعة أشهر وعشرا وقد كانت احدا كن في الجاهلية ترمي بالبرعة على رأس الحول قال جند فقلت لزينب وما ترمي بالبرعة على رأس الحول قالت زينب كانت المرأة اذا توفي عنها زوجها جهاد دخلت حفشا وابست شربياها ولم تفس طيبا ولا شيئا حتى ترميها سنة ثم توفي بدابة جار أو شاة أو طير فتقبص به فقلما تقبص بشئ الامات ثم تخرج فتعطى بعره فترمي بها ثم تراجع بعد ما شئت من طيب أو غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الحفش البيت الصغير الدليل من الشعر والبناء وغيره والقبص أن تأخذ من الدابة موضعاً بطراف أصابعها والقبض الأخذ بالكف كلها (قال الشافعي) وتزني بالبرعة من رائها على معنى أنها قد بلغت الغاية التي لها أن تكون ناسية ذمام الزوج بطول ما حدث عليه كارت البرعة وراء ظهرها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد عن عائشة وحفصة أو عائشة وحفصة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحب على ميت فوق ثلاث ليلال الاعلى زوج أربعة أشهر وعشرا (قال الشافعي) كان الاحداد على المتوفى عن الزوج في الجاهلية سنة فأقر الاحداد على المتوفى عنهن في عدهن وأسقط عنهن في غير عدهن ولم يكن الاحداد في سكنى البيوت قد سكن المتوفى عنها أي بيت كانت فيه جيداً وردى وذلك أن الاحداد انما هو في البدن وترك الزينة البدن (١) وهو أن يدخل على البدن من غير شيء زينة أو طيب معها علم يظهر بها فتدعو إلى شهوتها فاما اللبس نفسه فلا بد منه قال فزينة البدن المدخل عليه من غير الدهن كله في الرأس فلا خير في شيء منه طيب ولا غيره زيت ولا شيرق ولا غيرها وذلك أن كل الادهان تقوم مقام واحد في ترجيل الشعر وازهاب الشعث وذلك هو الزينة وان كان بعضها أطيّب من بعض وهكذا رأيت المحرم يشتدي بأن يدهن رأسه ولحيته بزيت أو دهن طيب لما وصفت من الترجيل وازهاب الشعث قال فاما بدنها فلا بأس أن تدهنه بالزيت وكل ما لا طيب فيه من الدهن كما لا يكون بذلك بأس للمحرم وان كانت الحاد تخالف المحرم في بعض أمرها لانه ليس بموضع زينة للبدن ولا طيب يظهر ربحه فيدعو إلى شهوتها فاما الدهن الطيب والخور فلا خير فيه لبدنها لما وصفت من أنه طيب يدعو إلى شهوتها ويثبت بها كما هو وانما الحاد من الطيب شيء أذنت فيه الحاد والحاد اذا مست الطيب لم يجب علمه فدية ولم ينتقض احداها وقد أسألت قال وكل لكل كان زينة فلا خير فيه لها مثل التمدد وغيره مما يحسن موقعه في عنها فاما الكحل الفارسي وما أنسبه اذا احتاجت اليه فلا بأس لانه ليس فيه زينة يتعمل هو يزني العين مرها وقبها وما اضطرت اليه مما فيه زينة من الكحل اكلت به بالليل وسجته بالنهار وكذلك النمام وما أراذت به الدواء (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه بلغه أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على أم سلمة وهي حاذ على أبي سلمة فقال ما هذا يا أم سلمة فقالت يا رسول الله انما هو صبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعليه بالليل وامسحيه بالنهار (قال الشافعي) الصبر يصفر فيكون زينة وليس بطيب وأذن لها أن تجعله بالليل حيث لا يراه أحد وتصحبه بالنهار (قال الشافعي) ولو كان في بدنها شيء لا يرى جعلت عليه الصبر بالليل والنهار لم يكن بذلك بأس الا ترى أنه أذن لها فيه

(١) قوله وهو أن يدخل إلى قوله إلى شهوتها كذا في الأصول وعبارة المرتضى عن الشافعي وهو أن تدخّل على البدن شيئا من غير زينة أو طيب يظهر علمه فيدعو الخ كتبه معجمه عز وجل فيه ثم روي عنه صلى الله عليه وسلم فالتصبر على ما أذن الله فيه ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنعنا البيع على أصل النسك أنه لله ولا يجوز لأخيه لعبد ولا مدير ولا أم ولد لأنهم لا يملكون وإذا نحر سبعة بدنة أو بقرة في النجاسات أو الهدى كافر من أهل بيت واحد أو نسي فسواء وذلك يجزئ وإن كلهم بعضهم مضحيا وبعضهم هديا أو فتيديا أجزأ أن يسبح كل واحد منهم بقوم مقامه منفردة

وكذلك لو كان بعضهم يريد نصيبه لهما إلا أخيه ولا هدا وقال جابر بن عبد الله نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة (قال الشافعي) رحمه الله وهم شتى (قال) والاختي جائز يوم النحر وأيام منى كلها إلى المغيب لأنها أيام نكاح (قال المزني) رحمه الله وهو (٢١٤) قول عطاء والحسن أخبرنا علي بن معبد عن هشيم عن يونس عن

الحسن أنه قال يصح أيام التشريق كلها وحديثنا عن علي بن معبد عن هشيم عن الجراح عن عطاء أنه كان يقول يصح في أيام التشريق بالليل حيث لا يرى وأمرها بحدسه بالنهار قال وفي الثياب زينتان أحدهما جبال الثياب على اللباس التي تجمع الجبال وتستتر العورة قال الله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد فقال بعض أهل العلم بالقرآن الثياب فالثياب زينة لمن لبسها وإذا أفردت العرب التزين على بعض اللباسين دون بعض فالتما تقول تزين من زين الثياب التي هي الزينة بأن يدخل عليها شئ من غيرهما من الصبغ خاصة ولا بأس أن تلبس الحاد كل ثوب وإن جاد من البياض لأن البياض ليس بزينة وكذلك الصوف والوبر وكل ما تنسج على وجهه وكذلك كل ثوب منسوج على وجهه لم يدخل عليه صبغ من خرأ وروى أبو ريسم أو حشيش أو صوف أو وبر أو شعر أو غيره وكذلك كل صبغ لم يرد به زين الثوب مثل السواد وما أشبهه فإن من صبغ بالبول أو بما صبغه لتقيحه للزينة وكذلك كل ما صبغ لغير تزينة إما لتقيحه وإما لشيء الوسخ عنه مثل الصباغ بالسدر وصبغ الغزل بالخضرة تقارب السواد لا الخضرة الصافية وما في مثل معناه فاما كل صبغ كان زينة أو شئ في الثوب بصبغ كان زينة أو تليح كان زينة مثل العصب والخبرة والوشى وغيره فلا تلبسه الحاد غليظا كان أو رقيقا قال والحرة الكبيرة المسلمة والصغيرة والنميمة والأمة المسلمة في الأحداد كلهن سواء من وجبت عليه عدة الوفاة وجب عليه الأحداد لا يختلفن ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن على المعتدة من الوفاة تكون بأحد أدان لا تعتد بأمرأة غير أحداد لأنهن إن دخلن في المخاطبات بالعدة دخلن في المخاطبات بالأحداد ولو تركت امرأة الأحداد في عدتها حتى تنقضي أو في بعضها كانت مسينة ولم يكن علمها أن تستأنف أحدادها لأن موضع الأحداد في العدة فإذا مضت أو مضى بعضها لم تعد لما مضى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان المتوفى عنها أو المطلقة معنى عليها أو مجنونة فحقت عدتها وهي بتلك الحال لا تعقل حلت ولم يكن علم الاستئناف عدة ولا أحداد من قبل أن العدة انما هي وقت عير عليها تكون فيه محبوسة عن الأزواج كما تكون الزكاة في وقت إذا مر على رب المال زكاه وسواء كان معتوها أو كان يعقل لأنه لا عمل له في وقت عير عليه وإذا سقط عن المعتوه العمل في الصلاة سقط عن المعتدة العمل في الأحداد وينبغي لأهلها أن يجنبوها في عدتها ما تجنب الحاد وعدة المتوفى عنها والمطلقة من يوم يموت عنها زوجها أو يطلقها فإن لم يأتها طلاق ولا وفاة حتى تنقضي عدتها لم يكن عليها عدة وكذلك لو لم يأتها طلاق ولا وفاة حتى مضى بعض عدتها أكلت ما بقي من عدتها حادة ولم تعد ما مضى منها (قال الشافعي) وإن بلغها يقين وفاته أو طلاقه ولم تعرف اليوم الذي طلقها فيه ولما تم اعتدت من يوم استيقنت بطلاقه وفاته حتى تكمل عدتها ولم تعتد بما تشك فيه كأنه شهد عند هاته مات في رجب وقالوا لا تدري في أي رجب مات فتعتد في آخر ساعات النهار من رجب فاستقبلت بالعدة شعبان وإذا كان اليوم العاشر بعد الأربعة أشهر في آخر ساعات نهارها حلت فكانت قد استكملت أربعة أشهر وعشرا

(اجتماع العدتين) (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وسليمان أن طلحة كانت تحت رشيد الثقفي فطلقها البتة فنكحت في عدتها فضر بها عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وضرب زوجها بالحققة ضربات وفرق بينهما ثم قال عمر بن الخطاب أيعا امرأة نكحت في عدتها فإن كان الزوج الذي تزوج بها لم يدخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الأول وكان خاطبا من الخطاب وإن كان دخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الأول ثم اعتدت من زوجها الآخر ثم لم ينكحها أبدا (قال الشافعي) قال سعيد ولها مهرها بما استحل منها (قال الشافعي) أخبرنا يحيى

(٣) لعل في العبارة تحريفا وأصلها على أن العدة من الوفاة تكون بأحد أدان لا تعتد الخ

قل أحل لكم الطيبات وقال في النبي صلى الله عليه وسلم ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث وانما ابن خوطب بذلك العرب الذين يسألون عن هذا ونزلت فهم الأحكام وكانوا يتروكون من خبث المأكل ما لا يترك غيرهم (قال الشافعي) وسمعت أهل العلم يقولون في قول الله عز وجل قل لا أجد فيما أوحى إلي محرما على طاعم يطعمه إلا ما كفتم تأكلون ولم يكن

الحسن أنه قال يصح أيام التشريق كلها وحديثنا عن علي بن معبد عن هشيم عن الجراح عن عطاء أنه كان يقول يصح في أيام التشريق

(باب الحقيقة)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا اسمعيل بن ابراهيم عن عبيد الله بن أبي زيد عن سباع بن وهب عن أم كرز قالت أنبت النبي صلى الله عليه وسلم أماله عن لحوم الهدى فمعتته يقول عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة لا يضركم ذكرنا كرت أو أنانا وسمعت يقول أفروا الطير على مكنتها (قال الشافعي) رحمه الله فيعق عن الغلام وعن الجارية كما قال النبي صلى الله عليه وسلم

(باب ما يحرم من جهة مالاتا كل العرب من معاني الرسالة ومعان أعرف له وغير ذلك)

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله جل ثناؤه يسألونك ماذا أحل لهم

قل أحل لكم الطيبات وقال في النبي صلى الله عليه وسلم ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث وانما ابن خوطب بذلك العرب الذين يسألون عن هذا ونزلت فهم الأحكام وكانوا يتروكون من خبث المأكل ما لا يترك غيرهم (قال الشافعي) وسمعت أهل العلم يقولون في قول الله عز وجل قل لا أجد فيما أوحى إلي محرما على طاعم يطعمه إلا ما كفتم تأكلون ولم يكن

الله عز وجل ليعرّم عليهم من حبه البر في الاحرام الا ما كان حلالا لهم في الاحلال والله اعلم فلما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الغراب والحدأة والعقرب والحية والفأرة والكلب العقور دل ذلك على أن هذا يخرج منه دل على معنى آخر أن العرب كانت لا تأكل مما أباح رسول الله صلى الله عليه وسلم قتله في الاحرام شيئا ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي ناب من السباع وأحل الضبوع ولها ناب وكانت العرب تأكلها وتدع الاسد والثمر والذئب شربها له بالتقذر وكان الفرق بين ذوات الانياب أن ما عدا منها على الناس لغيره بنابه حرام وما لم يعد عليهم شبه الضبع والثعلب وما أشبههما حلال وكذلك تركوا أكل النسر والبازي والصقور والشاهين وهي مما يعدو على حمام الناس وطائرهم وكانت تركوا مما لا يعدو من الطائر الغراب والحدأة والرجة والبغاثة وكذلك تركوا الحكاه والعفشاء واغتافس فكانت داخلية في معنى الخبائث وخارجية من معنى الطيبات فوافقت السنة فيما أخلاوا حرموا مع الكتاب ما وصفت فانظر ما ليس فيه نص تحريم ولا تحريم فان كانت العرب تأكله فهو داخل في جلة الحلال والطيبات غنصهم لانهم كانوا يحلون ما يستطيعون وما لم يكونوا يأكلونه

ابن حسان عن جرير عن عطاء بن السائب عن زاذان أبي عسر عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قضى في التي تزوج في عدتها أنه يفرق بينهما ولها المداق بما استعمل من فرجها وتكمل ما أفسدت من عدة الاول وتعتد من الآخر (قال الشافعي) أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرنا عطاء أن رجلا طلق امرأته فاعتدت منه حتى إذا بقي شيء من عدتها تكهنا رجل في آخر عدتها جهلا بذلك وبني بها فأتى علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه في ذلك ففرق بينهما وأمرها أن تعتد ما بقي من عدتها الاولى ثم تعتد من هذا عدة مستقلة فإذا انقضت عدتها فهي بالخيار إن شاءت تكهنت وإن شاءت فلا قال ويقول عمرو على نقول في المرأة تنكح في عدتها أتى بعدتين معا ويقول على نقول أنه يكون خاطبا من الخطاب ولم تحرم عليه وذلك إذا جعلنا النكاح الفاسد يقوم مقام النكاح الصحيح في أن على المنكوحه نكاحا فأسدا إذا أميت عدة كعدتها في النكاح الصحيح فنكحت امرأة في عدتها فأصبحت ففقدت منها عدة الزوج الصحيح ثم لزمها عدة من النكاح الفاسد فكان عليها حقان بسبب زوجين ولا يؤدى بهما عنها إلا بأن تأتي بهما معا وكذلك كل حقن لزمها من وجهين لا يؤدى بهما عن أحد لزمها أحد همدون الآخر ولو أن امرأة طلقت أو ميت عنها فنكحت في عدتها ثم علم ذلك فصح نكاحها فإن كان الزوج الآخر لم يصبا أكلت عدتها من الاول ولا يبطل عنها من عدتها حتى في الأيام التي عقد عليها فيها النكاح الفاسد لانها في عدتها ولم تنصب فإن كان أصابها أحصت ما مضى من عدتها قبل أصابة الزوج الآخر وأبطلت كل ما مضى منها بعد أصابته حتى يفرق بينه وبينها واستأنفت البنين على عدتها التي كانت قبل أصابته من يوم فرق بينه وبينها حتى تسكن عدتها من الاول ثم تستأنف عدة أخرى من الآخر فإذا أكملت ما حلت منها والآخر خاطب من الخطاب إذا مضت عدتها من الاول وبعد لا تحرم عليه لأنه إذا كان يعقد عليها النكاح الفاسد فيكون خاطبا إذا لم يدخل بها فلا يكون دخوله بها في النكاح الفاسد أكثر من زناهما وهو لو زنى بها في العدة كان له أن ينكحها إذا انقضت العدة قال فإذا انقضت عدتها من الاول فلا تخبر أن يخطبها في عدتها منه وأحب إلى لو كف عنها حتى تنقضي عدتها من مائه الفاسد ولو كانت هذه النكاح في عدتها المصابة لا تحيض فاعتدت من الاول شهرين ثم نكحها إلا خروفا صابها ثم فرقنا بينهما فقلنا لها استأني شهرين من يوم فارقك تكملين به الشهرين الأولين الذين اعتدت فيه من النكاح الصحيح فحاضت قبل أن تكمل الشهرين سقطت عدتها بالشهور وابتدأت من الاول عدتها ثلاث حيض إذا طغنت في الدم من الحيضة الثالثة فقد حلت من الاول ثم كانت في حيضها الثالثة خلية من الاول وغير معتدة من الآخر ولا تخبر أن يخطبها في حيضها الثالثة فإذا طهرت منها اعتدت من الآخر ثلاثة أطهار وإذا طهرت في الدم بعد ما تكمل الطهر الثالث حلت من الآخر أيضا لجميع الخطاب (قال الشافعي) ولو كانت تحيض فاعتدت حيضة أو اثنتين ثم أصابها الزوج الآخر فحلت وفرق بينهما اعتدت بالحل فإذا وضعته لأقل من ستة أشهر من يوم نكحها فهو الاول وإن كانت وضعته لستة أشهر من يوم نكحها إلا خروفا أكثر إلى أقل من أربع سنين من يوم فارقها الاول دعي له القافة وإن كانت وضعته لأكثر من أربع سنين مائة من يوم فارقها الاول فكان طلاقه لا يكال الرجعة فهو ولا تخبر وإن كان طلاقه ملك الرجعة وتداعياه ولم يشكراه ولا واحد منهما أريه القافة فبأيهما الحق به لحق وإن أحقوه بالاول فقد انقضت عدتها من الاول وحل للآخر خطبتها وتبتدي عدتها من الآخر فإذا انقضت حلت خطبتها بالاول وغيره فإن أحقوه بالآخر فقد انقضت عدتها من الآخر وتبتدي فتكمل على ما مضى من

باعتقاده فهو داخل في معنى الخبائث ولا بأس بأكل الضب وضع بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فعافه فقيل أحرام هو يا رسول الله قال لا ولكن لم يكن بأرض قومي فأكل منه بين يديه وهو ينظر إليه ولو كان حراما تركه وأكله (باب كسب الجمام) الله قال لا ولكن لم يكن بأرض قومي فأكل منه بين يديه وهو ينظر إليه ولو كان حراما تركه وأكله (قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس بكسب الجمام فإن قيل فإمارة النبي صلى الله عليه وسلم السائل عن كسبه وإرخاضه في أن يطعمه

باعتقاده فهو داخل في معنى الخبائث ولا بأس بأكل الضب وضع بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فعافه فقيل أحرام هو يا رسول الله قال لا ولكن لم يكن بأرض قومي فأكل منه بين يديه وهو ينظر إليه ولو كان حراما تركه وأكله (باب كسب الجمام) الله قال لا ولكن لم يكن بأرض قومي فأكل منه بين يديه وهو ينظر إليه ولو كان حراما تركه وأكله (قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس بكسب الجمام فإن قيل فإمارة النبي صلى الله عليه وسلم السائل عن كسبه وإرخاضه في أن يطعمه

رقبه وناقصه قيل لامعنى له الا واحد وهو ان من المكاسب حسنا ودينيا فكان كسب الحجام دينيا فأحب له تنزيه نفسه عن الدناقل ككثرة المكاسب التي هي أجل منه فلما زاده فيه أمره أن يعطيه رقيقه تنزيها له لا تخرجا عليه وقد حرم أبو طيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمره بصاع من تمر (٢١٦) وأمر أهله أن يخففوا عنه من خراجهم ولو كان حراما لم يعطه رسول الله صلى

عده الاول وللاول عليها الرجعة في عدتها من ان كان طلاقا على الرجعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان لم يلحقه بواحد منهما أو ألحقه بهما أو لم تكن قافة أو مات قبل أن تراه القافة أو ألقنه ميتا فلم تراه القافة فلا يكون ابن واحد منهما في هذه الحال ولو كان أوصى له بشئ فوفاه فله ثم مات وقف عنه ما عاين يصطالحا فيه وان كان مات بعد ولاده وقبل موت قريب له برته المولود وقفه له ميراثه حتى يتبين أمره وان لم يتبين أمره لم يعط شيئا من ميراثه من لا يعرف وارث له أو ليس بوارث « قال الربيع » فإن لم يلحقه بأحد منهما رجعا عليه بما أنفق عليها ولم تحل من عدتها (قال الشافعي) ونفقة أمه جلي في قول من يرى النفقة للعامل في النكاح الفاسد عليها ما إذا لم يلحق بواحد من المراجع واحد منهما على صاحبها بشئ من نفقتها وان ألحق بأحدهما رجعا الذي تبقى عنه على الذي ألحق به بما أخرجه من نفقتها والقول في رضاعه حتى يتبين أمره كالقول في نفقة أمه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأما أن انفلا أرى على النكاح نكاحا فاسدا نفقة في الحمل والنفقة على الزوج الصحيح النكاح فلا آخذ نفقة حتى تلد فان ألحق به الولد أعطيتها نفقة الحمل من يوم طلقها هو وان أشكل أمره لم آخذ نفقة حتى يتسبب له الولد فأعطيتها النفقة وان ألحق بصاحبه فلا نفقة عليه لأنها حلي من غيره واذا كان أمر الولد مشكلا كما وصفت فقد انقضت إحدى العمدتين بوضع الحمل وتسايف الأخرى بعد وضع الحمل ولا رجعة للاول عليها في العدة الأخرى بعد الحمل وانما قلت تسائفا للعدة لأنني لأدري العدة للحمل من الأول هي فتسائفا للعدة من الآخر ومن الآخر فتبني قلبا أشكل جعلناها تسائفا وتلغى ماضى من عدتها قبل الحمل ولا يكون الآخر طالبا حتى ينقضي آخر عدتها « قال الربيع » وهذا إذا أنكره جعافا ما إذا ادعاه فكل واحد منهما مقرر بان النفقة تلزمه (قال الشافعي) ولو ادعاه أحدهما وأنكره الآخر أرى أنه القافة وألحقته به بالحقوقه ولا حد على الذي أنكره من قبل أنه يعزى به إلى أبي قبل أن يتبين له أب غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا القول لو نكحت ثلاثة أو أربعة فضت عدتها من الاول ومن كل من أصابها من بعده ولا عدة عليها من لم يصبا منها م (قال الشافعي) رحمه الله ولو كان السكاك جعافا فاسدين الاول والآخري كان القول فيه كالقول في النكاح الصحيح والفاسد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا كل زوجة حرة مسلمة أو ذميمة أو أمة مسلمة إلا أن عدة الأمة نصف عدة الحرة في الشهور وحضنتان في الحيض ومثلها في وضع الحمل فتصنع الأمة في عدتها مثل ما تصنع الحرة في عدتها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا طلق الرجل المرأة فأقرت بانقضاء العدة ونكحت فبأن يولد لأقل من ستة أشهر من يوم نكحها وأقل من أربع سنين من يوم طلقت فهو الاول وان جاءت به لأقل من ستة أشهر من يوم نكحها أو أكثر من أربع سنين من يوم طلقها الاول فليس للاول ولا لآخر

باب سكتي المطلقات ونفقاتهن

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا بآتين بفاحشة مبينة الآية وقال عز ذكره في المطلقات أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضييق عليهن وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن جملهن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فذكر الله عز وجل المطلقات جملة لم يخص

الله عليه وسلم لأنه لا يعطى إلا ما يحل إعطاؤه ولا أخذه ملكه وقد روي أن رجلا ذا قرابة لعثمان قدم عليه فسأله عن معاشه فذكر له غلة بحمام أو بحامين فقال ان كسبك لوسخ أو قال لانس أو لدني أو كلمة تشبهها

(باب ما لا يحل أكله وما يجوز للضر من الميتة من غير كتاب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يحل أكل زيت ماتت فيه فأرة ولا بيعه ويستصحب به فان قيل كيف ينتفع به ولا يبيعه قيل قد ينتفع بالضرر بالميتة ولا يبيعهها وينتفع بالقطيع في دار الحرب ولا يبيعه في تلك الحال قال وقد شئى النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب وأباح الانتفاع به في بعض الأحوال فغير مستنكر أن ينتفع الرجل

بازيت ولا يبيعه في هذه الحال قال ولا يحل من الميتة إلا ما بها بالديار وبيع ولا يأكل المضطر

من الميتة إلا ما رزق نفسه فيخرج به من الاضطرار (قال) في كتاب اختلاف أبي حنيفة وأهل المدينة بهذا أقول (وقال) منهن فيه وما هو بالبين من قبل ان الشئ حلال وحرام فإذا كان حراما لم يحل منه شيء وإذا كان حلالا فقد يحتمل أن لا يحرم منه شئ ولا غيره لأنه ما ذوق له فيه (قال المزني) رحمه الله قوله الاول أشبه بأصله لأنه يقول اذا حرم الله عز وجل شيئا فهو محرم إلا ما أباح منه بصفة فإذا زالت

الصفة زالت الاباحة (قال المزني) ولا خلاف أعلمه أن ليس له أن يأكل من الميتة وهو بائد الشبع لأنه ليس بمضطر فإذا كان حائفا على نفسه فمضطر فإذا أكل منها ما ينهب الخوف فقد أمن وارتفع الاضطراب الذي هو علة الاباحة (قال المزني رحمه الله) وإذا ارتفعت العلة ارتفع حكمها ورجع الحكم كما كان قبل الاضطراب وهو تحريم الله (٢١٧) عز وجل الميتة على من ليس بمضطر ولو جاز

أن يرتفع الاضطراب
ولا يرتفع حكمه جاز
أن يحدث الاضطراب
ولا يحدث حكمه وهذا
خلاف القرآن (وقال
الشافعي) فيما وضعه
بخطه لأعلمه سمع منه
أن امر المضطر يتم
أو زرع لم أر بأسا أن
بأكل ما ربه جوعه
وبريقته ولا يرى
لصاحبه منعه فضلا
عنه وخفتان يكون
أعان على قتله إذا خاف
عليه بالمتع الموت (قال
الشافعي رحمه الله)
ولو وجد المضطر ميتة
وصيدا وهو محرم أكل
الميتة ولو قيل يأكل
الصيد ويفتدى كان
مذموبا (قال المزني
رحمه الله) الصيد
محرم غيره وهو الاحرام
ومباح لغير محرم والميتة
محرمه لغيرها لا غيرها
على كل حلال وحرام
فهى أغلظ تحريما
فأجابه نفسه بترك
الأغلظ وتناول الابسر
أولى به من ركوب
الأغلظ والله التوفيق
وخالف الشافعي المذني
والكوفي في الانتفاع

منهم مطلقه دون مطلقه فعمل على أزواجهن أن يسكنوهن من وجدهن وحرم عليهم أن يخرجوهن وعليهن
أن يخرجن الآن يأتيان بفاحشة مينة فيحل إخراجهن فكان من حوط بهن ذم الآية من الأزواج يحتمل أن
إخراج الزوج أمرأته المطلقة من بيتها معها السكنى لأن الساكن إذا قيل أخرج من مكانه فأن قيل منع
مسكنه وكما كان كذلك إخراجها إياها وكذلك خروجها امتناعا عما من السكن فيه وسكنه في غيره فكان هذا
الخروج المحرم على الزوج والزوجة رضيا بالخروج معا وسخطا معا وأرضى به أحدهما دون الآخر فليس
للزوجة الخروج ولا للرجل إخراجها إلا في الموضع الذي استثنى الله عز وجل من أن تأتي بفاحشة مينة وفي
العذر فكان فيما أوجب الله تعالى على الزوج والمرأة من هذا بعد لهما وقد يحتمل مع التعبد أن يكون
لتحصين فرج المرأة في العدة وولد أن كلبها والله تعالى أعلم قال ويحتمل أمر الله عز وجل بالسكان
وأن لا يخرجن ولا يخرجن مع ما وصفت أن لا يخرجن محال لسلوانها ولا لغيره إلا المعنى عذر وقد ذهب
بعض من ينسب إلى العلم في المطلقة هذا المذهب فقال لا يخرجن لسلوانها بحال إلا المعنى عذر (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى ولو فعلت هذا كان أحب إلى وكان احتياط لا يبق في القلب مع شيء واتمنا من
من إيجاب هذا عليهم مع احتمال الآية لما ذهبنا إليه من إيجابه على ما قال ما وصفنا من احتمال الآية قبل
ما وصفنا وأن عبد المجيد أخبرنا عن ابن جريج قال أخبرنا أبو الزبير عن جابر قال طلق خالتي فأرادت أن
تختلخلها فزجرها رجل أن تخرج فأنت إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال بلى فخذى نخلك فلعلك
أن تصدق أو تفعل معروفا (قال الشافعي) فخل الأنصار قريب من منازلهم والجداد انما يكون
نهارا (قال الشافعي) أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرني اسمعيل بن كثير عن مجاهد قال
استشهد رجل يوم أحد فقام نساؤه وكن متجاورات في دار فحش النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقلن يا رسول
الله أنت ستوحش بالليل أفنيت عند أحدنا فإذا أصبحنا نبتدئنا إلى بيوتنا فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
تحدثن عند أحدنا كن ما بدا لكن فإذا اردتن النوم فلتسوب كل امرأة منكن إلى بيتها (قال الشافعي)
أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن ابن شهاب عن سالم عن عبيد الله أنه كان يقول لا يصلح للمرأة أن تبيت
ليلة واحدة إذا كانت في عدة وفاة أو طلاق إلا في بيتها
(العذر الذي يكون للزوج أن يخرجها) (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى في المطلقات
لا يخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الآن يأتيان بفاحشة مينة (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن
محمد عن محمد بن عمرو عن محمد بن إبراهيم عن ابن عباس أنه كان يقول الفاحشة المينة أن تبتذلي على أهل
زوجها فإذا بئت فقد حل إخراجها أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن محمد بن إبراهيم أن
عائشة كانت تقول اتق الله يا فاطمة فقد علمت في أي شيء كان ذلك قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد
مولى الاسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة
وهو غائب بالشأم فأرسل إليها وكيله بشعر فخطته فقال والله ما لك علينا من شيء فجاءت رسول الله صلى
الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال ليس لك عليه نفقة وأمرها أن تعتد في بيت أم شريك ثم قال تلك امرأة
يفشاها أهواي فاعتدى عند ابن أم مكتوم فأنه رجل أعشى تضع ثيابك (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم
ابن أبي يحيى عن عمرو بن ميمون بن مهران عن أبيه قال قدمت المدينة فالت عن أعلم أهلها فدفعت إلى
سعيد بن المسيب فسألت عن البتة فقال تعتد في بيت زوجها فقلت فأت حديث فاطمة بنت قيس فقال

(٣٨ - الام خامس)
بشعر الخنزير وفي صوف الميتة وشعرها فقال لا ينتفع بشيء من ذلك
(كتاب السبق والرتبة) (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا ابن أبي ذئب عن نافع بن أبي نافع عن أبي هريرة أن
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا سبق إلا في نصل أو خب أو خافر (قال الشافعي) رحمه الله الخلف الأيمن والخافر الخيسل والنصل كل

وصل من سهم أو شاة والأساق ثلاثة سبقي يعطيه الولي أو غير الولي من ماله وذلك أن يسبق بين الخليل إلى غاية فيجعل السابق شيئا معلوما وإن شامع جعل للسبي والثالث والرابع فهذا إحلال لمن جعل له ليست فيه علة والثاني يجمع وجهين وذلك مثل الرجلين يريدان أن يستبقا بفرسهما ولا يريد كل واحد منهما أن يسبق صاحبه ويخرجان سبقيين فلا يجوز إلا بالحلل وهو أن يجعل بينهما

(٣١٨)

فرسا ولا يجوز حتى يكون هاه ووصفانه تغيط وقال فتنت فاطمة الناس كانت للسائها ذرابة فاستطلت على أجانها فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم وسليمان أنه سمعهما يذكران أن يحيى بن سعيد بن العاص طلق بنت عبد الرحمن بن الحكم البتة فانتقلها عبد الرحمن بن الحكم فأرسلت عائشة إلى مروان بن الحكم وهو أمير المدينة فقالت اتق الله يا مروان واردد المرأة إلى بيتها فقال مروان في حديث سليمان أن عبد الرحمن غلبني وقال مروان في حديث القاسم أو ما بلغك شأن فاطمة بنت قيس فقالت عائشة لا عليك أن لا تترك شأن فاطمة فقال إن كان اتعابك الشر فحسبك ما بين هذين من الشر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع أن ابنة لسعيد بن زيد كانت عند عبد الله فطلقها البتة فخرجت فأنكر ذلك عليها ابن عمر (قال الشافعي) فعائشة ومروان وابن المسيب يعرفون أن حديث فاطمة في أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها بأن تعتد في بيت ابن أم مكتوم كحادثت ويذهبون إلى أن ذلك إنما كان للشر ويريدان المسيب يبين استطالها على أجانها ويكره لها ابن المسيب وغيره أنها كتبت في حديثها السبب الذي أمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد في غير بيت زوجها خوفا أن يسمع ذلك سامع فيرى أن البتة أن تعتد حيث شئت (قال الشافعي) وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث فاطمة بنت قيس أذنت على أهل زوجها فأمرها أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم تدل على معنيين أحدهما أن ما تاول ابن عباس في قول الله عز وجل إلا أن يأتين بفاحشة مبينة هو البتة على أهل زوجها كما تاول أن شاء الله تعالى قال وبين أنما أذن لها أن تخرج من بيت زوجها فلم يقل لها النبي صلى الله عليه وسلم اعتدي حيث شئت ولكنه حصنها حيث رضى إذ كان زوجها غائبا ولم يكن له وكيل يحصنها فإذا بذت المرأة على أهل زوجها فجاء من بذاتها ما يخاف تساعير بذاته إلى تساعير الشر فزوجها إن كان حاضرا أخرج أهله عنها فإن لم يخرجهم أخرجها إلى منزل غير منزله فحسنها فيه وكان عليه كراؤه إذا كان له منعها أن تعتد حيث شئت كان عليه كراؤها المنزل وإن كان غائبا كان لو كيله من ذلك ماله وإن لم يكن له وكيل كان السلطان ولي الغائب يفرض لها من لا فيحصنها فيه فإن تطوع السلطان به وأهل المنزل فلا ساقط عن الزوج ولم نعلم فيما مضى أحدا بالمدينة أكرى أحدا منزلا إنما كانوا يتطوعون بأنزال منازلهم وبأموالهم مع منازلهم وإن لم يتطوع به السلطان ولا غيره فعلى زوجها كراؤها المنزل الذي قصير إليه ولا يسكنها إليها السلطان إلا بأخف ذلك على الزوج وإن كان بذاتها حتى يخاف أن يتساعير ذلك بينها وبين أهل زوجها عذرا في الخروج من بيت زوجها كان كذلك كل ما كان في معناه وأكثر من أن يجبر حدة عليها فتخرج ليقيم عليها أو حق فتخرج لها كفيه أو يخرجها أهل منزل هي فيه بكره أو عارية ليس لزوجها أو ينهدم منزلها الذي كانت فيه أو تخاف في منزل هي فيه على نفسها أو مالها أو ما أشبه هذه من العذر فلزوج في هذه الحالات أن يحصنها حيث صيرها واسكنها وكره منزلها قال وإن أمرها أن تكاري منزل لا بعينه فتكارته فكراؤه عليه متى قامت به عليه وإن لم يأمرها فتكارت منزلها لم ينهها ولم يقل لها أقمي فيه فإن طلبت الكراه وهي في العدة استقبل كراؤها منزلها من يوم تطلبه حتى تنقضي العدة وإن لم تطلبه حتى تنقضي العدة فحق لها تركه وعصت بتركها أن يسكنها فلا يكون لها وهي عاصية سكني وقد مضت العدة وإن أنزلها منزلا بعد الطلاق أو طلقها في منزل له أو طلقها وهي زائرة فكان عليها أن تعود إلى منزل له قبل أن يفلس ثم فليس فهي أحق بالمنزل منه ومن غرمانه كما تكون أحق به لو أكرها أو أخذ كراها منها من غرمانه أو أقر لها

فرسا ولا يجوز حتى يكون فرسا كفوا للفرسين لا يأمنان أن يسبقهما ويخرج كل واحد منهما ما راضيا عليه يتواضعانه على يد رجل يتقانه أو يضمناته ويجري بينهما الحلل فان سبقهما كان السباق له وإن سبق أحدهما وأخس سبق صاحبه وإن أتيا مستويين لم يأخذ أحدهما من صاحبه شيئا والسبق ان يسبق أحدهما صاحبه وأقل سبق إن يسبق بالهادي أو بعضه أو الكند أو بعضه وسواء لو كانوا مائة وادخلوا بينهم محلا فذلك والثالث ان يسبق أحدهما صاحبه فان سبقه صاحبه أخذ سبق وإن سبق صاحبه أحرز سبقه ولا يجوز سبق إلا أن تكون الغاية التي يخرجان منها ويتبين اليها واحدة والنضال فيما بين الرماة كذلك في

السبق والعلل يجوز في كل واحد منهما ما يجوز في الآخر ثم يتفرعان فإذا اختلفت عليهما اختلفا فإذا سبق أحدهما صاحبه وجعل بينهما قرا معلوما جاز أن يشترط إحاطة أو مبادرة فإن اشترط إحاطة فكلما أصاب أحدهما وأصاب الآخر عثله أسقطا العددين ولا شيء لو أحدهما وستانفان وإن أصاب أقل من صاحبه حط مثله حتى يخلص له فضل العدد الذي شرط فينضه به

ويستحق سبقة يكون ملكا له يقضى به عليه كدلين يلزمه ان شاء اطعم أصحابه وان شاء قومه وان أخذه رهنا أو ضمننا جائز ولا يجوز السبق
 الامعولما كالأجور في البيوع ولو اشترط ان يطعم أصحابه كان فاسدا وقدر أيت من الرمان بقول صاحب السبق أولى أن يبدأ والمسبق
 لهما يبتدئ أيهما شاء ولا يجوز في القياس عندى الآن يتشارطا وأيهما (٢١٩) بدأ من وجه بدأ صاحبه من الآخر

وربى البادئ بهم ثم
 الآخر بسهم حتى
 ينفد انبيلهما وإذا
 عرق أحدهما وخرج
 السهم من يده فلم يبلغ
 الغرض كان له أن يعود
 به من قبل العارض
 وكذلك لو انقطع وتره
 أو انكسرت قوسه فلم
 يبلغ الغرض أو عرض
 دونه دابة أو انسان
 فأصابه أو عرض له في
 يده ما لا يمر السهم معه
 كان له أن يعود فاما ان
 حاز السهم أو أجاز من
 وراء الناس فهذا سومي
 ليس بعارض غلب عليه
 فلا رد اليه وإذا كان
 ربه مبادرة فبلغ
 تسعة عشر من عشرين
 روى صاحبه بالسهم
 الذي برأسه ثم روى
 البادئ فان أصاب
 سهمه ذلك فليج عليه
 وان لم يرم الآخر بالسهم
 لان المبادرة أن يغوث
 أحدهما الآخر وليس
 كالخاطئة (قال المزني
 رحمه الله) هذا عندى
 غلط لا ينسب له حتى
 روى صاحبه بمنه
 (قال الشافعي) رحمه
 الله وإذا تشارطا لخواص

بأنها علك عليه السكنى قبل أن يقوم غرماؤه عليه وان كان في المزل الذي أنزلها فيه فضل عن سكنائها
 كانت أحق بما يكفها ويسترها من منزله وكان الغرماء أحق بما يقي منه لأنه شيء أعطاهما إياه لم يستحق أصله
 عليه ولم يهبه لها فتكون أحق به انما هو عارية وما أعار فلم يملكه من أعيرته فغرماءه أحق به من أعيرته
 ولو كان طلاقه إياه بعد ما يقف السلطان ماله للغرماء كانت أسوة الغرماء في كراء منزل بقدر كراءه
 ويخصها حيث يكرارى لها فان كان لأهلها منزل أو لغير أهلها فأرادت نزوله وأراد أنزله لغيره فان تكرارى لها
 منزل فهو أحق بان ينزلها حيث أراد وان لم يتكرار لها منزل ولم يجده لم يكن عليها أن تعتد حيث أراد زوجها
 بل المنزل يعطيها إياه وتعتد حيث قدرت اذا كان قرب ثقة ومنزلا مستورا منفردا أو مع من لا يخاف فان دعت
 الى حيث يخاف منعتة ولو أعطاه السلطان في هذا كله كراء منزل كان أحبالى وحسنه فيه (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى وكل نكاح صحيح طلق رجل فيه امرأته مسلة حرة أو ذمية أو مملوكة فهو كما وصفت
 في الحرة الآن لأهل الذمية ان يخرجوها في العدة ومتى أخرجوها فلا نفقة لها ان كانت حاملا ولا سكنى كان
 طلاق ذوجهما علك الرجعة أو لا يملكها وهكذا كل زوج حر مسلم وذمي وعبد أدن له سيد في النكاح
 فعليه من سكنى امرأته ونفقتها اذا كانت حرة أو أمة متركة معه ما على الحر وليس نفقتها وهي زوجته
 بأوجب من سكنائها في الفراق ونفقتها عليه (قال الشافعي) واذا كان الطلاق لا يملك فيه الزوج الرجعة
 فهكذا القول في السكنى فاما طلاق علك فيه الزوج الرجعة فخال المرأفة السكنى والنفقة حال امرأته التي
 لم تطلق لأنه زهرها وترته في العدة ويقع عليها ايلاؤه وليس له أن ينقلها من منزله الى غيره إلا أن تبذو
 أو راجعها فمخولها حيث شاء وله أن يخرجها قبل مراجعتها ان بذت عليه كما تخرج التي لا يملك رجعتها
 والله سبحانه وتعالى الموفق

(نفقة المرأة التي لا يملك زوجها رجعتها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى في
 المطلقات أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن الآية الى فانوهن أجورهن
 قال فكان بينا والله تعالى أعلم في هذه الآية أنها في المطلقة التي لا يملك زوجها رجعتها من قبل أن الله عز
 وجل لما أمر بالسكنى عامما ثم قال في النفقة وان كن أولات جل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن دل على
 أن المصنف الذي أمر بالنفقة على ذوات الاجال منهن مصنف دل الكتاب على ان لا نفقة على غير ذوات
 الاجال منهن لأنه اذا أوجب المطلقة نفقة نفقة في ذلك دليل على أنه لا يحب نفقة لمن كان في غير مصنفها
 من المطلقات (قال الشافعي) فلما لم أعلم مخالفين أهل العلم في أن المطلقة التي علك زوجها رجعتها في
 معاني الأزواج في أن عليه نفقتها وسكنائها وأن طلاقه وإيلاؤه وظهاره ولعانه يقع عليها وأنه يرنها وترته كانت
 الآية على غيرها من المطلقات ولم يكن من المطلقات واحدة تخالفها المطلقة لا يملك الزوج رجعتها (قال
 الشافعي) والدليل من كتاب الله عز وجل كاف فيما وصفت من سقوط نفقة التي لا يملك الزوج رجعتها
 وبذلك جاءت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن زيد مولى
 الأسود بن سفيان عن أبي سلمة عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب بالشام
 فأرسل اليها وكيله بشعر فسخطته فقال مالك علينا نفقة فانت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فذكرت
 ذلك له فقال ليس لك عليهم نفقة أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج قال أخبرنا أبو الزبير عن
 جابر بن عبد الله أنه سمعه يقول نفقة المطلقة ما لم تحرم فأنكرت فتابعه بالعرف أخبرنا عبد المجيد

لم يحجب خاسقا حتى يخرق الخلد ينصله ولو تشارطا المصيب فن أصاب الشن ولم يخرقه حبسه لأنه مصيب واذا اشترطا لخواص
 والشن ملصق بالهدف فأصاب ثم رجع فزعم الراي أنه خسق ثم رجع لقلقه من حصاة وغيرها وزعم المصاب عليه أنه لم يخسق وأنه
 إنما خرج ثم رجع فالقول قوله مع عينة الآن تقوم بينة فيؤخذ بها وان كان الشن باليا فأصاب موضع الخرق فغاب في الهدف فهو مصيب

وان اصاب طرف الشن نخره ففيها قولان أحدهما انه لا يحسب له خادقا الا ان يكون بقي عليه من الشن طعنة أو خيط أو جلد أو شيء من الشن يحيط بالسهم ويسمي بذلك حاسقا وقيل بكونه لا كثيره سواء (قال) ولا يعرف الناس اذا وجهوا بأن يقال حاسق الا ما حاط به المحسوق فيه ويقال لا لا خرازم لحاسق (٢٣٠) والقول الآخر ان يكون الحاسق قد يقع بالاسم على ما أو هن الصحيح

نخره فاذا خرق منه شيئا قل أو كثير بعض التصل سمي حاسقا لأن الحسق الثقب وهذا قد نفي وان خرق قال واذا وقع في خرق وثبت في الهدف كان حاسقا والشن أضعف من الهدف ولو كان الشن منصوبا فارق منه كان عندى حاسقا ومن الرامة من لا يحسبه اذا لم يثبت فيه قال فان اصاب بالقدح لم يحسب الا ما اصاب بالتصل ولو ارسله مفارقا للشن فهبت ربح فصرقته أو مقصرا فأسرعت به فأصاب حسب مصيبا ولا حكم للربح ولو كان دون الشن شيء فهتكه السهم ثم من يحمونه حتى يصيب كان مصيبا ولو اصاب الشن ثم سقط بعد ثبوته حسب وهذا كنز عن انسان اياه ولا بأس أن يناضل أهل الشباب أهل العربية وأهل الحسان لأن كلها فصل وكذلك القسي الدودانية والهندية

عن ابن جريج قال قال عطاء ليست المتبوتة الحلي منه في شيء الا أنه ينق عليه ما من أجل الحمل فاذا كانت غير حلي فلا نفقة لها (قال الشافعي) فكل مطلقة كان زوجها عاكرا رجعتا فلها النفقة ما كانت في عدتها منه وكل مطلقة كان زوجها لا عاكرا رجعتا فلا نفقة لها في عدتها منه الا أن تكون حاملا فيكون عليه نفقة ما كانت حاملا وسواء في ذلك كل زوج حر وعبد وذمي وكل زوجة أمة وحر وذمية قال وكل ما وصفتنا من منعة مطلقة أو سكنى لها أو نفقة فليست الا في نكاح صحيح ثابت فاما كل نكاح كان مفسوخا فليست فيه نفقة ولا ميثمة ولا سكنى وان كان فيه مهر بالميسر حاملا كانت أو غير حامل قال واذا طلق الرجل امرأته طلاقا لا عاكرا فيه الرجعة فأنعت حبالا وأنكره الزوج أو لم ينكره ولم يقر به ففيها قولان أحدهما ان تخصى من يوم طلقها أو كم نفقة مثلها في كل شهر من تلك الشهور فاذا ولدت قضى لها بذلك كله عليه لأن الحمل لا يعلم بيقين حتى تلده قال ومن قال هذا قال ان الله عز وجل قال وان كن أولات حمل فأنقضوا عليهن حتى يضعن حملهن فليكن نفقتهن حتى يضعن حملهن ليست بساقطة سقوط من لأنفقته لغير الحوامل وقال قد قال الله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فلو مات رجل وله حمل لم يوقف للحمل ميراث رجل ولا ميراث ابنة لأنه قد يكون غديدا ووقفنا الميراث حتى يتبين فاذا بان أعطيناه وهكذا الوأوصى لحمل أو كان الوارث أو الموصى له غائبا ولا يعطى الا بيقين وقال رأيت لوارثها النساء فقلن بها حمل فأنفقنا عليها ثم انقضى فقلن ان ليس بها حمل اليس قد علمنا أنا أعطينا من مال الرجل ما لم يجب عليه وان قضينا زوجه ففعلن لا نفقضي بشيء مثله ثم زوجه والقول الثاني ان تخصى من يوم طلقها الزوج وبراها النساء فان قلن بها حمل أنفق عليها حتى تضع حملها وان قلن لا يبين أحصى عليها وتركت حتى يقطن قديان فاذا قلن قديان أنفق عليها لما مضى من يوم طلقها الى أن تضع حملها ثم لا نفقة عليه بعد وضعها حملها الا أن ترضع فيعطى أجر مثلها في الرضاعة أجر الأنثى ولو طلقها ثم ظهر بها حمل فذكر له فنفاه وقذفها لا عنها ولا نفقة عليه ان كان لا عنها فأمر أبا من النفقة ثم أكذب نفسه حد ولحق به الحمل ان تم وأخذت منه النفقة التي أبطلت عنه وكذلك ان كان اقراره بالأكذب بعد رضاع الولد الرمي ورضاعه ونفقته وهكذا لو أكذب نفسه بعد موت الولد أخذت منه نفقة الحمل والرضاع والولد واذا قال القوابل بالمطلقة التي لا عاكرا رجعتا جمل فأنفق عليها الزوج بغير أمر سلطان أو جسر والحاكم على النفقة عليها ثم علم أن لم يكن بها حمل رجعت عليها في الحالين معالائه اغما أعطاهما اياه على انه واجب عليه فلما علم انه لم يجب عليه رجعت عليها بمثل ما أخذت منه ان كان له مثل أو قيمته يوم دفعه اليها ان لم يكن له مثل * وكل زوجة صحيحة النكاح ففرقت بينهما بحال كاذرناه في المختلة والخيرة والمملوكة والمستدلا قها والامة تخير فتتار الفراق والرجل يفر المرأة بنسب فيوجدونه فتختار فراقه والمرأة تغربا عنها فتم بعد امة أو بعد أجذم أو برص أو مجنون فتختار فراقه أو يجدها كذلك فيفارقها فتكون حاملا في هذه الحالات فعلى الزوج نفقة حتى تضع حملها قال وكل نكاح كان فاسدا بكل حال مثل النكاح بغير ولي أو بغير شهود أو نكاح المرأة ولم ترض أو كارهة فحملت فلها الصداق بالميسر ولا نفقة لها في العدة ولا الحمل « قال أبو محمد » وفيها قول ان لها النفقة بالحمل وان كان نكاحا فاسدا لأنه يلحق به الولد فلما كان اذا طلقها غير حامل لم تكن زوجة فبرئت منه لم يكن لها نفقة علمنا انه جعلت النفقة لوارثها بالحمل (قال الشافعي) وكل مطلقة عاكرا زوجها الرجعة كانت عدتها الشهور فما مضى بعد من شهرين استقبلت الحيض ثم عليه النفقة ما كانت في العدة ولو حاضت

وكل قوس يرمى عنها سهم ذي نصل ولا يتجاوزانه ينتزل رجلان وفي يدي أحدهما من الثبل أكثر مما في يدي ثلاث انحر ولا على أن يحسب حاسقا ولا على أن لا جسد حاسقا فانما بالرمية ويحسب له مع خواسقه ولا على أن يطرح من خواسقه حاسقا ولا على أن حاسق أحدهما حاسقا ولا أن أحدهما يرمى من عرض والآخر من أقرب منه الا في عرض واحد

وعند واحد ولا على أن يرى بقوس أو نيل بأعيانها أن تغيرت لم يبدلها ومن الرأى من زعم أنها إذا سميها قرا يستحقان المفسار على السواء أو بينهما زيادة سهم كان للسبق أن يرد في عدد القرع ماشاء ومنهم من زعم أنه ليس له أن يرد في عدد القرع مالم يكن سواه ومنهم من زعم أنه ليس له أن يرد بغير رضا المسبق (قال المزني) رحمه الله (٢٣١) وهذا أشبه بقوله كالم يكن

سيفهما في الخيل ولا في الرمي ولا في الإبداء الاجتماعهما على غاية واحدة فكذلك في القياس لا يجوز لأحدهما أن يرد الاجتماعهما على زيادة واحد والله التوفيق (قال الشافعي) ولا يجوز أن يقول أحدهما لصاحبه ان أصبت بهذا السهم فقد نفلت الآن أن يجعل رجله سقانا أصاب به وإن قال ارم عشرة أرشاق فإن كان صوابك أكره لك كذا لم يجوز أن يفاضل نفسه وإذا روى بسهم فأنكسر فإن أصاب بالتمصل كان له خاسقا وإن أصاب بالقدح لم يكن خاسقا ولو انقطع باثنين فأصاب بهما جميعا حسب الذي فيه التصل وإن كان في الشئ نيل فأصاب سهمه فوق سهمي الشئ لم يحسب ورد عليه ووجه لانه عارض دون الشئ وأنا أراد المشتق أن يحل ولا يرى والسبق فضل أو أفضل له فسواء قد

فلا تفيض استبرأت نفسها من الرية وكانت لها النفقة حتى تطعن في الدم من الحيضة الثالثة فإن ارتابت أمسكت عن النكاح ووقف عن نفقتها فإن بان بها حبل كان القول فيها كالقول فيمن بان بها حبل بالنفقة حتى يبين أو الوقف حتى تضع فإن انقش ما ظن من جملها ردت من النفقة ما أخذت بعد دخولها في الدم من الحيضة الثالثة قال وهكذا إن كانت عذتها الشهر فارتابت سواء لا يختلفان ولو كانت عذتها الشهر فارتابت أمسكت عن الرية فإن حاضت بعد ثلاثة أشهر فلها النفقة في الثلاثة حتى تنقضي ولا نفقة لها بعد الثلاثة ولا عذتها فإن ارتابت بحبل أمسكت ولم يتفق عليها حتى يبين ثم يكون القول فيه كالقول في الحمل إذا بان سوا من رأى أن لا يتفق عليها حتى تضع أمسكت حتى تضع ثم أعطاه النفقة من يوم قطع النفقة عنها إلى أن وضعت ومن رأى أن يتفق عليها إذا بان الحمل أعطاه النفقة منذ أمسكت عنها إلى أن بان بها الحمل ومن حين بان الحمل إلى أن تضع فإن بطل الحمل ردت النفقة بعد الثلاثة الأشهر ويتفق عليها حتى تضع آخر حملها وإن كان بين وضع ولدها أيام قال وإن كان بها حبل ولا يملك زوجها رجعتها فاتفق عليها زوجها من حين طلقها حتى جاوزت أربع سنين فلم تلد ردت النفقة من يوم طلقها لأننا لم نلق به الحمل ولا نفقة لها في العدة لأن تكون حاملاته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى قد علمنا ما فرضنا عليكم في الزواجهم قال وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الزوج نفقة أمراته وحكم الله عز وجل بين الزوجين أحكاما منها اللعان والظهار والإيلاء ووقوع الطلاق (قال الشافعي) فلم يختلف المسلمون فيما علمته في أن ذلك لكل زوجة على كل زوج غائب وحاضر ولم يختلفوا في أن لا عدة على زوجة إلا من وفاة أو طلاق وقال الله عز وجل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن الآيات وقال تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد إلى قوله فلهن الثمن مما تركتم قال فلم أعلم خلافا في أن الرجل والمرأة لو غابا أو أحدهما برأ أو بجرأ علم مغيبهما أو لم يعلم فأنأ أو أحدهما فلم يسمع لهما بخبر أو أسرهما العدة وفصير وهما إلى حيث لا خبر عنهما لم توثق وأحداهما من صاحبه الأبيقين وفاته قبل صاحبه فكذلك عندى امرأة الغائب أى غيبة كانت مما وصفت أو لم أصف باسار عدا أو غروج الزوج ثم خفي مسلكه أو هيأ من ذهب عقل أو خروج فلم يسمع له ذكر أو عرك في بحر فلم يأت له خبر أو جاء خبر أن غرقا لكن يرون أنه قد كان فيه ولا يستيقنون أنه فيه لا تعتد امرأته ولا تنكح أبدا حتى يأتيها يقين وفاته ثم تعتد من يوم استيقنت وفاته وورثته ولا تعتد امرأته من وفاة ومثلها رث لا ورثت زوجها التي اعتدت من وفاته ولو طلقها وهو خفي النفس بعد أى هذه الأحوال كانت أو إلى منها أو تظاهرا أو قد نفها لزمه ما يلزم الزوج الحاضر في ذلك كله وإذا كان هذا هكذا لم يجز أن تكون امرأة رجل يقع عليها ما يقع على الزوجة تعتد لامن طلاق ولا وفاة كالمولت أن طلقها أو مات عنها لم تعتد من طلاق الأبيقين وهكذا لو تربصت سنين كثيرة بأمر حاكم واعتدت وزوجت فطلقها الزوج الأول المفقود لزمها الطلاق وكذلك إن آلى منها أو تظاهرا أو قد نفها لزمه ما يلزم الزوج وهكذا لو تربصت بأمر حاكم أربع سنين ثم اعتدت فأكلت أربعة أشهر وعشرا ونكحت ما يلزم الزوج ونكحت ولم يدخل بها أو لم تنكح وطلقها الزوج الأول المفقود في هذه الحالات لزمها الطلاق لانه زوج وهكذا وتظاهرها أو قد نفها أو آلى منها لزمه ما يلزم للولي غير أنه ممنوع من فرجها بشيء من نكاح غير فلا يزال له في حتى تمضي الأخرى إذا كانت دخلت عليه فلذا أكلت عذتها أجل من يوم تكمل

يكونه الفضل فينقل ويكون عليه الفضل وينقل والرمات يختلفون في ذلك فتم من يجعله أن يحل مالم ينقل ومنهم من يقول ليس له أن يحل لامن عند وأحسه ان مرض مرضا يضر بالرى أو يمسبأ حتى يبيده عنه من ذلك كله أن يحل ومنهم من يقولوا لنا تراضياعلى أصل الرى الاول قال ولا يجوز أن يسبق على أن يسبق عليه وإن سبقه على أن يرى بالمر يسبق يمكن له أن يرى بالقرعة

لان معروفان الصواب عن الفارسية أكثر منه عن العربية قال وان سبقه ولم يسم الغرض كرهته فان سميها كرهته أن يرفعه أو يخفضه وقد أجاز الرامة للسبق أن يرأسه رشقاوا كثر في المائتين ومن أجاز هذا أجاز في الرقة وفي أكثر من ثلثائة قال ولا بأس أن يشترط أن يرأسا رشا فاعلموا كل يوم من أوله الى (٣٣٣) آخر فلا يفتقر قاحتي يفرغ منها الامن عذر مرض أو عاصف من الريح

عدها أربعة أشهر وذلك حين حل له فرجها وان أصبح فافقد خرج من طلاق الايلاء وكفروا لم يصبا قبل له أصبا وأطلق قال وينفق عليها من مال زوجها المفقود من حين يفقد حتى يعلم يقين موته قال وان أجلها كم أربع سنين أنفق عليها فيها وكذلك في الأربعة الأشهر والعشرين من مال زوجها فاذا انكحت لم ينفق عليها من مال الزوج المفقود لانها مائة له نفسها وكذلك لا ينفق عليها وهي في عدة منه لو طلقها أو مات عنها ولا بعد ذلك ولم أمنعها النفقة من قبل أنها زوجة الآخر ولا أن علم سامنة عدة ولا أن بينهما ميراثا ولا أنه يلزمها طلاقه ولا شيء من الأحكام بين الزوجين الا حقوق الولد به ان أصبح او انما منعت النفقة من الاول لانها مخرجة نفسها من يديه ومن الوقوف عليه كما تنفق المرأة على زوجها الغائب بشبهة فنعته نفقتها في الحال التي كانت فيها مائة له نفسها بالنكاح والعدة وهي لو كانت في المصر مع زوج فنعته نفسها منعت نفقتها بعصيانها ومنعت نفقتها بعد عدها من زوجها الآخر بتركها حقها من الأول وابطاحتها نفسها لغيره على معني أنها مخرجة من الأول ولو أنفق عليها في غيبته ثم ثبت اليئسة على موته في وقت ردت كل ما أخذت من النفقة من حين مات فكان لها الميراث ولو حكم لها كما كان تزوج فزوجت فسمع نكاحها وان لم يدخل بها فلا مهر لها وان دخل بها فأصابها فلها مهر مثلها الا ما سمي لها وفسخ النكاح وان لم يفسخ حتى مات أو ماتت فلا ميراث لها منه ولا له منها وان حكم لواحد منهما بالميراث من صاحبه رد الميراث فان كان الزوج الميت رد ميراثه على ورثته وان كانت هي الميتة وقف ميراث الزوج الأول حتى يعلم أي هو فيرثها أو ميت فيرد على ورثتها غير زوجها الآخر ولو ماتت زوجها الأول ورثته وأخرجناها من يدي الآخر بكل حال ولو تزوجت أربع سنين ثم اعتدت أربعة أشهر وعشرا ثم نكحت فولدت أولادا ثم جاء الأول كان الولد ولد الآخر لانه فراش بالشبهة وردت على الزوج ومنع أصابتها حتى تعتد ثلاثا حيض وان كانت ممن لا تحيض لا بأس من الحيض أو صغر فلانة أشهر وان كانت حبلى فان تشع حملها واذا وضعت حملها فلان زوجها الأول منعها من رضاع ولها الا للبا وما ان تركته لم يغذها مرضع غيرها ثم منعها ما سوى ذلك ولا ينفق عليها في أيام عدها ولا رضاءها ولا غيرها شيئا ولو ادعى الزوج الأول والآخر الولد وقد ولدت وهي مع الآخر أربته القسافة قال ومتى طلقها الأول وقع عليها طلاقه ولو طلقها زوجها الأول أو ماتت عنها وهي عند الزوج الآخر كانت عند غير زوج فكانت عليها عدة الوفاة والطلاق ولها الميراث في الوفاة والسكنى في العدة في الطلاق وفيمن رآه لها بالوفاة ولو مات الزوج الآخر لم تره وكذلك لا يرثها لو ماتت ولو ماتت امرأة المفقود والمفقود ولا يعلم أيهما مات أو لا يتوارثا كما يتوارث من خفي موته من أهل الميراث من القتل والغرق وغيرهم الا يبين أن أحدهما مات قبل الأول فيرث الآخر الأول ولو مات الزوج الأول والزوج الآخر ولا يعلم أيهما مات أو لا بدأت فاعتدت أربعة أشهر وعشرا لانه النكاح الصحيح والعدة الاولى بالعقد الاول ثم اعتدت بعد ثلاثا حيض لا تدخل احدهما في الأخرى لانها وجبت عليهما من وجهين مفترقين فلا يجوز أن تأتي باحدهما دون الأخرى لانها في وقت واحد ولو كان الزوج الأول مات أو لا طاعتت شهرا أو أكثر ثم ظهر بها حمل فوضعت حملها حلت من الذي حلت منه وهو الزوج الآخر فاعتدت من الاول أربعة أشهر وعشرا لانها لا تستطيع تقديم عدها من الاول وعليها عدة جل من الآخر قال ولكن لو مات الاول قبل فاعتدت شهرا أو أكثر ثم رأت أن بها حلا قبل لها ربي فأن تر بصت وهي تراها حاملا ثم مرت بها أربعة أشهر وعشرا وهي تحيض في ذلك وترأها تحيض على الحمل ثم حاضت ثلاثا حيض

ومن اعتلت أداته أبدل مكان قوسه ونبله ووزره وان طول أحدهما بالارسال التماس أن تبريد الرأي أو ينسى حسن صنيعه في الدم الذي رماه فأصاب أو أخطأ فليستعتب من طريق الخطأ فقال لم أنوهذا لم يكن ذلك له وقبل له ارم كما ترى الناس لا يجهلا عن التثبت في مقامك ونزعتك وارسالك ولا مبطلا لا دخال الضرر بالخمس على صاحبك قال ولو كان الرأي بطل الكلام والخمس قليله لا تطل ولا يهل عما يفهم وللبدي أن يقف في أي مقام شاهد لا تخمن الغرض الآخر أي مقام شاهد اذا اقتسموا ثلاثة وثلاثة فلا يجوز أن يقتصرعوا وليقتسموا قسما معروفا ولا يجوز أن يقول أحدهما لرجلين اختار على أن أسبق ولا على أن أسبق ولا على أن يقتصرعا فأيهما خرجت قرعته سبقه صاحبه لان هذا مخاطرة واذا حضر

الغريب أهل الغرض فقسموه فقال من معه كذا راما أما ومن يرى عليه كذا راما غير راما وهو من الرامة فحكمه وان كان من عرفوه وان قال لصاحبه اطرح فضلك على أني أعطيك به شيئا لم يجز الا بان يتفاضل بينهما فاستأجدا قال ولو شرطوا أن يكون فلان مقدما وفلان معه وفلان ثان كان السبق مقسوخا ولكل حزب أن يقدموا من شاءوا ويقدم الآخرون كذلك واذا كان البدء

لأحد المتنازعين فبدأ المبدأ عليه فأصاب أو أخطأ وذلك السهم عليه والصلاة جائزة في المضربة والأصابع إذا كان جلد هماذ كياهما
 يؤكل لجه أو مذبوحا من جلد ما لا يؤكل لجه ما عدا كيا أو خنزير فإن ذلك لا يظهر بالباغ غير أني أكرهه لمعنى واحد وإن أمره أن يفضى
 بيطون كفيه إلى الأرض ولا بأس أن يصلى متكب القوس والقرن (٢٢٣) إلا أن يصير كاعليه حركته تشغله فأكرهه
 ونجسته

مختصر الإيمان
 والنذور وما دخل
 فيها من الجامع من
 كتاب الصيام ومن
 الاملاء ومن مسائل شتى
 سمعتها لفظا

(قال الشافعي) رحمه
 الله من حلف بالله أو
 باسم من أسماء الله
 خفت فعله الكفارة
 ومن حلف بغير الله
 فهي عيسين مكروهة
 وأخشى أن تكون
 معصية لأن النبي صلى
 الله عليه وسلم سمع عمر
 يحلف بأبيه فقال عليه
 السلام ألا إن الله
 ينهاكم أن تحلفوا بآباءكم
 فقال عمر والله
 ما حلفت بها بعد إذ كرا
 ولا آرا (قال الشافعي)
 رحمه الله وأكره
 الأيمان على كل حال
 إلا فيما كان الله عز وجل
 طاعة ومن حلف على
 عين قرأ غير ما خيرا
 منها فلا اختيار أن يأتي
 الذي هو خير ويكفر
 لأمر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بذلك ومن
 قال والله لقد كان

وبأن لها أن لا جل بها فقد أكلت عدتها من جميعا وليس عليها أن تستأنف عدة أخرى تحذفها كالومات
 عنهاز وجها ولا تعلم هي حتى مرت أربعة أشهر وعشر قبيل لها ليس عليها استئناف عدة أخرى وهكذا
 لو مات ما عولم تعلم حتى مضت أربعة أشهر وعشر وثلاث حبض بعدة من موتها ما عولم تعدلعدة ولو مات الزوج
 الآخر اعتدت منه ثلاث حبض فإن أكلتها ثم مات الأول اعتدت عدة الوفاة وإن لم تكملها استقبلت عدة
 الوفاة (١) من يوم مات الآخر ثلاث حبض ثم اعتدت حبضتين تكمله الحيض التي قبلها من نكاح
 الآخر ولو أن امرأة المفقود ماتت عند الزوج الآخر ثم قدم الأول أخذ ميراها وان لم تدع شيئا لم يأخذ من
 المهر شيئا إذا لم يجد امرأته بعينها فلا حق له في مهرها فإن قال قائل فهل قال غيرك غير هذا قبل نعم وروى
 فيه شيء عن بعض السلف وقد روى عن الذي روى عنه هذا أنه رجع عنه فإن قال قائل فهل تحفظ عن مضى
 مثل قولك في أن لا تنكح امرأة المفقود حتى تسبق موته قلنا نعم عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه
 أخبرنا يحيى بن حسان عن أبي عوانة عن منصور عن أبي المهيال بن عمرو عن عباد بن عبد الله الأسدي عن علي
 رضي الله تعالى عنه أنه قال في امرأة المفقود أنها لا تنكح أخبرنا يحيى بن حسان عن هشيم بن بشير عن
 سيار أبي الحكم عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قال في امرأة المفقود أنها قد تزوجت امرأة هي امرأته
 إن شاء طلق وإن شاء أمسك ولا تخير أخبرنا يحيى بن حسان عن جرير عن منصور عن الحكم أنه قال إذا فقدت
 المرأة زوجها لم تزوج حتى تعلم أمره

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا طلق الرجل المرأة طلاقا
 بملك فيه رجعتها مات قبل أن تنقضي عدتها اعتدت عدة الوفاة أربعة أشهر وعشر وورثت ولها السكنى
 والنفقة قبل أن يموت ما كانت في عدتها إذا كان ملك رجعتها فإذا مات فلا نفقة لها وليس عليها أن تجتنب
 طيبا ولا لها أن تفرج من منزله ولو أذن لها وليس له منها ولا لها منه من نظر ولا من تلذذ ولا من خلوة شيء حتى
 يراجعها وهي محرمة عليه تحريم المبتوتة حتى يراجعها أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته
 وهي في مسكن حفصة وكانت طريقه إلى المسجد فكان يسلك الطريق الأخرى من أدبار البيوت كراهية
 أن يستأذن عليها حتى يراجعها (قال الشافعي) أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه قال لعطاء ما جعل للرجل من
 المرأة يطلقها قال لا يحل له منها شيء ما لم يراجعها أخبرنا سعيد عن ابن جريج أن عمرو بن دينار قال مثل ذلك
 أخبرنا سعيد عن ابن جريج أن عطاء وعبد الكريم قال لا يراجعها فضلا (قال الشافعي) أخبرنا سعيد عن
 ابن جريج أنه قال لعطاء أ رأيت أن كان في نفسه ارتجاعها ما جعل له منها قبل أن يراجعها وفي نفسه
 ارتجاعها قال سواء في الحسل إذا كان يريد ارتجاعها وإن لم يرد ما لم يراجعها (قال الشافعي) وهذا كما قال
 عطاء إن شاء الله تعالى وإن أصابها في العدة فقال أ رأيت ارتجاعها وأقر أنه لم يشهد فقد أخطأ ولها عليه
 مهر مثلها بما أصاب منها وتعتد من مائه الآخر وتحصى العدة من الطلاق الأول فإذا أكلت العدة من
 الطلاق لم يكن له عليها رجعة وله عليها الرجعة ما لم تكملها وتكمل عدتها من الإصابة الآخرة ولا تحل
 لغيره حتى تنقضي عدتها من الإصابة الآخرة وله هو أن يخطبها في عدتها من مائه الآخر ولو تزك ذلك كان
 أحب إلى (قال الشافعي) وأكره للمرأة علق زوجها رجعتها من التعريض للولوة معه ما كرهتني لا يملك
 (١) قوله من يوم مات الآخر أي الزوج الآخر في الوفاة وهو في الحقيقة الزوج الأول وقوله تكملها الحيض
 لعله تكملها العدة الخ وقوله في حديث عطاء مضافا هو يضمن أي في قص واحد قتيبه كية معجبه

كذا ولم يكن أثم وكفر واحتج بقول الله تبارك وتعالى ولا تأتوا أولي الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القربى زلت في رجل حلف
 لا ينفع رجلا فأمره الله أن ينفعه ويقول الله جل ثناؤه في الظهور أنهم لم يقولوا منكر من القول وزور ثم جعل فيه الكفار موبقولي رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قليات الذي هو خير وليكفر عن عيئه فقد أمر بالحنث عدا وبالكفر ودل إجماعهم أن من حلف في الإحرام عدا

أو خطأ أو قتل صيدا عمدا أو خطا في الكفارة سواء على أن الحلف بالله وقتل المؤمن عمدا أو خطا في الكفارة سواء (قال الشافعي)
 وإن قال أقسم بالله فإن كان يعنى حلفت قديما فليست بيمين حادثة وإن أراد بها عينا فهي عین وإن قال أقسم بالله فليس بيمين فإن قال
 أقسم بالله فإن أراد بها عينا فهي عین (٣٣٤) وإن أراد بها موعدا فليست بيمين كقوله سأحلف (قال المزني) رحمه الله

وفي الامتزاع هي عین وإن
 قال لعمرك الله فإن
 لم يرد بها عينا فليست
 بيمين ولو قال وحق الله
 أو وعظمت أو وجلال
 الله أو وقدره الله فذلك
 كله عین نوى بها عينا أو
 لانيته وإن لم يرد عينا
 فليست بيمين لانه يحتمل
 أن يقبول وحق الله
 واجب وقدره الله
 ماضية لانه عین ولو قال
 بالله أو والله فهي عین
 نوى أو لم ينو وقال في
 الاملاء بالله عین وقال
 في القسامة ليست
 بيمين (قال المزني) رحمه
 الله وقد حكى الله عز وجل
 عین ابراهيم عليه السلام
 وثالثه لا كيدن
 أمناكم بعد أن تولوا
 مدبرين (قال المزني)
 رحمه الله فإن قال الله
 لأعلن فهذا ابتداء
 كلام لا عین إلا أن ينوى
 بها فإن قال أشهد بالله
 فإن نوى البين فهي
 عین وإن لم ينو عينا
 فليست بيمين لأنها
 محتمل أشهد بأمر الله
 ولو قال أشهد بنو عينا
 لم يكن عينا ولو قال اعزم
 بالله ولا نيته لم يكن

رجعها خوفا من أن يصيبها قبل أن يرتجعها فإذا طلق الرجل امرأته تطليقة فحاضت حيضة أو حيضتين ثم
 راجعها ثم طلقها قبل أن يصيبها فبها قولان أحدهما أنها تعتد من الطلاق الأخير عدة مستقبله والقول الثاني
 أن العدة من الطلاق الأول ما لم يدخل بها أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أنه
 سمع أبا الشعثاء يقول تعتد من يوم طلقها قال ابن جريج وعبد الكريم وطاوس وحسن
 ابن مسلم يقولون تعتد من يوم طلقها وإن لم يكن معها قال سعيد يقولون طلاقه الآخر قال سعيد وكان
 ذلك رأى ابن جريج أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال أرى أن تعتد من يوم طلقها (قال
 الشافعي) وقد قال هذا بعض المشركين وقد قال بعض أهل العلم بالتفسير إن قول الله عز وجل وإذا طلقتم
 النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن معروف أو فارقهن معروف انما نزل في ذلك كان الرجل يطلق امرأته
 ماشيا بلا وقت فيمهل المرأة حتى إذا اشارت انقضاء عدتها راجعها ثم طلقها فإذا اشارت انقضاء عدتها
 راجعها فزول الطلاق مرتان أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه قال كان الرجل إذا طلق امرأته ثم راجعها
 قبل أن تنقضي عدتها كان ذلك له وإن طلقها ألف مرة فمهر رجل إلى امرأته فطلقها حتى إذا اشارت انقضاء
 عدتها راجعها ثم طلقها قال والله لا أؤيد إلى ولا تخلين أبدا فأنزل الله عز وجل الطلاق مرتان فامسكوه
 معروف أو تسريحا حسن فاستقبل الناس الطلاق جديدا من كان منهم طلق ومن لم يطلق قال ومن قال
 هذا ينبغي أن يقول إن رجعت إياها في العدة بخلاف لكاحه إياها نكاحا جديدا مستقبلا ثم يطلقها قبل أن
 يمسه وذلك أن حكمها في عدتها حكم الأزواج في بعض أمرها وانما تستأنف العدة لانه قد كان مس قبل
 الطلاق الذي أتبعه هذا الطلاق فلزم حكم الطلاق الواحد بعد الدخول وأى امرأته طلق بعد الدخول
 اعتدت ومن قال هذا أشبه أن يلزمه أن يقول ذلك وإن لم يحدث لها رجعة فيقول إذا طلقها بعد الدخول
 واحدة فحاضت حيضة أو حيضتين ثم أتبعها أخرى استقبلت العدة من التطليقة الأولى ثمرة وإن تركها حتى
 تحيض حيضة أو حيضتين ثم طلقها استقبلت العدة من التطليقة الأولى ثمرة ولم يبال أن يحدث بين ذلك رجعة
 ولا ميسرا ومن قال هذا أشبه أن يحتج بأن الرجل يطلق امرأته فتضيض حيضة أو حيضتين قبل أن يموت
 فإن كان طلاقا عاكلا فيه الرجعة اعتدت عدة وفاة وورثت كما تعتد التي لم تطلق وترث ولو كان طلاقا عاكلا
 فيه الرجعة لم تعتد عدة وفاة ولم ترث إن طلقها صحيا ولو طلقها مريضا طلاقا عاكلا فيه الرجعة فورثته
 لم تعتد عدة وفاة لانه غير زوجة وقد قيل في الرجل يطلق امرأته تطليقة عاكلا فيها الرجعة أو تطليقتين
 ثم رجعها ثم يطلقها أو يطلقها ولم يرتجعها العدة من الطلاق الأول ولا تعتد من الطلاق الآخر لانه وإن
 ارتجعها فقد كانت حرمته عليه إلا بان يرتجعها كما حرمت عليه في الطلاق الذي لا عاكلا فيه الرجعة إلا نكاح
 ولو نكحها ثم طلقها قبل أن يصيبها لم تعتد فكذا لا تعتد من طلاق أحد نكحها وإن لم يمتد لها العدة لم يحدث
 رجعة ومن قال هذا ذهب إلى أن المطلق كان إذا رجع في العدة ثبتت الرجعة لما جعل الله عز وجل
 في العدة من الرجعة وإلى أن قول الله عز وجل فأمسكوهن معروف أو فارقهن معروف لمن راجع ضارا
 في العدة لا يرد حبس المرأة رغبة ولكن عضلا عن أن تحمل لغيره وقد قال الله تعالى لا يحمل لكم أن تزوا
 النساء كرها ولا تعضلوهن لتذهبن ببعض ما آتينوهن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة فهي عن أمسا كهن
 العضل ثم يطلقهن فذهب إلى أن الآية قبل هذا يحتمل أن يكون نهى عن رجعتن العضل لا الرغبة وهذا
 معنى يحتمل الآية ولا يجوز إلا أحدهما القولين والله تعالى أعلم بالصواب

عينا لانه معناه اعزم بقدر الله أو يعز الله على كذا وإن أراد عينا فهي عین ولو قال أسأف الله أو أعزم عليك بالله (عدة)
 لتعلن فإن أراد المستحلف بها عينا فهي عین وإن لم يرد بها عينا فليست بيمين ولو قال على عهد الله وميثاقه فليست بيمين إلا أن ينوى عينا
 لله عليه عهدا أن ينوي فرائضه وكذلك استأنف لانيته وأما نه

(باب الاستثناء في الأيمان) (قال الشافعي) رحمه الله ومن حلف بآي عمن كانت ثم قال ان شاء الله موصولا بكلامه فقد استثنى والواصل ان يكون الكلام نسباً وان كانت بينه سكتة كسكتة الرجل للتذكراً والعي أو النفس أو انقطاع الصوت فهو استثناء والقطع ان يأخذ في كلام ليس من المؤمنين من أمر أو نهى أو غيره أو يسكت (٢٣٥) السكوت الذي بين أنه قطع وقال لو قال في عيته لأفعلن كذا لو قلت ألا أبشأ فلان فان شاء فلان لم يحث وان مات أو غي عنا حتى مضى الوقت حنث (قال المزني) قال بخلافه في باب جامع الأيمان قال الشافعي رحمه الله ولو قال في عيته لأفعلن كذا ان شاء فلان ففعلن ولم يعرف شاء أو لم يشأ لم يحث

(باب لغو البين من هذا ومن اختلاف ما لك والشافعي)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت لغو البين قول الانسان لا والله وبلى والله (قال الشافعي) رحمه الله واللغو في لسان العرب الكلام غير المعقود عليه وجماع اللغو هو الخطأ واللغو كما قالت عائشة والله أعلم وذلك اذا كان على الطباح والغضب والجملة وعقد البين ان يثبت على الشيء بعينه (باب الكفارة قبل الحنث وبعد)

(عدة المشركات) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كانت اليهودية أو النصرانية تحت المسلم فطلقها أو ماتت عنها فهي في العدة والسكنى والنفقة والاحد امثل المسلمة لا خلاف بينهما وله عليها الرجعة في العدة كما يكون له على المسلمة قال وهكذا المجوسية تحت المجوسي والوثنية تحت الوثني لأزواجهن عليهن من الرجعة ما زوج المسلمة وعليهن من العدد والاحد ادماعاً على المسلمة لان حكم الله تعالى على العباد واحد فلا يحل لمسلم اذا انحأكم اليه مشركاً ان يحكم له ولا عليه الا يحكم الاسلام لقول الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم في المشركين فان جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم الآية قال والقسط حكم الله تعالى الذي أنزل على نبيه وقول الله تبارك وتعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذروهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك قال وأهواءهم يحتمل سيلهم فأمره صلى الله عليه وسلم أن لا يحكم الا بما أنزل الله اليه ولا يحل لمسلم ان يحكم الا يحكم الله المنزل على نبيه صلى الله عليه وسلم قال وانطلق المسلم النصرانية ثلاثاً فانقضت عدتها فنكحت نصرانياً فأصابها أحلها ذلك لزوجه المسلم ويحصنها لزوج يحل له نكاحه ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين ومن سنته أن لا يزوجهم الا محصناً فلو كانت أصابته الذي لا تحصن المرأة لم يرجهما النبي صلى الله عليه وسلم واذا أحصنها أحلها مع أحلها لان الله عز وجل قال حتى تنكح زوجاً غيره وأنه زوج نكحها

(احكام الرجعة) أخبرنا الربيع بن سميان قال أخبرنا محمد بن ادريس الشافعي قال قال الله عز وجل الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان وقال المطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن ان كن يؤمن بالله واليوم الآخر ويعولن أحق ردهن في ذلك ان أرادوا اصلاحاً (قال الشافعي) رحمه الله في قول الله عز وجل ان أرادوا اصلاحاً فقال اصلح الطلاق الرجعة والله أعلم فمن أراد الرجعة فهي له لأن الله تبارك وتعالى جعلها له (قال الشافعي) رحمه الله فأما زوج حر طلق امرأته بعد ما يصيبها واحدة أو اثنتين فهو أحق برجعتهما ما لم تنقض عدتهما بدلالة كتاب الله عز وجل ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان ركانه طلق امرأته البتة ولم يرد الا واحدة فردها له رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك عندنا في العدة والله تعالى أعلم قال وسواء في هذا كل زوجة تحت حر مسلمة أو ذمية أو أمة قال وطلاق العبدان ثنتان فاذا طلق واحد فهو كالحرة يطلق الحرة واحدة أو اثنتين وعلى من رجعتها بعد واحدة ما على الحر من رجعة امرأته بعد انقضاء واحدة أو اثنتين والحر الكافر الذمي وغير الذمي في الطلاق والرجعة كالحرة المسلم فاذا انقضت العدة فلا سبيل لزوج على امرأته الا بشكاح جديد لأن الله عز وجل اذ جعل الرجعة له عليها في العدة فيمن أن لا رجعة عليها بعدها مع قول الله عز وجل فاذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف

(كيف تثبت الرجعة) (قال الشافعي) رحمه الله لما جعل الله عز وجل الزوج أحق برجعة امرأته في العدة كان بينا ان ليس لها منه الرجعة ولا لها عوض في الرجعة بحال لانها له عليها الا لها عليه ولا أمر لها فيما له دونها فلما قال الله عز وجل ويعولن أحق ردهن في ذلك كان بينا أن الرد إنما هو بالكلام دون الفعل من جماع وغيره لان ذلك رد بلا كلام فلا تثبت رجعة لرجل على امرأته حتى يتكلم بالرجعة كما لا يكون نكاح ولا طلاق حتى يتكلم بهما فاذا تكلم بها في العدة تثبت له الرجعة والكلام بهما أن يقول

(٢٩ - الام خامس) (قال الشافعي) رحمه الله ومن حلف على شيء وأراد أن يحث فأحب اليه أن لا يكفر حتى يحث فان كفر قبل الحنث بغير الصيام أجزاءه وان صام لم يجزه لاننا نرغم أن الله على العباد حقاً في أموالهم وتسلف النبي صلى الله عليه وسلم من العباس صدقة عام قبل أن يدخل وأن المسلمين قدموا صدقة الفطر قبل أن يكون الفطر فجعلنا الحقوق في الأموال قياساً على

هذا فأما الاعمال التي على الأبدان فلا تجزئ إلا بعد موافقتها للصلاة والصوم (باب من حلف بطلاق امرأته أن يتزوج عليها) (قال الشافعي) رحمه الله ومن قال لامرأته أنت طالق إن تزوجت عليك فطلقها واحدة تلك الرجعة ثم تزوج عليها في العدة طلقت بالحنث وإن كانت بائنا لم يحنث فان قال أنت طالق (٢٣٦) ثلاثا لم تزوج عليك ولم يوفت فهو على الأبد لا يحنث حتى يموت

أو يموت هي قبل أن يتزوج عليها وإن تزوج عليها من يشبهها أو لا يشبهها خرج من الحنث دخل بها أول يدخلها وإن مات لم ير بها وإن مات ورثته في قول من يورث البتة إذا وقع الطلاق في المرض (قال المزني) فليقطع في غير هذا الكتاب أنها لا يرث (قال المزني) وهو بالحق أولى لأن الله تبارك وتعالى ورثها منه بالمعنى الذي ورثه به منها فلما ارتفع ذلك المعنى فلم ير بها لم يجز أن يرثه

(باب الاطعام في الكفارة في البلدان كلها ومن له أن يطعم وغيره) (قال الشافعي) ويجزئ في كفارة اليمين منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم وإنما قلنا يجزئ هذا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بعرق فيه تمر فدفعه إلى رجل وأمره أن يطعمه ستين مسكينا والعرق فيما يقدر رجعة عشر صاعا وذلك حنثون مدا فلعل مسكينا مد في كل بلاد سواء ولا أرى أن يجزئ دواهم وإن كانت أكثر من قيمة الامداد وما اقتات أهل البلدان من ثمن أجراهم منه مدو يجزئ أهل البادية مدا قط (قال المزني) رحمه الله أجازا لأقطعهما ولم يجزه في الفطرة وإذا لم يكن لاهل بلاد قوت من طعام سوى اللحم أو دما دما يقتات أقرب البلدان إليهم ويعطى الرجل الكفارة والزكاة من

قد راجعها أو قد رددتها إلى أو قد رجعها إلى فإذا تكلم بهذا في زوجة ولو مات أو غرس أو ذهب عقله كانت امرأته وإن لم يصبه من هذا شيء فقال لم أر ديه رجعة فهي رجعة في الحكم الآن يحدث طلاقا قال ولو طلقها فخرجت من بيته فردّها إليه بنوى الرجعة أو جامعها بنوى الرجعة أولا بنويها ولم يتكلم بالرجعة لم تكن هذه رجعة حتى يتكلم بها قال وإذا جامعها بعد الطلاق بنوى الرجعة مثلها والولد لاحق وعليها العدة « قال الربيع » وفيها قول آخر إذا قال قد رددتها إلى أنها لا تكون رجعة حتى ينوي بها رجعتها فإذا قال قد راجعها أو راجعها هذا أنصر بجمع الرجعة كما لا يكون النكاح إلا بنصر بجمع النكاح أن يقول قد تزوجتها أو نكحتها فهذا أنصر بجمع النكاح ولا يكون نكاحا بأن يقول قد قلتها حتى يصريح بما وصفت لأن النكاح تحليل بعد تحرير وكذلك الرجعة تحليل بعد تحرير فالتحليل بالتحليل شبيه فكذلك أولى أن يقاس بعضه على بعض ولا يقاس بالتحريم بعد التحليل كما لو قال قد وهبتك أو أذهبي أو ألاحجتي فيك أنه لا يكون طلاقا حتى ينوي به الطلاق وهو لو أراد بقوله قد رددتها إلى الرجعة لم تكن رجعة حتى ينوي به الرجعة (قال الشافعي) فان طلقها واحدة فاعتدت حيضتين ثم أصابها بنوى الرجعة فكمن أن لا رجعة إلا بكلام فان تكلم بالرجعة قبل أن تحيض الثالثة فهي رجعة وإن لم يتكلم بها حتى تحيض الثالثة فلا رجعة له عليها ولها عليه مهر مثلها ولا تنسخ حتى تكمل ثلاث حيض ولا تكون كالمرأة تعتد من رجلين فتبدأ أعدتهما من الأول فتكملها ثم تستقبل للأخر عدة لأن تلك العدة تنسخ جعل لرجلين وفي ذلك نسب يطبق أحدهما دون الآخر وهذا حق لرجل واحد ونسب واحد لا يتنازع لمن كان منه ولد ولو طلقها فحاضت حيضة ثم أصابها استأنفت ثلاث حيض من يوم أصابها وكانت له عليها الرجعة حتى تحيض حيضة وتدخل في الدم من الحيضة الثالثة ثم لم يكن له عليها رجعة ولم يقل لغيره حتى ترى الدم من الحيضة الثالثة من أصابته أباه أو هي الرابعة من يوم طلقها وله عليها الرجعة ما بقي من العدة حتى وسواء علمت بالرجعة أو لم تعلم إذا كانت تعلم فتمتنع من الرجعة فتزنيها لأن الله تعالى جعلها له عليها فعلها وجهاتها سواء وسواء كانت غائبة أو حاضرة أو كان عنها غائبا أو حاضرا قال وإن راجعها حاضرا أو كم الرجعة أو غائبا فكنتها أو لم بدنتها لم تبلغها الرجعة حتى مضت عدتها ونكحت دخل بها الزوج الذي نكحته أو لم يدخل فرق بينها وبين الزوج الآخر ولها مهر مثلها أن أصابها إلا ما سبى لها ولا مهر ولا متعة أن لم يصبها لأن الله عز وجل جعل للزوج المطلق الرجعة في العدة ولا يبطل ما جعل الله عز وجل له منها يبطل من نكاح غيره ولا يدخل لم يكن يحل على الاستداء ليعرفاه كانا عليه محدودين وفي مثل معنى كتاب الله عز وجل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أنكح الوليان فالأول أحق لاستثناء في كتاب الله عز وجل ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل زوج آخر أو لم يدخل ومن جعله الله عز وجل ثم رسوله أحق بأمره وأحق به (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا الثقة يحيى بن حسان عن عبيد الله بن عمرو عن عبد الكريم بن مالك الجزري عن سعيد بن جبير عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في الرجل يطلق امرأته ثم يشهد على رجعتها ولم تعلم بذلك فنكحت قال هي امرأة الأول دخل بها الآخر أو لم يدخل

(وجه الرجعة) (قال الشافعي) رحمه الله ينبغي لمن راجع أن يشهد شاهدين عدلين على الرجعة لما أمر الله تعالى به من الشهادة ثلاثا يموت قبل أن يقر بذلك أو يموت قبل تعلم الرجعة بعد انقضاء عدتها

أوتعت هي قبل أن يتزوج عليها وإن تزوج عليها من يشبهها أو لا يشبهها خرج من الحنث دخل بها أول يدخلها وإن مات لم ير بها وإن مات ورثته في قول من يورث البتة إذا وقع الطلاق في المرض (قال المزني) فليقطع في غير هذا الكتاب أنها لا يرث (قال المزني) وهو بالحق أولى لأن الله تبارك وتعالى ورثها منه بالمعنى الذي ورثه به منها فلما ارتفع ذلك المعنى فلم ير بها لم يجز أن يرثه

(باب الاطعام في الكفارة في البلدان كلها ومن له أن يطعم وغيره)

(قال الشافعي) ويجزئ في كفارة اليمين منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم وإنما قلنا يجزئ هذا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بعرق فيه تمر فدفعه إلى رجل وأمره أن يطعمه ستين مسكينا والعرق فيما يقدر رجعة عشر صاعا

وذلك حنثون مدا فلعل مسكينا مد في كل بلاد سواء ولا أرى أن يجزئ دواهم وإن كانت أكثر من قيمة الامداد وما اقتات أهل البلدان من ثمن أجراهم منه مدو يجزئ أهل البادية مدا قط (قال المزني) رحمه الله أجازا لأقطعهما ولم يجزه في الفطرة وإذا لم يكن لاهل بلاد قوت من طعام سوى اللحم أو دما دما يقتات أقرب البلدان إليهم ويعطى الرجل الكفارة والزكاة من

لاتزله النفقة عليه من قرابته وهم من عدا الولد والوالد والزوجة اذا كانوا أهل حاجة فهم أحق بهامن غيرهم وان كان يتفق عليهم تطوعا ولا يجزئه الا ان يعطى حراما مسلما محتاجا ولو علم أنه أعطى غيرهم فعليه عندى أن يعيد ولا يطعم أقل من عشرة مساكين واحتج على من قال ان أطعم مسكينا واحدا مائة وعشرين مدا في ستين يوما أجزأه وان كان في (٣٢٧) أقل من ستين لم يجزه فقال أراك

جعلت واحدا ستين مسكينا فقد قال الله وأشهدوا ذوى عدل منكم فان شهد اليوم شاهد بحق ثم عادم الغد فشهد به فقد شهد هم امرتين فهو كشاهدين وان قال لا يجوز لان الله عز وجل ذكر العدد قبل وكذلك ذكر الله لساكن العدد (قال الشافعي) رحمه الله ولو أطعم تسعة وكسا واحدا لم يجزه حتى يطعم عشرة كما قال الله عز وجل أو كسوتهم قال ولو كانت عليه كفارة ثلاثة أيام مختلفة فأعتق وأطعم وكسا بنوى الكفارة ولا بنوى عن أيها العتق ولا الادعام ولا الكسوة أجزأه وأبها شاه أن يكون عتقا أو طعاما أو كسوة كان وان لم يشأ فالثانية الأولى تجزئه قال ولا يجزى كفارة حتى يقدم النية قبلها أو معها ولو كفر عن رجل بأمره أجزأه وهذه كهتبه ان تمام ماله ودفعه اياها بأمره كقبض وكيله لنيته لو وهبها وكذلك ان

فلا يتوارثان ان لم تعلم الرجعة في العدة وثلاثا بحد أو بصدا فتنزل منه اصابه غير زوجة ولو تصادقا أنه راجعها ولم يشهد فالرجعة ثابتة عليها لان الرجعة اليه دونها وكذلك لو ثبت عليها كانت في العدة اذا أشهد على أنه قال قدر راجعها فاذا مضت العدة فقال قدر راجعها وانكرت فالقول قولها وعليه السنة أنه قال قدر راجعها في العدة والله تعالى الموفق

(ما يكون رجعة وما لا يكون) (قال الشافعي) واذا قال الرجل لامرأته وهي في العدة من طلاقه اذا كان غدا فقد راجعته واذا كان يوم كذا فقد راجعته واذا قدم فلان فقد راجعته واذا فعلت كذا فقد راجعته فكان كل ما قال لم يكن رجعة ولو قال لها ان شئت فقد راجعته فقالت قد شئت لم تكن رجعة حتى يتحدث بعدها رجعة وهذا مخالف قوله ان شئت فأنت طالق (قال الشافعي) واذا قال الرجل لامرأته اذا كان أمس فقد راجعته لم تكن رجعة بحال ولو نوى اذا كان أمس يوم الاثنين فقد راجعته لم يكن رجعة وليس بأكثر من قوله لها اذا كان غدا فقد راجعته فلا يكون رجعة ولو قال كلما طلقته فقد راجعته لم يكن رجعة (قال الشافعي) رحمه الله واذا قال لها في العدة قدر راجعته أمس أو يوم كذا ليوم ماض بعد الطلاق كانت رجعة وهكذا لو قال قد كنت راجعته بعد الطلاق ولو قال لها في العدة قدر راجعته كانت رجعة فان وصل الكلام فقال فقد راجعته بالحاجة أو راجعته بالأذى وراجعتك بالكرامة أو راجعته بالهوان سئل فان أراد الرجعة وقال غيب راجعته بالحاجة مني أو راجعته بالأذى في طلاقك أو ما أشبه هذا كانت رجعة وان قال أردت قدر رجعت الى محبتك بعد بغضك أو الى أذاك كما كنت أو ما أشبه هذا لم يكن رجعة واذا طلق الأخرس امرأته بكاتب أو إشارة تعقل لزمنه الطلاق وكذلك اذا راجعها بكاتب أو إشارة تعقل لزمنها الرجعة واذا مرض الرجل فجل لسانه فهو كالأخرس في الرجعة والطلاق واذا أشار إشارة تعقل أو كتب كتابا الزمها الطلاق والزمته الرجعة ولو لم يجلس ولكنه ضعف عن الكلام فأشار بطلاق أو برجعة إشارة تعقل أو كتب كتابا يعقل كانت رجعة (١) حتى يعقل فيقول لم تكن رجعة فقبضت منه بالطلاق الأول وكل زوج بالغ غير مغلوب على عقله يجوز رجعتيه كما يجوز طلاقه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز رجعة المغلوب على عقله كما لا يجوز طلاقه ولو أن رجلا صعبا طلق امرأته ثم غلب عقله بخنوع أو غسل أو برسام أو غيره مما يغلب على العقل غير المسكر ثم رجع امرأته في العدة لم تجز رجعتيه ولا تجوز رجعتيه الا في الحي الذي لو طلق جاز طلاقه وان كان يمين ويضيق فراجع في حال جنونه لم تجز رجعتيه وان راجع في حال افاقته جازت رجعتيه ولو اختلفا بعد مضي العدة فقالت راجعتني وأنت ذاهب العقل ثم تحدثت لي رجعة وعقلك معك حتى انقضت عدتي وقال بل راجعتك ومعى عقلي فالقول قوله لان الرجعة اليه دونها وهي في العدة تدعى ابطالها لا يكون لها ابطالها الابينة

(دعوى المرأة انقضاء العدة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا طلقت المرأة في ادعت انقضاء العدة في مدة يمكن في مثلها أن تنقض العدة والقول قولها متى ادعت انقضاء العدة في مدة لا يمكن في مثلها انقضاء عدتها لم تصدق ولا تصدق الا في مدة يمكن فيها انقضاء العدة والقول قوله اذا ادعت ما لا يمكن في مثلها بحال ولو طلق رجل امرأته فقالت من يومها قد انقضت عدتي لم يقبل منها حتى تسأل فان قالت قد سقطت سقطا بان بعض خلقه أو وادت وادومات كان القول قولها اذا كان يلد مثلها فان كانت صغيرة لا يلد مثلها أو عجوزا لا يمكن في مثلها أن تلد لم تصدق بحال ولو قالت قد انقضت عدتي في يوم أو غيره سئلت فان

(١) قوله حتى يعقل الخ كذا في النسخ ولعل الكلمة محرفة تأمل كتبه معجمه

قال أعتق عني فولأوه للعتق عنه لأنه قد ملكه قبل العتق وكان عتقه مثل القبض كالأشتراف لم يقضه حتى أعتقه كان العتق بالقبض ولو أن رجلا كفر عن رجل بغير أمره فاطعم أو أعتق لم يجزه وكان هو المعتق لبعده فولأوه وكذلك لو أعتق عن أبويه بعد الموت اذا لم يكن ذلك بوصية منهما ولو صام رجل عن رجل بأمره لم يجزه لأن الابدين تعبدت بعمل فلا يجزى أن يعمل غيرها الا الحج والعمرة الخبر الذي جاء عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن فهم منافقة ولأن الله تبارك وتعالى اعانهم على ما فعلوا من وجع السبيل إليهم والسبيل إلى المال ومن اشترى مما أطعم أو نساأ جرة ولو تزعم ذلك كان أحب إليّ ومن كان له مسكن لا يستغني عنه هو وأهله وخادم أعطى من الكفارة والركاة وإن كان في مسكنه فضل عن خادمه وأهله (٢٣٨) الفضل الذي يكون به غنيما يعطى وإذا احتسب موسرا ثم أعسر لم

أر الصوم يجزئ عنه
واحد احتياطاً أن يصوم
فإنما أيسر كفر وانما
أنظر في هذا إلى الوقت
الذي بحث فيه ولو
بحث معسراً فأيسر
أحببت له أن يكفر
ولا يصوم وإن صام
أجزأ عنه لأن حكمه
حين بحث حكم الصيام
(قال المزني) وقد قال
في الظاهر إن حكمه
حين يكفر وقد قال في
جماعة العلماء إن الظاهر
ثم يبد رتبة أو أحدث
فلم يبد رتبة أو لم يصوم ولم
يدخل في الصلاة بالتميم
سقي وبعد الرقة والماء
إن فرضه العتق والوضوء
وقوله في جماعة العلماء
أوليه من انفراجه عنها
قال ومن له أن يأخذ
من الكفارة والزكاة
فله أن يصوم وليس
عليه أن يتصدق
ولا يعتق فإن
فعل أجزأه وإن كان
غنياً وماله غائب عنه
لم يكن له أن يكفر سقي
محضرماله إلا بالاطعام
أو الكسوة أو التتمة

قالت حضرت ثلاث حيض لم تصدق لانه لا يحض من النساء أحد ثلاث حيض في مثل هذه المدة وإن قالت قد حضرت في أربع ليال ثلاث حيض وما أشبه هذا نظر فإن كانت المدعة لا تنقض عدتها في مثل هذه المدة تذكر قبل الطلاق أنها كانت تحيض هكذا وتظهر صدقت في الحكم وكذلك إن كان من نساء الناس من يذكر ما وصفت وإن لم تكن هي ولا واحدة من النساء تذكر مثل هذا لم تصدق ومتى صدقتها في الحكم فلا زوجها عليها العيم بالله عز وجل لقد انقضت عدتها بما ذكرتم من حيض وطهر أو سقط أو ولد فإن حلفت برئت منه وإن نكلت أحلفت ما انقضت عدتها وجعلت له عليها الرجعة وإذا صدقتها في الحكم بقولها قد انقضت عدتي صدقتها قبل ارتجاعها إياها وصدقها إذا قال قد راجعك اليوم فقالت انقضت عدتي أمس أو في وقت من اليوم قبل الوقت الذي راجعها فيه إلا أن تقر بعد حرجها عساه إياها بأن لم تنقض عدتها ثم تدعي انقضاء العدة فلا أصدقها لأن الرجعة قد ثبتت باقرارها وإن شأته أن أحلف لها ما علم عدتها انقضت فقلت فإن حلف لمرتها الرجعة وإن نكل أحلفت على البت لقد انقضت عدتها فإن حلفت فلا رجعة له عليها وإن نكلت فله عليها الرجعة ولو قال لها قد راجعك فقالت قد انقضت عدتي أو قالت قد انقضت عدتي قبل أن تقول قد راجعك في مدة يمكن فيها انقضاء عدتها ثم راجعها فقالت قد كنت كذبت فيما ادعيت من انقضاء عدتي أو قالت قبل راجعها فراجعها ثبت عليها الرجعة ولو رجعت عن الاقرار بانقضاء العدة لم يسقط ذلك الرجعة وهي بمن بعد ما عا عليه ثم أقرب به ولو قالت قد انقضت عدتي ثم قالت كذبت لم تنقض عدتي أو وهمت ثم قالت قد انقضت عدتي قبل أن يرجعها ثم ارتجعها لم يكن له عليها رجعة إلا بان نكذب نفسها بعد الرجعة فتقول لم تنقض عدتي وإذا قالت قد انقضت عدتي في مدة لا تنقضي عدتها أمر أفي مثلها فأبطلت قولها ثم جاءت عليها مدة تنقضي العدة في مثلها وهي ثابتة على قولها الأول قد انقضت عدتي فعدتها منقضية لأنهم ادعوا انقضاء العدة في الحالين معا ولو طلق الرجل امرأته ثم قال أعلتي بأن عدتها قد انقضت ثم راجعها لم يكن هذا اقرارا بأن عدتها قد انقضت لأنها قد نكذبت فيما علمته وثبتت الرجعة إذا قالت المرأة لم تنقض عدتي وإن قال قد انقضت عدتها وقالت هي قد انقضت عدتي ثم قال كذبت لم يكن له عليها رجعة لأنه أقر بانقضاء عدتها وكذلك لو صدقها بانقضاء العدة ثم كذبها لم يكن له عليها رجعة

(قال الشافعي) وإذا قال الرجل وامرأته في العدة قد راجعها اليوم أو أمس أو قبله في العدة وأنكرت فالقول قوله إذا كان له أن يراجعها في العدة فأخبر أن قد فعل بالأمس كان كابتدائه الفعل الآن ولو قال بعد مضي العدة قد راجعته في العدة وأنكرت كان القول قولها وعليه البينة أنه قد راجعها وهي في العدة وإذا مضت العدة فقال قد كنت راجعته في العدة وصدقته فالرجعة ثابتة فإن كذبته بعد التصديق أو كذبه قبل التصديق ثم صدقته كانت الرجعة ثابتة وهكذا لو كانت زوجته أمة فصدقته كانت كالحر في جميع أمرها ولو كذبه لم يملكها لم أقبل قوله لأن التعليل بالرجعة والتعريم بالطلاق فيها ولها ولو كانت المرأة بمعية لم ينقض أو معتومة مغلوبة عليا عطلها فقال زوجها بعد انقضاء عدها قد راجعته في العدة لم يصدق الايسة فتعزم له ولو صدقته فسهان عن الفرض له عليها وكذلك لو صدقته ولها أبها كان أو غيره لم أقبل ذلك ولو كانت عجيبة فعرض لها مرض أذهب عقلها ثم قال بعد انقضاء عدها قد كنت راجعته في العدة لم تكن زوجته فإذا أفاقت فصدقته كانت زوجته بالافراد وكانت

(قال الزاقي) رحمه الله وأقل ما يحزى من الكسوة كل ما وقع عليه اسم كسوة من عمامة أو سراويل أو أزار
أو مقبعة أو خيش أو شربل أو امرأة أو صبي ولو استبدل بما يحوز فيه الصلاة من الكسوة على كسوة البسكين لجاز أن يستبدل بما يكفيه
في الشتاء والسف أو في الصيف من الكسوة وقد أطلقه الله فهو مطلق

(باب ما يجوز في عتق الكفار وما لا يجوز) (قال الشافعي) رحمه الله ولا يجزئ رقبة في كفارة ولا واجب الامانة وأقل ما يقع عليه اسم الايمان على الأعمى أن يصف الايمان اذا أمر بصفته ثم يدون به مؤمنا ويجزئ في الصغير اذا كان أبوا مؤمنين أو أحدهما وولد الزنا وكل ذي نقص يعيب لا يضرب بالمثل الا بضرار بينا مثل العرج (٢٣٩) الخفيف والعور والشلل في الخنصر ونحو ذلك ولا يجزئ المقعد

ولا الأعمى ولا الأشل الرجل ويجزئ الأعمى والخصى والمريض الذي ليس به مرض زمانة مثل الفالج والسل ولو استرى من يعتق عليه لم يجزه ولا يعتق عليه الا الولد والموالدون وراستري رقبة بشرط يعتقها لم تجز عنه ويجزئ المذبح ولا يجوز المكاتب حتى يعتق فيعتق بعد العجز ويجزئ المعتق الى سنين واحتج في كتاب البين مع الشاهد على من أجاز عتق الذي في الكفارة بأن الله عز وجل لما ذكر رقبة في كفارة فقال مؤمنة ثم ذكر رقبة أخرى في كفارة كانت مؤمنة لانهم ما يجتمعان في أنهما كفارتان ولما رأينا عاقر من الله عز وجل على المسلمين في أهوالهم منقولوا الى المسلمين لم يجز أن يخرج من ماله فرضا عليه فيعتق به نيبا ويدع مؤمنا

(باب الصيام في كفارة الايمان المتتابع وغيره)

الرجعة عليها ثابتة واذا دخل الرجل بالمرأة فقال قد أصبتها وطلقها وقالت لم يصبي والقول قولها ولا رجعة له عليها ولو قالت قد أصابني وقال لم أصبها فعليها العدة باقرارها أنها عليها التحل للزوج حتى تنقضي عدتها ولا رجعة له عليها باقراره أن لا عدة له عليها ويسعه فيما بينه وبين الله عز وجل أن يراجعها ان علم أنه كذب ويسعه فيما بينه وبين الله تعالى ان علمت أنها كذبت بادعائها بالاصابة ان تنكح قبل ان تعتد لأنه لا عدة عليها فاما الحكم فكما وصفه وسواء في هذا أغلق عليها بابا أو أخرج ستر أو لم يطلق أو طال مقامه معها أو لم يمسك لا تحب عليها العدة ولا يكمل لها المهر اذا طلقت الا بالوطء نفسه واذا اختلفا في الوطء فالقول قول الزوج لانه يؤخذ منه فضل الصداق واذا اطلق الرجل امرأته فقال بعد انقضاء عدتها قد راجعتها في العدة وأنكرت خلقت ثم تزوجت ودخل بها أول يدخل ثم أقام شاهدين أنه قد كان راجعها في العدة ففسخ نكاحها من الآخر وكان نكاحها الأول الذي راجعها في العدة وأمسك عنها حتى تعتد من الآخر ان كان أصابها فان لم يكن أصابها لم يمسك عنها وان ماتت أو مات وهي في العدة من الآخر توارثا ولو كانت المسئلة بمحالها وكذبته ونكحت زواجا غيره ثم صدقت الزوج الأول أنه راجعها في العدة لم تصدق على افساد نكاح الزوج الآخر ولم يفسخ نكاحها الا بينة تقوم على رجعة الزوج الأول في العدة « قال أبو يعقوب البويطي والربيع » وله عليها صداق مثل ما باقرارها أنها اتلفت نفسها عليه (قال الشافعي) في قول الله تبارك وتعالى واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف اذا سارفن بلوغ أجلهن فمراجعة من بمعروف أو دعوهن تنقضي عدتهن بمعروف ونهاهم أن يمسكوهن ضرارا ليعتدوا ولا يحل امساكهن ضرارا

(نكاح المطلقة ثلاثا) (قال الشافعي) أي امرأته حل ابتداء نكاحها فنكاحها حلل متى شاء من كانت تحل له وشامت الامرأتان الملاءمة فان الزوج اذا التعن لم تحل له ابدا بحال والجهة في الملاءمة مكتوبة في كتاب اللعان والثابتة المرأة تطلقها الحر ثلاثا فلا تحل له حتى يجامعها زوج غيره لقول الله عز وجل في المطلقة الثالثة فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره قال فاحتملت الآية حتى يجامعها زوج غيره ودلت على ذلك السنة فكان أولى المعاني بكتاب الله ما دللت عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن المسور بن رفاع القرظي عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير أن رفاع طلق امرأته تيممة بنت وهب في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا فنكحها عبد الرحمن بن الزبير فاعترض عنها فلم يستطع أن يمسها ففارقها فأراد رفاع أن ينكحها وهو زوجها الأول الذي كان طلقها فذكر النبي صلى الله عليه وسلم فنهاه أن يتزوجها فقال لا تحل لك حتى تذوق العسيلة (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم سمعها تقول جاءت امرأته رفاع القرظي الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني كنت عند رفاع القرظي فطلقني فبنت طلاقا فتروجت عبد الرحمن بن الزبير وانما معه مثل هذبة الثوب فتبسم النبي صلى الله عليه وسلم وقال أتريدن أن ترجعي الى رفاع لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك قالت وأبو بكر عند النبي صلى الله عليه وسلم وخالد بن سعيد بن العاص بالباب ينتظر أن يؤذن له فنادى يا أبا بكر ألا تسمع ما تجهرون به هذه عند رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فاذا تزوجت المطلقة ثلاثا زواجا صحيح النكاح فأصابتها ثم طلقها فانتقضت عدتها حل زوجها الأول ابتداء نكاحها لقول الله عز وجل فان طلقها فلا تحل له من بعد

(قال الشافعي) رحمه الله كل من وجب عليه صوم ليس بشرط في كتاب الله أن يكون متتابعا جزءا متفردا فاسأل في قول الله حل ذكره فعدة من أيام أخر والعدة أن ياتي بعد صوم لأولاء وقال في كتاب الصيام ان صيام كفارة اليمين متتابع والله أعلم (قال المزني) رحمه الله هذا الزم له لأن الله عز وجل شرط صوم كفارة المتظاهر متتابعا وهذا صوم كفارة مثله كما احتج الشافعي بشرط الله عز وجل رقبة

القتل مؤمنة (قال المزني) فجعل الشافعي رقبة الظهار مثلها مؤمنة لانها كفارة شبيهة بكفارة فكذلك الكفارة عن ذنب بالكفارة عن ذنب أشبه منها بقضاء رمضان الذي ليس بكفارة عن ذنب فتفهم قال وإذا كان الصوم متتابعاً فأطرقه الصائم أو الصائمة من عذر وغير عذر استأنفا الصيام الا الحائض فانها (٣٣٠) لا تستأنف وقال في القديم المرض كالخض وقد يرتفع الحيض بالجل

وغيره كما يرتفع المرض قال ولا صوم فيما لا يجوز صومه تطوعاً مثل يوم القدر والأضحى وأيام التشريق

باب الوصية بكفارة الإيمان والزكاة

(قال الشافعي) رحمه الله من زوجه حق المساكين في زكاة أو كفارة عين أو حج فذلك كله من رأس ماله يخص به الغرماء فان أوصى بأن يعتق عنه في كفارة فان جسد ثلثة العتق أعتق عنه فان لم يحمله الثلث أطم عنه من رأس ماله

باب كفارة عين العبد بعد أن يعتق

(قال الشافعي) لا يجزئ العبد في الكفارة الا الصوم لانه لا يملك مالا وليس له أن يصوم الا بذن مولاه الا أن يكون مالزماً بذهنه ولو صام في أي حال أجزاء ولو حنث ثم أعتق وكفر كفارة حر أجزاء لانه حينئذ مالك ولو صام أجزاء لان حكمه يوم حنث حكم الصيام (قال المزني) رحمه الله

حتى تنلج زواج غيره فان طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا فلأننا ان يقيم أحدهما الله الآية وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لامرأة رفاعة لا ترجعي الى رفاعة حتى تذوق عسليته ويذوق عسليتك يعني بجماعك قال وإذا جامعها الزوج ثم مات عنها حلت للزوج المطلقةا فلأننا كما تحصل له بالطلاق لان الموت في معنى الطلاق باقراهم ما بعد الجماع أو أكثر وهكذا لو نكحها زوج فأصابها ثم ماتت منه بلعان أو ودة أو غير ذلك من الفرقه وهكذا كل زوج نكحها عبداً أو حراً اذا كان نكاحه صحيحاً وأصابها وفي قول الله تعالى أن يتراجعا فلأننا ان يقيم أحدهما الله والله تعالى أعلم بما أراد أما الآية فتحتل ان أقام الرجعة لأنهما من حدود الله تعالى وهذا يشبه قول الله تعالى وبعلتهن أحق بردهن في ذلك ان أرادوا إصلاحاً أي إصلاح ما أفسدوا بالطلاق بالرجعة فالرجعة ثابتة لكل زوج غيره مغلوب على عقله اذا أقام الرجعة وأقامتها أن يتراجعا في العدة التي جعل الله عز وجله عليها فيها الرجعة قال وأحب لهما أن ينويا إقامة حدود الله تعالى فيما بينهما وغيره من حدود الله تبارك اسمه

الجماع الذي تحل به المرأة زوجها (قال الشافعي) اذا جامع المطلقة فلأننا زوج بالغ فبلغ أن تعيب الحشفة في فرجها فقد ذاق عسليتها وذاقت عسليته ولا تكون العسيلة الا في القبل وبذلك ذلك يحلها الزوج الأول اذا فارقها هذا ويوجب عليها الغسل والحد لو كان هذا زناً وسواء كان الذي أصابها قوياً الجماع أو وضعيفه لا يدخله الا بيده اذا بلغ هذا منها وكذلك لو استدخلته هي بيدها وان كان غير مرأى لم يحلها جماعه لانه لا يقع موقع جماع الكبير ولا يجوز أن يقال غير هذا ولو جاز جاز أن يقال لا يحلها الا من تشبهى جماعه ويكون مبالغاً فيه قوياً وان كان الزوج صبياً فكان جماعه يقع موقع الكبير بأن يكون مرأى تعيب ذلك منه في ذلك منها أحلها وكذلك ان كان خصياً غير محبوب أو محبوباً باني له ما يغيبه فيها بقدر ما تعيب حشفة غير الخصى أحلها ذلك ان كانت ثيباً فأما ان كانت بكر فلا يحلها الا ذهاب العذرة وذلك انه لا يبلغ هذا منها الا ذهاب العذرة وسواء في ذلك كل زوج جائز النكاح من عبد ومكاتب وحر وكل زوجة حرة ومملوكة وذمية بالغ وغير بالغ اذا كان بجماع مثلها ولو أصابها في درها فبلغ ما شاء منها لم تحلها تلك الاصابة لانها ليست موضع العسيلة التي دل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنها تحلها ولو أفضاها زوجها حلت بالافضاء لأن الافضاء لا يكون الا ببلوغ ما يحلها ويجاوزته وهكذا الذمية تكون عند المسلم فيطلقها فلأننا فينكحها الذي يبلغ هذا منها وكذلك لو كانت الزوجة مغلوبة على عقلها أو الزوج مغلوب على عقله أو وهما عاقلان معا أحلها ذلك الزوج ولو نكحها الذي نكحها صحياً فأصابها كان يحلها من جماعه للمسلم ما يحلها من جماع زوج مسلم لو نال ذلك منها لأنه زوج وان رسول الله صلى الله عليه وسلم رجيم يهودي بن زينا وانما يرجع المحصنين ولا يحلها الا الزوج صحيح النكاح وأصل معرفة هذا أن ينظر الى كل زوج اذا انعقد نكاحه لا ينفسخ بفساد عقد وان انفسخ بعد لغنى فأصابها فهو يحلها وان كان أصل نكاحه غير ثابت عند العقد فلا تحلها أصابته لأنه غير زوج فإذا نكحها مملوكاً فعنت فاختارت فراقه وقد أصابها أحلها لان عقده كان ثابتاً وكذلك الأمة ينكحها الحر ثم يملكها والحر ينكحها العبد قبل ملكه فينفسخ النكاح في الحالين وتحلها أصابته قبل الفسخ وكذلك الأعدم والأرمل والمجنون ينكح المرأة فيصيرها لها أصابته ولو اختارت فسخه اذا كانت الاصابة قبل الفسخ ولو أصابها أحد هؤلاء قبل اختيارها فسخ نكاحها أحلها الاصابة لانها كانت وهي زوجة وكذلك الزوجان يصير الزوج ثم يرتد أحدهما بعد الاصابة تحلها تلك الاصابة

لانه

قدمت الحجة أن الحكم يوم بكفر لا يوم يحنث كما قال ان حكمه في الصلاة حين يصلي كما يمكنه لاحين وجبت

عليه قال ولو وجبت عليه ونصفه عبد ونصفه حر كان في يديه مال لنفسه لم يجز له الصوم وكان عليه أن يكفر عما في يديه لنفسه (قال المزني) رحمه الله انما المال لنصفه الحر لا يملك منه النصف العبد شيئاً فكيف يكفر بالمال نصف عبد لا يملك منه شيئاً فأحق بقوله أنه كرجل

موسر بنصف الكفارة فليس عليه الا الصوم وبالله التوفيق (باب جامع الأيمان) (قال الشافعي) رحمه الله وانا
 كان في دار خلف ان لا يسكنها اخذ في الخروج مكانه وان تخلف ساعة يمكنه الخروج منه فلم يفعل حنث فيخرج بيده متحول ولا يضره
 ان يتردد على حل متاعه وان اخرج أهله لأن ذلك ليس بسكنى ولو حلف أن (٣٣١) لا يسكنه وهو ساكن فان اقاما جميعا
 ساعة يمكنه التحويل

لأنه كان زوجها ولو كانت الاصابة بعدد مرة أحدهما أو ردتا مع ما علم تحلها ولو رجع المرتد منهما إلى الاسلام
 بعد لأن الاصابة كانت والمرأة موقوفة على العدة محترمة في حالها تلك بكل حال عليه ولو أصاب المرأة زوجها
 وهي محرمة أو صائغة أو حائض أو هو محرم أو صائم كان مسينا أو أحلها ذلك لزوجها الذي طلقها ثلاثا لأنه لا يحرم
 عليه من المرأة في هذه الحال الا الجماع للعلّة التي فيه أو فيها ويقع عليها طهاره وابلأؤه وطلاقه وبينها وبينه
 ما بين الزوجين ويجعل له براها حاسرا وليس هكذا الزوجان يرتدا أحدهما وإذا نكح الحر الأمة وهو لا يجد
 طولاً لحره ويخاف العنت فأصابها أحلها ذلك ولو نكحها وهو يجد طولاً ولا يجد طولاً ولا يخاف العنت
 لم تحلها أصابه وإذا نكح الرجل نكاحاً فاسداً بأي وجه كان فأصاب لم يحلها ذلك لزوجها وذلك أن
 ينكحها ممتعة أو محرمة أو ينكحها نكاح شغار أو ينكحها بغير ولي أو أي نكاح فسخه في عقده لم يحلها
 الجماع فيه لأنه ليس بزواج ولا يقع عليها طلاقه ولا ما بين الزوجين والعبد في هذا مثل الحر إلا أن العبد
 إذا طلق انتنن فقد أتى على جميع طلاقه وهما له كالثلث للحر وسواء طلق الحر ثلاثاً في مقام أو متفرقة لأنه
 قد جاء على جميع طلاقه وكذلك العبد في الاثنين وطلاق الحر في واحدة وكتابة ثلاث
 وطلاق العبد لزوجته انتنان الطلاق للرجال والعدة على النساء ولو طلق رجل امرأة لم يدخل بها
 واحدة ثم أتبعها طلاقاً لم يقع عليها الا الأولى وان نكحت بعده زوجاً وأصابها من نكحها فهي عنده على
 ما بقي من الطلاق

(باب هدم الزوج من الطلاق وغيره) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تعالى في المطلقة الثالثة
 فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره فجعل حكم المطلقة ثلاثاً محترمة بكل حال على مطلقها
 ثلاثاً إلا بان يصيبها زوج غير مطلقها فإذا طلق المرأة ثلاثاً فأصابها زوج غير مطلقها سقط حكم الطلاق
 الاول وكان لزوجها الذي طلقها ثلاثاً اذا طلقها زوجها الذي أصابها أو مات عنها أن ينكحها فإذا نكحها كان
 طلاقه إياها مبتدأ كهو حين ابتداء نكاحها قبل أن يطلقها لا يحرم عليه نكاحه حتى يطلقها ثلاثاً فإذا
 فعل عادت حراماً عليه بكل وجه حتى يصيبها زوج غيره ثم هكذا أبداً كلما أتى على طلاقها ثلاثاً حرمت
 عليه حتى يصيبها زوج غيره ثم حلت له بعد اصابته زوج غيره وسقط طلاق الثلاث وكانت عنده لا تحرم عليه
 حتى يطلقها ثلاثاً وإذا هدم الزوج طلاق الثلاث كله فكذلك ان كان إلى منها في ملك ثم طلقها ثلاثاً سقط
 الايلاء حتى لا يكون له به طلاق أبداً اذا تناكحا وإذا أصابها الزوج الذي آلى منها في ملك نكاح بعد زوج كفر
 كفارة عيمين وان لم يصبه لم يوقف وقف الايلاء

(باب هدم الزوج من الطلاق وما لا يهدم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان طلقها الزوج
 واحدة أو اثنتين فنكحها زوج غيره وأصابها ثم بانت منه فنكحها الزوج الاول بعده كانت عنده على ما بقي
 من طلاقها كهي قبل يصيبها زوج غيره يهدم الزوج المصيبة بعده الثلاث ولا يهدم الواحدة والثنتين
 فان قال قائل فقد قال غيرك اذا هدم الثلاث هدم الواحدة والثنتين فكيف لم تقل به قيل ان شاء الله
 تعالى استدلالاً لا موجوداً في حكم الله عز وجل فان قال وأين قيل قال الله عز وجل الطلاق مرتان
 فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان وقال فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى دل حكم الله عز وجل على الفرق بين المطلقة واحدة واثنتين والمطلقة ثلاثاً وذلك

وكذلك ما أشبهه وان حلف لا يسكن بيتاً وهو بدوي أو قروي ولا يئله له فأي بيت من شعراً وأدم أو خيمة أو بيت من حجارة أو مدر أو ما وقع
 عليه اسم بيت سكنه حنث وان حلف أن لا يأكل طعاماً اشتراه فلان فاشترى فلان وأخرعه طعاماً ولا يئله له فأكل منه لم يحنث ولو حلف
 لا يسكن دار فلان هذه بعينها فباعها فلان حنث بأي وجه سكنها ان لم تكن له نية فان كانت نيته ما كانت لفلان لم يحنث اذا خرجت من

ملكه ولو حلف لا يدخلها فانه دمت حتى صارت طر يقام بحث لانها ليست بدار ولو حلف لا يدخل من باب هذه الدار في موضع فحول لم
يبحث الآن ينوي أن لا يدخلها فيبحث ولو حلف لا يلبس ثوبا هو رداء فقطعه قيساً أو أتزربه أو حلف لا يلبس سراويل فأزربه أو قيساً
فأزدي به فهذا كله ليس يبحث به الآن يكون (٣٣٣) له نية فلا يبحث الا على نيته ولو حلف لا يلبس ثوبا رجل من عليه

فوجهه فباعه واشترى
بثمنه ثوبا ليس له يبحث
الا أن يلبس الذي
حلف عليه بعينه وانما
انظر الى مخرج المين ثم
أحدث صاحبها أو أوره
وذلك ان الاسباب
مقدمة والأيمان
بعدها محدثة قد يخرج
على شالها وعلى
خلافها فاحذنه على
مخرج يمينه أرايت
رجلاً لو كان قال
وهبت له مالي حلف
ليضربني أما يبحث
ان لم يضربه وليس
يشبه سبب ما قال قال
ولو حلف أن لا يدخل
بيت فلان قد دخل بيتا
يسكنه فسلان بكرة
لم يبحث الا بان يكون
نوى مسكن فلان
فيبحث ولو دخل
فيه لم يبحث الا أن
يكون هو امرهم بذلك
تراخي أو يترأخ (قال
الشافعي) رحمه الله ولو
قال نويت شهر لم يقبل
منه في الحكم ان حلف
بالطلاق ودين فيما بينه
وبين الله عز وجل ولو
حلف لا يدخل على
فلان بيتا قد دخل على

أنه أبان أن المرأة يحل المطلقةها رجعتا من واحدة واثنين فإذا طلقت ثلاثا حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره
فما لم يكن زوج غيره حكم بحلها المطلقة واحدة واثنين الا أنها حلال اذا طلقت واحدة أو اثنتين قبل
الزوج كان معنى نكاحه وتركه النكاح سواء ولما كانت المطلقة ثلاثا حراما على مطلقها الثلاث حتى
تنكح زوجا غيره فكانت انما تحل في حكم الله تبارك وتعالى اسمه بنكاحه كأنه حكم بين أنها محرمة حتى
ينكحها هذا الزوج الآخر فلم يجوز أن يقاس ما حكم به الاحكام وكان أصل الأمر أن المحرم انما يحل
للزوجة بفعل نفسه كما يحرم عليه الحلال بفعل نفسه فلما حلت المطلقة ثلاثا بزوجة غيره بعد مفارقتها
نساء أهل الدنيا في هذا الحكم لم يجوز أن يكون الزوج في غير الثلاث في هذا المعنى وكان في معنى أنه لا يحل
نكاحه للزوج المطلق واحدة واثنين ولا يجوز مشيا لان المرأة لم تحرم ففصل به وكان هو غير الزوج ولا
يحل له شيء بفعل غيره ولا يكون لغيره حكم في حكمه الا حيث جعله الله عز وجل الموضع الذي جعله الله
تعالى مخالفا لهذا فلا يجوز أن يقاس عليه خلافه فان قال فهل قال هذا أحد غيرك قبلتم أخبرنا
ابن عيينة عن الزهري عن جند بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان بن يسار أنهم سمعوا
أبا هريرة يقول سألت عمر بن الخطاب عن رجل من أهل البصرين طلق امرأته طليقة أو طليقتين ثم انقضت
عقدتها فزوجه رجلا غيره ثم طلقها أو مات عنها ثم تزوجهما زوجها الاول قال هي عنده على ما بقي
(قال الشافعي) رحمه الله واذا طلقت المرأة ثلاثا فنكحت زوجا فاذعت أنه أصابها أو أنكر الزوج أحلها
ذلك الزوج لزوجهما المطلقة ثلاثا وأما نحن من الذي أنكر أصابها الا نصفها تصدق على ما فصل به ولا
تصدق على ما تأخذ من مال زوجها وهكذا لم يعلم الزوج الذي يطلقها ثلاثا أنها نكحت فذكرت أنها
نكحت نكاحا صحيحا أو أصيبت حلت له اذا جازت عليها مدة يمكن فيها انقضائه عقدتها منه ومن الزوج الذي
ذكرت أنه أصابها ولو كذبها في هذا كله ثم صدقها كان له نكاحها والورع أن لا يفعل اذا وقع في نفسه
أنها كاذبة حتى يجد ما يدل على صدقها ولو أن رجلا شك في طلاق امرأته لم يدركها طلاقا واحدا أو اثنتين
أو ثلاثا فنكحت زوجا غيره فأصابها ثم طلقها فنكحت الزوج الاول ثم طلقها واحدة أو اثنتين فقال قد أدى
على جميع طلاق لانه لم يطلق في الواحدة أو اثنتين قبل نكاحي الزوج الآخر الذي نكحتي بعد دفراقك
أو قاله بعض أهلها ولم تقبله وأقر الزوج بأنه لم يدركها طلاقا قبل نكاحها الزوج الآخر واحدة أو اثنتين
أو ثلاثا قبل له هي عندك على ما بقي من الطلاق فان استيقن أنه طلقها قبل نكاحها الزوج واحدة
فطلقها في هذا الملك واحدة أو اثنتين بنى على الطلاق الاول فاذا استكملت ثلاثا بالطلاق الذي قبل الزوج
والطلاق الذي بعده فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره وأجملها بعد في الطلاق الاول ما يستيقن
وتطرح ما يشك فيه ولو قال بعد ما قال أشك في ثلاث أنا استيقن أني طلقها قبل الزوج ثلاثا حلف على
ذلك وكان القول قوله

(من يقع عليه الطلاق من النساء) قال الله تبارك وتعالى اذا نكحتن المؤمنات ثم طلقتموهن وقال
اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وقال عز وجل للذين يؤلون من نسائهم وقال الذين يظاهرون منكم من
نسائهم وقال ولكم نصف ما ترك أزواجكم وقال عز وجل ولهن الربع مما تركن مع ما ذكر به الأزواج ولم أعلم
مخالفة في أن أحكام الله تعالى في الطلاق والظهار والايلاء لا تقع الا على زوجة ثابتة للنكاح يحصل للزوج
جماعها وما يحل للزوج من أمراته الا أنه محرم الجماع في الاحرام والحيض وما أشبه ذلك حتى ينقض

رجل غيره بيتا فوجد المحلوف عليه لم يبحث لانه لم يدخل على ذلك وان علم أنه في البيت قد دخل عليه
خشف قول من يبحث على غير النية ولا يرفع الخطأ (قال المزني) رحمه الله قد سوى الشافعي في البحث بين من حلف ففعل عمدا
أو خطأ (قال الشافعي) رحمه الله ولو حلف لياكلن هذا الطعام غدافها لم يخلع غدا لم يبحث الا كراهة قال الله جل وعز من كفر بالله من بعد

اعماه الامن اكره وقلبه مطمئن بالايمان ففعلنا ان قول المكره كالحكم **وكان** في الحكم وعقلنا ان الاكره هو ان يغلب نفعه فعل منه فلذا تلف ما حلف عليه لفعل فيم شأ نفعه فعل منه فهو في اكثر من الاكره ولو حلف لتقصيته حقه لوقت الا ان يشاء ان يؤخره فان فعل يشاء ان يؤخره انه لا حث عليه وكذلك لو قال الا ان يشاء فلان فان فلان **(٣٣٣)** الذي جعل المشتبه اليه **(قال المزني)**

ولا يحرم أن ينظر منها إلى ما لا ينظر إليه غيره ولم أعلم مخالفا في أن الميراث بين الزوجين لا يكون إلا في نكاح صحيح وأن يكون دين الزوجين غير مختلفين ويكونا حريين فكل نكاح كان ثابتا وقع فيه الطلاق وكل من وقع عليه الطلاق من الأزواج وقع عليه الظهار والأبلاء وكيعا كان الزوجان حريين أو عبيدين أو أحدهما حر والآخر عبيد أو مكاتب أو صبر أولم تكمل فيه الحرية ويحل لأي زوج وزوجه ويقع الميراث بين كل حريين من الأزواج مجتمعين الدين فكل اسم نكاح كان فاسدا لم يقع فيه شيء من هذا الاطراق ولا غيره لأن هذين ليسا من الأزواج وجميع ما قلنا أن نكاحه مفقود من نكاح الرجل المرأة غير ولي ولا سلطان أو أن يشكها ولي غير رضاها رضى بعد أو لم ترض فالعقد فاسد لان نكاح بينهما وكذلك لو كان هو الزوج ولم ترض لم يكن زوجا بذلك النكاح وان رضى وكذلك المرأة لم تبلغ تزوجها غير أبيها والصبي لم يبلغ تزوجه غير أبيه وكذلك نكاح المتعة وما كان في معناه ونكاح المحرم وكذلك الرجل ينكح أخت أمه وأخها عتبه وأخامته وأخامسة والعبد لم تكمل فيه الحرية يسكنه نالته والحر يجد الطول فينكح أمة والحر والعبد يسكنان أمة كتابية وما كان في هذا المعنى مما يفسخ نكاحه وما كان أصل نكاحه تابنا فهو يتفرق بعينين أحدهما هكذا لا يخالفه وذلك الرجل الحر لا يجد طولاً فينكح أمة ثم يملكها فإذا تم له ملكها فسد النكاح ولم يقع عليها شيء مما يقع على الأزواج من طلاق ولا غيره وذلك أن الله عز وجل يقول والذين هم لفرس وجهم حافظون إلا على أزواجهن أو ما ملكت أيمانهم فأنهم غير ملومين فلم يحل الجماع إلا بنكاح أو ملك وحكم أن يقع في النكاح ما وصفنا من طلاق يحرم به الحلال من النكاح وغيره وحكم في الملك بأن يقع من المالك فيه العتق فيحرم به الوطء بالملك وفرق بين أحلالهما وتحريمهما فلم يحزان بوطء الفرج إلا بأحدهما دون الآخر فلما ملك امرأته خالت عن النكاح إلى الملك انقضى النكاح قال الربيع « يريد بأحدهما دون الآخر أنه لا يجوز أن تكون امرأته وهو يملكها أو بعضها حتى يكون ملكا وحده بكمال أو التزويج وحده بكمال (قال الشافعي) رحمه الله وكذلك إذا ملك منها شقصا وان قل لها خرجت من أن تكون زوجته لو قذفها ولم تحل له بالملك حتى يستكمل ملكها وهكذا المرأة تملك زوجها ولا يختلف الملك بين الزوجين بأي وجه ما كان الملك مبرأنا أو هبة أو صدقة أو غير ذلك وهكذا البيع إذا تم كله ونعام الميراث أن يموت المورث قبضه الوارث أو لم يقبضه قبله أو لم يقبله لأنه ليس له رده ونعام الهبة أو الصدقة أن يقبلها الموهوب له والمصدق عليه ويقبضها ونعام الوصية أن يقبلها الموصى له وإن لم يقبضها ونعام البيع أن لا يكون فيه شرط حتى يتفرق عن مقامهما الذي تباعا فيه ومالم يتم البيع والصدقة والهبة فالوأن رجلا وهبته امرأته أو اشتراها أو تصدق بها عليه فلم يقبض الموهوب له ولا المصدق عليه ولم يغارق البيعان مقامهما الذي تباعا فيه ولم يخيرا أحدهما صاحبه بعد البيع فيختار البيع لم يكن له أن يباطم امرأته بالنكاح لأن له فيها شباها عاك حتى يرد الملك فتكون زوجته بها عاك أو يتم الملك فيفسخ النكاح ويكون له الوطء بالملك وإذا طلقها في حال الوقف أو نظار أو ألى منها وقف ذلك فإن ردا الملك وقع علم الطلاق والأبلاء وما يقع بين الزوجين (١) وإن لم يتم ملكه فيها بالعقد الأول من الصدقة والهبة أو البيع سقط ذلك كله عنه لأننا علمنا حين تم البيع أنها غير زوجته حين وقع ذلك عليها فإذا عتقت الأمة عند العبد فلها أن يقع عليها الطلاق بعد العتق قبل الخيار فالطلاق موقوف فإن ثبتت عنده وقع وإن فسخت النكاح سقط والوجه الثاني أن يكون الزوجان مشركين وثنيين فيسلم الزوج والأزوجة فيكون

صحيح وأن يكون دين الزوجين غير مختلطين ويكون آخرين فكل نكاح كان تابنا وقع فيه الطلاق ول من
وقع عليه الطلاق من الأزواج وقع عليه الظهار والإيلاء وكيعما كان الزوجان حرين أو عبيدين أو أحدهما
حر والآخر عبيدا ومكاتب أو مدبر أو لم تكمل فيه الحرية ويجعل لأى زوج وزوجة ويقع الميراث بين
كل حرين من الأزواج مجتمعي الدين فكل اسم نكاح كان فاسدا لم يقع فيه شيء من هذا الاطراق ولا غيره
لأن هذين ليسا من الأزواج وجب مع ما قلنا أن نكاحه مفقود من نكاح الرجل المرأة بغير ولي ولا سلطان
أو أن يشكها ولي بغير رضاها رضى بعد أو لم ترض فالعقد فاسد لا نكاح بينهما وكذلك لو كان هو
الزوج ولم ترض لم يكن زوجا بذلك النكاح وإن رضى وكذلك المرأة لم تبلغ تزوجها غيرها بها والصبي لم يبلغ
تزوجها غيرها به وكذلك نكاح النعمة وما كان في معناه ونكاح المحرم وكذلك الرجل يتكهن أخت
أمرأته وأخها عبيده وأخامسة والعبد لم تكمل فيه الحرية كعكة نالته والحر لم يجد الطول فينكح أمة
والحر والعبد يشكأن أمة كتابية وما كان في هذا المعنى مما يفسخ نكاحه وما كان أصل نكاحه تابنا
فهو ينفق بعينين أحدهما هكذا لا يخالفه وذلك الرجل الحر لا يجد طولا فينكح أمة ثم يملكها فإذا
تم له ملكها فاسد النكاح ولم يقع عليها شيء مما يقع على الأزواج من طلاق ولا غيره وذلك أن الله عز وجل
يقول والذين هم لفرسهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فلم يجعل الجماع
الإنكاح أو ملك وحكم أن يقع في النكاح ما وصفتان طلاق يحرم به الحلال من النكاح وغيره وحكم
في الملك بأن يقع من المالك فيه العتق فيحرم به الوطء بالملك وفرق بين أحلالهما وتحررهما فلم يحزان وطأ
الفرج إلا بأحد هما دون الآخر فلما ملك امرأته حالت عن النكاح إلى الملك انفسخ النكاح « قال
الربيع » يريد بأحد هما دون الآخر أنه لا يجوز أن تكون امرأته وهو عليها أو بعضها حتى يكون ملك
وحده بكمال أو التزويج وحده بكمال (قال الشافعي) رحمه الله وكذلك إذا ملك منها شقصا وان قل لها
خرجت من أن تكون زوجته لو قذفها ولم تحصل له بالملك حتى يستكمل ملكها وهكذا المرأة تتكلم زوجها
ولا يختلف الملك بين الزوجين بأى وجه ما كان الملك مبرأنا أو هبة أو صدقة أو غير ذلك وهكذا البيع
إذا تم كله وتعام الميراث أن يموت المورث قبضه الوارث أو لم يقبضه قبله أو لم يقبله لأنه ليس له رده وتعام
الهبة أو الصدقة أن يقبلها الموهوب له والمصدق عليه ويقبضها وتعام الوصية أن يقبلها الموصى له وإن
لم يقبضها وتعام البيع أن لا يكون فيه شرط حتى يتفرق عن مقامهما الذي تباعا فيه ومالم يتم البيع
والصدقة والهبة فلأن رجلا وهبته امرأته أو اشتراها أو تصدق بها عليه فلم يقبض الموهوب له ولا المصدق
عليه ولم يفرق البيعان مقامهما الذي تباعا فيه ولم يخيرا أحدهما صاحبه بعد البيع فيختار البيع لم يكن له
أن يباطم امرأته بالنكاح لأن له فيها شباها عاك حتى يرد الملك فتكون زوجته بها لها أو يتم الملك فيفسخ
النكاح ويكون له الوطء بالملك وإذا طلقها في حال الوقف أو تظاهرا أو إلى شهاوقف ذلك فإن ردا الملك وقع
علم الطلاق والإيلاء وما يقع بين الزوجين (١) وإن لم يتم ملكه فيها بالعقد الأول من الصدقة والهبة أو البيع
سقط ذلك كله عنه لأننا علمنا حين تم البيع أنها غير زوجة حين أوقع ذلك عليها فإذا عتقت الأمة عند
العبد فلها: لبار فان أوقع عليها الطلاق بعد العتق قبل الخيار فالطلاق موقوف فإن ثبتت عنده وقع وإن
فسخت النكاح سقط والوجه الثاني أن يكون الزوجان مشركين وثنيين فيسلم الزوج والأزوجة فيكون

(١) كذا في التسخن ووجهه وان تم بسقاط الباقي تأمل

(٣) قوله فرأى في الليلة الخ كذا في أصله ولا معنى له وفي الأم فحين حلف إلى رأس الشهر الخ أنه يبحث بفوات الليلة الأولى ويومها فيمنع

(٣) قوله فرأى في الليلة الخ كذا في أصله ولا معنى له وفي الام فمير حلف الدرا أس الشهر الخ انه يحلف بقوات الليلة الاولى ويوبنها فيمير ومن حلف لا يفعل فعليه أو لا يكون امران ثم يحلف حتى يكون ناجعا وحتى يأكل كل الذي حلف أن لا يأكله ولو قال والله لا أشرب لا يشرب فامر غيره أو لا يطلق فعلى إطلاقها انما اطلقت أو لا يضرب عنه فامر غيره فحلفه لا يحلف إلا أن يكون نوى ذلك (قال الشافعي)

(٣) قوله فرأى في الليلة الخ كذا في أصله ولا معنى له وفي الأم فبين حلف الرأس الشهر الخ أنه يحث بقوات الليلة الأولى ويومها فيمن ومن حلف لا يفعل فعليه ألا يكون امرأته من محبته حتى يكونا جميعاً وحتى يأكل كل الذي حلف أن لا يأكله ولو قال والله لا أفعل لا يسرى فاسم غيره، ولا يضمن حلفاً فيه.

(٣) قوله فرأى في الليلة الخ كذا في أصله ولا معنى له وفي الأم فمن حلف الدرس الشهر الخ أنه يحث بفراة الليلة الأولى ويومها فيمر

(٣) قوله فرأى في الليلة الخ كذا في أصله ولا معنى له وقد أدم بين خلف وراس سهران

ماء هذه الادوية ماء هذا النهر لم يحنث حتى يشرب ماء الادوية كله ولا يسيل له الى شرب ماء التهر كله ولو قال من ماء هذه الادوية ومن ماء هذا النهر حنث ان شرب شيئا من ذلك (باب من حلف على غريمه لا يفارقه حتى يستوفي حقه) (قال الشافعي) رجه الله من حلف على غريمه لا يفارقه (٢٣٤) حتى يستوفي حقه ففر منه لم يحنث لانه لم يفارقه ولو قال لا افترق انا وانت حنث

ولو اقلس قبل أن يفارقه أو استوفى حقه فيما يرى فوجده في ذنابه زججا أو نحاسا حنث في قول من لا يطرح الغلبة والخطأ عن الناس لان هذا لم يعمد قال ولو أخذ بحقه عرضا فان كان قيمة حقه لم يحنث وان كان أقل حنث الا ان نوى حتى لا يبقى عليه من حقه شيء فلا يحنث (قال المزني) رجه الله ليس للقيمة معنى لان عينه ان كانت على عين الحق لم يبر الأبعينه وان كانت على البراءة فقد برئ والعرض غير الحق سوى أولم يسو (قال الشافعي) رجه الله حنث الفراق ان يتفرقا عن مقامهما الذي كانا فيه أو مجلسهما قال ولو حلف ليقتضيه غدا فقضاه اليوم حنث لان قضاءه غدا غير قضاءه اليوم فان كانت نيته أن لا يخرج غد حتى أقضيه حنث فقد برئ وهكذا لو وهبه له رب الحق حنث الا ان يكون

الشكاح موقوف على العدة فان أسلم المتخلف عن الاسلام منهما كان النكاح بائنا وان لم يسلم حتى غضى العدة كان النكاح مفسوخا وما وقع الزوج في هذه الحال على امرأته من طلاق أو ما يقع بين الزوجين فهو موقوف فان ثبت النكاح باسلام المتخلف منهما وقع وان انفسخ النكاح بأن لم يسلم المتخلف عن الاسلام منهما سقط وكل نكاح أبدا يفسد من حادث من واحد من الزوجين أو حادث في واحد منهما ليس بطلاق من الزوج فهو فسخ بلا طلاق

(الخلاف فيما يحرم بالزنا) (قال الشافعي) رجه الله أما الرجل برئ بامرأة أبيه أو امرأة ابنه فلا تحرم واحدة منهما على زوجها عصية الآخر فيها ومن حرمها على زوجها بهذا أثبت أن يكون خالف حكم الله تعالى لأن الله عز وجل جعل التحريم بالطلاق الى الازواج فجعل هذا الى غير الزوج أن يحرم عليه امرأته أو ابنته لنفسها أن تحرم نفسها على زوجها وكذلك الزوج برئ بامرأته أو بنتها لا تحرم عليه امرأته ومن حرم عليه أشبه أن يدخل عليه أن يخالف حكم الله تعالى في أن الله حرمها على زوجها بطلاقها باها فزنى زوجها باها فلم يكن الزنا طلاقا لها ولا فعلا يكون في حكم الله جل ثناؤه ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تحريمها وكان فعلا كما وصفت وقع على غيرها فحرمته به فقال قولنا لئلا للكتاب محالا بأن يكون فعل الزوج وقع على غيرها فحرمته به امرأته عليه وذكر الله عز وجل ما من به على العباد فقال فجعله نسبا وصهرا فحرم بالنسب الامهات والاخوات والعمات والحالات ومن سمي وحرم بالصهر ما تنكح الآباء وامهات النساء وبنات المدخول بهن ممن فحرمته بانه جعله للحرمات على من حرم عليه حقا ليس لغيرهن عليهن وكان ذلك منامنه بما رضى من حلاله وكان من حرم من عليهن محرم ما يتخلو بهن ويسافرون بهن ما لا يرى غير المحرم وانما كان التحريم لهن رجه لهن وإن حرم من عليه ومناع لهن وعليهن لعقوبة لو احدث منها ولا تكون العقوبة فيما رضى ومن حرم بالزنا الذي وعده الله عليه النار وحده عليه فاعله وقرنه مع الشرك به وقتل النفس التي حرم الله أحوال العقوبة الى أن جعلها موضع رجمة فن دخل عليه خلاف الكتاب فيما وصفت وفي أن الله تعالى حين حكم الاحكام بين الزوجين من اللعان والظهار والايلاء والطلاق والميراث كان عندنا وعند غيره على النكاح الصحيح فاذا زعمنا أن الذي أراد الله عز وجل بأحكامه في النكاح ما صرح وحل فكيف جازله أن يحرم بالزنا وهو حرام غير نكاح ولا شبهة

(من لا يقع طلاقه من الأزواج) (قال الشافعي) رجه الله تعالى يقع طلاق من رزقه فرض الصلاة والحدود وذلك كل بالغ من الرجال غير مغلوب على عقله لانه انما خوطب بالفرائض من بلغ لقول الله تعالى واذ بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا ولقوله الله تبارك وتعالى وابتلوا النكاح حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم ولأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز ابن عمر في القتال ابن خمس عشرة ورده ابن أربع عشرة ومن غلب على عقله ببطر خلقه أو حادث علة لم يكن سببا لاجتماعها على نفسه بعصية لم يلزمه الطلاق ولا الصلاة والحدود وذلك مثل المعتوه والمجنون والموسوس والمبرسم وكل ذي مرض يغلب على عقله ما كان مغلوبا على عقله فاذا ناب البعثة فطلق في حاله تلك أو أتى حدا أقيم عليه وزمته الفرائض وكذلك المجنون يجن ويقتى فاذا طلق في حال جنونه لم يلزمه واذا طلق في حال أفاقته لزمه وان شهد شاهداً على رجل أنه طلق امرأته فقال طلقت في حال جنوني أو مرضي غالب على عقلي فان قامت له بينة على مرض يغلب على عقله في الوقت الذي طلق فيه سقط طلاقه وأحلف ما طلق وهو

يقول

(باب من حلف على امرأته لا يخرج الا بذنه)

نوى أن لا يبقى على غدا من حقه شيء فبر

(قال الشافعي) من قال لامرأته أنت طالق ان خرجت الا بذني أو حتى آذ لك فهذا على مرة واحدة واذا خرجت باذنه فقد بر ولا يحنث ثانية الا أن يقول كلما خرجت الا بذني فهذا على كل مرة ولو أذن لها أو أشهد على ذلك فخرجت لم يحنث لانه قد أذن لها وان لم تعلم كماله كان

عليه حق لرجل فباع أومات فجعله صاحب الحق في حل برئ غير أني أحب له في الورع لو أحت نفسه لانتها خرجت عاصيه عند نفسها
وإن كان قد أدن لها (باب من يعتق من مملوكه إذا احت أو حلف بعق عبد فباعه ثم اشتراه وغير ذلك) (قال الشافعي)
رحمه الله من حلف بعق ماله وله أمهات أولاد ومديرون وأشقاص من (٣٣٥) عبد عتقوا عليه إلا المكاتب إلا أن

ينويه لان الظاهر أن
المكاتب خارج من
ملكه بمعنى ودخل فيه
بمعنى وهو محمول بينه
وبين أخذ ماله
واستخدامه وأرش
الحناية عليه ولا زكاة
عليه في ماله ولا زكاة
القطر في رقيقه وليس
كدام ولده ولا مديرو ولو
حلف بعق عبده
ليضربنه غدا فباعه
اليوم فلما مضى غدا
اشتراه فلا بحث لان
الاحت اذا وقع مرة لم
يبحث ثانية ولو قال
لعبده ات حر إن بعثك
فباعه ببعلي يسع
خيار فهو حر حين عقد
البيع وانما زعمته من
قبل أن النبي صلى الله
عليه وسلم جعل
المتباعين بالخيار مالم
يتفرقا قال وتفرقهما
بلا بد ان فقال فكان لو
أعتقه عتق فيعتق
بالحث ولو قال ان
زوجتك أو بعثك فانت
حر فزوجه أو باعه بيعا
فاسد لم يثبت

(باب جامع الأيمان
الثاني)

(قال الشافعي) رحمه

الله وإذا حلف لأيه كل الرأس فأكل الرأس الحيتان أو رؤس الطير أو رؤس شئ يحالف رؤس الغنم والابل والبقر لم يثبت من قبل أن الذي
يعرف الناس إذا خوطبوا بأكل الرأس اتماهى ما وصفنا الآن يكون بلادها صيد بكثر كما يكثر لحم الانعام في السوق وتميز رؤسها فيبحث في
رؤسها وكذلك البيص وهو بيض الدجاج والاوز والنعام الذي يرايل بانصه حيا فأما بيض الحيتان فلا يكون هكذا ولو حلف لأيا كل لها

يعقل وإن قالت امرأته قد كان في يوم كذا في أول النهار مغلوبا على عقله وشهد الشاهدان على الطلاق
فأثبت أنه كان يعقل حين طلق لرمه الطلاق لأنه قد يعلب على عقله في اليوم ويعتق وفي الساعة ويفيق وإن
لم يثبت شاهد الطلاق أنه كان يعقل حين طلق أو شهد الشاهدان على الطلاق وعرف أنه قد كان في ذلك
اليوم مغلوبا على عقله أحلف ما طلق وهو يعقل والقول قوله وإن شهدا عليه بالطلاق ولم يثبت أن يعقل
أم لا وقال هو كنت مغلوبا على عقلي فهو على أنه يعقل حتى يعلم بينة تقوم أنه قد كان في مثل ذلك الوقت
يصيه ما يذهب عقله أو يكثر أن يعتريه ما يذهب عقله في اليوم والأيام فيقبل قوله لأن له سبب يدل
على صدقه

(طلاق السكران) (قال الشافعي) رحمه الله ومن شرب خرا أو نبيذا فأسكره فطلق لزمه الطلاق
والحدود كلها والفرائض لا تسقط المعصية بشرب الخمر والمعصية بالسكر من البيضة فمضى ولا طلاقا
فإن قال قائل فهذا مغلوب على عقله والمريض والمجنون مغلوب على عقله قيل المريض مأحور ومكفر
عنه بالمرض مرفوع عنه القلم إذا ذهب عقله وهذا أتم مضروب على السكر غير مرفوع عنه القلم فكيف
يقاس من عليه العقاب بن له الثواب والصلاة مرفوعة عن غلب على عقله ولا ترفع عن السكران وكذلك
الفرائض من حج أو صيام أو غير ذلك ومن شرب بجا أو خريفا أو مرقد السعال به من مرض فذهب عقله
فطلق لم يلزمه الطلاق من قبل أن ليس في شئ من هذا أن يضربهم على شربه في كتاب ولا سنة ولا إجماع
فإذا كان هكذا كان جائزا أن يؤخذ الشئ منه للنفعة لا لقتل النفس ولا ذهاب العقل فإن جاء منه قتل
نفس أو أذهب عقل كان كل ربيص معرض من طعام وغيره وأجدر أن لا يأثم صاحبه بأنه لم يرد واحدا
منهما كما يكون حائله بط الجرح وفتح العرق والحمامة وقطع العضو رجاء المنفعة وقد يكون من بعض
ذلك سبب التلف ولكن الأغلب السلامة وأن ليس يراد ذلك لذهاب العقل ولا لتلذذ بالمعصية

(طلاق المريض) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ملك الله تعالى الأزواج الطلاق فمن طلق من
الأزواج وهو بالغ غير مغلوب على عقله جاز طلاقه لانه تحرير لأمه بعد أن كانت حلالا له فسواء كان
صحيا حين يطلق أو مريضا وطلاق واقع فإن طلق رجل امرأته ثلاثا أو تطليقة لم يبق له عليها من الطلاق
غيرها ولا عنها وهو مريض حكمه في وقوع ذلك على الزوجة وتحررها عليه حكم الصحيح وكذلك ان
طلقها واحدة ولم يدخل بها وكذلك كل فرقة وقعت بينهما ليس للزوج عليها فإرجعة بعد الطلاق فإن
لم يصح الزوج حتى مات فقد اختلف في ذلك أصحابنا فذهب من قال لأثرته وذهب إلى أن حكم الطلاق إذا
كان في الصحة والمرض سواء فإن الطلاق يقع على الزوجة وأن الزوج لا يرث المرأة لو مات فكذلك لأثرته
لأن الله تعالى ذكره انما وزنت الزوجة من الزوج والزوج من الزوجة ما كانا زوجين وهذا ان ليسا زوجين
ولا عاك رجعتا فتكون في معاني الأزواج قتر وتورث وذهب إلى أن على الزوجة أن تعتد من الوفاة
أربعة أشهر وعشرا وهذه لا تعتد من الوفاة وإلى أن الزوجة إذا كانت وارثة ان مات زوجها كانت
موروثه ان مات قبله وهذه لا يرثها الزوج وذهب إلى أن الزوجة تغسل الزوج وتغسلها وهذه لا تغسله
ولا يغسلها وإلى أنه ينكح أختها وأربعاءها وكل هذا بين أن ليست زوجة ومن قال هذا فليست
عليه مسئلة صح الزوج بعد الطلاق أول يصح أو نكحت الزوجة أول نكح ولم ينكح ولم يورثها منه إذا لم يكن له عليها
رجعة ولا هو منها ولو طلقها ساعة يموت أو قال أنت طالق قبل موتي بطرفة عين أو بيوم ثلاثا لم يثبت في هذا

حدث بهم الابل والبقر والغنم والوحش والطير لانه كله لحم ولا يحنث في لحم الحيتان لانه ليس بالاغلب ولو حلف أن لا يشرب سويقا
فأكله أو لا يأكل خبزا فإنه فسر به أو لا يشرب شيئا فذاه فدخل بطنه لم يحنث ولو حلف لا يأكل سمنا فأكله بالخبز أو بالعصيدة أو
بالسويق حنث لان السمن (٣٣٦) لا يكون ما كولا لا يغيره الا أن يكون جامدا فيقدر على أن يأكله جامدا مفردا

واذا حلف لا يأكل كل هذه
التمرة فوقعت في تمر
فان أكله الاثمرة أو
هلكت منه غمرة لم
يحنث حتى يستيقن
أنه أكلها والورع أن
يحنث نفسه وإذا
حلف أن لا يأكل كل هذه
الحنطة فطحنها أو خبزها
أو قلاها فحلفها سويقا
لم يحنث لانه لم يأكل
ما وقع عليه اسم فح ولو
حلف لا يأكل كل لحافا كل
شعما ولا شعما فأكل
لحما أو رطبا فأكل تمرا
أو تمرافا كل رطبا أو زيدا
فأكل لبننا لم يحنث لان
كل واحد منها غير
صاحبه ولو حلف
لا يكلم رجلا ثم سلم على
قوم والحلف عليه
فيم سم لم يحنث الآن
ينويه ولو كتب اليه
كتابا أو أرسل اليه
رسولا فالورع أن
يحنث ولا يبين ذلك لان
الرسول والكتاب غير
الكلام (قال المزني)
رجه الله هذا عندي به
وبالحق أولى قال الله
جل ثناؤه آيتك آت لا
تكلم الناس ثلاث لبال
سويا الى قوله بكرة

القول بحال (قال الشافعي) أخبرنا ابن أبي رواد ومسلم بن خالد عن ابن جريج قال أخبرني ابن أبي مليكة
أنه سأل ابن الزبير عن الرجل يطلق المرأة فيبنيها ثم يموت وهي في عدتها فقال عبد الله بن الزبير يطلق عبد الرحمن
ابن عوف بنماض بنت الأصيح الكلبية فبنيها ثم مات عنها وهي في عدتها فوثرها عثمان قال ابن الزبير وأما
أنفلا أرى أن ترث مبتوتة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن طلحة بن عبد الله بن عوف
قال وكان أعلمهم بذلك وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته السدة وهو
مريض فوثرها عثمان منه بعد انقضاء عدتها (قال الشافعي) رجسه الله فذهب بعض أصحابنا الى أن
يورث المرأة وإن لم يكن للزوج عليها رجعة اذا طلقها الزوج وهو مريض وإن انقضت عدتها قبل موته
وقال بعضهم وإن نكحت زوجها غيره وقال غيرهم ترثه ما تمتعت من الأزواج وقال بعضهم ترثه ما كانت
في العدة فإذا انقضت العدة لم ترثه وهذا مما استخيرا الله عز وجل فيه « قال الربيع » وقد استخار الله
تعالى فيه فقال لا ترث المبتوتة (قال الشافعي) رجسه الله غير أني أعيقلت فأني أقول لا ترث المرأة زوجها
اذا طلقها مريضا طلاقا لا يملك فيه الرجعة فانقضت عدتها ونكحت لأن حديث ابن الزبير متصل وهو
يقول وترثها عثمان في العدة ونكحت ابن شهاب منقطع وأيم ما قلت فان صح بعد الطلاق ساعة ثم مات
لم ترثه وإن طلقها قبل أن يمسيها فأيم ما قلت فلها نصف ما سمي لها من سمي لها شيئا ولها المتعة إن
لم يكن سمي لها شيئا ولا عدة عليها من طلاق ولا وفاة ولا ترثه لأنها لا عدة عليها وأيم ما قلت فلو طلقها وقد
أصابها وهي محلوكة أو كافرة وهو مسلم طلاقا لا يملك فيه الرجعة ثم أسلمت هذه وعققت هذه ثم مات مكانه
لم ترثه لأنه طلقها ولا معنى لفرار من ميراثها ولومات في حاله تلك لم ترثه ولو كان طلاقه يملك فيه الرجعة
ثم عققت هذه وأسلمت هذه ثم مات وهما في العدة وترثاه وإن مضت العدة لم ترثه لأن الطلاق كان وهما
غير وارثين لومات وهما في حالهما تلك وإن كانت من الأزواج وإذا طلق الرجل امرأته وهو مريض طلاقا
يملك فيه الرجعة ثم مات بعد انقضاء عدتها لم ترث في قول من ذهب الى قول ابن الزبير لأن من ذهب اليه نظر
اليه حين يموت فإن كانت من الأزواج أو في معنى الأزواج من المطلقات اللاتي عليهن الرجعة وهن في
عدتهن وترثها وكذلك إن ماتت وترثها الزوج وإن لم يكن عليها عدة لم يورثها لأنها خارجة من الأزواج
ومعانيهن وفي قول من ذهب الى القول لا ترثه ما لم تنقض عدتها وإن طلقها طلاقا صحيحا لا يملك فيه
الرجعة ثم صح ثم مرض فمات لم ترثه وإن كانت في العدة لأنه قد صح فلو ابتداء طلاقها في ذلك الوقت لم ترثه
وإن كان يملك الرجعة فمات في العدة وترثه والمرض الذي يمنع صاحبها من الهبة والتلف ماله الا
في الثلث إن مات ويورث منه من يورث اذا طلق مريضا كل مرض يخوف مثل الحمى الصالب والبطن
وذات الجنب والناصرة وما أشبهه مما يضمنه على الفراش ولا يتناول فاما ما أضمنه مثله ويتناول مثل
السل والفالج اذا لم يكن به وجع غيرهما أو يكون بالمفلوج منه سورة ابتداءه في الحال التي يكون مخوفا
فيها فاذا تناول فإنه لا يكاد يكون مخوفا فاما اذا كانت حي الربع برجل فالأغلب منها أنها غير مخوفة
وأنها الى السلامة فاذا لم تضمنه حتى يلزم الفراش من ضمن فهو كالصحيح واذا أضمنته كان كالمرضى
واذا آتى رجل من امرأته وهو صحيح فمات الأربعة الأشهر وهو مريض فمات قبل أن يوقف فهي زوجته
وإن وقف ففاته بلسانه وهو لا يقدر على الجماع فهي زوجته وإن طلق والطلاق يملك الرجعة فإن مات وهي
في العدة وترثه وإن ماتت وترثها وإن مات وقد انقضت العدة لم يرثها ولم ترثه ولو طلقها وهو مريض أو صحيح

وعشا فأنههم ما يقوم مقام الكلام ولم يتكلم وقد احتج الشافعي بان الهجرة محرمة فوق ثلاث
فلو كتب أو أرسل اليه وهو يدعو على كلامه لم يخرج به هدا من الهجرة التي يأتيها (قال المزني) رجسه الله فأو كان الكتاب كلاما مخرج
به من الهجرة فنفعهم (قال الشافعي) رجسه الله ولو حلف لا يرى كذا الا رفعه الى قاض فقرأه فلم يمكنه رفعه اليه حتى مات ذلك القاضي لم

يبحث حتى يمكنه فيفرط وإن عزل فإن كانت نية أن يرفع اليه أن كان قاضيا فلا يجب رفعه اليه وإن لم يكن له نية خشيته أن يبحث أن
لم يرفع اليه ولو حلف ماله مال وله عرض أو دين بحث إلا أن يكون نوى غير ذلك فلا يبحث قال ولو حلف يصبر بن عبده مائة سنة
لجعله غنم به بها فإن كان يحيط العلم أنها مائة كلبا بر وإن أحاط أنها لم (٣٣٧) تناسه كلبا ببر وإن شك لم يبحث في

الحكم ويبحث في الورع
واحتج الشافعي بقول
الله عز وجل وخذ
بيدك ضغنا فاضرب
به ولا تحنث وضرب
رسول الله صلى الله عليه
وسلم بالنكال النخل في
الزنا وهذا شئ مجموع
غير أنه إذا ضرب به
مأسته (قال المزني)
رجه الله هذا خلاف
قوله لو حلف ليفعلن
كذلك الوقت الآن بشاء
فلان فإن مات أو غي
عنا حتى مضى الوقت
حنث (قال المزني)
رجه الله وكلا ما يبره
شك فكيف يبحث في
أحدهما ولا يبحث في
الآخر فقياس قوله
عندى أن لا يبحث بالشك
(قال الشافعي) ولو لم يقل
ضرب بشاء فأتى ضرب
ضربه أيا لم يبحث لانه
ضاربه ولو حلف لا يهب
له هبة قصص عليه
أو يخله أو أعمره فهو شبهة
فإن أسكنه فأما هي
عارية لم يملكها أيا فتي
شاعرجع فيها وكذلك
إن حبس عليه ولو حلف
أن لا يركب دابة العبد
فركب دابة العبد
لم يبحث لأنها ليست له

فلم يلبسها حتى مرض ثم مات كانت زوجته وكذلك لو اتعن فلم يكل اللعان حتى مات كانت زوجته
ترته ولو أكل اللعان وقعت الفسقة ولم ترته وإن كان مريضاً حين وقعت الفسقة في واحد من القولين وذلك
أن اللعان حكم حكم الله تعالى به يحده السلطان إن لم يتعن وإن الفسقة لزمته بالسنة أحب وأكره وأهمها
لا يبحث عن بحال أبدانها إذا وقع اللعان غير حال الأرواح فلا ترته ولا ترثها إذا اتعن هو ولو ظهر
منها شيئاً ومريضاً فسد ما هو زوجته ليس الظهار بطلاق انتهى كاليمين يكفرها فإن لم يكفرها حتى مات
أو ماتت توارثا وإذا قال الرجل لامرأته وهو مريض إن دخلت دار فلان أو خرجت من منزلي أو فعلت كذا
لأمر منها غنم أنه نفعله ولا تأثم بتركه فانت طالق ثلاثاً أو طالق ولم يبق له عليهما من الطلاق إلا واحدة
ففعلة ذلك طلقت ثم مات ترته في العدة بحال لأن الطلاق وإن كان من كلامه كان بغيره ما وقع وكذلك
لو قال لها اختاري نفسك أو أملك طلاق ثلاثاً فطلقت نفسها ثلاثاً وكذلك لو اختلفت منه وكذلك
لو قال لها إن شئت طالق ثلاثاً فاشتت وكل ما كان من هذا كان يتمها وهي تحب منه بد فطلقت
منه طلاقاً لا يملك فيه الرجعة لم ترته ولم يرثها عندى في قياس جميع الأقاويل وكذلك لو سأله أن يطلقها
ثلاثاً فطلقها ثلاثاً لم ترته ولو سأله أن يطلقها واحدة فطلقها ثلاثاً ورثته في العدة في قول من يورث امرأة
المريض إذا أطلقها ولكنه لو قال لها وهو مريض أنت طالق إن صلت المكذوبة أو تطهرت للصلاة أو صمت
شهر رمضان أو كلت ألباناً أو مأكلاً أو قعدت وقت ومثل هذا مما تكون عاصية بتركه أو يكون لا بد لها
من فعله ففعلة وهو مريض ثم مات ورثته في العدة في قول من ذهب إلى ثبوتها إذا أطلقها مريضاً وهكذا
لو حلف بجميع ما على شئ لا يفعله هو ففعله مريضاً ورثته في هذا القول فأما قول ابن الزبير فطعن هذا كله
وأصله أن ينظر إلى حالها يوم يموت فإن كانت زوجة أو في معناها من طلاق يملك فيه الزوج الرجعة
وكانت لو ماتت في تلك الحال ورثها ورثها منه (١) وإن لم يكن يرثها لو ماتت في تلك الحال لم تكن زوجة
ولا في طلاق يملك فيه الرجعة ولم يرثها في أي حالة كان القول والطلاق مريضاً كان أو صحيحاً ولو قال
لها وهو مريض أنت طالق ثلاثاً ناصت اليوم تطوعاً أو خرجت إلى منزل أسبل قصاصت تطوعاً أو خرجت إلى
منزل أسبلها لم ترته من قبل أنه قد كان لها من هذا بد وكانت غير آتية بتركها منزل أسبلها ذلك اليوم وكل
ما قيل مما وصفت أنه أثره في العدة في قول من يورثها إذا كان القول في المرض ووقع الطلاق في المرض
مغفاله في المرض ثم صبح ثم وقع لم ترته إذا كان الطلاق لا يملك فيه الرجعة وكل ما قال في العدة مما يقع في المرض
فوقع الطلاق به في المرض وكان طلاقاً لا يملك فيه الرجعة لم ترته مثل أن يقول أنت طالق غداً أو أذاه هلال
كذا أو أذاه سنة كذا أو أذا قدم فلان وما أشبه هذا فوقع به الطلاق البائن وهو مريض لم ترث لأن القول
كان في العدة (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال لها إذا مرضت فانت طالق ثلاثاً فمرضت فانت قبل أن يصح
ورثت في قول من يورثها إذا كان الطلاق في المرض لانه عهد أن أوقع الطلاق في المرض وإذا مرض
الرجل فأقر أنه قد كان طلق امرأته في العدة ثلاثاً ووقع الطلاق بأقراره ساعة تكلم واستقبلت العدة من
ذلك اليوم ولا ترته عندى بحال وإذا قال الرجل لامرأته وهو مريض أنت طالق ثلاثاً إذا أصبحت فصح

(١) قوله وإن لم يكن يرثها لو ماتت إلى قوله ولو قال لها وهو مريض كذا في النسخ والحكم مفهوم مما قبله
وإن كان في العبارة زيادة أو تحريف من النسخ تأمل

انما اسمها مضاف اليه (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال مالي في سبيل الله أو صدقة على معاني الأيمان فذهب عائته رضى الله عنها
وعده من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وعطاء والقياس أن عليه كفارة يمين وقال من حنث في المشي إلى بيت الله فقهه قولان أحدهما
قول عطاء كفارة يمين ومذهبه أن أعمال البر لا تكون إلا ما فرض الله أو تبرأ إليه الله عز وجل (قال الشافعي) والتبرر أن يقول

لله على أن شفاني أن أجد نذرا فأما إن لم أقضك حقلك فعلى المشى إلى بيت الله فهذا من معاني الإيمان لا معاني النذور (قال المزني) رحمه الله قد قطع بأنه قول عدد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والقياس وقد قال في غير هذا الموضع لو قال الله على نذر حرام نذره فلان فشاء لم يكن عليه شيء إنما النذر (٣٣٨) ما أريد به الله عز وجل ليس على معاني المعلق والشأن غير النذر

(باب النذور)

(قال الشافعي) رحمه الله من نذر أن يمشى إلى بيت الله لم يزد أن قدر على المشى وإن لم يقدر ركب وأهراق دما احتياطاً من قبل أنه إذا لم يطق شأ سقط عنه ولا يمشى أحد إلى بيت الله إلا أن يكون حاكماً ومعتزاً وإذا نذر الخ مائشاً مشى حتى يحل له النساء ثم ركب وإذا نذر أن يعتمر ماشياً مشى حتى يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة ويحلق أو يقصر ولو فاته الحج حل ماشياً وعليه حج قابل ماشياً ولو قال على أن أمشى لم يكن عليه المشى حتى يكون برا فإن لم ينو شيئاً فلا شيء عليه لأنه ليس في المشى إلى غير مواضع التبرر بر ذلك مثل المسجد الحرام وأحب لو نذر إلى مسجد المدينة أو إلى بيت المقدس أن يمشى وأخبر بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تشد الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدي هذا

ثم مرض فمات لم ترثه لأنه أوقع الطلاق في وقت لو استدا فيه لم ترثه وإذا قال الرجل لامرأته عجباً أنت طالق ثلاثاً قبل أن أقتل بشهر أو قبل أن أموت بشهر أو قبل أن أموت من الجنى أو سمي مرضاً من الأمراض فمات من غير ذلك المرض لم يقع الطلاق وورثته وكذلك لو مات من ذلك المرض قبل الشهر لأن الطلاق لم يقع ولا يقع إلا بأن يموت من ذلك المرض ويكون قبل موته بشهر فيجتمع الأمران ولها الميراث في الأفاويل وإن مضى شهر من يوم قال تلك المقالة ثم مات من ذلك المرض بعينه لم يقع الطلاق ولا يقع الطلاق حتى يعيش بعد القول أكثر من شهر بوقت من الأوقات يقع فيه الطلاق فيكون لقوله موضع فأما إذا كان موته مع الشهر سواء فلا موضع لقوله وترث ولم يقع عليها طلاق وإذا قال أنت طالق قبل موتي بشهرين أو ثلاثة أشهر أو أكثر ثم عاش أقل مما سمي ثم مات فإن الطلاق لا يقع عليها ولها الميراث وإن عاش من حين تكلم بالطلاق إلى أن مات أكثر مما سمي بطرفة عين أو أكثر وقع الطلاق عليها في ذلك الوقت وذلك قبل موته بما سمي ولا ترث إلا ما كان ذلك القول وهو صحيح ولو طلقها ثلاثاً وهو مرضي ثم ارتدت عن الإسلام ثم عادت إليه ثم مات ولم يصح لم ترثه لأنها أخرجت نفسها من الميراث ولو كان هو المرتد ثم عاد إلى الإسلام فمات من مرضة لم ترثه عندى وترثه في قول غيرى لأنه فاز من الميراث ولو كانت زوجته أمة فقال لها وهو صحيح أنت طالق ثلاثاً إذا عتقت فعتقت وهو مرضي ثم مات وهي في العدة لم ترثه وإن كان قاله لها وهو مرضي ثم لم ترث في قول ابن الزبير وترث في القول الآخر (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال لها وهي أمة أنت طالق ثلاثاً غدا وهو مريض وقال لها سيدها أنت حرة اليوم بعد قوله لم ترثه لأنه قاله وهي غير وارثة وكذلك إن كانت مشركة وهو مسلم ولو قال لها سيدها والزواج مرضي أنت حرة غدا وقال الزوج أنت طالق ثلاثاً بعد غدا ولم يعلم عتق السيد لم ترثه وإن مات من مرضه وإن كان يعلم عتق السيد لم ترثه في قول ابن الزبير وترثه في قول الآخر لأنه فاز من الميراث قال وإن كانت تحت المسلم مملوكة وكافرة فمات والمملوكة حرة والكافرة مسلمة فقالت هذه عتقت قبل أن يموت وقال ذلك الذي أعتقها وقالت هذه أئبلت قبل أن يموت وقال الورثة ماتت وأنت مملوكة والآخرى ماتت وأنت كافرة فالقول قول الورثة وعليها البينة « قال أبو محمد » فيه قول آخر إن القول قول التي قالت لم أكن مملوكة لأن أصل الناس الحرية وعلى التي قالت لم أكن نصرانية البينة وإذا قال الورثة لامرأة الرجل كنت كافرة حين مات ثم أسلمت أو مملوكة حين مات ثم عتقت ولم يعلم أنها كافرة ولا مملوكة وقالت لم أكن كافرة ولا مملوكة فالقول قولها وعلى الورثة البينة

(طلاق المولى عليه والعبد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويجوز طلاق المولى عليه البالغ ولا يجوز عتقه لأمر ولده ولا غيرها فإن قال قائل فكيف يجوز طلاقه قيل لأن الصلوة والحدود عليه واجبة فإذا كان ممن يقع عليه التحريم حده على اثنين المحرم من الزنا والقذف والقتل وكان كغير المولى عليه في أن عليه فرضا حراماً أو حلالاً فالطلاق تحريم يلزمه كما يلزم غيره فإن قيل فقد يتلف به مالا قيل ليس له من مال امرأته شيء فيتلفه بطلاقها إنما هو أن يحرم عليه منها شيء كان مباحاً له فإن قيل فقد يرثها قيل لا يرثها حتى تموت ولم تمت حين طلقها فإن قيل فيحتاج إلى نكاح غيرها قيل فذلك ليس باتلاف شيء في التماهة شيء يلزمه لغيرها إن أراد النكاح (قال الشافعي) رحمه الله فإن قيل فلم لا يجوز عتقه أم ولده وأما هي لمباحة أباحه فرج قيل ماله فيها أكثر من الفرج « قال الربيع » يريد أن له فيها أكثر من الفرج ألا ترى أنه يقول إذا قتلت أخذت قيمتها وإذا جنى عليها أخذ الأرض فيأخذ قيمتها ويجني عليها فيأخذ أرض

والمسجد الأقصى ولا يبين لي أن يجب كما يبين لي أن واجباً المشى إلى بيت الله وذلك أن البر باتيان بيت الله عز وجل فرض الجنابة والبر باتيان هذين نافلاً ولو نذر أن يمشى إلى مسجد مصر لم يجب عليه ولو نذر أن يغيره لم يغيره ولو نذر أن يغيره لم يغيره إلا حيث نذر لأنه وجب لساكن ذلك البلد وإذا نذر أن يأتي إلى موضع من الحرم ماشياً أو ركاباً فعليه أن يأتي الحرم حاكماً ومعتزاً ولو نذر أن يأتي

عرفة أو مرا أو مئى أو قريبا من الحرم لم يلزمه ولو نذر أن يهدى متاعا لم يحزته إلا أن يتصدق به على مسكين الحرم فإن كانت نيته أن يعلقه ستر على البيت أو يجعله في طيب البيت جعله حيث نواه وإذا نذر أن يهدى ما لا يحمل من الأرضين والدور باع ذلك وأهدى ثمنه ومن نذر بدنة لم يحزته إلا ثنتي أو ثنية والخصى يحزى وإذا لم يجد بدنة فقبره ثنية (٢٣٩) فإن لم يجد فسبع من الغنم تجزى ضحايا وإن كانت نيته على بدنة

من الإبل لم يحزته من البقر والغنم إلا بقيتها ولو نذر عدد صوم صامه متفرقا ومتتابعا ولو نذر صيام سنة بعينها صامها الأرمضان فإنه يصومه لرمضان ويوم الفطر والأضحي وأيام الشريق ولا قضاء عليه فيها وإن نذر سنة بغير عينها قضى هذه الأيام كلها وإن قال الله على أن أجمعى هذا الخال بينه وبينه عدو أو سلطان فلا قضاء عليه وإن حدث به مرض أو خطأ عدد أو نسيان أو توان فضاء ولو قال الله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقد قدم لئلا فلا صوم عليه وأحب لو صام صبيحته ولو قدم نهارا هو فيه صائم تطوعا كان عليه أنه أنه لأنه نذر وقد يحتمل القياس أن لا يكون عليه القضاء من قبل أنه لا يصلح بان يكون فيه صائما عن نذره (قال المرزى) يعنى أنه لا صوم لنذره إلا بنية قبل الفجر ولم يكن له

الحنابة عليها وتكسب المال فيكون له ويوجب لها ويحذف الكثر فيكون له ويكون له خدمتها والمنافع فيها كلها وأكثر ما يمنع منها بيعها فاما سوى ذلك فهي له أمته وزوجها وهي كارهة ويحتملها * قال ويجوز طلاق السكران من الشراب المسكر وعتقه ويلزمه ما صنع ولا يجوز طلاق المغلوب على عقله من غير السكر ويجوز طلاق العبد بغير إذن سيده والوجه فيه كالحجة في المحجور وأكثر فإن قال قائل فهل خالفكم في هذا أحد من أهل الجواز قيل نعم قد قال بعض من مضى منهم لا يجوز طلاق السكران وكأنه ذهب إلى أنه مغلوب على عقله وقال بعض من مضى أنه ليس للعبد طلاق والطلاق بيد السيد فإن قال قائل من حجة على من قال لا يجوز طلاق العبد قيل ما وصفنا من أن الله تعالى قال في المطلقات ثلاثا فإن طلقها فلا محل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وقال في المطلقات واحدة وبعلثن أحق برذهن في ذلك أن أرادوا إصلاحا فكان العبد ممن عليه حرام وله حلال فحرامه بالطلاق ولم يكن السيد ممن حلت له امرأة فيكون له تحررها فإن قال قائل فهل غير هذا قيل هذا هو الذي عليه اعتمادنا وهو قول الأكثرين لقينا فإن قال فترفعه إلى أحد من السلف قيل نعم أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال إذا طلق العبد امرأة أنه اثنتان فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره حرمة كانت أو أمة وعدة الحرة ثلاث حيض وعدة الأمة حيضتان قال مالك حدثني نافع أن ابن عمر كان يقول من أذن لعبد أن ينكح فالطلاق بيد العبد ليس بيد غيره من طلاقه شيء (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك قال حدثني عبد ربه بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحرث أن نفعيا مكاتباً أمة سلمة استفتى زيد بن ثابت فقال في طلاق امرأة إلى حرمة تطليقتين فقال زيد حرمت عليك (قال الشافعي) أخبرنا مالك قال حدثني أبو الزناد عن سليمان بن يسار أن نفعيا مكاتباً أمة سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أعتدا كانت تحت امرأة حرمة فطلقها اثنتان ثم أراد أن يراجعها فأمره أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يأتي عثمان بن عفان فبأسأله عن ذلك فذهب إليه فلقبه عند الدراج آخيا بيزيد بن ثابت فبأسألهما فاستدراهما جميعا فقالا حرمت عليك حرمت عليك (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك قال حدثني ابن شهاب عن ابن المسيب أن نفعيا مكاتباً أمة سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم طلق امرأة حرمة تطليقتين فأتى عثمان بن عفان فقال له عثمان بن عفان حرمت عليك فإن قال قائل فهل لكم حجة على من قال لا يجوز طلاق السكران قيل نعم ما وصفنا من أن عليه الفرائض وعليه حرام فإن قال ليس عليه حرام في حاله تلك لزمه أن يقول ولا صلاة ولا فدية قتل ولا جراح ولا غيره كما يكون المغلوب على عقله بغير السكر ولا يجوز إذا حرم الله تعالى بالكلام أن لا يكون داخل في حكم الله تعالى أن الطلاق يحرم عليه ولا يخرج من حكم الله تعالى إلا بدلالة كتاب أو سنة أو إجماع وليس فيه واحد من هذا وأكثر من لقيت من المفتين على أن طلاقه يجوز وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى يفقه وعن النائم حتى يستيقظ والسكران ليس واحدا من هؤلاء ولا في معناه والمرضى الذاهبون العقول في معنى المجنون لأنهم غير آخين بالمرض والسكران آخين بالسكر

(من يلزمه الطلاق من الأزواج) (قال الشافعي) رحمه الله وكل امرأة طلقها زوج بالغ صبية أو معتوهة أو حرة بالغ أو أمة أو مشركة لزمه الطلاق لأن الطلاق تحريم من الأزواج على أنفسهم فإذا عتقت الأمة وقدرت عتدا وهي صبية فاخترت وهي صبية الفراق أو ملك الرجل امرأة وهي صبية نفسها أو غيرها فاخترت الفراق فليس ذلك لها لأنه لا أمر لها في نفسها وكذلك المعتوهة فإذا أفاقت

سبيل إلى أن يعلم أن عليه صوما إلا بعد مقدمه (قال المرزى) قضاؤه عندى أول به (قال المرزى) وكذلك الج إذا أمكنه قبل موته فرض الله عز وجل صوم شهر رمضان بعينه فلم يسقط بعجزه عنه بمرضه (قال المرزى) رحمه الله قال الله فعدة من أيام أخر وأجمعوا أنه لو أغنى عليه الشهر كله فلم يعقل فيه أن عليه قضاءه والتذر عنه واجب فقضاؤه إذا أمكنه وإن ذهب وقته واجب وقد قطع بهذا القول في

موضع آخر (قال الشافعي) ولو أصبح فيه صائمين، رعيه هذا أحببت أن يعود لصومه لنذره ويعود لصومه لقدوم فلان، ولو نذر أن يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان أبدأ بقدم يوم الاثنين فعليه أن يصوم كل اثنين يستقبله إلا أن يكون يوم فطر أو أضحى أو تنسريق فلا يصومه ولا يقضيه وقال في كتاب الصوم عليه القضاء (٣٤٠) (قال المرزقي) رحمه الله لا قضاء أشبه بقوله لأنها ليست بوقت

لصوم عنده لفرض ولا غيره وإن نذر صومها نذر معصية وكذلك لا يقضى نذر معصية (قال الشافعي) ولو وجب عليه صوم شهرين متتابعين صامهما وقضى كل اثنين فيهما ولا يشبه شهر رمضان لأن هذا شيء أدخله على نفسه بعد ما وجب عليه صوم الاثنين وشهر رمضان أو جسد الله عليه لا بشيء أدخله على نفسه ولو كان الناذر امرأة فهي كالرجل وتقضى كل ما مر عليها من حبصها ولو قالت لله علي أن أصوم أيام حيفتي فلا يلزمها شيء لأنها نذرت معصية (قال المرزقي) رحمه الله هذا يدل على أن لا يقضى نذر معصية (قال الشافعي) رجة الله عليه وإذا نذر الرجل صوما أو صلاة ولم ينو عددا أو قل ما يلزمه من الصلاة ركعتان ومن الصوم يوم ولو نذر عتق رقبة فأى رقبة أعتق أجزأه ولو قال رجل لا خير عيني في عييتك

المعشوة أو بلغت الصبية فلها الخيار في المقام معه أو فراقه قال وإن عتقت قبل أن تبلغ أو بعد ما بلغت فلم تختر فلا خيار لها وإذا استنارت المرأة فراق زوجها فهو فسخ بلا طلاق وكذلك امرأة العنين وامرأة الأجنبي والأبرص تختر فراقه فذلك كله فسخ بلا طلاق لأن الطلاق يملك فيه الرجعة (قال الشافعي) (قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى الطلاق من تان فامسك بعرف أو تسريح بإحسان وقال والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن الآية كلها (قال الشافعي) فكان يبناني كتاب الله تعالى أن كل طلاق حسب على مطلقة فيه عدد طلاق الثلاث فصاحبه يملك فيه الرجعة وكان ذلك يبناني حديث ركانة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والطلاق الذي يؤخذ عليه المال لأن الله تعالى أذن به وسماه فدية فقال فلا جناح عليهما فيها اقتصدت به فكان يبناني كتاب الله تعالى إذا حصل له أخذ المال أنه إذا ملك ما لا عوض من شيء لم يجز أن يكون له على ماله سبيل والمال هو عوض من بضع المرأة فلو كان له عليها فيه رجعة كان ملك مالها ولم يملك نفسه فدونه قال وإسم الفدية أن تقضى نفسها بأن تقطع ملكه الذي له به الرجعة عليها ولو ملك الرجعة لم تكن مالكة لنفسها ولا واقعاعا عليها اسم فدية بل كان مالها مأخوذا وهي بحالها قبل أخذه والأحكام فيما أخذ عليه المال بأن يملكه من أعطى المال قال وبهذا قلنا إنا لا نعلم طلاق الخيار والتليك كلها إلى الزوج فيه الرجعة ما لم يأت على جميع الطلاق (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا قلنا إن كل عقد فسخناه شاء الزوج فسخه أو لم يكن طلاقا وكان فسخا بلا طلاق وذلك أننا لم نجعلنا طلاقا فجعلنا الزوج يملك فيه الرجعة واتخاذ كراهته عز وجل الطلاق من قبل الرجال فقال وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكنوهن يعرف وقال الطلاق من تان فامسك بعرف قال وكان معقولا عن الله عز وجل في كل هذا أنه الطلاق الذي من قبل الزوج فاما النسخ فليس من قبل الزوج وذلك مثل أن ينكح نكاحا فاسدا فلا يكون زواجا فيطلق ومثل اسلام أحد الزوجين أو ردة أحدهم فلا يحل إيسلم أن يكون تحتة ونسبة ولا إسلمة أن يكون زوجها كافرا ومثل الأمة تعتق فيكون الخيار لها بالامشيئة زوجها ومثل الخيار إلى المرأة إذا كان زوجها عينا أو خصيا محبوبا وماخير ناسا فيه مما يلزمه فيه الفرقه وان كره فاما ذلك كله فسخ للعقدة لا يقع طلاق بعدها ومثل المرأة تملك زوجها أو يملكها فيفسخ النكاح (قال الشافعي) ومثل الرجل يغير بالمرأة فيكون له الخيار فيختار فراقها فذلك فسخ بلا طلاق ولو ذهب ذاهب إلى أن يكون طلاقا لزمه أن يجعل للمرأة نصف المهر الذي فرض لها إذا لم يمسها لأن الله تبارك وتعالى يقول إن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم

(ما يقع به الطلاق من الكلام وما لا يقع) (قال الشافعي) رحمه الله ذكر الله تبارك وتعالى الطلاق في كتابه بثلاثة أسماء الطلاق والفراق والسراح فقال عز وجل إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وقال جل ثناؤه فإذا بلغن أجلهن فأمسكنوهن يعرف أو فارقوهن يعرف وقال تبارك اسمه لتنبه صلى الله عليه وسلم في أزواجه أن كتن تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين الآية (قال الشافعي) فن خاطب امرأته فأفرد لها اسمها من هذه الأسماء فقال أنت طالق أو قد طلقتك أو قد أرتقت أو قد سرحت لزمه الطلاق ولم ينو في الحكم ونوينا فيما بينه وبين الله تعالى ويسعه أن لم يرد بشيء منه طلاقا أن يسكها ولا يسعه أن يقيم معه لأنها لا تعرف من صدقة ما يعرف من صدق نفسه وسواء فيما يلزم من الطلاق ولا يلزم

خلف فالبين على الخلاف دون صاحبه (قال المرزقي) رحمه الله فقلت له فان قال عيني في عييتك بالطلاق فمخلف أعلى عليه شيء فقال لا عين الأعلى الخلاف دون صاحبه (قال المرزقي) رحمه الله قال لي علي بن معبد في المشي كفارة عيين عن زيد وإن عمر وحفصة وميمون بن مهران والقاسم بن محمد والحسن وعبد الله بن عمر الجوزي ورواية عن محمد بن الحسن والحسن وقال سعيد

تكلم

ابن المسيب لا كفارة عليه أصلاً (٣) وعطاء وشريك وسمعت به يقول ذلك وذكر عن الليث كفارة عين في ذلك كله الاسعيد فانه قال لا كفارة (قال المزني) حدثنا الحميدي قال حدثنا سفيان بن عيينة عن منصور بن عبد الرحمن الجني عن أمه صفية بنت شيبة أن ابن عمر لما جعل ماله في سبيل الله أو في رواج الكعبة فقالت قالت عائشة هي عين يكفرها ما يكفر اليقين وحدثنا الحميدي قال حدثنا ابن أبي رواد عن النبي بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن معبد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال فمن جعل ماله في سبيل الله عين يكفرها ما يكفر اليقين قال الحميدي وسمعت الشافعي وسمعتان به قال الحميدي وهو قولي (كتاب أدب القاضي) (قال الشافعي) أحب أن يقضى القاضي في موضع بارز للناس لا يكون دونه مخاب وأن يكون في غير المسجد (٢٤١) لكثرة الغاشية والمشائبة بين الخصوم في أرقق الاماكن به وأجراها

نكلم به الزوج عند غضب أو مسئلة طلاق أو رضا وغير مسئلة طلاق ولا تصنع الأسباب شيئاً انما تصنعه الالفاظ لان السبب قد يكون ويحدث الكلام على غير السبب ولا يكون مبتدأ الكلام الذي له حكم فيقع فاذالم يصنع السبب بنفسه شيئاً لم يصنعه بما بعده ولم يمنع ما بعده أن يصنع ماله حكم اذ قيل ولو وصل كلامه فقال قد فارقتك الى المسجد والى السوق والى حاجة أو قد سرحتك الى أهلك أو الى المسجد وقد طلقك من عقالك أو ما أشبهه هذا لم يلزمه طلاق ولو مات لم يكن طلاقاً وكذلك لو خرس أو ذهب عقله لم يكن طلاقاً ولا يكون طلاقاً الا بأن يقول أردت طلاقاً وإن سألت امرأته أن يسئل سئل وإن سألت أن يحلف أحلف فإن حلف ما أراد طلاقاً لم يكن طلاقاً وإن نكل قيل إن حلفت طلقت والافليس بطلاق قال وما نكلم به مما يشبهه الطلاق سوى هؤلاء الكلمات فليس بطلاق حتى يقول كان يخرج كلاً مني على أني نوبت به طلاقاً وذلك مثل قوله لا امرأته أنت خلية أو خلويت مني أو جالوت منك أو أنت بريئة أو برئت مني أو برئت منك أو أنت بائن أو بنت مني أو بنت منك أو ذهبي أو اعزني أو تقبني أو اخرجي أو لا حاجة لي فيك أو أشاءك بمنزل أهلك أو الرمي الطريق خارجة أو قدودتعتك أو قدودتعتني أو اعتدي أو ما أشبه هذا مما يشبه الطلاق فهو فيه كله غير مطلق حتى يقول أردت بخرج الكلام مني الطلاق فيكون طلاقاً بارادة الطلاق مع الكلام الذي يشبهه الطلاق (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال لها أنت خلية أو بعض هذا وقال قلته ولا أنوي طلاقاً ثم أنا لا أنوي طلاقاً لم يكن طلاقاً حتى يتبدلته ونبتة الطلاق فيقع حينئذيه الطلاق قال ولو قال لها أنت طالق واحدة بائن كانت واحدة تلك الرجعة لان الله عز وجل حكم في الواحدة والثنتين بأن الزوج على الرجعة بعدهما في العدة ولو نكلم باسم من أسماء الطلاق وقرنه اسماً من هذه الاسماء التي تشبه الطلاق أو شدد الطلاق بشئ معه وقع الطلاق ما طهر أحد اسمائه ووقف في الزيادة معه على نيته فإن أراد بها زيادة في عدد الطلاق كانت الزيادة على ما أراد وإن لم يرد بها زيادة في عدد الطلاق كانت الزيادة على الابتداء إذا لم يرد بها طلاقاً وإن أراد بها حينئذ تشديد طلاق لم يكن تشديداً وكان كالطلاق وحده بلا تشديد وذلك مثل أن يقول أنت طالق البتة أو أنت طالق وبنة أو أنت طالق وخلية أو أنت طالق وبائن أو أنت طالق واعتدي أو أنت طالق ولا حاجة لي فيك أو أنت طالق والرمي أهلك أو أنت طالق وتقبني فيسئل عن نيته في الزيادة فإن أراد بها زيادة في عدد طلاق فهي زيادة وهي ما أراد من الزيادة في عدد الطلاق وإن لم يرد بها زيادة لم تكن زيادة وإن قال لم أرد بالطلاق ولا بالزيادة معه طلاقاً لم يدين في الطلاق في الحكم ودين في الزيادة معه وإن قال أنت طالق واحدة شديدة أو واحدة غليظة أو واحدة ثقيلة أو واحدة طويلة أو ما أشبه هذا كانت واحدة تلك

ابن لا تسرع ملائحته وألا فائدة الحذف المسجد أكره (قال الشافعي) ومعقول في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحكم الحاكم ولا يقضى القاضي بين اثنين وهو غضبان أنه أراد أن يكون القاضي حين يحكم في حال لا يتغير فيها خلقه ولا عقله والحاكم أعلم بنفسه فأى حال أنت عليه تغير فيه باعقله أو خلقه انبغى له أن لا يقضى حتى يذهب وأى حال صار إليه فيها تكون الطبيعة واجتماع العقل حكم وإن غيره مرض أو حزن أو فرح أو جوع أو نكاس أو ملاه تركه وأكره له البيع والشراء خوف المحاربة بالزيادة ويتولاه غيره قال ولا أحب أن يتخلف عن الولاية أما أن يحب كلا وأما أن يستل كلا

(٣١ - الام - خامس) ويعتذرو بسألهم التحليل ويعود للرضي ويشهد الخنزير بأني مقدم الغائب وإذا بان له من أحد الخصمين لدنياه فان عادز به ولا يحبس ولا يضربه الا أن يكون في ذلك ما يستوجه ويشاور قال الله عز وجل وأمرهم شورى بينهم وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم وشاورهم في الامر قال الحسن إن كان النبي صلى الله عليه وسلم عن مشاورتهم لغنيا ولكنه أراد أن يستن ذلك الحكم بعده ولا يشاور اذا نزل به المشكل الاعمال بالكتاب والسنة والآثار وأقويل الناس والقياس ولسان العرب ولا يقبل وإن كان أعلم منه حتى يعلم كعله أن دلائل لازم له من حيث لم تحتلف الرواية فيه أو بدلالة علمه أو أنه لا يحتمل وجهاً أظهر منه (قال الشافعي) رحمه الله فأما أن يقلده فلم يجعل الله ذلك لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

اجتهد الحجا كم فأصاب
فله أجران واذا اجتهد
فأخطأ فله أجر (قال
الشافعي) فأخبرناه
يناب على أحدهما
أكثر مما يناب على
الأخر فلا يكون
النواب فيما لا يسع ولا
في الخطأ الموضوع
(قال المزني) رحمه الله
أنا أعرف أن الشافعي
قال لا يجوز على الخطأ
وانما يجوز على قصد
السواب وهذا عندى
هو الحق (قال الشافعي)
رحمه الله من اجتهد
من الحكم ففقد
باجتهاده ثم رأى أن
اجتهاده خطأ أو ورد
عليه قاض غيره فسواء
فإنه ألقا كتابا أو سنة
أو إجماعا أو ما في معنى
فإنه أورد وإن كان يحتمل
فإنه أورد البسبب ويحتمل
فإنه أورد حكم فيما
أساق بالذي هو

[illegible]

الصواب بعينه وليس على القاضي أن يتعقب حكم من قبله وإن نظم محكوم عليه من قبله نظريه فرده
أو أنفذ على ما وصفت * وإذا لحق إليه أن يعترف لسانه لقبول التبرئة عنه إلا بعدلين يعرفان لسانه وإذا شهد الشهود عند
القاضي كتب حلية كل رجل ودرج في نسبه إن كان له أو ولاية إن كانت له وسأله عن صناعته وكتبته إن كانت له وعن مسكنه وعن
موضع بيعته ومصلاه (قال الشافعي) رحمه الله وأحب إذا لم يكن لهم سدة عقول أن يفرقهم ثم يسأل كل واحد منهم على حدة
عن شهادته واليوم الذي شهد فيه والموضع ومن فيه ليستدل على عورته إن كانت في شهادته وإن جعوا الحال المستنة والعقل
لم يفعل بهم ذلك وأحب أن يكون أصحاب مسائله جامعين العقاف في الطعمة والأنفس وأفرى العقول برأ من الشهادة بينهم وبين
النفس وأخفيف عليهم أو أخفيف على أحد بن يكونوا من أهل الأهواء والعصية أو المماطلة للناس وأن يكونوا أسامعين بالإمانة في أدبائهم

لا يتغفلون بأن يسألوا الرجل عن عدوه فيخفى حسنا ويقول قبيحا فيكون جرحا يسأله عن صديقه فيخفى قبيحا ويقول حسنا فيكون تعديلا ويجرح على أن لا يعرف له صاحب مسئلة فيختال له وأن يكتب لأصحاب المسائل صفات الشهود على ما وصفتنا وأسماء من شهد له وشهد عليه ومبلغ ما شهدوا فيه ثم لا يسألون أحدا حتى يجبر ومن شهدوا له وعليه وبشده ما شهدوا فيه فإن المسؤل قد يعرف ما لا يعرف الحاكم من أن يكون الشاهد عدوا للشهود عليه أو شريكا فيما شهد فيه وتطيل نفسه على تعديله في اليسير ويقف في الكثير ولا يقبل المسألة عنه ولا تعديله ولا يجرحه إلا من اثنين ويخفى عن كل واحد منهما أسماء من دفع إلى الآخر لتدقيق مسئلتها أو تختلف فإن اتفقت بالتعديل أو التجريح قبلهما وإن اختلفت أعادها مع غيرهما وإن عدل (٣٤٣) رجل بشاهدين وجرح بآخرين كان

الجرح أولى لان التعديل على الظاهر والجرح على الباطن ولا يقبل الجرح إلا بالمعينة وبالسمع ولا يقبله من فقه دين عاقل إلا بان يقفه على ما جرحه به فإن الناس يتباينون في الأهواء فيشهد بعضهم على بعض بالكفر والفسق بالتأويل وهو بالجرح عندهم أولى وأكثر من ينسب إلى أن تجوز شهادته بغيا حتى بعد اليسير الذي لا يكون جرحا جرحا ولا يقبل التعديل إلا بان يقول عدل على ولي ثم لا يقبل حتى يسأله عن معرفته به فإن كانت باطنة متقدمة والأم يقبل ذلك منه ويسأل عن جهل عدله سرفا إذا عدل سأل عن تعديله علانية ليعلم أن المعدل

الطلاق وقد جعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ لم يرد ركاته الواحدة واحدة عاك فيه الرجعة فيه دلائل منها أن تشديد الطلاق لا يجعله بائنا وأن ما احتمل الزيادة في عدد الطلاق مما سوى اسم الطلاق لا يكون طلاقا إلا بزيادة المتكلمه وأنه إذا أراد الطلاق كان طلاقا ولو كان إذا أراد به زيادة في عدد الطلاق ولم يكن طلاقا لم يحلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أراد إلا واحدة وإذا كان نوى زيادة في عدد الطلاق بما يشبه الطلاق وقع بآرادته فإن أراد فيما يشبه الطلاق أن يطلق واحدة فواحدة وإن أراد اثنتين فاثنتين وإن أراد ثلاثا فثلاثا فوعدت ثلاث بآرادته الطلاق مع ما يشبه الطلاق واثنتان واحدة كان إذا تكلم باسم الطلاق الذي يقع به طلاق بنية طلاق أو غير بنية أولى أن يقع فإن قال أنت طالق ينوي اثنتين أو ثلاثا فهو ما نوى مع الواحدة من الزيادة ولا أعلم شيئا مما سوى ما سمي الله عز وجل به الطلاق أشبه في الظاهر بان يكون طلاقا ثلاثا من البتة فإذا كان إذا تكلم به مع الطلاق لم يكن طلاقا إلا بآرادته كان ما هو أضعف منها في الظاهر من الكلام أولى أن لا يكون طلاقا إلا بآرادته الطلاق ولو قال رجل لامرأته اختاري أو امرئ بيدي أو قال ملكتك امرئ أو امرئك اليك فطلقت نفسها فقال ما أردت بشئ من هذا طلاقا لم يكن طلاقا وسواء قال ذلك في المجلس أو بعده لا يكون طلاقا إلا بان يقرأ أنه أراد بتلكها أو تخييرها طلاقا قال وهكذا لو قالت له خالعي فقال قد خالعتك أو خلعتك أو قد فعلت لم يكن طلاقا إلا بآرادته الطلاق ولم يأخذ مما أعطته شيئا إلا أن يريد به طلاقا وذلك أن طلاق البتة يحتمل الابتناء الذي ليس بعده شيء ويحتمل تطلقه واحدة لأنه يقع عليها أنها مبتدئة حتى يرتجعها والخلية والبرية والبائن منه يحتمل خلية مما يعني وبرية مما يعني وبائن من النساء ومعنى بالمودة واختاري اختاري شيئا غير الطلاق من مال أو ضرب أو مقام على حسن أو قبيح وأمرئك بيدك أنك تلكن امرئك في مالك وغيره وكذلك امرئك اليك وكذلك ملكتك امرئك ولو قال لامرأته أنت طالق تطلقه شديدة أو غليظة أو ما أشبه هذا من تشديد الطلاق أو تطلقه بئن كان كل هذا تطلقه تلك الرجعة وإذا طلق الرجل امرأته في نفسه ولم يحرك به لسانه لم يكن طلاقا وكل ما لم يحرك به لسانه فهو من حديث النفس الموضوع عن بني آدم وهكذا ان طلق ثلاثا بلسانه واستثنى في نفسه لزمه طلاق ثلاث ولم يكن له استثناء لان الاستثناء حديث نفس لا حكم له في الدنيا وإن كلم امرأته بما لا يشبه الطلاق وقال أردت به الطلاق لم يكن طلاقا وانما جعل البتة مع ما يشبه ما نوى به وذلك أن يقول لها بارك الله فيك أو اسقيني أو أطعميني أو زوديني أو ما أشبه هذا ولكنه لو قال لها ألمحي أو اذهبي أو أعزبي أو اشربي يريد به طلاقا كان طلاقا وكل هذا يقال للخارج والمغارق يقال له افع كما يقال له اذهب ويقال له أعزب اذهب بعدا ويقال للرجل يكلم بما يكره أو يضرب أو شرب وكذلك ذق أو اطعم

سرا هو هذا الاوافق اسم اسما ولا ينسب نسباه ولا ينبغي أن يتخذ كاتب حتى يجمع أن يكون عدلا عاقلا ويجرح أن يكون فقهيا لا يؤتي من جهالة زهبا بعيدا من الطبع * والقاسم في صفة الكاتب عالم بالحساب لا يخدع (قال الشافعي) ويتولى القاضي ضم الشهادات ورفعها لا يقبل ذلك عنه ويرفعها في قفرو يضم الشهادات ويخج الرجل في مكان واحد مترجة باسماء ما والشهر الذي كانت فيه يكون أعرف له إذا طلبها فإذا مضت سنة عزها وكتب خصوم سنة كذا حتى تكون كل سنة مفروزة وكل شهر مفروزا ولا يفتح المواضع التي فيها تلك الشهادات إلا بعد نظره إلى خاتمه أو علامته وأن يترك في يدي المشهود له نسخة تلك الشهادات ولا يحتملها ولا يقبل من ذلك ولا مما وجد في ديوانه إلا ما حفظ لانه قد يطرخ في الديوان ويشبه الخط الخط ولو شهد عدة شهدوا به حكم بحكم فلا يبطله ولا يحتمل إذا لم يذكره من شهدوا

عند غيره أجازته لانه لا يعرف منه ما يعرف من نفسه فان علم غيره أنه أنكره فلا ينبغي له أن يقبله (كتاب قاض الى قاض)
 (قال الشافعي) رحمه الله ويقبل كل كتاب لقاض عدل ولا يقبله الا بعدلين وحتى يفتح ويقرأ عليهم ما يشهدوا أن القاضى أشهدهما
 على ما فيه وأنه قرأ بحضورهما أو قرئ عليهم ما قال أشهدا أن هذا كتابى الى فلان قال وينبغي أن يأمرهم بنسخه كتابه في أيديهم
 وبوقوع أشهاداتهم فيه فان أنكر خاتمه أو أنعمى كتابه شهدوا بعلمهم عليه فان مات الكاتب أو عزل لم يمنع ذلك قبوله ونقبه كما يقبل حكمه
 ولو ترك أن يكتب اسمه في العنوان وقطع الشهود بأنه كتابه قبله وان أنكر المكتوب عليه لم يأخذ به حتى تقوم بينة بأنه هو فإذا رفع في
 نسبه فقامت عليه بينة بهذا الاسم والنسب (٢٤٤) والقبيلة والصناعة أخذ بذلك الحق وان وافق الاسم والقبيلة

والنسب والصناعة
 فانكر المكتوب عليه لم
 يقض عليه حتى بيان
 بشئ لا يوافقه فيه غيره
 وكتاب القاضى الى
 الخليفة والخليفة الى
 القاضى والقاضى الى
 الأمير والأمير الى
 القاضى سواء لا يقبل
 الا كما وصفت من
 كتاب القاضى الى
 القاضى

(باب القسم)

(قال الشافعي) رحمه
 الله وينبغي أن يعطى
 أجر القسم من بيت
 المال لانهم يحكمون وان
 لم يعطوا حتى بينهم
 وبين من طلب القسم
 واستأجرهم طالب
 القسم بحاشاء قل أو أكثر
 فان سمعوا على كل واحد
 في نصيبه شيئاً معلوماً
 بخائز وان سمعوا على
 الكل فعلى قدر
 الانصاء وإذا دأبوا الى
 القسم وأبى شركاؤهم

قال الله عز وجل وهو يذكرك بعض من عذب ذق انك أنت العزير الكريم ولو قال لها ذهبي وتزوجي
 أو تزوجي من شئت لم يكن طلاقاً حتى يقول أردت به الطلاق وهكذا ان قال ذهبي فاعتدى ولو قال
 الرجل لامرأته أنت على حرام لم يقع به طلاق حتى يريد الطلاق فإذا أراد به الطلاق فهو طلاق وهو ما أراد
 من عدد الطلاق وان أراد طلاقاً ولم يدع عدداً من الطلاق فهي واحدة يلك الرجعة وان قال أردت
 تحريمها بطلاق لم تكن حراماً وكانت عليه كفارة عين ويصحبها ان شاء قبل أن يكفر وانما قلنا عليه
 كفارة عين اذا أراد تحريمها ولم يدع طلاقاً أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم جاريته فأمر بكفارة عين والله
 تعالى أعلم قال الله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبتغي مرضاة أزواجك والله غفور رحيم قد
 فرض الله لكم تحلة أيمانكم الآية فلما لم يرد الزوج بتحريم امرأته طلاقاً كان وقوع التحريم على فرج
 مباح له لم يحرم بتحريمه فلزمته كفارة فيه كالأمر من حرم أمته كفارة فيها ولم يحرم عليه بتحريمه لانهم ما
 مع التحريم لفرجين لم يقع بواحد منهما طلاق ولو قال كل ما أملك على حرام يعني امرأته وجواريه وماله
 كفر عن المرأة والجوارى كفارة كفارة اذا لم يرد طلاق المرأة ولو قال مالى على حرام لا يريد امرأته ولا جواريه
 لم يكن عليه كفارة ولم يحرم عليه ماله

(باب الشك واليقين في الطلاق) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قال الرجل أنا أشك أطلقت
 امرأتى أم لا قيل له الورع أن تطلقها فان كنت تعلم أنك ان كنت قد طلقت لم تجاوز واحدة قلنا قد
 طلقت واحدة فاعتدت منك بأقرارك بالطلاق وان أردت رجعتها في العدة فانت أملك بها وهي معك باثنتين
 واذا طلقتها باثنتين وقد وقعت أو لا الثالثة حرمت عليك حتى يحلها لك زوج فتكون معك هكذا وان كنت
 تشك في الطلاق فلم تدرك أن لا تطلق أو واحدة فالورع أنك تقر بأنك طلقتها إلا نال الاحتياط لك أن يرفعها
 فان كانت وقعت لم تضرك الثلاث وان لم تكن وقعت أو فعت باثلاث لتحل لك بعد زوج بصيها ولا يلزمك
 في الحكم من هذا شئ لانها كانت حلالاً لك فلا تحرم عليك الا بيقين بتحريم فان تشكك في تحريم فلا تحرم
 عليك وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الشيطان يأتي أحدكم فينفع بين ألبنيه فلا ينصرف حتى
 يسمع صوتاً أو يجد ريحاً (قال الشافعي) رحمه الله هذا كان على يقين الوضوء وشك في انتفاضه فأمره
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يثبت على يقين الوضوء ولا ينصرف من الصلاة بالشك حتى يستيقن
 بانتفاض الوضوء بأن يسمع من نفسه صوتاً أو يجد ريحاً وهو في معنى الذي يكون على يقين الشك وبشك
 في تحريم الطلاق ولا يخالفه وان سألت عنه أحلف ما طلقها فان حلف فهي امرأته وان نكل وحلفت
 طلقت عليه وان تكلمت فهي امرأته بحالها وان مات فسأل ذلك ورثته لم ينعوه ميراثها فذلك لهم ويقومون

فان كان ينتفع واحد منهم بما يصير له مقسوماً أجبرتهم على القسم فان لم ينتفع الباقون بما يصير اليهم فأقول لمن
 كره ان شتم جمعهم حكمت فكانت مشاعة بينكم لتتبعوا بها وينبغي للقاسم أن يحصى أهل القسم ومبلغ حقوقهم فان كان فيهم من له
 سدس وثلث ونصف قسمه على أقل السهمان وهو السدس فيها فيجعل لصاحب السدس سهماً ولصاحب الثلث سهمين ولصاحب النصف
 ثلاثة ثم يقسم الدار على ستة أجزاء ثم يكتب أسماء أهل السهمان في رقاع قرطيس صغار ثم يدرجها في صندوق طين يدور واذا استوت ألقاها
 في حجر من لم يخضر البندقة ولا الكتاب ثم سمي السهمان أولاً وثانياً وثالثاً ثم قال أخرج على الاول بندقة واحدة فإذا أخرجها فاضفها فإذا أخرج
 اسم صاحبها جعل له السهم الاول فان كان صاحب السدس فهو له ولا شئ له غيره وان كان صاحب الثلث فهو له والسهم الذي يليه وان كان

صاحب النصف فهو له والسهمان اللذان يليانه ثم قبله آخر ج سندقة على السهم الذي يلي ما خرج فاذا خرج فيها اسم رجل فهو له كما
وصفت حتى تغد السهمان فاذا كان في القسم رد لم يجز حتى يعلم كل واحد منهم موضع سهمه وما يلزمه ويسقط عنه واذا علمه كما يعلم
السبع التي تجوز اجزته لا بالقرعة ولا يجوز أن يجعل لأحدهما سقلا وللاخر علوه الا أن يكون سقلا وعلوه واحد واذا ادعى بعضهم غلطا
كاف البينة فان جاء بهما رد القسم عنه واذا استحق بعض المقسوم أو لحق الميت دين فبيع بعضها لتقضي القسم ويقال لهم في الدين الوصة
ان تطوعتم أن تعطوا أهل الدين والوصة أفدنا القسم بينكم والانقضاء عليكم ولا يقسم صنف من المال مع غيره ولا غيب مع نخل ولا
يصح بعل مضموم الى عين ولا عين مضمومة الى بعل ولا بعل الى نخل يشرب بنهر مأمون (٣٤٥) الانقطاع وتقسم الارضون والنياب
والطعام وكل ما احتل

القسم واذا طلبوا أن
يقسم دارا في أيديهم
قلت ثبتوا على أصول
حقوقكم لا في لوقستها
بقولكم ثم رقت الى
ماكم كان شيئا أن
يجعلها لكم ولعلها
لغيركم وقد قيل يقسم
ويشهد أنه قسمها على
اقرارهم ولا يجزى لها
وصفت

في ذلك مقامها (قال الشافعي) وان كان هو الملت فسال ورثته أن تمنع ميراثها منه بقوله فليس لهم ذلك
وان سألوا عينها وقالوا انه طلقها ثلاثا وهو صحيح أحلفت ما علمت ذلك فان حلفت ورثته وان نكحت حلفوا لقد
طلقها ثلاثا ولم يرث ولو استيقن بطلاق واحدة وشك في الزيادة لم يمتعه واحدة باليقين وكان فيما شك فيه من
الزيادة كوفيما شك فيه أولا من تطلقه أو ثلاث قال ولو شك في طلاق فأقام معها فأصابها وماتت
وأخذ ميراثها ثم استيقن أنه كان طلقها في الوقت الذي نسب الى نفسه فيه الشك في طلاقها أو قامت عليه
بينة أخذ منه مهر مثلها بالاصابة ورد جميع ما أخذ من ميراثها ولو كان هو الشاك في طلاقها ثلاثا وماتت
وقد أصابها بعد شكها وأخذت ميراثه ثم أقرت أنها قد علمت أنه كان قد طلقها في تلك الحال ثلاثا ردت الميراث
ولم تصدق على أن لها مهر بالاصابة ولو ادعت الجاهلة بأن الاصابة كانت تحرم عليها أو ادعت غصبها ياها
عليه أو لم تدع من ذلك شيئا تصدق على ما عليها أحلفناه ولا تصدق على ما تأخذ من مال غيرها ولو أقر لها
الورثة بما ذكرت كان لها مهر مثلها وترد ما أخذت من ميراثه ولو شك في عتق رقيقه كان هكذا لا يعتقون
الا بيقينه بعقدهم وان أرادوا أحلفناه لهم فان حلف فهم رقيقه وان نكل حلفوا وعقوا وان حلف بعضهم
ونكل بعض عتق من حلف منهم وورق من لم يحلف وان كان فهم صغيرا أو معتوه كان رقيقا بحاله ولا تحلفه
الامن أراد عينه منهم ولو استيقن أنه حنث في محنته بأحد أمرين طلاق أو عتاق وقضاء عن نسائه
ورقيقه حتى يبين أيهم أراد ونحلفه للذي زعم أنه لم يرد باليمين وان مات قبل أن يحلف أقرع بينهم فان وقعت
القرعة على الرقيق عتقوا ومن رأس المال وان وقعت على النساء لم تطلقهن بالقرعة ولم تعتق الرقيق وورثه
النساء لان الاصل أنهن أزواج حتى يستيقن بأنه طلقهن ولم يستيقن والورع أن يدعن ميراثه وان كان
ذلك رهو مريض فسواء كله لان الرقيق يعتقون من الثلث قال واذا قال لاهم أي نكحتني له احدا كما طالق ثلاثا
ولنسوة احدا كن طالق أو اثنتان منكن طالقان منع منهن كلهن وأخذ بنفقتهن حتى يقول التي أردت
هذه والله ما أردت هاتين فان زاد البواقي أن يحلف لهن أحلف بدعواهن وعليه وان لم يردن لم أحلف لهن
لانه قد بان أن طلاقه لم يقع عليهن وأنه وقع على غيرهن ولو كانتا اثنتين فقال لاحداهما لم أعني هذه بالطلاق
كان ذلك اقرارا منه بأنه طلق الأخرى اذا كان مقرا بطلاق احداهما فان كان منكرا لم يلزمه طلاق احداهما
بعينها الا باقراره بحدته بطلاقها ولو قال ليست هذه التي أوقعت عليها الطلاق التي أردت أوقعتا الطلاق
عليها أو لم توقعه حتى قال أخطأت وهذه التي زعمت أني لم أرد بها بالطلاق التي أردتها به طلقا معا باقراره
وهكذا اذا كان في أكثر من اثنتين من النساء واذا قال الرجل لاهم أي نكحتني له احدا كما طالق وقال والله ما أدري
أيتهما عنت وقف عنهما واختبره أن يطلقهما ولم يجبر على ذلك حتى يبين أيتهما أراد بالطلاق فان قال

باب ما على القاضى
في الخصوم والشهود

(قال الشافعي) رحمه
الله ينبغي للقاضى أن
ينصف الخصم في
المدخل عليه للحكم
والاستماع والانصات
لكل واحد منهما حتى
تتقد حجة ولا ينهرهما
ولا يتعنت شاهدا ولا
ينبغي أن يلقن واحدا
منهما حجة ولا شاهدا
شهادة ولا بأس اذا
جلس أن يقول تكلموا
أو يسكت حتى يبتدئ

أحدهما وينبغي أن يبتدئ الطالب فاذا أتفد حجة تكلم المطلوب ولا ينبغي أن يضيف الخصم دون خصمه ولا يقبل منه هدية وان كان
يهدى اليه قبل ذلك حتى تتفقد خصومته واذا حضر مسافرون ومعيون فان كان المسافرون قليلا فلا بأس أن يبدأ بهم وأن يجعل لهم يوما
بقدر ما لا يضر بأهل البلد فان كثروا حتى ساووا أهل البلد ٣ أساهم بهم ولكل حق ولا يقدم رجلا جاء قبله رجل ولا يسمع بيته في مجلس
الافى حكم واحد واذا فرغ أقامه ودعا الذي بعده وينبغي للأمام أن يجعل مع ورق القاضي شيا لقرائسته ولا يكفه الطالب فان لم يفعل قال
لطالب ان شئت فأت بصحيفة فم شاهدك شاهدك وكتاب خصمك مثلا ولا أكره أن لا أقبل أن يشهدك شاهد بلا كتاب وأنسى شهادته فان
قبل الشهادة من غير خصم فلا بأس وينبغي اذا حضر أن يقرأ عليه أشهد وأب عليه وينسخه أسماءهم وأنسأهم ويترده جرحهم

(٣) قوله أساهم بهم يقال اسوته به اذا جعلته به أسوة اه قاموس وهو المراد هنا كتبه مصححه

فان لم يأت به حكم عليه واذا علم من رجل باقراره أو تبين انه شهد عنده بزور عزمه ولم يبلغ بالتعزير أربعين سوطا وشهر أمره فان كان من أهل المسجد وقفه فيه وان كان من أهل قبيل وقفه في قبيله أو في سوقه وقال انا وجدنا هذا شاهدا زور فاعرفوه (قال المزني) رحمه الله اختلف قوله في الخصم يقر عند القاضي فقال فيها قولان أحدهما انه كشاهد وبه قال شريح والآخر انه يحكم به (قال المزني) وقطع بأن سماعة الاقرار منه اثبت من الشهادة وهكذا قال في كتاب الرسالة اقضي عليه وعلى وهو أقوى من شاهدين أو شاهدين وبشاهد وامرأتين وهو أقوى من شاهد وعين وبشاهد وعين وهو أقوى من الشكول ورد اليمين قال وأحب للامام اذا ولي القضاء رجلا أن يجعل له أن يولي القضاء من رأى في الطرف من أطرافه (٢٤٦) فيجوز حكمه ولو عزل فقال قد كنت قضيت لفلان على فلان لم

يقبل الا بشهود وكل ما حكم به لنفسه وولده ووالده ومن لا تجوز له شهادة ترد حكمه

(الشهادات في البيوع) مختصر من الجامع من اختلاف الحكم والشهادات ومن أحكام القرآن ومن مسائل شتى سمعتها من لفظنا

(قال الشافعي) قال الله عز وجل وأشهدوا اذا تباعتم فاحمل امره جليل ثناؤه أمرين أحدهما أن يكون مباهجا تركه والاخر سخطا يعصى من تركه بتركه فلما أمر الله عز وجل بآية الدين والدين تباع بالاشهاد وقال فيها فان آمن بعد ثم بعضا فليؤد الأخرى أو ثمن أمانته دل على أن الأولى دلالة على أن الثاني بالاشهاد من منع التظالم بالحدود أو بالناس

قائل أولى أن أوقع الطلاق على أحدهما قيل له ان فعلت أزمناك ما وقعت الآن ولم تخرجك من الطلاق الأول فانا على يقين من أنه أوقع على أحدهما ولا تخرجك منه الا بان تزعم أن تخرجك على واحدة بعينها دون الأخرى وان قامت فأردت الأخرى أحلفناك لها فان لم يقبل أردت واحدة بعينها ولم يحلف حتى ماتت أحدهما وقفنا له ميراثه منها فان زعم أن التي طلق الحية ورثناه من الميتة وان أراد ورثنا أحلفناهم ما طلقها وجعلنا له ميراثه منها اذا كنا نعرف أنهم ما طلقوا الا بقوله فساء ماتت أحدهما وبقيت الأخرى أو ماتتا معا ولم يوتا وهكذا لو ماتت أحدهما قبل الأخرى أو ماتتا جميعا ما أولم يعرف أيتهما ماتت قبل وقفنا له من كل واحدة منهما ميراث زوج فاذا قال لأحدهما ما هي التي طلقت ثلثا ناردنا على أهلها ما وقفنا لزوجها وأحلفنا لورثة الأخرى ان شأوا فجعلنا له ميراثه منها وان كان في ورثتها صغار ولم ير الكبار عيشه لم نعطه ميراثها الا ليمين وهكذا ان كان فيهم غائب ولو كان الطلاق في هذا كله يملك الرجعة فأتت في العدة ورثتهما أو مات ورثناه لأنهم ما معاني معاني الأزواج في الميراث وأكبر أمرهما ولو كانت المسئلة بحالها وكان هو الميت قبلهما والطلاق ثلثا ناردنا وقفنا له ميراث امرأته حتى يصطليا لانا لو قسمناه بينهما أيقنا أن نقد منعا الزوجة نصف حقها وأعطينا غير الزوجة نصف حق الزوجة واذا وقفناه فأتنا عرقناه لأحدهما فلما لم يمين لأيهما هو وقفناه حتى نجد على الزوج بيته أخذ بها أو تصادقنا من مافينا منهن أن يصطليا فتكون أحدهما قد عفت بعض حقها أو تركت ما ليس لها فلا يكون لنا في صلحهما حكم الزمانها ما كرهين ولا أحدهما ولو ماتت أحدهما قبله ثم مات قبل أن يبين ثم ماتت الأخرى بعدهم يقررون أن في ماله حق الحية ولا حق له في ميراث الميتة وهذا اذا كان الورثة كبارا وشدا يكون أمرهم في أموالهم جائزا وان كان فيهم صغير جاز في حق الكبار الرشد اقرارهم ووقف الزوج الميت حصص الصغار ومن كان كبيرا غير رشيد من ميراث الزوج حتى يبلغوا الرشد والحلم والحميز ووقف للزوجة الحية بعد حصصهم ميراث امرأته حتى يبلغوا ولو كان الله بارافقوا التي طلق ثلثا ناهي المرأة الحية بعده ففها قولان أحدهما أنهم يقومون مقام الميت فيحلفون على البت أن فلانة الحية بعده التي طلق ثلثا ولا يكون لها ميراث منه وبأخذون له ميراثه من الميتة قبله كما يكون له الحق بشاهد فيحلفون ان حقه ملحق ويقومون مقامه في اليمين واليمين على البت لا نسهم قد يعلمون ذلك بخبره وخبر من يصدقون غيره وان كان فيهم صغار وقف حق الصغار من ميراث الأب من الميتة قبله حتى يحلفوا فأيأخذوه أو ينكحوا فيسطل أو عجزوا فيقوم ورثتهم مكانهم كما يكون فيما وصفتنا من عين وشاهد ويوقف قدر حقه من ميراث أبيهم للمرأة الحية بعده ليقر والهافيا أخذوه ويطل حقه من الأخرى ويحلفوا فأيأخذوا

د من برأت الذم بد الموت لا غير وكل أمر تدب الله الله فهو الخير الذي لا يعترض منه من تركه وقد حفظ حقه من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه بايع أعرابيا فوسا فجعله بأمر بعض المتأففين ولم يكن بينهما شاهد فلو كان حتما ما تركه صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) ودل الله جل ثناؤه على أن لا يجوز فيه النساء وحيث يجوز وحكم القاضي بالظاهر (قال الشافعي) ودل الله جل ثناؤه على أن لا يجوز في الزنا أقل من أربعة لقوله لا جازا وعليه بأربعة شهداء وقال سعد بن رسول الله أريت لو وجدت مع امرأتين رجلا أمة ثم أتت بأربعة شهداء فقال نعم وجلد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثلثة لما ربحم الرابع وقال الله جل ثناؤه في الامساك والفرار ان يرى عدل منكم ادعهم اذا شهدوا ودل على ما دل قبله من نفي أن يجوز فيه الرجال لانسانا معهم لانه لا يحتمل الا أن يكونا

رجلين وقال الله جل ثناؤه في آية الدين فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ولم يذكر في شهود الزنا ولا الفراق ولا الرجعة امرأته ووجدنا شهود الزنا يشهدون على حد لآمال والطلاق والرجعة تحريم بعد تحليل وتثبيت تحليل لآمال والوصية الى الموصى اليه قيام بما أوصى به اليه لأن له مالا ولا أعلم أحدا من أهل العلم خالف في أنه لا يجوز في الزنا الا الرجال وأكثرهم قال ولا في الطلاق ولا في الرجعة اذا تناكر الزوجان وقالوا ذلك في الوصية فكان ذلك كالدلالة على ظاهر القرآن وكان أولى الأمور بأن يصار اليه ويقاس عليه والدين لا يفسد أخذه المشهود له مالا جازت فيه شهادة النساء مع الرجال وما عدا ذلك فلا يجوز فيه الا الرجال (قال الشافعي) رحمه الله وفي قوله انه تبارك وتعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان وقال أن نضل احدهما (٢٤٧) فتذكر احدهما الأخرى دلالة على

أن لا يجوز شهادة النساء

حيث يحزن الامع الرجل ولا يجوز منهن الامرأتان فصاعدا وأصل النساء أنه قصر بهن عن أشياء بلغها الرجال وأنهم جعلوا قوامين عليهن وحكاما ومجاهدين وأن لهم السهمان من الغنية دونهن وغير ذلك فالأصل أن لا يحزن فلذا أجزن في موضع لم بعد من ذلك الموضع وكيف أجازهن محمد بن الحسن في الطلاق والعناق وردهن في الحدود (قال الشافعي) رحمه الله وفي إجماعهم على أن لا يحزن على الزنا ولم يستثن في الأعواز من الأربعة دليل على أن لا يحزن في الوصية اذ لم يستثن في الأعواز من شائئين وقال بعض اصحابنا ان شهدت امرأتان لرجل

حقهم من الأخرى وبطل حقها الذي وقف والقول الثاني أن يوقف ميراث زوج من الميتة قبله ولبيته بعده ميراث امرأته حتى تقوم بينة أو يصطلح ورثته وورثتها (قال الشافعي) رحمه الله ولورأى امرأته من نسائه مطلعة فقال أنت طالق ثلاثا وقد أثبت أنهم من نسائه ولا يدرى يثبتن هي فقالت كل واحدة منهن أنا هي أو يحدث كل واحدة منهن أن تكون هي أو ادعت ذلك واحدة منهن أو اثنتان وبجدا البواقي فسواء ولا يقع الطلاق على واحدة منهن إلا أن يقول هي هذه فإذا قال لواحدة منهن هي هذه وقع عليها الطلاق ومن سأل منهن أن يحلف لها ما طلقها أحلف ومن لم يسأل لم يحلف لأنه أوقع الطلاق على واحدة ولم نعلمه طلق اثنتين ولو أقر لواحدة ثم قال أخطأت هي هذه الأخرى لزمه الطلاق (١) للاولى التي أقرها وهكذا الوضع هذا فمن كلهن لزمه الطلاق لهن كلهن ولو قال هي هذه وأخذها وهذه بل هذه لزمه طلاق التي قال بل هذه وطلاق إحدى اثنتين اللتين قال هي هذه وأخذها ولو قال هي هذه بل هذه طلقت الاولى ووقع على الثانية التي قال بل هذه ولو قال احدا كن طالق ثم قال واحدة هي هذه ثم قال والله ما أدرى أي هي أو غيرها طلقت الاولى بالاقرار ووقف عن البواقي ولم يكن كالذي قال على الابتداء ما أدرى أطلعت أو لا هذا مطلق يبين ثم أقر لواحدة فالزمنه الاقرار ثم أخبرنا أنه لا يدرى أصدق في اقراره فخل به منهن غيرها ولم يصدق فتكون واحدة منهن محرمة عليه ويكون في البواقي كهو في الابتداء ما كان مقبلا على الشك فإذا قال قد استغنيت أن الذي قلت أولا هي التي طلقت كما قلت والقول قوله وأثبتن أرادت أن أحلفه لها أحلفته ولو قال هي هذه ثم قال ما أدرى أي هي أم لأم مات قبل أن يبين لم يرثه التي قال هي هذه ان كان لا يملك رجعتها وورثه الشك معا ولا ينعن ميراثا للشك في طلاقهن ولا طلاق واحدة منهن ولو قال على الابتداء ما أدرى أطلعت نسائي أم واحدة منهن أم لا ثم مات ورثته معا ولا ينعن ميراثه بالشك في طلاقهن

(١) الإيلاء واختلاف الزوجين في الإصابة أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى الذين يؤلون من نسايتهم بصر أربعة أشهر فان الله غفور رحيم وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار قال أدركت بضعة عشر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم يقول بوقف المولى (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن اسحق الشيباني عن انس بن مالك قال شهدت عليا رضي الله تعالى عنه أوقف المولى (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي سلمة عن مجاهد عن مروان بن الحكم أن عليا رضي الله تعالى عنه أوقف المولى (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن مسعر

(١) أي مع طلاق التي انتقل اليها ايضا وهكذا فامل

بمال حلف معهن ولقد خالفه عدد أحفظ ذلك عنهم من أهل المدينة وهذا اجازة النساء بغير رجل فيلزمه أن يجيزا بغيره على من حقا فان قال انهم ماعين رجل فيلزمه أن لا يجيزهما مع عين امرأته والحكم فيها واحد (قال الشافعي) رحمه الله وكان القتل والجراح وشرب الخمر والقذف مما لم يذكر فيه عدد الشهود فكان ذلك قياسا على شاهدى الطلاق وغيره مما وصفت قال ولا يحل حكم الحاكم الأمور عما هي عليه أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يقضي بالظاهر ويتولى الله عز وجل السرائر فقال من قضيت له من حق أخيه بشئ فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار فلو شهدا رجلا طلق امرأته ثلاثا ففرق الحاكم بينهما كانت له حلالا غير أنكره أن يدا أن يثبت يأخذ من زعم أن فرقته فرفقه تحريم على الزوج ويحل لأحد الشاهدين أن يترجها فيما بينه وبين الله عز وجل أنه يقرن سهو بغيره

أن هذا قتل ابنه عدا فإباح له الحاكم دمه أن يرق دمه ويحل له فيما بينه وبين الله عز وجل
 شهادة النساء لأرجل معهن والرد على من أجاز شهادة امرأة من هذا الكتاب ومن كتاب اختلاف ابن أبي ليلى وأبي حنيفة
 (قال الشافعي) رحمه الله والولادة وعيوب النساء مما أعلّم فيه مخالفاً في أن شهادة النساء جائزة لأرجل معهن واختلاف في عددها
 فقال عطاء لا يكون في شهادة النساء لأرجل معهن في أمر النساء أقل من أربع عدول (قال الشافعي) رحمه الله وجهنا أخذ ولما ذكر
 الله النساء فجعل امرأتين يقومان مقام رجل في الموضع الذي أجازهما فيه دل والله أعلم إذا أجاز المسلمون شهادة النساء في موضع أن لا يجوز
 منهن إلا أربع عدول لأن ذلك معنى (٣٤٨) حكم الله عز وجل (قال الشافعي) وقلت لمن يحيز شهادة امرأة في الولادة كما يحيز الخبر بها

لا من قبل الشهادة
 وأن الخبر من الشهادة
 أن قبل امرأة عن
 امرأة أن امرأة رجل
 ولدت هذا الولد قال
 لا قلت فتقبل في الخبر
 أخبرنا فلان عن فلان
 قال نعم قلت فالتحيز هو
 ما استوى فيه الخبر
 والخبر والعامّة من حلال
 أو حرام قال نعم قلت
 والشهادة ما كان
 الشاهد منه خلياً
 والعامّة وانما تلزم
 المشهود وعليه قال نعم
 قلت أفترى هذا
 شيها لهذا قال أما في
 هذا فلا
 (باب شهادة القاذف)
 (قال الشافعي) رحمه
 الله أمر الله تبارك
 وتعالى أن يضرب
 القاذف ثمانين ولا تقبل
 له شهادة أبداً وسماه
 فاسقاً إلا أن يتوب
 فإذا تاب قبلت شهادته
 ولا خلاف بيننا في
 الحرمين قديماً وحديثاً في أنه إذا تاب قبلت شهادته (قال الشافعي) رحمه الله والتوبة إكراه
 نفسه لأنه أذن أن نطق بالقذف والتوبة منه أن يقول القذف باطل كما تكون الردة بالقول والتوبة عنها بالقول فان كان عبداً قبلت
 شهادته ولا يخفى بحسن حاله (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة قال سمعت الزهري يقول زعم أهل العراق أن شهادة القاذف
 لا تجوز فأشهد لأخبرني ثم سمي الذي أخبره أن عمر قال لأبي بكر تب تقبل شهادتك أو قال ان تب قبلت شهادتك قال وبلغني عن ابن
 عباس مثل معنى هذا وقال ابن أبي نعيم كنا نقوله قلت من قال عطاء وطاوس ومجاهد وقال الشعبي يقبل الله توبته ولا تقبلون شهادته
 (قال الشافعي) وهو قبل أن يحد شر منه حين يحد لأن الحدود كفارات لأهلها فكيف تردونها في أحسن حالاته وتقبلونها في شر حالاته

ان كدام عن حبيب بن أبي ثابت عن طاوس أن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه كان يوقف المولى
 (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن القاسم بن محمد قال كانت عائشة رضي الله
 تعالى عنها إذا ذكر لها الرجل يحلف أن لا يأتي امرأة فيسد عنها جسده أشهر لا ترى ذلك شيئاً حتى يوقف
 وتقول كيف قال الله عز وجل اسمك بعرف أو تسريح باحسان (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا
 مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال إذا أتى الرجل من امرأة لم يقع عليه طلاق وإن مضت أربعة أشهر حتى
 يوقف فاما أن يطلق وأما أن ينيء (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً رضي الله
 تعالى عنه كان يوقف المولى
 (اليمين التي يكون بها الرجل مولياً) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اليمين التي فرض الله تعالى
 كفارتها اليمين بالله عز وجل ولا يحلف بشئ دون الله تبارك وتعالى لقول النبي صلى الله عليه وسلم إن الله
 تعالى فيها كم أن تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت (قال الشافعي) فمن حلف بالله عز
 وجل فعليه الكفارة إذا حنث ومن حلف بشئ غير الله تعالى فليس بحنث ولا كفارة عليه إذا حنث
 والمولى من حلف بيمين يلزمه بها كفارة ومن أوجب على نفسه شيئاً يجب عليه إذا أوجبه فأوجبه على
 نفسه إن جامع أمر أنه فهو في معنى المولى لأنه لا يعد وأن يكون ممنوعاً من الجماع إلا بشئ يلزمه به وما أزم
 نفسه مما لم يلزمه قبل إيجابه أو كفارة عين قال ومن أوجب على نفسه شيئاً لا يجب عليه ما أوجب
 ولا بد منه فليس بمول وهو خارج من الإيلاء ومن حلف باسم من أسماء الله تعالى فعليه الكفارة كالأول
 حلف بالله عز وجل وجب عليه الكفارة وإذا قال الرجل لأمر أنه والله لا أقر بك يعني الجماع أو بالله
 لا أقر بك فهو مول في هذا كله وإن قال الله لا أقر بك فإن أراد اليمين فهو مول وإن أراد اليمين فليس بمول
 لأنها ليست بظاهر اليمين وإذا قال هايم الله أو أيم الله أو ورب الكعبة أو ورب الناس أو ورب كل شيء
 أو وخالق أو خالق كل شيء أو مالكي أو مالك كل شيء لا أقر بك فهو في هذا كله مول وكذا إن قال أقسم بالله
 أو أحلف بالله أو أؤلى بالله لا أقر بك فهو مول وإن قال أقسم بالله أو أليت بالله أو حلفت بالله لا أقر بك سئل
 فان قال غنيت بهذا إيقاع اليمين كان مولياً وإن قال غنيت أني آليت منها مرة فإن عرف ذلك باعتراف
 منها أو بينة تقوم عليه أنه حلف مرة فهو كالمول وليس بمول وهو خارج من حكم ذلك الإيلاء وإن لم تقم بينة ولم
 تعرف المرأة فهو مول في الحكم وليس بمول فيما بينه وبين الله عز وجل وكذلك إن قال أردت الكذب
 وإن قال أنا مول من ذلك أو على يمين إن قربت لك أو على كفارة يمين إن قربت لك فهو مول في الحكم فان قال
 أردت بقولي أحلف بالله أني سأحلف به فليس بمول وإذا قال لأمر أنه مالي في سبيل الله تعالى أو على مشي إلى

بيت
 الحرمين قديماً وحديثاً في أنه إذا تاب قبلت شهادته (قال الشافعي) رحمه الله والتوبة إكراه
 نفسه لأنه أذن أن نطق بالقذف والتوبة منه أن يقول القذف باطل كما تكون الردة بالقول والتوبة عنها بالقول فان كان عبداً قبلت
 شهادته ولا يخفى بحسن حاله (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة قال سمعت الزهري يقول زعم أهل العراق أن شهادة القاذف
 لا تجوز فأشهد لأخبرني ثم سمي الذي أخبره أن عمر قال لأبي بكر تب تقبل شهادتك أو قال ان تب قبلت شهادتك قال وبلغني عن ابن
 عباس مثل معنى هذا وقال ابن أبي نعيم كنا نقوله قلت من قال عطاء وطاوس ومجاهد وقال الشعبي يقبل الله توبته ولا تقبلون شهادته
 (قال الشافعي) وهو قبل أن يحد شر منه حين يحد لأن الحدود كفارات لأهلها فكيف تردونها في أحسن حالاته وتقبلونها في شر حالاته

وإذا قبلتم توبة الكافر والقاتل عدا كيف لا تقبلون توبة القاذف وهو أيسر ذنباً (باب التحفظ في الشهادة والعلم بها).

(قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً وقال الأمن شهد بالحق وهم يعلمون قال فالعلم من ثلاثة أوجه منها ما عاينه فيشهد به ومنها ما نظاهرت به الأخبار وثبتت معرفته في القلوب فيشهد عليه ومنها ما اثبتته سمعاً مع اثبات بصر من المشهود عليه فبذلك قلنا لا تجوز شهادة أعمى لأن الصوت يشبه الصوت إلا أن يكون أثبت شيئاً معاً به وسمعاً ونسباً ثم عي فيجوز ولا علة في رده قال والشهادة على ملك الرجل الدار والثوب على ظاهر الأخبار بأنه مالك ولا يرى منازعاً في ذلك فثبتت معرفته في القلب فتسمع الشهادة عليه وعلى التسبب إذا سمعه (٢٤٩) ينسبه ما نأسمع غيره ينسبه إلى نفسه ولم يسمع

دافعا ولا دلالة برتاب بها وكذلك يشهد على عين المرأة ونسبها إذا نظاهرت له الأخبار ممن يصدق بأنها فإلانة وبرأها مرة ورأها مرة بعد مرة وهذا كله شهادة بعلم كما وصفنا وكذلك يحلف الرجل على ما يعلم بأحد هذه الوجوه فيما أخذه مع شاهده وفي رد عين وغيره (قال الشافعي) وقتل ابن قال لأخيه الشاهد وان كان بصيرا حين علم حتى يعان الشهود عليه يوم يؤدب عليه فأنت تحجز شهادة البصر على ميت وعلى غائب في حال وهذا نظير ما أنكرت

(باب ما يجب على المرء من القيم بالشهادة إذا دعي ليشهد أو يكتب).

(قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه (قال الشافعي) والذي أحفظ

يبالله أو على صوم كذا أو نحر كذا من الأبل أن قربتك فهو مول لأن هذا إمام الزمته وإمام الزمته به كفارة عين (قال الشافعي) رحمه الله وإذا قال إن قربتك فقلنا لا فلان حر أو امرأتى فلا تله طالق فهو مول والفرق بين العتق والطلاق وما وصفت أن العتق والطلاق حقان لآدميين بأعيانهم يقعان بإيقاع صاحبهما أو بإزمان تبرأ أو غير تبرر وما سوى هذا إنما يلزم بالتبرر (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال والكعبة أو وعرفة أو والمشاعر أو وزمنم أو والحرم أو الموافق أو والخمس أو والفجر أو والليل أو والنهار أو وشئ مما يشبه هذا لا أقرب لك لم يكن موليا لأن كل هذا خارج من البين وليس بتر ولا حلق لا دعي يلزم حتى يلزمه القائل له نفسه (قال الشافعي) وكذلك إن قال إن قربتك فأنما أنجزت أباي أو بعير فلان أو أمشي إلى مسجد مصر أو مسجد غير المسجد الحرام أو مسجد المدينة أو مسجد بيت المقدس لم يلزمه بهذا الإلء لانه ليس ببين ولا يلزمه المشي إليه ولا كفارة بتركه وإن قال إن قربتك فأنما أمشي إلى مسجد مكة كان موليا لأن المشي إليه أمر يلزمه أو يلزمه به كفارة عين (قال الشافعي) رحمه الله ولا يلزمه الإلء حتى يصرح بأحد أسماء الجماع التي هي صريحة وذلك والله لا أطول أو والله لا أعبد كرى في فرجك أو لا أدخله في فرجك أو لا أجامعك أو يقول إن كانت عذراء والله لا أقضلك أو ما في هذا المعنى فإذا قال هذا فهو مول في الحكم وإن قال لم ألد الجماع نفسه كان مدينا فيما بينه وبين الله عز وجل ولم يدين في الحكم (قال الشافعي) وإن قال والله لا أبشرك أو والله لا أبضعك أو والله لا ألامسك أو لا أركبك أو ما أشبه هذا فإن أراد الجماع نفسه فهو مول وإن لم يرد فهو مدين في الحكم والقول فيه قوله ومتى قلت القول قوله فطلبت عينه أحلفته لها فيه قال ولو قال والله لا أجامعك إلا جماع سوء فإن قال عنتك لا أجامعك إلا في دبرك فهو مول والجماع نفسه في الفرج لا الدبر ولو قال عنتك لا أجامعك إلا بان لا أعجب فيك الحشفة فهو مول لأن الجماع الذي له الحكم إنما يكون بتغيب الحشفة وإن قال عنتك لا أجامعك إلا جماعا قليلا وضعيفا أو متقطعا أو ما أشبه هذا فليس بمول (قال الشافعي) رحمه الله وإن قال والله لا أجامعك في دبرك فهو محسن غير مول لأن الجماع في الدبر لا يجوز وكذلك إن قال والله لا أجامعك في كذا من جسدك غير الفرج لا يكون موليا إلا بالحلف على الفرج أو بالحلف مبهما فيكون ظاهرا للجماع على الفرج وإن قال والله لا أجمع رأسي ورأسك بشئ أو والله لا أسوانك ولا أعظنك ولا أدخل عليك ولا تدخلين علي أو لتطولن غبتي عنك أو ما أشبه هذا فكله سواء لا يكون موليا إلا بان يريد الجماع وإن قال والله ليطولن عهدي بجماعك أو ليطولن تركي لجماعك فإن عني أربعة أشهر مستقبلة من يوم حلف فهو مول وإن عني أربعة أشهر وأقل لم يكن موليا وإن قال والله لا أغتسل منك ولا أجنب منك وقال أردت أن أضيها ولا أنزل ولست أرى الغسل

(٣٣ - الام خامس) عن كل من سمعت من أهل العلم أن ذلك في الشاهد قد زعمته الشهادة وأن فرضا عليه أن يقوم بها على والده وولده والقريب والبعيد لا تكتم عن أحد ولا يجابي بها أحد ولا يمنعها أحد ثم تفرع الشهادات (قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه ولا يباشر كاتب ولا شهيد فأشبهه أن يكون خرج من ترك ذلك ضارا وفرض القيام بها في الابتداء على الكفاية كالجهاد والحناء وزود السلام ولم أحفظ خلاف ما قلت عن أحد (باب بشرط الذين تقبل شهادتهم) (قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه وأشهدوا ذوي عدل منكم وقال عن رضون من الشهداء قال فكان الذي يعرف من خطب هذا أنه أريد بذلك الأحرار البالعون المسلمون المرزيون وقوله شهيد بن من رجالكم يدل على إبطال قول من قال تجوز شهادة الصبيان في الجراح ما لم يتفروا فإن قال أجازها ابن الزبير فإن عباس

ردها قال ولا تجوز شهادة مملوك ولا كافر ولا ضبي بحال لان المالك يعلمهم على أمورهم وأن الصبيان لا فراض عليهم فكيف يجب بقولهم فرض والمعرفون بالكذب من المسلمين لا تجوز شهادتهم فكيف تجوز شهادة الكافرين مع كذبهم على الله جل وعز (قال الزرق) أحسن الشافعي (كتاب الأقضية واليمين مع الشاهد وما دخل فيه من اختلاف الحديث وغير ذلك) (قال الشافعي) أخبرنا عبد الله بن الحر بن عبد الملك المخزومي عن سيف بن سليمان عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد قال عمرو في الأموال ورواه من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد ومن حديث جعفر بن محمد عن أبيه (٢٥٠) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد ورواه عن علي وأبي بن كعب

وعمر بن عبد العزيز وشريح (قال الشافعي) رحمه الله فإذا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد وقال عمرو وهو الذي روى الحديث في الأموال وقال جعفر ابن محمد من رواه مسلم ابن خالد الدين والدين مال دل ذلك على أنه لا يقضي بها في غير ما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أو مثل معناه (قال الشافعي) والين في دلاله سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بينتان بينة كاملة هي بعدد شهود لا يحلف مقبها معها وبينه نافسة العدد في المال يحلف مقبها معها قال فكل ما كان من مال يتحول الى مالك من ماله غيره حتى يصرفه مثله أو في مثل معناه قضى فيه

إلا على من أنزل ولا الجنازة دين في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى وإن قال أردت أن أصيبها ولا اغتسل منها حتى أصيب غيرها فاغتسل منه دين أيضا وإن قال أردت أن أصيبها ولا اغتسل وإن وجب على الغسل لم يدين في القضاء ودين فيما بينه وبين الله عز وجل (قال الشافعي) رحمه الله وإذا قال الرجل لامرأته والله لا أقرب بك ثم قال في ذلك المجلس أو بعده والله لا أقرب بك وفلان لامرأته أخرى طالق أو قال في مجلس آخر فلان غلامه حر إن قربتك فهو مول يوقف وقف واحد وإذا أصاب حبث بجميع ما حلف قال وكذلك لو قال لها والله لا أقرب بك خمسة أشهر ثم قال في عين أخرى لا أقرب بك ستة أشهر وقف وقف واحد وحبث إذا أصاب بجميع الايمان وإن قال والله لا أقرب بك أربعة أشهر أو أقل ثم قال والله لا أقرب بك خمسة أشهر كان موليا بيمينه لا يقرب بها خمسة أشهر وغير مول باليمين التي دون أربعة أشهر وأربعة أشهر (قال الشافعي) ولو كانت عليه على أكثر من أربعة أشهر وأربعة أشهر وركت وقفه عند الأولى والثانية كان لها وقفه ما بقي عليه من الأيلاء شيء لأنه ممنوع من الجماع بعد أربعة أشهر بيمين قال ولو قال لها والله لا أقرب بك خمسة أشهر ثم قال غلامي حر إن قربتك اذامضت الخمسة الأشهر فتركته حتى مضت خمسة أشهر أو أصابها فيها خرج من حكم الأيلاء فيها فإن طلبت الوقف لم يوقف لها حتى تضي الخمسة الأشهر من الأيلاء الذي أوقع آخر ثم أربعة أشهر بعده ثم يوقف وكذلك لو قال على الابتداء اذامضت خمسة أشهر أو ستة أشهر فوالله لا أقرب بك لم يكن موليا حتى يضي خمسة أشهر أو ستة أشهر ثم يوقف بعد الأربعة الأشهر من يوم أوقع الأيلاء لأنه إنما ابتداءه من يوم أوقعه ولو قال والله لا أقرب بك خمسة أشهر ثم قال اذامضت خمسة أشهر فوالله لا أقرب بك سنة فوقف في الأيلاء الأول فطلق ثم راجع فاذا مضت أربعة أشهر بعد رجعت وبعد الخمسة الأشهر وقف فإن كانت رجعت في وقت لم يبق عليه من السنة إلا أربعة أشهر أو أقل لم يوقف لأنني أجعل له أربعة أشهر من يوم يحل له الفرج ويجب عليه الأيلاء فإذا جعلته هكذا فلا وقف عليه (قال الشافعي) وإن قال والله لا أقرب بك أن شئت فليس بمول إلا أن نشاء فإن نشاء فهو مول وإن قال والله لا أقرب بك كلما شئت فأنشأته أن لا يقرب بها كان موليا ولا يكون موليا حتى نشاء وإن قال أردت أني لا أقرب بك في كل حين شئت فيه أن أقرب بك لأنني حلفت لا أقرب بك بمثل المعنى قبل هذا ولكني أقرب بك كلما أشاء لا كلما تشاءين فليس بمول وإن قال إن قربتك فعلى عيني أو كفارة عيني فهو مول في الحكم وإن قال لم أرد الأيلاء دين فيما بينه وبين الله عز وجل وإن قال على حجة أن قربتك فهو مول وإن قال إن قربتك فعلى حجة بعد ما أقرب بك فهو مول وإن قال إن قربتك فعلى صوم هذا الشهر كله لم يكن موليا كلما لا يكون موليا لو قال إن قربتك فعلى صوم أمس وذلك أنه لا يلزمه صوم أمس لو نذر بالتبرر فإذا

بالشاهد مع اليمين وكذلك كل ما وجب به مال من جرح أو قتل لا قصاص فيه أو إقرار أو غير ذلك مما يوجب المال ولو أتى لم قوم يشاهد أن لا يقيم على فلان حقا أو أن لا أنقذ أو صلى لهم فمن حلف منهم مع شاهدة استحق مورثه أو وصيته دون من لم يحلف وإن كان فيهم معنوه وقف حقه حتى يعقل فيحلف أو يموت فيقوم وارثه مقامه فيحلف ويستحق ولا يستحق أخ يمين أخيه وليس الغريم ولا الموصى له من معنى الوارث في شيء وإن كانوا أولى بماله من عليه اليمين فليس من وجه أنهم يقومون مقامه ولا يلزمهم ما يلزم الوارث من نفقة عبده الزمى ألا ترى أنه لو ظهر له مال سوى ماله الذي يقال للغريم أحلف عليه كان للورثة أن يعطوه من ذلك المال الظاهر الذي لم يحلف عليه الغريم قال وإذا حلف الورثة فالغرماء أحق بماله الميت ولو أقام شاهدا أنه سرقه متاعا من خز يسوى ما قطع فيه اليد

حلف مع شاهده واستحق ولا يقطع لان الخديس بحال كرجل قال امرأتى طالق وعبدى حران كنت عصبت فلانا هذا العبد فيشهد له عليه بغصبه شاهد فيحلف ويستحق الغصب ولا يثبت عليه طلاق ولا عتق لان حكم الحنف غير حكم المال قال ولو أقام شاهدا على جارية أنها له وابنها ولد منه حلف وقضى له بالجارية وكانت أم ولده باقراره لأن أم الولد مملوكة ولا يقضى له بالابن لانه لا يملكه على أنه ابنه (قال المزني) رحمه الله وقال في موضع آخر يأخذها وولدها ويكون ابنه (قال المزني) رحمه الله وهذا أشبه بقوله لا تبيح اختلاف وهو قوله ولو أقام شاهدا على عبد في يد رجل يسترقه أنه كان عبدا له فاعتقه ثم غصبه هذا العبد العتق حلف وأخذه وكان مولاه (قال المزني) رحمه الله فهو لا يأخذه مولاه على أنه يسترقه كما أنه لا يأخذ ابنه على أنه يسترقه فادأ جارية في المولى لزمه (٢٥١) في الابن قال ولو أقام شاهدا أن أباه

تصدق عليه بماله
الدار صدقة محرمة
موقوفة وعلى أخوين له
فإذا انقضى رافع على
أولادهم أو على
المساكين فمن حلف
منهم ثبت حقه بدار
مابق ميراثا فان حلفوا
مع آخر جرت الدار من
ملك صاحبها إلى من
جعلت له حياته ومضى
الحكم فيها لهم فمن جاء
بعدهم ممن وقف عليه
إذا ما أقام مقام الوارث
وان لم يحلف الا واحد
فنصيبه منها هو الثلث
صدقة على ما شهد به
شاهده ثم نصيبه على من
تصدق به أبوه عليه
بعده وبعد أخويه فان
قال الذين تصدق به
عليهم بعد الاثنين نحن
نحلف على ما أئى أن
يحلف عليه الاثنين
ففيها قولان أحدهما
أنه لا يكون لهم الا
ما كان للاثنين قبلهم

لم يلزمه بالتبر لم يلزمه بالابلاء ولكنه لو أصابها وقد بقي عليه من الشهر شيء كانت عليه كفارة عمن أو صوم مابق منه وإذا قال الرجل لامرأته ان قربتك فأنت طالق ثلاثا وقف فاء فادأ غابت الحشفة طلقت ثلاثا فان أخرجه ثم أدخله بعد فعله مهر مثلها فان أبي أن ينيء طلق عليه واحدة فان راجع كانت له أربعة أشهر وإذا مضت وقف ثم هكذا حتى ينقض طلاق هذا الملك ونحرم عليه حتى تسكن زوجا غيره ثم ان سكها بعد زوج فلا يلاء ولا طلاق وان أصابها كافر (قال الشافعي) رحمه الله ولو كان آلى منها سنة فتركته حتى مضت سقط الالباء ولم تدعه فوقف لها ثم طلق ثم راجع كان كالسنة الأولى فإذا مضت له أربعة أشهر بعد ان رجعة وقف الى أن تنقض السنة قبل ذلك ولو قال رجل لامرأته أنت على حرام بر يدخري بها بلا طلاق أو واليمين بتعري بها فليس بمول لأن التعريم شيء حكم فيه بالكفارة إذا لم يقع به الطلاق كما لا يكون الظهار والابلاء طلاقا وان أراد بهما الطلاق لأنه حكم فيهما بكفارة « قال الربيع » وفيه قول آخر إذا قال لامرأته ان قربتك فأنت على حرام ولا ير يد طلاقا ولا يلاء فهو مول يعني قوله أنت على حرام (قال الشافعي) وان قال لامرأته ان قربتك فعبدى فلان حر عن ظهارى فان كل منظر لافهو مول ما لم يمت العبد أو يبعه أو يخرج منه من ملكه وان كان غير منظر فهو مول في الحكم لأن ذلك اقرار منه بانه منظر وان وصل الكلام فقال ان قربتك فعبدى فلان حر عن ظهارى ان نظهرت لم يكن مولى حتى يتظهر فإذا تظهر والعبد في ملكه كان مولى لأنه حالف حينئذ بعتقه ولم يكن أولأ حالفا فان قال ان قربتك فقلت على أن أعتي فلانا عن ظهارى وهو منظر كان مولى وليس عليه ان يعتي فلانا عن ظهاره وعليه فيه كفارة عمن لأنه يجب لله عليه عتق رقبة فأى رقبة أعتقها غيره أجزأت عنه ولو كان عليه صوم يوم فقال الله على أن أصوم يوم الخميس عن اليوم الذى على لم يكن عليه صومه لأنه لم يندرق به شيء يلزمه وأن صوم يوم لا يملكه فأى يوم صامه أجزأ عنه ولو صامه بعينه أجزأ عنه من الصوم الواجب لامن النذر وهكذا لو أعتق فلانا عن ظهاره أجزأ عنه وسقط عنه الكفارة قال وإذا قال الرجل لامرأته ان قربتك فقلت على أن لا أقرب بك لم يكن مولى لأنه لو كان قال لها ابتداء الله على أن لا أقرب بك لم يكن مولى لأنه لا حالف ولا عليه نذر في معاني الايمان يلزمه به كفارة عمن وهذا نذر في معصية (قال الشافعي) رحمه الله وإذا الى الرجل من امرأته ثم قال لأخرى من نسائه قد أشركتك معها في الالباء لم تشرکها لأن اليمين لزمته لا لولى واليمين لا يسترل فيها قال وإذا حلف لا يقرب امرأته وامرأته ليست له لم يكن مولى حتى يقرب تلك المرأة فان قرب تلك المرأة كان مولى حينئذ وان قرب امرأته حنث باليمين قال وان قال ان قربتك فأنت زانية فليس بمول إذا قربها وإذا قرب بها فليس بقاذف يحد حتى يحدث لها فذا فاصر يحاججده أو يلاعن وهكذا ان قال ان

والآخر ان ذلك لهم من قبل أنهم انما يملكون إذا حلفوا بعد موت الذى جعل لهم ملك إذا مات وهو أصح القولين به أقول والله أعلم ولو قال وعلى أولادهم وأولاد أولادهم ما تناسلوا قال فإذا حدث ولد نقص من له حق في الحبس ويوقف حق المولى حتى يبلغ فيحلف فأخذ ويدع فبطل حقه ورد كراما ووقف له من حقه على الذين انتقصوا من أجله حقوقهم سواء بينهم فان مات من المنتقص حقوقهم أحدهم نصف عمر الذى وقف له إلى أن يبلغ رد حصصه الموقوف على من معه في الحبس وأعطى ورثة الميت منهم بقدر ما استحق مما رد عليه بقدر حقه (قال المزني) أصل قول الشافعي أنا المحبس أزال ملك رقبته لله عز وجل وانما يملك الحبس عليه مفعلة لا رقبته كما أزال المعتق ملكه عن رقبته عبده وانما يملك المعتق منفعة نفسه لا رقبته وهو لا يجبر اليمين مع الشاهد الا فيما يملكه الحالف فكيف يخرج رقبته ملك رجل يمين من لا يملك تلك

الرقبة وهو لا يجوز من العبد مع شاهده بأن مولاه أعتقه لانه لا عليك ما كان السيد عليك من رقبته فكذلك ينبغي في قياس قوله أن لا يجوز من المحبس عليه في رقبته الحبس لانه لا عليك ما كان المحبس عليك من رقبته (قال المرتضى) وإذا لم تزل رقبته الحبس بينه بطل الحبس من أصله وهذا عندى قياس قوله على أصله الذى وصفت ولو حاز الحبس على ما وصف الشافعى ما حاز أن يقرأ أهله أن لهم شريكاً وشكر الشريك الحبس فأخذون حقه لا تمتناعه من أن يحلف معهم فأصل قوله أن حق من لم يحلف موقوف حتى يحلف له ووارثه ان مات يقوم مقامه ولا يأخذ من حق أقرب له لصاحبه شيئاً لأن أخذه ذلك حرام (باب الخلاف في اليمين مع الشاهد) (قال الشافعى) رحمه الله قال بعض الناس فقد أقيم اليمين مقام (٢٥٢) شاهد قلت وإن أعطيت بها كما أعطيت بشاهد فليس معناها معنى

شاهد وأنت تبرئ المدعى عليه بشاهدين وبينه ان لم يكن له بينة وتعطى المدعى حقه بشكول صاحبه كما تعطيه بشاهدين أفغنى ذلك معنى شاهدين قال فكيف يحلف مع شاهده على وصية أو وصى به أميت أو أن لأبيه حقا على رجل (١) وهو صغير وهو ان حلف حلف على ما لم يعلم قلت فانت تجيز أن تشهد أن فلان ابن فلان وأبوه غائب لم يراه قط ويحلف ابن خمس عشرة سنة مشرفاً على عتق عبد ابن مائة سنة مغرباً وله قبل جده فباعه فأبى أنك تحلفه لقد باعه رباً من الأباقي على البيت قال ما يحسد الناس بدا من هذا غير أن الزهرى أنكرها قلت فقد قضى بها حين ولّى رأيت ما رويت عن على من

قربتك فقلانة لا مرأته أخرى زانية

(الايلاء في الغضب) (قال الشافعى) والايلاء في الغضب والرضا سواء كما يكون اليمين في الغضب والرضا سواء وإنما أوجبنا عليه الايلاء بما جعله الله عز وجل من اليمين وقد أنزل الله تعالى الايلاء مطلقاً لم يذكر فيه غضباً ولا رضا إلا ترى أن رجلاً لو تزكأ امرأته عمره لا يصيبها ضرراً لم يكن مولياً ولو كان الايلاء انما يجب بالضرار وجب على هذا ولكنه يجب بما أوجب الله عز وجل وقد أوجب مطلقاً (المخرج من الايلاء) (قال الشافعى) ومن أصل معرفة الايلاء أن ينظر كل يمين منعت الجماع بكل حال أكثر من أربعة أشهر إلا بان يبحث الحالف فهو مول وكل يمين كان يجسد السبيل إلى الجماع بحال لا يبحث فيها وان حنث في غيرها فليس بمول (قال الشافعى) رحمه الله وكل حالف مول وانما معنى قولى ليس بمول ليس يلزمه حكم الايلاء من فيئة أو إطلاق وهكذا ما أوجب بما وصفته في مثل معنى اليمين (قال الشافعى) أخبرنا سعيد بن سالم عن اسمعيل بن ابراهيم بن المهاجر عن أبيه عن مجاهد قال تزوج ابن الزبير أو الزبير « شد اربيع » امرأة فاستزاده أهلها في المهر فأبى فكان بينه وبينهم شرخلف أن لا يدخلها عليه حتى يكون أهلها الذين يسألونه ذلك فلبسوا ستين ثم طلبوا ذلك اليه فقالوا اقض السكأه لك ولم يعد ذلك ايلاء وأدخلها عليه (قال الشافعى) لأن أهلها الذين طلبوا ادخالها عليه (قال الشافعى) ويسقط الايلاء من وجهه بأن يأتها ولا يدخلها عليه ولعله أن لا يكون أراد هذا المعنى بينه (قال الشافعى) وإذا قال الرجل لأمرأته والله لا أقرب بك إن شاء الله تعالى فلا ايلاء وان قال والله لا أقرب بك إن شاء فلان فليس بايلاء حتى يشاء فلان فان شاء فلان فهو مول وإذا قال والله لا أقرب بك حتى يشاء فلان فليس بمول لأن فلاناً قد يشاء فان خرس فلان أو غلب على عقله فليس بمول لأنه قد يفتي فيشأ فان مات فلان الذي جعل اليه المشيئة فهو مول لأنه لا يشاء اذا مات وكذلك ان قال لأقربك حتى يشأ أبوك أو أمك أو أحد من أهلك وكذلك ان قال حتى تشأى أو حتى أشأ أو حتى يبدولى أو حتى أرى رأى (قال الشافعى) وكذلك ان قال والله لا أقرب بك بمكة أو بالمدينة أو حتى أخرج من مكة أو بالمدينة أو لا أقرب بك إلا ببلد كذا أو لا أقرب بك إلا في البحر أو لا أقرب بك على فراشي أو لا أقرب بك على سريرى وما أشبه هذا لأنه يقدر على أن يقر بها على غير ما وصفت ببلد غير البلد الذى حلف أن لا يقر بها فيه ويخرجها من البلد الذى حلف لا يقر بها فيه ويقر بها في حال غير الحال التى حلف لا يقر بها فيه ولا يقال له أخرجهما من هذا البلد الذى حلفت لا تقر بها فيه قبل أربعة أشهر اذا جعلته ليس بمول لم أحكم عليه حكم الايلاء وكذلك لو قال والله لا أقرب بك حتى أرى رأى أو حتى أشتبى لم يكن مولياً أقول له أردأ وأشئت وان قال والله لا أقرب بك حتى تقطى ولدك لم يكن مولياً لأنها قد تقطعه

(١) حال من شهادة الشاهد المفهومة من قوله مع شاهده على الخ انظر الام اه كتيبه معجمه انكاره على معقل ريث يروى أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل لها المهر والميراث ورد حديثه ومع على زيد وابن عمر فهل قل رددت شيئاً بالانكار فكيف يحتج انكاراً زهرى وقال له وكيف حكمت بشهادة قابلة في الاستملال وهو ما رآه الرجال أم كيف حكمت على أهل محلة وعلى عوائلهم بدينه الموجود قتيلاً في محلتهم في ثلاث سنين وزعمت أن القرآن يحرم أن يجوز أقتل من شاهد امرأتين وزعمت أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على أن اليمين براءة لمن حلف بخالف في جملة قولك الكتاب والسنة أرايت لو قال لك أهل المحلة أتدعى علينا فأحلف جمعنا وأرثنا قال لا أحلفهم اذا حازوا وخسوا رجلاً ولا أرثهم بيمانهم وأغرمهم قلت فكيف حازك هذا قال رويها هذا عن عمر بن الخطاب رحمه الله عليه فقلت فان قيل لا يجوز على عمر أن يخالف الكتاب والسنة وقال عمر نفسه البيئته على المدعى واليمين على (١) حال من شهادة الشاهد المفهومة من قوله مع شاهده على الخ انظر الام اه كتيبه معجمه

المدعى عليه قال لا يجوز أن أتبعه ولكن أقول بالكتاب والسنة وقول عمر على الخاص قلت فلم يجوز لنا من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أجزت لنفسك من عمر قلت وقدر ويتم أن عمر كتب جليلهم إلى مكة وهو مسيرة اثنين وعشرين يوما فأحلفهم في الحجر وقضى عليهم بالدية فقالوا ما وقت أموالنا أيماننا ولا أيماننا أموالنا فقال حقن بيمانكم دماءكم خالفتم في ذلك عمر فلا اتهم أخذتم بكل حكمه ولا تركتموه ونحن نروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاسناد الصحيح أنه بدأ في القسامة بالمدعين فلما لم يحلفوا قال تبرئكم فهو بدخمين عينا وإذا قال تبرئكم فهو بد فلا يكون عليهم غرم وروى عن عمر أنه بدأ المدعى عليهم ثم رد اليمين على المدعين وهذا جميعا يخالفان ما رويتم عنه وقد أجزتم شهادة أهل الذمة وهم غير الذين شرط الله عز وجل أن تحوز شهادتهم (٣٥٣) وردت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في اليمين مع الشاهد

قال فانا أجزنا شهادة أهل الذمة بقول الله عز وجل أو آخرا من غيركم قلت سمعت من أرضي يقول من غير قبيلتكم من المسلمين ويخبر بقول الله جل وعز تحبسونهما من بعد الصلاة قلت والمنزل فيه هذا الآية رجل من العرب فأجزت شهادة مشركي العرب بعضهم على بعض قال لا الشهادة أهل الكتاب قلت فإن قال قائل لا الشهادة مشركي العرب فما الفرق فقلت له أتعيز اليوم شهادة أهل الكتاب على وصية مسلم كما زعمت أنها في القرآن قال لا لأنها منسوخة قلت إذا قال بقول الله عز وجل وأشهدوا ذوي عدل منكم قلت فقد زعمت بلسانك أنك خالف القرآن اذ لم يجوز

قبل أربعة أشهر الآن يريد لا أقربك أكثر من أربعة أشهر وإن قال والله لا أقربك حتى أفعل أو تفعل أمر الایقدر واحد منهم ما على فعله بحال كان موليا وذلك مثل أن يقول والله لا أقربك حتى أجعل الجبل كاهوا والاسطوانة كاهي أو تحمله أنت أو تطيرى أو أطير أو ما لا يقدر واحد منهم ما على فعله بحال أو تحبلى وتلد في بوي هذا ولو قال لا أقربك إلا الله والله لا أقربك إلا الله كذا وكذا لا يقدر على أن يقربها بتلك البلدة بحال إلا بعد أربعة أشهر كان موليا بوقف بعد الأربعة أشهر ولو قال والله لا أقربك حتى تحبلى وهي ممن يحبل مثلها بحال لم يكن موليا لأنها قد تحبلى ولو قال والله لا أقربك إلا في سفينة في البحر لم يكن موليا لأنه يقدر على أن يقربها في سفينة في البحر

(الایلاء من نسوة ومن واحدة بالأيمان) (قال الشافعي) وإذا قال الرجل لأربع نسوة والله لا أقربك فهو مول منهن كلهن يوقف لكل واحدة منهن فإذا أصاب واحدة أو اثنتين أو ثلاثا خرج من حكم الإيلاء فيهن وعليه للباقية أن يوقف حتى يفيء أو يطلق ولا حنث عليه حتى يصيب الأربع إلا في حلف عليهن كلهن فإذا فعل فعله كفارة عين ويطأ منهن ثلاثا ولا يبحث فيهن ولا إيلاء عليه فيهن ويكون حينئذ في أربعة موليا لأنه بحث بوطئها ولو ماتت واحدة سقط عنه الإيلاء لأنه يجامع البواقي ولا يبحث ولو طلق واحدة منهن أو اثنتين أو ثلاثا كان موليا بحاله في البواقي لأنه لو جامعهم والتي طلق حنث ولو إلى رجل من امرأته ثم طلقها ثم جامعها بعد الطلاق حنث وكذلك لو آلى من أجنبية ثم جامعها حنث باليمين مع المأثم بالزنا وإن تكلمها بعد خروج من حكم الإيلاء (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال لأربع نسوة والله لا أقرب واحدة منكن وهو يدهن كلهن فأصاب واحدة حنث وسقط عنه حكم الإيلاء في البواقي ولو لم يقرب واحدة منهن كان موليا منهن يوقف لهن فأى واحدة أصاب منهن خرج من حكم الإيلاء في البواقي لأنه قد حنث بإصابة واحدة فإذا حنث مرة لم يعد الحنث عليه ولو قال والله لا أقرب واحدة منكن يعني واحدة دون غيرها فهو مول من التي حلف لا يقربها وغيره مول من غيرها

(التوقيف في الإيلاء) (قال الشافعي) وإذا آلى الرجل من امرأته لا يقربها فذلك على الأبد وإذا مضت أربعة أشهر فطلبت أن يوقف لها أو يفيء وأما أن يطلق وإن لم تطلب لم أعرض لالها ولا له وإن قالت قد تركت الطلب ثم طلبت أو عرفت ذلك أولا أقول فيه شيئا ثم طلبت كان لها ذلك لأنها تركت ما لم يجب لها في حال دون حال فلها أن تطلبه بعد الترك وإن طلبته قبل أربعة أشهر لم يكن لها وإن كانت مغلووبة على عقلها أو أمة فطلبه على عقلها أو سيد الأمة فليس ذلك لواحد منهما ولا يكون الطلب للألراء أنفسها ولو عفا سيد الأمة فطلبته كان ذلك لها دونها (قال الشافعي) وكل من

أنه الإسلام فأجزت كافرا وقال في قائل إذا ناص الله حكما في كتابه فلا يجوز أن يكون سكت عنه وقد بقي منه شيء ولا يجوز لأحد أن يحدث فيه ما ليس في القرآن قلت فقد نص الله عز وجل الوضوء في كتابه فأحدث فيه المسح على الخفين ونص ما حرم من النساء وأحل ما ورأه من فقلت لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ونص الموارث فقلت لا يرث قاتل ولا مملوك ولا كافران كانوا أولاد أو أولاد الله عز وجل وأشهدوا ذوي عدل منكم قلت فقد زعمت بلسانك أنك خالف القرآن اذ لم يجوز

(باب موضع اليمين)

(قال الشافعي) رحمه الله وما تركنا من الحجة عليهم أكثر مما كتبناه والله التوفيق
(قال الشافعي) رحمه الله من ادعى ما لا أقام عليه شاهداً أو ادعى عليه مال أو جنابة خطأ بان يبلغ ذلك عشرين ديناراً أو ادعى عبداً معتقاً
تبلغ قيمته عشرين ديناراً أو ادعى جراحة عمد صغرت أو كبرت أو فراق أو طلاق أو لعان أو وحداً أو رديعاً في ذلك فإن كان الحكم بحكمة كانت اليمين
بين المقام والبيت وإن كان بالمدينة كانت على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كانت ببلد غير مكة والمدينة أحلف بعد العصر في
مسجد ذلك البلد بما تؤكده الأيمان ويتلى عليه إن الذين يشرون بعهد الله وأيمانهم عن قليل إلا إية قال وهذا قول حكام المكين
ومفتيهم ومن جتهم فيه أن عبد الرحمن (٢٥٤) بن غوف رأى قوماً يحلفون بين المقام والبيت فقال أعلی دم قالوا لا قال

حلف مول على يوم حلف أو أقل أو أكثر ولا تحكم بالوقف في الإيلاء إلا على من حلف على يمين يجاوز
فيها أربعة أشهر فأما من حلف على أربعة أشهر أو أقل فلا يلزمه حكم الإيلاء لأن وقت الوقف يأتي وهو خارج
من اليمين واتفاقنا ليس بعمل في الموضوع الذي لم يمت فيه اليمين ليس عليه حكم الإيلاء (قال الشافعي)
ومن حلف بعق رقيقه أن لا يقرب امرأته على الأبد فأت رقيقه أو أعتقه خرج من حكم الإيلاء لأنه
لم يبق عليه شيء يحث به ولو باعهم خرج من حكم الإيلاء ما كانوا خارجين من ملكه فإذا عادوا إلى ملكه فهو
مول لأنه يحث لوجامعها « قال الربيع » وللشافعي قول آخر أنه لو باع رقيقه ثم اشتراه كان هذا
ملكاً حاداً ولا يحث فيهم وهو أحب إلى (قال الشافعي) ولو حلف بطلاق امرأته أن لا يقرب امرأته
أخرى فأتت التي حلف بطلاقها أو طلقها نالاً خارج من حكم الإيلاء لأنه لا يحث بطلاقها في هذه اليمين أبداً
ولو طلقها كان خارجاً من حكم الإيلاء ما لم تكن زوجته ولا عليها رجعة وإذا كانت أقل من الثلاث وله
عليها الرجعة أو نكحها بعد اليئوس من واحدة أو اثنتين بالخروج من العدة أو الخلع فهو مول « قال الربيع »
والشافعي قول آخر في مثل هذا أنها إذا خرجت من العدة من طلاق أو واحدة أو اثنتين أو خالعهما فلكت نفسها
ثم تزوجها ثانية كان هذا النكاح غير النكاح الأول ولا حث ولا إيلاء عليه (قال الشافعي) ومن حلف
أن لا يقرب امرأته أكثر من أربعة أشهر فتركت امرأته فلم تطلعه حتى مضى الوقت الذي حلف عليه فقد
خرج من حكم الإيلاء لأن اليمين ماقطة عنه قال ولو قال لامرأة إذا تزوجت فوالله لا أقربك لم يكن مولياً
فإذا قربها كفر ولو قال لامرأته إذا كان غداً فوالله لا أقربك أو إذا قدم فلان فوالله لا أقربك فهو مول من
غداً ومن يوم يقدم فلان وإن قال إن أصبتك فوالله لا أصيبك لم يكن مولياً حين حلف لأن له أن يصيها مرة
بلا حث فإذا أصابها مرة كان مولياً وإذا قال والله لا أصيبك سنة الامرة لم يكن مولياً من قبل أن له أن
يصيها مرة بلا حث فإذا أصابها مرة كان مولياً « قال الربيع » إن كان بقي من يوم أصابها من مدة
يمينا أكثر من أربعة أشهر فهو مول وإن لم يكن بقي عليه أكثر من أربعة أشهر سقط الإيلاء عنه (قال
الشافعي) وإذا قال والله لا أصيبك إلا أصابة سوء وأصابة ردية فإن نوى أن لا يغيب الحشفة في ذلك منها
فهو مول وإن أراد قليلاً أو ضعيفاً لم يكن مولياً وإن أراد أن لا يصيها إلا في دبرها فهو مول لأن الإصابة
الحلال للظاهر في الفرج ولا يجوز في الدبر ولو قال والله لا أصيبك في دبرك أبداً لم يكن مولياً وكان مطيعاً
بتركه أصابتها في دبرها ولو قال والله لا أصيبك إلى يوم القيامة أو لا أصيبك حتى يخرج الدجال أو حتى ينزل
عيسى بن مريم فإن مضت أربعة أشهر قبل أن يكون شيء مما حلف عليه وقف فأما أن ينزل أو ما أن
يطلق « قال الربيع » وإذا قال والله لا أقربك حتى أموت أو تموت أو يموت أو يموت أو يموت وكان كقول

أفعلى أمر عظيم قالوا
لا قال لقد خشيت أن
يتهاون الناس بهذا
المقام قال فذهبوا إلى
أن العظيم من الأموال
ما وصفت من عشرين
ديناراً فصاعداً قال ابن
أبي مليكة كتب إلى ابن
عباس في جارتين ضربت
أحدهما الأخرى أن
احبسهما بعد العصر
ثم أقرأ عليهما أن الذين
يشترون بعهد الله
وأيمانهم عن قليل
ففعلت فاعترفت قال
واستدلت بقول الله
جل ثناؤه تحبسونهما
من بعد الصلاة قال
المفسرون صلاة
العصر على تأكيد
اليمين على الخالف في
الوقت الذي تعظم فيه
اليمين وكتاب أبي بكر
الصادق رضي الله عنه
يحلف عند المنبر منبر
رسول الله صلى الله
عليه وسلم وما بلغني

أن عمر حلف على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في خصومة بينه وبين رجل وأن عثمان
ردت عليه اليمين على المنبر فانتهاها وقال أخاف أن توافق قدر بلا فبقال بينه قال وبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وأهل
العلم ببلد نادراً السنة والهجرة وحرم الله عز وجل وحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتدينا والمسلمون البالغون رجالهم ونسأولهم وأحرارهم
وعبيدهم ومماليكهم يحلفون كما وصفنا ويحلف المشركون أهل الذمة والمستأمنون كل واحد منهم بما يظن من الكتب وحيث يعظم من
المواضع مما يعرفه المسلمون وما يعظم الخالف منهم مثل قوله والله الذي أنزل التوراة على موسى والله الذي أنزل الإنجيل على عيسى وما أشبه
هذا ولا يحلفون بما يجهل معرفته المسلمون ويحلف الرجل في حق نفسه وفيما عليه بعينه على البت مثل أن يدعي عليه براهتهن حتى له

والله

فيحلف بالله ان هذا الحق ويسمي له ما اقتضاه ولا شيء منه ولا يبرأ منه ولا من شيء منه بوجه من الوجوه وانه ثابت عليه الى ان يحلف بهذا اليمين وان كان حقا لا يبرأ منه حلف في نفسه على البت وفي أبيه على العلم وان أحلف قال والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ثم ينسق اليمين ولا يقبل منه اليمين الا بعد ان يستحلفه الحاكم واحتج بان ركعة قال للشيء صلى الله عليه وسلم اني طلق امرأتى البتة والله ما أردت الا واحدة فقال النبي عليه السلام والله ما أردت الا واحدة فردها اليه وهذا تحوير لليمين في الطلاق والرجعة في طلاق البتة (باب الامتناع من اليمين) عليه فان حلف برئ وان بكل قيل للشيء (قال الشافعي) واذا كانت الدعوى غير دم في مال أحلف المذني (٢٥٥)

الله لا أقرب بك ابدا لانه اذا مات قيل ان يقرها أو مات لم يقدر ان يقرها (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال الايلاء ان يحلف بالله على الجماع نفسه وذلك ان يحلف لا يمسها فأما ان يقول لا أمسك ولا يحلف أو يقول قولاً غليظاً ثم يهجرها فليس ذلك بايلاء (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه في الايلاء ان يحلف لا يمسها أبداً وستة أشهر أو أقل أو أكثر ونحو ذلك مما زاد على الأربعة الأشهر

(من يلزمه الايلاء من الأزواج) (قال الشافعي) ويلزم الايلاء كل من اذا طلق لزمه الطلاق بمن يحب عليه القرائن وذلك كل زوج بالغ غير مغلوب على عقله وسواء في ذلك الحر والعبد ومن لم تكمل فيه الحرية والذمي والمشرک غير الذي رضينا بحكمنا وانما سويت بين العبد والحر فيه ان الايلاء يمين جعل الله تبارك وتعالى لها وقتا تدل جل ثناؤه على أن على الزوج اذا مضى الوقت أن يفي ما وبطلان فكان العبد والحر في اليمين سواء وكذلك يكونان في وقت اليمين وانما جعلتها على الذي والمشرک اذا انحكما البناء ليس لأحد أن يحكم بغير حكم الاسلام وأن الايلاء يمين يقع بها طلاق أو فسخ في وقت فالزمنها هوها (قال الشافعي) وكفارة العبد في الحنث الصوم ولا يجزئ غيره وإذا كان الزوج ممن لا فرض عليه وذلك الصبي غير البالغ والمغلوب على عقله بأي وجه كانت الغلبة الا للسكران فلا يلاء عليه ولا حنث لأن القرائن عنه سابقة وإذا أتى السكران من الخمر والشراب المسكر لزمه الايلاء لأن القرائن له لازمة لا تزول عنه بالسكر وان كان المغلوب على عقله يمين ويقيم فآلى في حال افاقته لزمه الايلاء وان آلى في حال جنونه لم يلزمه وان قالت المرأة آليت مني صحيحا وقال الزوج ما آليت منك وان كنت فعلت فاعا آليت مغلوبا على عقله فالتقول قوله مع يمينه وإذا كان لا يعرف له جنون فقالت آليت مني فقال آليت منك وأنا جنون فالتقول قولها وعليه البينة اذا لم يعلم ذهب عقله في وقت يجوز أن يكون مولى يمينه في وقت دعواها ولو اختلفا فقالت قد آليت مني وقال لم أول أو قالت قد آليت ومضت أربعة أشهر وقال قد آليت وما مضى الا يوم أو أقل أو أكثر كان القول في ذلك قوله مع يمينه وعليها البينة وإذا قامت البينة فهو مولى من يوم وقت بئنتها ولو قامت له بينة بايلاء وقتوا فيه غير وقتها كان مولى يمينتها وبئنته وليس هذا اختلافاً إنما هذا مولى بايلاء (قال الشافعي) ولا يلزم الايلاء الا زوجا صحيح النكاح فأما فاسد النكاح فلا يلزمه ايلاء ولا يلزم الايلاء الزوجة ثابتة النكاح أو مطلقة له عليها رجعة في العدة فانها في حكم الأزواج فأما مطلقة لا رجعة له عليها في العدة فلا يلزمه ايلاء منها وان آلى في العدة وكذلك لا يلزمه ايلاء من مطلقة عك رجعتها اذا كان ايلاؤها منها بعد مضى العدة

الوجوه لانه قد عكها وتخرج من يمينه (باب التكرار ورد اليمين من الجامع ومن اختلاف الشهادات والحكام ومن الدعوى والبنات ومن املأ في الحدود) (قال الشافعي) رحمه الله ولا يقوم التكرار مقام اقرار في شيء حتى يكون مع يمين المذني فان قيل فكيف أحلفت في الحدود والطلاق والنسب والأموال وجعلت الأيمان كلها يجب على المذني وجعلتها كلها تدعى المذني قيل فقلت استدل بالكتاب والسنة ثم أخبر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه على الفارق غير الزوج بالحد ولم يجعل له مخرجا منه الا بأربعة شهداء وأخرج الزوج من الحد بان يحلف أربعة أيمان ويلتزم بخمسة فيسقط عنه الحد ويلزمه ان يخرج منه بأربعة أيمان والتعاقب ما بينهما الفرقه ودرأ الله عنهما الخطأ لايمان والتعاقب وكانت أحكام الزوجين وان خالفت أحكام الأجنبية في شيء فهي مجامعة لها في غيره

أبنت سألناك عن إيمانك فان كان لتأتي بينة أو لتظن في حسابك تركناك وان قلت لأؤخر ذلك لشيء غير أني لأحلف أبطلنا أن تحلف وان حلف المذني عليه أو لم يحلف فبكل المذني فأبطلنا يمينه ثم جاء بشاهدين أو شاهد وحلف مع شاهده أخذنا له حقه واليمين العادلة أحق من اليمين الفاجرة ولورد المذني عليه اليمين فقال للمذني أحلف فقال المذني عليه أنا أحلف لم أجعل ذلك له لأنني قد أبطلت أن يحلف وحولت اليمين على صاحبه ولو قال أحلفه ما اشتريت عده الدار التي في يده لم أحلفه الا بالهذه ويسمي في هذه الدار حتى تملك ولا غير بوجه من

وذلك أن البين فيه جعت دره الحد عن الرجل والمرأة وفرقة ونفي ولد فكان هذا الحد والفراق والنفي معاد اخله فيها ولا يحق الحد على المرأة حين يقذفها الزوج الابينه وتسل عن البين ألا ترى أن الزوج لولم يلتن حد بالقذف ولترك الخروج منه بالبين ولم يكن على المرأ أحد ولا لعان أو ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للانصار بين يخلفون وتسحقون دم صاحبكم فلما لم يخلفوا رد الايمان على يهوديبر وا بها فلما لم يقبلها الانصارون تركوا حقهم ألا ترى عمر جعل الايمان على المدعى عليهم فلما لم يخلفوا رد اها على المدعين وكل هذا تحويل بين من موضع قد نبت فيه الى الموضع الذي يخالفه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى المدعى عليه البين ولا يجوز أن تكون على مدعى عليه دون غيره الا بخبر لازم وهما (٢٥٦) لفظان من رسول الله صلى الله عليه وسلم البينة على المدعى والبين على

المدعى عليه فخرجهما واحد فكيف يجوز أن يقال ان جاء المدعى بالبينة أخذ وان لم يأت بها أحدث له حكم غيرها وهو استعلاف من ادعى عليه وان جاء المدعى عليه بالبين برئ وان لم يأت بها لزمه ما نكل عنه ولم يحدث له حكم غيرها ويجوز رد البين كما حدث للديني ان لم يأت بها حكم غيره وهو البين واد حول النبي صلى الله عليه وسلم البين من حيث وضعها فكيف لم يحول كما حولها

مختصر من كتاب الشهادات وما دخله من الرسالة

(باب من تجوز شهادته ومن لا تجوز ومن يشهد بعدد شهادته من الجماعة ومن اختلاف الحكم وأدب القاضي وغير ذلك)

(قال الشافعي) ليس من

لانهم ليست في معاني الا زواج اذا مضت عدتها (قال الشافعي) رجعه الله والا يلاء من كل زوجة مسلمة أو ذمية أو أمة سواء لا يختلف في شيء (الوقف) (قال الشافعي) واذا آلى الرجل من امرأته فضت أربعة أشهر وقف وقيل له ان فئت والا فطلق والقيصة الجماع الامن عذر ولو جامع في الاربعة الاشهر خرج من حكم الايلاء وكفر عن يمينه فان قال أحلني في الجماع لم أؤجله أكثر من يوم فان جامع فقد خرج من حكم الايلاء وعليه الحنث في يمينه فان كان لها كفارة كفر وان قال أنا في فأجلني أكثر من يوم لم أؤجله ولا يتبين لي أن أؤجله ثلاثا ولو قاله قائل كان مذهبا فان قاموا اقلت له طلق فان طلق لزمه الطلاق وان لم يطلق طلق عليه السلطان واحدة وكذلك ان قال أنا أقدر على الجماع ولا آفي طلق عليه السلطان واحدة فان طلق عليه أكثر من واحدة كان ما زاد عليها باطلا وانما جعلت له أن يطلق عليه واحدة لانه كان على المولى أن يني أو يطلق فاذا كان الحاكم لا يقدر على القيصة الابة فاذا امتنع قدر على الطلاق عليه ولزمه حكم الطلاق كما أنا خدمه كل شيء وجب عليه أن يعطيه من حدود قصاص ومال وبيع وغيره اذا امتنع من أن يعطيه وكما يشهد على طلاقه فيطلق عليه وهو تمتنع من الطلاق جاحده قال وان قال أنا أصبتها ثم جبت قبل أربعة أشهر فلهما الخيار مكانها في المقام معه أو فراقه وان قال أنا أصبتها فعرض له مكانه مرض يمنع الاصابة قلنا في بئسناك ومتى أمكنك أن تصيبها وقفناك فان أصبتها والافرقنا بينك وبينها ولو كان المرض عارضا لاحتج لا يقدر على أن يجامع مثلها لم يكن عليه سبيل ما كانت مرضة فاذا قدر على جاع مثلها وقفناه حتى يني أو يطلق قال ولو وقفناه فهاضت لم يكن عليه شيء حتى تظهر فاذا ظهرت قيل له أصب أو طلق قال ولو أنها سألت الوقف فوقف فهرت منه أو أقربت بالامتناع منه لم يكن عليه الايلاء حتى تخضر وتغلي بينه وبين نفسه فاذا فعلت فان فاء الاطلاق أو طلق عليه ولو أنها طلبت الوقف فوقف لها فأحرمت مكانها باذنه أو بغير اذنه فلم يضرها باحلال لم يكن عليه طلاق حتى تحلل ثم يوقف فاما أن يني واما أن يطلق وهكذا الواردت عن الاسلام لم يكن عليه طلاق حتى ترجع الى الاسلام في العدة فاذا رجعت قيل له في أو طلق وان لم ترجع حتى تنقضي العدة ثابت منه بالردة ومضى العدة قال واذا كان منع الجماع من قبلها بعد مضي الأربعة الأشهر قبل الوقف أو معه لم يكن لها على الزوج سبيل حتى يذهب منع الجماع من قبلها ثم يوقف مكانه لأن الأربعة الأشهر قد مضت واذا كان منع الجماع من قبلها في الأربعة الأشهر بشئ تحلته غير الحيض الذي خلقه الله عز وجل فيها ثم أبيع الجماع من قبلها أجل من يوم أبيع أربعة أشهر كما جعل الله تبارك وتعالى له أربعة أشهر متتابعة فاذا تمكمل له حتى يعضى حكمها استؤنفت له متتابعة كما جعلت له أولا قال ولو كان آلى منها ثم ارتد عن الاسلام

الناس أحد نعله الآن يكون قليلا بعض الطاعة والمروءة حتى لا يخطئها معصية ولا يعض المعصية وترك المرأة حتى لا يخطئها شيأ من الطاعة والمروءة فاذا كان الاغلب على الرجل الأظهر من أمره الطاعة والمروءة قبلت شهادته واذا كان الاغلب الأظهر من أمره المعصية وخلاف المروءة ردت شهادته ولا يقبل الشاهد حتى يثبت عندته بخبر منه أو بينة أنه حر ولا يجوز شهادة جاز الى نفسه ولا دافع عنها ولا على خصم لأن الخصومة موضع عداوة ولا ولد بينه ولا ولد بينه وان سفلوا ولا آتاه وأمهاته وان بعدوا ولا من يعرف بكثرة الغلط أو الغفلة ولو كنت لأجيز شهادة الرجل لامرأته لأنه يرثها ما أجرت شهادة الأخ لأخيه اذا كان يرثه ولا أرد شهادة الرجل من أهل الاهواء اذا كان لا يرى أن يشهد لموافقته بتصديقه وقبول يمينه وشهادته من يرى كذبه شرأنا الله ومعصية تحجب بها النار وأولى أن تطيب النفس بقبولها

من شهادة من يخفف المأثم فيها وكل من تأول حراما عندنا فيه حدا ولا حد فيه لم يزد بذلك شهادته الا ترى أن من جمل عنه الدين وجعل علما في البلدان منهم من يستحل المتعة والدينار بالدينارين نقدا وهذا عندنا وغيرنا حرام وأن منهم من استحل سفك الدماء ولا شيء أعظم منه بعد الشرك ومنهم من تأول فاستحل كل مسكر غير الخمر وعاب على من حرمه ولا نعلم أحدا من سلف هذه الأمة يقتدي به ولا من التابعين بعدهم رد شهادة أحد تأويل وان خطاه وضلله واللاعب بالشرطيخ والحمام غير قار وان كرهنا ذلك أخف حالا (قال المزني) رحمه الله فكيف يحرم من شرب قليلا من نبيذ شديدي يحجز شهادته (قال الشافعي) رحمه الله ومن شرب عصير العنب الذي عتق حتى سكر وهو يعرفها نحرارت شهادته لان تحريمها نص ومن شرب سواها من المنصف (٣٥٧) أو الخليلين فهو آثم ولا ترد شهادته الا أن يسكر

لأنه عند جميعهم حرام (قال الشافعي) وأكره اللعب بالرد والخبر وان كان يديم الفناء ويعشاه المغنون معلنا فهذا سفة ترد به شهادته وان كان ذلك يقل لم ترد فاما الاستماع للعداء ونشيد الاعراب فلا بأس به قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للشريد أبعك من شعر أمية شيء قال نعم قال هم فأنشده بيتا فقال هم حتى بلغت مائة بيت ومع رسول الله صلى الله عليه وسلم الحداء والرجز وقال لان رواحة حرك بالقوم فاندفع رجز (قال المزني) رحمه الله سمعت الشافعي يقول كان سعيد بن جبير يلعب بالشرطيخ استبدأ فقلت له كيف يلعب بها استبدأ وقال

في الأربعة الأشهر أو ارتدت أو طلقها أو خالها ثم راجعها أو رجع المرتد منها إلى الاسلام في العدة استأنف في هذه الحالات كلها أربعة أشهر من يوم حل له الفرج بالراجعة أو النكاح أو رجوع المرتد منها إلى الاسلام ولا يشبه هذا الباب الأول لانها في هذا الباب صارت محرمة كالأجنبية الشعر والنظر والحس والجماع وفي تلك الأحوال لم تكن محرمة بشئ غير الجماع وحده فاما الشعر والنظر والحس فلم يحرم منها وهكذا الوارد معها (قال الشافعي) رحمه الله ولو أتى من امرأته ثم طلق إحدى نسائه في الأربعة الأشهر ولم يدركا تبين طلق فضت أربعة أشهر فطلبت أن يوقف فقال هي التي طلقت حلف للبواقي وكانت التي طلق وتعي راجعها فضت أربعة أشهر وقفتها أبدأ حتى يمضي طلاق الملك كما وصفت ولو مضت الأربعة الأشهر ثم طلمت أن يوقف فقال لا أدري أي التي طلقت أم غيرها قيل له ان قلت هي التي طلقت فهي طالق وان قلت ليست هي حلفت لها ان اذعت الطلاق ثم فئت أو طلقت وان قلت لا أدري فانت أدخلت منع الجماع على نفسك فان طلقها فهي طالق وان لم تطلقها وحلفت أنها ليست التي طلقت أو صدقتك هي ففئت أو طلق وان آيت ذلك كله طلق عليك بالايلاء لانها زوجة مولى منها عليك أن تفي بالها أو تطلقها فان قلت لا أدري لعلمها حرمت عليك فلم تحرم بذلك عليك تحريم ما بيننا عليك وأنت مانع الفيسة والطلاق فتطلق عليك فان قامت بينة أنها التي طلقت عليك قبل طلاق الایلاء سقط طلاق الایلاء وان لم تقم بينة لزوم طلاق الایلاء وطلاق الاقرار معا ثم هكذا التواني قال واذا آلى وبينه وبين امرأته أكثر من أربعة أشهر فطلبت ذلك امرأته أو وكيل لها أمر بالنفي بلسانه والمسير اليها كما يمكنه وقيل فان فعلت والافطلق قال وأقل ما يصير به فائبا أن يجامعها حتى تغيب الحشفة وان جامعها محرمة أو حائضا أو هو محرم أو صائم ثم خرج من الایلاء وأثم بالجماع في هذه الأحوال ولو أتى منها ثم جن فاصابها في حال جنونه أو جنت فاصابها في حال جنونها خرج من الایلاء وكفرا إذا أصابها وهو صحيح وهي مجنونة ولم يكفر إذا أصابها وهو مجنون لأن القلم عنه مرفوع في تلك الحال ولو أصابها وهي نائمة أو منى عليها خرج من الایلاء وكفر قال وكذلك إذا أصابها أحلها الزوجها وأحصنها وانما كان فعله فعلا محرما لأنه بوجوبها المهر بالاصابة وان كانت هي لا تعقل الاصابة فلم يمسها بهذا الحكم وإنه حق لها إذا ذه إليها في الایلاء كما يكون لو أذى إليها حق في مال أو غيره برئ منه

(طلاق المولى قبل الوقف وبعده) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا أوقف المولى فطلق واحدة أو امتنع من النفي بلا عذر فطلق عليه الحاكم واحدة فالتطبيق تطلقه على غيرها الزوج الرجعة في العدة وان راجعها في العدة فالرجعة ثابتة عليه والایلاء قائم بحاله ويؤجل أربعة أشهر من يوم راجعها وذلك يوم يحل له فرجها بعد تحريمه فان مضت أربعة أشهر وقف لها فان طلقها أو امتنع من الفيسة من غير عذر فطلق

(الام خامس)

ولها طهره ثم يقول بأي شيء وقع فيقول بكذا فيقول أوقع عليه بكذا قال وإذا كان هكذا كان تحسين الصوت بدكر الله والقرآن أولى ان يكون محبوبا (قال الشافعي) رحمه الله وقدرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ما أذن الله لشئ شكا منه لشي حسن الترميم بالقرآن وسمع النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن قيس يقرأ فقال أقدر أوقى هذا من مزمار آل داود (قال الشافعي) رحمه الله لا بأس بالقراءة بالالحان وتحسين الصوت بأي وجه ما كان وأحب ما يقرأ إلى حذرا وتحزينا (قال المزني) رحمه الله سمعت الشافعي يقول لو كان معنى يتغنى بالقرآن على الاستغناء لكان يتغنى وتحسين الصوت هو يتغنى ولكنه يراد به تحسين الصوت قال ونيس من العصبية ان يحب الرجل قومه والعصبية المحضة ان يبغض الرجل لأنه من بني فلان فإذا

أظهرها ودعا اليه أو تألف عليها مردود وقد جمع الله تبارك وتعالى المسلمين بالإسلام وهو أشرف أنسابهم فقال جل ثناؤه إنما المؤمنون
 أخوة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كونوا عباد الله أخوانا فمن خالف أمر الله عز وجل وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ردت شهادته
 والشعر كلام في سنة تكسب الكلام وفيه كعبه وقضه على الكلام أنه سائر وإذا كان الشاعر لا يعرف يشتم الناس وأذا هم ولا يتحدث
 فيكفر الكذب الص ولا يشتم بامرأة بغيرها ولا يشتم بها بما يشتمها في الشهادة وإن كان على خلاف ذلك لم تجز ويجوز شهادة ولد الزنا
 في الزنا والمحدود فيها حد فيه "و" على البدوي والبدوي على القروي إذا كانوا عدولا وإذا شهد صبي أو عتيد أو نصراني بشهادة فلا يسمعها
 واستماعها لكافة وإن أعقب الصبي واعتق (٢٥٨) العبد وأسلم النصراني ثم شهد وأبى بعينه قبلتها وأما البالغ المسلم أرد

شهادته في الشئ ثم
 عليه الطلاق ثلاث الرجعة وإن راجعها وهي في العدة فالرجعة ثالثة عليه فإن مضت أربعة أشهر من يوم
 راجعها وقفت فإن طلق أول يوم فطلق عليه فقد مضى الطلاق ثلاثا وسقط حكم الأيلاء فان تكسب زوجا
 آخر وعادت لانه نكاح بعد رجوع لم يكن عليه حكم الأيلاء ومتى أصابها كفر (قال الشافعي) وهذا معنى
 الفرائد لا يخالفه لأن الله تعالى جعل له إذا امتنع من الجماع بين أجل أربعة أشهر فإطلاق الأولى
 وراجع ثلاثه أي فاقعة كما كانت أولا فلم يجز أن يجعل له أجل إلا ما جعل الله عز وجل له ثم هكذا في الثانية
 والثالثة وكذلك لو أتى منها ثم طلقها واحدة أو اثنتين ثم راجعها في العدة ما كانت ثم تصرا ولي بنفسها منه
 قال وإذا طلقها فكتب أمك بنفسها منه بأن تنقضي عذتها أو يخالفها أو يولي منها قبل أن يدخل بها ثم
 يطلقها فإذا فعل هذا ثم نكحها نكاحا جديدا بعد العدة وقبلها سقط حكم الأيلاء عنه وانما سقط حكم الأيلاء
 عنه بانها قد صارت لوطيقها لم يقع عليها طلاق ولا يجوز أن يكون عليه حكم الأيلاء وهو لو وقع الطلاق لم يقع
 وكذلك يكون بعد لوطيقها ثلاثا نكاحا جديدا ولو جاز أن تبين امرأته المولى منه حتى تصير أمك بنفسها منه
 ثم نكحها فعود عليه حكم الأيلاء إذا نكحها جديدا بعد طلاق الثلاث وزوج غيره لأن البين فاقعة بغيرها يكفر
 إذا أصابها وكانت فاقعة قبل الزوج وهكذا الظاهر مثل الأيلاء لا يختلفان « قال الربيع » والقول
 الثاني أنه يعود عليه الأيلاء ما بقي من طلاق الثلاث شئ (قال الشافعي) وإذا بات امرأته المتطهر منه ولم
 يجسها بعد الطهار ساعة ثم نكحها نكاحا جديدا لم يعد عليه التطهر لأنه لم يلزمه في الملك الذي تظهر منها
 كفارة ولو جسها بعد الطهار ساعة ثم بات منه لم يلزمه التطهر لأنه قد طلقها قال وكذلك لو ماتت في الوجهين
 معا (قال الشافعي) وانما جعلت عليه الكفارة لأنها عين لزمته ألا ترى أنه لو حلف ألا يصيب غيرها أمر أنه
 فأصابها كانت عليه كفارة مع المأثم بالزنا

يحسن حاله في يدها
 فلا قبلها إلا بحكما
 بأبطلها ورجع فيها
 لأنه من الشرط ألا
 يتغير عمله قال
 ولورثه البنتين
 فشهد أحدهما على
 أبيه بدين فأن كان
 عدلا حلف المدعي
 وأخذ الدين من الاثنين
 وإن لم يكن عدلا أخذ
 من يدي الشاهد بقدر
 ما يمكن ياخذ منه
 لو جازت شهادته لأن
 موجودا في شهادته أن له
 في يديه حقا وفي يدي
 الجاحد حقا فأعطيه
 من المقر ولم أعطه من
 المنكر وكذلك لو شهد
 أن أباه أوصي به بثلاث
 ماله

(باب الشهادة على
 الشهادة)
 (قال الشافعي) ويجوز
 الشهادة على الشهادة

بكتاب القاضي في كل حق ثلاثين مالا أو حدا أو قصاصا وفي كل حدته قولان أحدهما أنه يجوز
 والاخر لا يجوز من قبل درء الحد وبالشهادتين قال وإذا سمع الرجلان الرجل يقول أشهد أن فلان على فلان ألف درهم ولم يقل لهما
 أشهدا على شهادتي فليس لهما أن يشهدا بها ولا لهما أن يقبلها لأنه لم يسترعهما إياها وقد يمكن أن يقول له على فلان ألف درهم وعده
 بها وإذا استرعهما إياها لم يفعل الا وهي عنده واجبة وأحب للقاضي أن لا يقبل هذا منه وإن كان على العصة حتى يسأله من أين هي
 فإن قال باقرار منه أو ببيع حضرته أو سلف أجاز له ولو يسأله رأيت جازا وإن شهدا على شهادة رجل ولم يدللاه قبلها وسأل عنه فإن عدل
 قضى به قال ولو شهد رجلان على شهادة رجلين فقد رأيت كثيرا من الحكام والمفتين يجيزونه (قال المزني) وخرج على قولين وقطع

جديدا

في موضع آخر لا يجوز شهادتهم الا على واحد من شهداء عليه وأمره بطلب شاهد حتى يشاهد أنه آخر (قال المزني) رحمه الله ومن قطع بشئ كان أولى من حكايته له (باب الشهادة على الحدود ررح الشافعي) رحمه الله وإذا شهد على رجل بالزنا سألهم الامام ارفى بأمرهم قد عذرت الزنا فصرعا على سم، ولعلهم يعدون الاستسار فلا يجد حتى يثبتوا روية الزنا وتعييد الشرح في العرج (قال المزني) رحمه الله وقد اجازى كتاب الحدود وأن تباين الشهادة على ما يجدونه قال ولو شهد أربعة اثبات منهم أنه روى معاهي بيت واثبات منهم في بيت غيره فلا حد عليهم ومن حد الشهادة أن يثبتوا أو يجمع حددهم (قال المزني) رحمه الله قد قطع في غير موضع يحددهم (قال الشافعي) رحمه الله ولو مات الشهود (٢٥٩) قبل أن عدوا عدلوا أمير الحد يرد

المشهد ويحسد شرح من يشهد عدو ولا أقبل الحرج من الحارج الا بتفسير ما يحرج به للاختلاف في الاهواء وتكفير بعضهم بعضا ويحرجون بالتأويل ولو ادعى على رجل من أهل الجاهلية لم أر بأسا أن يعرض له بأن يقول نعله لم يسرق ولو شهد بأنه سرق من هذا البيت كبش الغلان فقال أحدهما غدوة وقال الآخر عشيبة أو قال أحدهما الكبرش أبيض وقال الآخر أسود لم يقطع حتى يجعلا ويختلف مع شاهداً أيهما شاء ولو شهد اثنان أنه سرق ثوب كذا وقيمته ربع دينار وشهد آخران أنه سرق ذلك الثوب بعينه وأن قيمته أقل من ربع دينار فلا قطع وهذا من أقوى ما تدرك به الحدود

جذير أعبر الشكاح الذي آلى فيه لم يعد عليه الا بلاء وهكذا العبد يولي من امرأته ثم تملكه ثم يسكنها وهكذا لو كانت امرأة أحدهما أمة فارتدت وأصبح النكاح ثم نكحته بعد الا بلاء اذا حرم عليه نكاحها لأن هذا غير النكاح الذي آلى فيه قالوا وإذا حلف العبد بالله أو بما لا يملكه من ثمر كان موليا وإن حلف بغير ثمنه في سبيل الله أو بعتق ماله أو صدقة نبي من ماله لم يكن موليا ومنه لا يملك شيئا وبذلك المدر والمكاتب ولو حلف المعتق بعرضه بصدقة نبي من ماله لزمه الا بلاء لأن له ما كسب في يومه (قال الشافعي) والذي كالم في سبيل لزمه من الا بلاء اذا ما كالم ليسا لأن الا بلاء عيب يلزمه وطلاقة كطلاق المسلم وكذلك يلزمه من النكاح ما يلزم المسلمين الأتري أنه لو أعتق عبده أو أصاب امرأة أو أرساه الا بلاء لأن العتق حق لغیره وان لم يؤخر فيه وان أعتق عبده تبرأ من الزمانه وان لم يؤخر فيه في حاله تلك فكذلك ما واه وفرص الله عز وجل على العباد واحد فان قيل هو ان تصدق على المساكين لم يكفر عنه قيل وهكذا ان حد في زنا لم يكفر بالحد عنه والحدود للمسلمين كفارة للذنوب ونحن نحدد ادا زنى وأتانا راضيا بحكمنا وحكم الله عز وجل على العباد واحد وانما حدناه لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين زنا بغير أمره الله تعالى به أن يحكم بينهم بما أنزل الله (باب الا بلاء بالأسنة) (قال الشافعي) اذا كان لسان الرجل غير لسان العرب فألى بلسانه فهو مول وانما تكلم بلسانه بكلمة تخفى الا بلاء وغيره كان كالعربي يتكلم بالكلمة وتختل مفاهيم ليس ظاهرها الا بلاء فستل فان قال أردب الا بلاء فهو مول وان قال لم أرد الا بلاء فالقول قوله مع عييه ان طليتها امرأته وان كان عربيا يتكلم بالأسنة العجم أو بعضها فألى بلسانها آلى به فهو مول وان قال لم أرد الا بلاء دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا دين في الحكم وان كان عربيا لا يتكلم بالعجمية فتكلم ببلاده ببعض أسنة العجم فقال ما عرفت ما قلت وما أردت ا بلاء فالقول قوله مع عييه وليس حاله كحال الرجل يعرف بأنه يتكلم بلسان من أسنة العجم ويعقله وهكذا الأعجمي يولي بالعربية اذا كان يعرف الا بلاء بالعربية لم يصدق في الحكم على أن يقول لم أرد الا بلاء وان كان لا يعرف العربية يصدق في الحكم واذا آلى الرجل من امرأته ثم قال لم أرد ا بلاء ولكن سبق لى شافى لم يدين في الحكم ودين فيما بينه وبين الله تعالى

(باب ابتلاء الخصى غير المحبوب والمحبوب) (قال الشافعي) رحمه الله واذا آلى الخصى غير المحبوب من امرأته فهو كغير المحبوب وهكذا لو كان محبوبا فندبى له ما يبلغ به من المرأة ما يبلغ الرجل حتى يغيب حسنة كان كغير المحبوب في جميع أحكامه واذا آلى الخصى المحبوب من امرأته قيل له في بلسانك لا شئ عليه غيره لأنه من لا يجمع مثله وانما آلى الجماع وهو ممن لا جاع عليه قال ولو تزوج رجل امرأة ثم آلى منها

ويأخذها بأقل القيمين في الغرم واذا لم يحكم شهادته من شهد عنده حتى يحدث منه ما تدرك به شهادته ردها وان حكم بها وهو عدل ثم تغيرت حاله بعد الحكم لم يرد لأننا أنظر يوم يقطع الحاكم بشهادته (باب الرجوع عن الشهادة) (قال الشافعي) رحمه الله الرجوع عن الشهادة ضربان فان كانت على رجل بشئ يتلف من بدنه أو مال يقطع أو قصاص فأخذ منه ذلك ثم رجعا فقالوا عمدناه بذلك فهي كالخنابة فيها القصاص واحتج في ذلك بعلي ومالم يكن من ذلك فيه القصاص أغرموه وعززوا دون الحد وان قالوا لم نعلم أن هذا يجب عليه عزروا وأخذ منهم العقل ولو قالوا أخطأنا كان عليهم الارش ولو كان هذا في طلاق ثلاث أعزمتهم للزوج صداق متلها دخل بها أو لم يدخل بها لأنهم حرموها عليه ولم يكن لها قيمة الا مهر مثلها ولا ألقت الى ما أعطها (قال المزني) رحمه الله ينبغي أن يكون هذا غلطا

من غير الشافعي ومعنى قوله المعروف أن يطرح عنهم ذلك نصف مهر مثلها إذا لم يكن دخل بها (قال الشافعي) رحمه الله وإن كان في دار فآخر حب من يديه إلى غيره عزز وأعلى شهادة الزور ولم يعاقبوا على الخطأ ولم أغرمهم من قبل أن يجعلهم عدولا بالاول فامضناهم - الحكم ولم يكتفوا وعدولا بالآخر فتردد الدار ولم يفتوا شيئا لا يؤخذ ولا يأخذوا شيئا لأنفسهم فأترعه منهم وهم يكتبون شهادته لا تقبل منهم فلا أغرمهم ما أقروه في أيدي غيرهم. (باب علم الحسا كبحال من قضى بشهادته) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا علم القاضي أنه قضى بشهادة عبيدين أو مشركين أو غير عديلين من جرح بين أو أحدهما رد الحكم على نفسه ورده عليه غيره بل القاضي بشهادة الفاسق أين خطأ منه (٣٦٠) بشهادة العبد وذلك أن الله جل ثناؤه قال وأشهدوا ذوي عدل منكم وقال من

ترضون من الشهداء وليس الفاسق بواحد من هذين فمن قضى بشهادته فقد خالف حكم الله ورده شهادة العبد انما هو تأويل وقال في موضع آخر إن طلب الخصم الجرحه اجله بالمصرو وما قاربه فان لم يجئ بها أنفذ الحكم عليه ثم ان جرحهم بعد لم يرد عنه الحكم (قال المزني) قياس قوله الاول ان يقبل الشهود العدول انهما فاسقان كما يقبل انهما عبدان ومشركان ويرد الحكم (قال الشافعي) وإذا أنفذ القاضي بشهادتهما قطعان بان له ذلك لم يكن عليهما ما في شأنهما صادقان في الظاهر وكان عليه أن لا يقبل منهما فهذا خطأ منه فحمله عاقلته (باب الشهادة في الوصية) (قال الشافعي) رحمه الله

ثم خصي ولم يجب كان كالقفل ولو يجب كان لها الخيار مكانها في المقام معه أو فراقه فان اختارت المقام معه قيل له اذا طلبت الوقف ففي بلسانك لأنه ممن لا يجامع « قال الربيع » ان اختارت فراقه فالذي أعرف للشافعي أنه يفرق بينهما وان اختارت المقام معه فالذي أعرف للشافعي أن امرأته العنين اذا اختارت المقام معه بعد الأجل أنه لا يكون لها اخبار ثانية والمحبوب عندي مثله (قال الشافعي) رحمه الله وإذا آلى العنين من امرأته أجل ستة ثم خبرت الآن يطلقها عند الأربعة أشهر فان طلقها ثم راجعها في العدة عاد الايلاء عليه وخبرت عند السنة في المقام معه أو فراقه (ايلاء الرجل مرارا) (قال الشافعي) وإذا آلى الرجل من امرأته فلما منى شهران أو أكثر أو أقل آلى منها مرة أخرى وقف عند الأربعة أشهر الاولى فاما أن ينيء واما أن يطلق فان فاه حبش في البين الاولى والبين الثانية ولم يعد عليه الايلاء لأنه قد حبش في البينين معا وإن أراد بالبين الثانية الاولى فكفارة واحدة وإن أراد عينا عليه غيرها فأحب إلى أن لو يكفر كفارتين وقد قيل كفارة واحدة تجزئه لانهما عينا في شيء واحد وهكذا لو آلى منها فامضت أربعة أشهر آلى ثانية قبل بوقف أو يطلق ولكنه لو آلى فوقف فطلق طلاقا عاك الرجعة ثم آلى في العدة ثم راجع أو فاه ثم آلى ايلاء آخر كان عليه ايلاء مستقبل قال وإذا آلى الرجل من امرأته فخل بينه وبينها بأمر ليس من قبله قبل يكمل أربعة أشهر ثم قدر عليها استوفى له أربعة أشهر كما جعل الله عز وجل له أربعة أشهر متتابعة فإذا لم تكمل له حتى يمضي حكمها استوفى له متتابعة كما جعلت له أولا وذلك مثل أن تحبس فلا يقدر عليها ومثل أن يكون آلى منها صبية لا يقدر على جماعها بحال أو مضانة من مرض لا يقدر على جماعها بحال وإذا صار في حدم من جماع مثله وقف لها بعد أربعة أشهر من يوم يقدر على جماعها فان فاه والطلاق وان آلى طلق عليه قال وإن كانت مريضة يقدر على جماعها بحال أو صبية يجماع مثلها فهي كالصبيحة البالغة وسواء آلى من بكر أو ثيب ولا فية في البكر الا بذهاب العذرة ولا في الثيب الا بغيب الحشفة وإذا كان الحبس عن الجماع في الأربعة الأشهر بسبب المرأة ولا منها ولا أنها حرمت عليه كما تحرم الأجنبية الا بحال يحدثها فالايلاء لازم ولا زاد على أربعة أشهر شيئا فإذا مضت الأربعة أشهر وقف حتى يطلق أو ينيء في جماع أو في معذور وذلك مثل أن يؤلى في مرض هو أربعة أشهر فامضت وقف فان كان يقدر على الجماع بحال فلا في له الا في الجماع وان كان لا يقدر عليه فاه بلسانه ومثل أن يؤلى في حبس أو يؤلى وهو محبوس فإذا مضت أربعة أشهر وهو يقدر على الجماع بحال فاه أو يطلق وان لم يقدر على الجماع بحال للحبس فاه بلسانه (قال الشافعي) رحمه الله ومن قلت له في بلسانك فإذا قدر على الجماع بحال وقفته مكانه فان فاه والطلاق أو يطلق عليه ولا يؤجله إلى

أجل ولشهادته اجنبيان بعد أن فلا المتوفى أعنته وهو الثالث في وصيته وشهدوا رثان بعد غيره أنه أعنته وهو الثالث في الاثنين فسواء يعق من كل واحد منهما نصفه (قال المزني) قياس قوله أن يقرب بينهما وقد قاله في غير هذا الباب قال ولو شهدا وارثان أنه رجع عن عتي الاول وأعتق الآخر أجزت شهادتهما وأما أردهما فمما فاسحا إلى أنفسهما فإذا لم يجز فلا فاما الولاء فلا يملك الاموال وقد لا يصير في أيديهما بالولاء شي ولو أبطلتهما بأمر رثان الولاء رما لا وارث له غيرهما أبطلتهما لذوي أرحامهما ولو شهدا اجنبيان أنه أعتق عبدا هو الثالث وصية وشهدوا رثان أنه رجع فاه وأعتق عبدا هو السادس عتي الاول بغير فرعة للجزء إلى أنفسهما وأبطلت حقهما من الآخر بالقرار ولو لم يقولانه رجع في الاول أقرعت ما حتى يتوطلب الثالث وقول أكثر الغنيين ان

شهادة الاجنبيين والورثة سواء مالم يحرا الى انفسهما قال ولو شهد رجلان لرجل بالثلاث واخر بالثلاث وشهد آخر انه رجع عن أحدهما فالثلاث بينهم ما نصفان وقال في الشهادات في العتق والحد والملاءة واداشهده أن سبده أعتقه فلم يعد لأفاسل العبد أن يحال بينه وبين سيده آخر ووقفت اجارته فان تم عتقه أخذها واررق أخذها السيد ولو شهد شاهد واحد على شاهد آخر بما فانه من بينهما واحد من قولين أحدهما ما وصف في الوقف والثاني لا تمتع منه سيده ويحلف له (اختصر من جامع الدعوى والبيات املاء على كتاب ابن القاسم ومن كتاب الدعوى املاء على كتاب أبي حنيفة ومن اختلاف الاحاديث ومن اختلاف ابن أبي ليلى وأبي حنيفة ومن مسائل شتى سمعتها العظماء) (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن ابن أبي

(٢٦١)

ملكته عن ابن عباس
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال البينة
على المدعي قال الشافعي
أحسبه قال ولا تبينه
قال واليه على المدعي
عليه قال وإذا ادعى الرجل
النفي في يدي الرجل
فالظاهر رأيته لمن هو في
يده مع عيه لانه أقوى
سببا فان استوى سببهما
فهو فيه سواء فان
أقام الذي ليس في يديه
البينة قبل لصاحب البد
البينة التي لا تخبرني
أنصها بشهادتها أقوى
من كينونة النفي في
يدك وقد يكون في يدك
مالا تخلفك فهو له فعدل
قوة سببه على سببها
أقام الآخرة قبل
قد استويتما في الدعوى
والبينة والدي النفي في
يده أقوى سببا فهو له
لفضل قوة سببه وهذا
معتدل على أصل
القياس والسنة على

أجل الصحيح اذا وقفته بعد أربعة أشهر قال وإذا آلى فغلب على عقله فدامضت أربعة أشهر لم يوقف حتى يرجع اليه عقله فان عقل بعد الأربعة الأشهر وقف مكانه فأما أن يبي أو أمان أن يطلق وإذا آلى الرجل من امرأته ثم أحرم فقبل له اذا مضت أربعة أشهر فإن فسد أحرامك وخرحت من حكم الإيلاء وان لم تنفي طلق عليك لا أحدثت منع الجماع وان آلى ثم تظاهر وهو يحد الكفارة فدامضت أربعة أشهر وقف فقبل له أتدخلت منع الجماع على نفسك فان فقت فأنت عاص بالاصابة وأنت متظاهر وليس لك أن تطأ قبل الكفارة وان لم تنفي أو يطلق أو يطلق عليك وهكذا لو تظاهر ثم آلى لان ذلك كله جاءه لامنها ولم يحرم عليه بالظهار حرمة الاجنبية

(اختلاف الزوجين في الاصابة) (قال الشافعي) رحمه الله واذا وقفنا المولى فقال قد أصبتها وقالت لم يصبني فان كانت نسيا فالقول قوله مع عينه لانه تدعى ما تكون به الفرقة التي هي اليه وان كانت بكرا أربها النساء فان قلن هي بكر فالقول قولها مع عينا واذا قالت قد أصابني وانما أدخله بيده حتى غيب الحشفة فذلك في ان صدقها « قال الربيع » وان غلبته على نفسه حتى أدخلته بيده فقد فاء وسقط عنه الإيلاء ولا كفارة عليه لانه مكره (قال الشافعي) وان وقف بأنها سألت وقفه فادعى أصبتها في الأربعة الأشهر وأنكرت فالقول فيها كالقول اذا وقفناه بعد أربعة أشهر يصدق ان كانت نسيا وتصدق هي ان كانت بكرا (من يجب عليه الظهار ومن لا يجب عليه) أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى الذين يظهرون منكم من نساءهم ما هن أمهاتهم ان أمهاتهم الا الاثني ولعنهم وانهم ليقولون منكم من القول وزورا وان الله لعفو غفور (قال الشافعي) فكل زوج جاز طلاقه وجرى عليه الحكم من بالغ غير مغلوب على عقله وقع عليه الظهار سواء كان حرا أو عبدا أو من لم تكمل فيه الحرية أو نسيا من قبل أن أصل الظهار كان طلاق الجاهلية فحكم الله تعالى فيه بالكفارة فحرم الجماع على المتظاهر بتخريمه للظهار حتى يكفر وكل هؤلاء ممن يلزمه الطلاق ويحرم عليه الجماع بتخريمه اذا كانوا بالغين غير مغلوبين على عقولهم قال وطهار كل واحد من هؤلاء يقع على زوجته دخل بها أو لم يدخل بها صغيرة كانت أو كبيرة يجمل جساها أو يقدر عليه أو لا يجمل ولا يقدر عليه بان تكون حائضا أو محرمة أو رتقاء أو صغيرة لا يجتمع مثلها أو خارجة من هذا كله قال ولو تظاهر من امرأته وهي أمة ثم اشتراها فسد النكاح والظهار بحاله لا يقربها حتى يكفر من قبل أن الظهار لزمه وهي زوجة واذا تظاهر السكران لزمه الظهار فأما المغلوب على عقله بغير سكر فلا يلزمه واذا تظاهر الاخرس وهو يعقل الاشارة أو الكتابة لزمه الظهار واذا تظاهر من امرأته ثم قال لامرأته أخرى قد أشركتك معها أو قال أنت مثلها أو ما أشبه هذا برديه الظهار فان عليه ما قلنا في رجلين تناعيا دابة وأقام كل واحد منهما البينة أنها دابة تبعتها فقصي بها رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هي في يديه قال وسواء التداخي والبينة في التنازع وغيره وسواء أقام أحدهما شاهدا وامرأتين والآخرة غيرتان كان بعضهم أرجح من بعض وان أراد الذي قامت عليه البينة أن أحلف صاحبها مع يمينه لم يكن ذلك له الآن يدعي أنه أخرجه الى ملكه فهذه دعوى أخرى فعليه اليه ولو ادعى أنه نكح امرأته لم يقبل دعواه حتى يقول نكحتها بولي وشاهدي عدل ورضاها فان حلفت برئت وان نكحت حلف وقضي له بأنها زوجته (قال الشافعي) والأيمان في الدماء بخالفة لغيرها لا يبرأ منه الا بيمينين أو بيمين واحدة والنفس والجرح في هذا نقله ونقصه منه بشكوكه ويمين صاحبه (قال المزني) رحمه الله قطع في الاملاء بان لا قسامة بدعوى ميت ولكن يحلف الذي عليه ويدأ فان أبي حلف الاولياء واستحقوا دمه

ما قلنا في رجلين تناعيا دابة وأقام كل واحد منهما البينة أنها دابة تبعتها فقصي بها رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هي في يديه قال وسواء التداخي والبينة في التنازع وغيره وسواء أقام أحدهما شاهدا وامرأتين والآخرة غيرتان كان بعضهم أرجح من بعض وان أراد الذي قامت عليه البينة أن أحلف صاحبها مع يمينه لم يكن ذلك له الآن يدعي أنه أخرجه الى ملكه فهذه دعوى أخرى فعليه اليه ولو ادعى أنه نكح امرأته لم يقبل دعواه حتى يقول نكحتها بولي وشاهدي عدل ورضاها فان حلفت برئت وان نكحت حلف وقضي له بأنها زوجته (قال الشافعي) والأيمان في الدماء بخالفة لغيرها لا يبرأ منه الا بيمينين أو بيمين واحدة والنفس والجرح في هذا نقله ونقصه منه بشكوكه ويمين صاحبه (قال المزني) رحمه الله قطع في الاملاء بان لا قسامة بدعوى ميت ولكن يحلف الذي عليه ويدأ فان أبي حلف الاولياء واستحقوا دمه

وان أبو بطل حقههم وقال في كتاب اختلاف الحديث من ادعى دما ولادلالة الحاكيم على دعواه كالدلالة التي قضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقسامة أحلف المدعي عليه كما يخلف فيما سوى الدم (قال المزني) رحمه الله وهذا به أشبه ودليل آخر حكم النبي صلى الله عليه وسلم في القسامة بتدنية المدعي لا غيره وحكم فيما سوى ذلك بتدنية عين المدعي عليه لا غيره فإذا حكم الشافعي فيما وصفت بتدنية المدعي عليه ارتفع عند إيمان القسامة (قال الشافعي) والدعوى في الكفالة بالنفس والنكول ورد اليقين كهي في المال إلا أن الكفالة بالنفس ضعيفة ولو أقام بينة أنه أكرامه بيتا من داره شهرين عشرة وأقام المكثري البينة أنه أكرامه بيتا من داره شهرين عشرة فالحق بطلان دعواه وان كان (٣٦٢) فان كان سكن فعليه كراهة مثلها ولو ادعى دارا في يدي رجل فقال ليست بثلثي

وهي افضلان فان كان

فيها مثل ما عليه في التي تظاهر منها وهو طهار فان لم يرد به طهارا ولا تجر بما فليس بظاهر ولا شيء عليه وإذا قال لا امرأته أنت علي كظهر أبي ان شاء الله فليس بظاهر ولو قال ان شاء فلان فليس بظاهر حتى يعلم أن فلانا قد شاء وإذا تظاهر الرجل من امرأته ثم تركها أكثر من أربعة أشهر فهو متظاهر ولا يلايه عليه بوقف له لان الله تعالى قد حكم في الظاهر غير حكمه في الايلاء فلا يكون المتظاهر موليا ولا المولى متظاهرا بأحد القولين ولا يكون عليه بأحدهما إلا أيها جعل على نفسه لانه مطيع لله تعالى بترك الجماع في الطهار عاصي لو جامع قبل أن يكفر وعاص بالايلاء وسواء كان مضارا بالظهار أو غير مضار إلا أنه يأثم بالضرار كما يأثم لو آلى أقل من أربعة أشهر يرد ضرارا ولا يحكم عليه حكم الايلاء بالضرار ولو تركها الدهر بلا عين يرد ضرارا ولا يحكم عليه حكم الايلاء ولا يحال حكمهما أنزل الله تبارك وتعالى فيه

(الظهار) (قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتصرون رقية من قبل أن يتأسا ذلككم توعظون به والله بما تعملون خبير فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتأسا فن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا (قال الشافعي) سمعت من أدعى من أهل العلم بالقرآن يذكر أن أهل الجاهلية كانوا يطلقون بثلاث الظهار والايلاء والطلاق فأمر الله تعالى بالطلاق طلاقا وحكم في الايلاء بان أمهل المولى أربعة أشهر ثم جعل عليه أن ينيء أو يطلق وحكم في الظهار بالكفارة فإذا تظاهر الرجل من امرأته يرد بطلاقها أو يرد بتجريحها بطلاق فلا يقع به طلاق بحال وهو متظاهر وكذلك ان تكلم بالظهار ولا ينوي شيئا فهو متظاهر لانه متكلم بالظهار ويلزم الظهار من لزومه الطلاق ويسقط عنه سقطا عنه وإذا تظاهر الرجل من امرأته قبل أن يدخل بها أو بعد ما دخل بها فهو متظاهر وإذا طلقها فكان لا يملك رجعتها في المدة ثم تظاهر منها لم يلزمه الظهار وإذا طلق امرأته فكان يملك رجعة أحدهما ولا يملك رجعة الأخرى فتظاهر ستماني كلمة واحدة لم يلزمه الظهار من التي يملك رجعتها ويسقط عنه من التي لا يملك رجعتها (قال الشافعي) وإذا تظاهر من أمته أم ولد كانت أو غير أم ولد لم يلزمه الظهار لان الله عز وجل يقول والذين يظاهرون من نسائهم وليست من نسائهم ولا يلزمه الايلاء ولا الطلاق في الايلاء والظهار وكذلك قال الله تبارك وتعالى الذين يؤلون من نسائهم ثم يرضون أربعين يوما من أمته لم يلزمه الايلاء وكذلك قال والذين يرمون أزواجهم وليست من أزواجهن ولا يلزمه الايلاء ولا الطلاق عن الله عز وجل أنها ليست من نسائنا وإنما نسائنا أزواجنا ولو جاز أن يلزم واحد من هذه الاشكام لزمها كلها لان ذكر الله عز وجل لها واحد

(ما يكون ظهارا وما لا يكون) (قال الشافعي) رحمه الله والظهار أن يقول الرجل لامرأته

حاضر أصيرتمه وجعلته خصما عن نفسه وان كان غائبا كتب اقراره وقيل للمدعي أقم البينة فان أقامها قضى بها على الذي هي في يديه ويجعل في القضية ان المقر بها على حجة (قال المزني) رحمه الله فقد قطع بالقضاء على غائب وهو أولى بقوله (قال الشافعي) ولو أقام رجل بينة أن هذه الدار كانت في يديه أمس لم أقبل قد يكون في يديه ما ليس له الآن بقيم بينة أنه أخذها منه ولو أقام بينة أنه غصبها أباه وأقام آخر البينة أنه أقر له بها فهي للغصب ولا يجوز اقراره فيما غصب (قال الشافعي) وإذا ادعى عليه شيئا كان في يدي الملتحط على عليه وقال في كتاب ابن

أبي ليلى وإذا اشتراه حلف على البيت (باب الدعوى في الميراث من اختلاف أبي حنيفة وأبي ليلى) أنت (قال الشافعي) ولو هلك نصراني وله ابنان لم ونصراني فشهد مسلمان للمسلم أن أباه مات مسلما ونصراني مسلمان أن أمه ماتت نصرانيا صلى عليه في البينة التي لا تكون إلا أن يكذب بعضهم بعضا جعل الميراث للنصراني ومن رأى الأقرع أفرع فن خرجت قرعته كان الميراث له ومن رأى أن يقسم إذا تكافأت بينتهما جعل بينهما راقصا صلى عليه بالاشكال كيصلى عليه لو اختلط بمسلمين موق (قال المزني) أنه ما خلق عندي أنه ان كان أصل دينه النصرانية فاللذان شهدا بالاسلام أولى لانهما علمتا بما حدثت خفي على الآخرين وان لم يدريا أصل دينه والميراث في أيديهما فيبينهما نصقان وقد قال الشافعي لو رجا أحدهما طائرا ثم رماه الثاني فلم يدرا لمغبه الاول ان يكون

فلى ميراثي مع زوجها وقال زوجها بل ماتت فأحرزنا ما أبني المال ثم مات أبني فلما لي قال قول الآخر لأنه وارث لأخته وعلى الذي يدعي أنه محبوب البينة وعلى الآخر فيما يدعي أن أخته ورثت أبنا البينة ولو أقام البينة أنه ورثت هذه الامنة من أبيه وأقامت امرأة البينة أن أباه أصدقها أباهما فهي المرأة كما يبيعها ولم يعلم شهود الميراث (باب الدعوى في وقت قبل وقت) (قال الشافعي) وإذا كان العبد في يد رجل فأقام رجل بينة أنه له منذ سنين وأقام الذي هو في يده البينة أنه له منذ سنة فهو والذي هو في يده ولم أنظر إلى قديم الملك وحديثه (قال المزني) أشبه بقوله أن يجعل الملك للأقدم أولى كما جعل ملك النجاج أولى وقد يمكن أن يكون صاحب النجاج قد أخرج من ملكه كما أمكن أن يكون صاحب الملك الأقدم (٢٦٤) أخرجه من ملكه (باب الدعوى على كتاب أبي حنيفة)

أو نكحت فلانة ولو قال لامرأة لم ينكحها إذا نكحتك فانت على كظهر أمي فنكحها لم يكن متظاهرا لأنه لو قال في تلك الحال أنت على كظهر أمي لم يكن متظاهرا لأنه انما يقع التحريم من النساء على من حل (١) ثم حرم فأما من لم يحل فلا يقع عليه تحريم ولا حكم تحريم لأنه محرم فلا معنى للتحريم في التحريم لأنه في الحالين قبل التحريم وبعده محرم بتحريم (قال الشافعي) ويرى مثل معنى ما قلت عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم عن علي وابن عباس رضي الله تعالى عنهما وغيرهم وهو القياس وإذا قال أنت على كظهر أمي يريد طلاقا واحدا أو ثلاثا أو طلاقا بلا بينة عدل لم يكن طلاقا لما وصفت من حكم الله عز وجل في الظهار وأبى بينا في حكم الله تعالى أن ليس الظهار اسم الطلاق ولا ما يشبه الطلاق مما ليس لله تبارك وتعالى فيه نص حكم ولا رسول الله صلى الله عليه وسلم وما كان خارجا من هذا مما يشبه الطلاق فأنما يكون قياسا على الطلاق وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق كظهر أمي يريد بالظهار فهي طالق ولاظهار عليه لأنه صرح بالطلاق ولم يكن لكظهر أمي معنى إلا أنه حرام بالطلاق وكظهر أمي محال لا معنى له فإنه الطلاق وسقط الظهار وهكذا إن قال أنت على حرام كظهر أمي يريد الطلاق فهو طلاق وإن لم ير الطلاق فهو متظاهر وإن قال لامرأته أنت على حرام كظهر أمي ثم قال لأخرى من نسائه قد أشركتكم معها وأنت مثلها وأنت كهى أو أنت شريكها وما أشبه هذا لا يرده ظهارا ليلزمه ظهارا لأنها تكون شريكها ومعهام مثلها في أنها زوجة له كهى وعاصية له كهى ومطبعة له كهى وما أشبه هذا مما ليس بظهار قال وإذا تظاهر الرجل من أربع نسوة بكلمة واحدة أو بكلام متفرق فسواء وعليه في كل واحدة منهن كفارة لأن التظاهر بتحريم لكل واحدة منهن لا يحل له بعد حنفي يكفر كما يطلقهن معافي كلمة واحدة أو كلاما متفرقا فتكون كل واحدة منهن طالقا وإذا تظاهر الرجل من امرأته مرتين أو ثلاثا أو أكثر يربى بكل واحدة منهن ظهارا غير صاحبه قبل يكفر فعليه في كل تظاهرا كفارة كما يكون عليه في كل تغطية تطليقة لأن التظاهر طلاق جعل المخرج منه كفارة ولو قالها متتابعة فقال أردت ظهارا واحدا كان واحدا كما يكون لو أراد طلاقا واحدا وأبانه بكلمة واحدة وإذا تظاهر من امرأته ثم كفر ثم تظاهر منها مرة أخرى كفر مرة أخرى ولو قال لامرأته إذا تظاهرت من فلانة امرأة أخرى فانت على كظهر أمي فتظاهر منها كان من امرأته التي قال لها ذلك متظاهرا ولو قال لامرأته إذا تظاهرت من فلانة امرأة أخرى فانت على كظهر أمي فتظاهر منها كان من امرأته التي قال لها ذلك لم يكن عليه ظهار لأن ذلك ليس بظهار وكذلك لو قال لها إذا طلقها فانت طالق فطلقها لم تكن امرأته طالقا لأنه طلق غير زوجته قال وإذا قال الرجل لامرأته أنت على أو عندى كاهى أو أنت بمثل أى أو أنت عدل أى وأراد في الكرامة فلا تظاهر وإن أراد تظاهرا فهو ظهار وإن قال لا بينة لي فليس بظهار (١) قوله ثم حرم أى بهذا التحريم فتنبه

(قال الشافعي) رجه الله وإذا أقام أحدهما البينة أنه اشترى هذه الدار منه بمائة درهم ونقده الثمن وأقام الآخر بينة أنه اشترى داره منه بمائة درهم ونقده الثمن بسلا وقت فكل واحد منهما بالخيار أن شاء أخذ نصفها بنصف الثمن الذي سعى شهوده ويرجع بالنصف وإن شاء ردها وقال في موضع آخر إن القول قول البائع في البيع (قال المزني) هذا أشبه بالحق عندى لأن البينتين قد تكافأا ولمقر له بالدار سبب ليس لصاحبه كما يدعيانها جعجا بينة وهي في يد أحدهما فتكون لمن في يده لقوة سببه عنده على سبب صاحبه (قال المزني) رجه الله وقد قال لو أقام كل واحد منهما البينة على دابة أنه

تحمها أبطمها وقيل قول الذي هو في يده (قال الشافعي) رجه الله ولو أقام بينة أنه اشترى هذا الثوب من (متى) فلان وهو ملكه بثلث مسمى ونقده فانه يحكم به للذي هو في يده لفضل كونه (قال المزني) وهذا يدل على ما قلت من قوله (قال الشافعي) رجه الله ولو كان الثوب في يد رجل وأقام كل واحد منهما البينة أنه ثوبه باعه من الذي هو في يده بألف درهم فانه يقضى به بين المدعين نصفين ويقضى لكل واحد منهما ما عليه بنصف الثمن (قال المزني) رجه الله ينبغي أن يقضى لكل واحد منهما بجميع الثمن لأنه قد اشترىه من أحدهما ويقضه ثم عليه الآخر ويشتريه منه ويقضه فيكون عليه ثمان وقد قال أيضا لو شهد شهود كل واحد على اقرار المشتري أنه اشتراه وأقر بالشراء قضى عليه بالثمنين (قال المزني) سواء

إذا شهدوا أنه اشترى أو أقر بالشراء (قال الشافعي) رحمه الله ولو أقام رجل بيته أنه اشترى منه هذا العبد الذي في يديه بالقدرة هم وأقام العبد بيته أن سيده الذي هو في يديه أعتقه ولم يوقت الشهود فإني أبطل البيتين لأنهما تضادا وأحلفه ما عتقه (قال المزني) قد أبطل البيتين فيما عيكن أن تكونا فيه صادقين فالقياس عندني أن العبد في يدي نفسه بالحرية كشرقي من البائع فهو أحق بقوة السبب كإذا أقام بيته والشئ في يدي أحدهما كان أولى به لقوة السبب وهذا أشبه بقوله (قال الشافعي) ولا أقبل البيته أن هذه الجارية بنت أمته حتى يقولوا ولدتها في ملكه ولو شهدوا أن هذا الغزل من قطن فلان جعلته لفلان وإذا كان في يديه صبي صغير يقول هو عبدي فهو كالثوب إذا كان لا يتكلم فإن أقام رجل بيته أنه ابنه (٢٦٥) جعلته ابنه وهو في يدي الذي هو في يديه وإذا كانت

الدار في يدي رجل لا يتبعها فأقام رجل البيته أن نصفها له وآخر البيته أن جميعها له فلصاحب الجميع النصف وأبطل دعواهما فلا حق لهما ولا قرعة وقد مضى ما هو أولى به في هذا المعنى قال وإذا كانت الدار في يدي ثلاثة فادعى أحدهم النصف والآخر الثلث والآخر السدس ويحد بعضهم بعضا ففيهم على ما في أيديهم (٢) ثلثا ثلثا (قال الشافعي) رحمه الله فإذا كانت في يدي اثنين فأقام أحدهما بيته على الثلث والآخر على الكل جعلت الأول الثلث لأنه أقل مما في يديه وما بقي للآخر

(باب في القافة ودعوى الولد من كتاب الدعوى والبيئات ومن كتاب نساح قديم)

(مضى نوجب على المظاهر الكفارة) (قال الشافعي) رحمه الله قال الله تبارك وتعالى ولذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتعذبوا في ذلك ما ينعون (قال الشافعي) الذي علقتم عمامة في يعودون لما قالوا أن المظاهر حرم مس امرأته بالظهار فإذا أتت عليه مدة بعد القول بالظهار لم يحرمها بالطلاق الذي يحرمه ولا شيء يكون له مخرج من أن تحرم عليه به فقد وجب عليه كفارة المظاهر كما أنهم يذهبون إلى أنه إذا أمسك ما حرم على نفسه أنه حلال فقد عاد لما قال فخالفه فأحل ما حرم ولا أعلم له معنى أولى به من هذا ولم أعلم مخالفا في أن عليه كفارة المظاهر وإن لم يعد بظاهرها آخره لم يحجز أن يقال لما لم أعلم مخالفا في أنه ليس بمعنى الآية وإذا حبس المظاهر امرأته بعد الظهار قدر ما يمكنه أن يطلقها ولم يطلقها فكفارة المظاهر لازمة ولو طلقها بعد ذلك أو لا عنها فحرمت عليه على الأبد لم يمتبه كفارة المظاهر وكذلك لو ماتت أو ارتدت فقتلت على الردة ومعنى قول الله تعالى من قبل أن يتأسا وقت لأن يؤدي ما أوجب عليه من الكفارة فيها قبل المأساة فإذا كانت المأساة قبل الكفارة فذهب الوقت لم تبطل الكفارة ولم يزد عليه فيها كما يقال له إذا الصلاة في وقت كذا وقبل وقت كذا فذهب الوقت فيؤديها لأنها فرض عليه فإذا لم يؤديها في الوقت إذاها قضاء بعده ولا يقال له زد فيها الزهاب الوقت قبل أن تؤديها قال وهكذا لو كانت امرأته معه فأصابها قبل أن يكفر واحدة من الكفارات أو كفر بالصوم فأصاب في ليل الصوم لم ينتقض صومه ومضى على الكفارة ولو تظاهر منها ثم مات مكانه أو ماتت مكانها قبل أن يمكنه أن يطلق لم يكن عليه ظهار ولو تظاهر منها فتابعت التظاهر طلاقا فخلل له بعده قبل زواج له عليها فيه الرجعة أو لا رجعة له لم يكن عليه بعد الطلاق كفارة لأنه أتبعها الطلاق مكانه فإن راجعها في العدة فعليه الكفارة في التي يملك رجعتها ولو طلقها ساعة نكحها لأن مراجعتها بعد الطلاق أكثر من حبسها بعد الظهار وهو يمكنه أن يطلقها ولو تظاهر منها ثم أتبعها طلاقا لا يملك فيه الرجعة ثم نكحها لم تكن عليه كفارة لأن هذا مملوك غير المملوك الأول الذي كان فيه الظهار ألا ترى أنه لو تظاهر منها بعد طلاق لا يملك فيه الرجعة لم يكن فيه متظاهرا ولو طلقها ثلاثا أو طلاقا فخلل له حتى تنكح زوجا غيره سقط عنه الظهار ولو نكحها بعد زواج لم يكن متظاهرا لما وصفت وبأن طلاق ذلك المملوك مضى وحرمت ثم نكحها فكانت مستأنفة حكمها حكم من لم تنكح قط إذا سقط الطلاق سقط ما كان في حكمه وأقل من ظهار وإيلاء ولو تظاهر منها ثم لا عنها مكانه بلا فصل كانت فرقة لها يفرق بينهما وسقط الظهار ولو حبسها بعد الظهار قدر ما يمكنه العان فلم يلاعن كانت عليه كفارة المظاهر لا عن أولم يلاعن وإذا تظاهر المسلم من امرأته ثم ارتد وأردت مع الظهار فإن عاد المرتد منها إلى الإسلام أو لم يعد المرتد منها إلى الإسلام فلا ظهار عليه إلا أن الظهار وإن طلقها مع عودة المرتد منها إلى الإسلام أو لم يعد المرتد منها إلى الإسلام فلا ظهار عليه إلا أن

(٣٤ - الام - خامس) (قال الشافعي) أخبرنا شفيان عن الزهري عن عمرو عن عائشة قالت دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم أعرف السرو ووجهه فقال ألم تري أن رجلا المدلي تظن إلى أسامة وزيد علمهما قطيفة قد غطا رؤسهما وحدث أقدامهما فقال إن هذه الأقدام بعضها من بعض (قال الشافعي) فلو لم يكن في القافة إلا هذا لانتفى أن يكون فيه دلالة أنه لم يولم يكن على القول له لا تغفل هذا لأننا أن أصبت في شيء لم نعلم أن نخطئ في غيره وفي خطئك قد في حصنة أو في نسب وما أقره إلا أنه رضيه وراه علما ولا يسر إلا بالحق صلى الله عليه وسلم ودعا عمر رحمه الله فأنفق رجلين أذيعوا لافقال لقد اشترى كلفة فقال عمر للغلام وآل أبيه ما شئت وشئت أنس في ابن له فدعا له القافة (قال الشافعي) رحمه الله وأخبرني عبد بن أهل العلم من المدينة قوله ثلثا ثلثا كذا في الأصل مضيا عليه وليستأمل أه كنية معجبة

لهما أو لأحدهما أو بموتان أو أحدهما فيخلف في ذلك ورتهم ما في أقام بينة على شيء فهو له وإن لم يقم بينة فالقياس الذي لا يعذر أحد عندي بالغفلة عنه على الإجماع أن هذا المتاع بأبيه ما جعاه وبهم ما نصين وقد عاك الرجل متاع المرأة وتلك المرأة متاع الرجل ولو استعملت الظنون عليهم ما لحكم في عطار ودبايح ينار عان عطر أو دباغاني أبيهما إن أحسن للعطار العطر وللدباغ الدباغ ولحكمت فيما يذاع فيه معسر وموسر من أولي باب أبيه جعله لأمير ولا يجوز الحكم بالتلفون (باب أخذ الرجل حقه من غنمه إياه) (قال الشافعي) وكانت هند ذرة لابي بنان وكان القيم على ولدها الصغرهم بأمر زوجه فأذن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم لما شكت إليه أن تأخذ من ماله ما يكفيها ولدها بالمعروف فبذلها الرجل (٣٦٧) يكون له الحق على الرجل فبذعه إياه فله أن يأخذ من ماله

حس وحده وزنه أو كله فإن لم يكن له مثل كانت قيمته ذنير أو درهم وإن يجده مالا باع عرضه واستوفى من غنمه حقه فإن قيل فقيدروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذا من اتنك ولا تخن من خاتك قبل أنه ليس بنات ولو كان نابتا لم تكن الخيانة ما أذن بأخذه صلى الله عليه وسلم واتم الخيانة أن آخذته درهما بعد استيفاء درهمي فأخونه بدرهم كما غاف في درهمي فليس لي أن أخونه بأخذه ما ليس لي وأن خاتني

(باب عتق النكر في العتق والمرض والوصايا في العتق)

(قال الشافعي) من أعتق نكره في عتق وكان له مال يبلغ قيمة

من بني آدم فلطمت وجهها وعلى رقبة أعتقها فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أين الله فقالت في السماء فقال من أنا فقالت أنت رسول الله قال فاعتقها قال عمر بن الحكم أشياء بارئ من الله كأنصهها في الجاهلية كأن في الكهات فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تأو الكهات فقال عمر وكان تطير فقال انما ذلك شيء لم يجده أحدكم في نفسه فلا يصدتنكم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اسم الرجل معاوية بن الحكم كذا لثروي الزهري ويحيى بن أبي كثير (قال الشافعي) وإذا أعتق صبيها أحد أو موم من أجزائها عنه ان شاء الله تعالى لا نأصلي عليها ونؤتيها حنكها لحكم الأيمان وإن أعتق من ثمة عن الإسلام لم تجزئ ولو رجعت بعد عتقه إياها إلى الإسلام لأنه أعتقها وهي غير مومنة وإن ولدت خرسا على الأيمان وكانت تشربه ونصلي أجزائها عنه ان شاء الله تعالى وإن جاء ثمان بلاد النسر لم يملكوا خرسا فأشارت بالإيمان وصلت وكانت أشارتها تعقل فاعتقها أجزائها ان شاء الله تعالى وأحب إلى أن لا يعتقها إلا أن تبكلم بالإيمان وإن سببت صبية مع أبيها كافرين فقتلت ووصفت الإسلام إلا أنهم لم تبلغ فاعتقها عن ظهرها لم تجزئ حتى تصف الإسلام بعد البلوغ وإذا فعلت فاعتقها أجزائها عنه وإذا وصفت الإسلام بعد البلوغ فاعتقها مكله أجزائها عنه ووصفها الإسلام أن تشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وتبرأ مما خالف الإسلام من دين فافعلت فهذا كمال وصف الإسلام وأحب إلى لو امتحنها بالأقرار بالبعث بعد الموت وما أشبهه (من يجزئ من الرقاب إذا أعتق ومن لا يجزئ) (قال الشافعي) رحمه الله لا يجزئ في طهار ولا رقبة واجبة رقبة تشتري بشرط أن تعتق لأن ذلك يضع من غنمها ولا يجزئ فيها مكاتب أدى من نجومة شبا أو لم يؤد لأنه ممنوع من بيعه فإذا عجز المكاتب أو اختار العجز فاعتق بعد عجزه أو اختاره العجز أجزاء ولا تجزئ أم الولد قول من لا يبيعها وتجزئ في قول من يرى للسبيد بيعها ويجزئ المدبر لأنه يباع وكذلك يجزئ المعتق إلى أجل وإن أعتق عبده مرهونا أو جانيه جانيه فأدى الرهن أو الجانيه أجزأ عنه وإن أعتق ما في بطن أمته عن طهاره أو رقبة لزمته ثم ولدته تاما لم يجزئه لأنه أعتقه ولا يدري أن يكون أو لا يكون ولا يجزئ من العتق الاعتق من صار إلى الدنيا وإن أعتق عبده غائبا ثابت أنه كان حيا يوم وقع العتق أجزأ عنه وإن لم يثبت ذلك لم يجزئ عنه لأنه على غير يقين من أنه أعتق لأن العتق لا يكون إلا حي وإن وجبت عليه رقبة فاشتري من يعتق عليه عتق عليه إذا ملكه وكان عتقه وصحته سواء ساعة تملكه يعتق عليه ولا يجزئه عتقه وبأي وجه ملك عبده له يثبت له عليه الرق فاعتقه بعد الملك أجزأ عنه ولو كان عديدين رجلين فاعتقه أحدهما وهو موسر بنوي أن يكون حرا عن طهاره أجزأ من قبل أنه لم يكن لشره أن يعتق ولا ردعتقه ولو كان معسرا فاعتقه عن طهاره فعتق نصفه ثم ملك نصفه بعد ما أعتقه عن طهاره أجزأ

العبد قوم عليه قيمة عدل وأعطى شركاه حصصهم وعتق العبد والأفقد عتق منه ما عتق وهكذا روي ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) ويحتمل قوله في عتق الموسر وأعطى شركاه حصصهم وعتق العبد معين أحدهما أنه يعتق بالقبول ويدفع القيمة والآخر أنه يعتق بقول الموسر ولو أعتق العبد حرا واتبع بما ضمن بهذا القول يبيع نفسه القياس (قال المزني) وبهذا القول الأول قال في كتاب الوصايا في العتق وقال في كتاب اختلاف الأحاديث يعتق يوم تكلم بالعتق وهكذا قال في كتاب اختلاف ابن أبي ليلى وأبي حنيفة وقال أيضا فان مات المعتق أخذ عتقته من أرض المال لا ينعته الموت حقا لزمه كالأجنبي جناية والعبد حرة في شهادته وحدوده وصيغته وجنانيته قبيل القيمة ودفعها (قال المزني) وقد قطع بان هذا المعنى أصح (قال المزني) وقطعه في أربعهم واضع أوليه

من أحد قولين لم يقطع به وهو القياس على أصله في القرعة ان العتق يوم تكلم بالعتق حتى أفرغ بين الأحياء والموتى فهذا أولى بقوله (قال المرنى) رحمه الله قد قال الشافعي لو أعتق الثاني كان عتقه باطلا وفي ذلك دليل لو كان ملكه بحاله لعتق باعتقائه ما به وقوله في الامة بينهم انه ان أجله باصارت أم ولده ان كان موسرا كالعتق وان شريكه ارب وطئها قبل أخذ القيمة كان مهرها عليه تاما وفي ذلك قضاء لما قلنا ودليل آخر لما كان الثمن في اجماعهم ثنتين أحدهما في بيع عن راض يجوز فيه التغاين واخر قيمة متلف لا يجوز فيه التغاين وانما هي على التعديل والتفريط فلما حكم النبي صلى الله عليه وسلم على المعتق الموسر بالقيمة دل على انها قيمة متلف على شريكه يوم أنفقه فهذا كله قضاء لأحد قوليه على الآخر (٣٦٨) وبالله التوفيق (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال أحدهما لصاحبه

لانه أعتق رقبة تامة عن ظهاره ولو كان قال لبيده أولكم يدخل هذه الدار فهو حر ثم أمر أحدهما أن يدخل الدار ونوى أن يعتق بالحنث عن ظهاره لم يجزه اذا دخل الدار فعتق عليه لانه يعتق بالحنث بكل حال وينبع من بقي من رقيقه أن يعتق بحنث ولو قال له رجل لك على عشرة دنانير على أن تعتق عبدا فاعتقه عن ظهاره وأخذ العشرة لم يجزه لانه أخذ عليه جعلا ولو أخذ الجعل وأعتقه ثم رده لم يجزه ولو أوى الجعل أولا ثم أعتقه عن ظهاره أجزاء (قال الشافعي) ولا يجزئه أن يعتق رقبة عن ظهاره ولا واجب عليه الابنية يقدمها قبل العتق أو معه عن الواجب عليه وجماع ذلك أن يقدمه بالعتق قصد واجب لأن يرسل بالابنية ارادة واجب ولا تطوع ولو كان على رجل ظهار فاعتق عنه رجل عبدا لمعتق بغير أمره لم يجزئه وكان ولاؤه لسيد الذي أعتقه ولو كان الذي عليه الظهار أعطاه شيئا على أن يعتق عنه عبدا لم يعتقه بغيره أو لم يعطه فساله أن يعتق عنه عبدا لم يعتقه فاعتقه أجزاء والوالاء الذي عليه الظهار الذي أعتق عنه وهذا منه كسراء مقبوض أو هبة مقبوضة وكالواشترى رجل من رجل عبدا فلم يقبضه المشتري حتى يعتقه جاز عتقه وكان ضمنا منه والعتق أكثر من القبض قال واذا وجب على الرجل ظهارا أو كفارتان فاعتق عبدا عنهما معاجله عن أيهما شاء وأعتق غيره عن الآخر لانه قصد به قصد واجب ولو أعتق آخر عنهما أجزاء هذا المعنى لانه قد استكمل عتق عشرين عن ظهارين نصفان نصف قال واذا أعتق عشرين عن ظهارين أو ظهار وقتل كل واحد منهما عن الكفارتين معاجله كل واحد منهما عن أيهما شاء وان لم يجعله أجزاء ما لانه قصد بهما قصد كفارتين وأجزأهما وصفت أن كل واحد من الكفارتين قد أعتق فيها عبدا تاما نصفان عن واحدة ونصفان واحدة ثم أخرى نصفان واحدة ونصفان واحدة فأكمل فيها العتق وعتقه عن نفسه للظهار لزمه لاعن امرأته فلذا قصد قصد الكفارة عن الظهار أجزاء ولو أعتق عشرين عن ظهار واحد فإراد أن يجعل أحدهما عن ظهاره الذي أعتق عنه واخر عن ظهاره عليه غيره لم يكن له ذلك لان عتقه ما قدم مضى لا ينوي به الا أحدا للظهارين فيجزئه ما نوى ولا يجزئه ما لم ينو قال ولو وجبت عليه رقبة فشكل أن تكون عن ظهار أو قتل أو نذر فاعتق رقبة عن أيها كان عليه أجزاء لانه قصد بها قصد الواجب ولم يخرج ما وجب عليه من نيته بالعتق وان أعتقها لا ينوي واحدا من الذي عليه لم يجزئه وان أعتقها عن قتل ثم علم أن لم يكن عليه قتل أو ظهار ثم علم أن لم يكن عليه ظهار فأراد أن يجعلها عن الذي عليه لم تجزئ عنه لانه أعتقها على نية شيء بعينه لم يجب عليه وأخرج الواجب عليه فاعتق عنه ولا يجزئ عنه أن يصرف النية الى غيره بمقصد أخرجه من نيته في العتق ولو أعتق جارية عن ظهاره واستثنى ما في بطنها أجزاء عنه وما في بطنها حر ولو أعتقها عن ظهاره على أن تعطيه شيئا لم يجزه ولو أبطل الشيء عنها بعد العتق لم يجزه لانه أعتقها على جعل وان تركه

وصاحبه موسرا عتقت نصيبك وأتكر الآخر عتق نصيب المدعي ووقف ولاؤه لانه زعم أنه حر كله وادعى قيمة نصيبه على شريكه فان ادعى شريكه مثل ذلك عتق العبد وكان له ولاؤه قال وفيها قول آخر اذا لم يعتق نصيب الأول لم يعتق نصيب الآخر لأنه انما يعتق بالأول (قال المرنى) قد قطع بجوابه الاول أن صاحبه زعم أنه حر كله وقد عتق نصيب المقر باقراره قبل أخذه قيمته فتعهم ولا خلاف أن من أقر بشئ بضره لزمه ومن ادعى حقا لم يجبه وهذا مقر العبد يعتق نصيبه فيلزمه ومدع على شريكه بقيمة لا يجب له ومن قوله وجميع من عرفت من العلماء أن لو قال لشريكه بعتك نصيبك بنين وسلمته اليك

وأنت موسر وانك قبضته وأعتقته وأتكر شريكه انه مقر بالعتق لنصيبه فأنفذه عليه مدع لئن لا يجب له فهذا ولو ذلك عندي في القياس سواء وهذا يقتضي لأحد قوليه على الآخر (قال المرنى) وقد قال الشافعي لو قال أحدهما لصاحبه اذا أعتقته فهو حر فأنفذه كان حرا في مال المعتق وسواء كان بين مسلمين أو كافرين أو مسلما وكافرا (قال المرنى) وقد قطع بعتقه قبل دفع قيمته ودليل آخر من قوله انه جعل قيمته يوم تكلم بعتقه فدل أنه في ذلك الوقت حر قبل دفع قيمته (قال الشافعي) واذا أدى الموسر قيمته كان له ولاؤه وان كان معسرا عتق نصيبه وكان شريكه على ملكه يجزئه وما يترك لنفسه يوم انفكا كسب لثمنه فهو له وان مات وله وارث ورثه بقدر ولائه فان مات له موز لم يرث منه شيئا (قال المرنى) القياس أن يرث من حيث يورث وقد قال الشافعي ان الناس يرثون من حيث

يرون وهذا وذاك في القياس سواء (قال الشافعي) فان قال قائل لا تكون نفس واحدة بعنصر عباد وبعنصر آخر كالتكوين امرأة
بعضها طالق والبعض غير طالق فيسأل له ان تزوج بعض امرأته كالتستري بعض عبداً وتكاتب المرأة كما تكاتب العبد أو يهب امرأته كما
يهب عبده فيكون الموهوب له مكانه قال لا قبل فما علم شيئاً بعد من العبد مما قسمته عليه (قال الشافعي) ولو أعتق شريكاً لأحدهما
النصف وللآخر السدس معاً وكلا رجلين فأعتق عنهما معاً كان عليهما قيمة الباقي لشريكتيهما سواء لا أنظر إلى كثير الملك ولا قليله (قال
المرزقي) هذا يقضى لأحد قوليه في الشفعة ان من له كثير ملك وقليله في الشفعة سواء (قال الشافعي) وإذا اختلفا في قيمة العبد ففيها
قولان أحدهما أن القول قول المعتق والثاني أن القول قول رب (٢٦٩) النصيب لا يخرج ملكه منه إلا بما يرضى

(قال المرزقي) قد قطع
الشافعي في موضع آخر

بأن القول قول الغارم

وهذا أولى بقوله

وأقرب على أصله على

ما شرحت من أحد

قوله لأنه يقول في قيمة

ما تلف أن القول قول

الغارم ولأن السيد مدع

لزيادة فعلية اليه

والغارم منكسر فعلية

اليهين قال ولو قال هو

خيل وقال الغارم ليس

كذلك والقول قول

الغارم ولو قال هو سارق

أو آبق وقال الذي له القرم

ليس كذلك والقول قوله

مع عينه وهو على البراءة

من العيب حتى يعلم

(قال المرزقي) قد قال

في الغاصب أن القول

قوله إن بداه أو غائلة

والقياس على قوله في

الحري حتى على يده فيقول

الجاني هي سلافة أن القول

قول الغارم (قال

الشافعي) وإذا أعتق

ولو كان قال لها اعتقك على كذا فقلت نعم ثم أبطل ذلك فأعتقها على غير جعل ينوي بها أن تعتق عن
نهاره أجزائه

(ما يجزئ من الرقاب الواجبة وما لا يجزئ) (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى فمحرر رقبة

مؤمنة (قال الشافعي) فكان ظاهر الآية أن كل رقبة محررة عتقها وقطعها ومعيبة ما كان العيب إذا كانت

فيه الحيلة لا نهارة وقبلة وكانت الآية محتملة أن يكون أريد بها بعض الرقاب دون بعض قال ولم أر أحدا ممن

مضى من أهل العلم ولا حكى لي عنه ولا بقي خالف في أن من ذوات النقص من الرقاب ما لا يجزئ فسد ذلك

على أن المراد من الرقاب بعضها دون بعض قال ولم أعلم محبا للفاصل مضى في أن من ذوات النقص ما يجزئ

فسد ذلك على أن من ذوات العيب ما يجزئ قال ولم أر شيئا أعدل في معنى ما ذهبوا إليه إلا ما أقول والله

تعالى أعلم وجاعته أن الأغلب فيما ينفذه الرقيق العمل ولا يكون العمل تاما حتى تكون يد المملوك بالطينين

ورجله ماشيتين ويكون له بصروان كان عينا واحدة ويكون يعقل فإذا كان هكذا أجزأه وإن كان أبكم

أو أصم أو أحمق أو يمين ويقيم أو ضعيف البصير أو المشي أو أعور أو معيبا عيبا لا يضر بالعمل ضررا يربنا

وأفكر كل نقص كان في البدن والرجلين فإن كان يضر بالعمل ضررا يربنا لم يجز عنه وإن كان لا يضر به ضررا

يربنا أجزأه والذي يضر به ضررا يربنا قطع أو شلل اليد كلها أو شلل الأجزاء أو قطعها وذلك في المسجعة والوسطى

معاً وكل واحدة منهما على الانفرد بينة الغرر بالعمل والذي لا يضر ضررا يربنا شلل الخنصر أو قطعها فإن قطعت

التي إلى جنبها من يدها أضر ذلك بالعمل فلم يجز وإن قطعت أحدهما من يدها الأخرى من يدها الأخرى لم يضر بالعمل

ضررا يربنا ثم اعتبر هذا في الرجلين على هذا المعنى واعتبره في البصر فإن كان ذاهب إحدى العينين ضعف

الأخرى ضعفا يضر بالعمل ضررا يربنا لم يجز وإن لم يكن يضر بالعمل ضررا يربنا أجزأه وسواء هب في الذكر

والأنثى والصغير والكبير وتجزئ الأنثى الرقبة والذكر المحبوب والمحبى وليس هذا من العمل بسبيل

وتجزئ الرقاب مع كل عيب لا يضر بالعمل ضررا يربنا والذي يقيم ويقيم ويجزئ وإذا كان الجنون مطعاً لم يجز

وتجزئ المرء لا يضر به أن يصح والصغير لا يضر به أن يكبر وإن لم يكبر ولم يصح وسواء أي مريض ما كان

مالم يكن معصوباً لا يعمل معه عملاً تاماً أو قريباً من التمام كما وصفت

(من له الكفارة بالصيام في الظهار) قال الله عز وجل فمحرر رقبة من قبل أن يتماسا فمن لم يجد

فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا (قال الشافعي) فإذا لم يجد المتظاهر رقبة يعتقها وكان يطبق

الصوم فعليه الصوم ومن كان له مسكن وخادم وليس له مملوك غيره ولا ما يستري به مملوك غيره كان له الصوم

ومن كان له مملوك غير خادمه ومسكن كان عليه أن يعتق وكذلك لو كان له مملوك كان عليه أن يستري

شركائه في مرضه الذي مات فيه عتقاً تاماً مات كان في ثلثه كالصحيح في ثلث ماله ولو أوصى يعتق نصيب من عبيد بعينه لم يعتق بعد الموت
منه إلا ما وصى به (باب في عتق العبد لا يخرجون من الثلث) (قال الشافعي) ولو أعتق رجل ستة مملوكين له عند الموت لأماله
غيرهم جزأ ثلاثة أجزاء وأقرع بينهم كما أقرع النبي صلى الله عليه وسلم في مثلهم وأعتق اثنين ثلث الميت وأرق أربعة الوارث وهكذا كل مالم
يحمل الثلث أقرع بينهم ولا سعاية لأن في أقرع رجل الله صلى الله عليه وسلم بينهم وفي قوله إن كان معصراً فقد عتق منه ما عتق أبطالا
للمهاجرين حديثين ثابتين وحديث سعيد بن أبي عمرو في السعاية ضعيف وخالفه شعبة وهشام جميعاً ولم يذكر وأفيه استسماهما وهما
أحفظ منه (باب كيفية القرعة بين الممالئ وغيرهم) (قال الشافعي) رحمه الله أحب القرعة إلى وأبعد هاتين الحيف

عندي أن تقطع زقاق صفار مستوية فيكتب في كل رقعة اسم ذى السهم حتى يستوفى أسماءهم ثم تجعل في سدادق طين مستوية وتوزن ثم تسحق ثم تليق في حجر رجل لم يخضر الكتابة ولا ادخالها في السدادق ويغلى عليها نوب ثم يقال له أدخل يدك فأخرج سندقة فإذا أخرجها فضت وقرئ اسم صاحبها ودفع إليه الجزء الذي أقرع عليه ثم يقال له أقرع على الجزء الثاني الذي يليه وهكذا ما بقي من السهمان شئ حتى تنفذ وهذا في الرقيق وغيرهم سواء (باب الإقراع بين العبيد والدين والتبذير بالعتق) (قال الشافعي) ويجزأ الرقيق إذا اعتق ثلثهم ثلاثة أجزاء إذا كانت قيمهم سواء ويكتب سهم العتق في واحد وسهما الرق في اثنين ثم يقال أخرج على هذه الجزء بعينه (٣٧٠) ويعرف فإن خرج عليه سهم العتق ورق الجزء أن الآخران وإن خرج

على الجزء الأول سهم الرقيق ثم قبل أخرج فإن خرج سهم العتق على الجزء الثاني عتق ورق الثالث وإن خرج سهم الرق عليه عتق الثالث وإن اختلفت قيمهم ضم قليل اثنين إلى كثير اثنين حتى يعندلوا فإن تفاوتت قيمهم فكان قيمة واحد مائة وقيمة اثنين مائة وقيمة ثلاثة مائة جزأهم تسلاة أجزاء ثم أقرع بينهم على القيم فإن كانت قيمة واحد مائتين واثنين وخمسين وثلاثة وخمسين فإن خرج سهم العتق على الواحد عتق منه نصفه وهو الثالث من جميع المال واخرون رقيق وإن خرج سهم اثنين عتقا ثم أعيدت القرعة بين الثلاثة والواحد وأهم خرج سهم العتق عتق منه مائتي من الثلث ورق ما بقي منه ومن

مملوكا قيمته قال فإن ترك أن يشترى به وهو واحد فأعسر كان له أن يصوم ولو وجبت عليه كفارة الظهار وهو معسر أو أعسر بعدها قبل أن يكفر ثم أيسر قبل أن يدخل في الصوم كان عليه أن يعتق ولم يكن له أن يصوم في حال هو فيها موسر (قال الشافعي) وحكم وقت مرضه في الكفارة حين يكفر كما حكمه في الصلاة حين يصلي بوضوء أو نيم أو مرض أو حرج « قال الربيع » وقد قال مرة سكره يوم بحث في الكفارة (قال الشافعي) لم لو كان عند الكفارة غير واجده عرض عليه رجل أن يمس له عبدا أو أوصى له أو تصدق عليه به أو ملكه لأي وجه ما كان المالك لم يكن عليه قبوله وكان له رده والاختيار له قبوله وعتقه غير الميراث فإذا ورثه لزمه وكان عليه عتقه أو عتق غيره (قال الشافعي) ولو اشتراه على نية أن يعتقه كان له أن يسترقه ويعتق غيره ولا يجيب عليه عتق عبدا اشتراه أبدا حتى يعتقه أو يوجب عتقه تورا (قال الشافعي) فإذا كان له الصيام فلم يدخل في الصيام حتى أيسر فعليه العتق وإن دخل فيه قبل أن ييسر ثم أيسر كان له أن يعصى في الصيام والاختيار له أن يدع الصوم ويعتق كما ينهم فتصل له الصلاة فإن لم يدخل فيها معنى يجعد الماء لم يكن له أن يصلي حتى يتوضأ وإن دخل فيها ثم وجد الماء كان له أن يعصى في صلاته وإن قال لعبده أنت حر الساعة عن الظهاران تظهر به كان حر الساعة ولم يجزه عن ظهاران بتظهره لأنه أعتقه ولم يجب عليه الظهار ولم يكن لسبب منه وكذلك لو أطعم مساكين فقال هذا عن عيني إن حننت بها ولم يختلف لم يجزه لأنه لم يكن بسبب من اليمين والسبب أن يحلف ثم يكفر قبل أن يحنث فيجزيه ذلك كما يكون له المال فيؤدى زكاة قبل يحول الحول فيجزيه لأن يسيده سبب ما تكون الزكاة ولو لم يكن يسيده مال فيه زكاة فتصديق بدراهم لم يجزه لأنه لم يكن بسبب من زكاة أو قال عن مالي أن أفدته فوجبت على فيه الزكاة ثم أقاد ما لافيه زكاة لم يجزه لأنه لم يكن بسبب من زكاة

(الكفارة بالصيام) (قال الشافعي) رحمه الله ومن وجب عليه أن يصوم شهرين في الظهار لم يجزه إلا أن يكونا متتابعين كما قال الله عز ذكره ومتى أفطر من عذرا أو غير عذر فعليه أن يستأنف ولا يعتد بما مضى من صومه وكذلك إن صام في الشهرين يوما من الأيام التي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنها وهي خمس يوم الفطر ويوم الاضحية وأيام منى الثلاث بعد النحر استأنف الصوم بعده فبهن ولا بما كان قبلهن واعتد بما بعدهن ومتى دخل عليه شئ يفطره في يوم من صومه استأنف الصوم حتى يأتي بالشهرين متتابعين ليس فبهما فطر وإذا صام بالأهلة صام هلالين وإن كانا تسعة أو عمانية وخمسين أو ستين يوما وإذا صام بعد مضي يوم من الهلال أو أكثر صام بالعدد الشهر الأول وبالهلال الشهر الثاني ثم أكمل على العدد الأول بتمام ثلاثين يوما قال ولو صام شهرين متتابعين بلائحة للظهار لم يجزه حتى يقدم النية قبل الدخول في الصوم غيره وإن خرج السهم على الاثنين أو الثلاثة فكانوا لا يخرجون معا جزأ وثلاثة أجزاء وأقرع بينهم كذلك حتى يستكمل الثلث ويجزأون ثلاثة أجزاء أصح عندي من أكثر من ثلاثة وإن كان عليه دين يجهط ببعض رقيقه جزأ الرقيق على قدر الدين ثم جزأوا بينهم خرج عليه سهم الدين بيهواته أقرع ليعتق ثلثهم بعد الدين وإن طهر عليه دين بعد ذلك بعث من عتق حتى لا يبقى عليه دين فإن أعثت لثا وأردت لثين بالقرعة ثم طهر له مال يخرجون معان التلب أعثت من أرققت ودفعت إليهم ما كنسبوا بعد عتق المالك باهم وأي الرقيق أردت قيمته لعتقه فزنت قيمته أو نقصت أو مات فانما قيمته يوم وقع العتق فإن وقعت القرعة لميت علما بأن مرأولة فولدت علما أنها حرة ولدها ولد حرة لأن القرعة أحدثت لأحد منهم عتقا يوم وقعت اعما وجب العتق حين الموت

على الجزء الأول سهم الرقيق ثم قبل أخرج فإن خرج سهم العتق على الجزء الثاني عتق ورق الثالث وإن خرج سهم الرق عليه عتق الثالث وإن اختلفت قيمهم ضم قليل اثنين إلى كثير اثنين حتى يعندلوا فإن تفاوتت قيمهم فكان قيمة واحد مائة وقيمة اثنين مائة وقيمة ثلاثة مائة جزأهم تسلاة أجزاء ثم أقرع بينهم على القيم فإن كانت قيمة واحد مائتين واثنين وخمسين وثلاثة وخمسين فإن خرج سهم العتق على الواحد عتق منه نصفه وهو الثالث من جميع المال واخرون رقيق وإن خرج سهم اثنين عتقا ثم أعيدت القرعة بين الثلاثة والواحد وأهم خرج سهم العتق عتق منه مائتي من الثلث ورق ما بقي منه ومن

بالقرعة ولو قال في مرضه سالم حر وعاشم حر وزاد حر ثم مات وله سيد بالاول والاول ما احتمل الله تعالى من عتق ثلث فاما كل راس
 للصبي ان يرجع فيه من تبر وغيره فكله سواء قال ولو شهد اجنيبيك انه اعتق عده رخصه وعواش ثم وازن ان اعتق عده رخصه
 وصبة وهو ان ثبت اعتق من ثل واحد منهما نصفه (قال الشافعي) اذا اجاز الشاهدان في عتق عديين وشاهد ثالث عتق عدها ان
 يفرع بينهما (قال الشافعي) ولو قال امسره اعبده احدكم حر ائنا للورثة قالوا لا نعم امرع وهو عتق احد عتق ثلث فلهم فيه ازا شترهم
 (باب من يبيع بالمال) وفيه دعتي السائبة ولا لواء الملتقى (قال الشافعي) رحمه من منه احد من ثلث او مهاته
 او اجداده او جداته او ولده او ولد له او ماله عتق عليه بعد ملكه (٣٧١) بعد منه الجواد او ماله المولى ولا يبيع عتقه

ولو نوى ان يصوم شهرين متتابعين فصام اياما ثم نوى ان يجمل الصوم بعد الايام تطوعا فصام اياما او يوما
 ينوي به التطوع ثم وصل صومه بنوي به صوم الشهرين بالاجئين عليه لم يعتد بما مضى من صومه
 قبل الايام التي تطوع بها ولو بصوم الايام التي فني عنها واعتد بصومه من يوم نوى فلم يفصل بينه وبين التطوع
 ولا فطر ولو نوى صوم يوم فأنى عليه فيه ثم اذق قبل الليل او بعده ولم يطعم آخره اذ ادخل فيه قبل الفجر
 وهو بعقله ولو انعم عليه قبل الفجر لم يجزه لانه لم يدخل في الصوم وهو بعقله ولو انعم عليه وفي يوم
 بعده اوقا اكثر ولم يطعم استأنف الصوم لان حكمه في اليوم الذي انعم عليه مسلم ان يعتق انه غير صائم
 عن نظاره لانه لا يعقله قال ولو صام مسافرا او مريضاً او من يضاع ظهار شهرين من احد هما شهر رمضان لم يجزه
 واستأنف الصوم لا يجزي رمضان من غيره لانه اذا رخص له في فطره المرض والسفر فاستأنف عنه
 فادامه يخففه عن نفسه فلا يكون تطوعا ولا صوماً اعني غيره وعليه ان يستأنف شهرين ويقضي شهر رمضان
 لانه صامه بغيره شهر رمضان قال ولا يجزئه في صوم واجب عليه الا ان يتقدم بيته قبل الفجر وان لم يتقدم
 بيته قبل الفجر لم يجزه ذلك اليوم ولا يجزئه الا ان ينوي كل يوم منه على حديثه قبل الفجر لان كل يومه غير
 صاحبه وان دخل في يوم منه بيته تجزئه ثم عزبت عنه التيسرة في آخر يومه اجزاء لان التيسرة بالخول لا في
 كل طرفه عين منه فاذا احوال التيسرة فيه الى ان يجعله تطوعا او واجبا غير الذي دخل به فيه لم يجزه واستأنف
 الصوم بعده ولو كان عليه ظهار ان فصام شهرين عن اجدهما ولا ينوي عن ايهما هو كان له ان يجعله عن
 ايهما شاء ويجزئه وكذلك لو صام اربعة اشهر عنهما وهكذا لو كانت عليه ثلاث كفارات فاعتق بموكله
 ليس له غيره وصام شهرين ثم مرض فاطعم ستين مسكينا بنوي بجميع هذه الكفارات الظهار اجزاء وان
 لم ينو واحدة منهن بعينها كان مجزئاً عنه لان نيته على كل واحدة منهن اذا واهعن كفارة بين زمنه وسواء
 كفراى كفارات الظهار شاء مما يجوز كانت امره ان عتقه او ميتة او عتد زوج غيره او مرضه او نأى حال
 كانت (قال الشافعي) رحمه الله ولو ارتد الزوج بعدما وجب عليه الظهار فاعتق عبد اعن ظهاره في رده
 وقف فان رجع الى الاسلام اجزأ عنه لانه قد ادى ما عليه كما لو كان عليه دين فاذا برى منه وهكذا لو كان
 عن عليه اطعام مساكين فاطعمهم في رده ثم أسلم لم يكن عليه ان يعود وهكذا لو كان قصاصاً واحداً فاخذ
 منه في رده لم يعد عليه لان هذا اخراج شيء من ماله او عقوبة على بئنه لمن وجبت له فان قيل فهذا
 لا يكتب له اجرة ولا يكفر به عنه قيل والحدود نزلت كفارات الذنوب وحد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يهوديين بالرجم ونحن نعلم انهم البست كفارة لهما بخلافهما في دين الاسلام ولكنها كانت عقوبة عليهما
 فاخذت وان لم تكتب لهما ولو كان عليه صوم فصامه في رده لم يجزه لان الصوم عمل على البدن والعمل على

ولو نوى ان يصوم شهرين متتابعين فصام اياما ثم نوى ان يجمل الصوم بعد الايام تطوعا فصام اياما او يوما
 ينوي به التطوع ثم وصل صومه بنوي به صوم الشهرين بالاجئين عليه لم يعتد بما مضى من صومه
 قبل الايام التي تطوع بها ولو بصوم الايام التي فني عنها واعتد بصومه من يوم نوى فلم يفصل بينه وبين التطوع
 ولا فطر ولو نوى صوم يوم فأنى عليه فيه ثم اذق قبل الليل او بعده ولم يطعم آخره اذ ادخل فيه قبل الفجر
 وهو بعقله ولو انعم عليه قبل الفجر لم يجزه لانه لم يدخل في الصوم وهو بعقله ولو انعم عليه وفي يوم
 بعده اوقا اكثر ولم يطعم استأنف الصوم لان حكمه في اليوم الذي انعم عليه مسلم ان يعتق انه غير صائم
 عن نظاره لانه لا يعقله قال ولو صام مسافرا او مريضاً او من يضاع ظهار شهرين من احد هما شهر رمضان لم يجزه
 واستأنف الصوم لا يجزي رمضان من غيره لانه اذا رخص له في فطره المرض والسفر فاستأنف عنه
 فادامه يخففه عن نفسه فلا يكون تطوعا ولا صوماً اعني غيره وعليه ان يستأنف شهرين ويقضي شهر رمضان
 لانه صامه بغيره شهر رمضان قال ولا يجزئه في صوم واجب عليه الا ان يتقدم بيته قبل الفجر وان لم يتقدم
 بيته قبل الفجر لم يجزه ذلك اليوم ولا يجزئه الا ان ينوي كل يوم منه على حديثه قبل الفجر لان كل يومه غير
 صاحبه وان دخل في يوم منه بيته تجزئه ثم عزبت عنه التيسرة في آخر يومه اجزاء لان التيسرة بالخول لا في
 كل طرفه عين منه فاذا احوال التيسرة فيه الى ان يجعله تطوعا او واجبا غير الذي دخل به فيه لم يجزه واستأنف
 الصوم بعده ولو كان عليه ظهار ان فصام شهرين عن اجدهما ولا ينوي عن ايهما هو كان له ان يجعله عن
 ايهما شاء ويجزئه وكذلك لو صام اربعة اشهر عنهما وهكذا لو كانت عليه ثلاث كفارات فاعتق بموكله
 ليس له غيره وصام شهرين ثم مرض فاطعم ستين مسكينا بنوي بجميع هذه الكفارات الظهار اجزاء وان
 لم ينو واحدة منهن بعينها كان مجزئاً عنه لان نيته على كل واحدة منهن اذا واهعن كفارة بين زمنه وسواء
 كفراى كفارات الظهار شاء مما يجوز كانت امره ان عتقه او ميتة او عتد زوج غيره او مرضه او نأى حال
 كانت (قال الشافعي) رحمه الله ولو ارتد الزوج بعدما وجب عليه الظهار فاعتق عبد اعن ظهاره في رده
 وقف فان رجع الى الاسلام اجزأ عنه لانه قد ادى ما عليه كما لو كان عليه دين فاذا برى منه وهكذا لو كان
 عن عليه اطعام مساكين فاطعمهم في رده ثم أسلم لم يكن عليه ان يعود وهكذا لو كان قصاصاً واحداً فاخذ
 منه في رده لم يعد عليه لان هذا اخراج شيء من ماله او عقوبة على بئنه لمن وجبت له فان قيل فهذا
 لا يكتب له اجرة ولا يكفر به عنه قيل والحدود نزلت كفارات الذنوب وحد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يهوديين بالرجم ونحن نعلم انهم البست كفارة لهما بخلافهما في دين الاسلام ولكنها كانت عقوبة عليهما
 فاخذت وان لم تكتب لهما ولو كان عليه صوم فصامه في رده لم يجزه لان الصوم عمل على البدن والعمل على

(قال الشافعي) اخبرنا
 محمد بن الحسين عن
 يعقوب عن عبد الله بن
 دينار عن ابن عمر ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 قال الولاء لغة كلمة
 النسب لا يباع ولا يوهب

(قال الشافعي) وفي قوله صلى الله عليه وسلم فانما الولاء لمن اعترق دليل انه لا ولا الملتقى والذي أسلم النصراني على يد بليس بعثت
 فلا ولا له ولو اعترق مسلم نصرانيا او نصراني مسلما فالولاء ثابت لكل واحد منهما على صاحبه ولا يتوارثان لاختلاف الدين ولا يقطع
 اختلاف الدين الولاء كما لا يقطع النسب قال الله جل ثناؤه ونادى نوح ابنته واذا قال ابراهيم لابنته فلم يقطع النسب باختلاف الدين
 فكذلك الولاء ومن اعترق سائبة فهو معتق ولا لواء ومن ورث من يعتق عليه او مات عن أم ولده فله ولا وهم وان لم يعفهم لانهم في
 معنى من اعترق والمعتق السائبة معتق وهو اكثر من هذا في معنى المعتقين فكيف لا يكون له ولاؤه قال فالملتقى سائبة قد أنفذ الله له
 الحق لانه طاعة وابطل الشرط بأن لا ولا له لانه معصية وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء لمن اعترق (قال الشافعي) واذا اخذ أهل

الفرائض فرائضهم لم يكن لهم عصبة فرائية من قبل الصلب كان ما بقي للمولى المعق ولوترك ثلاثة بنين اثنين لأم فهلك أحد الاثنين لأم وترك مالا وموالي فورث أخوه لآبيه وأمه ماله وولاه ماله ثم هلك الذي ورث المال وولاه المولى وترك أمه وأخاه لآبيه فقال ابنه قد أحرزت ما كان أبي أحرز وقال أخوه إنما أحرزت المال وأما ولاه المولى فلا (قال الشافعي) الأخ أولى بولاه المولى وقضى بذلك عثمان بن عفان رجة الله عليه ثم الأقرب فالأقرب من العصبة أولى بمراث المولى والأخوة للآب والام أولى من الأخوة للآب وإن كان جدواً وأخ لأب وأم أولاد فقد اختلف أصحابنا في ذلك فذهب من قال الأخ أولى وكذلك بنو الأخ وإن سفلوا ومنهم من قال هم سواء ولا يرث النساء الولاء ولا يرثن الأم من أعتق أو أعتق من أعتق (٢٧٣) (مختصر كتابي المدر من جديد وقديم) (قال الشافعي) أخبرنا

سفيان عن عمرو بن دينار وعن أبي الزبير سمعنا جابر بن عبد الله يقول بذر رجل منا غلاما ليس له مال غيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم من يشتره مني فاشتره فعمير بن النعمان فقال عمرو سمعت جابرا يقول عبد قطي مات عام أول في أمانة ابن الزبير زاد أبو الزبير يقول له يعقوب (قال الشافعي) وباعت عائشة مدبرة لها مهرها وقال ابن عمر المدر من الثلث وقال مجاهد المدر وصية يرجع فيه صاحبها متى شاء وباع عمر بن عبد العزيز مدر في دين صاحبه وقال طاوس يعود الرجل في مدره (قال الشافعي) فإذا قال الرجل لعبد أنت مدر أو أنت عتيق أو محررا أو بعد موتى أو متى مات أو متى دخلت الدار فانت حر بعد

البدن لا يجزئ عنه ولا يجزئ إلا لمن يكتب له

(الكفارة بالطعام) قال الله تعالى فمحرر برقة من قبل أن يتأسا فن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتأسا فن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا (قال الشافعي) رجه الله فن تظاهر ولم يجد برقة ولم يستطع حسين يري الكفارة عن الظهار صوم شهرين متتابعين برض أو عسلة ما كانت أجزاء أن يطعم قال ولا يجزئه أن يطعم أقل من ستين مسكينا كل مسكين مدامن طعام بلده الذي يفتاته حنطة أو شعيرا أو أرزا أو تمر أو سلنا أو زببا أو أقطا ولو أطعم ثلاثين مسكينا مدين مدين في يوم واحد أو أيام متفرقة لم يجزه إلا عن ثلاثين وكان مطعوا بما زاد كل مسكين على مذلان معقولا عن الله عز وجل إذا أوجب اطعام ستين مسكينا أن كل واحد منهم غير الآخر كما كان ذلك معقولا عنه في عدد الشهود وغيرهما مما أوجب ولا يجزئه أن يعطهم عن الطعام أضعافا ولا يعطهم الأمكيلة طعام لكل واحد ولا يجزئه أن يغدهم وإن أطعمهم ستين مدا أو أكثر أن أخذهم الطعام يختلف فلا أدري لعل أحدهم يأخذ أقل من مدا والآخر أكثر لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعسان مكيلة طعام في كل ما أمر به من كفارة ولا يجزئه أن يعطهم دقيقا ولا سويقا ولا خبزنا حتى يعطهم حبا ولا يجوز أن يكسهم مكان الطعام وكل مسكين أعطاء مدا جزأ عنه ما خلا أن يكون مسكينا يجبر على نفقته فأنه لا يجزئه أن يعطى مسكينا يجبر على نفقته ولا يجزئه إلا مسكين مسلم وسواء الأصغر منهم والكبير ولا يجزئه أن يطعم عبدا ولا مكاتبا ولا أحدا على غير دين الإسلام وإن أعطى رجلا وهو يراه مسكينا فعلم بعد أنه أعطاه وهو غني أعاد الكفارة لمسكين غيره ولو شك في غناه بعد أن يعطيه على أنه مسكين فليست عليه إعادة ومن قال له اني مسكين ولا يعلم غناه أعطاه وسواء السائل من المساكين والمتعفف في أنه يجزئ قال ويكفر في الطعام قبل المسكين لأنها في معنى الكفارة قبلها

(تبعيض الكفارة) (قال الشافعي) ولا يكون له أن يبعض الكفارة ولا يكفر إلا كفارة كاملة من أي الكفارات كفر لا يكون له أن يعق نصف رقة ثم لا يجد غيرها فصوم شهرين ولا يصوم شهرين ثم يمرض فيطعم ثلاثين مسكينا ولا يطعم مع نصف رقة حتى يكفر أي الكفارات وجبت عليه بكلها قال وإن فرق الطعام في أيام مختلفة أجزاء أنى على ستين مسكينا (قال الشافعي) وكفارة الظهار وكل كفارة وجبت على أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تختلف الكفارات وكيف تختلف وفرض الله عز وجل تنزل على رسوله وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يبدل على أنه بدمه وكيف يجوز أن يكون بدم من لم يولد في عهده أو بعد أحدث بعد مده بيوم واحد

موتى فدخيل فهذا كله تدبير يخرج من الثلث ولا يعتق في مال غائب حتى يحضر ولو قال ان شئت فانت حر (كتاب متى مت فشا فهو مدر ولو قال اذا مت فشتت فانت حر أو قال أنت حر اذا مت ان شئت فسواء قدم المشقة أو أواخرها يكون حرا الآن يشاء ولو قال شريكان في عبد متى متنا فانت حر لم يعق إلا بعوت الآخر منهما ولو قال سيد المدر قد رجعت في تدبيرك أو نقضته أو بطلته لم يكن ذلك نقضا للتدبير حتى يخرج حبه من ملكه وقال في موضع آخر إن قال ان أدبى بعد موتى كذا فهو حر أو وهبه هبة ثبات قبض أوله من ورع فهدر رجوع في التدبير (قال المزني) هذا رجوع في التدبير بغير إخراج له من ملكه وذلك كله في الكتاب الجديد وقال في الكتاب القديم لو قال قد رجعت في تدبيرك أو في بعل أو في نصفك كان ما رجعت عنه رجوعا في التدبير وما لم يرجع عنه مدر بجماله (وقال المزني) وهذا أشبه بقوله بأصله وأصح لقوله إذا كان المدر وصية فلم لا يرجع في الوصية ولو جاز له أن يختلف بين ذلك

فيبطل الرجوع في المدير ولا يبطله في الوصية لمعنى اختلافهما في جاز بذلك المعنى أن يبطل بيع المدير ولا يبطل في الوصية فيصير إلى قول من لا يبيع المدير ولو جاز أن يجمع بين المدير والأيمان في هذا الموضع جاز بطلان عتق المدير لمعنى الخت لأن الأيمان لا يجب الخت بها على ميت وقوله في الجديد هو القديم بالرجوع فيه كالوصية لا يعتدل مستقيم لا يدخل عليه منه كبير تعديل (قال الشافعي) وجناية المدير بجناية العبد يباع منه بقدر جنياته والباقي بمدير بحاله ولو ارتد المدير وألحق بدار الحرب ثم أوجف المسلمون عليه فأخذوه سيده فهو عتق تدييره ولو أن سيده ارتد فبات كان ماله فيأ والمدير حراً ولو دبره مرتد فبقي ثلثه أفاويل أحد هاتيه يوقف فان رجع فهو على تدييره وان قتل فالت بباطل وماله في لا ناعلمنا أن رده صيرت ماله فياً (٣٧٣) والثاني أن التديير باطل لأن ماله خارج منه إلا بان رجوع وهذا أشبه الأقاويل بان يكون صحابته أقول والثالث أن التديير ماض لأنه لا يملك عليه ماله الإيمونة وقال في كتاب الزكاة أنه موقوف فان رجع وجبت الزكاة وأن لم يرجع وقتل فلا زكاة وقال في كتاب المكاتب أنه إن كاتب المرتد عبده قبل أن يوقف ماله فالت كتابة حائزة (قال المزني) أصحها عندي وأولاهها أنه ماله لأنه لا يملك عليه الإيمونة لأنه أجاز كتابة عبده وأجاز أن يتفق من ماله على من يلزم المسلم نهقه فلو كان ماله خارجاً منه نخرج المدير مع سائر ماله ولما كان لولده ولبن يلزم نهقته حتى في مال غيره مع أن ملكه له بأجماع قبل الرد فلا يزول ملكه إلا بأجماع وهو أن يموت ولو قال لصده متى قدم فلان

(كتاب اللعان)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلسدوهم ثمانين جلدة الآية (قال الشافعي) ثم لم أعلم مخالفاً في أن ذلك إذا طلبت ذلك المقتوفة الحرة ولم يأت القاذف بأربعة شهداء يخرجونه من الحد وهكذا كل ما أوجب الله تعالى لأحد وجب على الإمام أخذه إن طلبه أخذه بكل حال فان قال قائل فما الحجة في ذلك قبل قول الله تعالى اسمه ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل فيمن أن السلطان الولي ثم بين فقال في القصص فمن عني له من أخيه شيء فاعمل العفو إلى الولي وقال وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرغتم لهن فريضة فنصف ما فرغتم الآن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح فأبان في هذه الآيات أن الحقوق لأهلها وقال في القتل النفس بالنفس إلى قوله والجروح قصاص قال فأبان الله عز وجل أن ليس حتماً أن يأخذ هذا من وجبه ولا أن حتماً أن يأخذ هذا الحاكم لمن وجبه ولكن حتماً أن يأخذ هذا الحاكم لمن وجبه إذا طلبه قال وإذا قذف الرجل زوجته فلم تطلب الحسنة فارقها أو لم يفارقها ولم تنقه ثم طلبته التعن أو حدين أبي أن يلعن وكذلك لو ماتت كان لوليه أن يقوم به فيلعن الزوج أو يحد وقال الله تعالى والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادتهم أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين إلى قوله أن تغضب الله عليها أن كان من الصادقين (قال الشافعي) فكان بينا في كتاب الله عز وجل أن الله أخرج الزوج من قذف المرأة بشهادته أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليها أن كان من الكاذبين كما أخرج قاذف المحصنة غير الزوجة بأربعة شهود يشهدون عليها بما قذفنها من الزنا وكانت في ذلك دلالة أن ليس على الزوج أن يلعن حتى تطلب المرأة المقتوفة حدّها كما ليس على قاذف الأجنبية حد حتى تطلب حدّها قال وكانت في اللعان أحكام بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم منها الفرقة بين الزوجين ونفي الولد قد ذكرناها في مواضعها

(من يلعن من الأزواج ومن لا يلعن) (قال الشافعي) رحمه الله ولما ذكر الله عز وجل اللعان على الأزواج مطلقاً كان اللعان على كل زوج جاز طلاقه ولزومه الفرض وكذلك على كل زوجة لزومها الفرض وسواء كان الزوجان حريين مسلمين أو كان أحدهما حراً وأخر مملوكاً أو كانا مملوكين معاً وكان الزوج مسلماً والزوجة ذميمة أو كانا ذميين فحكماً التالان كالأزواج وزوجة يجب عليه الفرض في نفسه دون صاحبه وفي نفسه لصاحبه ولعانهم كلهم سواء لا يختلف القول فيه والقول في نفي الولد ويختلف الحسد ولعن وقعت له

(٣٥ - الأم - خامس) فانت حر فقدم السيد صحيح أو مريض عتق من رأس المال وجناية المدير بجناية عبيد قال ولا يجوز على التديير إذا جهد السيد الأعدان (باب طه المديرة وحكم ولدها) (قال الشافعي) ويطلق السيد مديرة وما ولدت من غيرهم فبهم واحد من أولاد كذا هو المذهب أحدهما إن ولد كل ذات رحم عنزتها فان رجع في تديير الأم حاملة كان له ولم يكن رجوعاً في تديير الولد فان رجع في تديير الولد لم يكن رجوعاً في الأم فان رجع في تدييرها ثم ولدت لائق من ستة أشهر من يوم رجع فالولد في معنى هذا القول مسدور وان وضعت لا أكثر من ستة أشهر فهو مملوك (قال المزني) وهذا أيضاً رجوع في التديير بغير إخراج من ملك فتفهّمه (قال الشافعي) والقول الثاني أن ولدها مملوك وولداتها أمه أو وصية بنتها لصاحبها الرجوع في عتقها أو بيعها وليس الوصية بحرية

ثابتة وأولادها لم يكون (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عمرو بن أبي الشعثاء قال أولادها لم يكون (قال المزني) هذا أصح القولين عندي وأشبههما بقول الشافعي لأن التدبير عنده وصية بعقها كالأوصى برقبته لم يدخل في الوصية ولدها قال ولو قال إذا دخلت الدار بعد سنة فأنت حرة فدخلت إن ولدها لا يلحقها (قال المزني) فكذلك تعتق بالموت ولدها لا يلحقها الآن تعتق بأسلاف يعتق ولدها بعقها قال ولو قالت ولدت بعد التدبير وقال الوارث قبل التدبير والقول قول الوارث لأنه المالك وهي المدعية قال ولو قال المدبر أفدت هذا المال بعد العتق وقال الوارث قبل العتق إن القول قول المدبر والوارث مدع (باب في تدبير النصراني) النصراني والحربي فإن دخل النيا بأمان فأراد الرجوع إلى دار الحرب لم (قال المزني) قال الشافعي ويجوز تدبير (٢٧٤)

نعمه فإن أسلم المدبر فلنا الحرب إن رجعت في تدبيره بعناه علمك وإن لم ترجع خارجناه لا ومنعنا خدمته فإن خرجت دفعناه إلى من وكلته فإذا مات فهو حر وفيه قول آخر أنه يباع (وقال المزني) يباع أشبه بأصله لأن التدبير وصية فهو في معنى عبد أوصى به لرجل لا يجب له إلا موت السيد وهو عبد بحاله ولا يجوز تركه إذا أسلم في ملك مشرك يذله وقد صار بالإسلام عذوله

(باب في تدبير الذي يعقل ولم يبلغ)

(قال الشافعي) من أجاز وصيته أجاز تدبيره ولوليه بيع عبده على النظر وكذلك المحجور عليه (قال المزني) القياس عندي في الصبي أن القلم لما رفع عنه ولم يحجزه بشئ ولا عتقه في حياته أن وصيته لا تجوز بعد وفاته وليس كذلك البالغ المحجور عليه لأنه مكلف ويؤجر على الطاعة ويأثم على المعصية (مختصر المكاتب) قال الله جل ثناؤه والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم إن علمتهم خيرا قال ولا يكون الاتقاء من الأطفال ولا الجانين ولا يبيعون الكتاب بما وأطهر معاني الخير في العبد بدلالة الكتاب لا كسبا مع الامانة فأجاب أن لا يتبع من كتابته إذا كان فكذا وما جاز بين المسلمين في البيع والاجارة جاز في الكتابة وما ردد فيهم ما ردد في الكتابة ولا يجوز على أقل من خمس من كتابته على مائة دينار ووصفة الوزن والعين إلى عشر سنين أو لها كذا أو حرها كذا يردى في انقضاء كل سنة منها كذا بخارز ولا يعتق حتى يقول في الكتابة فإذا أدبت كذا فأنت حر أو يقول

وعليه وسواء في ذلك الزوجان المحدثان في قذف والأعيان وكل زوج يجب عليه فرض وسواء قال الزوج رأيته تزني أو قال زنت أو قال يازانية كما يكون ذلك سواء إذا قذف أجنبية وإذا قذف الزوج الذي لا حد عليه امرأته وهي بمن عليه الحد أو بمن لا حد عليه فسواء ولا حد عليه ولا لعان ولا فرقة بينه وبينها ولا بيني الولدان نفاء عنه ولا طلاق له لو طلقها وكذلك المعتوه وكل مغلوب على عقله بأى وجهه كانت الغلبة على العقل غير السكران والقول والفعل يلزم السكران ولا يلزم الفعل والقول من غلب على عقله بغير سكر وكذلك الصبي لم يستكمل خمس عشرة أو يحتمل قبلها وإن كان عاقلا فلا يلزمه حد ولا لعان قال ومن عذب عقله من مرض في حال فأفاق في أخرى فاصنع في حال عذوب عقله سقط عنه وما صنع في الحال التي يشوب فيها عقله لزمه طلاق ولعان وقذف وغيره وإن اختلف الزوجان فقالت المرأة قد قذفتني في حال أفاقتك وقال ما قذفتك في حال أفاقتي ولئن كنت قذفتك ما قذفتك إلا وأنا مغلوب على عقلي فاقوله وقوله وعلم البيئنة إذا كانت المرأة تقرأ أو كان يعلم أنه يذهب عقله ولو قذفها فقال قذفتك وعقلي ذاهب من مرض وقالت ما كنت ذاهب العقل فإن لم يعلم أنه كان في الوقت الذي قذفها فيه وقيله ومعه في مرض قذبه يذهب عقله فيه فلا يصدق وهو فاذن يلعن أو يحد وإن علم ذلك صدق وحلف قال وإذا كان الزوج أخرس فليس يعقل الإشارة والجواب أو يكتب في عقل قذف لا عن الإشارة أو حد فإن لم يكن يعقل فلا حد ولا لعان وإن استطلق لسانه فقال قد قذفت ولم يلعن حد الآن يلعن وإن قال لم أقذف ولم ألعن لم يحد ولا رد إليه امرأته بقوله لم ألعن وقد أزمناه الفرقة بحال ويسعه فيما بينه وبين الله تعالى أن يسكها وكذلك لو طلق فالزمناء الطلاق ثم أفاق فقال ما طلقك لم زدها إليه ووسعه فيما بينه وبين الله تعالى المقام عليها ولو أصابه هذا من مرض تر بصوا به حتى يفسق أو يطول ذلك به ويشير إشارة تعقل أو يكتب كتابا يعقل فيصير كالأخرس الذي ولد أخرس قال وإذا كانت هي الخرساء لم تكلفها لعانه الآن تكون تعتق لأنه لا معنى لها في الفرقة ولأنني الولد ولأنها غير فاذن لأحد يسأل أن يأخذ له حقه فإن قيل فعلها حق الله تعالى قيل لا يجب الابينة أو اعتراف وهي لا تعقل الاعتراف وإن كانت تعقل كانه عقل الإشارة أو الكتابة التعتق وإن لم تلعن حدثت إن كانت لا يسلك في عقلها فإن شك في عهدها لم تحذف أبدا لالتعان ولو قالت له قذفتني فأنت حر وأنت شاهد إن أنه قذفها لا عن وإن لم يلعن حد وليس إنكارها كذبا بنفسه بقذفها إنما هو بحد أن يكون قذفها قال ولو قذفها قبل بلوغه بساعة ثم بلغ فطلب الاتعان أو الحد لم يكن لها إلا أن يحدث لها قذف بعد البلوغ وكذلك لو قذفها مغلوبا على عقله ثم أفاق بعد ذلك بساعة قال ولا يكون على الزوج لعان حتى تطلب ذلك الزوجية فإن قذف الزوج زوجته البالغة فتركت طلب ذلك لم يكن عليه لعان وإن ماتت فترك ذلك ورثته لم يكن

عتقه في حياته أن وصيته لا تجوز بعد وفاته وليس كذلك البالغ المحجور عليه لأنه مكلف ويؤجر على الطاعة ويأثم على المعصية (مختصر المكاتب) قال الله جل ثناؤه والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم إن علمتهم خيرا قال ولا يكون الاتقاء من الأطفال ولا الجانين ولا يبيعون الكتاب بما وأطهر معاني الخير في العبد بدلالة الكتاب لا كسبا مع الامانة فأجاب أن لا يتبع من كتابته إذا كان فكذا وما جاز بين المسلمين في البيع والاجارة جاز في الكتابة وما ردد فيهم ما ردد في الكتابة ولا يجوز على أقل من خمس من كتابته على مائة دينار ووصفة الوزن والعين إلى عشر سنين أو لها كذا أو حرها كذا يردى في انقضاء كل سنة منها كذا بخارز ولا يعتق حتى يقول في الكتابة فإذا أدبت كذا فأنت حر أو يقول

بعد ذلك ان قولى كاتبك كان معقودا على انك اذا ادبت فانت حر كالا يكون الطلاق الابصر مخرج او ما يشبهه مع النسبة ولا يجوز على العرض حتى يكون موصوفا كالسلم ولا بأس أن يكتبه على خدمة شهر ودينار بعد الشهر وان ثابته على أن يخدمه بعد الشهر لم يجز لأنه قد حدث ما يمنعه من العمل بعد الشهر وليس بمضمون يكلف أن يأتي بثلثه فان كاتبه على أن يباعه شيأ لم يجز لان البيع يلزم بكل حال والكتابة لا تلزم متى شاء تركها ولو كاتبه على مائة دينار يؤديها اليه في عشرين كان الخدم مجبورا لا يدري أفي أولها أو آخرها (قال المزني) وكذا يؤدى اليه في كل سنة عشرة مجبورا لأنه لا يدري أفي أول كل سنة أو آخرها حتى يقول في انقضاء كل سنة عشرة فتكون النعم معلومة (قال الشافعي) ولو كاتب ثلاثة كتابة واحدة على مائة (٣٧٥) منجبة على أنهم اذا ادوا اعتقوا كانت جائزة والمائة مقسومة على

عليه لعان وان اعترفت بالزنا الذي قد فها به لم يكن عليه لعان وان شاء هو أن يلعن لموجب عليها الحد وتقع الفرقة وينقضي ولذا ان كان كان ذلك له ولو كانت محدودة في زنا ثم قد فها بذلك الزنا أو زنا كان في غيره ملكه عز وان طلبت ذلك ان لم يلعن وان اردنا حده لامرأته أو نعرزرها لهما قبل اللعان أو بعد اللعان فأكذب نفسه وألحق به ولها فإرادت امرأته العفو عنه أو تركته لم تطلب له تحدة ولا تحده الابان تكون طالبة بحدها غير عافية عنه ولو كانت زوجته ذميمة فقد فها أو مملوكة أو جارية بجماع مثلها لم تبلغ فقد فها بالزنا وطلبت أن يعز رقبيل له ان التعتت خرجت من أن تعزروا وقعت الفرقة ينسك ويبرز وتجنك وان لم تلتن عزرت وهي زوجتك بجماعها وان التعتت وأبت أن تلتن فكانت كتابية أو صبية لم تبلغ لم تلتن ولم تحده الكتابية البالغ إلا أن تأتينا طالبة لمسكنا وان كانت مملوكة بالغة فعلمها نجسون جلده ونفي نصف سنة وان قلن نحن نلتن التعتت المملوكة ليسقط الحد ولا التعان على صبية لأنه لا حد عليها ولا أجبر النصرانية على الاتعان إلا أن ترغب في أن تحكم عليها فتلتن فان لم تفعل حدها ما ائنتت على الرضا بحكمنا وان رجعت عنه تركناها فان كانت زوجته خرساء أو مغلوبة على عقلها فقد فها قبل له ان التعتت فرقنا بينك وبينها وان انتفيت من حمل أولدها فلا غنت نفينا عنك مع الفرقة وان لم تلتن فهي امرأتك ولا تجبرك على الاتعان لأنه لا حد عليك ولا تعز راذا لم تطلبه وهي لا تطلب مثلها ونحن لا ندري لعلها أو عقلت اعترفت فسقط ذلك كله عنك قال وان التعتت فلا حد على الخرساء ولا المغلوبة على العقل ولو طلب أولياؤها أن يلعن الزوج أو يحد لم يكن ذلك لهم وكذلك لو قد ف امرأته وهي أمة بالغة فلم تطلبه فطلب سيدها أن يلعن أو يعز أو يحد أو ينفق صغيرة فطلب ذلك ولها لم يكن ذلك لواحد منهم وإنما الحق في ذلك لها فان لم تطلبه لم يكن لأحد يطلبه لهما كانت حية ولو لم تطلبه واحدة من هؤلاء ولا كبيرة قد فها زوجها لم تعفه الكبيرة ولم تعترف حتى ماتت أو فو رقت فطلبه ولها بعد موتها أو هي بعد فراقها كان على الزوج أن يلعن أو يحد للكبيرة الحرة المسلمة ويعز رقبيلها قال ولو أن رجلا طلق امرأته طلاقا عاك فيه الرجعة ثم قد فها في العدة فطلبت الفخذ لا عن فان لم يفعل حد وان التعتت فعلم الاتعان فان لم تلتن حدثت لانها في معاني الأزواج وهكذا الوضعت العدة وقد قد فها في العدة قال واذا كان الطلاق لا عاك فيه الرجعة فقد فها في العدة أو كان عاك فيه الرجعة فقد فها بعد مضي العدة برأنا نسبه إلى أنه كان وهي زوجته أولم ينسبه إلى ذلك فطلبت حدها حد وللعان ان لم يكن بنقبي ولدا ولدته أو حلالا يلزمه قال وانما حدها اذا قد فها وهي بائن منه أو غير زوجة ولا ينها وبينه بسبب الشكاح ولد يلزم نسبه ولا حكم من حكم الأزواج فكانت محسنة مقدوفة فان قال قائل أفرأيت ان ظهر بها حمل أو حدث لها ولد يلحق بنسبه فانتفى منه بان

العبد لم يعق والفرق بين هذا وقوله ان دخلت الدار فانت حر ان اليمين لا يبيع فيها بحال بينه وبينه والكتابة كالبيع الفاسد اذا فانت رقبته وان أدى الفاسد إلى الوارث لم يعق لأنه ليس القائل إن أدبها فانت حر ولو لم يت السيد ولكنه جرح عليه أو غلب على عقله فتأداها منه لم يعق ولو كان العبد مخبولا عتق بأداء الكتابة ولا يرجع أحدهما على صاحبه شيء ولو كانت كتابة صحيفة فالت السيد وله وارثان فقال أحدهما ان أباه كاتبه وأنكر الآخر وحلف ما علم أن أباه كاتبه كان نصفه مكاتباً ونصفه مملوكاً يخدعهم يوما ويخلى يوما تأتي منه المقر نصف كل نجم لا يرجع به أخوه عليه وان عتق لم يقوم عليه لأمنا عتق بشئ فعله أبوه وان عجز رجوع رقبائينها ولو ورثا مكاتباً عتق أحدهما نصيبه فهو برى من نصيبه من الكتابة فان أدى إلى أخيه نصيبه عتق وكان الولاء للاب وان عجز قوم عليه وعتق

العبد لم يعق والفرق بين هذا وقوله ان دخلت الدار فانت حر ان اليمين لا يبيع فيها بحال بينه وبينه والكتابة كالبيع الفاسد اذا فانت رقبته وان أدى الفاسد إلى الوارث لم يعق لأنه ليس القائل إن أدبها فانت حر ولو لم يت السيد ولكنه جرح عليه أو غلب على عقله فتأداها منه لم يعق ولو كان العبد مخبولا عتق بأداء الكتابة ولا يرجع أحدهما على صاحبه شيء ولو كانت كتابة صحيفة فالت السيد وله وارثان فقال أحدهما ان أباه كاتبه وأنكر الآخر وحلف ما علم أن أباه كاتبه كان نصفه مكاتباً ونصفه مملوكاً يخدعهم يوما ويخلى يوما تأتي منه المقر نصف كل نجم لا يرجع به أخوه عليه وان عتق لم يقوم عليه لأمنا عتق بشئ فعله أبوه وان عجز رجوع رقبائينها ولو ورثا مكاتباً عتق أحدهما نصيبه فهو برى من نصيبه من الكتابة فان أدى إلى أخيه نصيبه عتق وكان الولاء للاب وان عجز قوم عليه وعتق

ان كان موسرا ولاؤه وان كان معسرا فنصفه حر ونصفه رقيق لأخيه وقال في موضع آخر يعتق نصفه عذرا ولم يعجز ولاؤه للاب
لانه الذي عقد كتابته (قال الشافعي) والمكاتب عبد ماني عليه درهم وان مات وله مال حاضر وولد مات عبد ولا يعتق بعد الموت وان
جاءه النجم فقال السيد هو حرام أجبرت السيد على أخذه أو يبرئه منه وليس له أن يتزوج الا بإذن سيده ولا يتسرى بحال فان ولدت
منه أمته بعد عتقه بستة أشهر كانت في حكم أمه ولده وان وضعت لأقل فلا تكون أم ولد الا بوطء بعد العتق وله بيعها بال مال ويجبر السيد
على أن يضع من كتابته شيأ لقوله عز وجل وأتوهم من مال الله الذي آتاكم وهذا عندى مثل قوله وللطلاق متابع . وفي واحتج بان عمر
أنه كاتب عبدا له بخمسة وثلاثين الفا ووضع (٢٧٦) عنه خمسة آلاف أحسبه قال من آخر نجومه ولومات السيد وقد قبض جميع

الكتابة خاص المكاتب
بالذي له أهل الدين
والوصايا (قال المزني)
يلزمه أن يقدمه على
الوصايا على أصل قوله
(قال الشافعي) وليس
لولى النسيب أن يكاتب
عبده بحال لأنه لا ينظر
في ذلك ولو اختلف
السيد والمكاتب تحالفا
وترادا ولومات العبد
فقال سيده قد أذى إلى
كتابته وجرح إلى ولاؤه
من حرة وأتكر مساوى
الحره فالقول قول مولى
الحره قال ولو قال قد
استوفيت مالى على أحد
مكاتبى أفرع بينهما
فأيهما خرج له العتق
عتق والآخر على نجومه
والمكاتب عبد ماني
عليه درهم فان مات
وعنده وفاء فهو وماله
لسيده وكيف يموت
عبدا ثم يصير بالاداء
بعد الموت حرا وإذا كان
لا يعتق في حياته إلا بعد
الاداء فكيف يصح عتقه اذا مات قبل الاداء قال ولو أذى كتابته فعتق وكانت عرضا فأصاب به السيد
عيارته ورد العتق قال ولو فات المبيع قبل له ان جئت بنقصان العيب والافلسيدك فغيرك كما لو دفعت دنانير فنقصا لم تعتق الا بدفع
نقصان دنانيرك ولو ادعى أنه دفع أنظر يوما أو أكثره ثلاث فان جاء بشاهد حلف وبرئ ولو عجز أو مات وعليه ديون بدى بها على السيد
(كتاب بعض عبد والشرى كان في العبد يكاتبه أو أحدهما) (قال الشافعي) لا يجوز أن يكاتب بعض عبد إلا أن يكون
باقية من اداء من عبد بينه وبين شرى بكمه وان كان باذن الشرى لان المكاتب لا يمنع من السفر والاكتساب ولا يجوز أن يكاتبه معا
حتى يكره فيه سواء وقال في كتاب الاملاء على محمد بن الحسن واذا أذن أحدهما لصاحبه أن يكاتبه فالكتابة جائزة ولذى لم يكاتبه أن

قدفها والقذف كان وهي غير زوجة كيف لاغت بينهما قبل له ان شاء الله تعالى كما ألحقت الولد به وان
كانت بائنا منه بأنها كانت زوجته فجعلت حكم ولدها منه غير حكمها منفردة دون الولد بأنها كانت زوجة
فكذلك لاغت بينهما بالولد لأنها كانت زوجة ألا ترى أنها في لحوق الولد بعد نيتها منه كهي لو كانت
معه وكذلك يلتنع وينفيه واذا نفي رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد وهي زوجة فأزال القراش كان الولد
بعد ما تبين أولى أن ينفي أو في مثل حاله قبل أن تبين ولو قال رجل لامرأته قد ولدت هذا الولد وليس بابي
فيل له ما أردت فان قال زنت به لاعتن أو حاد اذا طلبت ذلك واذا لاعتن نفي عنه وان سكنت لم ينفع عنه ولم
يلاعن فان طلبت المحدث حلف ما أراد قذفها فان حلف برئ وان نكل حاد ولا عن وذلك أنه يقال قد تستدخل
المرأة ماء الرجل فتقبل فلذلك لم يجعله قذفا ولا لاعتن بينهما حتى يقذفها بالزنا فيعبد أو يلتنع لانه الموضع
الذي جعل الله عز وجل فيه اللعان لا غير ولو قال قد حبسك رجل أو قتلك أو نال منك ما دون الجماع لم
يلاعن لأن هذا ليس بقذف في زنا وعزله ان طلبت ذلك قال ولو قال لها أصابك رجل في ذريرة فطلبت
ذلك حاد ولا عن لان هذا جماع يجب عليها به الحد ولا يحذفها الا في القذف بجماع يجب عليها فيه حد
لو فعلته وحد على بجماعتها اذا كان حراما ولو قال لها عبت بك امرأة فأغش لم يحسد ولم يلاعن ويعز إن
طلبت ذلك ولو قال لها ركبت أنت رجلا حتى غاب ذلك منه في ذلك منك كان قذفا يلاعن به أو يحذف لأن
عليها مع الحد ولو قال لها وهي زوجة زنت قبل أن أنكحك فلا لعان ويحد إن طلبت ذلك ولو قال لها بعد
ما تبين منه زنت وأنت امرأتى ولا ولد ولا حبل ينفيه حد ولم يلاعن لأنه قاذف غير زوجة ولو قال لامرأته
يا زانية بنت الزانية وأمهارة مسلمة غير حاضرة فطلبت امرأته حد أمهال يمكن لها واذا طلبته أمهال أو وكلها
حد لها ان لم يأت بأربعة شهداء على ما قال قال فمتى طلبت امرأته حدها كان عليه أن يلتنع أو يحد
ولو طلبته جميعا حد للام مكانه وقيل له لاعتن لامرأته فان لم يلتنع حبس حتى يبرأ جلده فاذا برأ أخذ الأمان
يلتنع ومتى أتى اللعان بخلده ثم رجع فقال أنا لاعتن قبلت رجوعه وان لم يبق الا سوط واحد ولا شيء له فيما
مضى من الضربة

(أين يكون اللعان) (قال الشافعي) رحمه الله روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لاعتن بين الزوجين
على المنبر فاذا لاعتن الحاكم بين الزوجين بمكة لاعتن بينهما بين المقام والبيت فاذا لاعتن بينهما بالمدينة لاعتن
بينهما على المنبر واذا لاعتن بينهما بين المقام والمدينة لاعتن بينهما في مسجده وكذلك يلاعن بين كل زوجين
في مسجد كل بلد قال ويبدأ فيقيم الرجل قائما والمرأة جالسة فيلتنع ثم يعقب المرأة قائمة فتلتنع الا أن
يكون بأحد هاتئلا لا يقدر على القيام معها فيلتنع جالسا ومضطجعا اذا لم يقدر على الجلوس وان

كانت
عيارته ورد العتق قال ولو فات المبيع قبل له ان جئت بنقصان العيب والافلسيدك فغيرك كما لو دفعت دنانير فنقصا لم تعتق الا بدفع
نقصان دنانيرك ولو ادعى أنه دفع أنظر يوما أو أكثره ثلاث فان جاء بشاهد حلف وبرئ ولو عجز أو مات وعليه ديون بدى بها على السيد
(كتاب بعض عبد والشرى كان في العبد يكاتبه أو أحدهما) (قال الشافعي) لا يجوز أن يكاتب بعض عبد إلا أن يكون
باقية من اداء من عبد بينه وبين شرى بكمه وان كان باذن الشرى لان المكاتب لا يمنع من السفر والاكتساب ولا يجوز أن يكاتبه معا
حتى يكره فيه سواء وقال في كتاب الاملاء على محمد بن الحسن واذا أذن أحدهما لصاحبه أن يكاتبه فالكتابة جائزة ولذى لم يكاتبه أن

يخدمه يوما ويختل والكسب يوما فان أراءهما عليه كان نصيبه حرا وقوم عليه الباقي وعقن ان كان موسرا وورق ان كان معسرا (قال
المرزني) الأول بقوله أولى لأنه زعم لو كانت كتابتهما مقبولة فمجرد أحدهما فأنظره الآخر فصح الكتابة بعد ثبوتها حتى يجتمع على
الاقامة عليها فالابتداء بذلك أولى (قال المرزني) ولا يخلو من أن تكون كتابته نصيبه جائر كيدها بانه فلامعنى لأذن شريكه وألا يجوز فلم
جوزه بأذن من لا عليه (قال الشافعي) ولو كانتا جميعا يجوز فقال دفع الكتابتين وهي ألف وصدقه أحدهما وكذا الآخر
رجع المنكر على شريكه بنصف ما أقر يقبضه ولم يرجع الشر يل على العبد شي ويعتق نصيب المقر وان أدى إلى المنكر تمام حقه عتق
وان عجز رقب نصفه والنصف الآخر حر ولو أذن أحدهما لشرى به (٢٧٧) أن يقبض نصيبه فقبضه ثم عجز فقبضها فاولان

أحدهما يعتق نصيبه
منه ولا يرجع شريكه
ويقوم عليه الباقي ان
كان موسرا وان كان
معسرا فجميع ما في
يده الذي بقي له فيه الرق
لأنه يأخذه بما بقي له من
الكتابة فان كان فيه
وفاء عتق والا عجز بالباقي
وان مات بعد العجز فما
في يديه بينهما نصفان
يرث أحدهما بقدر
الحرية والآخر بقدر
العبودية والقول الثاني
لا يعتق ويكون لشرى به
أن يرجع عليه فيشرى به
فيما قبضه لأنه أذن له به
وهو لا عليه (قال المرزني)
هكذا أشبه بقوله ان
المكاتب عتد ما بقي
عليه درهم وما في يديه
موقوف ما بقي عليه
درهم فليس معناه فيما
أذن له يقبضه الا يعني
اسبقني يقبض النصف
حتى أستوفي مثله فليس
يستحق بالسبق ما ليس

كانت المرأة متعنة الزوج في المسجد والمرأة على باب المسجد وان كان الزوج مسلما والزوج مشركا
المتعنة الزوج في المسجد والزوج في الكنيسة وحيث تعظم وان شئت الزوجة المشركة أن تحضر الزوج
في المسجد كلها حضرته إلا أنهم لا تدخل المسجد الحرام لقول الله تعالى إنما للمشركون نجس فلا يقربوا
المسجد الحرام بعد عامهم هذا (قال الشافعي) رحمه الله وان أخطأ الإمام بمكة أو المدينة أو غيرها فلا عتق
بين الزوجين في غير المسجد لم يعد العان عليهما لأنه قد مضى اللعان عليهما ولأنه حكم قد مضى وكذلك ان
لا عتق بينهما ولم يحضر أحدهما الآخر قال واذا كان الزوجان مشركين لا عتق بينهما معاني الكنيسة
وحيث يعظمان واذا كانا مشركين لا دين لهما تحاكما لئلا لا عتق بينهما في مجلس الحكم
(أى الزوجين يبدأ باللعان) (قال الشافعي) رحمه الله ويبدأ الرجل باللعان حتى يكمله
فاذا أكمله خسا التعتن المرأة وان أخطأ الحاكم فبدأ بالمرأة قبل الزوج فالتعتن وبدأ بالرجل فلم يكمل
اللعان حتى أمر المرأة تلتعن فالتعتن فاذا أكمل الرجل اللعان عادت المرأة فالتعتن ولو لم يبق من لعان
الرجل الا حرف واحد من قبل أن الله عز وجل بدأ بالرجل في اللعان فلا يجب على المرأة لعان حتى يكمل
الرجل اللعان لأنه لا معنى لها في اللعان الا رفع الخد عن نفسها والحد لا يجب حتى يلعن الرجل ثم يجب لانهما
تدفع الحد عن نفسها بالالتعان والاحذرت وادأ بالرجل فالتعتن قبل أن يأتي الحاكم أو بعدما أتاه قبل
أن يأمر بالالتعان أو المرأة أو هما أعاد أيهما بدأ قبل أمر الحاكم أي بالالتعان لان ركائنه أتى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فأخبره بطلاق امرأته البتة وحلف له فأعاد النبي صلى الله عليه وسلم العيدين على ركعة
ثم رد إليه امرأته بعد حلفه بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يرد امرأته إليه قبل حلفه بأمره (أخبرنا
الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك قال حدثني ابن شهاب أن سهيل بن سعد الساعدي أخبره أن
عويمرا الجعلافي جاء إلى عاصم بن عدي فقال له رأيت يا عاصم لو أن رجلا وجد مع امرأته رجلا لا يقتله
فتقتلونه أم كيف يفعل سألني يا عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فلما رجع عاصم إلى أهله جاءه
عويمر فقال يا عاصم ماذا قال لك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عاصم لعويمر لم تأتني بخبر فقد كره رسول
الله صلى الله عليه وسلم المسئلة التي سألت عنها فقال عويمر والله لا أتني حتى أسأله فأقبل عويمر حتى أتى
رسول الله صلى الله عليه وسلم وسط الناس فقال يا رسول الله رأيت رجلا وجد مع امرأته رجلا لا يقتله
فتقتلونه أم كيف يفعل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل فيك وفي صاحبك فاذهب فأت بها
فقال سهيل بن سعد فتلاعنا وانا مع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغا قال عويمر لقد كذبت
عليها يا رسول الله ان أمسكنها فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن شهاب

له كانه وزن لأحدهما قبل الآخر قال في كتاب الاملاء على كتاب مالك ان ذلك جائز ويعتق نصيبه والباقي على كتابته فان أدى فالولاء
بينهما وان عجز فقوم على المعتق ان كان موسرا وورق ان كان معسرا (قال المرزني) فذلك ولو اعتقه أحدهما قوم عليه الباقي ان كان موسرا
وعتق كله والا كان الباقي مكاتباً وكذلك لو أبرأه كان كعتقه إياه (قال المرزني) فهذا أشبه بقوله وأولى بأصله وبالله التوفيق (قال
الشافعي) ولومات سيد المكاتب فأبرأه بعض الورثة من حصته عتق نصيبه عجزاً ولم يجر ولاؤه الذي كاتبه ولا أقوم عليه والولاؤه لغيره
وأعتقه عليه بسبب رقه فيه لأنه لو لم يكن له فيه رقب فمجز لم يكن له وقال في موضع آخر فقها قولان أحدهما هذا والآخر يقوم عليه اذا
يجز وكان له ولاؤه كله لان الكتابة الأولى بطلت واعتق هذا ملكه (قال المرزني) رحمه الله الأول بمعناه أشبه بأصله انزعم أنه اذا أبرأه

من قدر حقه من دراهم الكتابة تمت نصيبه معنى عقد الأب لم يجز أن يزيل ما ثبت واذا عزم أنه ان عزم فيه فقد بطلت الكتابة الاولى
فينبغي أن يبطل عتق النسيب بالبراء من قدر النصيب لان الأب لم يعقنه الا بأداء الجميع فكان الأب أبرأه من جميع الكتابة ولا عتق
بارأه من بعض الكتابة (باب في ولد المكاتبه) (قال الشافعي) رحمه الله ولدا المكاتبه موقوف فإذا أدت
فعتقت عتقوا وان عجزت أو ماتت قبل الأداء رقوا فان جنى على ولدها فقتلها أو لاقى أحدهما أن لا يدققة وما كان له لان المرأة
لا تملك ولدها ويؤخذ السيد بتفقته وان اكتسب انفق عليه منه ووقف الباقي ولم يدرى له بعد أن سده فان مات قبل عتق امه كان لسيد
وان عتق بعقها كان ماله وان أعتقه السيد (٢٧٨) جاز عتقه وان أعتق ابن المكاتب من أمته لم يجز عتقه وانما

فرقت بينهما لان
المكاتبه لا تملك ولدها
وانما حكمه حكمها
والمكاتب عتق ولده من
أمته لو كان جنى عليه
رق والقول الثاني أن
أهم أحق بعماله كما
تستعين به لأنهم يعتقون
بعقها والاول أشبهها
(قال المزني) الآخر
أشبهها بقوله اذا كانوا
يعتقون بعقها فهم
أولى بحكمها وما ثبت
ذلك أيضا قوله لو وطئ
ابنة مكاتبه أو أمها
كان عليه مهر مثلها
وهذا يقضى لما وصفت
من معنى ولدها (قال
الشافعي) وهو ممنوع
من وطئ مكاتبته فان
وطئها طاعة فلا جسد
ويعزران وان أكرها
فلهما مهر مثلها (قال
المزني) ويعزر في قياس
قوله (قال الشافعي)
وان اختلفا في ولدها
فقال ولدت بعد الكتابة

فكانت تلك سنة المتلاعنين أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سهل بن سعد
أخبره قال جاء عويمر الجعالي الى عاصم بن عدي فقال يا عاصم سل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
رجل وجد مع امرأته رجلا فقتله أيتل به أم كيف يمنع فقال ما صم النبي صلى الله عليه وسلم علم فعاب النبي
صلى الله عليه وسلم المسائل فلقبه عويمر فقال ما صم فقال انك لم تأتني بشيء سأل رسول الله صلى الله عليه
وسلم فعاب المسائل فقال عويمر والله لا تبين رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا أسأله فأناده فوجده قد أنزل
عليه فبه ما فدعا بهما فلا عن بينهما ما فقال عويمر لئن انطلقت بهما لله قد كذبت عليهما ففارقهما فسل أن يأمره
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم علم انك رواها فان جاءته به أسهم أديع فظنم
الآيتين فلا أراه الا قد صدق وان جاءت به أسهم كاذب ففارقها الا كاذبا ففازت به على النعت المذكور قال
ابن شهاب فصار سنة المتلاعنين أخبرنا عبد الله بن نافع عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن سهل بن سعد
الساعدي أن عويمرا جاء الى عاصم فقال أرايت رجلا وجد مع امرأته رجلا فقتله أيتل به أم فتناوَسَ لي يا عاصم
رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل النبي صلى الله عليه وسلم لم فكره المسائل رسول الله صلى الله عليه وسلم
وعاصم أفرجع عاصم الى عويمر فأخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكره المسائل وعابها فقال عويمر والله لا تبين
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكرهه وقد نزل القرآن خلافة عاصم فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فقال
فد أنزل الله عز وجل فيك القرآن فقتله ما فتلا عينا ثم قال كذبت عليهما يا رسول الله ان أمسكتهما ففارقهما
وما أمره النبي صلى الله عليه وسلم لم يفت سنة المتلاعنين وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظروها فان
جاءت به أحرق قصيرا كانه وحره فلا أحسبه الا قد كذب عليها وان جاءت به أسهم أين ذا الآيتين فلا أحسبه
الا قد صدق عليها ففازت به على النعت المذكور (أخبرنا الشافعي) قال أخبرنا إبراهيم بن سعد عن أبيه
عن سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم قال ان جاءت به أسهم سبطا
فهو لزوجها وان جاءت به أديع فهو للذي يتهمه قال جاءته به أديع أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن
ابن شهاب عن سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكره الا بشار جاء النبي صلى الله عليه وسلم لم فقال يا رسول
الله أرايت رجلا وجد مع امرأته رجلا فقتله أيتل به أم كذبت عليهما ففارقهما فسل أن يأمره ففارقهما
القرآن من أمر المتلاعنين فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم يفت سنة المتلاعنين فقال عويمر لئن انطلقت بهما لله
ثم فارقها عند النبي صلى الله عليه وسلم لم كانت السنة بعدهما أن يفرق بين المتلاعنين قال وكانت حاملا
فأنكره فكان ابنها يدعى الى أمه أخبرنا سليمان عن أبي الزناد عن القاسم بن محمد قال شهد ابن عباس رضي
الله تعالى عنهما يحدث بحديث المتلاعنين فقال له ابن شداد أي النبي قال الذي صلى الله عليه وسلم لو كنت

وقال السيد بل قبل فالقول قوله مع عينه وان اختلفا في ولد المكاتب من أمته فالقول قول المكاتب راجعا
(باب المكاتبه بين اثنين يطوها أحدهما أو كلاهما) (قال الشافعي) واذا وطئها أحدهما فلم يجز فلها مهر مثلها يدفع اليها
فان عجزت قبل دفعه كان للذي لم يطوها نصفه من شريكه وان حبلت ولم تدع الاستبراء فاختارت العجز أو مات الواطئ فان للذي لم يطأ نصف
المهر ونصف قيمته على الواطئ (قال المزني) وينبغي أن تكون حرة عتوته (قال الشافعي) وان وطئها فعلى كل واحد منهما مهر مثلها
فان عجزت نقاص المهر من زان كات حبلت ففازت بالاول من ستة أشهر من وطئ الثاني ولم يستبرأ الا الاول فهو ولده وعليه نصف
قيمتها ونصف مهرها وفي نصف قيمة ولدها فاولان أحدهما يغرمه والا فلا يغرم عليه لأن العتق وجب به (قال المزني) القياس على مذهبه

ان ليس عليه الا نصف قيمتها دون نصف قيمة الولد لانها بالحبل صارت أم ولد (وقال الشافعي) في الواطئ الا خرقولان أحدهما يغرم نصف مهرها لانها لا تكون أم ولد للحمل الا بعد أداء نصف القيمة والاخر جميع مهر مثلها (قال المزني) هذا أصح لأنه وطئ أم ولد لها منه (قال الشافعي) ولو جاءت بولد لأكثر من ستة أشهر من وطئها لا حرمها كلاهما يدعيه وأحدهما لا يدعي استبراء فلهي أم ولد أحدهما فان عجزت أخذت بنفقتها وأرى القافة فبأيهما الحق ولحق وان أحقوه بهما لم يكن بين واحد منهما حق بلع فينتسب إلى أحدهما وتنقطع عنه أبوة الآخر وعليه الذي انقطعت أبوته نصف قيمتها ان كان موسرا وكانت أم ولده وان كان معسرا فنصفها لشريكه بحاله والصدقاتان ساقطان عنهما ولو جاءت من كل واحد منهما بولد (٢٧٩) يدعيه ولم يدعه صاحبه وان كان الأول موسرا أدى نصف قيمتها وهي

أم ولده وعليه نصف مهرها لشريكه والنول في نصف ولدها كما وصفت ولحق الراد الآخر بالواطئ الا آخر وعليه مهرها كله وقية الولد يوم سقط تكرر قصاصا من نصف قيمة الجارية واعا الحق ولدها به بالشبهة (قال المزني) وقد قضي قوله في هذه المسئلة بما قلت لانه لو لم تكن للاول أم ولدها لا بعد أداء نصف القيمة لما كان على الحمل الثاني جميع مهرها وقيمة ولدها منها فتقسم ذلك (قال الشافعي) ولو ادعى كل واحد منهما أن ولده ولد قبل ولده صاحبه ألحق بهما الولدان ووقفت أم الولد واخذت بنفقتها واذا مات واحد منهما عتق نصيبه وأخذ الآخر بنفقة نصيب

رابجا أحد ابغير بنسرة جهم فقال ابن عباس لا تلك امرأة كانت قد أعلنت أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن الهاد عن عبد الله بن نونس أنه سمع المقبري يحدث القرطبي قال المقبري حدثني أبو هريرة أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول لما رأت آية الملاعة قال النبي صلى الله عليه وسلم أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء وإن يدخلها الله تعالى جنته وأما رجل بجحد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله تعالى منه وفنجه به على رؤس الخلائق من الأولين والآخرين سمعت صفيان بن عيينة يقول أخبرنا عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للثلاثين حسنا كما على الله عز وجل أحد كما كاذب لا سبيل لك علمها فقال يا رسول الله مالي لا مال لك أن كنت صدقت عليها فهو بما استعملت من فرجها وإن كنت كذبت عليها فذلك أبعدها منها أو منه أخبرنا صفيان بن عيينة عن أيوب بن أبي تميمة عن سعيد بن جبير قال سمعت ابن عمر يقول فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخوي بني النضير وقال هكذا بأصبعه المسجحة والوسيط فقرنها والتي تلتها يعني المسجحة وقال الله يعلم أن أحدكما كاذب فهل منكما تائب أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رجلا عن امرأة في زمان النبي صلى الله عليه وسلم وانتفى من ولدها ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وألحق الولد بالمرأة (كيف اللعان) (قال الشافعي) رخصه الله اللعان أن يقول الامام للزوج قل أشهد بالله أني لمن الصادقين فيأرميت به زوجتي فلانة بنت فلان ويشير إليها ان كانت حاضرة من الزنا ثم يعود فيقولها حتى يكمل ذلك أربع مرات فإذا أكمل أربعها وقفه الامام وذكره الله وقال اني أخاف ان لم تكن صبدت أن تبوأ بلعنة الله فان رأيته يرد أن يمضي أمر من يضع يده على فيه ويقول ان قولك وعلى لعنة الله ان كنت من الكاذبين موجبة ان كنت كاذبا فان أبي تركه وقال قل على لعنة الله ان كنت من الكاذبين فيأرميت به فلانة من الزنا (قال الشافعي) فان قدفها بأحد يسميه بعينه واحد أو اثنين أو أكثر قال مع كل شهادة أشهد بالله اني لمن الصادقين فيأرميت به من الزنا بفلان وفلان وقال عند اللعان وعلى لعنة الله ان كنت من الكاذبين فيأرميت به من الزنا بفلان وفلان وان كان معها ولد فتفاه أو بها حمل فانتفى منه قال مع كل شهادة أشهد بالله اني لمن الصادقين فيأرميت به من الزنا وان هذا الولد ولد زنا ما هو مني وان كان حلا قال وان هذا الحمل ان كان بها حمل لحمل من الزنا ما هو مني وقال في اللعان وعلى لعنة الله ان كنت من الكاذبين فيأرميت به من الزنا وان هذا الولد ولد زنا ما هو مني فاذا قال هذا فقد فرغ من اللعان (قال الشافعي) واذا أخطأ الامام ولم يذكر نفي الولد أو الحمل في اللعان قال للزوج ان أردت نفيه أعدت عليك اللعان ولا تعيد المرأة بعد إعادة الزوج اللعان ان كانت فرغت منه بعد اللعان الزوج الذي أغفل الامام

نفسه فاذا مات عتقت ولولاها موقوف اذا كانا موسرين أو أحدهما معسرا والاخر موسرا فلاؤها موقوف بكل حال نفسه فاذا مات عتقت ولولاها موقوف اذا كانا موسرين أو أحدهما معسرا والاخر موسرا فلاؤها موقوف بكل حال (باب تعجيل الكتابة) (قال الشافعي) ويجوز للسيد على قبول النجم اذا جعله له المكاتب واحتج في ذلك بعمر بن الخطاب رجة الله عليه (قال الشافعي) واذا كانت ذنانيرا ودرهما أو مالا يتغير على طول المكث مثل الحديد والنحاس (١) وما أشبه ذلك فأما ما يتغير على طول المكث أو كانت لهولته مؤنة فليس عليه قبوله الا في موضعه وان كان في طريق بخراة أو في بلد فيه نهب لم يلزمه قبوله (١) قوله وما أشبه ذلك فأما الخ سقط من هذا الموضع جواب اذا وتقديره كان على السيد قبولها فأما الخ وانظر عبارة الأم في باب تعجيل الكتابة اه كسبه معصية

الآن يكون في ذلك الموضع كاتبه فيلزمه قبوله قال ولو عمل له بعض الكتابة على أن يرثه من الباقي لم يجوز ورده عليه - ولم يعتق لانه
أرأه مما لم ير أمسه فان أحب أن يصح هذا فليرض الكاتب بالعجز ورض السيد بشئ يأخذه منه على أن يعتقه فيجوز (قال المرتضى)
عندي أن يصح عنه على أن يتجمل وأجاز في الدين (بيع المكاتب وشراؤه وبيع كتابته وبيع رقبته وجوابه فيه)
(قال الشافعي) وبيع المكاتب وشراؤه والشفعة له وعليه فيما بينه وبين سيده والأجنبي سواء إلا أن المكاتب ممنوع من استهلاك ماله
وأن يبيع بما لا يتغاضى الناس عنه ولا يهب إلا بأذن سيده ولا يكفر في شئ من الكفارات إلا بالصوم وإن باع فلم يفترق حتى مات المكاتب
وجب البيع وقال في كتاب البيوع (٣٨٠) إذا مات أحد المتبايعين قام وارثه مقامه ولا يبيع بدين ولا يهب لشواب

واقراره في البيع جائز
فيه نفى الولد والنحل وإن أخطأ وقد قذفها برجل ولم يلتمس بقذفه فأراد الرجل حمله فأعاد عليه اللعان والا
حمله إن لم يلتمس وأي الزوجين كان أعيا التبعن له بلسانه بشهادة عدلين وأحب إلى لو كان أو أربعة
ويجزي عدلان يعرفان بلسانه فان كان آخرس تفهم اشارته التبعن بالاشارة فان انطلق لسانه بعد الخرس
لم يعد قال ثم تقام المرأة فتقول أشهد بالله أن زوجي فلان وتشير إليه ان كان حاضر المن الكاذبين فيما
رماي به من الزنا ثم تعود حتى تقول ذلك أربع مرات فإذا فرغت من الرابعة وقفها الامام وذكرها الله تبارك
وتعالى وقال لها احذري أن تبوءي بغضب من الله عز وجل ان لم تكوني صادقة في أيمانك فان رأتها تضي
وحضرتها امرأة أمرها أن تضع يدها على فيها وان لم تحضرها فقرأها تضي قال لها قولي وعلى غضب الله ان
كان من الصادقين فيما رماي به من الزنا فإذا قالت ذلك فقد فرغت من اللعان وانما أمرت بوقفهما وتذكيرهما
أن سفيان أخبرنا عن عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم أمر رجلا حين لاعن بين المتلاعنين أن يضع يده على فيه عند الخامسة وقال انها موجهة (قال الشافعي)
وسواء في أيمانها والتعانها الا عتبا نفى ولد أو رجل أو بلا واحد منها لانه لا معنى لها في الولد والولد له بكل
حال وانما نفى عنه هو أو ثبت قال وسواء كل زوج وزوجة بالعين ليسا بغيرين على عقولهما في الموضع
الذي يلتمسان فيه والقول الذي يلتمسان به حرين أو مملوكين أو حرم ومملوك وسواء الكافران أو أحدهما كافر
في القول الذي يلتمسان به ويختلفان في الموضع الذي يلتمسان فيه قال وان لم يلاعن بينهما الامام فائين
ولا على المنبر أو لم يحضرهما أربع أو لم يحضر أحدهما وحضرا الآخر لم يرتد عليهما اللعان
(ما يكون بعد التعان الزوج من الفرقة ونفي الولد وحده المرأة) « أخبرنا الربيع » قال قال
الشافعي فإذا أكمل الزوج الشهادة والالتعان فقد زال فراش امرأته ولا تحل له أبدا بحال وان أ كذب نفسه
لم تعد إليه التعتن أو لم تلتمس حدث أو لم تحد قال وانما قلت هذا لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال الولد للفراش وكانت فراشا فلم يجوز أن ينفي الولد عن الفراش إلا بان يزول الفراش فلا يكون فراشا أبدا
وقد أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرق بين المتلاعنين وألحق الولد بالمرأة
(قال الشافعي) رحمه الله وكان معقولا في حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ألحق الولد بأمة أنه نفاه عن
أبيه وأن نفاه عن أبيه يمينه والتعاه لا يمين أمه على كذبه بنفيه ومعقولا في إجماع الناس أن الزوج إذا
أ كذب نفسه ألحق به الولد وولد الخلد لأن لا معنى للمرأة في نفاه وان المعنى للزوج بما وصفت من نفاه
وكيف يكون لها معنى في عين الزوج ونفي الولد والحاقه والولد بكل حال ولدها لا ينفي عنها انما عن نفى واليها
ينسب إذا نسب (قال الشافعي) فإذا أكمل الزوج اللعان فقد بان منه امرأته لأنه لا ينزول النسب

حين لا يكون له بعثه ولاؤه فان مات عبد المكاتب المعتق بعد ما يعتق وقف ميراثه في قول من وقف (١) الميراث
كما وصفت فان عتق المكاتب الذي أعتقه فله وإن مات أو عجز فليس له ميراث إذا كان حيا يوم موته وإن كان ميتا فلو رثته من الرجال
ميراثه وفي القول الثاني لسيد المكاتب لأن ولاؤه له وقال في الاملاء على كتاب مالك أنه لو كاتب المكاتب عبده فأدى لم يعتق كالأعتقه
لم يعتق (قال المرتضى) هذا عند أشبه (قال الشافعي) وبيع نحو منه مفسوخ فان أدى إلى المشتري كتابته بأمر سيده عتق كما يؤدى
إلى كمله فاعتق قال وليس للمكاتب أن يشتري من يعتق عليه لو كان حرا وله أن يقبلهم إن أوصى له بهم ويكسبون على أنفسهم فيأخذ
فضل كسبهم وما أفادوا فان مرضوا أو عجزوا عن الكسب أنفق عليهم وان جنوا لم يكن له أن يفديهم وبيع منهم بقدر جناباتهم ولا يجوز
(١) قوله الميراث لعله الولاء وانظره اه

بيع رقة المكاتب قال يسيل بيعت بركة قيل هي المساومة بنفسها عاشت رضي الله عنها والخبرة بالعجز بطلبها وقبة والراضية بالبيع فان قيل فامعنى قول النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة اشترط ليهم الولاء قلت أنا للشافعي في هذا جوابان أحدهما يبطل الشرط ويجوز العتق ويجعله خاصا (١) وقال في موضع آخر هذا من أشد ما يغلط فيه وانما جاء به هشام وحده وغيره قد حالفه وضعفه (قال المزي) هذا أوله لأنه لا يجوز في صفة النبي صلى الله عليه وسلم في مكانه من الله عز وجل شكر على ناس شرطاً بالاطلاو يأمر أهله بأجابتهم إلى ما طلل وهو على أهله في الله أشد وعليهم أغلظ (قال المزي) وقد يحتمل أن لوضح الحديث أن يكون إذا اشترط عليهم أن لا أن اشترت واعتقت الولاء أي لا تغريمهم واللغة تحتمل ذلك قال الله جل ثناؤه (٢٨١) لهم الأمانة وقال أن عليهم لعنة الله

وكذلك قال تعالى أم من يكون عليهم وكلا وقال ان أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وان أسأتم فلها أي فعلها وقال ولا تجهرن به بالقرول كجهو بعضهم كجهو فقامت لهم مقام عليهم فتفهم رجلا الله

(باب كتابة النصراني)

(قال الشافعي) رحمه الله وتجوز كتابته النصراني بما تجوز به كتابة المسلم فان أسلم العبد ثم ترفعا الشا فهو على الكتابة إلا أن يهجر فيباع على النصراني فان كاتبه على حلال عندهم حرام عندنا لأننا ما بقي من الكتابة فان أداها ثم سحا كاليأس فقد عتق العبد ولا يرد واحد منهما على صاحبه شأ لأن ذلك مضى في النصرانية ولو أسلما وبقي من الكتابة شيء من خبر فقضيه السيد عتي

الانزال والفراش ولومات أو مات امرأته بعد كمال التعانه لم يتوارثا لأن الفرقة وقعت بالذي وقع به نفي الولد قال ولو قالت لا التعن (١) أو أقذف بالزنا أو خرس أو مات فسواء الولد مني والفرقة واقعة قال ولو حلف الأيمان كلها وبقي الاعتان أو حلف ثلاثة أيمان والتعن أو نقص من الأيمان أو الاعتان شأ كانا بحالهما أي مامات ورثته صاحبه والولد غير مني حتى يكمل الاعتان قال وسواء إذا لم يتم الاعتان كله في أن لا فرقة ولا نفي ولا زوج أو عته أو غاب أو أ كذب نفسه قال وان حلف انتنتين أو ثلاثا ثم هرب فالتكاح بحاله حتى يقدر عليه فيلتعن وكذلك لو عته أو خرس أو برسم أو أصابه ما لا يقدر معه على الكلام أو ما يذهب عقله فالتكاح بحاله حتى يقدر عليه أو ناب إليه عقله التمن فان قال هو لا التعن وطلب أن يحذلهما حذوهما زوجها والولد ولده وان لم تطلب أن يحذلهما فطلب ذلك رجل فحذفها رثامها كان ذلك له وحذله وان ماتت وطلب ذلك ورثتها ولم تكن عفت حذوها كان ذلك لهم وكذلك لومات المقدوف بها وطلب ذلك ورثته كان ذلك لهم فان طلبته أو ورثتها فحذوها ثم طلبه الذي قد فها به لم يحذله لأنه قد ذف واحد ولو قالت المرأة قبل أن يتم الزوج الأيمان أنا التمن لم يكن ذلك عليها ولو أخطأ الامام فأمرها بالتعن لم يكن ذلك شيء يدرأ به عن نفسها حذولا ويجب به حكم ومضى التمن الزوج فعليها أن تلتن فان أبت حدثت وان كانت حين التمن الزوج حائضا فسال الزوج أن تؤخر حتى تدخل المسجد لم يكن ذلك عليها وأحلفت بباب المسجد فان كانت مريضة لا تقدر على الخروج أحلفت في بيتها قال وان امتنعت من البين وهي مريضة فكانت ثيبا رجعت وكذلك ان كان في يوم بارد أو ساعة صائفة لأن القتل يأتي عليها وإن كانت بكر لم تحذ حتى تصح وينقص البرد والحرم ثم تحذ وانما قلت تحذ إذا التمن الزوج لقول الله تعالى ويدأ عنها العذاب الآية (قال الشافعي) والعذاب الحذف كان عليها أن تحذ إذا التمن الزوج ولم تدأ عن نفسها بالاعتان قال ولو غابت أو غلبت أو غلبت على عقلها فاذا حضرت وناب إليها عقلها التعت فان لم تفعل حدثت وان لم ينب إليها عقلها فلا حذ ولا الاعتان لأنها ليست بمن عليها الحدود ولو قال الزوج لا التمن وأمر بان يقام عليه الحد فضر بالسيما فلم يتمه حتى قال أنا التمن قبلنا ذلك منه ولا شيء له فيما له من الحد ولو أتى على نفسه كما يقذف المرأة فيقال أنت بينة فيقول لا أتى بها فضر ببعض الحد ثم يقول أنا أتى بهم فيكون ذلك له ولو قيل للمرأة التعت فأبت فأمرها بيقام عليها الحد فأصابها بعضه ثم قالت أنا التعت تركت حتى تلتن بهذا المعنى ولو قذف الرجل امرأته ونفي ولدها ثم خرس أو ذهب عقله غاب الولد قبل أن يفتق فأخذ له ميراثه منه ثم أفاق الزوج والتعن ونفي الولد عنه رد الميراث ولو قذف امرأته بولد فصدقته لم يكن عليه حد ولا لعان لها

(١) قوله أو أقذف بالزنا كذا في النسخ ولعل الصواب أو أقرب بالزنا تأمل كتبه معجمه

(٣٠٦ - الام خامس) بقضيه آخر كتابته ورجع على العبد بقبضته ولو اشترى مسلما فكتبه ففهم أقولان أحدهما أن الكتابة باطله لأنه ليس باخراج له من ملكه تام فان أدى جميع الكتابة عتق بكتابة فاسدة وراجعا كما وصفت والقول الآخر أنها جائزة في عجز بيع عليه (قال المزي) القول الآخر أشبه بقوله لأنه ممنوع من النصراني بكتابه وعسى أن يؤدي فيعتق فان عجز في بيع مكانه وفي تنقيته الكتابة إذا أسلم العبد ومولا نصراني على ما قلت دليل والله التوفيق (كتاب الحربي) (قال الشافعي) إذا كاتب الحربي عسده في دار الحرب ثم خر حامسا متنا من أئنتها الآن لا يكون له أحد له في أنطال كتابته والكتابة باطلة ولو كان السد مسلما فالكتابة بائنة فان سبي لم يكن رقة لأن له أمانا من مسلم بعقه أياه ولو كاتبه المستامن عندنا وأراد أخرجه منع وقيل ان أفت فاد (١) قوله وقال في موضع آخر الخ هذا هو الجواب الثاني وقد وقع في بعض النسخ والثاني وقال الخ ومحصله ان راية لهم غلط ومصوبه عليهم اه

الجزية والافوكل بقض مجومه فان أدى عتق والولاء وان مت دفعت الى ورتسك وقال في كتاب السير يكون مغنوما (قال المرتضى) الاول اولى لانه اذا كان في دار الحرب حبس لا يعن ماله في دار الاسلام لانه ماله امان فوارثه فيه عتاقته (قال الشافعي) وان خرج فسي فتن عليه أو فودى به لم يكن رقيقا وودى ماله مكاتبه اليه في بلاد الحرب أو غيره فان استرق وعتق مكاتبه مالا داه ومات الحربى رقيقا (١) لم يكن رقيقا ولا ولدا ولا حديبيه والمكاتب لا ولاد عليه الا ان يعتق الحربى قبل موته فيكون له ولاه مكاتبه وما أدى من كتابته لان ذلك مال كان وفوقه امان فلم يسل امانه ما كان رقيقا ولم يجعله له في حال رقه فباخذ منه مولدا لم يعتق كانت الامانة مؤداة (قال المرتضى) وقال في موضع آخر فيها قولان أحدهما (٣٨٣) هذا والثاني لما روى كان ما أدى مكاتبه فبا وقال في كتاب السير يصير ماله مغنوما (قال المرتضى)

ولا يبنى الولد وان صدقته حتى يلبس من الزوج فينتفى عنه بالتعانه (قال الشافعي) الولد للفراس والاصل ان ولد الزوجة الزوج بغير اعتراف مات الزوج أو عاش ما لم ينقه (١) أو يلاعن ولازم للعتوه ولا احتياج للدعوة ولد الزوجة قال ولا يبنى الولد عن الزوج الا في مثل الحال التي نفي فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك أن الهلالي قد فاض امراته وأنكر حملها فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا عن يمين ما ونفي الولد عنه قال وأظهر الهلالي قد فاض عند استبانة حملها وإذا علم الزوج بالولد وأمكنه الحيا كم فأتى الحيا كم فنفاه لاعتن بينهما وان علم وأمكنه الحيا كم فترك ذلك وقد أمكنه امكنا بانيناثم نفاه لم يكن ذلك له كما يكون أصل بيع الشخص حصصا فيكون للشفع أخذه اذا أمكنه فان ترك ذلك في تلك المسئلة لم تكن له شفعة وهكذا كل من له شيء في مدة دون غير ما قضت لم يكن له ولو بعد بيان يكون يعلم بالولد فيكون له نفية حتى يقر به جاز بعد ان يكون الولد شفا وهو يختلف معه اختلاف وابنه قال وأمكن الاستفناء من الولد ان يعلم به ويمكنه ان يلقى الحيا كم ويكون قادر على لقائه أو له من يلقاه فاذا كان هذا هكذا فليمنقه لم يكن له نفية ولا وقت في هذا الا ما وصفت ولو قال قائل فاذا كان حاضرا فكان هذا المدة التي ينقطع فيها أن يكون له نفية فيها ثلاثة أيام كان مذهبا محتملا فان لم يصل الى الحيا كم أو مرض أو شغل أو حاس فأنشدها على نفية ثم طلب بعدها كان مذهبا لما وصفتنا في غير هذا الموضع من أن الله تعالى يمنع من قضى بعد ثلثا وان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذن للهاجر بعد قضاء نسكه بتمامه ثلاثا عكة قال وأي مدة قلت له نفية فأنشدها على نفية وهو مشغول بأمر يخاف قوته أو معرض لم ينقطع نفية وان كان غائبا قبله فقام وهو عكته المسير لم يكن له نفية الابان يشهد أنه على نفية ثم يقدم قال وان قال قد سمعت بأنها ولدت ولم أصدق فأنقذت القول قوله أو قال لم أعلم بالقول قوله ولو كان حاضرا ليلد لها فقال لم أعلم أنها ولدت فالتقول قوله وعلمها البينة قال وان كان مريضا لا يقدر على الخروج أو محبوسا أو غائبا فكل هذا عذر فأى هذه الحال كان فله أن ينفيه حتى تاتي المدة التي لا يكون له بعدها نفية وهكذا ان كان غائبا ولو نفي رجل ولدا امراته قبل موتها مات قبل أن يلاعنها أو مات قبل أن يبنى من ولدها ثم اتى منه التعن ونفاه وسواء كانت ميتة أو حية وإذا فاضها ثم مات أو فاضها بعد الموت واتى من ولدها فلم يلتنع ولو رتبها أن يحذوها (الوقت في نفي الولد) (قال الشافعي) رجه الله وإذا أقر الرجل بحبل امراته فولدت ولدا في ذلك الحبل أو أكثر ثم نفي الولد أو الولدين من الحبل لم يكن منضيا عنه بلعان ولا غيره وان قد فاض مع نفية فطلب الحد فدلها وان لم تطلبه لم يحذوها وان لم يقذفها وقال لم تلدى هذا الولد الذي أقررت به ولا من الحبل الذي أقررت به قالوا لا حتى ولا حذوها ولا لعان فان قال أقررت أن الحبل مني وأنا كاذب ولا أعذفك أحلف ما أراذ قد فاضها (١) قوله أو يلاعن كذا في التسخين والظاهر الواو كما يعلم مما قبله وما بعده ام كتبه معجمه

هذا عندى شبه بقوله الذي ختمه قبل هذه المسئلة لانه لم يسل أن عك بطل عن ماله ملكه (قال الشافعي) ولو أثار المشركون على مكاتب ثم استنقته المسلمون كان على كتابته ولو كاتبه في بلاد الحرب ثم خرج المكاتب اليها مسلما كان حرا

(كتاب المرتد)

(قال الشافعي) ولو كاتب المرتد بعد قبل أن يقف الحيا كم ماله كان حائرا وقال في كتاب المسير اذا دبر المرتد بعد فقه ثلاثة أو اقل قد وصفها فيه وقضيت أن جوابه في المكاتب أصحها قال فان نهى الحيا كم المكاتب أن يدفع الى المرتد كتابته فدفعتها لم يبرأ منها وأخذها بها

فان عجز ثم أسلم السيد الى السيد التخييز ولو ارتد بعد ثم كاتبه حاز وكان حكمه حكم المرتد (جناية المكاتب على سيده) اذا (قال الشافعي) وإذا حبس المكاتب على سيده عمد افله القصاص في الجرح ولو ارثه القصاص في النفس أو الأرش فان أدى ذلك فهو على كتابته وان لم يؤد فلهم تعذيبه ولا دين لهم على عبيدهم وبيع في جناية الاجنبي (جناية المكاتب على سيده) (قال الشافعي) وإذا حبس المكاتب على سيده الأقل من قيمة عبيد الجاني يوم حبس أو أورش الجناية فان قوى على ادائها مع الكتابة فهو مكاتب وله تعذيب الجناية قبل الجناية وقبل الدين الحال ما لم يشف الحيا كم لهم ماله كالحرف فما علبه الا أنه ليس للمكاتب أن يهمل الدين قبل محله بغير إذن سيده فان وقف الحيا كم ماله أدى الى سيده وإلى الناس دينهم شرعا فلا يمكن عتقه ما يؤدى هذا كله بغيره في مال

١ قوله لم يكن رقيقا ولا ولدا ماله كذا في بعض النسخ وفي بعض النسخ لم يكن يعق ولا ولدا ماله وعبارة الام لم يكن له ولاؤه ولا لأحد الخ وهي رخصة اه

الأجنبي الآن ينظروه ومتى شاء من أنظره غيره ثم خيرا الحالكيم يمد يمين أن يفديه بالأقل من أرض الجانية أو يساع فيها فيعطى أهل الجانية حقوقهم دون من دانيه يبيع أو غيره لأن ذلك في ذمته ومتى عتق أتبع به وسواء كانت الجنيات متفرقة أو معا وبعضها قبل العتق وبعضه يتحصون في غنمه معا وإن أبرأ بعضهم كان غنمه للباقيين منهم ولو قطع يد سيده فبرأ وعتق بالأداء اتعنه بارش يده وأى المكاتبين جنى وكاتبهم واحدة من مته دون أحبابه ولو كان هذا الجاني ولدا المكاتب وهب له أمته أو ولده مكاتب لم يفديه شي وإن قل إلا بذن السيد لاني لا أجعل له بيعهم ويسلمون فيباع منهم بقدر الجانية وما بقي يحاله يعق بعق المكاتب أو المكاتبه وإن جنى بعض عبده على بعض عبدا فله القصاص إلا أن يكون والد لا يقتل والده بعبده وهو لا يقتل به ولو أعتقه السيد (٣٨٣) بغير أداء ضمن الأقل من قيمته أو الجانية ولو كان أدى فعق فعليه

الأقل من قيمة نفسه أو الجانية لأنه لم يهجر ولو جنى جنسية أخرى ثم أدى فعق ففها قولان أحدهما أن عليه الأقل من قيمة واحدة أو الجانية بشر كان فيها والآخر أن عليه لكل واحد منهما الأقل من قيمته أو الجانية وهكذا لو كانت جنات كثيرة (قال المزني) قد قطع في هذا الباب بأن الجنيات متفرقة أو معا فسواء وهو عندي بالحق أولى (قال الشافعي) وإن جنى على المكاتب عبده جنسية لا قصاص فيها كانت هدرًا وللمكاتب أن يؤدب رقيقه ولا يتخذهم لان الحد لا يكون لغيره

(باب ما جنى على المكاتبه)

(قال الشافعي) رحمه الله وأرض ما جنى على المكاتبه ولو قتل السيد لم يكن عليه شيء لأنه مات عبدا ولو قطع يده فإن كان يعق بارش يده وطلبه العبد جعل قصاصا وعتق وإن مات بعد ذلك ضمن ما يضمن لو جنى على عبده غيره فعق قبل أن يموت وإن كانت الكاتبة غير حرة كان له تعجيل الأرض فإن لم يقبضه حتى مات سقط عنه لأنه صار مالا (قال الشافعي) وإذا جنى عبدا على المكاتب عبدا فأراد القصاص والسيد الدية فللمكاتب القصاص لأن السيد ممنوع من ماله وبنيه وليس له أن يصالح الأعلى الاستيفاء لجميع الأرض ولو عفا عن القصاص والأرض معاً عتق كان له أخذ المال ولا قود لانه عفا ولا عتق اتلاف المال ولو كان العفو باذن السيد فالعتق جائز (باب عتق السيد المكاتب في المرض وغيره)

إذا طلبت ذلك فإن حلف لم يحد وإن لم يحلف خلعت لقد أراد قد فها حد قال والاقرار باللسان دون الصمت فلو أن رجلاً رأى امرأته حلي فلم يقل في حبلها شيئاً ثم ولدت فتفاه فيسئل هل أقررت بحبلها فإن قال لا أو قال كنت لأدري لعله ليس بحمل لآعن ونفاه إن شاء وإن قال بلى أقررت بحملها وقتل لعله يموت فاستر عليها وعلى نفسها لزمه ولم يكن له نفيه ولو ولدت ولداً وهو غائب فقدم فنفاه حين علمه وقال لم أعلم به في غيبتي كان له نفيه بلعان ولو قالت قد علم به وأقر فقال قيل لي ولم أصدق وما أقررت به حلف ما أقربه وكان له نفيه ولو كان حاضراً وعائناً فنهى به فرد على الذي نهى عنه خيراً ولم يقر به لم يكن هذا اقراراً لأنه يكافئ الدعاء بالدعاء ولا يكون اقراراً كما لو قال له رجل بارك الله تعالى لك في تزويجك أو في مولودك قدعاه ولم يتزوج ولم يولد له لم يكن هذا اقراراً بتزويج ولا ولد (ما يكون قد فاهو ما لا يكون) (قال الشافعي) رحمه الله وللعان حتى يقذف الرجل امرأته بالزنا صريحاً لقول الله عز وجل والذين يرمون أزواجهم قال فادفعوا لعلهم ان طلبته وله نفي ولده وجله إذا قال هو من الزنا الذي رمت به ولو ولدت ولداً فقال ليس بابني أو رأى حلاً فقال ليس مني ثم طلبت الحد فلا حد وللعان حتى يقذفه في الولد فيقول لم قلت هذا فإن قال لم أقذفها ولكنكم تلده أو ولدت من زوج غيري قبلي وقد عرف نكاحها فلا يلحقه نسبه إلا أن تأتي بأربع نسوة يشهدن أنها ولدت له وهي زوجته في وقت يعلم أنها كانت فيه زوجته يمكن أن تلد منه عند نكاحها في أقل ما يكون من الحمل أو أكثره فإن لم يكن لها أربع نسوة يشهدن فسألت عيسه ما ولدت له وهي زوجته أو ما ولدت في الوقت الذي إذا ولدته فيه لحقه نسبه أحلفناه فإن حلف برئ وإن نكل أحلفناه فإن حلف لزمه وإن لم تحلف لم يلزمه « قال الربيع » رحمه الله وفيه قول آخر أنها وإن لم تحلف لزمه الولد لان الولد حقا في نفسه وتركها اليمن لا يبطل حقه في نفسه فلما لم تحلف فبرأ لزمه الولد (قال الشافعي) ولو جاءت بأربع نسوة يشهدن أنها ولدت له وهي زوجته أو في وقت من الأوقات بدل على أنها ولدت له بعد تزويجها بإباحة يمكن أن يكون منه ويحدد حدا علمنا أن ذلك بعد ما تزوجها بستة أشهر فأكثر أحلف الولد به قال وإنما قلت إذا نكح الرجل امرأته ولم يقذفها ارتأنا لآعن بينهما لأنه قد يكون صادقا فلا يكون هذا جلا وإن نفي ولداً ولدت له ولم يقذفها وقال لا ألعنها ولا أقذفها لم يلغ عن لزمه الولد وإن قذفها لآعن لأنه إذا لعنها بغير قذف فأنما يدعي أنها لم تلده وقد حكمت أنها قد ولدت له وإنما أوجب الله عز وجل للعان بالقذف ولا يجب بغيره (قال الشافعي) رحمه الله وإذا لعن الرجل امرأته بولد فنفقته عنه ثم جاءت بعده بولد لسته أشهر أو أكثر وما يلزمه نسب ولدت له الميتة فهو ولده إلا أن ينفيه بلعان فإن نفاه بلعان فذلك له وإذا ولدت امرأته الرجل ولدين في بطن فأقر بالاول

الله وأرض ما جنى على المكاتبه ولو قتل السيد لم يكن عليه شيء لأنه مات عبدا ولو قطع يده فإن كان يعق بارش يده وطلبه العبد جعل قصاصا وعتق وإن مات بعد ذلك ضمن ما يضمن لو جنى على عبده غيره فعق قبل أن يموت وإن كانت الكاتبة غير حرة كان له تعجيل الأرض فإن لم يقبضه حتى مات سقط عنه لأنه صار مالا (قال الشافعي) وإذا جنى عبدا على المكاتب عبدا فأراد القصاص والسيد الدية فللمكاتب القصاص لأن السيد ممنوع من ماله وبنيه وليس له أن يصالح الأعلى الاستيفاء لجميع الأرض ولو عفا عن القصاص والأرض معاً عتق كان له أخذ المال ولا قود لانه عفا ولا عتق اتلاف المال ولو كان العفو باذن السيد فالعتق جائز (باب عتق السيد المكاتب في المرض وغيره)

فإن خرج من الثلث بالأقل من قيمته أو ما بقي عليه فهو حر والا عتق منه ما حل الثلث فوضع عنه من الكتابة بقدر ما عتق منه وكان الباقي منه على الكتابة ولو أوصى بعتقه عتق بالأقل من قيمته أو ما بقي عليه من كتابته إن كان قيمته ألفا وباقي كتابته خمسمائة أو كانت ألفا وعتقه خمسمائة فعتق بخمسمائة وقال في الاملاء على مسائل مالك ولو أعتقه عند الموت ولا مال له غيره عتق ثلثه فان أدى ثلثي الكتابة عتق كله وإن عجز رقب ثلثه ولو قال ضعوا عنه كتابته فهي وصية فاعتق بالأقل من قيمته أو كتابته وسواء كانت حالة أو ديناً يحسب في الثلث ولو كاتبه في مرضه ولا يخرج من الثلث وقفت فان أفاد السيد ما لا يخرج به من الثلث جازت الكتابة وإن لم يفسد جازت كتابة ثلثه إذا كانت كتابة مثله ولم تجز في ثلثيه (قال المزني) (٢٨٤) رحمه الله هذا خلاف قوله لا تجوز كتابة بعض عبده وما أقر بقبضه

في مرضه فهو كالدين يقر بقبضه في صحته وإذا وضع عنه دنائير وعليه دراهم أو شيا وعليه غير لم يجز ولو قال قد استوفيت آخر كتابتك إن شاء الله أو شاء فلان لم يجز لأنه استثناء

(الوصية للعبدان يكتب)

(قال الشافعي) ولو أوصى أن يكتب عبده له لا يخرج من الثلث خاص أهـ الـ الوصايا وكتب على كتابة مثله ولو لم تكن وصايا ولا مال له غيره قبل أن شئت كاتبنا ثلثك وولاء ثلثك لسيدك وثلثان رقيق لورثته (قال المزني) رحمه الله هذا خلاف أصل قوله مثل الذي قبله ولو قال كاتبوا أحد عبدي لم يكتبوا أمة ولو قال أحد

وفي آخر أو أقر بالآخر ونز الأول فهو سواء وهما أبناء ولا يكون حمل واحد ولد لآخر واحد فإذا أقر بأحد هـ ما لم يكن له نفي آخر الذي ولد معه في بطن كالأول الذي أقر به وإن كان نفي أحدهما نفي بقدر لأمة فطلبت حدها فعليه الحد وإذا ولدت ولدا فنفاه فبات الولد قبل يلتنع الأب وإن التعن الأب نفي عنه المولود ولو كان رجل جنى على المولود فقتله فأخذ الأب ديتة أو جنى عليه جنينا فأخذ الأب ديتة ردها الأب إذا نفي عنه فهو غير أبيه وهكذا الولد ولد له ولدان فبات أحدهما نفي نفاهما فالتعن نفي عنه الميت والحى ولو ولدت له ولدا فنفاه بلعان ثم ولدت آخر بعده يوم فأقر به لزماه جميعا لأنه حبس واحد وحدها أن كان قد نفاه وطلبت ذلك قال ولو لم ينقه ولم يقر به وقف فان نفاه وقال اللعان الأول يكفني لأنه حبس واحد لم يكن ذلك له حتى يلتنع من الآخر ولو ولد ما لم يلتنع إلا بنفيه مامعا وكذلك لو التعن من الأول ثم الثاني ثم نفي الثالث التعن به أيضا لا ينفى ولدا حدث إلا بلعان به بعينه ولو قد نفى رجل امرأته وبها حبس أو معها ولد أو أقر بالحبس والولد أو لم ينقه كان لازماله لأنها قدر نفي وهي حبس منتهى والدمنه ويلتنع للنفذ أو يحذف طلبت ذلك ولو قال رجل لامرأته زنت وأنت صغيرة أو قال لامرأته وقد كانت نصرانية أو أمة زنت وأنت نصرانية أو أمة أو قال لامرأته زنت مستكرهة أو أصابت زجلا ثامة أو زني بك صبي لا يجامع مثله لم يكن عليه حد في شيء من هذا وإن كان أوقع هذا عليها قبل نكاحها لم يكن عليه لعان وعزر للذي وإن كان أوقع سدا عليها وهي امرأته ولم ينسبها إلى حين لم تكن له فيه امرأته فلا حد عليه وإن التعن فلا يعزر وتقع الفرقة وإن لم يلتنع عزرا للذي ولو قال لامرأته أن تزوجتك فأنت زانية أو أذا تزوجتك فأنت زانية أو قال لامرأته إذا قدم فلان فأنت زانية أو خيرها فقال إن اخترت نفسك فأنت زانية فلا حد ولا لعان ويؤذي إن طلبت ذلك على انطهار الفاحشة قبل نكاحها وقبل أن تختار وبعد ذلك كالح والاختيار ولو قال رجل لامرأته يا زانية فقالت زنت بك وطلب ما عملها ما سألها فان قالت عذبت أنه أصابني وهو زوجي حلفت ولا شيء علم إلا أن أصابته أياها ليست برتا وعليه أن يلتنع أو يتحد وإن قالت زنت به قبل أن يتكهن فهي فاذقه له وعليها الحد ولا حد عليه لأنها مقربة بالزنا ولا لعان ولو قال لها يا زانية فقالت أنت أزني مني فعليه الحد واللعان ولا شيء عليها في قولها أنت أزني مني لأنه ليس بقذف بالزنا إذا لم ترد به القذف ولو قال لها أنت أزني من فلانة لم يكن هذا ذفا ولا لعان ولا حد ويؤذي في الأذى أن أراد به القذف فعليه الحد أو اللعان ولو قال لها أنت أزني أنا من لم يكن فاذقا إلا بأن يرد القذف ويعزر وهذا لأن هذا أكبر من قوله أنت أزني من فلانة ولو قال لامرأته يا زانية كان عليه الحد واللعان وهذا تخيم كما يقول الرجل لمالك يا مال ولحارث يا حار ولو قال لها زنت في الحبس أخطفناه بانه ما أراد قذفها بالزنا ولا لعان ولا حد لان

إما لم يكتبوا عبدا ولا ختن وإن قال أحد رقيق كان لهم أن يزوجوا عبدا أو أمة (قال المزني) قلت أنا وأختي زنا (باب موت السيد المكاتب) (قال الشافعي) ولو أتى كسبه ابنه له مكاتبه برضاها فبات وابتنته غير وارثة أما لاختلاف دينهما ولأنها قاتلة فالنكاح ثابت وإن كانت وارثة ففسد النكاح لأنهم أملاك من زوجها بعنه فان دفع من الكتابة ما عليه إلى أحد الوصيين أو أحد وارثين أو إلى وارث وعليه دين أو له وصايا لم يعتق إلا بوصول الدين إلى أهله وكل ذي حق حقه إذا لم يدفع بامر حاكم أو إلى وصي (باب عجز المكاتب) (قال الشافعي) وليس لسيد أن يفسخ كتابته حتى يعجز عن أداء نسجه فيكون له فسخها بمضمرته إن كان ببلده وإذا قال ليس عندى مال فأشهد أنه قد عجزه بطلت كان عند سلطان أو غيره واجتبه في ذلك باين عجزه فأن سأل أن ينظره مدة يؤدي إليها نسجه

لم يكن له عليه ولا السلطان أن ينظره الآن بخضر ماله ببعفه مكانه الى المدة فينظره قدر بعه فان حل عليه نجف في غيبته فانه سبده أن قد عجزه أو فسح كتابته فهو عاجز ولا يعجزه السلطان الا ان ثبت بينه على حلول نجف من نجومه فان قال قد انظرته وبدا لي كتب السلطان الى الحاكم ببلده فاعلم بذلك وانه ان لم يود اليه أو الى وكيله فان لم يكن له وكيل انظره (٢٨٥) قدر مسيره الى سبده فان جاءه والا عجزه

حاكم ببلده ولو غلب على عقله لم يكن له أن يعجزه حتى يأتي الحاكم ولا يعجزه الحاكم حتى يسأل عن ماله فان وجده أدى عنه وان لم يجد يعجزه وأخذ السيد بنفقته وان وجده مالا كان له قبل التجهيز قبل التجهيز ورد على سبده بنفقته مع كتابته ولو ادعى أنه أوصل اليه كتابته وجاء بشاهد أو حلقه معه وأمره ولو دفع الكتابة وكانت عرساً فاسفة وعق ثم استحق قبل له ان أدبت مكانك والأرقفت

(باب الوصية بالكتاب والوصية)

(قال الشافعي) وإذا أوصى به لرجل وعجزه قبل موته أو بعد لم يعجز كالأوصى بربته وهو لا يملك ثم ملكه حتى يحد وصيته به وإذا أوصى بكتابه جازت في الثلث إذا أجازت في فان أراد أن يوصي به تأخيره والوارث بالخيرة فذلك للوارث تصير رقبته له ولو كانت الكتابة فاسدة بطلت الوصية ولو أوصى بربته

زنا في الجبل رقيت في الجبل ولو قالت له هي يازانية فعلم الحد لانها قد أكلت القذف وزادته حرماً أو اثنين وإذا قال الرجل لامرأته زنت قبل أن أتز وجئت حد ولا لعان لانه وقع القذف وهي غير زوجة ولو جعلته يلاعن لانه اغتاتكم بالقذف الا ان جعلته يلاعن أو يحد إذا قال الرجل لامرأته بالغ زنت وأنت صغيرة ولكني (٢) انظر الى يوم تكلم به لان القذف يوم وقوعه ولو قذف رجل امرأته بالزنا قبل أن يتكلمها فطلبت به الحد حد ولا لعان لان القذف كان وهي غير زوجة ولو قذفها بالزنا ولم تطلبه بالحد حتى تكلمها ثم قذفها ولا عناء وطلبت به الحد قبل التكاح حد لها ولو لم يلاعنها حتى حد لها الامام في القذف الاول ثم طلبته بالقذف بعد التكاح لا عن أو وحد ولو طلبته بهما معاً حد بالقذف الاول وعرض عليه اللعان بالقذف الاخر فان أي حده أيضاً لأن حكمه فاذن غير زوجة الحد وحكمه فاذن زوجة حد أو لعان فإذا التعن في الفرقة واقعة بينهما وان لم أحده والاعن بينهما لم يكن حده في القذف بأوجب على من حمله على اللعان أو الحد في القذف الاخر وكان لغيري أن لا يحد ولا يلاعن وإذا جاز طرح اللعان بقذف زوجة وحده وطرح الحد باللعان جاز طرحهما معاً وكذلك لو قذفها امرأته معها الجنية في كلمة واحدة حد للجانية ولا عن امرأته وحدها ولو قذف أربع نسوة بكلمة واحدة أو كلمات فقم معاً ومتفرقات لا عن كل واحدة منهن أو حد لها أو يتن لا عن سقط حدها وأيتن نكل عن أن يلتن حد لها إذا طلبت حدها ويلاعن لهن واحدة واحدة وإذا نشأ من أيتن تبدأ أقرع بينهن فأيتن بدأ الامام بها بغير قرعة رجوت للامام أن لا يأثم لأنه لا يمكنه أن يأخذ ذلك إلا الواحد أو احداً إذا طلبته واحدة واحدة ولو قذف رجل امرأته زنا في ملكه التعن مرة واحدة مرة لأن حكمهما واحد وكذلك لو قذف امرأته جنية مرتين كان حد واحد أو حد واحد ولو قذف رجل نفر بكلمة واحدة أو كلمات كان لكل واحد منهم حد ولو قال رجل لامرأته أنت طالق ثلاثاً أو طالق واحدة لم يبقا عليها من الطلاق الا هي أو طالق ولم يدخل بها أو أي طلاق ما كان لارجعة له عليها بعده وأتبع الطلاق مكانه يازانية حد ولا لعان الا أن يكون مني به ولداً أو حملاً فيسلا عن الولد ويوقف الحمل فإذا ولدت التعن فان لم تلد حد ولو بدأ فقال يازانية أنت طالق ثلاثاً التعن لان القذف وقع وهي امرأته ولو قال أنت طالق ثلاثاً يازانية حد ولا لعان الا أن ينفي وليها فلا عن به ويسقط الحد ولو قذف رجل امرأته فصدقته ثم رجعت فلا حد ولا لعان الا أن ينفي وإذا فلا ينفي الا لعان ولو قذف رجل امرأته ثم زنت بعد القذف أو وطئت وطأ حراماً فلا حد ولا لعان الا أن ينفي ولداً أو يريد أن يلتن فيثبت عليها الحد ان لم تلتن وإذا قذف رجل امرأته فارتدت عن الاسلام وطلبت حدها لا عن أو حد لان القذف كان وهي زوجة مسلمة ولو كان هو المرتد كان هكذا ولا يشبه هذا أن يعذفها ثم تزني لان زناها دليل على صدق برئتها وورثتها لا تدل على أنها زانية وإذا كانت تحت المسلم ذمة فقد عفا ثم أسلمت فطلبت حدها لا عن وعزز ولا حد لان القذف كان وهي كافرة وكذلك لو كانت علة فمقت أو صبية فبلغت وإذا ملك الرجل امرأته امرأته واختارت نفسها ثم قذفها فان كان الطلاق مطلقاً لم يحد لانه لا يحد وان كان لا يملك الرجعة حد ولا يلاعن فان قذفها ثم طلقها ثلاثاً لا يحد لان القذف كان وهي زوجة وإذا طلق المسلم امرأته لم يقع عليها الطلاق ولا لعنة السكينة ولا نفقة لها وإذا لعن الرجل امرأته ونفي عنه ولدها ثم أقره أو كذب نفسه حدان طلبت الحد والحق به الولد وهكذا الأقر به الأب وهو من رض فطلبت حدها فلم يحد حتى مات فهو ابنه يرثه ويثبت نسبه منه وان لم يحد لأبيه ولو كانت المستحل بها أو كان الابن

وكتابتها فاسدة ففها قولان أحدهما أن الوصية باطله والثاني أن الوصية جائزة (قال المزني) هذا أشبه بقوله لانه في ملكه فكيف لا يجوز ما صنع في ملكه (قال الشافعي) ولو قال ضعوا عنه أكثر ما بقي عليه ومثل نصفه وضع عنه أكثر من النصف بعشاً أو مثل نصفه ولو قال ضعوا عنه أكثر ما عليه ومثله وضع عنه الكتابة كلها والفضل باطل ولو قال ضعوا عنه ما شئنا فاشأنا كلها لم يكن له الا أن ينفي منها شيئاً

شككن لم تكن به أم
 ولد و ولد أم الولد بمنزلتها
 يعتقون بعقبتها كأول من
 حلال أو حرام ولو مات
 قبلهم ثم مات السيد
 عتقوا عوته معهم ولو
 اشترى امرأته وهى أمة
 حامل منه ثم وضعت لمحمد
 عتق ولدها منه ولم تكن
 أم الولد أبا داحتى تحمل
 منه وهى فى ملكه
 والمكاتب أن يبيع أم
 ولد فان أوصى رجل لأم
 ولده أو لسد به يخرج
 من الثلث فهى جائزة
 لانهما يعتقان عوته ولو
 جنت أم الولد جناية
 ضمن السيد الأقل من
 الارش أو القيمة وإن أدى
 قيمتها ثم عادت فجنت
 فيها فقولان أحدهما أن
 اسلامه قيمتها كاسلامه
 بدنها ويرجع المجنى
 عليه الثانى بأرش
 جنائه على المجنى عليه
 الاول فيشتر كان فيها
 بقدر جنائتهما ثم هكذا
 كلما جنت وبدخل
 فيه أن اسلامه قيمتها اذا
 كان كاسلام بدنها
 الى الاول لزوم الاول
 ان احها الى الثانى اذا

(الشهادة في اليعان) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا جاء الزوج وثلاثة يشهدون على امرأته
 معا بالزنا ليعان الرجل فان لم يمتعن حدلان حكم الزوج غير حكم الشهود والشهود لا يلاعنون بحال ويكونون
 عنداً كثر المقتين فذقة يجحدون اذا لم يتوا أربعة والزوج منفردا يلاعن ولا يجحد قال واذا زعم الزوج أنه
 رأها تزن فيمن أنها قد تورثه في نفسه بأعظم من أن تأخذ أكرماله أو تشتم عرضه أو تناله بشد يد ضرب
 من أجل ما يتيق عليه من العار في نفسه برئها عنه وعلى ولده فلا عداوة نصير الهما فيما بينهما وبينه أكثر
 من هذات كذا تبلغ هذا ونحن لا يجيز شهادة عدو على عدوه والاجنب يشهد عليها ليس بما وصفت بسبيل
 وسواء قذف الزوج امرأته أو جاء شاهدا عليها بالزنا هو بكل حال قاذف فان جاء بأربعة يشهدون على المرأة
 بالزنا حدت ولم يلاعن إلا أن ينفي والد الهان ذلك الزنا فيجد أو يمتعن فسفي الولد وان قذفها وانتهى من حملها
 وجاء بأربعة يشهدون عليها بالزنا لم يلاعن حتى تلد فيمتعن ان أراد نفي الولد فان لم يمتعن لم تنفقه عنه ولم تجحد
 حتى تلد ثم تجحد بعد الولادة ولجاء بشاهدين يشهدان على أقرارها بالزنا وهي تجحد فلا حد عليها ولا عليه
 ولا لعان ولو كان الشاهدان ابنيهما أو من غير عالم تجز شهادتهما ولا تجوز شهادة الولد والدة ولو كان
 الشاهدان ابنيهما من غير جازت شهادتهما عليها لانهم ما يطلان عنه حدما ولا يثبت عليها بالاعتراف شيء من
 الحد إلا أن تشاء هي أن يثبت عليها فتحدد واذا قذف الرجل امرأته ثم جاء بأربعة شهداء متفرقين يشهدون

بلغ أرض الجنانية قبمها ، والثاني أنه يدفع الأقل من قبمها والجنانية أن عادت جنت وقد دفع الأرض يرجع عليها
على السمد وهكذا كما جنت (والمرنى) والثاني أشبهه عندى بالحق لان اسلام قبمها لو كان كاسلام بدنمها الوجوب أن تكون
الجنانية الثانية على قبمها وطلبت الشرية وفي اجناعهم على ابطال ذلك ابطال هذا القول وفي ابطال ثبوت القول الآخر ادلا وجه القول ثالث

عنها بالزنا سقط عنه الحد وحدث وان كان نفي مع ذلك ولد الم ينف عنه حتى يلد من هو ولو شهدا بالمرأة
على أيهما أنه قذف أمهما رالاب يجحد والام - عى والشهادة باطلة لانهما يشهدان لأمهما وكذلك لو شهد
أبوهما وانها أو شهد رجل وامرأتان لا تجوز شهادة النساء في غير الاموال وما لا يراه الرجال ولو شهدا امرأة
ابن لها على زوج لها غير أبيهما أنه قذفها وعلى أجنبي أنه قذفها لم تجز شهادتهما لأمهما ولو شهد شاهد
على رجل أنه قذف امرأته بالزنا يوم الخميس وشهد آخر أن الزوج أقر أنه قذفها بالزنا يوم الخميس وهو يجحد
لم يكن عليه حد ولا لعاب لان الاقرار بالقذف غير قول القذف ولو شهد رجل أنه قذفها بالزنا يوم الخميس
وشهد آخر أنه قذفها بالزنا يوم الجمعة لم تجز شهادتهما ولو شهد شاهد أنه قذف امرأته بالزنا والآخر أنه قال
لأبها منه يولد الزنا لم تجز الشهادة فاذا لم تجز فلا جسد ولا لعان وان طلبت أن يحلف لها أخطأ الله ما قذفها
فان حلف برئ وان نكل - نعت لقد قذفها ثم قيل له ان التعنت والا حددت وكذلك لو ادعت عليه القذف
ولم تقم عليه شاهد احلف ولو شهد شاهد أنه قذفها بالفارسية وآخر أنه قذفها بالعربية في مقام واحد أو مقامين
فسواء لا تجوز الشهادة لان كل واحد من هذا كلام غير الكلام الآخر ولو شهد عليه شاهد أنه قال لها
زنى بك فلان وآخر أنه قال لها زنى بك فلان رجل آخر لم تجز الشهادة لان هذين قذفان مفترقان بتسمية رجلين
مفترقين ولو قذفها رجل بعينه فحسب أن يطلب الحد وجاء الرجل يطلب الحد قيل له ان التعنت فلا حد للرجل
وان لم تلحقن حصدت لهما احدا واحدا لانه قذف واحد وان جاء الرجل يطلب الحد قبل المرأة والمرأة ممتنة
أو حية التعتن وبطل عنه الحد فان لم يلحقن حد وكذلك ان كانت المرأة حية ولم تطلب الحد أو ممتنة ولم تطلب
ذلك ورثتها قيل له ان شئت التعتن فدرأت حد المرأة والرجل وان شئت لم تلحقن فحدت لأيهما طلب فان
جاء الآخر فطلب حده لم يكن له لان حكمه حكم الواحد اذا كان لعان واحد واداهد عليه شاهدان أنه
قذف أمهما وامرأته في كلمتين متفرقتين جازت شهادتهما لغير أمهما وبطلت لأمهما وسواء كانت
المقذوفة مع أمهما امرأته القاذف أمهما امرأته أو لم يكونا أو كانت احدهما ولم تكن الأخرى واداهد
شاهدان على زوج بقذف حبس حتى يعدلا فيجد أو يلحقن وان شهدا شاهد فشاءت أن يحلف أحلف
وان لم تسأل بحبس بشاهد واحد ولا يقبل رجل في حد ولا لعان واداهد ابنا الرجل على أيهما أو أمهما
امرأة أيهما أنه قذف امرأته لغير أمهما جازت شهادتهما لانهم يشاهدان عليه يجحد والاب أن يلحقن وليس
ذلك عليه فالتعانة احداث طلاق ولم يشهدا عليه بطلاق ولو شهدا أنه طلق امرأته لغير أمهما فقد قيل
ترد شهادتهما لان أمهما متفرقتان أيهما ما هذا عندى بين لان أيهما أن ينكح غيرهما ولا أعلم في هذا جرح
منفعة الى أمهما بشهادتهما وكل من قلت تجوز شهادته فلا تجوز حتى يكون عدلا ولو أن شاهدتين شهدا
على رجل بقذف امرأته أو غيرهما ثم ماتا ماضى عليه الحد أو اللعان وكذلك لو عيا ولو تغيرت حالهما
حتى يصير إيمان لا تجوز شهادتهما بنفسى فلا حد ولا لعان حتى يكونا يوم يكون الحكم بالحد واللعان غير
ميجروحين في أنفسهما قال وتقبل الوكالة في تبين البيعة على الحدود فاذا أراد القاضي يقيم الحد أو يأخذ
اللعان أحسن المأخوذ لها الحد واللعان ان كانت حية حاضرة واداهد شاهدان على قذف وهما صغيران
أو عبدان أو كافران فابطلنا شهادتهما بلغ الصغيران وعق العبدان وأسلم الكافران فأقلمت المرأة
البيعة بالقذف أجزنا شهادتهم لان ليس انما رد دناها بان لم يكونوا شهدا وعد ولا في تلك الحال وسواء كانوا عدولا
أو لم يكونوا عدولا ولو كان شهيد على ذلك حران مسلمان مجروحان في أنفسهما فأبطلت شهادتهما ثم عدلا
وطلبت المرأة خندها لم يكن لهما من قبل أن احكمنا على هذين بان شهادتهما باطلة ومثلهما في تلك الحال قد
يكون شاهد الو كان عدلا غير عدو ولو شهد هو لعدو على رؤية أو سماع ثبت حقا لأحد أو عليه في تلك
الحال التي لا تجوز فيها شهادتهم وأقاموا الشهادة عليه في الحال التي تجوز فيها شهادتهم أجزتها وكذلك
ان يكون عدوان رجل أو فاسقان مع معا جلا يقذف امرأته فلم تطلب ذلك المرأة وطلبت فلم يشهدا حتى

فعله عند جماعة
العلماء من لا يبيع
أمهات الأولاد فاذا
افتكها ربهما صارت
بعناها المتقدم لاجتابة
عليها ولا على سيدها بها
فكيف اذا جنت لا
يكون عليها مثل ذلك
قياسا (قال المرنى)
وقد ملك المجنى عليه
الارض بحق فكف
بجنى غيره وغير ملكه
وغير من هو عاقله له
فيجب عليه غرمه أو
غرم شئ منه قال فان
أسلت أم ولد النصراني
حبل بينهما وأخذ
بنه قتها وتعل ما يعمل
له مثلها فان أسلم
خلى بينها وبينه وان مات
عقت فاذا توفي سيد
أم الولد أو اعتقها فلا
عدة وتستبرأ بحضة
فان لم تكن من أهل
الحيض فلا ثلثة أشهر
أحب البنا (قال المرنى)
قلت أنا قد سوى
الشافعى بين استبراء
الأمة وعدة أم الولد
في كتاب العدد وجعلها
حضة فأشبهه بقوله
اذا لم يكونا من أهل
الحيض أن يقوم الشهر
فيهما مقام الحيضة

كما قال ان الشهر في الأمة
يقوم مقام الحيضة
وقد قال في باب استبراء
أم الولد في كتاب العدد
لا تحل أم الولد للزواج
ان كانت ممن لا تحض
الابن شهر وهذا أولى
بقوله وأشبه بأصله
وبأنه التوفيق (قال
المرزى) قلت أنا قد قطع
في خمسة عشر كتابا
بعتق أمهات الاولاد
ووقف في غيرها وقال
في كتاب النكاح القديم
ليس له أن يزوجه بغير
إذنها وقال في هذا
الكتاب أنها كالمملوكة
في جميع أحكامها إلا
أنها لا تباع وفي كتاب
الرجعة أنه يجوز لها
وهي كارهة (قال المرزى)
قلت أنا وهذا أصح
قوليه لأن رقتها لم يزل
فكذلك ما كان له
من وطئها وخدمتها
وانكاحها بغير إذنها
لم يزل وبأنه التوفيق

(تم بحمد الله كتاب
مختصر المرزى ويليهِ
في الهامش كتاب
مسند الامام الشافعي
رضي الله عنه)

ذهبت عداوتهم للرجل أو عدل حاجت شهادتهما لأنه لم يحكم برشهادتهما معاقبة شهداء وكذلك العبيد
يسمعون والصبيان والكفار ثم لا يقيمون الشهادة الا بعد أن يبلغ الصبيان أو يعتق العبيد ويسلم الكفار
فاذا قذف الرجل امرأته فأقر أو أقامت عليه بينة فيء بشاهدين يشهدان على إقرارها بالزنا فلا حد عليه
ولا لعان ولا عليها ولا يقيم عليها حد بأحد شهد عليها بإقرار وان كانوا أربعة حتى تقر هي وتثبت على الإقرار
حتى يقيم عليها الحد ولو جاء بشاهد وامرأتين يشهدون على إقرارها بالزنا فلا حد عليها ولا يدركه الحد لان
شهادة النساء لا تجوز في هذا ويحذو يلاعن وكذلك لو شهد عليها ابناها منه بالإقرار بالزنا كانت شهادتهما
لأيهما باطلا وحدا ولا عن ولو عفت امرأته عن القذف أو اجنبية ثم أرادت القيام به عليه بعد العفو لم يكن
لها ولو أقربت بالزنا فلا حد ولا لعان على الزوج ولو شهد شاهدان على رجل قد ادعى عليه أنه قذفهما ثم شهدا
أنه قذف امرأته أو قذف امرأته ثم قذفهما لم أجز شهادتهما للمرأة لان دعواهما عليه القذف عداوة وخصومة
ولو عفو القذف لم أجز شهادتهما عليه لامرأته الا أن لا يشهدا عليه الا بعد عفوهما عنه وبعد أن يرى ما بينه
وبينهما حسن لا يشبه العداوة فأجيز شهادتهما لامرأته لأن قد اختبرت صلحه وصلحهما بعد الكلام الذي
كان عداوة وليس له بمخصمين ولا يجرحان بعد عداوة ولا خصومة واذا أقربت المرأة بالزنا مرة فلا سد على من
قذفها وإذا شهد شاهدان على رجل أنه قذف امرأته فأقام الزوج شاهدين أنها كانت أمة أو ذمية يوم وقع
القذف فلا حد ولا لعان ويعزر الأنا يلتن ولو كان شاهد المرأة شهد أنها كانت يوم قذفها حرة مسلمة
لان كل واحدة من البيتين تكذب الأخرى في أن لها الحد فلا يحد ويعزر الا أن يلتن ولو لم يقيم بينة وشهد
شاهداهما على القذف ولم يقولوا كانت حرة يوم قذفت ولا مسلمة وهي حين طلبت حرة مسلمة فقال الزوج
كانت يوم قذفها أمة أو كافرة كان القول قوله ودرأت الحد عنه حتى تقيم بينة أنها كانت حرة مسلمة فان
كانت حرة الاصل أو مسلمة الاصل فالقول قولها وعليه الحد والعان الا أن يقيم بينة على أنها كانت حرة مسلمة
يوم قذفها (قال الشافعي) رحمه الله واذا قذف الرجل امرأته فادعى بينة على أنها زانية أو مكرمة بالزنا
وسأل الأجل لم يؤجل في ذلك أكثر من يوم أو يومين فان لم يأت بينة حدا ولا عن واذا قذف الرجل امرأته
فرافعته وهي بالغة فقال قذفتك وانت صغيرة فالقول قوله وعليها البينة أنه قذفها كبيرة ولو أقام البينة أنه
قذفها وهي صغيرة وأقامت هي البينة أنه قذفها كبيرة لم يكن هذا اختلافا من البينة وكان هذا قذفين قذف
في الصغير وقذف في الكبير وعليه الحد الا أن يلاعن ولو اتفق الشهود على يوم واحد فقال شهود المرأة كانت
حرة مسلمة بالغة وشهود الرجل كانت مسلمة أو غير مسلمة فلا حد ولا لعان لأن كل واحدة من البيتين تكذب
الأخرى ولو أقامت المرأة بينة أن الزوج أقر بولدها لم يكن له أن ينفيه فان فعل وقذفها فأتى أقامت المرأة
البينة أن زوجها قذفها بعد وأقر أخذها بجدها الا أن يلاعن فأرقها ولم يفارقها ولو فارقها وكانت عند
زوج غيره فطلبت حدها حد لها الا أن يلتن أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم
عن ابن جريج أنه قال لعطاء الرجل يقول لامرأته يا زانية وهو يقول لم أر ذلك عليها وعن غير رجل قال يلاعنها
(قال الشافعي) من حلف بالله أو باسم من أسماء الله تعالى فعليه الكفارة اذا حنث ومن حلف بشئ
غير الله فليس بحالف ولا كفارة عليه اذا حنث والمولى من حلف بالذي يلزمه به كفارة ومن
أوجب على نفسه شيئا يجب عليه اذا أوجبه فأوجبه على نفسه أن جامع امرأته فهو في
معنى المولى لانه لم يعدان كان ممنوعا من الجماع الا بشئ يلزمه ما ألزم نفسه بما
لم يكن يلزمه قبل إيجابه أو كفارة يمين ومن أوجب على نفسه شيئا لا يجب
عليه ما أوجب ولا يلزمه فليس بمولى وهو خارج من الأيلاء

(تم الجزء الخامس من الأم للامام الشافعي بن ادريس رضي الله عنه
ويليه الجزء السادس وأوله أصل تحريم القتل)

(فهرست الجزء الخامس من كتاب الأم للإمام الشافعي بن إدريس رضي الله عنه)

صفحة	صفحة
٢٥	٢ (كتاب النكاح)
٣٩	٢ ما يحرم الجمع بينه
٣٠	٤ من يحل الجمع بينه
٣١	٤ الجمع بين المرأة وعمتها
٣١	٥ نكاح نساء أهل الكتاب وتحريم أماتهم
٣٢	٥ تفرع تحريم المسلمات على المشركين
٣٣	٦ باب نكاح حواثر أهل الكتاب
٣٣	٨ ما جاء في منع إمام المسلمين
٣٤	١٠ نكاح المحدثين
٣٥	١١ لا نكاح الأبوي
٣٦	١١ اجتماع الولاة وإقترافهم
٣٦	١٢ ولاية المولى
٣٦	١٢ مغيب بعض الولاة
٣٨	١٢ من لا يكون ولياً من ذى القرابة
٣٨	١٣ الأوكفاء
٣٩	١٣ ما جاء في تشاح الولاة
٣٩	١٤ إنكاح الوليين والوكلاء في النكاح
٤٠	١٥ ما جاء في إنكاح الآباء
٤٠	١٦ الأب يسكن ابنته البكر غير الكف
٤٠	١٦ المرأة لا يكون لها الولي
٤١	١٧ ما جاء في الأوصياء
٤١	١٧ إنكاح الصغار والمجانين
٤١	١٨ نكاح الصغار والمفلولين على عقولهم
٤١	من الرجال
٤٢	١٩ النكاح بالشهود
٤٣	١٩ النكاح بالشهود أيضاً
٤٣	١٩ ما جاء في النكاح إلى أجل ونكاح
٤٣	من لم يولد
٤٤	٢٠ ما يجنبه عقد النكاح
٤٤	٢٠ ما يحرم من النساء بالقرابة
٤٧	٢٤ رضاعة الكبير
	٢٥ في ابن الرجل والمرأة
	(باب الشهادة والاقراء بالرضاعة)
	الاقراء بالرضاع
	الرجل يرضع من ثدي
	رضاع الخنثى
	(باب التعريض بالخطبة)
	الكلام الذي ينقذه النكاح وما لا ينقذ
	ما يجوز وما لا يجوز في النكاح
	نهى الرجل أن يخطب على خطبة أخيه
	نكاح العنين والخصى والمحبوب
	ما يجب من إنكاح العبيد
	نكاح العبد ونكاح العبيد
	العبد يفر من نفسه والأمة
	تسرى العبد
	فسخ نكاح الزوجين يسلم أحدهما
	تفرع اسلام أحد الزوجين قبل
	الآخر في العدة
	الاصابة والطلاق والموت والخرس
	أجل الطلاق في العدة
	الاصابة في العدة
	التفقة في العدة
	الزوج لا يدخل بامرأته
	اختلاف الزوجين
	(الصدق)
	الفسخ بين الزوجين بالكفر ولا يكون
	الابعد انقضاء العدة
	الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة
	نكاح المشرك
	تفرع نكاح أهل الشرك
	ترك الاختيار والتقية فيه

صحيحة	صحيحة
٤٨ من ينسخ نكاحه من قبل العقد ومن لا ينسخ	٨١ (باب) الرجل لا يجحد ما ينفي على امرأته
٤٩ طلاق المشرقة	٨٢ باب أي الوالدين أحق بالولد
٥٠ نكاح أهل الذمة	٨٣ باب إتيان النساء حيضا
٥١ نكاح المرتد	٨٤ باب إتيان النساء في أدبارهن
٥١ (كتاب الصداق)	٨٤ باب الاستبراء
٥٣ في الصداق بعينه يتلف قبل دفعه	٨٥ الاختلاف في الدخول
٥٤ في دفع الصداق ثم طلق قبل الدخول	٨٥ اختلاف الزوجين في متاع البيت
٥٥ صداق ما يزيد بدنه	٨٦ الاستبراء
٥٦ صداق الشيء بعينه لا يدفع حتى يزيد أو ينقص	٨٩ (النفقة على الأقارب)
٥٨ المهر والبيع	٩٠ نفقة المالك
٦١ (التفويض)	٩٢ الحجة على من خالفنا
٦٣ المهر الفاسد	٩٥ جماع عشرة النساء
٦٤ الاختلاف في المهر	٩٥ النفقة على النساء
٦٥ الشرط في النكاح	٩٦ اختلاف في نفقة المرأة
٦٦ ما جاء في عقوبة المهر	٩٨ القسم للنساء
٦٧ صداق الشيء بعينه فيوجد معيبا	٩٨ الحال التي يختلف فيها حال النساء
٦٨ (كتاب الشغار)	٩٩ اختلاف في القسم للبكر والثيب
٦٩ نكاح المحرم	٩٩ قسم النساء إذا حضر السفر
٧١ نكاح الحلال ونكاح النكاح	١٠٠ اختلاف في القسم في السفر
٧٢ (باب الخيار في النكاح)	١٠٠ نشوز الرجل على امرأته
٧٢ ما يدخل في نكاح الخيار	١٠١ ما لا يحل أن يؤخذ من المرأة
٧٣ (باب) ما يكون خيار قبل الصداق	١٠١ الوجه الذي يحل به للرجل أن يأخذ من امرأته
٧٤ الخيار من قبل النسب	١٠٣ اختلاف في طلاق المختلعة
٧٥ في العيب بالمتكوحة	١٠٣ الشقاق بين الزوجين
٧٧ الأمة تغرب نفسها	١٠٤ حبس المرأة لغيراتها
٧٧ (كتاب النفقات)	١٠٥ الفرقة بين الأزواج بالطلاق والفسخ
٧٧ وجوب نفقة المرأة	١٠٧ اختلاف في الطلاق
٧٩ باب قدر النفقة	١٠٩ انقضاء النكاح بين الأمة وزوجها العبد
٨٠ باب في الحال التي تجب فيها النفقة ولا تجب	١٠٩ إذا اعتقت
٨١ باب نفقة العبد على امرأته	١٠٩ اختلاف في خيار الأمة
	١١٠ (العان)
	١١٨ اختلاف في العان

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
١٥٥	الخلاف في مباشرة الحائض	١٢٢	الخلاف في الطلاق الثلاث
١٥٦	باب اثبات النساء في أديار عن	١٢٤	ما جاء في أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجه
١٥٦	باب ما يستحب من تحصين الاماء عن الزنا	١٢٧	ما جاء في أمر النكاح
١٥٦	باب نكاح الشغار	١٢٩	ما جاء في عدد ما يحل من الحرائر والاماء وما تحل به الفروج
١٥٧	الخلاف في نكاح الشغار	١٣٠	الخلاف في هذا الباب
١٦٠	نكاح المحرم	١٣١	ما جاء في نكاح المحدثين
١٦٠	باب الخلاف في نكاح المحرم	١٣٢	ما جاء فيما يحرم من نكاح القرابة والرضاع وغيره
١٦١	باب في نكاح الوليين	١٣٣	ما يحرم الجمع بينه من النساء في قول الله عز وجل وأن تجمعوا بين الأختين
١٦١	باب في آية ان النساء قبل احدائهن غسل	١٣٤	الخلاف في السبايا
١٦٢	(اباحة الطلاق)	١٣٦	الخلاف فيما يؤتى بالزنا
١٦٢	كيف لباحة الطلاق	١٤٠	ما جاء في نكاح إماء المسلمين وحرائر أهل الكتاب وامائهم
١٦٢	جاء وجه الطلاق	١٤١	باب التعريض في خطبة النكاح
١٦٣	تفريع طلاق السنة في غير المدخول بها والتي لا تحيض	١٤٢	ما جاء في الصداق
١٦٣	تفريع طلاق السنة في المدخول بها التي تحيض اذا كان الزوج غائبا	١٤٣	باب الخلاف في الصداق
١٦٥	طلاق التي لم يدخل بها	١٤٤	باب ما جاء في النكاح على الإجارة
١٦٦	ما جاء في الطلاق الى وقت من الزمان	١٤٥	باب النهي أن يخطب الرجل على خطبة أخيه
١٦٧	الطلاق بالوقت الذي قدم مضى	١٤٦	ما جاء في نكاح المشرقة
١٦٨	الفسخ	١٤٧	باب الخلاف في الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة
١٦٩	(الطلاق بالحساب)	١٤٩	(باب نكاح الولاية والنكاح بالشهادة)
١٧١	(الخلع والنسوز)	١٥١	الخلاف في نكاح الأولياء والسنة في النكاح
١٧٢	جاء القسم للنساء	١٥٤	باب طهر الحائض
١٧٢	تفريع القسم والعدل بينهن	١٥٤	باب في اثبات الحائض
١٧٤	القسم للمرأة المدخول بها	١٥٥	الخلاف في اعتزال الحائض
١٧٥	سفر الرجل للمرأة	١٥٥	باب ما يناله من الحائض
١٧٦	نشوز المرأة على الرجل		
١٧٧	الحكمين		
١٧٨	ما يجوز به أخذ مال المرأة منها		
١٧٨	حبس المرأة على الرجل بكرهها ليرثها		
١٧٩	ما تحل به القدية		
١٨٠	الكلام الذي يقع به الطلاق ولا يقع		

صفحة	صفحة
١٨٠	(ما يقع بالخلع من الطلاق)
١٨١	ما يجوز خلعه وما لا يجوز
١٨٢	(الخلع في المرض)
١٨٣	ما يجوز أن يكون به الخلع وما لا يجوز
١٨٤	المهر الذي مع الخلع
١٨٥	الخلع على الشيء بعينه فيمتلف
١٨٥	خلع المراتين
١٨٨	مخاطبة المرأة الرجل بما يلزمها من الخلع وما لا يلزمها
١٨٩	اختلاف الرجل والمرأة في الخلع
١٩٠	باب ما يقتضي به الزوج من الخلع
١٩٠	خلع المشركين
١٩١	الخلع إلى أجل
١٩١	(العدد)
١٩١	عدة المدخول بها التي تحيض
١٩٦	عدة التي يئست من الحيض والتي لم تحض
١٩٧	باب لعدة على التي لم يدخل بها زوجها
١٩٧	عدة الحرة من أهل الكتاب عند المسلم والكناني
١٩٨	العدة من الموت والطلاق والزواج غائب
١٩٨	عدة الأمة
٢٠٠	استبراء أم الولد
٢٠٢	عدة الحامل
٢٠٥	عدة الوفاة
٢٠٨	مقام المتوفى عنها والمطلقة في بيتها
٢١٢	الاحداد
٢١٤	اجتماع العديتين
٢١٦	(باب سكتي المطلقات ونفقاتهن)
٢١٧	العذر الذي يكون للزوج أن يخرجها
٢١٩	نفقة المرأة التي لا يملك زوجها رجعتها
٢٢١	امرأة المفقود
٢٢٣	عدة المطلقة بملك زوجها رجعتها
٢٢٥	عدة المشركات
٢٢٥	أحكام الرجعة
٢٢٥	كيف تثبت الرجعة
٢٢٦	وجه الرجعة
٢٢٧	ما يكون رجعة وما لا يكون
٢٢٧	دعوى المرأة انقضاء العدة
٢٢٨	الوقت الذي تكون له الرجعة بقوله
٢٢٩	نكاح المطلقة ثلاثا
٢٣٠	الجماع الذي تحل به المرأة لزوجها
٢٣١	ما يهدم الزوج من الطلاق وغيره
٢٣١	ما يهدم الزوج من الطلاق وما لا يهدم
٢٣٢	من يقع عليه الطلاق من النساء
٢٣٤	الطلاق فيما يحرم بالزنا
٢٣٤	من لا يقع طلاقه من الأزواج
٢٣٥	طلاق السكران
٢٣٥	طلاق المريض
٢٣٨	طلاق المولى عليه والعبد
٢٣٩	من يلزمه الطلاق من الأزواج
٢٤٠	الطلاق الذي يملك فيه الرجعة
٢٤٠	ما يقع به الطلاق من الكلام وما لا يقع
٢٤٢	الطه في البتة وما أنسبها
٢٤٤	باب الشك واليقين في الطلاق
٢٤٧	الايلاء واختلاف الزوجين في الاصابة
٢٤٨	اليمن التي يكون بها الرجل موليا
٢٥٢	الايلاء في الغضب
٢٥٢	الخروج من الايلاء
٢٥٣	الايلاء من نسوة ومن واحدة بالائمان
٢٥٣	التوقيف في الايلاء
٢٥٥	من يلزمه الايلاء من الأزواج
٢٥٦	الوقف
٢٥٧	طلاق المولى قبل الوقف وبعده
٢٥٨	ايلاء الحر من الأمة والعبد من امرأته وأهل الذمة والمشركون
٢٥٩	الايلاء بالألسنة

صفحة	صفحة
٢٥٩	ايلاء النحصى غير المحبوب والمحبوب
٢٦٠	ايلاء الرجل مرارا
٢٦١	اختلاف الزوجين في الاصابة
٢٦١	(من يحب عليه الظهار ومن لا يحب عليه)
٢٦٢	الظهار
٢٦٢	ما يكون ظهارا وما لا يكون
٢٦٥	متى توجب على المظاهر الكفارة
٢٦٦	باب عتق المؤمنة في الظهار
٢٦٧	من يجزئ من الرقاب اذا أعتق ومن لا يجزئ
٢٦٩	ما يجزئ من الرقاب الواجبة وما لا يجزئ
٢٦٩	من له الكفارة بالصيام في الظهار
٢٧٠	الكفارة بالصيام
٢٧٢	الكفارة بالطعام
٢٧٢	تبعض الكفارة
٢٧٢	(كتاب اللعان)
٢٧٢	من يلاعن من الاوراج ومن لا يلاعن
٢٧٦	أين يكون اللعان
٢٧٧	أي الزوجين يبدأ باللعان
٢٧٩	كيف اللعان
٢٨٠	ما يكون بعد التعان الزوج من الفرقة
	ونفي الولد وحذ المرأة
٢٨٢	الوقت في نفي الولد
٢٨٣	ما يكون قد فاع وما لا يكون
٢٨٦	الشهادة في اللعان
	(تمت)
(فهرست ما بهامش الجزء الخامس من مختصر المزني)	
صفحة	صفحة
٢	(كتاب العدد)
٢	عدة المدخول بها
١٦	لاعدة على التي لم يدخل بها زوجها
١٧	باب العدة من الموت والطلاق وزوج غائب
١٨	باب في عدة الأمة
٢٢	عدة الوفاة
٢٦	باب مقام المطلقة في بيتها والمتوفى عنها
٣٤	باب الاحداد
٣٧	اجتماع العنتين والقافة
٣٩	عدة المطلقة على رجعتا زوجها ثم يموت
	أو يطلق
٤١	امراء المفقود وعدتها اذا سكنت غيره
	وغير ذلك
٤٣	باب استبراء أم الولد
٤٥	باب الاستبراء
٤٨	مختصر ما يحرم من الرضاغة
٥٩	باب لبن الرجل والمرأة
٦٣	الشهادات في الرضاع والاقرار
٦٥	باب رضاع الحثي
٦٦	وجوب النفقة للزوجة
٦٩	قدر النفقة
٧٢	الحال التي يجب فيها النفقة وما لا يجب
٧٦	الرجل لا يجدر نفقة
٧٨	نفقة التي لا يملك زوجها رجعتها وغير ذلك
٨١	باب النفقة على الأقارب
٨٣	باب أي الوالدين أحق بالولد
٨٨	باب نفقة المماليك
٩٢	صفة نفقة الدواب
٩٣	(كتاب القتل)
٩٣	باب تحريم القتل ومن يجب عليه القصاص
	ومن لا يجب
٩٧	صفة القتل العمد وحراج العمد التي في قصاص
	وغير ذلك

صفحة	باب	صفحة
١٠٥	باب الخيل في القصاص	١٠٥
١٠٧	باب القصاص بالسيف	١٠٧
١١٤	باب القصاص بغير السيف	١١٤
١١٧	باب القصاص في الشجاج والجراح	١١٧
١٢٣	والأسنان ومن به نقص أو ثل أو غير ذلك	١٢٣
١٢٥	باب غفر الجنى عليه ثم عوت وغير ذلك	١٢٥
١٢٧	باب أسنان الأبل المغلقة والعمد وكيف يشبه العمدة لخطأ	١٢٧
١٢٨	باب أسنان الخطأ وتقوم بها وديان النفوس والجراح وغيرها	١٢٨
١٢٩	باب ما يجب فيه القطع	١٢٩
١٣٠	باب من العاقلة التي تفرم	١٣٠
١٣١	باب عقل المولى	١٣١
١٣٢	باب أين تكون العاقلة	١٣٢
١٣٣	باب عقل الخلفاء	١٣٣
١٣٤	باب عقل من لا يعرف نسبه وعقل أهل النمة	١٣٤
١٣٥	باب وضع الجرح حيث لا يجوز وضعه وميل الحائط	١٣٥
١٣٦	باب يدية الجنين	١٣٦
١٣٧	باب جنين الأمة	١٣٧
١٣٨	باب ما ينفي القصاص	١٣٨
١٣٩	باب ما ينفي القصاص	١٣٩
١٤٠	باب ما ينفي القصاص	١٤٠
١٤١	باب ما ينفي القصاص	١٤١
١٤٢	باب ما ينفي القصاص	١٤٢
١٤٣	باب ما ينفي القصاص	١٤٣
١٤٤	باب ما ينفي القصاص	١٤٤
١٤٥	باب ما ينفي القصاص	١٤٥
١٤٦	باب ما ينفي القصاص	١٤٦
١٤٧	باب ما ينفي القصاص	١٤٧
١٤٨	باب ما ينفي القصاص	١٤٨
١٤٩	باب ما ينفي القصاص	١٤٩
١٥٠	باب ما ينفي القصاص	١٥٠
١٥١	باب ما ينفي القصاص	١٥١
١٥٢	باب ما ينفي القصاص	١٥٢
١٥٣	باب ما ينفي القصاص	١٥٣
١٥٤	باب ما ينفي القصاص	١٥٤
١٥٥	باب ما ينفي القصاص	١٥٥
١٥٦	باب ما ينفي القصاص	١٥٦
١٥٧	باب ما ينفي القصاص	١٥٧
١٥٨	باب ما ينفي القصاص	١٥٨
١٥٩	باب ما ينفي القصاص	١٥٩
١٦٠	باب ما ينفي القصاص	١٦٠
١٦١	باب ما ينفي القصاص	١٦١
١٦٢	باب ما ينفي القصاص	١٦٢
١٦٣	باب ما ينفي القصاص	١٦٣
١٦٤	باب ما ينفي القصاص	١٦٤
١٦٥	باب ما ينفي القصاص	١٦٥
١٦٦	باب ما ينفي القصاص	١٦٦
١٦٧	باب ما ينفي القصاص	١٦٧
١٦٨	باب ما ينفي القصاص	١٦٨
١٦٩	باب ما ينفي القصاص	١٦٩
١٧٠	باب ما ينفي القصاص	١٧٠
١٧١	باب ما ينفي القصاص	١٧١
١٧٢	باب ما ينفي القصاص	١٧٢
١٧٣	باب ما ينفي القصاص	١٧٣
١٧٤	باب ما ينفي القصاص	١٧٤
١٧٥	باب ما ينفي القصاص	١٧٥
١٧٦	باب ما ينفي القصاص	١٧٦
١٧٧	باب ما ينفي القصاص	١٧٧
١٧٨	باب ما ينفي القصاص	١٧٨
١٧٩	باب ما ينفي القصاص	١٧٩
١٨٠	باب ما ينفي القصاص	١٨٠
١٨١	باب ما ينفي القصاص	١٨١
١٨٢	باب ما ينفي القصاص	١٨٢
١٨٣	باب ما ينفي القصاص	١٨٣

صفحة	باب	صفحة	باب
٢٢٥	باب لغو اليمين	١٨٩	باب ما حرزه المشركون من المسلمين
٢٢٥	باب الكفارة قبل الحنث وبعده	١٩٠	باب وقوع الرجل على الجارية قبل القسم
٢٢٦	باب من حلف بطلاق امرأته أن يتزوج عليها	١٩١	باب المبارزة
٢٢٦	باب الاطعام في الكفارة في البلدان كلها	١٩٢	باب فتح السواد وحكم ما يوقفه الامام من الأرض للمسلمين
٢٢٨	باب ما يجزئ من الكسوة في الكفارة	١٩٤	باب الأسير يؤخذ عليه العهد أن لا يهرب أو على الفداء
٢٢٩	باب ما يجزئ من عتق الكفار وما لا يجزئ	١٩٤	باب اظهار دين النبي على الأديان كلها
٢٢٩	باب الصيام في كفارة الأيمان المتتابع وغيره	١٩٦	(كتاب مختصر الجامع الخ)
٢٣٠	باب الوصية بكفارة الأيمان والزكاة	١٩٦	باب من يلحق بأهل الكتاب
٢٣٠	باب كفارة عين العبد بعد أن يعتق	١٩٧	باب الجزية على أهل الكتاب والضيافة ومالهم وعليهم
٢٣١	باب جامع الأيمان	٢٠٠	باب في نصارى العرب تضعف عليهم الصدقة ومسلكت الجزية
٢٣٤	باب من حلف على غريمه لا يفارقه حتى يستوفي حقه	٢٠١	باب المهادنة على النظر للمسلمين ونقض ما لا يجوز من الصلح
٢٣٤	باب من حلف على امرأته لا تخرج الا بآذنه	٢٠٢	باب تبديل أهل الذمة دينهم
٢٣٥	باب من يعتق من مملوكه اذا حنث أو حلف بعتق عبد فباعه ثم اشتراه وغير ذلك	٢٠٣	باب الحكم في المهادنين والمعاهدين وما أنلف من خمرهم وخنازيرهم وما يحل منه وما يرد
٢٣٥	باب جامع الأيمان الثاني	٢٠٥	(كتاب الصيد والذبائح)
٢٣٨	باب النذور	٢٠٥	باب صفة الصائدين من كلب وغيره وما يحل من الصيد وما يحرم
٢٤١	(كتاب أدب القاضي)	٢١٠	(كتاب الخصايا)
٢٤٤	كتاب قاض الى قاض	٢١٤	باب العقيقة
٢٤٤	باب القسم	٢١٤	باب ما يحرم من جهة ما لا تأكل العرب
٢٤٥	باب ما على القاضي في الخصوم والشهود	٢١٥	باب كسب الحمام
٢٤٦	الشهادات في البيوع	٢١٦	باب ما لا يحل أكله وما يجوز للضطر من الميتة
٢٤٦	باب عدة الشهود وحيث لا يجوز فيه النساء	٢١٧	(كتاب السبق والرمي)
٢٤٨	باب ما يجوز وحكم القاضي بالظاهر	٢٢٣	(مختصر الأيمان والنذور وما دخل فيهما)
٢٤٨	باب شهادة النساء لرجل معهن والرد على من أجاز شهادة امرأة	٢٢٥	باب الاستثناء في الأيمان
٢٤٨	باب شهادة القاذف		
٢٤٩	باب التحقق في الشهادة والعلم بها		
٢٤٩	باب ما يجب على المرء من القيام بالشهادة اذا دعي لشهادته أو يكتب		

صفحة	صفحة
باب شرط الذين تقبل شهادتهم ٢٤٩	باب الاقرا ع بين العبيد في العتق والدين ٢٧٠
باب كتاب الأفضية واليمين مع الشاهد وما دخل فيه ٢٥٠	والتبذنة بالعتق
باب الخلاف في اليمين مع الشاهد ٢٥٢	باب من يعتق بالملك وفيه ذكر عتق السائبة ٢٧١
باب موضع اليمين ٢٥٤	ولا لواء الالعتق
باب الامتناع من اليمين ٢٥٥	باب في الولاية ٢٧١
باب النكول ورد اليمين ٢٥٥	مختصر كتابي المدر من جديد وقديم ٢٧٢
مختصر من كتاب الشهادات ٢٥٦	باب وطء المدبرة وحكم ولدها ٢٧٣
باب من تجوز شهادته ومن لا تجوز ومن يشهد بعد رد شهادته ٢٥٦	باب في تدبير النصراني ٢٧٤
باب الشهادة على الشهادة ٢٥٨	باب في تدبير الذي يهمل ولم يبلغ ٢٧٤
باب الشهادة على الخمر ودو جرح الشهود ٢٥٩	مختصر المكاتب ٢٧٤
باب الرجوع عن الشهادة ٢٥٩	كتابة بعض عبد والنسري كان في العبد يكاتبه أو أحدهما ٢٧٦
باب علم الحاكم بحال من قضى بشهادته ٢٦٠	باب في ولاد المكاتب ٢٧٨
باب الشهادة في الوصية ٢٦٠	باب المكاتب بين اثنين يطؤها أحدهما أو كلاهما ٢٧٨
مختصر من جامع الدعوى والبيانات ٢٦١	باب تعجيل الكتابة ٢٧٩
باب الدعوى في الميراث ٢٦٢	بيع المكاتب وشراؤه وبيع كتابته وبيع رقبته وجوابات فيه ٢٨٠
باب الدعوى في وقت قبل وقت ٢٦٤	باب كتابة النصراني ٢٨١
باب الدعوى على كتاب أبي خنيفة ٢٦٤	كتابة الحربى ٢٨١
باب في القافة ودعوى الولد ٢٦٥	كتابة الرند ٢٨٢
باب جواب الشافعي محمد بن الحسن في الولد يدعيه عدة رجال ٢٦٦	جناية المكاتب على سيده ٢٨٢
باب دعوى الأعاجم ولادة النسل والطفل ٢٦٦	باب جناية المكاتب ورقبته ٢٨٢
يسلم أحد أبويه ٢٦٦	باب ما جنى على المكاتب له ٢٨٣
باب مناع البيت يختلف فيه الزوجان ٢٦٦	الجناية على المكاتب ورقبته عمدا ٢٨٣
باب أخذ الرجل حقه ممن يمنعه إياه ٢٦٧	باب عتق السيد والمكاتب في المرض وغيره ٢٨٣
باب عتق الشريك في الصحة والمرض والوصايا في العتق ٢٦٧	الوصية للعبد أن يكاتب ٢٨٤
باب في عتق العبد لا يخرجون من الثلث ٢٦٩	باب موت سيد المكاتب ٢٨٤
باب كيفية القرعة بين المالك وغيرهم ٢٦٩	باب عجز المكاتب ٢٨٤
	باب الوصية بالمكاتب والوصية له ٢٨٥
	كتاب عتق أمهات الأولاد ٢٨٦